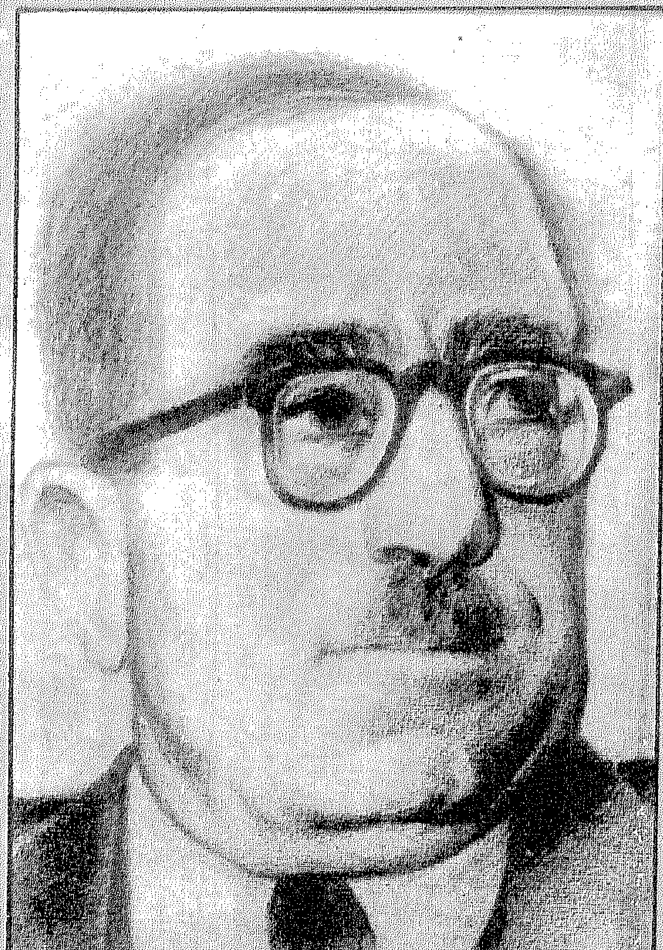
الدكتور محمد حسين هيكل



مذكرات في السياسة المصرية

الجزء الأول

دار المعارف

مذكرات
فى السياسة المصرية

مذكرات
في السياسة المصرية

الجزء الأول

من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٣٧

من الحماية إلى معاهدة إلغاء الامتيازات الأجنبية

الدكتور محمد حسين هيكل

دار المعارف

الإهـــداء

إلى شباب اليوم : رجال الغد ، وأمل المستقبل
أهدى صورة من جهاد الوطن ، مدى ربع قرن ،
فى سبيل الحرية والكرامة والمجد « موعظة وعبرة »

القاهرة فى ١٨ فبراير سنة ١٩٥١ — محمد حسين هيكل

تقديم

القصد من هذه المذكرات ،– تاريخ وادى النيل حافل بالأحداث الجسام – نصيب الشعب المصرى فى توجيه الحوادث – ليس للحزبية أثر فى هذه المذكرات – اتجاه السياسة الإنجليزية فى أمر مصر منذ القرن الثامن عشر – المذكرات تتناول التطور السياسى فى مصر – نشاط مصر الاقتصادى ، وتطورها الاجتماعى – تأرجح الحياة فى مصر بين الثقافتين العربية والغربية – أثر التطور فى حياتنا التشريعية – مجهود مصر لتحقيق استقلالها وسيادتها وحريتها – الرجاء فى أن تحقق المذكرات الغرض من تدوينها .

هذه مذكرات فى السياسة المصرية استمليتها من الذاكرة ، إلا قليلا رجعت فيه إلى الصحف لمزيد من الدقة فى التأريخ للحوادث ، أو فى تصوير ما غشى عليه الزمن بحجاب جعلنى لا أطمئن كل الاطمئنان إلى ما بقى فى الذاكرة من صورته .

وهذا الجزء الأول من المذكرات يتناول ما حدث فى ربع قرن ، بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩٣٧ : أى من يوم عودتى إلى مصر بعد إتمام الدراسات العليا فى الحقوق بجامعة باريس ، إلى يوم تركى ميدان الصحافة ؛ بعد أن توليت رياسة تحرير جريدة « السياسة » وإدارة سياستها مدى خمسة عشر عاماً ، اشتغلت من قبلها بالمحاماة عشر سنين .

وفى ربع القرن ، الذى تنشر هذه المذكرات حوادثه ، شاركت بنصيب فى أطوار السياسة المصرية ، وفق سنى وعملى والمكان الذى كنت أشغله بين أهل وطنى .

وقد كانت هذه الفترة فى حياة مصر من الفترات التاريخية ، إذ نهضت البلاد خلالها تعمل لاستقلالها وسيادتها وتقدمها . ولهذا يجدر بكل من شارك فى العمل العام فى أثنائها ، أن يكتب عنها ما يكون من بعد مادة للمؤرخ ، تعينه على أن يرسم الصورة الصحيحة لهذا الطور من أطوار حياة الوطن .

ولا تقف الفائدة من مثل هذه المذكرات عند هذه المعاونة ، بل إن لها لفوائد جليلة أخرى تشجع على تدوين الحوادث ودقة تصويرها . فنحن لا نزال فى طور النهضة التى توثبت منذ بدء هذا القرن العشرين ، ثم لا تزال حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية يطبعها التقليد والارتجال فى كثير من نواحيها . وهذا طابع لا دوام له ، بل لابد من أن ينقضى عهده ،

وأن تحل محله سياسة ثابتة مستمدة من التجارب التى نكسبها من عهد التقليد والارتجال نفسه . ولا يفيد أبناء الجيل الناشئ من هذه التجارب إلا إذا رسمت أمامهم الحوادث التى لم يشهدوها على نحو يسمح لهم بالإفادة من الخطأ لاتقائه ، ومن الصواب للاستزادة منه ، وليطوع لهم مجموع ما يطلعون عليه أن يتخذوا منه مادة يصورون على هداها سياسة للمستقبل تلائم طبيعة وطنهم وطبائع أهله . فأما إذا انقضت الحوادث وتعاقب الجيل بعد الجيل ، ولم يتناول التدوين ما حدث من شئون الوطن فى جوانب حياته المختلفة تدويناً ينظمه ويبوبه ، بل بقى ذلك مبعثراً فى بطون الصحف التى عرضت هذه الحوادث إبان وقوعها — فقد يتعذر على شباب اليوم وأبناء الغد تصوير سياسة ثابتة ، وقد يبقى التقليد ويبقى الارتجال يطبعان اتجاهات الأجيال التى تأتى من بعدنا . ولا شيء أضر من التقليد ومن الارتجال ، حين تبلغ الأمة مرحلة يجب معها وضع السياسة المستقرة الطويلة الأجل ، الملائمة لطبيعة الوطن وطبائع أهله .

ومثل هذه المذكرات تتعدى فائدتها حدود مصر . فقد قامت فى البلاد العربية المختلفة ، منذ بضع عشرات من السنين ، نهضة تشابه نهضة مصر ؛ وهى لهذا تستفيد من تطور الأحوال عندنا ، ومن وقوفها على الصورة الدقيقة لهذا التطور . وهى بعد ترقب ما يجرى فى مصر ، وتحتذى فى كثير من الأحيان مثاله . فمن الخير أن تكون أمامها كذلك صورة ما حدث فى مصر لهذا القرن العشرين ، لعلها تفيد من الوقوف عليها ما ينفعها وينفع مصر فى وقت واحد .

بل إن الأمر ليتخطى حدود البلاد العربية إلى ما وراءها من البلاد الإسلامية ومن البلاد الشرقية . فهذه كتلة ضخمة تتفاعل الحوادث التى تقع فى كل واحدة منها مع ما يقع فى سائرها ، وتؤثر فى سياسة العالم كله .

* * *

ذكرت أن الفترة التى تدون هذه المذكرات حوادثها من الفترات التاريخية فى حياة مصر ، إذ نهضت البلاد خلالها تعمل لاستقلالها وسيادتها وتقدمها . ولست أقصد من ذلك إلى أن مصر كانت قبل هذا الطور دائمة الطمأنينة إلى حظها بين أمم العالم ، أو أنها كانت ساكنة إلى كل لون من الحياة يفرض عليها . فتاريخ وادى النيل حافل من أقدم الحقب بالأحداث الجسام . وإذا صح القول بأن الأمة السعيدة لا تاريخ لها ، فمصر لم تكن أمة سعيدة بهذا المعنى فى يوم من الأيام ، بل كانت حياتها جهاداً متصلا على السنين ، ظفر فيه

أبناؤها بأهدافهم القومية أحياناً ، وتغلب عليهم غيرهم أحياناً أخرى ، ولم يعرف اليأس إلى نفوسهم سبيلا أبداً .

والتاريخ القريب منّا ، الذى شهده آباؤنا وأجدادنا الأقربون ، يعج بجهادهم لدفع الضيم عن وطنهم .

وكثيراً ما نسى المؤرخون نصيب الشعب المصرى فى توجيه الحوادث التى مرت به ، واكتفوا بذكر الوقائع الحربية التى شهدتها موانئ مصر وأراضيها . ولو أنهم ذكروا مواقف الشعب من هذه الحوادث ، لحكموا بأنه كان صاحب الأثر الحاسم فى النتائج التى انتهت إليها . فدخول الفرنسيين مصر بإمرة بونابرت ، وجلاؤهم عنها ، ومحاولة الإنجليز دخول مصر ، وقيام محمد على الكبير وتبوؤه عرش مصر – كل ذلك كان للمصريين فى توجيهه وفى نهايته الأثر الحاسم . لكننا لا نجد فى المؤلفات القديمة ، خلا يوميات ابن إياس ويوميات الجبرتى ، ما نستشف من خلاله هذا الأثر . ولهذا يظن بعضهم أن الشعب المصرى عاش بعيداً عما كان يجرى حوله من الأحداث ، مسلماً أمره للغالب ، مكتفياً بفلاحة الأرض لينال الغالب من ثمرات كده ما يشاء ، وليدع منها لهذا الشعب المستسلم الكفاف .

ونسيان ما كان للشعب المصرى من أثر فى توجيه الحوادث ، هو الذى أدى فى تاريخ مصر الحديث إلى مآس دونت صور بعضها فى هذه المذكرات . على أننى لا أزعم أننى فصلت كل ما حدث خلال الحقبة التى تناولتها . فمن الحوادث ما وقفت عنده لماماً إذ لم أشارك العاملين فيه بنصيب يذكر ، ومنها ما أغفلته إذ لم يكن لى فيه أثر ولم أقف على الجلية من أمره .

* * *

وأود أن أبدد شبهة قد تقوم بخاطر بعض من يحكمون على الأشياء قبل دراستها . فهذه المذكرات تتناول حياة مصر السياسية أكثر مما تتناول غير هذا الجانب من حياتها العامة . وأخشى لهذا أن تتهم بأنها دفاع عن السياسة التى ناصرتها فى مختلف أطوار حياتى ، وبخاصة لأننى ، فى أكثر هذه الأطوار ، كنت فى غير الجانب الذى عليه الجمهور . كان الحزب الوطنى وعلى رأسه مصطفى كامل يضم جمهرة الشباب ، ويضم السواد ، ويضم الكثيرين من المثقفين ، وكنت أنا أميل فى الرأى إلى حزب الأمة الذى تألف من بعد ؛ وذلك لأسباب يقف عليها القارئ فى الفصل الأول من فصول هذا الكتاب . وكان الوفد المصرى ، وعلى رأسه سعد زغلول ، يضم صفوف الأمة كلها زمناً ، ثم اختلف سعد مع زملائه وتألف حزب

الأحرار الدستوريين ، فكنت معهم وكنت محررهم . لكن هذا وذاك لم يمنعانى ، وأنا أكتب هذه المذكرات ، من أن أقف موقف المؤرخ ما استطعت ، غير متعصب لرأى بذاته ، محللا المواقف المختلفة ، مبيناً وجهة النظر التى لكل فريق . ذلك لأننى كنت ولا أزال أعتقد أن الرأى قد ينطوى على جانب من الصحة وجانب من الخطأ ، وعلى جانب من القوة وجانب من الضعف ؛ وأن تبين الحق فى حاجة إلى جهد عسير . وقد كان دأبى أن أبحث عن الحق فأتبعه ، أياً كانت النتائج التى تترتب عليه . ولست أزعم أننى اهتديت دائماً إلى ما أردت من هذا الحق . ولكننى أستطيع أن أؤكد ، مطمئن الضمير ، أننى كنت مخلصاً دائماً للرأى الذى اقتنعت به ، وإن جر هذا الإخلاص من المضرة ما يحرص الكثيرون على اتقائه .

وهذا الموقف كفيل بأن يبدد ما قد يدور بخاطر المتظنن من شبهة . فهذه المذكرات لا تنصر رأياً على رأى ، ولا فريقاً على فريق . إنما هى تصوير للحوادث كما وقعت فى الفترة التى تناولها الحديث ، وتصوير كذلك لاتجاهات الرأى المختلفة . وقصدى من هذا التصوير أن يقف أبناء اليوم وأبناء الغد ، على ما كان قائماً بنفوس آبائهم والذين سبقوهم ممن كان لهم فى الميدان السياسى وفى الحياة العامة نشاط قل أو أكثر ، وما كان لى أنا من نشاط فى هذا الميدان بالتأييد أو بالمعارضة . وقد تحريت جهد استطاعتى أن يكون هذا التصوير بالغاً غاية الدقة ، ليؤدى الغرض الذى قصدت إليه من وضع هذه المذكرات على خير وجه مستطاع .

وقد أعاننى على أن أقف موقف المؤرخ ، وأن أكتفى بتصوير الحوادث كأدق ما أستطيع ، أننى بدأت كتابة هذه المذكرات بعد انقضاء سنوات طويلة على وقوع الحوادث التى دونت فيها . فقد بدأت أكتبها فى سنة ١٩٤٨ ، حين كان أول فصل منها يتحدث عما وقع فى سنة ١٩١٢ وما تبعها ، أى بعد انقضاء ست وثلاثين سنة أو يزيد على وقوعه . وقد فرغت من كتابتها سنة ١٩٥٠ ، وكان آخر ما تناولته من الحوادث ما وقع فى سنة ١٩٣٧ ، فكان قد مضى عليه ثلاثة عشر عاماً سوياً . ونحن إذ تفصل السنون بيننا وبين الحوادث بهذا المقدار ، نراها فى ضوء يختلف عما أحاط بها حين حدوثها . ذلك بأنها يوم تحدث تثير من عواطفنا ، وقد تتأثر بها منافعنا العاجلة ، فلا يكون العقل وحده هو الذى يحكم عليها . صحيح أنها ، حين تباعد السنون بيننا وبينها ، تتلون بظلال مما خلفته هذه السنون ؛ لكن الزمن الذى مر بنا فى هذه الأثناء ، والتجارب التى أفدناها خلال هذا الزمن ، وانفراد العقل بتحليل الحوادث ووزنها — كل ذلك يجعل من اليسير علينا أن نقف منها موقف القضاة العدول الذين لا منفعة لهم من وراء ما يحكمون فيه ، فضمائرهم وحدها هى صاحبة السلطان عليهم فى هذا الحكم .

وصحيح أن وجود طائفة من الأشخاص الذين لعبوا دوراً فى هذه الحوادث بيننا ، وصلتنا بهؤلاء الأشخاص ، لهما علينا من الأثر ما لا سبيل إلى زواله إلا إذا اعتزمنا ألا تنشر مذكراتنا قبل انتهاء حياتنا ، ولم يكن ذلك قصدى حين بدأت أكتب هذا الجزء الأول من مذكراتى . لكننى أؤكد أننى لم أحابِ هؤلاء الأشخاص ، اللهم إلا أن أكون قد أغفلت بعض الحوادث التى رأيت واجباً إغفالها ، أما ما دونته ولم أغفله فصحيح فى عمومه ، دقيق فى جملته وتفصيله .

وأعترف بأننى لست راضياً عن إغفال ما أغفلت ، ولهذا تحايلت جهد ما واتانى فن الكاتب ، فعوضت القارئ عما أغفلته من الحوادث بذكر الآثار التى ترتبت عليها .

* * *

لم تتناول هذه المذكرات إلا ما شهدته أو شاركت فيه بنصيب من جوانب السياسة المصرية . فهى لم تتناول ما حدث قبل عهدى بالحياة السياسية ، ولم تتناول ما كان بعيداً عن النشاط المصرى وإن عمق أثره فى شئوننا العامة ، وإن كان هو الذى أدى إلى ما تتناوله هذه المذكرات من حوادث . أذكر من ذلك مركز مصر فى الحلبة الدولية مما كان نشاطنا السياسى ولا يزال يضطرب حوله . فقد كانت مصر إلى سنة ١٨٨٢ ولاية عثمانية لها استقلالها الداخلى ، ولأسرة محمد على إمارتها وعرشها . فلما برم المصريون بسلطان الأتراك والجراكسة ، وقامت الثورة العرابية للقضاء على هذا السلطان ، رأت إنجلترا فرصة دخول مصر سانحة فانتهزتها ، تنفيذاً لسياسة رسمتها وزارة الخارجية البريطانية منذ زمن بعيد .

وكانت هذه السياسة تنفذ قبل ذلك بدقة ومن غير هوادة . وتنفيذاً لهذه السياسة منعت إنجلترا نابليون والفرنسيين من الاستقرار بمصر ، حين جاءوا إليها فى أواخر القرن الثامن عشر ؛ وعارضت شق قناة السويس بكل قوتها إشفاقاً على إمبراطوريتها فى الهند من أن يكون الفرنسيون فى طريقهم إليها . فلما شبت الثورة العرابية انتهزت الفرصة ، ودخلت مصر بدعوى حماية الخديو من الثوار ، ولم تعر صيحة فرنسا ، بأن إنجلترا اعتدت على حقوق الدولة العثمانية وعلى حيدة قناة السويس ، أى اعتبار . واستقرت القوات البريطانية على ضفاف النيل محتلة مصر ، زاعمة أنها ستجلو عنها متى استقرت الأمور فيها . فلما استقرت الأمور تفاوضت مع الدولة العثمانية على الجلاء وشروطه ، فلم تؤد هذه المفاوضات إلى نتيجة . وكذلك جاء جيلنا ، واحتلال إنجلترا مصر أمر واقع .

لم يكن ما قامت به إنجلترا وليد المصادفة إذن ، بل كان تنفيذاً لسياسة مرسومة . فمنذ بدت مصر فى ثوب من القوة الحربية ، أيام محمد على الكبير ، قدرت إنجلترا أن مصر

القوية ستصبح يوماً مّا خطراً على سياستها الإمبراطورية ، فأثبتت فى سجل سياستها أن نفوذها يجب أن يمتد إلى مصر بصورة أو بأخرى ، وأن تحول بين أية دولة غيرها والتسلط على مصر . وهذه السياسة هى التى أدت إلى ما كان بينها وبين فرنسا من منافسة منذ حملة نابليون ، وإلى معارضتها شق قناة السويس ، وإلى شرائها أسهم مصر فى القناة حين اضطر الخديو إسماعيل لبيعها ، ليكون لها عن طريق هذه الأسهم حظ من الإشراف على القناة يعوضها عن فشلها فى منع شقها ، وهذه السياسة هى التى انتهت إلى احتلالها مصر .

ومن يوم استقرت قواتها على ضفاف النيل ، عملت على أن تستأثر بالنفوذ فى مصر . ولهذا حرصت على تسوية ديون مصر وتوحيدها ، وتثبيت مواردها لضمان سدادها ، حتى لا تتدخل دولة باسم رعاياها الدائنين . ولهذا ألغت الامتيازات الأجنبية فى السودان ، بعد أن أعيد فتحه فى سنة ١٨٩٩ ، محتجة بأن اشتراكها مع مصر فى إدارة السودان يكفل للأجانب فيه من الطمأنينة ما تكفله لهم الامتيازات التى تحول دون تقدم مصر والسودان . ولهذا عقدت مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ما أسموه الاتفاق الودى الذى أطلقت إنجلترا بمقتضاه يد فرنسا فى مراكش ، وأطلقت فرنسا يد إنجلترا فى مصر . ولهذا أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر فى سنة ١٩١٤ ، تمهيداً لإلغاء الامتيازات الأجنبية فيها كما ألغيت من قبل فى السودان .

لم تتناول هذه المذكرات بالتفصيل من تلك الحوادث سوى إعلان الحماية . أما ما سبقه فحدث قبل أن يكون لى عهد بالحياة كلها ، أو بالحياة السياسة ، وطبيعى ألا تتعرض المذكرات لغير ما شاركت فيه ، أو شهدته وكان لى فيه رأى . وليس من غرضى فى هذا التقديم أن أفصل تلك الحوادث التى لم تتناولها المذكرات ، فتفصيلها مدون فى كتب التاريخ . وإنما أشرت إليها هنا ليرى أبناء اليوم أن ما وقع فى عهدنا يتصل بما سبقه اتصال النتيجة بالسبب أو المقدمة ، وليذكروا أن الحياة الدولية متشابكة كالحياة القومية ؛ فليست العزلة فيها مستطاعة دائماً ، وإن كانت ضرورية أو مستحبة فى كثير من الأحيان .

* * *

ولم تتناول هذه المذكرات خلا الجانب السياسى من حياة مصر إلا لماماً ، لأن هذا الجانب هو الذى استأثر بنشاطى وتفكيرى فى الحقبة التى يتحدث هذا الجزء من المذكرات عنها . أما الجانب الاقتصادى فلم يكن لى فيه حظ يذكر فى هذه الفترة ، برغم نهوض البلاد ونشاطها العظيم فى ميدانه . فمنذ سنة ١٩٢٠ قام طلعت حرب فأنشأ بنك مصر ، ثم قام بعد ذلك بإنشاء الصناعات المختلفة التى ساهم البنك فى تأسيس شركاتها . وكم وددت لو

أن نشاطى تناول من حياتنا الاقتصادية ما أسجله فى هذه المذكرات ، ليرى أبناء الغد أن نهضة وطنهم فى هذا الميدان لا تقل جلالا عن نهضته السياسية ، وقد تزيد عليها ! فقد كانت مصر إلى سنة ١٩١٩ بلداً زراعياً ينتج الخامات فقط ، وكانت زراعة القطن العصب الرئيسى فى حياتنا المادية ، وكان محصول هذا القطن يباع فى الأسواق العالمية للدول التى تصنعه ، وفى مقدمتها إنجلترا . فلما امتدت الحرب العالمية الأولى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ ، وأغلقت دون مصر أبواب الواردات – شعر الجميع بأن الاقتصاد الزراعى وحده لا يمكن أن يقيم أمة من الأمم ، وبدأ النشاط الصناعى من بعد تلك الحرب ينشأ ثم يقوى ؛ حتى أصبحت صناعة الغزل والنسيج وصباغة المنسوجات كافية أو تكاد لسد حاجات البلاد ، وحتى نشأت صناعات كثيرة أخرى أغنتنا عن استيراد منتجات مثلها عند غيرنا من الأمم .

وكان فى مقدورى أن أسجل ما شهدته من مظاهر هذا النشاط . لكن الغرض الذى قصدت إليه من هذه المذكرات لا يتفق وتسجيل هذه المظاهر . إنما أردت أن يقف قارئها على التطور الذى حدث فيما تصفه من الجانب السياسى للحياة المصرية . والتطور عملية طبيعية متصلة على الزمن يؤدى فيها كل طور إلى ما بعده ؛ كتطور الجنين فى بطن أمه من النطفة إلى المضغة إلى العلقة إلى العظام ، يكسوها بارئها لحماً لتخرج إلى الوجود خلقاً سوياً ؛ أو كتطور الطفل إلى الصبا فإلى الشباب فإلى الرجولة . وتصوير التطور يقتضى مراقبة دقيقة متصلة للحالة التى يريد الإنسان أن يصف أطوارها ، فلا تكفى فيه مظاهر تقع عليها العين يوماً أو بعض يوم ، ثم ينقطع الإنسان عنها ليراها بعد ذلك مرة أو مرات فى سنوات . أما وذلك هو القصد من هذه المذكرات ، فلم يكن فى مقدورى أن أكرس منها للحياة الاقتصادية فى مصر جانباً يذكر .

وهذا نقص آسف له . فجوانب الحياة القومية متصل بعضها ببعض أوثق الاتصال ، وإن بدت للنظرة العجلى مستقلة بعضها عن بعض تمام الاستقلال . وإنما يخفف من أسفى أننا لا نزال فى مصر بعيدين عن أن يوجه نشاطنا السياسى اقتصادنا القومى توجيهاً يجعله جزءاً من هذا النشاط السياسى ، وأن النظرية الفردية لا تزال واضحة الأثر فى مصر أكثر منها فى البلاد التى استعارت مصر هذه النظرية منها ، وأن التطور الصناعى لا يزال عندنا فى بدايته ، وإن بدأت آثاره تظهر فى تطور البلاد السياسى والاجتماعى .

* * *

وكم وددت كذلك لو أن الحياة الاجتماعية كان لتطورها حظ فى هذه المذكرات

يفصل وصفه ويصله بالتطور الاقتصادى والسياسى . والتطور الاجتماعى الذى حدث فى مصر خلال الفترة التى تناولتها هذه المذكرات لا يقل جسامة عن التطور السياسى والتطور الاقتصادى ، وهو بعد متصل بهما أوثق اتصال .

فقد كان أبناء الريف المصرى يعيشون إلى أوائل هذا القرن العشرين عيش قبائل البادية أو عيشاً يشبهه . كان لكل أسرة فى الريف زعيم أو شيخ يرجع الأمر إليه فيما جل ودق من أمور هذه الأسرة ، وكانت كل قرية تدين لزعيم أكبر أسرة فيها بالطاعة ، فهو للجميع أب يرجع الكل إليه ، ويذعن الكل لرأيه ، وكان عليه بحكم هذه الأبوة واجبات الأب عطفاً على الجميع ومعونة للجميع . وكان لأبناء هذا الريف من الصفات ما ألف المؤرخون نسبته إلى البدو : المروءة والشهامة والكرم والحرص على الثأر ، ثم كانت كراهية الحاكم البعيد عنهم أصيلة فى نفوسهم ، لأن هذا الحاكم كان أجنبياً عن البلاد .

وكانت الحال فى المدن وعواصم الريف قريبة من هذا الطراز ، لأنها كانت متأثرة إلى حد كبير بنعرة عربية جعلت ما دونته الكتب عن خلال العرب وعاداتهم بعض ما يتشبث المصريون به .

على أن هذه الحال فى المدن والريف تطورت كما تطور غيرها من جوانب الحياة المصرية . وقد بدأ هذا التطور فى المدن بطبيعة الحال ، ثم انتقل منها إلى الريف . وكان من عوامل هذا التطور ازدياد عدد الأجانب الأوربيين فى مصر لاطمئنانهم إلى المقام بها بعد إنشاء المحاكم المختلطة فيها . وكان عهد الخديو إسماعيل من عوامل هذا التطور كذلك . فقد حرص هذا العاهل الحاكم بأمره على أن ينقل لمصر ، من مظاهر الحياة الأوربية ، ما لفت أنظار المصريين إلى هذه الحضارة الحديثة وما جعلهم يأخذون بنصيب منها . ولهذا قال إسماعيل كلمته المشهورة : « لم تبق بلادى قطعة من أفريقيا ، بل صارت قطعة من أوربا » . فلما استقر الإنجليز بمصر بعد الثورة العرابية قوى الاتجاه إلى الحضارة الغربية ، وأسرع التطور نحوها . لكن تطور الريف إلى هذه الناحية كان بطيئاً ككل تطور فى البيئة الزراعية ، ولأن الحكومات المتعاقبة لم تعن بنقل مظاهر هذه الحضارة إلى الريف كما عنيت بنقلها إلى المدن . ولهذا لا تزال آثار من الحياة البدوية باقية فى هذا الريف المصرى . وهذه الآثار أكثر ظهوراً فى الجهات النائية عن العاصمة وعن المدن الكبرى .

* * *

والواقع أن ما انتقل إلى مصر من مظاهر الحياة الغربية قد أدى إلى تطور فى التفكير ،

تستطيع أن تجعله أساس ما سواه من صور التطور جميعاً . فقد كان التفكير المصرى إلى عهد الحملة الفرنسية ، فى أواخر القرن الثامن عشر وإلى عهد محمد على ، مستمداً من الثقافة العربية وحدها ؛ وكان يطبعه لذلك طابع بدوى متأثر بالعاطفة والعقيدة أكثر من تأثره بما سواهما . فلما بعث محمد على الكبير ثم بعث إسماعيل البعوث العلمية المصرية إلى أوربا ، ولما انتقلت مظاهر الحضارة الغربية مع الأوربيين الذين جاءوا زرافات إلى مصر إبان شق قناة السويس وما بعد شقها ، ولما ازدهرت من بعد ذلك معاهد التعليم المصرية القائمة على أساس من الثقافة المدنية — تنافس فى توجيه البلاد السياسى والاقتصادى والاجتماعى تياران من تيارات التفكير ، لا يزال لهما الأثر الواضح فى حياة البلاد .

فمصر تتأرجح حتى اليوم بين العقليتين العربية والغربية ، تتغلب إحداهما حيناً ، وتتغلب الثانية حيناً آخر : تتغلب العقلية الغربية حيناً ، فينهض الفكر الحر ، وتنتشر النظريات العلمية ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الدينية نفسها ؛ وتتغلب العقلية العربية حيناً ، فتتحكم العاطفة ، ويسترد الماضى سلطانه ، وتتأثر الثقافة بهما فى المعاهد المختلفة ، وفى المعاهد الجامعية المدنية نفسها . وهذا التأرجح يحدث حيناً بعد حين ، ويثير مناقشات حادة ، لها حتى اليوم أثرها الواضح فى اتجاهاتنا العامة . ويرجو كثيرون أن يوفقوا إلى صيغة تؤدى إلى اندماج العقليتين ، ولكنهم لم يصلوا بعد إلى ما يريدون .

لا شبهة عندى فى أن الوقوف لدراسة الأطوار المتعاقبة لهذا التأرجح جم الفائدة . ولعل هذه الدراسة هى الوسيلة لا وسيلة غيرها للاهتداء إلى الصيغة التى ينشدها من يبتغون مزج العقليتين . لكن هذا الوقوف يقتضى من يقصد إليه ملاحظة وتحليلا وتفصيلا لم أقصد إليها من هذه المذكرات . وآثار هذه الدراسة لا يكفى فيها مجلد أضخم من مجموع هذه المذكرات .

* * *

أدى هذا التطور فى حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى نتيجته المحتومة فى حياتنا التشريعية . فمنذ سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٣٧ وإلى وقتنا الحاضر صدرت مجموعة ضخمة من القوانين قضت بها حاجات هذا التطور . ولو أن هذه القوانين جمعت ، وكانت موضع دراسة تاريخية ، لرسمت لهذا التطور العام صورته الرسمية ؛ وإن بدا فى الكثير منها من التقليد والارتجال ما يطبع هذا العهد الذى تسير مصر فيه حثيثة الخطى ، تحاول أن تدرك ما فاتها من أشواط فى سباق الأمم . لكن هذه الدراسة التشريعية لم تكن بعض مقصدى من مذكراتى . وليت المشتغلين بالقانون وأساتذته فى جامعاتنا يعنون بهذه الدراسة تصويراً للتطور

العام فى حياة الوطن من الناحية التى استرعت أنظار الساسة الذين تولوا الحكم فى البلاد . ولو أنهم فعلوا لكان جهدهم جم الفائدة ، ولفتح أمام المفكرين والساسة آفاقاً جديدة من الخير أن تفتح .

* * *

كم وددت لو تناولت هذه المذكرات ما حدث من تطور فى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية ، لولا ما قدمت من أسباب حالت دون ذلك . على أن ما تناولته من جوانب الميدان السياسى قد أرضى ما بذلته من مجهود فى تدوينها . فهذا الميدان متشعب أشد التشعب ، إذ يصور نهضة مصر فى هذا القرن العشرين لتحقيق استقلالها وسيادتها . وقد صورت هذه النهضة ، بكل ما استطعت من دقة وتفصيل ، منذ أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى أن عقدت معاهدة التحالف بين مصر وإنجلترا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومعاهدة إلغاء الامتيازات الأجنبية فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ، وإلى أن تولى ملك مصر فاروق الأول سلطاته الدستورية .

فقد حدث بعد الحرب العالمية الأولى ، وبعد أن قررت شروط هدنتها حقَ الشعوب فى تقرير مصيرها ، أن قامت مصر تطالب بهذا الحق ، وأن رأت السياسة البريطانية أن تنهج مع المصريين نهجاً غير الذى ألفوه من قبل ؛ ذلك نهج العنف والبطش . ولعل ما أدى بها إلى التماس هذا النهج أن قامت فى أرجاء الإمبراطورية المختلفة حركات استقلالية كانت الحركة الهندية أوسعها مدى وأعمقها أثراً . فقد تزعم المهاتما غاندى حركة العصيان المدنى فى بلاده طالباً استقلالها . ولم يكن يسيراً أن تنزل إنجلترا عن إمبراطوريتها الآسيوية الكبيرة ، فاتجهت سياستها إلى الشدة والعنف بالشعوب الواقعة فى دائرة نفوذها ، حتى إذا فرغت منها تولت بعد ذلك معالجة المشكلة الهندية .

لم تنجح سياسة العنف والبطش مع المصريين وصفوفهم متراصة وقلوبهم متحدة ، ففتقت الحيلة للساسة البريطانيين ، وفى مقدمتهم لورد ملنر ، فاعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها فى صورة مطلقة بالحالة الراهنة فى الشئون التى تعنيها . ويوم أبلغت الدول هذا الاعتراف ، أبلغتها فى الوقت نفسه أنها تعتبر تدخل أية دولة غيرها فى شئون مصر عملا غير ودى بالنسبة لها . وحمل المصريون من يومئذ عبء سياستهم الداخلية ، وأعادوا مظاهر سيادتهم الخارجية . ثم إنهم وضعوا دستورهم وأجروا انتخاباتهم ، واجتمع برلمانهم وتناحرت

أحزابهم ، ووقفت إنجلترا منهم موقف المتفرج . ولعلها ذكرت ، وهى فى موقفها هذا ، كلمة السيد جمال الدين الأفغانى : « اتفق المصريون على ألا يتفقوا » .

* * *

وأكرر رجائى أن تحقق هذه المذكرات ما قصدت إليه منها ، فتكون عوناً للمؤرخ الذى يريد أن يصور هذه الحقبة من تاريخ مصر ، عوناً لأبنائنا ، وللجيل الذى يلى الأمر فى البلاد اليوم وغداً ، على تخطى طور التقليد والارتجال فى سياستنا ، وعلى رسم سياسة ثابتة مستمدة من التجارب التى مرت بنا . كما أرجو أن تكون كذلك عوناً للبلاد العربية وللبلاد الشرقية على أن تعتبر بما أصابنا من خير وشر فى أثناء جهادنا . ولو أنها أدت هذه الغاية أو بعضها ، لكان ذلك خير جزاء لى عن تدوينها .

* * *

وقد ذكرت فى صدر هذا التقديم أننى استمليت هذه المذكرات من الذاكرة إلا قليلا رجعت فيه إلى الصحف ، وربما أغرى ذلك بالظن أن تكون الذاكرة قد خانتنى فى بعض ما صورت ! وأسارع إلى دفع هذا الظن بأن هذه المذكرات تناولت من الشئون ما كنت أكتب عنه كل يوم طيلة خمسة عشر عاماً تباعاً ، وأنا رئيس تحرير « السياسة » . والذين يزاولون الكتابة يعلمون أن التحرير المتصل فى موضوع بذاته ينقش فى أذهاننا ما نكتبه فلا ننساه أبداً . على أننى أكون سعيداً لو أن أحداً من الذين عاصروا العهد الذى دونت هذه المذكرات أنباءه ، تفضل بتصحيح أية واقعة مما حوته . وفى اعتقادى أن أحداً لن يجد ما يصححه ، وإن وجد ما يعلق عليه أو يبدى رأيه فيه .

ولشد ما أغتبط إذا أثارت هذه المذكرات تعليقات عليها أو آراء فيما حوته . فأنا واثق من أن كل تعليق وكل رأى إنما يقصد به خير الوطن . وكلنا نبتغى هذا الخير ونعمل له جهد ما نستطيع .

وفقنا الله وسدد خطانا ، إنه سميع مجيب !

محمد حسين هيكل

الفصل الأول

نشأتى السياسية

قبل الحرب العالمية الأولى – السياسة البريطانية فى مصر – مركز مصر الدولى – حكم الأتراك وحكم الإنجليز – لورد كرومر والخديو عباس – جمال الدين الأفغانى – الشيخ على يوسف – مصطفى كامل – قاسم أمين وتحرير المرأة – بدء تفكيرى السياسى فى مدرسة الحقوق الخديوية – حادث طابة – حادث دنشواى – محمد عبده والتفكير الدينى – محاولتى الصحفية الأولى – مقالاتى فى الجريدة – لطفى السيد والدستور والديمقراطية – الخديو ولطفى السيد – وفاة مصطفى كامل – وزارات ذلك العهد – سعد زغلول وزير المعارف – الخلاف والائتلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية – فى باريس : الجمعية المصرية والجمعية الإسلامية – مقتل بطرس غالى – مؤتمر الحزب الوطنى ببروكسل – الخلاف الحزبى والعلاقات الشخصية – مد امتياز قناة السويس ورأى الجمعية المصرية بباريس – إجازة دراسية بمصر – الحرب التركية الإيطالية وموقف لطفى السيد منها – بدء صحفى دراساتى لرسالة الدكتوراه – العود إلى الوطن والاشتغال بالمحاماة – أمسية مع هلباوى بك – الجمعية التشريعية : مسألة الوكيلين ، عبد العزيز فهمى – زيارة الخديو الدقهلية – سفره الأخير من مصر – الحرب العالمية الأولى .

كان ذلك فى اليومين الأخيرين من شهر يوليو واليومين الأولين من شهر أغسطس لسنة ١٩١٢ . وكنت عائداً بحراً على باخرة إنجليزية من فرنسا إلى مصر ، بعد أن أتممت دراستى وحصلت على إجازة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة باريس . وكان رجال الباخرة يقيمون فى بهوها الكبير مسابقات يشترك الركاب فيها ، وتكون للفائز جائزة ينالها . وكان معى على الباخرة إنجليزيان اشتركا فى هذه المسابقات ، وشجعانى على الاشتراك فيها . وصادفنى الحظ فنلت الجائزة ، فكان ذلك مدعاة لازدياد الصلة بينى وبينهما . وفى اليوم السابق لوصول الباخرة إلى أرض مصر ، سألنى أحدهما عن أحوال مصر السياسية ، ثم قال صاحبه :

– لا أرى إلا أن مصر ستضم إلى الإمبراطورية جزءاً منها . فهذه سياسة كتشنر ، ورأيه سيتبع آخر الأمر لا محالة .

وكان لورد كتشنر هو ممثل إنجلترا فى مصر إذ ذاك ، وقد حل محل سير إلْدُون جورْسْت الذى ظل فى هذا المنصب إلى أن توفى . ومن قبلهما كان لورد كرومر قنصلا جنرالا لإنجلترا

فى مصر زمناً زاد على عشر سنوات كان خلاله حاكم مصر الفعلى المطلق . وقد أقصته حكومته عن هذا المنصب إرضاء للمصريين ، بعد أن ثار ثائرهم بسبب حادث دنشواى .

« ستضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية لا محالة » . كان لهذه الكلمات فى نفسى وقع ألم . فأنا شاب لمّا أبلغ الرابعة والعشرين . وأنا أومن بوطنى وبحقه فى الاستقلال . وأنا أعلم أن إنجلترا صاحبة الأيد والقوة هى المصرفة لسياسة العالم فى ذلك العهد ، وأن تركيا صاحبة السيادة الاسمية على مصر يومئذ لم تستطع منع إنجلترا من دخول مصر واحتلالها لقمع الثورة العرابية ، وأنها لن تقوى على مقاومة إنجلترا يوم تهيئ لنفسها فرصة تضم فيها مصر إلى ممتلكاتها . فإذا حدث ذلك فقد صرنا كالهند وغير الهند من المستعمرات البريطانية ، وقد آن لنا معشر الشباب أن نتوقع حياة مقصوصة الأطراف ، وبخاصة نحن الذين تعلمنا فى أوربا وعرفنا مبلغ ما يتمتع به أهلها من حرية .

وأدى ذلك بى إلى استعراض الماضى السياسى القريب الذى أعرفه . وهو ماض قصير جداً . وماذا عسى أن يكون الماضى السياسى فى حياة شاب مثلى ، نال إجازة الحقوق من مصر منذ ثلاث سنوات ، ثم قضى هذه السنوات الثلاث بباريس فحصل على إجازة الدكتوراه ؟ على أن هذا الماضى كان مع ذلك حافلا بالعبر التى تقف النظر وتدعو إلى التفكير .

والواقع أن الناشئة فى شبابنا الأول لم تكن تأخذ بحظ عملى فى التوجيه السياسى ، بل كانت عاكفة عكوفاً تاماً على الدرس ؛ فلم يكن يدور بخلد أحد فى المدارس الثانوية ، تلاميذ وأساتذة ، أن يدعو إلى إضراب لغرض سياسى . ومن ذا يدعو وكثرة الأساتذة فى هذه المدارس الثانوية كانت من الإنجليز ! فقد كانت العلوم كلها ، خلا اللغة العربية طبعاً ، تدرس بالإنجليزية . كانت الرياضة ، حساباً وهندسة وجبراً ، وكانت الطبيعة والكيمياء ، بل كانت الجغرافيا وكان التاريخ ، ومنه تاريخ مصر وجغرافيا مصر — تدرس كلها فى المدارس الثانوية باللغة الإنجليزية ، بل كان بعض هذه العلوم يدرس باللغة الإنجليزية فى المدارس الابتدائية . لم يكن طبيعياً ، وهذه هى الحال ، أن يدعو أستاذ إلى إضراب ، ولم يكن طبيعياً تبعاً لذلك أن تتكون من التلاميذ هيئات علنية أو سرية تدعو إلى نشاط سياسى يكون الإضراب مظهره .

هذا ، ولم تكن تيارات الرأى السياسية فى مصر لتلتقى عند أمر يجمع الكل عليه ، فيكون صيحة للشباب وللجماهير ، اللهم إلا البَرَم بسلطان الإنجليز المطلق فى حكم البلاد . لكن الوسيلة للتخلص من هذا السلطان كانت موضع خلاف شديد . كانت مصر يومئذ تابعة

للسيادة العثمانية ، مستقلة استقلالاً داخلياً عن تركيا ، محرومة هذا الاستقلال الداخلى بسلطان الإنجليز ، للأجانب المقيمين بها على اختلاف أجناسهم امتيازات تجعلهم أعلى من أبناء مصر رأساً وأوفر كرامة . هذه المجموعة من العلل السياسية والاجتماعية كانت تجثم على صدر مصر ، وتضعف روحها المعنوية أيما ضعف . فأيها يجب البدء بالتخلص منه ، فالتخلص منها جميعاً دفعة واحدة أمر غير ميسور ؟ هنا اختلف الرأى . وعلى أساس هذا الاختلاف قامت الأحزاب المصرية لذلك العهد .

لم يكن من المستطاع أن تقوم هذه الأحزاب على أسس من مبادئ مجردة ، تدعو إليها وتجعل من تحقيقها غاية جهادها . فإنما تقوم الأحزاب على أساس من المبادئ المجردة فى الأمم الحرة المستقلة ، المتمتعة بالحكم النيابى على وجه صحيح ، يجعل هذا الحكم بالفعل رهناً بإرادة الشعب ممثلا فى هيئة نيابية منتخبة انتخاباً حراً . ولم تكن مصر يومئذ مستقلة ولم تكن حرة ، ولم تكن متمتعة بحكم نيابى كلمة الشعب فيه هى العليا .فقد كانت ، كما سبق القول ، خاضعة لسيادة تركيا ، محتلة بالإنجليز يتولون السلطان فيها ، وللامتيازات الأجنبية أثر أبلغ الأثر فى توجيه اقتصادياتها واجتماعياتها . فكان من الطبيعى أن تتأثر الأحزاب بهذه الحال ، وأن تخضع لمقتضياتها .

لم يكن للسيادة التركية على مصر أثر ظاهر أو مباشر إلا فى تعيينها الخديو صاحب السلطة الشرعية فى البلاد بمقتضى الاتفاقات الدولية . ولم تكن لهذا التعيين الشرعى صورة عملية أمامى ؛ فقد عين خديو مصر عباس حلمى الثانى وأنا أخطو بين الثالثة والرابعة من عمرى . فلما بلغت السن التى تتبين فيها الأشياء للإنسان واضحة ، كان الخديو عباس هو خديو مصر بالفعل ، والممثل لسلطان تركيا منذ سنوات عدة . وقد بقيت فى أذهاننا ، نحن أبناء الريف المصرى ، صورة قاتمة من حكم الترك ، ومن حكم الخديويين أنفسهم ، حين كان لهم وللترك السلطان المطلق الذى أدى إلى ثورة عرابى . فكثيراً ما حدثنا آباؤنا وأجدادنا ، وحدثتنا أمهاتنا وجداتنا ، عن حكم أولئك النفر الذين كانوا يزدرون المصريين أشد الازدراء ويحقرونهم أشد التحقير ، ويضربونهم بالسياط لسبب ولغير سبب . وهذا هو ما يعبر عنه المثل العامى : « آخر خدمة الغز علقة » . والغز هم الغزاة الأتراك والجراكسة ومن إليهم . أما والخديو هو ممثل هذا الماضى الذى زال بتولى الإنجليز السلطان وإلغائهم السخرة والكرباج ، فقد كان الناس من أهل الريف ، وكان أبناؤهم من أمثالنا ، يفزعون إذا قيل لهم إن السلطان سيعود كما كان لصاحب السلطة الشرعية ، وإن الغز سيتولون الأمر من جديد .

على أن صورة هذا الماضى المظلم لم تكن بالنسبة لجيلنا أكثر من صورة ، يرسمها الحديث حكاية من الماضى بعد أن لم يبق فى الواقع منها شىء . أما الواقع فكان السلطان المطلق فيه للإنجليز .وكان الإنجليز من جانبهم كذلك يزدرون المصريين أشد الازدراء ، ويحقرونهم أشد التحقير ، وإن لم يكونوا يضربونهم بالسياط . كان مفتش الداخلية الإنجليزى ، وإن صغر مركزه ، يعدّ نفسه أكبر من كل موظف مصرى ، بل أكبر من الوزير المصرى ؛ لأنه لم يكن يتلقى تعلياته إلا من رئيسه الإنجليزى . وكان مفتش الرى الإنجليزى هو كل شىء فى وزارة الأشغال . فإذا جاء مفتش الداخلية أو مفتش الرى إلى مديرية من المديريات أو مركز من المراكز ، ارتجت المديرية وارتج المركز ، واضطرب الموظفون المصريون كبارهم وصغارهم ، فزعاً من ملاحظة يبديها هذا المفتش الإنجليزى يسوء أثرها فى مستقبل حياتهم كله . فإذا آن لهذا المفتش أن يغادر المركز أو المديرية ، بعد أن يمسك مأمور المركز بركاب الجواد الذى يمتطيه حتى يعلو جناب المفتش ظهره ، تنفس الكل الصعداء وحمدوا الله على السلامة .

ولم يكن هؤلاء المفتشون من طراز ممتاز فى العلم أو فى الكفاية . وحسب الواحد منهم جنسيته البريطانية ليكون صالحاً لكل شىء ، قديراً على كل شىء . كان مستر سْويفْت يدرس لنا الجغرافيا بالمدرسة الخديوية الثانوية . وانتهت السنة الدراسية ، وذهبنا نحن أبناء الريف كل إلى قريته لقضاء عطلتنا الدراسية فيها . وإننى لجالس ذات صباح (بالسلاملك) بمضْيَفة جدى ، وقد علت شمس النهار ، إذ رأيت أجنبياً ممتطياً جواداً وعلى رأسه قبعة شمس كبيرة . ووقف الرجل قبالتى وسألنى بلغة عربية كلها العجمة : (فين العمدة ؟) . ولشد ما كان عجبى إذ حدقت فى معالم وجهه فإذا به مستر سويفت . فقمت له إجلالا كما كنا نفعل ساعة دخوله إلينا للدرس بالمدرسة ، وذهبت إليه وسلمت عليه ودعوته لتناول القهوة على عادتنا فى الريف . وعرفنى وعلمت منه أنه ندب مفتشاً للزراعة ؛ لأنه لم يسافر فى الإجازة إلى إنجلترا ، وأنه جاء يتعرف حالة الزراعة فى القرية . ولكنه ، وقد عرفنى وعرف منى أن حال الزراعة طيبة ، اكتفى بهذا واعتذر عن القهوة ، ولم يلح فى مقابلة العمدة . ولاشك فى أن كل إنجليزى لم يكن يسافر فى إجازة إلى إنجلترا كان ينتدب فى مصر لعمل لا علم ولا عهد له به ، لينقد عليه أجراً مضاعفاً . وحسبه أنه بريطانى ليكون علياً بكل شىء ، قديراً على كل شىء !

* * *

كان لورد كرومر ممثل إنجلترا فى مصر لذلك العهد . وكانت سياسته أن يحرم الخديو

عباس كل سلطة ، بحجة أن سلطة الخديو معناها عود الحكم التركى البغيض إلى نفس المصريين . ولم يكن الخديو عباس يطمع فى أن يجد من جانب تركيا أى عون لرد شيء من سلطانه إليه . لكنه كان مع ذلك شديد الاتصال بالباب العالى العثمانى ، فكان يذهب إلى الآستانة (إستانبول) كل صيف . ولم يكن ذلك حباً منه للأتراك ، بل كراهة للإنجليز الذين غصبوا سلطانه . لذا رأى أن يوقظ فى نفوس المصريين كراهة إنجلترا ، الدولة الغاصبة المحتلة ، ثقة منه بأن جلاء الإنجليز يعيد إليه السلطان الذى حرمه إياه كرومر . وكان الاحتلال بطبعه بغيضاً إلى نفس كل مهذب ؛ فلم يكن من العسير على مصطفى كامل باشا الزعيم الشاب ، الذى بعث به الخديو إلى أوربا وشجعه ، أن يقيم الدنيا ويقعدها على هذا الاحتلال . ووجد مصطفى فى فرنسا أعواناً ومشجعين ؛ لأن الفرنسيين كانوا ينقمون من إنجلترا أنها خدعتهم ، وانفردت بدخول مصر وتفردت بالسلطان فيها ، بعد أن كان بين الدولتين اتفاق (جنتلمان) (١) على أن تكون سياستهما فى مصر سياسة اشتراك وتعاون . وعاد مصطفى كامل إلى مصر حول سنة ١٩٠٠ ، وعاونه الخديو على إصدار جريدة اللواء ، وتأليف الحزب الوطنى ، لمقاومة سلطان الإنجليز ولمطالبتهم بالجلاء عن مصر .

لقيت دعوة مصطفى كامل إلى الجلاء آذاناً صاغية من شباب مصر المتعلم ، فآمنوا به زعيماً وانضموا إلى حزبه . على أن الإنجليز كانوا يقدرون أن مثل هذه الحركة آتية لا محالة ، فشجعوا على إنشاء جريدة (المقطم) عقب الاحتلال مباشرة للدفاع عن سياستهم . وقد لخصوا هذه السياسة فى أنهم إنما جاءوا إلى مصر لإنقاذها من الخراب المالى الذى جره الخديو إسماعيل عليها ، ولإنقاذها من استبداد الخديو ومن حوله من الأتراك والجراكسة ، ولإقامة العدل بين أبنائها ، ولإلغاء الرقيق والسخرة والكرباج ؛ ولتوزيع الضرائب توزيعاً عادلا . وكان من اليسير أن تلقى هذه الدعوة سميعاً بين الذين عاصروا حكم إسماعيل وبطشه ، ورأوا السنوات الأولى من حكم توفيق وضعفه ، وأيدوا ثورة عرابى للتخلص من الأتراك والجراكسة ، ثم رأوا فى حكم الإنجليز مساواة بين الجميع لا فرق بين جركسى وتركى ومصرى . والمساواة فى الظلم عدل على قولهم .

ترى : هل ينظر سلطان تركيا ، خليفة المسلمين وخاقان البرين والبحرين ، إلى هذا الذى يجرى فى مصر نظرة المتفرج ؟ أو ترى : تنتهز تركيا فرصة الخلاف بين إنجلترا وفرنسا ،

(١) اتفاق (جنتلمان) اصطلاح دولى للاتفاق غير التعاقدى الذى يرتبط به شرف كل من الدولتين المتفقتين .

فتناوئ إنجلترا لتستعيد هيبتها أو شيئاً من هذه الهيبة فى المحيط الدولى ؟ لقد كانت تعلم أن ذلك ليس يسيراً . لذلك استعانت بالثائر المسلم السيدجمال الدين الأفغانى الذى جاء إلى مصر وجعل يلقى تعاليمه فيها . وقد التف حوله تلاميذ أخذوا عنه مبادئ الحرية ، ورددوا معه الصيحة عالية بأن العالم الإسلامى فى خطر بسبب الاستعمار الأوربى ، وأنه لا ينقذ هذا العالم الإسلامى إلا أن يكون كتلة واحدة تقاوم هذا الاستعمار . أما وسلطان تركيا هو خليفة المسلمين ، فيجب أن تتجه إليه الأنظار ، وأن يتطلع إليه الجميع ، وأن يتحدوا كلهم تحت لوائه للتخلص من هذا الهوان الذى نزل بهم ، ومن هذه الذلة التى ضربها عليهم الاستعمار ومرغ بها وجوههم فى التراب .

وكان الشيخ على يوسف يصدر جريدة المؤيد ، ويؤيد هذه الحركة . ولما لم يكن فى مقدور تركيا أن تمد لتأييده يداً ، كان من الطبيعى أن تنعقد بينه وبين أنصار الخديو مودة لا تبلغ بالمؤيد أن يقف من عداوة الإنجليز موقف اللواء ومصطفى كامل . وكان من الطبيعى كذلك أن يؤيد مصطفى كامل حركة الجامعة الإسلامية تحت لواء السلطان ؛ لأنه يعتمد ، فى مطالبته بالجلاء وتمتع مصر باستقلالها الذاتى ، على ما لتركيا من حقوق دولية فى مصر تكفلها معاهدات واجبة الاحترام . فصاحب اللواء يؤيد هذه الحقوق بكل قوته ، لتكون حجة على إنجلترا عند فرنسا وغيرها من الدول التى لم تسترح لانفراد إنجلترا بالسلطان فى وادى النيل . وهو من ثم يعطف على حركة الشيخ على يوسف ، وإن كان لا يستريح لاعتداله إزاء الإنجليز ، اعتدالا مرجعه إلى أن الشيخ على كان من أبناء الفلاحين الذين لم ينسوا حكم الأتراك ومظالمهم .

كانت هذه هى التيارات السائدة فى مصر ، حين حصلت أنا على الشهادة الابتدائية فى سنة ١٩٠١ ، وحين انتقلت إلى المدرسة الخديوية الثانوية . ولم أكن يومئذ قديراً على تتبع اتجاهاتها ، أو إدراك مراميها . على أن حادثاً وقع لا صلة له بها ، لفت أنظار الناس جميعاً ، وأثار ضجة لم تفتنا نحن الصغار يومئذ . ذلك أن قاسم بك أمين المستشار بمحكمة الاستئناف نشر كتاباً عنوانه : « تحرير المرأة » ، طلب فيه تعليم المرأة ورفع الحجاب عنها . وكان تعليم المرأة يومئذ أمراً إدًّا ، لا يقدم عليه رجل حريص على احترام الجمهور المصرى له . أما رفع الحجاب وخروج المرأة سافرة إلى المجتمعات ، فكان القول به أدنى الأشياء إلى تحليل ما حرم الله ، إن لم يكن إلى الشرك بالله . فقد كانت المرأة يومئذ محكوماً عليها ألا تتعلم ، وألا تخرج من بيتها ، إلا لضرورة ملحة ، وإلا محجوبة الوجه . والمرأة المصرية التى كان

يجرى عليها هذا الحكم لم تكن المرأة الفلاحة المضطرة بحكم الحياة إلى مشاركة زوجها فى عمله ، بل المرأة التى يستطيع زوجها أو أهلها أن يعفوها من مشقة الخروج من البيت .

كان ظهور هذا الكتاب حادثاً ، بل حادثاً خطيراً ، اضطربت له آراء الهيئات الدينية ، واضطرب له كثير من المتعلمين أنفسهم ، وأبدى الخديو عباس سخطه على الكتاب وعلى مؤلفه ، حتى لقد أمر بألا يدخل قاسم أمين قصر عابدين مع ما كان له من رفعة المركز فى القضاء ، ومع ما كان يتمتع به بين زملائه من كرامة واحترام . وقد نشر هذا الكتاب تباعاً ، أول ما نشر ، فى جريدة المؤيد ، فكان لنشره دوىّ اضطرب له صاحب المؤيد ، واضطر معه أن يفسح أعمدة جريدته للطاعنين على الكتاب وصاحبه أشد المطاعن . على أن الآراء التى حواها الكتاب أثارت من تطلع الشباب ما جعلهم يفكرون فى الأمر جدياً ؛ يرى أكثرهم فيه مروقاً من الدين وتمهيداً للإلحاد ، ويرى بعضهم أنه حق ، وأنه الوسيلة الوحيدة لخلق شعب حر يدرك الحياة إدراكاً صحيحاً ؛ كما أنه العدل كل العدل ألا تحرم المرأة من نور الحياة ، ومن نور العلم الذى يزيدها للحياة إدراكاً وتقديراً صحيحاً .

أتممت دراستى الثانوية ، وليس لى فى أمور السياسة ولا فى أمور الاجتماع رأى مكوّن . على أننى كنت شديد الميل لدراسة الأدب العربى والاطلاع على قديمه وحديثه ، بقدر ما يسمح إدراكى . فلما انتقلت إلى مدرسة الحقوق ، وبدأت وأنا فى السابعة عشرة من عمرى أتصل بهذه البيئة الجديدة ، ألفيتنى مضطراً إلى الإحاطة بهذه التيارات أكثر من قبل ؛ لأن كثيرين من زملائى كانوا يبدون لمصطفى كامل ولحزبه تشيعاً لم تطاوعنى نفسى على مشاركتهم فيه قبل أن أتبين الحقيقة من أمره . وزادنى حرصاً على هذه الإحاطة ما رأيته من انتقالى مع الدراسات العالية ، قبل إنشاء الجامعة فى مصر ، إلى جو جديد لم آلفه من قبل . فقد أضربت مدرسة الحقوق ، وأنا فى السنة الأولى منها ، لأسباب أعلنها أبناء الفرق المتقدمة ، أهمها الاحتجاج على ما كانت تحويه لائحة المدرسة من فصل كل طالب يرسب فى أية سنة من سنى الدراسة وعدم السماح له بالإعادة . وكان هذا أول إضراب عرفته المدارس المصرية ، ثم كان أول مظهر رأيته لحركة إجماعية يقوم بها طلبة مدرسة من سنتها الأولى إلى سنتها النهائية . وقد طلب إلىّ والدى ، بعد أيام عدة من بدء الإضراب ، أن أعود إلى المدرسة ، فأبيت قائلا : إن ذلك يعرض كرامتى بين إخوانى لمهانة لا أرضاها ، فإما أن نفصل من المدرسة جميعاً ، أو نعود إليها جميعاً . وانتهى الإضراب بعد ذلك بيوم أو يومين ، وعدنا جميعاً على أن ينظر فى طلباتنا ويجاب العادل منها .

عكفت على مطالعة المؤيد واللواء ، لأتابع عن كثب هذه التيارات السياسية التى انضم إليها كثيرون من إخوانى ، وبقيت أنا أحاول أن أتبين وجه الحق فيها . وإنى لكذلك إذ وقع حادث (طابة) ، وأدى إلى أزمة سياسية دولية بين تركيا وإنجلترا . وطابة قرية صغيرة على خليج العقبة ، وعلى مقربة من قرية العقبة نفسها . قالت تركيا : إن طابة فى أرضها ، وقال الإنجليز : إنها فى أرض مصر ، وإن مركزهم فى مصر يجعلهم يدافعون عن حقوقها ، حتى قبل الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية عليها . أما المؤيد وأما اللواء ، فانضما إلى تركيا ، وقررا أن مصر لا تمانع فى أن تكون طابة تركية . وقيل يومئذ إن الحرب واقعة لا محالة بسبب هذه الأزمة بين السلطان والإمبراطورية البريطانية . وذهبت بالفعل قوات تركية إلى منطقة طابة ، فأرسلت إنجلترا بارجة إلى خليج العقبة . وأخذ الناس فى مصر يتطلعون إلى ما يسفر عنه الخلاف بين دولتين على قرية تابعة لمصر ، ليست لتركيا ولا لإنجلترا !

تتبعت أنا الحادث بعناية ، وتتبعه غيرى بمثل هذه العناية . وكانت أكبر عنايتى متجهة إلى ما تكتبه الصحف ، وجريدة اللواء بنوع خاص ، عن قوة الباب العالى الحربية ، وقدرته على أن يكبح جماح إنجلترا فى هذه الناحية من الأرض . فلو أن ذلك صح لغيّر فى اتجاه السياسة العالمية أيما تغيير . وصدَّقت ، كما يصدق من كان فى مثل سنى ، ما رددته اللواء عن قوة الدولة العثمانية ، وعن أنها لن تتراجع عن موقف حق . ولشد ما كانت دهشتى عندما رأيت هذه المظاهرة الصحفية الكبرى تنتهى بتراجع تركيا عن موقفها ، وبانسحاب القوات التى كانت بعثتها مهددة باحتلال طابة . وزاد فى دهشتى شدة تراجع اللواء والمؤيد ، وغيرهما من الصحف ، عن الموقف الذى وقفوه ، ووصفهم تراجع تركيا بالحكمة والكياسة ، وبأنه دليل القوة لا دليل الضعف ! ! حينذاك أيقنت أن المنطق كما أفهمه ليس منطق هذه الصحف وأصحابها ، ولم أر فى هذا المنطق ما يدفعنى إلى متابعتها فى الحديث عن سياسة مصر ، واعتقدت أن ما تقوله ليس إلا من سبيل المظاهرة ، شأنه شأن ما كانت تقوله عن موقف تركيا فى مسألة طابة ؛ ووقفت لذلك موقف الباحث عن الاتجاه الصحيح الذى يجب الأخذ به عن اقتناع وبينة .

اقترنت هذه الحيرة السياسية بحيرة أخرى اجتماعية . فقد اطلعت على كتاب « تحرير المرأة » ، وعلى ما كتب طعناً عليه ، ثم اطلعت على تفنيد قاسم أمين حجج خصومه فى كتابه : « المرأة الجديدة » . وأعدت قراءة كتابَىْ قاسم ، واقتنعت بأن الرجل على حق ، وبأن ما يقوله من البديهيات . وعجبت لموقف الذين ناوءوه ووقفوا فى وجهه ، ولموقف جريدة اللواء التى اتهمته

بمخالفة الدين تأييداً منها لموقف الخديو الذى حرم على قاسم أمين دخول عابدين . ولم تكن هذه الحيرة الاجتماعية أقل تأثيراً فى نفسى من الحيرة السياسية . فقد بدأت أشعر بأن متابعة الجماهير هى الطريق السهل ، ولكنها تؤدى أكثر الأمر إلى الخطأ ؛ ولهذا شعرت بعزلة جعلت موقفى من زملائى الطلبة فى هذه المسائل موقف صمت ليس فيه معارضة لهم ، وليس فيه كذلك انخراط فى صفوفهم ، ومتابعة لزعمائهم .

هذا ، وقد نشأت فى التفكير الدينى حركة كان لها أثرها فى مصر كلها . تلك حركة الشيخ محمد عبده والسيد جمال الدين الأفغانى فى الدعوة إلى التفكير الحر ، وفتح باب الاجتهاد فى المسائل الدينية . فقد كان الناس لذلك العهد يرون أن باب الاجتهاد قد أغلق ، وأن كل فتوى على غير المذهب بدعة ، وأن كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار . فإذا اجترأ مجترئ على القول بغير ما جاء فى المذهب ، أى مذهب أبى حنيفة ، بوصفه المذهب الرسمى للدولة ، اتهم بالإلحاد والمروق واعتبر ضالا خارجاً على الدين . وكان الشيخ محمد عبده قد بلغ مركز الإفتاء للديار المصرية ، وكان مع ذلك رجلا حر الرأى كاتباً أديباً ، يتذوق جمال اللغة خير تذوق ، ويدرك قواعد المنطق أحسن إدراك . لذلك رأى فى هذا الجدود ما لا يلائم سليقته ومواهبه ، فنادى بأن التقليد ليس من الدين فى شىء ، وبأن للسلف من المعتزلة وغيرهم آراء يمكن الأخذ بها وتأييدها وإن خالفت المذهب . وذهب فى غير تردد إلى أن هذا الجمود هو الذى قضى على الأمم الإسلامية بالتأخر ، وجعلها طعمة للاستعمار الأجنبى ؛ لأنه قيّد العقل فى هذه الأمم الإسلامية بقيود منعته من الانبعاث فى تفكيره إلى غاية ما يستطاع بلوغه لإدراك الحق والجمال والجلال فى خلق الله جل شأنه ، وللسمو بذلك إلى مرتبة الإيمان بالله إيماناً حقاً مستنيراً ، يسمو بصاحبه فوق كل عبودية لغير الله ذى الجلال .

ولقى الشيخ محمد عبده ولقيتْ دعوته هذه مقاومة أى مقاومة ، وعرف الناس جميعاً ، وعرفنا نحن معشر الشباب ، بل عرف العامة من غير المتعلمين ، أن الخديو عباس غير راض عنه ، وأنه لو استطاع أن ينتزعه من منصب الإفتاء لفعل ، كما أنه لو استطاع أن ينتزع قاسم أمين من منصب المستشار فى الاستئناف لفعل . لكنه لم يكن يستطيع ؛ لأن قاسم أمين كان غير قابل للعزل بحكم منصبه ، ولأن لورد كرومر كان يسرع إلى التنديد بالخديو على أنه عدو للفكر الحر حتى فى الدين الإسلامى لو أنه عزل الشيخ محمد عبده . وعداوة الفكر الحر ، والدعوة للتعصب الدينى ، كانتا من التهم التى يلصقها الإنجليز بالخديو عباس ، ويروجونها ضده فى إنجلترا وأوربّا فلم يكن من مصلحته ، بل لم يكن فى مقدوره ،

أن يفكر فى عزل الشيخ عبده ، مالم يكن قد اعتزم المخاطرة بسمعته ، وقبل أن يجاهر بتعصبه الدينى وبعداوته لحرية الرأى .

كان الشيخ محمد عبده وكانت دعوته موضع إعجابى . وقد دعانى ذلك لقراءة كتابه : (الإسلام والنصرانية) ، وكتاب أستاذه السيد جمال الدين الأفغانى فى الرد على الدهريين. فلما توفى الشيخ محمد عبده وبدأ السيد رشيد رضا صاحب مجلة المنار وتلميذ الأستاذ الإمام ينشر حياته ، وبدأ ينشر الجزء الثانى المحتوى على مقالات الشيخ ، أسرعت إلى اقتنائه وطالعته بعناية فائقة . وأذكر أنه قد كان لكثير من مقالاته فى جريدة (العروة الوثقى) ، التى كان يصدرها مع أستاذه جمال الدين أثناء نفيه نفسه فى باريس ، أثر أبلغ الأثر فى نفسى . وقد كان للخصومة التى ثارت بين الشيخ محمد عبده والخديو توفيق أثناء الثورة العرابية ، وما كان بينه وبين الخديو عباس بعد ذلك ، أثره فيما كتبه عن محمد على الكبير مؤسس الأسرة الخديوية . فقد نشر عنه مقالا ذهب فيه إلى أن محمد على حكم مصر حكماً استبدادياً قاسياً ، « فلم يترك رأساً مصرياً فيه كلمة أنا إلا قضى عليه » .

كنت فى الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة من عمرى إذ ذاك . وكانت نفسى قد هوت الكتابة فى الصحف ، اعتزازاً من شبابى بالقدرة على ذلك . وكنت متأثراً بطريقة الشيخ محمد عبده وبأسلوبه . فبدأت أكتب مقالات ثم أراجعها ، لكن نفسى لم تكن تطاوعنى على أن أرسلها إلى الصحف مخافة ألا تقدرها قدرها الحق ولا تنشرها . فلما اطمأننت إلى إحدى هذه المقالات ، وخلتها تضاهى مقالات الشيخ عبده ، نضوت عنى ترددى وأرسلت بالمقال إلى جريدة المؤيد . ولم أفكر فى الذهاب بنفسى إلى الجريدة أو مقابلة الشيخ على يوسف صاحبها ورئيس تحريرها . ولشد ما كان عجبى حين رأيت هذا المقال لا ينشر ، فى حين كان ينشر غيره مما أراه دونه بمراحل . عند ذلك عولت على الاكتفاء بالكتابة لنفسى ، وعلى ألا أبعث إلى الصحف شيئاً .

وإنه ليخيل إلىّ أنى لو كنت ذهبت بنفسى ودفعت المقال إلى صاحب المؤيد أو أحد محرريه ، لوجدت منهم تشجيعاً أو توجيهاً . لكننى كبر على نفسى أن أقف هذا الموقف ، أو أن أجعل لأحد حكماً على ما أكتب قد لا يعجبنى . وهذا أثر من آثار ما جبلت عليه منذ نشأتى من أنفة وحياء : أنفة عن أن يكون لغيرى حكم علىّ ، وحياء من أن أطلب إلى غيرى شيئاً كائناً ما كان .

فى هذه الأثناء وقع حادث (دنشواى) ، حين مر بهذه القرية من قرى المنوفية عدد من

الضباط الإنجليز فى طريقهم إلى الإسكندرية ، وأرادوا صيد الحمام فى أجرانها ، فتجمهر الأهالى واصطدموا بالعساكر والضباط ، فقتل الكابتن بول ، فهاج هائج لورد كرومر ، وتشكلت المحكمة المخصوصة برياسة بطرس غالى باشا ، وحكمت على أربعة من أهل دنشواى بالإعدام شنقاً ، وعلى سبعة بالجلد ، وعلى ثمانية أو أكثر بالسجن مدداً مختلفة . وكان المدعى العام فى هذه القضية أمام المحكمة المخصوصة إبراهيم الهلباوى بك المحامى ، وكان المحامون عن المتهمين كثيرين ، منهم لطفى باشا السيد (لطفى بك إذ ذاك) .

وعلى شدة هذا الحكم كان تنفيذه أشد قسوة . فقد نصبت المشنقة فى دنشواى أمام أهالى المشنوقين ، وكان الواحد منهم يبقى معلقاً بها إلى أن يجلد اثنان من المحكوم عليهم بالجلد . وكان الجلد علناً كذلك على طريقة وحشية . وقد أثار الحكم وتنفيذه شعور المصريين . واستغل ذلك مصطفى كامل باشا خير استغلال فى أوربا وفى إنجلترا نفسها ، حتى اضطر الإنجليز إلى الموافقة على أن يصدر الخديو عفواً عن المحكوم عليهم بالسجن . وكان هذا الحادث مما ألهب حرارة الوطنية فى نفوس المصريين ، ورفع مكانة مصطفى كامل أيما ارتفاع .

فى سنة ١٩٠٧ تألف حزب الأمة ، وجعل « الجريدة » لسان حاله . وكان مدير الجريدة لطفى بك السيد ، وكان مقرها بسراى البارودى بشارع غيط العدة . وكانت مدرسة الحقوق بشارع حسن الأكبر فى الامتداد لشارع غيط العدة إلى شارع عابدين . وكنت أمر بسراى البارودى كل يوم ، حين ذهابى إلى مدرسة الحقوق وحين عودتى منها . وقد يسرت لى صلة النسب التى تربط بين أسرتنا وأسرة لطفى باشا السيد أن أزوره فى الجريدة . وكان مديرها إذ ذاك أحمد بك عبد القادر الذى اتصل بى عند لطفى باشا ، ودعانى إلى مكتبه وشجعنى على الكتابة فى الجريدة . وما كان أعظم سرورى يوم ظهر لى أول مقال فيها ! لم يكن مقالا سياسياً ، ولكنه كان عن حرية المرأة . وقد أبدى لطفى باشا تقديره لأسلوبى ولطريقة تفكيرى ، فزاد ذلك فى تشجيعى ، وجعلنى أنشر فى الجريدة ما أكتبه . وكنت أتلقى من بعض زملائى وإخوانى من عبارات التشجيع ما زادنى إقبالا على الكتابة والنشر . على أن زملائى ، الذين كانوا يتعصبون للقديم ، رأوا فى ميلى لحرية المرأة ولتعليمها ولرفع حجابها ما جعلهم ينظرون إلى آرائى نظرة إنكار ، كما أنكروا علىّ أن أكتب فى الجريدة ولا أكتب فى غيرها من الصحف . ولعلهم لم يعرفوا أننى حاولت قبل ظهور الجريدة أن أكتب فى المؤيد ، فلم ينشر المؤيد مقالى الذى بعثته إليه !

وكان مصدر إنكارهم على الجريدة وعلى حزب الأمة اتهامهم إياهما بممالأة الإنجليز .

ولم يكن من السهل عندى أن أتابعهم فى هذا الاتهام . فقد كانت الجريدة تنادى بسلطة الأمة وتطالب بالدستور وبالحرية الفردية ، وكانت لذلك ذات نزعة لاشيء فيها من تأييد سلطة الخديو ، ولا من تأييد سلطة الإنجليز . زد على ذلك أنها لم تكن تؤيد تبعية مصر لتركيا . وكان مشربها هذا غريباً عند الجمهور ، لكنه لم يكن فيه شيء من الغرابة عند الصفوة المتعلمة تعليماً عالياً ، والتى تريد لمصر استقلالا وحرية وحياة نيابية .

كان من الطبيعى أن ينظر الخديو للجريدة بعين المقت ، وأن يعمل جهده لقتلها . وكان من الطبيعى أن يخاصمها اللواء والمؤيد على السواء . وكان من الطبيعى أن ينظر الخديو وأنصار اللواء والمؤيد إلى لطفى السيد نظرة كراهية ، وأن يتهموه بما يسيء إلى سمعته الوطنية . بل لقد أرادوا محاكمته يوماً حتى اضطر للتراجع . ذلك أنه كتب مقالا يطلب فيه لمصر الاستقلال التام . ورد عليه اللواء أو المؤيد غداة هذا المقال بأنه خروج على الوضع الشرعى لمصر ، لأنه دعوة لانفصالها عن تركيا . وخشى بعض رجال القانون من أصدقاء لطفى أن تجد النيابة ، وأن يجد القضاء فى قانون العقوبات ، ما يتناول هذا المقال . وأشاروا على لطفى بالتراجع ، فكتب يقول إنه لم يقصد فصل مصر عن تركيا ، ولو أنه قصد ذلك لطلب الاستقلال الكامل لا الاستقلال التام . فالاستقلال التام يحتمل المزيد بدليل قوله تعالى : « اليَوْم أكملتُ لكُمْ دينَكُم وأتْمَمْتُ عليْكُم نِعْمَتِى ورَضِيتُ لَكُم الإسْلام دِيناً » . فالدين يوم كمل لم يكن ممكناً أن يزاد عليه . أما النعمة التى تمت فمن الممكن زيادتها . وبهذا التراجع رضيت السلطات ، ولم يطلب لطفى للنيابة كى تحقق معه .

على الرغم من هذه الحركة العنيفة ضد الجريدة ومديرها أثمرت دعوته للدستور ، واضطرت الصحف الأخرى إلى مجاراته فيها . وكم من مرة كنا ، طلاب الحقوق ، نعلو سطح مدرستنا المجاورة لقصر عابدين نهتف : « الدستور يا أفندينا ! » ، أو نقف على إفريز الشارع عند قدومه من قصر القبة إلى قصر عابدين لتحيته وللهتاف للدستور فى مواجهته . وكان أنصار الخديو يومئذ ينسبون عدم إصداره دستوراً ، كالدستور الذى أصدره والده توفيق باشا قبيل دخول الإنجليز مصر ، إلى تدخل الإنجليز ، ومقاومتهم إجابة هذا الطلب الرئيسى من مطالب الأمة .

لم تقف صلتى بلطفى بك عند الكتابة فى الجريدة ، بل كنت أتردد عليه فى سراى البارودى ، فأجد منه خير أستاذ يشرح ، فى حديث عذب ومنطق دقيق ، مبادئ الحرية على ما فهمها أهل القرن التاسع عشر فى أوربا . وكنت أشعر بعطف من جانبه علىّ ، لعل

مرجعه إلى ما كان بينه وبين والدى من صداقة ، جعلت والدى يقف فى صفه منذ اللحظة التى أظهر فيها الجريدة . ولذلك كان يقدمنى لأصدقائه قائلا : « محمد ، ابن أخى » . وأشهد لقد أفدت من أحاديثه الكثيرة معى ، ومن متابعة منطقه الدقيق ، فائدة لم أنسها قط ، ولن أنساها أبداً .وكان من أثر هذه الأحاديث أنى عدلت عما كنت ماضياً فيه من الاكتفاء بقراءة الأدب العربى ، إلى قرأة كتب إنجليزية فى الموضوعات التى كان يحدثنى فيها . كنت منصرفاً إلى قراءة أمالى القالى ، وأغانى الأصفهانى ، وأمثال الميدانى ، والبيان والتبيين للجاحظ ، وقراءة المؤلفات العصرية الحديثة جميعاً ؛ فانتقلت من ذلك إلى قراءة « الحرية » لجون ستيوارت مل ، و « العدل » لهربرت سبنسر ، و « الأبطال » لكارليل ، و « الثورة الفرنسية » لكارليل كذلك . هذا إلى كتب فى الأدب الإنجليزى أفسحت أمامى آفاقاً لم يكن لى من قبل بها عهد .

على إن إكبارى لأستاذى لطفى بك لم يحل بينى وبين الوقوف من أحد تصرفاته موقف العجب ؛ لأننى لم أكن أتوقع يومئذ منه مثله ، وهو الذى لا يفتأ يدعونى إلى المثل الأعلى وإلى الصراحة فى الحق . كان ذلك حين توفى مصطفى كامل . لقد حزنت مصر كلها لفقده أعمق الحزن ، خصوصاً بعد الذى كان من نجاحه فى استصدار العفو عن المحكوم عليهم فى قضية دنشواى . وزاد فى حزنها أنه كان شاباً لم يتخط الرابعة والثلاثين من عمره ؛ فكان رجاؤها فى خدمته إياها ممتداً عظيماً ، وكان لها فيه أمل طويل عريض . لكن ما كان بينه وبين لطفى من خصومة سياسية جعلنى أعتقد أن لطفى لن يزيد على أداء الواجب الإنسانى فى رثائه ، وفى مجاملة أسرته ومجاملة مصر فى فقده . ومع اعتقادى هذا حرصت على أن أقف منه على حقيقة رأيه فى هذه الفاجعة القومية ، فذهبت غداة مشهد الزعيم الشاب إلى سراى البارودى ، وصعدت السلم أريد أن أستأذن على لطفى بك كعادتى . وكان عجبى شديداً حين رأيت باب حجرته مفتوحاً على مصراعيه ، ورأيت حاجبه سليمان لا يصد أحداً عن الدخول ، ودخلت الحجرة فرأيت بها عدداً كبيراً غير مألوف من الزوار الذين أحاطوا بالمنضدة الطويلة الممتدة أمام مقعد لطفى . وكان عجبى أشد من ذلك حين رأيت أستاذى وقد ارتدى السواد ، واشتمل عنقه برباط أسود كبير ، ووقف وكأنه مفجوع فى أعز الناس عليه وأقربهم إليه . ولقد وقفت مبهوتاً أمام منظر لم أكن أتوقعه ، ثم انسحبت ولم أرد أن أطيل السماع لحديث لم أكن آلف من قبل مثله ؛ لأنه لم يكن حديث المنطق الذى تعودته من لطفى ، بل كان حديث مأتم تجرى فيه العواطف أدمعاً أو ما يشبه الأدمع ! فلما ظهرت الجريدة بعد ظهر ذلك اليوم ،

رأيت لطفى أول داع لإقامة تمثال لمصطفى كامل ، ولجمع التبرعات الشعبية لهذا الغرض الوطنى . ولم يسعفنى منطق الشاب بما يرضاه عقلى تفسيراً لما رأيت وما سمعت ، ولم أستطع أن أقنع نفسى بأن السياسة يمكن أن تبلغ من مخالفة المنطق هذا المبلغ ، فكتمت ما فى نفسى حتى أفضيت به إلى لطفى بعد أيام ، فابتسم قائلا إننى لا أزال شابًا لا أقدر مثل هذه المواقف ، ولم يقنعنى قوله ؛ لأننى لاأستطيع أن أغير شبابى أو أقنع نفسى بمنطق غير منطقها . وبدا ذلك علىّ فلم يعترضه أستاذى . ولقد ظللت كذلك معه من بعد . لا أومن إلا بما أقتنع به ، ولا يتكيف مسلكى فى الحياة إلا بما أومن به .

لم يغير ما كان من عدم اقتناعى بمسلك لطفى بك فى هذا الموقف ما يكنه قلبى له من تقدير وإكبار ، بل قلت فى نفسى : لعل له عذراً وأنت تلوم ! هذا إلى أن ما كنت أشعر به ، كلما استمعت إليه يتحدث فى السياسة أو فى الاجتماع أو فى الفلسفة ، من لذة عقلية كان يزيدنى تعلقاً به . ثم إنه لم يكتف بأن ينصب نفسه أستاذا ومعلماً لناشئة الجيل من أمثالى الذين كانوا يترددون عليه ، بل أتاح لنا فرصة الاستماع لكبار الأساتذة إذ كان يدعوهم ليحاضرونا فى دار الجريدة فى موضوعات مختلفة . كان أحمد بك عبد اللطيف ، وحسن بك صبرى ، ومحمود بك أبو النصر ، وغيرهم من كبار المحامين ، يحضرون إلى الجريدة يلقون محاضرات ما كان أجلها فائدة فى توسيع آفاقنا الفكرية نحن معشر الشباب . وكان لطفى يقدمنى لهؤلاء جميعاً ، ويذكر لهم شيئاً مما أكتبه فى الجريدة ، مقروناً بتقدير كنت أغتبط به أشد الاغتباط . وكان هؤلاء الأساتذة الكبار لا يأبون علينا أن يرشدونا إلى كتب نقرؤها ما كان أعظمها أثراً فى ثقافتنا .

* * *

أوردت فيما سبق شيئاً عن التيارات التى كانت تتجاذب السياسة المصرية فى ذلك العهد ، حين كنت لا أزال تلميذاً بالمدارس الثانوية وطالباً للحقوق . لكننى لم أذكر شيئاً عن الوزارات المصرية فى ذلك الوقت . والواقع أن هذه الوزارات لم تكن جديرة بالذكر . فقد كان المستشار الإنجليزى فى كل وزارة هو كل شىء ، ولم يكن للوزير سلطان . وقد كانوا يروون حكاية تصور مكانة الوزير خير تصوير . كان إبراهيم باشا فؤاد ، فيما أذكر ، وزيراً للحقانية (العدل) . وكان يوماً فى مكتبه بالوزارة جالساً على (كنبة) وثيرة ، ومن حوله جماعة من أصدقائه يتحدثون إليه . ودخل عليه سكرتيره يريد أن يوقع منه أوراقاً فيها قرارات وزارية . فسأل الوزير : هل وقعها المستشار ؟ وأجاب الشاب السكرتير : نعم !

فكان تعقيب إبراهيم باشا فؤاد أن أشار إلى ختمه الموضوع على المكتب ، وقال : الوزير عندك على المكتب ، وقع به الأوراق ! وسواء أصحت هذه الحكاية أم لم تصح ، فهى تصور سلطة الوزير فى ذلك الحين ، وأنه لم يكن يستطيع أن يوقع إلا ما أقره المستشار الإنجليزى .

كان ذلك شأن وزارة مصطفى باشا فهمى التى سلخت فى الحكم ثلاثة عشر عاماً حسوماً . على أن تنبه الشعور القومى شيئاً فشيئاً جعل لورد كرومر يفكر فى اختيار وزراء أقوياء ، يقدرون على الأقل أن يدافعوا عن القرارات التى يتفق عليها المستشار مع الوزير أمام الرأى العام . وسبب ذلك أن الطبقة المستنيرة بدأت تمل هذه الحالة من الركود ، وجعلت تدعو إلى إصلاحات جوهرية رأت القيام بها ضرورياً للارتفاع بالمستوى القومى إلى حيث تكاتف البلاد غيرها من الأمم المتحضرة . كان قاسم أمين قد دعا إلى إنشاء جامعة مصرية أهلية ، إيماناً منه بأن التعليم العالى الصحيح هو الوسيلة الأولى والأخيرة لرقى الأمة . وكان على يوسف قد دعا إلى أن يكون التعليم فى مراحله المختلفة باللغة العربية ، وكان تعبيره الذى تناقله الناس أن تعليم العلم بلغة أجنبية عن الأمة ينقل العلم إلى طائفة من أبناء الأمة ، وأن تعليم العلم بلغة الأمة ينقل الأمة كلها إلى العلم وينقل العلم إلى الأمة كلها . وكانت هذه الدعوات وأمثالها تلقى من شباب الأمة ورجالها آذاناً صاغية . ولم يكن فى مقدور لورد كرومر أن يقف بنفسه فى وجه هذه الدعايات ، فلا بد من إيجاد وسيلة لتحويل تيارها بصورة من الصور . فإذا وجد من المصريين من يكون العامل على هذا التحويل ، وإن فى مقابل التسليم بشىء مما يريده المصريون ، كان فى ذلك من تهدئة الرأى العام ما يحرص لورد كرومر وما تحرص السياسة الإنجليزية على أن يسود مصر .

وكان أول وزير رحب المصريون بدخوله الوزارة سعد زغلول باشا . كان مستشاراً فى الاستئناف ، وكان صديقاً حميماً لقاسم بك أمين ، وكان قاسم قد اختاره رئيساً للهيئة التى تألفت لإنشاء الجامعة المصرية الأهلية . وكان لورد كرومر يرى فى إنشاء هذه الجامعة ما لا يتفق مع سياسته فى أن يكون الغرض من التعليم فى مصر تخريج موظفين للحكومة ، قديرين على القيام بالأعمال التى يطلب منهم القيام بها فى طاعة ونظام . لكنه لم يكن يستطيع التصريح بهذه المعارضة من غير أن يجد مسوغاً لتحويل التيار إلى ناحية قومية أخرى . لذا بدأت أبواقه تذيع أن نشر التعليم الأولى بين طبقات الشعب أجدى على البلاد من إنشاء الجامعة . وأخذت الحكومة تشجع إنشاء الكتاتيب وتعينها بالمال . فلما عين سعد باشا زغلول وزيراً للمعارف ، قيل إن الغرض من تعيينه أن يترك رياسة مجلس الجامعة إضعافاً لهذا

المجلس ، وصرفاً للناس عن الإقبال على الدعوة التى نشطت لإنشاء الجامعة . ومع أن انصراف سعد باشا إلى أعمال وزارة المعارف ، أدى إلى إصلاح بعض شئونها ، وإلى أن شعر الناس بأن السلطة أصبحت قسمة بين الوزير المصرى والمستشار البريطانى ، وأن الوزير المصرى صارت له مكانة غير ما عهده الناس من قبل – مع ذلك كله ، ومع أن قاسم أمين وأصحابه شمروا فى دعوتهم لإنشاء الجامعة ، ونجحوا فى هذه الدعوة وتحقق آخر الأمر غرضهم ، لم يرد خصوم سعد إعفاءه من تهمة أنه تولى الوزارة برأى الإنجليز لما فى تنحيه عن رياسة مجلس الجامعة من إضعاف لهذا المجلس .

أما الدعوة للتعليم باللغة العربية فقد كان لسعد باشا موقف منها نقده من أجله كثيرون . ذلك أنه دافع عن التعليم باللغة الأجنبية – وهى هنا اللغة الإنجليزية – بأن كتب العلم ومستكشفاته كانت كلها من عمل الأجانب ، وكانت مصطلحاته لذلك أجنبية . فإذا أريد نقل العلم إلى البلاد ، فقد وجب أولا إيفاد البعوث من شباب مصر إلى أوربا لتلقى العلوم فيها ، ولنقل هذه العلوم إلى اللغة العربية . وإلى أن يتم ذلك يتعذر التعليم باللغة العربية . وهذه من غير شك حجة لها وجاهتها وقيمتها . لكنها إن صحت بالقياس إلى العلوم العليا ، فهى لا تصح بالقياس إلى الجغرافيا والتاريخ والحساب فى المدارس الابتدائية أو فى المدارس الثانوية . ولذا وجه سعد عنايته إلى نقل التعليم الابتدائى والثانوى إلى اللغة العربية جهد الطاقة ، كما بعث البعوث إلى أوربا ليتموا دراستهم العليا بمعاهدها فى حدود مقدرة الميزانية . وهو فى هذين الأمرين قد بدأ بدءاً آتى ثمراته بعد ذلك على نحو صالح ، ولكن بعد أن نسى الناس صاحب الفضل فيه . وكذلك كانت أول بعثة حكومية أرسلت بعد انقطاع عشرات السنين بعثة الحقوق فى سنة ١٩٠٨ . أما البعثة التى أوفدتها الجامعة الأهلية لدرس الأدب والفلسفة فسافر طلابها فى سنة ١٩٠٧.

* * *

أشرت إلى أن حادث دنشواى نبه الشعور القومى المصرى تنبيهاً عنيفاً ضد الإنجليز . وكان من أثر ذلك أن أقيل لورد كرومر من منصب معتمد الدولة الإنجليزية فى مصر ، وعين مكانه السير الدون جورست . وكانت سياسة لورد كرومر ترمى إلى إضعاف سلطة الخديو عباس ، بل إلى القضاء عليها ، وإلى تشويه سمعة الرجل ما أمكن تشويهها . ولذلك كان عباس نصيراً للحركة القومية المتطرفة بكل قوته . فلما تولى سير الدون جورست منصبه عدل عدولاً تاماً عن سياسة سلفه ، وعمل لإيجاد جو من التفاهم والاتفاق بينه وبين قصر عابدين .

وكان لطفى السيد فى الجريدة يصف هاتين السياستين بأنهما سياسة الخلاف وسياسة الائتلاف بين السلطتين الشرعية والفعلية . وقد كان من أثر السياسة التى جرى عليها سير الدون جورست أن انفسح المجال أمام الخديو ، فأصبح يحقق من أغراضه ما لم يكن يستطيع تحقيقه فى عهد لورد كرومر . وترتب على ذلك أن فترت العلاقات بين الخديو والحزب الوطنى ، وأن قويت العلاقات بين الخديو والشيخ على يوسف صاحب المؤيد ، وأن ألف الشيخ على يوسف حزباً سماه حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية . ولم يكن من هذا الفتور مع الحزب الوطنى مفر . فقد كان رئيسه يومئذ محمد بك فريد . وكان رجل عقيدة لا يعرف فى الوطنية مهادنة أومساومة . وقد ظن أن السياسة الإنجليزية أرادت بهذا التقارب بينها وبين الخديو إضعاف الحزب الوطنى ، سواء بتسكينه عن المطالبة بالجلاء ، أو بإفساد ما بينه وبين الخديو ، فآثر أن يغضب الخديو على أن يتوهم الناس أن هذا الحزب يعمل لحساب عباس لا لحساب مصر ، وأنه لذلك سكت عن الإلحاح فى أمر الجلاء . عند ذلك لم يكن للخديو غير الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد ؛ لأن فساد الصلة بينه وبين لطفى السيد والجريدة وحزب الأمة ، من يوم نشأة هذا الحزب وظهور الجريدة ، كانت تحول دون التقريب السريع بينهما . ويبدو لى فضلاً عن ذلك أن رجال الجريدة الذين اتهموا منذ ظهورها بممالأة الإنجليز ، حرصوا على أن يظلوا عند المطالبة بالدستور ليكون لهم من ثقة الناس بهم ما يزيدهم قوة . ولم يكن الخديو ولا كان الإنجليز ليطمئنوا إلى هذا الإلحاح فى المطالبة بالدستور ، إلحاحاً جعل حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، حين أنشأه الشيخ على يوسف ، يبدو أمام الناس فى صورة من يريد التلويح بالفكرة الدستورية التى يطالب بها لطفى السيد بإخلاص واضح .

لم يطل العهد بسياسة الائتلاف بين الخديو وممثل إنجلترا فى مصر . فقد توفى السير الدون جورست بعد سنتين أوثلاث سنوات من تعيينه ، وحل محله لورد كتشنر الذى جاء إلى مصر ينفذ سياسة كرومر بروح عسكرية صرفة . وقد أذاع أنصار السياسة البريطانية أن السبب فى هذا العدول هو مسلك الخديو نفسه . وذكروا أن عباساً انتهز فرصة الاتفاق بينه وبين جورست ، ليرضى مطامعه فى زيادة ثروته الضخمة من ناحية ، وأنه لم يرع النزاهة فى الحكم من ناحية أخرى . كان يبيع الرتب والنياشين التى تبيح له الفرمانات منحها للمصريين ، وكان أنصاره يشيعون فى الدواوين المحسوبية ، وكان يريد أن يجعل للسراى السلطان النافذ فى شئون الحكم . وقد يكون الكثير مما قيل من ذلك صحيحاً . لكنى لا أعتقد

اليوم أنه كان السبب الصحيح فى انقلاب السياسة البريطانية . إنما يرجع السبب إلى الموقف الدولى ؛ فقد كانت إنجلترا قد اطمأنت إلى استقرارها الفعلى فى مصر ، بعد أن عقدت مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ما سمى الاتفاق الودى الذى أطلقت فرنسا بموجبه يد إنجلترا فى مصر ، مقابل إطلاق إنجلترا يد فرنسا فى مراكش . واستمر الحال على ذلك إلى سنة ١٩٠٨ أونحوها . فلما بدأت ألمانيا تبسط نفوذها على مناطق الإمبراطورية العثمانية ، وفكرت فى مد سكة حديدية من برلين إلى بغداد وإلى البصرة ، ومدت بصرها إلى شمال أفريقيا ، بدأت مخاوف إنجلترا من هذا الموقف الدولى تدفعها إلى أن تشدّ قبضتها على المواقع الاستراتيجية فى البحر الأبيض المتوسط . وإذ كانت قناة السويس تعد فى نظر إنجلترا يومئذ مفتاح الهند ، فقد حرصت على تقوية سلطانها فى مصر ، بل على الاستئثار بها . وقد بعثت لورد كتشنر بعد وفاة السير الدون جورست معتمداً لها فى القاهرة ، فجعل سياسته إعداد العدة لما يحتمل من حرب مقبلة ؛ ولم يكن فى مقدوره أن يفعل ذلك إلا إذا جمع السلطة فى يده ، وجعل سلطة الخديو صفراً على الشمال .

* * *

كانت هذه صورة ما يجرى فى مصر فى السنوات التى كنت أدرس فيها الحقوق بمدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة . فلما حصلت على الليسانس سنة ١٩٠٩ ، بعثنى والدى إلى باريس ، لأتم فى كلية الحقوق هناك دراسة الدكتوراه . ومن المصادفات أن لطفى بك السيد ذهب يصطاف بفرنسا ذلك العام . فلما وصلت أنا باريس ذهبت إليه بفندق بدفورد الذى كان نازلاً به على مقربة من كنيسة المادلين ومن ميدان الكونكورد .

وكان وصولنا باريس يوم ١٣ من يوليو سنة ١٩٠٩ ، عشية عيد الحرية . وكانت بشائر العيد تنتظم مدينة النور ، وتضفى عليها حلة من ساطع البهاء والرواء . فلما كان المساء خرجت مع عبد الحميد بك سعيد ، فطفت أنحاء المدينة وقد أضيئت أرجاؤها بألوان من نور الكهرباء محت آية الليل . فلما كان الغد — ١٤ من يوليو — انقلبت الشوارع مراقص عامة ، وجعل الناس يقبل بعضهم بعضاً رجالا ونساء ، ابتهاجاً بيوم الحرية وسقوط الاستبداد فى سنة ١٧٨٩ ، أى قبل ذلك بمائة وعشرين سنة ؛ فكان لهذا المنظر أثر أبلغ الأثر فى نفسى ؛ لأننى رأيت حرية الأفراد وحرية الوطن مجسمتين أمام عينىّ على نحو لم آلفه فى وطنى قط . .

ومرت الأيام بعد ذلك وأنا أرى فى مدينة النور ألواناً من الحياة تفسح أمام النظر آفاق التفكير ، وتزيد الإنسان إيماناً بحرية العقيدة والرأى ، وبأن التعصب ذميم ، وأن أول واجب

على الإنسان أن يديم البحث عن الحقيقة ، وألا يكتفى بما يظن أنه وصل إليه منها ، بل يجعل دأبه تقليب هذا الذى وصل إليه ، فينفى عنه ما يعلق به منْ زيف ، ويرى من خلاله آفاقاً جديدة لهذه الحقيقة العظمى تتراءى لنا من وراء الحجب . فإذا هتكنا بعض هذه الحجب إليها ، بهرنا ضياؤها ، وجعلنا نقف أمام جلالها خاشعة أبصارنا من فرط هذا النور الذى تواجهنا به ، وإذا رجعنا إلى أنفسنا ، وحاولنا تصوير ما رأينا ، عجزنا عن هذا التصوير كاملاً ، واكتفينا منه بما كان أشد لفتاً لنظرنا من هذه الحقيقة العظيمة ذات البهاء والجلال .

كان لإخواننا المصريين فى باريس جمعية هى الجمعية المصرية . وكان للمسلمين من أقطار الأرض المختلفة جمعية أخرى هى الجمعية الإسلامية . وكنت عضواً بالجمعيتين . وكان من مواد النظام الأساسى لكل منهما عدم اشتغال أيتهما بالشئون السياسية أو الخلافات المذهبية . وكنا لذلك نجتمع نتبادل الرأى فى مختلف الشئون ، فإذا حدث فى مصر أو فى العالم الإسلامى حادث امتنعنا بحكم النظام الأساسى عن اتخاذ قرار بشأنه ، من غير أن يمنعنا ذلك من تبادل الحديث فى أمره ، وإبداء كل منا رأيه الفردى الذى لا يربط الجمعية فى قليل ولا فى كثير .

وكان لتبادل الآراء على هذا النحو أثره فى تكوين آرائنا السياسية وفى إنضاجها . والواقع أن اهتمامنا بما كان يجرى فى مصر وتعلقنا بشئونها السياسية والاجتماعية ، قد كان شديداً بحكم البيئة التى نعيش فيها ، وبسبب بعدنا عن الوطن ، وكأنما كان من شأن هذا البعد أن يزيدنا حرصاً على الوقوف على ما يجرى فى بلادنا وتعرف التيارات المختلفة فيها .

كنت يوماً أتناول طعام الغداء فى (البانسيون) الذى كنت مقيماً به خلال السنة الدراسية ١٩٠٩ – ١٩١٠ . وكان ساكنو هذا (البانسيون) لا يزيدون أغلب الوقت على صاحبته وعلى مدرس بالمدارس الثانوية وعلى طالب فرنسى فى الحقوق وعلىّ أنا . وبينا نحن نتجاذب أطراف الحديث قال مدرس الثانوى : ألم يبلغك ما حدث فى مصر ؟ ثم أخبرنى أن التعصب دفع شاباً مصرياً مسلماً إلى إطلاق الرصاص على بطرس باشا غالى وقتله ، وإن هذا الشاب اسمه الوردانى . ولما كان اتهام المسلمين بالتعصب الدينى بعض ما يَصِمُهم به الأوربيون ويعيبونهم من أجله ، فقد أسرعت ونفيت أن القتل دفع إليه التعصب ، وذكرت أن الدافع إليه لعله اعتقاد سياسى قام بنفس القاتل ؛ لأن بطرس باشا هو الذى وقع اتفاقية السودان فى سنة ١٨٩٩ ، وهو الذى رأس المحكمة الخصوصية التى حاكمت المصريين فى دنشواى وأصدرت عليهم أحكاماً قاسية ، زاد من قسوتها تنفيذها بطريقة وحشية لم تعرف فى

القرون الوسطى . وكان جواب المدرس : « صحيح أن الشاب قال ما تقول . ولكنى أحسب أن نصرانية الوزير كان لها أثر فى تحريك هذا الشاب إلى ارتكاب جريمته » .

أثار مقتل بطرس باشا اهتمام إخواننا المصريين فى باريس جميعاً . وكانوا كلهم على اتفاق فى نفى تهمة التعصب الدينى ، كلما تحدث إلى أحدهم فرنسى أو أجنبى مقيم بباريس . وقد أنكر بعضهم الحادث لاستنكاره الجريمة السياسية بوجه عام ، واعتذر بعضهم عن الوردانى بأنه إنما دفعته إلى فعلته تصرفات هذا الوزير المصرى ، بعد أن اقتنع بأنه جنى على بلاده جناية نكراء فى اتفاقية السودان وفى رياسة المحكمة المخصوصة . ولما كان المحلفون فى فرنسا كثيراً ما يبرئون الجريمة السياسية ، فقد اتخذ هؤلاء الشبان من ذلك حجتهم عند كل أجنبي بل عند كل مصرى حاول أن يعيب عمل الوردانى أو يطعن عليه . ودعانى ذلك إلى مراجعة دراساتى السابقة بمدرسة الحقوق المصرية عن الجريمة السياسية فى كتب هافلك اليس ولمبروزو ، كما دعانى لمراجعة ما لم أطلع عليه من قبل فى الكتب الفرنسية ، فإذا الآراء تنشعب انشعاباً يجعل الحكم القاطع فى مثل هذه المسائل عسيراً .

لم أكن كثير الكتابة فى الجريدة منذ حضورى إلى باريس . واقتصرت كتابتى إليها على بعض ملاحظات عما كنت أرى بمدينة النور . ويرجع ذلك إلى أننى كنت أكتب مذكراتى اليومية عما أشاهد من مناظر هذه الحياة الجديدة بالقياس إلىَّ وإلى كل مصرى . فلما تقدم العام الدراسى إلى غايته ، كان الحزب الوطنى برياسة فريد بك يهيئ لإقامة مؤتمر سياسى مصرى بباريس ، تلقى فيه خطب تنير الرأى العام الأوربى عن الحالة فى مصر . ومن عجب أن حكومة الجمهورية الفرنسية ، التى تؤمن بالحرية وتقدسها ، منعت عقد هذا المؤتمر فى العاصمة الفرنسية مجاملة منها لإنجلترا ، فرأى فريد بك عقده فى بروكسل عاصمة البلجيك . وطُلِب إلىّ أن أسافر إلى هناك ، وأن أمثل (الجريدة) وأوافيها بما يحدث . وسررت أنا لهذه المهمة التى جاءت فى العطلة الدراسية ؛ لأنها أتاحت لى السفر إلى بروكسل ، باريس الصغيرة كما كانوا يسمونها .

شهدت بهذه العاصمة منظراً لا يزال له حتى اليوم أثره العميق فى نفسى ، برغم مضى ما يزيد على خمس وثلاثين سنة من مشاهدتى إياه . ذلك أن أول يوم من أيام المؤتمر صادف عيد الاستقلال البلجيكى . وكان طريقنا إلى مكان المؤتمر يمر بميدان الاستقلال ، حيث احتشد الناس يشهدون العرض العسكرى ، وحيث صفت فى شرفات الميدان مئات بل ألوف من أبناء بلجيكا وبناتها ينشدون النشيد الوطنى . وكان معنا يومئذ عثمان بك غالب ،

ذلك العالم الفاضل الذى كان أستاذاً بمدرسة الطب سنوات عدة ، ثم استقال وأقام بباريس شيخاً أحالت السنون سواد شعره بياضاً مهيباً ، وتركت على محياه غضوناً تحدث عن ماضيه الجليل . وجاء موقفى بميدان الاستقلال إلى جانب عثمان بك . فلما بلغ الشبان والفتيات من نشيد الاستقلال عباراته الحماسية ، رأيت الرجل المصرى الشيخ تنهل من عينيه عبرات تنحدر بين غضون وجهه . فلما فرغ أبناء البلجيك من نشيدهم سألته : ما باله ؟ فكان جوابه : « إننى أبكى لأننى لا أرجو أن أعيش حتى أرى مصر تحتفل مثل هذا الاحتفال بحريتها واستقلالها ! » . وقد ترك هذا المنظر كله ، وهذه العبارة من فم ذلك الشيخ الجليل ، أثراً فى نفسى لا تمحوه الأيام .

بدأت السنة الدراسية ١٩١٠ – ١٩١١ ، واكتمل جمعنا معشر المصريين فى باريس . وكثيراً ما تناول حديثنا مؤتمر بروكسل وما دار فيه . ولشدّ ما شكرنى إخوانى من المنتسبين للحزب الوطنى على ما نشرته الجريدة بقلمى عن المؤتمر . فقد كانوا يظنون أن ما أخالفهم فيه من رأى سيظهر أثره فيما أكتب . فلما قرءوه ورأونى أسمو بالشئون الوطنية العامة عن المنازعات الحزبية ، وأرى المصريين خارج بلادهم لا أحزاب بينهم ، قدروا هذا الموقف الذى رأيته أنا طبيعياً ، ورآه كثيرون سمواً بالخصومة عن مواقف لا تحتمل الخصومة . والواقع أننى من ذلك العهد ، عهد الشباب الأول ، كنت أرى أن الخلاف فى الرأى ليس معناه الخصومة ، وأن خدمة الوطن ينفسح فيها المجال لكل رأى ولكل عمل ، وأننا إذا استطعنا أن ينهض كل منا بما يعتقد أنه الخير لوطنه كان فى ذلك أجل الخدمة لهذا الوطن ، وأن إتقان الإنسان عمله الخاص الذى لا يتصل بالتفكير السياسى فى قليل ولا فى كثير يخدم الوطن كذلك ؛ لأن الوطن ليس أرضاً وماء وسماء وكفى ، بل هو أولاً وقبل كل شىء مؤلف من أبنائه على تعاقب أجيالهم ، ومن أعمال كل واحد من هؤلاء الأبناء طيلة حياته .

وقد ثبّت هذا اليقين فى نفسى ما درسته فى باريس للدكتوراه ، وما قرأته فى الكتب الكثيرة التى أتيح لى أن أقرأها يومئذ . ومن هذه الكتب كتاب لليون بورجوا عنوانه (التضامن Solidarité) . فمبدأ التضامن القومى يستند إلى أن الوطن يتألف من أجياله المتعاقبة ، وأن ساكنى القبور لهم فى تراثه الوطنى العظيم حظ أكبر من حظ ساكنى الدور . أما وذلك حق ، فالكاتب والطبيب والقاضى والفيلسوف والصانع وكل عامل وكل مفكر يخدمون جميعاً وطنهم ، ما أحسن كل منهم العمل الذى يقوم به . وسياسة الوطن ليست حديث الصحف وخطب الأحزاب وكفى ، ولكنها تتناول أيضاً كل شىء من أمر الوطن وعيش بنيه .

وكان لحادث شهدته فى إنجلترا ، حين ذهبت إليها فى العطلة الدراسية لذلك العام ، ما أحل هذا اليقين من نفسى محل الإيمان .كانت مطالبة النساء الإنجليزيات بحق الانتخاب إذ ذاك فى بدء عنفوانها ، وكانت المطاليات بحق الانتخاب ينتهزن الفرص لإقامة مظاهرات سلمية يلبس الألوف منهن فيها رداء خاصاً أشبه برداء الجنود الأسكتلنديين ثم يسرن صفوفاً نظامية يخترقن شوارع لندن ، وقد حملن أعلاماً كتبت عليها مطالبهن . وكانت هذه الحركة تلقى مقاومة أعنف المقاومة من جانب كثيرين رجالاً ونساء . كان هؤلاء المعارضون يقولون : إن مملكة المرأة هى المنزل ، ومهمتها الأولى هى تربية الجيل الناشئ . وكانت المطالبات بحق الانتخاب يقلن : إن الإصلاح الاجتماعى ونبذ الحرب لا يتم شىء منهما إلا إذا تحقق للنساء التمثيل النيابى فى البرلمان . وكانت المعركة حامية الوطيس . مع ذلك رأيت رجالاً ونساء فى لندن يختلفون رأياً فى هذا الأمر الحيوى يومئذ ، ثم لا يحنى الخلاف على ما بينهم من مودة ، ولا يجعل أحدهم يسفه رأى الآخر فى الشئون القومية العامة أمام الأجانب عن بلادهم .

وزاد إيمانى بهذا الرأى قوة أن لى أصدقاء من غير دينى تربطنى بهم أوثق أواصر المودة . فما لى لا يكون لى أصدقاء من غير رأيى السياسى تربطنى بهم أواصر المودة ! وإذا كنا نعيب التعصب الدينى ، ألا يكون التعصب الأعمى للرأى السياسى أجدر باللوم بل بالتجريح ؟ !

بعد شهور من بدء هذه السنة الدراسية ١٩١٠ — ١٩١١ ، بدأت الأنباء ترد من مصر بأن الحكومة المصرية تزمع مد الامتياز لشركة قناة السويس . ولما كانت الصحف المصرية قد عارضت هذه الفكرة ، فقد أعلنت الحكومة أنها ستعرض الأمر على الجمعية العمومية المصرية ، وأن قرار الجمعية المذكورة سيكون قطعياً فى هذا الأمر ، وإن كانت قراراتها استشارية بحكم قانونها النظامى فيما خلا فرض الضرائب .

اهتمت مصر ، واهتم الشبان المصريون المقيمون بباريس ، بهذا الأمر أشد الاهتمام . فقد كان حفر قناة السويس ، على أنه عمل إنسانى وهندسى جليل ، مجلبة المتاعب لمصر منذ اليوم الأول . ولم يكن يغيب عن أحد منا يومئذ أن وجود القناة هو الذى أتاح للإنجليز التدخل فى شئون مصر ، وهو الذى عاونهم على دخول مصر من القناة واحتلالهم إياها ؛ وأن مصر لا تفيد من القناة شيئاً ؛ وأن ما يقال من أن مدّ الامتياز يجعل لمصر حصة فى أرباح الشركة — كل ذلك لا يوازى استمرار المتاعب التى رأتها مصر ، وظلت خاضعة لآثارها عشرات السنين .

وأعتقد اليوم أن السياسة الإنجليزية لم يكن يعنيها أن يمد امتياز القناة ، بدليل إقرارها الحكومة المصرية على أن يكون رأى الجمعية العمومية فى هذا الأمر حاسماً ، مع ما فى ذلك من تقوية للحركة المطالبة بالنظام الدستورى . ولعل إنجلترا كانت أكثر ميلاً إلى ألا يمد امتياز القناة ، اقتناعاً منها بأن مصر ستظل فى دائرة نفوذها دائماً ، فإذا انتهى امتياز القناة وعاد إلى مصر أصبح فى يد إنجلترا . لكنها لم تكن لتظهر شيئاً من ذلك وهى ترى فرنسا حريصة على مد الامتياز ، والاتفاق الودى بينها وبين فرنسا يقتضيها أن تجامل هذه الدولة الصديقة . فليكن الأمر فى القبول أو فى الرفض متروكاً لنواب الأمة فى الجمعية العمومية ، ولتكن الحكومة المصرية الخاضعة مباشرة للنفوذ الإنجليزى مدافعة عن مد الامتياز ، ولتغذ الصحف الرأى العام بمعارضة هذا المد . فإذا رفضته الجمعية العمومية لم يكن على الحكومة المصرية ولا على إنجلترا لوم أو تثريب أمام فرنسا .

مهما يكن من شيء ، فقد أثار هذا الأمر اهتمامنا معشر الطلبة فى باريس ، وقد رأينا أن يكون لنا رأى جماعى فيه . ولا سبيل إلى إبلاغ هذا الرأى إلى الرأى العام المصرى إلا بقرار من الجمعية المصرية . لكن قانون الجمعية المصرية يحرم عليها الاشتغال بالسياسة . وإخواننا مبعوثو الجامعة المصرية ، ومن بينهم توفيق الساوى وسيد كامل ومحمود عزمى ومنصور فهمى ، أعضاء فى الجمعية المصرية ، وقد تعهدوا لمجلس الجامعة قبل إيفادهم ألا يشتغلوا بالسياسة ، فهم يدفعون بعدم جواز بحثها لهذا الموضوع لأنه سياسى ، ولأن نظامها يحرم عليها الاشتغال بالسياسة . فماذا عسى نصنع ؟ وهل نقف أمام هذا الوضع مكتوفى الأيدى ؟ !

تحدث إلىّ فى هذا الأمر أصدقاء يتزعمهم عبد الحميد بك سعيد ، وطلبوا إلىّ ، وكنت سكرتير الجمعية ، أن أجد لهذا المشكل حلا . قلت لا مشكل هناك ، والأمر محلول من نفسه ، فالاشتغال بالسياسة المحرم على الجمعية هو الاشتغال بالسياسة الحزبية ، حتى لا يجر الخلاف إلى خصومات تجنى على غرض الجمعية الرئيسى ، أو أن تصبح الجمعية فى المسائل القومية أداة لوضع الخطط والعمل لتنفيذها . أما مجرد إبداء الرأى فى أمر انعقد عليه الإجماع ، كمد أجل إمتياز القناة ، فلا يعد اشتغالا بالسياسة . وهل ترى إذا جاءت فرصة اقتضت المصريين أن يقولوا إنهم حريصون على حرية بلادهم ، أفيكون مجرد هذا القول اشتغالا بالسياسة ؟

واطمأن الذين تحدثوا إلىّ لما قلت ، وطلبوا إلىّ أن أدافع عنه متى انعقدت الجمعية . ولم أتردد فى الدفاع حين قام إخواننا مبعوثو الجامعة يدفعون بعدم جواز البحث فى الموضوع .

وأقنعت حجتى سائر الأعضاء ، فانسحب مبعوثو الجامعة من الاجتماع ، وقررنا بالإجماع إبلاغ رئيس الجمعية العمومية وإبلاغ الصحف المصرية قرارنا برفض مد امتياز القناة .

انتهت السنة الدراسية ، وآن لى أن أختار موضوع رسالتى للدكتوراه . ولما كان التشريع للعمل والعمال من أهم ما تناوله الجانب الاقتصادى من دارساتنا للدكتوراه ، فقد رأيت أن يكون موضوع الرسالة تشريع العمل والعمال فى مصر . وحسبت أننى إذا عدت إلى القاهرة وجدت فى هذا التشريع ما يكفى لرسالة أتناول فيها الموضوع ، وأقترح ما أراه لمصلحة الصناعة والعمال فى مصر . وعدت إلى أرض الوطن ، ممتلئاً أملا أن أجد فى بحث هذا الموضوع ما يتيح لى أن ألقى ضوءاً جديداً على جانب من حياتنا الاقتصادية والاجتماعية يفيد مجموعنا المصرى أجزل الفائدة . وما كان أشد عجبى ، حين تحدثت إلى رجال القانون من محامين وأساتذة فى الحقوق ، إذ رأيت تشريع العمل والعمال بمصر فى ذلك العهد لا يتجاوز بعض مواد خاصة بتشغيل النساء والأطفال فى محالج القطن ! أما فيما وراء ذلك فالمادة فقيرة لا تصلح موضوع رسالة للدكتوراه بحال من الأحوال . ولم أجد بداً من العدول عن هذا الموضوع ، وإن كان هذا الفقر فى التشريع للعمل والعمال قد فتح عينى على ما نحن بحاجة إليه فى حياتنا العامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

أتيح لى فى أثناء مقامى بمصر ، فى هذه الإجازة الدراسية ، أن أشهد من حياة ريفنا المصرى أكثر مما شهدت من قبل . كان لطفى بك السيد عضواً بمجلس مديرية الدقهلية ، وقد فكر فى زيارة مدن المديرية وقراها ليرى حالة التعليم الأولىّ بها ، ويقترح ما يراه لإصلاحه . وللقيام بهذه المهمة ترك القاهرة وأقام ببرقين . وكنت مقيماً إذ ذاك بكفر غنام . فطلب إلىّ أن أصحبه فى جولاته بهذه القرى ؛ فكنا نلتقى كل صباح بأقرب القرى على الطريق الذى نسير منه إلى ما يريد لطفى بك أن يراه من كتاتيب القرى الأخرى . وكان كل واحد منا يمتطى جواده فنسير من بكرة الصباح ولا نعود إلا فى المساء ، بل فى منتصف الليل فى بعض الأحيان . ولبثنا كذلك قرابة أسبوعين . وأشهد لقد حز فى نفسى ما رأيت من حال ريفنا . فكم من بيت عمدة دخلناه ، ونحن نعلم أن صاحبه على جانب من اليسار ، فإذا البيت أدنى إلى منازل أشد الطبقات فقراً ، لولا مظهر بسيط يحرص العمدة عليه فى غرفة من الغرف يستقبل فيها الحكام على تعبيرهم ! أما الأولاد فى الكتاتيب فكان ملبسهم وكانت هيأتهم يؤذيان العين . والطرق فيما بين القرى لا تتسع لأضيق العربات تسير فيها ، وكلها التراب يثير غباراً كلما سار فيه حيوان . وليس هذا كله نتيجة الفقر ، بل هو نتيجة الجهل ، ونتيجة

الخوف من الظلم خوفاً يجسمه الجهل فيجعل الإنسان ينكر نفسه ، ويأبى أن يظهرها فى خير مظاهرها

آلمنى ما شهدت من ذلك كله . وزاد فى إيلامى أننى كنت قبل ذلك بأشهر قد ذهبت مع صديق شهدى بطرس إلى وقظ فرنسا نزور منطقة اللوار. وهناك فعلنا نتنقل على الدراجات من بلد إلى بلد ، ومن قرية إلى قرية ؛ فإذا وقعت أعيننا على ما يؤذى العين لمنافاته مقتضيات النظافة أو الذوق عددنا هذا استثناء ، ووجهنا اللوم من أجله إلى القائمين بأمر هذا البلد أو هذه القرية . أما والاستثناء فى فرنسا هو القاعدة فى مصر ، فما كان أشد حزنى وألمى ! وزادنى حزناً أن طبيعة فرنسا ليست أجمل من طبيعة مصر ، وأن أرض فرنسا ليست أكثر من أرض مصر خصباً ، وأن من اليسير أن تصبح الحياة فى مصر جميلة عزيزة إذا رعاها العلم السليم والخلق الكريم بعين ساهرة . ولكن من لمصر بهذه العين وهذا الخلق وأمرها ليس لأبنائها ، وأولو الرأى فيها يحسبون السياسة التى تتحدث عنها الصحف كل شىء، فإذا نادى المنادى فيهم بإنشاء جامعة أو بإقامة مستشفى ، انكمشت الأيدى وغاض معين الكرم ، ولم تسخ نفس غنىّ بالبذل من ماله لهذه الأغراض النبيلة السامية !

فى هذا الصيف ، صيف سنة ١٩١١ ، وقع حادث دولىّ كان له فى مصر دوىّ عظيم ، وفى السياسة المصرية أثر بالغ . فقد أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا فى برقة وفى طرابلس الغرب ، وكانتا يومئذ ولايتين تركيتين تحكمهما السلطة العثمانية حكماً مباشراً . ما عسى أن يكون موقف مصر من هذه الحرب ؟ إنها داخلة فى نطاق السيادة التركية مع تمتعها بالاستقلال الداخلى . أفتسير قواتها المسلحة إلى جانب القوات التركية للدفاع عن هذا الجزء من الإمبراطورية العثمانية ؟ أم تقف على الحياد أن ليس لها من وراء هذه الحرب مغنم ؟ وإذا وقفت على الحياد وأرادت الجيوش العثمانية أن تمر بأراضيها ، فماذا يكون موقفها ؟ أتمنع هذه الجيوش من المرور بحجة حيادها حتى لا تتعرض لعمل عدائى من جانب إيطاليا ، أم تقتضيها تبعيتها الاسمية للسلطان العثمانى أن تفسح الطريق لهذه الجيوش من غير أن تخرج عن هذا الحياد ؟ وإنجلترا ما موقفها ، وهى محتلة مصر ؟ هل تسهل للجنود التركية المرور ، أم تقف فى طريقها تصدها إن هى حاولت هذا المرور ؟

كان موقف الحكومة المصرية فى هذا الظرف الدقيق سلبياً صرفاً . تركت الأمر لإنجلترا ولممثلها فى مصر ، لورد كتشنر ، تتصرف فيه السياسة البريطانية بما تشاء . أما السياسة البريطانية فى مصر ، فكان موقفها يومئذ عجباً غاية العجب . أبدى لورد كتشنر فى وضوح

وصراحة أن إيطاليا معتدية على تركيا من غير حق . وقامت فى مصر حركة لجمع التبرعات لتركيا ، إعانة لها على نفقات الحرب . فشجع لورد كتشنر هذه الحركة وشارك بالتبرع . وكان أمراء البيت العلوى على رأس الوفود التى تنتقل فى الأقاليم لجمع التبرعات ، فكان ذلك دافعاً للناس على البذل بسخاء ؛ لأنهم رأوا الحكومة لا تعارض ، وأمراء البيت المالك يشجعون ويتبرعون ، والمعتمد البريطانى نفسه يشجع ويشترك . ولقيت الدعوة لمعاونة دولة الخلافة يومئذ آذاناً صاغية من الجميع . أذكر أن الأمير عمر طوسون ذهب مع الهيئة القائمة بجمع التبرعات إلى المنصورة ، فجمع فى أقل من نصف ساعة مائة ألف جنيه وستة آلاف ذهباً . وحدث مثل ذلك فى غير الدقهلية من مديريات مصر . والناس ينظرون إلى موقف إنجلترا من هذه الحركة دهشين كيف تشجع دولة إسلامية على دولة مسيحية ! على أن السياسة البريطانية لم تذهب إلى أبعد من ذلك ، ولم تسمح باشتراك الجيش المصرى فى هذه الحرب ، ولم تسمح بمرور الجيوش التركية من الأراضى المصرية ، محتجة فى هذا وفى ذاك بأن مصر مستقلة داخلياً عن تركيا ، فإذا اشتركت الحكومة المصرية فى الحرب لم يقف هذا الاشتراك عند الجناية على استقلال مصر ، بل أدى بإنجلترا ، ولها فى مصر مركزها الخاص بحكم الاحتلال ، إلى أن تتهم بالخروج عن الحياد ، وبالاشتراك فى حرب ضد إيطاليا ليس له من مسوغ .

بينا كان الناس فى الطفرة الأولى من هذا الاندفاع القوىّ لمعاونة دولة الخلافة ، إذا لطفى بك السيد يطالعهم فى الجريدة بثلاث مقالات فى ثلاثة أيام متعاقبة عنوانها جميعاً : « سياسة المنافع لا سياسة العواطف » ، يدعو فيها المصريين إلى التزام الحياد المطلق فى هذه الحرب الإيطالية التركية ، وإلى الضن بأموالهم أن تبعثر فى سبيل قلّ ما تفيد بلادهم منه ، ويذكرهم بأن من الخير أن يبذلوا هذه الأموال لخير مصر ولإنشاء المرافق المصرية النافعة لأبناء الوطن ؛ فلشد ما يحتاج أبناء مصر إلى إنشاء هذه المرافق ، ولشد ما تفتقر مصر إلى الإصلاح !

أثارت هذه المقالات الثلاث على لطفى بك عاصفة هوجاء ؛ لا أقول من نقد مر ، بل من طعن جارح . اتهمه بعضهم بمناوأة دولة الخلافة الإسلامية ، واتهمه آخرون بالإلحاد ، وحملت عليه الصحف على اختلاف ألوانها حملة شعواء . ومع إيمان لطفى بهذا الرأى الذى أبداه إيماناً لا يتطرق إليه شك ، ومع ما عرف عنه من قوة الحجة وشدة العارضة – لم يستطع إقناع أصدقائه السياسيين من أعضاء حزب الأمة بمناصرته فى موقفه ، بل اندفع الحزب فى الطريق الذى اندفع فيه الرأى العام ؛ أو قل إن شئت إن الحزب خشى مواجهة الرأى

العام ، فنكص فلم يتابع لطفى ولم يؤازره . واضطر لطفى إلى الانسحاب من الميدان ، وإلى السفر إلى برقين ، وترك الجريدة يتولى أمرها غيره من محرريها .

وكان عمى صالح بك سالم هيكل محرراً حينئذٍ بالجريدة ، وكنت أشتغل أنا بالمحاماة مع الأستاذ أحمد بك مصطفى . وإنى لفى منزلى يوماً إذ جاءنى عمى صالح بك ، وأخبرنى أنه وزملاءه المحررين وبعض أعضاء الحزب يرجوننى أن أتولى كتابة المقالات السياسية فى الجريدة فى أثناء انقطاع لطفى بك عنها ، مع مراعاة ميول الرأى العام وموقف الحزب . وما كان لى أن أتنحى عن موقف رأيت فيه تكريماً لى من ناحية ، وقضاء لبعض ما لأستاذى لطفى بك علىّ من حق من ناحية أخرى . لذلك جعلت أتردد على الجريدة أكتب مقالاتها الافتتاحية ، تاركاً الكلام عن وقوف مصر موقف الحياد ، ساخراً من إيطاليا التى اعتبرت غزو برقة وطرابلس نزهة بحرية ، فلما نزلت إلى الأرض لقيت من المقاومة ومن الهزائم ما جعل هذه النزهة وبالاً عليها . وما كان أشد اغتباط رجال الجريدة ورجال حزب الأمة بهذا الموقف الذى وقفته ، والذى أنجاهم وأنجى الجريدة من سخط الرأى العام ، من غير أن نخالف ما دعا إليه لطفى بك فى كثير ولا فى قليل .

ذهبت يوماً إلى مكان المطبعة ألقى نظرة أخيرة على مقال كتبته . ولقيت الشيخ على الهوارى رئيس المصححين بالجريدة فهنأنى بما أكتب ، وأشار من طرف خفىٍّ إشارة فيها نقد للطفى بك . وأثارتنى هذه الإشارة فقلت : « أوتحسب لطفى بك . فى حاجة إلى راتبه الذى يتقاضاه من الجريدة ليعيش ، فيضطر لذلك إلى القول بغير رأيه ؟ ! » فأجابنى الشيخ المسن إجابة أعجبتنى مع مخالفتها رأيى ، قال : « إن الرزق بيد الله . إن النمل ودود الأرض يجد طعامه . ولطفى بك غنى عن الجريدة ، لكن مجابهة الجماعة ليست من الحكمة ! » . أعجبنى قوله : « إن النمل ودود الأرض يجد رزقه » ، فقلت له : « أما والرزق بيد الله ، وهو ميسر لكل خلق الله ، فليس من كرامة إنسان نصب نفسه مرشداً للناس أن يخفى رأيه عن الناس . وكثيراً ما ذكرنا لطفى بك بالحديث : (الساكت عن الحق شيطان أخرس) . والمؤمن برأى يقول به خير من المصانع الذى يقول ما يعجب الناس وإن كان هو لا يعتقده » .

قمت بهذه التجربة الصحفية ، مطمئناً لها مغتبطاً بها ، إلى أن قرب موعد عودتى إلى باريس لأكتب رسالة الدكتوراه . وإذ رأيت موضوع التشريع المصرى للعمل والعمال مجدباً لا يصلح موضوعاً لرسالة ، فقد اخترت موضوعاً لرسالتى : « دين مصر العام » ، وعرضت

الأمر على أستاذى فى الاقتصاد ، الأستاذ « لارنود » ، فوافق على الموضوع الجديد وشجعنى عليه . ومن يومئذ جعلت أقرأ كل ما كتب عن مصر الحديثة من عهد محمد على رأس الأسرة العلوية ، وأعيد النظر فيما سبقت لى قراءته . قرأت ما كتب بالإنجليزيـة وبالفرنسية ، وقرأت الوثائق الرسمية فى الكتاب الأصفر الفرنسى ، والكتاب الأزرق الإنجليزى . وراجعت بعض الكتب العربية كتاريخ الجبرتى وتاريخ ابن إياس . وراجعت الوثائق الرسمية التركية والمصرية فى قاموس الإدارة وبعض سجلاته . ولم أترك كتاباً استطعت الاستفادة منه لموضوع رسالتى إلا قرأته . وكنت أقرأ هذه الكتب والوثائق جميعاً بشوق وشغف ، وأقتطف منها ما يفيدنى بدقة وعناية . وكنت لذلك أشتغل منذ السابعة صباحاً بغرفتى ، فإذا كانت التاسعة ذهبت إلى مكتبة كلية الحقوق أوالمكتبة الأهلية فى باريس . وكنت أتناول وجبة الغداء على مقربة من أىّ هاتين المكتبتين ، ثم أعود لأتم ما أطالع وما أقتطف حتى المساء . وبعد أن أتناول طعام العشاء وأقضى سويعة فى مقهى ، أتناول قهوة وأسمع إلى الموسيقى ، أعود إلى مسكنى فأراجع ما اقتطفته وأنقده ، وأؤلف بين المؤتلف منه وأظهر اختلاف المختلف . فقد كانت الحوادث والوثائق تؤوّل عند كل مؤلف حسب هواه السياسى فى الموقف الذى كتب فيه ، وكان تاريخ مصر لذلك مضطرباً أشد الاضطراب ؛ يكتبه الفرنسى على نحو ، والإنجليزى على نحو ، والمصرى على نحو . أما وقد درسنا نحن هذا التاريخ على الصورة التى أرادت السياسة البريطانية أن تضعها ، فكان لزاماً علىّ أن أتقصى الحقيقة ما استطعت ، وأن أرسم أمام ذهنى صورة لهذا الوطن فى القرن الذى ولدت فيه أستطيع من خلالها أن أتبين الحق من أمره ، وأن أترسم الطريق الذى سار فيه حكامه الأجانب عنه ، وأبناؤه الخاضعون لاستبداد هؤلاء الحكام ، وما اقترفه هؤلاء وأولئك من خير وشر . وقد أعاننى على ذلك حب عميق لهذا الوطن ، وحرص على الحقيقة العلمية المجردة من الأهواء والشهوات ، يضاف إلى ذلك زهو شاب يريد أن يجيد كل الإجادة وأن يتقن غاية الإتقان .

كان لهذه المطالعات أثر كبير فى اتجاه تفكيرى فى سياسة بلادى . لقد ازددت إحاطة بالعوامل التى أدت بها إلى الوضع الذى هى فيه ، وتقديراً لما يجب على أبنائها عمله لخيرها ، كما قدرت أن للسياسة الدولية أثرها الكبير فى حياة الأمم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وزادنى علماً بهذا الأمر اطلاعى على كتب لجبْريل هانوتو ولغيره من الساسة الفرنسيين عن اتجاه السياسة فى أوربا ، سواء أكان هذا الاتجاه استعمارياً أم كان فى علاقة دول أوربا بعضها ببعض . على أن ذلك كله كان يصطبغ فى تفكيرى بمنطق سنى يومئذ ، وكان

منطقاً أثر العقل فيه أكبر من أثر العاطفة ، ولكنه كان على كل حال تفكير شاب لما يمارس الحياة ولما يقف على تصاريفها إلا من خلال ما قرأ . فأما ما رأى من حوادث الحياة ، فقليل بالقياس إلى هذا الخضم الضخم الذى تضطرب فيه السياسة العالمية ، وتتأثر به الدول كبيرها وصغيرها على السواء .

* * *

أتممت رسالتى ، وحصلت على إجازة الدكتوراه وعدت إلى مصر ، ولقيت على الباخرة التى أقلتنى إليها هذين الإنجليزيين اللذين قال أحدهما : إن مصير مصر أن تضمّ إلى الإمبراطورية البريطانية مستعمرة من مستعمراتها . ونزلت مصر فى أوائل أغسطس سنة ١٩١٢ . وفى أول ديسمبر من تلك السنة بدأ عملى فى المحاماة بالمنصورة . ولم يثننى عمل المحاماة عن إدامة المطالعة فى الفلسفة والتاريخ والسياسة . بل لعلى كنت أكثر اطلاعاً على ما كتب فى هذه الفنون منى على ما لا يتصل بالقضايا التى أترافع فيها من بحوث قانونية . وكانت صلتى بالمحامين الذين عرفتهم عن طريق لطفى بك السيد متصلة لم تنقطع . وكان الأستاذ الكبير إبراهيم بك الهلباوى من أحب الناس إلىّ وأشدهم مودة لى وعطفاً علىّ ، فكان إذا قدم المنصورة فى قضية له أرسل إلىّ قبل حضوره يخبر بالموعد الذى يصل فيه فأقابله ، وأقضى السهرة معه إلى ساعة متأخرة من الليل . وكان حديث الهلباوى ممتعاً أيما إمتاع . فقد حضر الرجل الثورة العرابية وعرف رجالها ، وكان لذلك سجلاً للتاريخ المصرى ينشر كلما تحدث الرجل حديثه العذب الأخاذ بالنفس .

ولم تكن للهلباوى هنة يؤاخذه بها مصرى غير وقوفه موقف المدعى العام فى قضية دنشواى . أما فيما وراء ذلك فكانت وطنيته وكانت خدمته بلاده محل التقدير الرفيع . وأشد الناس خصومة له هم الذين قالوا إنه أراد أن يكفر عن موقفه فى دنشواى ، فدافع عن الوردانى فى مقتل بطرس غالى ، ودافع عن الذين اتهموا بعد ذلك بالتآمر على حياة الخديو وحياة كتشنر فى قضية عرف من بعد بأن فِليبيدس يد الإنجليز فى حكمدارية القاهرة كانت له اليد الطولى فى تلفيق أدلتها .

سقت هذا الحديث عن هلباوى بك تمهيداً لقصة حدثت تدل روايتها على سعة صدر الرجل وحسن تقديره لوفاء ذوى الوفاء . فنى سنة ١٩١٣ صدر قانون نظامى جديد أحل الجمعية التشريعية محل مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وعُدّ خطوة فى سبيل النظام النيابى المصرى . وجاء هلباوى بك يوماً إلى المنصورة ، وقضيت معه سهرة اشترك فيها عبد الرحمن

بك الرافعى والأستاذ حسن حسنى المحاميان . وفى أثناء الحديث قال هلباوى بك إنه يريد أن يرشح نفسه لعضوية الجمعية التشريعية ، وإنه يرى هذه أنسب فرصة ليدافع عن موقفه فى قضية دنشواى . ودار الحديث بينه وبين الصديقين اللذين شاركاه الحديث فى هذا الأمر ، واللذين انتهيا إلى موافقته على رأيه . فهو فى قضية دنشواى لم يكن إلا محامياً طلب إليه أن يترافع فى قضية فترافع فيها ، شأنه فى ذلك كشأنه فى أية قضية يقف فيها إلى جانب المدعى بالحق المدنى . وليس من حق المحامى أن يتنحى عن أداء واجبه ، وليس من حقه لأى اعتبار من الاعتبارات أن يقصر فيه . وهو فى دفاعه فى القضية قد قسا على المتهمين لأن موقفه كان يقتضيه هذه القسوة . لكنه فعل ذلك لينجى مصر من آثار لم يكن يعلمها إلا الله . وقد كان هلباوى لبقاً غاية اللباقة فى شرح موقفه من دنشواى وفى الدفاع عنه .

وافق صديقاى على ما قاله هلباوى بك ، وعلى أن من الخير أن يرشح نفسه للجمعية التشريعيــة . وبقيت أنا صامتاً لا أتكلم ، ولا أبدى رأياً بالموافقة أو بعدم المــوافقة . عند ذلك اتجه لى الرجل وقال : وما رأيك أنت يا هيكل ؟ ! قلتُ : أرجو أن أعفى من إبداء الرأى ! قال : ولماذا ؟ قلت : لأننى لا أريد أن أقول شيئاً لا أعتقده ، ولا أن أقول شيئاً يغضبك . قال : بل قل ما تعتقد ، ولن أغضب . قلت : إن قضية دنشواى لم تكن قضية عادية يدافع هلباوى بك عن موقفه فيها بأنه أدى واجب المحامى ، بل كانت قضية بين مصر وإنجلترا . وقد وقفت سعادتك فيها فى صف إنجلترا ، فمن الخير أن تترك الزمن يسدل على موقفك هذا ستار النسيان . وما قمت به فى خدمة وطنك قبل هذه القضية وبعدها خير ما يعاون على تكثيف هذا الستار .

لم يجب الرجل على ما قلت ، ولم يقل أحد من صديقىَّ كلمة ، بل سادت فترة صمت انتقلنا بعدها إلى حديث آخر . وتبسط هلباوى بك فى هذا الحديث الآخر كعادته ، وكأنا لم نقل شيئاً فى موضوع يمسه بالذات . على أنه لم يرشح نفسه للجمعية التشريعية ، ولم يغضب منى . وبقيت صلتنا قبل هذا اليوم كصلتنا من بعده : صلة أبوة من جانبه فيها محبة ووفاء ، وصلة بنوة من جانبى فيها إجلال وتقدير . وكذلك بقينا إلى أن اختاره الله إلى جواره بعد ثلاثين سنة من هذا الحديث .

تمت الانتخابات للجمعية التشريعية ، وانعقدت فى أواخر سنة ١٩١٣ أو أوائل سنة ١٩١٤ ، وبدأت المناقشات فيها فى جلساتها العلنية ، فأحدثت جواً جديدا لم يكن

لمصر به عهد . وقد أحدثت بعض مناقشاتها ضجة كبيرة لا يزال أبناء ذلك العهد يذكرونها . من ذلك ما حدث من المناقشات حول ما أسموه مسألة الوكيلين . فقد كان للجمعية رئيس ووكيلان ، وكان رئيس الجمعية وأحد الوكيلين يعينان بدكريتو ، وكان الوكيل الثانى تنتخبه الجمعية . وكان الوكيل المعين هو عدلى يكن باشا ، والوكيل المنتخب هو سعد زغلول باشا . والطبيعى أن يحل أحد الوكيلين محل الرئيس عند غيابه . وقد ثار الجدل فيمن له الأولوية فى الحلول محل الرئيس ، أهو الوكيل المعين ، أم الوكيل المنتخب . وهذه مسألة داخلية تحل عادة خارج الجلسة العلنية فى البرلمانات المختلفة ، وتحل على أن يتبادل الوكيلان هذا الحلول واحداً تلو الآخر . لكنها أثيرت فى الجمعية التشريعية على أساس من المبادئ النيابية . قال قوم : أما ورئيس الجمعية معين ، فالأولوية فى الحلول محله للوكيل المعين . وقال آخرون : أما والوكيل المنتخب أكثر تمثيلاً للأمة من الوكيل المعين ، فهو صاحب الأولوية . وكان لسعد باشا شخصياً جولات خطابية فى هذا الموضوع استرعت الأنظار ، ولم يفكر أحد فى أن يقول إنه كان يعمل لحسابه الشخصى بعد أن انتقلت المسألة إلى حديث المبدأ .

وكان أكثر أعضاء الجمعية التشريعية نشاطاً فى العمل وأكثرهم بروزاً فى المناقشة عبد العزيز بك فهمى (باشا) . ولم يكن ذلك عجباً وقد كان لعبد العزيز بك مركز ممتاز فى المحاماة ، وكان له من سعة الاطلاع وبسطة العلم ما جعله موضع الاحترام والإكبار والتقدير من الجميع . وهو إلى ذلك رجل جم التواضع ، رضى الخلق ، كريم النفس . أذكر له موقفاً فى غير الجمعية التشريعية بدا فيه سامى التقدير لمعنى الوفاء إلى حد غير مألوف فى مصر . كان ذلك حين صدر قانون نقابة المحامين ، وآن انتخاب مجلس النقابة وانتخاب النقيب فى أواخر سنة ١٩١٣ . أجمع المحامون على اختياره النقيب الأول لنقابتهم ، تقديراً منهم لنزاهته وعلمه وفضله . وأظهر هلباوى بك أنه يطمع فى هذا المركز لنفسه ؛ لأنه أقدم المحامين ، ولأنه خدم المحاماة منذ نشأتها . وعرفت ذلك من هلباوى بك شخصياً ، فأفضيت به إلى عبد العزيز بك . ولشد ما أدهشنى عبد العزيز بك حين قال : نعم ! إن هذا حق لهلباوى بك ! إنه أستاذنا جميعاً ، وإن له على المحاماة من يوم نشأتها بمصر لفضلاً أى فضل ! وانقلب هو داعياً لهلباوى بك وانتخابه النقيب الأول للمحامين . ولم يكن لنا معشر محبيه وأنصاره والمقدرين لفضله وفضل هلباوى بك إلا أن نحترم إرادتهما ، وانتخب هلباوى بالإجماع أول نقيب للمحاماة فى مصر .

كان عبد العزيز بطل الجمعية التشريعية . وكان إلى جانبه فيها أعضاء أقوياء المعارضة . وكانوا جميعاً يتناولون موضوعات مختلفة تثير اهتمام الرأى العام المصرى إلى أبعد حد . وحسبك لتعلم إلى أى مدى بلغ تغلغلهم فى المسائل التشريعية ، أن أذكر أن موضوع عقوبة الإعدام وبقائها أو إلغائها كان موضوع بحث فقهى ذى صبغة جدية استدعت مناقشات طويلة . ولم يكن أحد يشك فى أن هذه الجمعية التشريعية هى النواة الأولى للنظام البرلمانى المصرى ، وأن اهتمام أعضائها بما يعرض عليهم سيجعل الإسراع إلى إقامة هذا النظام أمراً محتوماً . أما ولطفى بك السيد كان أقوى الدعاة للحياة الدستورية الصحيحة ، فكان طبيعياً أن تكون الجريدة أشد الصحف اهتماماً بما يجرى فى الجمعية التشريعية ونقلا لمناقشات أعضائها إلى الجمهور .

كانت دورة الجمعية التشريعية فى ختامها ، حين أعلنت الصحف أن الخديو عباس حلمى الثانى سيقوم برحلة يطوف بها أنحاء الوجه البحرى قبل سفره إلى مصيفه بالآستانة . وبعد أيام عرفنا الموعد الذى سيكون فيه بالمنصورة . ولم يدر بخلدى قط أن يكون فى الزيارة ما يشغلنى بصورة أو بأخرى . فأنا لم أعرف الخديو ، ولم يكن أحد من حاشيته ينظر إلىّ على أنى موضع رجاء فى التقرب منهم أو التزلف إليهم . وقد جاء الخديو إلى باريس حين كنت طالباً بها ، وجاء معه حافظ بك عوض وأحمد شوقى بك وغيرهما ، وحاولا تقريب بعض الطلبة من الخديو وتقديمهم إليه ، لكنهم رأوا أن أية محاولة من هذا القبيل بالنسبة لى ضرب من العبث . فقد كان فيما أكتبه فى الجريدة من فورة الشباب بل من ثورته ما يجعل التفكير فى إقناعى بالعدول عن رأى أراه إضاعة للوقت فى غير جدوى .

على أن ما ظننته من أن زيارة الخديو للدقهلية لن تشغلنى فى شىء لم يتحقق . فقد كان سعيد لطفى (باشا) أخو لطفى بك السيد على غير رأيه فى مخاصمة الخديو . وكان وكان والده سيد بك أبو على (باشا) يحب سعيداً أشد الحب ، ويحرص من ناحية أخرى على أن يكون موضع حظوة عند الخديو . لذلك سره أن يشرفه الخديو بزيارته . وكنت أنا أجل هذا الرجل ؛ لا لأنه والد لطفى بك وكفى ، ولكن لأنه كذلك كان عصامياً يحترم نفسه أشد الاحترام ، ويقدر مجهوده المثمر فى الحياة حق قدره . ويبدو لى أن لطفى بك عمل لتحقيق هذه الرغبة الأبوية فى تشريف الخديو إياهم بزيارته . لذلك أعان عليها وحرص مع أخيه سعيد على تنفيذها . وجاءنى هذا الرجل الوقور السيد بك ، وطلب إلىّ أن أعاونه فيما يريد من إقامة سرادقات وطبع دعوات . ولم أستطع ، وبيننا ما بيننا من آصرة

النسب ، وهو إلى ذلك موضع تقديرى واحترامى ، إلا أن أجيبه إلى رغبته وأكلف من رجال مكتبى من يضع نفسه تحت تصرفه فى كل ما يريد .

وكان أحمد بك صديق (باشا) مفتشاً للداخلية بالدقهلية . وصديق بك خال أبناء لطفى بك السيد . فلما آن موعد وصول الخديو للمنصورة ، جاء صديق بك إلى مكتبى لقربه من المحطة ، ثم ذهب منه لاستقبال صاحب السلطة الشرعية فى البلاد . وحشد أعيان المديرية فى بناء المديرية حيث تشرفوا بالمثول بين يدى الخديو فى المساء .

وإننى لأمر أمام المديرية ذاهباً إلى منزل صديق لى ، إذ لقيت لطفى بك السيد واقفاً مع زمرة من الأعيان هناك . وكان أخوه سعيد قد حاول إقناعى بأن من الخير مقابلة الخديو ، فلم أجد إلى هذا الاقتناع سبيلاً . وسلمت على لطفى بك فقال لى :

– ألا تود أن أقدمك إلى الخديو ؟ أنا واثق أنه يسر لمرآك !

وأجبته :

– لقد علمتنا منذ ظهرت الجريدة ما لا يسمح لى بإجابة هذه الدعوة .

وأجاب لطفى :

– إن الخديو هو الذى تغير . أما نحن فلم نتغير !

ولم يلح فى دعوتى ، بل تركنى أذهب فى طريقى إلى حيث كنت أريد . وأتم الخديو عباس حلمى الثانى رحلته ، مؤمناً بأنه لقى من ولاء المصريين له وإخلاصهم لعرشه ما لا مزيد بعده لمستزيد . ولم يدر بخلده أنه يوم يغادر مصر إلى مصيفه بالآستانة يجد من أبناء هذا الشعب الذى احتفى به كل هذا الاحتفاء من يحاول الأعتداء على حياته ، فيطلق عليه رصاص مسدسه فيصيبه إصابة شديدة وإن لم تكن مميتة ! لكن هذا هو الذى حدث ونقلته الأنباء إلى العالم . وعلى أثر ذلك سافر عشرات من المصريين إلى الآستانة يرفعون فروض الولاء إلى صاحب عرش مصر ، ويؤكدون له مرة أخرى أن العناصر الرشيدة فى الشعب المصرى تضمر له كل ولاء وكل إخلاص .

وما أحسبه دار بخلده كذلك يوم غادر مصر أنه يغادرها للمرة الأخيرة ، فلا يعود لها بعد ذلك ، بل يفقد عرشه ، ويظل متنقلا فى ربوع أوربا محظوراً عليه أن يعود إلى مصر ، فيقضى زمناً يعدل ضعف الزمن الذى قضاه جده إسماعيل فى المنفى ، ثم يتوفى فى سويسرا ، ويبقى جثمانه دفيناً بها حتى يؤذن له فيحمل إلى مثواه الأخير بأرض مصر .

سافر عباس إلى مصيفه بالآستانة ، وهو لا يعلم ما يخبئه له القدر . ولم يكن أحد غيره

من المصريين يعرف ما طواه الغيب فى صحائفه ؛ لأنه لم يكن أحد يقدر أن العالم ، الذى كان ينعم يومئذ فى بحبوحة الرخاء ، يغلى تحته بركان سينفجر عما قريب ، ويزج بالدول كبيرها وصغيرها فى حرب عالمية ضروس .

وكيف يدور بخلد أحد أن يدفع الساسة العالم إلى الخراب ! لقد نقلت الصحف فى الأيام الأخيرة من شهر يوليو أن مجرماً اعتدى على حياة ولى عهد النمسا إذ كان (بسيراجيفو) عاصمة الصرب فأودى بها . ووجهت حكومة النمسا إنذاراً إلى حكومة الصرب تطلب فيه مطالب قاسية ، إن لم تجبها صربياً احتفظت حكومة النمسا بحرية التصرف . وتلا الناس جميعاً فى أرجاء العالم كله هذا النبأ ، فلم يدر بخلد أحد منهم إلا أن الصرب ، هذه الدولة الصغيرة التى لا تستطيع مقاومة النمسا ، ستذعن للإنذار وتجيب دولة النمسا والمجر ، أو إمبراطورية النمسا والمجر ، إلى مطالبها . لكن الصرب تلكأت . وتدخلت الدوائر السياسية فى باريس ولندن وبرلين تريد أن تجد من هذا المأزق السياسى مخرجاً . والأنباء كلها ترد مؤيدة أن حكمة الساسة ستتغلب على حادث مؤلم أدى إليه نزق شاب طائش ، وأن الحرب لا يمكن أن تقع .

كنت قد قضيت قرابة سنتين أشتغل بالمحاماة ، ففكرت فى فترة راحة أستعد بها لعمل العام الجديد . واتفقت مع صديقى عبد الرحمن بك الرافعى أن نسافر إلى ربوع لبنان ، نقضى بها أربعة أسابيع ، ثم نعود حين يكون موسم العمل فى المحاماة قد بدأ . وأخذنا أهبتنا وتذاكر سفرنا على باخرة تقلنا من بورسعيد بعد الظهر من يوم أول أغسطس سنة ١٩١٤ ، وذهبنا نستقل القطار الذى يغادر المنصورة الساعة التاسعة صباحاً إلى ميناء سفرنا . وتناولنا الصحف ساعة ركوبنا القطار ، فإذا بها تذيع النبأ الخطير أن ألمانيا أعلنت الحرب على فرنسا .

وأخذنا أماكننا فى القطار ، فقال الرافعى :

— لا يدرى أحد ما يمكن أن تتطور إليه الحال بعد إعلان الحرب بين فرنسا وألمانيا . فقد تدخل تركيا الحرب ، وقد تدخلها إنجلترا . ألا تفضل أن نقضى أيام راحتنا فى بورسعيد ، حتى لا نفاجأ فى لبنان بما قد يحول بيننا وبين العودة إلى بلادنا ؟

فقلت مبتسماً :

— دع الأمر لله ! ولنذهب إلى حيث قررنا . وعلام نخاف وممّ نخشى ؟ إننا نستطيع عند الضرورة أن نعود إلى مصر على ظهر جمل !

ولما كان عبد الرحمن مؤمناً حسن الإيمان ، فقد رأى أن يدع الأمر لله ، وأن نذهب إلى لبنان ؛ ولعله قدر كذلك أن له أقارب بالشام تهفو نفسه إلى رؤيتهم . وأخذنا فى الحديث عن الحرب ، والقطار منطلق إلى غايته . وانتقلنا فى الزقازيق إلى قطار الإكسبريس . ولما بلغ بورسعيد انتقلنا منه إلى الباخرة التى أقلتنا إلى بيروت .

الفصل الثانى

بين الحماية والاستقلال

الحرب العالمية الأولى وتشيع الكثيرين فى مصر لألمانيا – تمسكى بحياد مصر – الجريدة تناصر الحلفاء – بينى وبين لطفى السيد – محادثات رشدى وعدلى مع ممثلى إنجلترا فى مصر – إنجلترا لا تصرح بما يطلبانه من استقلال مصر إذا كسبت الحرب – مقالاتى : الحرب الحاضرة وآثارها – دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا – اشتداد الرقابة والحكم العرفى البريطانى – التمهيد لإعلان الحماية وعزل الخديو – أهل مصر والتغيير المنتظر – حركات النفى والاعتقال – إعلان الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ – البرنس حسين كامل سلطان مصر – استيلاء السلطات البريطانية على أرزاق الناس وأقواتهم وتجنيد فرق العمال باسم المتطوعين – انتصار ألمانيا فى الميادين المختلفة وأثره فى مصر – الصحف والجريدة تعطل بإرادة أصحابها – جريدة السفور : مقالات الحرب والحضارة – شروط ولسن وحق تقرير المصير – تأليف الوفد المصرى – ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ – وفد الحزب الوطنى – الحزب الديمقراطى – حركة التوكيل للوفد – سياسة الوفد – مصر والسودان – منع الوفد من السفر إلى مؤتمر الصلح – نفى الباشوات الأربعة إلى مالطة – الثورة فى كل مكان من الإسكندرية إلى أسوان – الإنجليز يقاومون الثورة بكل شدة – الأجانب فى مصر يؤيدون الحركة المصرية – حكومة لندن تعين لورد اللنبى مندوباً سامياً بمصر – اللنبى يسلك سياسة المهادنة – سفر الوفد والمنفيين بمالطة إلى باريس – اعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر – وقع ذلك على رجال الوفد وعلينا فى مصر – الاعتراف بحماية إنجلترا فى معاهدة فرساى – الكونجرس الأمريكى يخذل ولسن فى معاهدة فرساى – سفر محمد محمود باشا إلى أمريكا ودعايته فيها – لجنة ملنر ومقاطعتها – اللجنة تستمر برغم ذلك فى عملها – رشدى باشا يقترح أن تحادث اللجنة الوفد المقيم بباريس – وساطة عدلى باشا بين الوفد وملنر – مشروع ملنر وتحفظات مصر عليه – أول ثغرة فى صفوف الوفد – برقية « نبتت فكرة » . . . – تقرير لجنة ملنر – الحكومة البريطانية تعلن أن الحماية علاقة غير موجبة للرضا بين مصر وإنجلترا وتدعو عظمة السلطان لإيفاد هيئة لمفاوضتها – عدلى باشا يؤلف وزارة الثقة – عود سعد باشا إلى مصر – سعد والحزب الديمقراطى – فشل محاولات التوفيق بين سعد والوزارة – الاضطرابات فى فى مصر – مفاوضات عدلى ، كيرزون بلندن وعدم نجاحها – عود عدلى إلى مصر واستقالته – الإنجليز يعتقلون سعداً وجماعة معه تمهيداً لنفيهم إلى سيشل – مصر تبقى بغير وزارة – عود الاضطراب – التمهيد لاعتراف إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة – سفر اللنبى إلى لندن – عوده وإعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ – ثروت باشا يؤلف الوزارة – الملك فؤاد يعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ – الوفد يرى تصريح ٢٨ فبراير نكبة وطنية كبرى – التمهيد لوضع الدستور .

انتقلت أنا وصديقى عبد الرحمن الرافعى إلى الباخرة التى تقلنا إلى بيروت . والرافعى متحمس ، مذ كان طالباً بمدرسة الحقوق ، لمبادئ الحزب الوطنى ، متطرف فى نصرتها ،

شديد الإيمان بخلافة آل عثمان . وقد كانت الحرب التى أعلنت بين فرنسا وألمانيا مدار حديثنا بطبيعة الحال . وإذ كان الإمبراطور غليوم الثانى ، إمبراطور ألمانيا ، قد أظهر فى الأعوام الأخيرة ميله الشديد للدولة العثمانية وصداقته للسلطان الخليفة ، حتى لقد زار الأرض المقدسة بفلسطين ، وكان من سياسته مد السكة الحديدية من برلين إلى بغداد وإلى البصرة — فقد أبدى عبد الرحمن تشيعه فى الحرب لألمانيا ، وعظيم رجائه فى انتصارها ، بل عظيم ثقته بهذا الانتصار . وسألنى رأيى فى هذا الأمر وإلى أى الدولتين : فرنسا أو ألمانيا ، يتجه ميلى ؟ فقلت :

— أنا لا أستطيع أن أتشيع ضد فرنسا وقد درست بها ثلاثة أعوام أفدت فى أثنائها أجل الفائدة ، وأشعر لهذا بأن لفرنسا علىَّ ديناً لا أستطيع نسيانه إلا أن أنكر الجميل . وليس فى طبعى إنكار الجميل .

والتمس لى عبد الرحمن من هذه الحجة عذراً . لكنه سرعان ما سألنى :

— هب إنجلترا دخلت الحرب منضمة إلى فرنسا ، وإنجلترا هى المحتلة لبلادنا ، الغاصبة لحريتنا ، فماذا يكون الحال ؟

ولم أتردد أن قلت :

— يجب فى رأيى أن يكون موقفنا فى هذه الحرب موقف الحياد ، سواء اشتركت فيها إنجلترا أم لم تشترك ، وسواء اشتركت فيها تركيا أم لم تشترك . وأنا أستند فى هذا الرأى إلى موقف مصر فى الحرب الإيطالية التركية ، فقد كان موقفاً أيدت به مصر ما حصلت عليه من حظ فى الاستقلال يبيح لها ألا تشترك فى حرب إلا بإرادتها .

قال عبد الرحمن :

— أو تظن لطفى بك السيد يؤيد هذا الرأى فى الجريدة ؟

قلت :

— سواء أيده أم لم يؤيده فهو رأيى لن أحيد عنه . وإذا رأيت الجريدة ذهبت غير هذا المذهب ، فسأكتب فيها مؤيداً رأيى أنا بكل قوتى .

ومع اقتناعى التام بهذا الرأى كنت أود ألا أختلف فيه مع لطفى ، وكنت أود أن تصلنا الجريدة بلبنان مؤيدة له .

وبلغنا بيروت ، وانتقلنا فى القطار إلى عاليه . فلم يكن بلبنان فى ذلك العهد أسباب للمواصلات غير القطار السائر بين بيروت وعاليه وصوفر ورباق ودمشق . وفى عاليه قابلنا

مدير البوليس ، وكان يجيد العربية برغم مظهره التركى ، فأبدى لنا بعد أن عرفنا مودة وتجملا شكرناه عليهما ، وحفظنا لتركيا من أجلهما ما أنسانى فى تلك اللحظة حفيظة الفلاح المصرى على الحكام الأتراك .

تنقلنا فى ربوع لبنان والشام بين بيروت وعاليه وصوفر ودمشق ، ونحن نسمع كل يوم من الشائعات عن الحرب ما لا يدخل فى حسبان أحد ، بل تمليه عاطفة شرقية كل أملها أن يتغلب الألمان على خصومهم . ذلك أن الإنجليز انضموا فى الحرب إلى فرنسا بعد ثلاثة أيام من إعلانها ، فكان عبد الرحمن ومن رأينا من المصريين يتناقلون ما يشاع من أن الألمان غزوا البحر الأبيض واحتلوا جزره بشوق وشغف زائدين . وكانت صحف بيروت تغذى هذه الشائعات ولا تنفى شيئاً منها . ولم يكن يرد إلينا من صحف مصر ما يدلنا على اتجاه الرأى فيها ، فلم أطلع على الجريدة لأعرف رأى لطفى السيد ، وإن استطاع عبد الرحمن أن يؤكد أن صحف الحزب الوطنى تشاطره رأيه فى التشيع للألمان ، وتدعو الرأى العام المصرى لتأييدهم بكل قوة .

وبعد ثلاثة أسابيع من مقامنا بالشام ، قيل لنا إن باخرة تبحر من بيروت ، هى آخر باخرة تقوم إلى مصر ؛ لأن سير البواخر فى البحر الأبيض أضحى غير مأمون . كما قيل لنا إن المصريين المقيمين بلبنان مدعوون جميعاً للسفر عليها كى تعود بهم إلى وطنهم .

عرفت داود بركات رئيس تحرير الأهرام لأول مرة وأنا مسافر على هذه الباخرة التى جمعت أضعاف ما تتسع له غرفها . وقد عرفت منه أن لطفى بك يكتب فى الجريدة مؤيداً الحلفاء ، إنجلترا وفرنسا ، وأنه يعيب على الألمان بقوة غزوهم بلجيكا واعتداءهم على حيادها ، مع توقيعهم المعاهدة التى تضمن هذا الحياد . ولم أرد أن أناقش ما قيل لى عن ذلك حتى أطلع بنفسى . فلم يبق بيننا وبين نزول مصر غير أربع وعشرين ساعة . فإذا وقفت على ما كتب كونت رأيى ، واتخذت الموقف الذى يمليه المنطق ويقضى به وجدانى .

على أننى برغم ذلك دهشت مما قيل لى . فلم يدر بخلدى أن يدعو لطفى لمؤازرة إنجلترا ، وهو الذى دعا من ثلاث سنوات فقط لحياد مصر فى الحرب التركية الإيطالية فى طرابلس . وإذا وجب ، احتراماً لاستقلال مصر ، التزام الحياد فى الحرب التركية الإيطالية ، فأوجب منه التزام الحياد فى هذه الحرب البعيدة عن حدودنا والقائمة بين الدول الكبرى .

كان ذلك رأيى ، وكنت متحمساً له بكل ما فىَّ من قوة الشباب ، ومن إيمانه بما يمليه عقله ووجدانه . ولذلك صممت أن أذهب إلى القاهرة ، وأن أقابل لطفى بك فى

أول فرصة يسمح عملي فى المحاماة بالمنصورة أن أنتهزها . وفى الفترة التى تنقضى بين نزولى بالمنصورة وسفرى إلى القاهرة ، أكون قد اطلعت على الجريدة ، وتتبعت ما كتبه لطفى منذ بدأت الحرب .

وذلك ما فعلت . فلم تنقض أيام على نزولى المنصورة حتى ذهبت إلى القاهرة وقابلت لطفى بك ، وتحدثت إليه ، وأبديت له رأيى واقتناعى به وتصميمى على الدفاع عنه . وذهبت فى الحديث إلى حد القول بأنه إذا لم تنشر لى الجريدة هذا الرأى نشرته فى الجرائد الأخرى .

وأجابنى الرجل ، فى هدوء ورزانة ، بأننى على حق من حيث المنطق ؛ ولكنه طلب إلىّ أن أتريث فى إبداء هذا الرأى أو فى الكتابة عنه ، حرصاً على ما يريده وأريده : من تحقيق استقلال مصر ، استقلالا صحيحاً تامًّا . ذلك أن محادثات تجرى الآن بين رشدى باشا رئيس الوزارة والقائم مقام الخديو من ناحية وبين الإنجليز من ناحية أخرى ، ليصرحوا بأنهم متى انتصروا فى الحرب جلت إنجلترا عن مصر واعترفت باستقلالها التام . فإذا نجحت هذه المحادثات وأعلنت إنجلترا هذا التصريح فهذا ما نريد ، وإلا فلى أن أنشر فى الجريدة ما أشاء . وأضاف الرجل إلى ذلك أنه إذا لم تنجح هذه المحادثات ، فإنه سيؤيد رأيى بكل قوته ، وبخاصة أنه لم يزد فيما كتب على أن أعترض على خرق ألمانيا معاهدة حياد بلجيكا .

لم تقنعنى هذه الحجج . فتصريح إنجلترا ، الذى يطلبه رشدى باشا وزملاؤه ، معلق على انتصار إنجلترا فى الحرب . وهى لن تصدر هذا التصريح ما لم تدخل الحكومة التركية الحرب فى صف ألمانيا ؛ لأن إنجلترا تعهدت لتركيا غير مرة باحترام سلامة الإمبراطورية العثمانية . ومهما يبلغ من استقلال مصر الداخلى ، ومهما يكن الموقف الذى تقفه فى معاونة إنجلترا — فإن بقاء حكومة الآستانة على الحياد يجعل لإنجلترا دائماً الحجة القائمة بأنها لا تستطيع أن تنقض تعهداتها للدولة العلية ، ما لزمت هذه الدولة الحياد ولم تنضم صراحة لجانب الألمان .

أفضيت بهذه الحجج للطفى بك فأقرها جميعاً . لكنه مع إقراره استمهلنى كى لا أكتب ، فإذا لم تعلن إنجلترا تصريحاً يرضى مطالب مصر ، كما يفهمه هو وأفهمه أنا ، كانت لى الحرية فى أن أكتب ما أشاء .

لم أجد بدًّا من قبول ما طلبه لطفى بك ، بعد أن وعدنى بأن الأمر لن يطول أكثر من

أسبوعين ، وبعد أن ذكر لى أن أسبوعين ليسا كثيرين فى معالجة مشكلة خطيرة كهذه المشكلة لكنه رأى تشبثى برأيى ، وأيقن أنى لن أعدل عنه إذا انقضى هذان الأسبوعان . وتركته وعدت بعد يوم أو يومين إلى المنصورة ، وأنا أنتظر انقضاء هذين الأسبوعين بفارغ الصبر .

وانقضى الأسبوعان وعدت إلى القاهرة ، مصمماً أن أعلن رأيى وأن أدافع عنه . وزادنى تصميماً أنى رأيت صحيفة المقطم تروج لفكرة رأيتها غاية فى الخطورة : تلك أنه إذا خيرت مصر بين من يحكمها من الدول فإنها تختار إنجلترا . ورأيت (الجريدة) تكتب ، وإن كانت مخففة ، فى هذا المعنى ؛ فقد كانت تذكر أن مصر تريد الاستقلال ، فإذا لم يكن السبيل إليه ميسوراً ، وكان لا بد لها من أن تحكمها أمة أخرى ، فإنجلترا خير أمة ترضاها مصر . صحيح أن هذا الكلام لم يكن يكتبه لطفى ، ولكنه كان ينشر فى (الجريدة) ، وهو مسئول عنه . ولم ألبث حين نزلت القاهرة أن ذهبت إليه وسألته ، وقد انقضى الأسبوعان : الام انتهت المحادثات التى ذكرها لى ؟ فلما علمت أنها لم تنته إلى شىء ورأيت أنه يستمهلنى ، ذكرت له هذا الذى يروج له المقطم ، ولا تدفعه الجريدة ، بل لعلها تجاريه فيه . ذكرت ذلك وقد ملكتنى ثورة الشباب ، حتى لقد قلت : « ومتى كان لعبد أن يختار سيده ؟ ! إن الأمة المستعبدة يحكمها القوىّ . فإن هى تابعته وأظهرت الرضا به ، كان شأنها شأن العبد أو شأن البغى وأنا أربأ بمصر أن تكون عبداً أو بغياً ! » .

لم يسترح لطفى بك لهذه اللهجة بطبيعة الحال . أما أنا فأصررت على كل لفظ قلته . على أنه لم يرفض الفكرة قدر ما رفض طريقة التعبير عنها . والظاهر أن أمله فى حمل إنجلترا على ما كان هو وأصدقاؤه يطمعون فيه كان قد ضعف عنده . ولذلك خاطبنى ، بلهجة فيها كثير من العطف الذى ألفته من جانبه ، محاولا إقناعى بأنه ، مع ما يقدره من الصعاب والعقبات القائمة فى طريق ما يرجوه ، يرى أن السياسى يجب ألا يبرم بالوقت ، وأنا معشر الشباب يجب أن نروض أنفسنا على شىء من الصبر فى المسائل الخطيرة ؛ فكثيراً ما حل الوقت مشاكل كان الإنسان يحسب أنها لا تحل .

أصغيت إلى هذه الكلمات إصغاء من يقدرها قدرها ، ثم لا يقتنع الاقتناع الصحيح بها . والواقع أننى كنت محنقاً على هذه الدعاية التى تنشر لحمل المصريين على القول بأنه إذا لم يكن استقلال وطنهم مستطاعاً ، فإنهم يفضلون أن تحكمهم إنجلترا . لذلك خرجت من عند لطفى بك ، وكتبت رأيى فى عبارة وجيزة أسَفَّه هذه الدعاية . لكن ألفاظ عبارتى

كانت قاسية لأنها كانت صورة لما خاطبت به لطفى بك ولم يرض عنه وكان طبيعياً أن يرفض نشره . وكان طبيعياً أن أخرج من عنده مغضباً .

وعدت إلى المنصورة . وجعلت أفكر ما عسى أن أصنع . ولم تطاوعنى نفسى أن أكتب فى غير الجريدة ؛ فصلتى بها وبلطفى بك ، ومحبة الرجل ، جعلتانى أدير الأمر فى نفسى طويلا . وانتهى بى التفكير فبدأت أكتب سلسلة مقالات عنوانها : « الحرب الحاضرة وآثارها » ، وبدأت الجريدة تنشرها . وكان أساس الفكرة فى هذه المقالات يكاد يكون رداً على إنجلترا . فقد كانت دعواها أنها دخلت الحرب لأن ألمانيا أخلت بالمعاهدات الدولية التى قال عنها مستشارها الأول بِتْمان هَلْفيج إنها قصاصات ورق ، ولذلك خرقت حياد بلجيكا مع أنها كانت من الدول التى وقعت معاهدة هذا الحياد . وقد ألقى سير « إدوارد جراى » خطاباً يسوغ دخول إنجلترا الحرب ، دفاعاً عن حرمة المعاهدات ، غاية فى البلاغة ودقة المنطق . أما أنا فذهبت فى مقالاتى غير هذا المذهب ، وقلت إن السبب الحقيقى فى الحرب اقتصادى بحت ، فقد استأثرت إنجلترا وفرنسا أو كادتا تستأثران باستعمار أفريقيا وآسيا . وقد أقامتا خطتهما إزاء ألمانيا على أساس التطويق ، فعقدتا معاهدات مع روسيا ومع بعض الدول الأخرى حتى لا تخرج ألمانيا من دائرة البلطيق . وقد حملتا إيطاليا على أن تقف فى صفهما ، بأن أعلنتا أن لها بحق الفتح أن تستولى على برقة وطرابلس فى أفريقيا . وبرقة وطرابلس واقعتان بين مصر التى تحتلها إنجلترا وتونس الواقعة تحت نفوذ فرنسا وحكمها . وقد ذهبت ألمانيا إلى تقوية نفسها حربياً ، ثم بدأت فكرة الاشتراكية تندس إليها وتهدد النظام القائم فيها ؛ فلم يكن للإمبراطور غليوم الألمانى إلا أن يثير هذه الحروب ليصرف الألمان عن هذه الاشتراكية التى يخشى خطرها ، وليجد فى الحرب وسيلة لتوسع خارجى يمكّن له ولأسرته . هذه الأسباب الاقتصادية هى التى أثارت الحرب . وسيكون من نتيجة هذه الحرب أن تزعزع أركان المدنية الأوربية المتحكمة فى العالم ، وأن تنقل الحضارة من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى حوض الأطلنطى أو الباسفيكى ؛ وبذلك تتيح لأمم الشرق فرصة التحرر من العبودية التى فرضت عليها .

كتبت سلسلة هذه المقالات ، وكانت ستاً ، ودعمت فكرتى فيها بكل ما استطعت من قوة . ونشرها لطفى بك . فلما ذهبت إليه بعد نشرها ذكر لى أن الرقابة التى فرضتها إنجلترا على الصحف خاطبته تسأله : متى تنتهى هذه المقالات ، فدلنى ذلك على برم الإنجليز بها ، وعدم اطمئنانهم للأفكار التى وردت فيها .

كانت الرقابة الصحفية إلى يومئذ هينة لا مبالغة فيها . فلم تكن تركيا دخلت الحرب فى جانب الألمان بعد . ولم تدخل إيطاليا الحرب مع حليفتها ألمانيا . وكانت الحرب قد أعلنت بين روسيا القيصرية وألمانيا . فكانت مصر لذلك بعيدة كل البعد عن ميادين القتال . هذا وكانت المفاوضات دائرة بين إنجلترا وتركيا ، حتى تظل هذه على الحياد مقابل ضمان سلامتها . فلم يكن ثمة ما يقتضى إنجلترا أن تلجأ إلى سياسة الشدة مع مصر . لكن الأحوال سارت مسرعة بعد ذلك فى اتجاه آخر ، بدأت المقطم التمهيد له . فلم يغب عن بال السياسة البريطانية أن تركيا قد تدخل الحرب فى صف ألمانيا . وكان هذا الاحتمال متوقعاً ؛ لأن العلاقات بين تركيا وألمانيا قبل الحرب كانت تجعله أدنى إلى التصور . وكان كثير من المصريين يتوقون شغفاً إلى ذلك اليوم ، حباً من بعضهم لدولة الخلافة ، وكراهية من البعض للاحتلال البريطانى ، واعتقاداً بأن انتصار تركيا يقرب يوم الخلاص من هذا الاحتلال . وكان مما دار بخلد الساسة البريطانيين ، على ما صرح به لورد جراى من بعد ، أن تضم إنجلترا مصر فتصبح من مستعمراتها . لكن إنجلترا أرادت أن تظهر فى مظهر من لا يريد من وراء الحرب توسعاً إقليمياً ، وبخاصة أن مركزها فى مصر قد كان مركز المستعمر بالفعل ، وإن لم يكن بالقانون . لهذا قرر ساستها فى حالة دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا ، أن تلغى إنجلترا ما لتركيا من حقوق فى مصر ، وأن تأخذ بيدها هذه الحقوق ، وأن تعلن حمايتها على مصر ، وأن تذكر فى الوقت نفسه أنها أخذت هذه الحقوق بيدها وديعة للشعب المصرى .

وتقدمت الحرب واكتسحت ألمانيا البلجيك ، برغم مقاومة هذا الشعب الباسل ذلك الغزو العنيف ؛ وثبتت ألمانيا كذلك لروسيا على نحو أظهرها أمام العالم فى مظهر الظافر الذى لا يغلب . وبدأت أمارات تدل على أن تركيا ستدخل الحرب لا محالة فى صف الألمان . فلما دخلت تركيا الحرب بالفعل ، أسرع المقطم فكتب مقالا أو أكثر بعنوان : « أهل مصر والتغيير المنتظر » ، يمهد للسياسة التى قررتها إنجلترا . ولم أطق صبراً على هذا المقال ، فكتبت مقالا بالعنوان نفسه ، وبعثت به إلى الجريدة .

كانت الرقابة على الصحف قد اشتدت بسبب هذا التطور . وكان لطفى بك قد فقد كل رجاء فى نجاح المسعى الذى يقصد إليه صديقاه السياسيان ، رشدى باشا وعدلى باشا . وهو رجل يؤمن بأن الكاتب المقيد لا يستطيع أن يكتب شيئاً ذا قيمة . لذلك آثر الانسحاب من الميدانين السياسى والصحفى ، وذهب إلى برقين ، قريته ومسقط رأسه ، وترك الجريدة يتولى شئونها الأستاذ عبد الحميد حمدى أحد المحررين فيها .

وكان مقالى : « أهل مصر والتغيير المنتظر » قد سلم إلى عبد الحميد ، وكنت يومئذ بالقاهرة ، فطلب إلىّ أن أعود إليه قبيل الظهر لأصحح المقال قبل دخول الجريدة المطبعة . فلما عدت إليه اخبرنى أن الرقابة حذفت المقال كله ، وأنه لذلك سينشر العنوان والإمضاء ويترك مكان المقال (على بياض) . وكذلك فعل . وأيقنت أنا كذلك أن الكتابة السياسية فى جو الرقابة أمر غير ممكن . وزادنى اقتناعاً بهذا الرأى ما علمته غداة ذلك اليوم من أن عبد الحميد أوخذ على نشر العنوان والإمضاء ، وصدرت إليه تعليمات من الرقابة بألا يعود إلى مثلها ، وأن ما يحذف يجب أن يحل محله شىء يستر عمل الرقابة قدر المستطاع .

لم يكن مضىّ الأيام والأسابيع ليزيد الرقابة على الصحف وحدها شدة ، بل لقد اشتدت الاحكام العرفية التى أعلنها ممثل إنجلترا فى مصر ، وشعر الناس جميعاً ، وأهل المدن بنوع خاص ، أنهم مقبلون على عهد عصيب .

وفى يوم ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر ، وأنها أخذت بيدها ، وديعة للشعب المصرى ، ما كان لتركيا من حقوق على مصر . وفى اليوم نفسه أعلن ممثل إنجلترا عزل الخديو عباس عن أريكة الخديوية المصرية ، لأنه انضم إلى أعداء إنجلترا ، وتنصيب عظمة السلطان حسين كامل سلطاناً على مصر . وتلا ذلك بطبيعة الحال أن رفعت وزارة رشدى باشا استقالتها إلى السلطان . فقد كانت الوزارة بوصفها سلطة تنفيذية ، تستمد وكالتها من الخديو . فلما عزل عزلت معه . والأمر كان كذلك بنوع أخص لأن رشدى باشا كان قد عينه عباس قائماً مقام خديو ، فلما عزل الخديو لم يبق للقائم مقامه موضع . على أن السلطان حسين لم يلبث ، حين قدمت الاستقالة ، أن عهد إلى رشدى باشا بتأليف الوزارة . فألفها كما كانت . ودل ذلك كله على أن الأمر كان مرتباً فى جملته وتفاصيله .

تحدث الناس فى مجالسهم عن تصرف رشدى باشا ، وهل كان يجوز له وهو قائم مقام الخديو ألا يحتج على خلعه ، بله أن يقبل وزارة ممن حل محله ؟ لكن هذا الحديث لم يتعد المجالس ؛ لأن الصحف لم تكن ، وهى خاضعة للرقابة الشديدة ، لتستطيع أن تكتب فى هذا الموضوع حرفاً .

وفى شهر فبراير سنة ١٩١٥ وصلت قوات تركية إلى ضفة قناة السويس الشرقية . وترامت بذلك أنباء تناقلها الناس ولم تشر إليها الصحف . وكان المتشيعون للألمان ولدولة الخلافة يذيعون أن الجيش المقبل عرم لن يستطيع الإنجليز صده . وكان أكبر رجاء هؤلاء المتشيعين للألمان أن تثور مصر بالإنجليز ، فيهون ذلك على الجيش التركى أن يتخطى

القناة ، فينضم إليه المصريون ، فتحل الكارثة بالإنجليز . ولكنه تبين أن ما وصل إلى القناة من الجيش التركى لم يكن إلا عدداً قليلا يصاحبه بعض المصريين الذين كانوا فى الآستانة ، وأن هذا العدد لم يثبت للإنجليز ولم يستطع أن يتخطى قناة السويس ، بل اضطر أن يرتد بعد قليل على أعقابه . والظاهر أن هذه القوة الصغيرة كانت تطمع من جانبها أن يبدأ المصريون الثورة ، فيسهل عليهم تخطى القناة لاشتغال الإنجليز بقمع هذه الثورة ، كما كان المتحفزون من المصريين ينتظرون أن تتخطى القوات التركية القناة ليبدءوا حركتهم . وعلى ذلك كان اتكال كل من الفريقين على الآخر من أسباب تقهقر القوة التركية ، وبقاء مصر هادئة ، واطمئنان السلطات العسكرية البريطانية إلى الموقف . لكنها مع ذلك كانت يقظة ساهرة ، معتمدة على الأحكام العرفية لقمع كل حركة قد تبدو من جانب من يريدون أن يحركوا الثورة أو يلهبوا نارها .

فَتّ تقهقر القوات التركية فى أعضاد أنصار الأتراك وأنصار الألمان وأنصار الخديو . وبدأت السلطات العسكرية البريطانية بعد قليل حركة (تطهير) إن شئت أن تسميها ، فنفت عدداً غير قليل من المصريين المشتبه فى ميولهم إلى الخديو أو ضد إنجلترا إلى مالطة ، ونفت شوقى بك شاعر الخديو إلى الأندلس ، واعتقلت كثيرين من بينهم صديقى عبدالرحمن الرافعى . على أن برم أهل الريف المصرى بهذه التصرفات من جانب السلطة العسكرية البريطانية لم يكن له أى مظهر . وإنما بدأت مظاهر البرم والقلق بعد زمن من بدء الحرب ، وبعد أن هاجمت القوات التركية قناة السويس وردت عنها ؛ إذ أخذت السلطة العسكرية البريطانية تجند فرق العمال المصريين بالبطش وتسميهم المتطوعين ، وتأخذ من أهل الريف حاصلاتهم ودوابهم وأسباب معيشتهم قسراً بأبخس الأثمان .

لم يكن ذلك وحده هو الذى حمل الشعور المصرى على كراهية التصرفات الجائرة التى لجأت إليها السلطة العسكرية البريطانية ، وكلفت المديرين المصريين ومأمورى المراكز والعمد بتنفيذها . بل زاد هذه التصرفات مقتاً أن الإنجليز كانوا مغلوبين فى ميدان الحرب ، وأن النصر كان حليف الألمان ، وأن شعوراً باطنياً كان يخالج الكثيرين بأن انتصار الألمان والأتراك معناه الخلاص من الحماية البريطانية والاحتلال الإنجليزى والسلطة العسكرية البريطانية وأحكامها العرفية . فقد انتصر الألمان على الروس انتصاراً حاسماً فى البحيرات المازورية بقيادة المارشال هندنبرج . وقد دخل الألمان فرنسا وأصبحوا على مقربة من باريس لولا أن صدتهم قوات الحلفاء فى معركة المارن بقيادة المارشال الفرنسى جوفر .

مع ذلك لم يستطع الحلفاء رد الألمان إلى بلجيكا أو اخراجهم من أرض فرنسا . بل كان الألمان يجاهدون للاستيلاء على ما بقى مع الحلفاء من أرض بلجيكا ، فيحالفهم النصر أحياناً وترد الأنباء بانتصارهم . لا عجب لذلك أن ينظر الناس إلى المستقبل بعين الرجاء فى أن يحقق لهم ما يشاءون ، فيخرج الإنجليز من أرضهم وترد إليهم حريتهم .

* * *

كانت بعض الطوائف ترى فى اعتلاء السلطان حسين عرش مصر اعتداء على حق ابن أخيه الخديو عباس ، وتبدى لذلك سخطاً على ما تراه عدواناً ظالماً . وقد عملت هذه الطوائف ، حين رأى عظمته أن يزور بعض بلاد مصر ، لمقاطعة هذه الزيارات ، وكان عظمته لذلك لا يجد من يستقبله فى بعض العواصم غير الموظفين والأشخاص الرسميين . لكن الرجل كان طيب القلب والمقاصد إلى حد جعل هذا السخط عليه يخف شيئاً فشيئاً ، ثم ينقلب من بعد إلى عطف ، بل إلى محبة . وكثيراً ما كان يروى عنه أنه يقول : إنما قبلت هذا العرش لأحتفظ به لابن أخى ، ولو أننى لم أقبله لجاء الإنجليز بأجنبي يحكم البلاد . وصدق الأكثرون هذه الرواية . وأعتقد أنها كانت صادقة ؛ لأن الإنجليز دعوا بالفعل سمو الأمير أغاخان الهندى قبيل ارتقاء السلطان حسين العرش ، وتناقل الناس أنهم يريدون أن يجعلوا أغاخان سلطاناً على مصر . هذا إلى ما كان معروفاً من حب السلطان حسين ، وهو لا يزال أميراً ، للفلاحين ، وحرصه على رفاهيتهم ، حتى لقد لقب : « أبا الفلاح » ثم إنه لم يلبث حين اعتلى العرش أن جعل يدعو الأعيان والكبراء إلى موائده فى القاهرة وفى غير القاهرة ، ويحدثهم حديث أب أو أخ أكبر ، ويذكر لهم نياته متى انتهت الحرب ، وحرصه على أن تبلغ مصر حريتها واستقلالها . لهذا كله انقلب السخط عطفاً على هذا الرجل الشيخ الذى لم يلبث على عرش مصر غير سنتين وتسعة أشهر . فقد مرض بعد ذلك وركب النهر مستشفياً ومعه أطباؤه . لكن العلاج لم يسعفه ولم يرد عنه يد القدر ، فتوفى فى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر سنة ١٩١٧ .

وأراد الإنجليز أن يسندوا سلطنة مصر إلى ولده الأمير كمال الدين حسين ، فاعتذر ولم يقبل ؛ فوقع الاختيار على الأمير أحمد فؤاد ، ابن إسماعيل وأخى السلطان حسين ، فاعتلى عرش السلطنة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

* * *

كانت ظروف الإنجليز وحلفائهم الفرنسيين لا تزال بالغة فى تطور الحرب غاية الدقة ؛

فقد هزم الألمان الروس وألجأوهم إلى صلح منفرد هو صلح « برست ليتوفسك » فى هذه السنة عينها ، سنة ١٩١٧ . ونكثت إيطاليا عهدها مع حلفائها الألمان ، وانضمت إلى جانب الإنجليز والفرنسيين ، فلم يغن انضمامها شيئاً ، بل زاد الموقف دقة وحرجاً . لذلك اشتد تطبيق الأحكام العرفية فى مصر ، وكثر القبض على كل من يشتبه فى ميله السياسى إلى مناهضة الإنجليز ، واشتدت السلطات العسكرية البريطانية فى مطالبة أهل الريف المصريين بغلاتهم ودوابهم ، واشتدت الرقابة على الصحف ، وتعطل كل مظهر من مظاهر الحرية ، وبقى المصريون سجناء فى بلادهم سواء منهم المعتقل وغير المعتقل .

رأى الرئيس وودرو ولسن ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، أن الإنجليز وحلفاءهم لن يستطيعوا الثبات للألمان إذا لم تسعفهم أمريكا ولم تشترك معهم فى الحرب . لكنه لم يستطع إقناع الشعب الأمريكى بأن انتصار الألمان يعرض سلامة الولايات المتحدة للخطر إلا حين ضربت الغواصات الألمانية البواخر الأمريكية فى عرض الأطلنطى . عند ذلك أعلن الحرب على ألمانيا . وعند ذلك بدت للإنجليز فرجة من أمل فى النصر ، وبخاصة بعد أن قاومت (فردان) ، الحصن الواقع بين ألمانيا وفرنسا ، مقاومة مجيدة بقيادة الجنرال بيتان . على أن هذا الأمل لم يخفف شيئاً من ضغطهم بالأحكام العرفية البريطانية على مصر .

لم أكن أنا وأصدقائى الكتاب الشبان قادرين على أن نكتب شيئاً عن سياسة مصر . فالرقابة على الصحف كانت تحول دون ذلك . بل لقد بلغ من شدة هذه الرقابة أن عطل الكتاب السياسيون صحفهم ، وأن عطل لطفى (بك) السيد وحزب الأمة الجريدة منذ سنة ١٩١٥ . لكنى لم أستطع أنا وأصدقائى أن نحطم أقلامنا فلا نكتب . لذلك اتفقنا : الشيخ مصطفى عبد الرازق والأستاذ طه حسين والدكتور منصور فهمى وعبد الحميد حمدى وأنا ، على أن نشترك مع عبد الحميد حمدى فى تحرير جريدته السفور ، ووضعنا عقداً لهذه الشركة كان أهم ما فيه أن عبد الحميد هو المسئول عن إدارة السفور وله أرباحه وعليه خسارته ، وأن أربعتنا الباقين يجب أن يكتب كل منهم مقالا فى كل عدد ، فإن لم يكتب دفع مبلغاً معيناً لقاء عدم كتابته . وصدرت السفور أسبوعية أدبية اجتماعية لا شأن لها بالسياسة . ولم تلبث السفور بعد قليل أن أصبحت مدرسة للناشئين من الكتاب والكاتبات ، وأن صارت موضع تقدير الكثيرين من القراء .

كتبت كثيراً فى السفور . وإنما أذكر هنا أن صديقى طه حسين كتب ، بعد أشهر من صدوره ، وبتوقيع (تاسيت) مقالاً قيماً عنوانه : « الحرب والحضارة » ، أيّد فيه النظرية

القائلة بأن الحروب هى التى دفعت الإنسانية إلى الأمام ، وهى التى قدمت العلم ، وهى التى أنشأت الحضارات المختلفة أو أقرتها بين بنى الإنسان . وتلوت المقال كما كنت أتلو كل ما يكتب فى السفور . ولما ذهبت إلى القاهرة قال لى طه : « إنما كتبت هذا المقال لترد أنت عليه ، ولتؤيّد النظرية المضادة التى تذهب إلى أن الحروب طالما دمرت وخربت ، وأن حماقة الإنسانية هى التى تدفعها للحروب » . وراقتنا الفكرة جميعاً لأنها تدعو شبابنا للتفكير ، وتدعو قراءنا لمتابعة ما نكتب . فالناس لا يحبون شيئاً حبهم الخلاف والجدل ، وإن بلغا من العنف مبلغ النضال والحرب . وكتبت ورد علىّ طه ، واستغرق حوارنا ستة أسابيع . على أن اختلافنا المتفق عليه فى تأييد وجهتى النظر ، انتهى بنا إلى شىء من العنف وإن لم يغير من صداقتنا قليلاً ولا كثيراً . ويكفى تصويراً لهذه الشدة وهذا العنف أنى ذكرت فى مقالى الأخير أن الكاتب هو طه ، وأنه مسافر لإتمام دراسته فى فرنسا ، وطلبت إليه أن يرى ما جرت الحرب على فرنسا من ألم ودمع وثكل ويتم ، وما دمرت فى فرنسا من مظاهر لهذه الحضارة العزيزة علىّ وعليه ، وما توشك أن تجنى على هذه الحضارة التى نحبها لأنها قائمة على أساس من حرية الرأى . وأجابنى طه بمثل هذه الشدة . ولما كان مسافراً بعد أيام انتهى الجدل بيننا عند هذا الحد ، وقد اقتنعنا كلانا بأن الاتفاق على الاختلاف بالفعل ، وقد يؤدى إلى أكثر من الاختلاف .

لم يقف نشاطى فى التحرير عندما كنت أكتبه لينشر فى السفور . فقد كتبت عدة فصول فلسفية عن « القدرية والجبرية » ، نشرتها مجلة المقتطف تباعاً من أول سنة ١٩١٧ فى خمسة أعداد أو ستة . ومن بعد ذلك انصرفت إلى ترجمة البحث الذى لخص فيه الفيلسوف الفرنسى (هيُّوليت تين) كتاب عالم ألمانى عن البوذية ، واستغرق نحو مائة صفحة من كتب تين فى النقد والتاريخ . واندفعت أكتب الجزء الأول من كتابى : (جان جاك روسو : حياته ، وكتبه) ، عدا موضوعات شتى كتبتها ولم أنشرها . وإننى إذ أرجع اليوم إلى ذلك العهد ، عهد الحرب الأولى ، وعهد الشباب الباكر حين لم أكن بلغت الثامنة والعشرين — ترتسم على ثغرى ابتسامة الرضا عن ذلك الزمن ، والأسف إن لم يكن لى مثل ما كان لى فيه من نشاط متصل وإنتاج وفير .

* * *

كان اشتراك أمريكا فى الحرب عاملاً جوهريًّا من العوامل التى غيّرت كفة الميزان . وكانت كفة الحلفاء تزداد رجحاناً كلما ازداد الإنتاج الأمريكى لمعدات الحرب ، وكلما

ازدادت أمريكا سلطاناً على البحر يمكنها من إرسال إنتاجها وبنيها إلى ميادين القتال . فلما كنا فى أوائل الصيف من سنة ١٩١٨ ، نشر الدكتور وودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة شروطاً أربعة عشر اعتبرها أساساً لهدنة الحرب إذا قبلتها ألمانيا ؛ وكان من بين هذه الشروط حق الأمم فى تقرير مصيرها .

مساء اليوم الذى نشرت فيه صحف مصر شروط الدكتور ولسن ، قابلنى صديقى عبد الرحمن الرافعى مغتبطاً متهللاً ، وقال : « انتهينا يا سيدى ! لنا حق تقرير المصير ، وعلى ذلك سيخرج الإنجليز من مصر ويتم الجلاء » . وأجبته : « وهل تصدق يا صديقى أقوال الساسة ؟ ! ألست تتحدث ، أنت وزملاؤك رجال الحزب الوطنى ، عن وعود إنجلترا الرسمية بالجلاء وعوداً لم يتحقق منها إلى اليوم قليل ولا كثير ؟ فما بالك ترى اليوم أن شروط الدكتور ولسن يجب أن تتحقق ؟ أولاً يقتضينا الحذر أن ننظر إليها كأنها بعض وعود إنجلترا بالجلاء ؟ » وكان رد عبد الرحمن أن قال فى حماسة : « كلا ! ! فالولايات المتحدة هى التى انتصرت فى الحرب . وهى ليست دولة استعمارية . وهى تريد صادقة ألا تقوم حرب ثانية . وهى لذلك ستفرض حق تقرير المصير وتفرض الجلاء » .

وعبثاً حاولت أن أقنعه بأن يخفف من غلوائه ومن حماسته . وعبثاً حاولت أن أؤكد له أن الساسة البريطانيين بما عرف عنهم من دهاء سيجدون لهذه الشروط الأربعة عشر شتى التأويلات والتفسيرات . وقد كانت آخر كلمة له : لقد أصبحت لنا قضية يمكن أن نترافع فيها ، ونجد الحجة القاطعة . وكان آخر ردّ لى على كلمته هذه أن قلت : إنك حين تترافع فى قضية أمام قاض تجد الصيغة التنفيذية التى تلزم البوليس والجند ورجال الضبطية القضائية أن ينفذوا الحكم . ولست أصدق أن الولايات المتحدة تحارب إنجلترا على الجلاء عن مصر .

كان الألمان لا يزالون محتفظين بمراكزهم فى فرنسا وبلجيكا ، على الخط الذى سموه خط هندنبرج ، حين نشر الرئيس ولسن شروطه الأربعة عشر ، حتى لقد ظن بعضهم أن نشر هذه الشروط مناورة للفت فى عضد الألمان وحملهم على قبول الهدنة ، وبخاصة أن هذه الشروط تنص على عدم تقسيم ألمانيا . لكن الوقائع أثبتت من بعد أن الحالة الداخلية فى ألمانيا كانت قد بلغت حداً دانياً من اليأس ، كما أن اختراع الدبابات والغازات السامة زاد هذا اليأس فى نفوسهم . فلما كان يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨ وردت الأنباء بتوقيع الهدنة وانتهاء الحرب .

وفى يوم ١٣ نوفمبر تناقلت الأنباء أن وفداً مصرياً تألف برياسة سعد (باشا) زغلول للسعى إلى الاستقلال حيثما وجد للسعى سبيلا ؛ وأنه تألف من سعد زغلول وعلى شعراوى وحمد الباسل ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة ، وكانوا جميعاً خلا لطفى السيد من أعضاء الجمعية التشريعية . وعرفنا أن ثلاثة من أعضاء هذا الوفد ، هم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، قابلوا السير ريجنالد ونجت ممثل إنجلترا فى مصر ، وأبلغوه أنهم بوصفهم نواب الأمة يطلبون إلى إنجلترا أن تعترف باستقلال مصر ، وأن مصرَ مستعدة متى اعترفت إنجلترا بهذا الاستقلال أن ترتبط مع إنجلترا بمعاهدة صداقة تكونان فيها ندّين متساويين ، وتتعاونان بحكمها فى مواجهة الظروف الدولية إذا اقتضت الظروف الدولية هذا التعاون .

أذيعت أنباء هؤلاء الرجال الثلاثة الذين قابلوا مندوب إنجلترا السامى بالنيابة عن زملائهم أعضاء الوفد ، وانتشرت فى البلاد بسرعة البرق ، فبعثت فى نفوس المصريين أملاً فى مستقبل خير مما هم فيه . ذلك لأن الناس ضجوا طيلة سنوات الحرب ، لبطش الأحكام العرفية بالحريات ، ولأن الملاك والمزارعين والفلاحين اشتد برمهم باستيلاء السلطة العسكرية البريطانية على أرزاقهم وأقواتهم ، وبتجنيدها عائليهم قسراً فى فرق العمال باسم المتطوعين ، ثم لم يكن لهم متنفس يفرجون به عن كربتهم . فلعل هذا الوفد الذى تألف ، ثم اجترأ ثلاثة من أعضائه على مواجهة ممثل إنجلترا والمطالبة باستقلال مصر غداة خروج إنجلترا من الحرب منتصرة ، يجعل لهؤلاء الذين ضاقت صدورهم فرجاً من ضيقهم ومخرجاً مما نزل بهم . على أن جماعة من رجال الحزب الوطنى رأوا كثرة الرجال الذين تألف منهم هذا الوفد ، وعلى رأسهم سعد زغلول ، من المعتدلين الذين لم يشهد ماضيهم بالتطرف فى الوطنية . أليس لطفى السيد هو مدير الجريدة لسان حزب الأمة ، الحزب المعتدل الذى ناوأ الحزب الوطنى وناوأه الحزب الوطنى ؟ أليس عبد العزيز فهمى صديقاً للطفى السيد صداقة شخصية ، وصداقة سياسية ؟ صحيح أن محمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى كانا أكثر ميلا إلى الحزب الوطنى ، أو كانا من أعضائه . لكنهما انضما لهؤلاء المعتدلين ، ويخشى أن يتأثرا بنزعتهم . فحق للحزب الوطنى أن يؤلف كذلك وفداً ، وأن يختار لرياسة هذا الوفد رجلاً لا يستطيع سعد باشا أن ينازعه فى رياسته ، وأن يطلب إليه وإلى هذا الوفد الذى تألف أن تنضم الهيئتان لتوحيد جهد الأمة فى سبيل استقلالها . ووضع أصحاب هذا التفكير مشروعاً بالوفد الذى رأوا تأليفه ، وجعلوا الأمير عمر طوسون على رأسه ، واتصلوا بسعد باشا وبأصحابه ،

وطلبوا إليهم أن تتوحد الهيئة برياسة الأمير عمر . لكن هذه المساعى لم تنجح ، واعتبر تأليف الوفد الجديد ، بعد الخطوة التى خطاها من قابلوا المندوب السامى البريطانى وطلبوا إليه أن تعترف حكومته باستقلال مصر ، منافسة لا مسوغ لها . بذلك أخفق مشروع الوفد الجديد ، وأخفقت المساعى التى بذلت لتعديل الوفد الأول ، وبقى هذا الوفد محط أنظار الأمة على أن الأمة كانت يومئذ ، برغم برمها بما حدث فى أثناء الحرب ، فى حيرة من الأمر : لا تدرى ما عسى أن يطلب إليها ، ثم كان أكبر رجائها أن يوفق الله هؤلاء الذين أخذوا على عاتقهم السعى لاستقلالها ، عن طريق مبدأ تقرير المصير على النحو الذى كان يراه صديقى عبد الرحمن الرافعى ، أى أن المسألة قضية يترافع المترافعون فيها ، ويصدر مؤتمر الصلح حكمه وفقاً لمبادئ الهدنة التى وضعها الدكتور وودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

* * *

شعرت حين ترامت إلىّ هذه الأنباء بأن علينا معشر الشباب واجباً يتحتم أداؤه للوطن . ولم يكن مقامى بالمنصورة ليعاوننى على أداء هذا الواجب كما أحب . فلما ذهبت فى أخريات الأسبوع إلى القاهرة ، وذهبت إلى (بيت عبد الرازق) بعابدين ، وقابلت هناك أصدقائى : مصطفى عبد الرازق ومنصور فهمى ومحمود عزمى ، زملائى فى طلب العلم بباريس ، وقابلت معهم الأستاذ عزيز ميرهم الذى كان زميلاً لبعضهم فى طلب العلم بليون — وجدتهم يفكرون كما أفكر ، يريدون أن يؤدوا واجبهم لوطنهم فى هذا الظرف الدقيق من ظروف حياة العالم . وتداولنا الرأى ، واستقر الأمر عندنا على تأليف حزب أسميناه : « الحزب الديمقراطى » ، وجعلنا الأستاذ عزيز ميرهم سكرتيره ، وجعلنا مسألة الرياسة دورية حتى لا تكون سبباً لخلاف . فلما تحدثنا عن برنامج الحزب لم نجد ، حين أردنا تصوير جانبه السياسى ، أية مشقة . فمبادئ الحرية والحق والعدل المجرد من الهوى ومبدأ تقرير الأمم مصيرها ، كانت محل اتفاقنا جميعاً ، وكلنا نريد لمصر الاستقلال والسيادة والكرامة والعزة وإذا أصبحت مصر مستقلة ذات سيادة فلا ضرر من محالفة أمة قوية منتصرة فى الحرب كإنجلترا . كان تصوير الجانب السياسى من البرنامج إذن سهلاً . لكن تصوير الجانب الاقتصادى لم يكن بمثل هذه السهولة . فقد كان عزيز ميرهم أدنى إلى التطرف فى الاشتراكية ، وكنت أنا على العكس أدنى إلى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية . وكنا يومئذ نكافح عن هذه الآراء بحدة الشباب وقوة إيمانه بما يعتقد . أياً كان

ما يعتقد . ورأى زملاؤنا أن عليهم واجباً أن يوفقوا بيننا . وكان مصطفى عبد الرازق هو الذى نجح فى هذه المهمة . فقد سألنى : أفأنت تضن على الفقراء بحقهم فى التعليم والتداوى والعيش عيشاً إنسانياً ؟ وأجبت بطبيعة الحال : أن لا . وسأل عزيز : وهل أنت تريد إلغاء الملكية الخاصة فى مصر حالاً ؟ فأجاب عزيز : أن لا . قال مصطفى : أمامكما إذن ميدان فسيح مشترك تستطيعان العمل فيه متفقين . فإذا جاء اليوم الذى لا مفر فيه من اختلافكما ، ولا أحسبه يجىء قبل سنوات طويلة – نظرنا جميعاً فى الأمر وفصلنا فيه بما يقضى به الحال يومئذ . وعلى ذلك وجدنا الصيغة التى تبقى معها الملكية الفردية ، ويتمتع معها الفرد الإنسانى بحقوقه الاقتصادية الأساسية بوصف كونه إنساناً .

استرحت أنا إلى هذا الوضع ، ولم يغير من رضاى به ما كان يبديه عزيز من نشاط فى معاونة طوائف العمال والوقوف إلى جانبهم ضد أرباب الأعمال . ذلك بأن أرباب الأعمال كانوا من القوة بحيث لم أر فى مجهود عزيز ما يخشى منه على الحرية الفردية . ثم إن عزيزاً كان ، فى هذه المعاونة ، يعمل باسمه الخاص لا باسم الحزب الديمقراطى الذى أنشأناه . وكنت مقتنعاً بأن علينا واجباً لا يصرفنا عنه مثل هذا الخلاف . ذلك هو واجب التضامن فى العمل لاستقلال البلاد ، وتخليصها من الحكم الأجنبى ومن الاحتلال الأجنبي ومن كل سلطان أجنبي يقيم هذا الحكم ويبقى عليه .

فكر بعض إخواننا من أعضاء هذا الحزب الناشئ ، وفى مقدمتهم الدكتور منصور فهـــمى ، أن يكون لنا معشر الشباب ممثل فى الوفد المصرى الذى تألف برياسة سعد باشا زغلول . وقد علمت ، حين عدت يوماً من المنصورة إلى القاهرة ، أنهم سعوا لتنفيذ هذه الفكرة ، فقابلوا بعض أعضاء الوفد ، فلم يوفقوا فيما سعوا إليه ، ولم يقبل الوفد أن يشرك أحداً منهم فى عضويته .

لم أعر هذا الأمر كبير التفات . فقد حضرت بعض اجتماعات الوفد ، وبخاصة اجتماعاً عقد بمنزل حمد باشا الباسل يومئذ ، وكان يقع فى شارع الداخلية على مقربة من شارع سعد باشا زغلول ، فرأيت سعد باشا يخطب ويرد على اعتراض للحزب الوطنى خاص بموقف مصر من السودان ومطلبها بشأنه . وكان جواب سعد باشا على هذا الاعتراض هو الجواب الطبيعى . فقد كرر الكلمة المأثورة عن شريف باشا : « أن السودان ألزم لمصر من الإسكندرية » ومع اقتناعى بقوة هذا القول وعدالته ، فقد أدى بى سوء الظن بدول الحلفاء ، واقتناعى بأنها إنما أرادت بموافقتها على مبادئ ولسن الأربعة عشر كسب الحرب من غير أن تنفذ هذه

المبادئ – إلى الاعتقاد بأن تحقق ما قاله سعد باشا باسم الوفد يحتاج إلى جهد يتصل على الزمن ، وأدى بى أكثر من ذلك إلى التفكير فيما يعتزمه الوفد ، وهل رسم خطة العمل إذا لم يحالفه التوفيق فى تحقيق ما أراد لمصر من استقلال وسيادة ؟

واستغرق التفكير فى هذا الأمر شعورى الشاب ، وعزمت أن أسأل أستاذى لطفى بك السيد فيه ؛ فانتهزت الفرصة وذهبت يوماً إلى منزل سعد باشا وطلبت مقابلة لطفى بك ، وصارحته بما يدور بخلدى ، وسألته عن مبلغ اقتناع الوفد بما لسعيه من حظ فى النجاح. وكان الرجل صريحاً فى إجابتى . قال لى : إن خطتنا أن نسافر إلى باريس ، وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان . فإن أجبنا إلى مطلبنا كان ذلك ما نبغى ، وإلا ذهب رشدى وعدلى إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا فى حدود الحماية ، تنظيماً أساسه قيام الحكم الدستورى الصحيح فى البلاد . فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما ننوء به من سلطة مطلقة ، شرعية كانت تلك السلطة أو فعلية ، ويدنينا من هدفنا فى الاستقلال ؛ إذ يتيح لنا فرصة النهوض بالشعب فى مدارج الرقى ، فإذا بلغ أشده لم يكن لغيره عليه سلطان .

كان لهذه الإجابة أثرها فى تفكيرى . فالوفد إذن يريد أن يذهب إلى باريس ليحاج الحلفاء بمبادئهم . وهو مع ذلك ليس مؤمناً كل الإيمان بأن هؤلاء الحلفاء مقتنعون بهذه المبادئ . فإذا تبين أنهم يريدون تطبيقها تشبث بها ودافع عن قضية البلاد على أساسها . أما إذا خذله الحلفاء فإنه لا يحسب أن الثورة أو النضال الشعبى يحقق للبلاد استقلالها وسيادتها كاملين . وهو لذلك يدع لرشدى ولعدلى أن يحملا عبء التحدث إلى الدولة التى أعلنت الحماية على مصر لتنظيم علاقتها بمصر فى حدود الاعتراف لمصر باستقلال ذاتى ، يهيئ لها التمتع فى شئونها الداخلية بالنظام الدستورى .

لم أطالع أحداً بما سمعت من ذلك . فلو أنه عرف لهوجم الوفد وأعضاؤه على أساسه ، ولأدى ذلك إلى فرقة فى البلاد وشقاق . ومن الخير أن تبقى وحدة البلاد سليمة فى هذا الظرف الدولى الدقيق الذى تمر به . وقد بقيت هذه الخطة سراً مكتوماً من الناس فى مصر بالفعل سنين عدة ، فلم يذع عنها أحد شيئاً ، حتى بدأ المتحدثون يؤرخون لعام ١٩١٩ ، ويطلبون إلى الرجال الذين تألف منهم الوفد فى ذلك الوقت أن يدلوا بما لديهم . عند ذلك ، وبعد عشرين سنة أو نحوها من تأليف الوفد ، ذكر محمد على علوبة باشا ما كان مقرراً من هذه الخطة . فلما اطلع الجمهور عليه رآه عجباً ، ولم يكن من العجب فيه شيء

وقد أعان على بقاء خطة الوفد هذه مكتومة تطور الحوادث بما يخالفها ، واضطرار رجال الوفد أنفسهم إلى اتخاذ مواقف لا تتصل فى كثير أو قليل بها . ذلك أن سفر رجال الوفد إلى باريس لعرض قضية مصر كان رهناً بإرادة إنجلترا ؛ لأنها هى التى فرضت الحكم العرفى البريطانى على البلاد ، فلم يكن أحد يخرج من مصر أو يدخل إليها إلا بإذن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية . وقد منعت هذه السلطة أعضاء الوفد من السفر إلى حيث اجتمع ساسة الحلفاء فى مؤتمر الصلح بباريس . وكفى هذا المنع ليغير الخطة من أساسها ، وليجعل من الوفد والإنجليز خصمين لا سبيل بينهما إلى التفاهم . وقد جر هذا التصرف من جانب السياسة البريطانية إلى نتائج لا يزال أثرها فى علاقات مصر وإنجلترا باقياً إلى اليوم .

ولقد سألت نفسى غير مرة عن الحكمة السياسية التى أدت بإنجلترا إلى انتهاج خطة الخصومة والعنف هذه ، وعما كان يؤول إليه الحال لو أنها لم تسلك هذا السبيل وتركت الوفد يسافر إلى باريس ، كما فعلت من بعد ، تحت ضغط الحوادث ؟ وأستطيع اليوم أن أقول إن تصرف إنجلترا يومئذ لم تمله الحكمة السياسية على الإطلاق ، بل أملاه كبرياء الإمبراطورية البريطانية الظافرة فى الحرب ، والتى كانت إلى يومئذ صاحبة القدح المعلى فى الدبلوماسية الدولية . فقد كبر عليها أن يقدم شعب أعزل كمصر ، وهو بعد شعب شرقى إسلامى لا تزال بينه وبين مدارج الحضارة الغربية مراحل ، فيزعم أنه يقف فى مؤتمر الصلح موقف من يقتضى من إنجلترا حقاً له ، ناسياً أو متناسياً أن إنجلترا هى التى حمته فى الحرب ، وأنه لولاها لدخل الأتراك مصر ولأعادوا فى مصر حكم السخرة والكرباج وما إليهما .

كان هذا على الأقل هو شعور الساسة الإنجليز المحليين المقيمين بالقاهرة . وقد أقر ساسة لندن خطتهم فى المنع ، وإن كنت لا أستطيع القطع : أتابعوهم عليها للأسباب التى قدمت ، أم لأن ساسة لندن كانوا فى شغل بتنظيم الحياة الدولية بعد الحرب عن التفكير فى مصر أو غير مصر من الدول الخاضعة للنفوذ البريطانى ؟

ترى ، لو أن السياسة البريطانية سلكت غير مسلك المنع والمخصومة ، وأباحت لهذا الوفد المؤلف برياسة سعد زغلول أن يسافر منذ اللحظة الأولى إلى باريس ، وأن يحاول عرض مطلب مصر فى الاستقلال والسيادة على مؤتمر الصلح — أكانت الأمور تجرى من بعد ذلك فى بلادنا فى الطريق الذى جرت فيه ؟ من العسير أن يتكهن إنسان بشىء. لكن المؤتمر ، على كل حال ، لم يكن مستعداً أن يسمع من مصر أو من غير مصر مثل هذه المطالب القومية . فهو قد اجتمع ليصور مصير أوربا ومصير الدول المعتدية فى الحرب ، والبلاد الخاضعة

لهذه الدول . وإنجلترا قد فصلت مصر عن الإمبراطورية العثمانية منذ أعلنت عليها حمايتها . فإذا اتجه المؤتمر إلى السماع لمطالب مصر ، فقد وجب عليه أن يسمع مطالب سائر الشعوب الداخلة فى نفوذ الإمبراطورية البريطـانية ، والشعوب الخاضعة لفرنسا ، والشعوب الخاضعة لايطاليا . وهذا ما لم يكن يدور بخلد دولة من هذه الدول المنتصرة الممثلة فى المؤتمر. فإذا هو رفض أن يصغى إلى مطالب مصر ، استناداً إلى أنها ليست مما يدخل فى دائرة أعماله ، فما عسى أن يكون موقف الوفد المصرى الذى سافر إلى باريس ؟ وهل يصبح ميسوراً أن يسافر عدلى ورشدى إلى إنجلترا لتنظيم علاقات مصر وإنجلترا فى دائرة الحماية البريطانية ؟

لا غناء فى الوقوف موقف التكهن . ولعل ما حدث من بعد يفسر ما كان يحدث من رد الفعل أو ييسر على الأقل تفسيره . فلنترك دائرة الحدس ، ولنعد إلى رواية الحوادث وما ترتب عليها من تطور كان له أثره فى اتجاهنا السياسى وفى حياتنا السياسية من بعد .

منع الإنجليز الوفد من السفر إلى باريس حيث مؤتمر الصلح ، ووقفوا منه موقف الخصومة ، فلم يكن بد من أن يقف الوفد منهم موقف الخصومة كذلك . وليس يرجع موقفه هذا إلى رد الفعل الذى تمليه الكرامة وكفى ، بل يرجع كذلك ، وأكثر من ذلك ، إلى موقف رشدى باشا وعدلى باشا من الإنجليز فى أول الحرب ، وقبل إعلان الحماية ، وبعد إعلانها . فرشدى باشا وعدلى باشا هما اللذان تحدثا إلى الوكالة البريطانية ، منذ بدأت الحرب ، عما يكون عليه موقف مصر بعد الحرب إذا سلكت سياسة مودة مع إنجلترا ومعاونة لها . ورشدى باشا هو الذى كان قائماً مقام الخديو ، وهو الذى قبل مع ذلك أن يتعاون مع الإنجليز فيؤلف الوزارة بعد إعلان الحماية ، ويتعرض لنقد الناقدين وطعن الطاعنين . ووزارة رشدى باشا هى التى أغضت عن تصرفات السلطة العسكرية البريطانية وسهلت مهمتها طيلة سنى الحرب . وكثيرون من الأعضاء الذين تألف منهم الوفد كانوا أصدقاء شخصيين لرشدى وعدلى وثروت وكثيرين من الوزراء ، وكانوا مؤيدين لسياسة الوزارة كلها . لذلك كان طبيعيـــاً أن تُمد الوزارة الوفد بتـأييدها التام منذ تأليفه . وهذا ما حدث ، وما كان له أثره البالغ فى الحركة القومية التى نهضت غداة وضعت الحرب أوزارها .

فقد أنكر بعض إنجليز مصر على الوفد أنه يمثل رغبات البلاد ، وزعموا أن المصريين لا يبرمون بالحكم البريطانى . فأصدر الوفد نصاً بتوكيل المصريين إياه فى السعى للاستقلال أينما وجد إلى السعى سبيلاً ، وبعث بصور هذا التوكيل إلى مختلف الهيئات لتوقيعها . بعث بها إلى المحامين وإلى الأطباء وإلى المهندسين ، وإلى غيرهم من أرباب المهن الراقية المختلفة .

ولم يكن عسيراً أن يوقع هؤلاء تلك التوكيلات ، فثقافتهم وتقديرهم معنى الاستقلال كانا كافيين لإقبالهم على هذا التوقيع . لكن صور هذا التوكيل أرسلت كذلك إلى الهيئات النيابية المحلية ، كمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ، ثم أرسلت إلى العمد والأعيان ، فإذا عشرات الألوف ومئات الألوف من التوقيعات تنهال من كل جانب ؛ لأن وزارة رشدى باشا شجعت المديرين والمأمورين وجعلتهم يشجعون الناس ، ممن يخشون بأس الحاكم ، على توقيع التوكيلات . ودهش الإنجليز المحليون لهذه الحركة التى لم يكونوا يتوقعونها ، وأيقنوا أن هيبتهم وحدها صارت غير كافية لدعوة الناس إلى التماس رضاهم ، وأنهم أصبحوا فى حاجة إلى معونة الحكومة المصرية والوزراء المصريين لتبقى لهم هذه الهيبة مصونة محترمة .

مع هذا أخذت الإنجليز المحليين العزة بالإثم ، وأرادوا أن يذهبوا فى سياستهم إلى غاية مداها . وكانت سياستهم قائمة على أن يحلوا محل الأجانب فى امتيازاتهم ، بأن يجعلوا القضاء الوطنى خاضعاً لإشراف قضاة من الإنجليز ، وأن يتخذوا من هذا الإشراف وسيلة لإلغاء الامتيازات على نحو ما فعلوا فى السودان ؛ وأن يروجوا لهذه الخطوة الأولى بين المصريين بما سبق لممثليهم أن قالوه عشرات المرات ، من أن الامتيازات الأجنبية غل فى عنق مصر وعائق فى طريق تقدمها السياسى والاقتصادى . وقد نسى الإنجليز المحليون الذين فكروا فى متابعة هذه السياسة وتنفيذها أن ذلك كان ممكناً لو أن الحرب لم تقع ، ولو أن الأحكام العرفية البريطانية لم تعلن ، ولو أن المصريين لم تؤخذ أقواتهم ودوابهم ، ولم يعتقل المئات بل الألوف منهم ، ولو أن ما كان يوصف به العدل الإنجليزى قبل الحرب من أنه أسمى صور العدل الإنسانى ، كان ما يزال له بعض الأثر فى النفوس . أما وقد وقعت الحرب ، وأعلنت الأحكام العرفية البريطانية ، وحدث فى أثناء ذلك كله ما ترك فى نفوس المصريين جميعاً أشد المرارة — فقد كانت الفرصة غير مواتية للمضى فى سياسة تغيرت من حولها كل الأسباب التى كانت تسوغها . ولذا واجهت هذه السياسة البريطانية فى تلك المناسبة أشد المقاومة ، لا من جانب المصريين وحدهم ، بل من جانب الأجانب أصحاب الامتيازات كذلك . لقيت هذه السياسة مقاومة من جانب المصريين حين أعلن مستر برونيات ؛ المستشار القضائى لوزارة الحقانية ، مشروع النظام القضائى الجديد الذى ترتكز هذه السياسة عليه . فقد فند عبد العزيز فهمى بك هذا النظام فى مذكرة دقيقة وضعها كشفت عن عيوبه ومراميه ، وكانت علماً التف حوله المحامون ورجال القانون من المصريين يقاومون مشروع برونيات بكل قوتهم . ولقيت هذه السياسة مقاومة من جانب الأجانب ، حين أعلن المصريون أنهم

يؤثرون نظام الامتيازات الأجنبية على نظام الحماية البريطانية ، وأنهم يشهدون الأجانب فى مصر على أهليتهم للاستقلال . إزاء هذا الأتجاه المصرى أظهر الأجانب جميعاً عدا الإنجليز عطفهم على الحركة الاستقلالية المصرية ، ورأوا فى تأييد هذه الحركة ضماناً لمصالحهم ولأمنهم فى مصر أكبر من حماية إنجلترا لهم ولمصالحهم . لذلك شعر الإنجليز المحليون بأن سياستهم فى مصر تصطدم بصخرة ليس من اليسير تحطيمها ولا تخطيها .

* * *

كنت لذلك العهد من الذين يمثلون نقابة المحامين بالمنصورة . وكان اتصالى القديم بعبد العزيز بك فهمى ولطفى بك السيد يجعلنى أشاركهما الرأى فيما يدعـون إليه ، وأبذل الجهد فى الدعوة له والإقناع به . وكنت كثير التردد على القاهرة ؛ لأننى كنت ألقى محاضرات أسبوعية بالجامعة المصرية ، وكنت أسافر يوم الأربعاء من كل أسبوع إلى العاصمة لأعود منها يوم الجمعة . وكان ذلك يسهل لى الاتصال بالحركة السياسية التى يقوم بها الوفد ، بقدر ما ييسر لى الاتصال بإخوانى أعضاء الحزب الديمقراطى ، والوقوف منهم على الاتجاهات السياسية الجارية فى مختلف البيئات المشتغلة بالسياسة .

وكنت يومئذ قلقاً بعض الشيء على مصير مصر ؛ لأن نشاط الوفد ونشاط بعض الهيئات السياسية لم يكن له فى الجو المصرى العام أثر ظاهر . ولعل رجال الوفد أنفسهم كان يساورهم مثل هذا القلق . فقد رأوا أن المذكرات التى كتبوها عن الاستقلال وعن السودان وعن بعض أعمال الإنجليز ، برغم ما كان من ذيوعها فى مختلف الأوساط ، لم تنتج من الأثر أكثر من تنبيه الأذهان إلى أن المبادئ الجديدة تجعل حق مصر فى الاستقلال ثابتاً لا شبهة فيه . لكن بين الحق مبدأ مسلمـاً به ، والحق واقعًا واضح الأثر فى الحياة ، بوناً غير قليل . لابـد إذن من قـارعة تنبه الإنجليز إلى أن الموقف أخطر مما يظنون ، وتدعوهم إلى اتخاذ إجراء سيـاسى أو إجراء عرفى عنيف . فسيكون لأى الإجراءين أثره فى القضـاء على ما كان يبدو من ركود فى هذه الحركة القومية التى تتطور شيئاً فشيئاً ، والتى أخذ أعضاء الوفد على عواتقهم أن ينهضوا بها وكلاء عن الملايين الذين وقعوا على التوكيلات التى أذاعها الوفد فى الناس فأقبلوا على توقيعها متحمسين .

كانت وزارة رشدى باشا ، التى تضامنت مع الوفد حين تأليفه وأعانته على تحقيق أهدافه ، قد اضطرها الإنجليز إلى الاستقالة جزاء ما صنعت من ذلك . وقد تعذر تأليف وزارة أخرى ؛ لأن الوفد انتهز هذه الفرصة فرفع خطاباً إلى عظمة السلطان ، مستنداً إلى

وكالته عن الأمة ، طالباً إليه أن يعهد من جديد برياسة الوزارة لرشدى باشا . ولما انقضت أيام ، ولم يتيسر تأليف وزارة ، أصدر الحاكم العسكرى البريطانى بوصفه ممثل السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، أمراً عهد فيه إلى وكلاء الوزارات بالقيام فى وزاراتهم بتصريف شئونها الإدارية . على أن الإنجليز رأوا فى عمل الوفد ، وتحديه عظمة السلطان ، وفرضه شخصاً بالذات لتأليف الوزارة ، وادعائه لنفسه الحق فى هذا الإجراء بوصفه وكيلا عن الأمة – تصرفاً مخالفاً للنظام ، بل خروجاً عليه ، بل ثورة على صاحب العرش نفسه . أما وهم لا يرون أن يكون لغيرهم إلى جانب صاحب العرش رأى ، فلا يمكن أن يمر هذا التصرف الثورى دون إجراء ، بل لا يمكن أن يمر دون جزاء رادع . وكان هذا الجزاء أن قبض على أربعة من أعضاء الوفد هم : سعد زغلول باشا ، وحمد الباسل باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وأن نفوا إلى مالطة .

كان ذلك ليلة اليوم الثامن من شهر مارس سنة ١٩١٩ ، وكنت ذلك اليوم مسافراً إلى القاهرة لألقى محاضرات بالجامعة المصرية صبيحة ٩ من مارس . وكان النبأ بالقبض على الباشوات الأربعة واعتقالهم ، قد سرى فى أنحاء العاصمة ، وانتقل منها بسرعة البرق إلى أنحاء الأقاليم . وكان الجميع ، إنجليزاً ومصريين وأجانب ، ينتظرون ما عسى أن يكون رد الفعل لهذا القرار الذى اتخذته إنجلترا إزاء من ينادون باستقلال مصر . فلما أصبحت يوم ٩ من مارس ذهبت فى الساعة التاسعة إلى الجامعة ، وكان مقرها يومئذ بميدان الأزهار (الفلكى الآن) ، فإذا هى خلاء ليس فيها طالب واحد . وصعدت إلى الطابق الأول ، فألفيت محمد بك وجيه سكرتير الجامعة بغرفته المطلة على الميدان. وكانت سراى البستان ، حيث يقيم السلطان فؤاد ، تجاور الجامعة وتطل عليها نوافذ مكتب وجيه بك ؛ فلما دخلت عليه حيانى وعلى ثغره ابتسامة وقال : إن طلبة الجامعة وطلبة جميع المدارس العليا والثانوية مضربون احتجاجاً على اعتقال رئيس الوفد وأعضائه .

جلست إليه أتحدث معه ، وأشرب القهوة عنده . وإننا لنتحدث إذ رأينا من نافذة الغرفة منظراً يأخذ بالأبصار ؛ فقد امتلأ ميدان الأزهار كله بالمتظاهرين من جميع الطبقات ، طلاباً وعمالا وأفندية ، وفى أيدى كثيرين منهم فروع أشجار ضخمة اقتلعوها من الشوارع التى مروا بها ، وإذا هم يميلون على عربات الترام التى تمر بالميدان يحطمونها ويقلبونها هنالك قلت : لقد أطلق الحيوان الناطق من جميع قيوده ! ولم تمض لحظات بعد ذلك حتى رأينا قوة من الجنود الإنجليز تحاصر قصر البستان مخافة أن يدخل المتظاهرون أفنيته .

ولبث المتظاهرون بميدان الأزهار : (ميدان الفلكى حالا) ، ثم اندفعوا إلى ناحية شارع قصر العينى . فلما خلا الميدان تركت الجامعة ، وذهبت أتصل بإخوانى فى الحزب الديمقراطى وأصدقائى من غيرهم ، لأقف على ما أستطيع الوقوف عليه من أنباء الموقف . ولم تغرب شمس ذلك اليوم حتى جاءت الأنباء بأن الاضطراب ساد البلاد المصرية كلها ، من الإسكندرية إلى أسوان ، وأن ثورة عجباً انتشرت فى كل مكان ، وأن خطوط السكة الحديدية أتلفت وكثيراً من خطوط التلغراف قطعت ، وأن الانتقال من العاصمة وإليها أصبح مستحيلا ، وأن الأوامر العسكرية صدرت بحظر الانتقال إلا بترخيص خاص ، وأننى ، وقد قطعت السكة الحديدية ، لا أستطيع العودة إلى المنصورة حيث تركت زوجى وحيدة مع خدمها ، لا تعرف شيئاً من أخبارى ولا أعرف شيئاً من أخبارها ؛ لأن المواصلات التليفونية بين مصر والمنصورة قد قطعت كذلك .

شغلت وحدة زوجى بالمنصورة بال أبويها ، وكنت نازلا عندهما ، وشغلت كذلك بالى . فلم يكن فى مقدور أى منا أن يتصل بها بالتليفون أو بالتلغراف أو بأية وسيلة أخرى ، فما ترى يكون شأنها. هناك فى جو لا ندرى مدى اضطرابه بأسباب الثورة ؟ لكن اشتغال بالى لم يستأثر بشىء قل أو كثر من تفكيرى ولا من مجهودى ، فى هذا الوقت العصيب الذى كانت الأنباء ترد فيه بين ساعة وأخرى بوقوع الاشتباك بين الجنود الإنجليز والمتظاهرين المصريين بالقاهرة ، اشتباكاً تجسم الأنباء نتائجه من القتلى والجرحى . بل لقد قيل إن الجيش المصرى والجيش البريطانى اشتبكا ، ثم تبين أنها شائعة لا تستند إلى الواقع . وكانت أنباء الأقاليم تثير أشد الاهتمام والدهشة ، وكان اهتمامنا بها ودهشتنا لها يزيدان كل يوم عن اليوم الذى قبله . تمردت بعض قرى الجيزة القريبة من القاهرة ، فعاقبها الجنود الإنجليز باستباحتها وإحراقها . وانتشر الخبر بذلك ، وترتب على انتشاره أن أحاط الأهالى المصريون بجماعة من الجنود البريطانيين وقف بهم القطار بمحطة ديروط ، فقتلوهم ومثلوا بهم أشنع تمثيل وشربوا من دمائهم . وأعلنت بعض الجهات النائية بعض الشىء عن القاهرة استقلالها ، واحتل شبان من المحامين دواوين الحكومة ، وتولوا بأنفسهم أمور الحكم والمحافظة على الأمن والنظام . وأضربنا نحن المحامين فى أنحاء القطر جميعاً احتجاجاً على تصرفات السلطة البريطانية . وكنا نذهب كل صباح إلى منزل سعد زغلول باشا حيث يجتمع أعضاء الوفد ، نتلقى من هناك أنباء ما حدث بالأمس ، ونرتب عليه نتائجه فى تصرفاتنا . وكذلك إندلع لهيب الثورة وامتد فى كل مكان ، ولم يقتصر على المتعلمين ولا على

الشباب ، بل اهتزت به جميع القلوب ، وتحرقت استجابة له الجوانح والأفئدة ؛ حتى السيدات ، اللواتى كن يومئذ محجبات مقصورات فى خدورهن ، أبى عليهن شعورهن الوطنى أن يبقين غير مشتركات فى هذه الثورة القومية القوية ، فخرجن مؤتزرات حبراتهن ، متظاهرات سيراً على أقدامهن إلى منزل سعد باشا الذى أصبح حقًّا ، وفى هذا الظرف ، بيت الأمة . وكذلك تحطمت الفوارق فى التفكير والشعور والعمل بين الطبقات ، وحرك ملايين المصريين شعور واحد هو الشعور بالكرامة القومية المهانة ، والثورة الصارخة لهذه الكرامة ، والحرص الخالص على التخلص من حكم الإنجليز .

لم يكن طبيعيًّا أن يقف الإنجليز من هذه الحوادث العنيفة موقف المتفرج . فهم إن استطاعوا إطفاء اللهب فأثبتوا أن النار كانت نار قش ، خلصت لهم مصر ، وكان لهم أن يصنعوا بها ما يشاءون . لذلك واجهوا الحركة بالعنف أشد العنف . لم تكن مظاهرة تقوم إلا أسرعوا بمواجهتها وإطلاق النار على المتظاهرين فيها . كان ذلك شأنهم فى العاصمة وفى غير العاصمة . ثم إنهم هددوا بقية أعضاء الوفد ممن لم ينفوا إلى مالطة بأنهم يحملونهم تبعة هذا الاضطراب . وأصدر أعضاء الوفد بياناً فيه دعوة إلى الهدوء . لكن الأمر كان قد خرج من يد الوفد وأعضائه ، وأصبح كل يتحرك بدافع وجدانه . وهذه الحركة الوجدانية هى التى دفعت لجنة الموظفين فدعت إلى إضراب الموظفين فأضربوا فتعطل العمل الحكومى كله . وكذلك ظلت الحركة تزداد انتشاراً يوماً بعد يوم ، بل ساعة بعد ساعة ، ويؤيدها من كان الإنجليز يظنون أنهم أكثر الناس اعتدالا ، وأبعدهم عن الاشتراك فى مثل هذا الخروج فى نظرهم على القانون والنظام . أيدها مستشارو الاستئناف ، وأعضاء البيت المالك ببيانات أعلنوا فيها صراحة أنهم يؤازرون الشعب فى طلب الاستقلال ولا يبغون عنه بديلا . بل أيدها قوم اشتهر عنهم من قبل أنهم أصدقاء الإنجليز وأولياؤهم فى مصر ، وكان هؤلاء أشد اندفاعاً من غيرهم . وكذلك نزلت الأمة كلها إلى الميدان بكل طبقاتها وطوائفها : شيوخاً وشباناً ، رجالا ونساء ، حتى كنت تسمع الفلاحات فى الحقل وتسمع نساء المدينة العاملات ينادين النداءات الوطنية السائدة يومئذ : تحيا مصر ، ويحيا الوطن ، وتحيا مصر والسودان ، وما إلى ذلك من نداءات كانت تصدر عن القلب والشعور ، فى حماسة وقوة أخاذتين بالألباب .

* * *

كانت الحركة الوطنية تزداد على الأيام قوة وعنفاً . وقد أدركت السلطة البريطانية ، بعد استقالة وزارة رشدى باشا وبقاء البلاد زمناً بغير وزارة ، أن تأليف وزارة سياسية ليس أمراً

ميسوراً . عند ذلك رأى عظمة السلطان فؤاد أن يعهد بتصريف شئون البلاد إلى وزارة إدارية ، لا يكـون لها لون سياسى تحابى به النهضة الوطنية فتزيدها قوة ، أو تحارب به هذه النهضة فتدفع البلاد إلى المقاومة ، وإلى ما تؤدى إليه المقاومة من ثورة أشد عنفاً مما كان حادثاً إلى يومئذ . وتألفت هذه الوزارات الإدارية تباعاً برياسة محمد سعيد باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، ويوسف وهبة باشا ، فكانت تلقى من مقاومة الشعب ما يقصر أجلها وما يكرهها على الاستقالة بعد أشهر أو أسابيع من تأليفها .

ولم ينج أحد من رؤساء هذه الوزارات الإدارية من الاعتداء عليه اعتداء مقصوداً به إلى التخلص من حياته . ذلك أن جماعة من الشباب تألفت ورأت فى هؤلاء الذين يقبلون منصب الوزارة خصوماً لنهضة وطنهم ، فأوجبت على نفسها التخلص منهم . صحيح أن المحاولات التى حدثت لهذا الغرض لم تذهب بحياة وزير أو رئيس وزارة فى هذه الوزارات المتعاقبة ، لكنها جميعاً كانت تنم عن روح العنف التى بدأت تحل من نفوس بعض الشبان محل الإيمان . وكانت كثرة هؤلاء الشبان من طلبة المدارس العليا ، فكانت تقدر نتائج عملها من الناحية السياسية . لذلك قدرت حين فكرت فى الاعتداء على حياة يوسف وهبة باشا ما يثيره هذا الاعتداء من معنى التعصب إذا اعتدى عليه شاب مسلم ، وما قد يدفعه هذا المعنى إلى نفوس المصريين الأقباط من ناحية ، وما يفيد الإنجليز منه فى الدعاية ضد مصر من ناحية أخرى — فعهدت إلى أحد أعضائها الشاب القبطى عريان يوسف سعد الطالب بمدرسة الطب فألقى على يوسف وهبة باشا قنبلتين لم تصيبا هدفهما .

كان من أثر هذه الاعتداءات أن صرفت الكثيرين عن قبول الوزارة . وما لهم يقبلونها وفى قبولها هذا الخطر ، وليس من وراء قبولها مغنم ! ترى ، لو أنهم وجدوا فى القبول عوضاً ماديًّا ، ألا يدفع ذلك كثيرين إلى إقناع أنفسهم بأن الأجل بيد الله لا بيد هؤلاء الشبان الطائشين ! وصدر القانون الذى يقرر هذا العوض ، فجعل للوزير لقب صاحب المعالى ، من يوم تعيينه بالوزارة ويبقى له بعد ذلك ما عاش ، وفى هذا عوض معنوى يغرى من يحب بريق الألقاب ؛ وجعل للوزير من ساعة قبوله الوزارة معاشاً ألفاً وخمسمائة جنيه يستمتع بها حياته ، ويستمتع بها أبناؤه وورثته من بعده حسب قانون المعاشات ، وفى هذا عوض مادى لمن يغريهم المال . وكذلك أمكن التغلب على أزمة تأليف الوزارة ، وإن بقى قبول الوزارة متطوراً إليه من جانب الشعب نظرة مقت وازدراء . لكن هذا التغلب لم يسكن من شدة الثورة القائمة ومن اندفاعها ، بل لقد زادها شدة واندفاعاً .

استمرت الاضطرابات زمنا ذهب أثناءه كثيرون ضحايا المصادمات بين المتظاهرين والجنود البريطانيين الذين كانوا يطلقون الرصاص فى غير ضرورة فى كثير من الأحيان . ومع أن السلطات الإدارية استطاعت تحت ضغط الإنجليز إعادة المواصلات ، بقيت الحركة مضطربة لا تهدأ ، وإن خفت بعض مظاهر العنف والقسوة منها . وشعر الأجانب بأن هذا الشعور ، الذى حرك مصر ، شعور صادق صادر من أعماق نفس الأمة ، فأيقنوا أن لهذه الأيام ما بعدها ، وأنهم لا مفر لهم إذا أرادوا دوام الإقامة فى مصر أن يزيدوا صلاتهم بأهلها مودة . لذلك ضاعفوا إظهارهم العطف على مطالب مصر ومشاركتهم المصريين فيها ، وأعلنوا على الملأ أن المصريين لا يطلبون إلا حقًّا . ورأى الإنجليز أن الأمر جد خطير ، وأنه لذلك يحتاج إلى عمق التفكير وحسن التدبير ، وإلى انتهاج سياسة أخرى غير سياسة العنف والبطش .

وللحكومة البريطانية خطة ما أيسرها حين تريد أن تعدل سياستها ؛ فهى تغير ممثلها فى البلد الذى يريد أن تغير هذه السياسة فيه ، فيجىء الممثل الجديد بسياسة جديدة . وكذلك فعلت . نقلت سير ريجنالد ونجت ، وعينت مكانه لورد اللنبى قائد قواتها فى الشرق الأوسط فى أثناء الحرب ، وفاتح بيت المقدس ، والمتمتع بثقة الشعب البريطانى بسبب انتصاراته ثقة لا حد لها .

جاء هذا البطل الفاتح إلى مصر ، وأعلن أن إنجلترا لا تريد لمصر إلا الخير ، وأنها حريصة على احترام الشعور القومى المصرى ، حريصة على استدامة العلاقات الحسنة بين مصر وإنجلترا ؛ وأنه لذلك أمر بإطلاق الباشوات الأربعة المعتقلين بمالطة ، وأجاز لهم وللوفد السفر إلى باريس حيث ينعقد مؤتمر الصلح .

يا لروعة الانتصار على الإمبراطورية البريطانية ، يعلنه البطل البريطانى المنتصر على أعدائه فى الشرق الأوسط جميعه ! ! لم يكد هذا الإعلان يذاع فى العاصمة وفى الأقاليم حتى شعرنا ، معشر الشباب يومئذ ، أن السياسة البريطانية أذعنت لما نريد ، فكنا يقابل بعضنا بعضاً مهنئين بهذا الانتصار العظيم . وذهبت من فورى إلى مكتب التلغراف ، وبعثت إلى زوجى بالتهنئة الخالصة لانتصارنا الحاسم . وأيقنا يومئذ أن لم يبق على إقرار حقنا فى تقرير مصيرنا إلا أن يذهب الباشوات الأربعة وبقية أعضاء الوفد إلى باريس ، وأن يطلبوا إلى مؤتمر الصلح المنعقد هناك ما يريدون ليقر المؤتمر مطلبهم فتجلو إنجلترا عن مصر ويرد إلينا حقنا كاملا فى الاستقلال وفى السيادة .

تقضت أيام كنا ننتظر خلالها سفر أعضاء الوفد بصبر نافد . وفى هذه الأيام أجمعنا رأينا على أن نجمع للوفد أقصى ما نستطيع جمعه من المال ، لمعاونته على الدعاية للقضية فى باريس وفى أوربا ، وفى كل مكان يحتاج الأمر فيه إلى الدعاية . وأخذ كثيرون ، كنت من بينهم ، فى التنقل بين البلاد المختلفة ينشرون الدعوة لهذا البذل فى سبيل الاستقلال والحرية .

كانت السياسة البريطانية الجديدة تحاسن المصريين جهد طاقتها . ولقد ذهبت فى مجاملتهم إلى إصدار الأمر للباخرة التى تقرر أن تقل أعضاء الوفد إلى فرنسا ، بأن تلق مراسيها بمالطة ، ليستقلها الأربعة الذين كانوا منفيين بها . وكذلك ابتسم أمامنا كل شىء ، وبلغ منا الجذل أعظم مبلغ .

لكن هذه السياسة البريطانية ، التى كانت تحاسن الشعب المصرى فى مصر ، كانت تبذل جهداً آخر فى باريس سرعان ما ظهر أثره ، فأزال عن أبصارنا غشاوة الانتصار التى بهرتنا أياماً غير قليلة ، وردنا إلى الاقتناع بأن طريق الجهاد أمامنا طويل . فقد استقل أعضاء الوفد الباخرة ورست بهم فى مالطة ، واستقلها معهم رئيس الوفد وزملاؤه الثلاثة الذين كانوا معه فى جزيرة المنفى ، وسارت بهم السفنة الى مرسيليا . وفى الساعة التى بلغوا فيها هذا الميناء الفرنسى كان الدكتور وودرو ولسن ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومعلن حق تقرير المصير لكل الشعوب على سواء ، قد أذاع إعلاناً رسمياً باعتراف حكومة الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر . وكان طبيعياً أن يقع هذا الإعلان على أعضاء الوفد بمرسيليا ، وعلينا نحن الملايين من أهل مصر ، وقع الصاعقة . فها هو ذا الرجل صاحب المبادئ الأربعة عشر ، ومنها حق تقرير المصير ، ينكر على الشعب المصرى حقه فى تقرير مصيره ، ويعترف بالحماية البريطانية على مصر ، ويذيع ذلك كله قبل أن يصل الوفد المفوض من الشعب المصرى للدفاع عن قضيته إلى باريس ، وقبل أن يسمع الرئيس ولسن منه كلمة ! أليس هذا هو الغدر أبشع الغدر ، وهو التنكر للمبادئ أشد التنكر ؟ ! ألا تبًّا للسياسة البريطانية الماكرة الخادعة التى تربت بيد على عواطف الشعب ، وهى ممسكة بالأخرى سكيناً تطعن الشعب بها فى صميم قلبه ، فتدمى فؤاده ، وتذيب حشاشة نفسه !

وإنى لأذكر الآن هذا الاعتراف بالحماية يعلنه الدكتور ولسن ، فأظن ظنًّا يكاد يبلغ اليقين أن الأمر دبر من قبل أن يعين لورد اللنبى ممثلا لإنجلترا فى مصر ، وإن الخطة وضعت للفت فى عزيمة الشعب المصرى الثائر بأن تتظاهر السياسة البريطانية باحترام

عواطفه ، فى حين تدخل بعد ذلك فى روعه أن ثورته لن نجديه نفعاً ؛ لأن مصيره تقرر من جانب من يقررون مصير العالم . فإذا يئس الشعب المصرى إزاء ذلك بلغت السياسة البريطانية غرضها ، وعرضت على هذا الشعب عروضاً تجعله يتوهم أن ثورته لن تذهب سدى ، وأنه قد آن له أن يطمئن وأن يقبل الأمر الواقع . أما إذا لم ييأس الشعب ، وهذا ما لم تكن إنجلترا تتصوره ، فلديها من الأحابيل ومن ألوان الدهاء ما تتعب به هذا الشعب ، حتى يسكن راضياً أو كارهاً إلى المصير الذى تريده له .

فوجئ أعضاء الوفد حين وصولهم مرسيليا باعتراف الدكتور ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، ففلَّ ذلك من عزمهم وفت فى عضدهم . لكنهم ألفوا أنفسهم بين شعب ثائر فى مصر ، ومؤتمر ظالم للصلح فى باريس ينظر إلى الشرق نظرة الغربيين القديمة ، ويرى أن الحرية وحق تقرير المصير ليسا من شأن هذا الشرق ؛ فماذا عسى أن يصنعوا ؟ لم يكن لهم بد من أن يتابعوا سفرهم إلى باريس ، ليستقروا بها على مقربة من مؤتمر الصلح ، يعالجون الأمر ما استطاعوا ، وهم بعد فى ريب من أن يكون هذا المؤتمر موضع رجاء . لذلك انصرف تفكيرهم إلى الدعاية لمصر وقضيتها حيثما وجدوا لهذه الدعاية سبيلا .

وحين نزلوا باريس ازدادوا اقتناعاً بأن الدعاية هى غاية ما يستطيعونه . ذلك بأنهم وجدوا وفوداً مثلهم من بلاد محكومة بالأجنبى ، شأنها شأن مصر ، قد ظنت كما ظن المصريون أن حق تقرير المصير أمر جد ، وضع فى شروط هدنة الحرب للجميع فى أرجاء العالم كله ؛ فسبقتهم إلى باريس وأقامت على مقربة من المؤتمر ، وبعثت إليه بمذكرات وتقارير عن وطنها وحقه فى الاستقلال – لكنها لم تصل إلى شىء ولم يستمع إليها أحد . وقد صنع رجال الوفد المصرى ما صنع هؤلاء ، فبعثوا إلى المؤتمر بمذكرات وتقارير عن مسألة السودان ، ثم علموا أن مذكراتهم وتقاريرهم لا تتعدى سكرتيرية المؤتمر المكلفة بفرز الأوراق والوثائق التى ترسل إليه ، فلا ترفع إليه منها إلا ما كان وثيق الصلة بأعمال المؤتمر فى وضع معاهدة الصلح مع ألمانيا .

ظل مؤتمر الصلح منعقداً ستة أشهر ، قضى وفد مصر قرابة نصفها بجواره من غير أن يتمكن من الاتصال به . وحاول رجال الوفد الاتصال بأعضائه خارج المؤتمر فلم يجدهم هذا الاتصال نفعاً . ووضع مؤتمر الصلح مشروع المعاهدة مع ألمانيا وفيه اعتراف دولى بالحماية البريطانية على مصر . ووقعت ألمانيا هذا الاعتراف ، كما وقعته الدول المنتصرة ، فكان توقيعه لطمة عنيفة أخرى تلقاها الوفد وتلقتها مصر . أما الوفد فتلقاها على أنها أمارة يأس من

نجاحه لدى المؤتمر فى تحقيق ما وكل فيه . وأما مصر فتلقتها على أنها النذير بمداومة الجهاد ضد إنجلترا وبقائها فى مصر ، أو بالإذعان للأمر الواقع .

على أن الوفد لم يكن يستطيع أن يعلن هذا اليأس ما لم يعلن معه أنه عائد إلى مصر ليتولى قيادة الثورة . وهذا الإعلان الأخير ليس بالأمر الهين بعد الاعتراف الدولى بالحماية ، وبعد أن أصبحت هذه الحماية مقررة فى معاهدة عالمية ، لا مجرد ضرورة لجأت إليها إنجلترا تحت ضغط الحرب وصروفها . ولم يكن الوفد يستطيع من الناحية الأخرى أن يظل مقيماً بباريس لا يصنع شيئاً ، فيتعرض لقالة مواطنيه جميعاً : أن الأموال التى جمعت من عرق جبين المصريين ، كى تنفق فى سبيل استقلال الوطن ، يبعثرها الوفد متاعا لأعضائه . لابد إذن من نشاط سياسى جديد يقوم به الوفد ليحيى فى نفوس المصريين أملا يتعثر ، ويسوغ فى نفس الوقت بقاءه بباريس .

وسنحت فرصة انتهزها الوفد بمهارة وذكاء . فقد ترامت الأنباء بأن (الكونجرس) الأمريكى لا يؤيد الرئيس ولسن ، فيما انتهى إليه من معاهدة أنشأت عصبة الأمم ونظمت الصلح مع ألمانيا . والرئيس ولسن هو أول من اعترف بالحماية على مصر . فإذا رفض (الكونجرس) المعاهدة ، فكأنما محا هذا الاعتراف بالحماية ، وفتح الباب من جديد للأمل فى مقاومتها . لذا أوفد الوفد محمد محمود باشا من باريس إلى أمريكا ليدعو إلى قضية مصر فيها ، وليتصل بالنواب والشيوخ من أعضاء (الكونجرس) ، فيقنعهم بضرورة مقاومة هذه المعاهدة الغاشمة الظالمة .

سافر محمد باشا محمود إلى أمريكا ، واتصل فيها بمستر فولك ، وقام بدعاية واسعة النطاق للمسألة المصرية ، وجعل بعض أعضاء الكونجرس يتحدثون عن مصر وحقها فى الاستقلال . وكذلك كسب الوفد موقعة جانبية سوغت بقاءه فى باريس ينتظر ما يسفر عنه الغد .

ولقد اقتنعنا نحن فى مصر بهذا التصوير للدافع الذى سوغ سفر محمد محمود باشا إلى أمريكا ، وكنا ننتظر بفارغ الصبر ما تنقله الأنباء من كلمة قالها شيخ أو نائب أمريكى نحسبها مؤيدة لقضية بلادنا . وكانت الصحف تنشر هذه الأنباء وتعلق عليها بما يجدد فى النفوس الأمل ، أو بما يُذهب على الأقل عنها اليأس . والحق أن الصحف الوطنية قامت فى هذا السبيل بعمل جليل يستحق التقدير ، وإن كنت أرى اليوم أن هذه الحركة التى قام بها الوفد ، والتى تولاها محمد محمود باشا بمقدرة وكفاية ولباقة ، إنما كانت (حقنة)

أمل حين غاض معين الأمل ؛ لأن الشعب الأمريكى ، و (الكونجرس) الأمريكى ، لم يكن يعنيهما يومئذ من شأن مصر أكثر مما كان يعنينا نحن من شأن بلاد الكونغو مثلا ، ولأن معارضة المعارضين لمعاهدة الصلح مع ألمانيا كانت ترجع لأسباب مردها إلى سياسة أمريكا نفسها : أتبقى فى عزلتها أم تحمل أعباء السياسة العالمية على عاتقها ؟ وقد انتهى الأمر هنالك بانتصار سياسة العزلة ؛ فلم تشترك أمريكا فى عصبة الأمم لأنها لم توافق على ميثاق العصبة ، ولم توافق تبعاً لذلك على معاهدة يعدّ ميثاق العصبة فى السياسة العالمية أهم أجزائها .

* * *

لم يكن لإنجلترا أن تكتفى بالاعتراف بحمايتها مصر فى معاهدة فرساى . فالحماية لتكون شرعية دوليًّا يجب أن يقبلها الشعب المحمى . هذا ، ثم إن معاهدة الصلح مع تركيا لم تكن أبرمت ، وقد تحتج تركيا بأن مصر لم تقبل الحماية فلا يمكن أن تعترف هى بها ، ولا يمكن تبعاً لذلك أن تنزل عن حقوق سيادتها الاسمية لدولة غير مصر ، إذا لم يكن بد من أن تنزل عنها . لهذا ألفت إنجلترا لجنة برياسة لورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية ، وقررت إيفادها إلى مصر لتحقيق أسباب الحوادث التى وقعت فيها ، ولتقترح ما تراه من حلول لتنظيم العلاقات بين إنجلترا ومصر .

أذيع هذا النبأ فى القاهرة ، فاضطرب له الناس أيّما اضطراب . فماذا يكون موقف الساسة المصريين من هذه اللجنة ؟ وما هو رأى الوفد ، ورأى لجنة الوفد المركزية التى تألفت فى مصر منذ سفر الوفد ، وتولى رياستها محمود باشا سليمان ، والسـد محمد محمود باشـا ؟ أما الوفد فلم يرد منه أى توجيه بشأن اللجنة وموقف المصريين منها . وأما لجنة الوفد بمصر فظلت فى حيرة . وكنا نحن أعضاء الحزب الديمقراطى فى مثل هذه الحيرة . وإن الناس لكذلك ، إذ نشرت جريدة النظام التى كان يصدرها سيد أفندى على يومئذ اقتراحاً موقعاً من رجل مجهول يدعو فيه المصريين جميعاً إلى مقاطعة لجنة ملنر . وما لبث هذا الاقتراح حين نشر أن عدّه الشباب المصرى صخرة النجاة لقضية الاستقلال ، وأن سرى فى جميع الأوساط مسرى البرق ، فتنفس الجمهور الصعداء ، وأصبحت الدعوة إلى مقاطعة اللجنة الإنجليزية والنداء بسقوطها بعض ما يؤمن الناس بأنه الخير كل الخير لتحقيق أهدافنا الوطنية .

مع هذا بقى الوفد وبقيت لجنة الوفد بالقاهرة صامتين لا يبديان فى هذا الاقتراح رأياً . أما نحن فى الحزب الديمقراطى ، فقد تبنينا هذه الدعوة وأذعناها فى كل مكان ، وأوحينا إلى الشباب المتصل بنا وإلى طلبة الجامعة المصرية الأهلية والمدارس العليا أن يعملوا لتنفيذها ،

وألا يدعوا رجلا مسئولا يتصل بلورد ملنر أو بأحد من أعضاء لجنته . وكانت حجتنا في ذلك أن هذه اللجنة جاءت تنظم الحماية على مصر ، وأن مصر ترفض الحماية ، أيًّا كان التنظيم الذى يشرع لها ، وأن الاتصال باللجنة معناه معاونتها على إتمام هذا التنظيم وحمل المصريين على قبوله . .

آمن الشباب بهذه الحجة المنطقية الواضحة ، ونظموا أنفسهم لتنفيذ المقاطعة ؛ فكانوا يقابلون الساسة ، والرجال المشتغلين بالشئون العامة ، وجميع الذين يتوسمون أن اللجنة الإنجليزية قد تتصل بهم ، يسألونهم رأيهم فى المقاطعة ، ويحملونهم على التصريح بالموافقة عليها . أما الشيوخ فظلوا مترددين فى حكمة هذه الخطة ، وإن اعترفوا بسلامة المنطق فيها . ذلك بأنهم ، وقد رأوا الدول تنكرت لحق تقرير المصير ، خافوا مغبة المقاطعة ، وأن تجر على مصر من الشر أكثر مما تجر من الخير . وأخيراً وجدت صيغة للتوفيق ، لعل حسين رشدى باشا كان أول من قال بها . ومؤدى هذه الصيغة أن الهيئة الوحيدة التى تملك التحدث إلى اللجنة هى الوفد المصرى المقيم بباريس ، وأن أى حديث مع أية هيئة أخرى لا قيمة ولا نتيجة له .

حدث ذلك كله قبل أن تحضر اللجنة إلى مصر . فلما حضرت وجدت من حولها جو مقاطعة يشوبه شىء غير قليل من العداء لإنجلترا . ولم يصد هذا الجو اللجنة عن تنظيم عملها . فقد اتخذت فندق سميراميس على ضفة النيل مقراً لها وبدأت هناك أعمالها . وقد استطاع لورد ملنر ، فى الأسابيع الأولى من مقامه بمصر ، أن يتصل سرًّا وتحت جنح الليل بعدد محدود جدًّا من ذوى الرأى الذين أجمعوا على أن مصر لن تقبل الحماية ، ولكنها لا ترفض تنظيم علاقاتها مع إنجلترا على القاعدة التى أعلنها سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، حين قابلوا سير ونجت ممثل إنجلترا فى مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . فإذا أريد وضع العلاقات بين البلدين على هذا الأساس ، فالسبيل له مفاوضة الوفد المصرى المقيم بباريس .

أصدرت اللجنة بعد هذه الأسابيع الأولى بياناً قالت فيه : « إنها مستعدة للتحدث مع من يشاء من المصريين حديثاً حرًّا لا يرتبط به أحد ، وإن هذا الحديث لن يكون معناه قبول الحماية البريطانية على مصر ، وإنها لا ترى مانعاً مطلقاً من أن يكون أساس الحديث استقلال مصر » . وظنت اللجنة أن هذا البيان قد يخفف من حدة المقاطعة إن لم يقض عليها . لكن الصحف المصرية ، والشباب المصرى ، رأوا فى هذا البيان خدعة بريطانية قصد بها إلى أن تخفق خطة المقاطعة بعد أن ثبت نجاحها . ولذلك ضاعف الشبان جهدهم

فى الاتصال بالساسة والمسئولين كى لا يغير أحد موقفه ، وكى لا يتصل أحد باللجنة ، حتى يشعر الإنجليز جميعاً بأن مصر جادة الجد كله فى بلوغ حقها فى الاستقلال كاملا غير منقوص .

لم ييأس لورد ملنر ولم ييأس أعضاء لجنته لمقاطعة المصريين إياهم ، ولم يجمعوا أوراقهم ويعودوا أدراجهم من حيث أتوا ، بل أقاموا بمصر أسابيع وأسابيع جمعوا فيها بمختلف الطرق ما استطاعوا جمعه من معلومات عن عوامل القلق وأسباب علاجه . ولم يكن ذلك عسيراً عليهم . فعلى مقربة منهم دار المندوب السامى البريطانى والقائم بإجراء الأحكام العرفية البريطانية فى مصر ، ولدى هذه الدار من المعلومات الشيءالكثير ، إن لم يكن لديها المعلومات كلها . فلدار المندوب السامى يومئذ ، وللسفارة البريطانية اليوم ، ولممثل إنجلترا حيث وجد ، قلم مخابرات مؤلف من أشخاص من جنسيات مختلفة ، بينهم عدد من أبناء البلد الذى يقيمون فيه . وقلم المخابرات هذا يتصل أعضاؤه غير المعروفين بالمصريين من كل الطبقات ، ويتحدثون إليهم فى مختلف الشئون .

كانت بمصر يومئذ سيدة لبنانية الأصل أو سوريته تصدر مجلة عربية أدبية نسوية ، وكان لها معارف كثيرون من المصريين ومن غير المصريين . ذكر لى أحد أصدقائى يوماً أن لهذه السيدة علماً بنيات الإنجليز ، وأن من الخير أن نراها ، وضرب لمقابلتها بعد ذلك موعداً قابلناها فيه . ولقد كانت سيدة مثقفة تتقن الفرنسية والإنجليزية فضلا عن العربية لغتها الأصلية . وكانت جذابة الحديث ؛ لم تلبث حين صعدنا إلى الطابق الذى تقيم فيه بشارع سليمان باشا أن أخذت تحدثنا عن الحركة الوطنية وقوتها ، وإخفاق السياسة البريطانية إلى يومئذ فى القضاء عليها . لكنها ذهبت بعد ذلك فى الحديث مذاهب لم يبق عندى معها ظل ريب فى اتصالها المباشر بالإنجليز . تحدثنا عن إضراب الطلبة فى المدارس وفى المعاهد الدينية ، فقالت :

– أولا تظنون أنه إذا بعثرت أموال فى الأزهر أفاد منها طلابه عدلوا عن الإضراب ، وعادوا إلى الدروس ؟

قلت : إذا كنت تحسبين هذه الوسيلة ناجعة ، فلماذا لا يلجأ الإنجليز إليها مع الطلبة فى الجامعة والمدارس العليا كذلك ؟ !

وكان جوابها : كلا ! إن أبناء المدارس العليا من أبناء الأغنياء ، أو على الأقل يستطيع آباؤهم الإنفاق عليهم ، فإغراؤهم بالمال غير يسير . أما طلبة الأزهر ففقراء يمكن التأثير فيهم من هذه الناحية .

وكفانى أن سمعت منها هذا القول لأمسك عن كل كلام ، ولأظل فى موقف المستمع . فما كان لى أن أشترك فى حديث يراد بنتائجه محاربة غرض أنا من الساعين إليه ، والواجب الوطنى يقتضى محاربة من يحاربه . ونزلت بعد ذلك أنا وصاحبى ، وأبديت له اقتناعى بأن هذه السيدة تعمل لحساب الإنجليز ، وأننى لا أريد أن أراها أو أرى أمثالها من بعد ذلك أبداً .

لم تكن هذه السيدة التى رأيناها إلا واحدة من مجموعة غير قليلة يفيد منها قلم المخابرات البريطانى فى مصر . وهؤلاء كانت معلوماتهم جميعاً تحت نظر لجنة ملنر ، وكذلك كانت ملفات دار المندوب السامى . ولعل كثيرين من غير المصريين تبرعوا كذلك ، من غير أن يكونوا فى قلم المخابرات ، بأن يذكروا للجنة ما لديهم من معلومات . فقد أوى كثيرون من الأجانب ، حين اشتدت الثورة فى سنة ١٩١٩ ، إلى دور المصريين فى المدن وفى الأرياف ، يستجيرون بهم من عنت الجماهير ، ولقوا فى جوار هؤلاء المصريين الكرام خير ملجأ وآمنه . ولعل أكثرهم حفظ للمصريين هذا الجميل ، وإن كنت أعلم أن بعضهم تنكر من بعد ذلك لهم . وهؤلاء المتنكرون لابد أنهم أفضوا بما لديهم من معلومات إلى أعضاء اللجنة ، أو إلى من يبلغون هذه المعلومات إلى اللجنة ؛ وبذلك اجتمع لها من أسباب البحث فى حوادث سنة ١٩١٩ ما قضت الأسابيع والأسابيع فى فحصه وتمحيصه ، واستقصاء مقدماته ونتائجه .

لا شك عندى فى أن اللجنة قدرت ما قيل لها من ضرورة الاتصال بالوفد المصرى المقيم بباريس قدره الحق ، وأنها رأت محادثة الأشخاص الذين يتألف منهم هذا الوفد بعض ما يدخل فى مهمتها . لكنها أبدت ما يشعر بالنقيض من ذلك تماماً . وقد أشيع يومئذ أن لورد ملنر وأصحابه لا يرون أى داع للاتصال بهؤلاء المقيمين بباريس ، لأنهم ليست لهم أية صفة رسمية ، ولأن ما اجتمع لدى اللجنة من معلومات يكفيها لتضع تقريرها . والحكومة البريطانية حرة بعد ذلك فى تقرير ما تراه .

أتمت اللجنة عملها وعادت إلى لندن ، ولا يعلم أحد ما فى جعبتها . وترامت إلى الوفد فى باريس أنباء من أمر اللجنة ، ومن أنها لا تفكر فى الحديث إليه ، مع ما قيل لها من أنه وحده هو الذى يستطيع الحديث باسم مصر ، فأقلق ذلك بال سعد باشا وأصحابه . وقد رأوا مؤتمرات الصلح مع النمسا ومع غيرها من البلاد المغلوبة تحوى كلها نصاً بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، ورأوا لذلك أن مصير مصر أصبح مسألة ثنائية بين مصر وإنجلترا ، فلا سبيل إلى حلها إلا بالمفاوضة أو أن تفرض إنجلترا حلاً لا يحقق لمصر شيئاً

من أغراضها . هذا إلى أن أعضاء الوفد كانوا قد أقاموا سنة كاملة فى باريس ، وكان محمد محمود باشا قد ذهب إلى أمريكا ، واستقلال مصر لا يتقدم خطوة ، ومركز إنجلترا فى مصر يزداد استقراراً . ولم ينس القوم أن ثورة الشعب المصرى لا يمكن أن تدوم إلى غير حد . فإذا فاتت الوفد فرصة التحدث إلى لجنة ملنر ، على القاعدة التى جرى الحديث عليها يوم ١٣ نوفمبر مع سير ريجنالد ونجت ، فقد يضطر الوفد إلى العودة لمصر من غير نتيجة ، أو أن يبقى بباريس كأنه منفى بمدينة النور . ومهما تكن باريس جذابة فإن رجالا لهم مقامهم فى وطنهم ، وقد أخذوا على عواتقهم تبعة السعى لاستقلال هذا الوطن ، لا يطيب لهم أن يبقوا فى حكم المنفيين طوعاً إذا تيسر السبيل إلى مصير خير من هذا المصير .

* * *

كان هذا شعور رجال الوفد المقيمين بباريس . وكنا نحن فى مصر نشعر كذلك بالقلق من خشية أن يطول بالأمة وبوكلائها ركود لا يدرى أحد ما يكون بعده . لهذا فكر جماعة فى أن يصلوا حركة مصر القومية بحركة جاراتها العربية ، وبحركة البلاد الشرقية التى تخضع من سلطان الأجنبى لما تخضع له مصر . فقد كانت البلاد العربية ، التى انفصلت عن الدولة العثمانية ، تفكر فى الاستقلال الذى كفلته لها إنجلترا فى مكاتبات رسمية ، تمت فى أثناء الحرب بين الجنرال مكماهون مندوب إنجلترا السامى بمصر والشريف حسين حاكم الحجاز من قبل تركيا ؛ وكانت تستعجل تحقيق هذا الاستقلال . وكانت إنجلترا وفرنسا قد جعلتا من تلك البلاد العربية ، فيما خلا الحجاز واليمن ، مناطق يجب أن تخضع للانتداب . وكان يراد تنظيم هذا الانتداب لإنجلترا ولفرنسا ، كل واحدة منهما فى منطقة بذاتها . وقد أدى ذلك إلى قيام حركات قتال عسكرية بين القوات العربية التى كان يرأسها فيصل بن الحسين ، بعد أن أقام نفسه ملكاً على سوريا ، وبين القوات الفرنسية ، حين كانت المحادثات دائرة بين الفرنسيين والإنجليز لتنظيم الانتداب فى هذه الأقطار ، حتى تختص إنجلترا بطائفة منها ، وتختص فرنسا بالطائفة الأخرى . ثم إن حركات استقلالية كانت قد بدأت فى الهند ، يقودها الزعيم غاندى ، وجعلت المقاومة السلبية شعارها . وكانت بلاد أخرى قد نهضت تطلب استقلالها بعد أن ظلت عشرات السنين خاضعة للاستعمار . أفلا يمكن تنظيم هذه النهضات القومية كلها تنظيماً يؤدى إلى نجاح مشترك ؟

لهذا فكر جماعة من المصريين ، ومن الشرقيين المقيمين بمصر ، فى أن يصلوا حركة مصر القومية بهذه الحركات الاستقلالية فى بلاد الشرق المختلفة . ولقد تحدث إلىَّ صديقى

الدكتور منصور فهمى ، على أثر خروجنا من أحد اجتماعات الحزب الديمقراطى ، وشرح لى غرض هذه الجماعة التى اتخذت لنفسها اسم (الرابطة الشرقية) وطلب منى الانضمام إليها . وقد اعتذرت له يومئذ عن عدم إجابة طلبه بأننى أرى من التفاوت بين مصر وبين هذه البلاد الشرقية ، فى ثقافتها وفى لغاتها وفى مقوماتها القومية ، ما قد يصرفنا نحن المصريين عن تركيز جهودنا فى قضية وطننا ، وما يدعونا لحمل عبء لا طاقة لنا به ؛ وبذلك يضيع جهد ما أحوج مصر إليه . ولم يمنع اعتذارى إخواننا الذين فكروا فى تأليف هذه الرابطة الشرقية من المضى فيما اعتزموا من تأليف هذه الهيئة ، فكان بين رجالها السيد عبد الحميد البكرى ، وأحمد شفيق باشا ، والدكتور منصور فهمى ، والسيد مهدى رفيع مشكى الإيرانى وآخرون من ذوى القدر والمكانة .

* * *

على أننا فى مصر لم يطل بنا القلق مخافة الركود وما يجر إليه ؛ فقد جاءت الأنباء إلى مصر بأن الوفد طلب إلى عدلى باشا يكن أن يسافر إلى باريس فى مهمة وطنية . وسافر عدلى باشا بعد شىء من التردد . ولما وصل طلب إليه أعضاء الوفد أن يتوسط بينهم وبين لجنة ملنر للقيام بمحادثات علها تؤدى إلى تنظيم العلاقات بين مصر وإنجلترا . وقبل عدلى باشا هذه الوساطة ، وسافر إلى إنجلترا ، ونجح فى المهمة التى عهد بها إليه ، وعاد إلى باريس يطلب إلى الوفد أن يعد العدة لبدء المحادثات .

لم تكن الصلة بين أعضاء الوفد وعدلى باشا لتزيد على صلة المعرفة العادية ؛ فلم تكن بينه وبين أحد منهم ، خلا سعد باشا ، صداقة كالتى كانت تربط سعد باشا بعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ولطفى السيد ، أو كالتى كانت تربط بين حافظ عفيفى ومصطفى النحاس . ذلك بأن عدلى باشا كان من أبناء الذوات ومن الأسرة اليكنية المرتبطة مع أسرة محمد على الكبير برابطة المصاهرة . وكانت بين أبناء الذوات وبين المصريين الصميمين فجوة ترجع إلى ما وقر فى نفوس المصريين منذ حكم الأتراك من برم بهذا الحكم ، وبالذوات وأبناء الذوات الذين يتولونه . وكان عدلى باشا بطبعه رجلا هادئاً ، مطمئن النفس ، لا يحب العنف فى أى مظاهره . وقد كان يشعر بما يشعر به رشدى باشا من أن عليه تبعة ، منذ قبل الوزارة بعد إعلان الإنجليز الحماية البريطانية على مصر ، أن يبذل غاية جهده لتخليص مصر من نير هذه الحماية . لذلك شارك رشدى باشا فى تشجيع الوفد حين تأليفه ، وفى استصدار التوكيلات للوفد من الأمة ، وفى كل ما أيد الوفد فى القيام بحركته لاستقلال مصر . ولذلك كان متفقاً

مع الوفد على أنه إذا لم تنجح جهود الوفد لدى مؤتمر السلام فى الاعتراف باستقلال مصر وبجلاء الإنجليز عنها ، أن يذهب مع رشدى باشا إلى لندن لتنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا .

وشعور عدلى باشا بهذه التبعة هو الذى أدى به لتلبية نداء الوفد ، والسفر إلى باريس والتوسط بين الوفد ولورد ملنر لإجراء محادثات ابتغاء تنظيم العلاقات بين مصر وإنجلترا . فلما نجح فى مهمته بقى مع أعضاء الوفد الذين سافروا أفواجاً إلى لندن ، وإن لم يتول بنفسه شيئاً من المحادثات بين ملنر وسعد زغلول إلا حين كانت هذه المحادثات تتعثر ، وتحتاج إلى من يجد مخرجاً من موقف دقيق .

وكان طبيعياً أن تتعثر المحادثات بسبب البون الشاسع بين الغرض الذى يريده الإنجليز ، والغرض الذى يريده المصريون ، وحِرْص الفريقين مع ذلك على الانتهاء إلى نتيجة تسوغ للوفد المصرى أن يقول إنه نجح فى مهمته ، وتسوغ للورد ملنر أن يقول كذلك إنه نجح فى مهمته .

كان البون بين الغرضين المصرى والإنجليزى شاسعاً حقًّا ؛ فقد كان لورد ملنر يحسب أن المصريين يمقتـــون اسم الحماية ، ولكنهم لا يأبون مؤداها . وكان مبعث هـــذا الظن عنده أن الرجال الثلاثة الذين قابلوا المندوب السامى البريطانى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، والذين طلبوا أن تعترف إنجلترا باستقلال مصر ، أبدوا استعدادهم ، باسم مصر ، لعقد محالفة بين الدولتين تتعهد كل بمقتضاها أن تعاون فى الدفاع عن الأخرى إذا وقعت الحرب . وكل معاهدة من هذا القبيل تعقد بين دولة قوية قوة الإمبراطورية البريطانية يومئذ ، ودولة ضعيفه ضعف مصر يومئذ كذلك — هى فى الواقع معاهدة حماية . فالدولة الضعيفة لا تستطيع الدفاع عن الدولة القوية ، فى حين تستطيع الدولة القوية أن تدافع عن حليفتها الضعيفة وتحميها .

قد لا يخلو هذا التصوير من مبالغة ؛ فإن إنجلترا حين تتعهد بالدفاع عن مصر إنما تدافع عن إمبراطوريتها ؛ سواء كان هذا لأن مصر حليفتها ، أو لأن موقع مصر الجغرافى يقتضى الدفاع عنها دفاعاً عن الإمبراطورية . فقبول المصريين عقد هذه المحالفة لا يزيد فى نظرى على أنه نزول على حكم الواقع ، فى حين هو يعد فى نظر لورد ملنر ، قبولا لأن تحميهم إنجلترا من كل اعتداء عليهم .

كانت السياسة البريطانية تريد ، فضلا عن ذلك ، أن تجعل الدفاع عن مصالح الأجـانب فى مصر لها هى لا لدولهم ، حتى تمنع تدخل أية دولة غيرها فى شئون مصر . وكانت النتيجة التى يرتبها لورد ملنر على ذلك كله ضرورة احتفاظ إنجلترا بقوات مسلحة

لها فى مصر ، فى أرجائها المختلفة أو على ضفة القناة الغربية . أما عن السودان فكان اتجاه السياسة البريطانية إلى الاستئثار به بالفعل ، وانتظار الوقت الذى يصبح فيه هذا الاستئثار الفعلى شرعياً من الوجهة الدولية .

كانت هذه وجهة نظر لورد ملنر ، أى وجهة النظر البريطانية . وكانت الحكومة البريطانية مصرة على بلوغ الغاية من غرضها ، إن لم يكن عاجلا فآجلا . وكانت مطمئنة إلى أن الوقت فى صفها ، وإلى أن المصريين سيتعبون إذا طال بهم المدى . فإذا لم يقبلوا اليوم ما يعرض عليهم ، فسيقبلون مثله أو ما هو فى حكمه غداً . لذلك كان لورد ملنر متشبثاً بوجهة نظره ، وإن لم يأب فى بعض الأحيان ، على عادة السياسة البريطانية ، أن يلتمس صيغاً تخفف من شدة الوقع الظاهر لصيغ أخرى .

أما وجهة نظر الوفد المصرى ، فكانت تضطرب بشىء من الحيرة . لقد رسم سياسته غداة تأليفه على أساس الدفاع عن استقلال مصر أمام مؤتمر الصلح ، فإن رفض المؤتمر دفاعه ، وأقر الحماية البريطانية على مصر ، ذهب رشدى وعدلى إلى لندن لتنظيم العلاقات بين مصر وإنجلترا . وكان أعضاؤه ينظرون إلى هذه السياسة نظرهم إلى قضية ترفع أمام محكمة من المحاكم ، إذا فصلت فيها لم يكن على المحامين ذنب ، وكان الطبيعى أن يلجأوا هم ، أو أن يلجأ محامون غيرهم ، إلى جهة أخرى يكون الأمل فى الربح الكامل أو النسبى أمامها أدنى إلى الظن . ولم يدر بخواطرهم ، يوم رسموا هذه السياسة ، أن يضعوا فى كفة الميزان حساب الشعب المصرى . فقد كانوا يظنون ، كما كان يظن الإنجليز ، أن الشعب سيقف من هذه الأحداث موقف المتفرج ، وسيقبل نتائجها لأنه لا يستطيع مقاومتها . فلما ثار الشعب المصرى إثر اعتقال الباشوات الأربعة ، ولما أبدى هذا الشعب تصميمه الأكيد على أن يحقق استقلال وطنه ، كان لزاماً أن يدخل هذا العامل الجديد فى تقدير الوفد ، وأن يكون له الوزن أكبر الوزن أول ما بدأت المحادثات مع لورد ملنر . فلم يبق توكيل الشعب الوفد أمراً صورياً لحاجة إنجلترا ، بل أصبح هذا التوكيل حقيقة ملموسة ، وأصبح الشعب هو الأصيل ، والوفد هو الوكيل فى حدود معينة لا يجوز له أن يتراجع وراءها أو أن ينزل عن شىء منها .

بدأت المباحثات إذن بين الوفد ولجنة ملنر فى هذا الجو ، وبين أغراض الفريقين هذا البون الشاسع . مع ذلك كان الفريقان جميعاً حريصين على الوصول إلى اتفاق ، وكانت مصر حريصة على أن يحقق هذا الاتفاق أغراضها . ومع أن أصواتاً معدودة من جانب رجال

الحزب الوطنى ارتفعت احتجاجاً على مفاوضة إنجلترا مع احتلال القوات البريطانية أرض مصر ، ونادت بأنه لا مفاوضة قبل الجلاء – مع ذلك اتجه المصريون بكل شعورهم نحو لندن ، وجعلوا يتتبعون الأنباء الواردة منها عن سير المحادثات بين الوفد واللجنة البريطانية ، ولم يعر أحد بالا لنظرية : (لا مفاوضة قبل الجلاء) .

كان الوفد المصرى يقدر أن جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر جلاء تامًّا متعذر ، ولا يمكن الإنجليز يومئذ قبوله . لذلك عرض سعد باشا أن تؤجر مصر شبه جزيرة سينا لإنجلترا إلى أجل طويل ، فلم يرض لورد ملنر هذا العرض ؛ لأن سينا صحراء لا ماء فيها ولا طاقة للقوات البريطانية بالمقام بها . وقد انتهى الوفد المصرى إلى قبول بقاء القوات البريطانية على الضفة الغربية لقناة السويس . وحرص الوفد على أن تقوم المحالفة على أساس التبادل فى المعاونة العسكرية حين الحرب ، حتى لا يحمل قبول مصر دفاع إنجلترا عنها على أنه قبول للحماية . وقبل لورد ملنر هذا الوضع ، وإن قيد الوفد المصرى معاونة مصر إنجلترا بأن تكون داخل حدود مصر . واتفق على إرجاء مسألة السودان . ووضعت قواعد عامة لإنهاء نظام الامتيازات الأجنبية . تم ذلك كله بعد أن قدم مشروع من الوفد المصرى إلى لورد ملنر لم يقبله ، وبعد أخذ ورد طويلين تدخل فى أثنائهما عدلى باشا يكن حين كانت المحادثات وشيكة غير مرة أن تقطع . أفكان هذا المشروع للاتفاق استقلالا ، أم كان حماية ؟ تستطيع أن تلتمس له فى القانون الدولى الوصف الذى تريده ، لكنه على كل حال لم يكن ما يريده الشعب المصرى ، من الاستقلال التام أو الاستقلال المطلق غير المقيد بقيد . أفيقبله الوفد المصرى مع هذا ، وإن تعرض لنقد الناقدين وطعن الطاعنين فى مصر ، ويقبله على أساس أن ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، وأن اتفاقا يعقد اليوم يمكن أن يعاد النظر فيه غداً ؟ أفيرفض الوفد هذا المشروع ، لأنه لا يتفق مع توكيل الشعب له ، وليس من حقه أن يتخطى حدود هذا التوكيل ؟ الظاهر أن الوفد كان ميالاً لقبول المشروع فى جملته ؛ لكن بعض أعضائه خافوا نتائج هذا القبول أمام الشعب المصرى ، فأبدوا أنهم لا يستطيعون قبول شىء دون توكيلهم . عند ذلك أشار بعضهم فى رواية ، وأشار عليهم لورد ملنر فى رواية أخرى ، بأن يعرضوا هذا المشروع على الشعب ، وهو الأصيل ، وبذلك يخرجون من كل تبعة ، ولا يستطيع أحد أن يوجه إليهم نقداً أو تهمة .

وأرسل مشروع الاتفاق إلى مصر ونشر فيها . وعاد إلى مصر أربعة من أعضاء الوفد وتولوا عرض المشروع على الأمة . وانبرى كل كاتب وكل قدير من رجال القانون يكتب عن

المشروع فى الصحف . واجتمعنا ، نحن أعضاء الحزب الديمقراطى ، وفحصنا المشروع وأبدينا رأينا فيه . وبدا من هذه الحركة التى تناولت طوائف الأمة جميعها أن كثرة الشعب المصرى لا تطمئن للمشروع كل الطمأنينة ، بل لكنها لا ترفضه ، وتبدى عليه تحفظات حرص أعضاء الوفد على أن يسموها رغبات تريد الأمة تحقيقها . وقد كشفت هذه الحركة الواسعة النطاق ، والتى تناولت عناصر الشعب المصرى كله ، حقيقتين جديرتين بالتسجيل ، أولاهما : أن الوعى السياسى للشعب المصرى يسير مسرعاً إلى النضج ودقة الإدراك للحياة السياسية العامة ؛ والثانية أن مصر تريد الاتفاق مع إنجلترا على معاهدة ومحالفة ، وتؤثر هذا الاتفاق على ما سواه ، وإن أدى ذلك بها إلى أن لا تتخذ فى سياستها الخارجية خطة غير خطة السياسة البريطانية .

عاد أعضاء الوفد الأربعة إلى أوربا ، والتقوا هم وزملاؤهم هناك ، وأبلغوا لجنة ملنر نتيجة استفتاء الشعب المصرى فى مشروع الاتفاق . ولم تكن هذه النتيجة لتغيب جملتها ولا تفاصيلها عن لورد ملنر ، وقد كانت ترسل له التقارير عن الاستفتاء فى مصر تباعاً . وأبلغ لورد ملنر الوفد أن مهمته ومهمة لجنته ليست المفاوضة ، بل وضع تقرير للحكومة البريطانية عن مسألة معينة عهدت بها تلك الحكومة إلى اللجنة . ولعل الحكومة البريطانية رأت يومئذ أن نتيجة الاستفتاء لم تسهل الوصول إلى اتفاق سريع ، فرأت أن تكسب الوقت ، وأن تعلن أنها فى انتظار تقرير لجنة ملنر ، حتى تضع الخطة التى تسير عليها إزاء مصر .

بعد أسابيع قدمت لجنة ملنر تقريرها إلى الحكومة البريطانية ، ثم نشرت الترجمة العربية لهذا التقرير فى مصر . والواقع أن هذا التقرير وثيقة سياسية بارعة ، ترسم الأسباب التى أدت إلى الحركة المصرية ، فى سنة ١٩١٩ ، بصراحة ودقة ؛ ثم ترسم السياسة التى يجب على الحكومة البريطانية أن تتبعها فى الشرق الأوسط عامة ، وفى مصر خاصة . على أن ما للتقرير من هذه المزايا من الناحية البريطانية قد أثار الهواجس فى مصر ، وأدى إلى نشاط سياسى لا يقل عن النشاط الذى كان حين عرض مشروع ملنر . أخذ الكتاب المصريون ورجال القانون يحللون هذا التقرير ويقفون عند كل لفظ من ألفاظه . ووضعنا نحن رجال الحزب الديمقراطى عن هذا التقرير بحثاً كشفنا فيه عما اعتقدناه نيات السياسة البريطانية إزاء مصر .

كان لتتابع الأحداث ، التى مرت بمصر منذ هدنة الحرب ، ما زادها اعتداداً بنفسها واعتماداً عليها ، وما جعلها فى الوقت نفسه تنظر إلى الأمور فى ضوء الواقع ، لا تغالى ولا

تنخدع ولا تيأس . ولم يكن هذا عجباً وقد شهد العالم وشهدت مصر فى هاتين السنتين ما لم يشهدا مثله من قبل : مبادئ جديدة تعلن ، ومؤتمرات متوالية تعقد ، وانقلاباً فى النظام الاجتماعى والسياسى يقع فى روسيا ، وفورة مصرية تخرج من قلب الشعب ومن كل طبقاته ، ولجنة بريطانية تحاول أن تقف على المدى الذى يمكن أن يكفل قيام العلاقات بين مصر وإنجلترا على أساس مقبول من الجانبين . كان هذا كله غذاء دسماً ودروساً متلاحقة لشعب قيل ، قبل الحرب ، إن مصيره أن يصبح مستعمرة بريطانية . واستفاد الشعب من هذه الدروس ، وكانت فائدته منها تكون أعظم لو أن حوادث أخرى لم تقع فتعطل سير الحركة القومية المصرية سيراً سريعاً إلى غايتها .

* * *

كان بعض أعضاء الوفد المصرى بباريس ينظرون إلى عدلى باشا يكن ، يوم جاء إليهم من القاهرة ليسعى إلى خلق صلة بينهم وبين لجنة ملنر ، نظرتهم إلى أجنبى عنهم يقتضى أمره اليقظة والحذر . وكان ذلك كما قدمت لأنهم لم يكونوا يعرفونه ، ولأنهم أو أكثرهم كانوا أصدقاء قدامى لسعد زغلول باشا . هذا إلى أنهم كانوا يرون فى عدلى باشا الصورة التامة لابن الذوات المختلف عن الفلاحين أمثالهم ، والذى أثار معركة مع سعد زغلول باشا ، وهما وكيلا الجمعية التشريعية ، لمن منهما تكون الرياسة إذا غاب رئيس الجمعية : لعدلى باشا الوكيل المعين ، أم لسعد باشا الوكيل المنتخب ؟ وكانت كثرة أعضاء الوفد من أعضاء الجمعية التشريعية . وقد انحازوا كلهم إلى جانب سعد باشا فى هذه المعركة . فلا عجب ، وذلك شأنهم من الرجلين ، أن ينظروا إلى عدلى باشا منذ حضر إلى باريس بعين الحذر ؛ ولا عجب أن ينظر بعضهم إلى وجوده بينهم نظرة يشوبها ما هو أكثر من الحذر . لكنهم لم يلبثوا حين اتصلوا به وتحدثوا إليه وتناقشوا معه ، أن رأوه رجلا يختلف تمام الاختلاف عن الرجل الذى ارتسمت صورته فى أنفسهم . فهو على شدة احتفاظه بكرامته يحترم غيره احتراماً تامًّا ، ويقيم لكل رأى يقال ما يجب من وزن ، ويرى فى أعضاء الوفد ، هؤلاء الذين وقفوا أنفسهم لخدمة وطنهم والعمل لاستقلاله ، رجالا جديرين بكل إجلال وإكبار ؛ لأنه هو أيضاً يحرص على أن يخدم هذا الوطن العزيز عليه ، ويرجو أن يتعاون مع رجال الوفد على تحقيق استقلاله . لذلك اتصلت بين عدلى ورجال من الوفد مودة وثقة . وزاد فى تقدير بعض رجال الوفد لعدلى أنهم كانوا يرونه حريصاً على مناقشة كل مسألة فى هدوء من غير أن يحاول فرض رأيه ، بل كان على استعداد لقبول الرأى المخالف له إذا اقتنع بصحته . ولم تكن

هذه الخلة الأخيرة بنوع خاص من خلال سعد باشا البارزة ؛ فقد قضى حياته محامياً كبيراً ، وكان رجلا قوى العارضة قوى الحجة عنيفاً فى المناقشة ، وكان لذلك ميالا بطبعه لفرض رأيه على غيره وإلزامه به ، فإذا رأى غيره أهدى منه رأياً لم يبد اقتناعاً ، بل انتظر إلى جلسة أخرى ليجعل رأى الغير الذى اقتنع هو به رأياً له يسجل باسمه وينقل عنه .

رأى سعد باشا هذا التغير فى نظر بعض أعضاء الوفد إلى عدلى باشا ، فرابه الأمر ؛ ولعله خشى أن يختلف مع عدلى باشا على الرياسة السياسية كما اختلفا من قبل فى مسألة الوكيلين على رياسة الجمعية التشريعية ، وأن يؤيد هؤلاء الأعضاء عدلى باشا فى الخلاف الجديد . لكنه لم يكن ليصنع شيئاً وعدلى باشا زميله وصديقه ، وهو يعرف فيه النبل والكرامة وحب الوطن . على أن ما تولى سعداً إزاء بعض أعضاء الوفد من ريبة انتقل إلى أعضاء آخرين فى الوفد كانوا أقل معرفة بعدلى . وقد ترتب على ذلك أن فوجئ أمين بك الرافعى ، صاحب جريدة الأخبار إذ ذاك ، ببرقية من مراسلها بباريس يقول فيها : إن وجود عدلى باشا بباريس على مقربة من الوفد واتصاله بأعضائه نكبة على القضية الوطنية . وتردد أمين الرافعى فى نشر الخبر لما يترتب عليه من تبلبل فى الأفكار ومن جناية على الوحدة القومية المقدسة . لكنه نشره بعد أن اتصل تلغرافياً بأصدقاء له بباريس وثيقى الاتصال بالوفد ، وعلى علم بالتيارات المختلفة فيه .

كان لنشر هذه البرقية دوى مزعج فى مصر . فقوة مصر فى وحدتها ، وفى قوة تمثيل الوفد لهذه الوحدة . فإذا أصاب آصرة الوفد وهن ، تسرب هذا الوهن من الوفد إلى الأمة ، وكان له أثر يغتبط له خصوم مصر ، ويضر مصر ضرراً بالغاً . ومن قبل بعثت (التيمس) ، وغيرها من الصحف الإنجليزية ، مراسلين لها ، حاولوا أن يصوروا الحركة القومية المصرية بأنها حركة طائفية : يريد الأفندية من ورائها الوظائف لأنفسهم . وكان رجاء هؤلاء المراسلين أن يحدث هذا التصوير انقساماً فى صفوف الأمة ، فلم يتحقق لهم رجاء ، وازدادت الحركة بما عُدّ دساً عليها قوة على قوة . وكان ذلك طبيعياً وتصوير الفرقة والاختلاف والمطامع الطائفية آت من الإنجليز الذين لم يفلحوا قبل ذلك فى التفريق بين عنصرى الأمة فى الدين : المسلمين والأقباط . أما أن يجىء تصوير التفريق من مصريين ، متصلين بالوفد ، وأن يكون الاختلاف بين أعضاء الوفد أنفسهم أو بين سعد باشا وعدلى باشا ، فذلك ما يخشى ضرره أبلغ الخشية .

لهذا انزعجت البلاد ، وأرسلت برقيات من مصر إلى باريس ، وجاءت برقيات من

باريس إلى مصر ، تنفى النبأ المزعج ، وتؤكد وحدة الوفد ، وتصف العلاقة بين عدلى وسعد وأعضـاء الوفد جميعاً بأنها أشد ما تكون قوة . لكن الحجر كان قد ألقى فى الماء ، وأثار فيه من التموجات ما أثار ! ومع هذه التكذيبات المتواترة بقى فى الأذهان أن شيئاً حدث ، وأن هذا الشىء مما لا يغتبط به مصرى .

وانقضت فترة سكنت فيها النفوس ، وعاد فى أثنائها عدلى باشا إلى مصر ، وأقام المصريون جميعاً ينتظرون ما الله فاعل بهم وبوطنهم بعد تقرير لجنة ملنر . وكانت الأنباء ترد بأن الحكومة البريطانية تدرس هذا التقرير ، وأنها سترتب عليه النتائج التى تراها تنظيماً لعلاقتها مع مصر . ترى : أتكون هذه العلاقة هى الحماية بذاتها ، بعد أن اعترفت الدول بها فى معاهدات الصلح المختلفة ؟ أم ترى تكون شيئاً آخر ؟ وما عسى يكون هذا الشىء الآخر ؟

وفى فترة الانتظار هذه بدأ أعضاء من الوفد يعودون من باريس إلى مصر ، أذكر من بينهم عبد العزيز بك فهمى ولطفى بك السيد ومحمد باشا محمود . وإنهم لفى طريقهم إلى وطنهم يعبرون البحر ، إذ وردت برقية من سعد باشا عرفت من بعد ذلك بالكلمتين الأوليين منها : « نبتت فكرة » ، ومن خلالها يتبين أن بين رئيس الوفد وعدد غير قليل من أعضائه ، لعلهم كثرته ، خلافاً فى الرأى على مشروع ملنر ، وهل يصلح أساساً لتنظيم العلاقات بين مصر وإنجلترا ؟ وقد تحدث قوم يومئذ بأن الذين جاءوا إلى مصر ، وعرضوا مشروع ملنر للاستفتاء العام ، قد حملوا كثيرين بتفسيراتهم على التسليم بصلاحه ، على خلاف رأى سعد باشا الذى بعث يومئذ ببرقية يقول فيها إن الوفد رأى عرض المشروع على الأمة ؛ لأنه لا يتفق مع توكيلها ، ولأن الظروف الدولية تغيرت ، والأنصار الذين كانت مصر تعتمد بين الدول عليهم قد تغيروا وأقروا الحماية .

كان للبرقية : (نبتت فكرة) أثر فى مصر أعاد إلى الأذهان البرقية الأولى التى ذكر فيها أن وجود عدلى باشا إلى جانب الوفد يعدّ كارثة على القضية الوطنية ، وأدخل فى روع ذوى الرأى أن وحدة الرأى بين أعضاء الوفد لم تكن سليمة ، وأن الأمر يحتاج إلى علاج سريع حاسم لتبقى صفوف الأمة ، كما كانت متراصة لا يعرف الوهن إليها مدخلا ولا سبيلا .

وإن الناس لفى شغلهم بهذه المسألة الحيوية لجهادهم ، إذ ورد فى الأسبوع الأول من شهر فبراير سنة ١٩٢١ تبليغ من وزير الخارجية البريطانية ، لورد كيرزون ، إلى عظمة سلطان مصر يقول : « إن الحماية أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وإنجلترا ، وإن الحكومة

البريطانية مستعدة لمفاوضة حكومة مصرية يؤلفها عظمة السلطان لهذا الغرض ، ابتغاء إقامة العلاقات بين مصر وإنجلترا على أساس أوجب للرضا » .

كان هذا التبليغ هو الوثيقة الهامة الأولى التى أعلنتها إنجلترا إلى مصر بعد إعلانها الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . وهذا التبليغ وثيقة جليلة الخطر لا ريب ؛ فهو اعتراف صريح من جانب إنجلترا بأن الحماية التى فرضت بحكم ظروف الحرب ، وفرضت من جانبها هى من غير قبول مصر ، لا تصلح أداة لعلاقات الدولتين . أما وإنجلترا هى التى فرضت الحماية ، فهذا التبليغ قد أزالها . لكن هذا التبليغ له ، إلى جانب هذه الصورة القانونية البحتة ، صورة عملية . فهو يطلب إلى مصر أن تعد العدة لإقامة علاقاتها مع إنجلترا على أساس جديد ، وهو يطلب إلى صاحب العرش فى مصر أن يعين من يتولى المفاوضة لتصوير هذا الأساس الجديد وتفصيله . ولن يتولى ذلك إلا وزارة تكون موضع ثقة الأمة التى أظهرت ، فى غير لبس ولا إبهام ، أنها لن ترضى عن استقلالها بديلا . فما عسى أن تكون هذه الوزارة ؟ ومن ذا يؤلفها ؟ وما عسى أن يكون برنامجها ؟

كثر الحديث فى أوساط مصر السياسية يومئذ فى هذا الأمر : أيتولى الوفد الوزارة ، ويتولى المفاوضة ؟ أتتألف وزارة إدارية تؤلف وفد المفاوضة ممن يتم الاتفاق عليهم ، سواء أكانوا من أعضاء الوفد أم من غير أعضائه ؟ أيظل الوفد بعيداً عن المفاوضات مشرفاً مع ذلك عليها ، مؤيداً للقائمين بها عند الرأى العام ، على أن تكون له الكلمة الأخيرة فى نتيجة المفاوضات ؟

كثر الحديث يومئذ فى أوساط مصر السياسية فى هذا الأمر . ولعل الحديث تناول كذلك هذا الأمر : أمن الخير استدعاء سعد باشا للحضور من باريس كى يشترك فى المشورة برأى ، أم إيفاد بعض رجال الوفد له . وانتهى الرأى إلى حل المسألة فى مصر بالتشاور بين أعضاء الوفد الذين جاءوا إليها والساسة المقيمين بها ، كما انتهى إلى عدم اشتراك الوفد فى الوزارة ؛ لأن توكيل الوفد لا يسمح له بالمساومة ، فلتكن المساومة من جانب غير الوفد ؛ أو لأن الخلاف الذى بدت بوادره بين أعضاء الوفد يجعل اشتراكهم فى مفاوضة أمراً غير يسير .

واتجه الرأى وقتاً ما إلى تأليف وزارة برياسة أحمد مظلوم باشا ، وكان رئيس الجمعية التشريعية ، لا لتتولى المفاوضة ، بل لتمهد لتأليف الوفد الرسمى الذى يتولاها . لكن مظلوم باشا لم يكن قد شارك فى الحركة الوطنية ، منذ انتهت الحرب ، بأية صورة من صور المشاركة ،

ولذلك لم تثر فكرة توليه الوزارة حماسة ما فى أى وسط من الأوساط الرسمية أو الشعبية ، المثقفة أو غير المثقفة . بل لقد حوربت هذه الفكرة فى مهدها ، فلم يظهر لها فى الوجود الواقعى أثر .

وأحسب أن أعضاء الوفد الذين جاءوا إلى مصر كانوا ممن حاربوها ، وإن لم يظهروا فى الميدان ولم يبد لهم فى الحرب أثر . وقد كان اتجاههم إلى أن يؤلف عدلى باشا يكن الوزارة ، وأن تتولى هذه الوزارة المفاوضات ، وأن تتم بذلك الخطة الأولى التى رسمت أول ما تألف الوفد . لكنهم لم يريدوا أن يظهروا ، حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سعد ، وبين سعد وعدلى ، حدة وشدة . لذلك اتفق جماعة من الشبان دعيت معهم ، فذهبنا إلى منزل عدلى باشا وقابلناه ، وتحدث أحدنا معه فى ضرورة توليه الوزارة . ولم أكن أنا متحمساً لأى من الحلول المعروضة ، ولا لتولى عدلى باشا الوزارة ، فوقفت فى المقابلة موقف المشـاهد . وقد كانت حجة إخواننا الذين حاولوا حمل عدلى باشا على قبول الوزارة وتأليفها أن الأمة سئمت الوزارات الإدارية ، بعد أن رأت وزارة محمد سعيد ووزارة يوسف وهبة ووزارة توفيق نسيم ، ورأت أن هؤلاء الرؤساء جميعاً كانوا موضع اعتداء عليهم ، وأن تأليف مظلوم باشا وزارة جديدة من هذا الطراز لن يكون إلا استمراراً لهذا النوع من وزارات لا تحب الأمة قيامها فى الحكم ، وأن توليه هو الوزارة يكفل له تأييد الشباب المثقف وتأييد الأمة كلها ، وأن وزارته ستكون موضع الثقة من الجميع .

كان عدلى باشا يستمع ولا يكاد يتكلم . لكن العبارات القليلة التى صدرت عنه كانت تنم عن أنه فوتح فى تأليف وزارة ، وأنه متردد فى قبول هذا التأليف ، وأنه محتاج لمن يدفع هذا التردد ، وأنه لذلك شاكر لهؤلاء الشبان المثقفين هذه الزيارة . وخرجنا من عنده ونحن أميل إلى الاقتناع بأنه سيؤلف الوزارة بالفعل ، وأكثرنا يقول إنه يرجو من وراء ذلك خيراً للوطن عظيماً .

وألف عدلى باشا الوزارة ، وسميت وزارة الثقة . وقابلت الأمة تأليفها بترحيب أى ترحيب . وظن الناس زمناً أن أعضاء الوفد سيعودون إلى باريس ، يلتقون مع سعد باشا ويقيمون معه كما كانوا ، وأن عدلى باشا والوفد الرسمى الذى سيتألف سيذهب لمفاوضة وزير الخارجية البريطانية بإشراف من الوفد وكيل الأمة . ولم يدر بخلد أحد يومئذ أن الخلاف بين أعضاء الوفد ، أو بين سعد وعدلى ، قد تأصل وكانت له جذور ذاهبة بعيداً فى غور العلاقات التى بينهم ، وأن هذا الخلاف قد يستفحل ويؤدى إلى نتائج لا يحمد أحد عقباها .

اجتمعنا نحن أعضاء الحزب الديمقراطى نتناقش لنتخذ فى ذلك الوضع قراراً . وانتهت

مناقشاتنا إلى قرار بأن يتولى رئيس الوزارة ومن يختارهم مفاوضة الإنجليز ، على ألا يكون أعضاء الوفد من بين المفاوضين ، وأن يعود أعضاء الوفد إلى باريس ينضمون إلى سعد باشا فيتولون معه الإشراف على هذه المفاوضات ، ليكون لهم الرأى الأخير فى نتيجتها يدلون به إلى الأمة ، فهم وكلاؤها . وقد طلبنا من الأستاذ عزيز ميرهم سكرتير الحزب أن يبلغ هذا القرار إلى عدلى باشا ، وأن يرسله بالتلغراف إلى سعد باشا بباريس ، وأن ينشره فى الصحف . وكذلك فعل .

وانتظرنا وانتظرت الأمة ما سيكون من تطور الحوادث ، والناس أشد ما يكونون تفاؤلا واقتناعاً بأن الأمور ستسير على الوتيرة التى تتحقق بها أغراضهم الوطنية . لكن هذا الانتظار لم يطل ؛ فقد جاءت الأنباء من باريس بأن سعد باشا قرر العودة إلى مصر عند ذلك تساءل المتسائلون : ما باله لم يبق هناك حتى يذهب إليه أعضاء الوفد ، وحتى يلتقى هو وعدلى باشا ومن معه من المفاوضين ليتشاوروا قبل بدء المفاوضة ؟ لا ريب أن فى الأمر سراً ستظهره الأيام عما قريب .

وكان الاتجاه العام أنه : سواء صح أن فى الأمر سراً أو لم يصح ، فلابد من بذل كل جهد للمحافظة على وحدة الأمة وعلى التئام صفوفها ، وإن بلغ الثمن الذى يبذل لتحقيق هذه الغاية ما بلغ . أما الذين كانوا على شيء من العلم ببواطن الأمور ، فكانت الريبة تخامر أنفسهم فى إمكان الاحتفاظ بهذه الوحدة . فلو أن سعداً كان يتجه هذا الاتجاه لما كان ثمة أى داع لتعجيله بالعودة إلى مصر . بل لقد بعث إليه بعض زملائه من أعضاء الوفد الشبان يطلبون إليه البقاء بباريس ، وأن يسافر أعضاء الوفد إليه فلم يقبل . وكان غير واحد من أعضاء الوفد الذين جاءوا إلى مصر يتصلون بمن يرونهم موضع سرهم ومحل ثقتهم يفضون إليهم بسر الخلاف بينهم وبين سعد ، ويذكرون أنه ، وقد رأى المكانة التى وصل إليها بفضل مجهود الوفد المشترك ، قد أصبح لا يقيم لرأى غير رأيه وزناً ، ولا يحسب لأحد غيره حساباً ، وأنه اعتزم العودة إلى مصر ليحارب الوزارة وليكون هو كل شيء فى البلاد .

لكن هذه المحادثات الفردية كانت محصورة فى أضيق الدوائر . فلم يكن أحد يريد أن يتهم بأنه سبب انقسام الأمة أو مثير لخلاف بين أبنائها . بل لقد بلغ الحذر من هذا الوضع أن قرر عدلى باشا وزملاؤه الوزراء ، وقرر أعضاء الوفد المقيمون بمصر أن يذهبوا إلى محطة القاهرة لاستقبال سعد يوم وصوله فى ٥ أبريل سنة ١٩٢١ ، وأن يكلوا لأعوانه وأنصاره تنظيم الاحتفال لهذا الاستقبال على نحو لم يسبق له نظير فى تاريخ مصر . ولما كنت واقفاً على شيء

من بواطن الأمور ، آثرت فى ذلك اليوم أن أترك القاهرة ، فذهبت إلى حلوان وتناولت طعام الغداء مع صديقى على بك المنزلاوى فى منزله بها .

وكان استقبال سعد فى ذلك اليوم منقطع النظير ، فما أحسب فاتحاً من الفاتحين ولا ملكاً من الملوك حظى بأعظم منه فى أوج مجده . خفت القاهرة كلها ، شبابها وشيبانها ، وشبانها ، ورجالها ونساؤها ، حتى المحجبات منهن ، إلى الطرقات التى سيمر بها يحيونه ، ويهتفون باسمه هتافات تشق عنان السماء . وجاء إلى القاهرة من أقصى الأقاليم وأريافها ألوف وعشرات الألوف ، يشتركون فى هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكلاء وزارات ومن دونهم ، وبين طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة . ورأى سعد ذلك بعينى رأسه ، فوقف فى سيارته التى سارت الهوينى من محطة القاهرة إلى داره يحيي بكلتا يديه هذه الجموع الزاخرة الهاتفة ، المولية وجهها إلى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الأمة كلها .

وإلى جوار دار سعد أقيم سرادق فسيح ، نزل به سعد يحف به الرسميون وغير الرسميين من عظماء الأمة وذوى المكانة فيها ، وهو منهم جميعاً محل الإعظام والإجلال . ترى : أقدر للإسكندر الأكبر أو لتيمور لنك أو لخالد بن الوليد أو لنابليون بونابرت أن يرى مشهداً أجل وأروع من هذا المشهد ؟ وماذا كان يجول بنفس سعد ، وهو يرى هذا المنظر الرائع يمر أمامه وعيون الناس كلهم مشدودة إليه ، وأفئدتهم متعلقة به ، وقلوبهم ممتلئة بإكباره وإعظامه ؟ ! وعم يتمخض هذا اليوم العظيم فى حياة سعد ، بل فى حياة مصر ؟ وماذا خبأ القدر لهذا اليوم فى لوحه من نتائج ؟ !

لم يقف استقبال سعد عند هذه المظاهرة المنقطعة النظير ، والتى شهدتها القاهرة يوم عودته إليها ، بل استمر السرادق المقام إلى جوار داره عدة أيام ، واستمرت وفود الهيئات بالعاصمة والأقاليم تفد إليه تحييه بسلامة العودة ، وتمتع النظر باجتلاء محيا ذلك الرجل الذى غاب عن بلاده سنتين كاملتين ، مقيماً بباريس يجاهد فى سبيل قضية استقلالها وسيادتها .

ورأينا ، نحن أعضاء الحزب الديمقراطى ، واجباً علينا كذلك أن نقوم بواجب تحيته ، فندب الحزب خمسة من أعضائه هم الشيخ مصطفى عبد الرازق والدكتور منصور فهمى والأستاذ دسوقى أباظة والأستاذ عزيز ميرهم وأنا للقيام بهذا الواجب . وذهبنا إلى السرادق فى اليوم الثالث من عودة سعد ، فألفينا الناس لا يزالون مكتظين من حوله ، حتى ليتعذر الدخول إليه ، لكننا لم نجد مشقة فى بلوغ غايتنا . فقد كان دسوقى أباظة عضواً بلجنة استقبال

سعد ، وكان له من ثم طريق الدخول إلى السرادق والخروج منه . لهذا تيسر له أن يفسح لنا طريقاً ، وأن يصل بنا إلى حيث وقف سعد . فسلمنا عليه ثم تكلم الشيخ مصطفى عبد الرازق قائلا : لقد جئنا باسم الحزب الديمقراطى نحيي معاليكم ، ونشكر لكم سعيكم لتحقيق آمال البلاد ، ونرجو أن يكون لكم من الفضل فى النهاية ماكان من الفضل فى البداية .

سمع سعد هذه الألفاظ مغتبطاً فقال : نعم . الحزب الديمقراطى . أنا أعرف رأيكم . إنكم تريدون أن أتولى المفاوضة .

سكت إخوانى ، وكأنما لم يرد أحد منهم أن يعترض هذا الرجل العظيم الذى تحبيه الأمة بأسرها ، فرأيت من واجبى أن أضع الأمر فى نصابه ، فقلت : « كلا ، يا معالى الرئيس ! إننا نريد أن تتفاوض الوزارة ، وأن يشرف الوفد عليها ، إيماناً منا بأن ذلك أدنى إلى ضمان النجاح » .

عند ذلك بدت على الرجل بوادر الغضب فقال : أتعنى أنكم تريدون أن أجلس أنا فى غرفة الانتظار ، فى حين يجلس عدلى وإخوانه على المائدة الخضراء يتحدثون إلى وزير الخارجية البريطانية ؟ لم أفهم هذا منكم . لقد جاءنى تلغراف بتوقيع عزيز ميرهم عن الحزب الديمقراطى يقول بأن أتولى أنا المفاوضة . أين عزيز ميرهم ؟

وأدرنا نظرنا فيما حولنا فلم نجد لعزيز أثراً . وكنا بعد ذلك نتهكم به ونضحك منه ، ونقول له عبارة العامة : إنه حين سأل سعد عنه « كان فص ملح وداب » . أما أنا فأكدت لمعاليه أن التلغراف الذى أرسل منا كان بالمعنى الذى ذكرته من قبل ، ثم حيينا مرة أخرى وانصرفنا .

انصرفنا ،وإن بعضنا ليسائل ، فى شيء من الغضب ، عما يقصده الرجل من عبارته وما يريد أن يرتبه عليها من نتائج . أما أنا فكنت بما لدىَّ من علم ببواطن الأمر ، أعتقد أن ما يراد بذله لرتق الفتق وإعادة الوحدة إلى صفوف الوفد قلّ أن يرجى له النجاح ، وإن كنت أميل فى الوقت نفسه ، إلى أن يكذب الواقع ظنى ، وأن يصل الساسة والزعماء إلى صيغة يتفاهمون عليها وتجمع كلمتنا .

تناقلت الأندية بعد ذلك أن الوفد يعقد اجتماعات بمنزل سعد باشا ، وأنهم يريدون التوفيق لبقاء كلمة الأمة مجتمعة وصفوفها متراصة . لكن الأنباء كانت تتسرب بأن الرجاء فى الاتفاق يقوى حيناً ويضعف أحياناً . وكان أعضاء الوفد الأولون الذين وكلتهم الأمة كما وكلت

سعداً يشعرون بأن رئيس الوفد يريد أن يستأثر بالأمر من دونهم ، فلا تطيب نفوسهم بذلك ولا يرضون عنه . أما الشبان الذين انضموا للوفد من بعد ، أمثال مصطفى بك النحاس والدكتور حافظ بك عفيفى ، فكانوا مترددين بين الفريقين ، يحاولون الإصلاح ولا يقدرون عليه . وبدأ حديث الخلاف يتسرب من الأندية الخاصة إلى الأماكن العامة وإلى المقاهى ، وبدأ الناس يختلفون : يرى بعضهم الحق فى جانب سعد ، ويرى الآخرون الحق فى جانب عدلى . فلما كان يوم ٢٨ أبريل ألقى سعد باشا خطاباً بشبرا أعلن فيه الخلاف ، ووصف عدلى وإخوانه بأنهم « برادع الإنجليز » . عند ذلك انكشف الأمر ، وأصبح كل توفيق مستحيلا . وهنالك انضمت طوائف السواد من الأمة لسعد ، وطوائف من المثقفين والأعيان لعدلى رئيس الوزارة ، ووقف فريق مترددين ينتظرون .

وسرعان ما اندلع لهب الخلاف ، وانطلقت المظاهرات فى الشوارع منادية بحياة سعد . ورأت الوزارة أن من الواجب عليها أن تعيد الأمن إلى نصابه وأن تقمع الفوضى ، فنشأ عن ذلك اشتباك متكرر بين البوليس و « بولك الخفر » وبين المتظاهرين كثيراً ما كان ينجلى عن جرحى من الفريقين ؛ وقتل فى أثنائه بعض الأفراد . وكان سعد بطبيعة الحال يشجع هذه المظاهرات علناً ، ويتخذها عنواناً صادقاً على تأييد الأمة له ونبذها من لا يسلمون بزعامته . بل لقد ذهب فى التشجيع مرة إلى أن ذهب إلى حيث قتل أحد المتظاهرين ، وغمس منديله فى دمه ، ونادى الناس بأن عدلى هو الذى يحمل وزر هذا الدم . وامتدت الفوضى من القاهرة إلى الأقاليم ، وذهبت ضحيتها فى الإسكندرية مصالح للأجانب ، جعلت الإنجليز يفكرون فى التدخل لإعادة النظام بوصفهم المسئولين عن مصالح الأجانب وأرواحهم . ترى : أتترك هذه المآسى تسير فى طريقها إلى نهايته ؟ أم يجب أن يعالج الأمر علاجاً سياسياً يخفف من حدة الأحوال ، ويعيد الطمأنينة إلى النفوس ؟

تحدثت فى هذا الأمر مع بعض أصدقائى الشبان فى الحزب الديمقراطى . وكان لصديقى محمود عزمى صلة خاصة بعدلى باشا . فلما قلبت معه وجوه الرأى اتجهنا إلى أن استقالة الوزارة ، وتكليف سعد بتأليف وزارة جديدة ، قد يعالج الموقف . وعاد إلىّ عزمى فى اليوم التالى لحديثنا يخبرنى بأنه طالع به عدلى باشا ، بحضرة ثروت باشا وصدقى باشا ، فرأى من الرجلين معارضة أساسها أن قبوله معناه ترك حكم البلاد فى أيدى الغوغاء ، وأنه إذا لم تتمكن الحكومة من القضاء على الفوضى وأفلت الزمام من يدها كانت الطامة الكبرى ، وليس فى مقدور أحد أن يعرف ما يترتب على ذلك من نتائج .

هذا رأى له من غير شك قيمته . وقيمته حاسمة فى ظروف الحياة العادية . لكننى ترددت مع ذلك فى قبوله . فحكومة عدلى باشا إنما تألفت لتتولى المفاوضة ، ولتتولى هذه المفاوضة مع دولة قوية أقرتها الدول الكبرى على الحماية التى فرضتها على مصر . وإنما اعترفت إنجلترا بأن الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين ، حين وقفت مصر كلها صفًّا واحداً ، تصدر فى رأيها عن كلمة واحدة هى أنها لا تريد الحماية ولا تريد بالاستقلال بديلا . فإذا شغلت البلاد عن مطلبها هذا بالخلافات الداخلية ، ثم ترتب على هذه الخلافات انتشار الفوضى وإخلال الغوغاء بالنظام ، كان ذلك حجة لإنجلترا تجعلها تبالغ فيما تطلبه من مصر مقابل اعترافها لمصر باستقلالها وسيادتها . فإذا كان فى تولى سعد باشا الحكومة وقيامه بالمفاوضة ما يعيد إلى البلاد كلمتها موحدة ، فذلك خير من أن تبقى الفوضى تسود والاضطراب يسرى ، ثم لا يعرف أحد ما يكون من أثر ذلك كله فى مطالب البلاد .

لكن الحجة المقابلة كانت لها كذلك قيمتها وقوتها ، فاستقالة عدلى باشا كان معناها يومئذ النزول على حكم كثرة غير معروفة إذ لم تكن فى البلاد هيئة نيابية نظامية ، بل النزول على حكم العنف والثورة . ولا تنزل حكومة على حكم الثورة إلا إذا غلبت على أمرها . هذا إلى أن استقالة الوزارة يكون معناها التسليم بأن رجلا واحداً يستطيع ، من غير أن يكون له حق مقرر بالقوانين القائمة ، أن يتحكم فى صاحب العرش وفى البلاد كلها ، مستعيناً على هذا التحكم بالخروج على النظام والقانون . فلا مفر أولا من قمع عناصر الفوضى ، ثم النظر بعد ذلك فيما يكون . أما التسليم لهذه العناصر ففيه القضاء الأخير على كل معنى من معانى الحرية الفردية للقلة وللكثرة على سواء . من ثم كان واجباً ، أولا وقبل كل شىء ، أن يرد القانون إلى نصابه ، وأن ينظر من بعد كيف يكون تصوير الأمر على النحو الذى يكفل النجاح فى المهمة الوطنية التى يريد الجميع تحقيقها .

لم أقف بتفكيرى طويلا عند هذه الحجة ، فقد كنت مقتنعاً بالتصوير الذى وضعه الحزب الديمقراطى للسير فى المسألة المصرية ومفاوضة الحكومة البريطانية بشأنها تمام الاقتناع . كنت مقتنعاً بأن النجاح لا يتأتى إلا ببقاء الأمة صفًّا واحداً ، وبتفاهم الوزارة التى تتولى المفاوضة مع الوفد ، وإشراف الوفد على هذه المفاوضة بأن تكون له الكلمة الأخيرة فيها بوصفه ممثلا للأمة . أما وقد دب دبيب الخلاف بين الوزارة والوفد فلا فائدة ترجى من تلمس الحجج القانونية أو النظامية أو العقلية ، ما قصرت هذه الحجج عن إعادة الوحدة إلى البلاد . أما وذلك هو الشأن فكل فتنة تضر بالمسألة الوطنية أبلغ الضرر .

ظل الخلاف بين الوزارة وسعد باشا عنيفاً أشد العنف قرابة شهرين ، انقسمت الأمة فى أثنائهما إلى سعديين (أنصار سعد) وعدليين (أنصار الوزارة) . ومع أننى لم أكن متحمساً فى تأييد الوزارة ، فقد كنت بعيداً كل البعد عن تأييد حركة الاضطراب التى يديرها الوفد وتنظمها لجنته المركزية ، بل لقد كتبت يومئذ مرات فى جريدة « الأهرام » أؤيد نظرية الحزب الديمقراطى ، وأذكر بنى وطنى بأن البلاد محتاجة إلى جهد عدلى حاجتها إلى جهد سعد ، وأن لكل زمن ولكل مناسبة رجلها . وقد كان سعد رجل الثورة ، قادها بقوة وحكمة ، كما كان عدلى فى أثناء محادثات ملنر ، وبشهادة أعضاء الوفد أنفسهم ، مثال الحكمة والأناة والدقة فى المفاوضة . وفى هذه المقالات كررت أن التراشق بتهم الخيانة الوطنية يضر بسمعة البلاد أبلغ الضرر ، وأننى لا أتصور رجلا بلغ مكاناً من قومه كالمكان الذى بلغه سعد ومن حوله ، أو عدلى ومن حوله ، يمكن أن تلصق به تهمة التقصير فى حق وطنه بله خيانته . لكن عواطف الجماهير كانت حادة فى ذلك الوقت حتى لم يكن ينفع معها منطق ولا تتسق وإياها حجة عقلية . لهذا ذهبت كل دعوة إلى التعقل أدراج الرياح . وكيف ترجو أن تتعقل الجماهير ، إذا تحكمت الأهواء فى القادة ، فكانت شهواتهم الذاتية هى القائد لتفكيرهم والمحرك لتصرفاتهم ؟ !

فى أوائل الصيف من تلك السنة ، سنة ١٩٢١ ، ألف عدلى باشا الوفد الذى يتفاوض مع إنجلترا . وسافر هذا الوفد وفاوض لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية . سافر بعد إذ نالت منه صحف الوفد أشد النيل ، فقالت إن الإنجليز لا يشرفونه بتسميته وفداً ، بل يسمونه بعثة : (Mission) تحقيراً له ، وإن هيئة هذا شأنها لا يرجى من ورائها أى خير . سافر هذا الوفد وفيه من أعضاء الوزارة عدلى ورشدى وإسماعيل صدقى ، وتولى عبد الخالق ثروت باشا رياسة الوزارة بالنيابة ، كما تولى وزارة الداخلية للمحافظة على الأمن والنظام فى البلاد . وقد أوفدت جريدة « الأهرام » صديقى الأستاذ محمود عزمى مراسلا لها إلى لندن ليوافيها بأخبار المفاوضات . وكانت هذه أول مرة يقوم فيها مراسل خاص بمراسلة جريدة مصرية من خارج البلاد .

استمرت المفاوضات طيلة الصيف ومعظم الخريف . وفى أثنائها كانت حدة الجدل بين السعديين والعدليين فى مصر على أشدها . وفى هذه الأثناء بدأ الحزب الديمقراطى ينقسم على نفسه انقساماً خفيًّا بادئ الأمر ، متحفزاً للظهور من بعد ذلك . وكان من أثر هذا الانقسام الخفى أن حاول كل فريق أن يضم إلى الحزب أعضاء جدداً يناصرونه ؛ وكان

المثقفون الذين انضموا إليه من أنصار عدلى باشا . لكن سكرتيره العام ، الأستاذ عزيز ميرهم ، كان أشد ميلا لناحية الوفد . وقد انضم له فى ذلك عدد من الأعضاء جعل التعاون القائم على الثقة المتبادلة بين أعضاء الحزب الواحد أمراً متعذراً .

استغرقت مفاوضات عدلى – كيرزون أشهر الصيف ومعظم الخريف . وتدل الوثائق التى نشرت من بعد عن هذه المفاوضات على أن موقف المفاوضين المصريين ، وموقف عدلى باشا خاصة ، كان موقفاً وطنياً مشرفاً بعيداً عن كل ضعف وعن كل طيش ، تسمه الحكمة ودقة المنطق وبراعة الحجة . لكن أسرار المفاوضات كانت يومئذ طىّ كتمان شديد . وكانت صحف المعارضة تصف المفاوضين تارة بالضعف والترامى على ما يلقيه الإنجليز إليهم من فتات ، وتارة بالمهانة التى لا يرضى الإنجليز معها بأن يصلوا معهم إلى غاية ما يمكنهم الوصول إليه . فلما كان شهر نوفمبر ، قطع عدلى باشا المفاوضات واعتزم العودة إلى مصر . واعتزم أنصاره الاحتفال به يوم عودته ، لأنه رفض « أن يسلم البضاعة » على تعبير الإنجليز ، ولأنه أبى أن ينزل عن حق لمصر على تعبير أصدقائه المصريين . وقد حاول الوفد أن يفسد هذا الاحتفال بكل ما وسعه من قوة . بل لقد ذهب بعض المجرمين إلى تدبير لو أنه تم لذهب أعضاء الوفد المفاوض ومستقبلوهم ضحيته . فقد نزعوا عند محطة دمنهور بعض مسامير سكة الحديد التى يمر عليها القطار الخاص المقل لهؤلاء العائدين من أوربا ومستقبليهم ليخرج القطار عن الخط فتكون الكارثة . لكن رجال السكة الحديدية تنبهوا للأمر وعاد القوم إلى القاهرة سالمين .

وبلغوا محطة العاصمة ، فإذا مظاهرة تستقبلهم وتلقى عليهم من ألوان القاذورات ما يعاف القلم ذكره . وكانت قد أعدت حفلة بفندق الكونتننتال تكريماً لعدلى باشا وأصحابه . فجعلت المظاهرات الوفدية تمر بها هاتفة هتافاً عدائياً . وقيل يومئذ إن سعد باشا خرج بنفسه فى سيارته يتفقد هذه الأحوال ، وإنه عاد راضياً عن التدبير الذى تم .

على أن أمراً حدث يجدر بى ذكره إذ رأيته بنفسى وكنت فى شرفة الكونتننتال . كان حكمدار القاهرة ، رسل باشا الإنجليزى ، موجوداً يومئذ هناك ، وكان يرى المظاهرات التى تمر هاتفة ضد الحكومة ، دون أن يحرك ساكناً . فلما طلب إليه أن يتخذ إجراء يحفظ النظام ، وأذكر أن ثروت باشا ممن نبهوه إلى هذا ، كان جوابه : هذه مسألة بين المصريين بعضهم وبعض ، ولا دخل لحكمدارية العاصمة بها !

أسرع عدلى باشا بعد عودته ، فقدم استقالته إلى عظمة السلطان فؤاد ، ذاكراً أنه نهض

بالمهمة التى كلف بها فلم يحالفه التوفيق ، فهو يخلى لغيره الطريق . وبقيت هذه الاستقالة معلقة زمناً بدأت فى أثنائه صفوف الأمة تعود إلى شىء من التماسك . وعلام يختلف الناس ، والحماية لا تزال مفروضة على وطنهم والإنجليز لا يأبهون لأحد منهم ، ولا يريدون أن يسلموا بحقهم ؟ !

لكن الإنجليز لم ينتظروا طويلا ، بل قبضوا على سعد باشا زغلول وفتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك ومصطفى النحاس بك والأستاذ مكرم عبيد وسينوت حنا بك وبعثوا بهم إلى عدن ؛ وعرف الجميع أنهم قرروا نفيهم . عند ذلك ألح عدلى باشا ، فى كتاب بعث به إلى عظمة السلطان ، مستعجلا قبول استقالته ، حتى لا يرمى بأن له فى تصرف الإنجليز ، بالقبض على سعد ومن معه ، يداً أو رأياً . وقبلت الاستقالة ، وبقيت البلاد بغير وزارة .

أدى القبض على سعد إلى مزيد من تضام الصفوف فى البلاد ، وإلى حركة مقاطعة التجارة البريطانية . وأيقن لورد اللنبى ، المندوب السامى البريطانى فى مصر يوم ذاك ، أن سياسة القوة والبطش لن يكون لها من أثر إلا أن تزيد الموقف بين مصر وإنجلترا حرجاً ودقة ؛ فقد أضرب طلبة المدارس العليا وطلبة المدارس الثانوية ، وانتشرت فى البلاد حركة فوضى خشى البريطانيون منها على مصالحهم وعلى مصالح الأجانب . وشارك المستشارون البريطانيون فى مختلف الوزارات لورد اللنبى فى رأيه ذلك ، وبعثوا بمشورتهم إلى وزارة الخارجية البريطانية . ترى : أى حل يمكن أن تخرج به إنجلترا من هذا الموقف ؟ وهل تستطيع مصر أن تفيد لنفسها من هذه الحركة خطوة تقدمها إلى ناحية مطالبها ؟ كان هذا تفكير الساسة من الفريقين . وكانت التلغرافات المتبادلة بشأنه بين وزارة الخارجية البريطانية ودار المندوب السامى البريطانى تذهب وتجىء متوالية ، ولا يعلم بها من المصريين ومن الإنجليز إلا نفر قليل .

وكان أساس هذا المخرج فكرة ألقاها عدلى باشا يكن على لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات ، حين تبين أن هذه المفاوضات لن تؤدى إلى نتيجة إيجابية ، ولن تنتهى إلى عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا . وخلاصة الفكرة أن إنجلترا أعلنت رسميًّا أن الحماية علاقة غير مرضية بين مصر وإنجلترا ، وأن إنجلترا مستعدة للتسليم بجانب من مطالب مصر ، وأن هذا الجانب مع ذلك لا يرضى المصريين ولا يصلح أساساً لمعاهدة . فلماذا لا تقوم إنجلترا من جانبها بالتسليم لمصر بهذه الحقوق التى أبدى لورد كيرزون استعداد دولته للتسليم بها ، ثم تعلق ما بقى الخلاف بين الدولتين قائماً عليه إلى مفاوضات مقبلة ؟ فلعل عملا كهذا ،

تقوم به إنجلترا وتدلل به على حسن نيتها نحو مصر ، يصفى الجو ولو بعض الشيء بين الدولتين وبين الشعبين ، ويمهد الطريق لتفاهم أوسع نطاقاً !

ألقى عدلى باشا بهذه الفكرة إلى لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات ، فلم يتلق من وزير الخارجية البريطانية ما يفيد قبولها . فلما عاد إلى مصر أبلغها إلى عظمة السلطان وإلى زميله ثروت باشا . وكان إسماعيل صدقى باشا على علم بها ؛ لأنه كان فى وفد عدلى باشا ، وكان من أبرز رجاله . وتحدث ثروت باشا إلى لورد اللنبى وأقنعه بهذه الفكرة ، وبأنها وحدها صخرة النجاة لمصر ولإنجلترا من موقف يتعذر الحكم بما يتخمض عنه من نتائج إذا لم يعالج بالحكمة السياسية ، وبالتسامح من جانب بريطانيا . واقتنع لورد اللنبى ، واقتنع المستشارون البريطانيون فى الحكومة المصرية ، وأبلغوا وزارة الخارجية رأيهم واقتناعهم . وانتهى الأمر بوزارة الخارجية إلى الخروج من جمودها مع بقائها فى موقف التردد ، فطالبت لورد اللنبى ومن معه بأن يضعوا الصيغة التى تعلن بها بريطانيا تصريحاً من جانبها ، يحتفظ لها بكل مصالحها الجوهرية ، ويتيح لحكومة مصرية أن تقوم بعد أن يتحقق لمصر شيء من مطالبها ، ثم يبقى الباب مفتوحاً للتفاهم على بقية هذه المطالب .

كان ثروت باشا وصدقى باشا على اتصال باللورد اللنبى ومن معه ، وكانا يعاونانهم على وضع الصيغة التى تخرج بمصر وبإنجلترا من مأزق لم يكن له غير هذا المخرج إلا أن تلجأ إنجلترا للقوة المسلحة ، وتعود من جديد لتجربة الوزارات الإدارية التى أخفقت من قبل إخفاقاً ذريعاً . وقيل فى ذلك الوقت إن جماعة من المصريين خافوا أن تنجح هذه المساعى ، وأنهم دبروا مؤامرة لاغتيال ثروت باشا . على أن الحكومة البريطانية بقيت فى موقف التردد بعد أن اتفق اللورد اللنبى والمستشارون البريطانيون من ناحية ، وثروت باشا وأصدقاؤه السياسيون من الناحية الأخرى ، على صيغة التصريح الذى تعلنه بريطانيا . عند ذلك سافر لورد اللنبى إلى لندن وقال لمودعيه عند سفره : إذا لم أعد بالنتيجة التى اتفقنا عليها ، فلن أعود إلى مصر . وبقى الرجل أياماً فى العاصمة البريطانية استطاع فى أثنائها أن يقنع وزارة الخارجية البريطانية ، وأن يعود فيبلغ عظمة السلطان فؤاد تصريحاً من جانب إنجلترا وحدها تعترف فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وتحتفظ مع ذلك ، وبصورة مطلقة ، بمسائل أربع لمفاوضات مقبلة ، تبقى الحال فى شأنها كما كانت من قبل . هذه المسائل الأربع هى : الدفاع عن مصر ، وحماية الأجانب ، وحماية الأقليات ، والسودان .

أعلن هذا التصريح فى مصر وفى لندن يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وعلى أثر إعلانه

تألفت وزارة برياسة عبد الخالق ثروت باشا ، أعيدت فيها وزارة الخارجية التى كانت قد ألغيت حين إعلان الحماية على مصر فى سنة ١٩١٤ ، وتولاها رئيس الوزارة . وكان طبيعيًّا على أثر ذلك أن يعود انقسام الأمة إلى معسكرين : سعديين ، وعدليين . وقد كان سعد باشا يومئذ فى عدن مع أصحابه الذين قبضت عليهم السلطة العسكرية البريطانية ، وأبعدتهم عن مصر تمهيداً لنفيهم . ولم يكن معقولا أن يرضى أنصاره عن تأليف وزارة يرأسها ثروت باشا . ولم يلبث هذا الانقسام أن زاد حدة حين جاءت الأنباء برأى سعد باشا فى تصريح ٢٨ فبراير ، وقد عدّه نكبة وطنية كبرى . ونفخت الصحف يومئذ فى بوق هذا الخلاف . ولم تكن الرقابة البريطانية المفروضة على الصحف لتعمل على تهدئة هذه الحدة ، بل تركت الهوة تتسع بين الفريقين إلى غير حد ، وتركتها تتنقل من الخلاف فى الرأى إلى الخصومة الذاتية حين نفت سعداً وأصحابه إلى جزيرة سيشل على مقربة من جزيرة مدغشقر . لذلك انتفى كل رجاء فى المهادنة بين الحزبين القائمين ، وارتفعت حرارة الخصومة إلى أعلى درجاتها .

على أن ذلك لم يمنع الوزارة من المضى فى تنفيذ البرنامج الذى وضعه رئيسها ورفعه إلى عظمة السلطان لاستصدار المرسوم بتأليفها . وكان أول ما تم من ذلك أن أصدر عظمة السلطان أمراً ملكيّا يعلن فيه ، من جانبه وباسم مصر ، أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ويعلن نفسه ملكاً عليها ، ويتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة . تم ذلك فى ١٥ من مارس سنة ١٩٢٢ . وبعد أيام من ذلك ألفت الوزارة لجنة تضع مشروعاً لدستور مصرى على أحدث المبادئ العصرية .

كان رأى الوفد أن تصريح إنجلترا نكبة وطنية كبرى ، وأن إعلان الاستقلال إعلان مزيف ، وأنه لا حاجة إلى برلمان والوفد وكيل الأمة ، فإذا لم يكن بد من وضع دستور وجب أن تتولى وضعه جمعية تأسيسية . ولم يكن من أثر هذه الآراء إلا أن بلبلت الرأى العام ، لكنها لم تؤد إلى نتائج إيجابية مقلقة . وتابعت الوزارة عملها ، فألفّت إلى جانب لجنة الدستور هيئة من رجال القانون والفقه ، كنت أحدهم ، تقوم بأعمال أمانتها العامة .

كان حسين رشدى باشا رئيس اللجنة . وقد دعاها أن تجتمع لأول مرة فى النصف الأخير من أبريل . فلما اجتمعت اختير منها ثمانية عشر عضواً ليضعوا المبادئ العامة للدستور ، وأعفى من بقى من أعضاء اللجنة الثلاثين من هذه المرحلة الأولى من مراحل العمل . وأطلقت

الصحف على لجنة المبادئ العامة اسم لجنة الثمانية عشر ، تشبهاً بما كان يحدث فى مؤتمر الصلح الذى عقد بفرساى إذ كانت تدعى لجانه بعدد أعضائها .

وعملت لجنة الدستور ستة أشهر عملا متصلا ، فأتمت وضع مشروع الدستور ، وأتمت بذلك ما رأته تنظيماً للحكم على أساس أن الأمة مصدر السلطات كلها .

الفصل الثالث

لجنة الدستور وحزب الأحرار الدستوريين

لجنة الدستور تمثل طوائف الأمة المختلفة – رشدى باشا رئيس اللجنة وكيف تعارفنا – الانتخاب المباشر فى الجلسة الأولى للجنة – لجنة المبادئ العامة – تياران رئيسيان : ديمقراطى مطلق وديمقراطى مقيد – موقف رشدى باشا من التيارين – المعارضة ولجنة الدستور – امتيازات العربان وتمثيل الأقليات – بدء الخلاف بين القصر والوزارة – لجنة التحرير ولجنة قانون الانتخاب – تقديم مشروع الدستور لثروت باشا – حزب الأحرار الدستوريين ورياستى تحرير « السياسة » – خطاب عدلى باشا لتأليف الحزب – مهاجمة الوفد الحزب قبل تأليفه – ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ : قيام الحزب وظهور « السياسة » – اعتدال ثم هجوم – مقتل حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك – أثر الحادث فى حياة الحزب والجريدة – الإنجليز ونصوص السودان فى مشروع الدستور – استقالة ثروت باشا وقيام وزارة نسيم باشا – موقف الحزب و « السياسة » من نسيم باشا – الدفاع عن الدستور أساس الحملة على وزارته – استقالة نسيم باشا ودعوتنا للاتحاد – الدستوريون وتمثيل الأقليات – فشل الدعوة للاتحاد – قيام وزارة يحيى إبراهيم باشا – صدور الدستور وقانون التضمينات وإلغاء الأحكام العرفية – المواد التى عدلت من مشروع لجنة الدستور – أذيال الحكم العرفى البريطانى – التمهيد للانتخابات – عودة المنفيين – محمد محمود باشا يبدأ الحملة الانتخابية – محمد على علوبة باشا يقول : إنى أتهم سعد زغلول باشا . . – عشية نتائج الانتخابات – أغلبية الوفد الساحقة – مصير الأحرار فى كفة الميزان – انتخابات الشيوخ – رأينا فى تعيينات الشيوخ – سعد باشا يؤلف الوزارة الدستورية الأولى .

حرصت وزارة ثروت باشا على أن تمثل لجنة الدستور طوائف الأمة المختلفة ؛ كما حرصت على أن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية ، بوصفها الهيئة التى تمثل الأمة تمثيلا رسمياً فى ذلك الحين . وهذا الحرص هو الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصاً ليست لهم بالفقه الدستورى أية صلة . فكان فيها بطريرك الأقباط ممثلا للطائفة القبطية . وكان فيها حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين من المسلمين . وكان فيها صالح باشا لملوم ممثلا للعرب، عرب البادية ، الذين كانت لهم إلى يومئذ امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرعية . وكان فيها غير هؤلاء ، من أعضاء

الجمعية التشريعية غير المشتغلين بالقانون ، جماعة من كبار الأعيان أرضى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة فى البلاد . على أن اللجنة جمعت إلى جانب هؤلاء صفوة من رجال القانون بعضهم من أعضاء الجمعية التشريعية. وكان فى مقدمة رجال القانون عبد العزيز بك فهمى ، وإبراهيم بك الهلباوى ، ومحمود بك أبو النصر ، ومحمد بك على علوبة ، وعبد اللطيف بك المكباتى. وجمعت كذلك من شباب الموظفين الممتازين أمثال عبد الحميد بك مصطفى ، وعبد الحميد بك بدوى . وكان توفيق بك دوس وإلياس بك عوض من رجالها الذين جمعوا إلى الاشتغال بالقانون صفة الطائفية ، التى يسرت لهما مع البطرك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط فى اللجنة تمثيلاً تاماً .

وكان حسين باشا رشدى رئيس اللجنة من أكثر المصريين تضلعاً فى القانون والفقه الدستورى . أما نائب الرئيس ، أحمد باشا حشمت ، فقد تولى مناصب القضاء ومنصب الوزارة من قبل ، وكان له من طيبة القلب ومن الاتصال بالأعضاء ما جعل توجيه المناقشة بعد سفر رشدى باشا أكثر يسراً ، وإن لم يمنع يسرها من احتدامها فى بعض الأحيان احتداماً عنيفاً .

ليس من غرضى أن أذكر أسماء أعضاء اللجنة جميعاً ، كما أنى لن أعرض فى هذا الفصل لتفصيل عملها . فمحاضر أعمال لجنة المبادئ العامة ومحاضر أعمال لجنة الثلاثين مطبوعة ، يستطيع من شاء أن يرجع إليها . وإنما أريد أن أبين التيارات المختلفة التى كانت توجه أعمال اللجنة ، ثم كانت ذات أثر من بعد فى الأطوار التى تلت وضع مشروع الدستور وسبقت صدوره .

لم يكن بينى وبين رشدى باشا معرفة من قبل أن تبدأ اللجنة عملها ، فلما رآنى فى أول جلسة عقدت بقاعة الجمعية التشريعية (١) سأل عنى أحمد بك أمين رئيس الأمانة العامة . فلما عرف من أنا جاء إلىّ وصافحنى قائلا هو أنت الدكتور هيكل ! وأجبته أن نعم . ولعل السبب فى سؤاله أنه رآنى شاباً لم أبلغ الرابعة والثلاثين ، وأنه ، كالكثيرين غيره ، كان يحسب هذا الدكتور هيكل الذى يكتب فى الصحف ويُدَرِّس القانون فى الجامعة ، والذى ظهر مؤلفه من قبل عن « جان جاك روسو — حياته وكتبه » ، كهلا جاوز الخامسة والأربعين أو قارب الخمسين . فلما رآنى شاباً نحيفاً لا يبدو عليه أنه جاوز الثلاثين إلا قليلا تولته الدهشة . ثم اتصلت بينى وبين الرجل بعد ذلك مودة ، فيها توقير من جانبى وعطف من جانبه ، جعلتنى قدره حق قدره .

(١) هى اليوم قاعة مجلس الشيوخ المصرى .

ولعل سؤاله يرجع كذلك إلى أننى ، على اعتدال ما كنت أكتب فى شئوننا السياسية فى ذلك الوقت وبُعده عن كل مظهر من مظاهر العنف ، قد كنت أؤيد الفكرة التى سبق أن أشرت إليها ، وهى أن يتفاوض عدلى باشا ومن معه من رجال الوزارة ، وأن يشرف الوفد على هذه المفاوضة . وكنت فى هذه المقالات أؤدى لكل رجل حقه من التقدير . وكان رشدى باشا ممن قدرتهم ، لما عرفت من تأييده للوفد أول تأليفه حين كان رئيساً للوزارة ، ومن توجيهه لورد ملنر ولجنته إلى محادثة الوفد ، وقوله للورد ملنر عبارة اشتهرت عنه فى ذلك الحين : « إذا لم تفاوضوا الوفد فى باريس ، فلن يتابعكم فى هذا البلد ثلاث قطط » . فلما سافر وفد عدلى باشا إلى لندن لمفاوضة لورد كيرزون ، كان لرشدى باشا ، مع أنه كان مريضاً مرضاً هدد حياته ، مواقف بارعة جريئة جديرة بعلمه وفضله . قدرت أنا هذا كله على غير معرفة منى بالرجل ، فلما رآنى شاباً فى الثالثة والثلاثين ذكر ما قرأه لى وسر لوجودى معه .

عقدت لجنة الدستور إذن جلستها الأولى بقاعة الجمعية التشريعية فى الثلث الأخير من شهر أبريل سنة ١٩٢٢ . وكان فى مقدمة ما تعرضت له حق الانتخاب ولمن يكون . وانقسمت اللجنة فى هذا الموضوع ، فأيد المكباتى بك وعبد العزيز فهمى بك حق الانتخاب العام يتمتع به كل مصرى يبلغ الحادية والعشرين . وعارض فى ذلك إسماعيل أباظة باشا قائلا إنه لا يستطيع أن يتصور أن يتساوى هو أو أن يتساوى عبد العزيز بك فهمى أو المكباتى بك مع الرجل الذى لا يقرأ ولا يكتب ، والذى لا يعرف من الحياة إلا أن يفلح الأرض ! وطالت المناقشة فى هذا الأمر ، فأيد الذين يرون الاقتراع العام حقًّا لكل مصرى نظريتهم بأن الانتخاب حق مترتب على واجب هو الجندية . وما دام هذا الذى يفلح الأرض يحمل من حق الجندية ما يحمل غيره ، أو أكثر مما يحمل غيره ، فحقه فى الانتخاب لا يصح أن يكون محل نزاع . وأيد المعارضون رأيهم بأن الانتخاب عملية من عمليات الحكم ؛ إذ يترتب عليه اختيار النواب الذين تعتمد الوزارة فى بقائها على ثقتهم بها . فلا مفر من أن يكون صاحب الحق فى الانتخاب على علم وإن قلَّ ، بشىء من أمور الحكم ، ولا بد أن تكون له فى الحكم مصلحة تجعله يتابع أعمال الحاكمين ليرتب عليها رأيه عندما يجىء وقت الانتخاب .

طالت هذه المناقشة ، فذكرت ، وأنا أتتبعها ، ما كتبه الفيلسوف الفرنسى « هبوليت تين » عن « الاقتراع العام وطريقة الانتخاب » ، وكيف أنه ، وهو الفيلسوف الفرنسى المشبع بمبادئ الحرية ، يؤيد نظرية كالتى يؤيدها إسماعيل باشا أباظة . وقلت عند ذلك فى نفسى :

يظهر أن المنطق التجريدى وحده يصطدم فى الحياة العملية بمنطق آخر يجب أن يقام له كذلك وزن وحساب . وعلى ذلك لا يجوز أن يكون العدد وحده مقياس الكفاية للحكم ، بل يجب أن تكون المقدرة على الحكم ذات أثر كذلك فى هذا المقياس . لكننى عدت فذكرت أن مقياس المقدرة أمر تحكمى ، فإذا نحن أغفلنا المنطق التجريدى انفسح أمامنا باب المقاييس . ولم أقطع برأى فيما تدور المناقشة حوله ، بل اكتفيت بالإنصات لها ، والتمتع بمقدرة القائمين بها .

على أن رشدى باشا رأى ، حين طال الجدل ، أن العمل فى وضع الدستور يحتاج إلى التنظيم ، وأنه لا يكون مرضياً وسريعاً إذا طرحت كل مسألة على اللجنة كاملة لمناقشتها . فبين أعضاء اللجنة ، فى ثقافتهم وفى تقديرهم للمبادئ والآراء ، من التفاوت البيِّن ما يتعذر معه أن يجتمع رأيهم على مجموعة متسقة من المبادئ . وبهذا تخلص بمهارة من المناقشة وأجل الجلسة مقترحاً أن تكون الجلسة التى تليها جلسة تنظيم للعمل أكثر منها جلسة مناقشة فى المبادئ الأساسية للدستور المصرى .

فلما كانت الجلسة التالية اقترح تأليف لجنة تسمى لجنة المبادئ العامة ، تكون مهمتها وضع مجموعة متسقة من المبادئ الدستورية العصرية لتعرضها بعدئذ على اللجنة العامة . ولم يسلم هذا الاقتراح من أن تتناوله المناقشة ، وأن يطول فيه الجدل بعض الشيء . لكن رشدى باشا كان قد أعد للأمر عدته . ولست أدرى : أكان قد اتصل ببعض أعضاء اللجنة قبل هذه الجلسة ، فأقنعهم برأيه ؟ لكن أقوى هؤلاء الأعضاء حجة لم يلبثوا ، حين بدأت المناقشة تطول ، أن انضموا إلى رشدى باشا ، فتكونت كثرة مالت إلى رأيه . ولم يحتج الأمر إلى إحصاء أصوات ، بل بدأ الرجل يرشح لهذه اللجنة ويدعو من يريد أن يرشح نفسه . وتألفت لجنة المبادئ العامة من ثمانية عشر عضواً أكثرهم من رجال القانون . وقد درجت الصحف بعد ذلك على تسمية هذه اللجنة لجنة الثمانية عشر ، مؤتسية فى هذه التسمية بما كان يجرى فى مؤتمر فرساى للصلح ؛ إذ كانت تسمى اللجان بعدد أعضائها ، فيقال لجنة الأربعه ، ولجنة العشرة ، وهلم جرًّا .

بدأت هذه اللجنة عملها بعد تأليفها مباشرة ، وكان رشدى باشا هو المحرك الحقيقى لنشاطها . فقد كان يدرس الموضوعات التى يريد عرضها للمناقشة ، ثم يتناولها هؤلاء الأعضاء الضليعون فى القانون بالبحث . وكثيراً ما كان بحث مسألة بذاتها يستغرق أكثر من جلسة ، وكثيراً ما كان الأعضاء يعودون إلى مناقشة مسألة سبقت لهم مناقشتها ، وكثيراً ما كانوا يختلفون

فيما بينهم ، أو يختلفون مع رشدى باشا . وفى هذه الحالة الأخيرة كان الرجل يبذل من الجهد لإقناع الأعضاء برأيه ما يستحق كل تقدير ، سواء أبلغ من إقناعهم ما يريد ، أم اضطر إلى الإذعان لرأى يخالف رأيه .

والواقع أن لجنة المبادئ العامة هذه كانت فيها تيارات مختلفة جديرة بالإشارة إليها . ويرجع اختلاف التيارات إلى أن أعضاء اللجنة ، مع اقتناعهم جميعاً بأن مهمتهم الرسمية والوطنية هى أن يضعوا دستوراً لمصر على أحدث المبادئ العصرية ، قد كانوا ينقسمون فى الاتجاه حين يصور كل منهم هذا الدستور تصويراً يتفق وحاجات مصر . فمنهم من كان يرى أن البلاد ، ولما تبلغ بعد من مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح من جماح الأهواء الحزبية ، وبخاصة بعد الذى رأوه من انقسام الأمة واتجاه الكثرة إلى ناحية لا تقرها السياسة الواقعية بحال . ومنهم من كان على عكس من ذلك يرى أن تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور ، وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة ، تطبيقاً لا هوادة ولا مساومة فيه ، على نحو ما هو حادث فى إنجلترا — وهو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة فى أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها ، إذا وقعت أخطاء ؛ أما التسليم بالرقابة على السلطات الدستورية لغير ممثلى الأمة فيعوق هذا النضج ويطيل أمده . وبين هذين التيارين كانت تقوم تيارات أخرى فرعية ، لا تصدر كلها عن الرغبة فى التوفيق بينهما ، بل يرعى بعضها اعتبارات جزئية وقتية . أضرب لهذه التيارات الفرعية مثلا ما حدث حين أريد تقرير المبدأ الدستورى الذى أصبح مقرراً فى الأمم المتحضرة جميعاً أقصد أن التعليم العام إجبارى مجانى للجميع ذكوراً وإناثاً . فيوم عرض هذا المبدأ ، وقف حافظ حسن بك (باشا) يعترض بأن ميزانية الدولة لا تسمح ببناء دور هذا التعليم جميعاً ، ولذلك لا يصح تقرير المبدأ على إطلاقه . ورد عليه عبد العزيز فهمى بك بأن التعليم الأولى فى غير حاجة إلى إنشاء دور مؤثثة ، وأنه يكفى فيه الأخذ بنظرية التعليم فى الهواء الطلق تحت شجرة من الأشجار ، وأن (الفقهاء) الذين تولوا تعليم الجيل الماضى صالحون للقيام بهذا التعليم الأولى . وتقرر المبدأ بطبيعة الحال ، ثم وقفت بعد صدور الدستور عوائق فى سبيل تنفيذه السريع ، بعضها ما أشار إليه حافظ باشا حسن ، والبعض يتصل بآراء الفنيين فى رجال التعليم الأولى وإعدادهم . ولقد انقضى ربع قرن من يوم نفاذ الدستور إلى الوقت الذى أكتب فيه هذه المذكرات ، ومع ذلك لم يطبق مبدأ تعميم التعليم تطبيقاً كاملا ، بل لا يزال أكثر من ثلثى البنين والبنات ممن هم فى سن الإلزام فى حكم المعفين

من هذا الإلزام .

لم تكن هذه التيارات الفرعية ذات أثر جوهرى فى مناقشات اللجنة . أما التياران الرئيسيان فكان لهما من الأثر أنهما كانا يبرزان الحين بعد الحين كلما اتصل بهما مبدأ من المبادئ العامة . وكان رشدى باشا ، مع إقراره الحريات العامة ودفاعه عنها دفاعاً حارًّا ، يبدو فى جانب التسليم بحقوق معينة لصاحب العرش ، بل كان يدافع فى بعض الأحيان عن هذه الحقوق ويتخذ من سلطته ، سلطة رئيس اللجنة ، ما يجعله إذا شعر بدقة موقفه يؤجل النظر فى الموضوع المطروح للمناقشة حتى لا يفلت الزمام من يده . وقد عجب غير واحد لهذا الموقف من رجل درس فى فرنسا ، وعرف عنه من الشجاعة ومن الميل للحرية ما لم يعرف عن غيره . ويخيل إلىّ أن الرجل لم يكن يدافع فى هذه المواقف عن رأى يؤمن به ، بل عن سياسة يؤمن بأنها وحدها التى تؤدى إلى تحقيق الحظ الأوفر من الغرض الذى تسعى إليه اللجنة . وهذه السياسة هى أن ما تضعه اللجنة لا يزيد على أنه مشروع للدستور يجب أن يوقعه صاحب العرش لإمكان تنفيذه . فإذا سلب هذا المشروع من صاحب العرش كل سلطان خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه . أما إذا روعيت بعض الاعتبارات التى ترضى صاحب العرش ، وتقررت فى الوقت نفسه الحقوق الأساسية للأفراد ولممثلى الأمة ، فأكبر الظن ألا تقوم فى سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات . ومن الخير أن يتم هذا التوقيع فى أسرع وقت ، لتقوم فى مصر حكومة برلمانية تستطيع مفاوضة إنجلترا فى حل المسائل التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

يخيل إلىّ أن هذا الدافع هو الذى وجه رشدى باشا ، ووجه أكثر الأعضاء اتصالا بثروت باشا وبالوزارة ، إلى موقفهم فى الدفاع عن بعض أمور كانوا يعتقدون أن صاحب العرش يتمسك بها . ولعل رشدى باشا رأى كذلك ، بعد الذى حدث فى مصر من خلاف بين سعد وعدلى وبين السعديين والعدليين ، أن صاحب العرش يستطيع أن يتخذ من حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف الذى تخشى مضرته . ويدعونى إلى هذا الظن موقفه من تقرير تفسيرى للمبادئ العامة تحدث عن حق الملك في حل مجلس النواب . فقد ذكر هذا التقرير أن الملك إذا اقتنع بأن الرأى العام تغير اتجاهه فله أن يعود إلى استفتاء الناخبين ليتبين مبلغ تمثيل مجلس النواب القائم للأمة كثرة وقلة . واعترض بعض الأعضاء على هذا التفسير ، وطلب بعضهم أن يقيد حق الحل بموافقة مجلس الشيوخ ، فوقف رشدى باشا ضد أى تعديل فى التقرير ، وأيد بكل قوته ما جاء فيه ، ورفض تدخل مجلس الشيوخ لتقييد

الحق ، وانتهى الأمر بالنزول على رأيه فى هذا الموضوع بعد مناقشات فقهية لم تخل من عنف .

على أن هذا الاتجاه من جانب رشدى باشا لم يتجاوز مسائل محدودة ، أحسبه ظنها الأساس فى التوفيق بين الاتجاه الديمقراطى الصحيح ، والملكية القائمة فى بلد لم يتمتع بعد بالنظام البرلمانى ، تمتعاً يكفل تعاون القائمين بالأمر والمعارضين لهم تعاوناً يحقق المنفعة العامة . أما فيما وراء ذلك ، فكان الرجل أميل لمبادئ الحرية كما عرفها الناس فى القرن التاسع عشر : الحرية القائمة على أساس من حرمة المِلْك ، وحرمة المنزل ، وحرمة الرأى ، وحرمة الحرية الفردية . لهذا لم يكن ثمت تعارض عنيف بين الاتجاهين اللذين أشرت إليهما ، بل انتهت لجنة الثمانية عشر إلى وضع المبادئ العامة على أساس مقبول .

على أن ذلك لم ينجها من مطاعن المعارضة فى الصحف الوفدية ، بل فى بعض الصحف المستقلة . وأشهد أنه كان لهذه المعارضة بعض النفع خلال سير اللجنة فى عملها . فقد كانت حجة بعض الأعضاء فى التمسك برأيه أن المعارضة تناصره . لكن هذه المعارضة كثيراً ما جنحت إلى المغالاة وإلى الاستناد على أمور غير صحيحة لتنال من اللجنة فى عملها . ولم تزعج هذه المعارضة ذات الهوى أحداً من أعضاء اللجنة الذين آلوا على أنفسهم أن يتابعوا عملهم فى غير هوادة ، ليبلغوا به غايته فى أسرع وقت ومن غير مهل أو إبطاء .

أقبل الصيف ، وآن لرشدى باشا أن يسافر إلى أوربا للاستشفاء محافظة على صحته . وقد تركنا يوم ودعناه ، فترك وراءه أصدقاء يعزونه ويقدرون علمه وفضله وحبه لوطنه وإيثاره الخير العام على كل شيء ولقد كنا جميعاً نتساءل عما سيؤول إليه أمر اللجنة بعد سفره .

وتولى أحمد حشمت باشا ، نائب الرئيس ، دعوة اللجنة بهيئتها الكاملة للاجتماع بالإسكندرية فى مقر المجلس البلدى . واجتمعت اللجنة وناقشت المبادئ العامة . وقد ثارت فى أثناء اجتماع لجنة الثلاثين مسائل لم تثر فى اجتماع لجنة الثمانية عشر . ثارت مسألة تمثيل الأقليات ، أثارها توفيق بك دوس (باشا) كما أثار صالح لملوم باشا مسألة امتيازات العربان المقيمين فى مصر . ولم يقف الرأى العام ولا وقفت اللجنة طويلا عند امتيازات العربان : هذه الامتيازات التى كانوا قد منحوها فى عصور سابقة حين كانوا يقيمون فى مضاربهم ، وحين عهد إليهم ولاة مصر فى تلك العصور بالدفاع عن الحدود ؛ ولذلك أعفوهم من الجندية . فقد رفض النص على هذه الامتيازات فى مشروع الدستور رفضاً باتاً لاعتبارات لم تجد من يدفعها أو يدافع عن بقاء تلك الامتيازات . ومن أهم ما قيل يومئذ أن هؤلاء العربان اندمجوا

فى أهل مصر ، وأقاموا بينهم فى المدن والقرى ، ولم يبق مقيماً فى مضارب البدو غير عدد قليل جداً لا يقام له حكم ؛ وأن هؤلاء العربان الذين اندمجوا فى أهل مصر قد ساووهم فى الوطنية وفى الحرص على الدفاع عن بلادهم ، فالنص على إعفائهم من الجندية فيه من التجريح لوطنيتهم ما يأبونه هم قبل كل مصرى آخر . هذا إلى أن التجنيد سيكون إجبارياً يتساوى فيه الجميع ، ويتساوون بذلك فى الدفاع عن كل شبر من أرض الوطن ؛ فلا محل لتمييز طائفة ، وبخاصة فى أحوال العالم التى أصبح فيها الدفاع وأصبحت فيها الحرب ميكانيكية قوامها الدبابات والخنادق وما إليها مما لا ينجع معه دفاع مقيم على الحدود ، ولا مفر معه من تجنيد كل قوى الأمة لهذا الدفاع .

أما نظرية تمثيل الأقليات فوجدت فى توفيق دوس محامياً بارعاً عنها . قال : إنه لا يقصد بهذا التمثيل والنص عليه فى الدستور خلق امتيازات للأقباط أو لغيرهم من الأقليات الدينية أو العنصرية فى مصر ؛ فهو بطبعه يمقت التمييز ويقدس المساواة . لكنه يقصد إلى إسقاط حجة الإنجليز الذين احتفظوا فى تصريح ٢٨ فبراير بموقفهم من الدفاع عن الأقليات ، كموقفهم من الدفاع عن الأجانب . فإذا نص على تمثيلهم سقطت هذه الحجة ؛ لأنهم سيجدون من ممثليهم فى البرلمان من يدافع عنهم . ثم إنه لا خطر من تمثيل هذه الأقليات وعددها فى مصر ضئيل لا يبلغ عشر عدد السكان ، فإذا مثلوا فى البرلمان بنسبتهم ، بل بضعف هذه النسبة ، لم يغير ذلك من سلطان الكثرة ولم يجن عليه . هذا وتمثيل الأقليات يكفل عدم تذمرها ، كما يكفل حسن علاقتها بالكثرة على مر الأيام .

كان لهذه الحجج ولمثلها ، مما تقدم به المحامى البارع ، بعض الصدى . لكنها لم تجد فى اللجنة مؤيداً ، بل كانت الفكرة السائدة أن دستوراً ينص على حرية الاعتقاد وحرية الرأى ، وعلى المساواة بين المصريين جميعاً ، يهدم مبادئه الأساسية أى نص على تمثيل الأقليات ، كما يجعل هذه الأقليات منظوراً إليها على أنها غير مندمجة فى الأمة الاندماج التام ، الذى يجعل من هذه الأمة وحدة متماسكة الكيان ، يتمتع كل فرد من أفرادها وكل جماعة فيها بحقوق متساوية مساواة التكاليف التى تقع أعباؤها على عواتقهم جميعاً . أما إسقاط حجة الإنجليز فليس السبيل إليها هذا النص على تمثيل الأقليات ، بل هو ما بدا ، منذ قامت الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩ ، من تضامن عناصر الأمة جميعاً بغير تمييز بين الأديان أو الأجناس . هذا إلى أنه لم ينص دستور من الدساتير المدونة فى الأمم المتحضرة على تمثيل الأقليات ليتخذ حجة لأصحاب هذا الرأى . لهذا رأت لجنة الثلاثين رفضه ولم

تقف طويلا عنده .

على أن عبد العزيز فهمي بك خشي أن يكون للفكرة التي أوردها توفيق بك دوس أثر في المستقبل ، وحرص على أن يحتاط لهذا الأمر . وعبد العزيز محام عرف بشدة الحرص والاحتياط . لهذا رجع إلى المعاهدات الأخيرة التي عقدت مع بعض البلاد التي توجد بها أقليات دينية أو جنسية ، وخاصة المعاهدة التي عقدت مع بولونيا ، فجاء بالنصوص التي وردت في هذه المعاهدة خاصة بتساوي الأقليات الدينية والجنسية مع كثرة أهل البلاد ، وطلب إدماجها في المبادئ العامة لكي توضع في أحكام الدستور . وكان لهذا الاحتياط من غير شك قيمته ، وأقرته لجنة الثلاثين بإجماع الآراء .

بينما كانت لجنة الدستور ماضية في عملها بجد لا يعرف الكلال ، ظهر في جريدة الأهرام مقال افتتاحي بقلم رئيس التحرير ، داود بركات ، عنوانه : « نريد سعداً » . وقد أثار هذا المقال دهشة الناس جميعاً . فجريدة الأهرام كانت مستقلة ، لكنها كانت معتدلة ، وكان اتصالها بالوزارة القائمة يومئذ مما دعا غير المتعصبين لسعد باشا أن يكتبوا فيها المقالات السياسية والأدبية وغيرها . لهذا كان مقال « نريد سعداً » ، عجباً يثير أشد الدهشة . ترى ما الذي دعا إليه ؟ قال الذين يأخذون الأمور بأيسر ظواهرها : لعل الوزارة أغضبت رئيس التحرير فأراد أن ينبهها . لكن ما حدث بعد ذلك بقليل دعا هؤلاء الذين يأخذون بالظواهر إلى شيء غير قليل من التساؤل . فقد عادت الأهرام بعد هذا المقال إلى اعتدالها ، ثم لم تمض أسابيع قليلة حتى عطلت ثلاثة أيام ، وحتى تناولت الأحاديث التعطيل وسببه ، وخاض الناس في خلاف زعموه بين القصر والوزارة ، بل جسمت بعض الأقاويل هذا الخلاف تجسيماً ذهب أصحابه إلى أن مركز الوزارة محل أخذ ورد .

وشعرنا نحن في لجنة الدستور بهذا الخلاف ، حين رأينا أقطاب اللجنة المتصلين بالوزارة يتعجلون الفراغ من مشروع الدستور لرفعه إلى الحكومة . وفعلا أسرعت لجنة الثلاثين فاختارت لجنتين : إحداهما لجنة التحرير التي عهد إليها بتحرير الصيغة النهائية لمشروع الدستور تمهيداً لعرضها على لجنة الثلاثين ، والأخرى لوضع قانون الانتخاب ، ولم تكن أحكامه ومبادئه قد بحثت في لجنة الثلاثين بحثاً ذا قيمة . وعاونت أنا لجنة التحرير ، وتولى على بك ماهر (باشا) رياسة لجنة قانون الانتخاب .

تعود الناس بعد صدور الدستور أن يسموا عبد العزيز فهمي باشا (أبا الدستور) . وهم في هذا على حق . فعبد العزيز أبو الدستور فعلا . كان في لجنة المبادئ العامة من

أكثر الأعضاء درساً وتمحيصاً ومناقشة ، حرصاً على أن يبلغ العمل غاية ما يستطاع من التمام . فلما انتقل الأمر من لجنة الثمانية عشر إلى لجنة الثلاثين لم تفتر همته ، بل ازداد حماسة للعمل لتفرغ اللجنة من مهمتها فى أقصر وقت . ولما تولت لجنة التحرير الصياغة ، رأيناه كل صباح يجىء إلى مقر الوزارة ببولكلى ومعه طائفة من المواد صاغها أحسن صياغة . ولم يكن ذلك عجباً . فعبد العزيز ، إلى جانب ثقافته الفقهية العظيمة ، من أعرف المصريين ، إن لم يكن أعرفهم جميعاً ، باللغة العربية وفقهها وأسرارها .

وكانت لجنة التحرير تراجع ما ترى مراجعة عبد العزيز بك فيه من بعض المواد ، إما لتجعلها متفقة كل الاتفاق مع المبادئ العامة التى أقرتها اللجنة ، أو لمزيد من الدقة فى الصياغة يزيل من المادة كل كلمة أو حرف لا يقتضيه المعنى المطلوب . فالأسلوب التشريعى بطبعه أسلوب دقيق غاية الدقة ، لما يتعلق به من حقوق الناس وواجباتهم ومنافعهم وروابط بعضهم ببعض . وكان الرجل يستمع إلى كل ملاحظة تبدى ، ولا يرى التعصب لعبارة أو لفظ كتبه ، بل يرى وجوب الكمال فى صياغة دستور مفروض أنه يبقى عشرات السنين إن لم يبق أكثر من ذلك . وكثيراً ما كنا نرجع ، حرصاً على مزيد من الدقة ، إلى نص فى الدستور الفرنسى أو فى الدستور البلجيكى يقابل المبدأ العام الذى أقرته اللجنة ، حتى لا يُفَوِّت علينا قصور العبارة أو عدم دقة اللفظ غرضاً يقصد المبدأ إليه ضمَّنه الفرنسيون أو البلجيكيون مادتهم . وكان العمل فى ذلك يقتضينا الاجتماع طيلة الصباح ببولكلى ، ويقتضى كل واحد منا التفكير بعد الظهر فيما لم نهتد فيه إلى اللفظ المطلوب ، ويقتضى عبد العزيز فهمى أن يقضى شطراً من الليل فى إعداد طائفة جديدة من المواد ليشملها هذا البحث الدقيق الذى يقتضيه الأسلوب التشريعى .

وفرغنا فى نحو أسبوعين من عملنا ، وفرغت لجنة قانون الانتخاب كذلك من عملها ، واجتمعت لجنة الثلاثين وراجعت ما تم وأقرت الصيغة التى تتقدم بها اللجنة إلى الحكومة . وفى موعد ضربه ثروت باشا ذهبنا إليه بمكتبه ببولكلى ، وقدمنا له مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، فشكر للجنة مجهودها ، وصرح بأنه سيصدر الدستور بالنص الذى وضعته اللجنة .

كان لتصريحه هذا معنى خاص يتفق وما تداولته الألسن من خلاف بين القصر والوزارة ، وما قيل عن دقة مركز الوزارة . على أن ما كان يعتقده بعضهم من حرص الإنجليز على مفاوضة حكومة مصرية دستورية ، جعلهم يعتقدون بأن ما يقال عن مركز الوزارة مبالغ

فيه ، وأنها ستصدر الدستور على كل حال . لكن ما حدث بعد ذلك جعل تفاؤل هؤلاء المتفائلين أدنى إلى سوء التقدير ، وإلى عدم تتبع أطوار السياسة تتبعاً دقيقاً .

* * *

بينما كانت لجنة الدستور ماضية فى عملها بالإسكندرية ، انتهزت أنا فرصة آخر الأسبوع ، وذهبت إلى بلدنا كفر غنام يوم الخميس لأسافر منها يوم السبت إلى القاهرة وأقضى بها يوم الأحد ، وأعود فى المساء لأحضر اجتماع اللجنة بالإسكندرية صبح الاثنين . وذهبت ظهر السبت إلى محطة أبى الشقوق وركبت القطار المسافر إلى القاهرة فإذا به لطفى بك السيد عائداً من برقين قاصداً إلى القاهرة . وكان لطفى بك يترجم إذ ذاك فلسفة أرسطو . فلما حدثته عنها قال لى إن جزءاً منها أوشك على التمام ، وأضاف : وسأطبعه عندك . ودهشت فقلت : عندى أنا ! قال : نعم ، فستتولى رياسة التحرير لجريدة الحزب الجديد الذى يؤلفه عدلى باشا وإخوانه . فلما ذكرت له ما أعرفه من أن عدلى باشا لا يريد أن يؤلف حزباً ، قال : لقد أقنعناه لمصلحة مصر . وانتقل الحديث بنا بعد ذلك إلى شئون أخرى عكف لطفى بعدها على قراءة كتاب كان فى يده ، وأخرجت أنا كذلك كتاباً من حقيبتى أقرؤه .

وعلمت ، حين بلغت الإسكندرية ، أن التفكير فى تأليف حزب يرأسه عدلى باشا قد انتقل إلى حيز التنفيذ ، وأن أعضاء لجنة الدستور جميعاً سيكونون أعضاء فى هذا الحزب ، وأن الدفاع عن الدستور والعمل لسرعة صدوره فى مقدمة أغراض الحزب ومبادئه ، وأن خطاب الافتتاح الذى يعلن به عدلى باشا تأليف الحزب يعد ، ودعيت لحضور اجتماعات المؤسسين ومناقشاتهم ، وكانوا يجتمعون بمنزل عدلى باشا برمل الإسكندرية . وقد اجتمعنا عدة مرات تحدثنا فيها عن اسم الحزب ، وانتهينا إلى تسميته : حزب الأحرار الدستوريين ؛ وعن اسم الجريدة التى تنطق بلسان الحزب ، وانتهينا إلى أن يكون اسمها : « السياسة » ؛ وعن الأشخاص الذين ينضمون إلى لجنة الدستور أعضاء فى الحزب ، واتفق على أن يكون من بينهم مدحت باشا يكن ، ومحمد باشا محمود ، وحسن باشا عبد الرازق ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفى رئيس جمعية مصر المستقلة ، ودسوقى بك أباظة ، وأحمد بك عبد الغفار ، وأمثالهم من مديريات مختلفة عرفوا بنشاطهم فى مديرياتهم وتأييدهم عدلى باشا ؛ وكان كثيرون منهم أعضاء فى الحزب الديمقراطى ، أو فى جمعية مصر المستقلة التى أنشئت فى أثناء مفاوضات عدلى باشا مع لورد كرزون ، وكانت تؤيده

فى موقفه من هذه المفاوضات .

لم أهتم كثيراً بالأشخاص الذين ينضمون للحزب ؛ فقد كانت معرفتى بكثير من هؤلاء الأشخاص محدودة . وقد تبينت خلال اجتماعات لجنة الدستور ومناقشاتها أن من لهم وزن حقيقى من حيث المبادئ والآراء ، ومن لهم اطلاع على المذاهب السياسية والاقتصادية المعروفة فى أوربا ، قليلون ؛ وأن الأقل من هؤلاء هم الذين يمكن الاعتماد على تبحرهم فى المعرفة.على أن أمراً وقفت عنده . ذلك أن لطفى بك السيد ، مع أنه لم يكن من أعضاء الحزب ، لأنه كان قد عاد إلى وظيفته مديراً لدار الكتب ، كان وثيق الصلة بعدلى باشا وبمن يؤلفون الحزب ، وكان هو الذى يحرر خطاب الافتتاح الذى يلقيه عدلى باشا ، وكان من رأيه أن ينضم إلى عضوية الحزب كل من عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزارة وإسماعيل صدقى باشا وزير المالية ؛ لأنهما كانا يد عدلى باشا اليمنى خلال المفاوضات إذ كان أولهما نائب رئيس الوزارة بمصر فى أثناء غياب عدلى باشا ورشدى باشا ، وكان الآخر عضواً بارزاً فى هيئة المفاوضة . وكانت نظرية لطفى بك السيد فى ذلك أن تكون الوزارة القائمة وزارة حزبية يؤيدها الحزب . فإذا استقالت استفاد الحزب من كفاية هذين الرجلين بنوع خاص . لكن محمد محمود باشا عارض هذا الاقتراح بكل قوته . وهو لم يعارضه فى الاجتماعات التى كانت تعقد بمنزل عدلى باشا ، ويحضرها لفيف من أعضاء الحزب من لجنة الدستور وغير لجنة الدستور ؛ بل سمعته يعارضه بغرفة لطفى بك بفندق سان استفانو ، ويبنى معارضته على عدم استطاعته التعاون مع صدقى باشا بنوع خاص . ولم يكن لى أن أشترك فى مناقشة أمر ذلك مبلغ دقته ؛ لأننى لم أكن أعرف من دخائل هؤلاء الرجال جميعاً ما يعرفه بعضهم عن بعض ، ولأن صلتى بمحمد محمود باشا كانت لا تزال فى بداءتها ؛ فلم يكن من حسن الرأى أن أتحدث فى الأمر من حيث المبدأ الذى يؤيده لطفى بك مع اقتناعى يومئذ بسلامة هذا المبدأ لذاته .

وإنما اتجه اهتمامى واتجهت عنايتى إلى خطاب الافتتاح . فهذا الخطاب هو الذى تبنى عليه سياسة الحزب ، وهى السياسة التى سأدافع عنها يوم يؤلف الحزب وتظهر جريدته . ولما كان لطفى بك قد أتم كتابة الخطاب ، فقد أعطانيه عدلى باشا وطلب منى بعد تلاوته أن أتحدث إليه فيما قد يعن لى من ملاحظات عليه . وتحدثنا بعد أيام ، واتفقنا على بعض تعديلات حررتها ودفعت بها إلى لطفى بك ، فأعاد تحريرها ليظل الخطاب منسجماً . بهذا حددت سياسة الحزب وتحددت مبادئه .

والواقع أن الخطاب كان قطعة بارعة من الأدب السياسى فى اعتداله ، وفى تصويره المبادئ التى يزمع الحزب تحقيقها ، وفى مقدمتها استكمال استقلال مصر بعد الخطوة التى خطوناها بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وصدور الدستور الذى وضعت اللجنة مشروعه ، فأتمت بذلك عملا عظيما لخير البلاد ، إذ قررت سلطة الأمة وحقوق العرش . أما المبادئ الاقتصادية والاجتماعية التى تناولها الخطاب ، فكان أساسها النظرية الفردية القائمة على أساس من احترام تام لحرية الفرد المطلقة ، ولحرية التجارة بتقرير سياسة الباب المفتوح . على أن الفكرة الفردية الواضحة فى الخطاب قد خضعت فيه كذلك للاتجاه العام الذى أعقب الحرب العالمية ، والذى جعل هذه النظرية الفردية تتشح بظاهر من الاشتراكية لا يجنى على الحرية الفردية ، ولكنه يخفف من غلواء المذهب الفردى ؛ إذ يجعل للأفراد حقوقاً على الجماعة من يوم مولدهم يتسلحون بها للكفاح فى الحياة ، على أساس يدنيهم من معانى العدالة الاجتماعية ، وإن لم يذهب فى ذلك إلى حد تحكم الدولة فى مصايرهم تحكما تقره اشتراكية الدولة وما إليها من المذاهب .

وقد سادت هذا الخطاب نغمة الدعوة إلى الوحدة القومية ، وتحذير أبناء مصر من مغبة الخلاف بينهم ، لما يجره هذا الخلاف من تعطيل لحقوق وطنهم ، وإضرار بمصالحه الحيوية . وكانت هذه الدعوة صادقة خالصة ، قوامها أن ما حصل عليه الوطن من اعتراف باستقلاله إنما يرجع الفضل فيه إلى ما بدا من وحدة الأمة وتماسكها منذ قومتها الوطنية فى سنة ١٩١٩ ، وأن هذه الوحدة جديرة أن تؤتى كل ثمارها ، إذا ظلت منزهة عن الشوائب ، وأن أبناء الوطن ، الذين عرفوا بالحكمة وإنكار الذات والتجرد للوطن ، قادرون بوحدتهم على أن يحققوا لوطنهم كمال استقلاله .

اغتبطت بهذا الخطاب ، ورأيت فيه سياسة تتفق فى جملتها وفى تفصيلها مع آرائى . فهو يقدس الحرية الفردية وأنا أقدسها . وهو يكبر حرية الرأى ، وهذه الحرية تحل من نفسى محل الإيمان الذى لا يتزعزع وهو على نزعته الفردية يدعو إلى العدالة الاجتماعية كما صورتها فى مقدمة كتابى عن « جان جاك روسو » الذى صدر قبل ذلك بعام وأشهر .. وهو يحبذ الوحدة القومية ، وقد كنت من دعاتها يوم كان الخلاف بين سعد وعدلى على أشده . وهو يؤيد حرية التجارة ما لم تحتج صناعة ناشئة إلى الحماية حتى تقف على قدميها ، وأنا من هذا الرأى . لى إذن أكبر الرجاء ، يوم تظهر « السياسة » ، أن أبشر بهذه المبادئ فى إيمان وقوة يحملان كل متردد على اعتناقها والاقتناع بها .

وإنى لمشتغل بالتفكير فى هذه الأمور فى الأيام الأخيرة من عمل لجنة الدستور ، إذ لقينى جبرائيل بك تقلا (باشا) صاحب جريدة الأهرام ذات مساء عند مدخل فندق سان استفانو ، وعرض على أن أكون رئيساً لتحرير الأهرام بمثل الشروط التى يعرضها على رجال الحزب الجديد أو بخير منها . ولم يطل بيننا الحديث ، فقد قلت له : أنت صديقى يا جبرائيل بك . ولقد طالما نشرت لى الأهرام بحوثاً فى الأدب والسياسة والاجتماع . وكنت أود لو استطعت أن أجيبك إلى ما تطلب . لكنى قد ارتبطت مع هؤلاء القوم وأعطيتهم كلمتى . ولا أحسبك تخالفنى فى أبد التحلل من هذا الارتباط غير لائق بى . قال : « فلتكن الأهرام لسان الحزب الجديد . وأنت تعلم أن الأهرام أيدت عدلى باشا من بدء الحركة » . قلت : « ذلك أمر آخر لك أن تخاطب فيه عدلى باشا » . قال : سأفكر . وانتهى الحديث عند هذا ، ولم نعد إليه .

وظللت أفكر فى هذه الحياة الجديدة التى سأنتقل إليها . فقد كان اتفاقى مع رجال الحزب الجديد أن أترك عملى فى المحاماة نهائيًّا ، وأن أنقطع لرياسة تحرير السياسة . وقد رأيت الصحف تهاجم هذا الحزب الجديد قبل أن يعلن تأليفه وتتهمه بأنه ، فى حرصه على الاتفاق مع الإنجليز ، سيفرط فى حقوق الوطن . أليس هو قد قام على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، هذا التصريح الذى بعث سعد باشا من عدن ، حيث كان فى الطريق إلى منفاه بسيشيل ، يقول إنه « نكبة وطنية كبرى » ؟ ! أليست وزارة ثروت باشا استمرارا لوزارة عدلى باشا التى فاوضت الإنجليز فأخفقت فى مفاوضتهم ، ووزارة ثروت باشا تؤيد هذا الحزب وتؤازره ؟ ! وأعضاء هذا الحزب من رجال لجنة الدستور ، أليسوا هم الذين غصبوا حق الأمة فى إقامة دستورها عن طريق جمعية تأسيسية ؟ ! كان هذا الكلام ومثله ينشر على الناس وتسمح به الرقابة على الصحف ، رقابة قائمة فى ظل الأحكام العرفية البريطانية المفروضة على مصر برغم إرادة المصريين . ولم يدر بخلد أحد أن يقول إن سماح هذه الرقابة بنشر هذه التهم دليل على أن اتهام الحزب الجديد بممالأة الإنجليز اتهام باطل . لم يدر بخلدنا هذا ولم نفكر فيه ؛ لأننا كنا نؤمن بحرية الصحافة إيماناً صادقاً ، وكنا نطلب إلغاء الأحكام العرفية ، وما تفرع عن الأحكام العرفية من رقابة على الصحف .

أترى هذه التهم زعزعت من عزيمتى ، أو غيرت من اتجاهى أن أجعل الدعوة للوحدة القومية أول ما أبشر به وأؤيده فى حزم واعتدال ؟ كلا ! فلم يكن تأليف الحزب مصدر هذه الحملات ولا سببها . فقد بدأت هذه الحملات منذ اختلف سعد وعدلى ، وكان اتهام

أنصار عدلى بخيانة الوطن أيسر ما تجرى به أقلام الكتاب المؤيدين لسعد . وإنما تألف الحزب الجديد لدفع هذه التهم الباطلة ، ولمقاومة أثرها فى أذهان الشعب . وإذا كانت الصحف قد اتخذت من تأليف الحزب مادة جديدة للاتهام فإن ذلك لم يغير شيئاً من اقتناعى بضرورة القضاء على هذا الجو المسموم ، فلا مصلحة فى بقائه لأحد ، بل هو ضار بالوطن أبلغ الضرر . وإذا كانت هذه الصحف قد اندفعت إلى المبالغة فى كيل التهم الزائفة ، فليس من شأن ذلك أن يثنى أحداً منا عما اعتزم ، بل هو ، على العكس ، حافز لنا على المضى فيما نؤمن بأن خير الوطن رهن به : من الدعوة للوحدة ، ومن إشاعة المبادئ السليمة التى وضعناها للحزب الجديد .

كان ذلك اقتناعى ، وكان اقتناع شاب مؤمن بأنه على حق ، وأن من واجبه أن يدافع عن هذا الحق بكل قوته . أما وقد آتاه الله موهبة القلم ، ومهد له سبيل الدفاع بهذ القلم عن الحق الذى يؤمن به بتوليه رياسة تحرير « السياسة » فعليه أن يؤدى هذا الواجب كاملا ، دفاعاً عن عقيدته ودفاعاً عن الحرية ، ودفاعاً عن وطنه .

أعددنا العدة لإصدار جريدة « السياسة » ، فاتفقنا مع معاونينا فى تحريرها ، واتخذنا داراً لها وللحزب بشارع المبتديان ، واستصدرنا ترخيص إصدارها باسم الدكتور حافظ عفيفى عضو الحزب ، وطلبنا مطبعة « روتاتيف » لها من ألمانيا ، واتفقنا مع أمين بك الرافعى صاحب جريدة الأخبار أن يطبعها لنا ريثما تصل مطبعتنا ، وحدد عدلى باشا موعداً لإلقاء خطابه وإعلان تأليف الحزب واختيار مجلس إدارته وصدور العدد الأول من « السياسة » يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، ولبثنا ننتظر هذا اليوم القريب بصبر نافد .

وفى عشية ذلك اليوم هيأنا لإصدار العدد الأول فى الساعة العاشرة صباحاً ، إذ يبدأ عدلى باشا بإلقاء خطاب الافتتاح ، لتتلى بعده مبادئ الحزب . وقد سهرت يومئذ الليل كله ، فلم أطمئن حتى كان هذا العدد الأول بين يدى فى بكرة الصباح . وفى الساعة العاشرة ذهبت إلى فندق شبرد حيث اجتمع عدد عظيم من المثقفين والأعيان ليسمعوا الخطاب . فلما فرغ عدلى باشا من إلقائه ، وفرغ محمد على علوبة بك من تلاوة مبادئ الحزب ، انتخب أعضاء مجلس إدارته .

وزع العدد الأول من « السياسة » مصدراً بخطاب عدلى باشا . ولشدما فرحت حين رأيته بأيدى باعة الصحف ، ورأيت الخارجين من فندق شبرد بعد سماع الخطاب يقبلون على شرائه ! ولشدما ابتهجت بانتهاء حفلة الافتتاح بسلام ! وآن لى أن أعود إلى منزلى أستجم ،

وأنال من نومى قسطاً أعتاض به عن سهر الليلة الماضية بطولها . فلما استيقظت ، وآن لى أن أذهب للعمل بالسياسة ، شعرت بالعبء الجديد الذى ألقى على كاهلى ، وبما يجب علىّ من بذل غاية الجهد لنجاح الجريدة ، مقدراً فى الوقت نفسه ما سيعترضنا من عقبات وصعاب .

وبدأت أنا وزملائى نحرر فى لهجة معتدلة كلها دعوة إلى الوحدة حول مبادئ الحزب ، ودعوة إلى زملائنا الصحفيين الذين ما انفكوا يهاجمون هذا الحزب وجريدته بالتزام الحكمة ، وتقدير ما يجب للوطن من اعتصام بهذه الوحدة ليبلغ الغاية من أغراضه الوطنية . وفسر زملاؤنا اعتدالنا بأنه الضعف ، فازدادوا فى مهاجمة الحزب وجريدته ، بل عنفوا فى ذلك عنفاً جعل الكثيرين من أصدقائنا الشبان يضيقون ذرعاً بهذا الاعتدال ، ويشاركون خصومنا السياسيين القول بأنه مظهر للضعف غير لائق بنا . وقابلت عدلى باشا بعد أسبوع من صدور الجريدة ، وكان بفندق شبرد ، فهنأنى . فلما أفضيت إليه بامتعاض بعض إخواننا فى مصر وفى الأقاليم ، قال : لا يخرجك امتعاضهم عن خطتك . إن « السياسة » تسير على نهج « الطان » الفرنسية : نهج التعقل والاعتدال ، وذلك أجمل بنا وأحرى .

أفكان ذلك تشجيعاً لمجرد التشجيع ؟ أحسب أنه على العكس كان الخطة التى ارتضاها عدلى باشا . لكن هذه الخطة كانت داعية تشجيع لخصومنا فى الطعن علينا وفى النيل منا ، وفى الطعن على عدلى باشا بالذات والنيل منه . ولم يكن يمر يوم حتى أسمع من جوانب شتى ما فى هذه الخطة من إضعاف لنا أمام الرأى العام . ولم يكن يمر يوم حتى يحضر إلينا الدكتور حافظ عفيفى ، بعد أن يلقى عدلى باشا وزملاءه من أعضاء الحزب فى (كلوب محمد على) ، لنتداول الرأى فى الموقف وتطوراته وما يجب أن تنشره الجريدة لمواجهة هذه التطورات . ويبدو لى أن الدكتور حافظ ورجال الحزب الذين يجتمعون فى (كلوب محمد على) بدءوا هم كذلك يضيقون ذرعاً باعتدالنا ، وما يجره هذا الاعتدال من مضاعفة العنف فى الحملة علينا ، واتهامنا بأن عدلى باشا وأصحابه مالئوا الإنجليز فى القبض على سعد باشا وأصحابه ونفيهم إلى جزيرة سيشل . وإننى لجالس إلى مكتبى يوماً إذ جاءنى محمد صالح باشا المستشار السابق فى محكمة الاستئناف وعضو مجلس إدارة الحزب ، ووجه إلى خطة الاعتدال التى نسلكها لوماً أشد من لوم الشبان أصدقائى . وجاء الدكتور حافظ عفيفى وهو يحدثنى ، فسمع طرفاً من حديثه ومن تأييدى له ، فقال : الأمر لكم . وما دامت خطة الاعتدال لم تنجح فى حمل هؤلاء القوم على التزام الحكمة ، فالحزب يحلكم من التزام

هذه الخطة ، ويدع لكم أن تدفعوا بما ترونه .

لا أحسبنى اغتبطت يوماً بأمر كاغتباطي بهذا القرار من جانب الحزب . وذهبت إلى منزلى وجلست فيه إلى مكتبي وحررت مقالا عنوانه : « إذن فاسمعوا – من ذا أضر مصر ، ومن استبقى سعداً وأصحابه فى المنفى ؟ » . ولقد حملت فى هذا المقال على صحف الوفد ، وعلى القائمين بتوجيه سياسته حملة عنيفة غاية العنف ، من غير نبو فى اللفظ أو مقابلة للاتهام باتهام من نوعه . وظهر هذا المقال صبح الغد ، فإذا المحادثات التليفونية تقبل تترى من الأقاليم تعلن الرضا والارتياح لهذا الاتجاه الجديد ، وإذا إدارة الجريدة تمتلىء فى المساء بمن جاءوا يهنئوننى بهذا المقال ويقولون : « أهو كده ! لا ينفع القوم إلا هذا ! » ولم أتردد ، وقد أعلنت النضال ، فى خوض المعركة إلى النهاية . ولشد ما سرنى أن وجدت من زملائى فى التحرير جميعاً ، وفى مقدمتهم الدكتور طه حسين والأستاذ محمد توفيق دياب ، إخوان صدق فى متابعة هذه المعركة عن إيمان بأن الحق معنا وإنا منتصرون لا محالة آخر الأمر .

فى هذه الأيام بدأت الأحاديث تتواتر بأن الخلاف بين القصر والوزارة يزداد حدة . قال قوم : إن ذلك كان سببه حرص ثروت باشا على السرعة فى إصدار الدستور ، ورغبة القصر فى مراجعة مشروعه لإدخال ما يقضى به توازن السلطات من تعديل فيه . وكان حسن نشأت بك قد عين وكيلا للديوان الملكى ، وقيل : إنه كان له فى هذا الأمر رأى . وقال غير هؤلاء : إن جلالة الملك فؤاد لم يسترح لما رواه بعضهم من أن رجال الإدارة أعانوا على اكتتاب الأعيان للحزب ولجريدة السياسة ، وأنه صارح بعض مديرى الأقاليم بعدم رضاه عما كان من ذلك . وقال غير هؤلاء : إن سبب الخلاف يرجع إلى اعتبارات كثيرة أصبح بقاء الوزارة فى مناصبها متعذراً معها . وتداول الناس الحديث فى هذا الأمر ، وفيما يقال عن الوسيلة لدفع الوزارة إلى تقديم استقالتها . وقد شجعت هذه الأقاويل خصوم الأحرار الدستوريين ظنًّا منهم أن الحزب قائم بتأييد الوزارة له ، وأنه لو فقد هذا التأييد لما قامت له قائمة .

بينما ذلك يجرى وقع حادث كان له فى حياة الحزب وفى حياة (السياسة) وفى اتجاهنا نحن أبلغ الأثر وأعمقه . فقد دعى مجلس إدارة الحزب للاجتماع بدار الحزب برياسة عدلى باشا فى الساعة السادسة من مساء ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، أى بعد تأليف الحزب وصدور جريدة السياسة بتسعة عشر يوماً ، من غير أن يبلغ الأعضاء جدول الأعمال الذى سيعرض عليهم . وجلسنا نحن محررى السياسة إلى مكاتبنا نباشر عملنا ، يكتب كل محرر مقاله ، ويراجع المخبرون أنباءهم ، ويتولى المترجمون عملهم . وإننا لكذلك وقد أرخى الظلام سدوله بين

الساعة السابعة والساعة الثامنة ، إذ سمعنا فرقعة تخيلناها أول الأمر ناشئة عن عجلة أتوموبيل انفجرت ، ثم سرعان ما عرفنا أنها طلقات رصاص صوبت إلى أول رجلين خرجا من باب الحزب ، وكانا حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى . يا للجريمة النكراء ! هرولنا جميعاً إلى ناحية باب الدار فقيل لنا : إن حسن باشا عبد الرازق أصيب بعد أن كان قد جلس فى السيارة ، على حين ألفينا إسماعيل بك زهدى معتمداً على ذراع صديق يصعد به درج الدار إلى غرفتى . وسألنا عن سيارة حسن باشا فعلمنا أنه أمر سائقها أن يذهب به توًّا إلى مستشفى الدكتور على بك إبراهيم بشارع الصنافيرى . وعدنا نحيط بإسماعيل بك زهدى ، فمدده الدكتور حافظ بك عفيفى على بساط غرفتى ، وفتح له أزرار صدره ، وبصر فإذا الدم يخرج من موضع الإصابة بالرصاص من بطنه فيلون قميصه ، وإسماعيل بك يقول : علم الله ما آذيت أحداً ، ولا أردت إلا خير الوطن ! ويتولى الله أطفالى ! ونحن فى هذه الأثناء وقوف حوله قد تولانا الوجوم ، فما يجد أحد منا كلمة تنفرج عنها شفتاه ، اللهم إلا الدكتور حافظ عفيفى الذى جعل يطمئن المصاب بقوله : لا تخف يا إسماعيل بك ، ليس هناك خطر على حياتك . إنك لم تصب فى مقتل . وبعد قليل نقل زهدى كذلك إلى مستشفى على بك إبراهيم ، حيث رقد فى غرفة إلى جانب غرفة زميله الكريم حسن باشا عبد الرازق .

كان لهذا الحادث الشنيع وهذه الجريمة المنكرة أثر بلغ من نفوسنا أعماقها ، وكان أول مظهر لهذا الأثر فى نفسى أن تمثلت بقول القائل :

لا يسلم الشرف الرفيـــــع من الأذى   حتى يراق على جوانبـــه الـــدم

وكان زميلى الأستاذ محمد توفيق دياب قد بدأ يكتب مقاله اليومى قبيل وقوع الحادث . ولم يكن قد مضى فيه إلا قليلاً حين سمع دوى الرصاص ورأى زهدى وهو يصعد سلم « السياسة » إلى غرفتى ، وجاء يعاوننا ويشهد معنا هذا المنظر المحزن : منظر رجل فى فتوة الشباب وعنفوان الصحة يطلق عليه الرصاص لغير ذنب جناه ، وكان له بعد فى العمر فسحة ، ولكفايته وإخلاصه لوطنه متسع فى خدمة هذا الوطن . . فلما نقل زهدى إلى المستشفى عاد الأستاذ دياب يتم مقاله ، فجعل عنوانه : « أنتم قتلة الوطن » ، وحمل فيه حملة أعنف الحملة على هؤلاء الكتاب وهؤلاء الساسة الذين يصفون بنى وطنهم كذباً بالخيانة ، ويحرضون الشباب الأغرار بذلك على ارتكاب الجرائم ، ويحرمون الوطن رجالاً هم عماد الوطن ومصدر قوته .

وجاء البوليس ، وجاء النائب العام ، وجاء المحققون إلى « السياسة » ، ولكن بعد

فوات الوقت ، فقد فر المجرمون ولم يقف لهم أحد على أثر . وقد خلنا نحن أن هؤلاء المحققين يؤدون فى هذا الموقف واجباً رسمياً ، ويؤدونه أداء آلياً لا يدل مظهره على حرص يحركه الضمير لاستبطان الحقيقة . ولست أدرى : أكان لما شاع من خلاف بين القصر والوزارة أثر فيما ظنناه من تراخ وعدم اهتمام ؟ فقد تعودنا فى مثل هذه المواقف أن يكيف الموظفون كباراً وصغاراً مواقفهم حسب ما يتصورونه المستقبل ولمن يكون .

وفرغنا من عملنا ، ومن إجابة المحققين إلى ما طلبوا من معلومات ، ثم ذهبنا إلى المستشفى نسأل عن حال المصابين ، فعلمت أن الدكتور على إبراهيم أجرى لهما عملية استخراج الرصاص من البطن وأنه يرجو أن يلطف الله بهما . لكن القدر كان قد كتب فى لوحة أن أجلهما قد جاء . فبعد يومين استشهد حسن عبد الرازق وشيعت جنازته . وفى صبح اليوم التالى استشهد زهدى وشيعت كذلك جنازته . وسرنا جميعاً فى الجنازتين يتقدمنا عدلى باشا ، وسار فى كل واحدة منهما عدد عظيم جداً من ذوى الرأى والمكانة فى البلاد ، فكان ذلك شاهداً على استنكار المثقفين وغيرهم لهذا النوع الوضيع الجبان من الاعتداء .

سألنى الدكتور حافظ عفيفى غداة الحادث عن الأثر الذى تركه فى نفس محررى (السياسة) وعمالها ، وخشى أن يكون قد ولّد فى نفوسهم من الرعب والفزع ما يجنى على مجهودنا الناشئ . وأجبته مطمئناً إياه وطالباً إليه أن يطمئن رجال الحزب جميعاً على الحال المعنوية لرجال (السياسة) وعمالها . فقد كان من أثر هذه الجريمة ، التى أصابت رجلين من أكرم رجال مصر ، أن زادتهم جميعاً تعلقاً بالسياسة ومقتاً لخصومهم . وكان ما قلته من ذلك حقاً . صحيح أن بعض الأصاغر منهم تولاهم فى اللحظة الأولى شيء من الرعب ، بل لقد فر خادم غرفتى فلم أره بعد ذلك قط ، وعلمت ممن رأوه أنه أقسم ألا يعود ! لكن انقضاء الفترة الأولى بعد الحادث جعل الجميع يشعرون بأننا ننصر حقاً يخشى خصومنا منه على باطلهم ، ولذلك ازدادوا تعلقاً بمشاركتنا فى نصرة هذا الحق . والحياة والموت بيد الله ، ولا يأخذ الروح إلا خالقها !

وزاد فى سمو هذه الروح المعنوية أن أصدر الوفد ، غداة تشييع الشهيدين الكريمين ، بياناً عن الحادث خالياً من كل مجاملة . فهو لم يزد على أن قال : إنه يستنكر الجريمة أياً كان الجانى والمجنى عليه وسبب الجناية . ترى ألم يكن بين أعضاء الوفد أصدقاء لحسن باشا عبد الرازق ولأسرة عبد الرازق ؟ ألم يكن بين المحامين أعضاء الوفد أصدقاء لإسماعيل بك زهدى ؟ أو يبلغ من أثر الخلاف السياسى أن ينسى الناس عاطفة الصداقة والمودة والزمالة ؟

إن هذا البيان الذى صدر إنما يدل على أن الحادث لم يمس ممن أصدروه عاطفة أو شعوراً ، وهو لذلك قد كتب وكأنما هو موجه إلى قوم غير قومهم : إلى أناس فى أواسط أفريقيا أو فى أمريكا الاستوائية . وهذا هو ما جعل رجال « السياسة » يشعرون بجلال الواجب الملقى عليهم ، وبأنهم مطالبون بأن يقاوموا روح العدوان هذه بكل ما يملكون من قوة .

على أن الأيام كانت تجرى سراعاً فتزيد من حدة الخلاف بين القصر والوزارة . وظن قوم أن وقوع هذا الحادث الأليم قد يؤجل نتيجة هذا الخلاف ، فتبين أن ظنهم هو الوهم بعينه . فلم يمض أسبوع على الحادث حتى تناقل الناس أن رجال الأزهر سينتهزون فرصة أداء جلالة الملك صلاة الجمعة بالجامع الأزهر ، وفى صحبته ثروت باشا وبعض الوزراء ، لينادوا بسقوط ثروت وبسقوط الوزارة . أفيواجه ثروت باشا هذا الموقف ؟ قيل : إن بدر الدين باشا مدير الأمن العام أكد لثروت باشا أنه قدير على أن يتغلب على هذه المظاهرة إن وقعت . لكن ثروت باشا شعر بأن الأمر أفلت من يده ، وأن ما بينه وبين القصر صار غير ممكن إصلاحه ، وأنه فضلا عن ذلك قد اختلف مع الإنجليز على الصيغة التى وردت فى مشروع الدستور عن السودان ، ولذلك صمم على الاستقالة .

وكان الخلاف ، الذى نشير إليه بين ثروت باشا والإنجليز ، يتناول نصين من نصوص المشروع الذى وضعته لجنة الدستور : أحدهما أن يكون لقب جلالة الملك : « ملك مصر والسودان » ، والآخر ما جاء فى المشروع من أن الدستور تجرى أحكامه فى مصر ؛ أما السودان فمع أنه جزء من مصرفإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص . رأى الإنجليز فى هذين النصين ما يتعارض مع احتفاظهم فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بمسألة السودان ، وطلبوا حذف النصين ، وأن يكون لقب الملك ملك مصر ، وأن يشار إلى أن نظام الحكم فى السودان يقرر بعد الاتفاق بين مصر وإنجلترا . ورأى ثروت باشا أن يلتمس مخرجاً من هذا الموقف فاستشار أصدقاءه السياسيين ، فإذا هم يرون ضرورة بقاء النص الذى وضعته اللجنة فى مشروعها من غير تعديل .

وأصدقاء ثروت باشا السياسيون الذين استشارهم ، وأشير إليهم أنا هنا ، هم الأحرار الدستوريين : عدلى باشا وأصحابه . وقد جمع عدلى باشا مجلس إدارة الحزب ، وتناقشوا فى هذا الموضوع ، وانتهوا إلى التمسك بنصوص المشروع الذى وضعته اللجنة ، وبلغوا قرارهم هذا إلى ثروت باشا . عند ذلك رأى أنه وقد اختلف مع القصر ومع الإنجليز ، ولم يجد من

يشير عليه بمخرج من هذا الخلاف على نص السودان ، فإن بقاءه فى الحكم أصبح غير مستطاع ، فصمم على تقديم استقالته .

وقدمت هذه الاستقالة بعد الظهر من يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . ولم تمض ساعة على رفعها إلى جلالة الملك حتى عاد حسن نشأت يحمل إلى ثروت باشا كتاب قبولها ، متضمناً شكر الوزارة « على ما استطاعت أن تؤديه من خدمات » ، كما أعلن فى الوقت نفسه تأليف توفيق نسيم باشا للوزارة الجديدة ، وذهابه فى الغد يؤدى فريضة الجمعة بالأزهر مع جلالة الملك .

* * *

كيف يستقبل الأحرار الدستوريون وتستقبل « السياسة » هذه الوزارة الجديدة ؟ هى لا ريب ليست صديقة للأحرار الدستوريين ، كما كانت وزارة ثروت باشا صديقة لهم . لكنها لم تتول بعد عملا من الأعمال ، فمن حقها أن تتاح لها الفرصة ، وأن يرسم لها الطريق الذى تنال بسلوكه تأييد الأحرار الدستوريين . ولهذا استقبلتها السياسة مؤملة أن تؤدى للبلاد من صادق الخدمات ما يرجوه كل مخلص لوطنه ، طامعة فى أن توفق فيما لم توفق فيه وزارة ثروت باشا مع الإسراع إلى إصدار الدستور متضمناً كل النصوص التى وضعتها لجنة الدستور فى مشروعها ، وفى مقدمتها نصوص السودان .

أما صحف الوفد فاستقبلت وزارة نسيم باشا بالتهليل والتكبير ، لا حباً فى نسيم ، ولكن كراهية فى ثروت . هذا مع ما تناقلته أوساط مختلفة من أن وزارة نسيم هى وزارة القصر ، وأن مهمتها الأولى تنقيح مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور تنقيحاً يخرج به عن الأساس الذى بنى عليه ، وهو أن الأمة مصدر السلطات . وقد كان للوفد ولصحفه لا ريب عذرهم عن التهليل والتكبير اللذين قابلوا بهما نسيم باشا . فالرجل ليس خصماً لسعد ولا للوفد ، ولم تقع بينه وبينهم من قبل مشادة أو عداوة . صحيح أنه عرف إبان القومة الوطنية فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، وحين كانت صفوف الأمة متراصة ، ببراءته من هذه الحركة الوطنية والاستخفاف بشأنها ، مما جعله مرموقاً إليه بعين غير عين الاعتبار من الناحية الوطنية . لكنه اختفى عن المسرح السياسى بعد أن ظهر الخلاف بين سعد وعدلى فى أواخر أبريل سنة ١٩٢١ . فإذا عاد إلى هذا المسرح بعد عشرين شهراً ، وعاد بعد استقالة ثروت باشا ووزارته التى ناوأت الوفديين وناوأها الوفديون ، فمن حق هؤلاء أن يغتبطوا لوزارته ، وأن

يهللوا له ويكبروا ، وأن يعملوا لأن ينسى الناس ماضيه القريب ، وما كان الكثيرون يتندرون به من أحاديثه فى الزراية بكل معنى وطنى .

لم تمض أيام حتى بدأت الوزارة الجديدة تنقض الكثير من تصرفات وزارة ثروت باشا . ولم تمض أيام كذلك حتى عهد وزير الحقانية ، أحمد ذو الفقار باشا ، إلى اللجنة التشريعية الاستشارية بالنظر فى المشروع الذى قدمته لجنة الدستور إلى ثروت باشا . وتحدث الناس فى بعض الأندية عما تقصد الوزارة إليه من تضييق سلطة الأمة . عند ذلك وقفنا نحن فى « السياسة » موقفاً كنا نؤمن به عن اقتناع ويقين . وقفنا موقف المدافع عن الدستور المصرى ، وعن النظام البرلمانى كما تعرفه الأمم المتمدنة . ألم تتألف وزارة ثروت باشا وفى مقدمة أغراضها وضع دستور لمصر (على أحدث المبادئ العصرية) ؟ ألم تعمل لجنة الدستور شهوراً متوالية لتضع مشروع هذا الدستور ؟ ألم يتهم الوفديون لجنة الدستور باطلا بأن المشروع الذى وضعته رجعى لا يحقق للأمة سلطتها كاملة ؟ أليس أعضاء لجنة الدستور كلهم أحراراً دستوريين أدوا واجبهم فى وضع الدستور على خير وجه ، فكل اعتداء على النصوص والمبادئ التى قررها مشروعهم اعتداء على حقوق مصر والمصريين ؟ وإذا كان هذا الدستور قد اتهم مشروعه بالرجعية من جانب الوفد ، ألا يكون الوفد مناقضاً نفسه ، وتكــون صحفه خادعة للجمهور ، إذا هى أيدت وزارة تعمل لتضييق سلطة الأمة أو الحد من حقوق المصريين ؟ !

كانت هذه عقيدتنا ، معشر محررى السياسة ، عن يقين وإيمان . وكانت تبلغنا أنباء عما يراد بالدستور من تحوير وتشويه ، فيثير ذلك نفوسنا أيما إثارة . لذلك حملنا على وزارة نسيم باشا حملة عنيفة غاية العنف ، فلم يكن يوم من الأيام يخلو من مقال تحرره السياسة عن الدستور مدافعة فيه عن مشروع اللجنة ، منددة بكل ما يترامى إليها عما يراد من تعديله . ولم تكن الصحف الموالية للوزارة ترد علينا بنفى هذا الذى يقال ، بل بالطعن على الأحرار الدستوريين ، وباتهامهم فى وطنيتهم ، وبالتجنى عليهم . ومع ما كنا نشعر به من تأييد الطوائف المستنيرة فى مصر لموقفنا ، لقد كان ما تسمم به الرأى العام من مطاعن باطلة وجهت إلينا مما جعل مهمتنا شاقة عسيرة . فالطوائف المستنيرة لم تكن يومئذ تؤلف إلا قلة محدودة بجانب السواد الأعظم الذى تستثار عواطفه بالأباطيل . هذا إلى أن كل دعوة إلى الاعتدال كانت تتهم بأنها تفريط فى حقوق البلاد . والأحرار الدستوريون كانوا يقدرون أن صدور الدستور ، وتمتع الأمة بحقوقها الدستورية ، هو المقدمة الجوهرية لحل المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا ،

وأن سياسة الإثارة والتهديد قد آتت ثمراتها منذ صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فلابد من انتهاج سياسة تعتمد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على الإثارة ، وإن أمكن أن يُتَّخذ غضب الشعب وحرصه على استكمال حقوقه وسيلة من وسائل هذه الدبلوماسية إذا تمكن الساسة من الاتفاق فيما بينهم على ذلك حكومة ومعارضين . لكن موقف وزارة نسيم باشا يومئذ لم يكن مما يسهل هذه الخطة ، كما أن مقام سعد باشا زغلول وأصحابه بسيشل ، أو بقاء سعد باشا بجبل طارق بعد أن نقل إليها ، لم يكن من شأنه أن يعاون على انتهاج هذه الخطة إن كان انتهاجها ممكناً . على أننا كنا فى ريب تام من إمكانها ، والخصومة بين الوفد والأحرار الدستوريين قد بلغت من العنف مبلغاً انتقل بها من ميدان السياسة إلى ميدان العلاقات الشخصية ، حتى لم يكن بين الوفديين والدستوريين من المجاملات الاجتماعية العادية ما تقضى به الآداب المتعارفة ، وذلك على نحو ما ظهر حين مقتل حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك .

* * *

استمرت وزارة نسيم باشا فى الحكم شهرى ديسمبر سنة ١٩٢٢ ويناير سنة ١٩٢٣ . وإننى لفى شرفة دار « السياسة » عصر آخر يوم من يناير ، إذ أقبل عدلى باشا يكن وصعد إلى الشرفة ووقف معى ، ثم قال لى : إن وزارة نسيم باشا قدمت استقالتها ، ولا أريد أن يظهر فيما تكتبه السياسة ما ينم عن الشماتة بها أو المبالغة فى الغبطة باستقالتها . فلما علم أن هذا رأيى تركنى وترك السياسة وانصرف . تركنى وأنا أفكر فيما قصد إليه من الاعتدال ، وهل يكون ما دفعه إليه أنه سيؤلف الوزارة المقبلة لتصدر الدستور وتتولى إجراء الانتخابات للبرلمان الأول ؟

لم تكن استقالة نسيم باشا أمراً عجباً أو مفاجئاً ؛ فقد كانت وزارة ضعيفة لم يقو تأييد صحف الوفد من ضعفها ، ولم ينفخ فيها روحاً تسمو بروح رئيسها ليواجه موقفاً دقيقاً . وقد كانت حملات جريدة السياسة عليها بالغة من قوة الحجة مبلغها من العنف . كانت صحف الوفد تحاجنا بأننا قوم مفرطون ، فإذا سألناهم : ألا يرون الدستور ، وما كفل لأفراد المصريين من حرية ولمصر من سيادة ، مطلباً أساسياً من مطالب مصر ؟ قالوا : بل هو كذلك ، ولكن يجب أن تضعه جمعية تأسيسية . وإذا سألناهم : أيرى نسيم باشا أن يدعو إلى جمعية تأسيسية ؟ لم يحيروا على ذلك جواباً ، وانطلقوا فى اتهامات زائفة لا علاقة لها بما نسألهم عنه . ثم إن وزارة نسيم باشا كانت تزداد كل يوم ضعفاً ؛ لأنها كانت وزارة رجعية

بطبيعة تأليفها ، وكان الوفد الذى يؤيدها متهماً بالتطرف . والرجعية والتطرف لا يتفقان ولا يجتمعان . وكل محاولة للتوفيق بينهما تضعفهما معًا .

بذلك قويت حجتنا وازداد عدد المستمعين لنا . ولم تبق ثمة حجة علينا إلا أن سعد باشا لا يزال باقياً بالمنفى ، وكأننا نحن الذين نفوه ، وكأن عدلى باشا لم يستعجل قبول استقالته فى أخريات سنة ١٩٢١ ، حتى لا يقال : إنه راض عن تصرف السلطة العسكرية البريطانية بالقبض على سعد وأصحابه ونفيهم !

* * *

استقالت وزارة نسيم باشا إذن ، وخوطب عدلى باشا بصفة شبيهة بالرسمية فى أن يؤلف الوزارة . ولم يكن عدلى باشا قد نسى سنة ١٩٢١ وما حدث فيها فى أثناء وزارته الأولى من اضطرابات ومظاهرات سالت فيها دماء ، وأزهقت أرواح ، واستبيحت الأموال نهباً للدهماء . لذلك رأى ، قبل أن يقبل تأليف الوزارة ، أن يوجه الأحرار الدستوريون دعوة إلى الاتحاد يقصد بها أن تعود الأمة فتتراص صفوفها ، وتتفق كلمتها على الدستور وعلى الحياة النيابية التى تقوم على أساسه . ونشرت السياسة دعوة الحزب إلى هذا الاتحاد بحروف بارزة ، وكررت نشر هذه الدعوة أسبوعين متواليين . وحرص الحزب على القول بأن الاتحاد الذى ندعو إليه ليس معناه انتصار حزب على حزب أو مفاضلة بين حزب وحزب ، إنما هى دعوة خالصة لوجه الله والوطن ، غايتها أن تعود الأمة إلى مثل ما كانت عليه ، وحدة مقصد ، ووحدة خطة ، لتبلغ غاياتها الوطنية السامية .

لقيت هذه الدعوة صدى فى أوساط كثيرة ، لكنها قوبلت بادئ الأمر بالوجوم فى أوساط أخرى ، ثم بدأت تتهم ثم تحارب ؛ ونحن نواجه ذلك فى « السياسة » بالدفاع عنها ، وبيان ما تنطوى عليه من إخلاص صادق . وفى هذه الأثناء ، أثناء الدعوة إلى الوحدة المقدسة ، جاءنى شاب قبطى وأخبرنى أنه إذا قبل عدلى باشا النص فى الدستور على تمثيل الأقليات ، وهى النظرية التى رفضت فى لجنة الدستور ، فإنه يؤلف الوزارة ويصدر الدستور ويجرى الانتخابات ويكسب معركتها ويقضى على الوفد . وقد أكد لى خلال حديثه أن دار المندوب السامى البريطانى تقر وجهة نظره هذه وتؤيدها تمام التأييد . قلت له : وهل تظن أن عدد الذين ينجحون فى الانتخابات من الأقلية لا يوازى نسبتهم للسكان ، وهم ذوو النفوذ القوى فى الوفد ؟ قال : سينالون أكثر من نسبتهم فى الفترة الأولى ، لكن ذلك لن يطول ، وسيعود الناخبون إلى مثل ما كانوا عليه فى الجمعية التشريعية حين لم ينتخبوا قبطياً

واحداً . ثم أضاف : وأصارحك أننا لا نقبل التمثيل بنسبتنا العددية ، بل بضعفها على الأقل ؛ ليكون لنا أثر فى موازنة الأحزاب فى البرلمان . فإذا قبلتم ذلك هدمنا الوفد لمصلحتكم . فابتسمت وقلت : وكيف تهدمون الوفد ؟ قال : ألم تقرأ التاريخ ؟ ألم تر فيه أن الأقباط أحرقوا كنائسهم فى عهد من العهود ، واتهموا المسلمين بإحراقها تحقيقاً لمأرب طائفى ! وأشهد أنه اقشعر بدنى حين ذكرنى بهذا الحادث ، وقلت : لن يقبل الأحرار الدستوريون الوصول إلى الكثرة وإلى الحكم عن مثل هذا الطريق . قال : أنا لا أقصد أننا سنلجأ إلى هذا العمل ؛ فالتصرف الواحد إذا نجح مرة لا ينجح مرة أخرى . وأياً ما يكون رأيك فإنى أطلب إليك أن تسأل عدلى باشا نفسه وتؤكد له أن الإنجليز يرحبون بهذه الفكرة ويؤيدونها . ثم إنه ذكر أنه سيمر بى بعد ثمان وأربعين ساعة . فلما حدثت عدلى باشا وأخصاءه من رجال الحزب بهذا الحديث تولاهم ما تولانى من رهبة ، وأبى عدلى باشا إباء تاماً أن أشجع الشاب على محاولة الكلام فى هذا الأمر ، وطلب إلىّ أن أذكر له أنا لا نقبل ما يقوله بأى ثمن ، سواء أيده الإنجليز أم لم يؤيدوه .

واستمررنا ندافع عن دعوتنا إلى الوحدة القومية وإلى توحيد الكلمة وضم الصفوف ، وندحض كل حجة تقال للتهوين من أمر هذه الدعوة أو لاتهامها . وإنا لكذلك بعد الأسبوعين الأولين من استقالة نسيم باشا ، إذ وقعت حادثتا اغتيال قُتل فيهما بريطانيان ، وكان بين أولاهما والأخرى ما لا يزيد على ثلاثة أيام . وكان من الطبيعى أن تفسد الحادثتان الرجاء فى التفاهم مع الإنجليز ليصدر الدستور وفيه النصوص التى وضعتها لجنة الدستور عن السودان . عند ذلك رأى عدلى باشا أن الجو الذى يريده لتأليف وزارة تجتمع الأمة حول سياستها لم يتهيأ ، وأن وزارة تؤلف فى جو من الانقسام والإرهاب ستضطر إلى سياسة القمع ، وقد يحدث فى عهدها ما حدث فى سنة ١٩٢١ . لذلك اعتذر فلم يقبل تأليف الوزارة ، وبقى الناس يتساءلون : من ذا يؤلفها ، وما عسى يكون لونها وتكون سياستها ؟ . .

وانقضى أسبوعان آخران ، وانقضى شهر فبراير ، ولم تؤلف الوزارة . وفى الثلث الأول من شهر مارس تألفت وزارة برئاسة يحيى باشا إبراهيم . ولم يكن ليحيى باشا لون سياسى ، ولم يكن له ماض أو ضلع فى النهضة القومية . لذلك تساءل الناس عن سياسته ، وتحدثت بعض الأوساط عن أن الوزارة وزارة (القصر) على نحو ما كانت وزارة نسيم باشا . واستقبلت (السياسة) الوزارة كما استقبلت وزارة نسيم باشا متمنية لها النجاح ، مطالبة إياها بإصدار الدستور .

لم يكن ليحيي باشا إبراهيم ماض سياسى . فقد قضى شطراً كبيراً من حياته رئيساً لمحكمة الاستئناف ، حين كان مستر بوند الإنجليزى وكيلها وصاحب الكلمة النافذة فيها . وكانت كثرة زملائه فى الوزارة من رجال القانون والقضاء الذين لم يشتغلوا بالسياسة ، والذين تجاوزوا سن المعاش أو قاربوها .

ولعل تجرد يحيي باشا وزملائه من كل لون سياسى معروف فى هذا الوقت قد أنجاهم من الحملة عليهم حملة عنيفة . فلم يكن الوفد ولم تكن صفحة لتهاجمهم وهم لا يمتون إلى الأحرار الدستوريين بصلة . ولم نكن نحن لنعنف فى الحملة عليهم فيما وراء مطالبتهم بإصدار الدستور ، لأننا كنا نعتقد أنهم لا يصدرون فى تصرفاتهم عن سياسة ذاتية . على أننا فيما يتعلق بالدستور وإصداره لم نذرهم يوماً دون تذكيرهم بواجبهم ، وتحذيرهم من التعرض لمشروع الدستور الذى وضعته اللجنة بمسخ أو تشويه . ذلك بأن الأنباء كانت تصلنا بأن الخطة التى جرت عليها وزارة نسيم باشا فى هذا الأمر ظلت متبعة ، وأن نصوصاً أساسية فى مشروع الدستور كانت معرضة لأن يصيبها المسخ . ولم يطل الأمر بيننا وبين الوزارة أكثر من شهر إلا قليلاً . فى هذه الأثناء كانت الوزارة قد نزلت على حكم الإنجليز فى النصوص الخاصة بالسودان من مشروع اللجنة ، وكانت فى نفس الوقت قد حورت ما رؤى تحويره لأغراض بذاتها ؛ وكانت تحت ضغط الحوادث مضطرة لأن تنتهى إلى إصدار الدستور .

* * *

وفى المساء من يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، وبعد أن هيأنا مواد « السياسة » كلها تقريباً ، أقبل الدكتور حافظ عفيفى وقال لى إن الدستور قد صدر ، وإنه سيوزع بعد قليل . واتفقنا على أن نبرز ما بين نصوصه وبين مشروع لجنة الدستور من فروق أساسية ، وأن ننشر كلمة نقول فيها إن لنا رأياً فى هذه الفروق سنعرض له من بعد . وبعد الساعة التاسعة مساء وزعت الحكومة نصوص الدستور كما صدر ، فأعددناها للنشر ، وعلقنا عليها بالقدر الذى سمح به الوقت ، وأرجأنا الكلام عن الفروق بين هذا الدستور ومشروع اللجنة إلى الغد وما بعده .

وكان أمامنا لا ريب متسع من الوقت لإبداء رأينا فى هذه الفروق فقد نص فى الدستور على أن يبدأ نفاذه يوم ينعقد البرلمان . وكان طبيعياً أن تسبق الانتخابات انعقاد البرلمان ، وأن يسبق إلغاء الأحكام العرفية البريطانية إجراء الانتخابات . وهذا وذاك يقتضيان من الوقت

ما يتسع لإبداء الرأى فى كل مادة من مواد الدستور ، لا فيما اختلف فيه الدستور مع مشروع اللجنة وكفى .

على أن الفترة التى انقضت بين تقديم اللجنة مشروعها وبين صدور الدستور ، والتى أتاحت لنا أن ندافع عن هذا المشروع بكل قوتنا وكل ما فينا من حماسة الاقتناع والعقيدة — قد أتاحت للوفديين أن يتهموا مشروع اللجنة بأنه رجعى ، وأن يصف سعد باشا أعضـاء لجنة الدستور بأنهم « الأشقياء » ، وبأن لجنتهم هى لجنة الأشقياء . فلما صدر الدستور ، وأصبح أمراً واقعاً ، وبدأ الناس وبدأت الأحزاب تفكر فى الانتخابات — نسى الوفديون أن الدستور رجعى ، وأن واضعيه هم لجنة الأشقياء ، وانصرفوا إلى ما تقتضيه الحياة العملية من إعداد أنفسهم لما يفرضه هذا الدستور من حياة جديدة فى نظام البلاد وحكمها .

بدأت صبح ٢٠ أبريل ، غداة صدور الدستور ، أقارن بين نصوصه ونصوص المشروع الذى وضعته اللجنة . وبعد الظهر من ذلك اليوم صدرت جريدة « الأخبار » ، وفيها مقال بقلم صاحبها أمين بك الرافعى ، يظهر فيه هذه الفروق ويتناولها بالتعليق ، ويذكر أنه أريد بها التضييق من سلطة الأمة ، واستبقاء نظم قديمة لا تتفق والحياة البرلمانية الصحيحة التى تجعل مسئولية الوزارة كاملة أمام نواب الأمة ، وتحقق المبدأ الأساسى الذى قام عليه الدستور ، وهو أن (جميع السلطات مصدرها الأمة) .

دعانى هذا المقال للتفكير فى الطريقة التى أتناول بها التعليق على ما عدلت به بعض مواد الدستور . أأبين أنها سلبت سلطة الأمة ؟ أم أفسرها تفسيراً يجعلها ، برغم تعديلها ، تخضع للنظام البرلمانى السديد ؟ من ذلك أن مشروع الدستور ، كما وضعته اللجنة ، كان يجعل تعيين الوزراء المفوضين والسفراء من عمل الوزارة ، تحمل مسئوليته كما تحمل مسئولية كل تصرف آخر ، فعدل النص بأن تعيين السفراء يكون باقتراح وزير الخارجية وموافقة الملك . قال أمين بك الرافعى : إن هذا التعديل يخرج هؤلاء السفراء والوزراء الذين يعينون بمرسوم من دائرة المسئولية الوزارية العامة التى يتحملها مجلس الوزراء ، ويجعل الشأن فيها والمسئولية عنها لوزير الخارجية وحده ، وأن هذا يخالف المبدأ الذى يجعل الوزارة كلها مسئولة عن تعيين كل موظف يعين بمرسوم . ولا شبهة فى أن هذا الذى قاله أمين بك هو الذى قصد إليه من التعديل . لكننى رأيت أن التسليم بهذا الرأى يؤدى فى نهاية الأمر إلى ما يكاد يكون فصلا بين وزير الخارجية وزملائه الوزراء ، من حيث التضامن

فى المسئولية الوزارية . فقلت فيما نشرته إن وزير الخارجية مطالب برغم هذا النص بأن يعرض على زملائه الوزراء كل تعيين من هذا القبيل يريد اقتراحه ، وذلك بحكم التضامن الوزارى ، وإلا كان تصرفه شاذاً ، وكان من حق مجلس الوزراء أن يخالفه فى رأيه بعد صدور المرسوم بالتعيين ، فإذا حدث ذلك وجب عليه أن يستقيل . وبهذا تترتب عليه مسئولية أخرى غير المسئولية المنصوص عليها فى الدستور ، مسئوليته أمام مجلس الوزراء . ومن شأن ذلك أن يعرض الاستقرار الوزارى لاضطراب يأباه النظام البرلمانى ، ويأباه نص الدستور على أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة جميعاً فى سياستها الداخلية وفى سياستها الخارجية .

ومن ذلك أنه أضيفت إلى الدستور مادة تستبقى المعاهد الدينية والتصرف فى شئونها ، كما كانت عليه قبل صدور الدستور ، إلى أن يصدر قانون ينظمها . قال أمين بك الرافعى : إن هذا معناه أن تظل المعاهد الدينية تابعة مباشرة للقصر ، وأن الملك يصدر فى شأنها أوامر ملكية بتعيين شيخ الأزهر وبما جرت العادة أن تصدر به أوامر ملكية . أما والدستور يعفى الملك من المسئولية ويلقيها على الوزراء وحدهم ، فإن وجود هذا النص يخالف الأساس الذى قام عليه الدستور من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعاً ، ويلقى على الملك مسئولية لا قبل لأحد بإلقائها عليه . أما أنا فذهبت إلى أن النص على بقاء الحال ، إلى أن يصدر قانون ينظم شئون المعاهد الدينية ، يقتضى الحكومة ويقتضى البرلمان الإسراع فى إصدار هذا القانون الذى يكمل الدستور ، ويزيل من التعارض ما يخشاه أمين بك ، ويرفع عن الملك مسئولية لا يجوز أن تبقى ملقاة عليه . وإذ كانت وزارة المعارف فى فرنسا تسمى وزارة المعارف والأديان ، ففى الإمكان اتباع المعاهد الدينية فى مصر لوزير المعارف أو لغيره من الوزراء ، ليتيسر إجراء حكم الدستور فى المسئولية الوزارية على ما يقع فى هذه المعاهد .

ومن ذلك أيضاً نص الدستور على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات الحربية والبحرية وما سواها ، وأنه هو الذى يمنح الرتب العسكرية . فقد فسر أمين بك هذا النص على النحو الذى فسر به النص الخاص بالمعاهد الدينية ، وخالفته أنا فى ذلك ، وذهبت إلى أن الدساتير فى الدول الملكية كلها تنص على أن الملك هو القائد الأعلى ، ومع ذلك يخضع الجيش ، وتخضع القوات المسلحة كلها ، لأحكام الدستور فيما يتعلق بالمسئولية الوزارية . وقلت إن الأمر فى هذا يتعلق بوزير الحربية وبمجلس الوزراء ، وبالبرلمان الذى يحاسب هذه الهيئات فى

حدود الدستور . فالنص وحده لا يسلب الوزير سلطته ، ولا يخليه من مسئوليته ، ولا يسمح له بأن يتوارى وراء الملك فيعرضه لمسئولية يعفيه الدستور منها . فأما إذا فرط الوزير أو فرط الوزراء أو فرط البرلمان فيما فرضه الدستور لهم من حق ، فلن يكون ذلك ذنب الدستور بل يكون ذنبهم هم . والدساتير نصوص قيمتها فى حسن تطبيقها ، شأنها فى ذلك شأن القوانين قيمتها فى حسن تطبيق القاضى نصوصها . فإن أساء القاضى هذا التطبيق لم يكن القانون مسئولا ، بل كان القاضى هو المسئول .

اختلفت مع أمين بك الرافعى فى التعليق على هذه التعديلات الثلاثة اختلافاً صورته فيما تقدم . وكان اختلافنا هذا مثار حديث بينى وبينه غير مرة . وكنت فى كل مرة أتمسك برأيى كما شرحته هنا . أما هو فكان يقول : إذا كان الأمر من اليسر كما تتصور ، فما الذى دعا إلى تعديل مشروع اللجنة على النحو الذى تم ؟ إن هذا التعديل لذاته ينطوى على نوايا لعل الإنجليز ليسوا بعيدين عنها . فهم يريدون أن تكون السياسة الخارجية ، وأن يكون الجيش ، وأن تكون المعاهد الدينية ، بمنآة عن سلطة الأمة المباشرة لأغراض فى نفوسهم . وهم يريدون أن يلصقوا هذه الأغراض بالملك ليقع الخلاف بين المصريين وصاحب العرش ، فيستفيدوا هم من هذا الخلاف . وهم قادرون على إثارته حين يرون حاجة لهذه الإثارة . ولئن عشنا طويلا لترين أننى غير مبالغ فيما أقول لك .

لم يقنعنى رأى صديقى فى هذه المسائل الثلاث . على أن مسألة رابعة اتفق رأينا فيها تمام الاتفاق . تلك هى الخاصة بالتعديل الذى أدخل على النص الخاص بحرية الصحافة . وقد كان شأن هذا التعديل غير الشأن فى المسائل الثلاث السابقة . كانت لجنة الدستور قد نصت فى مشروعها على أن الصحافة حرة فى حدود القانون ، وأن الرقابة على الصحف محظورة ، وإنذارها أو تعطيلها بالطريق الإدارى محظور كذلك ، فأضيف إلى هذا الحظر فقرة نصها : « إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى » . وقيل فى المذكرة التفسيرية ، التى عللت أسباب التعديل ، أن القصد بهذه الإضافة حماية البلاد من الشيوعية . وكان اعتراضنا على هذا التعديل أن تعطيل الصحف ليس هو الأداة الناجعة لحماية البلاد من الشيوعية ، وأن هذه الإضافة تغرى بسوء استعمال الحق وبالالتجاء لتعطيل الصحف فى غير ما وضع النص له .

كانت هذه التعديلات الأربعة هى أهم التعديلات التى لفتت النظر على أثر صدور الدستور . وثمت تعديلات أخرى لم نقف عندها فى « السياسة » طويلا لا إقراراً منا لها ،

ولكن لأننا رأينا هذا الوقوف غير مجد نفعاً بعد أن صدر الدستور ، فلم تكن مناقشة مواده لتغير منه أو لتمنع تنفيذه . لهذا بدأنا نفكر فى الحملة الانتخابية وفيما يجب لها ، إيماناً منا بأنا نستطيع ، إذا تهيأت لنا الفرصة فى البرلمان ، أن نتلافى خطر هذه التعديلات بالتشريع ، على حين لا ترجى فى هذا الباب فائدة من الكتابة عنها ، اللهم إلا إذا قصد بهذه الكتابة إلى تهيئة الأذهان لما يجب القيام به فى المستقبل . وذلك ميسور بعد تمام الانتخابات وانعقاد البرلمان ونفاذ الدستور بكل نصوصه .

* * *

على أن الأحكام العرفية البريطانية كانت لا تزال يومئذ قائمة ، ولم نكن نتصور أن تجرى انتخابات فى ظلها . صحيح أن لورد اللنبي ذكر ، فى الكتاب الذى أرفق به تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أنه مستعد لرفع الأحكام العرفية أثناء الانتخابات ، إذا لم يتيسر إلغاء هذه الأحكام قبل إجراء الانتخابات . لكنا لم نكن نجد مسوغاً لبقاء هذه الأحكام بعد أن انقضت أربع سنوات على هدنة الحرب ، وبعد أن تمت معاهدات الصلح . لذلك وجهنا همنا إلى المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية .

ولم تكن لدى الإنجليز حجة يسوغون بها بقاء هذه الأحكام . وكل ما قيل يومئذ أنها سترفع متى أصدرت الحكومة المصرية قانون تضمينات يصحح الإجراءات التى وقعت فى ظل هذه الأحكام ، ويعفى السلطة القائمة بها من كل مسئولية عنها . ولم يبطئ صدور قانون التضمينات . فقد صدر بعد شهرين أو نحوهما من صدور الدستور . وعلى أثر صدوره ألغيت الأحكام العرفية .

على أن إلغاء هذه الأحكام العرفية استبقى المحكمة العسكرية البريطانية التى كانت قائمة تحاكم من اقترفوا جرائم معينة ضد القوات البريطانية . وكانت آخر هذه القضايا المنظورة قضية اتهم فيها سيد أفندى محمد صاحب بعض المدارس الأهلية ومديرها . وقد نشرت « السياسة » مقالا وجهت فيه النقد لوزارة المعارف المصرية ، لأنها لا تشرف الإشراف الكافى على التعليم الحر ، واستشهدت بهذا الرجل المتهم ، وكيف أباحت له الوزارة أن يدير مدارسه ويربى فيها ناشئة البلاد . ولم يكن أحد منا يظن أن يترتب على نشر هذا المقال أى أثر . لكننى طلبت على أثر نشره أمام المحكمة العسكرية وسئلت عنه . فلما قلت إنى أحمل مسئوليته ، ولا أرى فيه شيئاً لأنه لا يمس الوقائع المنسوبة إلى المتهم من قرب أو بعد — وجه إلى رئيس المحكمة هذا السؤال : أولا ترى من غير اللائق أن تهاجم رجلا لا يملك الدفاع عن

نفسه لأنه معتقل ، ولأننا نحاكمه ؟ قلت فى غير تردد : من هذه الناحية أرى المحكمة على حق . وانتهت المسألة عند هذا الحد . وانتهى قيام المحكمة بانتهائها من نظر هذه القضية.

لم يكن إلغاء الأحكام العرفية وإصدار قانون التضمينات ليعفينا ويعفى الصحف من الكلام فى مسألة أخرى . فكيف وقد ألغيت الأحكام العرفية ، وقد بدأت الحكومة تنظم الإجراءات تمهيداً للانتخابات – كيف يبقى سعد زغلول باشا ومن معه فى المنفى بعيدين عن مصر؟ لقد قبض عليهم ونفوا بسلطة الأحكام العرفية التى زالت ، ولهم حق الانتخاب كغيرهم من سائر المصريين ، فلا مفر من عودتهم لوطنهم تحقيقاً لما كفلة الدستور من أنه لا يجوز نفى مصرى من مصر ، وليكون لهم أن يشتركوا فى المعركة الانتخابية المقبلة .

* * *

وتم هذا ، وعاد سعد من جبل طارق ، وعاد المنفيون من سيشل واستقبلت الجماهير سعداً استقبالا حافلا جعلنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، نفكر طويلا فى أثر ذلك على مجرى الانتخاب . لقد كنا إلى ذلك اليوم نقدر أننا سنحصل على أغلبية فى مجلس النواب الأول . لكن استقبال سعد كان حاراً إلى حد جعلنا نفكر فى الأمر من جديد . ولم يقف تفكيرنا عند هذا الاستقبال . فقد أحيط سعد بعد عودته بهالة من جلال امتزج فيها الخيال بالواقع ، وارتفعت باسم سعد إلى مستوى الأساطير . كانت صحف الوفد تروى أموراً هى الخرافة بعينها ، لكنها كانت تلقى مع ذلك من يصدقها من الجماهير . قالوا إنهم رأوا قرون الفول نابتة فى إحدى مديريات الصعيد ، وقد كتبت على بعضها عبارة : « يحيا سعد » ! وقالوا إن طبيباً استمع إلى جنين فى بطن أمه قبل أيام من مولده ، فإذا هذا الجنين يقول : « يحيا سعد » ، وإن الطبيب دعا غيره ليسمع ما سمع فكرر الجنين : « يحيا سعد » ! بذلك انتقل الأمر من النظر إلى سعد على أنه زعيم سياسى ، له رأيه الذى يناقش ، إلى أنه نبى الوطنية المرسل من قبل السماء ، والذى يجب أن تعنو الجباه له . أما وذلك شأنه فكل من يخالفه أو يخرج عليه ليس خائناً لوطنه وكفى ، بل هو كافر يجب أن تطلق عليه امرأته ، ويجب أن يحرم من حماية القانون ! وأما ذلك هو الشأن ، فقد أصبحت كلمة سعد وحياً ، وقد وجب تنفيذ أمره أياً كان . وهذا هو ما أدى بالشيخ القاياتى إلى أن يقول يوماً فى خطاب ألقاه : « إذا رشح الوفد حجراً وجب انتخابه » ! .

ترى : هل فت ذلك فى عضدنا معشر الأحرار الدستوريين ؟ ! هل دعانا لأن نلقى سلاحنا ، وأن نذعن لما أذعنت له الجماهير ، ولما أذعنت له جماعات غير قليلة من المثقفين

الذين التمسوا السلامة بالانضمام إلى الوفد والانضواء إلى لواء سعد ؟ ! كلا ! فقد كنا مقبلين على هذه المعركة الانتخابية وقلوبنا ممتلئة إيماناً بأنا على حق ، وبأننا معشر الأحرار الدستوريين نحن الذين نستطيع أن نحقق للوطن أغراضه ومقاصده فى الاستقلال والحرية . وزادنا إيماناً بأنا على حق اقتناعنا الصادق بضرورة القضاء على ما يرويه خصومنا عن سعد ، وما يذكرونه من تلك « المعجزات » ، وإقناع الجميع بأن هذا تضليل يجب إنقاذ الأمة منه ، وأنه استخفاف بحكم العقل ، والعقل وحده فى نظرنا هو كل شىء ، وهو صاحب الإملاء بالحق . فإذا فإذا لم نقاوم نحن هذا الضلال وقعت الأمة فى براثن الطغيان ، وهيهات يومئذ أن تبرأ منه أو تبلغ من أغراضها فى الحرية أى مبلغ !

وكنا ، نحن محررى السياسة ، أشد الأحرار الدستوريين إيماناً بذلك كله . فقد تلقى أكثرنا علمه وثقافته فى أوربا ، وفى فرنسا خاصة . كنت أنا والدكتور طه حسين والدكتور سيد كامل قد درسنا فى جامعة باريس ، ونلنا درجاتنا العلمية منها . وكان الأستاذ توفيق دياب قد درس فى إنجلترا ومر بفرنسا . وكنا جميعاً مؤمنين بأن العلم هو الذى يصور مصير العالم ، وأن منطق العقل يجب أن تكون له السيادة ، وأن العبث بالعقول لا يمكن أن يتغلب على الحق أو يطفئ وهج ضيائه .

كنا نعلم أن مهمتنا ليست هينة ، فقد كان خصومنا يتهموننا بالخيانة وبالمروق من الوطنية . لكنا لم نكن نحفل بذلك أو نأبه له ، بل كنا نكيل لهم الصاع صاعين ، من غير أن ندفع تهمة بتهمة أو باطلاً بباطل . كنا نصيح بهم : إن من اتهم مصرياً بالخيانة فهو الخائن ، لأنه يزعزع عقيدة الأمة فى أكرم بنيها ، فيفشى فيها أسباب الضعف والهزيمة . وكنا نرى الشبان الذين نلقاهم بالمقاهى والأماكن العامة يحدجوننا بنظرات قاسية فلا يغير ذلك من إيماننا بأننا نخدم وطننا ، لأنا نقاوم طغيان الفرد ، أياً كان الستار الذى يتشح به هذا الطغيان . وزاد يقيننا قوة ما كان خصومنا يروجونه من عبارات لا يستسيغها عقل عاقل . كانوا يقولون ويرددون : الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى ! ويفسرون ذلك بأن إخلاص سعد يجعله لا يقبل إلا ما يمليه عليه وجدانه ، وأن الاستقلال إذا جاء على يدنا نحن « غير المخلصين » شابته شوائب الشك والريبة ! وكنا نجيبهم بأنهم يتهمون أبناء وطنهم فى عقلهم وفى تقديرهم ، ويقيمون الحجة بذلك على أنهم لا يفرقون بين الاستقلال والحماية إلا بمقدار تعلقهم أو عدم تعلقهم بشخص بذاته ، لا بحكمهم الذاتى . كل ذلك كنا نقوله ، وكنا نجد صداه يردده إخواننا الدستوريون فى القاهرة والأقاليم . فلم يكن يمر

يوم حتى يجىء إلينا فى « السياسة » عدد من هؤلاء الأصدقاء ويؤيدوننا ، ولم يكن يمر يوم حتى نتلقى من أصدقائنا فى ريف مصر السفلى والعليا رسالات تليفونية كلها إعجاب وتقدير وتشجيع .

على أن التمهيد للحركة الانتخابية ما كاد يبدأ حتى بدأنا نسمع الشكوى تلى الشكوى ، يرددها أصدقاؤنا من تصرفات رجال الحكومة معهم . وأول ما كان من ذلك شكوى الكثيرين من تقسيم الدوائر . ولقد كان هؤلاء الشاكون يقصون علينا ، نحن محررى (السياسة) ، من شكواهم ما يثير عجبنا أكثر من إثارته اهتمامنا . فلم نكن نفهم يومئذ ما لتقسيم الدوائر من أثر فى نتيجة الانتخابات . وكنا إلى ذلك بعيدين كل البعد عن دوائر الحكومة والاتصال بها ، اللهم إلا أن ننقد تصرفات هذه الدوائر على صفحات جريدتنا نقداً كثيراً ما أنتج أثره . لكننا لم نكن نستطيع فى هذه المسألة بالذات أن نصنع شيئاً ، كما أن زعماء الحزب ظنوا أنهم يستطيعون أن يحققوا الكثير مما يشاءون بالاتصال برجال الحكم اتصالا مباشراً . ولست أعرف أصحت نظريتهم فى ذلك أم لم تصح ، لأننى لم أتتبع عملهم فى الميدان الحكومى . على أننى فهمت من مرشحين كثيرين كانوا أقوياء فى دوائرهم أن تصرفات الإدارة أضرت مركزهم الانتخابى ضرراً بالغاً .

وآن لنا أن نبدأ الحملة الانتخابية ، ففكرنا فى أن نفتتحها بخطاب يلقى فى سرادق كبير ، نقيمه فى بقعة فسيحة من الأرض الفضاء مجاورة لجريدة (السياسة) بشارع المبتديان . من ذا يبدأ الحملة فيلقى هذا الخطاب ؟ كنا نتوقع أن يلقيه رئيس الحزب عدلى باشا . لكننا علمنا قبيل الدعوة إليه أن محمد محمود باشا وكيل الحزب هو الذى سيلقيه . ترى : أكان ذلك لأن عدلى باشا لم يكن يريد أن تتناول جرائد الوفد شخصه بمطاعنها ؟ أم لأنه لم يكن خطيباً مطبوعاً كسعد ، فلم يرد أن يرى الناس ما بينهما من فرق فى هذا الشأن ؟ لعل شيئاً من هذا كان السبب ، ولعل السبب كان كذلك أن عدلى باشا سئمت نفسه هذا النوع من النضال ، إيماناً منه بأن انقسام الأمة لا سبيل معه إلى تحقيق أغراضها بعد الذى كان من عدم نجاح مفاوضاته مع لورد كرزون . ولعله رأى كذلك أن (السياسة) تستغرق من الحزب جهداً ونفقة لا يتكافآن مع ما كان ينتظره من اقتحامها الميدان على الجماهير ، فزاد ذلك فى سأمه ودعاه إلى نوع من الاعتكاف أمسكه عن النزول إلى الميدان . أياً كان الأمر ، فقد وزعت رقاع الدعوة لسماع الخطاب الذى يلقيه محمد محمود باشا ، يفتتح به الحملة الانتخابية باسم الأحرار الدستوريين .

ألقى محمد محمود باشا هذا الخطاب الانتخابي الأول ، فكان كله الحزم والترفع عن مقابلة الاتهام بمثله . لكنه فند التهم التي كانت تكال جزافاً للأحرار الدستوريين ، وجَرَّح السياسة التي يجرى عليها الوفد ، سياسة الهدم ومحاولة القضاء على الحرية . وكان مراسل جريد « التايمس » الإنجليزية حاضراً الاجتماع الذى ألقى فيه هذا الخطاب . فلما خرجنا قال لى : لو أن زعيم المعارضة فى إنجلترا ألقى مثل هذا الخطاب ، لكان أغلب الظن أن يتناول طعام العشاء مع خصومه الذين قال فيهم ما قاله محمد محمود فى الوفد وفى سعد ، حتى لا يظن الناس أن الاختلاف فى الرأى معناه الخصومة أو العداوة الشخصية . وكان جوابى : لعلنا نصل فى زمن غير طويل إلى ما وصلتم إليه بعد تجاربكم عشرات السنين !

تكررت الخطب السياسة بمناسبة الحملة الانتخابية ، فكان الفضاء المجاور لجريدة السياسة ميداناً مقصوداً ، لأن الخطباء كانوا يعنون بخطبهم كل العناية ، ولأن الصحف المستقلة كانت تنشرها كما كانت تنشر خطب سعد ورجال الوفد . ولست أقف عندما قيل فى هذه الخطب ، اللهم إلا خطاباً ألقاه محمد على علوبة بك كان له شأن خاص . كان علوبة بك سكرتير حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قبل ذلك أمين صندوق الوفد حين كان الوفد بباريس . فلما ألقى خطابه وجه إلى سعد باشا شخصيًّا تهماً اهتز الحاضرون لسماعها . وكانت عبارته : « إنى أتهم سعد زغلول باشا علناً . . . » ، وهو يلقيها بصوته الجهورى ، تقابل بالكثير من الدهشة لتصرف رجل يسميه أنصاره « نبى الوطنية » ! فقد اتهم سعداً فى عدة تهم ، منها أنه استولى بنفسه على مال الوفد وقدره ثلاثة وثمانون ألفا من الجنيهات ؛ ومنها أنه ، فى أثناء محادثات ملنر ، طلب عزل السلطان فؤاد بحجة أنه أثر من آثار الحماية . وخرجنا بعد هذا الخطاب ، والناس يتهامسون : ما عسى أن يواجه به سعد هذه التهم ! وسألنى الدكتور حافظ عفيفى إذا كنت سأنشر هذا الخطاب كما هو فى جريدة السياسة التى تصدر صباح السبت ، فلم تكن السياسة تصدر صباح الجمعة . وأجبته بكل بساطة إننى سأنشر الخطاب كما هو . فمحمد على علوبة محام كبير ، وكان عضواً فى الجمعية التشريعية ، وعضواً بالوفد ، وعضواً بلجنة الدستور . وهو بعد السكرتير العام لحزب الأحرار الدستوريين ، فلا يجوز ألا ينشر خطابه كما هو . قال الدكتور حافظ : يحسن أن تقابل عدلى باشا ، وتتحدث إليه فى هذا الأمر . قلت : فليكن . وعلمت فى الصباح أن عدلى باشا ينتظرنى بمنزله فى الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ذلك اليوم .

وقابلت عدلى باشا ، وذكرت له ما ذكرته للدكتور حافظ عفيفى ، فطلب إلى أن

أتلو عليه فقرات الاتهام فتلوتها أكثر من مرة . وتداولنا الحديث ، فقلت : لعل الفقرة الوحيدة التي يصح حذفها هي المتعلقة بحديث سعد مع ملنر حول السلطان فؤاد ، وذلك احتراماً لمقام الجالس على العرش ، لا لأى اعتبار خاص بالمسئولية . ولم ننته إلى رأى فيما ينشر وما لا ينشر . ثم إنه استصحبني إلى « كلوب محمد على » ، وسأل عن ثروت باشا وصدقى باشا ، وتقدمنى إلى غرفة خاصة . وجاء صدقى باشا وعدنا إلى الحديث فى خطاب محمد بك على ، فأبدى صدقى باشا تردده فى صواب النشر وفيما قد يترتب عليه من مسئولية . أما ثروت باشا فقيل إنه ترك منزله ذاهباً إلى « الكلوب » . وبينما أحاول إقناع صدقى باشا برأيي دخل ثروت باشا واشترك معنا فى الحديث ، ثم تناول الخطاب وتلى فقرات الاتهام فقرة بعد فقرة ، فكان إذا فرغ من إحداها قال : إنه لا بأس مطلقاً من نشرها . فلما وصل إلى الفقرة الخاصة بالسلطان فؤاد ، قال : أنا أشارك الدكتور هيكل فى أن المجاملة تقتضى الاكتفاء بالإشارة إلى هذه الفقرة . أما ما سواها فالدكتور هيكل على حق فى وجوب نشره . واقتنع عدلى باشا وصدقى باشا برأى ثروت باشا ، وخرجت وذهبت إلى (السياسة) ودفعت الخطاب إلى المطبعة بعد أن وضعت بين أقواس ، فى مكان الفقرة الخاصة بالسلطان ، أننا لا ننشرها تأدباً ومجاملة .

كانت الحملة الانتخابية من جانبنا ، ومن جانب سعد وأصحابه ، تزداد شدة وعنفاً كلما اقترب موعد الانتخاب . كنا نقول إن أكفاء البلاد جميعاً فى جانبنا ، وأن هؤلاء الأكفاء هم الذين يستطيعون أن يخدموا بلادهم بإصلاح شئونها فى الداخل وتحقيق أغراضها السياسية ، فكان خصومنا يقولون : لكم أن تدعوا من الكفاءة ما شئتم ، فالوطن لا يخدم بالكفاءة بل بالإخلاص ، والإخلاص محصور فى سعد وفى الوفد ، ولذلك وجب أن ينتخب من يرشحه الوفد ولو كان حجراً . وكنا نتهكم بهذا القول ، فيفسر تهكمنا على أنه تهكم بالإخلاص ، وأن مرجع هذا التهكم إلى أننا لسنا المخلصين ، وأن الأمة يجب أن تقاطعنا ، أو أن تحاربنا ، وأن ترى فينا خوارج عليها وعلى عقيدتها ، وأن تعلم أنا حين نتحدث عن الإصلاح الداخلى فإنما ذلك لنصرفها عن التعلق باستقلالها . وكان لسعد باشا نفسه فى هذا المقام عبارة مشهورة : إذا وجب علينا أن نشتغل بالشئون الداخلية قيراطاً ، فقد وجب أن نشتغل بالقضية السياسية ثلاثة وعشرين قيراطاً ، وأن نوجه إليها كل همنا وجهدنا ، وأن نثق بالمخلصين لها ، العاملين فى سبيلها .

أفكان بين أنصار سعد وبين الأحرار الدستوريين يومئذ من الخلاف فى المبادئ

ما يقتضى هذه الحملات العنيفة من جانب ومن آخر ؟ لقد كانوا جميعاً ، إلى سنتين قبل هذا التاريخ ، يؤلفون هيئة واحدة تسعى لغرض واحد . وقد كانت وسائلهم فى السعى واحدة : الدعاية لاستقلال مصر ، والسعى لاتفاق يعقدونه بين إنجلترا ومصر المستقلة . لكن التطورات التى حدثت ، وسبقت إلى وصفها ، قد أدت إلى هذه الحدة وهذا العنف مع بقاء الجوهر غير مختلف عليه . إنما وقع الخلاف أول ما وقع على من يتولى المفاوضة . أيتولاها سعد على رأس وفد يختاره ، أم يتولاها عدلى على رأس وفد يختاره ؟ وتجسم الخلاف فأدى إلى مزايدات أمام الجمهور المصرى ، وكأن هذا الجمهور هو الحكومة البريطانية . والواقع أن هذه المزايدات كانت بالغة الضرر بكل ناحية من نواحى الحياة فى مصر : بالناحية السياسية ، وبالناحية الخلقية ، وبالناحية الاجتماعية . فقد صرفت المصريين إلى التناحر بعد أن كانوا كلمة واحدة ، فأضعفت موقفهم إزاء إنجلترا . وقد جعلت كثيرين من ذوى الإرادة الضعيفة يلتمسون السبيل لمن يعتقدون أن القوة بيده ، كى ينضموا له ليقووا بهذا الانضمام . وقد أشاعت فى علاقات الناس من ألوان الفوضى والاضطراب ما كان له أثره فيما يجب على الابن لأبيه ، وعلى الأصغر للأكبر : من احترام من جانب ورحمة من الجانب الآخر . وبلغ من أمر ذلك أن لم يعد فى البلد من يصغى إلى نصيحة خالصة أو رأى صادق .

مهما يكن من شيء ، فقد جاء موعد الانتخاب وفى اقتناعنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، أنا إذا لم نفز بأغلبية فستكون لنا أقلية محترمة نستطيع بها أن نعيد الأمور إلى نصابها الحق . ولم نكن مخطئين فى تقديرنا أو مبالغين فيه . فلما تم الانتخاب وآن الموعد لإعلان نتيجته ، اكتظت غرفتى فى السياسة بإخواننا وأصدقائنا الذين حرصوا على أن يعرفوا نتائج الانتخاب أول وصولها إلى وزارة الداخلية ، أو قبل ذلك حين ظهورها فى دوائر الانتخاب .

وجلست إلى مكتبى وبدأت التليفونات تدق . يا لها من ليلة ! ما كان أعجبها وما كان أقساها ! لقد كنا على ثقة من نجاح أشخاص بذواتهم فى دوائرهم لما لهم فيها من عصبية ، ولم يكن يخالجنا أقل ريب فى هذا النجاح . لكن النتائج التى بدأت تصلنا لم تلبث أن زعزعت من ثقتنا إلى غير حد . يدق التليفون ويذكر اسم واحد من هؤلاء الموثوق بنجاحهم ، فإذا به سقط أمام خصم نكرة غير معروف . كان إسماعيل صدقى باشا ، وزير المالية السابق وعضو وفد المفاوضة مع لورد كرزون والمشهود له بالكفاية والتفوق ، مرشحاً ، وكان ينافسه الأستاذ محمد نجيب الغرابلى المحامى بطنطا . ولم يكن ثمت ريب فى أن الأستاذ الغرابلى لن يفوز . فلما أعلنت النتيجة إذا به ينجح ، وإذا صدقى باشا يسقط . هنالك علت

ضجة الحاضرين بغرفتي دهشة وعجباً . وكذلك كان الأمر فى دائرة سمنود حيث رشح على بك المنزلاوى ومصطفى بك النحاس ، وكنا معتقدين أن المنزلاوى بك سيفوز بأغلبية كبرى ، فانتخب مصطفى بك النحاس ، ولم ينتخب على بك المنزلاوى . ومن جديد علت ضجة الحاضرين دهشة وعجباً . وتكرر ذلك ثم تكرر ، وتكرر حتى كاد يفسد علىّ عملى الصحفى ، فرجوت الحاضرين أن يسكتوا أو ينتقلوا إلى غرفة أخرى ، وسأبلغهم النتائج لحظة وصولها إلىّ . وسكنوا هنيهة ثم عادوا إلى ضجيجهم . وبقينا كذلك إلى ما بعد منتصف الليل إذ أسفرت النتيجة العامة عن انتخاب تسعة عشر من غير الوفديين ، وانتخاب مائة وخمسة وتسعين من الوفديين . فلما جمعنا عدد الأصوات التى فاز بها المعارضون من نجح منهم ومن لم ينجح ، وقارناها بالأصوات التى فاز بها الوفديون زادت أصوات المعارضين على ربع مجموع الأصوات التى أعطيت وشهدت بذلك على أنه كان يحق لهم أن يمثلهم خمسون نائباً لا تسعة عشر . ألست إذن محقًّا إذ أقول : يا لها من ليلة ما كان أعجبها ، وما كان أقساها ؟ ! أو لست محقًّا كذلك حين أقول : إننا لم نكن مخطئين خطأ بالغاً فى تقديرنا الأول لقوتنا فى الانتخابات ؟ !

* * *

كيف يستقبل الوفديون هذه النتيجة ؟ وكيف يستقبلها الأحرار الدستوريون ؟ لم يظهر لذلك أثر فى صحف الصباح لأنها كانت فى شغل إلى ساعة متأخرة من الليل بتلقى النتائج وإعدادها للنشر . أما صحف بعد الظهر المنتمية للوفد فقد أسكرها النصر ، وظهرت فيها نشوته أشد ما يكون الظهور . أليست هذه النتيجة أفصح دليل على أن الأمة كلها تؤيد سعداً ، وأن ما كان خصومه يتقولونه لم يكن إلا هراء من الهراء ، وأن ما وجهوه إليه فى دعاياتهم الانتخابية لم يصدقه أحد ؟ ألا تشهد لدى الإنجليز وغير الإنجليز بأنهم أخطأوا أفحش الخطأ حين فاوضوا عدلى باشا وأصحابه ، فلم يستطيعوا أن يسلموهم البضاعة لأن الأمة لا تثق بهم ؟ وغداً سيتولى سعد الحكم ، وسترى الأمة كيف يحقق لها ما عاهدها عليه من استقلال صحيح وسيادة كاملة . وغداً سيذهب الأحرار الدستوريون إلى غير رجعة ، بعد أن عرفوا رأى الأمة فيهم وازورارها عنهم وعدم ثقتها بهم .

ولم أكن أشك منذ ظهرت النتائج الأخيرة فى أن الأحرار الدستوريين وأنا المتكلم باسمهم ولسان حالهم ، قد صدمتهم هذه النتيجة صدمة قاسية . فلما ذهبت فى مساء الغد إلى « السياسة » ، جاءنى الدكتور حافظ عفيفى ولفيف من أصدقائنا وهم واجمون . وتناولنا

الحديث ، وما عسى أن نكتب . واتفقنا على إبراز الفرق بين عدد نواب المعارضة ، وعدد الأصوات التى نالوها فى الانتخاب ، وما يدل ذلك عليه من أن التمثيل فى البرلمان لا يرسم الصورة الصحيحة لرأى الأمة ، وأن الأمة وهى الأصل ، لابد متنبهة لذلك مقدرة له ، وأن المعارضة خارج البرلمان سيكون لها أثرها الفعال ، كما أن قلة عدد المعارضين لا تدل على عجزهم عن تقويم المعوج . فبرلمان الإمبراطورية الثانية فى فرنسا كان فيه خمسة من الجمهوريين فقط ، لكن هؤلاء الخمسة هم الذين أوصلوا فرنسا إلى النظام الجمهورى . فلا يبالغ الوفديون فى الفرح بما وصلوا إليه ، فسترى الأمة من بعد أنهم غير جديرين بما نالوا من ثقة !

وردت صحف الوفد على أقوالنا بعبارات التهكم اللاذع . فمن العناوين التى وضعتها لمقالاتها : « قل موتوا بغيظكم » ، و« كان هنا حزب وكانت هنا جريدة » ! ولم يكن أحد منهم يشك فى أن حزب الأحرار الدستوريين قريب الزوال ، وأن جريدة « السياسة » لم يبق من أجلها إلا أيام .

ولا ريب أن جماعة من أساطين الأحرار الدستوريين قد هزتهم هذه النتيجة هزًّا عنيفاً . بل لقد سمعت همساً أن عدلى باشا يفكر فى الاستقالة من رياسة الحزب ، وأن مدحت يكن باشا رئيس شركة جريدة « السياسة » سيستقيل هو كذلك من الشركة . وتحدث إلىّ الدكتور حافظ عفيفى فيما إذا لم يكن من الخير أن نقتصد فى نفقاتنا ، فننتقل إلى مكان أكثر تواضعاً فلا تبهظنا الخسائر التى ناء بها عدلى باشا وزملاؤه فى الحزب . أما أنا فكان رأيى أنه يجب ألا نيأس ، بل يجب أن نقاوم ، وأن قيامنا بدور المعارضة سيكون له أثر فى تقويتنا ، وأن انتقال « السياسة » إلى مكان أكثر تواضعاً يضعضع من معنويات محرريها وأنصارها ورجال الحزب أنفسهم ، وإنى أفضل فى هذه الحال تعطيلها . وقد كنت يومئذ مؤمناً أشد الإيمان بأن الاستسلام للهزيمة معناه القضاء لا على الحزب وحده ، بل على كل أنصارنا ومؤيدينا فى المدن والأقاليم أشد القضاء .

وتكررت فى صحف الوفد عبارات التعيير بالهزيمة ، وتكرر العنوان : « كان هنا حزب وكانت هنا جريدة » . فبدأت ذات مساء أرد هذا القول بأن حزب الأحرار باق ، وأن جريدته باقية . وما كدت أنتهى من كتابة المقال ، وينتهى صفافو الحروف من جمعه وتصحيحه — حتى تحدث إلى الدكتور حافظ عفيفى يسألنى ماذا كتبت ؟ فلما أخبرته طلب إلى أن أحضر المقال ، وأن أذهب إلى دار محمد محمود باشا بشارع الفلكى . وهناك وجدت

محمد باشا محمود وتوفيق بك دوس والدكتور حافظ عفيفى وعلى بك المنزولاى ، وألفيتهم يتحدثون يريدون أن يجمعوا للجريدة بضعة آلاف من الجنيهات لتستمر كما هى . وطلبوا أن أتلو عليهم المقال الذى كتبته ، فأقروه إلا ألفاظاً اتفقنا على تعديلها ، وبقى ما فى المقال من تحد لهؤلاء الذين أبطرهم الظفر ، وتقرير كله الحزم بأن الحزب باق والجريدة باقية ، وأن الحزب والجريدة سينهضان برسالتهما ، وسيقنعان الأمة بصواب المبادئ التى يدعوان إليها ويؤمنان بها .

فى مساء اليوم الذى نشر هذا المقال فى صباحه ، اكتظت « السياسة » بإخواننا وأصدقائنا ، وقد تولاهم الجذل وكأنما أصبحوا المنتصرين !

وتمت انتخابات ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ ، وبقى تعيين الخمسين الباقيين . وتناقل الناس أن وزارة يحيى باشا إبراهيم تريد أن تتولى هى هذا التعيين . ورأى حزب الأحرار الدستوريين معارضتها فى ذلك ، فكتبنا نقول إن الوزارة الدستورية ، وزارة الأغلبية ، وزارة سعد زغلول ، هى التى يجب أن تتولى هذا التعيين حتى تكون عناصر مجلس الشيوخ متجانسة ، ويكون المعينون مكملين للمنتخبين من حيث كفاياتهم ، متفقين مع الأغلبية فى الميل السياسى ، ليكون المجلس أكثر تناسقاً ، وقررنا أنه إذا كانت نصوص الدستور لا تقتضى ذلك ، فإن الروح الدستورية تقتضيه ، وأن قيام الوزارة الدستورية بعد ظهور الأغلبية أمر طبيعى . وإذا كانت وزارة يحيى باشا قد بقيت إلى ما بعد الفراغ من انتخاب الشيوخ ، فإن مهمتها قد انتهت ، ويجب أن تتخلى عن مناصبها ولا تباشر عملا دستورياً جديداً .

راقت هذه الفكرة الوفديين لأنهم كانوا يريدون أن يسرع الحكم إليهم بعد انتصارهم الحاسم فى انتخاب النواب . ولم يدر بخلدهم ولا بخلدنا أن عملية التعيين فى الشيوخ ستثير عليهم قلوب كثيرين كانوا يطمعون فى هذه المناصب ثم لم ينالوها لأن عدد هؤلاء الشيوخ المعينين محدود ، فلا يمكن إرضاء كل طامع فيها .

واستقالت وزارة يحيى باشا إبراهيم ، وألف سعد باشا الوزارة . وفى اليوم الذى تألفت الوزارة فيه فتح كثيرون عيونهم واسعة من شدة الدهشة . لقد ألف الناس منذ عشرات السنين ، وفى عهد الإنجليز أنفسهم ، أن يكون فى الوزارة قبطى واحد . أما سعد فقد أخذ فى وزارته اثنين من الأقباط . وقد ألف الناس أن يقولوا إن سعداً نبى الوطنية ، وقد أخذ سعد فى وزارته توفيق نسيم باشا الذى كان يقول إنه يحمد الله على أنه لم يصب بداء الوطنية ،

ومحمد سعيد باشا الذى ألف وزارة من الوزارات الإدارية التى لم تشترك فى الحركة الوطنية . وقد ألف الناس أن يكون الوزراء ممن لهم مكانة ملحوظة فى الحكومة أو خارج الحكومة ، فأشرك سعد فى وزارته رجالا لم يعرف لهم أحد ماضياً يقام له وزن ؟ أشرك نجيب الغرابلى المحامى بطنطا لغير شيء إلا أنه « قاهر صدقى » فى الانتخابات ، وأشرك غيره فأدهش ذلك أهل مصر ، وكان مثاراً لدهشة البلاد العربية الأخرى دهشة رددتها صحفهم وألحت فى ترديدها . أما « السياسة » فلم تعترض فى اليوم الأول على شيء من هذا ، بل قلنا إن اختيار وزيرين من الأقباط معناه أن التمثيل للأقلية لم يبق له ما يوجبه ، وأن الوزارة يمكن أن تكون كلها من الأقباط أو من المسلمين ، وأن رئيس الوزارة حر فى اختيار زملائه . ورجونا للوزارة الدستورية الأولى التوفيق فى المهام الجسيمة التى تنتظرها .

أثار اعتدال هذا المقال أنصارنا أشد ثورة . وكانت حجتهم أننا حاربنا الوفد أثناء الانتخابات ، فكيف نقابل وزارته هذه المقابلة ؟ ولقد حدثنى كثيرون من الأقاليم ومن العواصم يظهرون دهشتهم لهذه اللهجة التى لم يكونوا يتوقعونها . وعبثاً حاولت أن أقنعهم بأنا يجب أن ننتظر تصرفات الوزارة لنحاسبها عليها . فلما رأيت حدتهم كتبت فى اليوم التالى مقالا عنوانه : « يتساءلون » ، عرضت فيه لسياسة سعد باشا قبل الانتخابات ، وتساءلت عما سيكون من عمل الوزراء تنفيذاً لهذه السياسة . لقد قال إن تصريح ٢٨ فبراير نكبة وطنية كبرى ، فهل هو مستعد للمفاوضة على أساس هذه النكبة الوطنية الكبرى ، أو أنه لا يتفاوض قبل التخلص منها ؟ وقد قال إن الدستور من عمل الأشقياء ، فهل تراه يبقى الدستور الذى وضعه الأشقياء على حاله أو يعدله ؟ وهل يعيده إلى مثل ما كان عليه يوم وضعته لجنة الأشقياء ، أو يزيد فى تعديله ليجعله أكثر ديمقراطية وتحقيقاً لمبدأ : جميع السلطات مصدرها الأمة ؟ وهل تراه يسارع إلى مفاوضة الإنجليز ، أو أنه يحاول كسب الوقت مخافة فشل المفاوضة ؟ وماذا سيكون موقفه بإزاء السودان فى المفاوضة وفى الدستور ، وهو الذى كرر عبارة شريف باشا : إن السودان ألزم لمصر من الإسكندرية ؟ وجرى المقال كله على هذا النحو من التساؤل فى غير عنف ومن غير ضعف ، مما دل أصدقاءنا وأنصارنا على أن اعتدالنا فى اليوم الأول لم يكن تسليماً ولا استسلاماً ، وإنما هو تقليد جرينا عليه مع وزارة نسيم باشا ويحيى باشا : لا نعارض وزارة إلا بأعمالها ، وندع لها الزمن الكافى لتنهض بعبء الحكم . وقد سر أنصارنا بهذا الموقف وهنأونا به ؛ وكأنما رأوا فيه استعداداً لإعادة الكرة فى مناضلة البطش إذا اقتضى الأمر مناضلته .

ولم يكونوا مخطئين فى تقديرهم أنا يجب أن نكون على استعداد لأيام أكثر عبوساً من كل ما مر بنا من قبل . ولست أريد أن أسبق الحوادث فحسبنا من هذا الفصل أن بلغ بنا تأليف سعد للوزارة الدستورية الأولى . أما سير الحوادث فى عهد هذه الوزارة ، وموقفنا منه ، فموضوعه الفصل التالى .

الفصل الرابع

نحن والوزارة الدستورية الأولى

اختيار سعد استدامة الخصومة — حكومة زغلولية لحماً ودماً — رفت المديرين غير الوفديين — عنفنا فى المعارضة — سعد يمنع « السياسة » من شهود حفلة افتتاح البرلمان ونفاذ الدستور — خطاب العرش مادة للمعارضة — الدستور العصرى والأمانى القومية ، بدل دستور الأشقياء والاستقلال التام أو الموت الزؤام — حزب الستمائة — الإرهاب بالمظرهرات يزيد معارضتنا عنفاً — هلموا يا أنصار الحرية فادفعوا العدوان على الحرية — بدء تحول الرأى العام — المظاهرة الكبرى وعزمنا مقاومتها وعدم مرورها بنا — العلاقات المصرية الإنجليزية والرجاء فى حلها — تعديل قانون الانتخاب — النيابة تحقق معنا — النيابة تصادر « السياسة » لنشرها التحقيق فتلغى المحكمة قرارها — النيابة ترفع الدعوى علينا فيتتبعها الرأى العام — الحكم بالغرامة والطعن بالنقض فيه — عزمى السفر إلى لبنان وإرهاص سعد باشا بمعنى منه ونصيحة أصدقائى فى الموضوع — السفر إلى لبنان وحفاوة أهلها وحديثى مع الموظف الفرنسى بعاليه — محادثات سعد ، مكدونالد — حكم محكمة النقض بالبراءة فى قضية « السياسة » — افتتاح الدورة البرلمانية واشتداد معارضتنا — استقالة نسيم باشا وسعيد باشا من الوزارة ، وتعيين الدكتور أحمد ماهر وعلى بك الشمسى مكانهما — مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى — الإنذار البريطانى — استقالة الوزارة الدستورية الأولى — زيور باشا يؤلف الوزارة — استقالة أحمد محمد خشبة بك وعثمان محرم بك منها — صدقى باشا واشتراكه فى الوزارة — إنقاذ ما أمكن إنقاذه — سعد باشا يعتزل الناس ويقيم بمينا هاوس .

ألف سعد الوزارة الدستورية الأولى على النحو الذى أسلفنا . وقد كان أمامه طريقان ، له أن يسلك أيهما شاء . فإما أن يكتفى بفوزه الحاسم فى الانتخابات فيعلن ، باسم الأمة التى أولته ثقتها ، أنه مستعد للتعاون مع خصومه السياسيين حرصاً على مصلحة البلاد ، وأنه لذلك ينسى كل خصومة ماضية ؛ وإما أن يديم الخصومة ، ويرى فى توليه الحكم وسيلة للقضاء الحاسم على هؤلاء الخصوم السياسيين . وهو قد اختار منذ اليوم الأول هذا الطريق الثانى . فقد ذكر ، فى الكتاب الذى رفعه إلى جلالة الملك فؤاد الأول بتأليف الوزارة ، أن وزارته ستبحث المسئوليات والمسئولين . وجلى أنه لم يقصد بالمسئوليات ولا المسئولين جماعة الإنجليز الذين كانوا قائمين على تنفيذ الأحكام العرفية ، بل قصد هؤلاء الخصوم من

المصريين الذين كال لهم التهم أشكالا وألواناً منذ اختلف معهم فى سنة ١٩٢١ . لقد طلب إليه عبد الخالق ثروت باشا ، فى خطاب نشره فى الصحف إبان الانتخابات ، أن يحتكم وإياه فى الخلاف السياسى إلى الأمراء ؛ فكان جواب سعد أن رفض هذا الاحتكام ، « لأن الاحتكام شأن الأكفاء » . وأين منه ثروت وغير ثروت فى تمتعه بثقة الأمة ، ليحاول أن يقف إلى جانبه فى مقام خصومة ؟ !

ولم يتردد سعد فى إعلان عزمه الاستئثار بكل أمر ، وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحماً ودماً » . وهو قد أعلن هذا الرأى بهذه الصراحة والصرامة حين فصل مقبل باشا مدير أسيوط من منصبه ، وحين فصل حلمى عيسى باشا مدير الغربية ورشوان محفوظ باشا مدير المنوفية من منصبيهما . فقد عارضناه فى ذلك ، واعترضنا عليه فى رفق أولا ، ثم فى عنف بعد ذلك ، وذكرناه بأن هذه الخطة ليست فى شيء من الديمقراطية ، وأن الموظف يجب أن يطمئن إلى مكانه فى الحكومة ، وألا يفصل إلا إذا ارتكب ما يوجب فصله — فكان جواب سعد أن هؤلاء الذين فصلهم ضالعون مع خصومه السياسيين ، وأنه يريد أن تكون الحكومة « زغلولية لحماً ودماً » ، وأنه لن يبقى على موظف لا تطمئن إليه نفسه ولا يثق به تمام الثقة . وعبثاً قلنا إن الاكتفاء بنقل الموظف إلى منصب آخر لا يتصل بسياسة الحكم اتصالا مباشراً — يكفل طمأنينة الموظف ، وطمأنينة الوزارة ؛ فقد أصر سعد على رأيه . ولم يكن معقولا أن يتزحزح عنه ، بعد إذ حاول أن يوجه إلى رشوان محفوظ باشا تهمة بذاتها ، وأن تلقى النيابة القبض عليه ، فلم يجد القاضى الذى ندب لهذا الغرض ما يطمئن معه ضميره إلى القبض أو إلى الاتهام برغم أنه كان وفدى الميول . طبيعى وكان ذلك يدور بنفس سعد أن يسلك الطريق الذى سلكه ، وأن يصبغ الحكومة كلها باللون الحزبى المتطرف .

دفعت هذه التصرفات الأحرار الدستوريين ، ودفعت (السياسة) ، إلى اتخاذ خطة عنيفة فى المعارضة . وزادنا عنفاً أننا كنا نتلقى الأنباء كل يوم من الأقاليم بأن أنصارنا ، والذين رشحوا أنفسهم فى الانتخابات معنا ، والذين ناصروهم من العمد والأعيان ، كانوا موضع اضطهاد صارخ من رجال الحكم . وقد بدأ كثيرون يومئذ يفتحون عيونهم على منظر لم يكونوا يتوقعونه : منظر البطش الظالم الممض للنفس . ومع ما أدى إليه ذلك الاضطهاد من شفاء لما فى نفوس الكثيرين من غل وحب للانتقام ، لقد أدى كذلك بالكثيرين ليروا فيه لوناً من الحكم غير كريم . لقد كانوا ينتظرون أن تكون الحكومة المصرية الدستورية الممثلة للأمة حكومة إنصاف وعدل ، وأن تعامل أنصارها وخصومها على سواء فى حدود النظام

والقانون . أما وقد رأوا من رفت المديرين والعمد وغير هؤلاء وأولئك من الموظفين ما رأوا ، فقد أسقط فى أيديهم وتحطم المثل الأعلى الذى كانوا يتوقون لرؤيته أمام أعينهم . لكن أحدًا منهم لم يكن يجرؤ على أن ينبس ببنت شفة ، مخافة أن يصيبه ما يصيب الأحرار الدستوريين ، بل كتم كل منهم شعوره فى نفسه ، وخرج كل منهم بالصمت عن لا ونعم !

وشعر الأحرار الدستوريون ، وشعرنا نحن محررى السياسة خاصة ، بهذا التحول السريع فى اتجاه الكثيرين ، وإن شعرنا فى نفس الوقت بأن الخصومة تزداد حدة فى نفوس غيرهم ، وتنقلب إلى العداوة أو ما يشبه العداوة . كانت قراءة جريدة السياسة معتبرة إثماً محرماً على الوفديين ، وكان سعد يقول علنا إنه يقرأ السياسة بالنيابة عن جميع المصريين ، وإنه يجب ألا يقرأها منهم أحد . برغم ذلك كان طبع السياسة يزداد ، لأن كثيرين ممن حرموها من قبل على أنفسهم كانوا يتناولونها ويقرءونها خلسة كأنها بعض المحرمات . بهذا أصبحت السياسة ، وهى الجريدة الوحيدة العنيفة فى معارضة الحكومة ، موضع تقدير الكثيرين تقديراً كان يزيد سعداً مقتاً لها وغضباً عليها . وبلغ من غضبه إذ ذاك أن الحكومة حددت يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لحفلة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى وحلف جلالة الملك اليمين الدستورية ، ودعت لهذه الحفلة التاريخية جميع الصحف المصرية والأجنبية وجميع المراسلين الأجانب ، وحرمت « السياسة » من حضور هذه الحفلة ، كأن « السياسة » ليست جريدة مصرية ، وكأن الأحرار الدستوريين الذين تنطق « السياسة » باسمهم ليسوا مصريين ، وليسوا ممثلين فى البرلمان . !

حددت الوزارة يوم ١٥ مارس لافتتاح البرلمان ، لأن يوم ١٥ مارس هو اليوم الذى أعلن فيه جلالة الملك فؤاد مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ولأن هذا اليوم اعتبر عيد الاستقلال ، فعطلت الحكومة مصالحها احتفاء به فى سنة ١٩٢٣ . أما وسعد باشا كان يرى قبل توليه الحكم أن إعلان الاستقلال كان نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان يعلن يومذاك أن هذا التصريح نكبة وطنية كبرى ، فقد أراد أن يتحاشى الاحتفال بهذا الاستقلال من غير أن ينكره ، ولهذا اختار يوم ١٥ مارس لافتتاح البرلمان ، ليقول هو وأنصاره من بعد إنهم يحتفلون بهذا اليوم لحساب الدستور لا لحساب الاستقلال .

حرم سعد على جريدة « السياسة » حفلة افتتاح البرلمان ؛ فلم يدعها أحمد زيور باشا ، رئيس مجلس الشيوخ الأول ، إلى حضورها . ورأيت أنا فى ذلك اعتداء على حق ليس يجوز لأحد أن يعتدى عليه إلا أن يكون ظالماً . وكنت أنا أحد أعضاء مجلس نقابة الصحافة

يومئذ ، فاتصلت بزملائى من أعضاء المجلس ، واتصلت بغيرهم من الصحفيين المصريين والأجانب الذين يصدرون فى مصر صحفاً بلغة عربية أو بلغة أجنبية ، وعرضت عليهم أمر هذا الحرمان وما فيه من تمييز مجحف . ووافقونى جميعاً وندبوا منهم أقرب الناس إلى قلب سعد ليحدثوه فى الأمر كى يرد الحق إلى نصابه . لكنه أبى بحجة أننا نحن ظالموه بمعارضتنا العنيفة له ، وأن من حقه وهو يمثل الأمة أن يدخل فى حظيرة ممثلى الأمة من شاء وأن يحرم من شاء !.! وعبثاً حاول أنصاره الصحفيون إقناعه بأن هذا المنع لن يقدم ولن يؤخر ، وأنا سنقف على كل ما يجرى فى الحفلة وسننشره ، وأنا سنتخذ من هذا المنع حجة جديدة للمعارضة قد تجد سميعاً ، وقد تظهرنا فى ثوب المظلوم الجدير بعطف الرأى العام . لقد أمر سعد ولن يتراجع . وكذلك عاد هؤلاء الصحفيون يبلغوننى أسفهم لأنهم لم ينجحوا فى مهمتهم . فلما طلبت إليهم أن يتضامنوا فى الاحتجاج على ما حدث رأوا فيما قاموا به الكفاية . وشكرت أنا لهم مجهودهم ، وكسبت « السياسة » عند الناس أضعاف ما خسرت بحرمانها من شهود الحفلة التاريخية لافتتاح البرلمان ونفاذ الدستور الذى دافعت عنه أمجد دفاع حتى صدر .

على أن هذا الجهد لم يذهب عبثاً . فبعد أن انتخب أحمد مظلوم باشا الذى كان رئيساً للجمعية التشريعية رئيساً لمجلس النواب الأول ، وبعد أن انتخب مكتب المجلس ، سوى بين السياسة وغيرها من الصحف ، فتسلمت بطاقتها الدائمة لحضور جلسات مجلسى الشيوخ والنواب . وقد اخترنا صديقنا الأستاذ محمود عزمى ليكون مراسلنا البرلمانى بمجلس النواب .

لم يغير ذلك من موقفنا إزاء الحكومة والبرلمان ، ولا من موقفهما إزاءنا . ولم يكن طبيعياً أن يتغير موقف أى الفريقين من الآخر ، وكانت وزارة سعد قد سلخت فى الحكم شهراً ونصف شهر نكّلت فى أثنائها بالكثيرين من أنصارنا ، وعارضناها نحن فيما فعلت أشد المعارضة ، وسألناها غير مرة : أيغنيها هذا التنكيل عن تحقيق ما وعدت الأمة بتحقيقه من استقلال الوطن بمفاوضة الإنجليز أو بغير مفاوضتهم ؟ فلما ألقى سعد بإذن الملك خطاب العرش الأول ، وجدنا فيه مادة للمعارضة زادت الهوة بيننا وبين الحكومة . فقد وصف الخطاب الدستور ، الذى وضعته « لجنة الأشقياء » ، وهى اللجنة التى أسست حزب الأحرار الدستوريين ، بأنه وضع على أحدث المبادئ العصرية . عندئذ صحنا بسعد : إن خطاب العرش تضعه الحكومة على لسان الملك تصور به سياستها . فإذا كان الدستور على أحدث المبادئ العصرية فكيف طوع لنفسه أن يصف واضعيه بأنهم الأشقياء ؟ أم أصبح الدستور

على أحدث المبادئ العصرية حين أدى به وبحزبه إلى الظفر بمقاعد البرلمان ومناصب الوزارة ؟ ! ولم يتحدث خطاب العرش عن استقلال مصر ، بل عن الأمانى القومية ، فصحنا بسعد مرة أخرى : ألم تكن تعير خصومك حين يقولون الاستقلال الذى لا شك فيه ، فتقول إنك تريد لمصر الاستقلال التام ، أو تلقى فى سبيل ذلك الموت الزؤام ؟ فما هذه الأمانى القومية التى وردت فى خطاب العرش ؟ ! وهكذا فتح الخطاب أمامنا أبواباً للمعارضة زادت الهوة اتساعاً .

ولم يكن من سبيل لرتق هذا الفتق ، أو تضييق هذه الهوة . فقد رأى سعد فى المعارضين خوارج عليه وعلى الأمة يجب التخلص منهم ؛ ولذا تسامع الناس ، منذ بدء الدورة البرلمانية ونظر الطعون المقدمة فى انتخاب بعض النواب ، أن سعداً رأى إلغاء انتخاب محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قد فاز فى الانتخاب عن دائرة (البربا) بمديرية أسيوط ؛ وأن النية مبيتة على هذا الإلغاء منذ تسلم سعد مقاليد الحكم . أما وذلك كان موقف سعد منا ، فلم تكن مساواة السياسة بغيرها من الصحف فى حضور جلسات البرلمان لتسكن من عنف الخصومة بين الوفديين ومعارضيهم .

وكان أول قانون نظره مجلس النواب قانون المكافأة البرلمانية . وقد حدد البرلمان هذه المكافأة وجعلها ستمائة جنيه فى السنة تدفع مشاهرة خمسين جنيها ، وذلك بعد أن كانت مكافأة عضو الجمعية التشريعية خمسة وعشرين جنيهاً فى الشهر . وكان هذا القانون الأول موضع حملة عنيفة أشد العنف من جانبنا ؛ فقد كتبنا لأول ما صدر هذا القانون مقالاً عنوانه : « حزب الستمائة » ، نددنا فيه بتصرف النواب ، وبأنهم فكروا فى أنفسهم وفى مكافأتهم أولا وقبل كل شيء ، ولأنهم جعلوا هذه المكافأة ستمائة جنيه فى العام ، وهو مبلغ كان يتقاضاه يومئذ كبار الموظفين دون سواهم . ولما كانت كثرة النواب من أهل الريف الذين لا يمتازون على غيرهم بشيء من المؤهلات العلمية أو المقدرة الممتازة ، فقد لقى هذا النقد العنيف صدى فى أوساط كثيرة ، ودعا الناس ليروا فى هؤلاء الذين ندبوا أنفسهم للتحدث عن مصالح الأمة ، رجالاً تعنيهم مصلحتهم قبل كل شيء ، ويفكرون فى أشخاصهم قبل أن يفكر أحدهم فى الدولة أو فى المصلحة العامة .

ولم يجد سعد وأنصاره بداً إزاء هذا العنف فى المعارضة من الالتجاء إلى نوع من الإرهاب قد يخيفنا ويردنا إلى الاعتدال . لهذا بدأت المظاهرات تسير فى أنحاء مختلفة من بلاد الدولة ، تهتف بسقوط أنصارنا ثم تنقلب من الهتاف إلى أعمال العدوان والتخريب . اتصل بنا

أنهم قذفوا منازل كثيرين ممن رشحوا أنفسهم للانتخاب أحراراً دستوريين بالحجارة وأنهم اعتدوا عليهم ، وأن أنصارنا هؤلاء استعدوا البوليس على المتظاهرين ليقمع مظاهراتهم وليردهم عن العدوان إلى احترام القانون ، فلم يجدوا من البوليس سميعاً . وتكـــرر ذلك فى المنصورة ، وفى فارسكـــور وفى أسيوط وفى مديريـــات كثيرة أخرى ، فلم يرعنا الإرهاب ولم يردنـــا عن العنف فى المعارضة ، بل زادنـــا عنفاً وبأســـاً . وتطوع كثيرون ممن وقع عليهم اضطهادالحكومة أو اعتداء المتظاهرين بالكتابة فى « السياسة » مدافعين عن أنفسهم ، معلنين للملأ ما نزل بهم من حيف وما أصابهم من عدوان . كتب حلمى عيسى باشا ورشوان محفوظ باشا ، وغيرهما ممن فصلهم سعد من وظائفهم ، ورفعنا نحن علم الدفاع عن الحرية المهدرة ونددنا بسياسة الإرهاب والتهديد ، وبلغنا من ذلك أن كتبنا نهيب بالناس أن يدافعوا عن أنفسهم ما دامت الحكومة لا تحترم القانون ولا تدافع عنهم . وأذكر ، وأنا أكتب الآن ما أكتب ، مقالاً عنوانه : « هلموا يا أنصار الحرية ! فادفعوا العدوان عن الحرية ! » سردنا فيه نبأ هذه المظاهرات ، وما يقع فيها من اعتداء على حرية الناس وأموالهم ، وقعود حفظة النظام والأمن عن القيام بواجبهم ، وطلبنا إلى كل مصرى يحترم الحرية ويناصرها أن يتقدم للدفاع عنها ، فالدفاع عن النفس أو الغير أو المال يبيحه القانون ، بل هذا الدفاع فرض واجب ما دامت الحكومة لا تقوم به ، وتترك البلاد بذلك وكأنها لا حكومة فيها !

شجع موقفنا هذا كثيرين كانوا يرون ما يحدث ثم يخشون الخوض فيه ، فبدأ الناس يتكلمون ، وبدأت « السياسة » تزداد انتشاراً ، وتفتح فى أرجاء البلاد ميادين كانت مغلقة أمامها بسبب الدعاية التى كان يقوم بها الوفديون قبل ولايتهم للحكم . وزاد فى الإقبال عليها أنها كانت لا تقف عند شئون السياسة تتحدث فيها ، بل تتناول جميع الشئون التى تهم كل قارئ وكل قارئة ؛ سواء فى المسائل العلمية ، أو فى الأدب ، أو الاجتماع ، أو الصناعة ، أو الزراعة ، أوالتجارة ، أو الشئون النسوية . وكانت تعهد فى كل أمر من هذه الأمـــور إلى ذوى الخبرة والكفاية فيه ، حتى لقد أصبحت مدرسة شعبية ، أو منبراً عاماً إن شئت ، تتحدث فى كل أمر عن بينة وعلم . لهذا جذبت إليها من لهم هوى فى السياسة وفى غير السياسة وبذلك نشرت جوًّا من حرية الرأى والتعبير عنه فى كل ميدان من الميادين .

وجدير بى أن أقرر أن حرية الرأى لم تكن زينة ازدانت بها جريدة السياسة ، بل كانت مبدأ وعقيدة وأساساً من الأسس التى قام حزب الأحرار الدستوريين لتوطيد دعائمها

فى البلاد . ألم يكن الخلاف الذى قام بين سعد وأصحابه فى الوفد مرجعه إلى أنه كان يريد أن يفرض رأيه على الوفد كله ، سواء أكانت الأغلبية فى صفه أم لم تكن ؟ ونحن الذين تولينا تحرير السياسة كنا جميعاً ممن آمنوا بما تعلموا فى فرنسا وفى غير فرنسا : من أن الشك أول مراتب اليقين ، وأن كل رأى وكل فكرة قابلان للنقد ، وأن الرأى الحر علامة الحياة والجمود علامة الموت ، وأن احترام الإنسان رأيه ودفاعه عنه احترام للكرامة الإنسانية ودفاع عنها .

وقد حاول خصومنا السياسيون أن يجدوا فى دفاعنا عن حرية الرأى مطعناً علينا ، فرمونا بالإلحاد فى الدين كما رمونا من قبل فى السياسة بالمروق من الوطنية . ولم تعننا رميتهم هذه ، بل احتقرناها كما احتقرنا اتهامهم إيانا فى وطنيتنا ، لأننا كنا نؤمن بأن الجمود فى الدين هو الذى أدى إلى تأخر الشعوب الإسلامية فى عصور تدهورها ، وأن الإيمان الحق بالله لا يكون إيماناً صادقاً إلا إذا اقتنع به القلب والعقل عن بصيرة وبينة . ولقد كنا مطمئنين إلى عقيدتنا فى الدفاع عن حرية الرأى طمأنينة لا تزعزعها الأعاصير وإن عصفت . ولهذا لم ترهبنا تهم خصومنا ، بل زادنا هذا الاتهام الباطل قوة فى معارضتنا لأولئك الذين لا يريدون أن تظل حرية ما محترمة ، حتى حرية الرأى وحرية إعلانه .

وكان أمين بك الرافعى يعارض الوزارة فى جريدة الأخبار ، كما كنا نعارضها ، لكن على طريقته هو . وكانت تعارضها كذلك على صورة هزلية صحيفتا الكشكول والصاعقة . ولقد ضاقت الوزارة ذرعاً بهذه المعارضة بعد أن رأت أن مظاهرات الأقاليم قد اتخذت مادة زادت المعارضة عنفاً . وكان سعد باشا قد عين الأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيلاً لمحافظة مصر ، فرأى أن إرهاب أهل الريف لا يجدى نفعاً ، وأن هذه الصحف المعارضة هى التى تسمم الجو ، وأنها يجب أن تتلقى درساً يردها فى نظره ونظر الحكومة إلى صوابها ، ويلزمها الاعتدال فى معارضتها إن لم يلزمها العدول عنها .

كنت أقيم فى ذلك الوقت فى شارع العباسية . وإننى لفى منزلى صباح يوم من شهر أبريل ، أو من أوائل مايو ، إذ طلب الدكتور حافظ عفيفى أن يحدثنى تليفونياً فى أمر هام . فلما اتصلت به أخبرنى أنه علم أن مظاهرات عنيفة غاية العنف ستقوم مارة بالجرائد المعارضة تحطمها وتعتدى على من فيها ، وأنه يترك لى تقدير ما إذا كنت أتقى هذه المظاهرات بألا أذهب أنا وزملائى إلى « السياسة » ولو أدى ذلك إلى عدم صدورها صباح اليوم التالى ، أو أرى فى الأمر رأياً آخر . وكان الأستاذ محمد حسن المرصفى مدير إدارة السياسة إذ ذاك ،

فاتصلت به وطلبت إليه أن يتصل بالأستاذ محمود عزمى ، وأن نلتقى ثلاثتنا بجروبى تجاه البنك العقارى فى الساعة الخامسة من بعد الظهر لنتكلم فى هذا الموضوع : موضوع ظهور السياسة أو عدم ظهورها صبح الغد . والتقينا فعلمت منهما أن المظاهرة الكبرى مرت بالأخبار وبالكشكول فى الصباح واعتدت عليهما وأحرقت الكشكول ، وأنها ستمر بالسياسة حوالى الغروب . قلت لهما : ولكن إذا خفنا وضعفنا ولم تظهر السياسة غداً ، أصبحت تحت رحمة المتظاهرين يعطلون السياسة فى أى يوم يشاءون . ووافقانى على رأيى فركبنا نحن الثلاثة سيارة إلى « السياسة » ، فألفينا فى فنائها ثلة من الجنود يرأسهم ضابط دهش حين رآنا وسألنا عما اعتزمنا . فلما علم أننا مصممون على العمل ، وعلى إصدار « السياسة » كعادتها كل صباح ، جعل يرجونى ويخوفنى العاقبة ، ويقول إن القوة التى تحت إمرته لا تكفى لصد المظاهرة الكبرى المقبلة عما قريب . قلت له : فلنستقبل هذه المظاهرة ! لقد أصدرت أمرى إلى عمال المطبعة أن يتسلح كل واحد منهم بقطعة من حديد المطبعة لندافع عن أنفسنا ، وليكن ما يكون ! وأشهد لقد كان عمال السياسة يومئذ على أعظم جانب من الشهامة . فإنى ما لبثت حين أصدرت إليهم هذا الأمر أن رأيتهم جميعاً متحمسين مستعدين لملاقاة العدوان بالعدوان . واتصل الضابط أمامى بمحافظة العاصمة ثم حدثنى محاولاً إقناعى ، فلما رآنى لا أقتنع طلب أن يتحدث وحده من التليفون العام بالجريدة . وذهب إلى هذا التليفون العام ، وظل طويلاً مقفلا باب « الكابينة » ، ثم جاء عندى وقال إنه سيبقى زمناً مع القوة التى يرأسها ، ولعل المظاهرة تمر بسلام حين تراه . ودخلنا جميعاً مكاتبنا ، وبدأنا عملنا وانقضى الوقت وأرخى الظلام سدوله ، ولم تحضر مظاهرة صغيرة ولا كبيرة ، وانصرفت القوة من غير أن يشعر أحد بانصرافها .

وظهرت السياسة صبح الغد أشد عنفاً منها فى أى يوم آخر . وما كان لنا أن نتراجع بعد أن تحدينا المظاهرة الكبرى ، بل تحدينا الحكومة ، ونجحنا فى تحدينا غاية النجاح . ثم ما كان لنا أن نتراجع والحكومة القائمة تكيل لنا الضربات فى كل ميدان تستطيع أن تواجهنا فيه . أشرت من قبل إلى ما قيل من أن سعد باشا زغلول أصر على إلغاء انتخاب محمد محمود باشا عن دائرته بأسيوط . وقبل أن ينظر الطعن فى انتخابه أمام مجلس النواب صادفت أحمد محمد خشبة بك الذى كان وكيلاً وفدياً لمجلس النواب ، وكان بحكم مركزه هذا رئيس لجنة النظر فى الطعون . صادفته فى مطعم سان جيمس ، وكان إذ ذاك بشارع فؤاد الأول ، فسلمت عليه فدعانى للجلوس معه ، وفتحت الحديث فى الطعن المقدم ضد

محمد محمود باشا ، وقلت إن المجلس نظر فى طعون أسبابها هى الأسباب التى بنى عليها الطعن فى انتخاب محمد محمود ورفضها ، فحاول الرجل أن يقنعنى بأن ثمت خلافاً بين هذا الطعن وغيره من الطعون . ولم تؤد المناقشة بطبيعة الحال إلى نتيجة . ونظر الطعن أمام المجلس وقبل ، وألغى انتخاب الرجل وكلنا مقتنعون بأنه ألغى لاعتبار حزبى ، لا لاعتبار قانونى . طبيعى والحكومة تكيل لنا مثل هذه الضربات فى مختلف الميادين ألا تخف معارضتنا لها أو تحديها إيانا .

وما كنا ، نحن الذين نحرر السياسة ، لنعبأ بهذه الضربات ، بل كنا نتخذها حجة لنا فى معارضتنا الحكومة وإقامة الحجة على تنكبها طريق العدل والقانون ، جرياً وراء الأهواء الحزبية والطغيان الصارخ . ولم نكن نجد إلى جانب ذلك عناء فى الوقوف على أسباب جدية أخرى للمعارضة . فلم يكن شىء أيسر من المقارنة بين أعمال الوزارة فى الحكم وأقوال رجالها قبل أن يتولوه . كان مستر رمزى ماكدونالد رئيس وزارة العمال البريطانية القائمة فى الحكم إذ ذاك ، وكان صديقاً لسعد باشا . وقد أثر عنه يوماً أنه قال قبل أن يتولى الحكم : إن المسألة المصرية تحل فى الفترة التى يتناول فيها الإنسان مع المصريين (فنجاناً) من القهوة . ولما تولى سعد باشا الحكم استبشر بوجود مستر ماكدونالد على رأس الوزارة حتى لقد قال فى بعض تصريحاته : « ومن علامات إذن الله بنجاح قضيتنا أن تولت الحكم فى إنجلترا وزارة صديقة مستعدة للتسليم بمطالبنا » ، أو ما يقرب من ذلك . على أن الحوادث لم تجر على النحو الذى تنبأ به مستر ماكدونالد ، وتنبأ به سعد باشا . فقد وجه إلى مستر ماكدونالد سؤال فى مجلس العموم البريطانى ، فكان جوابه عليه أن سياسة إنجلترا فى مصر هى السياسة التى رسمها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهذا التصريح هو الذى قال عنه سعد باشا إنه نكبة وطنية كبرى . فلما ذكرناه بعبارته هذه ، وسألناه رأيه فى إجابة مستر ماكدونالد عن تصريح ٢٨ فبراير ، قال : لمستر ماكدونالد أن يقول ما يشاء ، ولى أن أقول ما أشاء . وسأله عبد الرحمن الرافعى بك عضو مجلس النواب من الحزب الوطنى عما يعتزم عمله للظفر باستقلال السودان ، فكان جواب سعد باشا : هل عندكم تجريدة ؟ ! وكذلك هبط به واقع السياسة العملية إلى مثل هذه التصريحات التى كنا نتخذ منها حجة لمعارضته ، فكنا نجد فى جوانب كثيرة من الرأى العام سميعاً .

وبلغ من أثر معارضتنا لما جاء فى خطبة العرش عن الأمانى الوطنية ، وأنها كلمة مبهمة لا تعبر عن الاستقلال التام بالقوة التى كان يعبر بها سعد قبل توليه الحكم ، أن طلب زكى

باشا أبو السعود ، وكان شيخاً وفدياً ، أن ينص فى الرد على خطاب العرش على الاستقلال التام ، وأن تعدل خطبة العرش نفسها فتستبدل فيها كلمة الاستقلال التام بكلمة الأمانى القومية . وقد امتعض سعد من ذلك وقال : إذا أنا قلت الأمانى الوطنية ، فماذا تفهمون من عبارتى ؟ أليس هو الاستقلال التام ؟ ونزل زكى باشا أبو السعود على رأى سعد . لكن ذلك دل على أن معارضتنا قد تركت فى نفوس الكثيرين من الأثر ما جعلهم يعودون بأنظارهم وأسماعهم إلى الماضى ، يريدون مقارنته بالحاضر ، فيرون أننا لم نكن مخطئين كما أوهمهم خطباؤهم ، وأن السياسة التى اتبعها سعد فى المسألة القومية بعد توليه الحكم لم تكن تسوغ له عدلاً أن يطعن على سياستنا أو يتهمنا فى وطنيتنا .

كان تحول الرأى العام فى الحماسة لتأييد وزارة سعد ، وإن تحولا جزئيًّا ، أمراً محسوساً . مع ذلك لم ير سعد أن يهادن الأحرار الدستوريين أو يلتمس الوسيلة للتفاهم معهم . بل ازداد تحدياً لهم وحرصاً على القضاء عليهم . لما ألغى مجلس النواب انتخاب محمد محمود باشا رشح الرجل نفسه ثانية فى دائرة البربا بأسيوط . وكان فى مقدور سعد أن يغضى عن إعادة انتخابه وأن يدع للناخبين من الحرية ما لعله يسكن من حدة محمد محمود ، وما يدعوه للتفكير فى هدنة مع الوزارة يقنع بها إخوانه الأحرار الدستوريين . لكن وزارة الدخلية نقلت إلى أسيوط وكيلاً للمديرية هو الأستاذ عبد القادر مختار ، ووكلت إليه أن يسقط محمد باشا فى دائرته : ولم يدع هذا الوكيل وسيلة من تهديد العمد والمندوبين الناخبين إلا لجأ إليها . وضج الناس هناك بالشكوى مما يصيبهم من عسف الإدارة ، فرأى محمد باشا من الخير أن يتنازل عن ترشيح نفسه ، محافظة على مصالح أهله وأنصاره ، وحتى لا يتعرضوا إلى ما قد ينتهى إليه التهديد من نتائج . وانتخب فى الدائرة رجل لم يكن أهلها يكادون يعرفونه .

أدى شعور سعد باشا بهذا التحول فى الرأى العام إلى تفكيره فيما يكفل له النجاح فى الانتخابات المقبلة إذا حل مجلس النواب ، أو إذا بقى مجلس النواب إلى الأجل المحدد له فى الدستور وأجريت انتخابات جديدة . فالمندوبون الناخبون الذين ينتدب كل واحد منهم عن ثلاثين ناخباً ، هم بكثرتهم الكبرى من طراز الذين يقرءون الصحف ويتأثرون بما فيها . وهؤلاء يمكن أن يتحولوا مع الوقت عن الوفد وعن سعد باشا إذا استمر الحال على ما هو عليه . أما سواد الشعب وسواد الناخبين فكثرتهم الكبرى لا تقرأ ولا تكتب . وكثرتهم الكبرى تؤمن بأن سعداً نبى الوطنية ، وبأن من خالفه أو خرج عليه خالف الدين وخرج

عليه . أليسوا يؤمنون بأن الجنين فى بطن أمه نادى : يحيا سعد ، وبأن ورق بعض النبات ظهر مكتوباً عليه : يحيا سعد ؟ سواد ذلك إيمانه لا يتحول فى سنة أو سنوات عن عقيدته . لابد إذن من أن يكون هذا السواد هو الذى ينتخب مباشرة ، فيكفل سعد بذلك نصراً لا يكفله مع نظام المندوبين . لهذا رأى تعديل قانون الانتخاب وإلغاء نظام المندوبين الناخبين ، وجعل الانتخاب مباشراً من درجة واحدة ، يتولاه هذا الشعب مباشرة . صحيح أن الدستور يشير إلى المندوبين ، ويمكن لخصوم سعد باشا أن يتمسكوا بهذه الإشارة ، وأن يزعموا أن الانتخاب المباشر من درجة واحدة فيه مخالفة للدستور . لكن سعداً هو صاحب الأغلبية فى مجلسى البرلمان . فإذا أقر المجلسان هذا التعديل ، وأصدره الملك ، لم يزد أمر هؤلاء الخصوم على أن يرفعوا عقيرتهم صائحين بأن الدستور خولف ، وأن يكتبوا فى ذلك مقالاً أو مقالات فى « السياسة » ، ثم لا يلبثون ، حين يرون صيحتهم تذهب أدراج الرياح ، أن يعودوا إلى الصمت عن هذا الموضوع وأن يشغلوا بغيره .

وتحقيقاً لهذه الغاية تقدم مشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب بجعله مباشراً من درجة واحدة . وعارضنا نحن ، وعارض غيرنا ، بان الدستور يذكر المندوبين الناخبين ، فالانتخاب المباشر من درجة واحدة مخالفة له . وأقر المجلسان التعديل ، وأصدره الملك . وانتهت صيحتنا ، وشغلنا بغير هذا الأمر ، واطمأن سعد باشا إلى غده فى أمر الانتخابات .

* * *

بينما كانت المعركة على أشدها بيننا وبين سعد ، بلغنا أن عدلى باشا استقال من رياسة الحزب ، لأن عنف الخصومة لا يتفق مع هدوء طبعه وسكينة نفسه . فلما تأكد أصدقاؤنا الخبر ، ثار ثائر بعضهم لأنهم رأوا فى تصرف عدلى ما لا يتفق مع التضحيات التى بذلوها فى سبيله ، ودافع عن تصرفه آخرون بأنه رأى بقاءه على رأس الحزب يزيد الخصومة ويضر فى نظره بقضية البلاد . أما أنا فلم أعر هذا الأمر كبير التفات . لقد قام الحزب وتوطدت أركانه وقواعده . ولقد أريق على جوانبه الدم يوم قتل حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدى . وقد تخطينا صدمة الهزيمة فى الانتخابات يوم كانوا يقولون : كان هـا هنا حزب وكانت هـا هنا جريدة . وقد أصبحنا موضع احترام خصومنا ، وإن لم نصبح موضع محبتهم . فلنسر فى طريقنا ندافع عن الحرية وعن العدل وعن القانون ! لهذا قام الحزب ، ولهذا يجب أن يبقى دون نظر إلى الأشخاص الذين ينضمون إليه أو الذين يتركونه . لقد كنا يملأ الإيمان قلوبنا بجلال مبادئنا وعظمة رسالتنا . وكنا يومئذ فى عنفوان القوة والشباب . فليبق

معنامن شاء ، وليتركنا من شاء ، فلن يغير ذلك من الأمر شيئاً .

تابعنا إذن معارضتنا العنيفة للوزارة ، لم يخفف منها هذا التحدى الذى واجهتنا به فى مختلف الميادين . ولعل سعد باشا ظن أن إرهابنا ، نحن محررى السياسة مباشرة ، يكون ذا جدوى فى تخفيف معارضتنا . فإننى لفى منزلى ذات مساء إذ دعيت من النيابة للتوجه إليها صباح الغد لسؤالى فى مقالات نشرت . وصادف أن أصابنى فى الليلة التى سبقت دعوتى هذه مغص كلوى ، كان يعاودنى الحين بعد الحين . فلما ذهبت فى الصباح ، وقابلت عثمان بك يوسف عارف رئيس نيابة مصر ، أخبرته بهذا المغص الكلوى ، ورجوته إن كان التحقيق سيطول أن يرجئه إلى يوم آخر . لكنه أخبرنى أن الأمر لن يستغرق نصف ساعة . وبدأ التحقيق معى فى عدة مقالات كانت أولاها مقالة « حزب السآمة » . واستمر التحقيق فى هذا المقال وفى مقالات أخرى ساعتين ، استعفيت رئيس النيابة بعدهما وطلبت منه تأجيل التحقيق ؛ لكنه قال إنه على وشك الانتهاء ، واستمر يسأل فى مقالات أخرى . بذلك استغرق التحقيق من الساعة التاسعة صباحاً إلى ما بعد الساعة الثانية بعد الظهر ، أى أكثر من خمس ساعات . فلما عدت إلى المنزل ، ثم ذهبت فى المساء إلى « السياسة » ، عاودنى ألم الكلى ، فاضطررت للعودة من جديد إلى المنزل . وهناك بقيت أياما ، ازداد المرض أثناءها ، حتى اضطررت أن أستأذن الطبيب المعالج فى استدعاء الدكتور على إبراهيم بك جراح مصر الكبير ، والدكتور عبد العزيز إسماعيل بك الطبيب الباطنى الكبير . ولولا عناية الدكتور على إبراهيم ولطف الله ، لأودى هذا المرض بحياتى . فقد كانت الكلية اليسرى ممتلئة صديداً ، حتى لقد سأل المحلل أخى عما إذا كان صاحب التحليل الذى حمله إليه لا يزال على قيد الحياة !

وإنى لأذكر اليوم كم كنت فخورًا بهذا التحقيق . فإننى لم أتراجع فيه عن كلمة كتبتها ، ولم أكن فى إجابتى عن الأسئلة التى وجهت إلىّ أقل عنفاً مما كانت السياسة فى المقالات التى تنشرها . سألنى المحقق عن المقال الذى نشر بعنوان : « هلموا يا أنصار الحرية ، فادفعوا العدوان على الحرية ! » ، والذى أهبت فيه بكل مصرى يحترم الحرية أن يقف فى وجه المتظاهرين الذين يهاجمون الناس ويقذفون المنازل بالحجارة . وزعم فى سؤاله أن هذا المقال يدعو إلى قلب نظام الحكم ، فكان جوابى أن الحكومة هى التى قلبت نظام الحكم ، فواجبها الأول أن تلزم الناس احترام القانون ، وهى تغضى عامدة عمن يجترئون على القانون ويخالفون أحكامه ، وبذلك تترك البلاد وكأنها لا حكومة فيها . فمن حق كل إنسان أن

يدافع عن نفسه وعن غيره وعن ماله وعن مال غيره ، مادامت الحكومة لا تقوم بهذاالدفاع ؛ لأن الدفاع عن النفس والمال حق طبيعي يدعه الإنسان للحكومة ما أحسنت توليه ، فإن لم تفعل عاد الحق إلى الأفراد ووجب عليهم أداؤه .

فى غداة ذلك اليوم استدعى الدكتور حافظ عفيفى بوصفه صاحب امتياز السياسة ، ولأن سعداً وأصحابه كانوا يعلمون أنه كان يمر بنا كل مساء ونتداول الحديث فيما نكتب ، فكان موقفه فى التحقيق قوياً غاية القوة . تحدث عن الطغيان البرلمانى حين وجه إليه المحقق سؤالاً عن حق الأغلبية دستورياً فى تولى الحكم ، ودافع عن خطة السياسة ومقالاتها ، ولم يحاول الفرار من المسئولية اعتماداً على أن هذه المسئولية أحملها أنا وحدى بوصفى رئيس التحرير المسئول .

لم يغير استدعاؤنا للنيابة ، وسؤالنا فيها وتوجيه الاتهام إلينا ، من خطتنا فى معارضة الوزارة ومن عنفنا فى هذه المعارضة . وقد استدعيت بعد ذلك غير مرة لسؤالى ، وبخاصة عما كتبته عن تدخل سعد زغلول باشا فى انتخاب محمد محمود باشا فى أسيوط حين رشح نفسه بعد إلغاء انتخابه الأول . ودهش رئيس النيابة حين طلبت إليه سؤال سعد باشا شخصياً فى هذا الأمر ، وكأنما اعتبر رئيس الحكومة فوق القانون ، أو اعتبر سعد باشا بالذات فوق القانون . لكنه استدعانى بعد ذلك ، ثم أخبرنى أنه سأل سعد باشا ، وأن الرجل أنكر أنه تدخل ، فأصررت على أقوالى التى وردت فى مقال السياسة .

استمر هذا الصراع العنيف بيننا وبين الوزارة ، وبيننا وبين سعد باشا بتعبير أدق ، نريد نحن أن نقنع الناس بأننا كنا على حق يوم عارضنا الوفد ويوم ألفنا حزبنا ، وأن ما وجه إلينا من التهم التى أدت إلى انتصار الوفد الحاسم فى الانتخابات كان باطلاً كله ، بدليل أن الوفد لما تولى الحكم وقام سعد على رأس الوزارة لم يستقر فى البلاد عدل ، ولم يحترم فى البلاد قانون ، ولم يحقق سعد لمصر قليلاً ولا كثيراً من هذا الاستقلال الذى طالما تغنى به . وأراد سعد أن يثبت أنه كان على حق حين اتهمنا بأن الأحرار الدستوريين خوارج على الأمة ، لأنهم خرجوا عليه وهو وكيل الأمة وممثلها وزعيمها ونبى الوطنية فيها ، وأنه بلغ منا الإلحاح فى هذا الخروج على الأمة والعناد فيه أنا لم نذعن لإرادة الأمة التى ظهرت فى الانتخابات ، كما أنا لم نذعن لهذه الإرادة وقد كانت بادية قبل الانتخابات ، وأن الناس يجب لذلك أن يظلوا على رأيهم فينا ، وأن يقاطعونا ، وألا يتحدث مخلص لوطنه منهم إلينا حتى لا يكون

مارقاً مثلنا فيحل عليه غضب سعد ، ومن حل عليه غضب سعد فقد حل عليه غضب الأمة وغضب الله . . !

بعد زمن من انتهاء التحقيق معنا أعلنتنى النيابة ، وأعلنت الدكتور حافظ عفيفى ، بالحضور أمام محكمة الجنايات لسماع الحكم علينا بأننا أهنا البرلمان فى مقالات حزب السياسة وما يتصل بها . وقد رأيت فى هذا الإعلان الأخير فرصة لنشر التحقيقات التى جرت معنا . فلما كنا قبيل يوم المحاكمة نشرت القسم الأول من هذا التحقيق ، حين سئلت للمرة الأولى فاستغرق التحقيق معى خمس ساعات . وكم كان عجبى حين علمت ساعة خرجت من منزلى أن الحكومة صادرت « السياسة » بأمر النيابة لنشرها هذا التحقيق . وطلبتنا النيابة إلى المحكمة لسماع الحكم بصحة هذا الإجراء . وسمعت المحكمة المرافعة ورأت هذه المصادرة إجراء تحكمياً لا مسوغ له فألغته ، واعتبرته مخالفاً للقانون وللدستور ، فكان هذا نصراً لنا أى نصر . وأشدنا نحن بهذا الحكم ، وقلنا « إن فى مصر قضاة » ، وإنه ما دام للقانون حماته فليطمئن الناس ، وليلجأوا إلى ملاذ العدل كلما نزل بهم حيف أو حل بهم ظلم .

حل موعد محاكمتنا بتهمة إهانة البرلمان . وكان من المحامين عنا فى هذه الدعوى محمد على علوبة بك وتوفيق دوس بك وإبراهيم الهلباوى بك وغيرهم من كبار المحامين فى البلاد . وصادف أن توفى شقيق توفيق دوس قبل المحاكمة بيومين . فلما حضر المحامون طلبوا التأجيل للاستعداد فعارضت النيابة طلبهم ، وكان مما قالته إن توفيق دوس ، تقديراً منه لأهمية هذه القضية ، ترك مأتم أخيه بأسيوط وعاد إلى مصر ليترافع فيها . فرد توفيق دوس على ذلك بعبارة ظلت تدوى فى آذان الناس جميعاً طيلة المحاكمة ، هذه العبارة هى :

تقول النيابة إننى تركت مأتم أخى ، نعم . تركت مأتم أخى ، وجئت أشهد مأتم الحرية !

واستغرقت مرافعة النيابة ومرافعة المدعين بالحق المدنى ، النائبين المحترمين محمد علام ومكرم عبيد ، ثم مرافعة الدفاع عنا عدة أيام متوالية كانت قاعة الجلسة فى أثنائها غاصة بالمحامين وبالجمهور ، حتى لم يكن فيها موضع لقدم . وكانت السياسة وغيرها من الصحف تنشر الدفاع وتنشر تعليقات على ما يجرى فى المحكمة ، وكان الجمهور فى العاصمة وفى الأقاليم يتتبع هذا الذى ينشر بعناية أكبر العناية ، عناية دل عليها ارتفاع « مقطوعية السياسة » ارتفاعاً فاق كل ما نتوقع . والحق أنه كان موقفاً لم يعرف له فى تاريخ مصر من قبل نظير . فقد كانت هذه القضية صراعاً بالغاً غاية العنف بين السياسة ومن تنطق بلسانهم

وهم الأحرار الدستوريون ، وبين الحكومة وعلى رأسها سعد زغلول باشا يؤازرها البرلمان وتؤازرها السلطات كلها . وإذ كان القضاء ميدان هذا الصراع فقد كان الناس يتوقون لمعرفة النتيجة التى ينتهى إليها. فلما تمت المرافعات حكمت المحكمة ببراءة الدكتور حافظ عفيفي وبتغريمى ثلاثين جنيهاً . وفى اليوم الذى صدر فيه الحكم قررت فيه بالنقض حتى لا يظن أحد أن الأحرار الدستوريين قبلوه ، أو يحسب أحد أن الصراع بلغ نهايته .

كان الصيف قد أقبل ، وكنت أحس أننى مجهد محتاج إلى الراحة . وكان الدكتور على إبراهيم قد أخبرنى أنه يرى الخير ، بعد أن أثبتت الأشعة أن فى كليتى اليسرى حصاة ، فى أن يجرى لى عملية جراحية لاستئصالها . فلما طلبت إليه إجراء هذه العملية أخبرنى أنه مسافر إلى لبنان بعد ثلاثة أيام ، وأنه يفضل إرجاءها إلى ما بعد عودته حتى يباشر العلاج كله بنفسه ، ونصح لى أن أسافر أنا كذلك إلى لبنان أستريح فيها بضعة أسابيع . واعتزمت أن أصطحب معى زوجى وابنى . لكننى خشيت ، والخصومة بين الوزارة وبيننا ذلك مبلغها من العنف ، أن تدعنى الحكومة أسافر إلى بور سعيد كى أستقل الباخرة ثم تعيدنى وزوجى وابنى بحجة أنها تريد التحقيق معى ، أو بأية حجة أخرى . لهذا طلبت إلى صهرى عبد الرحمن رضا باشا ، وكيل وزارة الخارجية إذ ذاك ، أن يتصل بالنائب العام محمد باشا إبراهيم يسأله إن كانت هناك تحقيقات مع السياسة لأقيم وإلا سافرت إلى لبنان . وبعد أيام طلب إلىّ عبد الرحمن باشا أن أقابله . فلما التقينا أخبرنى أنه تحدث إلى النائب العام بما ذكرت ، تال له : أنا لا شأن لى بقضايا هيكل ، إنما يخاطب الوزير مباشرة فى هذا الشأن . وكان وزير الحقانية محمد سعيد باشا ، وكان صديقاً لعبد الرحمن باشا رضا . فلما قابله وعرض عليه الأمر قال هو كذلك له : أنا لا شأن لى بقضايا هيكل والسياسة ، وإنما يخاطب سعد باشا شخصيًّا فى هذا الشأن . وقابل عبد الرحمن باشا سعد باشا ، وأخبره بما ذكر له ، فقال سعد : كيف يسافر هيكل وهو متهم فى خمس قضايا سترفع ضده ؟ وكان الطبيعى أن يقول له عبد الرحمن باشا إن فصل الإجازات القضائية بدأ فإذا رفعت هذه القضايا فسأكون قد عدت من سفرى . لكن الرجل أشفق مما قد يصيب زوج ابنته ، فقال لسعد : وما ضرورة هذا الانتقام ؟ ! وأجاب سعد مغضباً : انتقام يا عبد الرحمن ! أنا ألجأ إلى النيابة كما يلجأ إليها أضعف الناس رجالاً ونساء وتسمى هذا انتقاماً ! مع ذلك فمن أجل خاطرك أنا مستعد لحفظ هذه القضايا جميعاً ، إذا كذب هيكل أننى تدخلت فى انتخابات محمد محمود .

اغتبط عبد الرحمن باشا بهذه النتيجة ، وطلب إلى أن أفعل ما أراد سعد . وكان جوابي : أنا لا أستطيع أن أكذب ما أنا مقتنع بصحته . وعجب الرجل لهذا الجواب وكأنه لم يكن ينتظره فقال : نعم يا سيدى ! كل البلد الآن تحت أقدام سعد ، وأنت وحدك الذى تريد أن تقف فى وجهه . ألم تره ذهب إلى الملك بالإسكندرية يقدم استقالته ، فقامت المظاهرات فى كل مكان تنادى : سعد أو الثورة ، فلم ير الملك من الحكمة أن يقبل استقالته ؛ وعاد سعد يقول للناس : لقد استقلت من الاستقالة ؟ ! وجعل الرجل ينصح لى بأن الخير فى أن أعتذر عما كتبت وأن أكذبه . ورأيت كأن صهرى يرى فى موقفى عقوقاً ، وأردت أن أتخلص من ورطة ورطته فيها ، فقلت له : أنا لا أكتب لحسابى ، بل لحساب حزبى ، ولا أملك أن أتصرف فى أمر كهذا الأمر بغير موافقة الحزب .

حدثت صديقى الدكتور حافظ عفيفى بما حدث ، فعاد إلىّ الغداة يخبرنى بأنه حدث أصدقاءنا فى الأمر فرأوا ، ورأى معهم عدلى باشا ، أنهم لا يرون بأساً بأن أكتب كلمة ترضى كرامتى وكرامة الحزب إذا رأى سعد باشا فى نشرها ما يرضيه . وعرضت على رجال الحزب كلمة قلت فيها إن السياسة نشرت أن سعد باشا تدخل فى انتخابات محمد باشا محمود . وما دام دولته قد أنكر أنه تدخل شخصياً فى هذه الانتخابات ، فأنا أكتفى بهذا الإنكار . ووافق رجال الحزب على هذه الكلمة فأخذها عبد الرحمن باشا رضا وعرضها على سعد باشا . فلما قرأها قهقه ، وقال : هيكل يحسب أنه يضحك علىّ بهذه الكلمة ! هو يكتفى بإنكارى ، صدقاً كان الإنكار أو كذباً ، أننى تدخلت شخصياً ! . أما أن وزارة الداخلية تدخلت ، فلا ! إما تكذيب صريح ، وإما أن ترفع القضايا !

عاد إلىّ عبد الرحمن باشا يحمل رسالة سعد وهو وجل من نتائجها . ولقد حاول أن يحملنى على تغيير ما كتبت ، فاعتذرت له عن عدم استطاعتى ذلك ، وعما كلفته من شطط فى هذا الأمر . ثم إننى تركته ، وذهبت إلى منزل أصدقائى أسرة عبد الرازق بشارع جامع عابدين وراء باب باريس من أبواب قصر عابدين . وهناك وجدت محمود باشا عبد الرازق فقصصت عليه القصة ، وسألته رأيه فى كل ما حدث . فقال : أتسألنى سؤال صديق صديقه ؟ قلت : نعم ! قال : إذن فالرأى عندى أنك إن أردت أن تعتذر ، أيًّا كانت صيغة الاعتذار ، فيجب ألا تقوم فى حياتك بأى عمل سياسى . وإن أردت أن تشغل نفسك بالشئون السياسية فى التحرير أو فى غير التحرير ، فيجب ألا تعتذر قط . فالقضايا والإرهاب والتحدى ، وكل ما تراه من أعمال سعد أو غير سعد ، نتائج محتومة

للعمل السياسى . فإما أن توطن نفسك على مواجهتها أياً كان ما يترتب عليها ، وإما أن تترك ذلك كله بأن تختار فى حياتك طريقاً يبعد عن الحياة السياسية ومشاكلها .

وشكرت للرجل خالص نصحه ، وعولت على متابعة خطتى فى معارضة الوزارة . وإننى بعد ذلك بأيام أسير فى الطريق مع صديقى عبد الرءوف بك زكى إذ تطرق الحديث إلى موضوع سفرى إلى لبنان وموقف سعد من هذا السفر . فقال : أو تظن سعداً يستطيع منعك ؟ لا تصدق ما يقوله من ذلك ! إنه تهديد من يريد أن يخيف خصمه وهو خائف منه . وما عليك إلا أن تذهب غداً إلى قلم الجوازات فتستخرج جوازاً لسفرك أنت وزوجك وابنك . وأنا كفيل لك بأنهم سيمنحونك هذا الجواز بأسرع مما تظن ، مخافة أن يتخذ منعهم الجواز عنك بغير حق حجة جديدة عليهم وعلى تعسفهم ، ومتى حصلت على الجواز سافرت بسلامة الله . ولعل سعد باشا يسر بسفرك ليستريح من قلمك مدة غيابك !

وصدق الرجل . فقد طلبت جواز سفر لى ولزوجى وابنى لأول ما أصبحت فى الغداة ، فإذا إدارة الجوازات تعطينى إياه فى أقل من ثمان وأربعين ساعة . عند ذلك أخذت أهبتى للسفر ، وسافرت وقضيت فى ربوع لبنان والشام بضعة أسابيع عدت بعدها مستريحاً ، حتى لقد عدلت عن إجراء العملية الجراحية التى أراد الدكتور على إبراهيم إجراءها . وليتنى لم أعدل ! أو لعل الخيرة فيما اختاره الله !

قوبلت ببيروت أول ما نزلتها بحفاوة بالغة . لم يسألنى رجال الجمرك عما بمتاعى ، وأعاننى كثيرون على تخطى الميناء مع أخى الذى كان ينتظرنى لنذهب معاً إلى (برمانا) حيث اختار لى منزلاً صالحاً . ولم أدرك بادئ الرأى أن للحفاوة التى قوبلت بها علاقة بجريدة « السياسة » وما تكتب . لكننى نزلت ببيروت بعد ذلك غير مرة ، وقابلت جماعة من أرباب الأقلام ورجال الصحافة فيها ، فألفيتهم يبدون من الإعجاب بالسياسة وما تنشر ما كنت أغتبط به وأستحى منه . وكذلك كان الشأن حين ذهبت إلى دمشق . بل لقد قابلنى شبان أدباء كانوا يحفظون عن ظهر قلب مقالات من السياسة ، وبخاصة ما كان موضع المحاكمة أمام محكمة الجنايات . وكانوا يشيدون بما ننشره من بحوث أدبية وعلمية ممتعة . عند ذلك أيقنت أن هذه الحفاوة الأولى كانت حفاوة ترحيب برئيس تحرير السياسة ، والرجل الذى قدم للمحاكمة لدفاعه عن الحرية . وإذ ذاك عدت بذاكرتى إلى مشورة محمود عبد الرازق باشا : من شاء أن يعمل فى الحياة السياسية فليوطن نفسه لحلوها ومرها ، لخيرها وشرها ، لمجدها وتضحياتها . فأما إن خاف المرارة وخشى الشر وروعته التضحيات ، فليترك هذا

الميدان إلى غيره من ميادين الحياة الكثيرة ! وأشهد لقد زادتنى هذه الزيارة للبنان وللشام حبًّا للصحافة ، وتقديراً للرسالة السامية التى يضطلع بها من يؤمن بهذه الرسالة ، ويريد أداءها حق الأداء . وأشهد لقد صرت أشعر من يومئذ بأن القسم بالقلم ، فى قوله تعالى : « نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ » ، قسم عظيم . فالقلم الذى يجرى بالحق يخط بحروف من نور آى الهدى إلى الصراط المستقيم .

صادفتنى ، فى أثناء مقامى بلبنان ، مسألة طريفة متصلة « بالسياسة » جديرة بأن أذكرها هنا . تناولت يوماً رسالة بالفرنسية من أحد رجال الحكم الفرنسيين بلبنان ، طلب إلىّ فيها أن أمر به فى (عاليه) فى اليوم الذى أختاره . ودهشت ، ما شأن السلطات الفرنسية بمصطاف مصرى جاء يقضى أسابيع فى ربوع لبنان ثم يعود إلى بلاده ؟ وفيما أنا مع أهلى يوماً فى بعض جولاتنا ألفيتنى على مقربة من عاليه ، فطلبت إلى سائق السيارة أن يذهب إليها وأن يمر بدار الحكم فيها . وبعثت بطاقتى إلى صاحب الرسالة التى جاءتنى فى (برمانا) . فاستقبلنى ضابط فرنسى اعتذر بادئ الرأى عن إزعاجى ، ثم قال إن مراسل السياسة ببيروت بعث إليها برسالة وصف فيها منفيًّا بأنه من أبطال الوطنية ، وأن السياسة نشرت رسالته ، وأن هذه الرسالة قرأها اللبنانيون ، ومن شأنها أن تثير جوًّا غير صالح ، إذ تصور الأشقياء فى صورة الأبطال ، وتصف الحكم الفرنسى فى لبنان بأنه حكم استبدادى يطارد أبطال الوطنية ، وتشوه بذلك سمعة فرنسا . قلت : أو لو أرسل مراسل جريدة الطان أو الماتان فى القاهرة رسالة إلى جريدته ، ثم كان هذا المراسل موضع ثقتها ، أفلا تنشرها ؟ قال : بلى ! ولكن اختيار المراسلين يجب ان يكون موضع تحر وتدقيق . قلت : ونحن قد تحرينا أن يكون مراسلنا ببيروت من خيرة الصحفيين اللبنانيين . وهوكذلك بالفعل . فإذا اختلف رأياً مع الحكومة القائمة فى وصف رجل بأنه بطل وهو شقى ، فكل ما تطالب السياسة به هو أن تنشر ما تبعثه إليها حكومة لبنان من تصحيح . فإذا هى أبت نشره كان لمثل هذا العتاب الذى تواجهنى به موضع . أما ولم يصل السياسة تصحيح فلا محل له . فقال الرجل : أو ترانا نصحح كل خطأ يقع فى كل جريدة من جرائد العالم ؟ قلت : إذا كان هذا التصحيح لا يهمكم ، فمعنى ذلك أن ما نشر لا يخشى أثره ، ولا محل معه لطلب رجل جاء يصطاف لمحاسبته على هذا النشر . وأحب أن أذكر أن محررى السياسة أكثرهم من الذين حصلوا على إجازة الدكتوراه من باريس ، فليس يحركهم شعور عداوة نحو فرنسا ، بل العكس هو الصحيح . فإذا شعروا مع ذلك بأنهم يحاسبون إذا اصطافوا بلبنان أو بفرنسا ، فلشد ما أخشى أن يغير

ذلك من رأيهم فى سابق تقديرهم لعواطفهم إزاء بلد درسوا فيه وأحبوه ! قلت هذا الكلام الأخير فى حزم رأى الرجل معه أن الخير فى الانتقال بالحديث إلى جو أكثر مودة . فقال : لا تحسب أنى أريد أن أفسد عليك اصطيافك . لكنى رأيت أن أظهرك على حقيقة ، لعل إظهارك عليها ينفع من بعد . وإنى على كل حال أعتذر مرة أخرى عن إزعاجك وأرجو لك مصيفاً ممتعاً ! وأكون سعيداً إذا استطعت أن أؤدى لك خدمة فى أى شىء تطلبه .

وكذلك تركته والجو بيننا أكثر صفاء . لكننى خرجت وما أزال يحركنى الغضب لإفساد ساعة من ساعات ذلك اليوم الجميل علىّ . فلما عدت إلى السيارة ، وانطلقت بنا بين السفوح والوديان والأشجار الجميلة والهواء المنعش ، نسيت ما كان ، وعدت إلى متاعى براحة مطمئنة يجدها الإنسان بلبنان فى هذا الفصل من السنة فى كل ساعة من ساعات الليل والنهار .

عدت إلى مصر وإلى السياسة بعد هذه الأسابيع التى قضيتها مستريحاً مطمئناً . وعدت إليها حين كان سعد باشا فى أوربا ، وبعد أن ذهب إلى لندن فقابل مستر رمزى ماكدونالد ، وتحدث وإياه لتنظيم علاقات مصر وإنجلترا حديثاً قصيراً ذوى على أثره الأمل فى نفس رئيس الوزارة المصرية أن يبلغ بوطنه إلى ما يريد . فقد بدأ ماكدونالد الحديث معه عن مسألة السودان . وقال سعد إن السودان مصرى وحق مصر فيه واضح . ولما كانت سياسة إنجلترا لا تقر هذا التصوير ، فقد انقطع الحديث منذ المقابلة الأولى ، ولم يبق لمفاوضة بين الرجلين موضع ، ولم يبق صحيحاً ما قاله سعد فى بيان رسمى : ومن علامات إذن الله بنجاح قضيتنا أن قامت فى إنجلترا حكومة العمال ! وعاد سعد بعد ذلك إلى مصر ولم يحقق شيئاً مما أراد تحقيقه .

عاد سعد باشا من أوربا إلى مصر بعد عودتى أنا إليها من لبنان . وعاد كسير القلب ، إذ رأى أن سياسة وزارة الخارجية البريطانية إزاء مصر لم تتغير ؛ وأن ولاية حزب العمال الحكم ، وتولى صديقه مستر ماكدونالد رياسة الوزارة البريطانية ، لم يكونا من علامات إذن الله بنجاح قضيتنا !

كانت أمامه فى هذه المناسبة فرصة ذهبية للدعوة إلى وحدة الأمة ، وتناسى الخصومات السابقة ، والوقوف صفاً واحدًا لاستكمال استقلال مصر . لكنه عاد وقضية السياسة ، التى حكم علىّ فيها بغرامة ثلاثين جنيهاً ، قد حددت لها جلسة أمام محكمة النقض والإبرام . وبتحديد هذه الجلسة تجددت الخصومة بيننا وبين الحكومة فى ميدان القضاء . ترى ، أيؤيد القضاء حكم محكمة الجنايات ويصبح هذا الحكم دستوراً للصحافة ، أم ينقض

الحكم ويقضى ببراءتنا فيكون ذلك تأييداً أى تأييد لوجهة نظرنا ، وتكون القضايا الخمس التى تحدث عنها سعد باشا إلى عبد الرحمن رضا باشا ، والتى أمر دولته برفعها فعلاً ، عرضة هى كذلك للحكم بالبراءة ؟

كان يومئذ لحكم القضاء بالبراءة فى مثل هذه القضايا أثر عظيم عبر عنه سعد باشا نفسه قبل أن يتولى الحكم أقوى تعبير وأفصحه . فقد رفعت فى وزارة عدلى باشا قضية على بعض الوفديين ، أذكر منهم سلامة بك ميخائيل ، ثم أصدر القضاء حكمه فيها بالبراءة ، فلم يلبث سعد باشا حين أبلغ هذا النبأ أن قال : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشياً علىّ فى الحال ولفارقت منصبى » . ترى ، لو أن محكمة النقض ، وعلى رأسها أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف ، ألغت حكم محكمة الجنايات بإدانتى وبرأتنى ، أفلا تقول السياسة لسعد ما قاله هو : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشياً علىّ فى الحال ولفارقت منصبى » ؟ أو يمكن فى مثل هذه الحال أن يمد سعد باشا يده إلينا باسم الدعوة لوحدة الأمة ، حرصاً على أن نعمل جميعاً صفاً واحداً لاستكمال استقلال البلاد ؟

أم يحسب سعد باشا أن مثل هذه الدعوة إلى الوحدة والحال ما وصفنا يؤول على أنه شعور من جانبه بالضعف لا يرضاه هو ، ولا يرضاه أحد من أنصاره ؟

على أى حال لم يصنع سعد شيئاً فى سبيل الوحدة ، وبقيت معارضتنا له وتحديه إيانا كما كانا من قبل . ونظرت محكمة النقض القضية وترافع فيها المحامون . وليس يسعنى ، وأنا أدون هذه المذكرات ، أن أغفل الإشارة إلى مرافعة توفيق دوس بك . فقد كانت مرافعة قانونية محبوكة المنطق إلى أبعد الحدود ، مع التزامها جانب الاعتدال المطلق فى العبارة . ذكر أن مواد القذف والسب فى قانون العقوبات تقتضى البراءة إذا وجه القذف إلى موظف عام أو قائم بخدمة عامة ، وكانت وقائع القذف أو السب صحيحة ، وكان النقد المترتب عليها ، وإن بلغ من العنف ما بلغ ، صادراً عن حسن نية . أما والمقال الذى أدانته محكمة الجنايات موجه إلى رجال قائمين بخدمة عامة من أعضاء البرلمان الذين أصدروا قانون السمائة ، والوقائع التى وردت فى هذا المقال صحيحة ، والنية فيه حسنة لأنها قصدت إلى الإصلاح – فلا محل للإدانة مطلقاً . وأخذت محكمة النقض بهذه النظرية ، وأضافت إليها أن عنف اللهجة فى مقال السياسة لا يزيد عما تنشره الصحف الأخرى الموالية للحكومة

والمعارضة لها ، وإن هذا العنف يصبح إذن من مستلزمات الجدل السياسى ، فلا محل للإدانة بسببه . ولهذا نقضت الحكم وقضت بالبراءة .

هللنا لهذا الحكم وكبرنا ، وكررنا فى أيام متوالية عبارة سعد : « لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة ، لخررت مغشياً علىَّ فى الحال ولفارقت منصبى » ! وقد أحدث هذا الحكم رجة فى دوائر الحكومة أى رجة ، وترك من الأثر فى نفس سعد ، ومن الحفيظة على طلعت باشا ، ما دعا سعد باشا بعد سنوات ، حين كان رئيساً لمجلس النواب ، أن يترك منصة الرياسة ، وأن يخطب طالباً تخفيض مرتب طلعت باشا مائة جنيه سنوياً ، كان قد منحها قبل ذلك بسنوات بصفة شخصية تقديراً لكفايته الممتازة فى القانون .

كبرنا نحن لهذا الحكم وهللنا ، واعتبرناه نصراً مؤزراً لنا ضد الحكومة . ولم يدر بخاطرنا ، بعد أن استمتعنا ما شئنا بنشوة الظفر ، أن نذكر من جانبنا ما لم يذكره سعد من جانبه ، وأن ندعو إلى الوحدة القومية لمواجهة الحال التى نشأت عن استمساك رئيس الوزارة البريطانية بالسياسة الإنجليزية فى السودان . لقد دعونا إلى هذه الوحدة القومية من قبل مرات . فما بالنا لم ندع إليها فى هذا الموقف الدقيق ؟ أو كنا مخطئين فى ذلك ، وكان سعد مخطئاً فيه ؟ أم أنا خشينا كما خشى سعد أن يحسب ذلك ضعفاً منا ، ولم يكن أينا يرضى أن يتهم بالضعف ؟ أم كنا نحن على يقين من أن مثل هذه الدعوة لن تقبل إذا وجهناها ، فلم نرض أن نتعرض لرفضها ؟ أم أن الخصومة العنيفة بيننا وبين الحكومة كانت قد بلغت مبلغاً جعل كلانا يعتبر هذه الخصومة أساساً فى حياتنا العامة ، فإذا فشل عدلى فى مفاوضاته مع كيرزون فرح سعد وعد ذلك نصراً له ، وإذا فشل سعد فى محادثاته مع ماكدونالد فرحنا وعددنا ذلك نصراً لنا ؟ أيًّا ما كان الأمر لم يفكر أحد فى هذه الدعوة إلى الوحدة ، ولم تفكر فيها الأحزاب الأخرى ، وبقينا جميعاً مندفعين فى تيار الخصومة الجارف ؛ تتحدانا الحكومة ما استطاعت التحدى ، ونعارضها نحن ما استطعنا المعارضة ، ويحرص كل منا على الفوز بتأييد الرأى العام جهد طاقته ، وندع كلنا أمر المستقبل كله لتصاريف القدر .

وحان موعد افتتاح الدورة البرلمانية ، وإلقاء خطاب العرش الثانى . وحضر جلالة الملك الافتتاح ، وتلا سعد خطاب العرش بأمر جلالته . واطلعنا نحن على الخطاب فابتهجنا أيما ابتهاج . إن فيه للمعارضة لمادة ما أغزرها ! فهو يتحدث عن محادثات سعد مع ماكدونالد فى سطور قليلة تنتهى إلى أن الأمل فى تحقيق استقلال البلاد ما يزال عظيماً ، برغم ما كان من عدم نجاح هذه المحادثات ! وهو يتحدث بعد ذلك فى الشئون الداخلية حديثاً طويلاً

لا يكاد ينتهى ، ويتناول من تفاصيل هذه الشئون ما يجب أن يترك للإدارات الحكومية لأنه لا يتصل فى قليل ولا فى كثير بالسياسة العامة . أهكذا انقلب سعد زغلول ، فأصبح يرى فى تربية الماشية والدواجن ما يعادل استقلال مصر وسيادتها ؟ ! أهذا هو الرجل الذى كان يقول : إذا وجب علينا أن نشغل بسياستنا الداخلية قيراطاً ، فقد وجب أن نشغل باستقلال بلادنا ثلاثة وعشرين قيراطاً ؟ ! ألم يكن هذا الرجل يعيب علينا أن نتحدث عن هذه السياسة الداخلية ، ويعد هذا الحديث صرفاً للأمة عن التفكير فى قضيتها الكبرى ، ويتهمنا من أجل ذلك بالخيانة ؟ أفكان كل غرضه من هذه الحركة الوطنية ، التى بدأت سنة ١٩١٩ ، أن يصل إلى الحكم ، وأن يتربع فى دسته ، وأن يظل قابضاً على زمامه ، لينكل بخصومه ، وليجعل الحكومة زغلولية لحماً ودماً ، خدمة لأنصاره ؟ أين هو من عدلى باشا ! هذا الرجل النبيل الكريم الذى ألف وزارته وذهب يفاوض لورد كيرزون ، فلما لم يحقق لوطنه مطمعه فى الاستقلال عاد فقدم استقالته فى اليوم التالى ، ولم يقبل البقاء فى الحكم حرصاً منه على أن يفسح الطريق لمن يستطيع ما لم يستطعه هو ؟ جعلنا نسوق هذه الحجج وأمثالها إثر إلقاء خطاب العرش ، فكانت تلقى من الناس آذاناً صاغية وقلوباً واعية ، وكنا بهذا مغتبطين أشد الاغتباط .

ورأى سعد باشا أن موقفه يزداد دقة ، وازداد يقيناً بهذه الدقة حين رأى الرجال الذين اختارهم وزراء معه ، ليجعلوا لوزارته أول تأليفها هيبة أمام الناس ، يتخلون عنه ، بعضهم معتذراً بصحته ، والبعض ملتمساً معاذير أخرى . كان توفيق نسيم باشا وزيراً للمالية ، وذكر أن صحته لم تعد تطيق حمل أعبائها . ولم يبلغ محمد سعيد باشا هذا المبلغ من التخلى عن سعد ، لكن حماسته للوزارة ضعفت . ترى من أين تهب الريح ؟ وترى هل يراد بهذه الحركات أن تعصف بالوزارة ؟ رأى سعد واجباً أن يقاوم التيارات المختلفة . وسواء أكان أمثال نسيم باشا متأثرين باتجاه البريطانيين أو غير البريطانيين ، فمن الواجب مواجهة الحال . ولمواجهتها اختار سعد الدكتور أحمد ماهر وزيراً للمعارف ، ثم اختار على بك الشمسى وزيراً للمالية ، وكان كلاهما شاباً فى فتوّة شبابه لما يبلغ الأربعين من سنه . وكانت فكرة سعد فى هذا دفع الأمل إلى نفوس الشبان المثقفين بأن المستقبل لهم ما أيدوه ونصروه . لكن هذه الحركة التى لا تخلو من براعة فوجئت بعد أيام قليلة بحادث مروع حاول سعد مواجهته ، ثم اضطر بعده لأن يستقيل .

فقد أطلق الرصاص فى رابعة النهار على سردار الجيش وحاكم السودان العام ، السير

لى ستاك باشا ، فأودى بحياته . وكان سردار الجيش المصرى ، أى قائده العام ، إنجليزياً منذ احتلت إنجلترا مصر ، وكان حاكماً عاماً للسودان منذ أعيد فتح السودان فى سنة ١٨٩٩ ، بعد أن أمر الإنجليز بإخلائه من القوات المصرية قبل ذلك بأعوام قلائل .

تولت الدهشة المصريين جميعاً لهذا الحادث المروع الذى وقع فى قلب القاهرة ، ووقع بعد أسابيع معدودة من فشل المحادثات بين سعد وماكدونالد بسبب السودان . وكان لورد اللنبى لا يزال يومئذ هو المندوب السامى البريطانى فى مصر وكان أول ما طلب إثر الحادث أن تقام لسيرلى ستاك جنازة رسمية ، يسير فيها رئيس الوزارة المصرية والوزراء المصريون بملابسهم الرسمية . وفى اليوم التالى لتشييع الجنازة وجه لورد اللنبى إلى سعد باشا إنذاراً من الحكومة البريطانية تطلب فيه إلى مصر أن تحقق الحادث أيًّا كانت المسئوليات وأياً كان المسئولون فيه ، وأن تدفع غرامة نصف مليون من الجنيهات ، وأن تسحب الجيش المصرى من السودان ، وأن يباح لحكومة السودان أن تزيد المساحة المنزرعة قطناً بمنطقة الجزيرة فى السودان إلى أى قدر تراه ، وألا تتقيد بالاتفاق الذى كان بينها وبين مصر ألا تزيد زراعة الأقطان فى هذه المنطقة عن ثمانين ألف فدان ، وأن يكون للسودان تبعاً لذلك الحق فى أن يأخذ من مياه النيل أى قدر تحتاج إليه هذه الزيادة فى الزراعة . ولم ير المندوب السامى أن يكتفى بإرسال هذا الإنذار بالطريق المألوف ، بل حمله بنفسه تحيط به شرذمة مسلحة من الجنود البريطانيين ، وذهب به إلى رياسة مجلس الوزراء ، وتلاه على سعد باشا ثم سلمه له وانصرف . وقد روع سعد باشا لهذا الإنذار وللطريقة التى حمل بها ، وكرر عبارة قالها حين علم بمقتل السردار : « إن الرصاصة التى أودت بحياته لم توجه إلى صدره بل وجهت إلى صدرى أنا » .

واجتمع مجلس الوزراء ، وتناقش فى هذا الإنذار الذى أبلغ إلى الصحف المصرية كلها عقب تلاوته على رئيس الوزراء ، فقبل منه ما طلب من تحقيق الحادث ، ووقع على بك الشمسى وزير المالية شيكاً بمبلغ نصف مليون من الجنيهات ، وكان هذا أول عمل تولاه بعد اختياره وزيراً للمالية ، ولعله كان آخر عمل تولاه كذلك . لكن المجلس وعلى رأسه سعد باشا لم يقبل سحب الجيش المصرى من السودان ، واحتج على ما جاء بالإنذار من إباحة زراعة القطن بأرض الجزيرة بالسودان واستيفائه مياه الرى قبل أن تستوفى مصر حاجاتها من هذه المياه ؛ وطلب إلى الحكومة البريطانية أن تعيد النظر فى هذين الأمرين ، بحجة أنهما لا علاقة لهما بالحادث الفظيع الذى ارتكب ، وأن فيهما مساساً بحقوق مصر .

وبرغم وجاهة هذه الحجة لم يتردد المندوب السامى البريطانى فى متابعة خطة مرسومة أريد بها الوصول إلى غاية بذاتها . فقد أمرت القوات البريطانية فى مصر باحتلال جمرك الإسكندرية ووضع يدها على إيراده . ولما رأى سعد باشا أن الأمر بينه وبين الإنجليز لم يبق أمر حجة تقابل بالحجة ، قال إنه يشعر أنه مقصود شخصياً بهذه الإجراءات العنيفة ، وأنه يخشى ما يصيب البلاد بسببها من ضر ، وإنه لذلك لا يستطيع البقاء فى الحكم . ولهذا رفع استقالة وزارته إلى جلالة الملك .

لم يكن بد بعد أن قتل السردار ، وبعد أن حمل لورد اللنبى إنذاره العنيف إلى رئيس الوزارة المصرية ، من أن نقف حملة المعارضة التى كنا قائمين بها ضد الوزارة . فلما قدم سعد باشا استقالته وقبلها جلالة الملك ، كان رأينا أن تتألف وزارة وفدية تعتمد على ثقة البرلمان القائم لتعالج الحالة الناشئة عن الجريمة وعن الإنذار . وكنا نحن محررى السياسة حريصين على أن يتم الأمر على هذا النحو أشد الحرص ، وكانت تساورنا الخشية أن يتعجل أحد من أصدقائنا السياسيين إذ يدعى للحكم فيقبله ، فنواجه موقفاً بالغاً غاية الدقة ، ونتهم كذلك بأننا إنما عارضنا وزارة سعد باشا لنصل نحن إلى الحكم ولو على حساب الحياة البرلمانية .

ولقد تنفسنا الصعداء حين علمنا أن جلالة الملك عهد بتأليف الوزارة إلى أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ الذى عين بمشورة سعد باشا ، والذى كان فى نظر الناس وفدياً ، كما كان محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا وفديين فى نظر جمهور الأمة . وزاد فى تنفسنا الصعداء أن اختار زيور باشا طائفة من الوفديين وزراء معه ، من بينهم أحمد محمد خشبة بك وكيل مجلس النواب الوفدى ، وعثمان محرم بك وكيل وزارة الأشغال ، وكان معروفاً بميوله الوفدية . وكذلك استقبلنا هذه الوزارة الوفدية الجديدة على أنها استمرار للوزارة الدستورية الأولى ، وتمنينا لها النجاح فى معالجة الإنذار البريطانى ومعالجة الموقف الذى نشأ عن مقتل السردار ، وأن تكون أحسن حظاً من وزارة سعد باشا فى توطيد علاقات مصر وإنجلترا على أساس من استكمال استقلال مصر وسيادتها .

كان زيور باشا رجلا بديناً ضخم الجسم طولا وعرضاً ، وكان ذكياً حاضر البديهة والنكتة ، وكان مثقفاً ثقافة فرنسية عالية . تعلم فى مدارس الجيزويت الفرنسية ، ثم درس القانون ، وارتقى فى مناصب النيابة والقضاء حتى بلغ منصب المستشار بمحكمة الاستئناف ، أعلى محاكم مصر فى زمانه . وكان معروفاً بالنزاهة وحسن التقدير . لكنه كان يؤمن بسياسة

القوة ، ويرى أن حق الضعيف رهن بإرادة القوى ، وأن محاولة الضعيف استخلاص حقه بالقـوة مقضى عليهـا بالفشل لا محالة . ولم يكن له فى الحركة الوطنية نشاط معروف ، وإن لم يعرف عنه أنه سخر من هذه الحركة أو تبرأ منها كما فعل نسيم باشا مثلا . كان بطبيعة ثقافته الجيزويتية أميل إلى مصانعة الأقوياء ، كما كان فى طبعه من الاستهتار ما يجعله يأخذ الأمور بهوادة تتجاوز المألوف ، مع علمه بهذه الهوادة وبنقد الناس لها . لهذا كله لخص سياسته حين سئل عن موقفه من الإنذار البريطانى ، ومن المشادة العنيفة القائمة بسببه بين مصر وإنجلترا ، فى كلمات ثلاث : إنقـاذ ما يمكن إنقاذه » . هو إذن رجل ممكنات لا رجل مثاليات . وهو يرى أنه إن قال غير هذا كان خادعاً لنفسه وللناس .

أعلن سعد باشا أول ما تألفت وزارة زيور باشا أنه يؤيدها ويرجو لها التوفيق . وكان مفهوماً أن الوفديين الذين اشتركوا فيها إنما قبلوا هذا الاشتراك برضاه وبعد مشورته . لكن هذا التأييد لم يدم طويلا . فبعد خمسة أيام من تأليف الوزارة استقال منها أحمد محمد خشبة بك وعثمان محرم بك ، لأنهما رأيا فى سياسة زيور باشا تسليماً بما لم يقبل سعد باشا أن يسلم به . وأيقن الناس أنهما لم يستقيلا بغير مشورة من سعد باشا .

والواقع أن الموقف كان بالغاً غاية الدقة ، وكان لابد لتخطيه من إيجاد حل معقول ، لا يضر بحقوق مصر وترضاه إنجلترا . فقد كان الجيش المصرى بالسودان فى حال من التمرد على ضباطه من الإنجليز يخشى معه أن ينشب قتال بين الفريقين . بل لقد حدثت مناوشات بالفعل بين طائفة من الجيش المصرى وبين القوات البريطانية بالسودان . وترتب على ذلك أن تعرضت الخرطوم وأم درمان لاضطرابات ، تكاد تبلغ حد الثورة على الحكومة القائمة ، إن لم تكن قد بلغت هذا الحد بالفعل . لكن التسليم بانسحاب القوات المصرية من السودان فيه معنى من معانى التسليم بفصل السودان عن مصر فصلا تاماً . أفيرضى سعد باشا ورجال حزبه الذين اشتركوا مع زيور باشا عن هذه النتائج ؟ وإذا هم رضوها ، فما بال سعد باشا قد انقطعت محادثاته مع مستر ماكدونالد ، لأنه تمسك بأن السودان جزء من مصر ؟ لكن زيور باشا لم يكن مرتبطاً بسياسة سعد ارتباط التابع للمتبوع . وهو كان يرى أن بقاء الجيش المصرى بالسودان ، وبينه وبين الجيش البريطانى ما بينهما من مناوشات ، قد يتيح لإنجلترا الفرصة لإعلان الاستئثار بالأمر فى السودان . فلابد له من أن يختار ما يراه هو أخف الضررين ، وذلك بأن ينزل على حكم الإنذار البريطانى ويأمر الجيش المصرى بالعودة من السودان ، على أن تسحب إنجلترا ما جاء بإنذارها خاصاً بزراعة القطن فى الجزيرة

ومياه الرى من النيل ، وأن تسلم بأولوية مصر فيه . هو يعلم أن هذا الوضع سيثير ثائرة المصريين ، وسيجعلهم يتهمونه بالضعف والتفريط ، لكن هذا هو غاية ما يستطيع تنفيذاً لسياسته : إنقاذ ما يمكن إنقاذه .

استقال أحمد بك خشبة وعثمان محرم بك من الوزارة ، وعلم الناس بذلك أنها فقدت تأييد الوفد وتأييد سعد باشا ، وأيقنوا إلى جانب ذلك أنها وزارة ضعيفة لا تستطيع مواجهة الأمور فى حزم وثبات ، كما أيقنوا أنها إذا تقدمت إلى البرلمان خذلها . ماذا عسى أن يكون الأمر من بعد ؟ أو يحل مجلس النواب ، ولما يعض على بدء الحياة البرلمانية فى مصر تسعة أشهر ؟ وهل تتولى هذه الوزارة الضعيفة حل البرلمان ومواجهة الأمة ؟ تحدث الناس بأن فى النية ضم إسماعيل صدقى باشا إلى الوزارة وتوليته وزارة الداخلية . وصدقى باشا كان وزيرًا مع عدلى باشا ومع ثروت باشا . وهو صديق للأحرار الدستوريين وإن لم يكن عضواً فى الحزب . ماذا يكون موقفنا نحن إذن ؟ وهل آن لمخاوفنا الأولى عقب استقالة سعد باشا أن تتحقق ؟ . .

تحدثت إلى الدكتور حافظ عفيفى بك فى الأمر ، وأفصحت له فى صراحة عن وجهة نظرى ، وأننى أرى اشتراك صدقى باشا فى الوزارة مقدمة لا تبشر بخير . وكان جوابه أن صدقى باشا ليس عضواً فى الحزب ولا سلطان لنا عليه ، وأنا على كل حال فى وضع دقيق يجب فيه أن نقف موقف الانتظار لنحكم على الحوادث بنتائجها وما تتمخض عنه .

واشترك صدقى باشا فى الحكم ، وتولى وزارة الداخلية ، وبقى زيور باشا رئيساً لوزارة أيقن الجميع أنها ستقف من سعد باشا ومن الوفد موقف الخصومة . وأشهد لقد كانت هذه أول مرة منذ توليت رياسة تحرير السياسة ، أضطرب فيها أمام بصيرتى ميزان المنطق ، وهوت فيها أمام عينى أقدار الرجال . فأنا أحترم دائماً رأى غيرى ما دام قائماً على الحجة العقلية السليمة ، وإن خالف هذا الرأى ما أراه أنا . أما أن ينتقل زيور باشا من معسكر الوفد إلى معسكر محاربى الوفد ، وأما أن ينتهز صدقى باشا هذه الفرصة ليقبل الحكم على أنقاض النظام البرلمانى بعد أن كان شريكاً مع ثروت باشا فى تأييده ، وأما أن يقف الأحرار الدستوريون من ذلك كله موقف المتفرج المنتظر — فذلك ما لم أكن أتصوره بحال .

على أننى لم أجد كثيرين يشاركوننى فى هذا التصور . بل رأيت على النقيض من ذلك ابتهاجاً فى صفوف الأحرار الدستوريين . يكاد يكون ابتهاج النصر على خصومهم . وكانت حجتهم أننا قاسينا من حكومة الوفد ظلماً وعنتاً أشد الظلم والعنت ، وأن طغيان البرلمان فى عهد سعد جعل الحياة البرلمانية عبثاً من العبث ، بل زاد على ذلك أن أسبغ على الطغيان

ثوباً من رضى الأمة عنه وقبولها له . ولم تقم الحياة البرلمانية فى مصر ولا فى غير مصر لتؤيد الطغيان ، فإن هى فعلت لم تكن جديرة بالبقاء . والحكومة التى تتولى أمور الناس يجب أن تعدل بينهم سواء كانوا من أنصارها أو من خصومها ، فإن هى آثرت الظلم على العدل أسقطت بعملها سبب وجودها .

كان لهذه الحجج أثرها البالغ فى نفس إخوانى وأصدقائى من الأحرار الدستوريين الذين كانوا يزوروننى بجريدة السياسة . وكانوا يكررونها أمامى ، فلا أزيد على أن أقول : لقد كان لمعارضتنا حكومة سعد باشا أثرها الواضح فى الرأى العام . ولو أن هذه المعارضة استمرت دورة برلمانية أخرى لكان لها من الأثر ما يريدون . فهى إما أن تعدل بسعد وحزبه عن هذا الطغيان الذى يشكو إخواننا منه ، وتستقيم الحياة البرلمانية على النحو الذى نريده ، وفى ذلك كسب للبلاد كبير ؛ وإما أن يظل هذا الطغيان فاشياً فتكون الأمة ويكون الرأى العام المصرى هو الذى يتجه غير وجهته ، وهو الذى ينزل سعداً وأصحابه عن مقاعد الحكم ، وفى هذا أيضاً كسب للبلاد ما أعظمه . أما أن ينزع الحكم من سعد عن طريق الإنجليز ، وأما أن يرضى خصوم سعد بذلك ، وأن ينتهزوها فرصة للوثوب إلى الحكم — فذلك ما يجعلنى فى ريب من أننا سنحقق للبلاد ما تطمع فى تحقيقه .

لم تغير هذه المناقشات من رأى إخوانى ، ولم تغير كذلك من رأيى . وكانت الحوادث تسير مسرعة جارفة . وكثيرًا ما كانت الحوادث أقوى من الرجال ، وكثيرًا ما خضع منطقنا لواقع الحياة على الرغم منا .

فى هذه الأثناء فكر الأحرار الدستوريون فى ضرورة اختيار رئيس للحزب يحل محل عدلى باشا يكن ، واتجه نظرهم إلى عبد العزيز بك فهمى ، وخوطب عبد العزيز بك فى ذلك ، فانتهى إلى قبوله بعد إباء ثم تردد . وقد اغتبطنا بهذه الخطوة لما نعرفه جميعاً فى عبد العزيز بك من قوة الحجة ومن الصلابة فى الحق ، ورجونا أن يكون اختياره لرئاسة الحزب فاتحة نضال جديد فى سبيل الدستور وفى سبيل الحق والحرية .

كانت الحوادث تسير مسرعة جارفة . فقد استدعت الوزارة الجيش من السودان بأمر جلالة الملك قائد الجيش الأعلى . وفى مقابل ذلك رد الإنجليز على خطاب أبلغه زيور باشا إياهم يكرر فيه الأسف لمقتل السردار ، ويذكر أنه يحرص على أن تظل علاقة مصر وإنجلترا على أساس من حسن التفاهم . فأشاروا فى ردهم إلى حرصهم كذلك على أن تقوم علاقات الدولتين على أساس ودى ، وأنهم لذلك نزلوا عما جاء فى إنذارهم إلى سعد باشا خاصاً

بزراعة القطن فى السودان وبمياه النيل ، كما سحبوا قواتهم التى كانت قد احتلت جمرك الإسكندرية . بهذا رأى زيور باشا أنه أنقذ ما أمكن إنقاذه ، وأنه فى حل من أن يترك لصدقى باشا ما بقى بعد ذلك مما يدخل فى اختصاص وزير الداخلية من معاونة النيابة فى تحقيق مقتل السردار ، وفى المشورة فى أمر البرلمان وحل مجلس النواب والرجوع إلى الأمة لاستفتائها عن طريق الانتخاب .

بينما كان هذا يجرى فى دوائر الحكم ، كان سعد باشا قد ترك داره بمصر ، وذهب إلى فندق مينا هوس بجوار الأهرام ، فاعتكف هناك وقل زائروه . بل لقد تحدث الناس أنه كان لا يريد أن يرى أحداً . ولئن صح هذا إن له لأبلغ العذر . لقد تنكر له كل شىء فى الحياة ، وتنكر له وجه الحياة نفسها ، وصار يتلفت يمنة ويسرة فلا يزداد إلا حيرة لما يرى . وما أحسبه إلا كان يكرر : إن الرصاصة التىقتلت السردار كانت مصوبة إلى صدره هو ! ثم ما أحسبه إلا سأل نفسه غير مرة : ترى من هذا الذى قتل السردار ؟ ولماذا قتله ؟ ومن يكون صاحب المصلحة فى هذه الفعلة النكراء ؟ ولعله ذكر فى ملجئه ذاك أياماً مضت وهو فى الحكم ، وهذا الشعب المصرى يتطلع إليه ، ويرى فيه نبى الوطنية ، وينادى : سعداً أو الثورة ! ثم لعله سأل نفسه : أين هذا الشعب اليوم ، وما مبلغ استعداده لهذه الثورة التى كان ينادى بها ؟ أتراه تولاه الذهول لمقتل السردار فانكمش ؟ وإلى متى يطول انكماشه ؟ أحسب هذا ومثله مرّ بخاطر سعد بعد أن لجأ إلى ميناهوس ، وبعد أن تولاه من اليأس ما جعله ينكر وجوهاً كان يعرفها من قبل ، ثم ما جعله يذكر هؤلاء الإنجليز الذين نفوه إلى مالطة ، وإلى سيشل ، وإلى جبل طارق ، والذين وجهوا إليه أخيراً هذا الإنذار ، ولا يدرى أحد ما يبيتون له من بعده .

ولم يكن سعد باشا فى ريب من أن تعيين إسماعيل صدقى باشا وزيراً للداخلية له مغزاه . وقد بدأ هذا المغزى يبدو بجلاء فى الأيام الأولى من تولى صدقى باشا منصبه . فقد استصدرت الوزارة مرسوماً بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً . وليس بعد هذا إلا أن يتحول أعضاء البرلمان عن خطتهم فى تأييد سعد ، أو تحل الوزارة مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة ، تشهد نتيجتها بأن الأمة تحولت عن السياسة التى اتبعها سعد واتبعها الوفد فى الحكم .

وكذلك كنا ، قبل انقضاء تسعة أشهر من نفاذ الدستور وانعقاد البرلمان ، على أبواب عهد جديد ، وكنا مقبلين على تجربة جديدة ، هى النقيض من التجربة الأولى التى أريد بها أن يتولى سعد باشا زغلول الحكم ، وأن تحل المسألة المصرية مع الإنجليز حلا تدل كل المظاهر

على أن الأمة المصرية قبلته فى ظل نظام دستورى صحيح ، وأقرته فى برلمانها بأغلبية تكاد تكون إجماعاً ؛ يرأسها سعد الذى رأس الوفد ، وقاد الثورة المصرية ضد إنجلترا . فلننتقل إلى هذا العهد الجديد وهذه التجربة الجديدة ، فقد كان فيها للأحرار الدستوريين مواقف تستحق التدوين ، وتستحق التقدير .

الفصل الخامس

خصومة فائتلاف

صدقى باشا وزيور باشا – قضايا السياسة جميعاً يحكم فيها بالبراءة – التحقيق فى مقتل السردار – العطف على الوفد وعود سعد باشا من ميناهوس – الوزارة تحل مجلس النواب وتجرى الانتخابات – تأليف حزب الاتحاد – موقفى من الانتخابات ومن الحزب الجديد – حسن بك نشأت مؤلف الحزب يشرح سبب تأليفه – المعركة الانتخابية – تعديل الوزارة واشتراك حزب الأحرار فيها – معركة الرياسة وفوز سعد باشا بها – حل مجلس النواب يوم انعقاده – موقفنا من هذا الحل – تأجيل الحياة النيابية لتعديل قانون الانتخاب – سلخ جغبوب من مصر وضمها إلى برقة – حديث الخلافة – كتاب « الإسلام وأصول الحكم » – إخراج الشيخ على عبد الرازق من زمرة العلماء – دفاعنا عن حرية الرأى – عبد العزيز باشا فهمى وحكم هيئة كبار العلماء – إقالة عبد العزيز باشا فهمى – الاجتماع التاريخى لحزب الأحرار الدستوريين – استقالة علوبة باشا ودوس باشا من الوزارة – واستقالة إسماعيل صدقى باشا منها – استقالة دوس باشا من الحزب – المندوب السامى بالنيابة وموقفه من هذه الحوادث – بدء حديث الائتلاف – خطاب عبد العزيز فهمى باشا فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ – حنانيك يا نشأت – سير جورج للويد المندوب السامى الجديد يحضر إلى مصر – الوزارة تصدر قانون الهيئات فتمنع من نشره فى الوقائع المصرية – مقاومة الدكتاتورية – الاهتداء إلى أساس لاتفاق الأحزاب – عبد العزيز فهمى يرفض مقابلة سعد زغلول – اجتماع البرلمان فى الكونتننتال – إعلان الائتلاف فى اجتماع عام بدار محمد محمود باشا – الشعور العام بزوال الوزارة وزوال العهد كله – مناورات لإفساد الائتلاف – التغلب على هذه المناورات – مقابلاتى لسعد باشا – اتفاقنا واختلافنا – رأى سعد باشا فى « وزارة كبرى » وتفكيره فى تعديل الدستور ومقاومتى هذا التفكير – « السياسة الأسبوعية » لا تفوز منه بحديث – بيانه عن الانتخابات – الانتخابات فى دائرة الجمالية – استقالة زيور باشا وتأليف عدلى باشا وزارة الائتلاف .

تولى صدقى باشا وزارة الداخلية ، فأيقن الناس جميعاً أنه أصبح المحرك الأول لوزارة زيور باشا ، وأن كلمته أصبحت المسموعة فى الوزارات كلها . ولم يكن مرجع ذلك إلى اختياره للوزارة فى ذلك الظرف ، وإنما كان مرجعه إلى أنه كان من طراز يختلف كل الاختلاف عن طراز زيور باشا . صحيح أن الرجلين تلقيا بدء حياتهما ثقافة واحدة فى مدارس الجزويت أو الفرير ، وأنهما معاً كانا على جانب من الذكاء عظيم . لكن صدقى

باشا لم يكن قد بلغ الخمسين ، وكان زيور باشا قد نيف على الستين . وكان فى طبع الرجلين إيمان بسياسة القوة . لكنهما كانا يختلفان فى تكييف مكانهما من مصدر هذه القوة . كان زيور باشا يعترف بأنها خارجة عنه ، وبأنه لا يحسن غير الإذعان لها . أما صدقى باشا فكان يستعير ثوبها ويخلعه على نفسه ، ويبدو للناس وكأنه هو القوى بذاته . وكان زيور باشا يشعر بأنه قد أدرك من الحياة كل ما يريد ، فلم يبق له مطمع فى منصب أسمى أو جاه أعرض . أما صدقى باشا فكان لا يزال شديد الطموح ؛ يريد رياسة الوزارة من ناحية ، ويريد أن يتغنى الناس بقوته وبذكائه وبمقدرته من الناحية الأخرى . لذلك اغتبط زيور باشا بأن وجد إلى جانبه فى الوزارة هذا الرجل الشاب يحمل عنه عبء العمل ، ويضطلع وإياه بالمسئولية ، ويعفيه من كثير ما كان أغناه عنه . واغتبط صدقى باشا بأن وجد أمامه المجال الحر الذى يبرز فيه أمام الناس بروزاً يتيح له الفرصة التى يطمع فيها ، ويدنيه من أهوائه قدر ما يمكن .

وكانت طلائع هذا العهد ، كما قدمنا ، أن استدعى الجيش المصرى من السودان ، وأن نزل الإنجليز عما جاء فى إنذارهم خاصاً بزراعة القطن فى السودان وبمياه النيل ، وأن سحبوا قواتهم من الجمارك المصرية . لكن ما تم من ذلك لم ينق الجو فى مصر ، ولم ينق الجو بين مصر وإنجلترا ، بل بقيت فيه سحب داكنة لا يدرى أحد : أتظل جاثمة أم تنقشع مع الأيام ؟ بقى مقتل السردار ، وحرص الإنجليز على البلوغ بالتحقيق إلى معرفة المسئولين عنه . وبقى مصير البرلمان الذى أجل شهراً . ثم نبتت من جانب صحف الوفد معارضة بدأت على استحياء ، وسرعان ما نشطت وقويت ، واتجهت إلى اتهام الأحرار الدستوريين بأن لهم ضلعاً فى توجيه هذه السياسة الأخيرة . ولم يكن بد من أن ندفع هذه التهمة . على أننا لم ندفعها بالتبرؤ منها ، بل بأن الوفديين أنفسهم ، بسوء سياستهم وفساد تصرفات الوزارة الدستورية الأولى ، هم الذين جروا على البلاد هذه المحن ، وعرضوها للإنذار البريطانى الذى وصف وزارة سعد باشا بأنها ليست جديرة باحترام العالم المتمدين . وأدى بنا الاندفاع فى هذا التيار ، تيار مناهضة ماتكتبه صحف الوفد ، إلى نتيجته المحتومة : إلى تأييد هذه الوزارة التى اشترك فيها صدقى باشا ، بعد أن كنت أرى ، وبحق ، أن اشتراكه فى الوزارة ستكون له نتائج لا تبشر بخير !

أدت معارضة صحف الوفد واتهامها إيانا إلى هذه النتيجة المحتومة ، وأدى إليها كذلك أننا تسلمنا إعلانات القضايا التى رفعتها النيابة علينا ، والتى تحدث عنها سعد باشا إلى

عبد الرحمن رضا باشا . صحيح أننا كنا مطمئنين إلى أن البراءة محققة فى هذه القضايا الخمس جميعاً ، ومنها قضية تدخل سعد باشا فى انتخابات محمد محمود باشا . فما كان لمحكمة الجنايات ، بعد حكم النقض فى قضية السياسة الأولى ، أن تحكم بالإدانة فى هذه القضايا الأخرى . لكن تقديمنا للمحاكمة أثار الخصومة من جديد أمام القضاء ، ولم يكن بد من أن ندافع عن أنفسنا بإثبات صحة الوقائع التى نسبناها إلى سعد باشا وحكمه . أما والوزارة القائمة تشاركنا الاقتناع بصحة هذه الوقائع ، فلم يكن لى أن أقف منها موقف المعارضة ، بل أدت الحوادث بنا إلى تأييدها لأن الخصومة القديمة بيننا وبين الوفد كانت لا تزال على أشدها .

وانتهى الشهر الذى تأجل له البرلمان ، فاستصدرت الوزارة أمراً بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . وفى هذه الأثناء كانت التحريات والتحقيقات تجرى للوقوف على قتلة السردار ، وكان الرأى العام يتتبع هذه المسألة بانتباه بالغ . وقد بدا فى الجو أن الشبهات فى هذه الجريمة تلقى على الوفديين ، وأن التحقيقات تتجه نحو جماعة منهم . هنالك تساءل الناس : أهو اتجاه صحيح ذلك الذى تسير فيه التحقيقات ، أم هو اتجاه سياسى قصد به إلى غرض بذاته ؟ بل لقد بدأ الهمس فى بعض الدوائر بأن الوفديين بوصفهم هيئة لا يد لهم فى هذه الجريمة ، بل لعلها دبرت ضدهم ؛ وأنه إذا كان أحد منهم قد اشترك فيها فلعله دفع إليها من غير الوفد ، أو ممن يريدون النكاية بالوفد . وانتشر هذا الهمس وأثار جواً من العطف على الوفد ، حتى عند الذين كانوا قد بدءوا يتحولون عنه بسبب سياسته فى الحكم . وشعر سعد زغلول باشا بهذا كله ، وبأن رجاله معرضون لمسئوليات جسيمة بعد أن نصروه وعززوه ، فبدأ يعاود التفكير فى الخروج من العزلة التى كان قد فرضها على نفسه حين ذهب إلى ميناهوس ، ولذا خرج منها ليخوض المعركة الانتخابية التى أعلنت الحكومة موعدها ، وليرى ما الله فاعل به وبرجاله فى مقتل السردار .

وكان طبيعيًّا أن يجد من الرأى العام تحولا فيه شيء من العطف على الوفد وعلى رئيسه ، لأن الشعور ضد تحكم الإنجليز فى مصير البلاد كان قويًّا ، ولأن سعداً خرج من الحكم بسبب الإنذار البريطانى . على أن هذا العطف لم يكن ليعدل بصدقى باشا وبزيور باشا عن خطتهما ؛ فهما ومن معهما ممن بيدهم مصائر الأمور كانوا يرون ما تنطوى عليه النوايا البريطانية نحو مصر بعد مقتل السردار . بل لقد ترامت إشاعات بأن فى النية الرجوع عن اعتراف إنجلترا باستقلال مصر ، أو العدول عن تصريح ٢٨ فبراير جملة . وما كان لسياسى

يزن الأمور وزنها الصحيح أن يجارى هذه الإشاعات . لكن الصحيح أن الإنجليز أبدوا الرغبة فى أن يتولوا هم تحقيق مقتل السردار . ولما كان الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية لا يزالون يحتلون مناصبهم فى النيابة العامة وفى الإدارة الأوربية فى وزارة الداخلية المصرية ، فقد كان فى مقدورهم أن يطلبوا أن يتولى هؤلاء الموظفون المصريون بوظائفهم ، البريطانيون بجنسيتهم ، هذا التحقيق ، أو أن يتولاه مستشار إنجليزى من مستشارى محكمة الاستئناف المصرية . لكن وزارة زيور باشا حرصت على ألا يكون شيء من ذلك ، وعلى أن تتولى السلطات المصرية الصميمة التحقيق ، مطمئنة إلى قدرتها على أن تجلو الحقيقة فيه على نحو تطمئن له العدالة كل الاطمئنان .

وكذلك كان . فلم يتول الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية أمر هذا التحقيق ، ولم يكن لأحد منهم فيه أثر ظاهر ؛ بل تولته النيابة العامة المصرية ، يعاونها البوليس المصرى .

أما فيما يتعلق بالانتخابات ، فقد كان صدقى باشا حريصاً على أن تسفر نتيجتها عن أغلبية بمجلس النواب الجديد ضد الوفد . ذلك بأنه كان يقدر أنه إذا أعادت الانتخابات الوفد للحكم ، عاد الإشكال بين مصر وإنجلترا كما كان يوم تقديم الإنذار البريطانى لسعد باشا . وكان يقدر كذلك أن عودة الوفد للحكم ستعيد ما كنا نشكو منه من أساليب الحكم فى الشئون الداخلية . وإذ كان يعلم أن القانون الذى سنته وزارة سعد باشا ، والذى يجعل الانتخاب العام مباشراً ، ليس من شأنه أن يطمئن أحدًا على هذه النتيجة المرجوة — فقد رأى أن يتم الانتخاب عن طريق المندوبين الناخبين ، على نحو ما حدث فى انتخابات سنة ١٩٢٣ . وقد احتج فى هذا الإجراء بأن الدفاتر والتذاكر الانتخابية التى تنظم عملية الانتخاب المباشر لم تتم ، ولا يمكن أن تتم فى الفترة التى حددها الدستور لإجراء الانتخاب . بل لقد أشاع الوفديون أن فى نية الحكومة أن تلجأ إلى وسائل إدارية لضمان النتيجة التى تريدها فى الانتخابات ، وذكروا أن وسائل الحكومة فى ذلك كثيرة ؛ منها تعديل الدوائر تعديلا يفيد مرشحاً بذاته ويضر مرشحاً آخر ؛ ومنها حق وزير الداخلية فى تعيين الدوائر الفرعية واختيار أماكن بذاتها مقرًّا لهذه الدوائر ، حتى يكون وجود الناخبين أو المندوبين فيها ذا أثر عليهم لاعتبارات كثيرة ؛ ومنها تعيين العمد أو مشايخ البلاد الذين يؤيدون مرشحاً بذاته ؛ وهلم جرًّا . على أن خصوم الوفد ردوا عليه بأن الوفديين إنما يمهدون لهزيمتهم فى الانتخابات ، ويلتمسون المعاذير لهذه الهزيمة لتيقنهم بأنها واقعة لا محالة .

أذكر اليوم ، وقد مضى ربع قرن على الترشيح لهذه الانتخابات الثانية ، كيف اكتظ

حزب الأحرار الدستوريين ، وكيف اكتظت أبهاء جريدة السياسة بالذين كانوا يريدون ترشيح أنفسهم ، حتى لم يكن فى الدار كلها موضع لقدم ، وحتى شق على محررى السياسة أن يصلوا إلى غرفهم ، وأن يباشروا عملهم .

وقد رشحنى الحزب فى هذه المناسبة لأتقدم للانتخابات بدائرة « تمى الأمديد » من دوائر مركز السنبلاوين حيث (كفر غنام) مسقط رأسى . وقد بدأت بالفعل أمهد لزيارة الدائرة وللاتصال بالمندوبين الناخبين فيها . على أننى اضطررت بعد أيام أن أتنازل عن هذا الترشيح . ذلك أن أستاذى لطفى بك السيد زارنى بمنزلى ، وأخبرنى أن أخاه سالم بك السيد يريد أن يرشح نفسه فى هذه الدائرة . فلما رآنى مصراً على احترام قرار الحزب والمضى فى ترشيح نفسى ، ترك لعبد العزيز بك فهمى صديقه ورئيس الحزب أن يتولى إقناعى . فقابلت عبد العزيز بك بمنزله بمصر الجديدة ، وكان مريضاً ، فذكر لى أن مصلحة البلاد تتحقق لا شك بنجاحى أنا فى الانتخابات . لكن لطفى بك صديقه منذ ثلاثين سنة أو تزيد ، وأخوه سالم بك حريص أشد الحرص على أن يرشح نفسه . وللأخوة على لطفى بك حقوقها ، وللصداقة على عبد العزيز بك حقوقها . وباسم هذه الحقوق ، وباسم مودتنا القديمة ، لا باسم رياسته للحزب ، يطلب منى أن أتنازل عن ترشيح نفسى . ولم أملك إزاء هذا كله إلا أن أنسحب من الترشيح ، وأن أعلن انسحابى . لكننى شعرت يومئذ بغضاضة فى نفسى أشد الغضاضة . فإذا جاز أن يؤثر الإنسان الإخوة أو الصداقة على ما سواها ، أفليس من حقى أن أفكر فى موقفى من الأحرار الدستوريين ، وأن أدع رياسة تحرير (السياسة) يتولاها غيرى وأن أوثر أنا كذلك مصلحتى ؟ لقد كنت يومئذ شاباً لما أبلغ السابعة والثلاثين ، فإذا وقفت عقبات من هذا القبيل فى طريقى ، أترانى مع ذلك أستسلم لها ؟ كلا ! لهذا قابلت ثروت باشا فى موعد حدده لى بمنزله ، وذكرت له ما كان ، وصارحته برغبتى فى ترك رياسة تحرير (السياسة) ، ورجوته أن يعاون على أن أترك هذه الرياسة فى يسر وحسن مودة كما توليتها فى يسر وحسن مودة . وكان ثروت باشا يعلم من خلقى التشبث بما أراه حقاً . فقال لى : ألا ترى واجباً أن تنتظر حتى تنتهى الانتخابات ، كى لا يكون تخليك عن رياسة تحرير (السياسة) بعض ما يستغله الوفد فى حملته الانتخـابية ؟ فإذا انتهت الانتخابات وجدنا الوسيلة لتحقيق ما يرضيك . ورأيت حجته قائمة . فليس يجوز للرجل ذى المروءة أن يتخلى عن صديقه فى موقف يضر التخلى فيه بهذا الصديق . وعلى ذلك بقيت أؤيد الحزب فى حملته الانتخابية بالقوة التى كنت أؤيده بها فى كل موقف من قبل .

فى هذه الأثناء نشأت حركة بدت أول أمرها غريبة مريبة . فقد قيل إن حزباً جديداً يتألف باسم حزب الاتحاد . وقيل إنه يتألف صديقاً لحزب الأحرار الدستوريين . بل قيل أكثر من ذلك إن من زعماء الأحرار الدستوريين من ينصحون لبعض رجالهم بالانضمام لهذا الحزب الجديد . وبدأ الناس يتحدثون بأن هذا الحزب يتألف بأمر القصر ، وأن حسن نشأت بك وكيل الديوان الملكى ، والقائم بأعمال رئاسة الديوان ، هو الذى يشرف على تأليفه ، وهو الذى يتصل بالمديرين وبغيرهم من رجال الإدارة ليضموا إليه الأنصار من الأعيان ، كما كان يتصل برجال الجيش المتقاعدين وبرجال الدين للانضمام إلى الحزب الجديد وتعزيزه . وسألت كبار الأحرار الدستوريين وكبار أصدقائهم فى ذلك ، وفى مصلحتنا ومصلحة البلاد من قيام هذا الحزب ، فلم أجد عند أحد منهم جواباً شافياً . ولما كان حسن نشأت بك قد تخرج فى مدرسة الحقوق الخديوية قبلى بقليل ، وكان أستاذاً بالجامعة المصرية الأهلية حين كنت أستاذاً بها ، فقد رأيت أن أتصل به لأقف على جلية الخبر فيما يحدث واتفقت معه تليفونياً على موعد قابلته فيه بقصر عابدين .

ولعله كان يحسب ، وقد ذهبت إليه فى موعد طلبته ، أن مقصدى من زيارته يتصل بشأن خاص بى فلما التقينا بادرته بالسؤال عن هذا الحزب الجديد وعن الغرض من تأليفه . وأذكر لقد كان الرجل صريحاً معى كل الصراحة . قال : إن بالبلد حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريون . وقد تغلب الوفد فى الانتخابات الأولى ووصل إلى مقاعد الحكم ، حتى لقد ظن البعض وقتئذ أن الأحرار الدستوريين قضى عليهم قضاء حاسماً . لكنهم ما لبثوا ، حين ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة ، أن بدءوا يكسبون الرأى العام . ولو أنهم كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا هم الحكم ، لاستأثروا بالأمر فيه كما استأثر به الوفد ، ولبقى القصر ينظر إلى هذا كله وليس له من الأمر شىء . فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة فى البرلمان ، يستطيع القصر به أن يغلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد ، من غير حاجة إلى حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . قلت : ولكن النظام البرلمانى أو النيابى السليم هو الذى يقوم على حزبين كما هى الحال فى إنجلترا وفى أمريكا . وقد أثبتت التجارب صلاح هذا النظام ، وفساد غيره من النظم التى تقوم على تعدد الأحزاب ؛ وأن حقوق القصر الدستورية تقف عند إبداء الرأى والنصيحة . فإذا أيقن الملك أن الحكومة لم تعد تمثل الأمة ، حل مجلس النواب ورجع الأمر للأمة . ودافعت عن هذه النظرية بكل ما أملك من قوة اليقين . فلما رآنى رئيس

الديوان بالنيابة لا أحيد عنها ، لم ير موضعاً لمتابعة الحديث ، فانتقلنا إلى المجاملات المتعارفة ، ثم تركته وأنا غير مطمئن لما يحدث ، وهو مقتنع بأننى لم أكن أبتغى من مقابلته إلا أن أقنعه برأيي . أما ولم يقتنع هو ، ولم أقتنع أنا ، فلم نلتق بعد ذلك وهو فى منصبه بالقصر .

وبدأت المعركة الانتخابية ، وخاض غمارها الوفد . وكان صدقى باشا يبذل الجهد ليصل إلى أغلبية فى مجلس النواب الجديد . وكان الوفد يحاوره بأساليب مختلفة . أذكر منها أنه أوحى إلى جماعة من أنصاره أن يتصلوا بصدقى باشا ، وأن يقسموا له ما شاء من الأيمان أنهم تركوا الوفد ، وأنهم مناصروه يوم يصلون إلى مقاعدهم فى المجلس . وبذل رجال الإدارة من جانبهم جهداً عظيماً . كان موضع التقدير الخاص من صدقى باشا .

وتمت الأنتخابات ، وتحدد لاجتماع المجلس الجديد يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ . عند ذلك رؤى أن تعدل الوزارة ، وأن يشترك فيها حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد الذى كان لا يزال فى دور التكوين . وكان منظوراً أن يتولى يحيى باشا إبراهيم رياسة حزب الاتحاد ، وأن يكون على باشا ماهر وكيل الحزب . وكان يحيى باشا وزيراً بالفعل مع زيور باشا . وتنفيذاً للتفكير الجديد ، استقر الرأى على أن يشترك فى الوزارة من الأحرار الدستوريين عبد العزيز بك فهمى رئيس الحزب ، ومحمد على علوبة بك سكرتيره العام ، وتوفيق دوس بك ، وأن يشترك مع يحيي باشا إبراهيم من الاتحاديين على بك ماهر وحلمى باشا عيسى .

وصدر المرسوم بتعديل الوزارة على هذا النحو ، وأنعم برتبة الباشوية على الوزراء الذين لم يكن قد أنعم عليهم بها من قبل ، وعين توفيق نسيم باشا رئيساً لمجلس الشيوخ ، وافتتحت الهيئة البرلمانية الجديدة بخطاب للعرش ألقاه زيور باشا ، ودعى مجلس النواب لاختيار رئيس له .

كانت الانتخابات لرياسة مجلس النواب مقياس الأغلبية فى المجلس : أهى للوفد ، أى لسعد زغلول باشا ، أم لخصوم سعد ؟ وكان منظوراً أن تكون معركة الرياسة هذه حاسمة . لهذا رشح سعد زغلول باشا نفسه لرياسة المجلس ، ورشحت أحزاب الحكومة عبد الخالق ثروت باشا لهذه الرياسة . وفى العشية التى سبقت اجتماع المجلس بذل الفريقان للفوز بالرياسة جهداً جباراً ، واقتنع كل فريق بأن جهده سيكلل بالنجاح . وقد طلب سعد باشا أنصاره الذين أقسموا لصدقى باشا أن يؤيدوه ، وأفهمهم ضرورة انتخابه رئيساً للمجلس حتى

يعود الوفد إلى الحكم إذا ظفر هو بالرياسة ، ويعود هؤلاء الأعضاء إلى جاههم الذى استمتعوا به فى عهد وزارته . وطلب صدقى باشا هؤلاء الأعضاء وذكرهم بأيمانهم ، وذكر لهم أن عودة الوفد إلى الحكم أمر لا سبيل إليه . ووعد كثيرون من هؤلاء سعداً وصدقى جميعاً ، مطمئنين إلى أن الانتخاب سرى وأنهم ، وقد أقسموا للرجلين ، فى حل من يمينهم لأىٍّ منهما .

وانتظر الجميع ما تسفرعنه المعركة . فلما أعلنت النتيجة فاز سعد بالأغلبية وخرج منتصراً . ووجم أنصار الحكومة أيما وجوم ، وجعلوا يضربون أخماسهم فى أسداسهم ، ويسأل بعضهم بعضاً : ترى ما عسى أن يتمخض عنه الموقف من بعد ؟ وهل يرفع زيور باشا استقالة الوزارة إلى جلالة الملك ؟ وهل يؤلف سعد الوزارة من جديد ، فينتقم من خصومه وممن لم ينتخبوه للرياسة ؟

استمر هذا التساؤل منذ ظهرت النتيجة ظهر ذلك اليوم إلى المساء ، والناس ينتظرون فى كل لحظة خبراً جديداً . وإننى لفى مكتبى برياسة تحرير السياسة ، إذ دق التليفون وطلب صدقى باشا إلىّ أن أقابله برياسة مجلس الوزراء ، وكانت إذ ذاك قبالة دار البرلمان . وعلمت قبل ذهابى إليه أن الوزارة قررت حل مجلس النواب الجديد . وعجبت لذلك . فالدستور صريح فى أن مجلس النواب لا يمكن أن يحل مرتين فى دورة واحدة للسبب عينه . فكيف سوغت الوزارة لنفسها إذن أن تحل المجلس الجديد يوم انعقاده ، وللسبب الذى حل من أجله المجلس الذى سبقه ؟ !

قدرت أن صدقى باشا خشى أن يمنعنى هذا الاعتبار الدستورى من تأييد ما حدث ، فأراد أن يقنعنى بأن هناك اعتباراً لا يقل عنه خطورة ، ذلك اعتبار سلامة الدولة ومصلحتها العليا ، ولهذا طلب أن أقابله . ولم يخطئ ظنى ، فقد ذكر لى أول ما قابلته أن الوزارة اضطرت إلى حل المجلس الجديد ، لأنه لم يقدر النتائج التى تترتب على ما صنع من انتخاب سعد رئيساً له ، وأن أيسر هذه النتائج أنها تضع الملك والأمة كل منهما فى واد ، وأبلغ من ذلك خطراً أن تؤدى إلى تدخل الإنجليز فى شئوننا الخاصة بحجة ما حدث من مقتل السردار ، خصوصاً أنها وصفت الحكومة التى وقع هذا الحادث فى عهدها بأنها حكومة لا تستحق احترام العالم المتمدين .

استغرق حديث صدقى باشا معى وقتاً غير قصير . فقد تمسكت بحكم الدستور ، وحرص هو على إقناعى باسم مصلحة الدولة وسلامتها . وخرجت من عنده وأنا فى حيرة من الأمر .

فلما عدت إلى جريدة (السياسة) ألفيت غرفها وأبهاءها امتلأت بالناس فليس فيها موضع لقدم ، وهم جميعاً جذلون أشد الجذل ، مغتبطون أشد الاغتباط ، تفيض وجوههم بالمسرة لحل مجلس النواب ، وكلهم يشيدون بجرأة الوزارة فى هذا الإجراء ، وإنقاذها البلاد بهذه الجرأة من موقف أيسره ما كانوا جميعاً يتعرضون له من اضطهاد وظلم إذا عاد الوفد إلى الحكم .

وكنت أنظر إلى ما حدث وإلى ما أرى ، فتضطرب نفسى بين عوامل متباينة . فهذا الدستور ، الذى وضعناه ودافعنا عنه حتى صدر ، والذى لم يمض على تنفيذه غير عام وعشرة أيام ، يتعرض لما تعرض له ، وهذا الطغيان البرلمانى الذى ساد البلاد طيلة عهد الوزارة الدستورية الأولى ، والذى حاربناه أشد الحرب وأهولها ، قد انقضى عهده ، ولعله قد انقضى إلى زمن غير قصير . وهذا الحزب الجديد الناشئ فى كنف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، ما عسى أن يكون مغزى إنشائه ، وهل تتعرض البلاد فى ظل الفكرة التى أنشأته إلى طغيان جديد ؟ وحزبنا نحن ، الذى رشحنى للنيابة ثم تخلى عنى ، ها هو ذا قد اشترك فى حل مجلس النواب الجديد ، فحل المشكلة التى تحدثت إلى ثروت باشا بشأنها ، فلم يبق لى أن أفكر فى اعتزال (السياسة) ورياسة تحريرها . وهؤلاء الجذلون المغتبطون بإقدام الوزارة على حل مجلس النواب يطالبوننى بما يطالبنى به صدقى باشا ، من الدفاع عن حل المجلس يوم انعقاده ، وبينهم أصدقاء تربطنى بهم أوثق الصلات ، وبينهم نواب نجحوا فى الانتخاب بعد مجهود عنيف وهم مع ذلك راضون كل الرضا عما حدث . وقضية مقتل السردار قد قبض فيها على النائب الوفدى السابق الأستاذ شفيق منصور ، وعلى جماعة من الشبان معه ، بتهمة أنهم هم الذين ارتكبوا الجريمة أوحرضوا على ارتكابها . وقضايا السياسة المنظورة من عهد سعد أمام محكمة الجنايات قد حكم فى بعضها بالبراءة ولا يزال البعض معلقاً . والخصومة العنيفة بيننا وبين الوفد لا تزال قائمة ، وكنت أنا إلى يومئذ حامل لوائها . وصحف الوفد لا تزال تطعن علينا مر الطعن ، وتتهمنا بمختلف التهم . ألا يقتضى هذا الجو المبهم أن نتابع الخطة التى سرنا عليها ، خطة معارضة الوفد ، حتى تستبين الأمور؟ نعم ! هذا ما انتهى إليه رأيى ، وما وافقت الحزب عليه ، برغم مضاعفة الذين أنشأوا حزب الاتحاد جهدهم ليجعلوا لهذا الحزب قواماً أمام الناس . ولم يكن لهذا الجهد بعد الذى حدث مسوغ ظاهر ، بل زال ما صرح لى به حسن بك نشأت عن الغرض من إنشاء الحزب ، فالوفد لم يزل إلى يومئذ صاحب الأغلبية .

وأعلنت الصحف أن جريدة الاتحاد ستظهر لساناً لحزب الاتحاد ، وأن المسئولين عن هذه الحركة قد اختاروا صديقى وزميلى فى تحرير السياسة ، الدكتور طه حسين ، رئيس تحرير لجريدتهم ، كما عين يحيى باشا إبراهيم رئيساً للحزب ، وعلى ماهر باشا وكيلاً له . وظهرت الجريدة الجديدة ، فهاجمها الوفديون وهاجموا الحزب الذى تنطق باسمه ، وردت الجريدة هجومهم ، وبدأ محرروها ينهضون بالعبء الملقى على كواهلهم .

ترى ، أية سياسة اعتزمت الوزارة اتباعها حين حلت مجلس النواب الجديد ؟ أتراها اعتزمت إجراء انتخابات فى الموعد الدستورى ، أى فى مدى ستين يوماً ، آملة أن تحصل على الأغلبية التى لم تحصل عليها من قبل ؟ لكنها إن فعلت واجهتها اعتراضات كثيرة ، أيسرها أن عملها هذا عبث من العبث ، لأنها ستحل المجلس الذى ينتخب للمرة الثانية ، إذا هى لم تحصل على أغلبية فيه ، وإذن فلن يقدم على ترشيح نفسه من يخشى هذه النتيجة ، وبعبارة أخرى : إذن سيقاطع الوفد الانتخابات . وإذا هو لم يقاطعها فمن حق الوزارة أن تخشى ما تجر إليه انتخابات جديدة من اضطراب فى الأمن ما أغناها عن مواجهته . لهذا لم تلبث الوزارة بعد حين أن أعلنت أن قانون الانتخاب القائم لا يكفل تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، وأنها تضع للانتخاب قانوناً جديداً يكفل هذا التمثيل الصحيح . ولم يدر يومئذ بخاطرى ، ولا بخاطر أحد من أنصار الوزارة أو من خصومها ، ما عسى أن يكون الأساس الذى يقوم عليه القانون الجديد . أهو التمثيل النسبى ، أم الانتخاب بالقائمة ، أم تعدد الأصوات ، أم خليط من هذا وذاك ؟ أم هو أساس جديد لم يدر بخاطر مشترع من قبل ، بل لم يدر بخاطر الوزارة نفسها يوم أعلنت أنها تضع هذا القانون الجديد . وانتظر الناس يوماً حسبوه قريباً يصدر فيه هذا القانون ، ثم تجرى الانتخابات على حكمه وتعود الحياة النيابية .

على أن أحداً لم يكن يتوقع أن يكفل صدور هذا القانون الجديد حدوث تغيير جوهرى فى نتيجة الانتخابات ، أياً كان الأساس الذى يقوم عليه النظام الانتخابى ، إذا لم يمهد لذلك تمهيداً عملياً يؤدى إلى اتجاه الرأى العام غير وجهته الأولى . وكان ظن القائمين بالأمر أن إنشاء حزب الاتحاد وتقويته يؤديان إلى النتيجة المرجوة . لذلك بذلت الجهود تلو الجهود لتقوية الحزب بكل وسيلة ممكنة . وقد بدا واضحاً للأحرار الدستوريين ، الذين استقبلوا هذا الحزب أول إنشائه بغير امتعاض ، أن كثيرين ممن ينضمون إليه أحرار دستوريون ، وأن غير الأحرار الذين ينضمون إليه قوم ليست لهم فى مناطقهم قوة أو عصبية . هنالك بدءوا

يوجسون خيفة ، وبدأ كثيرون منهم ممن كانوا يعاونون على تقوية الحزب يقفون فى سبيل هذه التقوية ما استطاعوا ، دون تظاهر بهذا الوقوف أو إعلان له . أما الوفد فشغل من ناحيته بأمرين : أولهما هذا التحقيق الذى يجرى فى قضية مقتل السردار واتجاهه إلى ناحية الوفد ، وثانيهما الحيلولة دون انضمام الوفديين فى الأقاليم إلى الحزب الجديد .

وإن الناس لمشتغلون بالحزب الجديد وبالتحقيقات فى مقتل السردار ، إذ جد فى الأفق السياسى ما استرعى الانتباه . ذلك أن إيطاليا فكرت فى ضم واحة جغبوب إليها . وجغبوب بلد صغير واقع على حدود مصر الغربية بينها وبين برقة . وجغبوب مقر السادة السنوسية المعترف لهم بالرياسة الدينية فى هذا الركن من العالم . وكان تفكير إيطاليا فى ضم جغبوب مستنداً إلى اتفاق تم بينها وبين إنجلترا أثناء الحرب ، حين أرادت إنجلترا إخراجها من حيادها ، وخروجها على محالفتها مع ألمانيا ، وانضمامها إلى الحلفاء : إنجلترا وفرنسا . وكان هذا الاتفاق مشهوراً باسم اللذين وقعاه : لورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية والسنيور شالويا وزير خارجية إيطاليا ، وكان لذلك يعبر عنه باتفاق ملنر – شالويا . وكان طبيعياً أن تحترم إنجلترا توقيعها على الاتفاق المذكور ، وأن تطلب إلى الحكومة المصرية احترامه . وكان قيام وزارة زيور باشا مما شجع إيطاليا على المطالبة بتنفيذه ، وشجع إنجلترا على الضغط على الحكومة المصرية لتحترم تعهداً عقد حين كانت الحماية البريطانية مفروضة على مصر ، وكانت إنجلترا لذلك تتحدث فى الشئون الخارجية باسم مصر . وقد لقى هذا الطلب الإيطالى تبرماً من جانب الشعب المصرى . لكن ذلك لم يمنع من تأليف لجنة برياسة إسماعيل صدقى باشا تولت المفاوضة مع السلطات الإيطالية ، وأذاعت أن الإيطاليين قدموا الأسانيد الوثيقة على أن جغبوب تقع فى برقة لا فى مصر . لكنهم أرادوا مع ذلك أن يقنعوا الشعب المصرى بأنهم لم يذهبوا ليوقعوا إتفاقاً مفروضاً ، بل تفاوضوا وحصلوا على بدل عن جغبوب . وكان هذا البدل بئراً على مقربة من السلوم ، وطريقاً يصل هذه البئر بالبحر الأبيض . وقد كان هذا الاتفاق من أسباب عدم الرضا عن تصرفات وزارة زيور باشا . ولما كان ينطوى على تنازل عن جزء من أرض مصر ، فقد وجب عرضه على البرلمان لإقراره . وتم هذا العرض بعد أكثر من سنة من هذا التاريخ ، وبعد أن استولت إيطاليا على جغبوب واستولت مصر على البئر والطريق . على أن البرلمان لم ينظر الاتفاق إلى اليوم الذى أكتب فيه هذه المذكرات ، أى إلى ما بعد أربع وعشرين سنة من عقده وتوقيعه .

* * *

توالت الأيام والأسابيع والأشهر ، وأقبل الصيف ، وبدأ كثيرون يفكرون فى الاصطياف بأوربا . وكان ممن ذهبوا إليها زيور باشا رئيس الوزارة ، فناب عنه فى رياستها يحيى باشا إبراهيم رئيس حزب الاتحاد . وكان منهم كذلك إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية ، وعدلى باشا يكن ، وثروت باشا ، ومحمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين ، والدكتور حافظ بك عفيفى صاحب امتياز (السياسة) وممثل الحزب لدى محرريها . وفى هذه الأثناء كان لورد اللنبى مندوب إنجلترا السامى فى مصر قد اعتزل منصبه وخلفه فيه سيرجورج للويد الذى كان حاكماً من حكام الهند ؛ لكنه بقى بعيداً عن مصرطول الصيف ، فتولى منصبه بالنيابة عنه مستر نيفْل هندرسون الوزير المفوض بدار المندوب السامى البريطانى .

وفى هذه الأثناء كذلك أخذ حديث الناس يكثر فى أمر كانوا من قبل ذلك يتناولونه بالحديث أحياناً ، ثم يفتر حديثهم فيه أحياناً أخرى . ذلك أمر الخلافة الإسلامية . فقد أراد الحلفاء ، وأرادت إنجلترا بنوع خاص ، بعد أن انتهت الحرب الكبرى ، أن تقضى على السلطنة العثمانية التى قامت بأمر الخلافة الإسلامية قروناً عدة قضاء مبرماً . وشجع ذلك اليونان على حرب تركيا فى سنة ١٩٢٢ ، حرباً أرادوا من ورائها الاستيلاء على الآستانة والتوغل فى آسيا الصغرى . ولم يقو الخليفة السلطان العثمانى على ردهم ، فتصدى لهم مصطفى كمال القائد التركى ، وواجههم فى الأناضول ، وهزم الجيوش اليونانية فى (سقاريا) هزيمة منكرة ، وردهم على أعقابهم واسترد منهم ما كسبوه . بذلك انتهت السلطنة العثمانية ، وانتهت معها خلافة بنى عثمان على الدول الإسلامية ، وأعلن مصطفى كمال الجمهورية التركية ، واتخذ أنقرة مقراً لها . وصرح بأن تركيا لم يبق لها بالخلافة حاجة ، ولم يتردد فى الجهر بأن هذه الخلافة جرت على تركيا متاعب لا قبل لها بها . عند ذلك قامت فى الهند وفى غير الهند من البلاد الإسلامية هيئات تريد أن تجعل الخلافة فى دولة إسلامية ، قديرة على الدفاع عنها . وقيل يومئذ إن إنجلترا ترحب بأن تكون الخلافة فى مصر ، كما قيل إن فى بعض البلاد الإسلامية اتجاهاً إلى أن صاحب عرش مصر أولى الملوك المسلمين بها . على أنه قيل فى نفس الوقت إن أهل الحجاز ، وإن السعوديين بنوع خاص ، وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود الذى دخل الحجاز فاتحاً واستولى عليه ، لا يؤيدون هذا الاتجاه ولا يقرونه . ولهذا بدأت الأقاويل تتناثر فى هذا الأمر ، تظهر أحياناً وتختفى أحياناً أخرى ، ثم تزايدت فى أوائل هذا الصيف من سنة ١٩٢٥ .

وساعد على تزايدها أن ظهر ، فى أواخر الربيع وأوائل الصيف من هذا العام ، كتاب

وضعـــه القاضى الشرعى الشيخ على عبد الرازق جعـل عنوانه : (الإسلام وأصول الحكم) ، دلل فيه على أن الخلافة ليست أصلاً من أصول الحكم فى الإسلام ، وأنها طرأت على الحكم الإسلامى فى عصور متأخرة عن العُصُر الأولى . والشيخ على عبد الرازق صديق قديم لى ، وهو من أسرة عبد الرازق ، وشقيق محمود باشا عبد الرازق أحد زعماء الأحرار الدستوريين . وقد أهدانى الشيخ على الكتاب فقرأته ، وكتبت عنه فى السياسة مقرظاً له مثنياً على طريقة البحث فيه . ولم يدر بخاطرى ، يوم أطريته هذا الإطراء ، أن سيكون لهذا الكتاب فى سياسة مصر أثر بالغ ، وأنه سيوجه أحزابها وجهة جديدة .

وكيف كان لى أو لغيرى أن يدور بخاطره مثل هذا الظن ، وقد كانت المكتبة العربية لذلك الحين تظهر فيها الكتب مختلفة ألوان التفكير فيها ، وكان الناس يعتقدون أن ما قرره الدستور من حرية الرأى وحرية الإعراب عنه محترم ؟ ! بل ، ألم تكن الصحافة تكتب فى موضوع الخلافة وفى غير موضوع الخلافة دون أن تفكر الحكومة فى التعرض لها ؟ وهذا الكتاب لم يتجاوز التدليل على فكرة اقتنع بها صاحبها ، وأورد على صحتها مختلف الأسانيد . فلو أنه كان مخطئاً لكان أكبر جزائه أن يتصدى له من يرد عليه ، ومن يفند حججه وأسانيده ، ومن يدلل على أن الخلافة أصل من أصول الحكم الإسلامى ، سواء أكان العالم الإسلامى دولة واحدة أم دولاً متعددة .

ولم يكن عقلى أنا ليتصور الأمر على غير هذا الوجه . فأنا ، كما قدمت ، أؤمن بحرية الرأى عن عقيدة ويقين ، ولهذا أحترم كل رأى وإن خالف رأيى ، كما أطالب غيرى بأن يحترم رأيى . وكما أننى أرى حقاً مقدساً لى أن أعارض بشدة بل بعنف ما أراه ليس حقاً ، أعترف لغيرى بحقه فى معارضة رأيى إذا هو لم يقتنع به واقتنع بنقيضه . هذه عقيدة نشأت عليها ، وآمنت ولا زلت أؤمن بها .

لكن الأمر جرى على غير ما تصورت . فقد توالت الأنباء بأن هذا الكتاب موضع بحث ، وأن محاكمة صاحبه محل تفكير جدى فى بعض الأوساط . وهو لن يحاكم أمام القضاء ؛ فليس فى كتابه ما يحرمه قانون العقوبات ، ولا غيره من القوانين التى تطبقها المحاكم . بل هو سيحاكم أمام هيئة كبار العلماء ؛ لأنه قاض شرعى حاصل على شهادة العالمية من الأزهر ، ولأن المادة ١٠١ من قانون الأزهر والمعاهد الدينية تقتضى محاكمة الحاصلين على شهادة العالمية أمام هذه الهيئة إذا هم ارتكبوا أمراً يتنافى مع كرامة شهادتهم الدينية .

وعدت إلى المادة ١٠١ هذه وتلوتها أكثر من مرة . وأشهد لقد قصر كل تفسير يمكن أن تفسر به عن إقناعي بمحاكمة كاتب حائز لشهادة العالمية ، لأنه رأى رأياً يخالفه غيره فيه . على أنني عدت بذاكرتي لهذه المناسبة إلى ما كان بيني وبين صديقي أمين بك الرافعي من خلاف ، يوم عدل الدستور وأدخلت فيه المادة الخاصة بالمعاهد الدينية ، إذ نص في هذه المادة على استمرار العمل بالقوانين والقواعد المرعية في المعاهد المذكورة إلى أن يصدر البرلمان في شأنها قوانين أخرى . لقد أريد إذن بإدخال هذه المادة استبقاء السلطان المطلق للقصر على رجال الدين ، وإن لم يخالفوا القوانين ! لكني مع ذلك لم أر في كتاب على عبد الرازق هذه المخالفة التي توجب محاكمته ، والتي يترتب عليها ، إذا رأت هيئة كبار العلماء ، إخراجه من زمرة العلماء ، ثم إخراجه تبعاً لذلك من وظائف الحكومة التي تؤهله شهادة العالمية لها ، وبعبارة أخرى : فصله من منصبه في القضاء الشرعي .

ولم أتردد في إثبات رأيي في (السياسة) ، وفي الدفاع عنه بكل قوة . فما كنت لأفهم محاكمة رجل من أجل رأيه ، وبخاصة إذا كان هذا الرأي موضع نقاش وأخذ ورد . وما كنت لأفهم كذلك أن دفاع رجل عن رأيه يتنافى مع كرامة العالمية . لكن ما كتبت لم يكن ليغير من مجرى الأمور شيئاً ؛ فقد عقدت هيئة كبار العلماء جلسة لمحاكمة على عبد الرازق ، وقد حاكمته بالفعل لأنه نشر كتابه : (الإسلام وأصول الحكم) ، وقد رأت في نشر هذا الكتاب أمراً يتنافى مع كرامة الهيئة التي ينتمي إليها ، هيئة العلماء ، ولذلك حكمت بإخراجه من زمرة هذه الهيئة ، وآن للسلطة المدنية ، تنفيذاً لحكمها ذاك ، أن تنظر في فصله من منصبه في القضاء الشرعي .

كان عبد العزيز باشا فهمي ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين إذ ذاك ، هو وزير الحقانية ، وهو لذلك الوزير المسئول عن على عبد الرازق . وكانت أسرة عبد الرازق من الأساطين التي يعتمد عليها حزب الأحرار الدستوريين ، فأقل حقوقها على رئيس الحزب أن يحميها في حدود القانون . وهذا ما اتجه إليه الرجل بكل نزاهة وأمانة واحترام للقانون . ولهذا الغرض شكل لجنة لتنظر الموضوع ، ولتشير عليه فيه . فليس يجوز في نظام الدولة أن يفصل موظف من وظيفته إلا بحكم من مجلس التأديب المخصوص أو بقرار من مجلس الوزراء . ولا يمكن أن يفصل مجلس الوزراء موظفاً إلا إذا طلب الوزير الذي يتبعه هذا الموظف فصله ، وبين أسباب ذلك للمجلس . فإذا استبان عبد العزيز باشا فهمي ، وزير الحقانية ، أن القانون لا يقتضي فصل القاضي الشرعي الذي حكم بإخراجه من زمرة

العلماء لم يكن للمجلس أن يفصله .

كان عبد العزيز باشا يبحث ، عن طريق اللجنة التى شكلها ، عن مخرج من هذا الموقف المتناقض مع حرية الرأى وما قرره الدستور من كفالتها . لكن يحيى باشا إبراهيم ، رئيس الوزراء بالنيابة ، كان يلح عليه كل يوم طالباً فصل على عبد الرازق ، وكان عبد العزيز يستأنى ويستمهل ، يريد أن ينقذ موقفاً لا يدرى أحد ما عسى أن يؤول إليه أو يترتب عليه من النتائج .

أما نحن ، محررى السياسة ، فقد أخذنا على عاتقنا الدفاع عن حرية الرأى فى غير هوادة ، معتمدين على أن كل قانون يخالف الحقوق الأساسية التى قررها الدستور للمصريين قد أصبح لاغياً بنص الدستور نفسه . وقد ظن قوم يومئذ أننا كنا فى هذا متأثرين بصداقتنا للشيخ على عبد الرازق ولأسرة عبد الرازق كلها . وربما كان فى هذا القول جانب من الصدق . لكن هذا الجانب لم يكن هو الحافز الأقوى لنا ؛ بل كان اعتدادنا برأينا ، وحرصنا على احترام الدستور ، ومخافتنا أن يجر التهاون فى هذا الاحترام إلى نتائج محزنة تعوق تقدم البلاد — هو الحافز الأقوى ، وهو الدافع لشدتنا فى حملتنا شدة كنا نرجو أن ترد الأمور إلى نصابها الحق ، فتصون للمفكرين وأولى الرأى حريتهم وكرامتهم .

وإننى لجالس إلى مكتبى ، مساء السبت من أوائل شهر سبتمبر لتلك السنة ، إذ تحدث إلىّ متحدث فى التليفون يقول إن عبد العزيز باشا فهمى أقيل من منصب وزير الحقانية وإن على باشا ماهر عين مكانه فيه . وكذبت الخبر فور سماعه ، فلم تجر العادة فى بلد دستورى بإقالة وزير من الوزارة ، بل جرت بأن تعدل الوزارة كلها . قال محدثى : لكنى أذكر لك هذا الخبر ، وفى يدى ملحق من جريدة الاتحاد ظهر الساعة يرويه . فأرسلت من جاء بملحق الاتحاد ، فإذا به يذكر الخبر كما رواه صاحبى من غير نقص ولا زيادة .

لم أطلق حين أتممت قراءة الخبر صبراً . فماذا فعل الوزيران الدستوريان محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا ، وقد أخرج رئيس الحزب من الوزارة على هذا النحو المزرى بالحزب كله ؟ ولأعرف هذا اتصلت بكازينو سان استفانو بالإسكندرية تليفونياً ، وطلبت التحدث إلى توفيق باشا دوس ، وكان بينى وبينه من المودة منذ مرافعته فى قضية السياسة أمام محكمة النقض ما يعرفه . وسألته عن الخبر الذى نشرته الاتحاد ، فتلجلج قائلا : لا أدرى ! قد يكون الخبر صحيحاً ! قلت : أريد أن أعرف على سبيل القطع ؟ قال : نعم ، هو صحيح . قلت : فماذا فعلت أنت وعلوبة باشا ؟ قال : أرجوك يا دكتور هيكل

أن تهدئ من ثائرتك ، فالأمر يحتاج إلى روية . قلت : إذن سأدعو الحزب إلى الاجتماع غداً (الأحد) . قال : كلا ! بل ، ليكن الاجتماع يوم الثلاثاء . قلت فى حدة : يوم الثلاثاء ! إنا لن نستطيع أن نصبر على ما حدث إلى يوم الثلاثاء . فألح وألح ، ورجانى أن أكون هادئاً فيما أكتب . وانتهينا إلى الاتفاق على يوم الثلاثاء ، وأعلنت نبأ اجتماع الحزب مساء ذلك اليوم فى « السياسة » التى ظهرت صبح الأحد .

لم يكن للناس حديث ، مساء السبت وصبح الأحد وما تلاهما إلى يوم الثلاثاء ، إلا التكهن بما عسى أن يكون قرار الأحرار الدستوريين فى اجتماعهم . وكنت مقيماً إذ ذاك بفندق الكونتننتال ، لأن أسرتى كانت تصطاف بالإسكندرية . وكان أصدقائى يترددون علىّ ، يريدون الوقوف على رأيى فيما حدث . ولم أكن أتردد فى مصارحتهم بأنه لا مفر من أن يستقيل الوزيران الدستوريان ، غضباً لكرامة الحزب التى أهينت بإقالة رئيسه من الوزارة . فلم تبق المسألة ، بعد إقالة عبد العزيز باشا ، مسألة على عبد الرازق ، ولا مسألة هيئة كبار العلماء ، بل انتقلت إلى وضع جديد يتصل بكرامة الحزب كله أوثق الاتصال .

والظاهر أن الأمر فى الأوساط الرسمية بالإسكندرية كان أكثر دقة. فمنذ عين سير جورج للويد مندوباً سامياً لإنجلترا بمصر ، كانت مهمة مستر نيفل هندرسون أن يصرف الأمر فى حدود بقاء الأوضاع كما هى من غير تعديل . فلما أقيل رئيس الأحرار الدستوريين من الوزارة ، وبدأت الصحف تتحدث عن اجتماع مجلس إدارة الحزب وما قد يتمخض هذا الاجتماع عنه — اتجه تفكير الوزير البريطانى القائم بأعمال المندوب السامى إلى إيجاد حل يكفل بقاء النظام القائم فى مصر ، أى بقاء الوزارة مؤلفة من الأحرار الدستوريين ومن الاتحاديين . فكيف السبيل إلى ذلك بعد الذى حدث ؟ كثرت الاتصالات بين المستر نيفل هندرسون وحسن نشأت وتوفيق دوس ابتغاء الوصول إلى هذا الحل . أما نحن فى القاهرة فكنا قد سئمنا هذا التحكم البادى فى شئون الأحرار الدستوريين . وكان اتجاهنا إلى تخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة .

ولكى نصل إلى تحقيق هذا الغرض تعددت اتصالاتنا بالقاهرة ، وكان أهمها بينى وبين محمود باشا عبد الرازق . وقد اتفقنا على أن يرأس اجتماع الحزب مساء الثلاثاء صاحب السماحة السيد عبد الحميد البكرى نقيب الأشراف بمصر ، لتقضى هذه الرياسة على ما كان يقال من خروج الشيخ على عبد الرازق ، أو خروج جريدة السياسة فى مقالاتها تأييداً لحرية الرأى ، عن موجب حكم الإسلام . واتفقنا كذلك على أن يكون مدار المناقشة فى

الجلسة حول كرامة الحزب التى أهينت ، وألا نتعرض لأى شىء آخر . ثم اتفقنا على القرار الذى يعرض على الهيئة باستقالة الوزيرين الدستوريين من الوزارة غضباً لهذه الكرامة .

ولقد علمت أن اتصالات كثيرة كانت تجرى بين المسئولين بالإسكندرية وبين جماعة من أعضاء مجلس إدارة الحزب ، لحملهم على معارضة تخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة ، لما يترتب على ذلك من تقوية الوفد تقوية قد تعود به إلى الحكم وإلى الطغيان فيه . لكنا لم نكن نعبأ كثيراً بما يصلنا من أنباء هذه الاتصالات ، لأن الأحرار الدستوريين جميعاً كانوا قد ضاقوا ذرعاً بهذا الحزب الجديد الذى لا يمثل أحداً والذى يتبدى مع ذلك وكأنه كل شىء فى البلاد : له السلطان ، وله الحكم ، وله الأمر فى الجليل والدقيق من شئونها .

وعلمت مساء الاثنين أن توفيق باشا دوس وحلمى عيسى باشا سيحضران من الإسكندرية بالقطار الذى يصل القاهرة فى الصباح الباكر من يوم الثلاثاء ، وإنهما سيحاولان تجديد الاتصالات بالدستوريين لبقاء الحزب فى الوزارة . وإنى لهابط بالمصعد من غرفتى فى الفندق صبح الثلاثاء ، إذ لقينى سيد باشا خشبة ساعة خروجى إلى بهو الفندق . وقد ابتدرنى بعد التحية ، محتجاً على مقالات السياسة تأييداً لكتاب على عبد الرازق ، ضارعاً إلىّ أن أدع شئون الدين لرجال الدين . قلت : ولكننا نؤيد حرية الرأى التى قررها الدستور ، فإن شئتم ألا يحترم الدستور ، فأنا مستعد أن أترك السياسة وتحريرها . قلت ذلك فى حدة دعت الرجل ليدعنى وشأنى . وعرفت أن حلمى باشا عيسى وتوفيق باشا دوس وجماعة معهما مجتمعون فى أحد أبهاء الفندق . فذهبت إليهم وجلست معهم ، فإذا أحد ممن معهم يحاول أن يقنعنى بضرورة التريث عسى أن يوجد للموقف حل يرد على الأحرار الدستوريين كرامتهم . قلت : الحل يسير ! فإما أن يعود عبد العزيز باشا فهمى إلى الوزارة ، وإما أن يقال يحيى باشا إبراهيم رئيس حزب الاتحاد منها ، فيتساوى الحزبان . ورأى الحاضرون اقتراحى عجباً ، فأراد توفيق باشا دوس أن يغير مجرى الحديث ، وأن ينقد مقالى الذى ظهر صبح ذلك اليوم ويبين أن فيه طعناً على يحيى باشا إبراهيم . قلت : هذا موضوع آخر نناقشة فى الحزب ، وأنا مستعد لتحمل نتائجه أياً ما تكون . الأمر الذى اجتمعتم له هاهنا ، والذى نجتمع له هذا المساء فى مجلس إدارة الحزب ، لا صلة له بهذا المقال ولا بغيره مما تنشره السياسة . إننا مجتمعون لنقرر النتائج التى نرتبها على إقالة رئيس حزبنا ، وليس فى جدول أعمالنا شىء آخر ننظره .

كان عبد العزيز فهمى باشا لا يزال إلى هذه الساعة بالإسكندرية . وكان قد أزمع المجىء

إلى القاهرة بالقطار الذى يصل إليها حول الساعة الرابعة بعد الظهر . لهذا رأيت واجباً أن أخف للقائه بمحطة السكة الحديد ، وأن أطمئنه إلى ما اتفقنا عليه ، وإلى أن رجاءنا كبير جداً فى تحقيقه . ووصل الرجل فاستقبلته ، فألفيته ، متجهماً ، فلاطفته ما استطعت ، ثم ركبت معه سيارة إلى منزله بمصر الجديدة ، ونزلت معه داره ، وقصصت عليه كل ما أردت أن أذكره له . وألفيت الرجل أشد ما يكون وجلا ، خشية أن تؤثر الحكومة فى أعضاء مجلس الإدارة ، وخيفة ألا يستقيل علوبة باشا ودوس باشا لو أن قراراً صدر من الحزب باستقالتهما . قلت : إن علينا أن نؤدى الليلة واجبنا فى أن نصدر القرار الذى يرد عن الحزب الإهانة التى لحقته ، والذى يحفظ عليه كرامته ، وأن ننظر بعد ذلك فيما يكون تصرف الوزيرين .

واجتمع مجلس الإدارة مساء فى دار الحزب . وكان اجتماعاً تاريخيًّا حقًّا . بل لعلى لا أغلو إذا قلت إنه كان أعظم اجتماع سياسى فى تاريخ الأحزاب المصرية منذ النهضة القومية . كان كذلك بما دار فيه ، وبالنتائج التى ترتبت عليه .

تولى سماحة السيد عبد الحميد البكرى رياسة هذا الاجتماع الذى دام ثلاث ساعات ونصف ساعة . وقد بدأ توفيق دوس باشا يعرض ما حدث ، ويذكر ما دار بينه وبين رجال القصر ، وما دار بخاصة بينه وبين مستر نيفل هندرسون المندوب السامى البريطانى بالنيابة ، من أحاديث يراد بها تخطى هذا الموقف الدقيق . وقد استغرق عرضه لهذا كله ما يزيد على ساعة ونصف الساعة . وتكلم بعده علوبه باشا كلاماً موجزاً فى الاتجاه نفسه . فلما فرغ الوزيران من عرض ما كان بالإسكندرية ، تكلم الأستاذ محمد عبد الجليل أبو سمرة ، فطلب إلى الهيئة أن تتخذ القرارات التى كنا قد اتفقنا عليها . وتلا هذه القرارات وفى مقدمتها استقالة الوزيرين الدستوريين ، وتخلى الحزب عن الاشتراك فى الوزارة . على أنه بعد أن تلاها أراد التعليق عليها قائلا إنه يعجب كيف بقى الوزيران فى منصبهما بعد إقالة رئيس الحزب ، وبعد هذه اللطمة التى أصابت الحزب فى صميم كرامته . وقاطعه توفيق دوس باشا قائلا : إننا نعرف واجبنا ، ونحن لم نحضر إلى هنا ليشتمنا عبد الجليل بك . فإذا أريد بالمناقشة أن تجرى على هذا المنوال ، فمن حقنا أن نتصرف بوحى تقديرنا لواجبنا ، أيًّا كان القرار الذى يصدره الحزب . هنا رأيت واجباً أن أتدخل ، وأن أوجه اللوم إلى صديقى عبد الجليل بك على عبارته ، وأن أذكر أننا مجتمعون أسرة واحدة لنتشاور فى الواجب علينا لحزبنا وبلادنا ، وأن الوزيرين الدستوريين أحسنا كل الإحسان بأن تركا التصرف للحزب ، ولم يعلنا من جانبهما أية خطة يتبعانها مستقلين برأيهما .

بهذا الكلام سكن الجو بعد أن أوشك أن يثور ، ودارت المناقشة فى جو عائلى . وكان مرماها المحافظة على كرامة الحزب وعلى مصلحة البلاد ، وعدم الاعتماد على وعود يبذلها المندوب السامى بالنيابة أو تبذلها جهات أخرى . فقد تعودنا من هذه الوعود ما يحملنا على الشك كل الشك فى صدقها . وقد تناول الحديث فى الموضوع بعض أعضاء مجلس الإدارة . وإننى لأذكر اليوم أن أحداً لم يعترض على القرارات التى تلاها عبد الجليل ، ولم يتقدم بقرار يناقضها . فلما رأى توفيق باشا دوس قوة التيار إلى ناحية استقالة الوزيرين الدستوريين وتخلى الحزب عن تبعات الموقف ، قال : لكننى وعدت مستر نيفل هندرسون ألا ننشر قراراً فى الموضوع قبل ثلاثة أيام ؟ قلت : إذن يبقى القرار سرًّا ولا تنشره السياسة قبل هذا الموعد . وصدر القرار واتفقنا على إرجاء إذاعته هذه الأيام الثلاثة . لكن الاجتماع لم يلبث حين انتهى أن تدفق إلى مكانه عديدون من أصدقائنا كانوا ينتظرون بفارغ الصبر نتيجته . فلما سألوا عنها لم يخفها بعض الأعضاء عليهم ، وذكروا أن القرار صدر بالإجماع . فاندفعوا إلى ناحية الوزيرين يوسعونهما تقبيلا وتهنئة وإكباراً . عند ذلك قال لى توفيق باشا دوس : لم يبق محل لإرجاء النشر . فستنشر كل الصحف هذه القرارات صبح غد . فلتنشرها السياسة ، وأنت فى حل من وعدك بإرجائها .

بينما كانت جلسة الحزب معقودة بداره بشارع المبتديان ، كان عبد العزيز فهمى باشا قد جاء من مصر الجديدة إلى فندق الكونتننتال ، وجلس فى شرفة الفندق منتظراً نتيجة الاجتماع. ولقد بعث من الجالسين معه من سأل غير مرة بالتليفون عما إذا كانت الجلسة قد انتهت ، فإذا عرف أنها لا تزال مستمرة أبدى عجبه لطولها . فلما انتهت إلى القرارات التى قد أخبرته بها ساعة مجيئه بعد الظهر من الإسكندرية ، اطمأن وعاد إلى منزله مستريحاً إلى أن الحزب قد انتصف لكرامته .

طالعت صحف الصباح الجمهور المصرى بقرار الحزب ، وبأن الوزيرين الدستوريين عادا إلى الإسكندرية لتقديم استقالتهما من الوزارة . وعلى رغم ما توهمه بعضهم من أنهما أو أحدهما سيجدان مخرجاً من هذا القرار ، لم يمض يومان حتى كانت الصحف كلها قد نشرت استقالتهما . وبعد أيام جاءت الأنباء من أوربا بأن إسماعيل صدقى باشا بعث باستقالته وهو بمصيفه ، وبأن استقالته قبلت فور وصولها . ولعل قبولها بهذه السرعة كان مظهراً من مظاهر الغضب لتضامن رجل مستقل ليس مرتبطاً مع الأحرار الدستوريين برابطة الحزبية ، وتنفيذه قرار هؤلاء الأحرار الدستوريين الذين وجدوا مايحتجون به لاستقالتهم ، ولتخليهم عن تبعات

كان منتظراً أن يحملوها إلى النهاية برغم كل اعتبار

لم يكن تعديل الوزارة بالأمر العسير ، ولم يكن غياب زيور باشا رئيس الوزارة عن القاهرة ليقف عقبة فى سبيل التعديل ! فقد أبلغ نبأ هذا التعديل تلغرافيًّا وهو مقيم بفيشى فى فرنسا ، ووافق عليه تلغرافيًّا كذلك ، ولم يعنه من أمره كثير ولا قليل ، ولم يدعه ما حدث إلى التفكير فى العودة إلى مصر ! وما باله يعود وهو يعلم أن الأمور تجرى فى غيابه وفى حضوره على حد سواء ؟ ! ثم ما باله يحضر وفى مقدوره أن يوافق بالتلغراف على كل ما يطلب منه أن يوافق عليه ؟ ! فلو أن تعديلا جديداً فى الوزارة أريد إجراؤه ، ولو أن أمراً أجل خطراً من تعديل الوزارة أريد أن يتم ، لما عاد به شىء من ذلك عن إتمام استجمامه فى بلاد المياه التى ألف أن يستجم فيها ، ولما دعاه لأن يسرع بالعودة إلى منصب تصرف أموره نفسها من غير حاجة إليه !

أما مستر نيفل هندرسون ، القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى فنظر إلى الأمر غير نظرة زيور باشا . فهو مسئول عن بقاء الحال فى مصر لا تتغير حتى يحضر السير جورج للويد ، ليتولى تصريفها فى حدود السياسة التى يشير بها على وزارة الخارجية البريطانية وتقره هذه الوزارة عليها . لهذا كانت مقابلات مستر نيفل هندرسون ودوس باشا قبل أن يجتمع الأحرار الدستوريون ليصدروا قرارهم . فلما صدر هذا القرار خشى أن تتبعه خطوات أخرى تزيد الموقف ارتباكاً . ولقد ظن أن هذه الخطوات الجديدة قد تترتب على حملة صحفية بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين . لهذا خاطب مستر جراند دلانى رئيس وكالة روتر بالقاهرة ، وطلب إليه أن يدعونى لنتحدث معاً فى الموقف . وخاطبنى مستر دلانى عما إذا كنت أجد ما يمنعنى من مقابلة مستر نيفل هندرسون . وأجبته بأنى لا يمنعنى مانع من مقابلته إذا هو دعانى لذلك ، على أن تكون المقابلة يوم الجمعة لأنى لا أذهب إلى الإسكندرية إلا فى ذلك اليوم . ودعانى مستر نيفل هندرسون وخاطبنى فيما حدث ، وقال إنه لم ير أن يتدخل قبل إقالة عبد العزيز باشا فهمى ؛ إذ قيل له إن الخلاف بين وزير الحقانية وزملائه واقع على مسألة دينية ، وإنجلترا تأبى أن تتدخل فى المسألة الدينية . ثم رجانى ألا تستمر « السياسة » فى الحملة التى بدأتها على حزب الاتحاد ، فلعل سير جورج للويد يجد عنه حضوره حلا لهذه المشكلة السياسية . أما هو فلا يتعدى اختصاصه تصريف الأمور الدارجة . قلت : إذا كفت جريدة الاتحاد عن مهاجمة الأحرار الدستوريين فكرت فى الأمر ، فإن لم تفعل فواجبنا أن نرد كل هجوم علينا بما يزيد عليه أضعافاً مضاعفة .

وعدنى الرجل أن يبذل غاية جهده لتحقيق ما طلبت ، ورجانى أن أمر به بعد أسبوع لنتناول الأمر بالحديث كرة أخرى . وعدت بعد أسبوع فقابلت الرجل ، وحملتنا على حزب الاتحاد لم تنقطع لأن حملتهم علينا لم تنقطع ، ولم يكف أينا . ويئس الرجل ، وأبدى لى يأسه فى مقابلتنا الثالثة والأخيرة . وكذلك سارت الأمور فى مجراها الطبيعى .

فى هذه الأثناء أخبرنى عبد العزيز فهمى أن توفيق دوس باشا بعث إليه يستقيل من الحزب ، ونشرت الصحف نبأ هذه الاستقالة . ولقد حز هذا النبأ فى نفسى ، فلم يكن قد مضت أشهر على مرافعة توفيق باشا أمام محكمة النقض فى قضية « السياسة » مرافعة أعجبت بها كل الإعجاب ، وصدر حكم ببراءتى على أثرها ، وحفظت لتوفيق دوس من أجل ذلك فى نفسى أعمق عواطف التقدير . وسارعت فتحدثت إلى توفيق باشا بالتليفون ، ورجوته أن يتريث فى هذا الأمر حتى نلتقى آخر الأسبوع بالإسكندرية . ودعانى إلى طعام الغداء بمنزله يوم الجمعة الذى تلا حديثنا ، فذهبت إليه وبقيت معه عدة ساعات التمست فى أثنائها كل وسائل الإقناع رجاء أن يعدل عن استقالته ، فإذا هو متمسك بها تمام التمسك . وهو لم يدل إلىّ بحجة مقنعة تسوغ تمسكه هذا . فهو يعرف صدق مودتى له ، وهو يعلم أننا لم نتخذ القرار الذى انتهى إليه الحزب إلا بعد تدقيق هدانا إلى إجماع على رأى اشترك معنا فيه . وهو لم يكن يرى فى تصرف أحد منا خطأ يمسه ويدعوه للتشدد فى موقفه . لكنه مع ذلك لم يكن مستطيعاً أن يعدل عن استقالته بعد أن عرفها الناس . قلت : فأرجوك إذن أن ترجئ أمر البت فيها ، حتى يعود إخواننا الغائبون الآن بأوربا ! فلعل عدلى باشا وثروت باشا وصدقى باشا ومحمد محمود باشا والدكتور حافظ عفيفى ، ومن إليهم ، يجدون الوسيلة لبقائك معنا : فأنت من مؤسسى الحزب الأولين ، وممن ضحوا فى سبيل بنائه وفى سبيل بقائه بالجهد والمال . والخير لنا ولك فى أن نبقى متعاونين معاً فى المستقبل ، كما كنا متعاونين معاً فى الماضى . وسكت الرجل ولكنه لم يعدنى بشىء

والتقيت بعد عودتى إلى القاهرة مع عبد العزيز فهمى باشا ، وقصصت عليه حديثى مع دوس باشا ، فقال : لقد أحسنت صنعاً بإطالة الحبل له . وأغلب ظنى أنه ارتبط مع غيرنا بعهود ، ولم يستطع تنفيذها فى جلسة الحزب ولا بعدها ، فرأى أن يستقيل من الحزب ليسوغ مركزه ، وليدلل على أنه كان صادقاً فيما قطع من عهد وإن لم يستطع من بعد تنفيذه .

لفتت هذه التطورات نظر الرأى العام فى مصر ، وجعلت الناس يتكهنون بما سيكون بعدها . وإنى لجالس ذات صباح فى شرفة الكونتننتال ، إذ أقبل على حفنى بك محمود

شقيق محمد باشا محمود ، وبدأ يحدثنى حديثاً أثار بادئ الرأى عجبى . وكان حفنى فى ذلك الحين وفديًّا من أنصار سعد زغلول ومن المقربين إليه . وقد بدأ حديثه بالثناء علىّ وعلى قرار الحزب ثناء تشوبه مبالغة جعلتنى أوثر الحذر . ثم إنه أشار إلى إمكان التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوفد ، بعد أن انحسم ما بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين . قلت وقد تولتنى الدهشة : كيف وقد كنا إلى أسابيع مضت فى خصومة أعنف الخصومة ، وكان بعضنا يتهم بعضاً أشد التهم ؟ ! ثم كيف ولا يزال سعد وأنصاره يحسبون أنهم الأغلبية ، فإذا عادوا إلى الحكم عادوا سيرتهم الأولى ؟ ! قال : أوتحسبهم لم يتلقوا درساً من التجربة التى مرت بهم ؟ فإذا صح أن عادوا إلى الحكم ساروا غير سيرتهم السابقة . وقد أثبت الأحرار الدستوريون صلابة عودهم وشدة مراسهم ، وأنهم لا يخضعون لطغيان أيًّا كانت قوته . وأيًّا كان الأمر ، فطغيان سعد باسم الشعب أيسر من طغيان نشأت باسم القصر . وطغيان ممثل الشعب يسير محاربته ، لكن طغيان ممثل القصر ليس أمره بهذا اليسر ، وقد تمتد يد القانون إلى من يحاول الوقوف فى طريقه . قلت : إننى أمقت الطغيان أيًّا كان لونه ، وأيًّا كان مصدره . ونحن الآن ننتظر عودة إخواننا وأصدقائنا الأحرار الدستوريين الذين سافروا إلى أوربا ، وهم عما قريب عائدون . ويومئذ يكيف الأحرار الدستوريون سياستهم على هدى مبادئهم . أما اليوم فحسبنا موقف حفظ على الحزب هيبته وكرامته ، وإن غدًا لناظره قريب .

كان الدكتور حافظ عفيفى أول من عاد من رجال الحزب من أوربا . وقد لقيته على أثر عودته ، فهنأنى بموقف الحزب وبموقف السياسة فى الأزمة الأخيرة . ولما قصصت عليه تفصيل ما حدث ذكر أنه مطمئن إلى أنه متى جاء إخواننا من أوربا وضعنا سياسة ننقذ بها الدستور الذى دافعنا عنه مادافعنا ، وضحينا فى سبيله ما ضحينا ، وننقذ الحياة النيابية المهددة فى وضعها الحاضر شر تهديد .

وعاد إخواننا وأصدقاؤنا جميعاً من أوربا . وكان اتجاه إسماعيل صدقى باشا إلى إعادة المياه بيننا وبين القصر إلى مجاريها . ولعله كان راغباً فى هذا لأنه رأى مستر نيفل هندرسون ميالا إليه ، ويود لو استطاع أن يتمه قبل حضور سير جورج للويد إلى مصر . وإنما يحملنى على هذا الظن أننى كنت عائداً من الإسكندرية يوماً ، فصادفت فى القطار صدقى باشا ، فدعانى إلى الجلوس معه . وتحدثنا فرأيت منه هذا الميل ، ورأيته يعارض اتجاهى فى محاربة الاتحاديين ، ثم رأيت حجته فى ذلك أن الإنجليز هم أصحاب القوة ، فمن حسن السياسة عدم الوقوف فى وجههم بأكثر مما حدث . ولم أقنع أنا بهذا المنطق . فقد كانت سياسة الإنجليز

ترمى أول الأمر إلى قيام وزارة الوفد الأولى ، حتى تكون الوزارة الدستورية التى تستطيع أن تفاوضهم ، وأن (تسلمهم البضاعة) على حد تعبيرهم . فلما رأوها غير قادرة على مواجهة الرأى العام المصرى بالتسليم بالنظرية البريطانية فى السودان قلبوا لها ظهر المجن . وذلك كان شأنهم مع وزارة عدلى باشا حين فاوضهم ، ثم مع وزارة ثروت باشا يوم اختلفوا معها على نص السودان فى الدستور . لكن صدقى باشا لم يسلم بحجتى هذه ، وتركنى ونزل فى طنطا ليذهب إلى مزرعته القريبة منها .

وما كان لنا أن نعدل بأى حال عن السياسة التى أقرها الحزب يوم قرر اعتزال وزيريه بعد إقالة رئيسه ! لهذا كانت حملتنا على الوزارة القائمة وعلى حزب الاتحاد بالغة غاية الشدة ، وكان فيها من التهكم بهذا الحزب الجديد ما جعله منذ مولده هزيلاً ضعيفاً غاية الضعف .

وجاء حادث جعل عدولنا عن هذه السياسة مستحيلا . ذلك أننا تعودنا أن نقيم احتفالا سنوياًّ بيوم تأليف الحزب وظهور السياسة . وكان موعد هذا الاحتفال ، فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وأعددت أنا خطاباً لهذه المناسبة ، وأعد عبد العزيز فهمى باشا خطاباً سياسياًّ يلقيه فى هذا الحفل . وأقبل على السرادق الذى أقمناه ما يزيد على ألفين ونخبة من السيدات أعددنا لهن مكاناً خاصاً . فلما فرغت من خطابى ، وألقى عبد العزيز باشا خطابه ، لم يبق بين الحاضرين من لم يستخفه الطرب ، أو يعلوه الوجوم ، أو تختلط فى نفسه العواطف المتباينة لسماع خطاب رئيس الحزب ، فقد سرد أسباب الأزمة التى انتهت بخروج الأحرار الدستوريين ثم تعرض ليحيى باشا إبراهيم ، رئيس حزب الاتحاد ورئيس الوزارة بالنيابة يوم إقالة عبد العزيز باشا ، تعرضاً أقل ما يوصف به أنه السخرية اللاذعة والاستخفاف المقذع . فيحيى باشا لم يكن بالرجل ذى الشأن فى شىء مما حدث . إنما كان يؤمر فى كل شىء فيأتمر . يؤمر بأن يكون رئيس حزب ، فيكون رئيس حزب . ويؤمر بأن يفعل ما شاء آمروه فإذا كل شىء يتم وهو لا يكاد يدرى . هو على تعبير عبد العزيز باشا أداة لا أكثر : (شالوه فانشال ، وحطوه فانحط !) ويخلص عبد العزيز من هذا إلى أن حسن نشأت ، رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، هو الذى يحرك هذه الدمية اللينة الطيعة التى تنشال وتنحط ولا تدرى لِمَ انشالت ولا لِمَ انحطت . ثم يوجه عبد العزيز الخطاب إلى حسن نشأت ، خطاباً يبدو ليناً فى أوله . فهو يرجو السامعين أن يقولوا له : حنانيك يا نشأت ! ورفقاً بالبلاد ! وأن يبصروه بعواقب سياسته الوخيمة . فإن ارعوى فبها ، وإلا وجهوا له القول العنيف أشد العنف ، وقالوا له : أيها الشاب المفتون ! غرك مركز حسبت نفسك فيه صاحب الأمر والنهى !

ثم زادوا على العنف والتأنيب ، ورفعوا إلى مقام جلالة الملك رأيهم فى تصرفات هذا الشاب المعيبة

كان عبد العزيز يلقى عباراته فى لهجة المؤمن بكل كلمة يقولها ، فكان الحاضرون يقابلون ما يقول بالتصفيق الحاد . فلما نشر هذا الخطاب النارى فى السياسة صبح الغد ، تناوله الناس وجعلوا يتلونه فى الأندية والحلقات وكلهم الإعجاب به ، لأنه عبر عما فى نفوسهم جميعاً مما لم يكن أحد منهم يجرؤ على قوله .وبلغ من إعجاب الناس به أن حفظ الكثيرون أجزاء عدة منه عن ظهر قلب ، ثم توالت علينا الرسائل يطلب أصحابها أن نعيد نشره . وأعدنا نشره فى (السياسة) بالفعل فكأنما هو خطاب جديد ؛ تناوله الناس كرة أخرى بالتلاوة والتعليق ، ثم كانوا هذه المرة أكثر جرأة فى تلاوته وفى التعليق عليه .

بهذا تكون رأى عام قوى جعل من كل ما يقال عن حزب الاتحاد ، وعن الذين ينضمون إليه ، سخرية الساخر وعبث العابث . وبهذا انقطع كل رجاء فى أن تعود السياسة السابقة ، سياسة اجتماع حزبى الأحرار الدستوريين والاتحاديين فى وزارة . وبهذا أطلقت « السياسة » لنفسها العنان فى التهوين من أمر حزب الاتحاد والقائمين عليه ، وفى التهوين من أمر وزارة زيور باشا وسياستها .

فى هذه الأثناء جاء جورج للويد إلى مصر ، وآن لمستر نيفل هندرسون أن يتخفف من تبعاته ويدعها للمندوب السامى يصرفها كما يشاء . ثم أعلنت الصحف أن محمد باشا الشريعى وصالح باشا لملوم سيقيمان للسير جورج للويد حفلة تكريم بفندق الكونتننتال . وأقيمت هذه الحفلة ، وكنت فيمن دعوا إليها . وإننى لعلى المائدة أتناول الشاى إذ علمت أن زيور باشا ، وكان جالساً إلى مائدة بعيدة عنى ، قد وجه القول إلى حماى عبد الرحمن رضا باشا يقول له : إن ما أكتبه ، وتكتبه جريدة السياسة عن وزارته ، لا يمكن الصبر عليه ، وإنه مستعد لحبس (هيكل) ، إذا استمرت السياسة فى حملاتها عليه . ولم ألبث حين سمعت هذه العبارة أن ثار الدم فى عروقى وقلت مغضباً : زيور هذا يحبسنى أنا ! إذن فأنا أتحداه أن يفعل . هذا الرجل الذى لا يقدر مواقع كلامه أكثر مما يقدر مسئولياته ، والذى آثر أن يبقى بأوربا يلهو ويلعب وهو رئيس وزارة تعصف بها الرياح ، يظن فى مقدوره أن يحبسنى ! لعله لم ينس أن سعداً كان أكثر منه أيداً وأعظم قوة ، وأنه حاول ما يتوهم زيور باشا أنه قادر عليه فلم يقدر . ألا إن هذا الرجل البدين المستهتر ليهذى ! ! وحاول المحيطون بى تسكين جدتى إكراماً لحفل دعيت إليه . فلما انتهى الحفل خرجت إلى بهو الفندق ، ولا يزال

الغضب آخذاً منى . عند ذلك أحاط بى حلمى باشا عيسى وزير الداخلية ، ومحمود فهمى القيسى بك مدير الأمن العام ، وغيرهما ، وجعلوا يهدئون من حدتى محاولين إقناعى بأن زيور باشا رجل لا يزن ألفاظه ، فلا محل لأن أغضب مما يقول .

أوردت الحديث السابق أصور به أمرين . أحدهما تقدير رئيس الوزارة لما يجوز وما لا يجوز أن يقال ، والثانى ضعف الوزارة ضعفاً جعل من أعضائها من يصف رئيسها بسوء التقدير ، ورئيس الوزارة فى العادة موضع التقدير من زملائه . وتستطيع ، وقد ارتسمت أمامك هذه الصورة ، أن تقدر مبلغ ما كان للوزارة من هيبة واحترام فى نفوس الناس . مع هذا كانت الوزارة تحسب أنها قادرة على أن تنهض بالعبء الملقى على عاتقها ، وأن تصدر قانون الانتخابات على النحو الذى تريده ، وأن تجرى الانتخابات تحقق بها لنفسها أغلبية برلمانية . بل لقد بلغ من تصورها الأمور أن حسبت أنها قادرة على أن تضع للهيئات السياسية نظاماً تستطيع عن طريقه أن تحل هذه الهيئات أو تصل بها إلى ما يشبه حلها . وقد وضعت لهذا الغرض قانوناً أصدرته بالفعل ، فقمنا نحن الأحرار الدستوريين وقامت الأحزاب الأخرى كلها فى وجهه ، قومة كانت نتيجتها أن منع نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، وأن امتنع لذلك تنفيذه ، فكان هذا دليلا على ضعف الوزارة وعلى أنها مؤذنة بالزوال لا محالة .

كان طبيعياً ، وقد رأينا ورأت سائر الأحزاب ما يتعرض له الدستور وتتعرض له الحياة النيابية نتيجة لهذه السياسة الجديدة — أن تتحد وجهة الأحزاب كلها لمقاومة هذه السياسة . ترى ، أيؤدى اتحاد الوجهة إلى تفاهم صريح ، يزيل ما بين هذه الأحزاب من خلاف ، وينتهى بها إلى الاتفاق على أغراض الحكم ومراميه فى شئون البلاد الداخلية والخارجية ؟ كان التنبؤ بشىء إيجابى فى هذا الأمر عسيراً . لكن لهجة صحف الوفد فى حديثها عن الأحرار الدستوريين ، ولهجة السياسة فى حديثها عن الوفد ، لم يبق فيها شىء من المرارة والعنف اللذين ألفهما الناس منذ ظهرت جريدة السياسة ، بل اتجه التيار كله لمقاومة هذه النزعة الدكتاتورية التى كان حزب الاتحاد مظهرها ورمزها ، والتى أدت إلى إقالة رئيس الأحرار الدستوريين. واستمر الأمر على ذلك زمناً ، ثم تحدث الناس فى وجوب التزاور بين زعماء هذه الأحزاب ، إيذاناً بأن الخصومة القديمة انقضت . وعلمنا أن سعد باشا لا يرى بهذا التزاور بأساً ، بل هو يرحب به . أما عبد العزيز فهمى باشا فأبى أن يزور سعداً أو أن يزوره سعد ، ذاكراً أنه يعتقد عن إيمان أن سعداً هو الذى جر على البلد ما تعانى وأن خلافه مع سعد لم يكن يتعلق بشخصه هو ، بل بما يؤمن أن مصلحة البلاد تقتضيه . قيل له : فليزر سعد دار الحزب ودار السياسة ،

فى ذلك من المعنى ما يقوى المعارضة ، ويضعف الحكومة ، ويعيد الحياة النيابية ، وكلنا نطمع فى إعادتها . وكان جواب عبد العزيز : إن دار الحزب دارى ، ودار السياسة دارى ، لا فرق بينهما وبين منزلى الذى أقيم به ، فليس مقبولا أن أرفض زيارة سعد منزلى ، وأن أقبل زيارته دار الحزب . وتشبث عبد العزيز بموقفه هذا ، تشبثاً لم يكن بد من النزول على رأيه فيه.

وانتقل الحديث من تزاور الزعماء إلى تفاهم الأحزاب والأساس الذى يبنى عليه هذا التفاهم ، درءا للخطر الذى تواجهه البلاد فى حياتها الدستورية . ولم يكن عبد العزيز يعترض على هذا التفاهم أو يعارضه ، بل كان على رأس إخوانه وزملائه جميعاً فى ضرورته . وقلنا يومئذ إن خير أساس لهذا التفاهم احترام الدستور نصاً وروحاً . ولما كان حل مجلس النواب بعد ساعات من انعقاده فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ مخالفاً للدستور ، لأن الدستور لا يجيز حل مجلس النواب مرتين فى دورة واحدة للسبب ذاته ، وقد حل هذا المجلس للسبب الذى حل من أجله المجلس الذى سبقه – فمن الواجب احترام الدستور والاتفاق على أن هذا الحل باطل وكأنه لم يكن ، وعلى أن هذا المجلس يجب أن يعود إلى الاجتماع . ولما كانت للوفد أغلبية فى المجلس ، ظهرت حين انتخاب الرياسة ، لم يجد سعد باشا حجة يعترض بها على هذا الأساس فأقره. ولعله لو أراد لوجد الحجة للاعتراض . لكنه كان حريصاً على أن يتم الاتفاق بين الأحزاب حتى تستطيع الأمة متفقة الكلمة متحدة الصفوف ، أن تبلغ ما تريد ، وأن يتحقق بذلك الأساس الذى يقوم عليه الدستور ، من أن مصدر السلطات كلها الأمة . بهذا توطد ركن الاتفاق ، واتفقت كلمة الأمة ممثلة فى جميع أحزابها ، خلا حزب الاتحاد ، على مقاومة السياسة التى يراد فرضها على البلاد ، والتى تقوض ركن الدستور والحياة النيابية من أساسه .

لم يتم الاتفاق على هذا الأساس فى أيام أو أسابيع بل استغرق البحث فيه وإتمامه ثلاثة أشهر أو نحوها . وفى أثناء الشهور الثلاثة كانت أسباب التقارب بين الأحزاب تزداد كل يوم توثقاً . اتفقت الأحزاب كلها على الاحتجاج على الاتفاقية التى عقدتها الوزارة مع إيطاليا خاصة بجغبوب ، ووضعت لذلك صيغة مشتركة وقعها كل حزب منفرداً . ووقع كل حزب منفرداً كذلك صيغة مشتركة احتجاجاً على تصرفات معينة قامت بها الحكومة . بهذا وبمثله كانت الخطوات تطرد نحو التفاهم والاتفاق ، حتى بلغت الاتفاق على الأساس الذى ذكرته ، أقصد بقاء مجلس النواب الذى انتخب فى مارس لأن حله كان باطلا .

كان عبد العزيز باشا فهمى يوقع الاحتجاجات التى يتفق مع الأحزاب ومن بينها الوفد

على صيغتها . وكان لذلك يدفع كما قدمت إلى التفاهم بين هذه الأحزاب . ولقد سألته يوماً : ألست مقتنعاً بأن هذا الائتلاف الذى تسعى الأحزاب إليه ضرورة سياسية لا مفر منها لعلاج الموقف الحاضر؟ وكان جوابه : لا شبهة عندى فى ذلك ، وأنا مقتنع به كل الاقتناع . قلت : ألا ترى أن التقاء عبد العزيز فهمى وسعد زغلول يعاون على هذا ؟ إن الرأى العام المصرى يتلقى أنباء تفاهم الأحزاب وائتلافها بشوق وغبطة ليس كمثلها شوق ولا غبطة . ولا شك أن التقاءكما سيكون له أحسن الوقع فى نفوس الناس جميعاً . ولم يمهلنى عبد العزيز باشا ، ولم يدعنى أسترسل فى القول ، بل أجاب على ما قدمت بقوله : أنت تعرف (النقا) الذى يديره أهل الريف فى (زير) الماء ليصفو من كدره . لقد عالجت نفسى على هذا النحو . فأنا أدير فيها من وجوه الرأى ما أحسبه ينقيها من ناحية هذا الرجل ، فتأبى أن تصفو . وليس فى مقدورى ما فى مقدور من عالجوا السياسة حياتهم ، إذ يلبسون لكل حالة لبوسها . فأنا مقتنع فى هذا الأمر اقتناعكم ، لكنى لا أستطيع أن أتغلب على ما فى نفسى برغم مغالبتى إياها أياماً طوالا متتالية .

على الرغم من هذا كان عبد العزيز يوقع الاحتجاجات التى يتفق مع الأحزاب المؤتلفة عليها ، وكان ينفذ خطط هؤلاء المؤتلفين بدقة وإقدام . اتفق المؤتلفون على أن يجتمع البرلمان بمجلسيه مجلس الشيوخ ومجلس نواب سنة ١٩٢٥ — فى السبت الثالث من نوفمبر سنة ١٩٢٥ . ولما كانت الوزارة تمنع هذا الاجتماع فى بناء البرلمان بالقوة فقد اتفقت الأحزاب على أن يذهب الأعضاء إلى دار البرلمان ، فإذا منعوا عادوا فاجتمعوا بالكونتننتال . وتم هذا وكان عبد العزيز فهمى فى مقدمة المجتمعين بالكونتننتال . ولما التأم عقد الاجتماع ذهب سعد زغلول إليه . مع ذلك لم يلتق الرجلان ، ولم يتصافحا ، وأصر عبد العزيز على خطته من سعد باشا شخصياً إلى النهاية .

كان هذا موقف عبد العزيز فهمى باشا رئيس الأحرار الدستوريين . أما محمد محمود باشا وكيل الحزب ، فكان داعية الائتلاف ومؤيده بكل قوته . ولعل أخاه حفنى بك كان قد لقيه لأول ما عاد من أوربا ، فأفضى إليه بمثل الحديث الذى أفضى به إلىّ فى شرفة الكونتننتال ، وذكر له أن فى الإمكان إقناع سعد بالائتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لإنقاذ الدستور والحياة النيابية ، ثم كان رسولا بينه وبين سعد فى أمر هذا الائتلاف . وتحدث محمد باشا فيه إلى صديقيه : عدلى باشا يكن وعبد الخالق باشا ثروت ، حين كانوا يلتقون كل صباح وكل مساء فى كلوب محمد على ، فلقى منهما ومن الدكتور حافظ عفيفى مؤيدين للفكرة .

ولعل إسماعيل صدقى باشا لم يتحمس بادئ الرأى لحديث هذا الائتلاف ، فلما رأى أن الانتخابات التى أجراها فى شهر مارس ستكون أساسه انضم إلى الفكرة من غير أن يكون شديد الحماسة لها . بذلك بدأت الفكرة تقوى شيئاً فشيئاً ، وظل محمد محمود باشا يتعهدها ويغذيها بوسائله ؛ حتى إذا نضجت واتفق الكل عليها وتحدثت الصحف فى شأنها — لم يبق إلا أن تعلن على الملأ بصورة رسمية تضع الحكومة القائمة منها أمام الأمر الواقع .

وتم الاتفاق على إعلانها فى اجتماع عام . لكن الوزارة كانت تحول دون الاجتماعات العامة وتفرقها بقوة البوليس . لهذا تقدم محمد محمود باشا ، وعرض أن يكون هذا الاجتماع فى فناء منزله الفسيح فى شارع الفلكى . وكانت الفكرة موفقة كل التوفيق . فلقد طالما شهد هذا الفناء ، أثناء شدة الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، اجتماعات كبيرة كان يرعاها محمود باشا سليمان ، والد محمد باشا محمود ورئيس لجنة الوفد المركزية فى ذلك الحين . وتحدد يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ للاجتماع فى سرادق يقام بهذا الفناء ، ووجهت الدعوة لسماع الخطاب الذى يلقيه سعد باشا زغلول فى هذا الاجتماع يعلن فيه الائتلاف ، ويعلن التمسك بمجلس النواب الذى انتخب فى شهر مارس لأن حله وقع باطلا .

وفى انتظار ذلك اليوم بدأ الناس يتحدثون فى موقف الوزارة من هذا الاجتماع ، أتبيحه أم تمنعه ؟ ولكن كيف تمنعه وسيحضره عديد من رؤساء الوزارة السابقين : رشدى باشا ، وعدلى باشا ، وثروت باشا ، وسعد زغلول باشا ، وسيكون فى المنصة سعد زغلول خطيب الاجتماع ، وعن جانبيه عدلى باشا وثروت باشا ؟ ! ولكن أيضاً ، ما لها لا تمنعه واجتماع هؤلاء جميعاً ، ومن حولهم نواب الأمة السابقون وشيوخها الحاليون وأصحاب الرأى والمكانة فى البلاد ، من شأنه أن يثير الناس بها ويعرض النظام والأمن للاضطراب ؟ ! جعل الناس يتحدثون فى هذا والوزارة فى حيرة من أمرها لا تدرى ما تصنع ، ولا تحدد لذلك موقفها من هذا الحديث الذى اهتزت له أركانها . فلما كان بعد الظهر من يوم ١٩ فبراير ، ذهبت إلى منزل محمد محمود باشا فإذا الناس يتوافدون إليه لا يمنعهم أحد ، ولا يحول بينهم وبين مكان الاجتماع جندى من جنود البوليس ولا وزير من الوزراء . وربما دعا الوزارة إلى عدم التدخل لمنع الاجتماع اقتناعها بأنها أفلحت فى الإيقاع بين هؤلاء المؤتلفين حين نشرت قبل اجتماعهم بيوم أو يومين أنها ستجرى الانتخابات حسب قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان فى سنة ١٩٢٤ ، ولن تسمح باجتماع مجلس النواب الذى انتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ . وقد خيل إلى أولياء الأمر أن الأحرار الدستوريين لن يقبلوا هذا الوضع بحال . فهم قد طعنوا على دستورية

قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ ، وهم قد تمسكوا ببقاء مجلس مارس سنة ١٩٢٥ . لكن الأحرار الدستوريين خيبوا ظن الوزارة وظن أولى الأمر جميعاً ، فقبلوا متفقين مع سائر الأحزاب المؤتلفة أن يدخلوا الانتخابات التى أعلنت الوزارة أنها ستجريها ، ليتبين كل ذى شأن أن الوزارة القائمة لا تمثل أحداً ، وأنها لن تنال من ثقة الأمة كثيراً ولا قليلا . وأعلن سعد باشا هذا الاتفاق فى الخطاب الذى ألقاه بمنزل محمد محمود باشا ، كما أعلن فية الائتلاف ، وتحدى الوزارة القائمة وسياستها باسم الوفد واسم جميع المؤتلفين .

أسقط فى يد الوزارة حين رأت أن ما قصدت إليه من تفريق بين المؤتلفين بهذا الإعلان قد فشل ، ورأى الناس لذلك أنها مشرفة على الزوال . وزاد فى شعور الناس جميعاً بأن العهد كله سيتغير أن بدأت الأحزاب المؤتلفة ترشح فى دوائر الانتخاب . على أن فكرة جديدة نبتت ظن أنها ستنجح حيث لم تنجح الفكرة الأولى . فقد أعلن أن الإنجليز لن يرضوا أن يؤلف سعد الوزارة ، وهو هو الذى كان رئيساً للوزارة التى قتل السردار فى حكمها . وقيل يومئذ إن هؤلاء الإنجليز لا يعارضون فى قيام وزارة ائتلافية يؤلفها رجل كعدلى باشا ، ويشترك فيها أنصار سعد باشا بأى عدد ترضاه الأحزاب . غير أن ما خيل إلى أصحاب هذه الفكرة من أنها قد تؤدى إلى فشل الائتلاف لم يلبث أن تلاشى . فقد أعلنت الأحزاب من جانبها أن سعد باشا يرحب بعدلى باشا رئيساً للوزارة المؤتلفة كما أن عدد الوفديين وعدد غير الوفديين فى الوزارة لن يكون محل خلاف . وعلى هذا استمر المؤتلفون يرشحون فى الدوائر الانتخابية انتظاراً لحكم الأمة يوم الانتخاب .

اغتبطت الأمة كلها بهذا المظهر البديع لتضامن الأحزاب وتضافرها فى سبيل إنقاذ الحياة النيابية ، والتمهيد بذلك لحل المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا . على أن هذا المظهر الصادق للائتلاف كان يخفى وراءه ما يشبه المناورات للتغلب على هذه المصاعب التى تخلقها السلطات المؤيدة للوزارة القائمة . كانت الأنباء ترد إلى سعد باشا من لندن بأن وزارة الخارجية البريطانية لا تعترض على رياسته للوزارة ، ولكن المندوب السامى البريطانى فى مصر هو صاحب الاعتراض . أفلا يمكن بوسيلة ما تغليب رأى وزارة الخارجية البريطانية ؟ إن أمكن هذا فهو حسن ، فإن لم يمكن فماذا يكون الأمر ؟ ! وهل ترى يصل الأحرار الدستوريون فى الترشيحات الجارية ، لترشيح عدد منهم يوازى عددهم فى مجلس النواب الذى انتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ ، ويكون هذا العدد مكفول النجاح ؟ ! إن أمكن هذا فحسن ، فإن لم يمكن فماذا يكون الأمر ؟ ! كانت مثل هذه الهواجس تدور بنفس سعد والوفديين من

ناحية ، وبنفس الأحرار الدستوريين من الناحية الأخرى . لكنهم جميعاً كانوا إذ يفكرون فيها ، يصطدمون بالحقيقة القاسية . فكل خلاف بينهم قد يؤدى إلى فشلهم فى إدراك الغرض العظيم الذى يسعون له . فلا مفر لهم من التضحية بكل شىء فى سبيل هذا الغرض . وبقاء الائتلاف وقوته هما الأساس الوحيد المتين لتحقيق هذه الغاية الوطنية السامية . فليكن سعد أو ليكن عدلى هو رئيس الوزارة المقبلة ، وليكن عدد النواب من الوفديين أو من الأحرار الدستوريين ما يكون ؛ يجب أن تعود الحياة النيابية ، وأن تستقر بذلك سلطة الأمة ، فهذا وحده هو الكفيل بقيام الحكم المستقر فى البلاد . وهو وحده الكفيل بتقريب اليوم الذى يستكمل فيه الوطن استقلاله ، وفى سبيل هذا الاستقلال تهون كل تضحية وإن عظمت .

كنت فى هذه الأثناء أتردد الحين بعد الحين على سعد باشا ، أحدثه فى أمور خاصة بالائتلاف يكلفنى الأحرار الدستوريون بالتحدث إليه فيها . ولم تكن لى بالرجل قبل ذلك صلة شخصية فلما التقينا فى المرات الأولى أعجبت بما عليه الرجل من مقدرة وذكاء . لقد تحدث الناس عنه خطيباً لا نظير له فى مصر . ولم يكن ذلك بذى بال عندى . فقد طالما ناقشت فى (السياسة) خطبه ونقدتها مر النقد . لكننى ألفيته محدثاً بارعاً غاية البراعة . كنت أذهب إليه فى أمور لا يستغرق الحديث فيها بضع دقائق ، فإذا خرجت من عنده أجدنى قضيت ساعة أو نحوها أستمتع بأحاديث لا علاقة لها بشئوننا الحزبية ، وهى أكثر الأمر أحاديث عن الماضى يسبغ عليها الرجل من طلاوة العبارة ما يجعلها فناً جميلا يسلك سبيله إلى النفس فيملأها مسرة به واستزادة منه ! وكنت أشعر فى حديثه بعطف لا أدرى مصدره من نفسه . لكننى كنت أسمع الذين يلقونه ينقلون عنه تقديراً لى أغتبط به . فلما تكررت مقابلاتنا كنا نتناول بالحديث شئوناً يختلف رأينا فيها ، ثم تنتهى إلى اتفاق أو تمسك كل منا برأيه . تحدث إلىّ يوماً عن عدد الأعضاء فى مجلس النواب وكان يومئذ أربعة عشر ومائتين ، فذكر لى أنه عدد ضخم لا يسهل معه اختيار العناصر الصالحة لتمثيل الأمة تمثيلا حسناً ، وذكر لى أنه سيعرض على البرلمان لأول ما يجتمع تعديلا للدستور يحدد عدد النواب بمائة وخمسين تحديداً لا يغير منه زيادة عدد السكان . وأجبته بأننى على رأيه فى ضخامة العدد ، ولكننى أرجوه ألا يفتح باب تعديل الدستور فهو باب إن فتحه سعد زغلول لمصلحة الحياة النيابية فتحه غيره لغرض آخر . وللتدليل على رأيى أعدت على مسمعه ما حدث من تعديل فى مشروع لجنة الدستور حد من سلطة الأمة فى غير موضع ، وأردفت أن التعديل الذى يفكر دولته فيه سيجد معارضة فى البرلمان حتى من أنصاره ، لأن معناه خروج أربعة

وستين من أعضائه ، هم لا ريب أحرص على مقاعدهم منهم على كل اعتبار آخر . واقتنع الرجل فلم يعد إلى هذا الحديث ، ولم يفكر فى تنفيذ فكرته من بعد .

وكانت التحقيقات فى قضية مقتل السردار ، قد أدت إلى اتهام الدكتور أحمدماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشي بالاشتراك فى الجريمة . فلما قدمت القضية إلى المحكمةوقدما مع باقى المتهمين ، كان على بك سالم المستشار بمحكمة الاستئناف عضواً بدائرة الجنايات التى أحيلت لها الدعوى . وقبل أن يحين موعد المحاكمة ، اعترض الإنجليز على وجود على بك سالم ، وطلبوا أن يحل محله مستشار غيره ، بحجة أن له ميلاً سياسياً خاصاً يمنعه من النظر فى هذه القضية السياسية ، وكتبت أنا مقال (السياسة) الرئيسى فى تلك المناسبة ، أعترض على هذا التصرف من جانب الإنجليز بحجة أن الميل السياسى لا يمكن أن يغير من ذمة القاضى ، وأن وجود قاض إنجليزى فى الدائرة ، هو مستر كرشو قد يجعله هو كذلك فى مثل المركز الذى جعل الإنجليز يطلبون تنحى على بك سالم من أجله . وفاتحنى سعد باشا غداة ظهر المقال يعاتبنى على أن قلت إن لأحد المستشارين – أقصد على بك سالم – ميلا سياسياً خاصاً . وأجبته بأننى وضعت هذه العبارة على سبيل الفرض ، لأقرن بها ما قلته عن مستر كرشو . لكنه لم يرض أن يقتنع بهذه الحجة ولا بغيرها مما سقته فى هذا الموضوع . وبقى كل منا عند موقفه ، متشدداً هو من جانبه ، محاولا أنا إقناعه من غير جدوى ، لأنه كان يرى أن فيما بين سطور المقال ما لا يطمئن رئيس الوفد له .

ولم يتغير الحكم فى الدعوى بتنحى على بك سالم عن نظرها ، فقد حكم فيها ببراءة الدكتو ماهر والأستاذ النقراشى ، على أثر استجوابات دقيقة ومرافعة بارعة ، كان بطلهما المجلى أحمد بك لطفى ، نقيب المحامين وزعيم الحزب الوطنى . فلما صدر هذا الحكم وبرئ الرجلان ، قدم المستشار كرشو استقالته مشيراً فيها إلى أسرار المداولة فى القضية إشارة لا تتفق بحال وتقاليد القضاء فى مصر وفى غير مصر من البلاد المتحضرة . وقد نقدت تصرفه هذا فى (السياسة) ، ثم لم أتحدث أنا مع سعد باشا ولم يتحدث هو معى فى الموضوع من بعد .

وذهبت يوماً إلى داره حين كانت الأحاديث تتناول رياسة الوزارة وموقف الإنجليز منها . فلما تبادلنا التحية وجه إلىّ القول يسألنى :

– وما أخبارك يا بطل ؟

قلت بعد تردد : لا يزال الإنجليز مصرين على أن تسند رياسة الوزارة لعدلى باشا فأجاب وقد ارتسم على ثغره ما يشبه الابتسامة :

– رزقى ورزق رجالى على الله !

وبعد برهة صمت لا أدرى أى الخواطر جال بنفسه فى أثناءها قال :

– أوتحسب رياسة الوزارة أمرا يغتبط به أحد ، أو يحسد عليه إنسان ؟ إنه فى مصر شر مركز . فصاحبه مواجه بمطالب الإنجليز ، وبمطالب القصر ، وبمطالب الأمة ، وبمطالب الموظفين . وتلك مطالب متناقضة يتعذر على أبرع الناس التوفيق بينها .

قلت معترضاً : مطالب الموظفين ! لم أعرف قط أن الموظفين قوة كالإنجليز أو القصر أو الأمة ، يحسب لها كبير حساب !

قال : بل هم شر الجميع . وسترى ذلك يوماً إذا قدر لك أن تكون وزيراً .

ثم استطرد فى الحديث قائلا : وهل تظن تأليف وزارة كبيرة (Un Grand Ministére) كما يسميها الفرنسيون ، أمراً ميسوراً فى مصر ، إنها لمهمة شاقة ينوء بها من يعهد إليه بتأليف الوزارة كائناً من يكون !

ورأى الرجل على وجهى أمارة الدهشة لهذا القول ، فأردف :

– أولا أقول أنا إننا الأمة ؟ ! وهلا تقولون ، أنتم الأحرار الدستوريين ، إن فيكم كل كفايات الأمة ؟ ! ألف لى إذن ، منا ومنكم ، هذه الوزارة الكبرى . وسترى أنك لن تقدر على أن تجمع عشرة وزراء يكونون فى مجموعهم الصورة المرتسمة فى ذهنك لمثل هذه الوزارة !

قلت وقد زاد بى التعجب :

– كيف هذا ؟ ! إننى لا أكاد أصدق ما أسمع !

وكان جوابه : إذن فلتذكر الأسماء ، تفضل !

قلت : دولتكم . قال : شكراً ، لأننى حاضر أمامك . قلت وعدلى باشا ، ورشدى باشا ، وثروت باشا ، قال : حسن ! أربعة ! قلت : وإسماعيل صدقى باشا . قال : نزلنا إلى الدرجة الثانية . قلت فى دهشة : صدقى باشا من الدرجة الثانية ؟ ! كلا يادولة الباشا ! قال : لا بأس ! علشان خاطرك ! ثم من ؟ ! قلت : وماذا عساى أن أقول وقد وضعت صدقى باشا فى الدرجة الثانية ؟ ! ومع ذلك فدولتكم أعرف برجال البلد منى ، وتستطيع أن تكمل العدد . قال : أنت تعرفهم كما أعرفهم . وأنت تكتب عنهم كل يوم ، وتنقدهم ، وتزن أعمالهم . قلت : إذا لم يكن فى البلد عشرة رجال يكونون وزارة كبرى ففيم تطلب الاستقلال ؟ ! وكان جوابه : (أهو كلام !) .

دار هذا الحديث على النحو الذى رويته . ولقد خرجت بعده وأنا فى حيرة أى حيرة لما

سمعت . ترى ، لو أننى ذكرت له اسمى صديقيه القديمين عبد العزيز باشا فهمى ولطفى بك السيد أفكان يقول عنهما ما قاله عن صدقى باشا ؟ وإذا كان هذا رأيه فى أعلام البلاد ، فما هذه الخطب النارية الطنانة الرنانة التى يسمعها الناس وأقرؤها فى الصحف ، يمجد فيها سعد شعب مصر أيما تمجيد ؟ ! على أننى سألت بعد ذلك نفسى : ترى ، لو أن الحديث لم يكن أساسه أنه لا يؤلف الوزارة ، وكان على العكس من ذلك هو الذى سيؤلفها ، أكنت أسمع منه ما سمعت ؟ أم أن هذا الحديث يصور نفسيته الصحيحة ، وأن ما كان يقوله فى خطبه إنما كان دفاع المحامى البارع فى قضية وكل فيها ؟ !

مهما يكن من شىء فقد صدمنى هذا الحديث صدمة عنيفة ، وإن لم يلبث أثر هذه الصدمة أن تبخر بعد قليل . إننا فى معركة لابد من أن ننتصر فيها . والائتلاف الذى عقدته الأحزاب عدة هذا النصر لا ريب . فلنقو هذا الائتلاف ما استطعنا ، ولندع ما وراء ذلك من ألوان الجدل الذى لا يؤدى إلى نتيجة عملية !

وجرى بينى وبينه يوماً حديث آخر ، عجبت له عجبى لهذا الحديث الذى رويته . ذلك أننا أصدرنا السياسة الأسبوعية إلى جانب السياسة اليومية ، فى شهر أبريل سنة ١٩٢٦ ، والائتلاف فى عنفوانه . وقد صدرت الأعداد الأولى منها ، وفى كل عدد حديث لزعيم من كبار الزعماء . نشر فى أحد الأعداد حديث لثروت باشا ، وفى عدد آخر حديث لصدقى باشا ، وفى ثالث حديث لغيرهما . وفكرت فى أن ننشر حديثاً لسعد باشا . فقابلته وذكرت له أننى أرجو أن يحدث قراء (السياسة الأسبوعية) عن رأيه فى الخلافة . وكان موضوع الخلافة مثار أخذ ورد فى البلاد يومئذ ، وكان كثيرون من الأحرار الدستوريين يرون الخلافة عبئاً ثقيلا ناءت به تركيا ، ولا خير لمصر فى حمله لتنوء به بعد قليل . قال : إن رأيى فى الخلافة من رأيكم . . فاكتب الحديث ، وأطلعنى عليه غداً ظهراً . فلما جئت فى الموعد وقابلته ، وأردت أن أطلعه على الحديث ، قال : لا تطلعنى على شىء ! لقد فكرت فى الأمر ولا أرى مصلحة فى الإدلاء برأى فى الموضوع . قلت : ولماذا ؟ قال : إننا على أبواب الانتخابات ، وقد يتخذ خصومنا هذا الحديث حجة علينا يحاربوننا بها فى المعركة الانتخابية ! قلت : وسعد باشا هو الذى يخاف هذا ، ! إن الناس يؤمنون بك وسيصدقون ما تقوله ، ولن يسمعوا لرأى يخالفه ! قال : إنك مبالغ ! فهذه مسألة حساسة عند الجمهور ، وسيحاول خصومنا أن يصبغوها بالصبغة الدينية ، وأن يطعنوا علينا من هذا الطريق . وما أغنانا عن ذلك ما استطعنا اتقاءه ! وتشبث الرجل برأيه هذا ، ولم يرض أن ينزل عنه .

أدهشتنى هذه المبالغة فى الاحتياط من سعد نبى الوطنية ، من لو رشح للانتخاب حجراً وجب انتخابه ، ومن إذا قال برأى اليوم ثم عدل عنه غداً لم يرْتب أحد من السواد فى أنه عدل لحكمة يعلمها هو ! !

ودفعنى الحرص على حديث منه ، تنشره (السياسة الأسبوعية) ، إلى أن أطلب رأيه فى أى موضوع يراه ولا يرى فيه موضعاً لاحتياط . فاعتذر قائلا إنه لا يرى من الخير أن يدلى بحديث ما فى الوقت الحاضر . أتراه قصد هذا القول على إطلاقه ، أم تراه ضن على السياسة الأسبوعية بحديث منه ؟ لم أفكر فى الأمر ، ولم أعره كبير بال . فقد غزت (السياسة الأسبوعية) مصر والشرق العربى كله منذ ظهورها . وهذا كل ما أريده أنا ، فلا موجب لأن أفكر فيما وراءه .

تم الاتفاق فى هذه الأثناء على الترشيح فى الدوائر المختلفة ، ودنا موعد الانتخاب ، ورأى الأحرار الدستوريون أن يذيع سعد باشا بياناً على الناس يدعوهم فيه لانتخاب من رشحتهم الأحزاب المؤتلفة ، كل فى الدائرة التى رشح فيها . وطلب إلىّ زعماء الحزب أن أقابل سعد باشا ، وأن أتحدث إليه فى هذا الأمر . وقابلته وتحدثنا ، فوافق على ما طلبه الأحرار الدستوريون ، واتفقت معه على النقط الرئيسية فى البيان الذى يراد نشره ، وطلب إلىّ أن أكتب صيغة البيان وأن أطلعه عليها غداة ذلك اليوم . وحررت البيان وعرضته على الأحرار الدستوريين ، فوافقوا عليه ، ثم ذهبت إلى سعد وتلوته عليه ، فقال إنه يعبر تمام التعبير عما تفاهمنا عليه . على أنه طلب إلىّ أن أدع له هذا البيان « ليضعه فى الصيغة الزغلولية » على تعبيره . وتركت البيان عنده ، ثم إذا بى أرى بعد يومين أو ثلاثة أيام هذه « الصيغة الزغلولية » تظهر فى الصحف ، وكلها دعوة إلى عدم انتخاب الاتحاديين ، وليس فيها ما أراد الأحرار الدستوريون النص عليه صراحة من انتخاب من اتفقت الأحزاب المؤتلفة على ترشيحهم .

شعر الأحرار الدستوريون ، حين اطلعوا على هذا البيان ، بشىء من الامتعاض . لكن الغرض الجليل الذى كنا نقصد جميعاً إليه كان أعظم قدراً من أن يفسده امتعاض من بيان ، أو شعور بانحراف هنا أو هناك . لهذا سارت الأمور فى طريقها ، إيمانا منا جميعاً بأن كل حزب يجب عليه أن يضحى ما وسعته التضحية لإعادة الحياة النيابية ، والتمكين من سلطة الأمة ، والتخلص من الطغيان البرلمانى الذى حاربناه أشد الحرب فى عهد الوزارة الدستورية الأولى . كان هذا شعور كل حزب من الأحزاب المؤتلفة ، وكان هذا ، من باب أولى ، شعور كل عضو فى هذه الأحزاب المؤتلفة ، لم يرض عن تصرفات حزبه أو لم يرض عن تصرفات

حزب آخر فيما يتعلق بشخصه .

كان ذلك شأن بعض الوفدين والأحرار الدستوريين ، وكان ذلك شأنى أنا . طلبت إلى حزبى أن يرشحنى فى دائرة (تمى الأمديد) ، حيث توجد كفر غنام بلدى وبلد أسرتى ومسقط رأسى . وأقر الحزب ما طلبت ، لكنه رغب إلىّ فى أن أتفاهم على هذا مع سعد باشا شخصياً . ودعوت بعض أهلى المنتمين للوفد وذهبت معهم إليه وحدثناه فى الأمر ، فكان الرجل معنا كله اللطف . قال : إنه يقدر هذا المعنى العائلى الكريم الذى جمعنا على رأى واحد ، لكنه يأسف لأن هذه الدائرة يرشح فيها الوفد ، ويفوز فيها مرشحه منذ الانتخابات الأولى . بل لقد فاز مرشحه فى انتخابات صدقى باشا سنة ١٩٢٥ ، فمن العسير عليه أن يطلب إلى هذا المرشح أن يترك الدائرة . وشعرت من حديثه بأنه لا جدوى فى الإلحاح ، فتركت الأمر له ، يختار لى الدائرة التى يشاؤها فى القاهرة أو خارج القاهرة ، على أن يكون الرأى الذى يبديه رأيه هو ، فعليه تبعته . وابتسم الرجل ، وقال : أنا إذن أرشحك فى دائرة الجمالية من دوائر القاهرة . وكان مرشح هذه الدائرة فى الانتخابين الماضيين وفدياً ، وكان قد نجح فى انتخابات صدقى مثل مرشح (تمى الأمديد) ، لكنه كان متهماً بأنه تفاهم مع صدقى باشا ووعده أنه ستكون فى صفه . لهذا حسبت الترشيح جدياً ، وأيقنت أن سعد باشا سيصدر أوامره إلى الوفديين فى الدائرة بمعاونتى . لكننى لم أر شيئاً من هذا . فعدت أطلب إليه أن يصدر بياناً بتأييدى ، فإذا البيان غير صريح والتأييد غير قوى . على أنه قبيل الانتخاب أرسل على بك الشمسى إلى حفلة أقامها السيد عبد الحميد البكرى لتأييدى ، وألقى الشمسى بك (باشا) كلمة لم تترك الأثر الذى طمع فيه أنصارى . وعلى ذلك فاز خصمى فى الانتخابات .

غضبت لما حدث ، ولم أقابل سعد باشا بعد ذلك قط . لكن هذا الأمر لم يغير من اقتناعى بضرورة الائتلاف ، ولا غير من تأييدى له فى (السياسة) بكل ما أوتيت من قوة .

وغداة تمام الانتخابات قدمت وزارة زيور باشا استقالتها ، وألف عدلى باشا الوزارة من الوفديين والأحرار الدستوريين ، تسعة من الأولين وثلاثة من الآخرين . وبهذا انطوت صفحة حزب الاتحاد ، وإن بقيت صحيفته تؤيد سياسة محتضرة . وبدأت البلاد تنظر إلى هذا العهد الجديد مملوءة رجاء وأملا ، وصارت (السياسة) وكأنها لسان حال هذا العهد الجديد ، تؤازره وتؤيده ، وتجد بذلك أنصاراً وقراء فى كل مكان .

الفصل السادس

ائتلاف فخصومة

رجاء المصريين فى الائتلاف – سعد باشا يؤيده بكل قوة – الشعور بأن عهداً جديداً استفتح – الملك فؤاد ونهضة الإصلاح – التمثيل السياسى ، والجامعة – طلعت حرب وبنك مصر وشركاته – إصلاح الأداة الحكومية ولا مركزية الحكم – تأليف لجنتين لبحثهما – العقبات فى سبيل اللجنتين – أزمة الجيش – حسن التفاهم لتحديد علاقات مصر وإنجلترا – نزاهة عدلى باشا وشدة تحرجه – استقالة عدلى باشا وتضامن زملائه الوزراء معه – سعد باشا يعود من مسجد وصيف وينجح فى إقناع ثروت باشا بتأليف الوزارة الجديدة بعد موافقة عدلى باشا – ثروت باشا يضاعف الجهد لحل المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا – إعجاب سعد به وتأييده له – مرض سعد ووفاته – مصطفى النحاس باشا ينتخب رئيساً للوفد – الشعور باضطراب الائتلاف – مقال : نريد ائتلافاً خالصاً – محمد محمود باشا يريد أن ينشر فى السياسة أن المقال لا يعبر عن رأى الحزب فلا أسمح بالنشر فينشر كلمته فى الأهرام – الوزارة ترفض مشروع ثروت ، تشمبرلن فيستقبل ثروت باشا – النحاس باشا يؤلف وزارة ائتلافية – الخلاف على قانون الاجتماعات – استقالة محمد محمود باشا وآخرين – إقالة النحاس باشا وتأليف محمد محمود باشا الوزارة الجديدة – الدكتور حافظ عفيفى يشترك فيها – أحمد خشبة باشا يترك الوفد ويشترك فى الوزارة الجديدة – اجتماع الأحرار الدستوريين بدار عبد الرازق – سفرى إلى النمسا للاستشفاء .

اجتمع برلمان الائتلاف فى ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ ، برياسة حسين رشدى باشا الذى عين رئيساً لمجلس الشيوخ فى ٢٣ مايو . وأذن جلالة الملك فؤاد ، فألقى عدلى باشا على المؤتمر خطاب العرش . وبعد انتهاء الحفلة انعقد مجلس النواب ، واختار سعد زغلول باشا رئيساً له . وكذلك عادت الحياة النيابية إلى مصر ، بعد أن ظلت معلقة منذ حل البرلمان الأول فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٤ . فلا يمكن بطبيعة الحال أن يحسب انعقاد البرلمان فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ، وهو لم يدم أكثر من بضع ساعات صدر المرسوم بعدها بحله ، عوداً لهذه الحياة النيابية .

وكان رجاء المصريين فى وزارة الائتلاف وفى برلمان الائتلاف عظيماً . كانوا يأملون أن تطرد نهضة البلاد فى شئونها الداخلية ، وفى شئونها الخارجية ، بفضل ما عرف عن عدلى باشا من نزاهة ونبل وسمو قصد وسعة أفق ، وما عرف عن ثروت باشا وزير الخارجية من براعة

سياسية شهد بها الجميع ، وبفضل هذا الائتلاف الذى جمع الأمة كلها فى صعيد واحد فوحد كلمتها وقوى عزمها ، وبفضل ما أبداه سعد باشا من تأييد صادق لهذا الائتلاف وحرص على تقويته وتوثيق عراه .

والواقع أن سعد باشا كان مؤمناً بهذا الائتلاف وضرورته إيماناً صادقاً . لقد دلته التجارب فى السنوات الأخيرة ، من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٢٦ ، على أن قوى الشعب المصرى تواجه من العواصف والأعاصير مالا سبيل لها إلى التغلب عليه إلا إذا كانت مجتمعة متآزرة فى صدق قصد وإخلاص طوية . أما إن تفرقت هذه القوى فقد ظفر بها خصومها ، وظفروا لذلك بما يبتغونه من تعطيل لحقوق الوطن ولحرية بنيه . ألم يذهب عدلى باشا فى سنة ١٩٢١ لمفاوضة الإنجليز والخلاف قائم بينه وبين سعد باشا ، فإذا هذا الخلاف يتخذ حجة من جانب وزير الخارجية البريطانية ، لورد كيرزون ، ليتشدد فى مطالبه ، وليضطر عدلى باشا إلى قطع المفاوضات والعودة إلى مصر ليرفع استقالة وزارته إلى صاحب العرش ؟ ! ألم يجد الإنجليز فى هذا الخلاف ما يسر لهم القبض على سعد باشا وطائفة من أصحابه ، ونفيهم إلى سيشل ، ثم نقل سعد إلى جبل طارق ؟ ! ألم يتولَّ سعد باشا الوزارة الدستورية الأولى ، والخلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين على أشده ، وهو مع ذلك معبود الشعب ، فلا يصد مقامه من الشعب صديقه المستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية عن أن يرده ، حين ذهب يفاوضه ، صفر اليدين ؟ ! ألم يكن هذا الخلاف هو السبب فى تعطيل الحياة الدستورية بعد ثمانية أشهر من انعقاد البرلمان الأول ؟ ! طبيعى إذن أن يجد سعد باشا فى هذا كله ما يحمله على تأييد الائتلاف الذى يجمع كلمة الأمة عن إيمان صادق .

ولقد بلغ من إيمانه بهذا الائتلاف أن وقف يشيد بوطنية عدلى باشا وزملائه السياسين ، وأن دعا ليكون الائتلاف اندماجاً تنسى معه الأحزاب وجودها وتصبح كلها كتلة واحدة . صحيح أن بعضهم فسر الغرض من هذه الدعوة بالحرص من جانب سعد على أن يكون هو على رأس الأمة مجتمعة فى هذا الاندماج . لكن سعداً لم يكن يومئذ بحاجة إلى هذه الرياسة ، ولم يكن وقد نيف على السابعة والستين ليطمع فى أن يبلغ أكثر مما بلغه من محبة الشعب إياه وتقدير خصومه المصريين وغير المصريين له . ولقد زاد هذا كله الناس رجاء فى الائتلاف ، وأملا فى أن يثمر من النتائج غاية ما يطمع كل مصرى فيه .

وكان طبيعياً أن يملأ هذا الشعور قلوب المصريين وجوانحهم . فمنذ أعلن الملك فؤاد

مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ومنذ انسحب المستشارون الإنجليز من الوزاوات فلم تبق لأجنبي فيها كلمة ، بدأ النشاط يدب فى أرجاء البلاد ، وشعر كل إنسان ، برغم بقاء القوات البريطانية فى مصر ، بأن عهداً جديداً استفتح ، وأن مصر يجب أن تسرع الخطى فى سبيل التقدم لتدرك ما فاتها من أشواط فى سباق الأمم . كان ذلك شعور الشعب ، وكان ذلك شعور الصفوة المتعلمة منه ، وكان ذلك شعور الساسة المسئولين فيه ، وكان ذلك شعور الملك فؤاد الذى حرص أصدق الحرص على أن تنهض البلاد سراعاً لتكون جديرة باحترام الأمم المتمدينة جميعاً ، فيسمو بذلك مقام عرشه ، وتسمو بذلك كلمته .

وكان تمثيل مصر فى الدول الأخرى فى مقدمة ما فكر فيه الملك فؤاد . فلم تلبث وزارة الخارجية ، حين عادت إلى الحياة بعد إعلان مصر دولة مستقلة ، أن بدأت تنظم وجودها ، وأن بدأت بعد ذلك تفكر فى تنظيم التمثيل الخارجى على أنه مظهر نشاطها ، ومظهر استقلال مصر فى الحلبة الدولية . وعنى الملك فؤاد بهذا الأمر عناية شخصية ، برغم علمه بأن مصر قد حرمت التمثيل الخارجى أجيالا طويلة ، وأن الكفايات اللازمة لهذا التمثيل لا يمكن أن توجد بين عشية وضحاها . لكنه قدر أن وجود العضو يهيؤه للمران على أداء واجبه ، ولإتقان هذا الواجب مع الزمن ما وجدت فيه المؤهلات الصالحة لهذا الإتقان .

ثم إن الملك فؤاد لم ينس يوماً أنه كان على رأس الجامعة المصرية الأهلية ، وأن قيام جامعات علمية فى مصر من أسس النهضة الصحيحة للبلاد . لهذا رحب فى سنة ١٩٢٥ بإنشاء جامعة حكومية تضم كلية الآداب. وكلية الحقوق الأهلية ، وتضم المدارس العليا للحقوق والطب والهندسة والزراعة والتجارة فتصبح من كلياتها ، وتنشأ فيها كلية للعلوم ؛ وكذلك تألفت الجامعة المصرية الحكومية من هذه الكليات السبع . وكان توجيه الملك فؤاد فى الناحية العلمية سامياً فوق كل اعتبار ، قائماً على أساس من أن العلم لا وطن له . ولهذا اختارت مصر طائفة من كبار العلماء الأجانب ليكونوا عمداء أو أساتذة للكليات ؛ فكان عميد كلية الآداب بلجيكياً ، وكان عميد كلية الهندسة سويسرياً ، وكان عميد كلية الحقوق فرنسياً . كذلك اتجهت عناية الملك فؤاد فأصبحت للجامعة وكلياتها مبان فخمة ، لا تزال حتى اليوم شاهدة بحسن توجيهه .

وقد شملت النهضة التى أعقبت إعلان استقلال مصر ، غير التمثيل السياسى والتعليم الجامعى ، نواحى الحياة فى مرافق الدولة جميعاً . لكن هذه النهضة كانت فى بدايتها فلم يكن بد من أن تطرد ، وأن تساوى جهد البلاد فى سعيها لاستكمال استقلالها أو تزيد عليه .

ولم تكن هذه النهضة حكومية فحسب ، بل كانت شعبية كذلك . فمنذ سنة ١٩٢٠ دعا محمد طلعت حرب بك لتأسيس شركة أنشأت بنك مصر ، أول مؤسسة مصرفية مصرية . أنشأته متواضعاً برأس مال ثمانين ألفاً من الجنيهات ، وأنشأته والناس فى ريب أى ريب من مقدرته على منافسة المؤسسات المصرفية الأجنبية الكثيرة الموجودة فى البلاد ، والتى كانت تتمتع بحماية الدولة التى تنتمى إليها ، وتتمتع كذلك بمزايا الامتيازات الأجنبية القائمة فى البلاد . لكن هذه المؤسسة المصرفية الأولى لم تلبث ، حين بدأت عملها ، أن وجدت من تأييد المصريين جميعاً لها ومن إقبالهم عليها ما طمأن الذين اكتتبوا فى أسهمها ، والذين كانوا يظنون يوم اكتتبوا أنهم يتبرعون ولا رجاء لهم فى ربح للمال الذى يتبرعون به ، بل لا رجاء لهم فى استرداد هذا المال ذاته . اطمأن المكتتبون إلى نجاح المؤسسة ، وإلى أنهم وظفوا أموالهم فى عملية رابحة . ولم تمض سنوات قلائل على قيام البنك حتى بدأ الرجاء فيه يقوى إلى غير حد . وشجع ذلك طلعت حرب ، فلم يكتف بهذه المؤسسة المصرفية تقوم بالأعمال التى تقوم بها مثيلاتها ، بل بدأ بدراسة حاجات مصر الصناعية وبتأليف شركات صناعية مختلفة ، يساهم فيها البنك ، وتستغل موارد البلاد التى كانت مهملة أو كان استغلالها وقفاً على الأجانب المقيمين بمصر ، وعلى رءوس الأموال الأجنبية الموظفة فى هذه الموارد ، والتى كانت تكسب من استغلالها أرباحاً لا تدور بخلد إنسان .

لم يكن مفر ، والنهضة عامة متوثبة على هذا النحو ، من أن تفكر وزارة الائتلاف فى مسايرتها ودفعها إلى الأمام . على أنها رأت البرلمان يوجهها إلى ناحيتين جوهريتين من نواحى الإصلاح : ناحية الأداة الحكومية والموظفين الذين يقومون بأمرها ، وناحية نظام الحكم والعمل على لا مركزيته .

والواقع أن هاتين المسألتين الجوهريتين كانتا إذ ذاك تشغلان بال الرأى العام المثقف . ذلك بأن الموظفين ازداد عددهم فى أثناء الحرب زيادة كبيرة اقتضتها موجبات الحرب ، كما ازدادت مرتباتهم بسبب تضخم العملة وغلاء المعيشة تبعاً لهذا التضخم . ولم تكن مصر منفردة بما حدث من ذلك ، بل حدث مثله فى إنجلترا وفرنسا وغيرهما من البلاد التى كانت تحمل عبء الحرب بطريقة مباشرة . وقد ألفت إنجلترا لجنة (اِركْ جدسْ) لتصفية هذه الحال ، فصفتها على نحو أعاد الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحرب أو تكاد ، كما عالجت فرنسا مشكلة الموظفين علاجاً حاسماً ذهب فيه (بوانكاريه) إلى حد أن ألغى محاكم وإدارات رأى الحاجة غير ماسة إليها ، ورأى لذلك فى بقائها تشجيعاً على التواكل والإسراف .

أليس يجدر بمصر أن تحذو حذو فرنسا وحذو إنجلترا؟ لهذا تألفت لجنة برلمانية حكومية ، بالاتفاق بين برلمان الائتلاف وحكومته ، لمعالجة هذه المشكلة . وطمع الناس فى ألا يستغرق عمل اللجنة زمناً أطول مما استغرقه عمل لجنة (جدس) ، وأن تنتهى إلى اقتصاد محسوس فى عدد الموظفين وميزانيتهم .

وتألفت لجنة برلمانية كذلك لمعالجة مسألة اللامركزية . وقد كان نظام الحكم فى مصر مركزياً إلى أبعد الحدود قبل صدور الدستور ، وإلى يوم تأليف هذه اللجنة . فلم يكن للهيئات النيابية المحلية ، مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية ، سلطان نافذ ، بل كان رأيها استشارياً بحتاً ، برغم ضيق اختصاصها . وكانت هذه الهيئات خاضعة لرئيسها الموظف ، مدير الإقليم أو محافظ المدينة أو مأمور المركز ، خضوعاً تاماً لأنه هو المنفذ لما تعتمده الحكومة من قراراتها ، ولأنه هو الذى يرفع هذه القرارات إلى الجهة المختصة مشفوعة برأيه فى إقرارها أو رفضها أو إرجائها . وكان هذا التركيز طبيعياً فى عهد لم يكن لمجلس الشورى ولا للجمعية العمومية ، ولم يكن للجمعية التشريعية التى حلت محلهما سنة ١٩١٣ — أى اختصاص نهائى إلا فى مسائل محدودة . وكان هذا التركيز طبيعياً فى عهد لم تكن الكلمة فيه للأمة ، بل كانت للمستشار الإنجليزى ، وللعميد الإنجليزى صاحب الرأى النافذ فيما دَقَّ وجَلّ من شئون البلاد . أما وقد صدر الدستور ، ونص فى الباب الخامس منه على أن الهيئات المحلية تمثل القرية أو المدينة أو الإقليم ، وأنها تؤلف بطريق الانتخاب فيما عدا استثناءات محصورة — فقد وجب أن ينتهى عهد التركيز وأن تحل اللامركزية محله ، وأن يكون للهيئات المحلية اختصاص واسع ، وأن تكون قراراتها نافذة ما لم تتعارض مع الدستور أو مع القوانين أو مع مصلحة عامة ظاهرة .

كان الرأى العام يتوقع أن تتم كل من اللجنتين عملها بعد أسابيع من تأليفها ، وأن تتقدم بتقاريرها إلى البرلمان ليقر مشروعات القوانين التى تنظم الهيئات المحلية ، ويوافق على تقرير لجنة الموظفين . لكن الدورة الأولى لبرلمان الائتلاف امتدت إلى شهر سبتمبر ، ولم يقدم إلى البرلمان تقرير من أى من اللجنتين ، بل بدأنا نسمع أنهما تلاقيان صعوبات لا يسهل التغلب عليها . من ذلك أن لجنة اللامركزية اقترحت ألا يكون رئيس الهيئات المحلية موظفاً ، فلا يكون رئيس مجلس المديرية هو مدير الإقليم ، ولا يكون رئيس المجلس المحلى هو مأمور المركز ، وهلم جرًّا . وسببت اقتراحها هذا بأن مدير الإقليم أو مأمور المركز هو الذى يتولى تنفيذ القرارات التى تصدرها الهيئة ، فإذا كان هو رئيسها انقلبت الهيئة

لجنة أشبه ما تكون بلجان الموظفين فى الوزارات ، يسارع أعضاؤها إلى التماس رغبة رئيس اللجنة لتأييدها وتقديم الحجج التى تؤازرها . وهذا ما كان حادثاً بالفعل فى الهيئات المحلية المصرية . فأما إذا كان الرئيس منتخباً من أعضاء الهيئة كما ينتخب رئيس مجلس النواب ، وكان المدير أو المأمور مطالباً بالتنفيذ إلى أن تلغى السلطة التنفيذية القرار لمخالفته الدستور أو القوانين أو المصلحة العامة ، فإن ذلك يكون مؤيداً للصفة النيابية المحلية لهذه الهيئات ، ومؤيداً لفكرة اللامركزية على وجه صحيح . لكن هذا الاقتراح لقى معارضة شديدة من جانب السلطة التنفيذية . ولم يضعف من هذه المعارضة أن مجلس بلدى الإسكندرية المؤلف من مصريين وأجانب لم يكن يرأسه محافظ المدينة .

ولست حين أقول السلطة التنفيذية أقصد الوزارة ، بل أقصد الموظفين من وكلاء الوزارات ومن إليهم ممن تعودوا جمع السلطة فى أيديهم ، فليس يسيراً عليهم أن ينزلوا عنها ، ولذلك يسوقون الحجة تلو الحجة تدليلا على ضرورة الاحتفاظ بها . ولعل أقوى حججهم أن فى توسيع اختصاص الهيئات المحلية مع قلة كفاية أعضائها ما يضر العمل . وذلك حق يراد به باطل . فلا مفر من توسيع هذا الاختصاص ، والتعرض للأخطاء التى تنشأ عنه مع محاولة الحد من ضررها ، إذا أريد لهذه الهيئات أن تكون يوماً أداة صالحة فى الحياة العامة . ولا مفر من توسيع هذا الاختصاص إذا أريد احترام الدستور على وجه صحيح ، لأن الدستور ينص على هذا الاختصاص الواسع الذى يتناول مصالح الإقليم أو المدينة أو القرية ، و يضع العلاج لما قد حدث من تخطى هذه الهيئات حدود اختصاصها أو تعرض قراراتها للمصلحة العامة بسوء . ولا شىء كاحترام الدستور ، احتراماً صحيحاً ناشئاً عن الإيمان به وتقديسه ، يكفل قيام الحكم على أساس مستقر صالح . لكن الموظفين ، الذين عاشوا عشرات السنين والسلطة مركزة فيهم ، لا يعنيهم احترام الدستور بقدر ما يعنيهم الاحتفاظ بهذه السلطة ما أستطاعوا إلى ذلك سبيلا .

أما لجنة الموظفين ، فقد طال عملها كذلك لأنها اعتمدت فيه على الرؤساء من الموظفين أنفسهم . وكان هؤلاء الرؤساء ولا يزالون يرون فى زيادة عدد مرءوسيهم ، ولو لم يؤدوا عملا ذا بال ، ما يزيد فى سلطانهم وفى جاههم وما يرفع من مرتباتهم . ولم يكن أعضاء اللجنة يشعرون ، كما كان يشعر أعضاء لجنة (جدس) مثلا ، بأن دافعى الضرائب يجب أن يقتضوا من كل موظف مقابلا كاملا يعادل المرتب الذى يتقاضاه أو يزيد عليه . وقد كانت الضرائب محدودة بحكم الامتيازات الأجنبية ، وكان معظمها غير مباشر يجبى من الرسوم

الجمركية ومن رسوم الإنتاج فلا يشعر الرجل العادى بأنه هو الذى يدفعه للحكومة . وفى طبيعتنا معشر المصريين خشية (قطع العيش) ! فأين يذهب هؤلاء الموظفون الذين تستغنى عنهم الدولة ، وأكثرهم من ذوى الكفايات والمؤهلات المحدودة ؟ وأعضاء اللجنة لا يشعرون أكثر مما يشعر غيرهم من المصريين بحق دافع الضرائب . لهذا وقفوا أمام مطالب الرؤساء من الموظفين يحاولون التوفيق بينها وبين ما يريد البرلمان ، وطال وقوفهم أسابيع وشهوراً من غير جدوى .

ذكرت لمناسبة موقف الموظفين من اللجنتين ذلك الحديث الذى جرى بينى وبين سعد باشا زغلول ، حين قال : إن رئيس الوزارة يجد نفسه فى حيرة بين مطالب الأمة ، ومطالب الإنجليز ، ومطالب القصر ، ومطالب الموظفين . وأيقنت أن للموظفين ، وكانوا يومئذ أكثر طوائف الأمة تعليماً وثقافة ، ذلك السلطان الذى أشار إليه سعد باشا ، وأنهم يستطيعون فى بلد كمصر ، قليل فيها عدد المتعلمين مرتفعة فيها نسبة الأميِّة ، أن يعرقلوا كثيراً من الأعمال التى لا تروقهم ، أو التى تنقص من سلطانهم ومما يسمونه هيبتهم .

بينما يرقب الناس أعمال اللجنتين ، ويتتبعون ما يجرى فى برلمان الائتلاف وما تقوم به حكومة الائتلاف ، إذ نجم فى الجو حادث استرعى أنظارهم . هذا الحادث هو ما أسموه أزمة الجيش . ويرجع هذا الحادث إلى أن وزير الحربية ، أحمد محمد خشبه باشا ، فكر فى إدخال إصلاحات لتقوية الجيش أشار عليه بها مفتش الجيش المصرى ، وكان إنجليزياً . ولما كان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ينص على احتفاظ إنجلترا بصفة مطلقة بالدفاع عن مصر ، فقد رأى مندوب إنجلترا السامى فى مصر ، لورد جورج للويد ، أن الحكومة المصرية تتخطى حدودها المرسومة فى التصريح إذا أدخلت أى تغيير على نظام الجيش المصرى أو أسلحته ، وذلك على الرغم من أن الجيش المصرى إذ ذاك كان فى إمرة ضباط ورؤساء من الإنجليز . واشتد الخلاف بسبب هذا التفكير بين الحكومة المصرية وبين ممثل إنجلترا فى مصر شدة بلغت الإنذار ، وبلغت أن أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلى قطع من الأسطول البريطانى المرابط بمالطة ، لتكون على أهبة السفر إلى الإسكندرية حتى تحول دون ما تريده الحكومة المصرية .

رأى كثيرون من الإنجليز المقيمين بمصر ، الحريصين على توثيق العلاقات بين مصر وبريطانيا ، مبالغة فى تصرف لورد للويد لا مسوغ لها . ولقد حدثنى مستر جرالد دلانى وكيل شركة رويتر بمصر ، وأزمة الجيش هذه على أشدها ، وطلب إلى أن أكتب فى « السياسة »

ساخراً من تصرف المندوب السامى ، ووعدنى بأنه سيتخذ من مقالى فى الموضوع أساساً لبرقيات يرسل بها إلى إنجلترا ، ويسخر هو كذلك من هذا التصرف . وكتبت وبعث الرجل برقياته . مع هذا اضطرت الحكومة المصرية أن تنزل على حكم الإنذار البريطانى ، لأن ثروت باشا كان يمهد لسياسة حسن التفاهم ، يبتغى من ورائها أن يصل إلى عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا.

لم يكن عجيباً أن يتشبث المندوب السامى البريطانى بموقفه من هذه الأزمة ، وأن تظاهره حكومة لندن فى هذا التشبث ؛ فقد كان لورد للويد من غلاة المحافظين ، وكان يعتقد أن الشرق لا يذعن إلا للقوة ولا يفهم غيرها . كان سير جورج للويد حاكماً لبعض أقاليم الهند ، قبل أن يعين مندوباً سامياً لإنجلترا فى مصر. وقد اشتهر هناك بالشدة والبأس ، كما اشتهر بالميل للإصلاح ، فأنشأ قناطر فى إقليم الهند الذى كان يحكمه سميت باسمه : (قناطر للويد) . ولما عين مندوباً سامياً بمصر طلب من الحكومة البريطانية أن يمنح لقب لورد لا حباً منه فى اللقب ولا حرصاً منه عليه ، ولكن لأن البلاد الشرقية تتأثر بالمظاهر وتجعل للألقاب مكاناً عالياً . لا عجب وذلك شأن الرجل ، وتلك أخلاقه ، أن يشتد فى أزمة الجيش شدة لا مسوغ لها . ولا عجب فى أن تظاهره حكومة لندن ، وقد كانت حكومة محافظين تميل – وإن فى اعتدال – إلى الآراء التى يميل إليها لورد للويد فى تطرف ؛ وتلك مناصرة الرجل الذى يتولى الأمر فى دولة بذاتها ، وتحميله نتيجة الخطأ إن هو أخطأ . أما ولورد للويد هو عين حكومة المحافظين فى مصر وممثلها لدى الحكومة المصرية ، وهو المنوط بالسهر على تنفيذ السياسة البريطانية ، أما وقد طلب ما طلب فى شأن الجيش المصرى – فيجب أن تؤيده حكومة لندن كل التأييد .

فتحت أزمة الجيش عيون المصريين على حقيقة تكررت أمامهم صورها المختلفة . فممثل إنجلترا يستطيع ، باسم التحفظات التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، أن يتدخل فيما يشاء من شئون مصر الداخلية . ألا تتناول هذه التحفظات الدفاع عن مصر وحماية الأقليات والأجانب ، وكل ما يتصل بالقوات المسلحة يمس الدفاع عن مصر ، وكل ما يتصل بالحياة اليومية العادية يمس الأقليات ويمس الأجانب ! وما دامت إنجلترا تستطيع التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فالحكومة المصرية معرضة أبداً لمتاعب يتعذر معها النهوض بالحكم على وجه مستقر ، والعلاقات المصرية البريطانية معرضة دائماً للاضطراب والقلق .

على أن هذه الأزمة ما لبثت ، حين تقادمت عليها الأيام بعض الشىء ، أن نسيها الناس . أما الحكومة فلم تنسها ، ولم ينسها عدلى باشا بنوع أخص . فقد كان يدرك تمام الإدراك

أن النهوض بشئون البلاد الداخلية معرض للتعثر ، ما بقيت الأزمات السياسية بين مصر وإنجلترا تقفه وتفسده . لهذا كان شديد الحرص على أن يبلغ ، بإيجاد جو من حسن التفاهم بين الدولتين ، إلى عقد اتفاق تتحدد به العلاقات بينهما ، ويصبح تدخل إنجلترا معه بعيد الاحتمال ؛ ويومئذ تستطيع مصر أن تعالج شئونها الداخلية على النحو الذى تعالج به غيرها من الدول المستقلة هذه الشئون .

وجاءت الدورة البرلمانية الجديدة فى أواخر سنة ١٩٢٦ ، وسارت الحياة العامة سيرة عادية أنست نواب الأحزاب المؤتلفة أنفسهم ما تعرضت له الحياة النيابية وما تعرض له استقلال البلاد من قبل ، وجعلتهم ينسون واجبهم فى تأييد الحكومة ، ويشعرون بأن حريتهم الذاتية فى الخطابة والكلام الذى يستريح له الجمهور مقدمة على هذا التأييد . وكان عدلى باشا يشعر بهذا ، ويراه واضحاً فى جانب النواب الوفديين أكثر منه فى غيرهم من النواب ، فيساوره القلق على هذا الائتلاف وما يطمع أن يحققه لمصر عن طريقه . ومع ما عرفه الناس من نزاهة الحكم فى هذا العهد نزاهة سمت فوق مستوى الشبهات ، حتى لقد كان عدلى باشا يتحرج فيما لا موضع للحرج فيه — لقد بدأ النواب المؤيدون يسألون ويستجوبون ، فيما لا يوجب سؤالا ولا استجواباً إرضاء لهوى شخصى أو غضباً لمصلحة لم تتحقق .

كان عدلى باشا يتحرج فيما لا موضع للحرج فيه . روى لى محمود بك حسن ، وكيل الداخلية فى وزارة الوفد حينذاك ، أن مجلساً من مجالس المديريات قرر إنشاء طريق زراعى يمر بنحو عشرين بلداً وعزبة ، ولما كانت مصادقة الداخلية على قرار مجلس المديرية واجبة لنفاذه ، عرض محمود بك حسن الأمر على عدلى باشا ، فأبى إقراره محتجاً بأن هذا الطريق يمر بعزبة له . ولهذا طلب إلى محمود بك حسن أن يرجئ التنفيذ إلى عهد لا يكون هو فيه وزيراً ، ثم يعرض الأمر على وزير الداخلية الجديد فإن أقره نفذ وإلا عطل. وأرجأت الوزارة التنفيذ ، ولكن كثيرين ممن يفيدهم تنفيذ هذا القرار جأروا بالشكوى من إهماله . وكلما جاءت شكوى طلب محمود بك حسن إعادة النظر فى الأمر ، فأصر عدلى باشا على رأيه . ولما كثرت الشكاوى قال محمود بك حسن لعدلى باشا : أتظن يا باشا أن تعطيلك مصلحة عشرين بلداً أو أكثر ، خشية مظنة الناس أن لك فى هذا الأمر مصلحة ، يتفق مع موجب العدل ، أم تراه ظلماً لهذه البلاد العشرين لا موجب له ، ويكفى لرفعه أن أحمل أنا عنك التبعة ؟ ! إننى سآمر بالتنفيذ ، ولك بعدها أن تحاكمنى إن شئت !

برغم هذا كله ، كان عدلى باشا يزداد شعوراً يوماً بعد يوم بدقة موقفه فى رياسة الوزارة . ألم تكن أزمة الجيش ظاهرة تدل على عدم رضا الإنجليز عن اطمئنان الأمور فى عهده ؟ ألم يكن نشاط النواب ، نشاطاً هو بمعارضة الوزارة أشبه ، شاهداً بأن معنى الائتلاف شابته بعض الشوائب ؟ ولعله شعرمن ناحية القصر بشىء كذلك . فقد ألقى نائب تلا أحمد بك عبد الغفار خطاباً فى البرلمان ، بمناسبة نظر الميزانية ، نقد فيه ميزانية السراى الملكية نقداً لا يخلو من القسوة . ولم يكن لعدلى باشا ولا لوزير فى وزارته يد فى ذلك . لكنه أمر لا يدعو إلى رضا الملك عن سير الأحوال فى برلمان الائتلاف . دعت هذه الأمور كلها عدلى باشا ، وهو من هو دقة حس وشدة أنفة ، أن يشعر بدقة موقفه فى رياسة الوزارة .

ودفع هذا الشعور بعض الناس إلى الظن بأن ما كان يوجه إلى الوزارة فى البرلمان إنما كان مرجعه إلى أن الوفديين ، أصحاب الأغلبية البرلمانية ، حسبوا الفرصة سانحة ليتولوا الحكم وحدهم فى وزارة يرأسها سعد باشا . ولم يبق هذا الظن مكتوماً فى نفوس أصحابه ، بل تحدث الناس به همساً فى المجالس . ولست أدرى : أبلغ هذا الهمس مسامع عدلى باشا ؟ لكن ماحدث من بعد يدعو إلى كثير من الظن والتأويل . فقد اعتكف سعد باشا أثناء جلسات شهر أبريل سنة ١٩٢٧ ، ولم يجلس فى رياسة مجلس النواب ، بل كان يتولى الرياسة وكيل المجلس مصطفى باشا النحاس . وفى هذه الأثناء كانت تناقش الميزانية . وحدث فى جلسة ١٧ أبريل أن تكلم بعض الأعضاء فيما يقوم به بنك مصر من مجهود فى سبيل تعضيد الاقتصاد القومى عن طريق شركاته المختلفة ، وفى تعضيد الحكومة إياه ، وفى ضرورة مضاعفتها هذا التعضيد للمصلحة العامة . وانتهت المناقشة باقتراح تقدم لشكر الحكومة على تعضيدها بنك مصر ، وطلب المزيد من هذا التعضيد . وعارض النائب الوفدى الأستاذ عبد السلام فهمى جمعة المحامى فى اقتراح الشكر ، قائلاً إن الحكومة لم تصنع أكثر من أن نفذت ما أراده المجلس ، فهى لا تستحق الشكر . ورفض مجلس النواب الاقتراح ، فانسحبت الحكومة إلى غرفة رئيس الوزارة ، ورأى عدلى باشا ، فى رفض قرار الشكر ولهجة الكلام الذى قيل حين نظر الميزانية ، ما لا يدل على ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية لبقائها فى مناصبها . وعلى ذلك قررت الوزارة بإجماع الآراء الاستقالة ، وتفاهم الوزراء على ألا يعود أحد منهم إلى منصبه . وسمع النحاس باشا بما يدور فرفع جلسة المجلس ، ثم أعادها وصارح المجلس بشعور الوزارة إزاء رفض الشكر ، فدهش المجلس لاعتبار عدلى باشا هذا الرفض بمثابة عدم ثقة ، وأعلن إجماعه على الثقة بالحكومة . وذهب بعضهم

إلى إعادة النظر فى اقتراح الشكر ، ودارت مناقشة حول هذا الموضوع انتهت إلى غير نتيجة .

وكان عدلى باشا من جانبه قد انتهى إلى ضرورة تقديم الاستقالة فوراً فقدمها . وبلغ الأمر سعد باشا ، وكان ببلدة مسجد وصيف حيث توجد عزبته ، فسارع عائداً إلى مصر ليعالج الأمر . ولم يطل به البحث ليعلم أن عدول عدلى باشا عن استقالته أمر غير ممكن . لكن عدلى باشا كان قد اتفق مع أعضاء وزارته على ألا يعود أحد منهم رئيساً أو عضواً فى الوزارة التى تخلفه ، فما عسى أن يكون معنى هذا ؟ أليس معناه إنهاء الائتلاف ؟ ! وسعد باشا يقدر أن لا حياة لهذا البرلمان ولا للحياة النيابية كلها إلا ببقاء الائتلاف . وبقاء الائتلاف يقتضى فى نظره أن يحل ثروت باشا محل عدلى باشا فى رئاسة الوزارة . لكن ثروت باشا متضامن مع عدلى باشا كل التضامن . لهذا وجه سعد همه الأول إلى إقناع كل من الرجلين ، عدلى وثروت ، بأن مصلحة البلاد تقتضى أن يؤلف ثروت باشا الوزارة . واقتنع عدلى بهذا الرأى ، وأحل ثروت من اتفاقه ، وأحل بذلك بقية الوزراء الذين كانوا متضامنين معه فى الوزارة ، وألف ثروت باشا الوزارة الجديدة من زملائه فى وزارة عدلى باشا ، خلا مركزاً واحداً هو مركز عدلى باشا ، فلم يكن بد من أن يختار له وزيراً جديداً ، كما أنه نقل خشبة باشا من الحربية إلى المواصلات ، لكيلا يكون بقاؤه فى الحربية مسوغاً لسوء الظن من ممثل إنجلترا فى مصر . وأدى نقل خشبة باشا من الحربية أن نقل محمد محمود باشا من المواصلات إلى المالية .

وقد اقترح ثروت باشا اسم الدكتور حافظ عفيفى ليكون وزيراً معه ، فاعترض الملك فؤاد ، وعرف الناس هذا الاعتراض وتحدث بعضهم فى الموقف الذى يجب اتخاذه : أيصر ثروت باشا على ألا يؤلف الوزارة إلا إذا اشترك فيها الدكتور حافظ ، ولو أدى ذلك إلى فتور بينه وبين القصر ، أو أدى إلى تخليه عن تأليف الوزارة ؟ لم ير ثروت باشا أن يقف هذا الموقف ، لأنه أراد أن يحسن علاقاته بالقصر ، كما أراد بنقل خشبة باشا إلى المواصلات أن يحسن علاقاته بالإنجليز . لهذا رشح جعفر باشا ولى فتولى وزارة الحربية .

ماذا كان موقف الأحرار الدستوريين ، وموقف جريدة (السياسة) من هذه الأحداث التى تتابعت سراعاً وانتهت إلى هذه النتيجة ؟ لم يكن لنا أن نصر على موقف بذاته ، والأمور التى حدثت لم تستغرق ثلاثة أيام كاملة . على أنا أعجبنا بموقف عدلى باشا واستقالته ، وتضامن زملائه الوزراء فى هذه الاستقالة . فقد رأينا فيها مظهر الاحتفاظ بالكرامة إزاء قرار أصدره مجلس النواب يمس الكرامة ، ثم رأينا فى التمسك بالاستقالة ، برغم تفسير

مجلس النواب لقراره بأنه لا يعنى عدم الثقة بالوزارة ، مزيداً من الحرص على الكرامة ، ودرساً فى الحياة البرلمانية لمن أراد أن يفهم معنى هذه الحياة على وجهها الدقيق. ولست أخفى أننا كنا ، مع ما أبديناه من الثناء على الاستقالة وما تنطوى عليه من معان ، نذهب فى دخيلة نفوسنا إلى شيء من الظن بأن الأستاذ عبد السلام جمعة ربما كان مدفوعاً ، فى اعتراضه على اقتراح الشكر ، بعامل ليس من شأنه أن يؤيد الائتلاف الذى عملنا غاية جهدنا لتوطيده وتقويته . فلما جاء سعد باشا من مسجد وصيف ، وأقنع عدلى باشا بحل الوزراء من قرارهم التضامن معه فى الإصرار على الاستقالة وعدم الاشتراك فى وزارة أخرى ، وأقنع ثروت باشا بتأليف الوزارة الجديدة – عادت إلى نفوسنا الطمأنينة إلى بقاء الائتلاف ، وإلى أن هذه العاصفة العابرة لم تترك من الآثار ما تخشى عواقبه . على أننا أسفنا أن لم يوافق جلالة الملك على اشتراك الدكتور حافظ عفيفى فى الوزارة ، مع ما نعرفه عنه من كفاية ومقدرة وحسن تقدير وبعد نظر . وكم تمنينا لو أن ثروت باشا تمسك بتعيينه ! ولكن الدكتور حافظ لم يرض أن نوجه إلى ثروت باشا أى نقد لعدم تمسكه به ، إبقاء منه على الائتلاف ، واكتفاء بما فى ترشيح ثروت باشا له من معانى التقدير .

اتجه ثروت باشا عقب تأليفه الوزارة إلى مضاعفة الجهد لحل المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا ، ثقة منه بأن حل هذه المسائل يجنب مصر أسباب الاحتكاك التى تثير الأزمات بين الدولتين ، بين حين وحين ، ويترتب عليها من الضرر بمصر مالا تخشى إنجلترا منه شيئاً يذكر . وأيد سعد باشا وجهة نظره هذه ، وشجعه عليها غاية التشجيع . وبدأ ثروت باشا يمهد بالفعل لمحادثات مع وزارة الخارجية البريطانية ، ابتغاء الوصول إلى نتيجة تعرض على البرلمان . لكنه جعل تمهيده وجعل جهوده محاطين بسياج من الكتمان ، فلم يكن يطلع عليهما غير سعد باشا وعدلى باشا وخاصة من يعتبرهم ثروت باشا من محبيه المخلصين . ومبالغة فى الاحتياط لهذا الكتمان ، جعل ثروت باشا نجله إسماعيل ثروت سكرتيره فى هذا الأمر . فلما أقبل الصيف سافر ثروت باشا ، وجعل يتبادل المذكرات فى الموضوع مع سير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية ، ويحيط سعد باشا بما يتم خطوة فخطوة . وأعجب سعد باشا ببراعة الرجل وحسن معالجته الأمور ، ولم يخف إعجابه هذا عن أحد . ورجونا ، ورجا الناس جميعاً ، أن تنتهى هذه المحادثات إلى اتفاق يقر علاقات الدولتين على أساس سليم ثابت . وكان رجاء الناس فى هذا عظيماً ، مذ علموا أن سعد باشا يؤيد ثروت باشا تأييد صدق وصداقة .

وسافر سعد باشا فى شهر أغسطس إلى مصيفه بالريف ، وصحبه على عادته عدد غير قليل من مريديه ومن يتمتعون بعطفه ، ويسره وجودهم معه . وإن الناس لفى طمأنينتهم إلى أن الأحوال تسير سيرها الطبيعى ، وأن ثروت باشا تجرى مفاوضاته موفقة مرجوة النجاح – إذ أذيع عليهم النبأ بأن سعد باشا أصيب بحمرة فى أذنه ، وأنه لزم الفراش ، وأن حرارته ارتفعت . وكان هذا النبأ مفاجئاً . فقد كان الرجل على تقدم سنة إلى السبعين قوى البنية صلب العود جم النشاط ، لهذا حسب كثيرون أن المرض طارئ لا يلبث أن يزول . لكن الأنباء تواترت سراعاً باشتداد المرض ، وبأن حياة سعد فى خطر . ووجم الناس لما سمعوا وأبوا تصديقه . لكن الأجل إذا حم لم يؤخره أحد ، ولم ينجع فيه رجاء ولا دواء !

وإننى لفى مكتبى بجريدة السياسة ، فى الساعة التاسعة من مساء الثالث والعشرين من شهر أغسطس ، إذ ترامى إلىّ النبأ بأن سعداً اختار جوار الله . وبعد سويعة حضر عندى محمود باشا صدقى محافظ القاهرة ، وأخبرنى أن المطبعة الأميرية مغلقة الأبواب فى هذه الساعة ، وطلب أن نطبع نعياً يذاع على الناس . وأجبت الرجل إلى ما طلب ، وكتبت أرثى للناس سعداً فى مقال السياسة الرئيسى . ثم رحت أفكر : ما عسى أن يكون أثر هذه الفاجعة فى حياة مصر السياسية ، وبخاصة فى الائتلاف وفى المحادثات الجارية بين ثروت وأوستن تشمبرلن ؟

ولم يكن التنبؤ بشىء فى ذلك الوقت يسيراً . فأشهر الصيف فى مصر أشهر ركود فى الحياة السياسية وفى الحياة العامة ، بل فى الحياة الحكومية نفسها . وكثيرون ممن إليهم مرجع الأمر فى مصر قد رحلوا عنها إلى أوربا للاصطياف والاستجمام ، ولا مفر من عودة هؤلاء وتبين اتجاهاتهم لتصوير المستقبل القريب . وأنا بعد على سبعة أيام من موعد سفرى كذلك إلى أوربا . ولم يكن قط فى نيتى أن أعدل عن هذا السفر أو أن أؤجله . فالبقاء بمصر ، لتبادل التكهنات عما يمكن أن يكون ، إضاعة للوقت فى غير طائل . ولن يعدو الأمر أن يرى كل فريق آماله أجدر من غيرها بالتحقيق . ألم يكن أمل بعضهم أن يحل ثروت باشا فى رياسة الوفد محل سعد ، ليتابع ما بدأه من مفاوضات مطمئناً ؟ ألم يكن لفتح الله باشا بركات مطمع فى تولى رياسة الوفد مكان خاله سعد زغلول ؟ ألم يذهب آخرون إلى أن رياسة الوفد لن تكون وراثة ، ولن يتولاها غير وفدى صميم ؟ وهؤلاء وأولاء وغيرهم كانوا مجمعين على أن شيئاً لن يتم قبل أربعين سعد وتأبينه ، ليتسنى للمصطافين فى أوربا جميعاً أن يعودوا إلى وطنهم ، وأن تكون لهم فى الموقف كلمة مسموعة . فما غناء البقاء بمصر بعد أن أعددت عدتى للسفر ووضعت برنامجى له ؟ وهذا ما أجبت به من طلبوا إلىّ العدول عن

السفر ، لمواجهة ما قد يحدث مما لا يتوقع أحد حدوثه . ولم يجدوا ما يدفعون به حجتى ، فسافرت فى الثلاثين من أغسطس إلى إستانبول ومنها إلى أقطار أوربا المختلفة

وبينما أنا فى طريقى إلى أوربا ، كان كثيرون ممن يعنيهم هذا الموقف ، وكانوا قد سافروا للاصطياف ، يعودون إلى مصر ينتظرون ما الله فاعل بها وبهم . فلما كان يوم الأربعين لوفاة سعد أقيمت حفلة تأبين كبرى ، خطب فيها ثروت باشا ، وخطب فيها غيره من كبار الساسة المصريين . وألقيت فيها قصائد رنانة من أمير الشعر شوقى بك ، ومن حافظ إبراهيم ومن غيرهما . وبعد أيام اجتمع الوفد ، وطلع على الناس قراره بتعيين مصطفى النحاس رئيساً للوفد مكان سعد زغلول .

تولى بعضهم العجب لهذا القرار . وقد كان نشاط فتح الله باشا بركات فى هذا الوقت ملحوظاً . وكان فتح الله يد سعد اليمنى أثناء حياته ، فضلاً عن أن سعداً خاله . لكن الذين بيتوا لانتخاب مصطفى النحاس احتجوا بأن فتح الله باشا لا يعرف اللغات الأجنبية ، وأن رئيس الوفد صاحب الأغلبية البرلمانية يمكن أن يتولى الوزارة ، وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلى الدول الأجنبية ، كما أنه هو الذى يتولى مفاوضة إنجلترا إذا لم يصل ثروت باشا إلى نتيجة إيجابية لمحادثاته .

وتناقل الناس فى ذلك الحين أن فخرى بك عبد النور والأستاذ مكرم عبيد كان لهما ، ولطائفة من أعضاء الوفد المقربين منهما ، أكبر الأثر فى اختيار النحاس باشا رئيساً للوفد . ولما كان الوفد هيئة قائمة على التنظيم الدقيق ، فقد أذعن الكل لهذا القرار ، وإن بقيت فى نفوس الكثيرين ندوب بسببه ظهرت آثارها من بعد .

وسافر ثروت باشا إلى أوربا يتم محادثاته مع سير أوستن تشمبرلن ، ثم عاد إلى مصر قبل السبت الثالث من نوفمبر بيومين . ولم يكن مفر من حضوره إلى مصر فى هذا الموعد ليحضر افتتاح الدورة البرلمانية ويلقى خطاب العرش . فالبرلمان يجتمع من تلقاء نفسه بحكم الدستور فى السبت الثالث من نوفمبر إذا لم يدع قبل ذلك .

لم يكن استقبال ثروت عند وصوله إلى الإسكندرية عائداً من لندن حماسياً ، على النحو الذى كان متوقعاً لو أن سعداً لم يكن قد مات . أفكان ذلك لأن الناس أحسوا بأن الائتلاف ، الذى آمن به سعد واشترك فى إقامته ، قد اهتزت أركانه ؟ أم كان ذلك بتدبير من جانب بعض أعضاء الوفد ذوى النفوذ فى مثل هذه الشئون ؟ ذلك ما لم يظهر بادئ الرأى ، ثم تكشف وكان له أثر يراه القارئ عما قليل .

أحس الناس بأن الائتلاف ، الذى آمن به سعد واشترك فى إقامته ، قد اهتزت أركانه . وكنا نحن القائمين بأمر (السياسة) من أشد الناس إحساساً بهذا الأمر . لكنا لم يكن لدينا عليه دليل ، فلم يكن فى مقدورنا إلا أن نمضى فى تأييد الائتلاف وحكومة الائتلاف . وكل الذى استطعنا أن نظهره نتيجة لما نحس به أن ازددنا تأييداً لثروت باشا شخصياً ، لأنه كان علم هذا الائتلاف ، ولأنه كان صديق الأحرار الدستوريين . لهذا وذاك كنا نتوقع أنه إذا هبت الريح ضد الائتلاف كان ثروت باشا هدفها . فإذا لم نبلغ فى تأييده غاية المدى ، وإذا تركناه عرضة للأعاصير ، عصفت هذه الأعاصير بالائتلاف ، وتعرض الأحرار الدستوريون لما يتعرض له ثروت باشا من نتائج فض الائتلاف .

لم يبلغنا شيء فى تلك الآونة عن شعور ثروت باشا ، ولا عن تقديره لما نكتب فى (السياسة) . ولعل مرجع ذلك إلى أن الرجل كان منهمكاً فى اتصاله بوزير الخارجية البريطانية ، يريد الانتهاء من سعيه إلى نتيجة . وقد عرف الناس من بعد أن المخاطبات استمرت بين الرجلين بعد عودة ثروت باشا قرابة شهرين ، وأن مشروع الاتفاق الذى كان محل بحثهما كانت تناقش تفاصيله النهائية فى هذه الأثناء . أما أصدقاؤنا فى الحزب فكانوا يشعرون بمثل شعورنا ، ويرون أن سوساً ينخر فى الائتلاف ، وأن مظاهر ذلك تبدو الحين بعد الحين فى مناقشات البرلمان وفى أقوال صحف الوفد ، على نحو إن يكن مستتراً فقد كان واضح الدلالة عند المتتبعين سير الأمور . وظلت الحال على ذلك زمناً ، وظللت أخاطب فيها صديقى الدكتور حافظ عفيفى ، أطلب إليه إقناع إخواننا فى الحزب بأن نكشف القناع عما يدور وراء الستار ، فأراه يشعر بما نشعر به ، ثم هو مع ذلك يستمهلنى ، راجياً أن تجيء الثغرة الأولى من غير ناحيتنا ، ذاكراً أن صحف الوفد لا تنطق رسمياً بلسانه كما ننطق نحن بلسان الأحرار الدستوريين ، وأنه ليس أيسر على الوفد من أن ينكر ما تنشر صحيفة منتمية إليه وأن يقول إنه لا يعبر عن رأيه .

وإنى لفى مكتبى (بالسياسة) ، ظهر يوم من أيام الثلث الأخير من شهر ديسمبر ، إذ حضر الدكتور حافظ عفيفى ، وأخبرنى أنه اتفق مع إسماعيل صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق على أن الوقت قد آن لنكاشف الناس بحقيقة الموقف فى أمر الائتلاف ؛ وقص علىّ أن لديهم معلومات وثيقة بأن الأستاذ مكرم عبيد كان يحرض الناس ، يوم عودة ثروت باشا لافتتاح الدورة البرلمانية ، ليسيئوا استقباله ؛ وأن الائتلاف يأبى مثل هذه المناورات ، كما يأبى بعض المظاهر التى تبدو فى جلسات البرلمان ، وفى مقالات الصحف المنتمية للوفد ؛

وأن استمرار هذه الحال يعرض الائتلاف للاضطراب ويفسده أيما إفساد . واسترحت أنا لهذا الاتفاق بين الأساطين من رجال الحزب ، وكتبت مقالاً عنوانه : (نريد ائتلافاً خالصاً ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة) ، ودفعته للمطبعة كيما يعد للطبع .

راجعت فى المساء (تجربة) المقال ، وجاء الدكتور حافظ كرة أخرى فراجعنا المقال معاً ، وحرصنا على ألا يقف أحد من رجال الحزب على أمره مخافة تشعب الآراء فى صواب نشره . فلما أصبحت وظهرت (السياسة) ، واطلع عليها الناس ورأوا المقال ورأيته أنا كذلك ، قدرت أنه لابد محدث ضجة هو جدير بإحداثها .

وصدق حدسى . ففى الساعة العاشرة أونحوها من الصباح ، دق التليفون فى منزلى وخاطبنى محمد محمود باشا ، وكان وزيراً للمالية فى وزارة الائتلاف ، ورجانى أن أقابله بالوزارة . فلما ذهبت إليه ، ألفيت عنده سيد باشا خشبة وآخرين . وجلست بعد أن سلمت ، فسألنى محمد باشا : هل اتفقت مع الدكتور حافظ على نشر المقال الذى نشرته السياسة اليوم ؟ وأجبته فى هدوء : نعم ! وكان تعقيبه : طيب ! خلاص ! ولم أرد أن أفتح مناقشة أو أن أقف على ما دار قبل حضورى بين الذين جمعهم هذا المجلس ، فحييت وانصرفت ، وتركتهم يقلبون الأمر كما يشاءون .

فلما كان المساء وكانت الساعة التاسعة أوما بعدها ، جاء إلى مكتبى بالسياسة محمد بك عبد الجليل أبو سمرة ، ومعه كلمة بتوقيع محمد باشا محمود ، طلب إلى نشرها ، وفيها أن المقال الذى نشرته لا يعبر عن رأى الحزب . ورفضت نشر الكلمة ، وقلت له : أرجوك أن تذكر محمد باشا أننى أعبر عن رأى الحزب كل يوم ، فإذا كان مقالى هذا لا يعبر فى نظر محمد باشا عن رأى الحزب ، فليجتمع مجلس الإدارة وليصدر قراراً بما يراه ، ومتى صدر هذا القرار تصرفت بما أرى !

وألح عبد الجليل بك علىّ فى أن أنشر كلمة وكيل الحزب ، لكن إلحاحه ذهب عبثاً لأنى كنت مصمماً كل التصميم على ألا أنشرها . فتركنى وعاد إلى الباشا ، ثم رجع إلىّ كرة أخرى يلح ، ويذكرأننى إن لم أنشر الكلمة فى السياسة فستنشر فى جريدة الأهرام . قلت : فليكن ، ولتنشر فى الأهرام ، وإن كانت نصيحتى ألا يحدث من ذلك شىء محافظة على تضامننا وعلى مكانة الباشا منا ! ولما رأى عبد الجليل أن إلحاحه غير مجد نفعاً تركنى وانصرف . وبعد ساعة أخرى ، وكنا قرابة منتصف الليل ، جاء عبد الجليل مرة ثالثة ، وكان هذه المرة فى صحبة محمد باشا محمود ، ووقف إلى جانب الباشا ولم يتكلم . أما

محمد باشا فقال : أنا أريد أن تنشر هذه الكلمة . قلت : أرجوك يا باشا أن تعيد النظر وألا تنشر فى السياسة ولا فى الأهرام شيئاً ، وأن تجمع مجلس إدارة الحزب وتعرض عليه الأمر . فلو أن عبارتك هذه نشرت واجتمع مجلس الإدارة ولم يعترض على مقال السياسة ، فماذا يكون الموقف ؟ إننى لا أنشر الكلمة فى السياسة بطبيعة الحال ، ولكنى أخاطبك أملاً أن تقتنع برأيى . قال محمد باشا : ألا تنشر كلمتى ، وأنا رئيس شركة السياسة ؟ وأحسست لسماع هذه الكلمة بأن ممثل رأس المال يخاطب من يتقاضى مرتباً ، فقلت محتفظاً بكل هدوئى : إذا كان رئيس شركة (السياسة) هو الذى يطلب النشر فأنا مستعد له على شرط ، وهو أن أنشر مع كلمة معاليكم استقالتى من رياسة تحرير (السياسة) وأننى قطعت كل صلة لى بها . فأجاب : كلا ، يا سيدى ! لا تنشر كلمتى ولا تستقل ! سأنشرها فى الأهرام . يا للا يا عبد الجليل ! فقلت : أرجوك مرة أخرى يا معالى الباشا ألا تنشر شيئاً قبل أن تجمع الحزب ! فخرج وعليه سيا الغضب ، وخرج عبد الجليل وراءه وذهب بالنيابة عنه إلى الأهرام ، فنشرت العبارة التى يقول فيها وزير المالية إن مقال (السياسة) لا يمثل رأى الأحرار الدستوريين .

ظهرت الكلمة فى أهرام الجمعة ولم تكن (السياسة) تظهر يوم السبت ، فخاطبت محمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفى واجتمعنا ومعنا إسماعيل صدقى باشا صبح السبت نتدبر الموقف . واتفقنا على أن أكتب كلمة أصف بها ما كان من طلب محمد باشا لى أن أنشر الكلمة فى (السياسة) ، ومن امتناعى عن نشرها ، وسبب هذا الامتناع ؛ وأن أعلق بما أشاء فى حدود ما يكون بين رجال الحزب الواحد من مودة وإن اختلفوا رأياً . وكتبت هذه الكلمة وأعددتها للطبع ، وأردت أن أطلع عليها الدكتور حافظ ، فأخبرنى بأنه يترك الأمر لى ولا يرى ضرورة للاطلاع عليها . وكذلك فعل محمود باشا عبد الرازق وكأنهما كانا على اتفاق فى ذلك . ونشرت الكلمة صباح الأحد وأحدثت أثرها ، ثم لم يسألنى أحد عنها ، ولم يثر أحد الموضوع من جديد .

وإنما دعا إلى ذلك شعور محمد باشا محمود من ناحية ، وشعور صدقى باشا ومحمود باشا عبد الرازق والدكتور حافظ عفيفى من ناحية أخرى ، بأن إثارة الموضوع قد تؤدى إلى انقسام فى الحزب لا يفيد أحد منه شيئاً ، بل قد يضر الحزب ضرراً بليغاً .

لم تمض أسابيع على نشر هذا المقال حتى صدقت الحوادث رأينا . فقد انتهى ثروت باشا من اتصالاته بسير أوستن تشمبرلن ، وآن له أن يعرض مشروعه على هيئة الوزارة مجتمعة .

فلما عرضه لم ينصح بقبول ما انتهى إليه ، بل قال إنه غاية ما استطاع أن يحققه . وكانت الوزارة بين واحد من ثلاثة أمور : أما أن تقبل المشروع حملة ، وأما أن ترفضه جملة ، وإما أن تبدى عليه ملاحظات لإزالة ما فيه من نقص . ولم يكن ثروت باشا يطمع فى قبول المشروع جملة بعد الذى تبينه من اتجاه الوفد . لكنه كان يود أن تبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح أمامه باباً جديداً لإعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية ، واستكمال ما فى المشروع من نقص . فقد كان يشعر بأن وفاة سعد باشا تركت من الأثر فى وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون الغاية من الاتفاق مع مصر . لكن رجال الوفد فى الوزارة لم يروا هذا الرأى ، بل رفضوا المشروع جملة ، لأنه لا يحقق (مطالب البلاد ، ويجعل الاحتلال البريطانى لمصر مشروعاً) . ولم يرمحمد باشا وزملاؤه الأحرار المشتركون فى الوزارة أن يخالفوا هذا القرار ، مخافة أن يتهموا بالتهاون فى حقوق البلاد . لهذا لم يجد ثروت باشا بداً من تقديم استقالة الوزارة .

وعهد جلالة الملك فؤاد إلى مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة الجديدة . ترى ، أيشترك الأحرار الدستوريون أم لا يشتركون فيها ؟ ! هنا انقسم الرأى مثل انقسامه حول مقال : « نريد ائتلافاً خالصاً ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » . رأى محمد باشا محمود وجماعة معه ضرورة الاشتراك فى الوزارة محافظة على الائتلاف . ورأيت مع صدقى باشا وعبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى أن تكليف رئيس الأغلبية البرلمانية بتأليف الوزارة يقتضي دستورياً أن تكون الوزارة كلها من حزبه . وكانت حجتنا أن اشتراكنا بثلاثة وزراء ، فى وزارة عددها اثنا عشر ، يجعلنا فى حاجة للدفاع عن رأينا ، وإلى أن يكون رئيس الوزارة من غير الأغلبية ، حتى إذا شاركنا الرأى وأصرت الأغلبية الحزبية على رأيها استقالت الوزارة . أما أن يكون رئيس الأغلبية هو رئيس الوزارة فمعناه أن يتغلب رأى حزب الأغلبية البرلمانية دائماً ، أو يضطر الأحرار الدستوريون وحدهم إلى الاستقالة من الوزارة ، فيتهموا أمام الأمة بأنهم هم الذين ناوءوا الائتلاف . ولما كان هذا الائتلاف مزعزعاً فلن يكون اشتراكنا فى الوزارة برئاسة رئيس الأغلبية عملاً نافعاً . ومن الخير أن نترك الأغلبية تتحمل مسئولية الحكم ، فإن وافقتنا أيدناها ، وإن خالفتنا الرأى عارضناها ، ولها من أغلبيتها الكبيرة فى البرلمان ما يجعل معارضتنا معارضة تقويم وتوجيه لا معارضة مناوأة للمناوأة .

وكانت حجة محمد محمود باشا ، والذين يشاركونه رأيه من ضرورة اشتراك الحزب

فى الوزارة التى دعى النحاس باشا لتأليفها ، أن العهد كله عهد ائتلاف ، وأن البرلمان برلمان ائتلاف ، وأن عدم اشتراكنا فى الوزارة ينتهى إلى نتائج تجنى على هذا الائتلاف . وإذا كان صحيحاً أننا إذا اشتركنا فى الوزارة ثم تخلينا عنها تعرضنا لتهمة مناوأة الائتلاف فصحيح كذلك أننا إذا لم نشترك فى الوزارة بحجة أن رئيس الأغلبية هو الذى يؤلفها تعرضنا لهذه التهمة منذ اليوم . ومن الخير أن نشترك فى الوزارة ، وأن نعمل على تقوية أواصر الائتلاف ، فإذا اضطررنا يوماً للاستقالة كان لنا من حجة الاضطرار ما ندفع به كل تهمة .

اصطدمت الحجتان فى المناقشة اصطداماً عنيفاً . وكان الدكتور حافظ عفيفى مريضاً فلم يحضر اجتماع مجلس الإدارة الذى نوقشت فيه هذه المسألة . وطال الجدل ، وبلغ من عنف المناقشة وحدتها أن كانت تلقى الحين بعد الحين كلمة تكاد تكون جارحة . وكان للخلاف الذى سبق أثر ظاهر فى هذا الطول وفى هذه الحدة والعنف . وبعد ساعتين أو ما يقرب منهما ، انتهت المناقشة وانتقلنا إلى التصويت ، فرجح جانب الذين يريدون الاشتراك فى الوزارة بصوت واحد . ومع ذلك خرجنا وقد أبدى الحزب رأيه ، ووجب على أعضاء الحزب جميعاً احترام هذا الرأى ، ووجب على جريدة (السياسة) لسان الحزب تأييده ، ووجب علىّ أنا رئيس التحرير أن أقف بجانبه وألا أحيد عنه . بذلك يقضى النظام الحزبى . ويوم لك ويوم عليك ! وكذلك اشترك الحزب فى الوزارة ، وأيدت (السياسة) هذا الاشتراك .

ماذا عسى تصنع الوزارة الجديدة ؟ فهذه هى المرة الأولى التى يضطلع فيها مصطفى باشا النحاس بتبعات الحكم رئيساً للوزارة . ومصطفى باشا كان ، قبل انضمامه للوفد ثم عضويته فيه ، من رجال الحزب الوطنى القائلين بنظريات مصطفى كامل والمتحمسين له . وبرغم أنه كان فى أثناء الحرب قاضياً بطنطا ، فإنه لم يكن يخفى تشيعه للألمان ، شأنه فى ذلك شأن رجال الحزب الوطنى جميعاً . وقد بلغ من تشيعه هذا أنه كان يحمل دائماً خرائط لميادين الحرب ، فإذا جلس إلى أصحابه فى المحكمة أو فى القطار أخرج هذه الخرائط من محفظته أو من جيبه ، وجعل يشرح لمن معه سير الوقائع ، وكأنه رئيس أركان الحرب فى الجيش الألمانى ! أما وذلك اتجاه تفكيره ، فقد كان ميالاً للتطرف بطبعه ، لم يغير من تطرفه أنه كان وزيراً مسئولاً مع سعد زغلول فى الوزارة الدستورية الأولى . ترى ، ماذا عساه يصنع ، وهذه سجيته ، إذا حدث بين مصر وإنجلترا خلاف على أمر من الأمور ؟ أيعالجه بالهوادة

والمرونة السياسية ، إذا رأى فى معالجته على هذا النحو سبيل نجاحه ؟ أم يتشبث برأيه حتى لا تظن جمهرة الناس أنه ضعف أو لان أو تهاون حرصاً على مركزه ، وتشبثاً به أكثر من تشبثه بما عرف من تطرفه فى آرائه ؟

لم تمض أسابيع ، بعد رياسة النحاس باشا الوزارة ، حتى واجهته تجربة كانت امتحاناً لسياسته . ذلك أن وزارة يحيى باشا إبراهيم ، التى أصدرت الدستور وقانون التضمينات ، كانت قد أصدرت قانوناً ينظم الاجتماعات العامة والمظاهرات على نحو يجعل أمرها بيد السلطة التنفيذية ، تسمح بها إن شاءت ، وتمنعها باسم الأمن والنظام إن شاءت . وكان الإنجليز يحرصون على بقاء هذا القانون ويرون فيه ضماناً لحماية الأجانب . وحماية الأجانب من تحفظاتهم فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وكان سعد باشا ، قبل توليه الوزارة الدستورية الأولى ، قد طعن على هذا القانون أشد الطعن ، ورأى فيه حداً من حرية الشعب فى إظهار شعوره بطريقة سلمية ، واستمر يطعن عليه ويراه دليلاً على ميول رجعية تحكمت فى الوزارة التى أصدرته . وكان هذا القانون من القوانين الواجبة العرض على البرلمان أول اجتماعه . وكان النواب والشيوخ الوفديون يرون وجوب إلغائه ، أوتعديله على الأقل تعديلاً يكفل حرية الاجتماع على أوسع صورة . وتحدث النواب بهذا ، إبان رياسة سعد باشا للوزارة ، وأصدروا فيه قراراً . فلما حل المجلس الأول ، ثم حل المجلس الثانى يوم انتخابه ، ثم قامت وزارة زيور باشا — لم يفكر أحد فى إلغاء القانون أوتعديله لأن الهيئة التشريعية لم تكن قائمة . فلما اجتمع برلمان الائتلاف ، وانتخب سعد باشا لرياسة مجلس النواب ، بقى هذا القانون لم يحركه أحد . ولما تولى النحاس باشا رياسة الوزارة ، بدأت لجنة الشيوخ المختصة تنظر القانون تمهيداً لعرضه على المجلس . وكان التيار الجارف فيها ميالاً لإلغائه . هنالك تدخل الإنجليز باسم حماية الأجانب ، واحتجوا على إلغاء القانون ، وأصروا على أن يبقى أوأن يعدل تعديلاً يكفل حماية الأجانب على وجه يتمكنون معه من الاضطلاع بمسئولياتهم ، كما يقولون ، قبل الدول التى ينتمى هؤلاء الأجانب إليها ، ويجب دولياً أن يتمتعوا بحمايتها .

وأبلغ الإنجليز رأيهم هذا إلى النحاس باشا بلسان مستر كيون بويد مدير الإدارة الأجنبية فى وزارة الداخلية المصرية . وكانت هذه الإدارة قد أنشئت ، بعد إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، تحقيقاً للتحفظ الخاص بحماية الأجانب . لكن النحاس باشا رأى أن يتجاهل تصريح ٢٨ فبراير ، وأن يتمسك بحق مصر الدستورى فى إصدار ما تريد من

تشريعات فى حدود سيادتها المطلقة . وأخذ يناقش مستركيون بويد على أساس هذا الرأى . أما محمد محمود باشا فكان رأيه ألا تتعرض مصر لأزمة بسبب هذا الموضوع . وما دام سعد باشا قد آثر ، حين رياسته مجلس النواب ، إبقاء القانون معروضاً على مجلس الشيوخ لا ينظره ولا يحركه ، فلتصنع وزارة النحاس باشا ما صنع سعد ، ولتترك القانون حيث هو بمجلس الشيوخ ، وبذلك تتفادى الأزمة . ولقد بدأ هذا الاختلاف فى وجهة النظر بين النحاس باشا ومحمد محمود باشا بعد أسابيع معدودة من تأليف الوزارة ، وأيقن كثيرون ، من المتتبعين مجرى الأمور عن كثب ، أن الاختلاف قد يؤدى إلى نتائج بعيدة الأثر فى حياة البلاد السياسية .

ولما يئس محمد باشا من إقناع النحاس باشا بوجهة نظره لزم منزله ، وامتنع عن مزاولة أى عمل من أعمال الوزارة ، وتحدث الناس بأنه قدم استقالته أو أوشك أن يقدمها ، وبدءوا يتكهنون من يكون رئيس الوزارة المقبلة ، لم ينهم عن ذلك أن وزارة النحاس باشا لم تكن قد سلخت فى الحكم أربعة أشهر .

وكان الظن الغالب أن يعهد جلالة الملك فؤاد إلى إسماعيل صدقى باشا بتأليف الوزارة الجديدة . فقد نشرت الصحف أن معاليه قد حجز تذاكره للسفر إلى أوربا ، وأنه ألغى هذه التذاكر استجابة لرغبة جلالة الملك . وكنت حينئذ ملتزماً دارى لصدع أصاب ساقى من حادث سيارة صدمتنى فرغبت إلى أحد أصدقائى فى أن يرجو صدقى باشا إذا استطاع أن يمر بى . وزارنى الرجل ، وتحدثنا فيما عسى أن يكون متى ألف الوزارة ، وفى الخطة التى اتبعها النحاس باشا وطريقة معالجتها تفادياً لأزمة أشد من أزمة الجيش عنفاً .

وتوالت الأيام ، وبدأ بعض الوزراء يلزمون منازلهم ويصنعون صنيع محمد باشا محمود . وسرنى ما حدث من ذلك لأنه دل على أننا لم نكن مخطئين حين رأينا ألا يشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة ، وأن تضطلع الأغلبية البرلمانية بمسئولية الحكم ما دام رئيسها هو الذى يرأس الوزارة ؛ وحين أيدنا رأينا هذا فى اجتماع الحزب . وأقمنا ننتظر ما الله فاعل بالنحاس باشا ووزارته ، موقنين بأن أيام هذا الحكم أصبحت معدودة .

واتجهنا فى « السياسة » نؤيد موقف محمد محمود باشا والذين معه ، واثقين من أن النحاس باشا لن يتمكن من إكمال وزارته بوزراء وفديين يحلون محل هؤلاء الدستوريين المستقيلين . وزادنى يقيناً أن استقال كذلك أحمد محمد خشبة باشا الوزير الوفدى متضامناً مع الأحرار الدستوريين . وقيل يومئذ إن وفديين آخرين ، منهم على باشا الشمسى ، سيتركون

الوزارة . بذلك غام الجو السياسى بسحب كثيفة لم يكن بد من تبديدها .

ولعل استقالة النحاس باشا كانت خير وسيلة لهذا التبديد . لكنه لم يستقل . وإننا لفى الصباح من يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ ، إذ علمنا أن جلالة الملك أقال الوزارة لأن « الائتلاف أصيب بصدع شديد » . وبعد الظهر من ذلك اليوم علمت وأنا فى فراشى أن الأحرار الدستوريين عقدوا اجتماعاً بدار عبد الرازق ، وأن محمد محمود باشا أبلغهم أن جلالة الملك عهد إليه بتأليف الوزارة ، وأن صدقى باشا رحب بمحمد باشا وبتأليفه الوزارة ، وأن الدكتور حافظ عفيفى الذى كان موجوداً بلندن فى ذلك الوقت ، دعى للاشتراك فى الوزارة ، فأجاب محمد باشا بقبول هذا الاشتراك . ومع دهشتى لهذا التطور ولموقف صدقى باشا ، سرنى التضامن الذى جمع فريقى الحزب ، وجعلت أفكر فيما عسى أن يكون برنامج الوزارة الجديدة التى تألفت من عناصر أكثرها من المستقلين عن الأحزاب ، واشترك فيها أحمد خشبة باشا وكان إلى يومئذ وفدياً ، كما جمعت رجالا ذوى مكانة فى مقدمتهم لطفى باشا السيد ، وقد تولى وزارة المعارف .

كيف تستقبل الأمة هذه الوزارة ؟ وماذا يكون موقفها من البرلمان وموقف البرلمان منها ؟ وماذا أعد الوفد لمناوأتها ؟ وكيف تراها تصور سياستها ؟ ذلك كله متروك للأيام القريبة تصوره وفقاً لظروف هذا الوضع الدقيق .

أما أنا فقد أشار على طبيبى بضرورة السفر للاستشفاء من الصدمة التى أصابتنى ، ونصح لى أن أجعل استشفائى فى « باد جشتين » من أعمال النمسا . وكنت قد تهيأت للسفر وأعددت له ؛ لأننى كنت فى حاجة إليه أشد الحاجة .

الفصل السابع

الدستور فى كفة الميزان

تأجيل البرلمان شهراً – الوزراء يفكرون فى سياسة الوزارة – وفود الاقاليم عند رئيس الوزارة – تعليق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد – اختيار محمد محمود باشا رئيساً للأحرار الدستوريين – سفرى إلى ألمانيا وزيارتى برلين – حديث مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية – خطب محمد محمود باشا فى طنطا وفى غيرها من العواصم – عدلى يكن باشا وإحالة المستشارين إلى المعاش – وفاة ثروت باشا – عودتى إلى مصر وعدم تأييدى إحالة المستشارين إلى المعاش – الوزارة تنفذ سياسة الإصلاح الداخلى – ميثاق كلوج واتفاقية مياه النيل – معارضة الوفد وموقف الوزارة والقصر منها – الدكتوراه الفخرية لمحمد محمود باشا من اكسفورد – محادثات محمد محمود ، هندرسون – محمد محمود يقابل الملك فؤاد بباريس – حديث الدستور وتعديله – الوزارة البريطانية تغير اتجاهها – جلسة مجلس العموم البريطانى – العودة إلى مصر – خطاب محمد محمود باشا بفناء سان مارك – تجهم الجو حول الوزارة – مقال : « أما لهذا الليل من آخر » – استقالة محمد محمود وتأليف عدلى باشا وزارة الانتخابات – الأحرار الدستوريون يقررون عدم الاشتراك فى الانتخابات – الوفد لا يبدى رأيه فى مقترحات محمد محمود ، هندرسون – النحاس باشا يؤلف الوزارة فيفوضه مجلس النواب فى المفاوضة – مفاوضات النحاس ، هندرسون – الأمل فى نجاحها ثم قطعها فى اللحظة الأخيرة – اقالة النحاس باشا – صدقى باشا يؤلف الوزارة فيقرر الأحرار الدستوريون عدم الأشتراك فيها – تأييدنا الوزارة فى كل ما يتفق وسياسة الحزب – التفكير فى تعديل الدستور – معارضتنا الفكرة – إحالة القضاة إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء – حديث أبى جرج – عودة محمد محمود باشا من أوربا – مناقشتنا مع صدقى باشا فى الدستور الذى وضعه – انقطاع ما بيننا وبين الوزارة – اطمئنانى إلى موقفنا فى المعارضة .

ألف محمد محمود باشا وزارته يوم أقيلت وزارة النحاس باشا . وكان محمد باشا ، والذين تضامنوا معه فى الوزارة ، يمثلون الأقلية فى برلمان الائتلاف . فماذا عسى أن تكون سياستهم ؟ لقد بدأت الوزارة بتأجيل البرلمان شهراً وفق نص الدستور ، لتتيح لنفسها فرصة التفكير فى خطتها للمستقبل . وجعل الوزراء جميعاً يجتمعون بمنزل محمد محمود باشا بشارع الفلكى ، قبيل الغروب من كل يوم ، يقلبون وجوه الرأى المختلفة . أتراهم يحلون مجلس النواب ، ويجرون انتخابات جديدة ، كما فعل صدقى باشا فى سنة ١٩٢٥ ؟

لكن تجربة صدقى باشا لم يصادفها التوفيق . فبعد أن خيل إليه أنه حصل على كثرة فى مجلس النواب ، تبين فى انتخابات الرياسة للمجلس المذكور أن سعد باشا هو صاحب الكثرة . هذا ولم يكن فى طبيعة محمد باشا محمود أن يتخذ من الأساليب فى الانتخابات ما اتخذه صدقى باشا . وجعلت أنا أرتقب ما ينتهى إليه تفكير الوزارة فى سياستها لأرى أيمكن الدفاع عنها . وكنت أشد حرصاً على تبين هذه السياسة لأننى كنت مسافراً إلى أوربا أستشفى ، بعد حادث السيارة التى صدمتنى وانشرخت بصدمتها عظمة ساقى اليسرى . فقد كان صديقى الأستاذ محمود عزمى يعمل معى فى السياسة ، وكنت أريد أن أطمئن إلى دفاعه عن سياسة الوزارة إذا اطمأننت أنا إليها . وظللت على ذلك قرابة ثلاثة أسابيع ، تدرجت خلالها فى الخروج من بيتى أتوكأ على عصا ، وذهبت فى أثنائها فقابلت محمود باشا عبد الرازق ، وكان محمد باشا يلح عليه ليكون وزيراً للداخلية معه ، ورجوته ألا يشترك فى الوزارة ، إيماناً منى بأن مناصب الحكم تزعزع الثقة بمن يلونها ، وحرصاً على أن يبقى من زعماء الأحرار الدستوريين من لا تجنى عليه أطوار الحكم .

وأجابنى محمود باشا إلى ما طلبت ، لكنه طلب إلىّ أن ألغى سفرى إلى أوربا ، لأنه لا يعرف أحد ما نحن مقبلون عليه من سياسة قد تنتهى إلى تعليق الحياة النيابية . واعتذرت من عدم استطاعتى قبول طلبه ؛ لأننى مجهود ، ولأن ما أصابنى من صدمة عصبية بسبب حادث السيارة يقتضينى ، برأى الطبيب ، راحة واستجماماً واستشفاء . وذكرت له أننى مطمئن إلى أن الأستاذ عزمى يستطيع ، متى أقنعته بالسياسة التى تنتهى إليها الوزارة ، أن يدافع عنها بالقوة التى أدافع أنا عنها .

فى هذه الأثناء كذلك ، وقبل أن تعلن الوزارة خطتها للمستقبل ، كانت وفود من مختلف الأقاليم تجىء مع المديرين إلى القاهرة ، ثم تقابل رئيس الوزارة ، فتعلن الثقة به والاطمئنان لحكمه . وكان محمد محمود باشا يخطب كل وفد بأن وزارته وزارة استقرار ونظام ، وأنها لن تدع الفوضى تطل برأسها من جديد ، وأن القانون سيجرى حكمه فى الناس جميعاً على سواء ، صغيرهم وكبيرهم ، قويهم وضعيفهم ؛ وأن الوزارة ستبذل غاية الجهد لخير البلاد وأبنائها جميعاً بلا تفريق بينهم . وكانت هذه الوفود تعود من حيث أتت تتحدث بما سمعت ، وتذيع أقوال رئيس الوزارة فى أوساط الريف ، فى حين كانت الصحف تذيعها فى أوساط المدن والأقاليم ، يطلع عليها ويستمع إليها أهل البلاد من أقصاها إلى أقصاها .

واقترب موعد سفرى ، فأطلعنى محمود باشا عبد الرازق على خطة الوزارة : أنها ستعلق الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وهى ترجو أن تقضى خلال هذه السنوات الثلاث على الدجل السياسى ، وأن تقر فى البلاد الحكم النزيه يقوم عليه من بعد نظام برلمانى فى مثل نزاهته ، وأن تعمل فى سبيل الإصلاح الداخلى كل ما تستطيع . ورأيت فى هذه الخطة صراحة محمودة . فالوزارة لا تدعى أنها صاحبة الكثرة فى الانتخابات . وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب فى رأيها مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكماً سليماً ، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية ، وأن تحفظ النظام والأمن ، وأن تسير فى شئون الحكم سيرة عدل وإصلاح .

أفضيت بهذه المعلومات كلها إلى زميلى الأستاذ محمود عزمى ، وسألته : أهو مستعد للدفاع عن هذه السياسة عن عقيدة واقتناع ؟ وأخبرته أننى مستعد لإلغاء سفرى إذا لم يكن هو مقتنعاً بما ذكرته له ، ولم يكن مستعداً للدفاع عنه . وقد أكد لى أنه مؤمن بأن هذه الخطة التى اعتزمت الوزارة اتباعها هى الوحيدة الملائمة للموقف ، وأن استمرار الحال على ما كانت عليه ضار بمصر أبلغ الضرر ، وأنه سيكون قوياً فى الدفاع عن تعليق الحياة النيابية غاية القوة . بهذا اطمأننت إلى أننى سأدع من يحل محلى فى رياسة تحرير السياسة ، ومن يدافع عن سياسة وزارة محمد باشا محمود خير دفاع .

فى هذه الأثناء كذلك اتصل بى صديقنا الأستاذ أحمد نجيب المهدى الموظف بوزارة المالية ، وأخبرنى أن محمد باشا محمود يطمع فى أن يختار رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ، وأنه سيبذل ، متى تولى هذه الرياسة ، كل جهده ، وسيجعل ماله دعامة للحزب وسنداً . ولم أتردد لدى سماعى أقواله أن أجبته : إن رياسة محمد باشا للحزب أصبحت أمراً طبيعياً ، بعد أن تولى رياسة الوزارة برضا زملائه زعماء الحزب جميعاً . لقد خطب له دولة صدقى باشا بمنزل آل عبد الرازق باشا ، مهنئاً إياه بالرياسة التى أسندت إليه عن جدارة . وقد اشترك معه الدكتور حافظ بك عفيفى وزيراً للخارجية . فلا محل لأى تردد فى أن يكون الرجل رئيساً لحزبنا باختيارنا ، بعد أن اضطلع بمسئولية الحكم برضانا وتأييدنا .

ولم أكن فيما قلته من ذلك مجاملا لمحمد باشا ، بل كنت أقرر ما يمليه المنطق كما أفهمه . لقد اختلفت مع محمد باشا فى الرأى غير مرة . وقد رفضت ، قبل أشهر معدودات من تأليفه الوزارة ، أن أنشر له فى السياسة ما أراد نشره . وقد كنت على غير رأيه فى أن يشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة التى ألفها النحاس باشا . وكنت فى هذه المسائل كلها متفقاً فى

الرأى مع إسماعيل صدقى باشا ومحمود عبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى وكثيرين غيرهم فى الحزب . أما وقد رضى الحزب رياسة محمد محمود للوزارة ، فقد رضى بذلك رياسته للحزب ؛ إذ كانت هذه الرياسة شاغرة منذ تخلى عنها عبد العزيز فهمى باشا .

حان موعد سفرى إلى أوربا ، فانتقلت على الباخرة الألمانية « أوزورامو » من بور سعيد إلى جنوا ، ثم انتقلت بالقطار عابراً الغابة السوداء إلى كولونيا حيث أقيم معرض دولى للصحافة ، وحيث يقام مؤتمر دولى للصحافة كنت منتدباً لتمثيل مصر فيه . سافرت وأنا أشد ما أكون اطمئناناً إلى أن الأمور ستجرى فى مصر رخاء ، لا يعكر صفوها بعض التعكير إلا ما قد يقدم عليه الوفد ، الذى أقصى عن الحكم ، من نشاط تخشى عواقبه . وأقمت مع زوجى بكولونيا زمناً نعمت فيه بهدوء كنت فى أشد الحاجة إليه ، واستمتعت بمناظر (الرين) البارعة ، وأعجبت فى أثناء ذلك بمعرض الصحافة ومادل عليه من قوة (صاحبة الجلالة) فى أمم الأرض المختلفة . فلما انعقد مؤتمر الصحافة ، وألقيت فيه كلمتى باسم مصر ، رأيت بعد ختامه أن أزور برلين . فلم أكن شهدتها من قبل مع كثرة سياحتى فى أوربا ، سواء حين كنت أدرس للدكتوراه ، أو بعد عودتى إليها فى سنتى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ . ولم يكن عجباً أن أرغب من قبل عن زيارة برلين وزيارة ألمانيا كلها ، وقد أُلقى فى روعى ، بعد الذى قرأته من الأدب الفرنسى أيام كنت طالباً بباريس ، أن الألمان شعب متغطرس ، يمقت حرية الرأى ، ويسير فى حياته الخاصة والعامة سيرة عسكرية يعافها الطبع الحر . فلما رأيت فى رحلتى هذه بلاد الرين :ماينس ، وفرانكفورت ، وكولونيا ، واستمتعت حواسى بجمالها الفتان – رأيتنى أكثر تسامحاً مع هؤلاء الذين يسميهم الفرنسيون البوش (Les Boches) وأوجبت على نفسى أن أزور العاصمة الألمانية ، وأن أرى عن كثب حياة هذه الأمة التى خرجت كسيرة من الحرب العالمية ، ثم لم تلبث أن نهضت على قدميها ولما تمض على نهاية الحرب عشر سنوات كاملة .

ليس هذا مقام الحديث عن برلين وما شهدته فيها . وإنما أذكر حديثاً جرى بينى وبين مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية ، حين كنا نتناول طعام الغداء معاً . فقد سألنى عن علاقات مصر وإنجلترا ، ثم قال : أستميحك العذر إذا قلت إنكم لم تحسنوا صنعاً بتعويق اتفاقكم مع إنجلترا . إنكم تظنون هذه الاتفاقات باقية مخلدة . لكن الواقع غير هذا.. ولو أنكم عقدتم اتفاقاً أتاح لكم النهوض بشئونكم الداخلية ، ثم رأيتم بعد سنوات معدودات أن تعدلوا فيه ، لرأت إنجلترا نفسها مضطرة إلى إجابة مطلبكم ، والنزول لكم عن كثير مما

تتمسك به ، ثم لتكرر ذلك من بعد حتى تبلغوا مأربكم . أما أن تقفوا حيث أنتم ، لأنكم لا تبلغون كل ما تطلبون ، فلن يكون من أثر ذلك إلا أن يطول وقوفكم ، وأن تضيع عليكم فرص تستطيعون انتهازها .

أذكر هذا الحديث الآن ، وأذكر أنه ترك فى نفسى أثره . على أننى ، إذ أكتب هذه المذكرات فى سنة ١٩٤٩ ، أنظر إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وموقفنا الحاضر منها ، وأذكر ما كان من تمسك الإنجليز بها فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ . ومن الإنصاف مع ذلك أن أذكر أن حجة مدير الصحافة الألمانى كانت ولا تزال قائمة . فقد تفاوضت إنجلترا مع مصر فى سنة ١٩٤٦ ، وقبلت فى هذه المفاوضة أن تجلو قواتها عن مصر فى سنة ١٩٤٩ . ولولا مشكلة السودان ، لأمكن أن تصل الدولتان إلى اتفاق فى حدود ميثاق الأمم المتحدة .

كان فرج بك ميخائيل موسى هو القائم بأعمال المفوضية المصرية فى أثناء مقامى ببرلين . وقد وقفت منه ، ومن الصحف التى ترد إلى المفوضية ، على مجرى الأحوال فى مصر منذ تركتها إلى أن وصلت العاصمة الألمانية . واطلعت على نص الأمر الملكى ، الذى صدر بوقف الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد وبتعطيل بعض مواد الدستور فى أثناء هذا الوقف ، وعلى المذكرة التى وضعها مجلس الوزراء تسويغاً لهذا الإجراء . وعرفت أن محمد باشا محمود يبدى أضخم النشاط فى شئون الحكم ، وفى اطلاع الرأى العام مباشرة على ما تقصد وزارته إلى القيام به من الأعمال . وتلوت تفصيلات ما حدث فى اجتماع عقد بمدينة طنطا ، خطب فيه إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا . وفى هذا الاجتماع أيد صدقى باشا وزارة محمد باشا بكل قوته ، وشرح محمد باشا لسامعيه ، وكانوا ألوفاً ، سبب تعطيله الحياة النيابية وما اعتزم أن يقوم به لخير المصريين جميعاً ، وفى مقدمتهم الفلاحون والعمال ، من إصلاحات واسعة النطاق . فأما نشاط الوفد فى معارضة الوزارة فكان محدوداً لا تخشى عواقبه .

وقد عرفت فضلا عما سبق أن الأستاذ محمود عزمى ترك جريدة السياسة وانضم للمعارضة . وقد دهش الذين كانوا معنا من المصريين حين ذكرت لهم أننى أعرف مجمل ما احتوى عليه الأمر الملكى بوقف الحياة النيابية ، وأننى ذكرته للأستاذ عزمى ، وأنه اتفق معى على الدفاع عنه فى أثناء غيابى ، بعد أن أخبرته أننى مستعد أن ألغى سفرى إلى أوربا إذا لم يكن هو مستعداً لهذا الدفاع . ولم أجد جواباً على دهشتهم ودهشتى لهذا الأمر إلا أن قلت : لعل له عذراً وأنت تلوم !

وتركت برلين إلى ميونيخ ، ثم إلى (باد جاشتين) أستشفى بمياهها كأمر الطبيب الذى عالج ساقى من الصدع الذى أصابها . وإننى لفى باد جاشتين إذ جاءتنى برقية من فرج بك ميخائيل تنبئنى أن لى خطاباً (بشباك البريد) . وذهبت إلى مكتب البريد وتناولت الخطاب ، فإذا فيه برقية من الدكتور حافظ بك عفيفى وزير الخارجية باستدعائى إلى مصر . وكتبت من فورى خطاباً إلى الدكتور حافظ أذكر له فيه أننى سأعود إلى مصر بعد أن أتم استشفائى ، وبعد أن أذهب إلى باريس إتماماً لبرنامج رحلتى . ولم أشك فى أنه قد اضطر بسبب استقالة الأستاذ عزمى إلى إرسال هذه البرقية .

وأتممت استشفائى وسافرت إلى باريس . وغداة وصولى إليها ، ذهبت إلى المفوضية المصرية أؤدى واجب الزيارة لمن بها . وهناك علمت أن عدلى باشا يكن بالعاصمة الفرنسية ، وأنه يقيم بفندق ماجستيك على مقربة من المفوضية . فذهبت إليه فى موعد ضربه . وقد تناول حديثنا ما يجرى فى مصر . ورأيت الرجل ملماً بكل ما تنشره الصحف المصرية . ومما نشرته أن الوزارة ، وزارة محمد باشا ، اعتزمت إقالة ثلاثة عشر مستشاراً بالاستئناف بنقص سن المعاش للمستشارين من خمس وستين سنة إلى ستين فقط ، وأن سبب هذا الإجراء يرجع إلى أن ثلاثة أو أربعة من المستشارين لا يصلحون صحيًّا أو لسبب آخر للبقاء فى مناصبهم ، وأن زملاءهم فى المحكمة جاملوهم فلم ينفذوا ما جعله القانون حقا لهم من تقرير إحالة هؤلاء الثلاثة أو الأربعة إلى المعاش . وافقت عدلى باشا على أن هذا الإجراء العنيف مع رجال المحكمة العليا فى مصر غير جائز ، وأن القضاء يجب أن يظل له احترامه وألا تخدش سمعته ، وأن أخطاءه ومساوئ بعض رجاله يجب أن تستر حتى لا تتزعزع ثقة الناس به ، وأن من الخير العمل لوقف هذا الإجراء الشاذ إن أمكن .

وبعد الظهر من ذلك اليوم وجدت بطاقتين بالفندق ، إحداهما من عدلى باشا ردًّا لزيارتى ، والثانية من ثروت باشا ، فكان واجبًا أن أزور ثروت باشا فى مسكنه على مقربة من قوس النصر بباريس . وذهبت إليه عصر الغد على موعد . فقابلتنى سيدة أخبرتنى أن الباشا آسف أشد الأسف لعدم إمكانه مقابلتى ، لأنه يشكو ألماً حادًّا فى كتفه اليسرى ، وأنه يرجونى أن أعود فى اليوم التالى فى الموعد نفسه . وعدت إليه فى الغد ، فإذا القضاء حم فيه ، فانتقل إلى رحمة الله بعد ساعات من ذهابى إليه فى المرة الأولى . وقد تولانى لهذا النبأ الفاجع ألم حز فى نفسى ، لأننى كنت أحب الرجل من أعماق قلبى .

وتركت باريس إلى فيشى ثم إلى مرسيليا حيث عدت على باخرة فرنسية إلى الإسكندرية .

وكان إبراهيم بك الهلباوى معى على ظهر الباخرة . وقد دارت بيننا أحاديث شتى كانت إحالة مستشارى الاستئناف إلى المعاش بعضها . وقد رأيت الرجل متفقاً مع عدلى باشا ومعى تمام الاتفاق على استنكار هذا الإجراء ، وعلى ضرورة منعه إن أمكن . فلما نزلنا الإسكندرية ذهبت إلى فندق سان استفانو ، وهناك قابلت من الوزراء لطفى بك السيد ثم الدكتور حافظ عفيفى ، فلم ألبث بعد أن تهادينا التحية أن حدثتهم فى أمر المستشارين ، وأن جعلت أدلل على رأيى بحجج أقواها أن المساس بقدس القضاء خطير النتائج ؛ وأن إشاعة القول فى الناس بأن هذا الإجراء يتخذ لأن من المستشارين الذين يحكمون فى رقاب الناس وحرياتهم وأموالهم من لا يصلح لهذا المنصب ، إضعاف لثقة الناس بالقضاء كله ؛ وأن إقناع جماعة المستشارين بمزاولة حقهم فى تقرير إحالة من يرون إحالته إلى المعاش من زملائهم أكرم للقضاء ، وللوزارة ، وللجمهور المتقاضين وللشعب كله . وقد بلغت منى الحماسة فى الدفاع عن رأيى أن قال الدكتور حافظ : لعلك لو لم تسافر وتتركنا ، وأقنعتنا بهذه الحجج ، لم نلجأ إلى هذا الإجراء . أما وقد سرنا فيه شوطاً بعيداً ، واتفقنا مع جلالة الملك عليه ، وأصبح صدور المرسوم به أمراً مقرراً مرتقباً بين يوم وآخر — فإن عدول الوزارة عنه أصبح غير ممكن . والوزارة على كل حال تحمل تبعته وتستطيع الدفاع عن تصرفها فيه .

سافرت إلى مصر وذهبت إلى مكتبى فى السياسة ، وقد اعتزمت ألا أدافع عن هذا الإجراء ، وألا أنشر دفاعاً عنه أياً كان مصدره ، إلا أن يكون بلاغاً رسمياً لا حيلة لى فى منعه. وبقيت عند عزمى ، فلم أكتب فى الموضوع كلمة ، ولم أنشر شيئاً كتبه غيرى ، ولم أستجب لرجاء فى نشر شىء .

* * *

برت الوزارة بما وعدت به الشعب من إصلاح . فبدأت تنشئ المستشفيات المركزية والقروية ، وجعلت تردم البرك مصدر الأمراض ، وعملت للنهوض السريع بشئون العامل والفلاح ، وتوسعت فى نشر التعليم الأولى ، وأنشأت مساكن للعمال فى جهات مختلفة من أرجاء البلاد ، ورأى الناس نشاطاً لم يكن لهم به عهد أيام الحياة البرلمانية الأولى ، ولا أيام برلمان الائتلاف . وسكن الناس فى الأقاليم إلى هذا الحكم واطمأنوا له . ولم تكتف الوزارة بهذه الشئون الداخلية ، بل اشتركت فى الحياة الدولية اشتراكاً لم يسبق لمصر بمثله عهد ، فانضمت مصر إلى ميثاق كِلوج لنبذ الحرب وصيانة السلام ، وهو الميثاق الذى وقع

بباريس فى أغسطس سنة ١٩٢٨ . ثم إنها عقدت اتفاقية مياه النيل مع إنجلترا فى أوائل سنة ١٩٢٩ .

رأى الناس هذا كله ، ورأوا فيه من أسباب الحيوية ومن صور النشاط ما جعلهم يطمئنون إلى الحكم وإلى نزاهة القائمين به . وزادهم اطمئناناً أن الوزارة لم تكتف بالعمل فى صمت ، بل كان رئيسها يعقد الاجتماعات فى عواصم المديريات المختلفة يحدث الناس بما عمل ، وبما يعتزم أن يعمل . وبذلك نشر فى البلاد جوًّا من الثقة به ، والاعتقاد بأن وزارته باقية زمناً طويلا ، حتى لكأنما نسى الناس أن السياسة المشرفة على أقدار مصر تأبى أن يقوم فى مصر شىء ثابت مستقر .

كانت معارضة الوفد للوزارة قائمة بطبيعة الحال على أن الوزارة سلبت الأمة سيادتها بتعطيل الحياة النيابية . ولم يكن لهذه المعارضة صدى فى الأقاليم ، ولم يكن صداها واضحاً فى غير الصحف وفى مظاهرات محدودة فى العاصمة . وكانت الحكومة تأخذ هذه المعارضة بشدة تزيد أحياناً على ما يقتضيه الموقف . ومن المتعذر تحديد التبعة فيما كان يقع من ذلك . حدث أن قرر الوفد ذهاب جماعة من الهيئة الوفدية البرلمانية إلى سراى عابدين للاحتجاج على وقف الحياة النيابية وعلى قيام وزارة محمد محمود باشا المسئولة عن هذا الإجراء ، فاعترض البوليس الذين ذهبوا إلى القصر ومنعهم وأمرهم بالتفرق ، تنفيذاً لقانون التجمهر ، فلم يذعنوا ، فضربهم وضرب النظارة الذين ذهبوا يمتعون أعينهم بهذا المشهد . وقيل يومئذ إن القصر غضب لهذه المعاملة ؛ لأن أبوابه مفتوحة للجميع . وكان الرد الطبيعى على ما قيل من ذلك أنه غير معقول ؛ فأبواب القصر مفتوحة للجميع فى حدود القوانين ، ومنها قانون التجمهر ؛ ومفتوحة للجميع إذا لم يكونوا ثائرين على القانون أو على أمر ملكى أصدره صاحب العرش . لكن ما حدث اتخذ مادة لكتابة الصحف ، ولتغذية المعارضة ، وللقول بأن الملك فؤاد غير راض عن الوزارة ، وأنها لذلك لا تقوى على البقاء زمناً طويلا .

على أن ما قيل من ذلك لم يغير من ثبات محمد محمود باشا ومن عزمه وحزمه وشدة مراسه . إنه اضطلع بالعبء وسار فيه ناجحاً ، فلن يكون لمثل هذه الأفاعيل ولا لمثل هذه الأقاويل سلطان عليه . لقد وضع سياسة إصلاح داخلى شامل وأخذ نفسه بتنفيذها ، فهو ماض فى ذلك لا ترده عنه صعاب وإن عظمت . ولست أدرى : أكان يشعر بأن هذه المعارضة كانت تغذى وكانت تقوى شيئاً فشيئاً ، وإن كانت أعماله فى الإصلاح تجعل هذه القوة بطيئة الظهور إلى حد كبير ؟ أما نحن فى « السياسة » فلم يكن يعنينا من أمر

التيارات الخفية إلا أن نقاوم آثارها الظاهرة بأقلامنا ، وأن نعمل جاهدين لإحباط الدعايات التى كانت تبثها صحف الوفد في شتى الألوان والأساليب

توالت الأيام والأسابيع والشهور ، ثم أعلنت جامعة أكسفورد ، التى تعلم محمد محمود باشا فى كلية باليول من كلياتها الكبرى ، أنها قررت منح رئيس الوزارة المصرية درجة الدكتوراه الفخرية . وقرر محمد باشا أن يسافر إلى إنجلترا ، لتلقى هذا اللقب الشرفى فى حفل يقام خلال شهر يونيو سنة ١٩٢٩ . ولما كان محمد باشا يعلم أننى معتزم السفر فى الصيف ، فقد بعث إلىّ يذكر أنه يسره أن أسافر فى الوقت الذى يسافر فيه . ووافقت على ذلك برغم أعذار عائلية كانت تقتضينى التمهل . وسافرت وزوجى على الباخرة التى سافر عليها محمد باشا ، ونزلنا جنوا ، فأقلنا القطار منها إلى لندن مباشرة . وكذلك بلغنا العاصمة البريطانية قبل أن تنقضى خمسة أيام على مغادرتنا القاهرة .

وانقضى الأسبوعان الأولان ، وحضرنا حفل توزيع الشهادات الفخرية فى جامعة أكسفورد . وزرت أنحاء شتى من هذه المدينة الجامعية الصغيرة الحجم ، الضخمة الاسم ، العظيمة الأثر في حياة إنجلترا وفى حياة الإمبراطورية البريطانية بأسرها . وكان محمد باشا فى أثناء مقامه بلندن نازلا (بيوت هاوس) مقر المفوضية المصرية ، وكنت أذهب إليه هنالك كل يوم . وكان الحكم قد انتقل فى إنجلترا من يد المحافظين إلى يد العمال فى الشهر الأول من هذه السنة ، سنة ١٩٢٩ . وإننى لأتحدث إلى الباشا يوماً ، إذ قال لى إن لديه سرًّا يريد أن يفضى به إلىّ لأشير عليه بالرأى فيه . ثم ذكر لى أن وزارة الخارجية البريطانية أبلغته أنها تريد محادثته فى المسائل المعلقة بين مصر وإنجلترا ، علها تستطيع أن تنتهى إلى اتفاق معه . وأضاف أنه يخشى أن تنتهى هذه المحادثات إلى استقالة وزارته ، وإلى رجوع البلاد إلى عهد الفوضى الذى أنقذها منه . وإذ كانت مفاوضات ثروت – تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ هى آخر ما انتهى إليه وضع الأمور بين مصر وإنجلترا ، وإذ كنت أشعر بأن حكومة العمال قد تخطو خطوة جديدة لمصلحة مصر – فقد ذكرت ذلك الحديث الذى دار بينى وبين مدير الصحافة بوزارة الخارجية الألمانية . وعلى ذلك أجبت محمد باشا : « أن هذا العرض من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن رفضه بحال ، أياً كانت النتائج التى تترتب عليه . فهذه فرصة تهيأت لك تعالج فيها ما استعصى على غيرك علاجه . فإن أنت لم تنتهزها ، فأغلب الظن أن تبلغ الحكومة الإنجليزية ملك مصر أنهم يريدون المفاوضة . فإذا طلب إليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيساً للوزارة .

هذا إلى أنك إذا نجحت فى تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخراً لك لا ينساه منصف . فإن أنت قطعت المفاوضة واضطررت للاستقالة ، كان ذلك عملا وطنياً يحفظه لك التاريخ » .

شعرت أن الرجل ميال لرأيى ، وإن رأيته طويل التفكير فى الأمر . ولم أقف يومئذ على مدعاة تفكيره : أهو خوفه من أن تؤدى المحادثات إلى استقالة وزارته وهى ماضية من الإصلاحات الداخلية فيما هى ماضية فيه ، وهى قد أقرت فى مصر النظام والطمأنينة ؟ أم أن عوامل أخرى لم يطلعنى عليها هى التى دعته إلى طول الأناة ؟ أم أنه كان قد استشار غيرى ، فأشار عليه بغير ما أشرت ؟

كان يتردد على محمد باشا فى هذه الفترة رجلان من معارفنا الإنجليز فى مصر : هما مستر جيرالد دلانى مراسل روتر فى القاهرة ، والريت أونرابل سيسل كامبل . وكان الرجلان أيرلنديين . وكانا فيما فهمت يحاولان إقناع محمد باشا بأنه سيحصل من حكومة العمال على أمور لم يحصل ثروت باشا على شىء منها فى مفاوضاته مع سير أوستن تشمبرلن فى سنة ١٩٢٧ .

وأخيراً ، بعد يومين أو ثلاثة أيام ، فهمت أن المحادثات بدأت فعلا بين محمد باشا ومستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، وأن دلانى وكامبل كانا يحاولان تذليل العقبات التى تقوم فى طريق هذه المحادثات . وكان المتفق عليه أن تبقى المحادثات سراً مكتوماً لا يطلع عليه أحد إلى أن تبلغ غايتها . فإن نجحت فبها ، وإلا اعتبرها الطرفان كأنها لم تحدث .

وبعد أسبوع من بدء المحادثات أطلعنى محمد باشا على مشروع وضع فى وزارة الخارجية البريطانية يصور ما أسفرت عنه هذه المحادثات ، وطلب إلى رأيى فى محتوياته . وكان الأساس الذى قام عليه جوهر المشروع معقولا يومئذ فى رأى الأحزاب المصرية جميعاً . فقد تحطمت مفاوضات عدلى – كرزون على صخرة الاحتلال ، وتمسك الإنجليز بأن تبقى القوات البريطانية المحتلة مصر منتشرة فى المدن وغير المدن من بلاد الدولة . وكذلك كان الشأن فى مفاوضات ثروت – تشمبرلن . وكان المصريون ، منذ تألف الوفد فى سنة ١٩١٨ ممثلا إجماع الأمة ، يرون أن تجلو القوات البريطانية إلى منطقة قناة السويس ، ما دام الدفاع عن القناة هو الحجة التى يتذرع بها البريطانيون لبقاء قوة لهم فى مصر . وكان هذا المشروع الذى دفعه إلىّ محمد باشا قائماً على أساس انسحاب القوات البريطانية إلى منطقة القناة . مع ذلك

وجدت فى المشروع مآخذ ، وأبديت عليه ملاحظات ، أيسرها أنه لم يرع عواطف المصريين حين نص على أن تكون التل الكبير هى الحد الفاصل بين منطقة القناة وما وراءها . فتذكير المصريين فى معاهدة باسم التل الكبير ، وموقعة التل الكبير هىَ التى أدت إلى احتلال الإنجليز مصر ، فيه جرح للعزة المصرية لا موجب له . كذلك أبديت ملاحظات عن نظام الامتيازات ، وعن بعض مواد أخرى فى المشروع ، أحلها محمد باشا محل الاعتبار . وآية هذا أنه بعد أيام من ذلك دفع إلىّ مشروعاً جديداً لوحظ فى وضعه رفع ما اعترضت عليه ، وإن كانت الصيغ التى وضعت قد أثارت منى ملاحظات جديدة كانت محل بحث جديد .

بينما كانت هذه المحادثات تجرى سراًّ بين رئيس الوزارة المصرية ومستر آرثر هندرسون وزير الخارجية البريطانية ، كان الملك فؤاد وفى معيته وزير الخارجية الدكتور حافظ عفيفى يزور عواصم أوربا ، وكان فى أثناء هذه المحادثات فى برلين . ثم إن جلالته انتقل إلى باريس ليجىء بعد ذلك منها إلى لندن . وفى أثناء هذه المحادثات كذلك استدعى محمد باشا عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة ، وكانت المحادثات قد تقدمت فى مراحلها ، فأصبح شأن الصياغة النهائية هو الأساس ، وهو الذى تولاه بدوى باشا .

ودخلت يوماً غرفة محمد باشا ، فوجدته ومعه الدكتور حافظ عفيفى ومستر كامبل ومستر دلانى ، وهم يتحدثون حديثاً شعرت كأنهم لا يريدون أن أقف عليه . لكن محمد باشا أخبرنى بعد ذلك ، وفى اليوم نفسه ، أن الدكتور حافظ حين عرف أمر المحادثات رأى ضرورة اطلاع جلالة الملك عليها ، وأن ذلك كان واجباً منذ بدايتها ، وأن كامبل ودلانى كانا يريان كذلك ضرورة سفر محمد باشا إلى باريس لمقابلة الملك وإطلاعه على المراحل التى تمت . وتحفظت أنا فى الحديث ، وقلت إن دولتك أدرى بما يجب فى مثل هذا الموقف . وإذا كان لى ميل فلعله يتفق مع ما يراه كامبل ودلانى ، وذلك لمصلحة المحادثات نفسها . وأنت لن تغيب فى باريس أكثر من يومين تعود بعدهما إلى استئناف مجهودك .

وفى الغداة سافر الرجل إلى باريس ، وعاد بعد يومين فاستأنف مجهوده .

بعد يومين أو ثلاثة أيام من عودة محمد باشا من باريس إلى لندن ، وفيما كان يطلعنى على آخر مرحلة لتحرير مشروع الاتفاق الذى انتهت إليه محادثاته مع وزارة الخارجية البريطانية ، سألنى على غير انتظار منى : ما رأيك فى تعديل الدستور ؟ ودهشت لهذا السؤال المفاجئ ، ولم أتردد مع ذلك فى الإجابة عنه بقولى : أناشدك الله يا دولة الباشا ألا تفكر

فى هذا الأمر ! إن كل تعديل للدستور فى هذا الظرف لا يمكن أن يفسر إلا بأنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة فى الدستور . وأنت تذكر جهادنا ضد كل انتقاص من هذه الحقوق فى سنة ١٩٢٣ ، قبل أن يصدر الدستور ، بعد أن وضعت لجنة الدستور مشروعه . ومن غير المعقول أن نجاهد هنا فى لندن لنكسب لمصر حقوقاً من الإنجليز جديدة ، ثم ندع الناس فى مصر يقولون إنك تريد أن تضيع على شعب مصر حقوقاً كسبها بالدستور فعلا . وإذا كنا ندافع عن تعليق الحياة النيابية ، وأقوى حجة لنا أن الدستور سيعود كاملا بعد أن تطمئن البلاد ، وبعد أن تستطيع الحكم على نوابها وعلى أحزابها حكماً سليماً ، فإن التفكير فى تعديل الدستور سيحمل الناس على الظن بأن وقف الحياة النيابية قد كان تمهيداً لهذا التعديل . ومن شأن هذا الظن أن يجنى على مشروع المعاهدة الذى انتهيت إليه ، والذى تعتقد أنت وأعتقد أنا أنه كسب لمصر عظيم فليكن عملنا الآن مقصوراً على بذل الجهد للدفاع عن مشروع المعاهدة ، ليقبله الرأى المصرى والبرلمان المصرى ، ولندع لمن شاء أن يحمل تبعة التفكير فى تعديل الدستور .

استمع الرجل إلى أقوالى هذه ، وشعرت من حسن إصغائه أنه مستريح إليها . لكنه مع ذلك قال : وإذا كان فى تعديل الدستور مصلحة ، فهل نحجم عن تحقيقها للبلاد لمجرد الخوف مما يقوله الناس ؟ لم يكن هذا ديدن الأحرار الدستوريين فى يوم من الأيام . وأجبت على الفور : أشاركك فى الرأى بأن مجرد الخوف من الرأى العام لا يكفى ، ولا يجوز أن يصد سياسياً عن المضى فيما يؤمن بأنه يحقق المصلحة لبلاده . لكننى لا أرى : أين هذه المصلحة ؟ إن دستورنا ، كغيره من الدساتير ، لا يتناول إلا مبادئ عامة قيمتها إحسان تطبيقها . ولم أر قط ما تعاب به هذه المبادئ منذ صدر الدستور . إنما كان العيب فى التنفيذ . فإذا صلح القائمون على تنفيذ الدستور ، وشعر الشعب بواجبه وتبعته ، كانت هذه المبادئ خير ما يؤدى إلى تقدم البلاد ورقيها . وأود أن أعرف : أين العيب فى نصوص الدستور وفى مبادئه ، حتى يفكر الإنسان فى تعديله ؟ أما ولست أرى شيئاً من ذلك ، فإننى أعود فأناشدك الله ألا تفكر فى هذا الأمر ، وأن ترفضه إذا عرض عليك ، وإن أدى رفضه إلى استقالة الوزارة .

صمت الرجل هنيهة ثم قال : إنك تتكلم بحرارة وحماسة لا سبيل معهما إلى إقناعك بغير رأيك . أفلا تقابل الدكتور حافظ عفيفى وتحدثه فى الأمر ، ثم تذكر لى ما انتهى إليه حديثكما ؟ وأجبته إلى ما طلب واتفقت مع الدكتور حافظ على موعد نلتقى فيه فى

المفوضية . وتلاقينا ودار الحديث فى الموضوع نفسه . وأردت أن أحدد مدى هذا الحديث ، فسألت الدكتور حافظ عن المواضع التى يراد تعديل الدستور فيها ، فضرب لى بعض أمثال منها قصر اقتراح القوانين المالية على الحكومة ، وجعل مسألة الثقة بالوزارة مقصورة على مرة واحدة فى مستهل الدورة . وكان جوابى أن هذه المسائل وأمثالها تقتضى تفسير الدستور لا تعديله ، فلم يحدث أن أساء مجلس النواب استعمال حقه فى الثقة أو عدم الثقة بالوزارة ، والمجلس لم يطرح هذه المسألة قط . وفى المرة الوحيدة التى استقالت فيها الوزارة ، وزارة عدلى باشا ، نتيجة لمناقشات حدثت فى المجلس ، أظهر المجلس بالإجماع أنه لا يقصد عدم الثقة بها . أما ولم يحدث شىء من ذلك ، فلا موجب للتعديل فى هذه الناحية . أما اقتراح القوانين المالية فالأمر فيه متروك فى مصر فعلا للوزارة . ولم يقترح أحد قانوناً مالياً فى الفترات التى انعقد فيها البرلمان فى مصر . فإذا حدث من بعد شىء أمكن تنظيم بعض الحقوق المنصوص عليها فى الدستور بقانون يكفل ألا يساء استعمالها .

ولم أتحول عن رأيى ، ولم يظهر الدكتور حافظ تشبثاً برأى معين . ثم إننى أطلعت محمد باشا على ما دار من هذا الحديث ، فأبدى لى اقتناعه التام بوجهة نظرى ، مع اقتناعه بأن الأمة فى حاجة إلى زمن غير قصير قبل أن يهيمن الرأى العام على البرلمان هيمنة تكفل حسن تطبيق الدستور نصاً وروحاً . وكذلك اتفقنا على أن التعديل فى نصوص الدستور لا محل له ، لأن النصوص وحدها لا تكفى إذا لم يراع النواب والشيوخ فى تنفيذها الروح الدستورية والبرلمانية السليمة ، وإذا هم لم يدافعوا عنها ، دفاع المؤمن عن إيمانه ، إذا تعرضت لأى مساس .

تقضت أيام بعد ذلك تناول الحديث أثناءها مشروع المعاهدة . وكم كان عجبى حين رأيت النص الأخير للمشروع وقد صيغ على أنه مقترحات لا على أنه مشروع معاهدة كالنصوص الأولى . فقد ألغيت ديباجته التى تذكر المفاوضين عن الدولتين ، وألغيت فقراته الختامية ، ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع يراد توقيعه . وقد تساءلت عن السبب فى هذا التحول فلم أجد جواباً مقنعاً .

وشعرت بعد أيام أن بقائى بلندن أصبح غير مرغوب فيه . فقد ألح علىّ بعضهم بالسؤال غير مرة : متى أسافر إلى باريس ، وكنت قد أعلنت عزمى على السفر إليها . فلما كثف هذا الجو حولى ، آثرت أن أدع جو لندن إلى ايستبرن على الشاطئ الإنجليزى ، أستجم بها زمناً أسافر بعده إلى باريس .

أود ، قبل المضى فى الحديث عن سفرى لفرنسا وعودتنا جميعاً إلى مصر ، أن أذكر جلسة بمجلس العموم البريطانى حضرتها أثناء مقامى بلندن ، واستمعت فيها للبلاغة البرلمانية الإنجليزية ، أثناء مناقشة موضوع يمس مصر عن قرب . فقد عزلت حكومة العمال لورد جورج للويد مندوب إنجلترا السامى فى مصر . وكان لورد للويد من غلاة المحافظين ، ومن أصدقاء مستر ونستون تشرشل . ولعلها عزلته لأنه من لون سياسى غير لونها ، ولأنها قدرت أنها لا تجد فيه العون الصادق على تنفيذ الخطة التى تريد انتهاجها فى مصر . ذلك ما تبادر لخاطرى على الأقل ، وما بعثت به تلغرافيًّا من لندن إلى « السياسة » أفسر به هذا التصرف . على أن المحافظين رأوا فى تصرف حكومة العمال مساساً بنظام الوظائف المدنية لا مسوغ له ، وطلبوا لذلك طرح الموضوع فى مجلس العموم لمناقشته . وتحددت جلسة خاصة حرصت على حضورها . وقد تكلم فى المجلس يومئذ زعماء الأحزاب الإنجليزية جميعاً . تكلم مستر بلدوين رعيم المحافظين ، ومستر تشرشل زعيم المحافظين المتطرفين ، وسير هربرت صمويل بالنيابة عن حزب الأحرار ، ورد عليهم مستر آرثر هندرسون وزير الخارجية ، وتكلم أخيراً مستر رمزى ماكدونالد رئيس وزارة العمال . ومع أن مستر بلدوين كان أكثر المتكلمين بعداً عن الحدة ، لقد أعجبت بمنطقه وبسلامة عبارته الإنجليزية أيما إعجاب . وتكلم من بعد هؤلاء شاب نائب محافظ كانت نظريته أن الوزارة لا يجوز لها أن تؤاخذ موظفاً على عمل قام به فى غير عهدها ، ما دام هذا العمل لا يتصل بنزاهته أما وحكومة المحافظين قد أقرت لورد للويد فى تصرفاته ، فليس من حق حكومة العمال أن تعزله إلا إذا عمل فى عهدها ما يوجب عزله . وبرغم صواب هذه النظرية انصرف أكثر الحاضرين فى المجلس والخطيب يتكلم ، لأنهم رأوه يسهب فى شرحها ويكررها ويطيل فى ذلك إطالة أملتهم . أما ما قاله زعماء الأحزاب الذين سبقوه ، وما رد به وزير الخارجية ورئيس الوزارة على اعتراضات المعارضة ، فكان جدلا سياسيًّا يراد به تجريح الوزارة أكثر من أى شىء آخر . وكان مما رد به مستر آرثر هندرسون يومذاك ، للتدليل على أن تصرفه فى عزل لورد للويد لا غبار عليه ، أن قال إن لورد للويد نفسه جاء إليه بعد عزله يشكره ويذكر له أنه تحت تصرفه دائماً ، وأنه مستعد للقيام بأى عمل يعهد الوزير به إليه .

سافرت إلى باريس ، ولحقنى بعد أيام إليها جماعة ممن كانوا بلندن ، فذكروا لى أن الدكتور دلتون وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلمانى أعلن أن المقترحات التى انتهت إليها محادثات محمد محمود — هندرسون لا تزيد على أنها أساس لمفاوضة فى معاهدة

تعقد بين الدولتين ، وتتولاها حكومة دستورية ترتكز إلى برلمان قائم . وكان من رأى هؤلاء الإخوان أن هذا التصريح معناه أن وزارة محمد باشا محمود قد آن لها أن تستقيل ، لتحل محلها وزارة تجرى الانتخابات تمهيداً لعودة الوفد إلى الحكم . ولم أناقشهم رأيهم لأوافقهم عليه أو لأخالفهم فيه ، بل آثرت أن أنتظر حتى أرى محمد باشا شخصياً وأتحدث إليه .

وكان موعد عودتنا جميعاً إلى مصر يقترب . وقد حجز محمد باشا ومن معه أماكن على الباخرة الإيطالية (اسبيريا) نستقلها كلنا من نابولى . وكان الملك فؤاد قد سافر من باريس إلى لندن . وكنا نحسبه سيطيل مقامه أسابيع بأوربا . لكنا سرعان ما عرفنا أنه أمر فحجزت له ولحاشيته أماكن على اسبيريا التى نسافر عليها . ولهذه المناسبة سأل أحد الصحفيين الإنجليز محمد باشا محمود عما إذا كان سيسافر فى صحبة الملك فؤاد فكان جوابه : كلا ! بل اختار جلالة الملك الباخرة التى قررت أنا السفر عليها ليعود إلى مصر . فلما رأيت هذه العبارة ، وتناقلها إخواننا المصريون المقيمون بباريس ، أيقنت أننا ذاهبون إلى مصر فى جو ملبد بالغيوم .

وسافرت من باريس إلى روما فقضيت بها أسبوعاً ، ثم سألت مدير فندق اكسلسيور ، وكنت أنزل به ، عن فندق فى نابولى أنزل به ثلاثة أيام إلى أن أستقل الباخرة ، فقال لى إن فندق اكسلسيور بنابولى يتبع فى إدارته فندق روما ، وأرسل برقية يحجز لى مكاناً هناك . فلما بلغت نابولى قال لى مدير الفندق إن الغرفة محجوزة ، ولكنها لم تعد بعد ، وستكون معدة بعد ساعة تستطيع فى أثنائها أن تزيل عنك غبار السفر فى غرفة أخرى ، لكنه حين رأى جواز سفرى مصرياً دخل به إلى الفندق ثم عاد يقول : آسف لأن الغرفة المحجوزة لك قد شغلت ، وكذلك الغرفة الأخرى . وكان جلالة الملك فؤاد وحاشيته ينزلون بالفندق . ولعل الرجل أطلع بعض رجال الحاشية على جواز سفرى . فانتقلت بمتاعى إلى فندق آخر على البحر أعجبنى ، وقضيت به الأيام الباقية على سفر اسبيريا .

على أنى قرنت ما حدث من ذلك بما كان من حديث أدى إلى سفر محمد باشا إلى باريس ليطلع جلالة الملك على محادثاته مع وزير الخارجية البريطانية ، وبعبارة محمد باشا أن الملك هو الذى يسافر على الباخرة التى اختارها هو ، ووقر فى ذهنى أن فى الأمر شيئاً ستظهره الأيام بعد عودتنا إلى مصر .

وأقلتنا اسبيريا إلى الإسكندرية . وغداة وصولنا ألقى محمد باشا خطاباً بديعاً بفناء كلية سان مارك ، ذكر فيه محادثاته ومشروع المعاهدة الذى انتهى إليه ، وشرح مزايا

هذا المشروع خير شرح ، وصرح بأنه سيجرى انتخابات يعرض فيها هذا المشروع على الأمة . لكن تصريح الدكتور دالتون كان قد سبق إلى مصر ، ونشر فيها جواً غير الجو الذى تركه محمد باشا يوم سفره إلى لندن : جو الطمأنينة والثقة بوزارته وتأييدها . وانتقل محمد باشا إلى القاهرة ونزل بالباخرة محاسن ، فكان يزوره فيها من أصدقائه المصريين والإنجليز من كان يبادلهم الرأى فى الموقف الذى يقفه والخطة التى يتبعها . رأيت عنده سسل كامبل يوماً وعلى وجهه سيما الحيرة ، وكأنه يريد أن يقول شيئاً لا يجد إلى التعبير عنه الوسيلة . وسألت محمد باشا بعد خروج كامبل عن موقف الوزارة فطمأننى إلى أنه صاحب الرأى فى كل شىء . مع ذلك بقيت غير مطمئن إلى الجو المحيط بنا .

وقامت صحف الوفد بحملة عنيفة على الوزارة ، وعلى مشروع المعاهدة الذى انتهى إليه محمد باشا . ولم تكن حملتهم على المشروع طعناً عليه أو انتقاصاً منه ، بل كان فيها تحفظ مداه أن المشروع لا يفى بمطالب البلاد كاملة ، وأن وزارة محمد باشا لم يبق لها حظ من البقاء . بل لقد نشرت جريدة البلاغ ، وكان يحررها يومئذ صاحبها الاستاذ عبد القادر حمزة ، (مانشِت) بحروف ضخمة جاء فيه : (استقالة ، فإلا تكن فإقالة !) . ومحمد باشا صاحب اليد القوية لا يقوى على شىء أمام هذا الهجوم ؛ ولا نستطيع نحن فى « السياسة » إلا أن نذكر العبارات التى تقال فى آخر عهد أية وزارة من الوزارات ؛ من أنها لم تكن فى يوم من الأيام أقوى منها فى ذلك اليوم ، وأن ما تذيعه صحف الوفد ليس إلا أمانى كاذبة لا تلبث أن تتلاشى ويبدو للناس جميعاً زيفها .

كانت الحوادث تدل كل يوم على حرج مركز الوزارة إزاء السياسة الإنجليزية وإزاء صاحب العرش . وبدأنا نحن الدستوريين نتبادل الرأى فى معركة الانتخابات وهل نخوضها ، أم يكون امتناعنا عن خوضها أحسن وأكرم .

وانقضت أسابيع ثلاثة ومركز الوزارة يزداد كل يوم دقة . وكان الوزراء جميعاً بالإسكندرية ، فلم يكن بمستطاع أن أرى أحداً منهم أناقشه فى الموقف حين بلغ من الدقة مبلغ الحرج . عند ذلك قابلت محمود باشا عبد الرازق وخاطبته ، فوجدته على مثل رأيى من أن كرامتنا جميعاً أصبحت فى كفة الميزان ما لم تستقل الوزارة . عند ذلك كتبت مقالا جعلت عنوانه : (أما لهذا الليل من آخر !) ، طلبت فيه إلى الوزارة أن تتخذ خطوة حاسمة تحدد موقفها من كل الظروف المحيطة بها . فلما ظهر هذا المقال فى الصباح خاطبنى بالتليفون زكى باشا أبو السعود ، وقد كان وزيراً للحقانية فى وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ ،

فأبدى إعجابه بالمقال ، ثم طلب إلىّ أن أقابله فى بيته بشارع بركات بقصر الدوبارة . وكان زكى باشا وفديًّا . ولم يمنعنى ذلك بطبيعة الحال من مقابلته . فلما لقيته كرر إعجابه بالمقال ثم قال : ألا ترى من مصلحة الوطن أن تحصل مصر على خير مما حصلت عليه فى مقترحات محمد محمود – هندرسون ؟ ! قلت : لو أن ذلك كان ممكناً لما ترددت فى الجواب بالإيجاب . لكننى أعلم من الإنجليز أنفسهم أنهم قالوا فى هذا المشروع كلمتهم الأخيرة . قال : لا تصدق ما يقوله الإنجليز من ذلك . وأنا أؤكد لك أن الوفد إذا تفاوض سيحصل على حقوق جديدة لمصر ، وإنى أقول ذلك عن علم وبينة . فلما سمعت ذلك شعرت كأنما أضاءت أمامى فكرة كانت مبهمة فى خاطرى ، قلت : أما والأمر كذلك فإن إخواننا الذين يقولون بامتناع الدستوريين عن الدخول فى الانتخابات محقون فى رأيهم تماماً . وأخذ الرجل لسماع هذا الكلام وقال : كيف ؟ ! تمتنعون عن الانتخابات ؟ ! ولماذا ؟ وأجبت فى صراحة : لأننا إذا خضنا المعركة فسنخوضها على أساس أن هذا المشروع خير ما يمكن الوصول إليه فى الوقت الحاضر . فإذا قال الوفد إنه يستطيع الوصول إلى خير منه ، لم يكن معقولا أن ندفع حجته بأننا لا نريد مزيداً تظفر به مصر من حقوقها . ولهذا فسأشير على الحزب أن يبنى قراره ، بالامتناع عن خوض معركة الانتخابات ، على أنه لا يريد أن يقيم أية عقبة فى سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين . فإن تحقق ذلك كنا سعداء ، وإلا كانت لنا الحجة على أننا صادقين ، فلم نخدع الأمة يوم قلنا لها إن مشروع محمد محمود – هندرسون هو الكلمة الأخيرة لإنجلترا فى الظرف الحاضر .

عبثاً حاول الرجل صدى عن هذه الفكرة ، وإقناعى بأن يدخل الدستوريون المعركة الانتخابية . فقد كانت الحجة التى سقتها أمامه منيرة واضحة قاطعة كل جدل . وتركت الرجل وانصرفت غير آسف لهذه المقابلة التى أنارت أمامى السبيل ، وجعلت منطق الامتناع عن الانتخابات بهذا الوضوح وبهذه القوة .

فى هذا اليوم أو فى غداته ، سافر محمود باشا عبد الرازق إلى الإسكندرية يستعجل استقالة الوزارة ، بعد أن بلغ موقفنا نحن الأحرار الدستوريين من الدقة حتى صرنا لا نستطيع أن نقابل أحداً . ولحقت به غداة سفره فإذا بى ألقاه فى بهو سان استفانو متهللا يقول لى : انتهينا ، وقدمت الوزارة استقالتها منذ ساعة . وشاركته تهلله أن رأيت الليل ولى .

وقبل جلالة الملك الاستقالة ، وكلف عدلى باشا بتأليف الوزارة الجديدة . وظن بعضهم

أن اختتار عدلى باشا ربما كان مقدمة لقيام وزارة مؤتلفة بعد الانتخابات تتولى المفاوضة على أساس مشروع محمد محمود – هندرسون . ويخيل إلىّ أن اختيار عدلى باشا جاء فى اللحظة الأخيرة ، ولم يكن نتيجة تفكير سابق أو خطة متفق عليها . فقد جعل الرجل يدعو من يرى معاونتهم إياه فى وزارته ، ويقابلهم فى جناحه بفندق سان استفانو . ولم تمض أيام على تأليف الوزارة حتى تبين أنها وزارة انتخابات ، وأنها مقتنعة بأن مصير الأمر للوفد ، فجعلت تسايره فيما يرى . عند ذلك طرحت مسألة الانتخابات على الحزب وقرر عدم الاشتراك فيها ، وأيدت أنا هذا القرار فى السياسة بالحجج التى أبديتها لزكى باشا أبو السعود . وكذلك تمت الانتخابات من غير معركة ، وألف النحاس باشا وزارته المستندة إلى إجماع مجلس النواب فى الأيام الأولى من سنة ١٩٣٠ .

وانتظرنا ما تقوله الوزارة الجديدة عن مقترحات المعاهدة . فقد كانت العبارة التى اختارها الوفد ، كما طولب بإبداء رأيه فيها ، أنه يبدى هذا الرأى (تحت قبة البرلمان) . أما وقد أصبح الوفد (تحت القبة) فقد اكتفى بطلب تفويض المجلس للمفاوضة من غير ارتباط بشىء . وسافر النحاس باشا ومن اختارهم معه لهذه المهمة ، وفى مقدمتهم الأستاذ مكرم عبيد زميله فى الوزارة وسكرتير الوفد ، ونزل القوم لندن وبدأت المفاوضات وبقينا فى مصر ننتظر نتيجتها ، وأكبر اعتقادنا أنها ستنتهى إلى مثل ما انتهى إليه محمد باشا مع تغيير فى الصيغ يتخذه الوفد أساساً للدعاية ، والقول بأنه حصل لمصر على حقوق تزيد على ما حصل عليه رئيس الأحرار الدستوريين .

وكانت التلغرافات الخاصة والعامة تنقل إلينا ما يؤكد هذا الظن . فبينما كانت صحف الوفد تتحدث عن جديد كسبه المفاوض المصرى فى لندن ، كانت أنباء (السياسة) الخاصة تذكر ألا جديد إلا فى الصياغة . مع هذا كنا نود لو تنتهى هذه المفاوضات إلى نتيجة إيجابية ، حتى تنتهى المزايدات الوطنية على حساب الخلاف بين مصر وإنجلترا ، وحتى تفتح صفحة جديدة فى تاريخ البلاد السياسى . ومهما تكن هذه النتيجة فهى خير من أن نبقى فى الحلقة المفرغة التى تدور فيها الدعايات الحزبية منذ سنة ١٩٢١ إلى ذلك التاريخ ، أى إلى سنة ١٩٣٠ .

وتواترت الأنباء ذات ليلة بأن المفاوضات انتهت ، وبأن توقيع المفاوضين المصريين والإنجليز قد حدد موعده منتصف تلك الليلة . وإننا لفى انتظار الأنباء البرقية التى تصف حفلة التوقيع ، ومجالس الأشخاص حول المائدة التى يتم التوقيع عليها ، والقلم التاريخى الذى تم

التوقيع به – إذ جاءتنا الأنباء فى اللحظة الأخيرة بأن المفاوضات قطعت ، وأن مسألة السودان كانت سبب قطعها . ولقد تولتنا لذلك دهشة أيما دهشة . فنى الأمر لا ريب سر خفى علينا ، وأكبر ظنى أن المفاوضين المصريين يعرفونه . أم أن الأنباء بنجاح المفاوضات وبالاستعداد لحفلة التوقيع كانت سابقة لأوانها ، وأن المفاوضات الخاصة بالسودان كانت لا تزال قائمة ؟ لم يعرف يومئذ أحد شيئاً إلا أن المفاوضات قطعت ، وأن المفاوضين المصريين أزمعوا الرحيل من لندن إلى مصر .

لم أشك بعد قطع المفاوضات فى أننا مقبلون بعد عودة المفاوضين إلى مصر على أحداث جديدة أيسرها تغيير الوزارة . ولم يغير من اعتقادى هذا قول النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد ، بعد عودتهما إلى القاهرة ، أنهما مقتنعان بأن الوفد كسب صداقة الإنجليز وإن كان قد خسر المعاهدة . فقد عودتنا السياسة البريطانية فى ذلك العهد أن كل وزارة تتولى المفاوضة ، ولا تنتهى فيها إلى نتيجة إيجابية ، لا يمكن أن يكون لها حظ من البقاء .

من ذا ترى يخلف هذه الوزارة ؟ وماذا عسى تكون السياسة التى تقررت ؟ ! لم يمر شىء من ذلك بخاطرى ، ولم يخاطبنى فيه أحد . وإنا لننتظر ما عساه يحدث إذ علمت فى مساء أحد الأيام أن محمد باشا محمود أصيب بنوبة قرر الدكتور على باشا إبراهيم أنها ناشئة عن الزائدة الدودية ، وقرر لذلك نقله فوراً من منزله إلى المستشفى وإجراء عملية جراحية له فى الحال . وأجريت العملية صبح الغد وذهبت إلى المستشفى الإسرائيلى ، وجلست مع عشرات العواد الذين ذهبوا يسألون عن صحة الزعيم النبيل . وسرنا ما علمناه من نجاح العملية ، ونسينا إلى جانب هذا ما تتمخض عنه الأحداث السياسية وما يمكن بين يوم وليلة أن يقع . وبعد ثلاثة أيام أو أربعة ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين فى سرير مرضه ، صدر الأمر الملكى بإقالة وزارة النحاس باشا ، ودعى إسماعيل صدقى باشا لتأليف الوزارة الجديدة .

ترى ، أكان محض المصادفة هو الذى أدى إلى إجراء هذا التغيير فى وقت كان رئيس الأحرار الدستوريين فيه طريح فراشه بالمستشفى ؟ أم كان وجوده بالمستشفى مما عجل بهذا الأمر ؟ لا أستطيع أن أجزم بشىء ، لكن محمد باشا رأى اختيار هذا الوقت أمارة على استبعاده واستبعاد حزبه من الحكم ، ورأى وهو فى فراشه ألا يجيب الأحرار الدستوريون طلب صدقى باشا الاشتراك معه فى الوزارة ، فمن اشترك منهم فيها كان متخلياً عن عضويته فى الحزب . وما كان لى أن أخالفه عن هذا القرار وقد أيقنت أن اختيار صدقى باشا ، وهو

من هو جرأة ومجازفة ، ينطوى على نية لم أتبينها ، وإن اعتقدت أن الخطر من الجسامة بحيث يستوجب الحذر .

وأقر أكثر رجال الحزب هذا الاتجاه ، فلم يشترك منهم فى وزارة صدقى باشا غير حافظ باشا عفيفى . أما توفيق دوس باشا فقد اشترك فى الوزارة لأنه اعتبر نفسه مستقيلا من الحزب منذ سنة ١٩٢٥ . وحاول صدقى باشا أن يقنع محمد على علوبة باشا بالاشتراك معه ، ولكن علوبة باشا انتهى إلى مشاركة الأحرار الدستوريين قرار عدم الاشتراك مع تأييد الوزارة فى كل ما يتفق وسياسة الحزب .

حرصنا فى (السياسة) على أن نبرز هذا المعنى ، معنى تأييد الوزارة فيما يتفق وسياسة الحزب ، لأن خطة الوزارة الوفدية كانت خطة حزبية متطرفة تقوم على الفكرة التى كان يقول بها قائلهم : من لم يكن معنا فهو علينا . وكان مؤدى هذه الخطة أن تكون الأداة الحكومية وفدية لحماً ودماً ، وألا تقف الأداة الحكومية فى ذلك عند الوظائف ذات الطابع السياسى ، بل تتناول الوظائف كلها ، صغيرها وكبيرها ، وتنحدر من وكيل الوزارة إلى الكاتب الصغير ، ومن العمدة إلى الخفير . لذلك كانت الوزارات الوفدية وغير الوفدية تتداول هؤلاء بالتعيين والعزل . أما وصدقى باشا مناوئ صريح للوفد ، فالأحرار الدستوريون المنتشرون فى المدن والقرى يطمعون فى أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها ولو على حساب الوفديين . وحرصت الوزارة على أن تجيب الأحرار الدستوريين إلى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها ، أو سكوتهم عن معارضتها . وما كان لنا أن نعارض الوزارة غداة تأليفها ، فلم تكن هذه خطتنا حتى مع الوزارات الوفدية . هذا ونحن لو عارضناها ، أو لم نعلن تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الأحرار الدستوريون بأن مصالحهم عرضة للضياع ، ولرتبوا على هذا الشعور نتائج قد تضر الحزب ضرراً بالغاً .

وكان صدقى باشا من ناحيته مكتفياً بهذا القدر من التأييد . فهو قد تولى الحكم وحده ، وأراد أن يقاوم تيار الوفد الذى كان جارفاً فى ذلك الحين . فإذا هو لم يظفر بتأييد الأحرار الدستوريين ، ولم يظفر كذلك بسكوتهم عنه ، وتعرض لمعارضتهم العنيفة المعروفة بالشدة ، والتى كان يحسب حسابها – إذن لنجمت فى طريقه منذ اليوم الأول مصاعب تبلغ أضعاف ما نجم بسبب عدم اشتراكهم فى الوزارة . لابد له إذن من فترة يوجه فيها كل همه لمقاومة المعارضة الوفدية ، ولم يكن بد للأحرار الدستوريين كذلك من فترة يسترد أنصارهم فى أثنائها

ما ينصفهم ، ولا تخالف الوزارة فى أثنائها سياستهم . فإذا خالفت الوزارة سياستهم من بعد ، وبلغت مخالفتها مبلغاً يسوغ معارضتها ، وجدوا أنصاراً يقفون فى صفهم ضدها .

لم يبطئ صدقى باشا أن يكشف ولو بعض الشيء عن سياسته . فهو قد جاء ليعدل الدستور . كيف ؟ وإلى أى مدى ؟ ذلك ما لم نكن نعرفه . لكنه أعاد إلى ذاكرتى ما دار بينى وبين محمد باشا محمود ، وبينى وبين حافظ باشا عفيفى من حديث حول الدستور وتعديله ؛ وذلك أثناء محادثات محمد محمود – هندرسون بلندن . وتساءلت فيما بينى وبين نفسى : أكان حديث هذا التعديل عن علم من الإنجليز ، أم أن مصدره كان مصرياً بحتاً ؟ لكن هذا التساؤل لم يغير من الواقع شيئاً . ولا بد لنا من أن نحدد موقفنا إزاء هذه السياسة التى يريد صدقى باشا تنفيذها . أنعارضه ؟ أنؤيده ؟ أنتخذ موقفاً لا هو بالمعارضة ولا هو بالتأييد ، لتكون لنا حرية التصرف من بعد ؟ اختار محمد باشا محمود هذا الوضع الأخير ، فأدلى بتصريح قال فيه إنه يتمسك بأسس الدستور ، ولم يزد على ذلك شيئاً .

وقابلت صدقى باشا يوماً ، فأخبرنى أنه يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطاناً مما يجيزه الدستور القائم . قلت : أولا ترى دولتكم من الخير أن تجرى الانتخابات ، فإذا حصلت فيها على أغلبية وكنت حريصاً على تعديل الدستور عدلته بالطريقة المنصوص عليها فيه ؟ فابتسم ، وقال : هذا أمر ننظر فيه من بعد !

لم تبخل (السياسة) على صدقى باشا فى الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل . لكنا مع ذلك كنا ننطوى دائماً على الحذر ، برغم ما كان رئيس الوزارة يظهره من تلطف وحسن معاملة ومسارعة إلى إجابة الأحرار الدستوريين إلى ما يطلبون ، وذلك تقديراً منا لما تنطوى عليه سياسته من نتائج . أحالت الوزارة قاضيين إلى المعاش لأنهما أصدرا أحكاماً فى قضايا سياسية اعتبرتها الوزارة مخالفة لسياستها ، فكتبت (حديث اليوم) فى (السياسة) أنقد هذا التصرف نقداً أساسه أن القضاء يجب أن يكون بمنأى عن مثل هذه التصرفات الإدارية . فالقضاء بحكم الدستور مستقل ، والقاضى لا يحكم إلا بما يمليه عليه ضميره وما ينص عليه القانون ، فإن أخطأ فثمت محكمة الاستئناف ومحكمة النقض وكل ما أنشأه المشرّع من وجوه إعادة النظر .

والواقع أننى كنت ، ولا أزال ، مقتنعاً تمام الاقتناع بكل ما انطوى عليه هذا المقال من آراء . فاستقلال القضاء دعامة العدل . وإذا أخطأ القاضى فعوقب بخطئه هدم ذلك استقلال القضاء من أساسه . فإذا صدر هذا الحكم ممن لا يملكونه ، والهيئات القضائية

العليا وحدها هى التى تملكه ، تعرض ركن العدل للانهيار ، وتعرض القضاء نفسه ليكون أداة فى يد الهيئة التنفيذية . أما والقضاء يحكم بين الشعب والهيئة التنفيذية فى كثير من الأمور المدنية وغيرها ، فإخضاع القضاة لسلطان الهيئة التنفيذية : تعزلهم كما تشاء وتثيبهم بما تريد ، يزعزع ركن القضاء ويقضى على ثقة الناس بأحكامه ، ويفضى إلى اضطراب أشد الاضطراب ؛ إلى اضطراب هو الفوضى بعينها ، وهو الفساد لأداة الحكم كلها .

أحدث هذا المقال رجة فى الأوساط المختلفة . فسره بعضهم بأنه نزعة ظاهرة من الأحرار الدستوريين لمعارضة الوزارة ؛ وفسره آخرون بأنه مجرد إرهاص بهذه المعارضة . وبعث إلىّ على باشا ماهر وزير الحقانية (العدل) فى وزارة صدقى باشا ، فلقيته بمكتبه بالوزارة بالقاهرة ، فحاول أن يفسر لى تصرف الوزارة فى عزل القاضيين ، فلم أدعه يمضى فى الشرح ، ولم أدع توفيق باشا دوس زميله فى الوزارة يؤازره فى هذا الشرح ، بل قلت : لكم أن تقتنعوا فى شأن القاضى بما ترون . لكن مبدأ عدم قابلية العزل ، وإن لم يتقرر بعد لقضاة المحاكم الابتدائية ، قد روعى فى كل العهود ، من يوم أنشئت المحاكم ، تطميناً للناس على استقلال القضاء . فالعدول عنه لأى اعتبار غير مقبول بحال .

لم أفكر فى أن أجعل من هذا الموضوع أساس حملة صحفية بطبيعة الحال . بل اكتفيت بما دل عليه هذا المقال من استقلالنا فى الرأى ، ومن اقتصار تأييدنا على ما نحن متفقون مع الوزارة فيه من مبادئ وآراء . وما كان لى أن أجعل من الموضوع أساساً لحملة ، ولم يتخذ الحزب بعد قراراً ينقض رأيه الأول فى تأييد الوزارة . مع هذا وجدت من بعض أعضاء الحزب مؤيدين ، كما وجدت من أكثر أصدقائنا الأعيان من سألنى منزعجاً عما قصدت إليه من كتابة ما كتبت .

وتحدث إلىّ صدقى باشا بعد زمن من كتابة هذا المقال ، يسألنى عما سماه (حزبنا) ، وأبدى لى من الاستعداد لمؤازرة الحزب أكثر مما أبدى من قبل . وأردت أن أستأنس فى هذا الطور من المرحلة برأى رجل أطمئن لرأيه ، فذهبت إلى محمود باشا عبد الرازق ببلدته (أبى جرج) بمديرية المنيا وأخبرته بما حدث ، وبأقوال صدقى باشا ، فقال لى : لا يخدعنك قول تسمعه ! إنا مقبلون لا محالة على خصومة مع الوزارة ليس من الحكمة استعجالها ، ولكن الحكمة توجب التقدير لها . فلا بأس ، الفينة بعد الفينة ، من مقال كمقالك عن عزل القاضيين من غير أن تجعل من ذلك أساساً لحملة . لقد كان توفيقك فى هذا الموضوع جديراً بالإعجاب . فلا ترفض ما يبذله صدقى باشا من مجاملة مقابل التأييد الذى نبذله

الآن له ، فهذه المجاملات عدتنا غداً إذا وقفنا منه موقف المعارضة .

وكنت متفقاً تمام الاتفاق مع محمود باشا فى أننا مقبلون لا محالة على خصومة مع الوزارة ليس من الحكمة استعجالها ، وليس من الحكمة إظهارها حتى تقوم على أساس متين ، نكسب به من المكانة فى الرأى العام مقابل ما قد نخسره من أنصارنا الأعيان الذين يخشون على جاههم وعلى مصالحهم ، إذا عارضنا الوزارة معارضة ظاهرة . وإنما كان اقتناع محمود باشا واقتناعى ، بأننا مقبلون لا محالة على خصومة مع صدقى باشا ، قائماً على أساس من اختلافنا وإياه فى الرأى والميل . فهو رجل يؤمن بالحكم وبأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق ما يرجو الإنسان تحقيقه من خير لبلاده ، فلابد من الوصول للحكم بأية وسيلة ولو على حساب حرية الشعب وطمأنينته ، ولو استناداً إلى قوة أية سلطة تملك أن ترفع الإنسان إلى منصة الحكم مقابل ما تطلب منه تنفيذه . أما نحن الأحرار الدستوريين ، الذين حاربنا فى سبيل الدستور بعد أن وضعنا مشروعه ، فكنا نؤمن بأن الحكم وسيلة لا غاية ، وأن المعارضة تستطيع أن توجه شئون الحكم بالقدر الذى تستطيعه الحكومة القائمة نفسها ، بل بأكثر من هذا القدر فى أحيان كثيرة ، وأن الوصول للحكم إن لم يكن أساسه الكرامة الذاتية التامة لمن يعهد إليه بتبعاته فخير منه البقاء فى المعارضة ؛ ولهذا كان محمود باشا واثقاً ثقتى بأن ما يقوم به صدقى باشا من تعديل الدستور سيكون أساس معركة بيننا وبينه . ولهذا اتفقنا على أننى كلما قابلت صدقى باشا أوقابلت أحد زملائه الوزراء تحدثت فى موضوع الدستور ومبلغ حرصنا على عدم المساس به ، حتى لا نتهم إذا عارضنا الوزارة على أساس تغييرها الدستور بأننا خدعناها أولم نكن صريحين معها . وهذا ما فعلت قبل حديث (أبى جرج) وبعده .

كان محمد محمود باشا بعد مغادرته المستشفى ، وإبلاله من عملية استئصال الزائدة ، قد سافر إلى إنجلترا طلباً للراحة والاستشفاء . وكان موعد عودته منها فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر . وقد سافرت وسافر محمود باشا عبد الرازق إلى بورسعيد عشية وصول الباخرة التى تقل رئيس الأحرار الدستوريين إلى أرض الوطن . وقد قابله الناس حين نزوله بورسعيد مقابلة حماسية ، حرصت على دقة تصويرها لقراء (السياسة) أشد الحرص ، ليعلم صدقى باشا وليعلم مؤيدوه أن من ورائنا فى البلاد رأياً عاماً يؤازرنا بقوة تحمل من يستهين بخصومتنا على التفكير الطويل قبل الإقدام عليها . فلم أكن أشك فى أن صدقى باشا يقدر كما كنت أقدر ، وكما كان محمود باشا عبد الرازق يقدر ، أن الاتفاق بين الوزارة وبين الأحرار

الدستوريين مؤذن يوماً ما بنهايته . فلم يكن بد من أن نصور له خطر الإقدام على هذه الخصومة ، لعله يتردد أو يجد الوسيلة للنزول على رأينا . لكن الرجل كان مسوقاً إلى ما يفعل . ولعله كان مطمئناً إلى أن خصومتنا معه ستفض من حولنا أنصارنا الأعيان الدستوريين ، وتدفعهم إلى ناحيته حرصاً على جاههم ومنافعهم . ومناصرتهم إياه ، مضافة إلى سلطان الحكم وهيبته ، تكفل فى نظره ما يريد من مغالبتنا والتغلب علينا .

فبعد أسبوعين من عودة محمد باشا إلى مصر ، دعانا صدقى باشا إلى تناول الغداء فى (كلوب محمد على) . وبعد الطعام اجتمعنا فى قاعة المكتبة بالنادى ، وحدثنا صدقى باشا فى الدستور وما هو صانع به . إنه يريد إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وإحلال دستور جديد محله . وهو ، فيما قال لنا ، لم يصنع أكثر من أن تلافى ما أثبت العمل عدم صلاحه فى الدستور . ثم إنه عرض لنا أمثلة من ذلك ؛ وأعطانا نسخة من مشروع الدستور الذى يريد إصداره . وأشرت أنا فى عرض الحديث إلى أن لتنقيح الدستور طريقة مقررة فيه ، وأن من الخير اللجوء إلى هذه الطريقة . لكن محمد باشا استوقفنى قائلاً : « خير ألا تثير مناقشة الآن ، وأن ننظر فى المشروع الذى عرضه علينا صدقى باشا وندرسه . ونحن نكلفك يادكتور هيكل بهذه الدراسة . ومتى أتممناها عدنا إلى الاجتماع لبحث أنجع الوسائل التى تؤدى بنا إلى تفاهم واتفاق » .

وانصرفنا على هذا . وبعد أيام اجتمعنا ثانية وتحدثنا ، واختلفت وجهات النظر بيننا وبين صدقى باشا . وأشهد لقد كنت شديد التشبث بما أبديته من رأى تشبثاً سماه بعض خصومنا من بعد (عناداً) . وفى المساء دعينا لمقابلة أخيرة مع صدقى باشا ، حضرتها مع محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومحمد على علوبه باشا ، فألفينا صدقى باشا يبلغنا إنذاراً نهائياً بأنه اتفق مع جلالة الملك على إصدار الدستور صبح الغد ، وأنه لم يبق له بتسويفه طاقة ، وأنه غير مستعد ليغير أو يبدل كلمة ولا حرفاً مما أبلغنا إياه . وانصرفنا وقد انقطع ما بيننا وبين الوزارة ، وقد انتقلنا إلى ميدان المعارضة .

دعونا مجلس إدارة الحزب للاجتماع وأبلغناه ما حدث ، فلم يعترض على ما قررناه أحد ، وإن بدا على وجوه بعضهم أنهم غير مستريحين لهذه المعارضة التى لا بد منها ، والتى يغتبط الوفديون لها ، والتى تضيع على كثيرين آمالاً فى منافع يرجونها .

أما أنا فقد اطمأنت نفسى كل الطمأنينة بالخروج من موقف مداورة لا تألفه ، إلى موقف معارضة صريحة قوية متينة الأساس ، قائمة على مبدأ سليم هو بعينه المبدأ الذى

دافعت عنه يوم أنشأنا جريدة السياسة ، أقصد الدفاع عن الدستور وعن حقوق الأمة فيه . بذلك فك قلمى من عقاله ، وانطلق يعبر عن آراء ومبادئ وعواطف انطوت عليها نفسى منذ نشأت ، ومنذ عرفت شيئاً اسمه الحرية وحقوق الشعب والأفراد فى التمتع الصحيح بها . والحق أننى اغتبطت بهذا الموقف الصريح أيما اغتباط . وزاد فى غبطتى أن كان أولو الرأى من رجال الحزب جميعاً يبدون لى من الموافقة على ما أكتب كل يوم ما زادنى حماسة وقوة .

شعر صدقى باشا إزاء حملة (السياسة) ، الصادقة العنيفة الشديدة المراس والبأس ، بأنه لا بد له من أن يواجه هذه الحملة بكل قوته ، لا رئيسَ وزارة يعنيه منصب الحكم وجاهه وكفى ، بل رجلَ سياسة يريد حمل الشعب على الاعتقاد بأنه أصلح ما أفسده الزمان ، ونجى البلاد من فوضى تخبطت فيها أثناء السنوات السبع التى انقضت منذ صدر الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ . لذلك بدأت معركة عنيفة بيننا وبينه كانت أعنف ما عرفت ، لأن التكافؤ فيها لم يكن قائماً على أساس من حرية الرأى واحترامه ، ولأن القانون فيها ، بل لأن قواعد الخلق نفسها ، أهدرت إلى حد كبير :

وتصوير هذه المعركة هو موضوع الفصل الآتى .

الفصل الثامن

معركة بين دُسْتُورَيْن

المذكرة التى أرفق بها دستور سنة ١٩٣٠ – لماذا لم تجد صدى فى النفوس – ازدياد بطش الوزارة بخصومها – سيف المعز وذهبه – ازديادنا شدة فى المعارضة – دستور الأمة ودستور الحكومة – إنذار «السياسة» وتعطيلها، وتعطيل كل جريدة تحل محلها – كتاب «السياسة المصرية والانقلاب الدستورى» ومصادرته – نشاط المبشرين بالمسيحية ومقاومتنا لهم – اتفاق الأحرار الدستوريين والوفد لمقاومة دستور الحكومة – لجنة الاتصال ومحاولة السفر إلى طنطا – السفر إلى بنى سويف ومحاصرتنا فى محطتها – سفر محمد محمود باشا والنحاس باشا ومن معهما إلى بنى سويف بالسيارات فى غفلة من الحكومة – المظاهرات فى المدينة وإطلاق الرصاص بها وإعادة الزعماء والتحقيق معهم – المندوب السامى البريطانى وفكرة الوزارة القومية – قبول الأحرار الدستوريين لها وانقسام الوفد فى أمرها – إصرار النحاس باشا ومكرم باشا على رفض الفكرة بتاتاً – حديثى مع عدلى باشا بشأنها واعتذاره عن عدم تأليف الوزارة إلى أن يجمع عليها الوفد والدستوريون – النحاس باشا يفصل أنصار الفكرة من الوفد فيكرمهم محمد محمود باشا – صدقى باشا يمهد للانتخابات – الدستوريون والوفد يقررون مقاطعتها – الأمة تقاطع الانتخابات فتعلن الحكومة أنها اشتركت فيها – قضية الخطابات المزورة ومحاولة البوليس تلويث اسم محمود غالب باشا رئيس المحكمة – صدقى باشا يخلق حزب الشعب بقوة الحكومة – رسالات صدقى باشا إلىّ – صدقى باشا يهدد والنيابة تكرر التحقيق مع «السياسة» – سمو الروح المعنوية عند محررى السياسة وعمالها جميعاً – النيابة تقدم محمد محمود باشا وتقدمنى إلى المحاكمة – صدقى باشا يصاب بالشلل ثم يسافر إلى أوربا للاستشفاء – عودته من أوربا معافى واضطراره مع ذلك للاستقالة – وزارة عبد الفتاح باشا يحيى وانفضاض حزب الشعب من حول صدقى باشا – تحقيقات كورنيش الإسكندرية – عبد الفتاح يحيى باشا يحاول عبثاً أن يتفاهم مع الدستوريين – مشكلة بين عبد الفتاح باشا والمندوب السامى البريطانى – قضية نزاهة الحكم – حديث بينى وبين النائب العام – الحكم بالبراءة فى قضية نزاهة الحكم – الإنجليز يفكرون فى تغيير الوزارة – ظهورهم على مسرح السياسة المصرية وطريقتهم فى ذلك .

منذ اعتزم صدقى باشا إبدال دستور سنة ١٩٢٣ بالدستور الذى أصدره فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ، شعر بما ينطوى عليه هذا العزم من جلال الخطر ، وبأنه لابد له من إقناع الأمة ، أو طوائفها المتعلمة على الأقل ، بأنه لم يغصب الشعب حقًّا ، وإنما نظم هذه الحقوق بخير مما نظمها دستور سنة ١٩٢٣ ، وكفل بذلك إزالة المساوئ التى نجمت

عن تطبيق هذا الدستور . ولهذا الغرض أرفق الدستور الجديد بمذكرة إيضاحية للأسباب التى أدت إلى تعديل الدستور . وأشهد لقد بذل واضعو هذه المذكرة من العناية فى حسن صياغتها ، وفى إقامة الأدلة التى يعتقدونها مسوغة عمل الحكومة ، ما هو جدير بإعجاب قارئها وإن اختلف مع واضعيها فى الرأى أشد الاختلاف .

على أن هذه المذكرة لم تظهر إلا يوم ظهر الدستور الجديد ، أى بعد أربعة أشهر من تولى صدقى باشا الحكم . وفى خلال هذه الأشهر الأربعة كانت الخطة التى سار عليها صدقى فى الحكم خطة بطش بخصومه ليس كمثله بطش . عطل صحف الوفد أو طائفة منها ، وقمع بالشدة المتناهية كل محاولة بذلها الوفد لمعارضته ؛ فلم تكن مذكرته ، وإن بلغت من جمال الصياغة ودقة المنطق أعظم مبلغ ، لتقنع هؤلاء الخصوم بأنه على حق فيما صنع .

ثم إنه لم يجاملنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، مجاملة الصديق الذى يريد إقناع صاحبه بأنه صنع الخير ، ولم يفكر أثناء كان يضع دستوره الجديد فى أن يطالعنا بشىء من أمره ، فكان لذلك أثره فى نفوس كثيرين منا . هذا إلى أننا ، نحن محررى السياسة وأنا فى مقدمتهم ، كنا مقتنعين تمام الاقتناع بأن الدافع الحقيقى لتعديل الدستور لم يكن فكرة إصلاح ، بقدر ما كان فكرة تغليب للسلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه فى البرلمان . لهذا كله نظرنا إلى المذكرة نظرة ريبة وحذر . وزادنا ارتياباً أننا رأيناها تلتمس فى التدليل الأمثلة من دول أدنى فى نظمها إلى الدكتاتورية منها إلى الديمقراطية الصحيحة . لهذا كله لم تترك المذكرة التفسيرية أثراً يذكر فى نفس الجمهور المثقف ، ولا فى نفس جمهور المتعلمين كافة .

وزاد فى ذلك أنها يوم ظهرت لم تجد صدى فى الصحف . فلم يكن للحكومة يومئذ صحيفة واحدة تدافع عن سياستها عن عقيدة وإيمان . ولذلك بذل صدقى باشا بنفسه من الجهد أعظمه . فما كان أكثر أحاديثه وردوده فى الصحف المحايدة كالأهرام والمقطم ! لكن الصحف المعارضة ، والسياسة بنوع خاص ، كانت تهاجمه كل يوم مهاجمة بالغة غاية العنف ، وكانت هذه المهاجمة تلقى سميعاً ، لأن خطة العنف التى سار هو عليها كانت تعتبر مثالا لما ينطوى عليه الدستور الذى وضعه من مبادئ . لهذا كانت أحاديث صدقى باشا وصيحاته تذهب مع الريح ، ولا يبقى من أثرها إلا أنها صادرة عن رئيس الوزارة القوى بسلطان الحكم ، والذى لم يجد من الرأى العام المصرى كله أى سند .

وكان صدقى باشا يزداد فى معاملة خصومه كل يوم شدة ، مما أدخل فى روع الناس

جميعاً أنه لا سند له فى الشعب ، وأنه إنما يستند إلى سلاح الحكم ، سلاح الجند ، سلاح رجل البوليس . ومن آيات بطشه وشدته أنه أمر النيابة بالتحقيق مع رجل كمحمد محفوظ باشا ، له بين أهله وأهل مديريته جميعاً مكان ملحوظ ، وله فى الاعتبار العام مركزه وتقديره . وقد فعل مثل هذا مع كثيرين ، وأمر المديرين فى الأقاليم بأن يأخذوا الناس بكل عنف وشدة ، فمن خضع منهم لسلطان الحكم أغدق عليه صدقى باشا من ذهب المعز قدر ما أرهبه قبل ذلك بسيفه . كان زميلى فى الدراسة ، هارون سليم باشا ، هو مدير الدقهلية إذ ذاك . ولقد ذهبت يوماً إلى بلدتى كفر غنام ، فحدثنى والدى بأنهم بعثوا يسألون عن أمر هنالك لعلهم يجدون فيه مأخذاً وموضعاً للتحقيق . قال والدى يحدثنى : وقد طلبت إليهم فى البيت أن يعدوا لى ثياب الشتاء التى تصلح فى السجن ، مقدراً أنهم سيصنعون معى صنيعهم مع محفوظ باشا . وفى تلك الأثناء استصدر مدير الدقهلية من مجلس المديرية قراراً بهدم منزل لعبد الجليل بك أبو سمرة بناحية بدواى على مقربة من المنصورة ، بحجة أنه مأوى للصوص ، لغير شىء إلا أن عبد الجليل بك كان من الأحرار الدستوريين المتعصبين لفكرتهم فى مقاومة صدقى باشا لأنه أبدل بالدستور دستوراً آخر . وإذ كانت الأزمة المالية العالمية قد امتد أثرها إلى مصر ، فهبطت أسعار الأقطان وأسعار الأراضى ، فقد كان صدقى باشا يدفع البنوك لطرح أملاك المدينين من خصومه فى المزاد لبيعها جبراً ، فإن أذعن الخصم عاونه صدقى باشا عند البنك وحفظ عليه أرضه ، وإلا كان ضياع ملكه وخراب بيته بعض ما يستحقه .

لم يرهبنا هذا البطش ، ولم يزعجنا هذا الطغيان ، بل حفز من عزائمنا وقوى من روحنا المعنوية فازدادت معارضتنا عنفاً ، حتى لقد كانت السياسة تصدر كل صباح وفيها أكثر من مقال بالغ فى المعارضة غاية الشدة . وفيها إلى جانب ذلك صورة كاريكاتورية تعبر عن معنى من المعانى القائمة بنفس الشعب تصويراً لهذا البطش وهذا الطغيان . ولم يقف الأمر عند ذلك ، بل كانت الاجتماعات تعقد فى نادى الأحرار الدستوريين ، يلقى فيها إبراهيم بك الهلباوى ومحمد على علوبه باشا وغيرهما من خطباء الحزب ، خطباً نارية تنديداً بهذا العبث بالدستور على نحو يخالف كل أحكام الدستور . فتعديل الدستور أو تنقيحه له قواعد منصوص عليها فيه . والجرأة على تعديله على النحو الذى حدث يجعله دون القوانين احتراماً ، بل يجعله ، على تعبير علوبه باشا فى إحدى خطبه إذ ذاك ، أقل احتراماً من لائحة الترع والجسور وأمثالها من اللوائح .

وما أشد فعل الألفاظ فى نفوس الجماهير فى مثل هذه المعارك ، وبخاصة إذا رسمت هذه الألفاظ صورة حقيقية للواقع ! فى إحدى المقالات التى كتبتها يومئذ أسميت دستور سنة ١٩٢٣ دستور الأمة ، وأسميت دستور صدقى باشا دستور الحكومة ، وعقدت المقارنة بين الدستورين ، فإذا جميع الصحف تتحدث بعد ذلك عن دستور الحكومة ودستور الأمة ، وإذا صدقى باشا يجد هذه العبارة من الشدة فى تصوير الواقع بحيث جعل يقاومها فى أحاديثه جهد الطاقة . ولم تكن صحف الوفد أقل تكراراً لعبارة دستور الحكومة ودستور الأمة من جريدة (السياسة) . وابتسمت فيما بينى وبين نفسى ، لأن دستور سنة ١٩٢٣ هو الذى وصفه سعد زغلول باشا بأنه الدستور الذى وضعته لجنة الأشقياء ، فلما تولى هو الحكم وصفه بأنه دستور وضع على أحدث المبادئ العصرية ، ثم أصبح بعد ذلك دستور الأمة ، تقاتل فى سبيله وتبذل الجهد غاية الجهد لاستعادته . على أن ابتسامتى هذه لم تضعف فى قليل ولا فى كثير من شدتى فى الدفاع عن دستور الأمة ، ومحاربتى صدقى باشا لما صنع به . حدثنى أخى الأصغر يوماً وسألنى : علام أعتمد فى مقاومة صدقى باشا ، وتحت يده من جاه الحكم وسلطانه ما لا سبيل إلى التغلب عليه ؟ ! وكان جوابى : إن كل عدد من جريدة (السياسة) يساوى عشرات من الجند الذين يعتمد عليهم صدقى باشا ، وأنا لذلك مطمئن إلى أننى منتصر فى المعركة آخر الأمر لا محالة ، وإن كنت موقناً بأنها ستطول ، وستقتضينى وتقتضى حزب الأحرار الدستوريين جهداً شاقًّا وتضحية جسيمة قد لا يستطيع كثيرون الصبر على احتمالهما .

لم يطق صدقى باشا صبراً على احتمال معارضة (السياسة) . ولما كان الأمر الملكى الذى صدر به الدستور قد نص على أن أحكام هذا الدستور لا تنفذ إلا يوم ينعقد البرلمان ، ولما كان هذا الأمر يتيح لصدقى باشا أن يعطل الصحف بعد أن ينذرها – فقد أنذرنا ، فلم يزدنا إنذاره إلا قوة فى المقاومة وشدة فى المعارضة . فكررت الحكومة إنذارها الأول ، ثم عطلت جريدة السياسة بعد أن أيقنت أننى وزملائى فى تحريرها لا يرهبنا الإنذار ، ولا يخيفنا ما قد يترتب على تعطيل (السياسة) من ضيق أرزاقنا .

والحق أننا لم نكن نخشى من ذلك شيئاً ، لأننا كنا متضامنين مع الحزب فى عملنا كل التضامن ، وكانت شدة الحكومة تزيد تضامننا قوة . ولم تمض أيام على تعطيل السياسة حتى اتفقنا مع صاحب جريدة (الفلاح المصرى) ، الأستاذ جاد بطرس جاد ، فأصدرنا جريدته عن مطبعة السياسة وبقلم تحريرها ، وجعلنا نمضى المقالات بأسمائنا ، فكان صدورها حافزاً

للناس على قراءتها كما كانوا يقرءون السياسة ، بل أكثر مما كانوا يقرءون السياسة . وضاق صدقى باشا ذرعاً بما صنعنا من ذلك فأصدر أمره بتعطيل (الفلاح المصرى) وتعطيل كل جريدة تحل محل جريدة السياسة ، واطمأن بذلك إلى أنه استراح من أقلامنا ومن عنف معارضتنا ومن شدة وطأتنا عليه .

على أن تعطيل جرائدنا لم يرعنا ، ولم يدخل اليأس إلى نفوسنا ، ولم يحملنا على أن نقف مكتوفى الأيدى . فقد فكرت فى أن نضع كتاباً نطبعه عن هذا الانقلاب الدستورى ، وأشار علىّ محمود باشا عبد الرازق بأن نجعل كلمة (السياسة) فى عنوانه . وتعاونت مع زميلىّ فى تحرير السياسة ، الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى والأستاذ محمد عبد الله عنان ، ووضعنا الكتاب بعد أن اتفقنا على فصوله ، واختار كل منا الفصول التى يكتبها ، واخترنا له عنواناً (السياسة المصرية والانقلاب الدستورى) . وفى شهر أو نحوه تم تحرير الكتاب وطبعه وإعداده للصدور . وبينما نحن على أهبة دفعه إلى باعة الصحف ليصل إلى أيدى القراء ، إذ جاء البوليس فصادر نسخه العشرة الآلاف التى طبعناها . ولم يكن فى القانون ما يبيح مثل هذه المصادرة . فجعلت أتردد على النائب العام بعد أن قدمت له شكواى مما حدث ، وسألته أن يحقق هذه الشكوى ، وأن يحقق ما فى الكتاب إن كان فيه ما يعاقب القانون عليه ، فإذا النائب العام لا يحقق ، وإذا هو يعدنى كلما قابلته بأنه سيقرأ الكتاب ليرى ما إذا كان فيه ما يخالف القانون . ولم يصدر أمره بالإفراج عن الكتاب إلا بعد أن انقضى أكثر من شهر على مصادرته ، وبعد أن خيل إلى الحكومة أن هذا الزمن لا يجعل له من الأثر فى الرأى العام ما كان مقدراً له لو أنه أذيع فى الناس غداة الفراغ من طبعه .

* * *

وإنا لفى هذا الطور من أطوار المعركة إذ حدث حادث اهتزت له البلاد ، وكان له فى موقفنا وفى موقف الحكومة أثر عميق . ذلك أن نشاط المبشرين بالمسيحية ظهر فجأة فى ثوب مخوف ، وتناقلت الصحف يومئذ أن الجامعة الأمريكية بالقاهرة هى مصدر هذه الدعايات التبشيرية ، وأن بها أركان الحرب التى تنظم هذه الدعايات . وكان غريباً حقًّا هذا النشاط الذى أبداه المبشرون ، والذى لم يسمع بمثله من عشرات السنين . فقد امتد هذا النشاط من القاهرة إلى بور سعيد وإلى غيرها من المدن والأقاليم ، وقد تحدثت الصحف عن وسائل الإغراء التى يلجأ إليها المبشرون لحمل السذج على اعتناق المسيحية ، ولتنصير الأطفال

الأبرياء من أبناء المسلمين الفقراء . وارتاع الناس لهذه الحملة التبشيرية أيما ارتياع ، وجعلوا ينظرون إلى موقف الحكومة منها نظرة كلها عدم الرضا . وتألفت جمعية لمقاومة هذا التبشير كانت تجتمع فى دار الشبان المسلمين ، وكنت من أعضائها ، وكان من أعضائها كذلك الشيخ محمد مصطفى المراغى الذى كان شيخاً للأزهر فى سنة ١٩٢٨ ، فلما لم يستطع أن ينفذ آراءه فى إصلاح الأزهر استقال من مشيخته . وكان انضمامه إلى هذه الجمعية التى تقاوم التبشير مما زادها قوة فى نظر الرأى العام ، ومما دعا صدقى باشا ليحسب لهذا الجو الجديد كل حساب .

كانت الصحف تنشر عن هذه الحركات التبشيرية كل يوم جديداً ، وكنا نتوجه إلى الحكومة نطالبها بحماية السذج والأطفال من هذه الدعاية الخطرة . ولقد كنت من أشد الأعضاء تحمساً لمقاومة هذا التبشير ، لا من حيث إن هذه المقاومة تغذى حركة المعارضة لصدقى باشا ووزارته ، ولكن اقتناعاً منى بأن هذه الحركة يقصد بها إلى إضعاف ما فى النفوس من ثقة بدين الدولة ، ولما تنطوى عليه من قصد سياسى هو إضعاف معنويات الشعب بإضعاف عقيدته ، وإن لم يبلغ هذا الإضعاف حد ارتداده عن دينه إلى دين آخر . هذا إلى أننى رأيت فى هذه الحركة مقاومة لما أؤمن به من حرية الرأى . فإغراء الناس بالوسائل المادية ، لحملهم على تغيير مذهبهم أو عقيدتهم أو رأيهم ، هو محاربة دنيئة لهذه الحرية ، وهو استغلال للضعف الإنسانى كاستغلال المرابى حاجة مدينة ليقرضه بالربا الفاحش . والتبشير فضلا عن هذا مناف لقواعد الخلق ، ما دام يتم فى الظلام ، ولا يصارح القائم به الناس برأيه ليناقشوه هذا الرأى ، وليبينوا ما فيه من زيف أو فساد .

كان من أثر هذه الحركة التبشيرية وموقفى منها أن دفعنى للتفكير فى مقاومتها بالطريقة المثلى التى يجب أن تقاوم بها . ورأيت أن هذه الطريقة المثلى توجب علىّ أن أبحث حياة صاحب الرسالة الإسلامية ومبادئه بحثاً علميًّا ، وأن أعرضه على الناس عرضاً يشترك فى تقديره المسلم وغير المسلم . وإنى لأذكر فى هذه المناسبة يوماً دعانى فيه صديقنا الحر الدستورى العريق عبد الحليم بك العلايلى لتناول طعام الغداء فى داره ، وكان محمد باشا محمود ضيف الشريف فى هذا الغداء ، وكان الشاعر الكبير حافظ بك إبراهيم من حضوره . ولقد تناولنا فى أثناء الطعام وبعده حديث الحملة التبشيرية ، وسألت أنا الحاضرين عما يعرفونه من كتب أوربية كتبت عن حياة صاحب الرسالة ، فذكر أحدهم كتاب الكاتب الفرنسى أميل درمنجم عن (حياة محمد) . ولم ألبث حين خرجت أن أقتنيته وعكفت على

مطالعته حتى فرغت منه ، ثم بدأت أنشر عنه بحثاً فى (السياسة الأسبوعية) ، وكانت تظهر إبان تعطيل (السياسة اليومية) . فلما ظهر العدد الذى نشر فيه أول مقال من هذا البحث تخاطفه الناس تخاطفاً ، حتى لقدطلب الباعة ضعف العدد الذى طبعناه ، فشجعنى ذلك على المضى فى بحثى وعلى الاستزادة منه ، وعلى مراجعة المراجع العربية القديمة التى وضعت فى حياة الرسول ، وفى مقدمتها (سيرة ابن هشام) . وكذلك كان هذا الحادث الذى روعت له مصر ، حادث النشاط التبشيرى ، سبب متابعتى خلال أربع سنوات تمحيص حياة النبى العربى وتعاليمه ، لتصدر بعد ذلك فى كتاب أعتز به أيما اعتزاز ، ولا أزال أشعر حتى اليوم باللذة كلما ذكرت بحوثى فيه ، أقصد (حياة محمد) .

* * *

لم نستطع البقاء رازحين تحت عبء البطش الذى فرض علينا بتعطيل جريدة (السياسة) ، فتقدم محمد باشا محمود شخصياً طالباً رخصة بإصدار جريدة باسم (الأحرار الدستوريون) . ولم ير صدقى باشا بدًّا من التصريح بإصدار هذه الجريدة ، ولعله خيّل إليه أننا بعد الذى مر بنا سنلتزم جانب الاعتدال . لكنا لم نصنع من ذلك شيئاً ، بل ظهرت (الأحرار الدستوريون) بالشدة التى كانت تظهر بها (السياسة) ، فأنذرت ، ثم عطلت بعد زمن غير طويل من صدورها .

بدأ بعض إخواننا يفكرون فى أن من الخير أن نتفق مع الوفد فى معارضة صدقى باشا وفى محاربة بطشه ، وذلك على الرغم مما كنا نعرفه من أن عدداً غير قليل من الأحرار الدستوريين الصميمين لا يطيقون مثل هذا الاتفاق ، وأنهم قد يندفعون بسببه إلى ترك الحزب والانضمام إلى معسكر الحكومة . لكن محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا ومن كان يفكر مثل تفكيرهما فى هذا الأمر رأوا ، وبحق ، أن الاتفاق مع الوفد أدنى إلى تحقيق ما تقصد إليه ، وأن الاتفاق مع الوفد لن يطول أجله إلى ما بعد ذلك ، وأن الذين تركونا سيعود أكثرهم إلينا متى عادت الأمور إلى نوع من الاستقرار يرجع فيه كل حزب إلى موقفه الأول .

والواقع أن بين مبادئ الأحرار الدستوريين واتجاه الوفديين بوناً شاسعاً ، يجعل من المتعذر إتفاق الحزبين معاً اتفاقاً طويل الأجل . ذلك ما تبيناه فى وزارة عدلى باشا فى سنة ١٩٢٦ ، وفى وزارة ثروت باشا سنة ١٩٢٧ ، فالدستوريون حريصون على معانى الحرية الفردية وعلى النظام والقانون أشد الحرص ، أعداء للطغيان فى كل صوره ، يريدون

العمل للارتفاع بالشعب إلى حيث تتقارب طبقاته فى إدراك معانى الحياة والحرية . والوفديون متعصبون لحزبيتهم ولزعامة زعيمهم ، ولا يأبون لذلك أن يقوم الحكم على أساس التنكيل بخصومهم ، ويرون فى النزول إلى مستوى الشعب لا فى الارتفاع بالشعب إلى المستوى الذى تتقارب فيه الطبقات ، وسيلة أكيدة لدفع الشعب إلى أغراضهم . هذه الفوارق كانت تحول بين اندماج الأحرار الدستوريين والوفديين اندماجاً حاوله سعد زغلول باشا فى السنة الأخيرة من حياته ، وظلت هذه الفوارق تحول دونه على الرغم من اتفاق الحزبين فى الهدف فى أوقات مختلفة .

اتفقنا مع الوفد لمقاومة صدقى باشا وبطشه . ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال كان يمثل الوفد فيها فتح الله باشا بركات ومكرم عبيد باشا ، وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد على علوبة باشا وأنا . وكانت هذه اللجنة تجتمع بمنزل فتح الله بركات باشا بالزمالك . وأقرت هذه اللجنة فى أول اجتماع لها رأياً رآه الأحرار الدستوريون . ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما إذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة ، ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية . أما إن اقتصرت الدعوة على عبارات تنشر فى الصحف ، بالغة ما بلغت قوتها وبلغ صدق تعبيرها عما يعانيه الشعب فى حريته وفى حقوق وطنه ، فلن يكون من أثرها إلا أن تثير إعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها وقوة عبارتها . لكنها لم تحرك الشعب إلى عمل إيجابى عنيف منتج .

كيف ننفذ هذا الرأى ؟ قررت لجنة الاتصال أن يسافر زعماء الحزبين إلى طنطا بالقطار الذى يبرح محطة القاهرة فى الساعة السابعة والنصف من صباح يوم من شهر أبريل سنة ١٩٣١ . وقبيل الموعد ذهبنا جميعاً إلى محطة العاصمة ، فإذا أبوابها موصدة وإذا البوليس يمنعنا بالقوة من دخولها .

أشار بعضهم بالعودة ، فليس فى مقدورنا أن نقاوم القوة بالقوة . لكن محمد باشا محمود رئيس الأحرار الدستوريين ، والمتحمس لفكرة تقدم الزعماء حركة المقاومة ، أبى الاستماع إلى هذا الرأى وتقدم إلى الباب ، ودعا من معه لفتحه عنوة . واندفع الذين من حوله من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فنفذوا أمره فانفتح الباب ، فإذا من خلفه قوة من البوليس تريد منع الداخلين . لكن محمد محمود لم يعبأ بهذه القوة من البوليس ، بل اقتحمها فسقط طربوشه فى الأرض ، فالتقطه رجل ممن معه ورده إليه ، واندفع الكل خلف الرجل ووصلنا عربات القطار المسافر إلى طنطا وأخذنا أماكننا فيها . وحان الموعد

الذى يتحرك فيه القطار فلم يتحرك . وانقضى ربع ساعة ثم نصف ساعة ولم يتحرك القطار . لكن حركة مناورة كانت تجرى ولا علم لنا بها . فقد جرت القاطرة العربات المتصلة بها قبل عربتنا ، ثم جاءت قاطرة أخرى جرت عربتنا وحدها وانطلقت بنا إلى طريق غير طريق طنطا ، ثم ألحقت قاطرة ثالثة العربات التى بعدنا بسائر العربات فى شبرا أو قليوب .

واتجه القطار الذى جر عربتنا إلى صحراء العباسية ثم يمم ناحية الصف بمركز الجيزة . فلما كنا خارج القاهرة ، وكنا مع ذلك قريبين منها ، وقف القطار لعلنا نشعر بأن عملنا غير مؤد إلى نتيجة فنعود أدراجنا . لكن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا أصرا على أن نبقى بالقطار لا نبرحه ، حتى نرى ماذا تستطيع الحكومة أن تصنعه .

وفى هذه الأثناء ، وفيما نحن فى القطار ، تجاوبت أنباء ما حدث أرجاء القاهرة وصارت حديث أهلها جميعاً ، فجاء إلينا كثيرون فى سياراتهم ، سيدات ورجالا ، يحملون معهم الطعام والماء ، ويسألوننا إن كنا نريد العودة إلى القاهرة فى سياراتهم . فلما عرفوا تصميمنا جميعاً على البقاء حيث نحن ، لنرى ما سيصنع صدقى باشا وزملاؤه ، عادوا هم إلى القاهرة يحملون إلى أهلنا وإلى الناس جميعا أنباءنا ، ويذكرون لهم تصميمنا وعزمنا . وبقينا نحن بالقطار حتى ولى النهار وأقبل الليل فتحرك بنا على مهل ، وجعل يسير حيناً ، ويقف حيناً ، حتى إذا كنا نحو الساعة التاسعة عاد بنا عن طريق حلوان إلى محطة المعسكر بين المعادى وطرة ، وهناك أمرنا بالنزول طوعاً أو كرهاً ، فتركنا القطار وركبنا السيارات التى أقلتنا إلى دورنا ، مطمئنين إلى أننا قمنا بعمل شغل بال الحكومة ، وبال الشعب ، ونبّه الجماهير التى عرفت تفاصيله من صحف المساء وصحف الصباح إلى أن الأمر جد خطير ، وإلى أن الشعب المصرى معرض لأحداث لولا جسامتها لما عرض الزعماء أنفسهم هذا التعريض ، ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف . ولعل صدقى باشا شعر من جانبه بأنه أفسد على الحزبين تدبيرهما ، حين منعهما من نزول طنطا وتحريك أهلها إلى ما يشبه الثورة ، واطمأن بذلك إلى أنهما لن يفكرا من جديد فى عمل كالذى قاموا به .

ولو أن ذلك كان ، فاكتفى الحزبان بما حدث ، لكان نصر صدقى باشا عليهما مؤزراً ، ولآمن الناس بأن ما صنعوا لم يكن إلا مسرحية يكاد جانب الهزل فيها يعدل جانب الجد ، ثم لسكنوا إلى ما صنع صدقى باشا بالدستور عجزاً منهم عن مقاومته . لذلك لم تلبث لجنة الاتصال حين اجتمعت بعد ذلك أن فكرت فيما يجب القيام به من جديد ، حفزاً لهمم الناس فى مقاومة الطغيان الذى يوشك أن يهدر سيادة الأمة . واتفقنا على أن نعيد الكرة ،

وأن نذهب إلى بنى سويف ، وبخاصة لأن الوفديين رأوها معقلا من معاقلهم ، وأن أهلها سيكونون معنا إلباً على الباطشين .

وفى الصباح الباكر ، بعد أسبوعين من يوم طنطا ، ركبنا القطار المسافر إلى الوجه القبلى وقدرنا أن مناورة كالتى حدثت يوم اعتزمنا السفر إلى طنطا قد تقع . لكن القطار قام فى موعده وسار إلى الجيزة ، ثم تخطاها فى طريقه إلى الواسطى ليصل بعد ذلك إلى بنى سويف .

ولقد رأينا حين تخطى القطار الجيزة منظراً دلنا على أن التدبير الذى دبرناه قد كان له أثره ، وأن ما تم يوم سفرنا إلى طنطا لم يذهب سدى . فقد رأينا جمعاً كبيراً من الناس على مقربة من محطة الجيزة ، برغم احتياط الحكومة لمنع كل تجمع ، ثم رأينا عدداً من الفرسان ممتطين الجياد ، فلما سافر القطار اندفع أحدهم وهو على متن جواده يسابقه يحيينا . ولقد ظل كذلك حتى بلغ القطار أقصى سرعته ولم يستطع الجواد مسابقته ، وذلك برغم إشارتنا جميعاً إلى الفارس غير مرة أن يترفق بنفسه وبجواده . واطمأنت إلى هذا المنظر نفوسنا ، وجعلنا منه موضوع حديثنا حتى بلغنا بنى سويف .

ونزلنا محطتها وأردنا الخروج إلى المدينة معتزمين المقاومة إن احتاج الأمر إلى مقاومة . لكننا ألفينا المحطة تحيط بها القوات من كل جانب . ولم تكن القوات هذه المرة من البوليس ، بل كانت قوات من الجيش المحارب كاملة العدة . وتقدم قائد هذه القوات إلى محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا يرجوهما ألا يبرح أحد منا المحطة ، فالأوامر لديه صريحة فى مقاومتنا بالقوة ، ولو أدى الأمر إلى إطلاق الرصاص وقتل من يقتل .

وعلمنا فى نفس الوقت أن المدينة هائجة مائجة ، ولكنها لا تستطيع إزاء هذه القوة المسلحة أن تصنع شيئاً ، فبقينا بالمحطة طول النهار . فلما جاء الليل ، أقبل قطار خاص وصدرت إلينا الأوامر بالدخول إليه أو نحمل إلى داخله بالقوة حملا . واصطفت قوة من الجند على الرصيف وجعلت تدفعنا إلى ناحية القطار . فلما رأينا أن لا سبيل لغير العودة عدنا بعد أن ترك سفرنا هذا من الأثر فى النفوس ما قصدنا إليه ، وإن شعرنا مرة أخرى بأننا لم ندرك كل غايتنا . ولعل صدقى باشا شعر هذه المرة كذلك بأنه انتصر ، لأنه استطاع أن يحفظ النظام من غير أن يمكننا من غايتنا ، ومن غير أن يسفك دماً .

واجتمعت لجنة الاتصال بعد ذلك بيومين لتستعرض الموقف . وذهبت إلى منزل فتح الله باشا مقتنعاً بأنا إذا لم نقم بعمل إيجابى حاسم ، ولم نتمكن من الاتصال بالأهالى ، واكتفينا بهذه الأعمال التى تقاومنا الحكومة فيها بقوة الجند فتحول بيننا وبين غايتنا — ضاع الكثير من

جهدنا عبثاً ، وإن بقى عند الناس من آثاره ما يضاعف الاقتناع بأن مصر محكومة بالحديد والنار . ولكن ماذا عسى يجدى هذا الاقتناع ، إذا نحن لم نمده بغذاء أدسم ينقله من حيز الشعور إلى حيز الوجود ؟

وصورت شعورى هذا للجنة واقترحت أن نذهب إلى بنى سويف بالسيارات لا بالقطار ، وفى غفلة من الحكومة حتى لا تتخذ عدتها لمواجهتنا . ولم أكد ألتى بعبارتى فى هذا الشأن إلى إخوانى حتى رأيتهم جميعاً وقد جال بخاطرهم ما جال بخاطرى ، وقد اختاروا بنى سويف كما اخترتها ، وقد تقدمونى خطوة فذكروا أن الأمر يجب أن يتم فى ذلك اليوم نفسه ، وألا يزيد عدد من يذهبون على ثمانية يكون النحاس باشا ومحمد باشا محمود من بينهم . وأبلغ قرار اللجنة إلى الرجلين فرحبا به واختارا زملاءهما ولم يخبرا غير أعضاء اللجنة بغايتهم حتى لا تفلت كلمة من هنا أو من هناك فتقفْ منها الحكومة على ماتريد .

وذهب الذين وقع عليهم الاختيار مع النحاس باشا ومحمد محمود باشا ، وبقينا نحن بالقاهرة ننتظر الأنباء . ذهب هؤلاء فى الساعة الثالثة من بعد الظهر فبلغوا بنى سويف قرابة الغروب وذهبوا إلى دار رئيس لجنة الوفد المركزية . وعرف المدير كما عرف أهل المدينة مجيئهم ، وبدأت المظاهرات واتصل المدير بصدقى باشا ، فأمره بتشتيت المظاهرات وإن احتاج الأمر إلى إطلاق الرصاص . ولما كانت المظاهرات تحيط بالمكان الذى اجتمع رئيسا الحزبين وأصحابهما فيه فقد انقلب هذا المكان حصناً تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جانب ، وجعلت طلقات البنادق بين فترة وأخرى تدوى فى آذان هؤلاء الزعماء ، ولا يأمن أحدهم أن تطيش إحداها فتصيبه . واستمر ذلك زمناً طويلاً اهتزت فيه المدينة وباتت على أبواب الثورة .

ولم يغب عن بال صدقى باشا أن الأمر إذا استمر حتى الصباح ، فلن يأمن أن تنقلب بنى سويف أتوناً من النار وبركة من الدماء .

واتصلت بالقاهرة أنباء ما هو حادث ببنى سويف فأخذ الناس من كل ناد يتناقلون ما يبلغهم ويضخمونه . وبقيت القاهرة إلى ساعة متأخرة من الليل يقظى والناس فيها يتساءلون : ما عسى يحدث من بعد ؟ فلما بلغهم أن الزعماء الذين ذهبوا إلى بنى سويف استقلوا السيارات منها مخفورين إلى العاصمة استقرت النفوس وأوى السامرون إلى مساكنهم . أما أنا وطائفة معى من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فلم نستطع إلا أن ننتظر مصير هؤلاء الذين يقطعون الطريق فى هذه الساعات من بعد منتصف الليل عائدين إلينا . وعلمنا حول الساعة

الخامسة من بكرة الصبح أنهم وصلوا القاهرة ، وأنهم ذهبوا مخفورين إلى محكمة الاستئناف للتحقيق معهم ، فأسرعت وأسرع جماعة معى إلى محكمة الاستئناف فألفينا محمد محمود باشا والنحاس باشا ومن معهما وقد جئ بهم إليها ، فجلسنا جميعاً فى الطابق الأول فى الغرفة المجاورة لغرفة رئيس نيابة مصر ، وأخذت ومن جاءوا معى نفكر فيما يجب علينا أن نقوم به إذا بلغ من طيش البطش أن ينال هؤلاء الزعماء بسوء . لكن تفكيرنا لم ينته إلى غاية ، لأن النيابة لم تلبث بعد قليل أن أخلت سبيل هؤلاء الذين ذهبوا إلى بنى سويف ، والذين سمعوا دوى رصاص المعركة التى نشبت بين الأهالى وقوات الحكومة المسلحة وهم فى البيت الذى نزلوه .

لم يكن مستطاعاً أن تستمر هذه الحال طويلا إلا أن يكون المقصود أن تؤدى إلى ثورة داخلية تعم البلاد . لكن قيام مثل هذه الثورة بسبب الدستور الجديد ليس من مصلحة الوزارة فى شىء . فالدستور يقتضى الانتخاب لقيام البرلمان . والثورة أقوى شاهد على أن البلاد غير راضية عن هذا النظام الذى يفرض علينا بقوة الحديد والنار . فهل من سبيل لاتقاء هذه النتيجة ؟ ! ذلك ما لم يهتد صدقى باشا ، ولم تهتد الحكومة المصرية إليه . ولما كان هذا الانقلاب الدستورى قد حدث إثر انقطاع المفاوضات بين النحاس باشا ومستر آرثر هندرسون ، وكان المفهوم أن لإنجلترا فيما حدث اليد الطولى – فقد رأت السياسة البريطانية واجباً عليها أن تتدخل لتعيد نوعاً من الهدوء إلى هذا البركان الذى بدأ ثورانه فى مصر من أقصاها إلى أقصاها . فإما قدرت على تسكين ثائرته وإعادة الهدوء إلى البلاد ، وإما بلغت من غرضها إلى تهدئة مؤقتة تفسح المجال للتفكير ، وتضعف من أسباب الاضطراب فى المستقبل .

كانت حكومة العمال البريطانية قد اختارت سير برسى لورين مندوباً سامياً لها فى مصر خلفاً للورد جورج للويد ، بعد أن عزلت هذا الأخير فى ربيع سنة ١٩٢٩ . وكان السير برسى لورين من رجال السلك السياسى البريطانى ، وكان يطمع فى أن تتوج مفاوضات النحاس – هندرسون بالنجاح ، فيحسب ذلك انتصاراً له . فلما فشلت هذه المفاوضات وتولى صدقى باشا الوزارة وأحل دستوراً مكان دستور ، بقى سير برسى متظاهراً بالابتعاد عن ميدان السياسة المصرية الداخلية ، تاركاً للحكومة المصرية أن تعالج الموقف تحت مسئوليتها . فلما اشتدت الأزمة وكانت معركة بنى سويف رأى أن سياسة العنف وحدها لا نجاح لها ، وأن الخلاف بين حكومة مصر وشعب مصر يوشك أن ينقلب إلى ثورة تلقى على السياسة البريطانية تبعاتها . وهذا وضع لا يرضاه مندوب سام له من حصافة السياسى ما يمكنه من أن يلقى الماء

البارد على النار المتأججة . فكيف يصنع سير برسى ليصل إلى هذه الغاية ، فإما أطفأ النار ، وإما سكن من حدتها تمهيداً لإطفائها ؟ !

قيل لنا فى لجنة الاتصال إن سير برسى ذكر لعدلى باشا يكن أن الحكومة البريطانية مستعدة ، إذا تألفت وزارة قومية فى مصر برئاسة رجل كعدلى باشا ، أن تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، وأن تشير بإعادة دستور الأمة إليها . وكان اسم عدلى باشا متعيناً فى هذا الظرف . فقد كان الرجل أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين ، وكان له بذلك عند الأحرار الدستوريين مكانة واحترام ؛ وعدلى باشا هو الذى أجرى الانتخابات التى هيأت للنحاس باشا وللوفد أن يتولى وزارة سنة ١٩٣٠ وأن يفاوض الحكومة البريطانية ، فله بذلك عند الوفد وعند النحاس باشا مكانة واحترام . وإذا كفل تأليف وزارة قومية إبرام المعاهدة مع إنجلترا وإعادة دستور الأمة ، فمن ذا يستطيع أن يعارضه أو يعترض عليه ؟ لابد إذن من بحث هذا الأمر فى لجنة الاتصال بحثاً دقيقاً سريعاً للتخلص من وزارة صدقى باشا ، ولإعادة السكينة إلى البلاد ، وللتمهيد لهذه النتائج الباهرة.

لهذه الاعتبارات لم نتردد ، نحن الأحرار الدستوريين ، فى قبول فكرة الوزارة القومية . وزاد فى حرصنا على قبولها أننا ظننا أن عرضها قد لا يعدو أن يكون مناورة ، أريد بها إحباط نشاطنا فى مقاومة صدقى باشا ودستوره ، فإن هى كانت مداورة ولعبة سياسية وأعلن الدستوريون والوفديون جميعاً قبولها على أساس إعادة دستور الأمة وعقد المعاهدة ، أسرع انكشاف المداورة . وإن هى كانت حقيقة كسبت مصر من ورائها أكبر غنم . على هذا أسرعت إلى لجنة الاتصال ، فى اجتماعها الذى عقد بعد يومين ، وأعلنت قبول الحزب للفكرة ، وأيدتها من حيث هى . وكان مكرم باشا لم يحضر بعد ، فذكر لى فتح الله باشا أنه يوافقنى تمام الموافقة على وجهة نظرى ، ولكنه طلب إلى أن أقنع بها مكرم باشا ، لأنه هو الذى يستطيع إقناع النحاس باشا . فلما جاء مكرم وبدأت اللجنة تناقش الفكرة بدأ مكرم يهاجمها على أساس أن العرض غير جدى ، وأن المقصود به إضعاف نشاطنا . وواجهته بفكرتى من أن قبول الفكرة هو الذى يكشف عن حقيقة أمرها ، وما إذا كانت مناورة أو لم تكن . وطال الحوار والجدل فى الأمر ، وبدا من حديث مكرم باشا أنه هو والنحاس باشا لا يقبلان إلا أن يجرى حكم الدستور بأن تتولى الأغلبية الحكم ، اقتناعاً منهما بأن الأغلبية فى جانب الوفد . على ذلك انتهت الجلسة من غير أن نصل إلى نتيجة نتفق عليها .

وعلمنا بعد أيام أن الوفد ناقش الفكرة ، وأنه انقسم فى أمرها ، وأن النحاس باشا ومكرم باشا يرفضانها كل الرفض ؛ وأن فتح الله باشا ، وواصف غالى باشا ، وعلى الشمسى باشا ، ونجيب الغرابلى باشا ، وأغلبية واضحة فى الوفد – تؤيدها وتقبلها للأسباب التى أبديت عند مناقشتها فى لجنة الاتصال . ولما عادت اللجنة إلى الاجتماع بعد ذلك ، وحضر اجتماعها بعض هؤلاء الأعضاء فى الوفد ، طلب إلينا فتح الله باشا أن نتريث نحن الأحرار الدستوريين ، وألا نتعجل الأمر ، لأنه يحرص على وحدة الوفد كل الحرص ، ويأمل أكبر الأمل فى أن يتغلب على الصعوبات القائمة فى طريق الوزارة القومية .

وقفنا نحن الأحرار الدستوريين ، وعلى رأسنا محمد محمود باشا ، موقف المنتظر لما تسفر عنه مناقشات الوفد . وكانت لجنة الاتصال فى هذه الأثناء تعقد الفينة بعد الفينة اجتماعات لبحث أمور ثانوية ، وكنا نسوق فى أثنائها الحجة تلو الحجة لإقناع مكرم باشا بالانضمام إلى فكرتنا . لكنه كان قد انتهى إلى رأى فيها لا سبيل إلى نقضه ، حتى لقد زرته يوماً بمنزله أعرض عليه بياناً يوقعه الحزبان ليس فيه شيء صريح عن الوزارة القومية ، فقرأه مرة وثانية وثالثة ثم قال : أخشى أن يشتم منه النحاس باشا ما يفيد قبول الوزارة القومية . وعبثاً حاولت إقناعه بأن هذا التقدير إن صح لا ضرر فيه ، وأن نشر هذا البيان لا يقيد النحاس باشا بقبول ولا برفض ، وقد يكون له من الفائدة ما يفسد المناورة إن كان فى الأمر مناورة ؛ فقد أصر على رأيه ، وأبى أن يوافقنى على صيغة البيان ، وإن أظهر استعداده ، تجملا ، لعرضه على النحاس باشا مع اعتقاده أنه لن يقبل توقيعه .

طال الزمن بعد عرض الفكرة علينا فى لجنة الاتصال ، وشعرت أنا أنها إن تحققت برغم معارضة النحاس باشا ، وأتت من الثمرات ما كنا نرجو ، تقبلتها الأمة بقبول حسن يدفع النحاس باشا للعدول عن معارضتها . وصارحت محمد باشا محمود بما يخالج نفسى من ذلك ، وبأننا نكون مقصرين فى حق بلدنا إذا نحن تركنا فرصة كهذه تمر من غير أن ننتهزها ، وطلبت إليه أن يلح على عدلى باشا ليقبل رياسة هذه الوزارة ما دام سير برسى لورين قد خاطبه فيها ، مما يدل على أنها جدية وليست مجرد مناورة أو لعبة سياسية . وأجابنى محمد باشا : لا تحسب أننى قصرت فيما تطلبه إلىّ . وأنت تعرف عدلى باشا ، وتستطيع أن تقابله وأن تقنعه . فإن اقتنع فالأحرار الدستوريون جميعاً ، وأغلبية الوفد ، يؤازرونه ويؤيدونه .

لم أتردد فى أن أطلب إلى عدلى باشا أن يحدد لى موعداً لمحادثته . وقابلته فى داره الفخمة الواقعة على النيل بحى قصر الدوبارة ، وذكرت له ما شاهدته من وثيق الصلة

فى هذا الظرف بينه وبين النحاس باشا ، وأبديت له أن فى مقدوره أن يقنعه بقبول فكرة الوزارة القومية على أنها حل مؤقت للخروج من مأزق سياسى ضاقت الأمة به ذرعاً . قال عدلى باشا : أو تظن أنى أجد الفرصة للأخذ والرد معه حين نلتقى ؟ ! إنه لا يلبث حين يرانى أن يقص علىّ تعلق الجماهير به أنّى ذهب وحيث سار ؛ فالمظاهرات تهتف باسمه ، والنساء يزغردن حين مروره . وهو يقص ذلك فى إسهاب وتفصيل لا يبقى معهما موضع لمناقشة فكرة أو رأى ! فإذا حاول الإنسان مناقشته عاد إلى حديثه عن الجماهير وتعلقها به ، معتبراً فى هذا الحديث الحجة القاطعة على أن رأيه هو الحق الذى لا محيد عنه . قلت : ليكن ذلك موقفه ! لكن دولتكم تقدرون أن تأليف وزارة قومية يحقق للبلاد مصلحة كبرى ؛ إذ يعيد لها دستورها ، ويحسم الخلاف بينها وبين إنجلترا ، ويفتح فى حياتها صفحة جديدة تمكنها من الانطلاق فى سبيل الإصلاح الذى لا مفر منه ، إذا أردنا لها السير السريع فى طريق التقدم . فإذا كان النحاس باشا لا يريد أن يقتنع بهذا فما على المقتنعين به إلا أن يحملوا تبعة تنفيذه . ودولتكم الرجل الذى يستطيع أن يؤلف هذه الوزارة القومية ، وأن يحقق للبلاد هذه الأهداف الكريمة. ففيم التردد ؟ ! وأجاب الرجل فى لهجة المؤمن : أنا لا أريد بأى ثمن أن أكرر ما حدث فى سنة ١٩٢١ . فقد حاولت يومئذ أن أحقق ما يراد اليوم تحقيقه ، فكان من سعد ومن البلاد ما تعرفه . ولا أريد أن أتعرّض وأعرّض البلاد مرة أخرى لهذه التجربة القاسية .

قلت : لكن مصطفى النحاس ليس سعد زغلول . وأغلبية الوفد مؤمنة بفكرة الوزارة القومية . والظرف اليوم غير الظرف سنة ١٩٢١ . والأمة التى كانت ثائرة فى سنة ١٩٢١ نتيجة لثورتها سنة ١٩١٩ ، تدرك اليوم ما لم تكن تدركه يومئذ من حقيقة الواقع ، بحكم ما مر بها من التجارب القاسية . فإذا كنتم دولتكم مطمئنين إلى أقوال سير برسى لورين فلا أرى قط داعياً للتردد .

وابتسم الرجل ، وكأنما رأى فى حماستى من اندفاع الشباب ما يستحق الإعجاب به والسخر منه فى وقت واحد ، ثم قال : ألا تذكر كيف اتخذ الإنجليز من حوادث الإسكندرية فى سنة ١٩٢١ ما جعلوه حجة لتراجعهم حين مفاوضاتنا مع لورد كيرزن ؟ وهل أنت واثق من أن مثل هذه الحوادث لا تقع غداً فتقوم الحجة نفسها كرة أخرى ؟ ولا أظن أغلبية الوفد ، التى تؤيد فكرة الوزارة القومية اليوم ، أقوى من أغلبية الوفد التى كانت تؤيد وزارة الثقة فى سنة ١٩٢١ . وإذا كان مصطفى النحاس غير سعد ، فإن الاعتماد على حكمة الأمة

وتقديرها للتجارب القاسية التى مرت بها ، اعتماد على افتراض لا يستطيع أحد أن يؤكد فى أمره شيئاً . فإذا لم تجتمع كلمة الجميع على فكرة الوزارة القومية فلن يكون لى بها شأن .

وحاولت عبثاً أن أثنى الرجل عن تفكيره هذا ، فخرجت من عنده مقتنعاً بأن محمد محمود باشا قد بذل معه غاية الجهد ، فلم يكن أكبر حظاً منى فى التوفيق . ولقد سألنى محمد باشا حين رآنى بعد هذه المقابلة عما إذا كنت قد نجحت فى إقناع عدلى باشا ، ثم ابتسم حين ذكرت له ما حدث . وكذلك عدنا إلى موقف الانتظار الذى كنا من قبل فيه ، مع ضعف أملنا فى أن يجدى الانتظار نفعاً .

كنت فى هذه الأثناء كثيراً ما أتحدث إلى أعضاء الوفد المقتنعين اقتناعى بفكرة الوزارة القومية ، سواء أكانت مناورة يجب كشفها ، أم كانت عرضاً جدياً على ما يبدو من ظاهره . وكنت أسألهم أثناء محادثاتنا عن الحجة التى يتقدم بها النحاس باشا والرافضون للفكرة ، فلا أجد منهم من يدلى بحجة ذلك الفريق على وجه يدعو إلى ظاهر من الوجاهة فيها . وكانت صفية هانم زغلول ، أم المصريين وأرملة سعد زغلول باشا ، مؤيدة للنحاس باشا . وكان تأييدها له من الأسباب التى تجعل الأعضاء المقتنعين بالفكرة يترددون كثيراً فى المجاهرة برأيهم ، مخافة تصدع الوفد ، وخشية أن يجر ذلك إلى ما جر إليه انقسام الوفد فى سنة ١٩٢١ ؛ حين ألف عدلى باشا وزارة الثقة فعارضه سعد باشا فانضمت الجماهير لرئيس الوفد . لكنهم رأوا أنهم لا يستطيعون التراجع عن رأى اقتنعوا به وأيدوه فى اجتماعات الوفد بقوة وعن عقيدة .

وفيما هم كذلك مرض فتح الله بركات باشا مرضاً خطيراً أجريت له بسببه عملية جراحية . وبينا هو فى المستشفى رأى النحاس باشا أن الجدل فى الوفد طال وأن علاقته بخصوم فكرته قد ساءت ، فقرر المبادأة بالهجوم ، ففصل سبعة من أعضاء الوفد ، ولم يفصل فتح الله بركات باشا الذى توفى بعد ذلك على أثر مرضه . ورأى محمد محمود باشا من الوفاء لهؤلاء الذين فصلهم النحاس باشا ، وفى مقدمتهم حمد باشا الباسل وكيل الوفد ، أن يظهر تأييده لهم ، فأقام لهم حفلة تكريم وأبدى تضامنه وتضامن الأحرار الدستوريين معهم . وكذلك انقسمت الكتلة المعارضة لصدقى باشا شطرين ، من غير أن يكون لعنف صدقى باشا فضل فى هذا الانقسام . إنما كان الفضل للبراعة السياسية التى أبداها سير برسى لورين ، والتى أدت إلى هذه النتيجة التى أسفنا لها جميعاً .

على أن ما حدث من ذلك لم يفت فى أعضادنا ، وإن كان قد قتل فكرة الوزارة القومية

قتلا نهائياً . وكان موعد الانتخابات التى حددها صدقى باشا لأعضاء البرلمان نواباً وشيوخاً يقترب . فكان لابد من إظهار ما تنطوى عليه نفس الأمة من عدم الرضا عن دستور الحكومة . ترى ، أنخوض المعركة الانتخابية متضامنين ، فإذا حصلنا على الأغلبية فى الانتخابات لم نقسم اليمين للدستور الجديد ، وقررنا جميعاً إعادة دستور الأمة ؟ اتجه رأى البعض هذا الاتجاه . لكنا خشينا ، إذا حصلنا على الأغلبية وجاء النواب والشيوخ إلى البرلمان ، أن يغريهم مركز النيابة ، وبخاصة إذا ألفوا من الحكومة إصراراً على حل مجلس النواب إن أبت أغلبيته حلف اليمين . ثم إنا خشينا أكثر من هذا تزييف الانتخابات لتحصل الوزارة على الأغلبية بأية طريقة وعلى أية صورة ، وعند ذلك لا يجدينا أن نرفع عقيرتنا منادين أن إرادة الأمة قد زيفت . فسيعتبر اشتراكنا فى الانتخاب إقراراً مبدئيًّا بالدستور ، وتعتبر صيحتنا بتزييف الانتخاب صيحة أريد بها ستر فشلنا فيها . لهذا اجتمعت كلمتنا كلنا ، الأحرار الدستوريين وفريقى الوفد ، على مقاطعة الانتخابات التى يجريها صدقى باشا . ذلك أيسر أمراً ، وأوضح دلالة على إعراض الأمة عن الدستور الجديد . فلن يكون الأمر حين المقاطعة أمر النواب والشيوخ وحدهم ، بل سيكون أمر الأمة التى يقرر هذا الدستور أنها مصدر السلطات . فإذا امتنعت الأمة عن انتخاب النواب والشيوخ كان امتناعها الحجة القاطعة على أن السلطة القائمة ليست الأمة مصدرها ، وأنها قائمة بحكم البطش ، لا بشرع الدستور .

وكذلك أصدرنا كلنا قراراً إجماعياً بمقاطعة الانتخابات ، وكنا وكان صدقى باشا على ثقة من أن الأمة ستستجيب لنا . لهذا اتخذ الرجل عدته ، فنقل الموظفين ، ونظم الحركة الإدارية على وجه لم يسمح يوم الانتخابات أن يقول وفق هواه إن كل شيء تم على ما يرام .

تحت يدى وأنا أكتب هذه السطور صورة خطية من عريضة قصد أن يوقعها رجال القانون ، عثرت عليها وأنا أفتش فى أوراقى الخاصة . ولست أذكر الآن : أوقعت هذه العريضة ورفعت إلى مقام جلالة الملك فؤاد أو أنها لم توقع ولم ترفع ؟ على أن ما فيها يرسم صورة صادقة للإجراءات التى اتخذها صدقى باشا فى ذلك الحين . وها أنذا أنقل هنا بعض ما جاء فيها : «إن وزارة حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا قد جرت فى حكمها البلاد على طريقة يعافها القانون وتأباها مبادئه وأصوله الأولية . فهى لم يكفها أن ألغت دستور مصر . . وأن وضعت من تلقاء نفسها نظاماً للحكم يسلب الأمة سيادتها ويجعل السلطة التنفيذية فى الواقع مصدر السلطات فى البلاد . . بل تجاوزت بعد ذلك

كل قانون معروف فى تصرفاتها لتفرض هذا النظام الذى استصدرته بوسائل عرفية ، مستهترة بكل ما كفلت القوانين للأفراد والجماعات من حقوق وحريات . عطلت حرية القول وحرية الرأى وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التنقل فى بلاد الدولة ، وأكرهت الموظفين على أن يكونوا أدوات هذا التعطيل وهذا الازدراء المهين للقانون ، وغامرت بالروح المعنوية للبوليس وللجيش بأن سخرتها لأغراضها العرفية ولمحاربة النظام والقانون . . . ثم إنها تدفع رجال الإدارة جميعاً كى يقوموا ، أثناء الحركة الانتخابية التى تحاول إكراه الناس على الاشتراك فيها ، بكل ما يحقق أغراضها وما يخالف القانون فى سبيل غاياتها ، بل بارتكاب الجرائم فى سبيل هذه الغايات » .

اقترب يوم الانتخاب ونحن على ثقة من أن الأمة ستقاطعه ، على ثقة كذلك من أن صدقى باشا سيعمل كل ما فى وسعه ليخلق صورة انتخابية توهم من يريد أن يقنع نفسه بأن انتخابات جرت ، وبأن الأمة رضيت النظام الجديد . فلما تنفس صبح يوم الانتخاب ، إذا العاصمة كأنها على بركان ، أو كأنها ميدان قتال . فقوات البوليس والجيش منتشرة فى كل مكان . والمظاهرات كذلك منتشرة فى كل مكان . وحبل الأمن مضطرب أيما اضطراب . والعنف بالغ غاية الشدة من الجانبين . فالمتظاهرون حطموا مركبات الترام وحاصروا الدوائر الانتخابية ، والبوليس يبذل غاية جهده ليحمل الناس إليها بقوة بأسه وفى حمايته . ووقعت فى الأقاليم حوادث دامية ذهبت فيها أرواح بريئة ، وأريقت على الأرض دماء زكية لم يكن لإراقتها مسوغ . وانتشر مراسلو الصحف المصرية والأجنبية هنا وهناك ، ينقلون إلى قرائهم صورة لما كان يجرى فى ميادين المعركة العنيفة التى قامت بين الحكومة والأمة . فلما انتهى اليوم ، أذاع صدقى باشا فى الصحف تصريحاً بأن الانتخابات جرت على خير وجه ، وفى جو من الهدوء والسكينة ، وأن الأمة اشتركت فيها أكثر مما اشتركت فى أى انتخاب سبق .

على أن النتائج التى ظهرت فى اليوم الأول وأعلنت ، دل بعضها على أن الذين اشتركوا فى الانتخاب كان عددهم ضئيلا جداً . لذلك أجل إعلان النتيجة العامة إلى اليوم الثانى ، ثم أعلنت الحكومة أن الذين اشتركوا فى الانتخاب بلغت نسبتهم المئوية إلى مجموع الناخبين ٦٧ $\frac{٧}{٨}$ فى المائة ، وهى بالفعل نسبة عالية لو أنها كانت صحيحة ! لكن أحداً ، ممن شاهدوا ما جرى يوم الانتخاب ، لم يستطع أن يصدق هذا الرقم ، برغم أنه الرقم الرسمى الذى ظلت الحكومة متشبثة بصحته .

وانعقد البرلمان الذى انتخب فى ظل الدستور الجديد . ترى هل انتهت المعركة بانعقاده ؟ وهل آن لصدقى باشا أن يعتبر النظام استتب بالفعل ، وأن يدع الأمور تجرى رخاء لا يكدر صفوها العنف الذى لجأ إليه فى سبيل تثبيت الدستور الذى استصدره ، وفى سبيل إقناع الناس بأن ما بذل من جهد ضده قد انتهى إلى الإخفاق ؛ فلتبدأ الأمة صفحة جديدة فى الحياة قوامها أن الحكومة حكومة الجميع ، وأن المعارضة من حقها أن تعيش داخل البرلمان وخارجه ، وأن تتمتع بالحرية التى يتمتع بها أنصار الحكومة ؟ !

كلا ! لم يفكر صدقى باشا فى شىء من هذا ، ولا أحسب أنه كان فى مقدوره أن يفكر فيه ! لقد لجأ ، فى الفترة التى انقضت بين صدور دستوره وانتخاب برلمانه ، إلى إجراءات شاذة بلغت من العنف أن خلفت فى النفوس حفائظ لا سبيل معها إلى صلح ، بل لا سبيل معها إلى هدنة . . لهذا ظلت الخصومة بينه وبين سائر الأحزاب ، وتستطيع أن تقول بينه وبين سواد الأمة ، بالغة غاية الشدة . ولم يدر بخاطره بطبيعة الحال أن يتخلى عن الحكم ، لعل فى تخليه عنه ما يهدئ بعض الشىء من هذه الحفائظ تمهيداً لخلق جو أكثر صلاحية للتفاهم . ولم يدر كذلك بخاطر أيه سلطة أن توحى إليه بالتنحى عن الحكم ، مخافة أن يقال إنه صنع ما صنع وبذل من الجهد ما بذل ثم كان جزاؤه هذا الإقصاء عن الحكم . لهذا بقى فيما كان فيه ؛ يلجأ إلى البطش ، وإلى تجاوز القانون ، ويلجأ ، تنكيلا بخصومه ، إلى ألوان من الكيد لا يرضى هو عنها لولا هذه الخصومة الهوجاء التى اندفع إليها ، ثم حملته الظروف بعد هذا الاندفاع إلى اعتبار موقفه موقف حياة أو موت ؛ لا يعبأ صاحبه باعتبار من الاعتبارات ، ولا يتحرج عن شىء يكفل له الظفر بخصومه ، وإن خالف ما يفرضه القانون ، أو ما يرضاه مألوف الخلق بين الناس .

كانت محكمة جنايات مصر تنظر فى تلك الأيام قضية اشتهرت باسم « الخطابات المزورة » . وقد تبين خلال نظرها أن طائفة من رجال البوليس السياسى كانت لهم يد فى تزييف ما هو منسوب إلى المتهمين . وكان محمود بك غالب المستشار رئيس الدائرة التى تنظر هذه القضايا . وكان من عادة محمود بك أن يمضى سهرته كل ليلة بقهوة الأنجلو بجوار البنك الأهلى . وبينا هو جالس ذات مساء إذ قيل له إن سيدة تريد أن تقابله وأن تتحدث إليه . وكان معه صديقه خليل بك غزالات ، وهو الذى قص على هذه القصة . ولما كان خليل بك رجل قضاء ويعرف أمثال هذه الألاعيب ، ويعرف دقة مركز صديقه محمود بك فى هذا الوقت الذى تنظر فيه قضية الخطابات المزورة ، منعه من الخروج . وخرج

هو ، فإذا سيدتان مشهورتان بالخلاعة ، ومن ورائهما رجل من رجال البوليس السياسى السرى . فأدرك خليل بك لساعته أنها مكيدة يراد تدبيرها لمحمود بك غالب للتشهير به ، فنهر السيدتين ورجل البوليس وطردهما ، وأخبر محمود بك ثم أخبرنا بالأمر .

ربما قيل إن البوليس السياسى هو الذى دبر هذا الكيد ، انتقاماً من غالب بك . ولو أن هذا صح ، وقد يكون صحيحاً ، لكان الرد عليه أن البوليس السياسى لا يجرؤ على مثل هذا الصنيع بمستشار بمحكمة الاستئناف ، أثناء نظره قضية من القضايا التى تهتم لها الحكومة ، إذا كان يعلم أن الحكومة تغضب لكرامة المستشار ، وتعاقب من يحاول العبث بهذه الكرامة .

كان صدقى باشا موقناً بأن سياسة البطش وحدها لا تؤدى إلى غاية . لهذا فكر فى الوسيلة التى يستر بها سياسة البطش هذه ، فرأى أن ينشئ حزباً ، وأن ينشئ للحزب جريدة . فأنشأ حزب الشعب وأنشأ جريدة الشعب . وكان جلياً منذ اليوم الأول أن الحزب من صنع الحكومة ، وأن الجريدة كذلك من صنع الحكومة . وعلى الرغم من النشاط العجيب الذى بذله صدقى باشا لتقوية الحزب وجريدته ، لقد بقيا برغم قوة صدقى باشا الذاتية هزيلين ، لأن الناس جميعاً كانوا موقنين بأن المنضمين للحزب والجريدة إنما تجمعهم مصالح مادية بحتة ، إذا تداعت أركانها تداعت كل صلة بينهم . وحيث تقتصر روابط الناس على المصالح المادية ، وحيث لا تجمعهم فكرة يطمئنون إليها أو عقيدة يؤمنون بها أو ما شابه ذلك من رباط معنوى ، كان حرص كل على أن ينال من المصالح المادية النصيب الأوفى سبباً لمفاسد لا حد لها . وذلك ما حدث ، وإن ستره بأس صدقى باشا فى أثناء رياسته الوزارة .

وخيل إلى صدقى باشا أنه إذا استطاع أن يضمنى إلى حزبه أضعف من قوة الأحرار الدستوريين ، وإذ كان يؤمن بأن لكل رجل ثمناً ، إذا دفع له قبل ما يعرض عليه مقابل هذا الثمن ، فقد بعث إلى برسالة مع صهرى عبد الرحمن رضا باشا ، يقول فيها إنه مستعد لإجابة كل مطلب إذا أنا تركت الأحرار الدستوريين وانضممت إليه . وكان عبد الرحمن باشا قليل الثقة بالناس ، يعتقد أنهم جميعاً يجرون سعياً وراء مصالحهم ، وأن التمسك بالمبادئ السامية فى مصر لا يجدى نفعاً ، فنقل إلى الرسالة وعنده أمل أن أقبلها . وسألته : أترضى لى ، وقد كنت ممن دفعوا الأحرار الدستوريين للسير فى الطريق الذى ساروا فيه ، أن أتخلى عنهم ؟ وأجابنى عبد الرحمن باشا : لكن الأحرار الدستوريين لا يقدرون لك

موقفك معهم ، بدليل أنهم لا يؤدون لك حقك عليهم وأنت الذى تدير سياسة جريدتهم .
قلت : هذا شيء آخر . ولعل لهم عذراً أعرفه . وعلى أى حال فلن أرضى لنفسى موقفاً لا يتفق مع موجب الكرامة والرجولة .

وكرر عبد الرحمن باشا هذه الرسالة التى حمّلها إياه صدقى باشا من غير جدوى . ولعل صدقى باشا كان يحسب أننى سأقبل هذا العرض يوماً من الأيام ، لما عرفه من تأثر الأحرار الدستوريين بالأزمة المالية التى كانت بالغة يومئذ غاية الشدة . فلما كررت الاعتذار عن عدم قبولها ، أخبرنى بعض أصدقائى أنهم سمعوا أن البوليس يدبر أن يضبط عربتى يوماً بعد أن يدس بها بعض المحرمات . وعجبت لهذا النوع الوضيع من الحرب ، وإن لم أتأثر به إلا أن أكون قد ازددت عنفاً فى مقاومة نظام ينزل إلى هذا الدرك فى الخصومة السياسية !

ومن الحق على أن أقرر هنا أن زملائى فى تحرير السياسة كانوا من سمو الروح المعنوية بما يستحقون معه كل تقدير وإعجاب . حرص صدقى باشا على إقصائى عن رياسة تحرير السياسة ، فأصدر قانوناً للمطبوعات يحرم من رياسة التحرير من صدر ضده حكمان بالإدانة . ولما كان قد صدر ضدى حكمان عن مقالين نشرتهما السياسة ، أحد الحكمين بغرامة خمسة جنيهات والآخر بغرامة عشرة جنيهات ، فقد أصبحت محروماً من رياسة تحرير السياسة . وسرعان ما حل محلى فى هذه الرياسة زميلى الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى ، من غير أن يقتضى عن هذه المسئولية أية زيادة فى مرتبه . ووضع اسم الأستاذ المازنى على « السياسة » رئيساً لتحريرها ، ووضع اسمى أنا مديراً لسياستها . ولم يجد صدقى باشا فى القانون الذى أصدره ما يعترض به على ذلك . وكذلك بقيت السياسة بعد عودتها إلى الصدور ، كما كانت قبل تعطيلها ، شدة معارضة لهذا النظام الذى حاربته منذ مولده .

ولم تكن هذه الروح المعنوية القوية وقفاً على زملائى فى التحرير ، بل امتدت إلى جميع العاملين فى الجريدة من أولهم إلى آخرهم : من رئيس التحرير إلى العامل فى (ورشة) الصف . ولما رأى صدقى باشا أن القانون الذى أصدره لم يحرمنى حق التحرير ، وحق ظهور اسمى على الجريدة مديراً لسياستها ، حاول أن يجد الوسيلة لإلصاق تهمة بى ؛ فكنا بين حين وحين نرى رجل النيابة العامة مقبلا علينا صدر المساء ، يحقق معنا ويفتش المطبعة ، يريد أن يعثر على شيء كتبته أنا يكون مادة لاتهام أيًّا كان نوعه . وتناقل المحررون والعمال أن صدقى باشا حريص على أن يصل إلى ورقة مكتوبة بخطى ، يجعلها أساس اتهامى والقبض علىّ . وسواء أصح ما تناقلوه أم أنها كانت مجرد إشاعة لا أصل لها ، لقد أظهروا من التضامن

معى ما يستحق التقدير . كان رئيس ورشة الصف ، المعلم سعد ، رجلا ثقل سمعه ، فكان إذا سئل تصامم ولم يجب . وكان يعطى ما أكتب إلى صفافين بذاتهم له بهم كل الثقة ، فإذا انتهوا من صف الحروف وتصحيح ما كتب أعدم الأصول التى بخطى حتى لا يعثر عليها من يفتش المطبعة . وكذلك كانت الحرب بيننا وبين الحكومة عواناً ، وكنت مؤمناً بأننى منتصر آخر الأمر لا محالة ؛ لأننى أدافع عن حق ، ولأن الناس جميعاً مقتنعون اقتناعى وإن أقعدهم الخوف عن مظاهرتى .

كانت الروح المعنوية لمحررى السياسة وعمالها قوية هذه القوة . وكانت قوتها مستمدة من روح الحزب . فقد كان محمد باشا محمود ومحمود باشا عبد الرازق وجعفر باشا ولى ، وغيرهم من أساطين الحزب ، يحضرون كل يوم إلى الحزب مرتين ، مرة فى الظهر ، ومرة فى المساء . وكنا فى كلتا المرتين نستعرض حوادث اليوم ، وما يجب أن نكتب معارضة للوزراة . وكانوا كثيراً ما يسألوننى عن حال محررى السياسة وعمالها وعن روحهم المعنوية . وكانت مثابرتهم على الحضور كل يوم على هذا النحو ذات أثر قوى فى نفوس العمال والمحررين ، حتى لقد كانت تجعلهم يحتملون من ضيق العيش أحياناً ما كانت تؤدى إليه محاربة الحكومة (السياسة) فى انتشارها ؛ عن طريق التضييق على باعتها حيناً ، وإغراء متعهدها بالمال حيناً آخر . وكذلك كنا كلما ازدادت الحكومة شدة وضغطاً ، ازددنا إيماناً برسالتنا ، فاحتملنا فى سبيلها ما لا يحتمله الإنسان عادة فى المألوف من ألوان الحياة .

ولم يضعف من حماسة المحررين والعمال أن كثيرين من أعضاء الحزب تولوا عنه ؛ فمنهم من انضم صراحة إلى حزب الشعب ، ومنهم من انقطع عن الحضور إلى دار السياسة والحزب . بل كان حسبهم أن يروا هذه الروح القوية الممتلئة بها نفوس زعماء الحزب ليسموا جميعاً سموهم ، وليضحوا تضحيتهم ، وليقفوا فى الميدان الذى وهبوا أنفسهم له وقفة المستميت الذى عاهد الله وعاهد نفسه على النصر أو الشهادة .

بل لقد كان محمد باشا محمود ينتهز كل فرصة ليعلن رأيه فى الوزارة على الشبان من طلبة الجامعة وأضرابهم ، ممن يحضرون إلى الحزب يستلهمونه الرأى والتوجيه . ولقد خطب هؤلاء الشبان يوماً فذكر لهم أن صدقى باشا ووزارته تمشى فى حكمها على كومة من القاذورات . ورأيت فيما نقله محرر السياسة من هذه الخطبة شدة بالغة ، فأدخلت عليها من التلطيف ما يخفف بعض الشىء من حدتها ، وكتبت ذلك بخطى على المسودة التى وضعها المحرر . فلما ظهرت السياسة فى اليوم التالى وفيها هذا الخطاب العنيف ، ضاق به

صدقى باشا ذرعاً إلى حد لم يكن أحد يتوقعه .

فنى مساء ذلك اليوم جاء محقق النيابة إلى (السياسة) ، وفتش المطبعة ، وعثر فى أوراقها على المسودة التى وضعها المحرر للخطبة ، والتى أدخلت أنا عليها من التلطيف ما أدخلته . وسألنى المحقق عما إذا كان هذا التعديل من وضعى فأجبته أن نعم ، وبأننى أردت أن تخلو الخطبة من عنف بالغ ، من غير أن أشوه النص الذى ألقاه رئيس الحزب . وبعد أيام أرسلت النيابة تطلب محمد باشا ليذهب إليها كى تحقق معه ، فرفض الذهاب قائلا إنه لا يرى ما يقتضيه . عند ذلك رفعت النيابة الدعوى على محمد باشا محمود وعلىّ أمام محكمة الجنايات بتهمة السب والقذف . وادعى صدقى باشا فى القضية مدنياً ، طالباً تعويضاً قدره عشرون ألفاً من الجنيهات .

ونظرت القضية أمام دائرة الجنايات التى كان يرأسها محمد بك نور المستشار . ورأى الرجل ، ورأت هيئة محكمة الجنايات معه ، أن مثل هذه الدعوى لا يجوز أدبيًّا نظرها ، وفيها خصمان سياسيان من كبار زعماء الدولة ، أحدهما رئيس الوزارة والآخر رئيس سابق ، وطلبت المحكمة إلى المحامين فى الدعوى أن ينظروا فى إنهائها صلحاً بين الرجلين . بذلك تأجلت القضية إلى أجل غير مسمى ، تحدده المحكمة فيما بعد .

وقد عجبت حقاً كيف بلغ بصدقى باشا أن يرفع مثل هذه الدعوى على خصم سياسى له ، وهو رجل عرف بابتسامة دائمة فيها معنى الاستهتار والاستهانة بكل شيء ! لكن ما حدث بعد هذه الجلسة بزمن غير طويل كشف لى عن السر فى هذا الأمر . فقد أضنى الإجهاد المتصل أعصاب صدقى باشا ، حتى لم يعد يحتمل هذه الخصومة العنيفة . أضناه هذا الإجهاد الذى اتصل أكثر من عامين ، والذى كان يقتضى صدقى باشا أن يعمل كل يوم ما يزيد على اثنتى عشرة ساعة ؛ يستيقظ الساعة الخامسة صباحاً ليجلس إلى مكتبه ؛ يباشر أعمال وزارتى الداخلية والمالية ، وكان يتولاهما ، ويشرف على ما يجرى فى سائر الوزارات لهذا تحطمت أعصابه ، حتى هدّه الإعياء فسقط صريع الشلل . وعرفت ذلك فرأيت واجباً أن أمر بداره وأن أسأل عن صحته . فلم يجل بخاطرى يوماً ما يجول بخاطر كثيرين من أن الخصومة السياسية ، بل الحرب السياسية ، تعفى من المجاملات الواجبة بين الناس .

ولعل هذا الإجهاد هو الذى دفعه ليستمر فى حملة العنف التى سوغها لنفسه فى أثناء الانتخابات ، وأن يتسامح مع موظفى الإدارة فى معاملتهم الناس بالبطش غاية البطش ، بطش تخطى العنف إلى التعذيب فى أقبح صور التعذيب . ولقد كشف القضاء عن ذلك فى قضية

قدمت له وأصدر فيها شيخ القضاة يومئذ ، عبد العزيز باشا فهمى ، حكماً قدم له بحيثيات وصمت العهد كله أقبح وصمة . فقد بلغ من تعذيب رجال الإدارة الناس فى مديرية أسيوط أن كانوا يدخلون العصى فى أدبارهم ، وأن كانوا يعاملون الرجال معاملة النساء ! ! وقد بلغ من شناعة التصوير فى هذا الحكم ، ومن شدتنا فى التعليق عليه : شدة لم يكن أحد ليستطيع محاسبتنا عليها ، لأنها تستند إلى وقائع أثبتها القضاء — أن استقال على باشا ماهر وزير الحقانية فى وزارة صدقى باشا ؛ فكانت استقالته ، بسبب هذا الحكم ، اعترافاً صريحاً بأن العهد كله يقوم على مثل الأساس الذى صوره .

وما كان أحد ليستطيع أن ينسب صدور هذا الحكم إلى نزعة سياسة قائمة بنفس عبد العزيز باشا تعارض اتجاه الحكومة . فقد أبدى عبد العزيز باشا ، منذ استصدر صدقى باشا دستوره ، حرصاً على احترام النظام فى حدود هذا الدستور ، حتى كان يتنقل على رأس محكمة الجنايات التى تنظر القضايا المرفوعة ضد العابثين بالنظام معارضة لهذا الدستور . رجل ذلك شأنه ، وله من ماضيه السياسى ومن نزاهته المطلقة ما لعبد العزيز باشا ، لم يكن حكمه فى قضية التعذيب لترقى إليه أية مظنة . ولهذا دمغ هذا الحكم العهد حتى اضطر وزير الحقانية إلى الاستقالة بسببه .

مرض صدقى باشا واشتد به المرض ، فأرسل إلى جلالة الملك يستعفيه من أعباء الحكم ليفرغ للعناية بصحته . لكن جلالة الملك رأى أن يبقى فى رياسة الوزارة ، وأن يسافر إلى أوربا ليعنى بصحته ، فلم يسع صدقى باشا إلا أن يقبل هذا الأمر . وسافر الرجل إلى أوربا فى منتصف الربيع من سنة ١٩٣٣ وتفرغ للعناية بنفسه . وعنى أطباؤه خير عناية بعلاجه ، فعاد فى أواخر الصيف إلى مصر ، ولم يبق به من أثر الشلل إلا ضعف فى يده اليسرى عن مجاراة يمناه فى الحركة . وعاد وهو يعتقد أن سيبقى رئيساً للوزارة ما شاء الله من سنوات .

لكن الناس فوجئوا بعد أسابيع من عودته بأن أزمة وزارية توشك أن تعصف بالوزارة ، ثم فوجئوا كذلك بأن صدقى باشا قدم استقالته ، وبأن عبد الفتاح باشا يحيى ، وكان مقيماً يومئذ بباريس ، كلف بتشكيل الوزارة . وعرف الناس أسماء الوزراء قبل أن يحضر عبد الفتاح باشا . فلما حضر وقع مراسيم التأليف ، وانتظر الناس ما سيترتب على هذه المفاجأة من نتائج .

على أن انتظارهم وتطلعهم للمستقبل لم يمنعاهم من التساؤل عن السر فى إعفاء صدقى باشا من رياسة الوزارة ، وقد عاد إلى مصر سليماً معافى . أترى يكون جزاء الرجل الذى

صنع ما صنع صدقى باشا ، والذى سخر كل مواهبه وكل مجهوده وكل ذكائه ونشاطه للغرض الذى ألقى على صدقى باشا ، هذا الجزاء القاسى ، وبخاصة بعد أن كان فى الشهور الأخيرة بين الحياة والموت نتيجة هذا المجهود الجبار الذى هدّ أعصابه وهدم كيانه ؟ ! أم أن فى الأمر سرًّا لابد عما قريب يظهر ؟ لم يطل بالناس الانتظار للوقوف على هذا السر . فقد ألفت الوزارة الجديدة بعد زمن وجيز من اضطلاعها بالحكم لجنة تحقيق ، لتمحيص ما يقال عن العبث وعن مخالفة النزاهة فى إقامة (كورنيش) الإسكندرية .

فلم يكن للإسكندرية ، إلى أن تولت وزارة صدقى باشا الحكم ، هذا (الكورنيش) البديع الممتد على شاطئ البحر الأبيض المتوسط من قصر رأس التين إلى قصر المنتزه . وقد أشار جلالة الملك فؤاد على صدقى باشا بأن يقيم هذا (الكورنيش) ، فوضعت رسومه وطرحت عمليته فى المناقصة ، ورست على المقاول دانتمارو ، وطلب إليه أن يتمه فى عامين اثنين . وجرى العمل فى (الكورنيش) ليل نهار وتم فى موعده . لكن الأقاويل تناثرت هاهنا وهناك بأن صدقى باشا ، وغير صدقى باشا من الموظفين المتصلين بهذا العمل ، قد أفادوا لأنفسهم بسببه ؛ وأن مخالفات جسيمة لما يقضى به القانون المالى وغير القانون المالى قد ارتكبت فى أثناء القيام به . وأيسر ذلك أن المقاول أقام ، فيما رددته هذه الإشاعات ، قصوراً وأصلح مساكن فى مقابل ضئيل يكاد يكون غير معقول ، أو هو غير معقول بالفعل .

تولت اللجنة التحقيق ، وبدأ الناس يتناقلون من أنبائه أموراً تأباها النزاهة كل الإباء » أكان ما تناقله الناس من ذلك صحيحاً ؟ أم كانت اللجنة متأثرة فى تحقيقها بالجو السياسى الذى قضى بتخلى صدقى باشا عن ولاية الحكم ؟ لقد مال الجمهور أول الأمر لتصديق كل ما كان يسمعه ، وما كانت الصحف تنقل الكثير من أنبائه . فلو أن شيئاً منه لم يكن صحيحاً ، فما بال صدقى باشا قد أعفى من منصبه وقد كان البرلمان القائم بمجلسيه من صنع يديه ؟ لكن البرلمان كان فى عطلة حينذاك . وهل ترى لو أن البرلمان لم يكن فى عطلة ، أكان ذلك يغير من مجرى الحوادث شيئاً ؟ لقد حل مجلس النواب خلال السنوات الثمان ، التى انقضت من يوم بدأت الحياة الدستورية ، أربع مرات عطل فى أثنائها خمس سنوات » وفى هذه السنوات الثمان لم تطرح من جانب النواب مسألة الثقة بالوزارة قط ، مع أن ثمانى وزارت استقالت أو أقيلت فى السنوات الخمس التى خلت قبل ولاية صدقى باشا . لم يفكر الجمهور إذن فى موقف البرلمان من استقالة صدقى باشا ، ولا فى عمل لجنة التحقيق فى

مسألة (الكورنيش) ، بل مال أول الأمر إلى تصديق كل ما كان يسمعه ، ثم هدأت الحدة حين طال بلجنة التحقيق المطال ، وحين أيقن الناس أن الأمر أدنى إلى أن يكون حرب أعصاب لن تترتب عليها نتائج حاسمة إلا أن تتناول بعض الموظفين بالإحالة إلى المعاش .

لم يكن البرلمان ليغير من مجرى الحوادث شيئاً ، لو أنه كان فى دور الانعقاد حين استقال صدقى باشا وتألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا على النحو الذى ألفت به ، وحين ألفت الوزارة المذكورة لجنة التحقيق فى مسألة (الكورنيش) . وحسبك أن تذكر ما حدث على أثر استقالة صدقى باشا لتتيقن هذا الأمر . فقد كانت أغلبية مجلس النواب الساحقة يومئذ من حزب الشعب ، وكان صدقى باشا رئيساً لهذا الحزب كما سبق القول . فلما استقال صدقى باشا ، إذا أعضاء حزب الشعب جميعاً ينفضون من حول منشئه ، وإذا صدقى باشا يجد نفسه وحيداً لا يؤيده أحد ولا يجد من يعتمد عليه إلا نفسه . بل لقد اختار الحزب عبد الفتاح يحيى باشا لرياسته ، وإن شئت فقل إن عبد الفتاح باشا اختير لرياسة الحزب كما اختير لرياسة الوزارة ، فهرع إليه الأعضاء الذين تولتهم الحيرة يوم استقالة صدقى باشا ، وجعلوا يتساءلون : إلى أين يولون وجوههم ؟ ! ولم يكن عبد الفتاح يحيى باشا ليخدع نفسه بشىء من هذا . فقد ذكر غير مرة ، بعد سنين من هذه الحوادث ، أن جماعة من أعضاء الحزب ذهبوا إليه يتحدثون فى أمر من الأمور على نحو لم يعجبه ، فصاح بهم كى يدعوه وشأنه ؛ فهو يعلم كيف انضموا إلى الحزب ، وكيف ناصروه فى انتخابه لرياسته ! ولم يجد هؤلاء الأعضاء ما يجادلون به الرجل ، ولم يفكر أحد منهم فى ترك الحزب مخافة ما قد يترتب على ذلك فى جاهه ومصالحه .

فكر عبد الفتاح باشا ، أول ما تولى الحكم ، فى أن يجعل صلته بالأحزاب المعارضة صلة مودة وتفاهم ، أو كان ذلك شأنه على الأقل مع حزب الأحرار الدستوريين . فاختار موظفاً جعل يتردد علينا ، وينقل إلينا من أحاديث عبد الفتاح باشا عنا وتقديره لنا وحفظه مودتنا ، وينقل إلينا فى نفس الوقت من أنباء الوزارة ما نستفيد منه صحفياً . وكان جلياً أن الذين رسموا هذه السياسة اعتقدوا أن المعارضة وهنت قوتها ، بعد أن نفذ دستور صدقى باشا وانعقد برلمانه دورتين كاملتين ؛ وأن من المستطاع خلق جو من التفاهم ينتهى إلى التسليم بالأمر الواقع : من قيام هذا الدستور ، أو ينتهى على الأقل إلى خلق جو من الشقاق بين الهيئات المعارضة لهذا النظام ، ويكفل بذلك بقاء الدستور كما صدر ، برغم ما كان

من عنف المعارضة التي قامت ضده أول صدوره .

وقد خلق عبد الفتاح باشا ، بينه وبين المندوب السامى البريطانى ، مشكلة (بروتوكول) أول ما عاد سير برسى لورين من إنجلترا بعد انتهاء إجازته . فأى الرجلين يبدأ الآخر بالزيارة ؟ أهو رئيس الوزارة المصرية الجديدة ، أم هو المندوب السامى ؟ ولا أظن عبد الفتاح باشا خلقها لغاية سياسية ، أو أراد بها أن يظهر الرأى العام على أن بينه وبين الإنجليز من الخلاف ما يدفع هذا الرأى العام للإعجاب به ولمناصرته . فعبد الفتاح باشا رجل صريح ، طيب القلب ، قلما يعرف المناورة السياسية . وهو إلى جانب ذلك رجل حساس فى كل ما يتعلق بالكرامة الشخصية ، حساسية تزيد على المألوف عند غيره من السياسيين ، كما أنه من أكرمهم على نفسه وعلى الناس . وقد أراد قوم أن يخلقوا من هذا الخلاف موضع عطف على الرجل ، لكن الجو العام لم يساعد على خلق هذا العطف ؛ لاقتناع الجمهور برضا الإنجليز عن السياسة القائمة يومئذ فى مصر ، وبأن هذا الخلاف ، أياً كان مرده ، لا علاقة له بمصلحة الدولة ولا بمطالب مصر . لهذا تناول كثيرون ما حدث بالتندر ، ولم يتغير اتجاه الرأى العام نحو الوزارة فى كثير ولا قليل .

وكان طبيعياً ألا يتغير اتجاهنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، كذلك لهذا السبب . لكن رسول عبد الفتاح باشا إلينا لم ييأس من مواصلة حديثه معنا . ولعله كانت له فائدة من إطالة هذه المحادثات . على أنه بينما كان يوماً عند الباب الداخلى للحزب و « السياسة » يتحدث معى ، إذ أقبل محمد محمود باشا . فلما رآه قال له فى صراحة : هل يظن عبد الفتاح يحيى باشا أنه يكسبنا ؟ بلغه عن لسانى أنه يطلب المحال ، وأنا لن نغير خطتنا أو نعدل عن سياستنا !

كانت هذه الكلمة فصل الخطاب عند هذا الوسيط ، وإن تردد بعدها علينا ، ثم باعد بين زياراته ، ثم انقطع فلم نعد نراه .

كنت قد قمت فى أثناء وزارة صدقى باشا ، بحملة فى (السياسة) بالغة غاية العنف ضد التبشير والمبشرين ، وكان محمد باشا محمود قد آثر أن يتنحى الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازنى عن رياسة تحرير السياسة ، وأن تسند إلى حفنى بك محمود شقيق محمد باشا . وكانت النيابة قد بدأت تحقق معى فى هذه الحملة ضد التبشير والمبشرين . ولما كانت الأنباء ترد إلينا عن نشاط الحركة التبشيرية فى مصر وفى المعادى وفى المطرية وفى بورسعيد وفى غيرها من البلاد ، لم أجد فى التحقيق ما يمنعنى من أن أتابع حملتى الصحفية العنيفة على

هذه الحملة التبشيرية الأثيمة ، وأن ألقى على إدارة الأمن العام الأوربى فى وزارة الداخلية المصرية تبعتها . واستمر الحال شهوراً دعيت فى أثنائها إلى النيابة غير مرة . فلما استقالت وزارة صدقى باشا وخلفتها وزارة عبد الفتاح باشا يحيى انتهت الحملة التبشيرية ، ورأت النيابة أنها فرغت من التحقيق ، فجعلت تراجعه زمناً إلى أن انقطع كل رجاء فى التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوزارة . وبعد زمن غير قليل من انقطاع هذا الرجاء ، رفعت النيابة الدعوى علينا ، حفنى بك محمود وأنا ، أمام محكمة الجنايات بتهمة أننا نحرض أهل الأديان المختلفة بعضهم ضد بعض . وتأجلت القضية غير مرة قبل أن تنظر ويحكم فيها .

وفى هذه الأثناء اتصلت بنا الأنباء بأن وزيراً يتخذ الحكم مطية لمنافع خاصة وأن نزاهة الحكم لذلك ليست فوق مستوى الشبهات . لم تكن مسألة (كورنيش) الإسكندرية إذن هى موضع الاتهام لعهد ذلك الدستور الذى نحاربه وكفى ، بل عهد وزير الأشغال بمقاولات كبرى إلى أحمد باشا عبود ، من غير أن تحترم أحكام القانون المالى والتقاليد المرعية فى مثل هذه الأحوال . ونشرنا هذه الأنباء وأعدنا نشرها ، فلم يكذبها أحد ، وعلى العكس من ذلك اتصل بنا أن الأمر لم يقف عند مقاولة واحدة وأنه تعدى ذلك إلى ما يقنع الإنسان بأن الأمر لم يكن خطأ وقع فيه صاحبه عن غير قصد .

بدأنا حملة فى هذا الموضوع كانت تغذيتها بالأنباء المفصلة يسيرة كل اليسر . ولم نكن فى حاجة ، لنغذيها بالتفاصيل ، إلى أية مهارة أو مقدرة صحفية خاصة . فمن الخطأ الظن بأن ما يقع فى دوائر الحكومة يمكن أن يبقى سراً مطوياً زمناً طويلاً . ذلك أن من الموظفين من جبلوا على النزاهة ، فإذا خولفت تحركت ضمائرهم وضاق صدرهم فلم يستطيعوا كتمان ما وقع بعلمهم ، فأحاطوا به من يملك إذاعته . ومن غير الموظفين من يصيبه من جراء محاباة غيره من الضرر ، أو يفوت عليه من الفائدة ، ما يدفعه إلى تقصى الأخبار والوقوف على الوثائق والمستندات ، ودفعها إلى الصحيفة التى تدفعها سياستها ، أو يدفعها عامل آخر ، إلى نشر ما يحدث من محاباة . بل لقد يرى بعض الموظفين أنهم غبنوا ، وأن غيرهم قدم عليهم بغير حق فى رأيهم ، فهم يرون فى إذاعة مثل هذه الأنباء شفاء لما فى قلوبهم وانتصافاً لأنفسهم وانتقاماً من ظالميهم . وذلك ما حدث بعد أن أذعنا أنباء وزارة الأشغال . فقد كنا نتلقى بالتليفون أنباء مفصلة أدق التفصيل ، وكثيراً ما كان أصحابها يكتمون أسماءهم عنا مكتفين بأن يقسموا على صحة روايتهم لنا ، فكنا نؤجل النشر يوماً نتحقق فى أثنائه مما قيل لنا ، فلا يمضى اليوم حتى تثبت صحة الرواية التليفونية ، بل حتى يزاد عليها من

الأدلة ما ينفى من نفسنا كل ريبة أو شبهة . وكذلك جعلت « السياسة » تنشر كل يوم جديداً ، أو ما يشبه الجديد ؛ وجعلنا نعنف فى حملتنا عنفاً أثار الرأى العام ، وجر معنا بعض الصحف إلى التحدث فى الموضوع ، من غير أن يبلغ حديثها حد الحملة أو العنف .

ماذا عسى أن يصنع رئيس الوزارة وأى موقف يقف من هذه الحملة ؟ أيطلب إلى وزير الأشغال أن يتنحى عن منصبه ؟ لكنه أن فعل اعترف بأننا على حق ، فأضعف وزارته ، وبخاصة أن لعبود باشا صلات بلندن وبكثيرين من رجال الأعمال الإنجليز . لم يبق إذن إلا أن يجيبنا إلى ما كنا نطلبه ، ونلحف فيه ، من التحقيق فى الأمر عن طريق النيابة . وفعلا بدأ لبيب بك عطية ، النائب العام ، يتولى التحقيق مع حفنى بك محمود . وأكبر الظن أن الوزارة كانت ترجو أن يقف التحقيق حملتنا . لكن (السياسة) لم تقف حملتها ، بل دأبت عليها وازدادت عنفاً فيها ، ثم اتخذ حفنى بك من التحقيق ذاته مادة لكتابة مقالات نفث قلمه فيها كل ما يجول بخاطره من معانى المعارضة للعهد كله ، والتهكم به ، والغضب منه .

واستمر التحقيق زمناً كانت الدعوى المرفوعة علينا ، لمقاومتنا التبشير ، تنظر فى أثنائه أمام محكمة الجنايات . وقد استغرقت المرافعات فى هذه الدعوى جلسات طويلة كثيرة ، ثم حكمت المحكمة علىّ وعلى حفنى بك بغرامة سبعين جنيهاً يدفعها كل منا . وصدر هذا الحكم يوم السبت . وبينما كنت مساء الأحد بمنزلى ، دق التليفون وأبلغنى حفنى بك أن المحضر ذهب إليه فى بيته يطلب إليه بأمر النيابة أن يدفع الغرامة . فأخبرته بأن هذا التصرف مخالف للقانون ، لأن القانون الذى أصدرته وزارة صدقى باشا ، والذى يقضى بأن تدفع كل صحيفة تأميناً ثلثمائة جنيه فى وزارة الداخلية ، يقضى بأن تؤخذ الغرامة من التأمين ، فإذا لم تكمل الصحيفة تأمينها خلال خمسة أيام بعد استيفاء الغرامة منه منعت من الصدور . وأجابنى حفنى بك بأنه ذهب بالمحضر إلى أخيه محمد باشا فى كلوب محمد على ، وأن الباشا دفع الغرامة عنه وعنى ؛ لأن البنوك كانت مغلقة ، ولأن النيابة أمرت المحضر ألا يقبل شيكاً على البنك وفاء للمبلغ الذى حكم به .

وبينما كنت جالساً إلى مكتبى بالسياسة ساعة الظهر غداة ذلك اليوم ، دق التليفون . وخاطبنى النائب العام ، لبيب بك عطية ، وطلب إلىّ أن أذهب إليه بأسرع ما أستطيع . واستمهلته ساعة فأبى ، فركبت سيارتى وكنت فى مكتبه بعد دقائق من حديثه . ووجدت عنده الأستاذ مرقس بك فهمى المحامى عن عبود باشا الذى دخل مدعياً مدنياً فى تحقيقات نزاهة الحكم ، ثم رأيت حفنى بك فى جانب آخر من الغرفة الفسيحة ، يملى على كاتب

النيابة إجابته عن سؤال أو أسئلة وجهت إليه . وحييت وجلست فابتدرنى لبيب بك بقوله : أريد أن أسألك ، وأنت رجل شريف : أكتبت شيئاً مما يجرى التحقيق بشأنه أو كان لك يد فيه؟ قلت : أتسألنى بوصفك النائب العام ؟ قال : لا ! لبيب عطية يسأل الدكتور هيكل . قلت : إذن أجيبك . إنك تعلم أن نادى حزب الأحرار الدستوريين وجريدة « السياسة » فى بيت واحد . ورجال الحزب ، وفى مقدمتهم محمد باشا محمود ومحمود باشا عبد الرازق وجعفر باشا ولى ورشوان باشا محفوظ وغيرهم ، يحضرون كل يوم ظهراً ، ويحضرون كل يوم مساء ، فأجلس أنا وحفنى بك معهم . فإذا انعقد جمعنا تحدثنا فى شتى الشئون العامة ، واخترنا ما نراه منها صالحاً للكتابة ، وتبادلنا الرأى فيما يكتب ، وعهدنا إلى محرر فى السياسة ، أو إلى رجل من رجال الحزب ، أن يتولى تحرير ما اتفقنا عليه . وقد أكتب أنا ، أو يكتب أحد رجال الحزب الحاضرين ، أو يكتب محرر فى السياسة . فإذا ترتبت مسئولية فهى واقعة علينا جميعاً .

قال لبيب بك : المسألة كبرت ! يعنى أننا يجب إن أردنا أن نسألك أن نسأل هؤلاء الباشوات جميعاً ؟ !

وتدخل الأستاذ مرقس فهمى قائلا : الدكتور هيكل بك على حق . فهو عضو فى مجلس إدارة الحزب ، شأنه شأن من تحدث عنهم .

وسكت النائب العام وأراد أن يتناول بالحديث مسألة أخرى ، فأردت من ناحيتى أن أنتهز الفرصة فأبين له عدم احترام النيابة القانون ، فقلت : وما دمت قد حدثتنى حديث لبيب بك عطية إلى الدكتور هيكل . فاسمح لى أن أوجه بهذا الوصف نقداً لتصرف النيابة فى أمر خالفت فيه القانون !

فإذا الرجل يعتدل على كرسيه لسماع هذه العبارة ، ويقول :

– لا تنس أنك تخاطب النائب العام !

قلت : فليكن ! وسواء أكان خطابى للنائب العام أو للبيب بك ، فأنا أوجهه وأحمل مسئوليته . فهل تسمح لى ، ولك بعد ذلك رأيك ! أنك تعلم أن محكمة الجنايات أصدرت من ثلاثة أيام حكمها بتغريمى وتغريم حفنى بك سبعين جنيهاً على كل منا فى قضية التبشير . وأول من أمس ، يوم الأحد ، كانت البنوك مغلقة . مع ذلك ذهب المحضر إلى دار حفنى بك لينفذ حكم الغرامة ، بمعنى أنه إذا لم يدفع قبض عليه وحبس . ولولا أن محمد باشا محمود أخذ المبلغ من كلوب محمد على ودفعه عن حفنى بك وعنى ، لاتخذت النيابة هذا الإجراء ،

إجراء القبض والحبس . هذا مع أن قانون المطبوعات لا يجيز هذا التصرف . فالمادة التاسعة منه صريحة فى أن حكم الغرامة على الصحف يُقتضَى من التأمين المدفوع عن الصحيفة إلى وزارة الداخلية . والمبلغ المحكوم به علينا ، ومجموعة مائة وأربعون جنيهاً ، أقل من تأمين (السياسة) وقدره ثلثمائة جنيه . فكيف سوغت النيابة لنفسها هذا التصرف المخالف لحكم القانون ، ولبيب بك هو النائب العام المشرف عليها ؟

أخذ النائب العام بما قلت ، وسأل : أصحيح أن قانون المطبوعات فيه مثل هذا النص الذى تقول عنه ؟

ومد الرجل يده إلى (وراقة) بجانبه ، وجاء بقانون المطبوعات ، وتلى المادة التاسعة فإذا هى كما ذكرت . ولم يكد يتم تلاوتها حتى قال الأستاذ مرقس : النص صريح والدكتور هيكل بك على حق .

وعقب لبيب بك بقوله : هذا صحيح ، ثم دق التليفون إلى رئيس نيابة الاستئناف ، محمود بك منصور ، وخاطبه قائلاً :

– محمود بك ! الدكتور هيكل بك عندى هنا . وهو يوجه إلى النيابة عتاباً له الحق فيه . ذلك تنفيذ النيابة حكم محكمة الجنايات الأخير على النحو الذى نفذ به . فقانون المطبوعات لا يسمح بهذا ، وأرجو لذلك مراعاة هذا الأمر فى المستقبل .

لست أدرى ما الذى أجاب به رئيس نيابة الاستئناف ! لكن معاتبة النائب العام له لم تزد على مجرد ملاحظة يريد اتباعها فى المستقبل . والطريف أننى سمعت بعد ذلك أن محمود بك منصور قص نبأ هذا الحديث التليفونى بين النائب العام وبينه لبعض أصدقائى ، وعلق عليه بقوله : والعجيب أنه هو الذى أمر بالتنفيذ على هذا النحو ، وأننى لفت نظره إلى حكم قانون المطبوعات ، فأمرنى ألا أقف عنده وألا ألقى إليه بالاً !

وانتهى كاتب النيابة من تسجيل أقوال حفنى بك . وجاء إلينا فسألنى النائب العام فى المحضر ، فأمليت العبارات التى ذكرتها له من قبل ، وانتهى بذلك دورى فى تحقيقات نزاهة الحكم . أما حفنى بك فرفعت عليه الدعوى أمام محكمة الجنايات ، وادعى فيها عبود باشا بالحق المدنى .

لست أعرف قضية أثارت اهتمام الرأى العام المصرى ، منذ أعلن استقلال مصر ، ما أثارته قضية نزاهة الحكم ، اللهم إلا قضية (السياسة) فى عهد سعد زغلول باشا . وقد سمعت محكمة الجنايات فى قضية نزاهة الحكم هذه من الشهود ومن المرافعات ما استغرق

أسابيع متتالية ، فكان اهتمام الصحف واهتمام الجمهور بكل ما يحدث فى المحكمة بالغاً غاية مداه . والواقع أن طبيعة الناس فى مصر لا يثيرها شيء ما يثيرها العبث بالحكم . كذلك كانت وكذلك بقيت ، لأن الذين تولوا الحكم فى مصر خلال العصور الأخيرة كانوا أقوياء متحكمين ، فكان كل ما يضعف سلطانهم وبأسهم بعض ما يصفق له المحكومون الذين ينوءون بهذا البأس وهذا السلطان .

وفيما كانت محكمة الجنايات تسمع الشهود والمرافعات ، دعانى محمد باشا محمود يوماً ، وأخبرنى أن حفنى بك ذكر له أن عبود باشا يريد أن يصالحنا فى الدعوى ، فهو يريد أن يقف على رأيى فى هذا الأمر . ولم أعجب مما سمعت ، وإنما كان عجبى وعجب الناس جميعاً ما يرونه من خروج حفنى بك مع عبود باشا عقب انتهاء كل جلسة ! وسألت محمد باشا : وما هو أساس هذا الصلح ؟ قال : لا أدرى ، سل حفنى ! قلت : إننى لا أتصور للصلح فى هذه القضية أساساً معقولاً . لقد اتهمنا الرجل . أترانا نسحب اتهامنا فنكون من الكاذبين ؟ ! أم تراه يقر هذا الاتهام ، فيعترف أنه هو ووزير الأشغال من العابثين بحقوق الدولة ومصالحها ؟ !

قال محمد باشا : وما عليك أن تلقى عبود أنتِ وحفنى لتقف على ما تريد أن تقف عليه ؟ قلت : لا مانع عندى !

وأخبرنى حفنى بك أنه ضرب لعبود باشا موعداً بفندق شبرد الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه . فلما ذهبت فى الموعد المحدد وجدت عبود باشا ولم أجد حفنى بك ، وانتظرنا حضوره زمناً فلم يحضر . فسألت عبود باشا عن الأساس الذى يعرضه للصلح الذى يريده . فكان جوابه : إن حفنى بك هو الذى عرض عليه الصلح . فسألته : وهل سألتِ محاميك فى هذا الأمر ؟ ! قال : لا ! قلت : خير أن تسأله ، فإذا وجد أساساً عـاودنا الحديث فى الأمر . وكان هذا اللقاء هو الأول والأخير ، فلم يتجدد بعده حديث فى الصلح ، بل سارت القضية فى طريقها إلى أن صدر الحكم فيها .

كشفت هذه القضية عن ظواهر لا تسر . فكان من الشهود الذين سمعوا من اضطربوا لدى مناقشة المحكمة إياهم ، فاضطربت ثقة المحكمة بهم برغم أنهم كانوا فى مراكز سامية . وكم كشفت المرافعات فى الدعوى عن أمور تجرى لا تعرف القانون ولا يعرفها القانون ! وكم أبديت ملاحظات لو أنها أبديت فى غير مصر لترتبت عليها آثار ونتائج لم يفكر أحد من القائمين بالأمر عندنا فى مثلها ! بل كم من أشخاص كان لهم فى هذه القضية موقف خاص

ما لبث أن نسى بعد حين ، فارتفعوا فى مناصبهم وفى احترام الناس وتقديرهم إلى السماك الأعلى ؟ !

استغرق نظر هذه القضية أسابيع كما قدرت ، ثم حكمت المحكمة فيها بالبراءة . ترى ، هل ذكرت الوزارة التى وصمها هذا الحكم قول سعد زغلول : لو أن القضاء لطمنى هذه اللطمة لخررت مغشياً علىّ ولفارقت منصبى ؟ ! كلا ! بل كفى أن تطعن النيابة فى الحكم بالنقض والإبرام لترى الوزارة فى هذا الطعن مسوغاً لبقائها فى الحكم . وبقيت إلى أن أيدت محكمة النقض الحكم فى أهم أجزائه ، ثم بقيت بعد ذلك وكأن حكماً لم يصدر ، وكأن الأمور تجرى فى مجراها العادى ، وكأن ما بينها وبين المعارضة لا يزيد على أيهما يغيظ الآخر ، ويدفع إلى نفسه الألم والكمد !

على أن الإنجليز شعروا بأن عليهم مسئولية عن هذا الموقف ، موقف التأييد لوزارة ليست نزاهتها فى الحكم فوق مستوى الشبهات ، أو كذلك قالوا على لسان صحفهم على الأقل . ولعلهم شعروا كذلك بأن الأحوال الدولية فى أوربا تتطور تطوراً يقتضيهم كسب مودة الشعب المصرى . ولا سبيل إلى كسب هذه المودة ونظام الحكم الذى حاربه هذا الشعب قائم ، والبرلمان الذى انعقد تنفيذاً لهذا النظام قائم كذلك . لابد إذن من أن يظهروا على مسرح السياسة المصرية فى مظهر الغاضب لنزاهة الحكم ، وأن يجعلوا ظهورهم هذا محسوساً عند الشعب ، وأن ينهى تدخلهم هذه المعركة التى ظلت قائمة بين دستورين أربع سنوات حسوماً . وليس حتماً أن تنتهى المعركة إلى انتصار حاسم لأحد الدستورين ، بل حسب التدخل البريطانى أن يُنحَّى الدستوران معاً من الميدان ، ثم لينتظر الفريقان المتخاصمان من المصريين ما تتمخض عنه الأيام ، وليرقب الإنجليز تطور الحوادث ليرتبوا عليها من النتائج ما يتفق وسياستهم الدولية فى أحوال العالم الدقيقة يومئذ !

الفصل التاسع

بين الدستور والمعاهدة

الجو الدولى بدعو إنجلترا لاسترضاء مصر – المندوب السامى الجديد – الإنجليز وتغيير الوزارة – الوزارة الجديدة وموقف الأحرار الدستوريين منها – إلغاء دستور صدقى باشا – اتجاه الوزارة لإنصاف العمد والموظفين – أثر الشئون المحلية فى سياسة مصر العامة – الدستوريون يتجهون إلى معارضة الوزارة – بين نسيم باشا وجلالة الملك فؤاد – إيطاليا تفكر فى غزو الحبشة ثم تعلن التغير العام لتنفيذ هذا العزم – الوزارة وأهداف مصر القومية – خطاب محمد محمود باشا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ – تصريح سير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية عن دستور مصر – موقف الأحزاب المصرية من هذا التصريح – الوفد يسحب تأييده لوزارة نسيم باشا – المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد – مساعى الشباب للوحدة القومية – رئيس الدستوريين يرحب بالوحدة – اختلاف الدستوريين والوفد على أساس الوحدة – البوليس يصطدم بالمتظاهرين – موقف الوزارة يزداد حرجاً – اتفاق الدستوريين والوفد على أن يكون الدستور والمعاهدة جميعاً أساس الوحدة القومية – تأليف الجبهة الوطنية واجتماعاتها – كتابها إلى جلالة الملك ، وكتابها إلى المندوب السامى البريطانى – عودة دستور الأمة – تباطؤ إنجلترا فى الرد على كتاب الجبهة وسببه – انتونى إيدن يخلف صامويل هور وزيراً للخارجية البريطانية – تبليغ الحكومة البريطانية الجبهة باستعدادها للمفاوضة مع الأحزاب المصرية جميعها – الملك فؤاد يريد تأليف وزارة قومية فلا يوافق النحاس باشا على تأليفها – استقالة نسيم باشا – على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة – التمهيد للانتخابات وللمفاوضة .

شعر الإنجليز بأن تطور الأحوال الدولية فى أوربا يقتضيهم التقرب إلى الشعب المصرى وكسب مودته . والواقع أنهم كانوا إلى يومئذ لا يقيمون لهذه المودة كبير وزن أو يحسبون لها كبير حساب . فقد كانت أحوال أوربا إلى سنة ١٩٣٢ باعثة على الطمأنينة إلى استقرار السلام ، وكان اتجاه السياسة البريطانية نحو تخفيض التسلح قوياً غاية القوة . لم تكن ألمانيا تثير خشية أحد ، بل كانت سياسة شترزمان وزير خارجية الرايخ ، وسياسة أرستيد بريان وزير خارجية فرنسا ، قد أدخلتا فى روع الأوربيين ، والإنجليز فى مقدمتهم ، أن ميثاق عصبة الأمم قد عم خيره دول أوربا جميعاً ، وأن عالماً أفضل بزغ فجره . ولقد عم هذا الإحساس قارات الأرض كلها منذ وقعت الدول ميثاق كلوج فى سنة ١٩٢٨ وتعهدت فيه

أن تنبذ الحرب ، وأن تفض خصوماتها عن طريق التحكيم . ولما كانت مصر قد انضمت إلى هذا الميثاق ، كما انضمت إليه دول كثيرة ، فقد آمن الكل فى مشارق الأرض ومغاربها بأن عهد الحروب قد انتهى ، وأن فردوس السلام تفتحت أبوابه ، فهب أريجه العطر يحيى العالم بعد أن ضمدت جراحه من أثر الحرب العالمية الأولى .

على أن انتصار أدلف هتلر فى انتخابات ألمانيا سنة ١٩٣٢ ، وإعلانه السياسة التى احتوى عليها كتابه (كفاحى) ، ونداءه بأن الجنس الجرمانى أفضل الأجناس وأجدرها بسيادة العالم ، وتقويته الجيش الألمانى فى البر والبحر والجو — هذا كله فتح عيون الساسة فى إنجلترا على منظر كانوا يحاولون إغماض العين عنه . وكانت إنجلترا مطمئنة بنوع خاص إلى علاقتها بإيطاليا وإلى أن موسولينى ، زعيم الفاشيست والقابض على نواصى الأمر فى إيطاليا منذ سنة ١٩٢٢ ، سيكفل سلامة مياه البحر الأبيض المتوسط ، وسيكفل من ثم سلامة الإمبراطورية البريطانية . لكن موسولينى لم يلبث ، حين رأى قوة (الفوهرر) الألمانى وقوة اتجاهه ، أن ولى وجهه نحوه ، وأن خطب وده ، بعد أن حاول الوقوف منه موقف الخصومة محافظة على سلامة النمسا . عند ذلك ازدادت السياسة البريطانية تحديقاً فى القارة ، وإشفاقاً من المصير الذى تتعرض هى له إذا لم تسلك فى سياستها الدبلوماسية ، وفى سياستها العسكرية ، مسلكاً يخرج بها من موقف السعيد بأحلام السلام إلى موقف اليقظ المرتقب ما يتنفس عنه الغد من مزالق الخطر .

وفى الفترة التى نعمت إنجلترا فيها بأحلام السلام ، قامت سياستها فى مصر على التسويف والمطل ، كلما طلب المصريون إليها حل المسائل المعلقة بين الدولتين . لقد كفاها أن اعترفت فى سنة ١٩٢٢ بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها بالمسائل الأربع التى أوردتها على هذا الاعتراف بالاستقلال . وحسبها أن شغل المصريون بمنازعاتهم الحزبية بعد صدور الدستور وقيام البرلمان ، وتسابقت هيئاتهم المختلفة إلى الحكم ! لقد رأت فى هذا الاعتراف بالاستقلال ، وفى هذا السباق إلى الحكم ، ما يسمح لها أن تشتط فى كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل المحتفظ بها ، وألا تصل من المفاوضة إلى ما يرضى المصريين ، وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة داخلية جديدة حول الانتخاب أو حول الدستور ! أما اليوم فالأمر مختلف . إن هذا التطور الأوربى ينذر بنتائج يجب على الساسة مواجهتها ، وتلافيها من غير حرب إن أمكن ، ويجب عليهم فى نفس الوقت أن يعدوا العدة لليوم العبوس القمطرير الذى يدوى فيه المدفع ، وتئز الطائرة ، وتهب من جوف جهنم ألسن

اللهـب . وإذا كان مثل هذا اليوم لا يزال فى نظر الحكومة البريطانية بعيد الاحتمال ، فالاستعداد له أول الواجبات .

أما ومصر تتوسط العالم ، وقناة السويس تربط الإمبراطورية ، فلابد من كسب صداقة الشعب المصرى ، مع الاحتياط كى لا يكون ثمن هذه الصداقة باهظاً ، ومع التمهيد لتغيير السياسة التى أدت إلى ضياع هذه الصداقة .

وهذا التمهيد يسير . وطريقه التقليدى نقل ممثل إنجلترا فى مصر وإحلال غيره محله . وتلك سياسة قديمة عبر عنها عمر بن الخطاب فى الصدر الأول للإسلام بقوله : « هان أمر أصلح به قوماً أن أبدلهم أميراً مكان أمير ! » . وقد ترجمت السياسة البريطانية هذه العبارة فى علاقاتها مع مصر بما يشابهها ، فهان عليها لتصلح ما فسد من سياستها فى مصر أن تبدل مصر ممثلاً مكان ممثل . وكما فعلت حين أحلت سير برسى لورين محل لورد للويد ، نقلت سير برسى لورين وعينت مكانه سير مايلز لامبسون مندوباً سامياً لها فى مصر . لكن سير ما يلز لم يكن ليحضر فيتولى منصبه على ضفاف النيل قبل نهايـة تلك السنة ، سنة ١٩٣٤ . ولما كانت الحكومة البريطانية تستعجل التعديل فقد ندبت مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ، مستر بيترسون ، ليتولى بحث الموقف والإشارة بالتعديل الواجب على أساس هذا البحث . ولما كان الوقت لا يزال صيفاً ، إذ كنا فى النصف الأخير من شهر سبتمبر ، فلم يكن بدار المندوب السامى من الموظفين ذوى المكانة غير مستر جرافتى سميث ، مساعد السكرتير الشرقى بالدار فى ذلك الحين . ولقد دأب مستر جرافتى سميث على دراسة الموقف من جميع نواحيه ، وحرص على أن يستطلع رأى معارفه وأصدقائه من المصريين ، ليقف على اتجاه الرأى العام فى البلاد قدر المستطاع .

وكنت أعرف مستر جرافتى سميث معرفة جيدة ، وإن لم أكن من أصدقائه . وقد أراد زعماء الحزب عندنا أن يقفوا على اتجاهات الإنجليز فى سياستهم الجديدة ، ورغبوا إلىّ فى الاتصال بالرجل علّى أعرف منه ما سيحدث . وقابلته غير مرة . وكنت أكثر الأحايين أجد بعض أصدقائى أومعارفى خارجين من عنده ساعة قدومى ، أو ذاهبين لمقابلته ساعة خروجى . وإنى لأذكر كلمة له ذات مغزى . فقد أشرت مرة فى حديثى إلى أن سياسة القصر فى ذلك الوقت تحمل معظم التبعة عما وصلت إليه علاقات مصر وإنجلترا ، وإن من الخير عدم الإمعان فى تأييد هذه السياسة . وكان جواب جرافتى : من السهل دائماً تغيير سياسة القصر فى أربع وعشرين ساعة ، لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة فى البلاد لا يدرك

دائماً بمثل هذه السهولة ! وجو السكينة هو الذى يعنينا اليوم . وأعتقد أن ما وصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم فى التفكير على كل اعتبار سواه .

كان جل أصدقائنا يريدون أن يقفوا على اتجاه المندوب السامى بالنيابة فيمن يؤلف الوزارة الجديدة . ولعل هذه كانت المسألة الجوهرية فى نظرهم . وقد شاع فى بعض الأوساط أن على باشا ماهر سيعهد إليه بتأليفها ، فلم ينل ذلك ارتياح كثير من الساسة لما كان معروفاً من اتصال على باشا الوثيق بالقصر . ويظهر أن اختيار من يتولى تنفيذ السياسة الجديدة قد استغرق زمناً غير قصير . ثم إن الأمر استقر أخيراً عند اختيار توفيق نسيم باشا الذى كان رئيساً للديوان الملكى غير مرة . وصدر الأمر الملكى إليه بتأليف الوزارة فألفها فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ .

لا شبهة فى أن وزارة عبد الفتاح باشا يحيى قد كانت على علم بأن البحث يجرى فى دار المندوب السامى لتغييرها ، وأنها كانت واثقة من أن هذا التغيير آت لا محالة عما قريب . مع ذلك لم تفكر فى تقديم استقالتها وفى التخلى عن مناصب الحكم إلى أن تألفت الوزارة الجديدة . وقد يبدو هذا غريباً ، لا يفسره إلا أمل الوزارة فى أن تخفق المساعى فتظل فى الحكم ! وليس شك فى أن الأكرم لأية وزارة فى مثل هذا الموقف أن تستقيل ، فإذا رفضت استقالتها كان بقاؤها فى الحكم بعد ذلك أصون لكرامتها . لكن هذا التقليد ، الذى يدعو كل وزارة إلى البقاء فى الحكم حتى اللحظة الأخيرة ، قد لوحظ فى أمر الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور ، ثم لوحظ بعد قليل من نفاذه . وإذا دل ذلك على شىء فعلى أن الوزراء يرون أنفسهم موظفين لا يتركون مناصبهم إلى أن يفصلوا أو يحالوا إلى المعاش !

كان هذا التقليد شأن الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور حتى سنة ١٩٢٤ . فلما نفذ وتولت وزارة سعد باشا الحكم ، استقالت تحت ضغط الحوادث التى أعقبت مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى . فتولت وزارة زيور باشا الحكم ، ثم استقالت على أثر الانتخابات التى تمت فى سنة ١٩٢٦ وحين ظهرت نتيجتها ضد بقاء الوزارة . واستقالت وزارة عدلى باشا حين اعتبرت رفض مجلس النواب شكرها قراراً بعدم الثقة ، ثم استقالت وزارة ثروت باشا حين رفض زملاؤه فى الوزارة مشروع معاهدة ثروت — تشمبرلن . أما بعد ذلك فكانت الوزارات بين أن تقال ، أو أن تستقيل مخافة أن تقال . وهى لم تكن تستقيل خوف الإقالة إلا فى اللحظة الأخيرة .

ماذا يكون موقف الأحرار الدستوريين من وزارة نسيم باشا ؟ لقد امتازت هذه الوزارة بأن

ضمت عناصر من الشباب الموظفين بعضهم من أصدقاء الأحرار الدستوريين ، أمثال أحمد عبد الوهاب باشا ، وأحمد نجيب الهلالى بك ، وعبد المجيد عمر بك . لكن صداقتهم لم تكن لتجعلهم من الحزب ، لأنهم كانوا موظفين . أفنرحب مع ذلك بالوزارة ، أم نقف من سياستها موقف المنتظر ؟ كان محمد محمود باشا أشد ميلا إلى موقف الانتظار ، لأن نسيم باشا كان أكثر اتصالا بالقصر من على باشا ماهر ، ولأن الأحرار الدستوريين عارضوا سياسته فى سنة ١٩٢٢ معارضة عنيفة غاية العنف ، لم ينسها هو ، ولم ننسها نحن . أما محمود باشا عبد الرازق وأنا ، فكنا نميل إلى إظهار الرضا عن تأليف الوزارة ، وإن اشتركنا مع محمد باشا فى عواطفه إزاء نسيم باشا . وكنا نريد أن يكون إظهار الرضا عن الوزارة عملياً بالذهاب إلى رياسة مجلس الوزراء ، وتهنئة نسيم باشا ، وإبداء اطمئناننا إلى أنه سيلبى مطالب البلاد .

وكانت حجة محمد باشا فى تحفظه ترجع فضلا عما سبق إلى أن نسيم باشا رجل ضعيف يؤمن بأن ما يريده الإنجليز لا مرد له ، كما أنه رجل رجعى ظهرت رجعيته بجلاء تام فيما صنع بالدستور سنة ١٩٢٢ . وكان محمود باشا عبد الرازق ، وكنت أنا من رأيه فى هذا التقدير كذلك . لكننا أردنا أن يشعر الشعب المصرى بأن تغيير الوزارة معناه انتصار سياستنا فى مقاومة العهد الذى انقضى ، كما أردنا أن نحرج نسيم باشا ، وأن يعلم الناس أن ما ربما يحدث فى المستقبل من إعادة دستور الأمة كان لنا فيه الفضل آخراً ، كما كان لنا الفضل أولا فى مقاومة دستور صدقى باشا .

واقتنع محمد باشا واقتنع إخواننا بحجتنا ، فذهبنا ثلاثتنا غداة تأليف الوزارة إلى رياسة مجلس الوزراء ، يتقدمنا محمد باشا ، وهنأنا نسيم باشا بمنصبه ، ورجونا أن يحقق آمال الشعب فيه ، فوعد خيراً من غير أن يتقيد بشىء معين ، وخرجنا من عنده مقتنعين بأن الرجل جاء ينفذ سياسة جديدة ، وإن لم نعرف نحن ، ولعله لم يكن هو كذلك يعرف ، مدى هذه السياسة !

وفى يوم ٣٠ نوفمبر ، أى بعد أسبوعين اثنين من تأليف الوزارة ، صدر أمر ملكى بإلغاء دستور صدقى باشا . لكن هذا الأمر الملكى لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ ، بل اكتفى بالنص على إبطال العمل بدستور سنه ١٩٣٠ وبحل مجلسى البرلمان القائمين ؛ على أن يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما نص عليها الدستور الأول ؛ وأن يتولى الملك بواسطة وزرائه السلطة التشريعية وسائر ما خص به البرلمان ،

زيادة على السلطة التنفيذية ؛ وذلك إلى أن يوضع نظام دستورى جديد يحل محل النظام الذى ألغاه هذا الأمر .

لم يُعِد هذا الأمر الملكي إذن دستور الأمة . ومن ثم لم يكن انتصارنا كاملاً . لكنه كان انتصاراً عظيماً ؛ لأنه ألغى الدستور الذى حاربناه ، ولن تستطيع قوة أن تبقى الأمة بغير نظام برلمانى زمناً طويلاً . فمن الخير ومن حسن السياسة تجسيم هـذا الانتصار ، والتأكيدبأن دستور الأمة عائد لا محالة ، وانتظار ما تسفر عنه الحوادث من بعد . هذه هى السياسة التى رسمناها ، والتى أيدناها فى (السياسة) أصدق تأييد .

والواقع أن انتهاج هذه الخطة لم يكن منه مفر . لقد لقى الشعب فى المعركة التى خاضها منذ صدر دستور سنه ١٩٣٠ ، عنتاً أى عنت ؛ فمن حقه بعد هذا العنت أن يستريح ليتسنى له أن يخوض من بعد معركة جديدة إذا لم يكن من خوضها بد . هذا إلى أن المصالح المحلية فى المدن والأقاليم ، للأحرار الدستوريين وللوفديين ، قد أصابها من تصرفات الحكومة فى عهد ذلك الدستور أكبر الضر والأذى . فصل الموظفون الذين بدرت منهم بادرة تدل على ميلهم لأى من هذين الحزبين . وفصل عمد البلاد ومشايخها ممن اتهموا بأنهم لم يمالئوا الحكومة فى انتخابات صدقى باشا . واضطرت الوزارة فى ذلك العهد إلى ممالأة كثيرين من الموظفين والعمد والأعيان لتحملهم على مناصرتها ، وكانت كثرة هؤلاء الذين مالأتهم من شر الموظفين سيرة ومن الأعيان الذين كانوا على شفا الإفلاس ، فأنقذهم صـــدقى باشا من الهوة التى كانوا يوشكون أن يتردوا فيها . لابد إذن من إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعى ، ومن إنصاف هؤلاء الذين ظلموا لأنهم ناصرونا ، حتى تستقيم الأمور من جديد ، ويطمئن الناس إلى أن مناصرتهم إيانا لم تذهب سدى .

وإعادة الأمور إلى نصابها الذى يجب أن تستقر فيه لا يتم بين عشية وضحاها ، بل لا يتم فى أسابيع ؛ فلابد لتمامه من أشهر تمر ، ولابد من جهود متصلة تبذل لدى الحكومة ، ومن مطاولة من جانب الحكومة لا مناص من احتمالها . بهذا ، وبهذا وحده ، يمكن تنظيم الصفوف من جديد استعداداً لما قد يجىء به المستقبل .

لم يفتنــا ، ونحن نفكر فى هذا الأمر ، أن نقدر أن الحال كانت يومئذ أدق من مثلها فى ظروف مشــابهة سلفت . فقد كان الأحرار الدستوريون يخاصمــون الوفديين ، فكانت الحكومة التى تــلى حكومة الوفد تنصف الموظفين والعمــد والأعيــان المنتمين للأحرار ، والذين أصابهـــم من حكومة الوفد أذى بسبب هـذا الانتماء . ونشأ

عن ذلك أن كان فى الكثير من قرى الريف عائلتان تتنافسان على العمدية مثلا ، فكانت إحداهما تنتمى إلى أحد الحزبين وتنتمى الثانية للحزب الآخر ، طامعة كلتاهما فى حماية الحزب الذى تنتمى إليه . أما وقد كان الوفديون والدستوريون متحالفين فى مقاومة حكومة صدقى باشا ، فقد نشأت طبقة ثالثة تنافس الطبقتين فى كثير من الأحيان . ولن تستطيع الحكومة أن ترد العمدية مثلا إلى رجلين فى قرية واحدة لا تحتمل غير عمدة واحد . فإلى أى العائلتين المتنافستين تردها ؟ إلى الوفديين ، أم إلى الدستوريين ؟ وماذا يكون موقف كل من الحزبين من الحكومة إذا هى كانت أكثر ميلا لأنصار أحدهما منها لأنصار الحزب الآخر ؟ على أننا آثرنا أن نترك تصوير الخطة التى نتبعها من بعد إلى أن تكشف تصرفات الحكومة عن اتجاهها .

قد يبدو غريباً أن يكون لمثل هذه الأمور المحلية أثر فى تصوير سياسة الأحزاب . فالمفهوم أن ينصر كل حزب مبادئ يعتقد أن تنفيذها يحقق مصلحة البلاد العليا ، وأن هذه المبادئ لا علاقة لها بالمصالح المحلية على الإطلاق . وهذا ما كنت أنا وما لا أزال أعتقده . لكن هذا التصوير السليم لا يكون إلا إذا سارت الأمور سيرة طبيعية ، وجرى العدل مجراه بين الجميع ؛ فلا تفريق بين الناس بسبب عقائدهم الدينية أو ميولهم السياسية أو غير ذلك من الأسباب . لكن الأمر فى مصر جرى ، منذ أعلن الملك فؤاد استقلال البلاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، غير هذا المجرى ، بل إن إعلان الاستقلال نفسه اتخذ أداة خصومة بين السعديين (أنصار سعد باشا) والعدليين (أنصار عدلى باشا) ، ثم طغت الخصومة على الاعتبارات العامة وانحدرت إلى المنازعات المحلية . من ثم كان لهذه المنازعات أثر ظاهر فى حركات مصر السياسية منذ اليوم الأول ، ثم بقى هذا الأثر متصلا من بعد إلى وقتنا الحاضر.

وقد عوق تقدم المصالح المحلية إلى الصف الأول كثيراً من أوجه الإصلاح العام ، بل عوق تنفيذ الدستور وتقاليد الحياة البرلمانية تنفيذاً سليماً فمنذ تولت الوزارة الدستورية الأولى الحكم برياسة سعد زغلول باشا نصت خطبة العرش ، التى ألقيت فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، على وجوب عناية البرلمان بإصدار القوانين المكملة للدستور – ومن هذه القوانين قانون الهيئات المحلية المختلفة : مجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية – فى الحدود التى رسمها فى الفصل الخامس من بابه الثالث ؛ فالدستور يجعل المديريات والمدن والقرى أشخاصاً معنوية تعنى بشئونها الخاصة . وقد أشرنا من قبل إلى أن هذا القانون لم يصدر إلى سنة ١٩٢٦ . فلما اجتمع برلمان الائتلاف الأول فى تلك السنة ؛ تألفت لجنة حكومية برلمانية لتدرس هذا الموضوع

وتضع التشريع الواجب له . وقد أتمت اللجنة عملها ، ثم اصطدمت بصخرة الرياسة : لمن تكون فى كل هيئة من هذه الهيئات ؟ أتكون لممثل السلطة التنفيذية ، سواء أكان المحافظ أم المدير أم المأمور أم العمدة ؛ أو تكون لشخص منتخب أو معين غير متصل بالسلطة التنفيذية ، أسوة برياسة كل من مجلسى البرلمان ؟ هذا إلى الاختلاف على تحديد الاختصاص الذى تتمتع به هذه الهيئات المحلية . فلو أن هذا القانون صدر وجعل لهذه الهيئات اختصاصاً واسعاً يتناول تعيين الموظفين المحليين والعمد ومن إليهم ، ويتناول تنظيم الشئون الخاصة بالأقاليم — لحد ذلك من سلطان الحكومة المركزية ، ولما أصبح لوزير الداخلية شأن فى تعيين العمد والمشايخ ، ولا لوزير المعارف شأن فى تعيين المعلمين التابعين لمجلس المديرية ، ولا لوزير الصحة شأن فى تعيين الأطباء فى الدائرة المحلية ، وهلم جراً ؛ ثم لترتب على ذلك أن بقيت الشئون المحلية بعيدة عن سلطة الوزير وسلطة البرلمان ، إلا ما كان منها مخالفاً للقانون أو ضاراً بالمصلحة العامة . لكن السلطة المركزية فى القاهرة لم ترض عن هذا ، لأنها حرصت على أن يكون فى يدها تصريف كل صغيرة وكبيرة من الشئون المحلية . ولهذا بقيت المصالح المحلية بارزة فى الصف الأول ، وبقيت رعاية هذه المصالح الشاغل الأكبر للأحزاب فى مصر .

ولم يفت وزارة نسيم باشا ما لهذا الأمر من جليل خطر عند الأحزاب كلها ، فألقت جل بالها إلى الشكاوى التى قدمت إليها من تصرفات العهد الذى سبقها ، وبذلت جهوداً غير قليلة للتوفيق بين المصالح المتعارضة لحزبى الوفد والدستوريين . أما ما سوى ذلك من الشئون العامة فسار سيرته العادية ، متأثراً بالنهضة العامة فى البلاد ، مندفعاً إلى التوسع الذى تفرضه هذه النهضة ، مضطراً فى كثير من الأحيان إلى الأخذ بسياسة الارتجال على أنها السياسة الممكنة فى هذا الاندفاع السريع .

وكانت شئون الموظفين فى مقدمة هذه الشئون العامة ، ثم كانت لها صبغة حزبية كذلك . فقد قضت الظروف التى أحاطت بصدقى باشا أن يصطفى من الموظفين من يعاونه على تنفيذ سياسته ، وأن يبعد عن مناصب الدولة كل من يبدو منه ، من قريب أو بعيد ، ما يشتم منه أنه لا يناصر صدقى باشا وعهده . تحدثت عن القاضيين اللذين فصلتهما وزارة صدقى باشا ، بحجة أنهما تأثرا فى أحكام اصدراها بنزعة سياسية لا تتفق وما كان رجال العهد يرونه حكم القانون . وقد فصلت الوزارة وكيل نيابة التمست له ألواناً من التهم ، وما كانت لتلتمسها لولا أنه كان يظاهر جماعة من الأحرار الدستوريين فى أسيوط . وكان أمين بك لطفى سكرتيراً عاماً

لوزارة المعارف ، وكان صديقاً شخصياً لمحمود فهمى النقراشى بك الوفدى المتطرف فى وفديته . وقد رؤى الرجلان يتنزهان معاً ، فى فضاء سان استفانو بالإسكندرية يوماً ما ؛ فاتخذت وزارة صدقى باشا من هذا التنزه ، ومن حديثهما المتصل فى أثنائه ، ذريعة لفصل أمين بك لطفى . لم يكن بد لوزارة نسيم باشا من أن تنظر فى أحوال هؤلاء الموظفين ، فتعيد منهم من فصل بغير حق ، وترى رأيها فى أولئك الذين تقدموا غيرهم فى الترقية لأنهم ظاهروا صدقى باشا مظاهرة سافرة فى تنفيذ سياسته . ولقد شغلت وزارة نسيم باشا بأمر العمد والموظفين أيما شغل ، وبقيت مشغولة بهم شهوراً متعاقبة .

شعرنا ، بعد انقضاء أربعة أشهر من ولاية نسيم باشا شئون الحكم ، أنه لم يحقق للبلاد ما تبتغيه من أهدافها القومية ، وأنه فيما يعالج من الشئون الداخلية كان وفدى الهوى ، فاتجهنا فى تحفظ إلى معارضته ، وظهر أثر ذلك فيما تكتبه (السياسة) . ولعله شعر من ناحية أخرى بأن الإنجليز لا يسايرونه فى أهم ما يطلب إليهم مسايرته فيه ، وأن القصر لا يبذل له من التأييد ما يطمئن له ، ففكر فى مخرج من هذا الموقف وإن أدى الأمر إلى استقالة الوزارة ، مع ثقته بتأييد الوفد إياه تأييداً خالصاً صريحاً . وهداه تفكيره ، فكتب فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥ إلى جلالة الملك كتاباً ذكر فيه ما أنجزته الحكومة من الأعمال التى ترتجى منها للبلاد الخير ، وأشار إلى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحاً طبقاً لنص الدستور المذكور لو رأى جلالة الملك تنقيح شىء فيه ؛ أو وضع دستور تقره جمعية تأسيسية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلاً صحيحاً ، وهذا رأى أبداه نسيم باشا نفسه حين كان رئيساً للديوان الملكى فى سنة ١٩٢٢ . وختم الرجل كتابه منوهاً بأن بعض العناصر غير المسئولة تتدخل فى شئون الحكم تدخلاً قد يترتب عليه أن يبطئ النجاح فى معالجة الأمر أكثر مما أبطأ ، راجياً التغلب على الصعوبات واستكمال النجاح بمساعدة جلالة الملك وحسن رعايته . ولما كان إرسال مثل هذا الكتاب غير مألوف ومنطوياً على معان كثيرة ، أجاب جلالة الملك وزيره الأول بكتاب ، أرسله إليه بعد ثلاثة أيام يؤكد فيه تأييده لتحقيق المهمة العظمى التى اختاره لها ، ويذكر أنه يؤثر إعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمة بما تدعو إليه الأحوال ، ويرجو الله فى ختامه التوفيق والسداد . بذلك ختم هذا الحوار من غير أن تخفى على المتصلين بالسياسة دلالته .

* * *

أقبل الصيف من سنة ١٩٣٥ ، وازداد جو السياسة الأوربية اضطراباً . فقد أذاعت الأنباء أن موسولينى يريد غزو الحبشة ، وبدأت الدول الأوربية الأخرى تفكر فى موقفها

من هذا الغزو ، ودعيت عصبة الأمم للانعقاد فى جنيف لتنظر فى هذا الموقف وما قد يؤدى إليه من اضطراب حبل السلام فى العالم . وإذ كان موسولينى قد تفاهم قبل ذلك مع هتلر ، عاهل ألمانيا ، فقد رأى بيير لاڤال ، وزير الخارجية الفرنسية ، أن سلامة بلاده تقتضيه التفاهم مع عاهل إيطاليا ؛ لأن إنجلترا أبدت فى السنوات الأخيرة ، من النزوع إلى ترك الأمور فى أوربا ملقاة حبالها على غواربها ، ما جعل الوزير الفرنسى يخشى المستقبل ويتجه بسياسة بلاده إلى ما يعتقده أكفل لسلامتها ، ولصون ما كسبت فى الحرب العالمية الأولى . أما إنجلترا فأخذت تدفع عصبة الأمم إلى تقرير العقوبات إذا هاجمت إيطاليا الحبشة ، لأن الحبشة كانت عضواً فى عصبة الأمم كإيطاليا على سواء ، ولأن واجب العصبة يقتضيها أن تكفل سلامة كل عضو من أعضائها ، وأن تتقى وقوع الحرب مخافة أن تمتد شرارتها إلى بلاد العالم كله ، كما حدث من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ . وكنا فى مصر مطمئنين إلى قوة إنجلترا ، وإلى مقدرتها على منع الحرب بين إيطاليا والحبشة . لهذا لم يفكر أحد من ساستنا فيما يجب علينا إذا وقعت هذه الحرب ، بل لم يفكر أحد من هؤلاء الساسة بأى قدر نشترك فى الجزاءات التى فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا إذا هى أوقدت نار الحرب ، ثم لم يفكر أحد من ساستنا فيما يجب علينا للمحافظة على حيدة قناة السويس وكيف تكون . وكل الذى حدث أن استفتت الحكومة لجنة القضايا ، وكان يرأسها إذ ذاك عبد الحميد بدوى باشا ، عن موقفها من العقوبات ومن قناة السويس ؛ فكانت الفتوى القانونية أننا لسنا أعضاء فى عصبة الأمم فلا تربطنا قراراتها ، وأن حيدة القناة فى السلم والحرب تقتضينا ألا نغلقها فى وجه السفن الإيطالية التى تحمل الجند والذخيرة . ولم تجد إنجلترا ما يحملها على التدخل ؛ لأنها كانت ترجو أن تحتفظ بسياستها التقليدية فى المحافظة على صداقة إيطاليا ، برغم موقفها فى الصف الأول من صفوف المطالبين بتوقيع الجزاءات تنفيذاً لميثاق عصبة الأمم .

وكنت مطمئناً يومئذ ، طمأنينة زعمائنا من الساسة المصريين ، إلى أن الحرب بين إيطاليا والحبشة ليست وشيكة الوقوع ، لأن موقف إنجلترا وموقف عصبة الأمم كان يبدو عليهما من ظاهر الحزم ما يرد إيطاليا عن مغامرة ، يتعرض معها أسطولها للقاء الأسطول البريطانى بالبحر الأبيض المتوسط ، فإذا دارت عليه الدائرة تعذر أن ينقل الجنود والعتاد إلى الحبشة ، أو تعذر أن يحمى السفن التى تنقل هذه الجنود وهذا العتاد . ولهذا سافرت أقضى جانباً من فصل الصيف فى ربوع سوريا ولبنان طلباً للراحة .

وإننى لأختم مقامى هناك بمصيف بلودان ، إذ بدأت النذر تترى تنبئ بأن موسولينى

ماض فى طريقه ، لا يأبه للعقوبات التى فرضتها عصبة الأمم ، ولا يتراجع دون غايته من غزو الحبشة . وأقنعنى بهذا ، فى صورة عملية ، أن فندق بلودان كانت به فرقة موسيقية من الإيطاليين تعزف فى الصباح وفى المساء ، فإذا هذه الفرقة تحزم متاعها قبل انتهاء الصيف ، لأن أمراً عاماً نشر على الإيطاليين بالعودة إلى بلادهم ، والانضمام إلى فرقهم وحمل السلاح تأهباً للحرب . وهبطت وأسرتى من بلودان إلى بيروت ، وعدنا إلى مصر على ظهر الباخرة الإيطالية أوزونيا ، وكانت من أجمل البواخر وأبدعها . وسافرت هذه الباخرة بعد وصولنا مصر إلى إيطاليا ، وعادت منها إلى بيروت ثم رجعت إلى الإسكندرية . وفيما هى ملقية مراسيها ببوغاز الإسكندرية تنتظر الأمر بالسفر إلى إيطاليا ، إذ النار تلتهمها وتبقى مشبوبة بها أياماً . وقيل يومئذ إن هذا الحريق حدث عمداً لتعطيل البوارج الحربية البريطانية التى كانت مرسية فى ثغرنا بعيداً عن مالطة ، حتى لا تستطيع التعرض للسفن الإيطالية المارة بقناة السويس . الأمر إذن جد خطير ! والحرب الإيطالية الحبشية حقيقة واقعة رضيت إنجلترا أو كرهت ، رضيت عصبة الأمم أو كرهت كذلك !

* * *

كانت علاقة الأحرار الدستوريين بوزارة نسيم باشا تتطور فى هذه الأثناء ، وتتجه إلى ناحية المعارضة الصريحة . فقد أنسوا منها ميلا إلى الوفد فى تصرفاتها كان يزداد على الأيام وضوحاً . صحيح أن هذه العلاقة لم تكن صداقة صافية منذ تأليف هذه الوزارة . فقد كان محمد باشا محمود ضعيف الثقة بنسيم باشا كما قدمت . ولعله ذكر أن نسيم باشا كان عضواً فى وزارة سعد باشا سنة ١٩٢٤ ، وأن نسيم باشا لم ينس هذه الصلة . أم لعله قدر أن نسيم باشا أراد أن يختتم حياته السياسية بالتقرب من الجمهور ، ومن أجل ذلك تقرب من الوفد . أياً كان السبب ، لقد كانت الوزارة أكثر ميلا فى تصرفاتها إلى ناحية الوفد . وقد اكتفى الوفد بهذا الميل ، فلم يعد يطالبها بشيء من شئون السياسة العامة . واستمر الحال على ذلك زمناً ، والبلاد تزداد كل يوم شعوراً بأن الوزارة تركت مطالب البلاد القومية وراءها ظهرياً ، وأن ما كان من إلغائها دستور سنة ١٩٣٠ لم يزد على أن حرم الأمة من مظهر سيادتها ، حتى فى حدود ذلك الدستور الذى أنكرته الأحزاب واحتجت عليه . فهل يبقى الموقف فى هذا الركود ، وتبقى الأمة راضية عن تصريف الشئون الإدارية تصريفاً لا يرعى فيه العدل ؟ لم يكن هذا ممكناً ، ولم يكن بد من أن تقوى معارضة الوزارة ، وأن يظهر الساسة المسئولون عدم رضاهم عنها .

وكان طبيعيًّا أن يكون الأحرار الدستوريون ، الذين حملوا علم الجهاد ضد دستور الحكومة منذ استصدره صدقى باشا ، هم البادئون بهذه المعارضة . وبدأها الحزب ،وبدأتها (السياسة) . وكانت هذه المعارضة يسيرة بعد أن سلخت الوزارة فى الحكم أكثر من عشرة أشهر ، ولم تحقق من مطالب البلاد فى أمر الدستور ولا فى أمر المعاهدة شيئاً . فهى بذلك قد عطلت مصالح البلاد العليا لتبقى متربعة فى مناصبها ؛ تحكم بغير دستور ولا برلمان ، وتذر المشكلة الكبرى ، مشكلة المفاوضة والمعاهدة ، وكأنها لا تعنيها فى قليل ولا فى كثير .

والواقع أن نسيم باشا كان قد أبلغ الإنجليز ، منذ تولى الحكم ، أن الأمة تريد إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وإعادة الحياة النيابية على أساسه ، كما تريد إبرام معاهدة مع إنجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين إزاء الأخرى . وترقبت البلاد طويلاً أن يتحقق الواحد أو الآخر من هذين المطلبين . فلما انقضت الأشهر ، ولم يجب الإنجليز نسيم باشا ، وبدأت معارضته تشتد – أخذت الصحف الإنجليزية تبرئ حكومة لندن تارة فتقول إن الحكومة البريطانية لم تبلغ نسيم باشا رداً على ما طلبه ، لأنه لم يزد عن أمانى لهيئات مصرية غير رسمية ؛ ثم تبرئ نسيم باشا تارة أخرى ، فتقول إن المصريين اختاروا وقتاً غير مناسب لتحقيق مطالبهم ، هو وقت قيام الحرب الإيطالية الحبشية ، واضطراب عصبة الأمم إزاء العقوبات التى فرضتها اضطراباً كان ينذر بانهيارها .

رأى الجمهور المصرى فى هذه الأقوال مصداقاً لما تذكره المعارضة عن نسيم باشا وموقفه من مطالب مصر ، بل رأوا فيها شبه مؤامرة بين نسيم باشا والحكومة البريطانية على مطالب مصر ، فبدأ الطلاب فى الجامعة وبدأ جمهور الشعب يبدى قلقه من موقف الوزارة . وظهر هذا القلق واضحاً جليًّا فى أنحاء البلاد كلها ، لا فى العاصمة وحدها . ورأى الأحرار الدستوريون ضرورة جمع كلمة الأمة لمقاومة هذه المؤامرة ؛ فاتفق الرأى على أن يلقى محمد محمود باشا ، رئيس الحزب ، خطاباً سياسيًّا اخترنا مكاناً لإلقائه كازينو لطف الله على النيل عند مدخل الزمالك . ولم تكد الصحف تعلن عن هذا الخطاب وموعد إلقائه فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، حتى انهالت علينا طلبات (التذاكر) لحضوره ، فكان ما طبعناه منها أول الأمر ألفى تذكرة ، ثم جعلنا نزيد هذا المطبوع حتى بلغ ما وزع من التذاكر سبعة آلاف تذكرة . وعرفت الحكومة ذلك فأخذت تعد عدتها ، باسم المحافظة على الأمن ، لمنع أكبر عدد تستطيع منعه من حضور هذا الاجتماع .

مع ذلك غص المكان بالحضور حتى لم يكن فيه موضع لقدم . وألقى محمد باشا

الخطاب فى موعده فاهتزت له أرجاء مصر كلها . لقد هاجم فيه وزارة نسيم باشا صراحة فى قوله : « إنها ردت السلطة المصرية البحتة إلى أيدى الإنجليز » ، إذ جعلت إعادة الدستور والحكم النيابى فى مصر رهناً بمشيئة الإنجليز ، مع أنها فى الصميم من سيادة مصر ، ولا يجوز أن يكون لدولة أجنبية سلطان فى أمرها . أما وقد قبلت فمصر فى خطر لا سبيل إلى مواجهته لدرئه إلا بإنكار الذات ، واتحاد كلمة الأمة : « فلنكن جميعاً قلباً واحداً فى العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم أبر بها ساعة الشدة من أن ينسوها ليذكروا منافعهم وأشخاصهم ! لننس كل شىء إلا مصر ! ولننس كل شىء إلا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر ! » .

أحدث هذا الخطاب دويًّا هائلاً فى جميع الأوساط ، فكان بدء التحدى لسياسة الحكومة البريطانية يومئذ فى مصر ، وبدء الجهاد الوطنى لاستعادة الدستور ، ولوضع الحدود والمعالم لعلاقات مصر وإنجلترا .

ورأت الحكومة البريطانية ، حين أبلغت ما أنتجه هذا الخطاب من أثر ، أن تواجه الحالة بحزم ظنت أنه يبعث إلى نفوس المصريين من اليأس ما يسكتهم ، ويقضى فى المهد على حركة توشك أن تنقلب عنيفة تخشى نتائجها . فانتهز وزير الخارجية البريطانية ، سير صمويل هور ، أول فرصة سنحت له لإلقاء تصريح عن الموقف فى مصر ، وكانت المأدبة التى أقامها محافظ لندن بجيلد هول فى ٩ نوفمبر من تلك السنة . فقد خطب سير صامويل فيها ، وقال مشيراً إلى الحالة التى نشأت عن الحرب الإيطالية الحبشية :

« لقد بدا لمصر من تلقاء ذاتها أن تنتظم فى سلك الدول الساعية للسلام العالمى . . . لكنا سمعنا من بعض المصادر نغمة مختلفة . فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة إلى استغلال الموقف الحاضر لمصلحتها على حساب مصلحة مصر . وهذا غير صحيح . إن الحكومة البريطانية بذلت جهدها لإنشاء علاقات مبنية على تعاون اختيارى ودى بين البلدين لمصلحتهما المشتركة . ومن دواعى اغتباطنا أن لبت مصر عن طيبة خاطر داعى الواجب بروح التعاون الحر . وهذا العمل لا يمكن إلا أن يعود بالفائدة على حكومتينا عند حلول الموعد لوضع علاقتنا على أساس دائم مرض للفريقين . . . وكذلك لا صحة على الإطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى إلى مصر بشكل يوافق احتياجاتها . فنحن ، بحسب تقاليدنا ، لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة . أجل ! إننا عندما استشارونا أشرنا بعدم إعادة دستورى ١٩٢٣ و ١٩٣٠ ، ما دام الأول قد ظهر أنه

غير صالح ، وأن الثانى لا ينطبق مطلقاً على رغبات الأمة » .

نقلت البرقيات الخاصة هذه الفقرة من خطاب وزير الخارجية البريطانية إلى مصر ، فى العاشر من شهر نوفمبر ، فأثارت ضجة وقلقاً فى جميع الدوائر . فهى صريحة فى أن إنجلترا تعارض فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ بحجة أنه غير صالح . وهى صريحة فى أن إنجلترا تريد أن يوضع نظام يوافق ما يسميه وزير الخارجية البريطانية احتياجات مصر . أليس هذا رجوعاً بنا القهقرى عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى ترك لمصر الحرية فى وضع دستورها ؟ أليس هذا يردنا إلى مثل عهدنا مع إنجلترا قبل إعلان استقلال مصر ، وقبل الحرب العالمية الأولى ، حين كانت إنجلترا هى التى توافق أو لا توافق على صورة النظام الذى يوضع للحكم فى مصر؟ ! فإذا كانت وزارة نسيم باشا ترضى هذا الوضع الشاذ المهين ، فلن يرضاه فى مصر أحد ، ولن يصبر عليه فى مصر أحد ، ويجب أن تقاومه الأمة بكل ما تستطيع من قوة !

ولكن ماذا عسى يكون موقف الوفد ؟ إنه كان يؤيد وزارة نسيم باشا إلى يومئذ ، وكان يعلن رضاه عن تصرفاتها جميعاً . أفيظل على هذا التأييد ؟ أم أن موجة الرأى العام القوية ، التى ظهرت فى مدن مصر وأقاليمها ، تحمله على تعديل هذا الموقف ؟ اجتمع الوفد والهيئة الوفدية فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وامتد الاجتماع إلى اليوم الذى بعده ، واتخذ قرارات أذاعت سكرتيريته أنها ستعلن فى الخطاب الذى يلقيه رئيس الوفد ، مصطفى النحاس باشا ، يوم ١٣ نوفمبر ، أى فى اليوم التالى . ومع هذا التكتم قيل إن الوفد قد أنهى تأييده لوزارة نسيم باشا ، وإنه سيطالبها بالاستقالة ، وإن النحاس باشا سيشير فى خطابه إلى ما يجرى على الألسنة من توحيد الجهود ، وإن الوفد يرحب به بشرط أن تتعاهد جميع الأحزاب على ألا يقبل أحدها الحكم حتى تتحقق مطالب البلاد فى الحياة الدستورية .

عرف نسيم باشا ما قرره الوفد ، فأعلن فى مجلس الوزراء أنه يرى من واجبه أن يتخلى عن مسئولية الحكم فى ذلك الوقت بسبب الظروف الاستثنائية التى تجتازها البلاد . ولعله فعل هذا بدافعين : أولهما إيمانه بأن ما يريده الإنجليز نافذ لا محالة . وهذا إيمان تمكن من نفسه منذ فجر النهضة الوطنية ولم يتغير قط . والثانى اقتناعه بأن الوفد إذ يطالبه بالاستقالة إنما يجارى فى ذلك تيار الرأى العام ، على حين يود الوفد فى الحقيقة أن تبقى الوزارة فى مناصبها . ومن حقنا أن نسأل : أكان تقدير نسيم باشا لموقف الوفد على هذا النحو مما يؤيده الواقع ؟ ومن حقنا كذلك أن نسأل : ألم يكن الوفد فى هذا الموقف يحرص على أن ينجح

نسيم باشا فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وفى إجراء الانتخابات عما قريب ؟

ومهما يكن من شىء ، فإن إجماع الأحرار الدستوريين والوفد على استنكار ما أدلى به وزير الخارجية البريطانية ، وعلى المطالبة باستقالة نسيم باشا ، قد أثار فى البلاد نشاطاً بالغ العنف . فقد قامت المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد ، وفى العاصمة بنوع خاص ، وتوالت اشتباكات البوليس مع المتظاهرين واعتداءات هؤلاء وأولئك بعضهم على بعض . وكان فى بوليس العاصمة إلى يومئذ عدد كبير من الكونستبلات الإنجليز تصدوا للطلبة فى مظاهراتهم ، فمات من هؤلاء من مات بسبب هذا التصدى ، واكتظت المستشفيات بالجرحى . وازداد الهياج شدة ، فحطم المتظاهرون مركبات الترام والأوتوبيس ومصابيح الإنارة فى الشوارع ، وبذلك تعطلت وسائل النقل والإنارة وباتت القاهرة فى أحياء كثيرة فى ظلام دامس .

وبلغ من شدة الهياج أن اضطر نسيم باشا فأصدر أمراً يحظر على الصحف نشر أنباء الإضرابات والاضطرابات ، كما اضطرت الحكومة إلى الاستعانة بقوات الجيش والحدود لإقرار الأمن والنظام .

كيف السبيل إلى الخروج من هذا المأزق ؟ لا سبيل إلا أن توحد الأمة صفوفها ، وتقف كتلة واحده مستمسكة بمطالبها . ولو أن الأحزاب اتحدت كلمتها فى تصوير الغاية التى تريدها والوسيلة إلى هذه الغاية ، لحقنت دماء الشباب ولأصبح يسيراً أن تستقر الأمور ، وأن تمهد الطريق لعود النظام والطمأنينة . ولقد دعا محمد محمود باشا إلى هذا الاتحاد فى الخطاب الذى ألقاه يوم ٧ نوفمبر ، ودعا إليه فى حرارة وحماسة حين قال : « فلنكن جميعاً قلباً واحداً فى العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم أبر بها فى ساعة الشدة من أن ينسوها ليذكروا أشخاصهم ومنافعهم ! فلننس كل شىء إلا مصر ! ولننس كل شىء إلا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر » .

وقد بدأت هذه الدعوة الصادقة تؤتى ثمارها ، بعد أن وقفت الوزارة موقف العنف والبطش من شباب الأمة المتعلم ومن رجالها العاملين. ومن كل شخص فيها يقدر حقها على أبنائها ، ويقدس حقها فى الاستقلال والسيادة والحرية . جعل الشبان يتنقلون بين أندية الأحزاب زرافات كل مساء ، يطلبون إلى زعماء هذه الأحزاب أن يتحدوا ، ويلحون فى هذا الطلب إلحاحاً يصحبه شىء من القلق على مصير البلاد . ولقد كنت أراهم كل مساء حين كانوا يحضرون إلى دار الحزب و(السياسة) يقابلون محمد باشا محمود ويقابلون رجال الحزب ويحدثوننا فى أمر هذا الاتحاد . وكان هؤلاء الشبان يشعرون أن حرص كل

واحد من هؤلاء الساسة على أن تكون له الرياسة هو الذى يحول دون الوحدة . ولقد بدد محمد باشا مخاوفهم وشعورهم ، حين قال لهم ذات مساء : « إننى لا أبتغى من الدعوة إلى الوحدة أى شىء لنفسى ! إننى خادم لكل من يخدم وطنه بصدق وإخلاص ! » . وفى هذا المساء خرج الشبان وهم مؤمنون بأن زعيم الأحرار الدستوريين رجل نبيل حقًّا ، صادق كل الصدق ، حين دعا كل مصرى أن ينسى نفسه وأن يذكر وطنه ، وأن ينسى كل شىء إلا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر !

لم يقف الأحرار الدستوريون من دعوتهم إلى الوحدة موقفاً سلبياً ، بل وجه محمد باشا فى الثالث والعشرين من نوفمبر ، أى بعد عشرة أيام من عيد الجهاد ، نداء إلى الأمة جاء فيه :

« امتلأت قلوب المصريين جميعاً إيماناً بالدعوة إلى وحدة الأمة لتحقيق استقلالها . وردد شباب الأمة المتعلم صدى هذه الدعوة ، ونهض بلوائها بالقوة التى يدفع إليها ما يملأ صدور الشباب من حرارة الإيمان وثبات العقيدة ، فبذل فى سبيلها دمه ونفخ فيها من روحه ما أثار إعجاب الأمة كلها ، ولفت أنظار الناس جميعاً فى مشارق الأرض ومغاربها ، وما رفع مكانة مصر فى العالم بأسره » .

« أما وقد قام الشباب بواجبه بهذا الإخلاص الصادق والإيمان المتين ، لم يضن بدمه ولم يضن بحياته ، فواجب السياسيين وواجب أولى الرأى أن يستجيبوا لصوت الشعب وأن يتخذوا الوحدة ، وأن يتخذوا الاستقلال ، رمزاً لهذا العهد الجديد . فالوحدة سبيل الاستقلال ؛ والاستقلال سياج الدستور » .

وغداة اليوم الذى وجه فيه محمد باشا هذا النداء إلى الأمة ، نشرت الصحف أن النحاس باشا لم يقبل الدعوة إلى الائتلاف ولكنه أعلن رضاه بالاتحاد فى الأهداف . وقد ندد محمد باشا فى اليوم التالى بمسلك رئيس الوفد ، كما ندد به إسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا .

ما هو السبب الذى من أجله يرفض النحاس باشا الدعوة إلى الوحدة والائتلاف ؟ السبب جلى واضح . لقد عرضت عليه فكرة الوزارة القومية فى سنة ١٩٣١ فرفضها . وهو قد حسب أن دعوة محمد باشا محمود تومئ من جديد لإحياء هذه الفكرة . وكان النحاس باشا متشبثاً كل التشبث بأنه صاحب الحق فى الانفراد بالحكم ، لأنه كان مقتنعاً بأنه صاحب الكثرة إذا أجريت الانتخابات . لهذا رفض الدعوة الجديدة كما رفض الدعوة القديمة ، وأصر

على هذا الرفض فى سنة ١٩٣٥ كما أصر عليه فى سنة ١٩٣١ . فإذا ترتبت نتائج على هذا الإصرار تؤخر للأمة حقًّا ، فليس هو المسئول عنه ؛ لأنه يرى ، كما قال فى خطابه الذى ألقاه فى ١٣ نوفمبر ، « أن الحكومة الدستورية المستندة إلى برلمان الأمة هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع إنجلترا اتفاقاً شرعياً ثابتاً يرضاه الشعب المصرى » .

على أن رفض النحاس باشا الائتلاف لم يخفف من ضغط الطلبة على الزعماء ، ليوحدوا كلمتهم وليتعاونوا فى العمل لمصلحة الوطن . وقد كان بين الأحرار الدستوريين وبين الوفديين خلاف على الغاية المرجوة من الاتحاد ، وعلى الوسيلة إليه . كان الوفديون يرون أن هدف الأمة ينحصر فى استعادة الدستور . فإذا عاد الدستور ، وأجريت الانتخابات على أساسه ، وظهرت الأغلبية البرلمانية – كان للحكومة المستندة إلى هذه الأغلبية أن تجرى المفاوضات ؛ فإن نجحت فيها ، وإن أخفقت بقى الدستور وبقيت الأغلبية متمتعة بما تعتقده حقها فى الحكم . أما الأحرار الدستوريون فكانوا يرون غير هذا الرأى . كانوا يجعلون عقد المعاهدة مع إنجلترا هدف الوحدة والائتلاف. فإذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات ، تولت الأغلبية الحكم ، ومصر مطمئنة إلى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل من تعطيل وإلغاء . فقد أثبتت الحوادث أن كل مفاوضة سبقت لم تنته إلى نتيجة ، أعقبها أن أقيلت الوزارة القائمة فى الحكم أو استقالت ، وحل مجلس النواب القائم أو علقت الحياة النيابية أو ألغى الدستور كله . فالمعاهدة التى تكفل استقلال مصر ، وتنظم علاقاتها بإنجلترا ، هى سياج الدستور . وما لم تعقد هذه المعاهدة بقى الدستور معرضاً لمثل ما تعرض له من قبل ، فإذا صح أن تبذل الأمة تضحيات ، فلتكن فى سبيل الاستقلال يتمتع به الوطن ، لا فى سبيل الحكم يستأثر به حزب أو آخر . أما والوفد لا يعنى إلا بعود الدستور ليكون وسيلة إلى الحكم ، وإن تعرض هذا الدستور نفسه من بعد للتعطيل والإلغاء ، فمن العبث ، ومن بذل الجهد فى غير طائل ، أن تتحد الكلمة وتجتمع الصفوف ، وتبذل التضحيات لغرض غير الاستقلال والسيادة وكفالتهما بالمعاهدة !

كان هذا الخلاف فى تحديد الهدف بين الوفد والأحرار الدستوريين واضحاً صريحاً . وكنا فى دار الحزب و (السياسة) نصارح الشباب بموقفنا بكل جلاء ووضوح . وكنا نؤيد نظريتنا فى (السياسة) بكل قوة ، لأننا كنا نؤمن بها أصدق إيمان. وكثيراً ما كان الطلبة يحضرون يناقشوننا ثم يخرجون وكثرتهم مقتنعة بنظريتنا . أذكر يوماً مر الطلاب فى مسائه بجريدة (روز اليوسف) ، وكانت تصدر يومياً فى ذلك الحين ، وكانت تعارض النحاس

باشا ونظرياته ، فحطموا زجاج نوافذها وأبوابها ، ثم جاءوا إلينا فى بهو (السياسة) . ولقد طلب محمد باشا يومئذ إلىّ أن أخطبهم . واعتليت منضدة تخذت منها منبراً ، وبدأت أتكلم . فلم أكد أبدأ حديثى حتى وجه أحدهم إلىّ سؤالا ، حسبة أنصارنا من الطلبة مقدمة لعمل عنيف كالذى حدث فى (روز اليوسف) ، فأحاطوا بالسائل وأرادوا الاعتداء عليه . عند ذلك صحت بهم : كلا ! كلا ! إن له كل الحق فى أن يسأل ، وواجب على أن أجيب . ولى شرط واحد : أن يعدنى بشرفه أنه إذا اقتنع برأيى صرح باقتناعه ، وأعده أنا من جانبى وعداً صريحاً أننى إذا اقتنعت برأيه صرحت باقتناعى . وصفق الحاضرون وسكت السائل ، وخطبت الجمع الذى ملأ البهو من غير أن يعترضنى معترض . فلما أتممت كلامى صفق الحاضرون طويلا ، فلما انتهى تصفيقهم قلت : ها أنا ذا تكلمت ، وأنا مستعد كل الاستعداد لمناقشة من شاء المناقشة . وصفق الشبان ثانية ولم يتقدم أحد بسؤال ولا باعتراض ، وانصرف الجميع وأحسبهم يقولون فيما بينهم : ليس لنا أن نناقش الساسة حججهم ، ولكن علينا أن نلزمهم بكل وسيلة أن يتحدوا !

وفى أوائل شهر ديسمبر اشتدت المظاهرات ، وتصادم البوليس والجماهير ، وعقد الطلبة اجتماعاً فى كلية الطب نشروا على أثره قرارات أهمها بيان ما بذلوه من جهد ، فى سبيل الائتلاف ، وإقامة حفلة تأبين للذين استشهدوا منهم فى هذا السبيل ، وتنظيم مقاطعة البضائع الإنجليزية ، وتوزيع ما أصدرته الهيئات السياسية من احتجاجات على سياسة إنجلترا إلى الصحف الإنجليزية والمفوضيات بعد ترجمته إلى اللغات المختلفة .

كان موقف نسيم باشا ووزارته يزداد كل يوم حرجاً . ولقد حاول يوماً دخول كلية الطب لمناسبة رسمية ، فمنعه الطلبة واضطر إلى العود من حيث أتى . وزاد موقفه حرجا أن أثمرت مساعى الطلبة وأدت إلى الغاية المقصودة منها . فقد اتفق الوفد والأحرار الدستوريون على أن يؤلفوا جبهة وطنية تعمل فى وقت واحد لإعادة الدستور وعقد المعاهدة . وتم أول اجتماع لهذه الجبهة بمنزل محمد محمود باشا ، ثم كانت الاجتماعات تعقد بمنزل النحاس باشا بضاحية مصر الجديدة . وتألفت لجنة كنت من أعضائها لتحرير كتابين ؛ يرفع أحدهما لمقام جلالة الملك لإعادة الدستور ، ويبلغ الثانى إلى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص للسودان . وأقرت الجبهة نص الكتابين ، وأبلغا فى وقت واحد يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ . عند ذلك أيقن نسيم باشا أنه لم يبق له أن يستمر فى الحكم ، وعكف يعد كتاب استقالة الوزارة . وإنه

لكذلك إذ اتصل به سير مايلز لامبسون مندوب إنجلترا السامى فى مصر ، وأبلغه تليفونياً « أن الحكومة البريطانية لا تعارض فى أن يعيد نسيم باشا دستور سنة ١٩٢٣ بلا قيد ولا شرط ، وأنه فى هذه الحالة لا داعى لاستقالة الوزارة » . ونشر هذا التبليغ فى الصحف تبرئة لنسيم باشا ، ليفهم الشعب المصرى أنه لم يكن مختاراً فى عدم إعادة الدستور ،وإن إنجلتراهى التى منعته من ذلك ؛ ثم ليكون فى إعادة نسيم باشا الدستور ما يسكن من حدة الشعب المصرى ، وما يجعل الذين يقبلون الحكم بمشورة إنجلترا يشعرون بأنها لا تتخلى عنهم ولا تدعهم يتركون مناصبهم من غير أن تهيئ لهم فرصة مناسبة لاستقالة مشرفة .

ومن الحق أن أشير هنا إلى أن غير واحد من الوزراء ، الذين اشتركوا مع توفيق نسيم باشا فى هذه الفترة ، كان يساورهم أشد القلق منذ بدأت حركة المطالبة بالدستور بعد تصريح سير صمويل هور ، وأنهم كانوا يريدون ترك مناصبهم لولا أن نسيم باشا كان يسكن حدتهم ، إذ يحدثهم بأنه يبذل غاية الجهد ليخلى الإنجليز بينه وبين إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وأنه كبير الأمل فى النجاح .

* * *

فى صباح ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، رفعت الجبهة عريضتها إلى جلالة الملك ، طالبة إعادة دستور سنة ١٩٢٣ . وظهر اليوم نفسه ، أبلغ المندوب السامى نسيم باشا عدم معارضة الحكومة البريطانية فى إعادة الدستور. وفى المساء صدر أمرملكى ؛ تحدثت ديباجته عن رغبة الأمة التى « ظهرت جلية فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ » ، وعن أن جلالة الملك كان ولا يزال يتوخى أن يسلك « بها السبيل التى تفضى إلى طمأنينتها وسعادتها » ؛ ونصت المادة الأولى منه على أن « يكون النظام الدستورى للدولة المصرية هو النظام الذى كان مقرراً بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ » ؛ وجرت المادة الثانية بأن « يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان » .

لم ير نسيم باشا أن يصدر الأمر الملكى بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، من غير أن يصحبه بيان من دولته بالجهود التى بذلها لبلوغ هذه الغاية ؛ وصدر فى الوقت نفسه بيان يهنئ الأمة بعودة الدستور ، ويشيد بما أظهرته الحكومة البريطانية من حسن النية والمبادرة لإزالة ما أحدثته تصريحات سير صمويل هور من سوء التفاهم ، وإن كان وزير الخارجية البريطانية قد ألقى هذه التصريحات عن غير قصد . فالحكومة البريطانية لم يدر بخاطرها وليس فى نيتها أن تعدل عما ورد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : من أن الدستور من شأن جلالة الملك ومن شأن الشعب المصرى وحدهما ، وسير صمويل هور لم يقصد أن يجعل لرأيه صفة إلزامية

يملى بها إرادته على مصر ، ودولته موقن بأن ما حدث لن يفضى إلا إلى توثيق العلاقات التى تربط الشعبين . وأثنى نسيم باشا فى هذا البيان على سير مايلز لامبسون ؛ لما أظهره فى أثناء مفاوضاتهما الطويلة ، وعلى الأخص خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ، من تقدير صحيح للموقف ، حتى أوشكت هذه المفاوضات أن تؤدى إلى عود دستور سنة ١٩٢٣ قبل تصريح سير صامويل هور بأيام .

قابل النحاس باشا نسيم باشا غداة ذلك اليوم ، وهنأه بإعادة الدستور ، وألح عليه ليسرع بإجراء الانتخابات لتتولى الكثرة البرلمانية الحكم والمفاوضة . ووعد نسيم باشا بتحقيق هذه المطالب . واجتمعت الجبهة فى الغد بدار النحاس باشا بمصر الجديدة ، وبحثت ما عرضه النحاس باشا نتيجة لمقابلته رئيس الوزراء ، كما تناقشت فى المظاهرات التى كانت مستمرة تنادى : « الدستور لا يكفى ، وادى النيل لا يتجزأ » . وطلبت إلى النحاس باشا أن يقابل نسيم باشا من جديد ، ويطلب إليه الإفراج عن المعتقلين ، وإلغاء الإجراءات الاستثنائية ، والعفو عن المحكوم عليهم تمهيداً للانتخابات . ووعد نسيم باشا مرة أخرى بإجابة هذه المطالب ، وذكر أنه بصدد إصدار قانون الانتخاب .

كان الأمر الملكى ، الذى أعاد دستور الأمة ووقعه جميع الوزراء ، نصراً مؤزراً للأمة توج ما بذلت من جهود منذ صدر دستور صدقى باشا . لكنه لم يكن نصراً حاسماً . فلو أن المفاوضات التى طلبت الجبهة الوطنية إجراءها مع إنجلترا لم تسفر عن نتيجة ، لانقلب هذا النصر هزيمة ، ولعادت إنجلترا إلى سابق سياستها ، ولشهدت مصر فى أمر الدستور والحياة النيابية جديداً يضطرها إلى نضال جديد .

والواقع أن المقدمات التى أعقبت طلب الجبهة الوطنية المفاوضة لم تكن لتبعث الاطمئنان إلى النفس ، برغم ما أبدته الجبهة فى كتابها إلى المندوب السامى البريطانى من شدة الحرص على نجاح الاتفاق بين الدولتين ، ومن تيسير السبيل إلى هذا النجاح ، ومن بيان نتائجه الجليلة بالنسبة لمصر وإنجلترا على سواء . فقد أشارت الجبهة فى هذا الكتاب إلى الأسباب التى تدعو مصر إلى الحرص على إتمام الاتفاق ؛ لأن ما يثيره عدم إتمامه من احتكاك بين مصر وإنجلترا يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، ويضع العقبات فى سبيل ما تريده مصر من تقدم . ومن الأمثلة التى أوردتها المذكرة ، على الضرر الذى يترتب على عدم الاتفاق ، بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على كل مقيم بأراضيها ، ووجود إدارة أوربية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية ،

وحرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها ، وحرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ، ومن دخولها عصبة الأمم لتساهم فى خدمة التقدم والسلام .

وأشارت المذكرة كذلك إلى أن عدم إتمام الاتفاق أدى إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، وإلى اضطراب المرافق العامة لهذا السبب ، اضطراباً شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء .

ثم أورد الكتاب أن قيام النزاع بين إيطاليا والحبشة ، وما ترتب على ذلك من أزمة دولية ، قد ينتهى إلى اشتراك مصر فيها ، ويجعل بلادنا ميدان حرب بسببها . هذا وإنجلترا قد اتخذت أرض مصر ميداناً لاستعداداتها الحربية توقعاً للطوارئ ، كما قامت الحكومة المصرية من جانبها بإعداد كل أسباب الدفاع ، وهذا كله قد زاد المصريين يقيناً بضرورة المسارعة إلى عقد الاتفاق ، واعتبار هذه الأزمة أنسب الفرص لعقد المعاهدة بالنصوص التى أسفرت عنها مفاوضات النحاس — هندرسون سنة ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات .

أبلغ هذا الكتاب إلى مندوب إنجلترا السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، وقتما رفع إلى جلالة الملك الطلب بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ . ولما كان الدستور قد أعيد فى اليوم نفسه ، على أثر تخلى إنجلترا عن معارضتها فى إعادته ، فقد خيل إلى كثيرين أن توقيع المعاهدة لن يبطئ كذلك . ألم تكن النصوص التى انتهت إليها مفاوضات النحاس — هندرسون موجودة كنصوص دستور سنة ١٩٢٣ ؟ فلا جناح على إنجلترا ، وقد قبلت هذه النصوص ، أن تجيب مصر إلى قبولها من جديد ، وأن تقبل المفاوضة فيما لم يتم اتفاق بشأنه فى سنة ١٩٣٠ . لكن الأيام تعاقبت ، ولم يرد على كتاب الجبهة أى رد من الحكومة البريطانية . ترى ، ما السبب ؟ وما عسى تعتزم السياسة البريطانية بإزاء مصر ؟ إن قبولها عودة دستور سنة ١٩٢٣ فيه ما يدعو إلى الطمأنينة . لكن سكوتها عن إيضاح موقفها بشأن المعاهدة يدعو إلى الريبة ويثير المخاوف .

والواقع أن تعاقب الأيام ، من غير أن يصل رد وزارة الخارجية البريطانية على مذكرة الجبهة ، لم يكن مقصوداً به الإساءة إلى مصر من جانب سير صمويل هور فى ذلك الظرف بالذات . فقد كان الرجل مشغولا بنفسه ، وبموقفه الوزارى عن كل شىء آخر . ذلك أنه رأى فى اتفاق لاڤال ، وزير الخارجية الفرنسية ، مع الحكومة الإيطالية بشأن الحبشة ،

ما يخشى معه أن تنفصل فرنسا عن إنجلترا حين لا يستطيع سياسى أن يؤكد إلى أى مدى تصل المشكلة الإيطـالية الحبشية . فإذا انفصلت فرنسا عن إنجلترا أضر ذلك بالسياسة البريطانية فى وقت تتحفز فيه ألمانيا ، وترى إيطاليا فى غزو الحبشة تمكيناً لهيبتها فى البحر الأبيض المتوسط ولإمبراطوريتها فى أفريقيا . لهذا اجتمع هورولاڤال ووضعا اتفاقاً عرف يومئذ باتفاق هور — لاڤال ؛ وطلب وزير الخارجية البريطانية من مجلس الوزراء إقراره . فلما درسه المجلس لم يقبله . وكان سير صمويل هور موقناً ، يوم أتم هذا الاتفاق ، بأن بقاءه فى وزارة الخارجية رهن بقبول مجلس الوزراء له ، وأنه لا محالة مستقيل إذا سقط الاتفاق لعدم قبوله .

وذلك ما حدث . فقد استقال سير صمويل فى ١٨ ديسمبر ، أى بعد ستة أيام من صدور الأمر الملكى بعود دستور الأمة . ولما كانت التعليمات الخاصة بالسياسة المصرية الإنجليزية تصدر إلى مندوب إنجلترا السامى بمصر من وزير الخارجية ، فقد بقى الجواب على كتاب الجبهة معلقاً بسبب الوضع الخاص الذى كان فيه سير صمويل . وكل الذى استطاعت الصحف البريطانية أن تقوله ، عشية استقالة سير صمويل ، إن الحكومة البريطانية تحبذ المفاوضة ، ولكنها مصممة على ألا تبوء بالفشل فى هذه المرة .

عين مستر أنتونى إيدن ، وزير عصبة الأمم ، خلفاً لسير صمويل هور فى وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٢ ديسمبر . وبعد أسبوع من تعيينه ورد على المندوب السامى البريطانى تبليغ برقى من مستر إيدن ، جاء فيه أن طلب الجبهة لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا موضع عنايته الجدية . لكن إبداء الرأى فيه يحتاج إلى بعض الوقت ، نظراً لحداثة عهده بتولى مهام وزارة الخارجية ، ولاشتغال إنجلترا بالأزمة الحبشية اشتغالا لا يتيسر معه البحث حالا فى المسألة المصرية . ويحتاج الأمر بعد هذا إلى عرض ما ينتهى إليه بحثه على مجلس الوزراء البريطانى . وليس الغرض من معاذيره هذه كسب الوقت أو التسويف ، فهو شخصياً يميل كل الميل إلى عقد معاهدة تحقق الصداقة بين البلدين ، ويرجو ألا تستمر القلاقل فى مصر بعد علمها بهذا الشعور من جانب إنجلترا .

أطلع سير ما يلز لامبسون أعضاء الجبهة على هذه البرقية فرادى ، ولم يسمح بأن يعطيهم صورة منها ، فجعلوا يجتمعون يتحدثون فى مضمونها . وقد ذكر إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا ، فى مقابلتهما للمندوب السامى ، أنهما لا يريان هذه الطريقة متفقة مع ما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين . فقد صرح سير صمويل هور فى مناسبتين علانيتين بما جرح شعور المصريين . فإذا أريد إرضاء هذا الشعور لم يكن ذلك ببرقية تتلى

على أعضاء الجبهة فرادى ، بل لابد من بيان صريح يقرر قبول إنجلترا مشروع سنة ١٩٣٠ قاعدة للتسوية . فمثل هذا البيان يعيد إلى النفوس فى مصر طمأنينتها ، ويزيل المخاوف التى نشأت عن الأزمة الحبشية .

ووعد المندوب السامى البريطانى بالرجوع إلى حكومته فى هذا الشأن .

على أن الأيام تعاقبت ولم يرد من إنجلترا ما يطمئن المصريين ويزيل مخاوفهم . بل لقد ألقى مستر أنتونى إيدن ، يوم ١٨ يناير سنة ١٩٣٦ ، خطاباً فى بلدة لمنجتون عن السياسة الخارجية لبريطانيا العظمى ، ولم يشر فيه بكلمة إلى مصر ؛ فأثار هذا شعور المصريين كرة أخرى ، وقامت المظاهرات ، احتجاجاً على ذلك الإغفال الذى اعتبر إهانة للشعور المصرى وللكرامة الوطنية .

لم يبطئ المندوب السامى فى تبليغ جلالة الملك ، وتبليغ نسيم باشا والنحاس باشا بعد ذلك بيومين اثنين ، استعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة لعقد معاهدة فى الحال . لكن هذه المفاوضة يجب أن تسبقها مناقشات مبدئية مع الحكومة المصرية فى المسائل العسكرية . فإذا انتهت المناقشات إلى نتيجة مرضية ، انتقلت المناقشات إلى مسألة السودان . فإذا انتهت إلى نتيجة مرضية كذلك ، أجريت مفاوضات بين الدولتين لعقد معاهدة . ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع سنة ١٩٣٠ أساساً للمفاوضة ؛ بل ذكر أن الحوادث الدولية الأخيرة قد جعلت من الضرورى إعادة النظر فى المواد العسكرية الواردة فى المشروع . ولم يكتف التبليغ بهذا ، بل ختم المندوب السامى حديثه بأن فشل المفاوضات فى الوصول إلى اتفاق ستكون له عواقب خطيرة ؛ فقد يتعين على الحكومة البريطانية فى هذه الحالة أن تعيد النظر فى سياستها فى مصر ، ثم أردف : « ليس هذا تهديداً بل هو بسط للحقائق ، فإن فشل المفاوضات سيجعلنا فى مصر أمام حالة جديدة تماماً » .

وفى هذه المناسبة كرر المندوب السامى ما قاله فى أحاديثه السابقة مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة ، من ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره . وقد راجت الإشاعات ، حين نشر هذا التبليغ ، بأن ثمت اتجاهاً إلى تأليف وزارة قومية تتولى المباحثات المبدئية فى القاهرة ، ثم تتولى المفاوضات النهائية فى لندن . ومن بواعث هذه الإشاعات أن وزارة نسيم باشا كانت قد فقدت الكثير من هيبتها ، بحكم الحوادث التى مرت بها فى الأشهر الأخيرة . فالمظاهرات وقمعها بالعنف مما أودى بأرواح بعض الطلاب ، وتأليف الجبهة وتوليها من الشئون السياسية ما هو من صميم

عمل الوزارة ، وتلكؤ نسيم باشا فى معالجة هذا الموقف بما يجب من كياسة وحزم — كل ذلك أدى إلى الاعتقاد بأن وزارته مشرفة على الزوال .

ولم يكن عجباً أن تزول بعد أن دعا جلالة الملك نسيم باشا لمقابلته يوم ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ، ثم دعا رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم وتحدث إليهم . لقد نشرت الصحف هذا الحديث فكان مما جاء فيه : « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فإن دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معى بالأمس عن رغبته فى إخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية . ولقد بحثت الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم . لقد اتفق دولته ٩٩ ٪ على ذلك وبقى ١ ٪ ، وأنا متمسك به أيضاً » .

كانت رغبة جلالة الملك فى تأليف وزارة ائتلافية واضحة كل الوضوح من هذا الحديث . وكان نسيم باشا قد فهم هذا ، ولذلك قدم استقالته يوم قابل جلالة الملك أعضاء الجبهة . وكان جلالته يرجو أن يقتنع النحاس باشا كما اقتنع زملاؤه فى الجبهة ، وأن تتألف وزارة ائتلافية برياسته باعتباره أقدم رؤساء الوزارة بين زملائه . وكانت حجة الملك فؤاد ظاهرة فى الحديث الذى اقتبسنا منه الفقرة السابقة . فقد قال جلالته لأعضاء الجبهة أيضاً : « إن أمامكم صعاباً جمة ، فلا بد من الاستعانة عليها بالأناة والحكمة والحزم ، مع نسيان كل اعتبار غير اعتبار الغاية الكبرى التى نسعى إليها . وها هو ذا موضوع المفاوضات مع دولة إنجلترا قد أصبح من الشئون العاجلة الحالة مما يدعو لاشتغالكم بها اشتغالاً جدياً . ولا يخفى أن هذه المفاوضات قد شرع فيها تكراراً ، وفى كل مرة كان يطرأ ما يدعو لعدم نجاحها ، حتى بقينا سنين كثيرة بغير نظام مستقر . والآن وقد عرضت دولة بريطانيا المفاوضة من جديد ، فالفرصة قائمة لبذل ما يستطاع من جهود فى سبيل إنجاز المهمة الكبرى التى تتطلبها منكم البلاد . وهى فرصة جميلة تلك التى يتاح بفضلها أن يشترك زعماء البلاد جميعاً فيما يحقق رغبات الأمة كلها . كذلك فإن بريطانيا من جهتها تتوق إلى أن تتعامل مع مصر كلها » .

وبعد أن عرض جلالته فكرة الوزارة القومية ختم حديثه بقوله :

« إن الوقت وقت تضحية ، والتضحية فى سبيل البلاد تهون مهما كانت غالية . وإنى أعد جبهتكم بتعضيدى فى المهمة التى أخذتها على عاتقها ، والتى أرى أن أهم ما فيها بث روح الوئام والتضامن والمحبة بين الجميع » .

وبرغم ما فى هذا الحديث من روح سام ، ومن قبول سائر أعضاء الجبهة الاشتراك

فى وزارة ائتلافية – لقد أبى النحاس باشا تأليف هذه الوزارة تمسكاً منه برأيه الذى تمسك به سنة ١٩٣١ ، حين عرض سير برسى لورين مندوب إنجلترا السامى مثل هذه الفكرة . ولكنه لم يرفض أن يشترك هو وأن يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضة ، ابتغاء الوصول إلى اتفاق مع إنجلترا تعذر الوصول إليه من قبل .

عند ذلك كلف جلالته نسيم باشا بالبقاء فى الحكم حتى تتألف الوزارة الجديدة . وبدأ رئيس الديوان الملكى ، على ماهر باشا ، يتصل بأعضاء الجبهة وبغير أعضاء الجبهة من رجال مصر . وقد انتهت اتصالاته بأن تؤلف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات ، وأن تؤلف فى الوقت نفسه هيئة رسمية لإجراء المحادثات والمفاوضات فى القاهرة مع ممثل الحكومة البريطانية ، وهو مندوبها السامى فى مصر . وقد أبدى أعضاء الجبهة جميعاً اطمئنانهم إلى أن يؤلف على ماهر باشا نفسه هذه الوزارة ، فألفها فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ . وعقب تأليفها استصدر من جلالة الملك مرسوماً بتأليف هيئة المفاوضات ، من مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، وحلمى عيسى باشا ، وهؤلاء هم رؤساء أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد ؛ ومن على الشمسى باشا ، وواصف غالى باشا ، وحافظ عفيفى باشا من المستقلين عن الأحزاب ؛ ومن عثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى من الوفديين .

بهذا تهيأت الفرصة لبدء المفاوضات فى القاهرة واستمرارها فى الإسكندرية ، وتهيأت الفرصة لإجراء انتخابات تتولى الحكم على أثرها وزارة الأغلبية ، وحدد يوم ٢ مايو لإجراء هذه الانتخابات ، ويوم ١٠ مايو لانعقاد البرلمان .

وبهذا كله بدأ التمهيد لصفحة جديدة فى تاريخ مصر الحديث .

الفصل العاشر

من عهد إلى عهد

تأليف وفد المفاوضة وتحديد موعد الانتخاب – على ماهر باشا يمهد لإصلاحات داخلية وأخرى خارجية – معالجة التهديد الذى انطوى عليه التبليغ البريطانى لإجراء المفاوضات – تبادل مصر وإنجلترا كتابين بأن فشل المفاوضات لن يؤثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة – العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية – سفرى إلى الحجاز لأداء فريضة الحج – الشيخ حسن البنا ، والإخوان المسلمون – ترشيحى نفسى للانتخابات – بدء المفاوضات وتوقفها – مرض الملك فؤاد ووفاته – إتمام الاتفاق بين مصر والمملكة العربية السعودية – المناداة بالفاروق ملكاً لمصر – مسألة الوصاية – رشد جلالة الملك فاروق المدنى – اجتماع البرلمان واختيار الأوصياء – استئناف المفاوضات – أمين عثمان وسكرتيرية وفد المفاوضات – سفر سير مايلز لامبسون إلى لندن – استئناف المفاوضات بعد عودته – محمد محمود باشا والامتيازات الأجنبية – سفر المفاوضين إلى لندن وتوقيع المعاهدة – مناقشة البرلمان المعاهدة فى دورة غير عادية – رأيى فى المعاهدة – بحث الامتيازات الأجنبية – الإنعام بالرتب على أنصار الوفد – الحكم الديمقراطى يقوم لحساب الأمة كلها – استنباط الكهرباء من مساقط أسوان – المعارضة ترفض الاشتراك فى مفاوضات الامتيازات – حادث ميت عساس – معاهدة مونتريه لإلغاء الامتيازات – قانون العقوبات الجديد وجرائم الصحافة فيه – موقفى منه فى البرلمان – الديمقراطية لما تتأصل فى نفوسنا – القمصان الزرقاء – مشكلة فلسطين وزيارتى لها – الملك فاروق يتولى سلطاته الدستورية – انتقال مصر وانتقالى من عهد إلى عهد .

ألف على ماهر باشا وزارته ، واستصدر المرسوم بتأليف هيئة المفاوضات ، وأعلن أن الانتخابات ستجرى فى ٢ مايو سنة ١٩٣٦ . وظن الناس فى مصر أن هذه الوزارة الجديدة وزارة انتخابات فقط ، أو أنها لن تتناول من الأمور السياسية شيئاً ذا بال . لكن على ماهر باشا لم يلبث حين اطمئن إليه الأمر ، وعلى الرغم من أن وزارته لم تكن لتبقى فى الحكم أكثر من ثلاثة أشهر تظهر فى ختامها نتيجة الانتخابات أن فكر فى التمهيد لإصلاحات داخلية ، وفى معالجة مشاكل خارجية طال الأمد على بعضها وهى معلقة لا تجد حلا . بل لقد جعل أول همه إلى معالجة ما اختتم به سير مايلز لامبسون تبليغه ، عن إعادة الحكومة البريطانية النظر فى سياستها إزاء مصر إذا فشلت المفاوضات . فقد رأى دولته ، كما رأى أعضاء الجبهة ،

أن هذه العبارة التى ختم بها التبليغ تجعل المفاوض المصرى تحت ضغط يسلبه حريته فى المفـاوضة ، مخافة ما ترتبه إنجلترا على عدم نجاحها من نتائج . من ثم عمل رئيس الوزارة للتغلب على هذه الصعوبة متعاوناً مع أعضاء الجبهة ، بل لعل النصيب الذى اضطلع به فى هذا الموقف تجاوز التعاون . فقد قدر أن مهمة الجبهة أن تتولى المفاوضة منذ بدئها . أما ما يسبق المفاوضة فمن عمل الوزارة التى يرأسها هو ، ويجب لذلك أن يكون صاحب الرأى فيه .

ولم يجد أعضاء الجبهة ما يعترضون به على تصرف على باشا فى هذا الأمر ، بعد أن ارتضوه رئيساً للوزارة . وكانت صلته فى هذا الأمر بممثل إنجلترا طبيعية . فقد حمل سير مـايلز لامبسون تبليغه عن المفاوضات إلى نسيم باشا قبيل استقالته ، فكان من حق خلفه أن يعبر عن رأى الحكومة المصرية ، وعن رأى الجبهة نفسها فى هذا التبليغ . وكان الأمر كذلك بخاصة إلى أن يقسم أعضاء الجبهة اليمين بين يدى جلالة الملك بوصفهم مفاوضين . أما إلى أن تبدأ المفاوضات ، فكانت المكاتبات الرسمية تجرى بين الحكومتين المصرية والبريطانية . ومناقشة التبليغ الخاص بالمفاوضات ، وإزالة ما تنطوى عليه فقرته الأخيرة من أثر ، تحتاجان إلى هذه المكاتبات الرسمية .

وكان على ماهر باشا يقدر مع ذلك أنه لا يستطيع وحده ، ومن غير اتفاق مع الجبهة فى كل خطوة تتصل بالمفاوضة ، أن يتقدم إلى الأمام فى هذا الموضوع بالذات . وكيف كان يستطيع أن يفعل وقد أبدت الحكومة البريطانية رأيها غير مرة ، على لسان مندوبها السامى ، أن من الضرورى بقاء الأحزاب متحدة ؛ لأن حكومة إنجلترا ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره . لهذا اتفق على ماهر باشا مع أعضاء الجبهة على أن يتبادل مع سير مايلز لامبسون مكاتبة ، تزيل التهديد الذى تنطوى عليه خاتمة التبليغ البريطانى . وجرت بالفعل اتصالات عدة ، بين رئيس الوزارة المصرية وممثل إنجلترا فى مصر وبين هذا الممثل والحكومة البريطانية ، انتهت إلى الاتفاق على نص تتبادله الحكومتان المصرية والبريطانية بأن كلتاهما ستبذلان غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، وإن فشلت مع ذلك فلن يكون لفشلها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة .

ولست أستطيع أن أؤكد ما إذا كان تبادل هذا النص قد أزال من نفوس المفاوضين المصريين كل أثر للتهديد الأول . وأغلب الظن أنهم اطمأنوا بالفعل إلى أن قطع المفاوضات لن يجنى على ما كسبته مصر من حقوق منذ سنة ١٩٢٢ ، وأنهم احتفظوا بحريتهم كاملة أثناء المفاوضات مع حرصهم على نجاحها . أما الصحف البريطانية فدأبت فى ذلك الحين على توكيد معنى

أدلى به مستر أنتونى إيدن فى الإجابة عن سؤال وجه إليه فى مجلس العموم ، من أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تتقيد بشيء من مفاوضات سنة ١٩٣٠ ؛ لأن معاهدة لم تبرم فى أعقاب تلك المفاوضات ، ولأن الظروف الدولية تغيرت عما كانت عليه يومئذ .

على أثر تأكيد الحكومتين البريطانية والمصرية أن تبذل كلتاهما غاية الجهد لنجاح المفاوضات ، فإن فشلت مع ذلك لم يكن لفشلها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة — بدأ أعضاء وفد المفاوضة فى مصر يدعون الأمة إلى التزام الهدوء والسكينة ، تمهيداً للجو الصالح الذى تجرى فيه المفاوضة . وكان مما قاله محمد محمود باشا لوفود الطلبة الذين جاءوا يهنئونه بانفراج الأزمة : « إن البلاد الآن تجتاز طوراً دقيقاً فى حياتها السياسية ، وهى فى حاجة إلى دوام الاتحاد والألفة ، وفى حاجة إلى الهدوء والسكينة ليتمكن الوفد الرسمى من أداء المهمة الملقاة على عاتقه » .

وجعل المفاوضون يعقدون اجتماعاتهم فى دار مجلس الشيوخ ؛ وقد اختيرت يومئذ مقراً لهيئة المفاوضة ، لأن جلسات المجلس كانت معطلة فى انتظار الانتخابات التى ستجرى فى ٢ مايو . ولم أكن أتتبع ما يجرى فى هذه الاجتماعات ، لأننى عقدت العزم على أداء فريضة الحج ، وحددت موعداً لسفرى إلى الأقطار الحجازية يوم ٢٦ فبراير من تلك السنة . على أننى رأيت واجباً علىّ أن أنتهز هذه الفرصة ، لأعاون جهد طاقتى فى العمل على إعادة العلاقات الودية بين مصر والمملكة العربية السعودية صاحبة الأمر فى بلاد الحجاز . ذلك بأن الشريف الحسين بن على الهاشمى كان قد تفاهم فى أثناء الحرب العالمية الأولى مع الحكومة البريطانية على استقلال البلاد العربية ، مقابل انتقاضها على تركيا ومعاونتها إنجلترا وحلفائها فى الحرب . فلما انتهت الحرب استقل الحجاز ، وأعلن الحسين بن على نفسه ملكاً عليه . ثم إنه وقعت بينه وبين ملك نجد ، الملك عبد العزيز آل سعود ، خصومة أدت إلى حرب انهزم الحسين بن على ثم انهزم ابنه على بن الحسين فيها ؛ واستولى النجديون الوهابيون ، وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود ، على الحجاز وضموه إلى نجد ، وجعلوا من الاثنين المملكة العربية السعودية . والنجديون وهابيون يتبعون مذهب محمد بن عبد الوهاب المأخوذ عن مذهب أحمد بن حنبل . ومن قواعد هذا المذهب تجريد الإيمان من كل مظهر مادى . وكانت مصر تبعث كل عام ، منذ عهد الملكة شجرة الدر ، بالمحمل يحمل كسوة الكعبة إلى الحجاز ، ويحمل إليها كذلك ثمرات أوقاف الحرمين ، كما كانت تبعث مع المحمل قوة مسلحة تحرسه فى أرض الحجاز . واستمر إرسال المحمل تحرسه القوة المسلحة طيلة حكم الأتراك ،

إذ كانت مصر والحجاز جميعاً ولايتين عثمانيتين ، فلم يكن سير القوة المصرية فى أرض الحجاز ليثير شبهة من الشبهات من الناحية الدولية .

ورأى النجديون فى هذا المحمل ، وفى تبرك الناس به ، ما يخالف عقائدهم . لكنهم رأوا ألا يثيروا عواطف غير الوهابيين من المسلمين بأن يمنعوا مجىء المحمل ، فاحتجوا بادئ الرأى بأن ذهاب قوة مسلحة إلى أرض الحجاز فيه اعتداء على سيادة الدولة صاحبة الحكم فيه . أما وقد كانت مصر تبعث بهذه القوة منذ عشرات السنين ، فمنعها من إرسالها فيه اعتداء عليها لا تقبله . وبعثت مصر بالمحمل وبالقوة التى ترافقه ، فوقعت بين هذه القوة وقوات ابن السعود مصادمات فى سنة ١٩٢٦ ، اتخذت منها الحكومة السعودية ذريعة لمنع القوة المرافقة للمحمل ، فامتنعت مصر عن إرسال المحمل نفسه ، فأعلن ابن السعود أن حكومته ستتولى نسج كسوة الكعبة .

هذا ، وكانت مسألة الخلافة الإسلامية مثار جدل منذ سنة ١٩٢٢ حين أصبحت تركيا جمهورية فلم تحتفظ بالخلافة . وكانت بعض الدول الإسلامية ترى مصر أحق من غيرها بالخلافة . وكان العاهل النجدى لا يرى بادئ الرأى بأساً من التسليم لمصر بها . ثم حدث بين مصر والملك النجدى كلام فى طريقة حكم الأماكن الإسلامية المقدسة ، تولاه من جانب مصر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، وقد ذهب إلى الحجاز لهذا الغرض فى سنة ١٩٢٦ . لكن المحادثات لم تسفر عن نتيجة إيجابية . وظل الجو مضطرباً بين الدولتين من بعد ذلك إلى سنة ١٩٣٦ ، فلم تعترف مصر بالمملكة العربية السعودية .

علمت قبيل سفرى إلى الحجاز أن على ماهر باشا يريد أن يعيد العلاقات بين الدولتين ، فذهبت إليه وعرضت عليه معاونتى لتحقيق مقصده ، فذكر لى أنه يسره تمهيد الجو لمحادثات تكفل نجاح هذا المقصد . وكنت مقتنعاً من جانبى بأن بقاء القطيعة لاخير فيه . فالخلافة التى ناءت بها الإمبراطورية العثمانية عبء لا تقوى مصر على حمله . ولا غنى لملايين المسلمين من المصريين عن أداء فريضة الحج بالأماكن المقدسة الخاضعة لسلطان السعوديين ، فالخير كل الخير فى إعادة علاقات الصفاء والمودة معهم ، حتى يتم هؤلاء المصريون فريضتهم فى بيئة تنظر إليهم بعين الرضا والاطمئنان .

سافرت إلى الحجاز على ظهر الباخرة كوثر . وإننى لفى بهوها يوماً ، بعد أن ارتديت رداء الإحرام ، إذ تقدم إلىّ حاج محرم لم أكن قد رأيته من قبل ، وقدم نفسه . ذلك هو الشيخ حسن البنا . وقد ذكر لى يومئذ أنه ألف جمعية الإخوان المسلمين لتهذيب الناس تهذيباً

إسلامياً صحيحا ، وأنه يطمع فى تعضيد مؤلف (حياة محمد) لهذه الجماعة ، بل يطمع فى قبولى رياستها . والرجل لبق حسن الحديث حلو الإلقاء ، عرفت ذلك منه فى هذه المقابلة ، وعرفته بعد ذلك أثناء مقامنا بالحجاز إذ كان الحاج من بلاد الأرض المختلفة يجتمعون ويتحدثون فى مختلف شئونهم ، فكان يقف فى كل جمع خطيباً واعظاً ، يتلو آى القرآن فى مناسباتها ، ويلقى خطبه فى عبارة بليغة وعربية فصيحة . وقيل لى وأنا بالحجاز إن له صلة بالحكومة السعودية ، وإنه يلقى منها عطفاً ومعونة . فلما فاتحنى فى أمر جمعيته ، ذكرت له أن بث الدعاية لتهذيب الناس على هدى الدين الحنيف أمر حسن جدير بالتشجيع ، ولكن أعمالى فى التأليف وفى السياسة لا تدع لى مجالا لقبول ما دعانى إليه .

وقضيت بالحجاز ستة أسابيع اتصل فى أثنائها على باشا ماهر بالحكومة السعودية ؛ وقد أوفدت إلى مصر السيد فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ، ليتم المفاوضات وليوقع مع مصر معاهدة مودة وصداقة . ولم آل جهداً ، خلال هذه الأسابيع الستة ، فى التحدث إلى ذوى النفوذ من رجال الحكومة السعودية حديث مودة خالصة .

فلما عدت إلى مصر كانت المفاوضات بين مصر وإنجلترا قد بدأت بالقاهرة ، واتخذ قصر الزعفران مقراً لإجرائها .

لم أتصل بالمفاوضين ولا بالمفاوضات أول ما عدت إلى أرض الوطن . ذلك أنى علمت وأنا بالحجاز أن باب الترشيح للانتخابات بمصر فتح ، فأرسلت توكيلا إلى محمد محمود باشا لترشيحى فى دائرة « تمىّ الأمديد » ، وكانت بلدتى كفر غنام من بلادها . لذلك لم ألبث بعد أن قضيت أياماً بالقاهرة أن ذهبت إلى مسقط رأسى . وكان والدى قد دعا الناس من أصدقائنا إلى حفل كبير لاستقبالى لمناسبة عودتى من الحجاز . واتخذ أصدقائى وأنصارى هذا الحفل فرصة للدعاية الانتخابية . ومن غداة ذلك اليوم جعلت أطوف أرجاء الدائرة ، وأتصل بالعمد والأعيان والأهالى فى انتظار يوم ٢ مايو ؛ موعد التصويت العام .

وكانت هذه هى المرة الثانية التى رشحت نفسى فيها للانتخابات . أما المرة الأولى فكانت سنة ١٩٢٦ حين رشحتنى الأحزاب المؤتلفة بدائرة الجمالية من دوائر القاهرة بتأييد سعد باشا زغلول كما سبق القول . ولا حاجة بى إلى أن أصف ما لاقيت فى تجوالى الانتخابى من مشقة وعناء ؛ لسعة البون بينى وبين الناخبين فى تصور الغرض من الحياة النيابية والحياة العامة كلها ؛ ولأن عادات ريفنا المصرى ، وما فيها من مبالغة فى الإكرام ومبالغة فى التحية والمجاملة ، تضطر الإنسان فى كثير من الأحيان إلى الرضا بما لم يعتده .

ومما زاد فى مشقة هذه الانتخابات أن الأحزاب حاولت الاتفاق على الترشيح فيها على نحو ما فعلت سنة ١٩٢٦ ، أيام الائتلاف الذى تزعمه سعد باشا ، فلم توفق فاشتدت المعركة الانتخابية شدة مخيفة فى بعض الأحيان . وإنى لأذكر يوماً وأنا أتنقل فى السيارة بين بلاد الدائرة ، وكنت على مقربة من المقر الانتخابى لمنافسى إسماعيل رمزى باشا ، إذ خرج علينا جماعة من العماليق معهم العصى الغلاظ ، وجعلوا يضربون السيارة بهراواتهم ، فلم ينجنا منهم إلا أن أطلق السائق للسيارة أقصى سرعتها ، حتى يفلت من الناخبين فلا يستطيعوا اللحاق به . وهكذا جرت انتخابات ذلك العهد ، وهى التى وصفت بأنها جرت فى جو من الحرية والنزاهة لم يعهد من قبل فى كل الانتخابات الأخرى التى جرت فى مصر .

بينما كانت المعركة الانتخابية على أشدها ، وبينما كان يوم التصويت يقترب ، أذاعت الصحف أن الملك فؤاد يشتد به المرض . وكان الملك فؤاد يومئذ فى التاسعة والستين من عمره . لكنه كان قوى البنية معروفاً بالدقة فى المحافظة على صحته . ولهذا لم يروع الناس حين نشرت صحف لندن أن صحة جلالته أخذت تدعو إلى القلق ، ومالوا إلى تصديق ما صرح به على ماهر باشا رداً على الصحف البريطانية : من أن « صحة جلالة مولانا الملك بخير . ولو كان هناك شىء لا سمح الله لذكرته » . على أن مجلس الوزراء نشر ، غداة هذا التصريح فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ ، أن الطبيبين اللذين عادا جلالة الملك حين مرضه فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ قد استدعى أحدهما ، وهو الدكتور فرجونى ، لعيادة جلالته لأنه يشكو ألماً بأسنانه . مع هذا ظل على باشا ماهر ينفى ما يشاع : من أن البحث تجدد فى مسألة الوصاية على العرش لأن ولى العهد لا يزال دون الثامنة عشرة من سنه ؛ أو من أن ثمت ما يدعو إلى عودة سموه من إنجلترا حيث أوفده جلالة والده قبل ذلك بأشهر ليتم تعليمه ، وأوفد معه أحمد بك حسنين رائداً ، والفريق عزيز باشا المصرى مدرباً لسموه على الفنون العسكرية .

بعد يومين اثنين من تصريح على ماهر باشا ، أذاعت رياسة مجلس الوزراء نشرة طبية ، فى الخامس والعشرين من أبريل ، موقعاً عليها من الأطباء الذين يعودون جلالة الملك ، جاء فيها أن مضاعفة فى سير المرض حدثت بسبب التهاب تعفنى فى الفم ، وأن نزيفاً طرأ فى المساء أثر تأثيراً غير محمود فى الحالة العامة . هنالك بدأ القلق يسود الدوائر المختلفة فى مصر وفى إنجلترا ، وقيل فى الصحف إن بعض الذين ذكرت أسماؤهم على أنهم أعضاء فى مجلس الوصاية الذى اختاره الملك فؤاد ، ومن بينهم توفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا ، قد زاروا المندوب السامى البريطانى .

وتوالت النشرات الطبية وليس فيها ما يبعث الطمأنينة إلى النفوس ، بل صرح رئيس الوزراء بأنه إذا أراد سمو الأمير فاروق العودة إلى مصر فالرأى لسموه ، وقد اتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة لعودته بطريق البحر ، وأن سموه أبلغ ذلك تليفونيًا . وقد سئل رئيس الوزارة عما إذا كان هناك بحث حول الوصاية فكان جوابه : « مع من يدور البحث ؟ إن هذه المسألة من اختصاص الحكومة وحدها ، ومع ذلك فلا محل لها الآن . فإن جلالة الملك حفظه الله بخير ، ورجاء الجميع أن يطيل الله فى عمر جلالته » .

والواقع أن الكلام فى مسألة الوصاية كان يجرى بالفعل ، كما أنه جرى قبل ذلك بسنتين حين مرض الملك فؤاد فى أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، وأن إنجلترا كانت تولى هذا البحث عناية خاصة بحجة أنها تريد أن تتحقق من أن الأوصياء ممن يتيسر لها العمل معهم من غير صعوبة . وكان جلالة الملك فؤاد قد اختار الأوصياء بالفعل وأودع أسماءهم وثيقتين ، حفظت إحداهما فى رياسة مجلس الوزراء والأخرى فى الديوان الملكى . وقد كثرت الإشاعات عن أسماء الأوصياء الواردة فى الوثيقتين . مع هذا أصر على باشا ماهر على أن مسألة الأوصياء من اختصاص الحكومة وحدها .

* * *

واختار الله الملك فؤاد فى الثامن والعشرين من أبريل ، أى قبل موعد الانتخابات بأربعة أيام ، وحمل جثمانه فى مشهد رسمى رهيب إلى مسجد الرفاعى . ورأيت من واجبى يومئذ أن أشيعه ، فعدت من طوافى الانتخابى بدائرة تمى الإمديد إلى القاهرة ، حتى إذا أديت هذا الواجب رجعت أتم هذا الطواف ، وتركت العاصمة تموج بالأخبار عن الوصاية ومن يتولاها ، ومن يوليها .

ومما يذكر بهذه المناسبة أن سير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى استدعى إليه مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا ، كل على حدة ، وتحدث إليهم فى مسألة الوصاية من ناحيتها العامة ، بحجة أن مصلحة العلاقات بين مصر وإنجلترا تقتضى أن يكون الأوصياء ممن يحرصون على توكيد هذه العلاقات . وكان رأى الزعماء المصريين أن الخير فى أن يكون الأوصياء من البعيدين بماضيهم عن الحزبية . وقد تردد فى مقدمة الأسماء ، التى يعهد إليها بهذه المهمة ، اسم سمو الأمير محمد على ، وكان معتزماً السفر إلى أوربا فى ٣ مايو ، فألغى سفره بسبب تطور الأحوال .

يبدو من هذه الاتجاهات فى مسألة الوصاية أن الأمر فيها لم يكن وقفاً على الأسماء

الواردة فى الوثيقتين اللتين وقعهما الملك الراحل ، بل كان للسياسة موجبات قد تستبعد هذه الأسماء جميعاً . والواقع أن الأسماء الثلاثة ، الواردة فى المظروفين المودع أحدهما بمجلس الوزراء والآخر بديوان الملك ، كانت أسماء عدلى باشا يكن وتوفيق نسيم باشا ومحمود فخرى باشا . لكن زعماء الجبهة الوطنية كانت لهم اتجاهاتهم الخاصة . وقد انتهوا إلى اتفاق مع رئيس مجلس الوزراء على الأوصياء ، وعلى أن تبلغ أسماؤهم إلى البرلمان فور اجتماع مجلسيه معاً عقب الانتخابات خلال العشرة الأيام التالية لوفاة الملك ، وهى الأيام التى ترك الدستور فيها سلطة الملك كلها بين يدى مجلس الوزراء . ولهذا قصر على ماهر باشا مواعيد الانتخابات لمجلس الشيوخ والانتخابات التكميلية لمجلس النواب ، وقرر مجلس الوزراء أن يجتمع كلا مجلسى البرلمان يوم ٨ مايو ليحلف الأعضاء اليمين ، ثم يجتمعا معاً فى الغد ليفتح أمامهم مظروف الوصاية ، ثم ترفع الجلسة وتعاد بعد قليل ليعرض على المجلسين ما اتفق عليه الزعماء فى هذا الشأن ، وعند ذلك يحلف الأوصياء اليمين ، وتستقيل الوزارة الماهرية ، وتتولى وزارة الأغلبية البرلمانية الحكم .

وحدث هذا كله على النحو الذى اتفق عليه ، وعينت أنا فى مجلس الشيوخ يوم ٨ مايو ، وشاركت فى هذه الحفلات البرلمانية . وفى اليوم العاشر من شهر مايو استقال على باشا ماهر ، وألف مصطفى باشا النحاس وزارته الوفدية ، وآن للجبهة أن تستأنف المفاوضات ، وكانت تأجلت بسبب الانتخابات .

على أن على ماهر باشا حرص قبل استقالته على أن يتم مسألتين كان يعير إحداهما أهمية خاصة منذ ألف الوزارة ، ثم أعار الثانية عنايته البالغة حين اشتد المرض بالملك فؤاد وخيف على حياته . أما المسألة الأولى فكانت توطيد العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية . وأما المسألة الثانية فكانت مسألة العرش ، والمناداة بالأمير فاروق ملكاً على مصر إثر وفاة والده مباشرة .

وكانت المسألة الأولى موشكة على نهايتها قبيل وفاة الملك فؤاد . فقد دارت المحادثات بين على ماهر باشا والسيد فؤاد حمزة ، على أساس من إعادة علاقات المودة بين مصر والمملكة العربية السعودية ، ومن عودة المحمل المصرى ينقل كسوة الكعبة إلى مكة من غير أن تحيط به قوة تحرسه فى الحجاز . وكان يسيراً على الرأى العام المصرى أن يقبل هذا الحل ، بعد إذ اطمأنت الأمور واستقر الأمن فى ربوع الحجاز ، فلم يعد ثمت خوف من مهاجمة البدو المحمل . وقد توفى الملك فؤاد ولا تزال مسائل خلافية تفصيلية قائمة بين وجهة النظر المصرية

ووجهة النظر السعودية . عند ذلك نبه على باشا ماهر السيد فؤاد حمزة إلى أنه يملك فى العشرة الأيام التالية لوفاة الملك أن يوقع المعاهدة التى يمكن أن يتفق الطرفان عليها ، لأن مجلس الوزراء فى هذه الأيام العشرة يملك بحكم الدستور كل سلطات الملك ، وأنه مستعد لهذا التوقيع إذا اتفق على التفاصيل المختلف عليها ، بينا هو لا يكفل أن تتم الوزارة الوفدية التى تليه ما هو معتزم أن يفعل . وأيقن وكيل الخارجية السعودية أنه لن يجد مصرياً أحسن استعداداً لإعادة العلاقات الودية بين مصر والمملكة العربية السعودية من على ماهر باشا ، فأتم الرجلان التفاهم ، ووقعا المعاهدة ، واطمأنت نفس على باشا إلى أنه قام بواجبه لمصلحة وطنه فى هذا الأمر الذى يهم المسلمين فى مصر ، بل يهم المسلمين فى أقطار الأرض جميعاً .

فأما المسألة الثانية ، مسألة العرش والمناداة بالأمير فاروق ملكاً على مصر ، فكان على باشا حريصاً أشد الحرص على أن يتمها على خير وجه . فهو لم ينس أنه كان موضع ثقة الملك فؤاد ومحل رعايته سنوات طويلة من حياته ، وأن عليه من أجل ذلك واجبات يقتضيه الوفاء أن يقوم بها ؛ هذا ومركزه فى الوزارة ، وما ألقى عليه الدستور من تبعات ، يقتضيه أن ينهض بهذا الواجب فى هذا الموقف الدقيق على أتم وجه وأكمله .

والحق أنه أدى لوطنه ، ولذكرى مليكه الراحل ولولى العهد الذى آل إليه العرش بعد أبيه ، خير ما يؤديه رجل مسئول .

ففى يوم وفاة الملك فؤاد ، نادى على باشا ماهر بالأمير فاروق ملكاً علـى مصر ، برغم أنه كان لا يزال بعيداً عن أرض الوطن ، وأنه كان ولما يبلغ سن الرشد . لكن على باشا ذكر العبارة التى ترددها الأمم فى مثل هذه الحال : « مات الملك ، يحيا الملك » ، فنادى بفاروق الأول ملكاً على مصر ، ثم اتجه بعنايته إلى حل المشاكل الناجمة عن عدم بلوغه سن الرشد المقرر بالأمر الملكى الخاص بولى العهد ، وعن القانون الذى يحدد سن الرشد لإدارة الأموال الخاصة .

وقد استعان فى هذين الأمرين بلجنة قضايا الحكومة من ناحية ، وبرجال الشريعة الإسلامية من علماء الأزهر ومفتى الديار من ناحية أخرى . ولمّا كانت هذه المسألة تقتضى سرعة البت . فقد تناولت الأحاديث ، ونشرت الصحف ، أن ثمت تفكيراً فى مد مدة الوصاية حتى يتمكن الملك فاروق من إتمام دراسته بإنجلترا ، ونسبت هذا التفكير إلى البريطانيين حيناً ، وإلى بعض المسئولين من المصريين حيناً آخر . ولم يجد على باشا مشقة فى مواجهة هذا التفكير . فالأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ، والذى نص الدستور

على قيامه ، قد جعل سن الرشد للملك ثمانى عشرة سنة هلالية . وليس يجوز تعديل الدستور ، والملك لم يبلغ سن الرشد ومجلس الوصاية هو الذى يتولى حقوق العرش . لا مفر إذن من الإذعان للأمر الواقع واعتبار السنوات الهلالية الثمانى عشرة سناً للأهلية السياسية . لكن ! هل يعتبر هذا السن كذلك سن الأهلية الشخصية والأهلية المالية ؟ ! أم يجرى حكم القانون العام فيهما ؟ !

لم يستسغ على باشا أن يكون الملك ، وقد أشرف على السابعة عشر من سنى حياته ، قاصراً عن إدارة شئونه . لهذا عرض على مجلس الوزراء مذكرة ، استند فيها إلى رأى رئيس لجنة القضايا وشيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية ، جاء فى ختامها : « وليس من شك فى أن جلالة مليكنا المحبوب الذى أشرف على السابعة عشرة والذى دلت آثاره بصورة واضحة على نضوجه ، حائز للشروط اللازمة لأن يعتبر راشداً من الناحية الشخصية والمالية » . وعلى هذا أعلن رشد جلالة الملك من هذه الناحية كذلك . وصفق الناس لهذا الإعلان ، حين خفض على باشا ماهر بقانون مخصصات جلالة الملك السنوى من مائة وخمسين ألفاً إلى مائة ألف من الجنيهات .

* * *

آن للجبهة الوطنية أن تستأنف المفاوضات بعد تمام الانتخابات ، وآن لى أن أتتبع سيرها ، وكنت منقطعاً عنها كما قدمت فى أثناء مقامى بالحجاز ، ثم اشتغالى بالمعركة الانتخابية . والواقع أن ما تم منها إلى ذلك التاريخ لم يكن ذا بال . فقد عقدت الجلسة الافتتاحية للمفاوضات فى قصر الزعفران فى الساعة الرابعة من مساء يوم الاثنين ٣ مارس سنة ١٩٣٦ ، وكانت جلسة علنية . فألقى النحاس باشا رئيس وفد المفاوضة المصرى خطاباً أشار فيه إلى الأزمة التى يجتازها العالم ، وإلى مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، ثم قال : « إن المعاهدة التى تدعم صداقتنا ليست فقط ضرورة سياسية للبلدين ، ولكنها أيضاً وفوق كل شيء ضرورة معنوية للإنسانية . فهى بشير بعهد سلام وإخاء بين شعوب الشرق وبين الدولة الغربية التى هى مهد الديمقراطية والحرية » . وأجاب سير مايلز لامبسون على هذا الخطاب ، فوافق على ما ذكره النحاس باشا من أن الاتفاق بين مصر وإنجلترا من شأنه أن يفضى إلى اطمئنان كبير متبادل فى الأوقات المضطربة التى يجتازها العالم ، وذكر أن الحكومة البريطانية سعيدة بأن تجدد مسعاها للاتفاق مع الجبهة المؤلفة من جميع الأحزاب المصرية ، برغم أن المفاوضات السابقة لم تثمر الثمرة المرجوة ، مقتنعاً بأن رجال الجبهة لن يدخروا وسعاً فى تجنب تكرار الفشل .

وبدأت المفاوضات تجرى فى جو دولى يكتنفه الاضطراب من كل نواحيه . فلم تكن حرب الحبشة وحدها هى التى تقلق بال المتفاوضين ، بل كانت نذر الحرب تتبدى فى أوربا نفسها . فقد نقض هتلر عاهل ألمانيا معاهدة فرساى ، واحتل منطقة الرين ، وألقى فى الريخستاج خطاباً تحدث فيه عن المجال الحيوى لألمانيا . ترى ، أيدعو هذا الجو إنجلترا إلى التساهل فى مفاوضة مصر ،أم يدعوها إلى التشدد فى هذه المفاوضة ؟ وماذا يكون لهذا الجو من أثر فى نفوس المفاوضين المصريين ؟ صوَّر هذه المعانى مستر فيلبيب جريفس — محرر الشئون الخارجية لجريدة التايمس — وكان قد جاء إلى مصر فى هذا الظرف ، فى مقال عنوانه : (قيمة صداقة مصر لإنجلترا) ، جاء فيه : « من أشد بواعث الأسف أن تمنى المحادثات المنتظرة بالفشل لإصرار الخبراء البريطانيين إصراراً لا مسوغ له على دعوى سلامة بريطانيا . فلا ريب أن مصر الصديقة أعظم نفعاً للقيادة البريطانية من أورط عديدة فى حالة حدوث حرب فى البحر المتوسط » . وجاء فيه كذلك : « لن يستطيع أى زعيم سياسى مصرى له مكانة أن يعرض سمعته للخطر بالانفصال عن الوفد الرسمى للمفاوضة لأسباب شخصية أو حزبية . وجميع الأحزاب الممثلة لمصر تشعر بأن هذه الفرصة الحالية قد تكون الفرصة الأخيرة التى تتاح لهم » .

وفى الثانى عشر من مارس عقدت الجلسة العملية الأولى للمفاوضات ، وعلى أثرها قدم المفاوضون البريطانيون مذكرة تلاها سير مايلز لامبسون فى الجلسة . وبعد أيام قليلة ردت هيئة المفاوضات المصرية على هذه المذكرة بمذكرة مثلها ، فتبين أن الشقة بين الفريقين واسعة . هذا مع أن الموضوع الذى تناوله البحث لم يتجاوز المسألة العسكرية ، بل لم يتجاوز من المسألة العسكرية سوى جانبها البرى . أما الجانبان البحرى والجوى ، فظلا محتفظاً بهما . هنالك توقفت المفاوضات واعتقد كثيرون أن مصيرها إلى الفشل .

ظهرت فى هذا الموقف شخصية أمين عثمان . وكان يومئذ شاباً موظفاً بوزارة المالية ، عين فى سكرتارية وفد المفاوضة لأنه كان يجيد الإنجليزية ؛ إذ تعلم فى مدارس فكتوريا بالإسكندرية ، ثم درس فى إنجلترا ، وتزوج من سيدة ايقوسية قيل إنها ظريفة الحديث ، وإن سير مايلز لامبسون يجد فى نكتتها القومية الحاضرة متاعاً . وقد اتصل أمين عثمان بسير مايلز وأصبح موضع رعايته . لهذا سهل عليه أن يكون أشبه بضابط اتصال فى المفاوضات بين سير مايلز والنحاس باشا . وقد أدت هذه الرعاية إلى اجتماع رئيسى الوفدين المتفاوضين ابتغاء التغلب على الصعوبة القائمة . ولكن الموقف لم يبد فيه تبدل ظاهر ، إلى أن جرت

الانتخابات وتولى النحاس باشا رياسة الوزارة خلفاً لعلى باشا ماهر . وفى أثناء هذه الفترة بدأت الصحافة البريطانية تتحدث عن المساومة من الجانب المصرى ، وكأن المفاوضات بطبعها ليست مساومات كالبيع والشراء ، وكأن الجانب البريطانى لم يكن أكثر مساومة من الجانب المصرى حين يتمسك بالواقع يريد أن يدفع به الحق الذى يتمسك به الجانب المصرى .

فقد كان الجانب البريطانى يريد أن يتراجع فى المسألة العسكرية عما تم الاتفاق عليه فى سنة ١٩٣٠ ، بحجة أن الموقف الدولى تغير ؛ وكان يريد لذلك أن تظل القوات البريطانية ولها حق التنقل فى أرجاء مصر ، وأن تعسكر حيث يشاء قوادها . وكان المفاوضون المصريون حريصين على أن تنتقل القوات إلى منطقة قناة السويس من الغرب ، فذلك مما اتفق عليه مع النحاس باشا فى سنة ١٩٣٠ ، ومع محمد محمود باشا فى سنة ١٩٢٩ . ومهما يكن من تغير الموقف الدولى فإن هذا التغير كان متوقعاً دائماً . لكن الجانب البريطانى اتخذه حجة فى المفاوضات مما أدى إلى توقفها زمناً غير قليل . بل لقد اضطر سير مايلز لامبسون أن يسافر بنفسه إلى لندن ، وأن يقابل المسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية . وقد حمل معه فى هذه الرحلة تقارير عما دار بين المفاوضين المصريين والمفاوضين البريطانيين بالقاهرة ؛ فذكر الناس لمناسبة سفره هذا سفر لورد اللنبى إلى لندن قبيل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وقد استطاع المندوب السامى البريطانى ، فى أثناء مقامه بعاصمة بلاده ، أن يتغلب على عقبة المسألة العسكرية ، واستطاع بذلك أن يعود إلى مصر ليستأنف المفاوضة مع وفد مصر ، وأن يجد من الصحافة البريطانية مؤيداً قوياً لدى الرأى العام البريطانى ؛ يقنعه بأن صداقة مصر خير من التسلط عليها عسكرياً . على أن ما صنعه سير مايلز لم يكن كسباً لمصر وحدها ، بل كان فيه كسب أعظم لإنجلترا . وبهذا تم الاتفاق ، وحل الخلاف الذى توقفت المفاوضات بسببه زمناً غير قليل .

فقد اتفق الطرفان آخر الأمر على أن يكون لقوات صاحب الجلالة البريطانية أن تستعمل موانى مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها ؛ لا فى حالة الحرب وكفى ، بل فى حالة خطر الحرب الداهم كذلك ، وفى حالة أية مفاجأة دولية يخشى خطرها . وقد كان هذا الذى انتهى الاتفاق إليه مثار خلاف بين المتفاوضين المصريين ، حتى لقد ذهب بعضهم إلى ضرورة قطع المفاوضة . فمن ذا يقدر المفاجأة الدولية التى يخشى خطرها ، وهى لا يمكن أن تزيد على احتمال من الاحتمالات لا صلة بينه وبين الحرب بالفعل ، بل لا صلة بينه وبين خطر الحرب الداهم ؟

وخطر الحرب الداهم نفسه أمر تقديرى بحت . فإذا أمكن التسليم بنظرية معاونة مصر فى حالة الحرب الفعلية ، فالتسليم بحالة خطر الحرب الداهم فيه تجوز غير قليل . أما التسليم بنظرية المفاجأة الدولية التى يخشى خطرها ففيه التجوز كل التجوز .

على أن الجو الدولى ، الذى أحاط بالمفاوضات ، كان يدفع الطرفين جميعاً إلى الحرص على النجاح . فقد كانت إنجلترا تقدر أن طمأنينتها إلى سلامة جيوشها فى مصر ، لا تكون تامة إذا بقيت روح الشعب المصرى عدائية لبريطانيا . وقد كانت مصر تقدر أنها معرضة ، بحكم مركزها الجغرافى ، لتشترك من قريب أو من بعيد فى كل نزاع مسلح بين دول أوربا . لإنجلترا كما لمصر مصلحة إذن فى عقد معاهدة بينهما . لكن كل فريق يجب أن يحصل من هذه المعاهدة على أقصى ما يستطيع الحصول عليه ، فلا يضار فريق فيما لا ضرر فيه على الآخر ، ولا يحجب عن مصر حق لا ضرر على إنجلترا من التسليم به .

كان هذا الموقف الأخير موقف محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين . فقد رأى فى نظرية خطر الحرب الداهم والمفاجأة الدولية التى يخشى خطرها مالا يطمئن ضميره إليه ، فجاء من الإسكندرية حيث كانت المفاوضات تجرى فى قصر أنطونيادس ، والتقى فى القاهرة ، بمنزل عبد الرازق باشا خلف سراى عابدين ، بعبد العزيز فهمى باشا وبمحمود عبد الرازق باشا وبى ، وشرح لنا الموقف ورأيه فيه . وقد أيدناه فعلا ، وجعل عبد العزيز باشا يشرح لنا ما تنطوى عليه عبارة الخطر الداهم من احتمالات لا حصر لها . على أن محمد باشا أخبرنا أن المفاوضين الآخرين لا يتحمسون حماسته لقطع المفاوضات ، بل يحاولون حمله على ألا يسحب من هيئة المفاوضة . عند ذلك أشار عليه عبد العزيز باشا ، وأيدنا كلنا مشورته ، بأن يتمسك فى مسألة الامتيازات بإلغائها الإلغاء التام . وبضرورة النص على ذلك فى صلب المعاهدة نصاً تتعهد به إنجلترا أن تعاون مصر على هذا الإلغاء . فإن حصل محمد باشا على هذه الترضية ، كانت كسباً لمصر يعوضها عن التسليم بالمعاونة فى حال المفاجأة الدولية ، وتكون حجة لمحمد باشا فى عدم انسحابه . فأما إذا رفضت إنجلترا هذا النص على إلغاء الامتيازات مع أنها كانت تؤيده من قبل تأييداً حاراً ، فلرئيس الأحرار الدستوريين أن ينسحب من هيئة المفاوضة وله كل العذر عن تصرفه .

وقبلت إنجلترا ما اقترحه محمد باشا ، من النص على بذل معاونتها لإلغاء الامتيازات ، وحررت المعاهدة ، وتولى تحريرها مستر بكِتْ المستشار القضائى لوزارة الخارجية البريطانية ، والذى كان مساعداً لسير سيسل هيرست مستشارها السابق . وعلى ذلك اتفق على أن توقع

المعاهدة فى لندن ، يمضيها مستر أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانية مع المفاوضين المصريين .

وسافر المفاوضون المصريون ، كما سافر سير مايلز لا مبسون المندوب السامى البريطانى ومعاونوه فى المفاوضات . وجرت محادثات أخرى فى العاصمة البريطانية انتهت إلى وضع اتفاقات ثانوية ، فى صورة خطابات متبادلة بين وزير الخارجية البريطانية والنحاس باشا رئيس الوزارة المصرية .

والمعاهدة فى مجموعها لم تخرج فى نظر كثيرين عن المبادئ التى وضعتها لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ . فهى محالفة أساسها دفاع إنجلترا عن مصر فى الحرب ، واقتصار معاونة مصر على تقديم المساعدة لحليفتها داخل حدود بلادها ؛ ولا يكون ذلك بالاشتراك الفعلى فى الحرب ، بل بتقديم الموانى والمطارات وطرق المواصلات لتكون تحت تصرف الجيش البريطانى .

على أن المفاوضين المصريين أرادوا أن يحافظوا على الشكل ما استطاعوا ، فجعلوا تعهدات الدولتين متساوية فى النص ، وإن علموا علم اليقين أنها لن تكون متساوية فى الواقع من ذلك تعهد كل من الدولتين المتحالفتين ألا تتخذ فى سياستها خطة تخالف سياسة الدولة الأخرى . وطبيعى أن ذلك معناه ألا تتخذ مصر خطة تخالف سياسة إنجلترا . وقد دلت الحوادث من بعد على أن هذا هو الواقع ، وأنه حيثما أرادت مصر أن تنهج نهجاً خاصاً فى سياستها لم يغير ذلك من سياسة إنجلترا فى كثير ولا فى قليل . ومن ذلك كذلك ، تعهد الدولتين بالتشاور إذا اضطرب الجو الدولى بالنذر لتتخذا خطة مشتركة ، وقد دلت الحوادث من بعد على أن إنجلترا لا تغير خطتها تبعاً لرأى مصر . وهذا منطق الواقع .

فالإمبراطورية البريطانية المترامية الأطراف ، والتى تجرى على سياسة تقليدية ثابتة منذ عشرات السنين ، لا يمكن أن تخالف هذه السياسة التقليدية لغير شىء إلا أن لمصر رأياً آخر .

وقضت المعاهدة على أن يجرى الجيش المصرى فى تسليحه ونظمه على نظام الجيش البريطانى . ولهذا معناه الواضح . كما أن تبادل الخطابات بشأن بعثة عسكرية بريطانية ، تتولى تدريب الجيش المصرى ، له كذلك معناه الواضح الذى لا يحتاج إلى كد الذهن لتبينه . والطريف كذلك فى المعاهدة أنها نصت على ارتباط مصر بتنفيذ ما سمته سياستها هى فى إنشاء

الطرق التى نسميها حتى اليوم طرق المعاهدة ، وقد أريد بإنشائها تسهيل المواصلات للجيش البريطانى بين القاهرة والإسكندرية وبورسعيد .

مع هذا نظمت هيئات الوفد بأمر الحكومة مظاهرات ضخمة لاستقبال المفاوضين المصريين ، وأطلق النحاس باشا على المعاهدة اسم معاهدة الشرف والاستقلال ، وأقامت الحكومة أقواس النصر تمر من خلالها مواكب المفاوضين والدعاة للمعاهدة . وألقى مكرم عبيد باشا خطاباً حماسياً فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة فؤاد الأول يحبذ به المعاهدة ويعتبرها نصراً مبيناً .

لم يكن محمد محمود باشا من القائلين بالرأى الذى قال به النحاس باشا أو مكرم عبيد باشا . ولم يكن الدكتور أحمد ماهر من هذا الرأى كذلك . بل كان رأيهما أن المعاهدة خطوة فى سبيل الاستقلال وليست الاستقلال كله ، ومن باب أولى ليست الشرف والاستقلال مجتمعين . وقد أوضح محمد باشا هذا الرأى فى كلمة أعدها ثم ألقاها بمجلس النواب . لكنه لم يكن يستطيع ، وهو أحد الذين وقعوا المعاهدة ، أن يقول بعدم الموافقة عليها وإبرامها . وغاية ما استطاع أن ترك الأحرار الدستوريين يعبر كل منهم صراحة عن رأيه الخاص فى المعاهدة : يعارضها من شاء ، ويحبذها من شاء ، ويقول مثل قوله إنها خطوة فى سبيل الاستقلال من شاء . أما الدكتور أحمد ماهر فلم يكن يملك أن يملى مثل هذا الرأى على حزب الوفد وهو ليس رئيسه . وكل الذى استطاعه أن نصح النحاس باشا بأن يعتبر توقيع المعاهدة خاتمة عهد وفاتحة عهد آخر ، وذلك بأن تندمج الأحزاب كلها فى حزب واحد على نحو ما حدث فى سنة ١٩١٩ ، ثم يترك للزمن أن يفعل بعد ذلك فعله فى تكييف الأمور ومجراها وتنظيم الأحزاب تنظيماً جديداً فى مصر . ولم يقبل النحاس باشا هذه المشورة . فقد يترتب على قبولها أن تعدل الوزارة تبعاً لتعديل النظام الحزبى ، وأن تؤلف وزارة قومية كالتى وقف هو فى سبيل تأليفها منذ سنة ١٩٣٠ ، وكذلك عاد المفاوضون المصريون إلى مصر ، ولم يكن ثمت تفكير فى شىء إلا فى عقد دورة غير عادية للبرلمان تعرض فيها المعاهدة لإبرامها .

وعقدت هذه الدورة غير العادية فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، ونوقشت المعاهدة فى مجلسى البرلمان : فى النواب أولا ثم فى الشيوخ . وقد تولى معارضتها فى كلا المجلسين عدد محدود من الأعضاء . وأدلى محمد محمود باشا بالرأى الذى سبقنا إلى ذكره ، وكذلك الدكتور أحمد ماهر ، وعارض المعاهدة فى أساسها بهى الدين بركات باشا وبعض النواب . وقد عارضها من الشيوخ حسن صبرى باشا وحافظ رمضان باشا ، وحللتها أنا تحليلا انتهيت

منه إلى أنها صورة محورة من مشروع ملنر ، وإلى أنها لا تحقق الاستقلال ، بل لا تصل بمصر إلى مركز الدومنيون ، فيجب أن يصوت كل عضو فى الشيوخ عليها عن علم بحقيقة مداها . فمن أراد الاستقلال أو نظاماً كنظام الدومنيون فليرفضها ، ومن أراد خطوة فى سبيل الاستقلال فليقبلها .

أبديت هذا الرأى فى الصباح ، وكان المنتظر أن يؤخذ الرأى على المعاهدة فى المساء . وقد مرضت بعد ظهر ذلك اليوم فلم أتمكن من حضور جلسة الشيوخ ، ففسرت الصحف امتناعى بأنه متعمد لكى لا أبدى رأياً . والواقع أننى لزمت بالفعل فراش المرض ثلاثة أيام . لكن الظروف أدت بالناس إلى هذا الظن ، ولم يكن لى أن أقول فيه شيئاً بعد أن أبديت رأيى فى الموضوع بكل صراحة .

وقد يلفت النظر أن اعتبرت مناقشة المعاهدة وبيان ما فيها من أوجه النقص فى تحقيق استقلال مصر معارضة للوزارة ، ومعارضة اعتبرها أنصار الوزارة خصومة أساسها سوء القصد وانتهاز الفرصة لمناوأة الحكومة . هذا مع اطمئنانهم إلى أن المعاهدة ستبرم ، وستوافق على إبرامها كثرة كبيرة فى المجلسين . لكننا تعودنا فى مصر أن نضيق ذرعاً بكل رأى يخالف رأينا ، وأن نرى فى هذه المخالفة خصومة بل عداوة . ولو أن هؤلاء الذين ضاقوا ذرعاً بنقد الناقدين يومئذ ، أوتوا شيئاً من العلم بما تتمخض عنه التطورات الدولية ، وقدروا ما يمكن أن يحدث ، وما حدث من بعد بالفعل من عدم رضا مصر ، وعدم رضا النحاس باشا وأنصاره عن المعاهدة — إذن لكانوا أرحب صدراً ، ولرأوا فى معارضة المعارضين ونقد الناقدين أساساً ترتكز عليه بلادهم من بعد ، على نحو ما فعلت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

* * *

أبرمت المعاهدة ، وآن أوان التفكير فى مصير الامتيازات الأجنبية ، بعد أن تعهدت إنجلترا بمعاونة مصر على التخلص منها . وكان الناس يحسبون أن يتألف وفد المفاوضة فى هذا الموضوع ممن فاوضوا فى معاهدة مصر وإنجلترا ، بعد أن تتم الهيئات الفنية المختصة دراسته . لكن أمور الحكم جرت على نحو جعل جو التفاهم الذى كان سائداً فى أوائل هذا العام ، عام ١٩٣٦ ، تعلوه السحب ، ثم يتلبد بألوان من الخلاف الحزبى تعيد الشقاق سيرته الأولى ، وتتنفس فى الوقت ذاته عن تيارات فى الوفد لا تظهر بادئ الرأى ، ولكنها تعمل عملها فتمهد لاتجاه جديد بعيد الأثر فى حياة البلاد وفى حكمها .

وأول ما ظهر من بوادر الفرقة أن أغدقت الوزارة على أنصارها ومحسوبيها رتباً لا حصر

لها ، وقيل يومئذ إنها فعلت ذلك ابتهاجاً بالمعاهدة ولو أن هذه الرتب اقتصرت على المفاوضين ، والذين عاونوهم فى المفاوضات ، لكان ذلك طبيعياً ولما أثار أية ثائرة . لكن المفاوضين لم ينلهم من هذه الرتب شىء، خلا إنعام مجلس الوصاية بقلادة فؤاد الأول على رئيس المفاوضين مصطفى النحاس باشا ، وبنيشان الكمال على السيدة المصونة حرمه ، وكانت قد صحبته فى أثناء المفاوضات . أما المفاوضون الآخرون فكانوا فى غنى عن الرتب والألقاب ، فلم ير مجلس الوصاية أن يمنحهم فوق ما عندهم .

فأما الذين أنعم عليهم بالرتب المختلفة من عامة الشعب ، وممن لم يكن لهم بالمفاوضين أية صلة ، فكانوا يعدون بالمئات ، ومنهم كثيرون أنعم عليهم برتبة البكوية ولم يكن أحدهم يطمع فى أن ينال رتبة أو لقباً طيلة حياته . وكان أكثر هؤلاء من أنصار الوفد ومن أعضاء لجانه المركزية فى الأقاليم . هنالك ضج منافسوهم ، ومن يبزونهم فى الجاه والثروة والعلم من أهل الريف ، ورأوا فى هذه الإنعامات من الميل الحزبى ما لا يتفق وموجب العدل ، وشكا هؤلاء إلى أحزابهم ذلك الحيف وهذا التفريق فى المعاملة بغير مسوغ ، ورأى رجال الأحزاب أنفسهم أن الوفد انتهز فرصة قيام الوصاية على العرش ليقوى نفسه على حساب الأحزاب الأخرى .

لم تكن هذه المسألة كافية لتثير فى الجو ما يكدر صفاءه ، وإن تركت فى النفوس أثراً مكظوماً . لكنها مع ذلك كانت ذات دلالة واضحة . تلك أن الحكومة القائمة لم تعتبر عقد المعاهدة ختام عهد وبدء عهد جديد فى النضال الحزبى ، بل رأت استدامة هذا النضال بعد المعاهدة على نحو ما كان قبلها .

ولم يكن النضال الحزبى ، منذ بدأ الخلاف بين سعد وعدلى ، قائماً على أساس من مبادئ متباينة تختلف فيها الأحزاب تأييداً ومعارضة ، بل كان قائماً على فهم مخطئ لمعنى الحكم فمنذ اليوم الذى قال فيه سعد باشا إنه يريد أن تكون الحكومة زغلولية لحماً ودماً فهم الناس ، ولا يزالون ، مع الشىء الكثير من الأسف ، أن الهيئة القائمة فى الحكم تتولاه على أساس من محاباة أنصارها ومحاربة معارضيها ، ولا تتولاه لحساب الجميع على سواء ؛ تقوم فيه بينهم بالقسط ، وترعى الذمة والعدل .

وجلى أن هذا ليس من الحزبية بمعناها السليم فى شىء، بل هو تعصب ذميم من الحاكم لأنصاره ومريديه الذين يدينون له ولو لم يؤمنوا به . وقوام هذا التعصب المنافع أو الانتقام من المنافسين . وإذا قام حكم على هذا الأساس اضطرب فيه معنى العدل ، وتوارى سلطان

القانون ، وأصبحت الأهواء والشهوات صاحبة القول الفصل ، واضطر خصوم الحاكم أن يقاوموه دفاعاً عن أنفسهم ، فإذا نجحوا فى مقاومته وأنزلوه عن مناصب الحكم وقاموا فيها مقامه صنعوا ما صنع ، فاستمرت الحلقة المفرغة ، وظلت الحال فى شئون الدولة تسير من سيئ إلى أسوأ ، حتى تدرك الأمة نفسها أن المضرة الناشئة عن هذا التعصب الذميم لاحقة بها فى حاضرها ومستقبلها . عند ذلك يقاوم الشعب هذه النزعة ، ويحرص على أن يكون الحكم لمصلحة الجميع ، لا لمنافع من يلونه ، ومن يناصرون هؤلاء الذين يلونه .

وهذا النوع من الحكم القائم على التعصب لا يعرف فى الواقع شيئاً اسمه المبادئ ، وإنما هو نضال على منافع عاجلة ، يريد الأفراد أو تريد الهيئات تصيدها لمصلحتها ولو على حساب المصلحة القومية . ولهذا تنشأ عنه خصومات ذاتية عنيفة ، بل لهذا ترتكب فى سبيله جرائم شر الجرائم . فالناس لا يختصمون إلى حد ارتكاب الجريمة على المبدأ ، فالخصومة على المبدأ خصومة رأى لرأى ، وسلاح هذه الخصومة مقارعة الحجة بالحجة ، ومحاولة إقناع الكثرة من أهل الأمة بهذا الرأى أو بذاك . والحكم إذا قام باسم الجميع لحساب الجميع ، فلا يجر أحد منه مغنماً لنفسه ولأنصاره ، بل يسعى القائم فيه لتحقيق ما يعتقده الخير لأبناء الأمة كلها من أنصاره وخصومه على السواء ، فلن تقوم من جراء الخصومة على الرأى معركة ولن ترتكب جريمة . أما إذا قام الحكم على أساس المنافع يجتلبها الأفراد والهيئات لفائدتهم بالذات ، فقد ترعرعت الخصومة وأفرخت الجريمة ، وذلك هو ما أدى بمصر إلى ما تعانيه منذ سنة ١٩٢١ إلى وقتنا الحاضر من شر ومضرة .

* * *

وإن الوزارة الماضية فى سياستها الحزبية ، إذ نجمت مسألة رأتها المعارضة غير خالية من الشوائب ، فاتخذتها صيحة حرب واجهت بها الحكومة فى البرلمان وخارج البرلمان . تلك مسألة استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان . واستنباط الكهرباء من هذه المساقط مسألة حيوية لمصر . وقد تناولها البحث منذ سنة ١٩١٢ . لكن الحرب العالمية أعلنت فى سنة ١٩١٤ واستمرت إلى سنة ١٩١٨ ، فعطلت هذا البحث ، ثم عطلته الثورة المصرية إلى سنة ١٩٣٦ . لكن حكومة يومئذ مالت إلى شركة بذاتها ، إنجليزية الجنسية ، وبدأت تفاوضها لتنفيذه ، وحرصت على أن تتم الصفقة معها . عند ذلك نادت المعارضة بأعلى صوتها : « رويدكم أيها الحكام ! إن مثل هذا المشروع الضخم يجب أن يطرح فى مناقصة عالمية ، وألا تستأثر الحكومة بالرأى فيه مساومة مع شركة تختارها . فالمناقصة العالمية

تبعد الريبة وتدعو الأمة إلى الاطمئنان إلى نزاهة الصفقة ، وإلى أنها غير مشوبة بشائبة من منفعة ذاتية » . وهذا منطق سليم لا ريب . لكن الحكومة أجابت بأن المناقصة العالمية غير مجدية نفعاً فى هذه المسألة بالذات ، لأن لكل شركة من الشركات ، التى تقوم بهذه الأعمال الضخمة ، سرًّا لا تذيعه ، وحسب الحكومة أن تطمئن إلى مقدرة الشركة ، وإلى أنها باشرت هذه الأعمال من قبل ليكون لها كل العذر فى مساومتها وعقد الصفقة معها .

أحدث اعتراض المعارضة أثره . وقد ظهر من بعد أن هذا الأثر كان أبعد غوراً مما ظن الناس ، لأن أعضاء فى الوزارة ، منهم محمود فهمى النقراشى باشا ومحمود غالب باشا ، لم يكونوا مطمئنين إلى هذه المساومة ، وكانوا يريدون أن تطرح العملية فى مناقصة عالمية . ولم يعرف أحد اعتراض الوزيرين إلا حين عُدِّلت الوزارة على أثر تولى جلالة الملك فاروق سلطته الدستورية ، بعد أشهر من صيحة المعارضة ، فقد أعاد النحاس باشا يومئذ تأليف الوزارة ولم يختر معه النقراشى باشا وغالب باشا . ونشر غالب باشا بيانات عن الخلاف الذى كان قائماً على استنباط الكهرباء من مساقط أسوان وطرحه فى مناقصة عالمية ، وتمسكه هو وزميله النقراشى باشا بهذا الرأى .

أدى اختلاف المعارضة مع الحكومة فى هذه المسألة ، وأدت سياسة الحكومة سياسة حزبية صورناها من قبل ، إلى نضال بين الوزارة ومعارضيها لم تقبل المعارضة معه أن تشترك فى المفاوضة فى مسألة الامتيازات والتخلص منها ؛ وذلك برغم دعوة الحكومة إياها للاشتراك فى هذه المفاوضة ، وأن النص على تعهد إنجلترا بمعاونة مصر على التخلص من الامتيازات قد أدرج فى المعاهدة المصرية الإنجليزية حرصاً على بقاء محمد محمود باشا فى هيئة المفاوضة .

أفكانت المعارضة مع ذلك على حق فى رفضها التعاون مع الحكومة فى مفاوضة الدول صاحبات الامتيازات ، للتخلص من هذه الامتيازات ؟ ترددتُ فى الإجابة أول ما عرض هذا الموضوع للبحث ، وكنت أميل بادئ الرأى للمشورة بضرورة التعاون . ودعانى إلى هذا الميل أن كان محمد محمود باشا صاحب النص الخاص بالامتيازات فى المعاهدة المصرية الإنجليزية . لكن إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ، وكلهم من وفد المفاوضة مع إنجلترا ، رأوا غير رأيى . وكانت حجتهم أن مسلك الوزارة فى الحكم ، وقيام الخصومة العنيفة بينها وبين المعارضة ، يجعل المناقشة ، حتى فى مسألة قومية كالامتيازات ، غير ميسورة . فإذا اختلف المعارضون أو أحدهم مع أعضاء الوفد من أنصار الوزارة ، حمل

هذا الخلاف على أنه استمرار للمعارضة ، ومحاولة لتعطيل جهود الوزارة فى مسألة قومية . وهذه تبعة لم يرد المعارضون حملها ، ولهذا رأوا ألا يشتركوا فى مؤتمر مونتريه .

وهذا شاهد آخر بأن الحزبية لم يكن أساسها خلافاً فى الرأى على مبدأ من المبادئ أو مذهب من المذاهب ، بل كانت قائمة على هذا الخطأ البالغ فى فهم معنى الحكم ، وتصوره على أنه تحكم جماعة من الأمة فى جماعة ، لا على أنه تنفيذ مبادئ يعتقد الذين ينفذونها أنها عادلة ، وأنها تكفل الخير لجميع أبناء الأمة وتؤدى لذلك إلى تقدمها ورخائها .

وقع حادث آخر ، اتخذته المعارضة صيحة حرب واجهت بها الحكومة فى البرلمان جعل كل تعاون بينهما غير ممكن . ذلك هو حادث ميت عساس . وهو حادث عادى يقع مثله ، ولكنه يرسم من الحكم صورة سيئة يخجل منها الحكم فى مصر وفى غير مصر ، أياً كانت الوزارة القائمة به . فقد صدمت سيارة نقل شخصاً على مقربة من محطة ميت عساس ، فحطمت سيقانه وعرضت حياته لخطر ثم توفى بعد ذلك . وتجمهر الأهالى حول سيارة النقل حين وقع الحادث وأرادوا الاعتداء على سائقها ، فجاءت قوة من البوليس لتفريقهم فاعتدوا عليها ، فاستعان بندر سمنود — وميت عساس تجاوره — بقوة من مديرية الغربية . وجاءت القوة وفرقت الأهالى وقبضت على عدد منهم وحبستهم ، ثم تواترت الأنباء بأنهم يعذبون فى الحبس على نحو مزر يعيد إلى الأذهان حادث البدارى الذى أشرنا إليه من قبل . وكانت جريدة « البلاغ » تنشر أنباء هذا التعذيب ، فيثير ما تنشره عواطف الناس ويصور الحكم صورة تعسة . عند ذلك ندب محمد محمود باشا رئيس الأحرار الدستوريين أحمد بك عبد الغفار عضو الحزب وعضو مجلس النواب فذهب إلى ميت عساس ، واتصل بالناس ، وجاء ببيانات تدل على أن التعذيب وقع بالفعل ، وقدم استجواباً للحكومة فى مجلس النواب عن الحادث ، ثم قدم مدنى بك حزين عضو النواب الحر الدستورى استجواباً آخر .

ولعل النحاس باشا قد اعتقد أن هذه الحركة موجهة ضده بالذات ، لأن سمنود بلده ومسقط رأسه . على أنه لم يبد ما يدل على هذا ، بل واجه هذين الاستجوابين بدفع دستورى يمنع نظرهما لأن الحادث موضع تحقيق أمام النيابة ، ولأن مبدأ فصل السلطات يحرم على البرلمان مناقشة موضوع مطروح أمام القضاء قبل أن يفصل القضاء فيه . واستبعد المجلس الاستجوابين ، وأقر هذا الدفع بقرار من الأغلبية الكبيرة التى تؤيد الوزارة ، وأصبح هذا من بعد سابقة وحجة فى يد كل وزارة تواجه بهما من يستجوبها فى أى أمر يتخذ القضاء فى أى من جوانبه إجراء من الإجراءات .

لم يقض قبول مجلس النواب الدفع واستبعاده الاستجواب على إثارة المعارضة حادث ميت عساس ، من حيث دلالته على أسلوب الحكم وإجراءات البوليس . بل استمرت هذه المعارضة قوية عنيفة خارج البرلمان ، وخيل إلى كثيرين أن تمسك الوزارة بهذا الدفع لا يعدو أن يكون فراراً من مواجهة الواقع . فإذا كانت النيابة أو كان القضاء يحدد المسئولية القانونية لكل متهم يقدم أمامه ، فالمسئولية السياسية التى تحمل الوزارة تبعتها لا تتصل بهذا التحديد ، إلا إذا تناول البرلمان الوقائع من حيث ثبوتها أو عدم ثبوتها جنائياً قبل أشخاص بذواتهم . هنالك يتجاوز البرلمان اختصاصه بالفعل . أما المسئولية العامة التى لا تتصل بوقائع وأشخاص بذواتهم فلا شأن للقضاء بها ، وإنما الشأن للبرلمان وحده .

جعل حادث ميت عساس كل تعاون بين الحكومة والمعارضة غير ممكن . ورأت الحكومة ، بعد أن رفضت المعارضة الاشتراك معها فى مؤتمر مونتريه ، أن تستعين بعبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة القضايا لكفايته التشريعية الممتازة ، وأرادت أن تعينه مستشاراً للوفد المفاوض ، فرفض إلا أن يكون عضواً فى هذا الوفد ، فعين عضواً . وسافر النحاس باشا وسائر أعضاء الوفد معه إلى مونتريه ، واستمرت المفاوضات مع ممثلى الدول صاحبات الامتيازات زمناً ، ثم أسفرت عن معاهدة مونتريه التى ألغت الامتيازات التشريعية والمالية ، وقررت فترة انتقال مداها اثنتا عشرة سنة تلغى بعدها المحاكم المختلطة . وعرضت هذه المعاهدة على البرلمان فأقرها من غير مناقشة تقريباً .

اقتضى تنفيذ معاهدة مونتريه أن يسن قانون جديد للعقوبات يطبق فى المحاكم الأهلية والمختلطة جميعاً . فقد أحالت المعاهدة على المحاكم المختلطة محاكمة الأجانب عن الجرائم التى تقع منهم ، وكانوا قبل ذلك يحاكمون أمام محاكمهم القنصلية . فلما وضع مشروع هذا القانون وعرض على البرلمان ، كان أول ما عنيت به أن أدرس ما فيه من نصوص تتعلق بالصحافة وحرية النشر ؛ فحرية النشر كحرية الرأى مما أقدسه وأدين به . وكل قيد يفرض على حرية الصحافة تنفر منه نفسى أشد النفور ، وأرى فيه اعتداء صارخاً على أكرم حرية إنسانية : حرية الرأى والتعبير عنه .

ولم يكن إيمانى بحرية الصحافة ناشئاً عن كتابتى فى الصحف مذ كنت طالباً بالحقوق ، ولا عن قيامى برياسة تحرير « السياسة » خمسة عشر عاماً سويًّا ، بل كان إيماناً عميقاً قديماً متصلا بإيمانى الثابت القوى بالكرامة الإنسانية .

وأذكر لهذه المناسبة أن جمعية الطلبة فى باريس كانت قد أقامت فى سنة ١٩١٠

حفلة لافتتاح دارها ، وكان طلاب الهندسة المعمارية هم الذين وضعوا تصميم الدار وأشرفوا على بنائها . وقد دعا مجلس إدارة الجمعية لهذه الحفلة كاتب فرنسا الأكبر يومئذ ، أناتول فرانس ، فألقى خطاباً لا تزال بعض عباراته ترن فى أذنى إلى اليوم . تحدث عن حرية الرأى وحرية التعبير عنه لمناسبة كانت باريس ، بل كانت فرنسا كلها تهتز لها إذ ذاك أيما اهتزاز . تلك أن الحكومة الفرنسية سحبت نيشان اللجيون دونير من الكاتب الفرنسى فيكتور مارجريت لأنه نشر قصته « الغلامة La Garçonne » ، فكان تعليق أناتول فرانس على هذا التصرف ، الذى اتخذ فى حدود قانون قائم ، أن قال : « إن كل قانون يحد من حرية الرأى ، وحرية التعبير عنه ، أياً كان هذا الرأى ، قانون أثيم » كم صفقت وصفق زملائى الطلبة لهذه العبارة القوية التى صادفت موضع الإيمان فى نفسى ، والتى بقيت لذلك منقوشة فى ذاكرتى ، فأنا أرويها اليوم بعد أربعين سنة من سماعها ، وكأن الحفلة حافلة لا تزال ، وكأن أناتول فرانس لا يزال أمامى يقولها بصوته المتهدج . ولم تغير الحوادث ، ولم يغير تعاقب السنين ، ولم تغير تجارب الحكم والمعارضة ، من إيمانى بحرية الرأى ومقتى لكل قانون يحد منها . فأنا أمقت العنف والاعتداء والبطش والجريمة ، وأرى أن ميدان الرأى الحر الذى يناضل عن نفسه ، ويناضل الرأى الذى يناقضه ، هو وحده الميدان الإنسانى الذى يكفل للأمم التقدم والرخاء والحرية .

عنيت إذن بأن أدرس ما فى مشروع القانون الجديد من نصوص تتعلق بحرية الصحافة وحرية النشر ، ودعانى إلى هذه العناية ما واجهنى فى حياتى الصحفية من اعتداء على حرية النشر وما سن من تشريعات لتسويغ ما حرّمه القضاء من هذا الاعتداء ، وما كان من احتجاج على هذه التشريعات أدى إلى إلغائها ، ثم ما علمته من أن هذه التشريعات المقيدة لحرية النشر أعيدت نصوصها إلى هذا القانون الذى يراد تطبيقه فى المحاكم المصرية جميعاً .

وقد أدخل هذا الذى علمته إلى نفسى من الروع ما نشر أمام بصيرتى كل ما قاسيت من عسف ، وما بذلت من مجهود فى الدفاع عن حرية الرأى والنشر ، مما لا يزال موضع اغتباطى حتى اليوم ، وسيبقى موضع اغتباطى ما حييت .

أوردت فى الفصل الرابع من هذه المذكرات أن النضال بين الأحرار الدستوريين وسعد زغلول باشا أدى إلى محاكمتى ، وأن محكمة الجنايات قضت ، بعد مرافعات طويلة ، بتغريمى ثلاثين جنيهاً ، وأن محكمة النقض والإبرام نقضت هذا الحكم وقضت بالبراءة ، وإننا اعتبرنا حكم النقض هذا دستوراً للصحافة يومئذ ، لأنه قرر المبادئ السليمة التى يجب أن تسود فى بلد ديمقراطى . فقد قرر أن الطعن الذى لا يكون موجهاً إلى مجلس

النواب نفسه كهيئة نظامية ، بل إلى بعض أعضائه أيًّا كانوا ، يعتبر طعناً موجهاً إلى أشخاص معينين ، وأن عبارة « الهيئات النظامية » التي يحميها القانون لا يجوز أن تطلق على فريق من مجلس النواب سواء كان هذا الفريق مكوناً لأكثرية أو أقلية ، وكذلك لا يمكن بأى حال اعتبار حزب سياسى فى المجلس النيابى هيئة نظامية . وقرر حكم النقض كذلك أن أعضاء المجلس النيابى كالموظفين العموميين ، فيما يختص بالطعن عليهم فى أعمال وظيفتهم ، فمن الجائز إقامة الدليل على صحة ما نسب إليهم . ثم قرر الحكم كذلك أن « من المسلم فى البلاد الدستورية أن الطعن فى الخصوم السياسيين بنوع عام يجوز قبوله بشكل أوسع وأعم من الطعن فى موظف معين بالذات ، وأن الشخص الذى يرشح نفسه للنيابة عن البلاد ، يتعرض عن علم ، لأن يرى كل أعماله هدفاً للطعن والانتقاد ، ولكن له جميع الوسائل للدفاع عن نفسه والرد على الطعون الموجهة له ، وتبرير أعماله . فالمناقشات العمومية ، مهما بلغت من القوة فى نقد أعمال وآراء الأحزاب السياسية ، تكون فى مصلحة الأمة التى يتسنى لها ، بهذه الطريقة ، أن تكون رأياً صحيحاً فى الحزب الذى تثق به وتؤيده ، ولا ينبغى للقضاء أن يتدخل فى تلك المنازعات إلا إذا كان هناك مساس أدبى أو مادى بمصلحة شخصية حقيقية » .

قررت محكمة النقض والإبرام هذه المبادئ فى سنة ١٩٢٤ ، فأصبحت دستور الصحافة لذلك العهد . وكان الطبيعى والمعقول أن تظل هذه المبادئ سائدة دائماً ، وألا يجنى عليها أحد على أى وجه . لكن الوزارات المتعاقبة ضاقت بها ذرعاً ، وفكرت فيها طويلا ، وودت لو تستطيع الخلاص منها ، ثم بقيت سنوات لا تقدر على شىء . ضاق زيور باشا بها ، وود لو أنه وجد السبيل للقضاء على معارضتنا له سنة ١٩٢٥ فلم يقدر . وضاق سعد باشا بها ذرعاً ، فكان مما صنع أن ترك منصة رياسة مجلس النواب فى سنة ١٩٢٦ ونال موافقة المجلس على تخفيض مرتب رئيس محكمة النقض يومئذ ، أحمد طلعت باشا ، مائة جنيه فى العام . ولم تكن وزارة محمد محمود باشا الأولى ، وزارة سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ، لتضيق بها ذرعاً ، وقد عطلت نص المادة ١٥ من الدستور حين علقت الحياة النيابية وأصبح فى مقدورها أن تعطل الصحف إداريًّا . فلما كانت سنة ١٩٣٠ ، وأبدل صدقى باشا بدستور الأمة الدستور الذى وضعه ، صدرت عدة تشريعات عطلت هذه المبادئ التى قررتها محكمة النقض والإبرام . وقد حظرت هذه التشريعات على الصحف نشر ما تتناوله التحقيقات التى تجريها النيابة ، إذا أصدر محقق قراراً بهذا الحظر ، كما حظرت

نشر ما يحدث تبليغ بشأنه من وقائع ولو كان إثباتها جائزاً ، وحرمت رياسة التحرير على من يصدر ضده حكمان بالإدانة ولو لم يكن فيهما أى مساس بكرامته أو بشرفه . ولذا ارتفعت الصيحة عالية ، من جانب الأحرار الدستوريين ومن جانب الوفد ، استنكاراً لهذه التشريعات الرجعية الجائرة . لكن هذه الصيحة لم تنتج أثرها إلا فى وزارة نسيم باشا سنة ١٩٣٥ .

والواقع أنه كانت بين الصحافة وبين السلطة التنفيذية خصومة متصلة . فالصحف المؤيدة اليوم معارضة غداً . والوزارات المصرية كلها تضيق صدراً بالصحافة المعارضة وتود لو استطاعت تكميمها . ولم يكن فى مقدورها أن تفعل وهذه المبادئ التى قررتها محكمة النقض والإبرام سنة ١٩٢٤ قائمة . وهى لم تكن تستطيع أن تغير هذه المبادئ إلا بالتشريع . . وهذا ما فعلته وزارة سنة ١٩٣٠ .

وإنما أصدرت تلك الوزارة القوانين التى تحد من حرية الصحافة لتحمى نفسها من مهاجمة الصحف التى تعارضها ، وذلك بأن تتخذ معها من الإجراءات مثل ما كانت تتخذه الدكتاتوريات فى إيطاليا وألمانيا . وحماية الحكومة نفسها بتكميم الصحف عن طريق التشريع وضع مقلوب ، إن ساغ فى الدكتاتوريات فلا يمكن أن يكون له مسوغ فى الأمم الديمقراطية . ذلك بأن الحكومة الديمقراطية تقوم على أساس من ثقة الكثرة من الشعب بها ، وهى من ثم قوية بهذه الكثرة ، لا تستطيع المعارضة التغلب عليها وإن بلغت من الشدة أعظم مبلغ . أما وهى قوية بثقة الكثرة بها فلا عذر لها إذا لم تكفل الحرية للناس جميعاً ، والأقلية فى مقدمتهم . . فإذا هى سلطت على معارضيها العنف والبطش ، انقلبت دكتاتورية ظالمة أفحش الظلم .

وأذكر لمناسبة الحديث فى هذا الموضوع عبارات قوية أخاذة بالنفس بينة البلاغة ، ألقاها إبراهيم الهلباوى بك وهو يترافع عنى فى قضية رفعت علىّ فى عهد صدقى باشا . كان ذلك فى أوائل سنة ١٩٣٢ أمام دائرة الجنايات ، وكان يرأسها عبد العظيم راشد باشا . فقد ترافع المحامى الكبير ، ثم ختم مرافعته قائلا ما يكاد يكون نصه : « يا حضرات المستشارين ! إن البلاد تعيش فى هذا العهد فى ظلام دامس . كل ما حولنا عسف وبطش وإرهاب . لا يستطيع أحد أن يوجه نقداً للحكومة ثم يأمن على نفسه بين يومه وغده . لم تبق أمامنا فرجة ينفذ منها شعاع ضئيل من النور ، يستبقى الأمل فى نفوسنا ، إلا عدلكم . أفأنتم كذلك قد ضرب عليكم حجاب من الظلام ، كما ضرب على غيركم من أبناء الأمة ؟ أأصبح

العدل خائفاً من البطش خوف الشعب منه ؟ إننا نطمع فى كلمة منكم تبدد . ولو بعض الشيء من هذه الظلمة القاتمة المحيطة بنا ، الجاثمة على صدورنا . أفتقولون هذه الكلمة ، فيعاود نفوسنا بصيص من نور الأمل ؟ إنا لا يزال لنا فى عدلكم رجاء ، ولا نزال نطمع فى أن تحققوا هذا الرجاء » .

كانت نتيجة هذه المرافعة أن قضت المحكمة بتغريمى عشرة جنيهات ، وتلك أقل عقوبة فرضتها القوانين التى سنتها الوزارة ، وزارة سنة ١٩٣٠ .

على أن هذه العقوبة وما شابهها صدر عنها عفو شامل بعد زوال العهد الذى أصدر هذه القوانين .

كان الأحرار الدستوريون والوفديون جميعاً قد احتجوا على تلك القوانين الدكتاتورية المقيدة للحرية . فلما جاءت وزارة نسيم باشا فى أواخر سنة ١٩٣٤ ، ألغتها جميعاً وبقيت ملغاة إلى سنة ١٩٣٧ .

فلما قدم إلى البرلمان مشروع قانون العقوبات ليطبق فى المحاكم الأهلية والمختلطة على السواء ، تنفيذاً لمعاهدة « مونتريه » ، وكانت وزارة الوفد هى القائمة فى الحكم ، عجبت أشد العجب حين رأيت النصوص التى احتججنا واحتج الوفد عليها تبعث كلها وترد إلى الحياة فى مشروع القانون الجديد . لذلك وقفت فى مجلس الشيوخ أطلب إلغاء هذه النصوص ، وأعيد على مسمع المجلس تاريخها . وأيدنى الهلباوى بك فى طلب الإلغاء . لكن الأستاذ صبرى أبو علم ، وكيل وزارة الحقانية البرلمانى ومكرم عبيد باشا وزير المالية فى وزارة الوفد ، وقف كل منهما يدافع عن هذه النصوص الرجعية القاسية . ولما كان للوفد كثرة فى المجلس تؤيد الوزارة ، رفضت ما اقترحناه من إلغاء تلك النصوص ، ناسية أنها إذا طبقت على معارضيها اليوم فستطبق عليها غداً ، يوم تنتقل هى إلى صفوف المعارضة ، وأنها لن تستطيع يومئذ أن تطلب إلغاءها وهى التى أقرتها .

كيف سوغت حكومة الوفد لنفسها أن تقف هذا الموقف ؟ وكيف أقرتها هذه الكثرة فى مجلس الشيوخ على ماصنعت ؟ السبب واضح . ذلك أن إيماننا بالديمقراطية لم يتأصل بعد فى نفوسنا ، وأننا يوم نلى الحكم نتوهم أنا باقون فيه إلى الأبد ، أو نرى الحكم خير فرصة لشفاء ما فى نفوسنا من حب للتحكم والاستبداد .

ومن أسف أن هذه النصوص ، التى ألغتها وزارة نسيم باشا ثم أعادتها وزارة الوفد ، لا تزال باقية إلى يوم أكتب هذا الفصل : يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

لم يتأصل الإيمان بالديمقراطية فى نفوسنا ، ولا نزال نقول مع القائل : إنما العاجز من لا يستبد ، أو نقول مع الآخر :

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

ولهذا نضج بالشكوى من ظلم الحاكم ، فإذا آل الحكم إلينا ظلمنا كما ظلم ، ورأى أنصارنا فى عملنا هذا قصاصا عادلا وجزاء وفاقاً ، بل جرأة ممدوحة .

* * *

وقد تجلى مظهر ذلك صريحاً بعد معاهدة مونتريه ، على وجه أعاد للأذهان دكتاتورية موسولينى ودكتاتورية هتلر . فكما شكل موسولينى قمصاناً سوداء تدافع بالبطش عن نظامه ، وكما شكل هتلر قمصاناً من لون آخر تدافع بالبطش عن نظامه ، ألفت الوزارة الوفدية يومذاك القمصان الزرقاء تدافع بالبطش عن نظامها . وطبيعى ألا يتلاءم وجود هذه القمصان التى تقوم بالاعتداء على خصوم الحكومة مع حرية الرأى ، ولا مع أى معنى من معانى الديمقراطية .

وإنى لأذكر يوماً كنت أجتاز بسيارتى ميدان الإسماعيلية إلى ميدان الأزهار (الفلكى) ، قاصداً محكمة الاستئناف لبعض أمرى . وإننى لفى طريقى ، إذ هجمت شرذمة من هذه القمصان الزرقاء على سيارتى وانهالت عليها بعصىٍّ غليظة ، لم ينجنا منها إلا أن أسرع السائق حتى لا يدركنا المعتدون . وذهبت من فورى إلى نيابة مصر وأبلغت الأمر إليها ، فسألنى النائب عما إذا كنت أعرف أحداً من هؤلاء المعتدين . فلما طلبت إليه أن يسأل جندى البوليس ، المكلف بالإشراف على هذه المنطقة عن هذه القوة العرفية ومن كان يتولى قيادتها ، أفهمنى أن ذلك غير منتج ، واكتفى بأن هنأنى بالسلامة من الاعتداء ، وانتهى الحادث عند هذا التحقيق الصورى .

طبيعى ألا تتفق هذه الصورة من صور الحكم مع أى معنى من معانى الديمقراطية ، وإن اتفقت مع الدكتاتورية التى تعاف حرية الرأى وحرية النشر .

عزمت فى منتصف هذا العام ، عام ١٩٣٧ ، أن أزور فلسطين ، أستجم بها زمناً ، وأقف على ما يجرى فيها . ولعلها طلعة الصحفى هى التى دفعتنى إلى هذه الزيارة . فقد كانت الأحوال فى هذه البلاد التى تجاورنا تدعو إلى القلق وإلى الإشفاق ، وكان لما يقع فيها من اضطرابات متصلة صدى قوى فى نفس الشعب المصرى ، وإن لم يكن له مع ذلك أى صدى فى الأوساط الرسمية . وكنت أشعر بعطف خاص على هذا الشعب الذى ألزم منذ نهاية

الحرب العالمية وضعاً لم يرضه ، بل ظل ثائراً به أعنف الثورة ، ثم لم يستطع مع ذلك أن يتخلص منه أو أن يتغلب عليه .

فى سنة ١٩١٧ ظفر مستر وايزمان زعيم الفكرة الصهيونية بوعد بلفور ، وبه تعهدت إنجلترا أن تكفل لليهود وطناً قومياً فى فلسطين . فلما وضعت فلسطين بعد الحرب تحت الانتداب البريطانى ، بدأ اليهود المضطهدون فى أوربا الشرقية يهاجرون إلى « أرض المعاد » ، ويقيمون بمدن الساحل فى فلسطين . ثم إنهم أنشأوا بلدة تل أبيب بجوار يافا وجعلوها مقرًّا لما أسموه « الوكالة اليهودية » ، التى اضطلعت بتنظيم هجرة اليهود وبالتفاهم مع دولة الانتداب على هذه الهجرة . فلما تبين أهل فلسطين ما هم مقبلون عليه من خطر ، اتفقت كلمة العرب المسلمين والمسيحيين فيها على مقاومة هذه الهجرة ، ودعوا العالم الإسلامى والعالم العربى لتأييدهم فى هذه المقاومة . لكن الحكومات العربية لم تكن تستطيع أن تفعل شيئاً . فقد كان بعضها واقعاً تحت النفوذ البريطانى كمصر والعراق وشرق الأردن . وكان البعض خاضعاً لانتداب فرنسا كسوريا ولبنان . وكان سائرها مشتغلا بمشاكله الخاصة كاشتغال نجد والحجاز بما بينهما من خصومة أدت إلى حرب انتهت بانتصار العاهل النجدى على ملك الحجاز ، وما كان بين العاهل النجدى واليمن من خلاف استمر زمناً ثم انتهى إلى صلح .

لهذه الأسباب لم تكن الحكومات العربية تستطيع أن تمد لعرب فلسطين يدا . فأما الرأى العام العربى والإسلامى ، فكان يناصر هؤلاء العرب بكل قوته . وقد عقدت فى بيت المقدس عدة مؤتمرات حضرها من مصر محمد على علوبة باشا وعبد الحميد سعيد بك ، وغيرهما ، وحضرها ممثلون للأقطار الإسلامية الأخرى وفى مقدمتها الهند . وقد سافر محمد على علوبه باشا والسيد أمين الحسينى مفتى فلسطين إلى الهند وجمعا منها أموالا لتأييد قضية فلسطين .

وحاول اليهود أن يستميلوا بعض طوائف العرب فى البلاد المختلفة إلى صفهم فلم ينجحوا .

وقد حدثت فى فلسطين عدة اضطرابات وقلاقل بسبب بيع أراضى العرب لليهود ، وبسبب استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين . وكانت هذه الاضطرابات والقلاقل تبلغ حد الثورة فى بعض الأحيان ، وكان يخشى لذلك خطرها . وكانت السياسة البريطانية تبدو فى ظاهر من محاولة التوفيق بين العرب واليهود فلا تجدى محاولتها ، فتبعث اللجان لبحث الوسائل لإقرار الأمن فى البلاد المقدسة ، ثم تضع هذه اللجان تقاريرها وتنتهى بذلك مهمتها . وبقيت الحال كذلك إلى سنة ١٩٣٧ ، وبقيت سياسة مصر الرسمية سياسة عطف على العرب لا أكثر ، لأن اشتغال مصر بمشكلاتها مع إنجلترا جعل سعد باشا وجعل غيره

من الساسة يرون ألا تشتت الجهود ، بل توجه كلها إلى تحقيق استقلال مصر . فلما عقدت معاهدة الصداقة والمودة بين مصر وإنجلترا ، ثم عقدت معاهدة مونتريه ، بدأ التفكير الرسمى فى مصر يتخذ اتجاهاً جديداً ، وإن لم يبد لهذا الاتجاه الجديد أثر قبل سنة ١٩٣٨ .

قضيت بفلسطين عشرة أيام زرت خلالها المواقع التاريخية وقبور الأنبياء فى البلاد المقدسة ، واتصلت فى أثنائها بزعماء الحركة العربية ، وفى مقدمتهم السيد أمين الحسينى وراغب بك النشاشيبى . وعدت إلى مصر والناس جميعاً مشوقين إلى يوم يتولى جلالة الملك فاروق سلطاته الدستورية ، يوم بلوغه الثامنة عشرة من سنه . وكان جلالته يبلغ هذه السن ، بالحساب الهجرى ، فى التاسع والعشرين من يوليو سنة ١٩٣٧ .

* * *

كان الناس يتطلعون مشوقين لتولى الملك فاروق سلطاته الدستورية . ذلك بأنهم رأوا فى الملك الشاب من يمن الطالع ما جعلهم ينظرون إلى المستقبل بعين ملؤها الأمل والرجاء . ألم تتكرر المفاوضات بين مصر وإنجلترا منذ تحادث الوفد القومى الأول مع لورد ملنر ، فلم يصادف النجاح إحداها حتى نودى بالملك فاروق ملكاً على مصر ؟ تفاوض عدلى مع كيرزن ، وسعد مع مكدونالد ، وثروت مع تشمبرلن ، ومحمد محمود مع هندرسن ، والنحاس مع هندرسن – فلم يصادف التوفيق أياً من هذه المفاوضات . فلما صار العرش إلى فاروق ، وتولى ملك مصر ، صادف التوفيق المفاوضات التى تمت فى عهده . ثم صادف التوفيق بعد ذلك مفاوضات مونتريه ، فألغيت الامتيازات الأجنبية ، واستكملت مصر سيادتها التشريعية ، ومهدت لاستكمال سيادتها القضائية . ألا يشهد هذا كله بأن للفاروق من يمن الطالع ما يبعث إلى النفوس رجاء كان ينهض ثم يتعثر ، كلما بدأت المفاوضات ثم انتهت إلى غير نتيجة ؟ والمصريون مؤمنون بالأعتاب والنواصى ، فيهم ما كان فى عرب البادية من تطير وتفاؤل . فإذا تطيروا كاد يتولاهم اليأس ، وإذا تفاءلوا تفتحت أمامهم أبواب الأمل ، وأصبح كل رجاء لهم وكأنه فى متناول أيديهم .

وزادهم تطلعاً وشوقاً إلى تولى الملك الشاب سلطاته الدستورية ما كان يتضوع به شبابه من نضارة وجاذبية ، استهوت أفئدة المصريين جميعاً ، رجالا ونساء ، وأحاطته بعاطفة من الحب الصادق لما ينم عنه هذا الشباب من براءة وطهر ، ومن الرجاء الخالص فى الله أن يجعل عهده عهد حرية وسعادة للمصريين جميعاً .

وكانت والدته ، صاحبة الجلالة الملكة نازلى ، أشد الناس شوقاً إلى ذلك اليوم .

ولفرحتها به فرحة أم تشعر فى أعماق قلبها بأنها مقبلة على أسعد أيام حياتها . ولعلها كانت ، مع فرحتها فرحة لا حدود لها ، مشفقة على ولدها من حسد الحاسد فكانت تلتمس له الرقى ترد عنه العين وتستفتح بها لمستقبل سعيد . وقد بدت عنايتها فى هذا الأمر وحرصها عليه يوم الاحتفال بتوليه سلطته الدستورية ، إذ شهد الناس سرباً من الحمام الأبيض يطير فوق العربة الملكية تجرها الجياد المطهمة من قصر عابدين إلى دار البرلمان ، وتحدثوا يومئذ بأن الملكة الوالدة هى التى دربت هذا الحمام على ملازمة العربة ، ليكون فأل يمن وطالع سعد لهذا العهد الذى تيقنته تاج حياتها وزينة ملكها المديد السعيد .

ماذا عسى كان يخالج نفس الملك الشاب وهو ينتظر ذلك اليوم ؟عسير أن أجد عن هذا السؤال جوابا . ولكن ماذا عسى كان يدور بنفس الساسة المصريين سواء منهم من كانوا فى الحكم أو كانوا فى المعارضة ؟ أفكانت تضطرب نفوسهم بالعواطف التى تحرك الشعب فى بلاد الدولة كلها طولا وعرضاً ؟ أم كان كل واحد منهم يقدر فى نفسه ما عسى أن يكون نصيبه فى هذا العهد السعيد الذى يوشك أن يستفتح ، لعله كان يدور بنفوسهم جميعاً رجاء كالذى امتلأت به نفس الأمة كلها فى حرية الجميع وفى سعادة الجميع . ولعل كلا منهم كان يطمع كذلك فى سلطان يمسكه بيده فلا يفلت منه ، معتمداً على أن الملك الشاب سيدع الأمور تجرى فى أعنتها ، حتى يتهيأ له من تجارب السنين ما تهيأ لوالده من قبل .

بدأت تجارب الحفلة البرلمانية لحلف جلالة الملك اليمين الدستورية ، إيذاناً بتوليه سلطاته وبانقضاء عهد الوصاية ، قبل يومين من تاريخ هذه الحفلة ، فكان الجند يصطفون على جانبى الطريق بين عابدين ودار البرلمان ، فيزيد منظر هذا الجند فى شوق الناس لليوم المنشود . فلما تنفس الصبح عن ٢٩ يوليو ، بدأت الشوارع التى يمر بها الموكب تكتظ بالنظارة ، وبدأ أعضاء البرلمان فى ملابسهم الرسمية يقبلون على دار مجلس النواب . فلما دوت المدافع مؤذنة بمغادرة جلالة الملك قصر عابدين ، جعلنا فى البرلمان ننتظر مقدمه . ولما كان فى ميدان الإسماعيلية بدأنا نسمع الجموع تهتف من أعماق قلبها بحياته . ودخل الموكب دار البرلمان ، وترجل جلالته إلى القاعة الملكية ، فدخلنا قاعة النواب ودخل الوزراء والأمراء . ثم دخل جلالته فوقف الجميع حتى أذن لهم بالجلوس ، ثم أقسم اليمين الدستورية ، وبذلك انتهى عهد الوصاية وبدأ العهد الجديد .

وبعد نهاية الحفلة ، ذهبنا إلى قصر عابدين لتشريفة ضمت الألوف من طوائف الأمة المختلفة ، فامتلأت أبهاء الطابق الأول من القصر على سعتها . وكان اليوم شديداً

قيظه ، فظل الناس يتصببون عرقاً وهم مع ذلك غير ضيقة نفوسهم . وطال بنا الانتظار ثم بدأت التشريفات ، فجعلت الطوائف تتعاقب إلى حيث وقف جلالته فى البهو الكبير ؛ تمر به يحييها وتحييه ، وتنظر إليه وكلها الرجاء فى الله أن يجعل مصر أسعد ما تكون حظًّا فى عهده .

* * *

وكذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد . انتقلت من عهد فؤاد إلى عهد فاروق ، ومن عهد الوصاية إلى عهد الملك ، ومن عهد الاستقلال المقيد بالتحفظات إلى عهد الاستقلال المقيد بالمعاهدة ، ومن عهد الامتيازات إلى فترة انتقال يليها إلغاء الامتيازات .

* * *

وكما انتقلت مصر من عهد إلى عهد ، انتقلت أنا كذلك من عهد إلى عهد . فقد عطل الأحرار الدستوريون جريدة « السياسة » ، ولم يبق لى بإدارة سياستها ولا برياسة تحريرها شأن . وقد تركت ميدان الصحافة إلى ميدان التأليف ؛ إذ نشرت كتابى ؛ « حياة محمد » ، وأعددت العدة لأنشر « فى منزل الوحى » . وقد سرت فى حياتى البرلمانية عضواً بالشيوخ سيرة رضيتها . وقد آن لى أن أنتقل مع العهد الجديد إلى حياة سياسية جديدة .

* * *

وهذا العهد الجديد ، وحياة مصر السياسية فيه ، وصلتى أنا بهذه الحياة السياسية ، وتطور الأحوال المصرية أثناءه — كل ذلك وما يتصل به هو ، إن شاء الله ، موضوع الجزء الثانى من هذه المذكرات .

فهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

للمؤلف

الفاروق عمر	الطبعة الأولى سنة	١٩٤٥
الصديق أبوبكر	« « «	١٩٤٢
فى منزل الوحى	« « «	١٩٣٧
حياة محمد	« « «	١٩٣٥
ثورة الأدب	« « «	١٩٣٣
ولدى	« « «	١٩٣١
تراجم	« « «	١٩٢٩
عشرة أيام فى السودان	« « «	١٩٢٧
فى أوقات الفراغ	« « «	١٩٢٥
جان جاك روسو	« « «	١٩٢١ ، ١٩٢٣
زينب	« « «	١٩١٤
دين مصر العام (بالفرنسية)	« « «	١٩١٢

رقم الإيداع	١٩٩٠ / ٩٠٩٤
الترقيم الدولى	ISBN 977 - 02 - 3156 - S

١ / ٩٠ / ٢٣٣

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

مذكرات فى السياسة المصرية

إن أثر الدكتور محمد حسين هيكل فى الحياة السياسية المصرية له أبعاد أعمق بكثير من مجرد توليه مناصب سياسية رفيعة فيما قبل الثورة . فهو – أولا – مفكر ليبرالى يصدر فى سلوكه الاجتماعى والسياسى عن إيمان راسخ بالحرية والديموقراطية ، ويحاول لذلك أن يرسخ هذه القيم فى المجالات المختلفة التى شارك فيها – وهى كثيرة – وأن يجعل منها العصب الذى يبث الحياة إلى كيان البلاد كله .

وهو فضلاً عن ذلك قد أرسى قواعد الأخلاق السياسية فى عهده ، والتزم بها فيما خاض من معارك ، وما عقد من صداقات ، فكان بشهادة الخصوم قبل الأصدقاء مثالاً للسياسى النزيه فى الداخل وفى الخارج .

وقد أودع الدكتور هيكل الأجزاء الثلاثة من مذكراته فى السياسة المصرية خلاصة تجربته السياسية على مدى أربعين عاماً (١٩١٢ – ١٩٥٢) شارك فى معظمها فى صنع السياسة المصرية ومعالجة قضاياها وفى مقدمتها قضيتنا الاستقلال والدستور والمحافظة عليهما . وقد صدر فى ذلك كله عن نشأة مصرية خالصة فانضم منذ بواكير الشباب إلى أحمد لطفى السيد ، أول من نادى بأن مصر للمصريين ، وتتلمذ على يديه فى « الجريدة » ثم واصل مسيرته على هذا النهج فكتب فى « السفور » و « الأهرام » ثم أصدر « السياسة » و « السياسة الأسبوعية » وضم إليهما أعلام المفكرين والسياسيين المعاصرين فكان لهما أثر ضخم فى مصر امتد إلى العالم العربى كله .

وتجلو لنا هذه المذكرات الدور الكبير الذى خاضه الدكتور هيكل فى الصراعات الكبرى التى نشأت عن هذه القضايا ، والأسلوب الذى عالجها به فى مراحل حياته المختلفة : محاميا وصحفيًّا ووزيراً ورئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ورئيساً لمجلس الشيوخ .

ومن هنا كانت أهمية هذه المذكرات . فهى مذكرات أحد كبار زعماء مصر ومفكريها السياسيين فيما قبل الثورة ، والذى تعد تجربته السياسية والفكرية جزءاً لا يتجزأ من تاريخ مصر وتراثها القومى الحديث .

مذكرات
في السياسة المصرية

مذكرات
فى السياسة المصرية

الجزء الثانى

من ٢٩ يولية ١٩٣٧ إلى ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢

عهد فاروق

الدكتور محمد حسين هيكل

الطبعة الثانية

دار المعارف

الناشر : دار المعارف ١١١٩ كورنيش النيل القاهرة ج م ع .

تقــديم

تقدم مصر العظيم فى السنين الثلاثين الأخيرة — اختلاف الجزء الثانى عن الجزء الأول من المذكرات — انتقال مصر إلى عهد المعاهدتين ، وإلى عهد فاروق — الحرب العالمية الثانية — انتقالى من الصحافة إلى الوزارة — ثم إلى رئاسة الشيوخ — اختلاف نظرة الصحفى عن نظرة المسئول عن الحكم — الحدود الدستورية — إقالة الوزارة وحل مجلس النواب يجعلان الملك لا الأمة مصدر السلطات — متاعب الوزير — الفصل الأخير كيف كتب — الأنانية ليست ثقة بالنفس — الأحكام العرفية فى مصر — الاعتبار بما حدث غرض هذه المذكرات

يختلف هذا الجزء الثانى من المذكرات عن الجزء الأول اختلافاً كبيراً ، برغم أنه متمم له ، وأنه يصور حلقة من السلسلة التى اتصلت بها حياتى السياسية منذ شبابى الباكر إلى وقتنا الحاضر .

ففى الجزء الأول تصوير لجهاد الشعب والساسة والأحزاب فى مصر ، بقدر ما شاركت فى هذا الجهاد أو اتصلت به ، منذ الحقبة الأولى من هذا القرن العشرين إلى أن تولى الملك السابق فاروق سلطته الدستورية . وكان أول اشتراكى فى تلك الحقبة اشتراك شاب أولع بالكتابة والتحرير منذ نعومة أظفاره ، وأولع حبًّا بالحياة الحرة على نحو ما شهدها فى باريس ثلاث السنوات التى قضيتها بها بين سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٢ . فلما انتهت الحرب العالمية الأولى فى أخريات سنة ١٩١٨ وكانت الثورة المصرية فى سنة ١٩١٩ وكنت محامياً شاركت فى مجهود هذه الحركة القومية العظيمة التى اشتملت طوائف الأمة كلها . ومن بعد ذلك كنت رئيس التحرير لجريدة « السياسة » لسان حزب الأحرار الدستوريين إلى أن توفى الملك فؤاد فى سنة ١٩٣٦ وانتقل الملك إلى ولده فاروق .

وقد أدى جهاد مصر فى هذه الفترة التى استغرقت ربع قرن أو يزيد إلى انتقالها من أوضاع سياسية شاذة فى التصوير الدولى إلى وضع إلا يكن هو الاستقلال الصحيح فهو إلى الاستقلال أقرب ، وهو التمهيد لاجتياز المرحلة الأخيرة لتمام هذا الاستقلال .

أما هذا الجزء الثانى فيقص ماشاركت فيه أو اتصلت به من الحوادث التى تلت تلك المرحلة الأولى . وقد كنت فى هذه المرحلة الثانية وزيراً ثم رئيس حزب ثم رئيساً لمجلس الشيوخ .

وكان مجهود مصر فى هذه المرحلة أن تنظم شئونها الداخلية تنظيما يتفق مع الوضع الذى انتقلت إليه ، والذى يقرب كل القرب من الاستقلال إن لم يكن هو الاستقلال نفسه ، وأن تعد العدة لاستكمال ماظل ناقصاً من استقلالها وسيادتها ، وأن توجه جهادها لإزالة هذا النقص . وقد جاهدت مصر فى هذه المرحلة الثانية ، شعباً وساسة وأحزاباً ، جهاداً شاقًّا شابه الخطأ أحياناً ، وواجهته متاعب وعقبات أحياناً أخرى . وكانت مصر تستطيع أن تبلغ أكثر مما بلغت فى هذه المرحلة فى يسر وسهولة لولا هذه الشوائب والعقبات ، ولولا الأنانية التى رانت على بعض النفوس . لكن هذا الجهاد أدى فى مجموعه إلى تقريب مصر بقدر كبير من الغاية التى تنشدها ، وأتاح لها فى الحياة الدولية مقاماً محموداً .

ويجدر بى ، قبل أن أدون الأسباب التى من أجلها اختلف هذا الجزء الثانى عن الجزء الأول أن أذكر أن ماقطعته مصر من مراحل واسعة نحو الحرية والاستقلال فى هاتين المرحلتين لا تبين صورته واضحة أمام كثيرين ممن لم يشهدوا العهد الذى سبق الحرب العالمية الأولى ، والعهد الذى سبق الحرب العالمية الثانية . وهذا فى طبيعة الشعوب المجاهدة ، إذ يصرفها التطلع إلى الأمام والعمل لبلوغ الغرض القومى الذى تسعى الأمة لتحقيقه عن تقدير مابذل السابقون من جهد وما قطعت الأمة من مراحل يجب لتبينها أن نعود بالذاكرة إلى الوراء . ولو أن أبناء اليوم لم يشغلوا بحاضرهم عن ماضى بلادهم ، ولو أنهم ألقوا نظرة على ماتقدمت مصر فى سبيل أهدافها العليا ، لاغتبطوا بما تم فى هذا الماضى القريب ، ولزادهم ذلك اطمئناناً إلى أنهم مدركون الغاية من سعيهم إلى الحرية لا محالة .

فقد كانت مصر إلى سنة ١٩١٤ ، حين شبت الحرب العالمية الأولى ، ولاية عثمانية لها استقلالها الداخلى ، وكانت إنجلترا تحتل كل أراضيها وتصرف كل شئونها الداخلية والخارجية منذ سنة ١٨٨٢ . وكان قنصل إنجلترا الجنرال ، أو العميد البريطانى كما كانوا يسمونه فى ذلك العهد ، هو المتصرف المطلق النافذ الكلمة فى جميع هذه الشئون . وكان يعاونه وينفذ سياسته طائفة من الموظفين الإنجليز متغلغلة فى مرافق الدولة جميعاً ، تبدأ بالمستشارين فى الوزارات وتنتهى إلى المفتشين والمدرسين وأمثالهم من الموظفين الإنجليز . وكان المستشار الإنجليزى فى كل وزارة هو الوزير بالفعل ، فلا يملك الوزير المصرى أن يبرم أمراً أو ينقضه إلا إذا اقترح المستشار الإنجليزى هذا النقض أو الإبرام أو وافق عليه . وكان المبدأ المعمول به أن كلمة الموظف الإنجليزى وإن صغر تعلو كلمة أكبر موظف مصرى . وقد أذعن الشعب المصرى لهذه الحال عقب الاحتلال حين اندحرت قوات عرابى أمام الجيش البريطانى ، وحين

كانت مالية مصر على شفا الإفلاس ، وحين كان المصريون لا يزالون يئنون من ظلم الحكام الأتراك والجراكسة بعد أن أثقل كاهلهم بأفدح الأعباء أجيالا عديدة . وقد سكنوا إلى هذا الإذعان حين رأوا الإدارة الإنجليزية تخفف عنهم أعباء الضرائب وتسمح لهم بحظ من الحرية لم يكونوا يحلمون بمثله فى عهد الخديو إسماعيل وفى عهد أسلافه .

لكن هذا السكون لم يدم طويلا . فقد أدرك الشعب فى أقل من عشرين سنة أن الحرية التى يمنحها الحاكم المطلق لا قيمة لها ما لم يستطع الشعب الدفاع عنها والاحتفاظ بها ، وما قَدِر الحاكم المطلق على أن يزيد فيها أو ينقص منها حسب هواه . وإدراك الشعب هذه الحقيقة الأولية هو الذى أيقظه ودفعه ليجاهد فى سبيل حريته واستقلاله .

وقد كان للساسة المصريين الأحرار حظ عظيم فى إيقاظ الشعب وتنبيهه للدفاع عن حريته حتى تكون ملكه ولا تكون منحة يستطيع مانحها أن يستردها أو يسترد بعضها . كان لمصطفى كامل رئيس الحزب الوطنى ، ولأحمد لطفى السيد لسان حزب الأمة ، وللشيخ على يوسف رئيس حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية – كان لهؤلاء ولأصدقائهم وأنصارهم ومعاونيهم أثر بالغ فى تحريك الشعور القومى ودفع الشعب نحو الحرية الصحيحة يتمتع بها على أنها ثمرة مجهوده ، وليست منحة جادت بها عليه أريحية الحاكمين .

وقد أعان هؤلاء الساسة على إيقاظ الإدراك القومى ما شهده الشعب بعينى رأسه من ذلة وطنه ذلة لا تغنى الحرية الفردية الممنوحة عنها شيئاً . أليست الحكومة المصرية عنوان هذا الوطن ؟ وهاهى ذى تلك الحكومة ، من أكبر كبير فيها إلى أصغر موظفيها ، تحنى رأسها أمام السلطان الإنجليزى مطيعة صاغرة . فصاحب العرش الشرعى يحنى رأسه أمام المعتمد البريطانى . والوزير يحنى رأسه أمام المستشار الإنجليزى . ومفتش الرى الإنجليزى هو المتصرف المطلق فى الأرزاق والأقوات . ومدير الإقليم ومأمور المركز يحنون رءوسهم أمام مفتش الداخلية الإنجليزى ، حتى لقد كان مأمور المركز يمسك ركاب الجواد الذى يمتطيه هذا المفتش حتى يعلو ظهره . ما قيمة الحرية الفردية إذن والوطن يخضع لهذه الذلة وكبار رجاله يعانون هذا الهوان ؟ !

وهذه الحرية الفردية ، تتوجها حرية الصحافة ، وكانت معرضة كذلك للعبث بها والحد منها . لما ضاقت السلطة البريطانية فى مصر بالنشاط الصحفى وآثاره فى تحريك الجماهير ، أمرت ببعث قانون قديم للمطبوعات يبيح إنذار الصحف وتعطيلها ، وجعلت الحكومة المصرية تنذر الصحف وتعطلها وتقدم كبار محرريها إلى المحاكمة . ولم يكن الأفراد والجماعات يتمتعون بحريتهم الاقتصادية إذا خالفت هذه الحرية سياسة إنجلترا الاستعمارية ، فلا يباح

لهم أن ينشئوا صناعات تنافس الصناعة البريطانية ، وهم موضع الرضا إذا اتفق نشاطهم فى استثمار أموالهم مع تلك السياسة الاستعمارية ، أما إن خالفوها فالسلطات لهم بالمرصاد .

رأى الشعب هذا كله بعينى رأسه ، وأبرزه الساسة الأحرار لناظريه ، فتحركت نخوته الإنسانية ، وكرامته القومية ، فأخذ يطالب بدستور يجعل الأمة مصدر السلطات ، ويجعل مقام الأمة فوق كل مقام . وإن شبابه ليجاهد البطش والطغيان فى سبيل هذه الغاية الوطنية السامية إذ نشبت الحرب العالمية الأولى ، ففرضت السلطات العسكرية البريطانية حكمها العرفى على مصر ، ثم ألغت إنجلترا ما بين مصر وتركيا العثمانية من رابطة التبعية وأعلنت حمايتها على مصر . وفى خلال سنوات الحرب الأربع رأى الشعب المصرى من طغيان البطش العرفى البريطانى أضعاف ما رأى من قبل . اضطرت الرقابة على المطبوعات الكتاب الأحرار أن يحطموا أقلامهم فاختفت الصحف التى كانت تنير الطريق أمام الرأى العام وتنفس كربته . وتعطلت الاجتماعات العامة فلم يبق لخطيب أن يتكلم . وألقى بعدد عظيم من الأحرار فى المعتقلات حذر نشاطهم ضد إنجلترا . وأخذت السلطة العسكرية البريطانية تستولى على الأرزاق والأقوات والدواب والماشية لأغراض الحرب . وقضى على الحرية الفردية فى كل صورها . وشعر المصريون جميعاً بأنهم من وطنهم فى سجن تتولى السلطة العسكرية البريطانية حراسة نوافذه ومنافذه جميعاً . لذلك لم تلبث مصر كلها حين وضعت الحرب أوزارها ، أن انفجر مرجل عواطفها القومية المكبوتة ، وأن اندفعت تريد الحرية والاستقلال لا ترضى عنهما بديلا .

ولم يكن بطش الاحتلال البريطانى والحماية البريطانية هو وحده الذى يشعر المصريين بالذلة ويملأ نفوسهم بثورة الألم ، بل كانت الامتيازات الأجنبية التى ورثتها مصر عن الدولة العثمانية تبعث إلى نفوسهم مثل هذا الشعور . فقد كان الأجنبى المقيم بمصر والمتمتع بهذه الامتيازات يشعر بأنه أعلى من المصرى رأساً وأوفر منه كرامة وإن تدلى مركزه فى الجماعة التى ينتسب إليها إلى الدرك الأسفل . حسبه أنه أجنبى لتحميه الامتيازات الأجنبية من البوليس المصرى ، ومن القانون المصرى . ولم يغير نظام القضاء المختلط الذى وضع فى سنة ١٨٧٥ من هذا الشعور . فقد كان المصرى يترافع أمام هذا القضاء بلغة غير لغته ، وأمام قضاة كثرتهم من غير جنسه . وكان هذا كافياً ليشعر الأجنبى بتفوقه ، وبخاصة أنه لم يكن يخضع للتشريع المصرى ، ولا للسيادة المصرية ، وقد حاولت إنجلترا أن تأخذ بيدها هذه الامتيازات ، وأن تكون وحدها حامية الأجانب فى مصر ضد المصريين فكان ذلك مما زاد الشعور المصرى قلقاً وثورة .

كان من نتيجة هذا القلق وهذه الثورة أن اندفع الشعب المصرى ، والساسة المصريون ،

والأحزاب المصرية ، يجاهدون فى سبيل الخلاص من قيودهم ، ولتحقيق حريتهم واستقلالهم ، فظفر جهادهم بحظ موفور من أغراضهم ، إذ ألغيت الحماية البريطانية على مصر ، وألغيت الامتيازات الأجنبية فيها ، وانسحبت القوات البريطانية إلى منطقة قناة السويس ، وآل الحكم فى مصر إلى المصريين دون سواهم ، ووضعت مصر دستور الحكم فيها على أساس أن الأمة مصدر السلطات كلها ، وصار لمصر تمثيلها الخارجى لأول مرة منذ عدة قرون .

ولم تظفر مصر بهذا الحظ من النجاح طفرة ، ولم تظفر به هيناً فى غير عسر ؛ بل اقتضاها هذا الظفر جهاداً طويلا متصلا ، كان يفتر أحياناً ، وينشط أخرى ، ولكنه لم يهن يوماً ، ولم يتطرق إليه اليأس أبداً . فقد جاهدت مصر للخلاص من السيادة العثمانية منذ أجيال بل منذ قرون . وكانت الثورة العرابية فى سنة ١٨٨١ آخر مظهر لهذا الجهاد . فلما انتهز الإنجليز فرصة هذه الثورة واحتلوا مصر سنة ١٨٨٢ تحول تيار الجهاد إلى التخلص من الاحتلال البريطانى . وأصبح هذا التيار مندفعاً منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن العشرين ، ثم ازداد اندفاعاً فأصبح جارفاً بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها فى سنة ١٩١٨ . ومن يومئذ إلى سنة ١٩٣٧ لم تسكن مصر إلى مصيرها حتى عقدت معاهدة التحالف مع إنجلترا فى سنة ١٩٣٦ ، ثم عقدت مع الدول صاحبات الامتيازات معاهدة إلغاء هذه الامتيازات فى سنة ١٩٣٧ . وهذا الجهاد المتصل فى فترته الأخيرة ، من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٣٧ ، هو ما تناول الجزء الأول من هذه المذكرات طائفة من جوانبه .

* * *

أما هذا الجزء الثانى فيختلف عن الجزء الأول اختلافاً كبيراً . هو يتناول اتصال هذا الجهاد لاجتياز المرحلة الأخيرة لإتمام استقلال مصر . وكان الطبيعى أن يبدأ المسئولون هذه المرحلة بتنظيم صفوف الأمة ومرافقها وفق الأوضاع الجديدة التى انتهى إليها جهادها ، وأن يبدءوا لذلك صفحة جديدة على هذا الأساس . لقد انتهى النزاع المصرى الإنجليزى إلى معاهدة التحالف ، فيجب أن توضع الخطة التى تنفذ بها المعاهدة على صورة تكفل جلاء القوات البريطانية عن مصر نهائياً . وقد أصبح الحكم فى مصر للمصريين دون سواهم ، فيجب أن تنظم أداة الحكم تنظيماً حكيماً سليماً يتفق مع موجبات الاستقلال والسيادة ، ويرفع عن كاهل مصر كل القيود التى فرضها عليها الحكم الأجنبى لتسرع الخطى فى مضمار التقدم حتى تكاتف أرقى الأمم حضارة فى مختلف الميادين .

لكن عوامل جديدة واجهت مصر لم يستقر معها تفكير الساسة والمسئولين إلى خطة

حكيمة سليمة . أول هذه العوامل انتقال الملك بوفاة الملك فؤاد إلى عهد قصير من الوصاية على العرش ، ثم إلى عهد الملك الشاب فاروق ولما يبلغ الثامنة عشرة من سنيه الميلادية . وقد سحر الشعب بهذا الشاب أول ما تولى الملك لبهاء طلعته ، ولما تنم عليه هذه الطلعة من براءة ، ولأنه بدا فى صورة الملك الصالح المتواضع الذى يؤمن بالشعب كل الإيمان ، ويحب الشعب أشد الحب . وقد تفاءل الشعب بهذا الشاب وعلق كبار الآمال على عهده ، ووهبه كل قلبه وكل حبه ، وخيل إليه أن الأمور ستسير من بعد فى أصلح طريق وأقومه .

أما العامل الثانى الذى واجه مصر فى ذلك العهد ، وهو أهم العاملين ، فتلك الحرب العالمية الثانية التى شبت فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ واستمرت إلى سنة ١٩٤٥ . وهى أهم العاملين لأنها وقفت اتصال الجهاد ، وحالت بين المسئولين وتنظيم صفوف الأمة ومرافقها وفق الأوضاع الجديدة التى انتهى إليها جهادها . كما وقفت نشاط العالم السلمى وشدت أنظاره إلى ميادين القتال لتوائم كل أمة بين سياستها وبين ما يجرى فى هذه الميادين بما تعتقده يحقق مصالحها أو مثلها العليا .

وقد كان لهذين العاملين من الأثر خلال الفترة التى تناولها هذا الجزء من المذكرات ما أدى إلى نتائجه المحتومة ، وما انتقل بمصر بعد ست سنوات من نهاية الحرب إلى عهد جديد لم يكن يدور بخاطر أحد ولم يكن يتوقعه فى مصر إنسان .

ولست أريد فى هذا التقديم أن أفصل شيئاً من التطورات التى أدت إلى هذا الانتقال ، فسيتلوها القارئ مفصلة من بعد . وإنما أشرت إليها هنا لبيان ما بين هذا الجزء الثانى وبين الجزء الأول من اختلاف كبير .

وعامل ثالث أدى إلى هذا الاختلاف هو شخص الكاتب – شخصى أنا . ولا أريد بذلك تقدم سنى من مقاربة الخمسين إلى مجاوزة الستين . فقلما يتغير الإنسان فى هذه السن . وإنما أقصد إلى اختلاف الوضع الذى كنت أتصل بالحوادث فيه خلال كل واحد من الجزأين . فقد كنت خلال الجانب الأكبر من حوادث الجزء الأول صحفياً أرأس تحرير جريدة « السياسة » لسان حال الأحرار الدستوريين ، وكنت قبل ذلك وثيق الصلة بالصحافة . أما فى هذا الجزء الثانى فقد انتقلت من مرصد الصحافة لأكون وزيراً ثم رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ثم رئيساً لمجلس الشيوخ . وبين نظرة الصحفى ، وبين نظرة الوزير أو رئيس الحزب أو رئيس الشيوخ للحوادث فرق كبير يجعل النظرتين تختلفان اختلافاً كبيراً .

فالصحفى ناقد يجلس فى شرفات المتفرجين ليرى ما يقع على مسرح الحوادث ويبدى رأيه

فيه تأييداً أو معارضة . أما الوزير ورئيس الحزب ورئيس الشيوخ فيقف على هذا المسرح ليكون موضع نقد الصحفى وحكمه . وشتان بين الموقفين . صحيح أن الصحفى كالناقد ، ليس أيهما متفرجاً عاديًّا ، وليس أيهما لذلك متأثراً ذاتيًّا بما يقع على المسرح كسائر المتفرجين وكفى ، بل هما يؤثران بما يكتبانه عن طريق الرأى العام فى أعمال الوزراء والمسئولين على اختلاف اتجاهاتهم تأثيراً مباشراً . وذلك ما جعل كثيرين من الكتاب الدستوريين يصفون الصحافة بأنها سلطة رابعة فى الدولة لها من النفوذ فى الشئون العامة ما للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ولها على كل واحدة من هذه السلطات أثر بالغ هو الذى جعل بعضهم يدعوها « صاحبة الجلالة » .

وذلك ما شعرت به ، بل لمسته خلال السنوات الخمس عشرة التى توليت فيها توجيه جرائد الأحرار الدستوريين وكنت خلالها الناطق بلسانهم . وأحسب قراء الصحف يشعرون بهذا الأمر كما يشعر به محرروها . وهم أقوى بهذا الشعور إحساساً وأدق تقديراً ما اطمأنوا إلى إيمان الكاتب بما يطالعهم به وما وثقوا بأنه يقصد منه إلى الخير العام . وطمأنينتهم إلى صدق الكاتب فى إيمانه إنما مصدرها شعورهم بأنه يعبر عما فى دخيلة نفوسهم ، وإن خالف فى كثير من الأحيان اتجاهاتهم الظاهرة ومنافعهم العاجلة . فى كل نفس إنسانية قبس من نور الحق يهديها سبيله ويدلها عليه . وهى قد تتنكب طريق هذا الحق وتغمض بصيرتها عن هذا النور خضوعاً لأهوائها أو جرياً وراء منافعها . لكن الضمير الإنسانى لا يلبث حين يسطع عليه هذا النور أن يخز النفس الأمارة بالسوء ، وإن عجز عن ردها إلى الصراط المستقيم .

وذلك ما يجعل بعض الحكومات تضيق فى كثير من الأحيان بالصحف المعارضة وتكيل لها الضربات ، ولا تكتفى بأن تقارعها الصحف المؤيدة الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان ، ولا بأن يشرح الوزراء والمسئولون أسباب تصرفاتهم ، لأن هذا الشرح وهذه المقارعة يقصران عن حجب ضياء الحق وستر نوره .

على أن ذلك لا يخرج بالصحفى عن موقف الناقد ، مؤيداً كان أو معارضاً . وللنقاد مثل هذا الأثر الإيجابى فى الميادين التى يتعرضون لها : فى الأدب ، أو فى العلم ، أو فيما سواهما من سائر الميادين . على أن للصحفى ميزة على غيره من الناقدين . فهو يتعرض للشئون العامة جميعها ، ولا يقف نشاطه فى ميدان بذاته . وهو لذلك لا يتقيد بمبدأ فصل السلطات ، بل يتدخل فى شئونها جميعاً ، لا يصده عن ذلك سلطانها عليه كسلطانها على غيره من سائر الناس .

على أن الصحفى كالناقد ، وكالمتفرج ، يقف دائماً على مسافة من المسرح ولا يزج

بنفسه فى غماره . وهو إن قارب المسئولين ليؤيدهم فيما يقتنع بوجه الحق فيه . أو ليصد عنهم صولة المعارضة إن هى بالغت أو تنكبت سبيل الرشاد ، فلن تبلغ مقاربته حد الاشتراك فى المسئولية . ذلك بأنه غير مطالب بتأييد ما لا يقتنع به ما كان صحفياً نزيهاً جديراً باسم الصحفى النزيه . أما الذين يؤيدون خوفاً أو طمعاً ، خوفاً من سيف المعز أو طمعاً فى ذهبه ، فأولئك ليسوا جديرين بالانتساب إلى الصحافة . إنما هم مرتزقة يسعون لجلب المال بالتهريج الوضيع ، شأنهم شأن من قيل فيهم : طالب القوت ما تعدى ؛ وإن كانوا لا يكتفون بالقوت ، بل يطمعون فى مُتع الحياة مضاعفة .

والصحفيون الذين يؤمنون بمعارضتهم أو بتأييدهم كثيراً ما يتعرضون للاضطهاد فيزيد الاضطهاد إيمانهم تثبيتاً وقوة . فإذا تجاوز الاضطهاد حد الطاقة الإنسانية آثروا الصمت كارهين ، وآثروا تعطيل صحفهم وتحطيم أقلامهم على أن يجعلوها سلعة ومرتزقاً .

وقد كان بمصر فى الفترة التى تناول الجزء الأول حوادثها طائفة من هؤلاء الصحفيين المؤمنين ، زادهم إيماناً قيام الشعب كله يطالب بحرية الوطن واستقلاله ، ويبذل فى ذلك من حر جهده ودمه . فلما اضطربت الأحوال ، وأصبح الحكم غاية ومغنما ، نبت فى الميدان الصحفى ، مع الشىء الكثير من الأسف ، من جاروا الحاكم ليكون لهم من مغنم الحكم نصيب .

* * *

كتبت الجزء الأول إذن من هذه المذكرات ونظرتى للحوادث نظرة الصحفى ، أى نظرة المتفرج الناقد فى حالى التأييد والمعارضة . أما هذا الجزء الثانى فكتبته وأنا أنظر للحوادث بعين الوزير المسئول ، سواء فى ذلك كنت فى الحكم أو كنت خارجه . فلما توليت رياسة الشيوخ كانت الحرب العالمية الثانية فى نهايتها ، وكانت مصر تمهد لخطوة جديدة تريد بها جلاء القوات البريطانية جلاء تاماً عن وادى النيل .

والفصل الأول من هذا الجزء الثانى يصور الحوادث التى هيأت لانتقالى من الصحافة إلى الوزارة . ولهذا جعلت عنوانه « فترة انتقال » . أما الفصول الثمانية التى تلى هذا الفصل الأول وتسبق الفصل الأخير فقد كانت نظرتى فيها للحوادث نظرة الوزير القائم فى الحكم أو البعيد عنه ، والذى ينظر لما يجرى فيه نظرة المسئول لا نظرة المتفرج ولا نظرة الناقد .

ونظرة الوزير تختلف عن نظرة الصحفى اختلافاً كبيراً . نظرة الصحفى النزيه مثالية تزن الحوادث لذاتها ، وقلما تعنى بملابساتها . أما نظرة الوزير النزيه فواقعية تعير ما يلابس الحوادث من ظروف عناية واعتباراً يزيدان فى بعض الأحيان على اعتبار الحوادث لذاتها .

وقد حرصت على وصف الصحفى والوزير بالنزاهة ، لأن من يتنكبها منهما لا يدخل فى حسابى ، ولا أستطيع أن أعرف نظرته . ولن يستطيع أحد أن يعرفها معرفة دقيقة ، لأنها تتلون بلون الشوائب التى تشوب النزاهة أكثر مما تتلون بأى لون آخر . وهذه الشوائب كثيرة متشعبة ، ولكل شائبة منها منظارها الخاص الذى يسبغ على الحوادث لونها .

والملابسات التى تحيط بالحوادث ولا يستطيع الوزير النزيه إغفالها كثيرة لا سبيل إلى حصرها ، وهى فى مصر وفى البلاد التى تشبه مصر فى مركزها الدولى وفى أحوالها الداخلية أكثر منها فى البلاد الناجزة الاستقلال والتى تملك كل أمرها بيدها ، ولا سلطان لغيرها عليها . فالوزير فى هذه البلاد ليس مقيداً بالسياسة العامة للوزارة التى هو فيها وكفى ، وليس مطالباً بالدقة فى ملاحظة تموجات الرأى العام إزاء سياسة الوزارة التى يتولى شئونها وإزاء السياسة العامة للوزارة كلها وكفى ، بل هو مطالب كذلك بملاحظة اعتبارات لا ترد بخاطر الوزراء فى الأمم التى استقر نظامها وتم لها استقلالها . ثم هو كان مطالباً ، فى أخطر جانب من الفترة التى تناولها هذا الجزء الثانى ، بملاحظة أطوار الحرب العالمية الثانية وموقف مصر منها ، وتأثر حوادث مصر الداخلية بها . هذا إلى أنه كان مقيداً بسوابق دستورية وواقعية كان لها على تصرفاته سلطان يقتضيه التحايل لتفادى مآزق لا يشعر غيره بها ، ولا يستطيع غيره تقديرها .

ولو أردت أن أضرب الأمثال لذلك وأن أفيض فيها لما كفانى هذا التقديم . فحسبى أن أذكر هنا بعضها ليتبين القارئ فى شىء من الوضوح ما أقصد إليه . أشرت إلى أن نظام الحكم فى مصر لما يستقر إلى قواعد ثابتة يؤمن بها الجميع ، ويحترمها الجميع . فقد بقى الخلاف على تعيين الحدود بالدقة بين حقوق الملك ، بوصفه رئيساً للدولة ، وبين حقوق الأمة بوصفها مصدر السلطات كلها ، قائماً منذ أعلنت مصر استقلالها فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ إلى أن تنازل الملك السابق فاروق عن العرش فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ . وكان لهذا الخلاف آثاره فى وضع الدستور ، ثم كانت له آثاره فى تطبيق الدستور بعد إعلانه ونفاذه فى سنة ١٩٢٤ .

وقد خولف الدستور أول ما خولف بعد سنة واحدة من نفاذه ، وذلك حين حل مجلس النواب فى الأيام الأخيرة من سنة ١٩٢٤ ، وأجريت الانتخابات واجتمع البرلمان فى مارس سنة ١٩٢٥ ، وتبين يوم اجتماعه أن أغلبية المجلس الجديد هى بعينها أغلبية المجلس الذى سبقه . عند ذلك صدر المرسوم بحل هذا المجلس الجديد فى يوم اجتماعه ، ولنفس السبب الذى

حل من أجله المجلس الذى سبقه ، برغم تحريم الدستور هذا الإجراء تحريماً صريحاً .
ومع ذلك سارت الأمور كأن حدثاً لم يقع ، وكأن نظام الحكم فى مصر لم يمس بسوء .

وخولف الدستور للمرة الثانية فى سنة ١٩٢٨ مخالفة جعلت الملك ، لا الأمة ، مصدر السلطات كلها . ذلك حين أقال الملك فؤاد أول وزارة ألفها مصطفى النحاس (باشا) فقبلت تلك الوزارة هذه الإقالة كما يقبل الموظف قرار مجلس الوزراء بفصله أو بإحالته إلى المعاش . وتألفت على أثر هذه الإقالة وزارة جديدة كان تأليفها إقراراً من جانبها بحق الملك فى إقالة الوزارة بكلمة منه . بذلك اجتمعت فى يد الملك حقوق الأمة كلها . فهو يقيل الوزارة يوم يشاء ، وهو يعيّن وزارة تحل مجلس النواب ، فإذا جاء المجلس الجديد على غير ما يريد حله . . ولم تنهض الأمة بأى لون من ألوان رد الفعل ضد ما حدث من ذلك فأصبح سابقة فى نظام الحكم لا معدى لرئيس أية وزارة ، ولا معدى لأى وزير من أن يدخلها فى حسابه .

لم يكن الملك مع ذلك مطلق اليد دون رقيب . فقد دلت الحوادث خلال ثمان وعشرين سنة منذ صدور الدستور ، على أنه لم يلجأ لإقالة وزارة من الوزارات ، ولا لحل مجلس النواب ، إلا حين كانت علاقات مصر وإنجلترا تضطرب أو يخشى اضطرابها ، مما يشهد بأن ما انتقل إلى يد الملك من حقوق الأمة قد كان قسمة بينه وبين إنجلترا ، وكان لإنجلترا منه نصيب الأسد ، بل كان لها النصيب كله إلا ما تركته مختارة للملك جزاء له عن وفائه لها وصدق إخلاصه فى احترام سياستها . وقد بدا ذلك صريحاً فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، لكنه كان الواقع دائماً ، وإن بقى خفياً مستوراً . وكان لهذا أثره كذلك فى كل رئيس وزارة تولى الحكم فى مصر .

وكان بين المصريين والأجانب المقيمين بمصر من عرفوا من أين تؤكل الكتف ، فتسللوا لواذاً إلى قصر الملك السابق ، أو قاربوا السفارة البريطانية ، فكان لهم بذلك أثر فى التوجيه يحسب الوزير حسابه . وسيرى القارئ من أمثلة ذلك فى الفصل السادس من هذا الجزء ما يكشف له عن أثر هؤلاء السادة – فى أثناء ولايتى وزارة المعارف فى سنى ١٩٣٨ – ١٩٣٩ ، ثم فى سنى ١٩٤٠ – ١٩٤١ ، فى مشاكل الأزهر ودار العلوم ، ومشكلة دار الآثار ، ومشكلة تعليم اللغة الأجنبية فى المدارس الابتدائية . وأشهد لقد أثارت هذه المشاكل متاعب ذكرتها فى هذين الفصلين . ولو أن الوزير كان مسئولا أمام البرلمان وحده كنص الدستور لزال من متاعبه الشىء الكثير .

أقول « الشىء الكثير » لأن الوزير يلاقى من أعضاء البرلمان فى بعض الأحيان متاعب

لا تقف فى حدود ما أباحه لهم الدستور من حق السؤال والاستجواب ، بل تتعداها إلى مطالبهم الخاصة وإلى رغبة الوزير النزيه فى إجابة ما لا يأنف ضميره من إجابته من هذه المطالب . فإن لبعض هؤلاء الأعضاء مطالب لا يجيزها قانون ، وإذا لم تجب هذه المطالب غضب بعضهم وحاول مناوأة الوزير فى البرلمان إن كان له بهذه المناوأة قدرة .

ليست هذه الجوانب المختلفة المتعددة التى يحسب الوزير حسابها فى تصرفاته هى كل شىء ، فهناك الموظفون وصدق إخلاصهم فى معاونة الوزير ، وصدق إخلاصهم كذلك فى أداء واجبهم مع تحرى النزاهة والعدل . فالوزير المصرى لا يقف عمله فى حدود السياسة العامة لوزارته ورسمها ، وترك ما وراء ذلك للموظفين المختصين بالتنفيذ . بل هو مطالب كذلك بالإشراف الذاتى على هذا التنفيذ . ومن الوزراء من يحرص على أن يكون هو وحده المنفذ ، وأن يكون الموظفون جميعاً تحت سلطانه المباشر ، كبر هؤلاء الموظفون أو صغروا ، فهو الذى يعينهم ، ويرقيهم ، وينقلهم ، ويؤدبهم ، ويعاقبهم ، من الفراش أو الحاجب إلى وكيل الوزارة . وهذه خطة لا مثيل لها فى أمة برلمانية كمل فيها النظام البرلمانى ، لكننا ورثناها عن عهود ما قبل الاستقلال والنظام البرلمانى ، حين كان الوزراء يرقون من سلك الموظفين إلى منصب الوزارة ، فكانوا يتابعون بها فى تصرفاتهم خطة الموظفين ، ولا يسلكون مسلك الوزراء البرلمانيين .

إلى جانب هذه الاعتبارات جميعاً تقوم ملابسات السياسة العامة للدولة . والمال عنصر هام جداً من عناصر هذه السياسة العامة . وقد كنت قبل أن أتولى الوزارة أسمع من أجوبة بعض الوزراء – عن اقتراحات أعضاء البرلمان القيام بعمل خاص أن الوزارة ستقوم به متى سمحت ميزانية الدولة ، فكنت أعجب لمثل هذه الإجابة . ذلك بأن المبادئ الثابتة للعلوم المالية تنكر كلها مثل هذا القول . فميزانية الدولة يجب أن تحدد الأعمال التى تقتضيها المصلحة العامة قبل أن تحدد الإيرادات ، ويجب عليها بعد ذلك أن تلتمس الوسيلة لتحصيل الأموال اللازمة للقيام بهذه الأعمال العامة ، سواء حصلت هذه الأموال من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ، أو حصلتها من قروض داخلية أو خارجية . فأما الإقرار بأن المصلحة العامة توجب القيام بعمل ما ، ثم لا تقوم به الحكومة لأن أبواب الميزانية لا تسمح به ، فذلك ما لا يتفق مع تلك المبادئ ، ولا يتفق مع ما يجب على كل حكومة أن تقوم به لمصلحة الوطن .

لكننى لم ألبث ، حين وليت الوزارة ، أن صدمنى ما لوزير المالية على سائر الوزراء من

سلطان يطبعه حظ غير قليل من التحكم . وأعجب الأمر أن أقرت التقاليد هذا السلطان فخضع له الوزراء راضين أو كارهين ، وحرص بعضهم على أن يوثق صلة الود بينه وبين وزير المالية ليكفل له هذا الود تنفيذ ما يريد فى وزارته . وقد حاولت أن أتخلص من هذا الوضع بتصوير ما أحاول من إصلاح فى حدود الميزانية تفادياً من الاحتكاك بإشراف وزارة المالية ، فبلغت حظاً من النجاح فى بعض الأحيان . على أننى رأيت فى أحيان أخرى أن لامفر من اعتمادات جديدة أواجه بها الإصلاح الذى أقصد إلى تنفيذه ، فلجأت إلى مجلس الوزراء مباشرة أقنعه بضرورة هذا الإصلاح ، فاعترض وزير المالية بأن الأمر يجب أن يعرض على اللجنة المالية قبل عرضه على مجلس الوزراء . ولقد أعلنت ثورتى على هذا الوضع محتجاً بما قرره أساتذة العلوم المالية من قواعد ومبادئ ، فذهبت ثورتى عبثاً ، وإن أعلن مجلس الوزراء العطف عليها ، لأن التقاليد التى جرى عليها العمل ورضيها الوزراء فى الوزارات المختلفة خلال عشرات السنين أقرت هذا الوضع الذى ثرت عليه ، فليس من اليسير العدول عنه أو تعديله إلا بتغيير ما يسمونه النظام المالى للحكومة المصرية .

والطريف فى هذا الأمر ما يقع بين وزارة المالية وغيرها من سائر الوزارات حين تحضير الميزانية . فكل وزارة تعد ميزانيتها للعام المالى الجديد تنفيذاً لسياستها وتبعث بها إلى وزارة المالية لتتناولها لجنة الميزانية فيها فتحذف منها ما تشاء وتبقى منها ما تشاء من غير أن تلجأ أغلب الأمر إلى الوزارة المختصة أو تسألها رأيها فيما تبقى وما تحذف . ولوكلاء الوزارات فى هذا الصدد دور هام إذا أرادوا العناية بميزانية وزارتهم . أما الوزراء فقلما يتصلون بوزارة المالية لهذا الشأن ، إيثاراً منهم لمناقشة المشروع فى مجلس الوزراء حين يعرض عليه . وهناك ، فى جلسة المجلس ، تمر الميزانية مر الريح . فإذا تشبث وزير بأمر ، طلب إليه ، أغلب الأمر ، أن يتفاهم عليه مع وزير المالية .

وتحكم الميزانية ووزير المالية فى تصرفات الوزراء ليس وليد عهد الاستقلال والسيادة ، بل هو بعض مخلفات الماضى السابق على هذا العهد ، حين لم يكن لمصر من الحرية فى فرض الضرائب ما يكفل لميزانيتها المرونة الكافية لمواجهة مطالب الدولة . فقد كانت الامتيازات الأجنبية تأبى على الحكومة المصرية أن تفرض على الأجانب المقيمين فيها ضرائب أيًّا كانت من غير موافقة الدول التى ينتمون إليها . وكانت هذه الدول أربع عشرة دولة . وكانت معارضة دولة واحدة منها كافية لتغل يد الحكومة عن فرض أية ضريبة وإن كانت عادلة . ولم يكن طبيعياً ولا مقبولا أن تفرض على المصريين ضرائب لا يدفع الأجانب مثلها . لذلك

كانت الميزانية المصرية خاضعة لقيود تجعل وزير المالية مسئولا عن عدم تجاوز المصروفات ما يستطيع جبايته من الإيرادات .

وقد استمر هذا الإشراف لوزير المالية بعد إلغاء الامتيازات واسترداد مصر حريتها فى فرض الضرائب ، بحكم الاندفاع الذاتى .

وما كان لوزير أن يعتذر بالميزانية لولا ذلك الميراث . وليس معنى هذا ألا يتقيد الوزير بالميزانية . كلا . فهذا التقيد بعض ما يفرضه عليه الدستور . وإنما معناه أن الميزانية يجب أن تدرس دراسة جدية أساسها مواجهة الحاجات الحقيقية للدولة وتدبير المال اللازم لها ، وعدم إنفاق المال فيما وراء هذه الحاجات الحقيقية . فأما الطريقة المتبعة فى مصر ، طريقة موازنة الميزانية ولو على حساب الضروريات الأساسية ، والإسراف فى بعض النواحى لاعتبارات لا صلة لها بالحاجات الحقيقية للدولة ، فذلك ما يغرى بإهمال هذه الحاجات الحقيقية كما يغرى بالسفه الذى لا يمكن قبوله فى حكومة تقدر مسئوليتها تقديراً صحيحاً .

للمال ولأحكام الميزانية أثر كبير فى تصرفات الوزير . ولاعتبارات السياسة العامة أثر كبير فى تصرفاته كذلك . فقد تقتضى هذه السياسة العامة إرجاء مسائل هامة تقديماً لغيرها عليها ، أو تفادياً لأزمة قد تثور وتعرض مركز الوزارة كلها للقلق . وسيرى القارئ فى تضاعيف هذا الجزء أمثلة من ذلك ، قيام الحرب العالمية الثانية وموقف مصر منها وما ترتب على هذا وذاك من آثار فى تقدمها .

أحسب ما قدمت كافياً لبيان الأسباب التى تجعل نظرة الوزير إلى الحوادث تختلف عن نظرة الصحفى إليها ، والتى تجعل هذا الجزء الثانى يختلف عن الجزء الأول اختلافاً كبيراً لهذا السبب فضلاً عن الأسباب التى سبق إيضاحها .

* * *

كتبت الفصول التسعة الأولى من هذا الجزء فى النصف الثانى من سنة ١٩٥١ وفى الشهر الأول من سنة ١٩٥٢ ، أى فى عهد الملك السابق فاروق . أما الفصل العاشر وهو الأخير ، فكتب فى أغسطس من سنة ١٩٥٣ ، أى بعد ثمانية عشر شهراً من كتابة الفصول التى سبقته . ويرجع ذلك إلى أكثر من سبب . فقد توالت الحوادث سراعاً منذ الشهر الأول من سنة ١٩٥٢ وجرفنى تيارها على نحو لم يدع فرصة للكتابة . فلما كنا فى شهر يوليو سنة ١٩٥٢ حدث الانقلاب العسكرى الذى أدى إلى تنازل الملك السابق فاروق عن العرش لولده الطفل أحمد فؤاد . وقد عدت يومئذ من مصيفى بلبنان أحضر حوادث هذا الانقلاب .

على أنني ما لبثت حين رأيت سير الحوادث أن قدرت أن بقائي على مسرحها لا ضرورة له ، فعدت إلى مصيفى ، ثم سافرت إلى أوربا أحضر المؤتمر البرلماني الدولي الذي عقد في (برن) عاصمة سويسرا . وذهبت من (برن) إلى باريس لأعود منها إلى مصر فإذا مسرح الحوادث بالقاهرة يتغير منظره ، إذ يتولى اللواء أركان حرب محمد نجيب قائد القوات المسلحة في مصر رياسة الوزارة خلفاً لعلى (باشا) ماهر ، وإذ يعتقل عدد من المدنيين بينهم جماعة من ساسة العهد الذي سبق الانقلاب . عند ذلك آثرت أن أقف من الحوادث موقف النظارة ، مع رجاء التوفيق للذين تولوا الحكم .

عدت إلى مصر بعد أسبوع من هذا الانقلاب الجديد . وإنني لأفكر في استئناف الكتابة وإتمام هذا الجزء الثاني ، إذ دعتني حكومة الهند لأسافر إلى عاصمتها (نيودلهي) لأشترك في ندوة تعقد هناك بين ٥ و١٧ يناير ١٩٥٣ للبحث فيما كان لتعاليم المهاتما غاندى ووسائله في تنفيذها من أثر في إقرار السلام وفض المنازعات بين الشعوب . . . وتركت الهند عائداً إلى مصر في الثالث من فبراير ، فمررت ببغداد ، ثم بلغت القاهرة في الثامن من فبراير ١٩٥٣ . وما كدت أتم كتابة فصل عن « غاندى والسلام » وأبعث به إلى وزارة المعارف بالهند إجابة لطلبها ، حتى دعيت إلى (حلب) ألقى بها محاضرة عن « الحركات الفكرية وأثرها في حياة الأمم » . وقضيت بحلب ودمشق الأسبوع الأخير من أبريل ، وعدت إلى مصر في الثالث من مايو . وفي هذه الأثناء بدأت محادثات بين مصر وإنجلترا لإتمام الجلاء عن منطقة قناة السويس ، وحدث تطور جديد في الوضع الوزارى ، إذ عدلت الوزارة وشترك فيها بعض الضباط الأحرار الذين قاموا بحركة الانقلاب في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وبعد قليل ألغى النظام الملكى وأعلنت الجمهورية وأعلن اللواء محمد نجيب رئيساً لها .

لم تدع لى هذه الأطوار المتعاقبة في حياة مصر وحياتى فرصة لإتمام كتابة هذا الجزء الثانى . فلما اعتزمت الاصطياف في بورسعيد ، على رأس منطقة قناة السويس ، قدرت أن ما سيحيطني في مصيفى من شبه العزلة سيتيح لى فرصة للعودة إلى الكتابة . عند ذلك دفعت الفصول الثمانية الأول من الكتاب إلى « مطبعة مصر » كما أرتبط بإتمام ما بقى منه ، وراجعت الفصل التاسع لأول ما استقررت في مصيفى ، وفكرت في تصوير الفصل العاشر .

ولولا الحوادث التي وقعت في مصر وأدت إلى الانقلاب العسكرى الذى أكره الملك السابق فاروق على التنازل عن العرش ، لجعلت الفصل العاشر خاتمة لهذا الجزء الثانى ، ولاكتفيت فيه بالتماس العبرة مما حدث قبيل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها وفي أعقابها ،

ولوجدت فى ذلك مادة قيمة لفصل ممتع . وما بالك بسلام عالمى نظمته معاهدة فرساى على أثر الحرب العالمية الأولى ، فإذا هذا التنظيم للسلام يحمل فى طياته جراثيم الحرب العالمية الثانية ، وإذا هذه الحرب الثانية أشد فتكاً وتدميراً ، وإذا جهاد مصر فى سبيل حريتها واستقلالها وما انتهى إليه من معاهدة التحالف مع إنجلترا فى سنة ١٩٣٦ يقلب مصر قاعدة حربية لا لإنجلترا وحدها ، بل لها ولحلفائها جميعاً ، ثم إذا حليفتنا إنجلترا تتدخل فى شئوننا الداخلية تدخلا مسلحاً وتحاصر قصر الملك السابق وتهدد بعزله ونفيه ، ثم إذا بالدكتاتورية الإيطالية تنهار وكأن ما أقامه موسولينى خلال عشرين سنة من جيوش وبواخر يحاول بها أن يضع يده على البحر الأبيض ليصبح بحيرة رومانية كما كان فى عهد الإمبراطورية الرومانية القديمة لا يزيد على أنه بناء على الرمل أو قصور من الورق .وإذا الدكتاتورية الألمانية تنهار هى الأخرى بعد أن اعتدّت بقوتها المسلحة اعتداداً جعل الناس فى مشارق الأرض ومغاربها يتوهمون أنها لا تقهر .

لقد كان فى هذا كله وما إليه من أطوار الحرب وما ابتكره العقل والعلم الإنسانى فى أثنائها من آلات للدمار ، انتهت إلى تفتيت الذرة وإلى القنبلة الذرية ، موضع لعبرة أى عبرة ، ثم كان فى أطوار الحياة فى مصر نفسها موضع لعبرة لا تقل تنبيهاً لأولى البصائر والأبصار .

كان يسيراً أن يرى ساسة مصر أن وطنهم يصهر فى بوتقة الحرب صهراً عنيفاً ، وأنه كان معرضاً فى سنة ١٩٤٢ لأن تجتاحه القوات الألمانية والقوات الإيطالية باسم مطاردة الإنجليز وحلفائهم فى أراضيه ، وأن ذلك لو حدث لأدى به إلى دمار يعلم الله وحده كم من السنين يحل علينا بكلكله ويجعل حياتنا جحيماً وبؤساً ، وأن رحمة الله وحدها هى التى أنقذتنا من هذا المصير القاسى ، وأنا إذا أردنا أن نقى جيلنا وأن نقى الأجيال التى تعقبنا من التعرض لمثل هذه الكوارث فقد وجب علينا أن ننسى وننكر ذواتنا وأن نعتبر بما حدث فنعقد الخناصر لنتعاون جميعاً حتى نجعل من مصرنا أمة عزيزة الجانب يخطب الجميع ودها . لكنا بدلا من ذلك قصرنا تفكيرنا على ذواتنا ، وقدمنا خصوماتنا على أسباب التفاهم بيننا ، ونسينا أن استعلاء بعضنا على بعض يضعفنا جميعاً ويضعف وطننا معنا ، واندفعنا لذلك تحركنا أنانيتنا ، متوهمين أن هذه الأنانية هى مظهر ثقتنا بأنفسنا ، متناسين أن الثقة بالنفس تختلف عن الأنانية كل الاختلاف ، لأن الثقة بالنفس لا تتنافى مع الثقة بالغير والتعاون معه ، حين لا تعرف الأنانية الغير ولا تثق به وإن كان من أكرم أبناء الوطن وأنزههم وأشدهم له حباً

وإخلاصاً . والأنانية تأبى لذلك أن تتعاون مع الغير ، اللهم إلا لتخدعه وتستثمر جهده لحسابها ؛ ولهذا لا سبيل مع الأنانية إلى عمل مشترك منتج يشعر كل فرد من المشتركين فيه بأن حاجته إلى إخوانه لا تقل عن حاجتهم إليه ، وبأن صدق الإخلاص فى هذه الشركة هو الوسيلة لا وسيلة غيرها ليؤتى العمل ثمراته لخير الجميع ، ولخير الوطن الذى يظل الجميع .

كان لى أن أجعل من الفصل العاشر خاتمة لهذا الجزء الثانى ، وأن أجد من هذه العبر مادة ممتعة حقاً . لكن الحوادث التى أدت إلى الانقلاب العسكرى الذى أكره الملك السابق فاروق على التنازل عن العرش ومغادرة أرض مصر جعلتنى أوثر أن أجمع فى هذا الفصل الأخير صورة موجزة كل الإيجاز لما وقع بعد استقالة وزارة النقراشى (باشا) الأولى فى أوائل سنة ١٩٤٦ إلى أن وقع هذا الانقلاب فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وهى ست سنوات ونصف السنة تحتاج إلى جزء كامل من هذه المذكرات . فما وقع فى أثنائها من الحوادث فى مصر جسيم غاية الجسامة . ولا أحسبنى أبالغ إذا أنا قلت إنه يزيد فى جسامته على كل ما وقع قبله . فهذه الأشهر الثمانون كانت أشهر ثورة فكرية وقلق اجتماعى واضطراب نفسى قل أن رأت مصر مثله فى تاريخها القومى الحديث ، وإن شئت فقل إنها كانت امتداداً للثورة التى بدأتها فى سنة ١٩١٩ مع سعة فى أفقها ، وفى ميادينها ، وفى غاياتها وأغراضها . ولذا كانت هذه الست السنوات ونصف السنة بحاجة إلى جزء كامل من هذه المذكرات . وأنا الآن أعد هذا الجزء وأرجو أن يوفقنى الله إلى إتمامه . لكننى آثرت أن أوجز صورة ما حدث فى هذه السنوات فى الفصل الأخير من هذا الجزء الثانى لتكمل لقارئه صورة من عهد فاروق من بدئه إلى منتهاه .

وسيرى القارئ أن هذا العهد يتسم بظواهر متناقضة أشد التناقض . فلأول مرة فى تاريخ مصر الحديث اطردت الحياة النيابية خمسة عشر عاماً سوياً لم يعطل البرلمان فى أثنائها إلا فى الشهور الأربعة الأخيرة منها . ومع ذلك لم تمنع هذه الحياة النيابية الطغيان ، ولا منعت الدكتاتورية المبرقعة حيناً ، والسافرة أحياناً . وسيرى أن هذه الحياة البرلمانية التى تعتبر فى غير مصر ملاذاً للحرية الديمقراطية الصحيحة قد حجبتها الأحكام العرفية أحد عشر عاماً من خمسة عشر ، عطل خلالها ما كفله الدستور من صور الحرية ، وتعرض الناس فى أثنائها فى أشخاصهم وأموالهم لصور من العدوان ضاقت بها نفوسهم .

وسيرى القارئ كذلك أن الثورة التى بدأت سياسية فى سنة ١٩١٩ امتدت إلى ميادين كثيرة أخرى ، وإن لم يبد لها من الآثار الظاهرة ما بدا لثورة سنة ١٩١٩ . فقد كان فى مصر

خلال هذا العهد نشاط شيوعى ، ونشاط دينى ، ونشاط اجتماعى ، ونشاط ثقافى وعقلى ، وبعض هذا النشاط هدام مدمر ، وبعضه بناء معمر .

لم يكن فى مقدورى وأنا أكتب هذه المذكرات أن أتناول هذه الميادين وما وقع فيها جميعاً بالتفصيل . فأنا إنما أكتب عما شاركت فيه أو اتصلت به من حوادث أتاح لى الاشتراك فيها أو الاتصال بها أن أعرف دقائقها فأدونها . فأما ما سوى ذلك مما اتصل بعلمى ولم أشارك فيه ولم أتصل به فلم أزد على أن مررت به أو أشرت إليه . فما اتخذته الحكومة فى العهود المختلفة ، ومنها العهود التى كنت فيها وزيراً ، لمقاومة الشيوعية أو لإقرار الأمن حين اضطرابه ، قد كان بعيداً عن دائرة عملى ، ولم يكن لى من العلم به أكثر مما لغيرى ، فلم يكن طبيعيًّا أن أفصل شيئاً منه . أما وقد كنت وزيراً للمعارف ثلاث فترات امتدت إلى ثلاثة وأربعين شهراً ، وكنت وزيراً للشئون الاجتماعية ثلاثة أشهر وأياماً ثم كنت بعد ذلك رئيساً لمجلس الشيوخ ، فقد دونت ما وقع فى هذه الدوائر بما رأيت من تفصيل ، كما دونت ما كان يجرى فى مجلس الوزراء من شئون السياسة العامة بمثل هذا التفصيل . أما ما سوى ذلك فلم أزد على الإشارة إليه ولم أتعرض للحكم عليه ، لأنى لا أملك عناصر هذا الحكم .

* * *

وأود ، فى هذا الصدد ، أن أشير إلى ملاحظة أبديت بعد ظهور الجزء الأول من هذه المذكرات . فقد قيل إن المذكرات لا تفصل تاريخ مصر فى الفترة التى تناولتها كما يجب أن يفصل . وأسارع إلى القول بأنى لم أقصد إلى التأريخ لمصر فى الفترة التى أكتب عنها ، وإنما قصدت إلى تدوين ما شاركت فيه أو اتصلت به . وغايتى من ذلك أن تكون هذه المذكرات مرجعاً لمن يريد من بعد أن يؤرخ لمصر ، ومن يستطيع يومئذ أن يرجع إلى ما كتبته وما كتبه غيرى وإلى صحف العهد الذى يؤرخ له كى يرسم الصورة التى يطمئن إلى أنها تصف الحقبة التى يكتب عنها . وكل الذى أدعيه أننى توخيت الحق غاية جهدى فيما دونت . وأنا مع ذلك لا أدعى العصمة ، ولا أدعى أننى استطعت أن أسمو فوق خلجات النفس ، وإن حاولت ما استطعت أن أكون منصفاً كل الإنصاف .

وغرض آخر قصدت إليه . ذلك أن مصر تتطور فى العهد الحاضر تطوراً سريعاً من عهد لم يكن لأبنائها فيه سلطان على مصائرها ، إلى عهد استقلال صحيح لا يشارك أبناءها فى أعمال سيادتها مشارك ، ومن جيل تأخر فى مضمار الحضارة إلى جيل تقدم تثب الأمة فيه إلى الرقى وثباً دراكاً تبتغى به أن تكاتف أرقى الأمم حضارة . وطبيعى أن تصاحب

هذا التطور السريع وهذه الوثبات المتتالية أخطاء وخطيئات يجب تبينها لإصلاحها ولتدارك الوقوع فى مثلها من بعد ، كما يجب أن ترسم لهذا التطور سياسة مستقرة طويلة الأجل ، بريئة من اضطراب الارتجال ، مستندة إلى حيوية الشعب ومقوماته الذاتية لكى تسير أمور الأمة والدولة سيراً حثيثاً إلى الغاية المرسومة .

وإنما يتيسر تبين الخطأ والخطيئة وتداركهما ببيان ما يقع منهما ، كما يتيسر رسم السياسة المستقرة الطويلة الأجل بالوقوف الحين بعد الحين لتعرف الماضى القريب وما وقع فيه ، حتى ترسم هذه السياسة على هدى الصالح من نشاط الشعب ، وحتى تنتفى منها أسباب الزيف والضعف . ولا يكون ذلك إلا بأن يدون العاملون فى ميادين الحياة القومية على اختلافها مشاهداتهم وملاحظاتهم على هذه المشاهدات . وذلك ما قمت وأقوم به فى هذه المذكرات ، راجياً أن أحقق من هذا الغرض قسطاً ينفع الله به الوطن وبنيه .

لم يكن التأريخ لمصر فى الفترة التى تناولتها هذه المذكرات من غرضى إذن . وما كان لى أن أطمع فى مثل هذا التأريخ . فلن يستطيع أحد ، وإن بلغ من الذكاء والعلم غاية المدى ، أن يؤرخ لعصر عاش فيه . ذلك بأن الكثير من الحوادث بل أكثرها ، تكتنف مقدماته ونتائجه أسرار لا يقف عليها من المعاصرين إلا من شاركوا فيها أو اتصلوا بها ؛ وقد لا يقف هؤلاء إلا على جانب من هذه الأسرار ثم يبقى سائرها خفيًّا عليهم ، ولا يظهر إلا بعد زمن طويل أو قصير من حياتهم ، إذ تكشف عنه وثائق سرية أو مذكرات وشهادات يدونها أو يدلى بها لمناسبة ما هؤلاء الشركاء فى الحوادث أو المتصلون بها . فإذا كان ذلك شأن من كانوا على مسرح هذه الحوادث ، فما بالك بغيرهم ممن لم يشتركوا فيها ولم يتصلوا بها ، ثم ما بالك بالنظارة البعيدين عن المسرح ، وما بالك بالجمهور الذى لا يعنى من الحوادث إلا بما يمسه عن قرب . لهذا كان محالا أن يؤرخ إنسان لعصره ، وكل ما يستطيعه أن يدون ما يعرف ليكون بعض عناصر التاريخ يوم يصنى الزمن فى بوتقته هذه العناصر ويجلوها جميعاً ، ويتيح بذلك للمنقطع للتاريخ أن يكشف عما يسمح به الجهد من حقائق العصر الذى يتصدى للتأريخ له .

ولهذا رأينا كثيرين ممن يتصدون للتاريخ يحصرون جهدهم فى فترة ضيقة لا تزيد على بضع عشرات أو ما دونها من السنين ، ينقبون عن كل ما دق وجل من أنبائها ، ويلتمسون له الوثائق والأقوال الخاصة به فى كل مكان من العالم يطمعون فى أن يسعفهم بهذه الوثائق

والأنباء . وكثيراً ما ترى المؤرخين لعهد بذاته يختلفون مع ذلك فى تصوير واقعة أو فى تقدير أسبابها وأسرارها .

وليس ذلك عجباً ، والتراجم التى يكتبها أصحابها لأنفسهم تتعرض فى كثير من الأحيان للتفنيد والنقد ، مع ما يؤمن به كثيرون من أن أحداً لا يعرف الإنسان أكثر من نفسه ، فهو الذى يعرف دخائل أسراره ومسارح أفكاره وخلجات ضميره وبواعثه إلى تصرفاته وأعماله . لكنه مع ذلك لا يعيش فى عزلة عن غيره ، وتصرفاته تتأثر إلى حد كبير باتجاهات الغير وتصرفاته . وهو حين يترجم لنفسه يتناول حتما ما كان لهذا الغير من أثر فى اتجاهه ، وقد يغيب عنه ما ينطوى عليه ضمير هذا الغير وما يجول فى سره . فيكون ذلك مدعاة لنقد الناقد وتصحيح المصحح .

إذا كان ذلك شأن التراجم الذاتية فكيف يتسنى لإنسان أن يؤرخ لعصر عاش فيه وهو يعلم أنه لا يستطيع الوقوف على كل أسراره ؟ لقد شاركت فى أمور كثيرة أعترف بأن الكثير من أسرارها غاب عنى ، وما أشك فى أن هذه الأسرار بذاتها ، أو أن أسراراً غيرها غابت عمن شاركونى فى هذه الأمور . ولقد أشرت حين تحدثت عما وقع فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ما اكتنف هذا الحادث وما لا يزال يكتنفه من أسرار لا تزال خفية على برغم ما بذلت من جهد للوقوف عليها . وقد أشرت فى الجزء الأول من هذه المذكرات إلى ما جرت به الأحاديث من أن الملك فؤاد كان يطمع فى أن يكون خليفة للمسلمين ، فتصدى الدكتور حسن نشأت (باشا) للرد علىّ ينفى ما جرت به الأحاديث ، ثم نشر الدكتور الظواهرى فصلا من مذكرات والده الشيخ الأكبر محمد الأحمدى الظواهرى يذكر فيه أن الملك فؤاد كان يريد بالفعل أن يكون خليفة المسلمين . وحسن نشأت (باشا) كان أوثق الناس اتصالا بالملك فؤاد . والشيخ الأكبر الظواهرى كان من الواقفين فى هذا الموضوع على بواطن أمره .

ألست محقاً إذن حين أذكر أن أحداً لا يستطيع أن يؤرخ لعصره وإن بلغ من الذكاء والعلم غاية المدى ؟

قد يصح لمن شاء ، فى هذا الموضوع بالذات ، أن يرجح ما ذهب إليه الشيخ الظواهرى وما جرت به الأحاديث فى حياة الملك فؤاد ، وإن كان ما اتصل به من وثائق وأسانيد لم ينشر بعد . فقد ذكر لورد جورج لويد فى مؤلفه عن مصر ما يفيد هذا الترجيح . ولورد جورج لويد كان مندوباً سامياً لإنجلترا فى مصر بين سنة ١٩٢٥ و سنة ١٩٣٠ ، أى فى الفترة التى

كانت فيها فكرة الخلافة الإسلامية تداعب بعض الرءوس المتوجة فى الشرق الإسلامى ، وكان بحكم منصبه الرسمى هذا واقفاً من بواطن الأمور على ما لم يقف عليه غيره .

وربما جاز لمن يحاول تمحيص الحوادث قبل نشر الوثائق والأسانيد الوثيقة أن يذكر فى هذا الصدد أن الملك السابق « فاروق » كان يحرص على ترسم سياسة والده جهد استطاعته ، وأنه كان يعمل على أن تكون له زعامة العالم الإسلامى ، إن لم تكن له خلافة المسلمين . من ذلك أن اجتمع ممثلو الدول العربية فى مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية للاشتراك فى اجتماع جامعة الدول العربية ، واجتمع هؤلاء مع من دعوا لصلاة الجمعة مع الملك السابق فاروق بجامع قيسون بالقاهرة . فلما أتم الخطيب خطبة الجمعة ونزل عن المنبر ليؤم الناس نحّاه بعض رجال القصر وتقدم الملك السابق فاروق فأم الناس لصلاة الجمعة على غير عادة . وجرى الحديث يومئذ بأن الدافع له إلى هذا قد كان ميله لزعامة المسلمين ، إن لم يكن للخلافة الإسلامية .

يستطيع من شاء أن يستخلص مما سبق ، ومن حوادث أخرى ، مطمع الملك فؤاد فى أن يكون خليفة المسلمين ، أو أن يرجح ذلك على الأقل . لكن الترجيح لن يبلغ حد التوكيد حتى تظهر الوثائق التى تمكن التاريخ من أن يقول كلمته الحاسمة التى لا ترد .

° ° °

أما وقد عرضت لما وجه من نقد إلى الجزء الأول من هذه المذكرات فمن الحق أن أستجيب لملاحظة أبداها الأستاذ محمد محمود جلال بعد قراءته ذلك الجزء . فالمرحوم حسين (باشا) واصف هو الذى بعث أخاه مصطفى كامل (باشا) ليدرس الحقوق بفرنسا . وإنى لأستجيب لهذه الملاحظة مقدراً شاكراً .

وأختم هذا التقديم بالتنبيه إلى أن ما أشرت إليه فى صدره من تقدم مصر العظيم خلال الثلاثين سنة الأخيرة لم يحل دونه ما ذكرت من بعد من وقوع الخطأ فى تصرفات الذين تولوا أمر مصر . ذلك بأن حيوية الشعب كانت أقوى من الطغيان ومن الفساد الذى جره الطغيان فى أذياله ، ولذلك استمر النضال بين تلك الحيوية وهذا الطغيان سنين متعاقبة ، ثم انتهى الطغيان إلى أن تخلت عنه كل العناصر السليمة فى البلاد ، فوقف فاروق حائراً

يتلفت يمنة ويسرة لعله يجد سنداً . فلما لم يجد هذا السند أسلم نفسه وعرشه وأذعن للمصير المحتوم .

ولعل فيما قصته هذه المذكرات موعظة وعبرة لمن ألقى السمع وهو شهيد ، فالذكرى تنفع المؤمنين .

وإنّك لا تَهْدى مَنْ أحْبَبْت ولكنَّ اللهَ يَهْدى مَنْ يشاءُ إلَى صِراطٍ مُسْتقيمٍ .

الفصل الأول

فترة انتقال

النحاس (باشا) يعيد تأليف الوزارة مشكلتان فى تأليفها زيارة وفد الصحافة المصرية إنجلترا – اضطراب الحالة السياسية فى مصر – الرأى العام وأثره فى سياسة البلاد المظاهرات ضد المعارضة تزعزع مركز الوزارة الخلاف الدستورى بين القصر والوزارة سير رونالد ستورس والإنجليز والوزارة الهيئة الوفدية تؤيد النحاس (باشا) ضد الدكتور أحمد ماهر – مظاهرة كبرى لاقتحام منزل محمد محمود (باشا) محمد محمود (باشا) وعلاقته بالقصر اشتداد الخلاف بين القصر والوزارة إقالة النحاس (باشا) ودعوة محمد محمود (باشا) لتأليف الوزارة .

رسمنا ، فى الفصل الأخير من الجزء الأول لهذا الكتاب ، صورة ما حدث يوم ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ ، إذ بلغ الملك فاروق الثامنة عشرة من سنه بالحساب الهلالى ، وأقسم اليمين الدستورية . ويومئذ انتهى عهد الوصاية على العرش ، واستفتحت مصر عهد مليكها الشاب .

وكان طبيعياً أن تستقيل الوزارة . فهى وكيل عن صاحب العرش ، فى ولاية السلطة التنفيذية ، وكالة دستورية ترفع عنه كل مسئولية ، وتلقيها على الوزارة أمام البرلمان . لذا رفع مصطفى النحاس (باشا) استقالة الوزارة إلى الملك فاروق . وإذ كان النحاس (باشا) صاحب الأغلبية فى مجلس النواب ، فقد عهد إليه الملك أن يؤلف الوزارة الجديدة .

وتوقع الناس أن تكون الوزارة الجديدة هى بعينها الوزارة التى قدمت استقالتها ، لكنهم فوجئوا بتعديل جوهرى فيها ، كما فوجئوا بحادث له مغزاه فى النظام النيابى . صحيح أن هذا الحادث لم يكن الأول من نوعه فى مصر ، لكنه فى هذا العهد الجديد برز أشد وضوحاً من كل ما سبقه من مثله .

فقد رفض الملك أن يكون الأستاذ يوسف الجندى وزيراً . وكان الأستاذ يوسف نائب زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ ، ثم كان الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية فى الوزارة السابقة . وكان مشهوداً له ، وهو المحامى الشاب ، بالبراعة البرلمانية الممتازة فى المعارضة . وقد رفض تعيينه فى الوزارة بحجة أن نزاهته ، إبان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية ، لم تكن فوق الشبهات .

ولم يعرف من قبل أن الملك فؤاد رفض تعيين وزير لهذا السبب . لذا برز هذا الحادث وكأنه الأول من نوعه وتناوله الناس بالحديث ، وجعل كل فريق يبدى رأيه فيه وفق هواه السياسى أو ميله الذاتى .

لم يكن لنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، أن نعترض على هذا الحادث بعد أن تألفت الوزارة الجديدة . فقد اعترض الملك فؤاد من قبل على تعيين أحد الدستوريين ، لغير سبب إلا أنه لا يطمئن إلى سياسته . وأريد منى أن أناقش هذا الرفض من الناحية الدستورية ، فكـــان من رأيى أن المسئولية فيه على الرئيس الذى يؤلف الوزارة ولا يتمسك بمن يرشحه . وإذ كنا فى ذلك العهد نؤيد النظام القائم فقد رأينا أن ندع هذا الحادث يمر من غير تعليق . وليس طبيعياً ، وقد أصبحنا فى المعارضة ، أن نتخذ موقفاً غير هذا الموقف بالنسبة للأستاذ يوسف الجندى . لذلك آثرنا أن ندع الأمر يصرفه الملك الشاب مع رئيس الوزارة صاحب الأغلبية البرلمانية .

ولو أن الأمور كانت تجرى فى مجراها الدستورى السليم ، لوجب ألا يثير النحاس (باشا) أية ثائرة بسبب هذا الحادث ، بعد أن وقع المرسوم بتأليف الوزارة من غير أن يشترك فيها الأستاذ يوسف الجندى . فتوقيع مرسوم التأليف معناه أنه اقتنع بحجة الملك فارتضاها . فإن لم يكن قد اقتنع فقد كان واجباً عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف الوزارة ، وأن يتمسك بقائمته التى قدمها ، وللملك عند ذلك رأيه .

لكن النحاس (باشا) لم يسلك هذا المسلك ، بل نزل على اعتراض الملك . ثم بدأت صحفه تنشر أن الوزارة تبحث موضوع الأستاذ يوسف من الناحية الدستورية . وما أحسب النحاس (باشا) فاته أن توقيع مرسوم التأليف يسقط حجته فى الاعتراض على ما حدث . ترى ، أكان الغرض مما ينشر فى صحفه يومئذ عن البحث الدستورى نوعاً من الإرهاب غير المنتج ؟ أم كان ترضية أفلاطونية للأستاذ يوسف الجندى ؟ أم قصد به إلى توجيه الرأى العام وجهة خاصة ؟ أحسب البحث لم يكن جدياً ، وأن النحاس (باشا) قبل تأليف الوزارة خشية تكليف غيره بتأليفها إن هو تشبث بتعيين الأستاذ يوسف ، وخشية ما يترتب على ذلك من حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة تدور معركتها حول الخلاف بينه وبين الملك الشاب ، الذى سحر الجمهور شبابه فلم يكن للنحاس (باشا) قبل بمقاومته .

ولم يعين فى مرسوم التأليف وزير للبلاط . وكان منصب وزير البلاط قد ابتكر فى عهد الوصاية ، بينما لم يكن له وجود فى عهد الملك فؤاد . وعلل إنشاؤه إذ ذاك بأن صاحب هذا المنصب هو همزة الوصل بين الوزارة والقصر ، يؤيد بحكم حزبيته سياسة الوزارة ،

ويعمل بحكم صلته الدائمة بالقصر على تجنب كل احتكاك بين الوزارة والقصر . وطبيعى ، وهذه مهمة وزير البلاط ، أن يحل هو محل رئيس الديوان الملكى . وأن يتغير بتغير الوزارة ، فيكون من حزب كل وزارة قائمة . ولم يرض القصر هذا الوضع المبتكر فى عهد الوصاية . فعدل النحاس (باشا) عنه فى الوزارة الجديدة ، وعادت الأمور إلى نصابها فى عهد الملك فؤاد .

كما أنه لم يعين وكيل برلمانى لأية وزارة من الوزارات ، عوداً بالأمور كذلك إلى نصابها فى عهد الملك فؤاد .

وقد لاحظ الناس جميعاً ، حين صدر المرسوم بتأليف الوزارة ، أن النحاس (باشا) أدخل على هيئتها تعديلا جوهرياً . فقد استبعد منها محمود فهمى النقراشى (باشا) ومحمود غالب (باشا) . وتساءل الناس عن السبب فى هذا الاستبعاد ، ثم عرفوه بعد قليل . فقد نشر غالب (باشا) فى الصحف بياناً مطولا شرح فيه الخلاف الذى وقع فى الوزارة السابقة بينه هو والنقراشى (باشا) من ناحية ، وبين بقية الوزراء وعلى رأسهم مكرم عبيد (باشا) من ناحية أخرى ، حول استنباط الكهربا من مساقط المياه بخزان أسوان . وتلخيص هذا الخلاف أن شركة إنجليزية ، يمثلها فى مصر الكولونيل جراى ، عرضت أن تقوم بهذه العملية الضخمة ، على أن يتم الأمر بينها وبين الحكومة المصرية مساومة ومن غير مناقصة . وأثار محمد محمود (باشا) ، زعيم المعارضة فى مجلس النواب ، هذه المسألة فى كتاب بعث به إلى رئيس المجلس ، الدكتور أحمد ماهر ، طلب فيه أن يعرض استنباط الكهربا فى مناقصة عالمية تتقدم فيها الشركات العالمية الكبرى بعطاءاتها ليسند العمل إلى أكثر هذه الشركات خبرة وأمتنها مالية . وانضم النقراشى (باشا) وغالب (باشا) إلى هذا الرأى ، وتشبث مكرم (باشا) وتابعه سائر الوزراء بالاتفاق مساومة مع الشركة التى يمثلها الكولونيل جراى ، بحجة أن لهذه الشركة سراً فنياً لا يمكن إفشاؤه ، وأن هذا السر يبيح للحكومة أن تتجاوز عن المناقصة إلى الممارسة . ولما كانت شركات عالمية قد أبلغت الحكومة المصرية أنها تقبل القيام بهذه العملية مقابل خمسة ملايين من الجنيهات بينما كانت الشركة التى يمثلها الكولونيل جراى تطلب سبعة ملايين ومائتى ألف ، فقد تمسك غالب (باشا) والنقراشى (باشا) بطرح العملية فى المناقصة على خلاف الرأى الذى انتهى إليه أغلب الوزراء . وكان هذا الخلاف سبباً عند تعديل الوزارة فى إقصائهما عنها ، وكأنما أريد بذلك إتمام هذه الصفقة بأية حال .

نشر غالب (باشا) بيانه متضمناً تفصيل ما حدث حول هذا الموضوع من خلاف ،

ورد عليه مكرم عبيد (باشا) ردًّا لا يقل عن بيانه تفصيلا . فكان ذلك مثار حديث مستفيض فى الأندية وفى بعض الصحف حول نزاهة الحكم فى هذا الأمر الخطير . ولم يخل هذا الحديث بطبيعة الحال عن شائعات حول مبلغ مليونى الجنيه التى تزيد فى عطاء شركة الكولونيل جراى عن عطاء غيرها من الشركات ومصير هذين المليونين .

أدى استبعاد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) من الوزارة ، بعد الاحتكاك الذى حدث بين النحاس (باشا) والقصر أثناء تأليفها ، إلى خلق جو ازدادت فيه الخصومات عما كانت عليه من قبل . وأعان على تزايدها ما أشيع من أن الدكتور أحمد ماهر ، رئيس مجلس النواب ، يؤيد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) ، وإن لم يظهر لهذا التأييد أى أثر خارجى . ولم يكن من شأن هذا الجو أن يسكن من حدة الخصومة التى كانت قائمة بين المعارضة والحكومة فى عهد الوصاية من بعد أن أبرم البرلمان معاهدة المودة والصداقة ، التى سماها النحاس (باشا) ومكرم عبيد (باشا) « معاهدة الشرف والاستقلال » ، بين مصر وإنجلترا

واغتبطنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، بهذا الوضع الجديد ، إذ رأينا فيه إضعافاً لشوكة الوزارة التى تناوئنا ونناوئها . وكان طبيعياً ، وهذه هى الحال ، أن تعمل الوزارة على محاربة خصومها لإضعاف شوكتهم ، كما يحاربونها هم لإضعاف شوكتها .

استأنفت الوزارة الجديدة عملها فى هذا الجو ، فجرت على الوتيرة التى جرت عليها فى عهد الوصاية ، وسارت فى الحكم سيرة حزبية متطرفة ؛ ولذلك عززت فرق القمصان الزرق التى أنشأتها من قبل على غرار القمصان السوداء الفاشستية والقمصان الرمادية النازية ، لتبعث الرهبة إلى نفوس خصومها . وعادت الأمور سيرتها السابقة ، وإن هدأ قيظ الصيف من حدتها وشدتها .

* * *

وآن لجماعة منا ، معشر الصحفيين المصريين ، أن تسافر إلى إنجلترا تلبية لدعوة وجهتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية ، توثيقاً لروابط الصداقة والمودة التى أنشأتها معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكنت فى هذه الجماعة . وكان يمثل الصحافة الوفدية فيها الأستاذ عبد اللطيف صادق المحامى رئيس تحرير كوكب الشرق . وكان فى الوفد غيرنا خليل (بك) ثابت رئيس تحرير المقطم ، ونجله الأستاذ كريم ثابت وحرمه كريمة المرحوم سليم سركيس ، والأستاذ أنطون الجميل (بك) رئيس تحرير الأهرام ، وإسكندر مكاريوس صاحب اللطائف المصورة .

وبلغنا لندن بكرة الصباح من يوم ١٥ سبتمبر ، فاستقبلنا على محطة فكتوريا السير رونالد ستورس ، الذى كان موظفاً بالوكالة البريطانية فى مصر فى عهد اللورد كرومر ثم حاكماً لجزيرة قبرص . وقد ندبته الحكومة البريطانية مضيفاً يصاحبنا ، لأنه كان يعرف اللغة العربية ، وكان يستطيع أن يحادث من لا يعرفون اللغة الإنجليزية منا .

والحكومة البريطانية كريمة فى ضيافتها من غير إسراف . وقد أطلعتنا خلال مدة الضيافة على كثير من المنشآت الحربية والمدنية التى تشهد بقوتها ونشاطها ، ونشاط الشعب البريطانى ، وحرصه على النظام ، واحترامه القانون . زرنا بطبيعة الحال البارجة الأثرية « فكتورى » ، بارجة أمير البحر العظيم نلسون ، وزرنا معها فى بورتسموث غواصة نزلنا إلى جوفها ، وأرانا بعض رجالها لون الحياة فيها وكيفية عملها فى أثناء الحرب . وزرنا مطاراً حربياً شهدنا فيه بعض الطائرات ، ومنها الطائرات المطاردة ودخلنا إلى جوفها . وزرنا مدرسة الطيران واطلعت مصادفة على كراسة لأحد طلبتها ، فإذا بها سؤال عن الميدان الجوى فى الحرب المقبلة أين يكون ؟ وإجابة الطالب بأنه سيكون الميدان المصرى . وزرنا بلدة شكسبير (ستراتفورد – أن – إيفون) ، وشهدنا مسرحية للشاعر الخالد فى المسرح القائم بها حيث تمثل مسرحياته . وزرنا أكسفورد ومكتبتها وطلبتها ومساكن الطلاب بكلياتها . وزرنا منشستر وبعض مصانع نسيج القطن بها ، وعنيت بزيارة مكتبتها الفخمة الضخمة التى أقامتها المدينة وأنفقت ما يزيد على مليون من الجنيهات فى إقامتها ، وشهدنا مسرحية شيقة ظريفة بمسرح كفنت جاردن بلندن . وزرنا كذلك من مظاهر النشاط الحربى والمدنى ما أرادت الحكومة البريطانية أن نزوره ، لنقتنع بأن حليفتنا جديرة بالتقدير والإكبار .

وإن أنس لا أنس زيارتنا لوزارة الخارجية ومقابلتنا وزيرها مستر أنتونى إيدن . وغرفة الوزير فخمة بديعة الأثاث ، أدهشنى ما رأيته من أثاثها إذ قارنته بغرفة رئيس القسم المصرى بهذه الوزارة حين زرته فى سنة ١٩٢٦ . فقد ذهبت إليه يومئذ على موعد . فلما كنت فى الطبقة التى بها مكتبه رأيت حاجباً يستقبلنى وهو على علم بموعدى . ورأيت هذا الحاجب يدخل معى إلى غرفة الرئيس ومعه كرسى من الخيزران أجلس عليه ، ولم أجد بالغرفة أثاثاً غير المكتب الذى يجلس إليه هذا الرئيس ليؤدى عمله . فلما أتممت حديثى معه وانتهت بذلك زيارتى دق الجرس فجاء الحاجب فصحبنى إلى خارج الغرفة بعد أن ودعنى صاحبها ، ولم ينس هذا الحاجب أن يأخذ معه الكرسى الذى كنت أجلس عليه .

شتان بين هذه الغرفة ، المخصصة للعمل لا للزيارة ، وبين غرفة الوزير التى حوت

من المقاعد الوثيرة ما كفى لجلوس الصحفيين المصريين جميعاً .

وفيما نحن هناك نتحدث إلى مستر إيدن ، أراد الأستاذ مكاريوس أن يأخذ صورة الوزير الفوتوغرافية فى غرفته ، فتردد الوزير هنيهة ثم قال : لا بأس ! هذه أول صورة تؤخذ فى هذه الغرفة ، وأحسبها تكون آخر صورة كذلك .

وفى أثناء مقامنا فى إنجلترا ، تحدثت مع السياسيين البريطانيين الرسميين وغير الرسميين . فإذا مس الحديث الأحوال فى مصر ، عنوا بأن يؤكدوا أن إنجلترا لا شأن لها بأمور مصر الداخلية . فمصر مستقلة منذ سنة ١٩٢٢ ، والمعاهدة التى عقدت منذ عام قد حددت علاقات الدولتين تحديداً لا يدع مجالا لأى تدخل بريطانى فى شئون مصر الداخلية . أفكان هذا الكلام صريحاً صادقاً ، أم كان جواباً سياسياً أملته الظروف ؟ لم أعنِ نفسى بالبحث فيما ينطوى عليه ، لأن الأيام هى الكفيلة بالجواب الصريح .

كان خليل (بك) ثابت أكبرنا سناً فى هذا الوفد ، ولذا اقترحت ، وأقر زملائى اقتراحى ، أن يتولى الرد على عبارات المجاملة التى ألف الإنجليز إلقاءها بعد الطعام فى حفلات الغداء والعشاء التى كنا ندعى إليها . وقد تحدثت إلى خليل (بك) غير مرة فى شئون مصر وسياسة الوزارة القائمة ، وكان رأيى أنها لن تستطيع البقاء فى الحكم إلى آخر العـام لأ ن تصرفاتها الحزبية الصارخة ، واعتمادها على الإرهاب بالقمصان الزرقاء ، يجعلان بقاءها مستحيلا . وخالفنى خليل (بك) محتجاً بأن الوزارة تستند إلى أغلبية ساحقة فى مجلسى البرلمان ، وأنها قديرة لذلك على البقاء إلى أن ينتهى الفصل التشريعى وتكون الانتخابات الجديدة بعد خمس سنوات من الانتخابات التى سبقتها . ودفعت حجته بأن الرأى العام قد تحول عن الوزارة وعن البرلمان ، وأن الأغلبية البرلمانية وحدها لا تكفى لقيام وزارة لا يكون لها من الرأى العام سند . وتمسك كل منا برأيه وبحجته طيلة مقامنا بأوربا .

وعدنا إلى مصر فإذا كل شىء فيها كما هو ، وإذا فرق القمصان الزرقاء تتحكم فى الشوارع والطرقات ، وإذا الحرية تحت رحمة الحاكمين وأعوانهم ؛ لا يحميها أحد لأن حماتها هم سفاكوها ، وإذا المعارضة تقاوم جهدها هذه الدكتاتورية السافرة ، وإذا جريدة البلاغ التى كانت تدافع عن سياسة الحكومة قد انقلبت تهاجم الحكومة أعنف الهجوم ، وإذا صاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة ينشر عن نزاهة الحكم أنباء مروعة ، وإذا الجو الذى تركناه مضطرباً قد اكفهر وعصفت فيه أعاصير تنبئ بأن الأمور لا قرار لها .

فى هذا الجو أصدر الملك فاروق أمراً ملكياً بتعيين على ماهر (باشا) رئيساً للديوان

الملكى . وعرف الناس جميعاً أن هذا الأمر صدر بغير رأى الوزارة ومن غير علمها . هنالك بدأت صحف الوفد تشير إلى الدستور وإلى حقوق السلطة التنفيذية فيه . وبدأ الحديث يدور حول تعيين رجال القصر وهل يكون بأوامر ملكية لا شأن للوزارة بها ، أو يجب أن يكون برأى الوزارة وتوقيع رئيسها ؟ ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى ثار فيها هذا الموضوع فى مصر . فنى عهد الملك فؤاد صدر أمر ملكى بتعيين حسن نشأت (بك) رئيساً للديوان الملكى بالنيابة ، أيام الوزارة الدستورية الأولى : وزارة سعد زغلول (باشا) ؛ فقام الخلاف حول هذا التعيين ، وهل يملكه الملك منفرداً بغير رأى الوزارة ؟ وقابل سعد الملك وحدثه فى الأمر ، ثم قيل إن صاحب العرش ورئيس وزرائه اتفقا على تحكيم المسيو فان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة فى هذا الخلاف . وكان مسيو فان دن بوش بلجيكياً . ولعله اختير لأن الدستور المصرى صيغ الكثير من نصوصه على غرار الدستور البلجيكى ، وقد وضع مسيو فان دن بوش فتوى مكتوبة جرت الأحاديث يومئذ حول الدوافع التى أدت بالنائب العام إلى إصدارها . . على أن الملك فؤاد حرص طيلة عهده على أن يكون تعيين رجال القصر بأوامر ملكية لا رأى للوزارة فيها .

وحرص النحاس (باشا) على أن يبدأ العهد الجديد بتقاليد جديدة . لكنه حرص فى الوقت نفسه على البقاء فى الحكم حتى لا يشمت به خصومه السياسيون ، ولا يؤدى تشبثه إلى إجلائه عن الحكم وتعيين وزارة أخرى مكان وزارته تحل مجلس النواب وتجرى على خطة تعارض خطته ولا يرضاها أنصاره . لذلك لم يزد الحديث فى تعيين على ماهر (باشا) ومبلغ صحته دستوريًا ، على أن كان حديثاً فقهيًا كالحديث الذى جرى فى مشكلة الأستاذ يوسف الجندى ، يثار ولا تترتب عليه أية نتيجة عملية .

ولم يكن عسيراً على النحاس (باشا) ، ولا على غيره من الساسة ، أن يقدر هذه النتيجة منذ اللحظة الأولى . فالذى يحكم فى الأمور السياسية ، ومنها المسائل الدستورية ، هو الرأى العام واستعداده لرد الفعل ضد ما يراه اعتداء على حق يؤمن به . والزعماء السياسيون هم الذين يوجهون هذا الرأى العام . فإذا اختلف هؤلاء الزعماء فيما بينهم ، وبلغ اختلافهم حد الخصومة العنيفة ، وتناول المبادئ الأساسية التى لا يجوز الاختلاف عليها ، انقسم الرأى العام وتداعت طوائفه فأغرت المصالح الشخصية والمنافع العاجلة كل طائفة ، وصرفتها عن التفكير فى المبادئ وعن الأغراض القومية ، وجعلتها تقف من هذه الأغراض والمبادئ موقف المتفرج . عند ذلك لا يزج بنفسه أحد فى غمار يخشى منه على منافعه الذاتية .

شتان بين هذا الموقف وبين موقف المؤمنين برأى يرون فى الدفاع عنه والاستماتة فى سبيله والاستشهاد فى نصرته جوهر وجودهم وسبب حياتهم ؛ هؤلاء المؤمنون لا ينسون منافعهم العاجلة ولا مصالحهم الذاتية ما بقيت المبادئ التى يؤمنون بها سليمة محترمة . فإذا تعرضت هذه المبادئ لخطر أو لما يخشى منه الخطر ، ارتدت المنافع والمصالح إلى المحل الثانى ، وشعروا بحياتهم مهددة فى صميم كيانها وإن أترعوا بالنعيم المادى . واندفعوا لذلك يناضلون لنصرة هذه المبادئ مضحين بكل منفعة عاجلة، مضحين بحريتهم بل بحياتهم ، مخافة ذل العمر وعبودية الحياة .

ولم يكن يعوز النحاس (باشا) ولا غيره من ساسة مصر ، أن يروا المثل حاضراً أمامهم فيما شهدته أعينهم من الأحداث العامة التى مرت ببلادهم واشترك فيها أكثرهم ، ليقنعهم بما قدمنا ، من غير أن يحتاج أيهم ليلتمس الحجة البالغة والمثل المقنع فى تاريخ الأمم الأخرى .

لقد آمنت مصر بحقها فى الاستقلال ، إثر الحرب العالمية الأولى ، إيماناً ملأ نفوس أبنائها جميعاً : من أكبر سياسى وأعظم عظيم فيها إلى رجل الشارع وإلى العامل فى المصنع والزارع الذى يفلح الأرض بيده . وامتد هذا الإيمان إلى طوائف الأمة كلها ، فقامت فى وجه إنجلترا ، غداة خروجها من تلك الحرب ظافرة ، تريد هذا الاستقلال ولا ترضى به بديلا . إزاء هذا الإيمان الجارف لم تستطع إنجلترا إلا التسليم بحق مصر فى الاستقلال والسيادة . فلما دبت الفرقة بعد ذلك بين طوائف الأمة بدأت صورة هذا الاستقلال تنزوى ، وجعلت سيادة الأمة تنكمش شيئاً فشيئاً ، ثم سكنت غضبة الشعب لتحل محلها خطب يلقيها الساسة تشهد بالبراعة اللفظية فى تصوير الخصومة الحزبية ، ولا تشهد بالإيمان الصادق فى تصوير الأغراض القومية . والألفاظ لا تحطم عظاماً كما يقول الإنجليز(١) . لهذا ذهب مع الريح ما قيل عن المخالفة الدستورية فى تعيين على ماهر (باشا) رئيساً للديوان ، كما ذهب غيره من قبل . ولم يزد الرأى العام على أن وقف من الحديث عن الدستور وفقهه موقف المتفرج ، ثم لم يلبث أن نسى هذا الحديث بعد قليل : كما ينسى المتفرج على مسرحية ما اهتزت به نفسه من طرب أو أسى بعد قليل من مغادرته المسرح الذى مثلت فيه فصول الرواية .

وما كان للرأى العام أن يقف يومئذ غير هذا الموقف وقد بلغ النزاع بين أحزاب مصر وهيئاتها المختلفة مبلغاً جعل الإرهاب أساس الحكم ، وجعل فرق القمصان الزرقاء التى

---

(١) Words break no bones

نظمتها الحكومة مسيطرة على مظاهر الحرية جميعاً ، وجعل المظاهرات التى تسير لحساب الحكومة تهدد كل مفكر وكل ذى رأى تحدثه نفسه بأن ما كفله الدستور من حرية الرأى والإعراب عنه أمر واقع .

قدمنا أن جريدة البلاغ انقلبت تعارض الحكومة بعد أن كانت تؤيدها ، فجعلت تنشر من أنباء الحكم المستقاة من مصادر صحيحة ما يزعج ، وجعل الأستاذ عبد القادر حمزة يعلق فى مقالاته على ما يحدث تعليقات تظهر مجاوزته أحكام القانون والدستور ، فجاءته مظاهرة حطمت جريدة البلاغ وحاولت تحطيم مطبعتها ، وأنزلت بها من الخسائر الشىء الجسيم .

وكنت أصدر جريدة (السياسة الأسبوعية) أعارض فيها سياسة الحكومة ، فكانت المظاهرات تجىء الحين بعد الحين هاتفة ضد الأحرار الدستوريين . وسمعنا يوماً ضجيج مظاهرة كانت لا تزال بعيدة عنا فعرفنا من هذا الضجيج المزعج أنها مؤلفة من ألوف عدة ، فتركت المكان ، فإذا المظاهرة تجىء إليه بعد قليل وتحطم أثاثه وتسرق بعض آلات التليفون الموجودة على المكاتب . وكذلك كان الإرهاب الحكومى يشتد ، وتشتد المعارضة فى مواجهته ، ويقف الرأى العام من ذلك موقف المتفرج ، لأن الأمر انتقل من الثورة الشعبية فى سبيل الأهداف القومية إلى الخصومة الحزبية الهوجاء التى لا تفرق بين أسلحة النضال ، بل تحارب بها جميعاً ، ولا يعنى أحد بما يصيب الوطن من هذه الأسلحة الطائشة .

وبدأ الناس يتحدثون فى مركز الوزارة وفى حظها من البقاء . وكان الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، شيخ الجامع الأزهر ، من مستشارى القصر ، فكان وثيق الاتصال بعلى ماهر (باشا) . قابلته يوماً بمنزل لطفى (باشا) السيد بمصر الجديدة ، ودار الحديث حول من يخلف مصطفى النحاس (باشا) ووزارته . وكان رأى الشيخ أن يخلفه الدكتور أحمد ماهر عضو الوفد ورئيس مجلس النواب ، لأن الدكتور ماهر يؤيد النقراشى (باشا) وغالب (باشا) فى موقفهما من النحاس (باشا) ومكرم (باشا) ، ولأن توليه الوزارة يؤدى إلى انقسام الوفد وضعفه . وكنا معشر الأحرار الدستوريين نطمع فى أن يتولى رئيس حزبنا ، محمد محمود (باشا) ، رياسة الوزارة المقبلة ، لأننا نحن الذين جاهدنا الوفد وقاومنا حكمه وأصابنا إرهابه بالأذى ، ولأن الدكتور أحمد ماهر لم يكن له حزب يناصره ، فإذا هو اختلف مع النحاس (باشا) خيف أن يكون مصيره ومصير النقراشى (باشا) وغالب (باشا) كمصير الذين خالفوا النحاس حين الحديث عن الوزارة القومية

فى سنة ١٩٣١ ؛ فلا يلبثون حين يخرجون على النحاس (باشا) أن يدمغهم بتهمة الخيانة ، فيضعف مركزهم أمام الرأى العام ، ولا يستطيعون الصمود لنشاط المنظمات الوفدية التى تدربت أدق تدريب على التظاهر والإخلال بالنظام .

وقوى عندنا الرجاء فى تولى محمد (باشا) رياسة الوزارة المقبلة ، حين رأينا صلته بالقصر تتغير عما كانت عليه فى عهد الملك فؤاد . فقد كان الملك فؤاد ينظر إلى الأحرار الدستوريين كافة ، وإلى محمد محمود (باشا) خاصة ، نظرة توجس وعدم رضاً . ألم يتألف حزب الأحرار الدستوريين فى سنة ١٩٢٢ من أعضاء لجنة الدستور التى حرصت على توسيع حقوق الأمة وتضييق حقوق العرش ؟ ألم يعلن عدلى يكن (باشا) فى الخطاب الذى ألقاه يوم تأليف الحزب أن من أغراضه المحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش ؟ ألم تدافع جريدة الأحرار الدستوريين عن المشروع الذى وضعته لجنة الدستور دفاعاً حاراً مخافة أن ينتقص من سلطة الأمة فيه ما يزيد فى حقوق العرش ؟ أو ليس الأحرار الدستوريون هم الذين استقالوا من وزارة زيور (باشا) المنسوبة للقصر فى سنة ١٩٢٥ ، وبعد قليل من هذه الاستقالة ألقى رئيسهم إذ ذاك عبد العزيز (باشا) فهمى ، خطابه الجرىء يعارض فيه سلطة القصر معارضة عنيفة . ومحمد محمود (باشا) الذى ولاه الملك فؤاد رياسة الوزارة فى سنة ١٩٢٨ فاستصدر أمراً ملكياً بوقف الحياة النيابية — أليس هو الذى استأثر بالأمر بعد ذلك ، فجرى فى شئون الحكم دون أن يشرك القصر فى الأمر ؟ أليس هو الذى فاوض وزارة الخارجية البريطانية فى سنة ١٩٢٩ ، ولم يحط الملك بأمر هذه المفاوضات حتى أشار عليه الدكتور حافظ عفيفى وزير الخارجية بالذهاب إلى باريس ومقابلة الملك وإحاطته بما حدث ، ثم كان مصير وزارته بعد ذلك أن اضطرت للاستقالة ، برغم ما حققته من إصلاح ، وما انتهى محمد (باشا) إليه مع الحكومة البريطانية من مقترحات تصلح لإقامة علاقة مصر وإنجلترا على أساس مطمئن ؟ أو لم يرفض محمد (باشا) أن يشترك حزبه فى وزارة صدقى (باشا) ، ثم قام بالقسط الأوفر فى معارضة الدستور الذى صدر به الأمر الملكى فى سنة ١٩٣٠ ، معارضة انتهت إلى إلغاء هذا الدستور وإعادة دستور ١٩٢٣ ؟ لهذا كله كان الملك فؤاد ينظر إلى الأحرار الدستوريين كافة ، وإلى محمد محمود (باشا) خاصة ، بعين ليست هى عين الرضا ، وإنما هى عين التقدير والحذر .

فلما تولى الملك فاروق ملك مصر ، رأى الأحرار الدستوريون اتجاهاً جديداً فى سياسة القصر . رأوا رئيس حزبهم يدعى لمقابلة الملك فاروق ، وسمعوه يتحدث عن الملك الشاب

حديثاً رطباً يشهد بأن عهداً جديداً بدأ . كيف حدث هذا ؟ وأى دافع أدى إليه من جانب القصر ومن جانب محمد (باشا) ؟ ذلك ما لم يعن مجموعهم بتقصيه . حسبهم أن ما حدث يبشر بأن عهد الإرهاب وشيك الزوال ، وبأن ما ضاع عليهم فى عهد الوفد سيرد إليهم كاملا ، إن لم يرد إليهم مضاعفاً .

أما أصحاب المشورة من رجال الأحرار الدستوريين فحبذوا هذا الاتجاه الجديد ، وشجعوا رئيس الحزب فى متابعته . فالملك الشاب سيجلس على عرش مصر عشرات السنين ، ومن الخير لمصر أن يكون عوناً للأحرار الدستوريين على محاربة الطغيان وإقرار الحياة النيابية الحقة السليمة على أساس متين صالح . وأقنعت هذه الحجة محمد (باشا) فتابع خطته ، واغتبط القصر من جانبه بهذه الخطة .

مع ذلك تحدث الشيخ المراغى عن إسناد الوزارة التى تخلف النحاس (باشا) للدكتور أحمد ماهر ، على الرغم مما كان بين الشيخ ومحمد محمود (باشا) من صلة شخصية وثيقة كلها الصداقة والود ، أكدها أن الرجلين من أبناء الصعيد ، وزاد فى توكيدها أن أيد رئيس الأحرار الدستوريين الشيخ تأييداً صادقاً حين أراد إصلاح شئون الأزهر وهو شيخه الأكبر فى سنة ١٩٢٨ فلما عارضه القصر فى صورة الإصلاح الذى أراده ، واضطر لذلك أن يتنحى عن المشيخة ، وقف محمد محمود (باشا) إلى جانبه وآثره بصداقته .

فى هذه الأثناء جاء إلى مصر سير رونالد ستورس الذى استقبل وفد الصحافة فى لندن وصحبنا فى أثناء مقامنا بإنجلترا ، ورأيت واجباً أن أذهب إليه فأحييه لقاء مجاملته البالغة لنا طيلة مقامنا فى بلاده . وزادنى حرصاً على أداء هذا الواجب أنه جاء إلى مصر سائحاً فلم تكن له أية صفة رسمية . فلما تقابلنا لم يلبث بعد تبادل المجاملات أن بدأ يحدثنى فى موقفنا من الوزارة ومعارضتنا لها ، وذكر أنه يجمل بنا ألا نطلب خروجها من الحكم ، فهى صاحبة الأغلبية البرلمانية . وما من ثم أن تبقى فى مناصبها ما أيدتها هذه الأغلبية . أما ونحن دستوريون ، وذلك حكم الدستور ، فمن الحق علينا أن نحترمه وألا نبرم به .

وعجبت لهذا الكلام ، وذكرت ما دار من مثله بينى وبين خليل (بك) ثابت أثناء وجودنا بأوربا . ترى ، يريد الإنجليز بمثل هذه الأقوال أن تنقل إلى الوزارة فيشعر النحاس (باشا) ومن معه أن الإنجليز يؤيدونهم لقاء عقدهم المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ ، وأن من حق كل مصرى عاون لسياسة البريطانية أن يطمئن إلى تأييد الإنجليز له ومناصرتهم إياه

على أننى أجبت الرجل فى صراحة على ما ذكره من حق الأغلبية دستورياً فى الحكم .
قلت : إن كلامه صحيح ما احترمت السلطة التنفيذية الدستور ونفذت كل أحكامه . فالدستور وحدة متماسكة تقوم كلها معاً أو لا تقوم . وهذا هو معنى القسم الذى أوجبه الدستور على الملك وعلى الوزراء ، وعلى أعضاء البرلمان جميعاً أن يحترموا الدستور وقوانين البلاد . والدساتير يوم وضعت لم يكن القصد منها أن تتولى الأغلبية أو الأقلية أو أن يتولى الملك الحكم ، وإنما كان الغرض الأول منها احترام الحريات لأفراد الشعب جميعاً وإقرار المساواة بينهم . وهذا ما كفله الدستور المصرى فى أول باب من أبوابه إشارة إلى جلال خطره . ولهذا قرر الدستور إمكان تعديل أحكامه جميعاً خلا هذه الحقوق الأساسية التى قررها للشعب وكفلها كفالة خاصة . فإذا لم تحترم السلطة التنفيذية أو لم تحترم الأغلبية هذه الأحكام ، كانت ثائرة بالدستور حانثة بقسمها أن تحترمه وتحترم قوانين البلاد . وإذا ثارت السلطة التنفيذية بالدستور وأحكامه ، كان من حق الشعب ومن حق كل طائفة من طوائفه أن تثور بها وأن تعمل على إجلائها عن الحكم . أما أن يخضع الشعب ، وأن تخضع طوائفه جميعاً لسلطان الإرهاب ، وأن يقال إن ذلك هو حكم الدستور لأن الوزارة تستند إلى أغلبية برلمانية — فذلك ما لا أحسب سير رونالد ، ولا أحسب إنجليزياً يقره ، بعد الذى مر بإنجلترا من تجارب فى سبيل الحكم البرلمانى .

ولم يجد الرجل ما يجيبنى به إلا أن قال : هذا الذى تذكره صحيح من حيث المبدأ ، لكن إقامة الدليل عليه فى أمر الوزارة المصرية القائمة ليست يسيرة . على أية حال فمن الخير ، إن صح ما تقول ، أن تترك الوزارة تخالف الدستور وتجافى القانون حتى ينتهى الفصل التشريعى وتسقط نيابة النواب بحكم الدستور نفسه . فإذا كانت الانتخابات الجديدة سحب الشعب ثقته من الوزارة ، واختار مجلساً جديداً لا تكون للحزب القائم اليوم أغلبية فيه ، فتستقيل الوزارة بحكم الدستور وتحل محلها وزارة من حزب آخر .

قلت : إذا كان سير رونالد يريد الدليل المحسوس على إهدار الحكومة أحكام الدستور ، وما كفله من صور الحرية ، فلننزل معاً فى عربتى ولنمر بمنطقة ترابط فيها بعض فرق القمصان الزرقاء ، وأنا الكفيل بأنه سيعدل عن رأيه حين يرى هذه الفرق تعتدى علينا اعتداء منكراً لغير شىء إلا أنهم يروننى فى العربة . ذلك ما حدث لى من قبل ، وما عساه أن يحدث فى كل يوم . وأحسبك سمعت بالمظاهرة التى اعتدت على جريدة البلاغ ، وحطمت نوافذها ، وأرادت تحطيم ماكينات الطباعة فيها لغير سبب إلا أنها تعارض الحكومة .

ولا أذكر لك ما أصابنا ، نحن الأحرار الدستوريين ، من عدوان هذه المظاهرات التى تسيرها الحكومة ولا يردها البوليس ولا يرفع أمرها إلى القضاء . ولا أحدثك عن تصرفات الحكومة فى الشئون الرسمية وحرصها على أن تجعل القضاء حزبيًّا ، وسعيها لتضم الجيش إلى جانبها . أو لو حدث شيء من مثل ذلك فى إنجلترا ، أفترضى أنت أو يرضى غيرك عنه ؟ وهل يرضى الشعب البريطانى عن بقاء الوزارة مع ذلك إلى آخر الفصل التشريعى ، وإلى أن يحين موعد الانتخابات الجديدة بعد ثلاث سنوات أو أربع ؟ لا أظن ذلك . إنكم تعيبون النظام الدكتاتورى فى ألمانيا النازية وفى إيطاليا الفاشية ، وترون فيه من مجافاة الديموقراطية ما لا ترضونه . فكيف يطلب منا أن نصبر على مثل هذه الدكتاتورية فى مصر ، وأن نزعم مع ذلك أننا نعيش فى ظل نظام ديمقراطى صحيح ؟

دار الحوار بينى وبين سير رونالد على هذا النحو . وانتقلنا من بعده إلى حديث غيره لا مجال لخلاف فيه ، ثم ودعت الرجل وانصرفت وأنا أسائل نفسى : ما عسى يريد الإنجليز من مثل هذا الكلام مع أن البلاد كلها تشهد بأن الوزارة وشيكة الزوال ؟ !

وجرى لى مثل هذا الحديث مع الدكتور فارس نمر أحد أصحاب جريدة المقطم ، حين دعينا للشهادة فى دعوى الحجر التى رفعت أمام المجلس الحسبى ضد توفيق نسيم (باشا) . كان مجلسى إلى جانب فارس (باشا) فى غرفة الانتظار . وقد بقينا بها زمناً غير قليل لأن الهلباوى (بك) المحامى عن نسيم (باشا) ، طلب سماع مرافعته قبل سماع الشهود ، ثم أدت مرافعته إلى رفض دعوى الحجر من غير حاجة إلى سماعنا . وفى فترة الانتظار هذه تبادلنا الحديث ، فارس (باشا) وأنا ، فى مركز الوزارة ، فإذا أقواله كأقوال سير رونالد ستورس وكأقوال خليل (بك) ثابت ، وإذا هو يطلب إلينا معشر الدستوريين ألا نتعجل خروج الوزارة قبل انتهاء الفصل التشريعى . وأجبته بمثل ما أجبت به سير رونالد ، وقدرت فى نفسى أن للإنجليز موقفاً خاصاً من الوزارة ، وإن لم أتبين دوافع هذا الموقف .

تداول الناس الحديث فى هذه الآونة عن خلاف اشتد بين الدكتور أحمد ماهر رئيس النواب والنحاس (باشا) رئيس مجلس الوزراء . ترى ، أيرجع هذا الخلاف إلى مناصرة الدكتور ماهر للنقراشى (باشا) وغالب (باشا) فى موقفهما من مسألة استنباط الكهرباء من مساقط أسوان ، أم يرجع إلى تمسك الدكتور ماهر بالرأى الذى أبداه إثر توقيع المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ ، حين رأى أن يكون اشتراك الأحزاب فى توقيعها خاتمة النضال الحزبى ،

وفاتحة عهد جديد تتطور فيه الأحزاب إلى صورة أخرى ؟ لم أقف على السر فى اشتداد الخلاف ، ولكنى قدرت أن الدكتور ماهر عرف الاتجاه الجديد إزاء النحاس (باشا) ووزارته ، وأن ثمت تفكيراً فى إسناد رياسة الوزارة إليه إذا أيده مجلس النواب فأغنى هذا التأييد عن حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة . بذلك يتحقق ما رمت إليه أحاديث سير رونالد ستورس وأصحاب المقطم معى . ولهذا حاول الدكتور ماهر أن يقنع النحاس (باشا) بالعدول عن سياسته ، ثم اختلفا واشتد خلافهما وبلغ من شدته أن تحدث غيرهما فى أمره ، فتداولته الألسنة وجرت به الأحاديث فى الأندية .

لم يكن بد لحسم هذا الخلاف من أن تجتمع الهيئة الوفدية ، وأن تسمع حجج الطرفين وأن تؤيد أحدهما وتخذل الآخر . واجتمعت تلك الهيئة وتحدث فيها الدكتور أحمد ماهر ومكرم عبيد (باشا) وآخرون ، وظهر من المناقشة أن الخلاف عميق وأنه يؤدى إلى انقسام الوفد إذا لم يتسن التوفيق بين المختلفين . ولم يجرؤ أحد من المجتمعين على اقتراح وسيلة للتوفيق أو تأليف لجنة صغيرة منهم تعمل على هذا التوفيق ، فانسحب الدكتور أحمد ماهر ولم يتبعه من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء . فلما كان على باب النادى السعدى منصرفاً من الاجتماع واجهته مظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس (باشا) ، بذلك انتهى ما بين الرجلين من تفاهم ، واطمأن النحاس (باشا) ومكرم (باشا) إلى تأييد النواب لهما وانصرافهم عمن سواهما . فالدكتور أحمد ماهر وحده كان الرجل الذى يخشى ويراد استرضاؤه .

كان هذا الاجتماع وكانت نتائجه نقطة تحول فى تفكير أولى الأمر . فقد كانوا يخشون ، إذا أقال الملك النحاس (باشا) ، أن تضطرب العاصمة بالثورة ، وأن تجرى فيها الدماء ، وأن ينتقل الاضطراب منها إلى الأقاليم ، وأن يفلت زمام الأمر وينتقل إلى الغوغاء . وكان رجاؤهم أن يحصل الدكتور ماهر فى اجتماع الهيئة الوفدية ، على أغلبية تؤيده ، أو على أقلية محترمة من اليسير أن تصبح أغلبية إذا أسند إليه زمام الأمر فتولى رياسة الوزارة . أما وقد تبين أنه لم يتبعه إلا رجلان أو ثلاثة رجال من أعضاء الهيئة ، فقد ضاع الأمل فى حصوله على تأييد برلمانى ضد النحاس (باشا) ومكرم عبيد (باشا) .

كان لهذا الخلاف بين زعماء الوفد أثره فى الرأى العام . اجترأ كثيرون من ذوى الرأى على نقد سياسة الوزارة ، وازدادت الصحف المعارضة شدة فى معارضتها ، واغتبطنا نحن الأحرار الدستوريين بهذه الشدة ، وقوى الشعور العام بأن الوزارة مشرفة على الزوال .

وشعرت الوزارة بذلك فاشتدت حملة الإرهاب التى كانت تواجه بها خصومها . وكانت

المظاهرات تؤازر القمصان الزرقاء فى هذه الحملة . ولقد نمى إلينا ذات مساء من شهر ديسمبر أن محمد محمود (باشا) سيتعرض لهذا الإرهاب كما يتعرض غيره . وذهبنا إليه فى منزله ، فكنت أنا والأستاذ كامل البندارى المحامى وعبد الجليل (بك) أبو سمرة ورشوان محفوظ (باشا) وآخرون . ولم يطل بنا المقام ، حتى سمعنا أن مظاهرة كبرى تقترب من ميدان الفلكى وأنها ربما سارت فى شارع الفلكى إلى منزل محمد (باشا) محمود ، وأنها قد تقتحم المنزل . وعرفنا أن محمد (باشا) قد اتخذ عدته لمثل هذا الاحتمال ، فاستعد للدفاع عن نفسه وعن داره وسرنا ما عرفنا من ذلك ، وإن وددنا ألا يبلغ الأمر مبلغ الاشتباك المسلح .

وأشار بعض الحاضرين بإخطار حكمدارية البوليس بأمر المظاهرة التى بلغت شارع الفلكى وباحتمال مجيئها إلى منزل محمد (باشا) محمود ، ففعلنا ، وما كان لنا ألا نفعل وقد عرفنا أن المظاهرة دخلت شارع الفلكى بالفعل . وكانت الساعة نحو السابعة مساء حين سمعنا ضجيج المظاهرة وهتافها للنحاس (باشا) . فلما بدأ الهتاف يزداد وضوحاً ، وينبئ باقتراب المظاهرة من المنزل ، أمر محمد (باشا) بإغلاق بوابته إغلاقاً محكماً . ولم يحضر البوليس برغم انقضاء الزمن الكافى لحضوره بعد إخطارنا إياه .

وبلغت المظاهرة المنزل فألفت بابه محكم الإغلاق فحاولت اقتحامه . وسمعنا أعيرة نارية تدوى ، وأراد (الباشا) أن يطمئننا فقال : لا تنزعجوا فإن حراس الدار قديرون على صدهم . ثم إنه أراد الخروج بنفسه فمنعه الحاضرون مخافة أن تصيبه رصاصة طائشة . فقد كثرت الطلقات النارية كثرة جعلتنا نشعر وكأننا فى معركة حربية حامية الوطيس . وأسرع أحد الحاضرين إلى التليفون مرة أخرى فتحدث إلى حكمدارية البوليس وصور لها ما هو حادث . لكن الطلقات النارية ظلت تدوى زمناً قبل أن يحضر البوليس . ولعله كان ينتظر أن يخطر بأن المتظاهرين اقتحموا الدار ثم يتحرك (لضبط الواقعة) على تعبيرهم ! فلما عرف أن الدار انقلبت حصناً منيعاً وأن محاولات المتظاهرين لاقتحامها ذهبت سدى ، وأن هؤلاء المتظاهرين معرضون للنيران تحصدهم — أسرع بالمجىء . فلما رأى المتظاهرون البوليس تفرقوا بعد أن كانوا يحاولون تسلق الدار من خلفها ، لولا أن صدتهم النوافذ المحكمة الإغلاق فلم ينالوا مأربهم .

تفرق المتظاهرون لأول ما جاء البوليس فكان لتفرقهم السريع دلالة لا تخفى على أحد . وأبلغ الحادث النيابة فلم يحضر أحد من رجالها إلا بعد انصرافنا من المنزل حين انتصف الليل

وعم السكون المدينة ، وحين اطمأننا إلى أن المتظاهرين قد ردوا على أعقابهم إلى غير عودة .

حققت النيابة ما حدث ، ولم يمنعها مقام محمد (باشا) من أن تفتش منزله فلم تجد به غير مسدسه هو . وكان التحقيق متجهاً كله إلى معرفة الوسيلة التي قاوم بها محمد (باشا) ورجاله المظاهرة . غير أن التحقيق لم ينته إلى نتيجة ثم حفظ .

كان لهذا الموقف الذي وقفه محمد محمود (باشا) من المظاهرة المتمتعة بحماية الحكومة أثره في تفكير أولى الأمر ممن يريدون التخلص من النحاس (باشا) ووزارته ، ويخشون أن يجر ذلك إلى اضطراب العاصمة وإراقة الدماء فيها . فقد استطاع هذا الزعيم بمفرده أن يقاوم سلطان النحاس (باشا) وحكومته . وقد كفى ظهور البوليس ليولى المتظاهرون الأدبار . عند ذلك اطمأنت النفوس إلى أن سلطان الحكومة في حماية المظاهرات هو الذي يجعل لهذه المظاهرات من الخطر ما تخشى عواقبه . فلو أنها لم تجد من الحكومة الحماية والرعاية لما استطاعت شيئاً ، بل لما أقبل أحد على التظاهر وإن أغلى له الأجر .

وجعلت أتردد على منزل محمد (باشا) كل مساء أقلب معه وجوه الرأى في الموقف وكثيراً ما كنت أجد عنده من طوائف الشباب المتعلم الذي يناصره ويعارض الحكومة ما رده وزادني اقتناعاً بأن المظاهرات التي تسير لتأييد الوفد تدبر بليل في دوائر الحكم ، وأنها لذلك أهون من أن يؤبه لها أو يخاف منها إذا زالت الحكومة عن مناصبها .

وزادني اقتناعاً ما شهدته بنفسي من انصراف الشباب المتعلم ، شباب الجامعة - عن تأييد الحكومة إلى معارضتها . فقد توفي محمود (باشا) عبد الرازق في ذلك العام ، عام ١٩٣٧ ، متأثراً بعملية جراحية أجريت له . وأردنا أن نقيم له حفلة تأبين وفكرنا في أن يكون لطفي السيد (باشا) مدير الجامعة ، من خطبائها . وطلب إلى محمد محمود (باشا) أن أزوره وأن أتحدث معه في الأمر ، فخاطبت لطفي (باشا) تليفونياً لأقابله فحدد لي موعداً بإدارة الجامعة ظهر ذلك اليوم .

وذهبت إلى الجامعة وصعدت أريد مكتب المدير ، فإذا الطلبة مضربون ، وإذا هم مجتمعون في البهو الفسيح أمام مكتب المدير يضجون . فلما رأوني أسرعوا إليّ وحملوني على الأكتاف وهتفوا بسقوط الوزارة وطلبوا إلى أن ألقي فيهم كلمة المعارضة في الموقف . وأشهد لقد فوجئت بما رأيت من ذلك كله ولم أكن أتوقعه . ولم أزد حين طلبوا إلى أن أتكلم على أن قلت لهم : لقد أدت المعارضة واجبها ، فعلى كل مصري أن يؤدي واجبه . ولم أرد أن أستغل الموقف

وأطيل القول مخافة أن أحرج مدير الجامعة وقد جئت إليه على موعد وفى أمر لا صلة له بهذا الإضراب . على أن كلماتى المعدودة كانت كفيلة ليضج الطلبة جميعاً بالهتاف والتصفيق . ودخلت عند لطفى (باشا) وحدثته فى حفل التأبين الذى نريد إقامته أداء لحق محمود عبد الرازق (باشا) فأشار بأن الظروف تقتضى تأجيله ، واعتذر بهذه الظروف عن عدم استطاعته الكلام فى هذا الحفل إذا أقمناه والجامعة فيما هى فيه من غليان . وتركت الجامعة وأبلغت رأى لطفى (باشا) إلى رئيس حزبنا ليفكر فيه .

لم أكن أحسب فيما حدث يومئذ ما يستحق التعليق عليه . لكن صحف الوفد ظهرت فى الغد تنسب إلى أنى ذهبت خصيصاً للجامعة لأثير الطلبة وأحرضهم على الإضراب والتظاهر ، وتردد كلمتى « فليؤد كل واجبه » وتراها صيحة الحرب التى اتخذتها المعارضة شعارها لمناوأة الوزارة ، وأشارت بعض هذه الصحف فى تلميح يشبه التصريح بأن النيابة يجب أن تحاسبنى على ما صنعت . ولم أعن بطبيعة الحال بتكذيب شىء مما قالوا ، ولكن هذه المظاهرة كانت من الشواهد القوية على انصراف الشباب المتعلم عن تأييد الوزارة ، وعلى أن الوزارة تلجأ إلى سياسة الإرهاب بالمظاهرات وبالقمصان الزرقاء تستر بها خوفها وانزعاجها ، وتبتغى بهـا أن تتوارى من خوفها بتخويف خصومها لتظل ماضية فى سياستها الحزبية المتطرفة .

على أن هذا الإرهاب لم يزعج المعارضة ، بل ظل اقتناعنا راسخاً بأن أيام الوزارة فى الحكم معدودة . وكان هذا الاعتقاد يزداد قوة كلما ازدادت صلات محمد محمود (باشا) بالقصر توثقاً . وكان كثيرون يتحدثون عن هذه الصلات ويرتبون عليها النتائج التى يطمئن إليها تفكيرهم .

وكثر تردد رجال المعارضة من المستقلين على منزل محمد محمود (باشا) وكثرت مداولاتهم معه . وعرفنا يوماً أن محمد محمود (باشا) دعى لمقابلة الملك فأقمنا نرقب نتيجة هذه المقابلة لنرتب عليها خطتنا .

وذهبت مساء ذلك اليوم كعادتى إلى منزل محمد (باشا) ، فألفيت به جماعة من المستقلين ، منهم إسماعيل صدقى (باشا) وحلمى عيسى (باشا) وعبد الرحمن (بك) فهمى ، كما وجدت صديقى الأستاذ كامل البندارى المحامى ، فجعلنا نتداول الحديث فى انتظار عودة محمد (باشا) من القصر . فلما عاد حسبناه سيفضى إلينا بما دار بينه وبين صاحب العرش . لكنه أقام برهة يبادلنـا الحديث فى شئون شتى ، ثم قـام ففتح باب الصالون الصغير المتصل بالصالون الكبير وقال : اتفضلوا . وقمنا يتقدمنا أصحاب

الدولة والمعالى ، وكلنا يحسب أنه اختار الصالون الصغير مخافة أن يدخل علينا فى الصالون الكبير من لا يريد الباشا وجودهم معنا ، ودخل الحاضرون حتى لم يبق إلا عبد الرحمن (بك) فهمى والأستاذ كامل (بك) البندارى وأنا ، عند ذلك وقف محمد (باشا) بالباب وقال : إلى هنا وكفى . وأدهشتنى هذه الحركة فقلت فى لهجة من شعر بكرامته تجرح : وأنا أيضاً . أنا لا أدخل ؟ قال : نعم ، وأقفل الباب . عند ذلك صعد الدم إلى رأسى ، وغلى فى عروق ، وانقلبت خارجاً من الصالون الكبير إلى باب الدار وقد ملكنى أشد الغضب . وسألنى كامل (بك) البندارى : إلى أين ؟ رويداً ؛ وأجبته وقد فاض بى الغضب : دعنى ؛ إننى سأرسل الساعة باستقالتى من الحزب ، فلن أرضى ما حدث بأى ثمن . أنا الذى حملت أثقل عبء فى المعارضة يعرضنى محمد (باشا) هذا التعريض ؟ ؛ وقال البندارى (بك) : لقد تعرضت أنا لمثل ما تعرضت أنت له . وقد يجمل بنا أن ننتظر حتى نقف على ما قد يكون فى الأمر من سر . قلت : أنت وما بدا لك ، أما أنا فمستقيل لا محالة ؛ قال : إذن أستقيل معك . وسار إلى جانبى يحاول تسكين حدتى حيناً ، ويكرر تضامنه معى فى الاستقالة حيناً آخر . ثم ركبنا سيارته فسارت بنا إلى منزله على مقربة من كوبرى الإنجليز (الجلاء الآن) .

وحررنا كتاب الاستقالة ووقعناه معاً ثم عدنا به إلى شارع الفلكى ، ودفعنا به إلى من يوصله إلى محمد (باشا) . وإنا لننتظر فى مجلسنا بالسيارة عودة الرسول يبلغنا أنه أوصل الرسالة ، إذ أقبل حفنى محمود (بك) يطلب إلينا أن ننزل لنقابل شقيقه ولنتفاهم فيما حدث . ونظر إلىّ البندارى (بك) نظرة استفسار فأجبت حفنى (بك) جواب من بلغ منه الغضب غايته ، وقلت لكامل (بك) : والآن عد بنا إلى منازلنا . وعاد بنا إلى منزله هو وجعلنا نتناول بالحديث ما كان .

وإنا لكذلك إذ أقبل أحمد (بك) عبد الغفار وطراف (بك) على فعاتبنا على تسرعنا فى الاستقالة ، وذكرا أن محمد (باشا) إنما صنع ما صنع لأنه لم يكن يريد أن يشرك عبد الرحمن (بك) فهمى فى الحديث . قلت : إن يكن ذلك فقد كان فى مقدوره أن يدعونا جانباً قبل دعوتنا إلى الصالون الصغير ، وأن يخبرنا بما فى نفسه وأن يطلب إلينا الانتظار . أما وقد فعل ما فعل ، وأقفل الباب فى وجهنا ، فذلك الدليل على أنه لا يعبأ بنا ، ولهذا لن أعدل عن الاستقالة من حزب ذلك موقف رئيسه منى ، ولا فائدة من المناقشة فى أمر عزمته ونفذته .

ورأى أحمد (بك) عبد الغفار ألا رجاء فى إقناعنا بالذهاب إلى دار محمد (باشا) فخرج مع طراف بك . وبينما نحن نتحدث إذ وقفت بالباب سيارة ثم دخل علينا محمد (باشا) محمود وأحمد (بك) عبد الغفار وطراف (بك) على . وبعد أن جلسوا قال محمد (باشا) : « تزعل منى أنا يا هيكل ؛ وتتصور أننى أقصد إغضابك ؛ لم يكن ذلك ظنى بك ؛ » وأجبته : أما وقد حضرت دولتك إلى هنا فأنا أكتفى بهذا وأعتبر المسألة منتهية وكأن لم يحدث شيء . وأراد هو أن يتابع الحديث ، ولعله أراد أن يفسر موقفه ، فقلت ولا أزال متجهماً : لا ضرورة للكلام فى أمر أعتبر أنه لم يحدث .

لم يكن لى أن أصنع فى مثل هذا الموقف غير ما صنعت ، بعد أن رأيت الرجل أقبل غير مرتد معطفه فى هذه الليلة القارسة البرد من ليالى ديسمبر ، مسارعة منه لمرضاتنا .

لم أكن لأقص هذا الحديث لولا أنه يفسر جانباً من خلق محمد (باشا) محمود ، برغم ما كان يوصف به من تعالٍ وكبرياء ، وأنه يصور تضامن الأحرار الدستوريين فى هذا الظرف الدقيق الذى كانت تتخطاه المعارضة فى مصر ، كما أن له من الاتصال بما تم فيما بعد من تطورات الموقف ما سيراه القارئ عما قليل .

حدثت هذه التطورات فعجلت النهاية حين اختلفت الوزارة مع القصر على حق التعيين بمجلس الشيوخ ، خلافاً تشبث فيه كل فريق بما سماه حقه الدستورى . ذلك أن عضوية خلت بمجلس الشيوخ فأراد النحاس (باشا) أن يعين فيها رجلاً من رجاله الوفديين ، واقترح اسم الأستاذ حسن نافع ، وطلب صدور المرسوم بتعيينه . واعترض القصر على هذا الاقتراح وعرض على رئيس الوزراء أن يعين عبد العزيز (باشا) فهمى وزير العدل السابق ورئيس محكمة النقض السابق . فنزل النحاس (باشا) عن ترشيح الأستاذ حسن نافع ، ولكنه رشح مكانه فخرى (بك) عبد النور ، ولم يقبل تعيين عبد العزيز (باشا) فهمى .

وتمسك النحاس (باشا) باقتراحه ، وكانت حجته الدستورية أن الوزارة هى التى تحمل المسئولية عن التعيين ، بينا لا يحمل القصر أية مسئولية ، وأن حق صاحب العرش دستورياً فى المشورة لا يرقى بهذا الحق من المشورة إلى الأمر الواجب النفاذ . فإذا قبلت الوزارة المشورة فذاك ، وإلا حملت هى تبعة اقتراحها أمام البرلمان وأمام الرأى العام ، وبغير هذا تنقلب مسئوليتها عبثاً ولغواً .

وتمسك القصر برأيه ، وكانت حجته الدستورية أن حكمة تعيين الشيوخ دستورياً إكمال الكفايات فى المجلس مما لم يجئ بها الانتخاب ، فإذا أرادت الوزارة أن تتخطى هذه

الحكمة ، وتعين من أنصارها من ليسوا ذوى كفايات يحتاج إليها المجلس ، خالفت الدستور ، وواجب الملك أن يحمى الدستور وأن يمنع مخالفته . فإذا اقترح القصر أسماء تكمل فى المجلس كفايات يحتاج المجلس إليها فذلك لمعاونة الوزارة على احترام الدستور ، وللوزارة أن تقترح كفايات أخرى إن شاءت . أما تعيين أشخاص أمثالهم فى المجلس كثيرون ، فلا يحقق الغرض الذى قصد إليه الدستور من التعيين مع الانتخاب .

تشبث كل فريق برأيه مستنداً إلى الحجة الدستورية التى ساقها . وكثرت مقابلات مكرم عبيد (باشا) وزير المالية لعلى ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى . ورأى على ماهر (باشا) ، حين استحكمت حلقة الخلاف أن يخرج الديوان والوزارة جميعاً من هذا الموقف بالاحتكام إلى هيئة محايدة من رجال الدستور والقانون تتألف ، وقد يسبغ عليها معنى البقاء ، وتكون أشبه بالمحكمة الدستورية العليا بالولايات المتحدة ، أو ما يشبه هذه المحكمة من هيئات دائمة أو مؤقتة فى بعض البلاد الدستورية ، تتولى الفتوى فيما يختلف عليه من مبادئ الدستور . وأشارت الصحف إلى اقتراح رئيس الديوان ، وفهمت من بعد أنه كان يريد أن تتألف الهيئة التى يقترحها من رؤساء محكمة الاستئناف الحاليين والسابقين ، ومن رؤساء محكمة النقض الحاليين والسابقين ، ومن وزراء العدل الحاليين والسابقين ، وأن يعرض عليها الخلاف القائم بين القصر والوزارة ، وأن يكون قرارها فيه حاسماً لا مرد له .

اغتبط كثيرون من أولى الرأى باقتراح رئيس الديوان ، ورأوا فيه خطوة لإقرار المبادئ الدستورية على أساس ثابت ، يكون له ما لأحكام محكمة النقض والإبرام من قوة واحترام . والواقع أن مصر كانت يومئذ ، ولا تزال إلى يومنا هذا ، بحاجة إلى مثل هذه الهيئة ، وإلى أن تنشر قراراتها بأسبابها ، وأن يكون لها من الاختصاص ما للمجلس الخاص "Privy Council" فى إنجلترا ، أو المحكمة الدستورية العليا فى الولايات المتحدة ، وأن يحترم الجميع قراراتها بصدق وإخلاص ، وأن يكون للمعارضة وللحكومة وللقصر حق الاحتكام إليها فى كل خلاف دستورى . أما الاحتكام للشعب نفسه بالوسيلة الدستورية عن طريق الانتخابات ، أو بالوسيلة العرفية عن طريق الاجتماعات العامة والمظاهرات وغيرهما من أسباب التمهيد للمقومات الشعبية – فأمر محفوف بالأخطار فى مثل مصر وغيرها من البلاد الواقعة فى دوائر النفوذ الأجنبية ، أو المهددة بأن تقع فى هذه الدوائر ، محفوف بالأخطار كذلك ، لأنه كثيراً ما ينتهى إلى الدكتاتورية البرلمانية أو غير البرلمانية مما تتمخض عنه الثورات أو أشباه

الثورات ، وما يؤدى فى كثير من الأحيان إلى فتور الشعب برد الفعل ، حين يرى أن ما يبذله من التضحيات فى الأرواح والأموال لم ينتقل به فى سبيل الحرية خطوة إلى الأمام .

لهذا كان من الخير يومئذ أن تقبل الوزارة ما اقترحه رئيس الديوان من حيث المبدأ ، وأن تدخل على تفاصيله من التعديلات ما يستقيم به هذا المبدأ ، وأن تحرص على أن يصدر بالهيئة المقترحة قانون يحدد اختصاصها وإجراءاتها وكل ما يتصل بها فتكون بناء ثابتاً فى نظام مصر الدستورى . لكن الوزارة حبست تفكيرها فى حدود المسألة المختلف عليها ، وما تتوقع أن يكون لهذه الهيئة من قرار فيها . واستعرض رئيس الوزراء ، وخلصاؤه من الوزراء وغيرهم من رجال الوفد ، أسماء هؤلاء الذين تتألف منهم الهيئة ، فرأوهم جميعاً ، أو رأوا كثرتهم الكبرى ، رجالا لم يؤيدوا سياسة الوفد ، ومنهم من نقدها فى خطبه . لن يرضى الوفد إذن أن يحتكم إلى خصومه ، وليرفض الوفد إذن اقتراح رئيس الديوان ، على أنه فخ أريد أن يقع فى حبائله .

قد لا يكون من الإنصاف أن يلام الوفد على هذا التفكير . فلا يزال ساسة الشرق أو كثرتهم يفكرون فى المسائل العامة وكأنها بعض شئونهم الخاصة ، فلا تمتد أبصارهم إلى ما وراء الحاضر ، ولا يعنون بالمبادئ لذاتها ، بل بما تجلبه لهم من عطف الجمهور إذا كان للجمهور أثرفى الحكم ، أو من رضا من يملكون بيدهم تولية الأمر لرجل أو لآخر ، ولهيئة أو لأخرى .

فهذا الذى ينادى بالاشتراكية لا يؤمن بشىء منها ، ولكنه يراها وسيلة صالحة للتظاهر ولكسب رضا من يعنيه أن يكسب رضاهم . والذى يبدى من التشبث بالدستور ما تحسبه صادراً عن عقيدة وإيمان قد يكون فى دخيلة نفسه دكتاتورى النزعة إلى غير حد . المبادئ عندهم إذن سلعة وليست عقيدة . وهم يرفعون عقيرتهم بها ما آمنوا بأنها تجر لهم مغنما . فإذا خافوا من ورائها أى مغرم تناسوها ثم نسوها ثم أنكروها إذا كان نقيضها يجر الغنم .

تعددت مقابلات مكرم عبيد (باشا) بعلى ماهر (باشا) . وفى الأسبوع الأخير من ديسمبر علمنا أن التفكير فى إسناد الوزارة إلى الدكتور أحمد ماهر قد استبعد منذ خرج من النادى السعدى بعد جلسة هيئة الوفد ، ولم يخرج معه من أعضاء تلك الهيئة غير نائبين اثنين ، وأن أنظار أولى الحل والعقد اتجهت إلى محمد محمود (باشا) ، ثم استقر اتجاهها بعد تلك الليلة التى قاوم رجاله فيها المظاهرة التى قصدت إلى داره مقاومة تبودلت فيها الطلقات

النارية . فقد اقتنع من بيدهم الأمر أن الرجل الذى يستطيع أن يقاوم سلطان الحكومة الوفدية وهو يتزعم المعارضة ، هو الرجل الذى يستطيع القضاء على مقاومة الوفد إذا أسندت إليه مقاليد الحكم .

وعرفت أكثر من هذا أن وزارة النحاس (باشا) ستقال يوم الخميس الأخير من ديسمبر . ومع هذا لقيت مكرم عبيد (باشا) مساء الأربعاء داخلا قاعة الجلسة بمجلس الشيوخ بعد مقابلته على ماهر (باشا) عصر ذلك اليوم . فقلت له : خيراً ، لعلكم وفقتم إلى حل للإشكال القائم بينكم وبين القصر . وأجابنى : نعم ، والحمد لله .

وعجبت لما سمعت مما يخالف ما أعرف . لكن صبح الخميس ما كاد يتنفس حتى أذاعت الصحف ملحقاً بالأمر الملكى الذى أقال الوزارة ونصه :

أمر ملكى رقم ٣٨

عزيزى مصطفى النحاس (باشا)

نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم ، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها – لم يكن بد من إقالتها ، تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة ، تستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ، ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها ، ويحقق آمالنا العظيمة فى رقيها وعزتها .

وإنى أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك .

صدر بسراى القبة فى ٢٧ شوال سنة ١٣٥٦ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

« فاروق »

وفى اليوم نفسه تألفت الوزارة الجديدة .

الفصل الثانى

وزارة الانتخابات

الوزارة الكبرى وكيف تألفت – اشتراكى فيها – الوزير ليس موظفاً – استقرار الطمأنينة وزوال القمصان الزرقاء – الوزارة والبرلمان – الملك يعقد قرانه – حل مجلس النواب – تنظيم الحملة الانتخابية – رئيس الوزارة يفتتحها فى القاهرة – حملة شبين الكوم والحملات التى تلتها – صلة الحكومة بالشعب – نتيجة الانتخابات – استقالة الوزارة – متاعب محمد محمود (باشا) فى تأليف وزارة جديدة – استمرار هذه المتاعب بعد افتتاح البرلمان – مركزى فى الوزارة الجديدة

بينما كانت المحادثات تجرى بين على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى ومكرم عبيد (باشا) وزير المالية وسكرتير الوفد ، للتغلب على الأزمة التى نشأت حول تعيين أعضاء الشيوخ ، كانت الاتصالات تجرى بين رئيس الديوان ومحمد محمود (باشا) زعيم المعارضة فى مجلس النواب ، كيما يؤلف وزارة تخلف وزرة النحاس (باشا) وتنفذ سياسة غير سياستها . ولم يطالعنى محمد (باشا) بأمر هذه الاتصالات ، فقد أقللت من ترددى على داره بعد الذى كان من تقديم استقالتى من الحزب ، وحضوره إلى منزل النداوى (بك) ، واعتبارى الاستقالة وما أدى إليها كأن لم يكن منه شىء .

وإننى لفى نادى الحزب مساء الأحد السابع والعشرين من ديسمبر إذ جاء دولته فجلس مع الحاضرين هنيهة ، ثم سألنى إن كانت سيارتى بالباب وطلب إلى أن أصحبه فيها إلى نادى محمد على . فلما كنا فى الطريق قال : إننى سأؤلف الوزارة بعد ثلاثة أيام ، وسيكون لك مكان فيها . وأجبته : أشكرك ؛ ولم يرد الحديث بيننا على هذا . فلما بلغنا كلوب محمد على نزل من السيارة فحييته واستأذنته وانصرفت إلى منزلى .

وأقمت أتردد على نادى الحزب على عادتى وكأن لم يحدث شىء ، وكانت (السياسة الأسبوعية) تصدر صباح الجمعة من كل أسبوع ، وكنت أكتب مقالها الافتتاحى يوم الأربعاء ، وأصحح تجربته الأخيرة صبح الخميس . وذهبت فى موعدى المعتاد من ذلك

اليوم إلى دار الحزب بشارع الشيخ بركات ، فإذا به جماعة من الشباب المتصلين بى يقرءون جذلين ملاحق الصحف التى أذاعت إقـالة الوزارة الوفدية ، وعهد الملك إلى محمد محمود (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة . ولقد أخذوا يسألوننى عن أعضاء هذه الوزارة ومن يكونون ، فأجبتهم بأننى لا أعرف شيئاً مما يسألون عنه ، وأنهم سيأتيهم النبأ اليقين عما قليل . وطلبت تجربة مقالى وأخذت أصححه تمهيداً للإذن بطبعه .

وما كان لى أن أجيب هؤلاء الشبان بغير ما أجبتهم به . ما كان لى بطبيعة الحال أن أذكر لهم أننى سأكون وزيراً ، أو أن محمد (باشا) طلب إلىّ قبل ذلك بأيام ، فذهبت إلى حلوان وقابلت صديقى بهى الدين بركات وأقنعته بقبول الاشتراك فى الوزارة ، أو أن الرأى مستقر على أن تكون الوزارة وزارة كبرى (Un Grand Ministére) ، أو أننى حضرت اجتماعاً بنادى محمد على مع محمد (باشا) محمود ولطفى (باشا) السيد لإقناع عبد العزيز (باشا) فهمى بالاشتراك فى هذه الوزارة الكبرى التى ستضم معهم صدقى (باشا) وعبد الفتاح يحيى (باشا) . ما كان لى أن أذكر شيئاً من هذا وأنا أعلم أن الرأى فى هذه الأمور قد يتغير فى الساعة الأخيرة ، وأنه إذا ساغ للصحفى أن يذكر ما يبلغه من أنباء يحتاط فى إيرادها ما شاء الاحتياط ، فلم يكن يجوز لى يومئذ أن أسلك هذا المسلك وأنا أقدر أننى سأدعى للاشتراك فى الوزارة بعد سويعة أو سويعات .

وأكببت على مقالى أصححه ، وإننى لأراجع فقراته الأخيرة إذ دق التليفون يدعونى إلى منزل محمد محمود (باشا) . وشكرت للشبان تهنئتهم ، وتركتهم إلى حيث دعيت ، ودخلت الصالون الكبير فألفيت أعضاء الوزارة الجديدة ومن بينهم صديقى كامل البندارى (بك) ، فذكرت لمرآه يوم استقالتنا معاً من الحزب وحضور محمد (باشا) إلى منزله ، واعتبارنا الاستقالة وما أدى إليها وكأن لم يكن منه شىء ، وقدرت لمحمد (باشا) سعة صدره وعدم تأثره بما حدث وحرصه على أن نعاونه فى المهمة التى ألقيت على عاتقه بتأليف الوزارة .

وتألفت الوزارة الكبرى ، واشترك فيها إسماعيل صدقى (باشا) وعبد الفتاح يحيى (باشا) من رؤساء الوزارة السابقين ، ولطفى السيد (باشا) وعبد العزيز فهمى (باشا) وحافظ رمضان (بك) رئيس الحزب الوطنى ، وأحمد محمد خشبه (باشا) الذى ترك الوفد من عشر سنوات وانضم للأحرار الدستوريين ، ومراد وهبه (باشا) المستشار بمحكمة النقض ، وحلمى عيسى (باشا) رئيس حزب الاتحاد ، وحسن صبرى (باشا) الذى لم يشترك حياته فى حزب من الأحزاب ، وطائفة من الشبان الذين كانوا فى مثل سنى .

ورفع محمد (باشا) إلى الملك كتاب تأليف الوزارة يذكر فيه أن : « خير البلاد معقود بأن يكون الدستور أساس الحكم ، على أن تسود الروح الدستورية الصحيحة فى ظله ، فتتعاون السلطات لخير البلاد ، وترعى الحريات العامة ، وتوجه الجهود جميعها للمصلحة العامة .

« لذلك يسعدنى أن أؤكد بين يدى جلالتكم العهد بأن الوزارة التى أتشرف بتأليفها ستجعل رائدها العمل بتلك الروح ، وهى تدرك حق الإدراك أن البلاد فى أشد الحاجة إلى الاستقرار والسكينة والعمل الهادئ المنتج ، وأن المسئوليات الجسام التى تضطلع بها الحكومة فى حياة البلاد الداخلية أو الخارجية فى الظروف الحاضرة تقتضى سياسة قومية تقوم على تآلف القلوب وتوحيد الجهود ، ولن يكون ذلك إلا إذا أمن كل فرد على حريته واستمتع بها فى حدود القانون ، وجرى العدل فى تطبيق القانون وتنفيذه ، وبذلك يستطيع كل أن يؤدى واجبه فى هدوء وطمأنينة » .

وصدر المرسوم بتأليف الوزارة وقد عين فيه وزراء أربعة بلا وزارة هم : عبد العزيز فهمى (باشا) ، ولطفى السيد (باشا) ، وحافظ رمضان (باشا) ، وأنا . وعين إسماعيل صدقى (باشا) وزير دولة كذلك وأسندت إليه وزارة المالية . وأقسم الوزراء اليمين بين يدى الملك بعد الظهر من ذلك اليوم : يوم الخميس ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

ودعينا لصلاة الجمعة مع الملك بمسجد القبة فى اليوم التالى .

هذه هى المرة الثالثة التى يتغير فيها اتجاه حياتى تغيراً جوهرياً منذ بدأت حياتى العملية. اشتغلت بالمحاماة من شهر ديسمبر سنة ١٩١٢ ، واشتغلت بالصحافة من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وكنت أكتب فى الصحف وأؤلف الكتب منذ كنت طالباً بالحقوق . وها أنا ذا أبدأ حياة جديدة هى حياة الوزير ، وأبدأها وزير دولة فى وزارة الداخلية .

على أننى لم أتهيب هذه الحياة الجديدة ما تهيبت المحاماة ، ثم ما تهيبت الصحافة .

ويرجع ذلك إلى سببين ، أولهما : ما مرّ بى إلى هذه السن من تجارب الحياة مما جعلنى أنظر إلى كل ما يواجهنى فى الحياة مطمئناً ، مقتنعاً بالقدرة على اجتيازه فى سلام وطمأنينة ما توافرت لى سلامة الجسم وراحة الضمير . والثانى : أننى لم أكن أضطلع بعبء الوزارة منفرداً بتبعاتها انفرادى بتبعات المحاماة أو بتبعات رياسة التحرير ، بل كنت زميلا لخمسة عشر وزيراً يحملون معى عبء المسئولية . وكنت وزير دولة لا تحدد مسئوليتى بوزارة بعينها ، وكنت وزير دولة مع زملاء ثلاثة أعلى منى سناً وأكثر تجربة فى الحياة .

لماذا عينت وزير دولة ، ولم تسند إلى وزارة خاصة ، كما أسندت وزارات بذاتها إلى من

كانوا فى مثل سنى من سائر الوزراء ؟

لم أعرف لذلك سبباً أول الأمر . وكل ما قيل لى إن محمد محمود (باشا) حرص على أن أكون معه فى وزارة الداخلية ليتفرغ ما استطاع لشئون الرياسة . ثم علمت من بعد أن هذا المنصب الذى أُلقيت إلىّ أعباؤه كان مقصوداً إسناده إلى حلمى عيسى (باشا) بوصفه رئيساً لحزب الاتحاد أسوة بحافظ رمضان (باشا) رئيس الحزب الوطنى ، وأننى كنت سأتولى وزارة الأوقاف . وأراد حلمى (باشا) أن يتولى وزارة بذاتها فأسندت إليه الأوقاف . وقد دلت الحوادث من بعد على أن ما حدث من ذلك كان توفيقاً أراد الله به الخير الوفير لى ، فله الحمد جل ثناؤه وتعالت أسماؤه .

انقضى يوم الخميس ، وأصبحنا نهار الجمعة ، وذهبنا إلى المسجد نصلى مع الملك هناك علمت أن فرق القمصان الزرقاء التى تألفت فى ظل الوزارة الوفدية لم يبق لها أثر ، وأن الأماكن التى كانت تدرب فيها قد خلت فلم يبق لواحد من أصحاب هذه القمصان فيها وجود ، وأن الهدوء شامل أرجاء الدولة جميعاً وكأن لم تكن فى البلاد إلى صبح الأمس وزارة وفدية ، وأن ما كان البعض يتحدث عنه من قيام الثورة والاضطراب ومن الدماء تسيل فى الشوارع ، إنما كان حديث خرافة . ولم أعجب لما سمعت من ذلك ولم يعجب له غيرى . فقد كنا جميعاً نعلم أن الحكومة كانت تنفق على فرق القمصان الزرقاء من المصروفات السرية . أما وقد أيقن أفراد هذه الفرق أن مرتباتهم انقطع مصدرها ، وأنهم يجب أن يلتمسوا لكسب العيش وسيلة أخرى ، فقد انصرفوا يلتمسون هذه الوسيلة ، شأنهم شأن كل مأجور على عمل لا يصدر فى القيام به عن إيمان ثابت فى نفسه . وكيف تريد لهذه العصابات من شذاذ الآفاق أن يؤمن أفرادها بشىء غير مصلحتهم الذاتية العاجلة ، يقتضونها وهم فى أمن وطمأنينة بحماية الحكومة لهم من ثورة الرأى العام بهم واعتدائه عليهم ؟ ! فإذا زايلتهم الطمأنينة ، وفاتهم النفع العاجل ، تفرقوا شذر مذر ، ولم يبق لتشكيلاتهم من أثر .

وقضيت الصلاة فدعينا على أثرها إلى قصر القبة لتناول طعام الغداء على المائدة الملكية . وكانت الجمعية العامة لنقابة المحامين مجتمعة يومئذ بدار محكمة الاستئناف بميدان باب الخلق (ميدان أحمد ماهر باشا الآن) ، لانتخاب أعضاء يحلون محل من انتهت مدتهم ، ولانتخاب نقيب المحامين لذلك العام . وقد ألف الناس إلى يومئذ ، ومنذ نشب الخلاف بين سعد زغلول (باشا) وعدلى يكن (باشا) فى سنة ١٩٢١ ، أن تسفر هذه الانتخابات عن أغلبية وفدية ساحقة إن لم تسفر عن إجماع كامل ، وأن يكون النقيب وفديًّا . لهذا بقينا فى

قصر القبة ننتظر نتيجة هذه الانتخابات بصبر نافد ، اقتناعاً منا بأن لهذه النتيجة دلالة كبرى على اتجاه الرأى العام . فهؤلاء المحامون المجتمعون اليوم بمحكمة الاستئناف قد جاءوا إلى القاهرة من أرجاء مصر كلها ، وهم على اتصال وثيق بالجمهور بحكم عملهم ، فإذا تغير اتجاههم كان ذلك دليلا على تغير اتجاه الرأى عند الجمهور نفسه .

ولا تسل عن اغتباطنا حين علمنا أن الانتخابات تمت فأسفرت عن أغلبية لغير الوفديين ، وعن انتخاب محمد على علوبه (باشا) نقيباً للمحامين . فقد كانت هذه النتيجة حجة قائمة عندنا على انصراف الرأى العام عن الوفد وعن النحاس (باشا) ، داعية بذلك إلى اطمئناننا على استتباب السكينة والأمن فى البلاد .

وجلسنا إلى المائدة نتناول الغداء ، فكان مجلسى إلى جانب أحمد محمد حسنين (بك) الأمين الأول للملك . وكانت تجمعنى بحسنين (بك) صلة قديمة ترجع إلى سنة ١٩٢٥ حين عودته من رحلته فى الصحراء وطبعه كتابه عن هذه الرحلة . وقد كتبت يومئذ عنه وعن رحلته وعن كتابه فى جريدة (السياسة) ما أضفى على صلتنا روح المودة ، وإن أبت نظرة القصر وصاحبه للأحرار الدستوريين فيما تلا ذلك من السنين أن تنتقل هذه الصلة إلى مرتبة الصداقة .

فلما استقر بنا المجلس حول المائدة وجه حسنين (بك) إلى الحديث فى ابتسام ، قائلا : لقد رفضت يا صديقى من قبل كل وظائف الحكومة ، وهاأنت ذا قبلتها اليوم ، فأجبته ، وقد تولتنى الدهشة : أنا قبلت اليوم وظيفة فى الحكومة ؟ ! كيف هذا ؟ ! قال مداعباً : ألست وزيراً ؟ ! فأجبت دعابته فى جد يخالطه الابتسام : الوزير موظف ؟ كلا يا صديقى ، لم يجل هذا بخاطرى يوماً من الأيام ، قال : أليس الوزير رئيساً للموظفين الذين يعملون فى وزارته ؟ قلت : بلى ، هو رئيسهم الأعلى . لكنه ليس موظفاً تنطبق عليه لوائح الموظفين . وعمله يختلف عن أعمالهم . عمل الوزير سياسى فى جوهره ، والعمل السياسى محرم على كل موظف . والموظفون مسئولون أمام رؤسائهم . أما الوزير فمسئول أمام البرلمان وأمام الرأى العام . والموظف واجب عليه تنفيذ أمر رئيسه وإن لم يوافق عليه ، وكل ما يملكه أن يدافع عن رأيه وأن يحاول إقناع الرئيس به وأن يثبت هذا الرأى كتابة إن شاء . أما الوزير فواجبه إذا اختلف مع زملائه الوزراء فى السياسة العامة أن يستقيل ، وواجبه أن يستقيل كذلك إذا انعدم التضامن بينه وبين زملائه ، أو خالفه زملاؤه فى وزارته مخالفة تعرقل عمله . شتان بين هذا وبين مركز الموظف وعمله . فأنت يا صاحبى تتهمنى بغير حق . فابتسم حسنين (بك) وقال : هذه نظريات سترى أن العمل لا يجاريها أكثر الأحيان .

أقبل الملك إلى غرفة المائدة فقمنا وقوفاً ثم جلسنا بعد جلوسه وتناولنا الطعام ونحن نستمع إلى ما يقوله جلالته ، ونتبادل فيما بيننا أحاديث نعلق بها على حوادث اليوم .

وبدأ الوزراء عملهم فى مكاتبهم صبح السبت ، وذهبت إلى المكتب الذى أعد لوزير الدولة بوزارة الداخلية . ماذا عساى أن أصنع ؟ وما هو اختصاصى ؟ لم أفكر فى الأمر ، بل تركته لرئيس الوزارة ، فهو رئيس حزبى وهو وزير الداخلية ، وأحسبه لا يستطيع أن يصور هذا الاختصاص قبل أن تصور الوزارة سياستها بعد أن يجتمع مجلس الوزراء لمناقشة هذه السياسة .

على أن حسن فهمى رفعت (باشا) ، وكيل الوزارة ، زارنى غير مرة فى مكتبى وسألنى عما إذا كانت لى رغبة خاصة فى موظفين بذاتهم ألحقهم بالمكتب ، ثم جرت بينى وبينه أحاديث عن وزارة الداخلية وما تتناوله من شئون .

والواقع أننى كنت بحاجة لمن يرشدنى إلى النظام الحكومى والعمل الحكومى وكيف يجرى . فهذه أول مرة فى حياتى أجلس فيها إلى مكتب حكومى أو أتولى فيها عملا من أعمال الدولة . صحيح أن حياتى الصحفية كشفت لى عن كثير مما يجرى بين جدران الدواوين ، لكن ما كشف لى عنه إلى يومئذ لم يكن نظام العمل ، بل كان تصرفات خاصة للوزارة التى أؤيدها أو أعارضها ، لأنقد ما أراه جديراً بالنقد ، وأدافع عما أرى غيرى يعارضه بغير حق .

أما اليوم فقد آن لى أن أقف على خطة العمل ومناهجه ، والسياسة التى يرتكز عليها . لأوجه القائمين به ، ولأحملهم تبعاته ، ولأكفل له أن يجرى فى طريق العدل والنفع العام . وهذا اتجاه عملىّ يختلف فى جوهره عن النقد للتقويم وعن المعارضة أو التأييد ، مما كنت أتولاه فى الصحافة ؛ لهذا كنت فى حاجة إلى أن أقف من وكيل الوزارة على الصورة العملية لهذه الحياة الجديدة .

كان حسن (باشا) رفعت صديقاً قديماً ، وكان يعرف وزارة الداخلية معرفة دقيقة لأنه تولى الكثير من وظائفها حتى بلغ منصب وكيل الوزارة ، وتولاه بكفاية وجدارة حقيقين بكل تقدير . وقد كشف لى عن كثير مما يجرى فى وزارة الداخلية . فلما تناول الحديث صلة وكيل الوزارة بالوزير قال : أود أن أذكر لك فى هذا الصدد أن وكيل الوزارة الذى يحب وزيره ويخلص له لا يعرض عليه من التفاصيل ما يستطيع هو أن يتصرف فيه مطمئناً لتصرفه أما إذا لم يكن بين الوكيل والوزير من الود والثقة ما يجب أن يكون ، فإن وكيل الوزارة يغرق الوزير فى التفاصيل الفنية والإدارية على نحو يجعل عمل الوزير شاقاً إن لم يكن مستحيلا

وانعقد مجلس الوزراء وقررنا تأجيل البرلمان شهراً وفاقاً لحكم الدستور . وكان هذا طبيعيًّا . فلم تكن هيئة الوزارة من حزب واحد وضع لنفسه خطة ينفذها أول ما يتولى الحكم ، بل كانت أقليتها من الأحرار الدستوريين وكثرتها من المستقلين . لابد إذن من فترة يتبادل أعضاء الوزارة فيها الرأى لتصوير الخطة التى يتبعونها إزاء موقف لم تخف على أحد من الوزراء دقته . صحيح أننا اطمأننا كل الاطمئنان إلى أن الأمور مستقرة والهدوء شامل ، وإلى أن زمام الموقف فى يد الوزارة . ولكن ! . . ماذا عسى يكون موقفنا من البرلمان القائم وما عسى يكون موقفه من الوزارة : أترانا نحل مجلس النواب ونجرى انتخابات جديدة ؟ أم ترانا نتقدم للمجلس القائم ولدينا من الرجاء فى تأييده لنا ما يجعلنا نبقى عليه ونتعاون معه ؟

كان هذا موضع تفكير رئيس الوزراء وتفكير مجلس الوزراء كله . صحيح أن بعض الوزراء ، وفى مقدمتهم إسماعيل صدقى (باشا) لم يكونوا يرغبون فى التقدم إلى المجلس القائم ولا كانوا يطمئنون إليه . لكنا قيل لنا إن الدكتور أحمد ماهر يطمع فى أن يضم إليه وإلى النقراشى (باشا) كثرة المجلس ، وأنا نستطيع عند ذلك أن نتقدم إليه . فأما صدقى (باشا) والذين من رأيه فلم يكونوا يثقون بما يقال من ذلك . ولعلهم كانوا يقولون فيما بينهم وبين أنفسهم : إذا صح أن تمكن الدكتور أحمد ماهر وأصحابه من كسب الكثرة فى مجلس النواب وتأييدها له فلا بقاء لهذه الوزارة القائمة ، بل الطبيعى أن يتولى الدكتور ماهر الحكم وأن تنفذ الفكرة الأولى التى كان يدافع عنها الشيخ المراغى . بذا تكون وزارتنا هذه « قنطرة » أريد بها تمهيد السبيل للسياسة التى سبق رسمها . وهذا وضع لا يتفق وكرامة هؤلاء الذين قبلوا المسئولية فى أحرج الأوقات وأدقها .

لعلهم كانوا يقولون هذا فيما بينهم وبين أنفسهم . ولعل رئيس الوزارة نفسه قد جالت بخاطره مثل هذه الفكرة . ولعلهم لم يعلنوها لأن قوة أكبر منهم كانت تؤيد بقاء البرلمان القائم إذا كان ذلك مستطاعاً ، تخلصاً من الالتجاء إلى حل المجلس لأن حله قبل انتهاء مدته بغيض وإن أجازه الدستور . فهو كالطلاق : الطلاق أبغض الحلال إلى الله ، والحل أبغض الحلال إلى الفقه الدستورى .

لكن المجلس الذى أيد وزارة أقيلت لأن الشعب « يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يدها » على تعبير الأمر الملكى بإقالتها . مجلس ذلك شأنه يجب أن يشارك هذه الوزارة فى مصيرها حقًّا وعدلاً . وإقالة الوزارة ليست أقل فى نظر الفقه الدستورى شذوذاً من حل مجلس النواب .

أما أنا فأخذت أفكر ، وأنا وزير دولة بوزارة الداخلية ، فيا يجب أن أقوم به من عمل يؤيد مركز الوزارة . لهذا رأيت أن أدعو مؤتمراً صحفياً أسبوعياً يجمع رجال الصحف ، مصريين وأجانب ، على اختلاف ألوانهم وأحزابهم ، وأن أدعو مراسلى الصحف الأجنبية لهذا المؤتمر لأطلعهم على اتجاهات الوزارة وسياستها ، ولأجيبهم على ما يسألون عنه . ونفذت فكرتى ، وأتحت للصحفيين فرصة مناقشتى ، وأدليت لهم بما استطعت الإدلاء به ، فكان ذلك تجديداً فى صلة الحكومة بالرأى العام صلة مباشرة عن طريق الصحافة . ولم يثر هذا التجديد دهشة أحد إذ كان صادراً عن وزير اشتغل بالصحافة السياسية السنين الطوال .

وكنت أود أن أتفرغ لمثل هذا اللون من العمل مما يتصل بسياسة الوزارة العامة . لكننى لم ألبث إلا قليلاً ثم رأيتنى أنزع قسراً من التفكير فى هذه السياسة العامة إلى مألوف عمل الوزراء فى مصر . أقصد الانشغال بشئون خاصة تتصل بالموظفين وبغير الموظفين ، ومعظمها لا يقره العقل ولا العدل ولا القانون ، بل يستند إلى أساس من أن سلطان الوزير مطلق لا يحد منه منطق ولا يقف فى سبيله عدل أو شرع . جاءنى يوماً أحد أصدقائى الذين تثقفوا فى أوربا ، والذين بلغوا من بعد مركزاً سامياً ، وقال لى : جئت اليوم أرجوك فى أمر أشعر بأنه غير مقبول . لكن ما حيلتى وقد ألحت على ابنتى فيه إلحاحاً شديداً ، وحبذا لو استطعت إرضاءها ؛ قلت : وما ذاك ؟ قال : أن ينقل الضابط فلان من قسم العطارين إلى قسم المنشية بالإسكندرية . وعجبت لهذا الطلب ، وقلت له : وما موجب هذا النقل ؟ قال : لأن بيته أقرب إلى المنشية . قلت : أنت تعلم يا صديقى أن فى الإسكندرية تراماً ، وأن ضباط البوليس يركبون الترام من غير مقابل . قال : لقد أديت الرسالة ، وعليك أنت تبعة الرفض أمام ابنتى ؛ قال هذا ضاحكاً ، وأجبته ضاحكاً كذلك : وأنا أقبل هذه التبعة على ثقلها .

سقت هذا المثل لأصور به بعض ما يطلب من الوزراء ، وما يعنى الوزراء أنفسهم ببحثه ، وما يحرص بعضهم على تنفيذه . ولقد ضحك صديقى حين لم أقبل طلبه . أما غيره ممن يطلبون مثل هذا الطلب ، أو ما هو أبعد منه عن مقتضى العقل ، فلا يضحكون إذا رفض طلبهم ، بل يغضبون ، وقد يتندرون فى المجالس بما يسمونه « حنبلية » الوزير ، وقد يستقيل أحدهم من الحزب الذى ينتمى إليه إذا رأى ألا ضير عليه فى منافعه المادية من هذه الاستقالة .

بعد ثلاثة أسابيع من تولى الوزارة مناصبها ، دعى الوزراء إلى سراى القبة احتفالاً بعقد قران الملك على الآنسة صافيناز كريمة يوسف (بك) ذو الفقار المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ، وحفيدة المرحوم محمد سعيد (باشا) الذى تولى رئاسة الوزارة فى

مصر غير مرة . وكانت والدتها ، حضرة صاحبة العصمة زينب هانم ذو الفقار ، كريمة محمد سعيد (باشا) وصيفة بالقصر . وبهذه الصفة صحبت (الملكة الوالدة) نازلى أثناء رحلاتها بأوربا سنة ١٩٣٧ فى عهد الوصاية ، كما صحبتها كريمتها ، ومن ثم كان الملك يعرف عروسه ويقدرها كل التقدير .

وقد ذكر لى محمد محمود (باشا) ، بعد قليل من تأليف الوزارة ، أن الملك لم يكن يريد أن يعقد قرانه فى عهد وزارة النحاس (باشا) . فلما أقيلت وتألفت وزارة محمد محمود (باشا) حدد جلالته يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ لعقد القران . وحضرناها حفلة بسيطة فى قصر القبة ، وزعت علينا أثناءها وبعد تمام العقد « علب الملبس » الفاخرة ، ثم مررنا بالملك مهنئين وانصرفنا .

ومن يومئذ أصدر الملك أمره بتغيير اسم الملكة فأصبحت الملكة فريدة . وقد اختار لها هذا الاسم المبتدئ بحرف الفاء تأسياً بوالده الملك فؤاد إذ دعا أبناءه جميعاً بأسماء مبتدئة بهذا الحرف .

استقبل أهل مصر جميعاً نبأ عقد القران الملكى بغبطة ليس كمثلها غبطة ، واعتبروه فأل يمن وطالعاً حسناً لهذا العهد الجديد . ولعل الملك الشاب لم يكن أقل تفاؤلاً بهذا الزواج من أمته . دعينا بعد ذلك بأسابيع قليلة إلى حفلة سباق للقوارب أقامها على النيل نادى التجديف الملكى وشرفها الملك بحضوره . فلما انتهت الحفلة أخبرنى رئيس الوزراء بأن جلالة الملك أشار أثناء الحفلة إلى باخرة بالنيل ، وسأل محمد (باشا) : أتدرى من فى هذه الباخرة ؟ إنها الملكة فريدة ، ثم كان مما قاله : لقد قلت لها يوماً : إننى لم أخترك لجمالك ، بل اخترتك لرجاحة عقلك وحسن رأيك .

وفى إشارة الملك إلى الباخرة وفى كلماته هذه ما يدل على أنه لم يكن أقل تفاؤلاً من أمته بهذا القران السعيد .

وبعد أسابيع أخرى أقيمت حفلة الزفاف . يا للجلال والبهجة والجمال ! لست أذكر يوماً بدا فيه الشعب المصرى ، كله الفرح والمسرة الصادران من أعماق القلب ، ما بدا فى ذلك اليوم . حضر عشرات الألوف ، بل مئات الألوف ، من بلاد الدولة كلها من أقصاها إلى أقصاها ، يشاركون فى هذا الفرح القومى الشامل . وازدانت العاصمة بالأنوار فى أحيائها جميعاً زينة كسف فيها الليل النهار ، وخطرت الزوارق « والفلايك والذهبيات ، والبواخر النيلية على صفحة النهر مضيئة كلها ، وكأن كل واحدة منها فرح متلألئ بالضياء ، مبتهج

بآلات الطرب . يستخف راكبيه جذل وتنتشر من جنباته أصداء تتردد فى كل الأرجاء .

وأعد حسين سرى (باشا) وزير الأشغال ، الباخرة النيلية كريم ، لضيافة الوزراء والكبراء وزينها أبدع زينة وأروعها . أليست حرمه خالة الملكة فريدة ؟ ؛ إن له فى هذا العيد القومى إذن لنصيباً يزيد على نصيب أى من زملائه الوزراء . ومن حقه أن نكون جميعاً فى ضيافته . وقد أكرمنا فى هذه الضيافة كل الإكرام ، وإن شعر كل واحد منا بأنه صاحب الفرح ، لأنه فرح الشعب كله ، وفرح أبناء مصر جميعاً ، سواء منهم من حضر إلى العاصمة أو بقى فى الأقاليم .

وازدان قصر القبة فى المساء زينة بهرت السيدات اللاتى دعين وحدهن إلى حفلة الزفاف فى القصر الأنيق . ولا عجب أن يبهرهن هذا الموج المتلاحق من أسباب المسرة على نحو أحيا فى النفوس صورة من ليالى ألف ليلة ، أو من عهد الخديو إسماعيل ، وأطلق الألسن كلها بالدعاء أن يجعل الله هذا القران سعيداً ميموناً ، وأن يمتع صاحبى الجلالة بالسعادة والعافية ، وأن يرزقهما ولى عهد يكون قرة عين لهما وللأمة المصرية جميعاً .

وفى هذه الأثناء كانت الوزارة فى شغل شاغل بموقفها من البرلمان القائم . وقد عالج مجلس الوزراء مسألة مجلس النواب وإمكان التقدم إليه أو ضرورة حله . وكانت الأنباء ترد بأن عدداً غير قليل من النواب أظهروا استعدادهم لتأييد الوزارة القائمة . لكن صدقى (باشا) لم ينس ما حدث سنة ١٩٢٥ حين أقسم له من المرشحين من أقسم بأنه سيكون فى صفه إذا نجح فى الانتخاب ، ثم إذا أكثر هؤلاء ينضمون إلى سعد (باشا) بعد انتخابهم وينتخبونه رئيساً للمجلس . كما أنه لم ينس أنه يوم استقال فى سنة ١٩٣٢ انصرفت عنه أغلبية حزب الشعب ، بل انصرف عنه حزب الشعب كله واختار رئيس الوزارة الذى خلفه رئيساً للحزب . ولعله أفضى بما ذكر من ذلك إلى محمد (باشا) محمود . فقد كان من رأى بعض الوزراء أن تتقدم الحكومة إلى مجلس النواب القائم وأن تطلب ثقته ، فإذا خذلها حلته . لكن محمد (باشا) رأى ، وأقرت رأيه أغلبية المجلس ، أنه من المحتمل أن يصدر المجلس قراراً بعدم الثقة بالوزارة ، فإذا صدر مثل هذا القرار أضعف من هيبة الوزارة وأعاد إلى الوفد قوة فقدها خلال هذا الشهر الذى تولت فيه الوزارة الحكم ، ولذا أقر المجلس بالإجماع حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة .

لكن مرسوم الحل يجب أن يعين موعد الانتخاب لمجلس النواب الجديد . وقد اتجه تفكير محمد (باشا) إلى أن يجرى الانتخاب فى الوجه القبلى فى يوم ، وفى الوجه البحرى

بعد ثمان وأربعين ساعة من ذلك اليوم ، حتى يطمئن إلى قدرة الحكومة على حفظ الأمن والنظام يوم الانتخاب . وأفتى قلم قضايا الحكومة بأن لا شيء فى الدستور يمنع هذا الإجراء . وعلى هذا صدر المرسوم بحل المجلس وحدد للانتخاب فى الوجه القبلى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ ، وفى الوجه البحرى يوم ٢ أبريل ، ثم حددت الأيام العشرة التى نص قانون الانتخاب على أن يفتح باب الترشيح أثناءها .

كانت المحافظة على الأمن والنظام هى الحجة الرسمية لتسويغ إجراء الانتخابات فى يومين بدل إجرائها فى يوم واحد ، على ما جرى عليه العمل من قبل منذ بدء الحياة النيابية فى مصر . ولعل محمد (باشا) كان أكثر اطمئناناً إلى الوجه القبلى ، فإذا جرت فيه الانتخابات وظهرت نتيجتها وكانت الأغلبية الكبرى فيها لأنصار الحكومة أثر ذلك فى مجرى الانتخابات فى الوجه البحرى تأثيراً كبيراً .

وإنما اتخذ رئيس الوزراء هذا الاحتياط لما كان يسمعه من رجال وزارة الداخلية ، ومن بعض المقربين منه ، من أن الوفد لا تزال تخشى قوته فى الانتخابات ، وأنه يستطيع أن يثير يوم الانتخاب من الثائرات ما لم يقدر عليه غداة تنحيته عن الحكم ، وأن ذلك إذا حدث أدى إلى نتيجة تقضى الحكمة باتقائها .

كنا إذ ذاك فى الأيام الأخيرة من شهر يناير والأيام الأولى من شهر فبراير سنة ١٩٣٨ . وكان عيد الأضحى يقترب . فلما كنا على يومين منه أبلغنا أن الملك أنعم على رئيس الوزراء بقلادة فؤاد الأول ، فانتقلت رتبته من صاحب الدولة إلى صاحب المقام الرفيع ، وأنعم بهذه القلادة نفسها على على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى ، وأنعم بنياشين النيل على بعض الوزراء السابقين ومنهم عبد العزيز فهمى (باشا) ولطفى السيد (باشا) وأحمد خشبة (باشا) . أما الوزراء الشبان – إن صح أن يدعى من بلغ الخمسين أو جاوزها شاباً – فلم ينعم عليهم بشيء . وقيل يومئذ إن الإنعام على رئيس الوزراء فيه من مظهر الثقة بالوزارة وتأييدها ما يزيدها أمام الشعب قوة ومهابة . ولم أعر الأمر يومئذ بالاً . فما كانت الرتب ولا النياشين فى يوم من الأيام مثار اهتمامى ، ولا كنت أراها تسبغ على الرجل فضلاً ليس له . ثم إن الرتب والنياشين كانت تباع فى عهد الخديو ، فحسب المرء أن يدفع المبلغ المعين من الجنيهات ليعم عليه بالرتبة التى يدفع ثمنها ولو لم يكن ذا فضل فى الحياة العامة . وقد يرجع عدم اهتمامى بالرتب والألقاب إلى اعتزازى بلقبى العلمى ، واعتباره ممثلاً لمجهود ذاتى هو وحده الجدير

بأن يسبغ على صاحبه قدره الحق ، لهذا لم أعر كبير بال للإنعام على من أنعم عليهم من الوزراء ، وإن اشتركت فى تهنئتهم بهذه الثقة الغالية .

وفى الصباح الباكر من الغد صلينا العيد مع الملك فى مسجد الفتح بقصر عابدين . فلما قضيت الصلاة ورجع الملك إلى القصر متخطياً الفناء الذى يفصل المسجد عن السراى رأيت صديقى كامل البندارى (بك) وزير الصحة يتجه نحو القصر وكأنما نسى باب المسجد المؤدى إلى شارع جامع عابدين حيث تنتظرنا سياراتنا ، فقلت له : إلى أين ؟ الباب من الناحية الأخرى . قال : أنا ذاهب أقابل على ماهر (باشا) لأرى حكاية الرتب والسبب فى عدم الإنعام علينا . فتركته وانصرفت إلى منزلى ، أتناول طعام الإفطار وأعد متاعى للسفر بكرة الغد إلى السويس لقضاء ما بقى من أيام العيد بها مستجماً ، أستعيد بالاستجمام نشاطاً قد أكون فى حاجة من بعد إليه .

وكان رئيس الوزراء قد دعا بعد ظهر ذلك اليوم الأول من أيام العيد إلى حفلة شاى تقليدية بقصر الزعفران . واتفقت مع صديقى بهى الدين بركات (بك) وزير المعارف كى نذهب معاً إلى الحفلة فى سيارة أحدنا . فلما كنا فى الطريق أظهر عدم رضاه عما حدث فى أمر الرتب ، وقال : لو أن أحداً لم ينعم عليه لما كان الأمر ذا بال عندى . ولو أن رئيس الوزراء وحده هو الذى أنعم عليه لما كان الأمر ذا بال عندى كذلك . فرئيس الوزراء يمثل الوزراء جميعاً . أما وقد أنعم على بعض الوزراء ولم ينعم على البعض الآخر فذلك معناه أن من الوزراء من يستحق الإنعام عليه ومنهم من لا يستحق هذا الإنعام . وهذا ما لا أقبله بحال . إننا جميعاً قبلنا الوزارة فى ظرف واحد . ولم يقم أحد منا بعمل يفضل عمل غيره . فالتصرف الذى حدث فيه من المساس بنا ما يجعلنى أفكر فى الاستقالة من الوزارة . .

فأخذت أقنعه بشتى الحجج لأصرفه عن فكرة الاستقالة ، وإن رأيت فى حجته ما يستحق كل اعتبار من ناحيته . فهو وزير سابق كعبد العزيز فهمى ولطفى السيد وأحمد خشبة . وعدت بعد الحفلة فأفضيت بما حدث فى الصباح وبعد الظهر إلى بعض من يعنيهم أمر الوزارة ، لأننى شغلت بسفرى بكرة الغد عن مقابلة محمد محمود (باشا) .

وأقمت بالسويس ثلاثة الأيام الباقية من عطلة العيد . فلما كنا فى اليوم الأخير دعانى محافظ المدينة لتناول الغداء فى منزله . وإننى لهناك إذ دق التليفون وقيل لى إن لطفى (باشا) يريد محادثتى . فلما اتصلت به وذكرت له أننى عائد إلى القاهرة فوراً بعد الغداء قال :

ما دام الأمر كذلك فأخبرك غداً بما كنت أريد أن أحدثك عنه الآن . واقتنعت من عبارته بأن الأمر يتعلق بعمل الوزارة ، وعدت إلى القاهرة بعد الغداء فبلغتها حول مغيب الشمس .

وأصبحت فإذا الصحف تنشر أن الوزراء جميعاً أنعم عليهم برتبة الباشوية . فقلت فى نفسى : لعل ذلك ما كان لطفى (باشا) يريد أن يذكره لى . وتقبلت التهانى من كل صوب شاكراً بطبيعة الحال . وبعد يومين جاءت إلى ابنتى التى لم تكن تبلغ من العمر يومئذ إلا أربع سنوات وأربعة أشهر وسألتنى وعليها علائم الدهشة : صحيح إنك أصبحت باشا ؟ وأجبتها مبتسماً : نعم يا صغيرتى . قالت : ولكنك كما أنت ، لم يتغير منك شىء ؟ فابتسمت كرة أخرى وذكرت المثل : خذوا الحكمة من أفواه الأطفال ، بل من أفواه المجانين .

وفتح باب الترشيح للانتخابات ، وآن للوزارة أن تعد العدة للحملة الانتخابية . فلما انقضت الأيام العشرة التى يتم الترشيح فى أثنائها ونشرت الصحف أسماء المرشحين فتحنا عيوننا واسعة . فهذه نتيجة عظيمة لم نكن نتوقعها . لقد عجز الوفد عن أن يجد مرشحين لكل الدوائر ، بل عجز عن أن يجد مرشحين لعدد عظيم من الدوائر بلغ ٩٨ دائرة ، وبذلك أصبحت هذه الدوائر مكسوبة نهائيًّا للوزارة وأنصارها .

ما سر هذه الظاهرة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الانتخابات المصرية ؟ زعم بعضهم أن ما أجرته الوزارة من تعديل فى الدوائر الانتخابية بسبب زيادة عدد السكان بمصر فى السنوات العشر الأخيرة هو الذى أدى إلى ما حدث . ذلك أن الوزارة عدلت الدوائر بالفعل ليجارى عددها عدد السكان مقسوماً على ستين ألفاً . لكن هذا التعديل لا يمكن بحال أن ينتج كل هذا الأثر لو أن الوفد بقى له من السلطان على الناخبين ما كان له من قبل ، حين كانوا يقولون : لو رشح الوفد حجراً لوجب انتخابه ، فيستمع إليهم الناس وتكون لهم الأغلبية الساحقة . أما أن ينصرف الناس عنهم ، فلا يجدون لهذا العدد العظيم من الدوائر مرشحين ، فهذا أمر له دلالته ، وله من غير شك سببه وعلته .

وعلى ذكر تقسيم الدوائر أود أن أشير إلى أن مركز وزير الدولة فى وزارة الداخلية قد أتاح لى أن أتابع للمرة الأولى ما كان يجرى فى أمر هذه الدوائر وتقسيمها . فقد ألفت الهيئات الموالية للحكومة ، لما حل مجلس النواب ، لجنة لترشيح أنصارها الذين يتقدمون للانتخابات ، وكانت هذه الهيئة تنعقد بدار محمد محمود (باشا) كل مساء وتستمر مناقشاتها إلى ساعة متأخرة من الليل . وألفت الحكومة فى وزارة الداخلية لجنة لتقسيم الدوائر كى تواجه زيادة عدد السكان . ولم أكن أحضر جلسات أى من هاتين اللجنتين ، وذلك لأننى لم أكن وثيق

الصلة بأهل الريف وبالنواب السابقين فأعرف أشخاص المرشحين ، ولم أكن أعرف حدود الدوائر فى الانتخابات الماضية لأبدى رأياً فى تعديلها .

وكانت لجنة الترشيح تتفق فى كل مساء على طائفة من المرشحين ، ومن هؤلاء الأشخاص من لم يخوضوا قط معركة انتخابية ، ومنهم من خاض هذه المعارك من قبل وعرف أن سلخ بلد معين من دائرته ، أو إضافة بلد معين إليها ، يكفل نجاحه . هؤلاء وأولئك كانوا يحضرون إلى وزارة الداخلية فيقابلوننى ويحدثوننى عن مطالبهم فى هذا التعديل . أما ولم أكن أعرف أشخاص الكثيرين منهم ، ولم أكن أعرف شيئاً عن البلاد التى يراد سلخها من الدائرة التى يتحدثون عنها أو ضمها إليها ، فقد كنت أحيلهم إلى حسن رفعت (باشا) وكيل الوزارة يعرضون عليه ما يريدون . وأذكر لقد كان فى بعض ما يطلبون ما لا يسيغ العقل إقراره ، لبعد البلد الذى يتحدثون عنه عن مقر الدائرة بعداً يجعل ضمها إليها محالا ، أو لقربها من هذا المقر قرباً يجعل سلخها من الدائرة محالا ، أو لأن السلخ أو الضم يجعل شكل الدائرة غير مقبول جعرافياً . فإذا أفهمهم وكيل الوزارة عدم القدرة على إجابة طلبهم ، عادوا إلى يحدثوننى ، فرأونى معظم الأمر أؤيد وكيل الوزارة فى رأيه ، فانصرفوا غير راضين ، اقتناعاً منهم بأنا نقف فى سبيل نجاحهم . وكثيراً ما كانوا يلتمسون الوسيلة لمقابلة رئيس الوزارة كيما يذكرون له ما حدث ، مؤمنين بأن الغاية تبرر الواسطة . وكثيراً ما كان رئيس الوزارة أو مدير مكتبه يردهم كما رددناهم بعد أن يطمئنهم إلى أن مركزهم قوى بغير أن يسلخ هذا البلد أو يضم ذاك .

ثم إننى لم أكن متحمساً للتوسع فى تعديل الدوائر ، اقتناعاً منى بأن الدقة فى تطبيق القانون والدستور هى الوسيلة لا وسيلة غيرها لاستقرار الحكم ولإمكان الإصلاح وقد عدلت الدوائر غير مرة منذ سنة ١٩٢٤ فأدى ذلك إلى استهانة الناس بثباتها وإلى اقتناعهم بإمكان تعديلها حسب هواهم . وقد أصدر البرلمان الوفدى فى سنة ١٩٣٧ قانوناً بتنظيم الدوائر رأى خصوم الوفد أنه لم ترع فيه المصلحة العامة ، بل روعيت فيه المصلحة الحزبية وحدها . وإذا لم تكن المصلحة العامة وحدها هى أساس تصرف ما فمن اليسير تعديل هذا التصرف بما يكفل المصلحة العامة ما أباح القانون هذا التعديل . وقد أفتت لجنة قضايا الحكومة الوزارة بحقها فى تعديل الدوائر ، فلتعمل الوزارة ما تراه محققاً لمصلحة الأمة . فما وضع القانون إلا ليكفل هذه المصلحة .

وهذه الحجة لا ريب قائمة . لكنها إن دلت على شىء فعلى أن أحزابنا وهيئاتنا السياسية

لا تفرق ، مع الشيء الكثير من الأسف ، بين الاعتبارات القومية والمصالح الحزبية . فثمت من المبادئ ما لا يصح الاختلاف فيه لأى اعتبار ، وما يجب التمسك به وإن أدى هذا التمسك لضياع مصلحة عاجلة . لأن التمسك به هو السياج الحصين لصلاح الحكم فى الدولة ولتقدم الأمة ومرافقها جميعاً تقدماً يضرّ به إهدار هذه المبادئ أبلغ الضرر . ولقد رأى المصريون جميعا ، والساسة والزعماء فى مقدمتهم ، صدق هذا القول ، ورأوه غير مرة منذ بدء الحياة النيابية فى مصر . فالحاكم اليوم معارض غدا . والمعارض اليوم حاكم غداً . وما يؤذى المعارض من تصرفات الحاكم يصيب طبقات الأمة كلها على السواء . لكن تعلق الناس بمنافعهم العاجلة ، ومجاراة الساسة والزعماء لهم فى هذا التعلق ، استجلاباً لتأييدهم ، أدى إلى اختلافهم فيما لا يجوز الاختلاف فيه . وأدى بذلك إلى فساد وإلى شر مستطير لا تزال مصر وشعبها يعانيان من آثاره إلى اليوم أشد البلاء .

وما أرانى بحاجة إلى أن أضرب الأمثال على ما أصاب البلاد من ضر نتيجة لعدم التفريق بين المبادئ القومية الدائمة والمنافع الحزبية العاجلة . وحسبى ما رآه قراء الجزء الأول من هذا الكتاب مثلا وعبرة .

على أن ما حدث من تعديل الدوائر لم يكن له أى أثر فى نتيجة الترشيح للانتخابات ، وما أسفر هذا الترشيح عنه من عجز الوفد عن أن يجد مرشحين لهذا العدد الضخم من الدوائر : ٩٨ دائرة . وإذا صح أن كان له بعض الأثر فليس يرجع ذلك إلى الدوائر وتقسيمها ، بل إلى حالة معنوية أدت إلى تقوية الشعور فى نفس الشعب بأن عودة الوفد إلى الحكم لا مصلحة للأمة فيها ، وبأن هذه العودة ليست متوقعة مخافة أن تتغلب المصالح العاجلة على المصلحة القومية فى هذا الظرف الدقيق من حياة البلاد .

وهذه الحالة المعنوية بذاتها هى التى أدت إلى أن يستقبل الرأى العام إقالة وزارة النحاس (باشا) وقيام وزارة محمد محمود (باشا) فى هدوء وسكينة ، ومن غير أن يقوم بأى لون من ألوان رد الفعل يستطاع تأويله بالامتعاض أو عدم الرضا . والسبب الحقيقى لهذه الحال المعنوية شعور الناس جميعاً بأن الوفد ووزارته أرادا أن ينتهزا فرصة لم يكن من الإنصاف ولا من المروءة انتهازها . تلك فرصة شباب الملك فاروق ومباشرته سلطاته الدستورية ولما يكمل من عمره ثمانى عشرة سنة ميلادية ، وذلك بعد أن أسلس مجلس الوصاية لوزارة النحاس (باشا) العنان ، حرصاً منه على ألا يضع فى طريقها أية عقبة من العقبات حين كانت تتولى مفاوضة الإنجليز لعقد المعاهدة التى وقعت بين البلدين فى ٢٦ أغسطس

سنة ١٩٣٦ ، ثم مفاوضة الدول صاحبات الامتيازات مفاوضة انتهت إلى توقيع معاهدة مونتريه فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ .

فلما تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية ، شعر الناس بأن الوزارة أرادت أن تنتهز فرصة شبابه الباكر ، فتتمسك بحقوق دستورية لم تكن تتمسك بها فى عهد والده الملك فؤاد . وزاد شعورهم هذا قوة تمسك الوزارة فى مسألة تعيين الشيوخ بموقف أضعف حجتها . ذلك حين رفضت تعيين عبد العزيز فهمى (باشا) ، الفقيه الضليع ، ورئيس محكمة النقض السابق ، ووزير العدل السابق ، وأحد الثلاثة الذين تذكرهم البلاد كلها كلما ذكرت عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر من كل عام ، ورفضت تعيينه تشبثاً منها بتعيين فخرى (بك) عبد النور ، أو بتعيين الأستاذ حسن نافع . عند ذلك رأى الناس أن الوزارة تريد أن تنتهز فرصة ليس من الإنصاف ولا من المروءة انتهازها ، ولهذا قوى فى نفوسهم الشعور بأن الوزارة تتجنى على الملك الشاب الذى لم يسئ إلى أحد ، والذى يتضوع شبابه بأعظم الآمال لهذا الشعب المتعطش للتقدم وللحرية .

والشعب المصرى كريم الطبع ، يمقت العنف ولا يلجأ إليه إلا أن يفيض به الكيل ، ويمقت الظلم ويقاومه بوسائل آخرها العنف . وقد رأى فى تجنى الوفد على الملك الشاب ظلماً لا مسوغ له . فلما جاء رد الفعل من جانب الملك فأقال الوزارة الوفدية ، استقبل الشعب هذا التصرف من غير أن يناقش دستوريته لأنه ألف مثله من قبل مع النحاس (باشا) نفسه . فلما بدأت وزارة محمد محمود (باشا) تمهد للانتخابات لم يقف الشعب فى جد الوفد ورئيسه لأنه عدهما ظالمين ، ولأن موقفه هذا كان موقفاً سلبياً لا يحتاج إلى العنف فى كثير ولا فى قليل .

وهذا هو السر فى أن الوفد لم يجد مرشحين يتقدمون باسمه إلى ثمان وتسعين دائرة انتخابية . وقد استعرضنا فى مجلس الوزراء هذه النتيجة فكانت ذات أهمية بالغة فى تقديرنا مجرى الانتخاب وما يسفر عنه . مع ذلك بقينا ، وبقى رئيس الوزارة بنوع خاص ، نمعن التفكير فى الاحتياط أشد الاحتياط للمفاجآت الانتخابية . وبدأنا نضع الخطة التى ننفذ بها هذا التفكير بأقوى وأسرع ما يستطاع .

وأخذنا فى تنظيم الحملة الانتخابية تنظيماً دقيقاً ، وغايتنا تنوير الرأى العام حتى يتقدم إلى صناديق الانتخابات مدركاً تبعاته والنتائج التى تترتب على تصرفه . وقد اقترح بعض الوزراء أن يتولى وزراء الدولة الأربعة هذه المهمة ، فليست ثم وزارات خاصة تحول أعمالها

بينهم وبين القيام بالحملة على وجه مثمر . واعتذر عبد العزيز فهمى (باشا) ولطفى السيد (باشا) بصحتهما وتقدم سنهما . عند ذلك اتفق على توزيع العمل بين وزراء الدولة وغيرهم فى هذا الأمر ، وألقى على عاتقى النصيب الأوفى منه .

وقد اغتبطت لذلك أشد الاغتباط . فهذا عمل يتفق مع ميولى ومع حياتى الماضية . على هذا وضع المجلس برنامجاً لعدة حفلات انتخابية تقام فى عواصم المديريات ، وكنت عضواً فى جميع الهيئات الوزارية التى تتولى هذه الحملة . على أن هذا البرنامج لم ينفذ كما وضع إلا فى الحفلتين الأوليين ، ثم كان بعض الوزراء يعتذرون ، فكنت أرجو غيرهم أن يشاركنى ، وعلى ذلك جرينا منذ انتهى الترشيح للانتخابات إلى أن جاء يوم الانتخاب .

على أن محمد (باشا) رأى أن يبدأ هو الحملة الانتخابية بخطاب يلقيه بالقاهرة فى سرادق فسيح يقام بميدان الإسماعيلية[1]. وأقبل الناس لسماع هذا الخطاب الذى ألقى فى اليوم الثامن من شهر مارس ، وكان برنامجاً انتخابياً حافلا نثبت منه فى هذا الفصل ما يلى :

« تألفت هذه الوزارة لتقيم النظام الدستورى بروحه الصحيحة ، فتقيم حكماً صالحاً مكان حكم أغضب الشعب فخرج عليه ، ليستقر فى مصر الأمن والطمأنينة ، تهيئ بهما الجو لاستتباب الحرية والنظام ، وتمهد بهما لأعمال الإصلاح التى يقتضيها العهد الجديد .

« . . . وزارة قومية تقوم سياستها على تآلف القلوب وتوحيد الجهود للعمل الهادئ المنتج ، فى جو من السكينة والوئام ، ليأمن كل فرد على حريته ، وليطمئن إلى العدل فى تطبيق القانون وتنفيذه ، فيؤدى بذلك واجبه ، ويستمتع بثمرات عمله ، ويقوم بنصيبه فيما تضطلع به الحكومة من المسئوليات الجسام ، ليتحقق للبلاد ما هى فى أشد الحاجة إليه فى حياتها الداخلية والخارجية فى الظروف الحاضرة .

« . . . فنحن بحاجة إلى إذاعة الروح الدستورية وتمكينها فى شئوننا العامة ، بحاجة إلى الجو الذى تعيش فيه الحريات وتترعرع ، بحاجة إلى الأخذ بأساليب التربية السليمة الصحيحة ، وإشاعة تقاليد الحكم النظيف ، بحاجة إلى خلق الأسس الكريمة للحياة القومية ورفع مستوى الحياة العامة والخاصة ، بحاجة إلى توفير أسباب النجاح فى المعترك الدولى وأسباب الدفاع عن سلامة أراضينا

« . . . لقد عقدت الوزارة الحاضرة [illegible] البلاد فى هذه [illegible] ، وأن

(١) ميدان التحرير الآن

تتضافر وإياها على بلوغ هذه الغاية . فهى تعمل على استثمار كل ما فى البلاد من القوى الطبيعية . وهى تحرص على تماسك عناصر الشعب ووحدة صفوفه ، وعلى بقاء التعاون والوئام بين الأقباط والمسلمين وثيقين فى المستقبل كما كانا فى الماضى ، وهى يقظة للقضاء على كل دعاية قد يشم منها روح التفريق بينهما . وهى مطمئنة إلى أنها ستحقق للبلاد بذلك كل ما هى جديرة به من تقدم وارتقاء » .

وبعد إلقاء هذا الخطاب بأيام بدأت حفلات الريف .

وكان مقرراً أن تعقد أولى هذه الحفلات بشبين الكوم ، عاصمة مديرية المنوفية ، وأن أتكلم فيها ، ثم يتكلم بعدى من شاء من أبناء المديرية المرشحين للانتخاب . ويومئذ دعانا عبد العزيز فهمى (باشا) لتناول طعام الغداء بداره بكفر المصيلحة ، على أن نذهب بعد ذلك إلى شبين الكوم .

كان ذلك اليوم موفقاً يفوق ما حدث فيه كل وصف . لم تكد سيارتى تتخطى حدود المنوفية حتى رأيت الناس من حولى أفواجاً يحيوننا من قلوبهم فى كل قرية مررنا بها ، ويبالغون فى تحيتهم مبالغة تعذر معها تقدم السيارة فى كثير من الأحيان . وأعترف لقد اغتبطت بذلك يومئذ أيما اغتباط . أنا أعلم أن مديرية المنوفية ليست وفدية ، بل يغلب فيها عنصر الأحرار الدستوريين غلبة واضحة . وأنا بطبعى لا أحب المظاهرات ، كانت لى أم كانت علىّ . لكن هذا المظهر الذى يشبه أن يكون إجماعيًّا دلنى على أن المهمة التى اضطلعنا بها ، مهمة إجراء الانتخابات ، مقرونة بالتوفيق والنجاح من بدايتها . هذا إلى أن النجح فى حفلة يجر وراءه نجاحاً فى الحفلات التى تليها . فإذا صحت دلالة ما شهدت ، فمن حتى أن أتفاءل لما بعده أشد التفاؤل .

لم يدخل هذا الإقبال فى تقديرى يوم كنا نضع برنامج الوزارة للحملة الانتخابية . لهذا أعددت خطابى الذى اعتزمت إلقاءه بشبين الكوم وأودعته الأسس التى تقوم عليها الانتخابات ، واثقاً من أن الصحف الوفدية ستناقش هذا الخطاب وستبذل غاية جهدها للرد عليه .

وتناولنا طعام الغداء بدار عبد العزيز فهمى (باشا) بكفر المصيلحة . ثم ذهبنا إلى شبين الكوم فقصدت دار المديرية أستريح بها ريثما تحين الحفلة . فلما ذهبت إلى سرادقها الفسيح ألفيته مكتظًّا بالحاضرين ، وألفيت ألوفاً مؤلفة مجتمعة فيه ومن حوله . وأخذنا أماكننا يتقدمنا محمد محمود (باشا) ثم ألقيت خطابى . وكان طويلا لا تتسع هذه

المذكرات لإتيانه جملة . وحسبي أن أذكر أن هذا الخطاب يصف ما سماه النحاس (باشا) وأنصاره الخلاف الدستورى بينهم وبين القصر ، وما نادت مظاهراتهم من أجله : الثورة أو النحاس . وكان هذا الخلاف يتلخص فى مسائل ثلاثة رفض الملك إقرار الوزارة عليها . إحداها تعيين فخرى (بك) عبد النور عضواً فى الشيوخ للاعتبارات التى أوردناها فى الفصل السابق . والثانية رفض الملك توقيع قانون بزيادة الاعتماد للمصاريف السرية إذ كان ينفق منها على القمصان الزرقاء ، وكان الملك يرى وجود هذه القمصان منافياً للنظام الدستورى حتى لقد طلب إلى النحاس (باشا) حل فرقها ودفع إليه بمضبطة بمجلس العموم البريطانى الذى اعتبر قيام هذه الفرق منافياً للنظام البرلمانى فى صميمه ، والثالثة رفض الملك توقيع مرسوم بمشروع قانون بتخفيض نسب النجاح لطلاب الجامعة لأن مشروع هذا القانون لم يعرض على مجلس الجامعة بينما ينص قانون الجامعة على أن كل مرسوم بمشروع قانون يتعلق بها يجب أن يعرض على مجلسها قبل عرضه على الملك . وقد أيدت فى خطاب المنوفية موقف جلالة الملك فى هذه المسائل الثلاث لمنافاة تصرف الوزارة فى شأنها للدستور . والملك قد أقسم اليمين على احترام الدستور وقوانين البلاد كالوزراء سواء ، فمن حقه أن يرفض مجاراتهم فيما يخالف الدستور .

نجحت حفلة المنوفية هذه أعظم النجاح . ثم إننى عدت من شبين الكوم إلى القاهرة مغتبطاً أشد الاغتباط ، مطمئناً إلى ما بعد ذلك اليوم ، ولقد كنا نذهب عدة مرات فى الأسبوع إلى العواصم التى تقام فيها الحفلات الانتخابية بالقطار تارة ، وبالسيارة تارة أخرى ، وبالطائرة تارة ثالثة . ذهبنا إلى بنى سويف وإلى طنطا ، وإلى الفيوم ، وإلى أسيوط وإلى بنها ، وكنت أخطب الجموع الغفيرة التى تحضر فى السرادق من غير أن أكتب ما سألقيه عليهم ، مكتفياً بتدوين النقط الأساسية وأنا بالقطار أو بالسيارة . وما حاجتى إلى التدوين الكامل على نحو ما صنعت قبيل شبين الكوم والجو من حولى يدل كله على أنا سنكسب المعركة الانتخابية لا محالة ! !

لم أذهب إلى ما بعد أسيوط من بلاد الصعيد ، لأن محمد محمود (باشا) ذهب إليها فى باخرة نيلية كانت تقف عند كل بلد من بلادها ، فكان يستقبل استقبال الفاتح حيث نزل . ولم يكن عجباً ، ولم تكن رياسة محمد (باشا) للوزارة هى وحدها التى هيأت له هذا الفتح . فمحمد (باشا) من صميم أبناء الصعيد ، ومن أعرق بيوت الصعيد . وقد كان أهل الصعيد ينظرون إلى والده محمود سليمان (باشا) على أنه والدهم جميعاً . والعصبية

القبلية فى الصعيد قوية إلى غير حد . أما وقد جاء ابن الصعيد إلى أهل الصعيد رئيساً للوزارة يطلب إليهم انتخاب أنصاره فمرحباً به . وهو فى كل دار نزلها صاحب الدار ورب الأسرة والقبيلة جميعاً .

اغتبطت بجولاتى فى الأقاليم حين لمست بوادر النجاح الصريح لحملتنا الانتخابية ، ثم اتضح فى ذهنى فى أثناء هذه الجولات من صور الحياة المصرية ما كان من قبل مبهماً وتكشفت لى أمور يجب على كل مشتغل بالسياسة العامة أن يمحص تفاصيلها وأن يقف على حقيقة سرها حتى يوفق فى معالجتها .

ومما وقف نظرى صلة الحكومة بالشعب وبقاء هذه الصلة متأثرة بتاريخنا الحديث فى نظام الحكم . فها نحن أولاء قد سلخنا أربعة عشر عاماً أو تزيد فى الحياة البرلمانية . ومنذ خمسة عشر عاماً صدر الدستور يقرر أن مصدر السلطات كلها الأمة . وقد كررت الصحف وكرر الخطباء عبارة « مصدر السلطات » هذه آلاف المرات خلال تلك الأعوام الخمسة عشر . وكان المفهوم أن يتطور تصور الناس لشئون الحكم ليطابق هذا المبدأ ، فيرون الحكومة وكيلا عنهم ، تستمد سلطانها من سلطانهم وتعمل فى حدود وكالتها لصون حقوقهم والإشراف على واجباتهم .

على أن ما حدث من هذا التطور كان بطيئاً لا يكاد الإنسان يحسه . فأول ما تقتضيه وكالة الحكومة بكل أدواتها عن الأمة أن يشعر الجميع على اختلاف ألوانهم ومشاربهم ، مؤيدين كانوا للوزارة القائمة أو معارضين لها ، أن هذه الأداة الحكومية ترعى حقوقهم جميعاً على سواء ، وتنفذ القانون فيهم على سواء ، وأنها تأمر وتنهى فى حدود القانون لحسابهم جميعاً ، لا لحساب طائفة على حساب طائفة أخرى ، ولا لحساب حزب على حساب حزب آخر . لكن هذه المبادئ الأولية فى الحكم الدستورى عامة ، وفى الحكم البرلمانى خاصة ، لم يكن لها أثر محسوس فيما شهدت من صلة الشعب بالحكومة ، بل كان الظاهر للعيان أن رجال الحكومة يشعرون بأنهم لا يستمدون سلطتهم من الأمة ولا من القانون ، وأنهم على العكس من ذلك مسلطون على الأمة يوجهونها وفق إرادتهم ، ولا يتجهون وفق إرادتها ، ويعملون لحسابهم أكثر مما يعملون لحسابها ، وتعنيهم مصلحتهم وقلما تعنيهم مصلحتها

فلم أكن أرى أحد الموظفين وأتبسط معه فى الحديث حتى ينتقل بى ، بعد قليل من تحميتى على الانتخابات ونتائجها ، إلى الحديث عن نفسه ، وعن أنه مظلوم ، وأن غيره رقى فى العهد السابق وكان هو الجدير بالترقية . فإذا حاولت أن أنتقل به إلى الحديث عن

شئون المنطقة التى يعمل هو فيها سارع يحاول إقناعى بأن هيبة الحكومة مستقرة ، ورجال الحكومة يوجهون الناس لذلك خير توجيه ، وأن رجال الحكومة مع ذلك مغبونون يجب إنصافهم . فأما أن الشعب فقير ، وأن كثرته الكبرى مغبونة أشد الغبن ، وأن الواجب الأول على الحكومة أن تعمل لمصلحة هذه الكثرة الكبرى وطمأنينتها ، فذلك ما لم يكن يدور له بخاطر ، بل كان يرى الواقع قضاء محتوماً فرضته الأقدار ، ولا سلطان لأحد على ما فرضته الأقدار .

ومن أسف أن الشعب يرى الأمور بالعين التى يراها بها الموظفون ، فإذا سمع حديثاً عن إصلاح شئونه حسبه من قبيل القصص الذى يتلى عليه لتلهيته كما تتلى عليه قصة الزير سالم أو أبى زيد الهلالى ، وخيل إليه أن ما هو فيه قدر محتوم لا يستطيع أحد له تحويلا ولا تبديلا .

وعلة هذه الحال هى الجهل من ناحية ، والاستبداد الذى رزحت الأمة تحت نيره أجيالا متعاقبة من ناحية أخرى . فالجاهل يضطرب ولا يثور ، والمستبد يقمع الاضطراب والثورة جميعاً باسم القانون حيناً ، وباسم النظام حيناً آخر . ولم يكن يسيراً أن تنتقل الأمة من ظلمات الجهل إلى نور العلم فى أقل من جيل . ولم يكن يسيراً لذلك أن يتغير تصورها للأشياء فتثور بما ألفت أجيالا طويلة . وقد أتاح هذا الجهل للذين أوتوا أيسر حظ من العلم أن يحسبوا أنفسهم من طينة غير طينة الأمة ، فمن حقهم أن يستعلوا عليها وأن يستبدوا فيها . ولو أن غشاوة الجهل زالت عن البصائر ، وانتشر التعليم بين طبقات الأمة فشعر الموظفون كباراً وصغاراً بأنهم ليسوا خيراً من غيرهم مكاناً ، وأنهم يقومون فى وظائفهم بأعمال يستطيع غيرهم من أبناء الشعب أن يقوم بمثلها — إذن لتغير الحال ، ولتطور تصور الأمة لمعنى الحكم ، ولآمن الجميع بأن عبارة « مصدر السلطات كلها الأمة » لها مدلول قوى يجعل الحكومة وكيلا عن الأمة حقًّا ، يعمل لحسابها لا لحسابه ويؤثر مصلحتها على مصلحته ، ثم يرى مصلحته الذاتية مرتبطة بمصلحة هذا المجموع الذى يوليه سلطانه ، ويكفل له حريته وحياته .

وقد أدت هذه الحال من الجهل والاستبداد إلى نتيجتها المحتومة . لم يكن الشعب يعنى بما تحققه الحكومة من وجوه الإصلاح عنايته بتخفيف الحكومة الضغط عنه والاستبداد به . لهذا لم يطالب الذين يحدثونه فى أثناء الحملة الانتخابية ببرامجهم فى الحكم . إذ كان يرى ما يقال من ذلك وعوداً تبذل ولا يلتزم بها أحد ، ولا ينفذها أحد ، بل كان يغتبط بانتقاد

يوجه لأعمال الذين تولوا الحكم فاستبدوا به وآثروا منافعهم الخاصة على منافعه العامة ، وكان يزداد اغتباطاً إذا عنف النقد فأصبح طعناً وتجريحاً ونيلاً من هؤلاء الحكام يدمغ تصرفاتهم ويبرز سوء طواياهم ، فإذا بلغ هذا الطعن والتجريح أن مرغ أولئك الحاكمين فى التراب دوت أكف الشعب بالتصفيق وحناجره بالهتاف وبلغ منه المتاع بهذا الذى يسمع أعظم مبلغ .

ذلك بأن الشعب يقف مما يجرى فى الحكم موقف المتفرج ، لا موقف صاحب الحق . ومن شأن المتفرج أن يتحمس للمنتصر وأن يطرب لانتصاره ، وأن يزدرى المنهزم ويدمغه باحتقاره ، كما أن هذا المتفرج لا يشعر بأن عليه فى المعركة الدائرة واجباً يؤديه أكثر من أن يلتمس السلامة لنفسه حتى لا يصيبه من هذه المعركة أذى ، وأن يقول للمنتصر فى آخر المعركة مرحى ، مرحى !

أما الشعب الذى يؤمن بأنه صاحب الحق ومصدر السلطات بالفعل فلا يرضى أن يقف من المعركة الانتخابية موقف المتفرج ، ولا يقنع بالنقد والتجريح يوجهه حزب لحزب أو جماعة لجماعة ، بل يريد من هؤلاء الذين يطلبون توكيله أن يعينوا له حدود هذا التوكيل . وهو واثق من أنهم لن يستطيعوا خداعه ، لأن له إرادة وقدرة يستطيع بهما أن ينزع توكيله ممن يتخطون حدود هذا التوكيل أو يسيئون التصرف فى حدوده . ولأن هذا الشعب مصدر السلطات حقًّا ، ورأيه العام هو المهيمن على السلطات جميعاً ، يقر عملها ما أحسنت ، ويثور بها إن أساءت . وهو فى ثورته غير محتاج إلى العنف ، بل يكفيه أن يظهر غضبه ليعلم الذين أثاروا هذا الغضب أنهم لم يبقوا موضع ثقته ، وأن عليهم لذلك أن يعيدوا إليه الأمر ليقول كلمته فتكون العليا ، لا مرد لها ولا معقب عليها .

اقترب موعد الانتخاب . فلما جرى التصويت فى الوجه القبلى يوم ٣١ مارس أسفرت نتيجته عن فوز باهر للحكومة ، ثم كان لهذه النتيجة أثرها فى انتخابات الوجه البحرى . وقد جرت فى اليوم الثانى من أبريل فأسفرت كذلك عن مثل هذا الفوز .

واجتمع مجلس الوزراء إثر الانتخابات وظهور نتيجتها وعرض علينا رئيس المجلس هذه النتيجة ثم قال : إن الوزارة تألفت لإجراء الانتخابات ، أما وقد أتمتها فقد اعتزم هو أن يرفع استقالة الوزارة إلى الملك .

كم كنت مغتبطاً وأنا أسمع هذا الكلام . وعجب زملائى حين رأوا اغتباطى . والواقع أنه لم يكن ثمت داع لعجب . فقد كنت أشعر أننى أديت واجبى فى قيادة الحملة الانتخابية

على نحو اطمأنت له نفسي ورضيه ضميري . أما وقد توجت هذه الحملة بالنجاح ، وانتهت إلى نتيجة جاوزت ما كان متوقعاً ، وآن للوزارة أن تتخلى عن مناصبها وأن تدع الأمر لصاحب العرش يتصرف فيه بما توجبه أحكام الدستور ، فمن حقى أن أغتبط وألا أكتم غبطتى عن أحد .

تم هذا الاجتماع الذى تقررت فيه الاستقالة فى الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم الخامس من أبريل . واتفق على أن يرفع رئيس الوزارة استقالتها إلى الملك فى الساعة الخامسة من بعد ظهر ذلك اليوم ، وأن ينتظره زملاؤه فى مكتبه بوزارة الداخلية ليقص عليهم ما حدث . وذهبنا فى هذا الموعد إلى الداخلية وأقمنا ننتظر عودة محمد (باشا) من القصر . وكان كثيرون من الوزراء يقدرون أن الملك لن يقبل الاستقالة بعد النجاح الباهر الذى أحرزته الوزارة فى الانتخابات ، اقتناعاً منهم بأن هذا النجاح يقتضى بقاء الوزارة كما هى ، وأن المصلحة العامة تقضى كذلك ببقائها حتى تطمئن الأمة إلى استقرار الحكم فى مصر .

وكان بعض الوزراء على غير هذا الرأى ، وكانوا يقدرون أن الملك سيقبل الاستقالة ، وسيعهد إلى محمد (باشا) بإعادة تأليف الوزارة ، لأن الوزارة بصورتها الحاضرة إنما تألفت لغرض معين أساسه إشعار الناس بقوتها ، وحمل العناصر التى تثير القلق على أن تلتزم السكينة . أما وقد تحقق هذا الغرض ثم تمت الانتخابات ، فمن الطبيعى أن تتألف الوزارة من جديد على نحو يتفق مع نتائج الانتخابات .

وإنما ذهب أصحاب الرأى الأخير هذا المذهب لأنهم رأوا اللجنة التى كانت تجتمع للترشيحات مؤلفة من دستوريين يشترك معهم الدكتور أحمد ماهر والنقراشى (باشا) ، وبعض أصحابهما الذين انتقضوا على الوفد بعد أن ألف النحاس (باشا) وزارة لم يشرك فيها النقراشى (باشا) وغالب (باشا) ، وبعد أن اختلف الدكتور أحمد ماهر مع النحاس (باشا) فى اجتماع الهيئة الوفدية الأخيرة اختلافاً لا رجاء بعده فى تفاهم بينهما . فلما نبتت الفكرة التى كانت ترمى إلى تقدم وزارة محمد محمود (باشا) إلى البرلمان من غير حاجة لحل مجلس النواب ، سعى الدكتور ماهر وأصحابه سعيهم لدى هؤلاء النواب ليؤيدوهم ضد النحاس (باشا) . وكان طبيعياً بعد أن أقيل النحاس (باشا) أن يزداد أنصارهم من النواب حرصاً على بقاء المجلس وعدم حله .

فلما حلت الوزارة المجلس ومهدت لإجراء انتخابات جديدة شعر كثيرون ممن احتفظوا إلى يومئذ بولائهم للنحاس (باشا) ، اقتناعاً منهم بأن هذا الولاء يمكن أن يعيده إلى منصة

الحكم ، بأن عجلة الفلك تغير اتجاهها ، وبأنهم لا سبيل لهم إلى العود لمراكز النيابة إلا إذا أنكروا هذا الولاء له ، فانضم كثيرون منهم إلى الدكتور أحمد ماهر ، وانضم إليه غيرهم من الذين لم يرشحوا من قبل وكانوا يطمعون فى مقاعد النيابة ، وألف الدكتور ماهر والنقراشى (باشا) وأصحابهما من هؤلاء وأولئك « الهيئة السعدية » ورشحوا من أعضائها للانتخاب عدداً كان يعدل عدد الأحرار الدستوريين الذين رشحوا للانتخابات الجديدة . فلما ظهرت نتيجة الانتخابات نجح من هذه الهيئة الجديدة عدد محترم لا ينقص عن عدد الدستوريين الذين نجحوا إلا قليلاً . لهذا مال بعض الوزراء ، الذين كانوا يعرفون اتجاه الرأى فى الأسابيع الأخيرة من عهد النحاس (باشا) إلى إسناد رياسة الوزارة للدكتور أحمد ماهر ، إلى الظن بأن الوزارة التى أجرت الانتخابات لا مفر من تعديلها ، ومن إشراك الهيئة الجديدة فى الحكم ، وأن الاستقالة التى رفعها محمد محمود (باشا) إلى الملك لا محالة ستقبل ويعهد لمحمد (باشا) فى تأليف وزارة جديدة يشترك فيها الدكتور أحمد ماهر وأصحابه .

كان الوزراء الذين حضروا إلى وزارة الداخلية يتناولون الأحاديث همساً فى هذه الشئون انتظاراً لعودة محمد (باشا) من القصر . فلما عاد أنبأنا أنه تشرف بمقابلة الملك ورفع إليه استقالة الوزارة . فاستبقاها جلالة الملك عنده وطلب إلى مقامه الرفيع الانتظار حتى يرى رأيه فيها ويبت فى أمرها . وقد صمت الوزراء الحاضرون لدى سماع هذا النبأ ، ومال لطفى السيد (باشا) ، وكنت إلى جانبه ، فسألنى عما أفهم من هذا التصرف ، ولم أجد ما أجيب به عن سؤاله .

وبعد دقائق تركنا وزارة الداخلية وذهب كل منا إلى حيث شاء .

كان على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى هو صاحب المشورة على جلالة الملك فى مثل هذه المواقف . وكانت سياسته يومئذ تدعوه ليتجاوز المشورة إلى نوع من الاتصال المباشر بشئون الحكم . وكان محمد محمود (باشا) شديد البرم بهذا الاتصال . لكنه احتمله بصبر أثناء الحملة الانتخابية . فلما انتهت الانتخابات ظن محمد (باشا) أن النجاح الذى أحرزه فيها سينهى تدخل رئيس الديوان ، وسيرد الأمور إلى نصابها الدستورى الصحيح . فلما رفع استقالة الوزارة إلى الملك فاستبقاها ، وقر فى نفس محمد (باشا) أن لعلى ماهر (باشا) يداً فى الأمر ، وازداد اقتناعاً بأن أنباء الوزارة وما يجرى فى مجلس الوزراء كان يبلغ على ماهر (باشا) بجملته وتفصيله ، ويتيح له الفرصة ليتخذ مواقف لا تطيب بها نفس محمد (باشا) ولا تطمئن إليها .

وضاق صدر محمد (باشا) بالأمر لأنه كان يريد أن يتقدم بوزارته الجديدة إلى البرلمان يوم انعقاده وإلقاء خطاب العرش . مع ذلك مضت الأيام ولم يبت فى أمر الاستقالة ولا فى أمر الوزارة الجديدة . ووضع مجلس الوزراء خطاب العرش وأبلغ إلى القصر ولا يزال أمر الوزارة وبقاؤها أو تعديلها فى كفة الميزان .

وكان لابد من انتخاب رئيس لمجلس النواب الجديد إثر الانتهاء من حفلة الافتتاح ومراسمها . وقد اتجه الرأى إلى ترشيح بهى الدين بركات (باشا) ، وزير المعارف ، لهذه الرياسة . واتفق محمد محمود (باشا) مع الدكتور أحمد ماهر على هذا الترشيح وعلى انتداب لطفى السيد (باشا) وزيراً للمعارف .

وأقيمت حفلة افتتاح البرلمان بأفخم مراسمها ، وألقى محمد محمود (باشا) خطاب العرش بإذن جلالة الملك ، وانتخب بهى الدين (باشا) رئيساً لمجلس النواب ، واستقالة الوزارة معلقة لا تزال .

ثم عهد جلالة الملك إلى محمد (باشا) أن يؤلف الوزارة الجديدة ، وقيل يومئذ إن جلالته أبدى رغبته ألا يكون فى الوزارة الجديدة وزراء دولة . وقدم محمد (باشا) كشفاً بأسماء الوزراء الذين اختارهم للتعاون معه فى وزارته البرلمانية . فاستبقى الملك هذا الكشف عنده كما استبقى استقالة الوزارة من قبل . ثم طلب إلى محمد (باشا) أن يقدم كشفاً جديداً فقدمه فاستبقى كذلك كما استبقى كشف ثالث وكشف رابع وكشف خامس . . ومحمد (باشا) يقدم هذه الكشوف واحداً بعد الآخر على مضض ، محاولاً ما استطاع ضبط نفسه والتحكم فى أعصابه .

ما السر فى هذا كله ؟ علمت أنها معركة بين رئيس الوزارة ورئيس الديوان . وقيل فى تعليل هذا الوضع إن محمد (باشا) لم يرشح كامل البندارى (باشا) وزير الصحة لعضوية الوزارة الجديدة بحجة أنه رجل على ماهر (باشا) ، وأنه ينقل إليه ما يجرى فى مجلس الوزراء ، وأن على (باشا) رأى فى عدم ترشيح البندارى (باشا) لهذا السبب ما يجرحه ويجرح الديوان ، فالديوان هو سند الوزارة ومن حقه أن يطلع على كل ما دق وجل من شئونها . ولم يكن محمد (باشا) ينكر أن يطلع الملك على ما يشاء من شئون الدولة ، لكنه كان يرى أن يكون رئيس الوزارة هو وحده الذى ينقل إلى جلالته مباشرة أو عن طريق الديوان ما يريد الوقوف عليه . أما أن يصطفى رئيس الديوان وزيراً من الوزراء ينقل إليه ما يجرى فى الوزارات

وفى مجلس الوزراء فذلك مظهر من مظاهر عدم الثقة برئيس الوزارة ، وهو بعد عمل لا يليق أن يقوم به وزير .

عرفت ذلك فرأيت الخلاف يحسم سببه فى غير موجب . فكامل البندارى (باشا) حر دستورى صادق الولاء لحزبه . وهو صديق محمد (باشا) ومحاميه ، وصديقى أنا ومحامى كذلك . فإذا صح أنه نقل إلى على ماهر (باشا) شيئاً من أنباء الوزارة فلا شبهة فى أنه أجاب عن حسن قصد على أمور سأله رئيس الديوان عنها ، اقتناعاً منه بأن تعاون الوزارة والديوان يحقق من المصلحة ما لا يحققه اختلافهما . ولو أن رئيس الحزب نبهه ألا يتكلم مع رجال القصر إلا فى شئون وزارته لفعل . أما وهو حر دستورى صريح فلا محل لريبة فيه توجب استبعاده من الوزارة .

وقابلت محمد محمود (باشا) فى كلوب محمد على بحضور لطفى السيد (باشا) وشرحت له حجتى . وعاونى لطفى (باشا) على إقناع رئيس الحزب بأن أمر كامل (باشا) لا يصح أن يكون موجباً لخلاف يستطيع على ماهر (باشا) أن يستفيد منه إذا أدى الأمر إلى قطيعة . واقتنع محمد (باشا) وقدم كشفاً جديداً فيه اسم كامل البندارى (باشا)

مع ذلك لم تحل الأزمة بتقديم هذا الكشف ، بل استبقى فى القصر كما استبقيت الكشوف الكثيرة التى سبقته . ليست مسألة البندارى (باشا) إذن هى العلة الحقيقية للمعركة القائمة بين الديوان ورئيس الوزارة ، وإنما هى علالة لأمر أكثر عمقاً . فلو أنها كانت العلة الحقيقية لقنع رئيس الديوان بنصره فيها ، ولتألفت الوزارة الجديدة يوم تقديم هذا الكشف الأخير .

ما هو السبب الحقيقى للأزمة إذن ؟ ترى هل أريد إحراج محمد (باشا) محمود حتى لا يؤلف الوزارة ؟ أو أريد إقناعه وإقناع غيره من الطامعين فى رياسة الوزارة بأنهم لا أمل لهم فى تحقيق مطمعهم إلا أن ينزلوا على إرادة القصر ، فإذا حرص أحدهم على أن تكون له إرادة إلى جانبه أو سياسة غير سياسته خاب أمله فى تحقيق مطمعه ووجب عليه أن ينزل على الإرادة ، أو ينزل عن هذا المطمع ؟

كان شم النسيم لذلك العام يوم الاثنين ٢٥ من شهر أبريل . وقد دعا بهى الدين بركات (باشا) رئيس الوزارة وسائر الوزراء لتناول طعام الغداء ذلك اليوم عنده ببساتين بركات . وعلمت عشية ذلك اليوم أن محمد محمود (باشا) دعى لمقابلة جلالة الملك بمزارعه بأنشاص فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم شم النسيم ، ثم أخبرنا بهى الدين

(باشا) أن (رفعة الباشا) سيجيء توًّا من أنشاص إلى البساتين ، فالمسافة بينهما قصيرة لا تزيد على العشرين كيلومتراً .

وكنا جميعاً بالبساتين ظهر شم النسيم ننتظر قدوم رئيس الوزارة من أنشاص . ونتبادل الحديث فيما عسى أن تسفر عنه هذه المقابلة الملكية . وكانت الساعة الواحدة ولم يحضر رئيس الوزراء . ثم الواحدة والنصف ولم يحضر رئيس الوزراء . وظن بعض الزملاء أن يكون الملك قد استبقى محمد (باشا) ليتناول طعام الغداء على المائدة الملكية . فلما كنا حول الساعة الثانية أقبل محمد (باشا) ولا يدل محياه على غبطة أو ابتهاج . فلما استقر به المقام أنبأنا أن حلالة الملك كان معه اللطف كل اللطف ، وأنه كان قد أعد كشفاً جديداً اعتقد أنه ينال الموافقة ، فاستبقاه حلالة الملك عنده كما استبقى ما سبقه من كشوف . وآثر محمد (باشا) ألا يطول حديثنا فى هذا الأمر فانتقل بنا إلى حديث غيره ، ثم سرعان ما انتقلنا إلى غرفة الطعام .

كنت أتتبع هذه التطورات فى أمر استقالة الوزارة القائمة وتأليف الوزارة الجديدة بشغف مطمئن . فمنذ انتخب بهى الدين بركات (باشا) رئيساً لمجلس النواب خلا منصب وزير المعارف . وقد استدعانى محمد (باشا) يوماً ، وكان عنده لطفى السيد (باشا) ، وسألنى عن الوزارة التى أختارها فى التأليف الجديد . وأبديت رغبتى فى أن أتولى وزارة المعارف . ولطفى (باشا) وزير سابق للمعارف منذ وزارة محمد محمود (باشا) الأولى فى سنة ١٩٢٨ ، وهو يرغب فى أن يعود للمعارف من جديد . عند ذلك عرض على محمد (باشا) أن أكون وزيرا للداخلية ، وقال لطفى (باشا) :

— لقد عرفت من شئون وزارة الداخلية ، فى أثناء الحملة الانتخابية ، ما يعاونك على تقلد شئونها ، كما يعاوننى سبق قيامى فى منصب وزير المعارف على العود لهذا المنصب .

وأجبت : أنا لا أستطيع أن أعارض رغبة أستاذى لطفى (باشا) . لكننى مع ذلك أطمع فى أن يدع لى وزارة المعارف ، فأنا أشعر بأننى أقدر على تولى أمورها منى على تولى أمور وزارة الداخلية ، وأن لطفى (باشا) أصلح منى لتولى شئون وزارة الداخلية لفضله ومكانته .

والحق أن تجربتى فى أثناء الحملة الانتخابية لم تكن لترغبنى فى منصب وزير الداخلية ، فهذه الوزارة تقتضى وزيرها فى مصر مظهراً ضخماً وعملاً لا شىء من الضخامة فيه . فهى أولا وقبل كل شىء وزارة المحافظة على الأمن والنظام ، أى وزارة البوليس والعمد والخفراء . ومطالب الناس فى شئون البوليس والعمد والخفراء لا حصر لها ، تقوم على تحرى

اعتبارات محلية لم أكن ضليعاً فيها يوماً من الأيام . هذا إلى أن الإصلاح فى وزارة الداخلية يقتضى فى نظرى قلب نظامها من أساسه . فأنا من أنصار اللامركزية إلى أبعد مدى . أنا أؤمن بأن الخير كل الخير فى أن تكون الإدارة المحلية والهيئات النيابية المحلية هى صاحبة الشأن فى أمور الإقليم كله . وكنت أشعر يومئذ بأن هذا الانقلاب فى النظام لا يتفق والتصور السائد فى أذهان أولى الأمر لطريقة الحكم . فإذا أنا توليت وزارة الداخلية ولم أستطع القيام بهذا الإصلاح كان شأنى فيها يكاد يقتصر على تصريف الأمور المتعلقة بالأمن والنظام ، أى بالبوليس والعمد والخفراء ورؤسائهم من رجال الإدارة . وهذه مهمة لم أضطلع ببحثها من قبل ، وهى على كل حال لا تروقنى .

تلطف أستاذى لطفى (باشا) فنزل لى عن وزارة المعارف وقبل هو أن يتولى وزارة الداخلية . فلما خلوت إلى محمد (باشا) محمود بعد ذلك طلبت إليه أن ييسر مهمتى إذا أنا توليت وزارة المعارف فينقل الأستاذ الدرويش (بك) ، السكرتير العام الذى عين بوزارة المعارف إبان وزارة الانتخابات ، إلى أية وزارة أخرى ، بعد أن أثار تعيينه فى هذا المنصب رجال التعليم لأنه ليس منهم . وذكر لى رفعته أنه سيتولى وزارة المالية فى الوزارة الجديدة وسينقل الدرويش (بك) إليها ، فذلك مكانه الطبيعى .

كنت أعرف إذن مركزى فى الوزارة الجديدة ، وكنت لذلك أتتبع تطورات الموقف الوزارى بشغف مطمئن . ولم أعن نفسى يومئذ بالتفكير فيما تدل عليه هذه التطورات من احتكاك بين القصر والوزارة ، ولا فى المعنى الذى ينطوى عليه هذا الاحتكاك ، مقتنعاً بأن مسألة كامل البندارى (باشا) هى مثار الخلاف كله ، غير ناظر إلى ما وراء ذلك حين أعيد اسم البندارى (باشا) إلى قائمة المرشحين فلم تنته المشكلة بذلك ، بل ظلت قائمة بعده أياماً ، وظلت تزعج خاطر محمد محمود (باشا) إزعاجاً كان يحاول ستره فتنم عليه ألفاظ تصدر عنه الحين بعد الحين ولا يستطيع حبسها .

وأخيراً انتهت الأزمة وقبلت استقالة الوزارة وألف محمد محمود (باشا) الوزارة الجديدة وأسندت إلى وزارة المعارف فيها ولم يكن البندارى (باشا) بين أعضائها . وأقسم أعضاء الوزارة الجديدة جميعاً اليمين بين يدى الملك بعد الظهر من يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ .

وفى الصباح الباكر من غداة ذلك اليوم نشرت الصحف أمراً ملكياً بتعيين كامل

البنداري (باشا) وكيلا للديوان الملكي . وبإسناد هذا المنصب إليه انتقل من معسكر الوزارة إلى معسكر القصر ، ومن معسكر محمد محمود (باشا) إلى معسكر على ماهر (باشا) .

فلما مررت بمنزل البنداري (باشا) صبح السبت أترك له بطاقة تهنئة بمنصبه ، ألفيت على بابه عربة حمراء من عربات القصر تنتظره لتنقله إلى مقره الجديد .

الفصل الثالث

فى وزارة المعارف

الوزير رئيس الموظفين الأعلى وليس رئيسهم المباشر - مركزية الحكم وضررها إنشاء المناطق التعليمية – مبانى التعليم وعدم صلاحها صحياً وفنياً نشر التعليم الإلزامى المعلمون الإلزاميون يطلبون الإنصاف – مشكلة تغذية الأطفال فى مرحلة الإلزام – ضعف التلاميذ فى اللغة العربية – مشكلة الأزهر ودار العلوم - تعليم اللغة الأجنبية فى المدارس الابتدائية تهمة التعصب وكراهية الأجانب - إنشاء كليتى الآداب والحقوق بالإسكندرية – إسناد الرياسات الإدارية للمصريين استقلال الجامعة رجال الجامعة حراس محاريب العلم التدريب العسكرى .

تألفت الوزارة الجديدة على صورة غير صورة وزارة الانتخابات . لم يبق فيها وزراء دولة ، ولذا تركها بعض من كانوا فى وزارة الانتخابات ، وانضم إليها وزراء جدد منهم صديقنا الشيخ مصطفى عبد الرازق (بك) وزيراً للأوقاف وكان قبل تولى الوزارة أستاذاً للفلسفة الإسلامية بالجامعة المصرية ، ورشوان (باشا) محفوظ وزيراً للزراعة ، وكان وكيلا سابقاً لوزارة الزراعة ثم وكيلا سابقاً لوزارة الداخلية . وآن للوزراء أن يباشروا عملهم ابتداء من صباح السبت ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٨ .

ولا حاجة بى إلى القول بأن الوزراء الذين حملوا العبء فى وزارة الانتخابات ثم لم يشتركوا فى الوزارة الجديدة ، قد برموا بطريقة إقصائهم عن الوزارة . ولم يكن برمهم راجعاً إلى حرصهم على المنصب الوزارى ، بل إلى معنى لم تسعه نفوسهم . كان عبد العزيز فهمى (باشا) غير راغب فى الاشتراك فى وزارة الانتخابات لولا أن ألح عليه محمد محمود (باشا) ولطفى السيد (باشا) وإسماعيل صدقى (باشا) إلحاحاً اضطره للنزول على إرادة هؤلاء الأصدقاء . فلما لم يشترك فى الوزارة الجديدة ، أظهر لى غضبه من هذا التصرف الذى تم بغير مشاورته فيه ، قائلا : إن الرجال ليسوا قطعاً فى رقعة الشطرنج يلعب بها اللاعب ، ثم عاد باللائمة على نفسه أن نزل أول الأمر على إلحاح أصدقائه وقبل الاشتراك فى الوزارة . ولعل آخرين كانوا أشد برماً من عبد العزيز (باشا) ، وإن لم يحدثنى أحد منهم مثل حديثه .

ولعلهم أفضوا بما فى نفوسهم إلى غيرى ، أم لعلهم آثروا السكوت ، فالدنيا دول والأيام قُلَّب .

ذهبت إلى مكتبى فى وزارة المعارف فأقبل علىّ وكيل الوزارة محمد حسن العشماوى (بك) ، ومعه كبار رجال المعارف ، ثم تبعهم أفواج الموظفين فيها مهنئين . وقبيل انصرافى جاءنى محمود الدرويش (بك) ، السكرتير العام للوزارة ، فسلم وهنأ ورجع إلى مكتبه . وهو لم يحضر مع وكيل الوزارة وكبار رجالها لما بينهم وبينه من جفوة ، سببها أنه عين فى هذا المنصب الكبير ولم يكن من رجال التعليم .

وفى الغد جاءنى وكيل الوزارة ومعه مذكرة بنظام العمل بالديوان وبأقسام الوزارة واختصاص كل قسم منها ، ثم سألنى : أأريد أن أبدل رجال مكتب الوزير بأشخاص لى بهم ثقة خاصة ؟ وأجبته بأننى حريص على بقاء موظفى المكتب كما هم خلا سكرتير الوزير الخاص . فقد طلبت تعيين الأستاذ سيد نوفل ، وكنت قد ندبته من جامعة فؤاد الأول فصحبنى فى الحملة الانتخابية من بدايتها إلى منتهاها ، ليتولى منصب السكرتير الخاص . أما سائر موظفى مكتب الوزير فتركتهم لم أبدل منهم أحداً ، وإن لم أكن أعرف منهم أحداً .

وقد رغب إلى بعض أصدقائى فى أن أنقل إلى المكتب أشخاصاً بذواتهم فاعتذرت ولم أفعل . ذلك بأننى كنت ولا أزال أرى أن الموظف يجب أن يكون مطمئناً إلى مركزه ما أحسن القيام بعمله فيه ، وأن الوزير لا يتولى عملاً خاصاً يحتاج إلى من يكون فيه موضع سره ، بل يتولى عملاً عاماً هو توجيه سياسة الدولة فى الوزارة التى يتولاها ، فكل موظف مخلص لعمله ، لا لشخص وزير بذاته ، يستطيع أن يعاون فى هذا العمل العام . وقدرة الموظف وكفايته ، لا تعلقه بشخص الوزير ، يجب أن تكون المقياس والمؤهل لبقائه فى العمل الذى يقوم به .

كنت أعلم يومئذ ، كما أعلم اليوم ، أن هذه النظرية تخالف فى أساسها ما يجرى عليه العمل فى دواوين الحكم بمصر . فالوزير يحرص على أن يحاط فى مكتبه برجال يثق هو بإخلاصهم لشخصه أولاً وبالذات . ويرجع سبب الخلاف فى هذا الأمر ، بينى وبين الكثيرين غيرى ممن يتولون الوزارة ، إلى خلاف أكثر عمقاً وأجل خطراً لأنه يتعلق باختصاص الوزير نفسه . يرى غيرى أن الوزير هو الرئيس المباشر لموظفى ديوانه ، وأن شئون هؤلاء الموظفين جميعاً فى تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وفصلهم ، هى من شئونه الخاصة ، يتولاها وينفذها وفق إرادته ، فهو الذى ينظر ويفصل فيما جل ودق من شئون هؤلاء الموظفين . وهذا الأمر يحتاج إلى تحريات وإلى طمأنينة شخصية ، ولا يستطيع الوزير منفرداً أن يتولاه بنفسه ، فلا بد له من أعوان يكونون موضع ثقته يقومون بالتحريات ويبلغونها إليه ، ويدخلون إلى

نفسه الطمأنينة إلى أن كل شيء يجرى فى حدود ما يرسمه . وهذا كله تكتنفه أسرار إن لم يقف الوزير عليها من أهل ثقته تعرض للخطأ وللنقد ؛ ولا منجاة له من الخطأ ومن النقد إلا أن يحيط نفسه بسياج حصين من رجال سرهم سره ، وعلانيتهم علانيته ، وميولهم ميوله ، وأهواؤهم أهواؤه .

ذلك رأى الكثيرين ممن يتولون الوزارة . أما أنا فأرى غير هذا الرأى . أرى أن الوزير ليس هو الرئيس المباشر لموظفى وزارته ، بل هو الرئيس الأعلى لهؤلاء الموظفين ؛ يرسم لهم السياسة التى يرى أن تسير عليها الوزارة ، ويطالبهم بتنفيذها . وقدرته على رسم هذه السياسة ، واطمئنانه إلى حسن تنفيذها ، يستندان إلى عنصرين أساسيين . أولهما آراؤه الخاصة ، وثانيهما صدق المشورة التى يبديها هؤلاء الموظفون فى تصوير هذه السياسة التى يريد الوزير تنفيذها . أما والسياسة التى يراد تنفيذها ليست هوى خاصاً للوزير ، ولكنها مصلحة عامة للشعب كله ، فإخلاص الموظفين لعملهم وكفايتهم فيه يكفلان تطبيق السياسة التى يريد الوزير تطبيقها على خير وجه . أما أن يعين حاجب هنا أو هناك ، ومدرس هنا أو هناك ، وأما أن ينقل موظف من بلد إلى بلد ، فهذه جزئيات يتولاها المختصون من رجال الوزارة ، وموقف الوزير منها لا يتعدى الإشراف على عدالتها وتحريها المصلحة العامة ، مصلحة العمل ، مع التوفيق بين هذه المصلحة وطمأنينة الموظف بقدر الإمكان .

هذا رأى أؤمن به وأراه من البديهيات . وقد أدت تجارب السنوات الأخيرة فى مصر ، وما نتج عنها من آثار ، إلى ازدياد هذا الإيمان قوة وثباتاً فى نفسى . فقد درجت بعض الوزارات على أن تختص جماعة معينة من الموظفين بعطفها ، وعلى الطفرة بهم عن طريق الاستثناء إلى مراكز كبرى ، وإلى تعيين رجال يعملون فى المهن الحرة فى مثل هذه المراكز على حساب من يستحقونها من الموظفين الذين قضوا سنوات طويلة يعملون بإخلاص ويتطلعون إلى هذه المراكز الكبيرة على أنها بعض حقهم . وقد نجم عن هذه السياسة اضطراب فى الإدارة ، وبرم من جانب الموظفين الذين رأوا أنهم غبنوا بغير حق ، كما نجم عنها أن فشا الملق والزلفى للكبراء ولرجال السياسة الحزبيين ؛ وأن أصبح الاعتزاز بالكفاية لذاتها أمراً غير مرغوب فيه . ثم أدى ذلك كله إلى اعتزال عدد غير قليل من الكفاة مناصب الدولة ، وإيثارهم العمل بالشركات التى تقدر إنتاج العامل فيها دون نظر لأى اعتبار آخر ، فخسرت الأداة الحكومية بهذا الاعتزال خسارة محسوسة ، كما أن ما نشأ من الملق والزلفى جعل موظفين كثيرين يتظاهرون بالحزبية ويرون فى تظاهرهم هذا وسيلة للتقدم والرقى . وحزبية الموظفين لا شك مفسدة للعمل ، ولهذا قررت القوانين فى الدول كلها ألا يشتغل الموظفون عملياً بالسياسة ،

وإن لم تحرم أحداً منهم بطبيعة الحال من أن يكون له فى الشئون العامة رأى ينتخب على هداه أعضاء البرلمان ، من غير أن يتظاهر به أو يكون له أى أثر فى عمله الحكومى .

وهذا الذى دلت عليه التجارب هو الذى أقنعنى ، وأقنع كثيرين ، بضرورة إنشاء مجلس للدولة على غرار مجلس الدولة الفرنسى ، ينصف الموظف إذا تخطاه المسئولون فى ترقيته وقدموا عليه غيره .

لم يقف إيمانى بهذا الرأى عند الوزير وحدود اختصاصه ، بل تعداه إلى نظام العمل فى فروع الوزارة المختلفة . لقد ألف الناس عندنا تركيز المسئولية فى شخص الوزير ، ومن بعده فى شخص وكيل الوزارة . فأما من عداهما فلا يعدو اختصاصهم المشورة أو الطلب . فإذا أريد تعيين فراش فى مدرسة أو حاجب فى محكمة ، أو إصلاح شباك فى إدارة ، أو ما يشبه ذلك وما هو أتفه منه ، وجب التوجه بالطلب إلى الوزارة ، لينتقل الورق من موظف إلى موظف ومن إدارة إلى إدارة ، ثم لا يكون التنفيذ إلا بعد أن يقر الوزير الطلب حين يصل إليه بعد أسابيع بل شهور . ولم يكن ذلك مقصوراً على وزارة المعارف بل كان ولا يزال جارياً فى أكثر الوزارات إن لم أقل فى الوزارات كلها . وأنا أمقت بطبعى هذا التركيز لأنه يتنافى من ناحية مع مبدأ تقسيم العمل ، وهو مبدأ ثبت صلاحه فى كل الأعمال ، ويتنافى من ناحية أخرى مع كرامة الموظف إذ يسلبه كل مسئولية ويجعله مجرد أداة طيعة لا تعرف المسئولية ولا تحملها . لهذا بدأت أفكر فى نظام لا مركزى يتقرر فى وزارة المعارف . ووجدت من العشماوى (بك) وكيل الوزارة ، شريكاً مقتنعاً برأيى ، فطلبت إليه أن يصور هذا النظام فى قرار وزارى أصدره .

ولقد سافرت بعد قليل من ذلك إلى أسوان ، فرأيت فيها ما زادنى اقتناعاً بنظرية اللامركزية وحرصاً على تنفيذها . زرت هناك مدرسة أسوان الصناعية ، فلما دخلت إلى بهو الأفران حيث تصهر المعادن ألفيت حرارة مرتفعة إلى حد لا يكاد يطاق . وقلت يومئذ لناظر المدرسة : أنتم مدرسة صناعية فكيف لا يكون هنا مراوح كهربائية تلطف الحرارة ليزداد إنتاج الأساتذة وانتباه التلاميذ . وأجابنى : إن عندنا هذه المراوح لكنها معطلة . ومنذ ستة أشهر أخطرت الوزارة بالأمر ، وطلبت إليها اعتماد ستة جنيهات لإصلاحها . لكن رد الوزارة لم يصلنى بعد . فابتسمت ، وقلت : ادفع يا أخى هذه الجنيهات الستة من جيبك حتى يأتيك رد الوزارة . فهى لا شك ستوافق على هذا الإصلاح . فأجابنى : لا أستطيع أن أفعل . فلو فعلت لارتكبت مخالفة أعاقب عليها .

عند ذلك أيقنت أن نظام التركيز لكل سلطة فى الوزارة له من المضار ما لا يمكن الصبر عليه أو احتماله ، وما لا يقاس إلى جانبه أى ضرر ينشأ عن تجاوز حدود المسئولية من مثل هذا الناظر ، وبخاصة إذا عرف أن الإشراف عليه دقيق وأنه يعاقب إذا أساء استعمال سلطته ، ويثاب إذا أحسن استعمالها .

وبعد أيام من حديثنا فى موضوع المركزية ، عرض علىّ العشماوى (بك) مشروعاً بتقسيم بلاد الدولة إلى مناطق تعليمية يرأس كل واحدة منها مراقب منطقة يكون له اختصاص معين يعمل فى حدوده من غير أن يرجع للوزارة ، وسألنى عما إذا كنت أرى عرض هذا النظام على مجلس الوزراء لإقراره كفالة لاستقراره فى المستقبل ، فلا يعصف به وزير يأتى من بعدى إذا أنا أصدرته بقرار وزارى . وخالفت وكيل الوزارة فى رأيه هذا ، لأننى خشيت إن أنا عرضت الأمر على مجلس الوزراء أن يرى زملائى الوزراء غير رأيى فيرفضوا المشروع أو يرجئوه ، وأنا مقتنع بضرورة تنفيذه أشد الاقتناع .

على أنى إن تلافيت ما قد يحدث من معارضة بعض الوزراء لم أنج من معارضة ، ولو خفية من كبار الموظفين فى وزارة المعارف نفسها . وتلك كانت معارضة طبيعية . فقد كان مراقب التعليم الابتدائى يشعر بأن نظام اللامركزية يجعل سلطانه فى المدارس الابتدائية يتقلص ، بعد أن كان يتصرف فى كل شئونها فلا يرد وكيل الوزارة ، ولا يرد الوزير من تصرفاته إلا القليل . وكان طبيعياً أن يقوم مثل هذا الشعور بنفس مراقب التعليم الثانوى ، ومراقب التعليم الصناعى ، وغيرهم من مراقبى التعليم ومن كبار الموظفين فى الوزارة . فمشروع المناطق سيسلب كل واحد من هؤلاء ما يعطى لمراقب المنطقة من اختصاص ، وسيسلخ منهم من السلطان بقدر ما يسلبهم من الاختصاص . ولا شىء يدعو الإنسان للمقاومة ما يدعوه الحرمان من سلطان ألف التمتع به .

وقد شعرت ببوادر هذه المقاومة فى أحاديث أولئك الموظفين الكبار معى . وهم لم يكونوا يقاومون الفكرة فى ذاتها ، لأنهم كانوا يعلمون أن الفكرة متمكنة من نفسى ومن نفس وكيل الوزارة كل التمكن . لكنهم اتخذوا لمقاومتها وسيلة أخرى . قالوا : إن موظفى الوزارة الذين يمكن أن يعهد إليهم بتنفيذ هذا المشروع لم يألفوا حمل المسئولية ، فإذا حملوها اضطربوا ، وكان أغلب الظن أن يسيئوا استعمالها وهم لذلك يرون أن فكرة اللامركزية سابقة لأوانها .

وابتسمت فيما بينى وبين نفسى ، وذكرت حديثاً أفضى إلى به لطفى السيد (باشا) حين كان وزيراً للمعارف فى سنة ١٩٢٨ . ذلك أن وزير المعارف الذى سبقه جمع كبار

رجال التعليم فى الوزارة ، وطلب إليهم إبداء الرأى فيما إذا كان الامتحان الملحق مفيداً للتعليم أو ضاراً به . وكان هؤلاء الكبراء من رجال التعليم يعلمون أن الوزير يرى ضرورة الامتحان الملحق لاعتبارات حزبية ، ولذا وضعوا مذكرة ضافية وقعوها جميعهم ، تؤيد بحجج وأسانيد مختلفة أن الامتحان الملحق ضرورة لا يستقيم التعليم إلا بها . وبعد أسابيع من ذلك تغيرت الوزارة وتولى لطفى (باشا) وزارة المعارف وكان رأيه على خلاف رأى سلفه ، فجمع هؤلاء الكبار من رجال التعليم أنفسهم وعرض عليهم الموضوع من جديد فوضعوا مذكرة وقعوها جميعاً تؤيد بحجج وأسانيد مختلفة أن الامتحان الملحق ضار بالتعليم أبلغ الضرر ، وأنه يهبط بمستوى التحصيل العلمى هبوطاً فاحشاً .

لم أفض بهذا الذى حدثنى به لطفى (باشا) إلى رجال الوزارة الذين بدت منهم بوادر المقاومة لمشروع المناطق التعليمية ، ولم أقل لهم إن الذين وضعوا القرارين المتناقضين عن الامتحان الملحق إنما وضعوهما لأنهم لم يتعودوا حمل المسئولية ، بل تعودوا مجاراة الوزير القائم فى رأيه ، والمسارعة إلى إجابة رغباته ، لأنه كان الحاكم المطلق فى الوزارة ، والحكم المطلق يسلب ويقتل الرأى الحر ، بل قلت لهم : إن أول واجب على رجال التعليم أن يعلموا الناشئة حمل المسئولية ، فإذا لم يتعودوا هم حمل المسئولية عجزوا عن تعليم غيرهم حملها ، لأن فاقد الشىء لا يعطيه . ونظام المناطق وما يترتب عليه يؤدى إلى أن يتعود رجال التعليم جميعاً حمل المسئولية . وإذ كان رجال التعليم هؤلاء قد ألفوا مجاراة الوزير ، فقد أقروا ما قلت ، وإن بقى فى نفوسهم المضض لأنهم سيحرمون سلطاناً ألفوا التمتع به .

ورأيت بمشورة وكيل الوزارة أن لابد من تعويض هؤلاء الموظفين الكبار عما سيحرمونه من سلطان واختصاص ، وذلك برفع لقبهم من مراقب إلى مراقب عام إرضاء لكبريائهم ، وبتكليفهم دراسة المشاكل التعليمية الكثيرة التى تؤهلهم تجاربهم لدراستها ، ثم كانت تحول مسئوليتهم الإدارية التى ستنقل إلى مراقبى المناطق دون التفكير فيها . بذلك يؤدون عملاً منتجاً ، ويكون لرأيهم قيمة عند بحث ما يحتاج النظام التعليمى لبحثه . فهذا النظام يكاد يكون اليوم صورة مما كان عليه منذ عشرات السنين ، فيما خلا ما أدخله عليه بعض الوزراء من تطور نافع ولكنه بطىء الأثر .

ولم أرد أن أجعل ما نقل من اختصاص المراقبين العامين لمراقبى المناطق وحدهم ، بل حرصت على توزيعه بين مراقبى المناطق ونظار المدارس – فلم أكن أسيغ أن يلجأ ناظر مدرسة فى تعيين فراش لمكتبه أو لمدرسته إلى مراقب المنطقة . ولم أكن أسيغ أن يلجأ ناظر المدرسة

فى إصلاح باب أو شباك أو مروحة ، إصلاحاً لا يتكلف بضعة قروش أو مبلغاً يقل عن جنيه أو جنيهين إلى مراقب المنطقة . وما كنت لأتهم نظار المدارس جميعاً بأنهم يتلاعبون فى مثل هذه الأمور التافهة وهم يعلمون أن الرقابة عليهم قائمة ؛ فإذا منحوا هذا الاختصاص وحملوا مسئوليته بث ذلك فى حياة التعليم روحاً جديدة ينتقل أثرها من النظار إلى الأساتذة وإلى التلاميذ ، ويعودهم حمل المسئولية مما لم يتعودوه من قبل .

وبعد زمن اقتضاه وضع مشروعات القرارات الوزارية لهذا الإصلاح الأساسى ، أصدرتها . وبدأ المختصون ينفذونها ، ثم استغرق تنفيذها زمناً أطول . ذلك بأنه لم يكن لى بالوزارة رجال أختصهم بعطفى ، ولم يكن من رأيى فى أى أمر أتولاه أن أوسِّد عملاً إلا لمن يستحقه بصرف النظر عن كل اعتبار . لهذا لم يكن بد من اختيار رجال يؤمنون بهذا الإصلاح الجديد ويحرصون على حسن تنفيذه ، ولم يكن بد مع ذلك من مراعاة الأقدمية بين رجال الوزارة قدر المستطاع . ثم لم يكن بد أخيراً من أن يمتاز هؤلاء الرجال فى كفايتهم امتيازاً يبرز ما فى المشروع من مزايا إبرازاً يكفل ثباته واستقراره .

ولم يكن اختيار الرجال كل شىء فى التنفيذ ، بل اقتضى الأمر اختيار الأماكن الصالحة لكل منطقة تعليمية فى المدينة التى تقرر إنشاء المنطقة فيها . ولم يكن وجود الأماكن الصالحة يسيراً دائماً . ولم يكن بناء أماكن جديدة أكثر يسراً ، لأنه يستغرق وقتاً ويستنفد مالا يحتاج الحصول عليه إلى موافقة مجلس الوزراء ، ثم إلى موافقة البرلمان . وقد كنت حريصاً على أن يستقر المشروع بالفعل وأن يصبح حقيقة واقعة من غير التجاء إلى مجلس الوزراء أو إلى البرلمان ، فإذا انقضت سنة وسنة أخرى ، ثم دخلت اعتماداته الميزانية بعد أن ألف الناس الحديث عنه وأقروا مزاياه ، كان يسيراً بعد ذلك أن يقر مجلس الوزراء وأن يقر البرلمان ما يطلب منهما لتعزيزه وتقويته .

* * *

وعلى ذكر مجلس الوزراء والبرلمان وعرض مشروعات الإصلاح عليهما ، وتفضيلى تنفيذ ما يمكن تنفيذه من إصلاح قبل هذا العرض ، لتشهد نتيجة التنفيذ بصلاح العمل وضرورة الإنفاق فى سبيله - أذكر ما لاحظت من أن وزارة المعارف كانت تنفق فى تلك السنة ، سنة ١٩٣٨ ، مائة ألف وسبعة آلاف من الجنيهات إيجاراً للأماكن التى تأوى الكثير من مدارسها الابتدائية والثانوية والفنية ؛ وكان الكثير من هذه الأماكن غير صالح صحياً أو فنياً للغرض الذى إستؤجر من أجله . ولو اعتبر مبلغ مائة الألف وسبعة آلاف فائدة لرأس

مال قدره أربعة ملايين من الجنيهات ، وتكلفت الدولة بتقديم الأراضى اللازمة للبناء ، لاستطاعت الوزارة أن تقيم مبانى أكثر عدداً من المبانى المستأجَرة ، وأن تقيمها صالحة من الناحيتين الصحية والفنية للأغراض التى تنشأ من أجلها . لاحظت ذلك ، وأفضيت بملاحظتى إلى بعض الأصدقاء ، فأقرونى على رأيى على شريطة ألا تتولى مصلحة المبانى الأميرية الأمر ، وأن يتولاه مقاولون تشرف وزارة المعارف نفسها على عملهم ، حتى يتم فى الوقت المناسب وعلى الوجه الصالح . وزاد بعض هؤلاء الأصدقاء أنه يستطيع أن يجد الوسيلة للحصول على هذه الملايين الأربعة من طريق القرض ، وأكد أن المقاولين الذين يتقدمون بمناقصاتهم لهذا العمل سينهضون بالعبء على خير وجه ، وبذلك يتم الإصلاح الذى أريده لفائدة التعليم ولفائدة البلاد .

ولم أكن أستطيع تنفيذ هذا العمل بقرارات وزارية ، كما نفذت مشروع المناطق ، بل كان لابد لى قبل البدء فيه من أن ألجأ إلى مجلس الوزراء وإلى البرلمان . وأردت أن أبدأ الخطوة الأولى فأكسب تأييد رئيس الوزراء ، فأفضيت بالأمر إلى محمد محمود (باشا) فاستحسن الفكرة وأقر مبدأها ، لكنه لم يوافق مع ذلك على المضى فيها بسبب وقفت أمامه عاجزاً عن كل مناقشة . قال : « إن ما تريد أن تقوم به حسن ونافع لا ريب . ولكن اسمع رأيى وتجربتى . إن خصومنا لن ينظروا إلى الموضوع من ناحية فائدته ، بل سيقولون إنك اندفعت إلى التفكير فيه بتأثير جماعة من المقاولين ذوى المصلحة فى دفعك إليه ، وقد تتهم باطلا بأن لك فى تنفيذه مصلحة مادية . فأنصحك نصيحة صديق يحبك أن تترك هذا الموضوع وألا تفكر فيه » .

وقفت عاجزاً عن كل مناقشة إزاء هذا الاعتراض . فلا شىء يزعجنى ماتزعجنى الشبهة وإن كانت ظاهرة البطلان . وإذا كان محمد (باشا) يخشى أن تقوم مثل هذه الشبهة ، وهو صديق لا ريب فى محبته لى وحرصه على نجاحى فى الوزارة ، فما عسى يتصيده خصوم الوزارة لاتهام أحد أعضائها فى مقاصده ، بل فى نزاهته . . لذلك انصرفت عن التفكير فى عرض الأمر على مجلس الوزراء ، مخافة أن يثير عرضه هذه الشبهات ، فإذا رفضه المجلس كان الرفض خذلاناً لفكرة أؤمن أنا بصوابها كل الإيمان .

ولو أننى وجدت من رئيس الوزراء معززاً للفكرة مشجعاً عليها ، مؤيداً لها إذا قدمتها إلى مجلس الوزراء ، لزالت خشيتى مما قد يثور من الشبهات . فإن المجلس سيضع يومئذ من الشروط للقيام بهذا العمل الجليل ما يدرأ كل شبهة . وموافقة مجلس الوزراء عليه ستنقل تبعته من عاتقى إلى عاتق المجلس كله ، وبخاصة لأن وزير المعارف لم يكن وحده

يتولى التنفيذ وإن أشرف على المنفذين فى جملة العمل وفى تفاصيله .

كانت مبانى المدارس الإلزامية والمدارس الأولية فى القاهرة شر ما رأيت ، وكان يخيل إلى الداخل فى بعضها أنها مأوى الجراثيم والأمراض جميعاً . وكان فى عزمى ، لو أن فكرة البناء لقيت قبولاً ، أن أبدأ بتنفيذها فى المدارس الأولية والإلزامية .

كانت مبانى تلك المدارس غير صالحة ، مما يدل على أن اختيارها لم تراع فيه الدقة . وقد يرجع ذلك إلى الرغبة فى نشر التعليم على أوسع نطاق . مع هذا كان انتشار التعليم الإلزامى بطيئاً كل البطء . فقد بدئ بهذا التعليم نفاذاً للدستور من سنة ١٩٢٥ ، ثم لم يبلغ عدد الذين جرى عليهم الإلزام إلى سنة ١٩٣٨ ربع الأولاد والبنات الذين يقضى قانون الإلزام بتعليمهم . بل لقد بقيت مناطق كثيرة من بلاد الدولة معفاة من الخضوع لقانون الإلزام لعدم توافر الأماكن ، أو لعدم توافر المعلمين ، أو لأن البيئة لم تكن تسيغ هذا الإلزام الذى نص عليه الدستور وصدر بتنظيمه القانون . ولو أننا جرينا على هذا السنن لما استطعنا أن نمحو الأمية من البلاد فى أجيال متعاقبة ، وبقاء الأمية سبة فى وجه كل شعب متحضر وهى بعد عامل من عوامل التأخر والاضمحلال ، فلابد لى من مقاومتها بكل ما أستطيع من قوة .

وتحدثت فى هذا الأمر مع وكيل الوزارة ، ومع كبار الموظفين المختصين بالتعليم الأولى والإلزامى ، فأدهشنى قولهم إن ميزانية الوزارة لا تحتوى من الاعتمادات على ما يكفل المضى فى هذا التعليم إلى الغاية التى أرادها الدستور .

هذا الكلام عجيب حقاً ! أو ننفق فى الكماليات مئات الألوف بل الملايين ، ونترك ملايين من أبناء الأمة رازحين تحت عبء الجهل المطبق ؟ ! هذا أمر لا يطاق ، ولا سبيل إلى احتماله ! !

وأسرعت فقابلت رئيس الوزراء ، وكان يتولى وزارة المالية ، وتحدثت إليه فى هذا الأمر ، وأبديت له ما ساورنى من انزعاج ألا تبذل الدولة من الاعتمادات فى هذه الناحية ما يسرع بالأمة إلى المعرفة وإلى النور . ووافقنى الرجل ، وطلب إلىّ أن أوافيه الغداة بوزارة المالية . فلما ذهبت إليه ألفيته قد تحدث فى الأمر إلى رجال الوزارة الفنيين ، ولذلك ابتدرنى بقوله : كنت أرى يا هيكل أن أعاونك فى موضوع التعليم الإلزامى بمائة ألف جنيه . لكن الميزانية لا تحتمل هذا المبلغ . وقد بحث المختصون هنا ما يمكن أن نعتمده لهذا الغرض ، فأسفر بحثهم عن أن الميزانية لا تطيق اعتماداً يزيد على سبعين ألفاً . فحسبك هذا الآن . وربما استطعنا أن ندبر مبلغاً أكبر فى ميزانية العام المقبل .

عجبت مرة أخرى أن رأيت هؤلاء المختصين يقف بحثهم عند الأرقام فى مثل هذا الأمر الحيوى الهام ، ولكن عجبي لم يكن ليغير الأمر الواقع .

وقد حاولت أن أصل بالمبلغ إلى مائة ألف ، وأن أقنع محمد (باشا) بأن الثلاثين ألفاً التى تكمل مائة الألف لن ترهق الميزانية . ودعا رئيس الوزراء رجال المالية كرة أخرى فأصروا على أنهم اقتصدوا هذه السبعين ألفاً من أبواب كثيرة . وأنهم عاجزون كل العجز على أن يزيدوها . فاضطررت آخر الأمر إلى قبول ما سمحوا به وقلت فى نفسى : إذا استطاع المختصون فى وزارة المعارف أن يحسنوا الاستفادة بهذه الآلاف السبعين استطعنا أن نقنع المالية باعتماد ضعفها أو أضعافها فى العام المقبل .

وأفضيت بهذا الذى دار فى نفسى إلى رجال وزارة المعارف لعلهم يقدرون صعوبة الحصول على المال ، وأن الوسيلة المنتجة للظفر به هى اقتناع الرأى العام واقتناع مجلس الوزراء والبرلمان بالفائدة التى تعود على الأمة من أى مبلغ ينفق فى مصلحة عامة .

على أن الصحف ما كادت تنشر نبأ الاعتماد الجديد للتعليم الإلزامى ، حتى قامت حركة بين رجال هذا التعليم يريدون بها ما يسمونه (إنصافهم) ، أى تحسين حالهم بزيادة مرتباتهم . وبدأت وفودهم تحضر إلى الوزارة ترفع شكواها . وكنت أقابل بعضها فأسمع من خطبهم فى تصوير حالهم المادى ما يثير الألم فى نفسى . ولكن ماذا عساى أستطيع أن أصنع ؟ إنهم يزيدون على خمسة وعشرين ألفاً ، فلو أننى وزعت السبعين ألفاً من الجنيهات عليهم لما أصاب الواحد منهم فى العام ثلاثة جنيهات . ولما أصابه فى الشهر خمسة وعشرون قرشاً . ثم لو أننى فعلت لعدوت الغرض الذى من أجله حصلت على هذا الاعتماد من وزارة المالية . فأنا إنما حصلت عليه للتوسع فى التعليم الإلزامى ، أى لإنشاء عشرين أو ثلاثين مدرسة يتعلم فيها ألف طفل أو أكثر . وهذه هى المصلحة العامة التى توخيتها حين تحدثت إلى رئيس الوزارة فى الموضوع .

قلت هذا الكلام إلى رؤساء الحركة من رجال التعليم الإلزامى فسكتوا ولم يظهروا من الاقتناع به ما يزيد فى اطمئنانى إليه . لكننى رأيت أن أمضى فى إنفاق المبلغ على الوجه الذى أوضحته لرئيس الوزراء ، وأن أطلب فى نفس الوقت اعتماداً جديداً لتحسين حال هؤلاء الذين يطلبون الإنصاف . وهم وحظهم من بعد . فمن يومئذ كانت الوزارة تخشى إن هى بدأت فيما يسمونه إنصاف الطوائف ضاقت الميزانية عن إمدادها بما تريد فلم تستطع أن تنصف

من تريد إنصافهم . وذلك ما دلت عليه الأحوال من بعد . فالإنصاف حلقة مفرغة إذا انزلقت الحكومة إليها لم تستطع الوقوف أبداً .

ويجب أن أعترف بأنى لم أكن أقدر هذه النتائج يومئذ كما قدرتها من بعد ، فلو أنك أردت أن ترفع مستوى الحياة فى الأمة بمعدل قرش واحد يومياً لكل فرد من أفرادها لاقتضاك ذلك عشرين مليوناً من القروش كل يوم ، أى مائتى ألف جنيه ، ثم لكانت حصيلته فى السنة خمسة وسبعين مليوناً من الجنيهات تقريباً . وهذا مبلغ ليس من السهل تدبيره . فأما إذا أردت أن تقصر « الإنصاف » على الموظفين ، فلن يكفى قرش فى اليوم لكل منهم ، وستحتاج إلى بضع عشرات من الملايين ثم لا تكون قد أرضيت الطوائف جميعاً .

على أن اعتماد هذه السبعين ألفاً من الجنيهات أثار أمامى مشكلة أخرى أجل من مشكلة « الإنصاف » خطراً . فقد جاءتنى كبيرة الطبيبات بوزارة المعارف وكانت إنجليزية ، وقالت : بلغنى أن الوزارة تريد أن تنشئ مدارس إلزامية جديدة . ولست أعترض على ذلك بطبيعة الحال . لكننى أضع تحت نظرك تقارير التفتيش الصحى بالوزارة لتدخلها فى حسابك . فهذه التقارير كلها تشير إلى أن التعليم الإلزامى لا يكاد ينتج أية نتيجة تعليمية ، لأن الأطفال يذهبون إلى المدارس الإلزامية فى أسمالهم البالية ولم يتناول أحد منهم لقمة يسد بها رمقه لفقر ذويهم . ولا يستطيع طفل جائع ويكاد يكون عارياً أن يفهم شيئاً مما يدرسه . فإذا جاءت ساعة الظهر لم يجد طعاماً لغذائه غير كسرة من الخبز إن أقامت الحياة وأبقت على صاحبها فليس فيها ما يدعو الذهن للاستفادة من التعليم . لهذا أنصح بأن تنفق المبالغ التى تعتمد للتعليم الإلزامى لتغذية الأطفال ، فذلك أكفل بأن يكونوا يوماً رجالاً تستفيد الدولة من سواعدهم .

عرضت ما قالته كبيرة الطبيبات على المراقبة العامة للتعليم الأولى فلم تعترضه ، واعترفت بأن كثيرين من الأطفال يتركون المدارس الإلزامية ولا يكادون يعرفون القراءة والكتابة . لكنهم رأوا أن القانون هو القانون ولابد من نفاذه ، فإذا أريد تغذية الأطفال وجب الحصول على اعتماد مالى خاص لهذا الغرض .

ولم أر بداً من الموافقة على رأيهم وتخصيص السبعين ألفاً من الجنيهات لإنشاء مدارس إلزامية جديدة ، وبحث مسألة التغذية الواجبة للأطفال الذين يذهبون إلى هذه المدارس وعرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء ، وحسبى فى هذه الآونة أن تخطيت مشكلة « إنصاف » الإلزاميين بإحالتها إلى وزارة المالية .

أحلت أمر الإلزاميين إلى وزارة المالية وهم وشأنهم هناك مع اللجنة المالية ومع غيرها من الهيئات المختصة بالنظر فى مثل هذه الشئون .

أما مسألة تغذية الأطفال وما قالته عنها كبيرة الطبيبات فرأيتها تستحق عناية خاصة . لذلك ألفت لجنة من الأطباء ومن رجال الوزارة لبحث هذا الموضوع وتوليت رياسة اللجنة بنفسى . وكانت العقبة التى واجهتها هى بعينها العقبة التى أشار إليها الإلزاميون : المال . فالذين يذهبون إلى المدارس الإلزامية يزيدون على المليونين . فإذا كانت تغذية الطفل تتكلف قرشاً واحداً فى اليوم ، أى ثلاثة جنيهات ونصف فى العام ، وجب تدبير سبعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات سنوياً لهذا الغرض . فإذا زاد عدد التلاميذ على توالى السنين زاد هذا الاعتماد بما يكاد يعجز الميزانية . ماذا نصنع إذن ؟ لم نستطع يومئذ التغلب على المشكلة ، وهى لا تزال قائمة إلى اليوم .

لقيت مشكلة المعلمين الإلزاميين من بعد عناية بعض الوزارات إلى حد أرضاهم . على أن ما سمعته من خطب وفودهم التى قابلتنى أثار أمامى مسألة كنت حريصاً على مواجهتها منذ وليت وزارة المعارف . فهؤلاء الإلزاميون أكثرهم شبان حفظوا القرآن عن ظهر قلب فاستقام لسانهم فأجادوا التعبير باللغة الفصحى حديثاً وخطابة ، وإن لم تسعفهم ظروف حياتهم بحظ كبير من الثقافة العامة . وقد لاحظت فى أثناء حياتى الصحفية أن الشبان المتخرجين فى كلية الحقوق وفى غيرها من الكليات - خلا الموهوبين ومن تخصصوا فى اللغة العربية – ضعاف أيما ضعف فى هذه اللغة . أما وهى لغة البلاد ، فالواجب الأول على وزارة المعارف أن تبذل من العناية ما يكفل استقامة اللسان لكل ناطق بها ، ثم يكفل قدرته على التعبير كتابة عما يريد بلغة سليمة قدر المستطاع .

لاحظت ضعف الشبان فى اللغة العربية حين كنت رئيساً لتحرير « السياسة » . فقد أردت يومئذ أن أجدد فى الحياة الصحفية فأدخلت فيها عناصر من الحاصلين على الشهادات الجامعية من كلية الحقوق ، ومن كلية التجارة ، فراعنى أن وجدت أكثرهم لا يستطيعون أن يصوغوا خبراً فى بضعة أسطر صياغة مقبولة . أليس من واجبى وقد توليت وزارة المعارف وأصبحت المسئول عن تربية النشء وتعليمه ، أن أسد ما لاحظت من نقص فى هذا الشأن ؟ !

ولقد كان إيمانى بما علىَّ من واجب نحو لغتنا القومية أقوى من أن يزعزعه أى اعتبار . فاللغة من مقومات حياة الأمة . وإتقان اللغة القومية أساس من أجل أسس التقدم .

فإذا استطعت أن أضع حجراً متيناً فى هذا الأساس أديت لقومى واجباً يجعلنى مستريح الضمير أن وليت وزارة التعليم ، فنهضت فيها نهضة كان واجباً بدؤها من عشرات السنين .

وأخذت أفكر فى سبب ضعف شبابنا فى اللغة العربية . إن الجو المحيط بهم أكثر مواتاة لإتقان هذه اللغة من الجو الذى كان يحيط بنا حين كنا تلاميذ بالمدارس الابتدائية والثانوية ، فهم يدرسون اليوم كل العلوم ، فيما خلا اللغة الأجنبية ، باللغة العربية . وكنا نحن ندرس جميع العلوم ، خلا اللغة العربية ، بالإنجليزية فى المدارس الثانوية ، وكنا ندرس التاريخ والجغرافيا بالإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية . ولابد أن يكون أبناء الجيل الحاضر أكثر شعوراً بالمسئولية الملقاة عليهم فى النهوض بوطنهم . فالحكومة حكومتهم ، تسيطر على سياسة بلادهم الداخلية والخارجية . أما نحن فكان الجليل من أمورنا فى يد الإنجليز ، وكنا لا نطمع فى تسيير سياستنا . فكيف وهذه هى الحال يكون أبناء الجيل الحاضر ضعافاً فى اللغة العربية ؟ ! وما هى الوسيلة لمقاومة هذا الضعف وإنهاض اللغة فى المدارس على نحو يكفل لبلادنا الوثبة السريعة القوية فى حياتها العقلية والعلمية والفنية ، وما يجر ذلك إليه من وثبة فى مرافقها جميعاً ؟

وتبادلت الرأى فى الأمر مع وكيل الوزارة ، فوجدته مقتنعاً بأن السبب فى الضعف مرجعه إلى أساتذة اللغة العربية أنفسهم . صحيح أنهم كأساتذتنا يتخرجون فى دار العلوم . ولكن شهادة المعاهد الدينية التى يدخلون بها دار العلوم اليوم أقل فى القيمة العلمية من الشهادة التى كان يدخل بها أسلافهم ، ولذلك يفيد أبناء اليوم من دار العلوم أقل مما كان يفيد هؤلاء الأسلاف . فإذا أريد إصلاح هذه الحال وجب أن ترجع وزارة المعارف إلى تجربة قامت بها من قبل وصادفت نجاحاً . ذلك أن تنشئ مدرسة ثانوية لدار العلوم يؤخذ طلابها من المعاهد الدينية ، ثم يتعلمون فيها أربع سنوات أو خمساً قبل أن يلتحقوا بدار العلوم . عند ذلك تطمئن وزارة المعارف إلى مدرسى اللغة العربية ، وتستطيع أن تنهض بهذه اللغة الكريمة النهضة اللائقة بها .

واقتنعت بفكرة العشماوى (بك) وطلبت إليه أن يضع النظام الصالح لثانوية دار العلوم كى أصدره بقرار وزارى ، ومن غير أن أحتاج للرجوع إلى مجلس الوزراء . وأعد العشماوى (بك) نظام هذه المدرسة والقرار الوزارى الذى يقرره ، ووقعت أنا القرار .

وإنى لجالس يوماً إلى مكتبى فى مصيف الوزارة ببولكلى برمل الإسكندرية إذ دخل عندى الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغى . وتبادلنا التحية وشربنا

القهوة ، وتناول حديثنا بعض موضوعات عامة ، ثم قال الشيخ : جئت أطلب إليك أن ترجئ تنفيذ قرارك بإنشاء تجهيزية دار العلوم إلى أن يحضر محمد محمود (باشا) من أوربا لعله يجد حلاً لما بين هذا القرار وقانون الأزهر من تعارض . وكنت أجل الشيخ وأقدر له تقديمه البارع لكتابى « حياة محمد » ، فلم أجد بداً من قبول طلبه ، وبخاصة لأن محمد (باشا) سيعود بعد أسبوعين . فلا ضرر من تأخير القرار الذى أصدرته هذين الأسبوعين .

واستأذن الشيخ وانصرف . وبعد دقائق تحدث إلىّ بالتليفون رئيس الوزراء بالنيابة عبد الفتاح يحيى (باشا) وطلب إلى أن أرجئ تنفيذ القرار الذى طلب إلىّ الشيخ المراغى إرجاء تنفيذه إلى أن يحضر محمد محمود (باشا) ، وأخبرنى أن الشيخ عنده فى مكتبه . قلت فى شيء من الحدة : لكن الشيخ كان عندى الآن وقد وعدته بإرجاء التنفيذ ، فما معنى تحدثه إلى دولتك فى الموضوع كرة أخرى ؟ أيظن أننى أعده ثم أخلف ، أم هو يشكونى إليك ؟ قال عبد الفتاح (باشا) : كلا ، كلا ! لا شيء من هذا ، هو أخبرنى بما دار بينك وبينه وشكرك على وعدك فأردت أن أبلغك ما حدث . وضحكت فيما بينى وبين نفسى من هذا الاستدراك اللطيف ، ووضعت السماعة وتركت الموضوع إلى أن يحضر رئيس الوزارة من أوربا .

وطلبت وكيل الوزارة وقانون الأزهر وراجعنا النصوص معاً فوجدت حجة الشيخ المراغى ترجح حجة وكيل الوزارة ، ورأيت النص وإن أريد تأويله أدنى إلى تأييد شيخ الأزهر ، وبخاصة إذا وضع الأمر موضع الاحتكام إلى محمد محمود (باشا) . لذلك اعتبرت القرار الوزارى الذى صدر وكأنه لم يكن من غير أن أتعرض له . لكننى رأيت فى قانون الأزهر نصاً بأن المتخرجين من كلياته يعينون فى وزارة المعارف . ولما كان التعيين من حق الوزير المطلق اعتزمت ألا أعين منهم أحداً بأية حال .

لم يدفعنى إلى هذا العزم قصد التحدى ، بل عرفت فى أثناء دراسة الموضوع وقبل أن أصدر فيه قراراً أن وزارة المعارف عينت من قبل بعض رجال المعاهد الدينية فى وظائف التدريس بها ، وأن هذا التعيين انتهى إلى فشل ذريع من الناحية التعليمية ومن نواح أخرى .

على أن اعتباراً أجل خطراً زادنى اقتناعاً بألا يعين وزير المعارف فى وظائف التدريس بمدارس الوزارة إلا من يطمئن هو إلى أهليتهم وكفايتهم . فمدرس اللغة القومية فى أية أمة من الأمم هو الذى يصوغ ثقافة الأمة العامة فى مناحى حياتها جميعاً . هو الذى يصقل لسان الأبناء فى لغة التفاهم والخطاب . وهو الذى ينقل المختار من آثار الماضى إلى الحاضر ،

وهو الذى يكشف عما فى هذه الآثار من معانى الجمال وصوره . فإذا لم يكن المدرس الذى يضطلع بهذه الرسالة على جانب من الكفاية والبراعة وسعة الأفق ، ومن تذوق الفن الأدبى ، لم يؤد رسالته . وإذا هو لم يحط إلى جانب ذلك بشىء من آداب الأمم الأخرى لم يؤد الرسالة على الوجه الأكمل . فالعالم فى عهدنا الحاضر قد تقاربت أجزاؤه فأصبح التفاهم السريع بين الأمم والشعوب المختلفة من ضروريات الحياة . والتفاهم لا يكون بتبادل الألفاظ التى تتألف منها عبارات بذواتها ، بل لابد له من أن يدرك المتفاهمان ما تنطوى عليه الألفاظ والعبارات من معان صقلها الزمان على أيدى الكتاب والشعراء وغيرهم من رجال الفن ، وكيف فهم الناس جميعاً هذه المعانى . معلم اللغة القومية الذى يستطيع أداء هذه الرسالة هو الذى كنت أريده ، وكنت أعتقد ألا أجده بين المتخرجين فى المعاهد الدينية ، وإننى لأجده بشىء من الصعوبة فى المتخرجين فى دار العلوم .

عاد محمد محمود (باشا) فلم أفاتحه ولم أفاتح الشيخ المراغى من جديد فى موضوع تجهيزية دار العلوم ، بل اعتبرت الأمر منتهياً . لكننى لم ألبث أن فوجئت قبيل موعد العام الدراسى بطلب من رئيس الوزراء ، بناء على طلب من شيخ الأزهر ، أن أعين حملة شهادات المعاهد الدينية العليا مدرسين للغة العربية تنفيذاً لقانون الأزهر . واعتذرت لرئيس الوزارة وبينت له أسباب اعتذارى عن عدم إجابة هذا الطلب ، وذكرت له أنى إن كنت قد عدلت عن إنشاء تجهيزية لدار العلوم مع اقتناعى بضرورتها فإنما كان عدولى إيثاراً لعدم الضجة . ورجوت رئيس الوزراء أن يقنع الشيخ الأكبر بألا يثير ثائرة لا خير لأحد فيها ، وذلك بعد أن شرحت له وجهة نظرى فى معلم اللغة العربية وفيما أريد أن أقوم به من إصلاح لمدرسة دار العلوم .

ولم أشعر أن رئيس الوزراء يخالفنى فى رأيى ، وإن لم يوافق عليه صراحة . وانقضت الأسابيع الأولى من السنة الدراسية ولم يحدث فى الجو ما ينذر بشىء ذى بال . على أن الصحف ما لبثت بعد حين أن تحدثت فى قانون الأزهر وما ينص عليه من أن شهادة المعاهد الدينية تؤهل لتدريس اللغة العربية والعلوم الدينية بالمدارس . ثم إن ضجة بدأت تزعم بأن وزير المعارف لا يريد تنفيذ هذا القانون . وأصدرت بياناً رداً على هذه الحركة صرحت فيه بأن وزير المعارف ووزارة المعارف لا تعترض تعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى المدارس الحرة فإذا أثبتت التجربة أهلية من تعين منهم على قدم المساواة مع أبناء دار العلوم لم يمنع مانع من اختيارهم من بعد مدرسين بمدارس الوزارة . وكان مقصدى الواضح من هذا

البيان أن المدارس الحرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وتتلقى معونتها المالية ، وأن كل مدرس فيها توضع عنه تقارير من قسم التفتيش ، فمن أثبتت هذه التقارير أهليته بعد سنتين أو أكثر يمضيها بالمدارس الحرة أمكن اختياره للتعليم بالوزارة .

لم يرض هذا البيان رجال الأزهر ولم يرض أبناء دار العلوم . خشى هؤلاء أن يكون خطوة تتلوها خطوة أخرى ، هى التسليم بتعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى وزارة المعارف . وحسب رجال الأزهر أنهم إذا ألحوا ثم ألحوا بلغوا مقصدهم . أما هذه الخطوة فلا ترضيهم . ولم يزعجنى ما شعرت به من عدم رضا الجانبين ، لأننى كنت قد انتهيت إلى عزم ولم أكن أقصد إلى التراجع قيد أنملة عنه .

وأضرب أبناء دار العلوم احتجاجاً على تدخل رجال المعاهد الدينية فى شئون وزارة المعارف . أضربوا مخافة انتصار رئيس الوزارة لشيخ الأزهر لما كانوا يعرفونه بين الرجلين من صلة صداقة وطيدة . وتركت أنا هذا الإضراب أياماً لم أتعرض له ، فحدثنى رئيس الوزراء فى أمره ، وطلب إلى أن أتخذ الإجراء الذى يعيد الأمر إلى نصابه حرصاً على أن تسود السكينة . ولم يكن ذلك بالأمر العسير . فقد طلبت عميد دار العلوم وأخبرتم بأنه إذا لم يعد الطلبة إلى دراستهم تخليت عن قضيتهم . وعاد الطلبة وانتظمت الدراسة فى الدار . لكننا فوجئنا بعد زمن بإضراب فى الأزهر استغرق أياماً كذلك ثم قضى عليه .

تنبهت الأذهان ، بعد إضراب دار العلوم وإضراب الأزهر ، إلى أن فى الجو مسألة لها خطرها . على أن أحداً لم يتعمق الموضوع ببحثه من ناحية فكرته أو مبدئه ، بل نظر الأكثرون فى الأمر من ناحية الفائدة المادية التى تعود على الأزهر أو على دار العلوم من انتصار هذا الفريق أو ذاك . لم يثر أحد يومئذ بحثاً فى اللغة العربية والسبب الذى أدى إلى ضعف الطلاب فى تحصيلها . ولم يتناول أحد الموضوع من ناحية الجهة صاحبة الحق فى تصوير الثقافة العامة للبلاد ، أهى وزارة المعارف أم المعاهد الدينية ، ولم ينقب أحد فى الآثار المترتبة على هذا الاتجاه أو ذاك ، بل عولج الموضوع معالجة سطحية من ناحية إضراب المعاهد الدينية أو دار العلوم وأثر هذا الإضراب فى موقف الوزارة السياسى . وقد أسفت يومئذ ألا يعالج أمر ذلك مبلغ خطورته على نحو غير هذا النحو السطحى التافه . ولا أزال إلى اليوم وسأظل من بعد ، يعاودنى الأسف أن تعالج الموضوعات الخطيرة التى تتصل بحياتنا القومية العليا على هذا النحو غير الناضج !

ودعانى رئيس الوزارة يوماً وحدثنى فى الموضوع وذكر لى أنه أصبح غير مقصور على

سياسة وزارة المعارف ، بل تناول سياسة الوزارة العامة ، وأنه لذلك يرى أن لابد له من حل يتفق مع هذه السياسة العامة . وأجبت : أنا مستعد لأن أعرض الأمر على مجلس الوزراء وسأضع مذكرة فيه تكون أساساً لهذا العرض . ولم أبطئ بالفعل فى وضع هذه المذكرة ، ولم يبطئ محمد (باشا) فى تحديد جلسة لمجلس الوزراء يتناول فيها بحث الموضوع .

ضمنت مذكرتى مختلف الحجج التى دفعتنى إلى أن أتخذ من الإجراءات ما اتخذت . على أن واحدة من هذه الحجج كفت لإقناع الوزراء جميعاً بأننى على حق . تلك أن الوزير المسئول هو وحده الذى يملك التصرف فى شئون وزارته ، وليس يجوز لغيره أن يتدخل فى شئونها . ذلك نص الدستور الصريح ، وذلك ما جرى عليه العمل فى كل الأحوال . وما كان لوزير ألا يتمسك بهذه الحجة وهى تمسه فى أعمال وزارته . ولهذا أجل بحث الموضوع الذى طرح على المجلس رجاء حله خارج نطاق المجلس .

وإننى لفى غرفة الوزراء بمجلس النواب ذات مساء ، إذ أخبرنى حسين سرى (باشا) وزير الأشغال أنه هو والدكتور أحمد ماهر (باشا) وزير المالية يريدان التحدث إلى ، وأن الدكتور ماهر (باشا) ينتظرنى بوزارة المالية . وذهبنا إلى هناك فإذا هما يحدثانى فى مسألة الأزهر ودار العلوم ، ويذكران لى أن تطور المسألة يقتضى من جانبى بعض التساهل . ودهشت لهذه المفاجأة فسألتهما : أطلب إليكما محمد محمود (باشا) أن تحدثانى بمثل هذا الحديث ؟ وأقسما أنهما لم يخاطبا رئيس الوزارة فى هذا الموضوع ، ولم يخاطبهما هو فيه ، ولكنهما يريان أن شيخ الأزهر يلح ويحرك الأزهر ، وأن هذه الحركات قد تكون سيئة الأثر فى حياة الوزارة . قلت : وهل شيخ الأزهر على حق فيما يطلب ؟ قالا : كلا ! وأنت صاحب الحق فى الموضوع من أوله إلى آخره . واقترح الدكتور ماهر (باشا) أن أعين واحداً أو اثنين من خريجى المعاهد الدينية على سبيل التجربة . ورفضت هذا الاقتراح لأن معناه التراجع عن موقف يعترف الكل بأنى على حق فيه . وتراجع صاحب الحق بأية صورة من الصور خذلان للحق ذاته . وإذا كان شيخ الأزهر يعتز باعتبارات خاصة فأنا أعتز بالحق وبتمسكى به . ثم طلبت إليهما أن يبلغا رئيس الوزراء أنى على استعداد لتقديم استقالتى من الوزارة إذا رأى هو ، وهو رئيس حزبى ، أن أقدم هذه الاستقالة . وكان جواب الرجلين : إذا كنت أنت لا ترضى أن تتراجع أمام مطلب تعتقده حقًّا وتؤثر الاستقالة ، أفلا تكون استقالتك وقبولها تراجعاً من مجلس الوزراء لا يجوز لك أن تعرضه له ؟

وانتهى حديثنا فى جو أكثر صفاء من الجو الذى بدأ فيه . وكان ذلك طبيعياً بعد أن

ذكّرت زميلىّ بكل الحلول التى عرضتها ورفضها شيخ الأزهر . لقد اقترحت أن يدخل من شاء من أبناء المعاهد الدينية الامتحان النهائى لدار العلوم ، فمن نجح فيه كان له من الحق فى أن يعين بمدارس الوزارة ما لأبناء دار العلوم ، فأبى الشيخ . وقد اقترحت أن يلتحق خريجو المعاهد الدينية بمعهد التربية كما يلتحق به خريجو قسم اللغة العربية بالجامعة المصرية ، فأبى الشيخ . وقد اقترحت أن تجرى وزارة المعارف مسابقة بين خريجى دار العلوم وخريجى المعاهد الدينية يعين الفائزون فيها فى مدارس الوزارة ، فأبى الشيخ . أبى إلا أن يعين خريجو المعاهد فى مدارس الوزارة رضى الوزير أولم يرض . هذا تحكم لا يمكن قبوله . ذكّرتّ زميلىّ بهذا كله ، وعرضت عليهما تقديم استقالتى لرئيس الوزراء ، ثم ودعتهما وقد انتهى حديثنا فى جو أكثر صفاء من الجو الذى بدأ فيه .

مع ذلك لم تنته المشكلة عند هذا الحد ، وما كان لها أن تنتهى عنده . فقد كان للشيخ الأكبر المراغى يومئذ نفوذ مبسوط فى حياة الدولة كلها : فى سياستها ، فى نظامها ، فى اتجاه حكمها ؛ فلم يكن يسيراً أن يرد قوله . وكان الاتجاه يومئذ إلى تقوية المعاهد الدينية بزيادة عددها وفخامة عمارتها وبكل ما يمد من نفوذها . وكانت السلطات تعتمد على أبناء هذه المعاهد فى الحركات السياسية ، فلم يكن يسيراً أن يرد وزير المعارف تيار هذا التوسع أو أن يحمى وزارته منه . ولقد خطب الأستاذ الأكبر يوم افتتح الملك معهد أسيوط الدينى فأشار إلى مثل هذه المعانى إشارة لفتت الأنظار وتهامس فى مغزاها بعض الوزراء . أما والتيار متدفع هذا التدفع فليس من يجرؤ على صده من غير أن يعرض نفسه ليجرفه هذا التيار الثائر الفيضان . ولقد بلغ من عنف ثورته أن فكر شيخ الأزهر فى ضم دار العلوم إلى المعاهد الدينية ، حتى لا تنهض ضده حجة أو يبقى أمام وزير المعارف ملجأ غير هذه المعاهد لتدريس اللغة العربية .

لم يزعجنى هذا التيار الجارف ولم يثننى عن موقفى . ذلك بأنى أعتقد أن المبادئ السليمة منتصرة آخر الأمر لا محالة ، وأن واجب من يتولى العمل العام ألا يحيد عن هذه المبادئ السليمة لأى اعتبار . ومن المبادئ السليمة ما بنى عليه الشيخ المراغى نفسه إصلاح الأزهر حين تولى المشيخة للمرة الأولى فى سنة ١٩٢٨ . فالتعليم فى البلاد كلها يجب أن تقوم مراحله الابتدائية والثانوية على أساس واحد ، وأن تتفق برامجها فى حدود الغرض المقصود منها . فإذا انتهت المرحلة الثانوية وآن أوان التخصص اتجه كل وجهته الجامعية أو الفنية . وهذا ما فرضه قانون إصلاح المعاهد الدينية فى سنة ١٩٣٠ ، وما أريد أن يصدر التشريع به إذن

مشيخة المراغي الأولى . ولقد تمسك فضيلته بهذا الإصلاح يومئذ ، برغم كل معارضة قامت في وجهه ، حتى اضطر أن يستقيل .

صدر قانون المعاهد في سنة ١٩٣٠ يرعى هذا الأساس في الإصلاح إلى حد كبير . لكن الذين تولوا تنفيذ هذا القانون لم يكونوا يؤمنون بضرورة الوحدة في الثقافة القومية ، فزعموا أن ما أدخل من العلوم « الحديثة » في المعاهد الدينية قد أضر بالتعلم الديني نفسه ، ولذا عدل القانون وصدر في سنة ١٩٣٦ قانون جديد يعدل عن وحدة الثقافة القومية في المرحلتين الابتدائية والثانوية ، ويعود بالمعاهد إلى ما يشبه عهدها الأول .

لم أقتنع بصلاح هذا القانون الجديد ، لكني لم أكن لأعترض عليه بعد أن توليت وزارة المعارف لأن المعاهد الدينية لم تكن في دائرة اختصاصي ، بل كانت تابعة قانوناً لرئيس الوزراء . على أنني لم أتنازل قط عن حق وزير المعارف في أنه هو المهيمن على الثقافة العامة في البلاد ، وهو الذي يصور سياستها وينفذ هذه السياسة . ألم يكن وزير المعارف في فرنسا هو وزير المعارف والعبادات إلى أن تم الفصل بين الكنيسة والدولة ؟ وإذا لم يكن في الإسلام كنيسة ففي الإسلام دولة . وللدولة « مصر » دستور يجعل الوزير مسئولاً عن وزارته . فوزير المعارف هو المسئول عن كل ما يتصل بالمعارف في البلاد وإن انتمى إلى غير وزارته .

ولقد كنت شديد البرم بما في مصر من تباين في ألوان الثقافة ، وبما يؤدي إليه هذا التباين من اختلاف في نظرة الطوائف إلى الحياة اختلافاً يحول بين هذه الطوائف وما يجب من تفاهمها وتضامنها القومي للمصلحة العامة . ولقد كان هذا الاختلاف في وجوه النظر و... الأثر أشد الوضوح بين المتعلمين في مدارس الدولة والمتعلمين في المعاهد الدينية . ثم كان لهذا الاختلاف أثره الظاهر كذلك بين المتعلمين في مدارس الدولة والمتعلمين في المدارس الأجنبية الكثيرة المنتشرة في أرجاء البلاد . لذلك رأيت أنه لابد لي من العمل للتقريب بين ألوان الثقافة المصرية ما استطعت . وكان من ذلك أن فرضت إشراف وزارة المعارف على المدارس الأجنبية ، ولم يكن لهذا الإشراف وجود محسوس من قبل بحجة الامتيازات الأجنبية ، كما فرضت على المدارس الأجنبية أن تعلم اللغة العربية وتاريخ مصر وجغرافيتها والتربية الوطنية المصرية للذين يدرسون فيها جميعاً ، لا فرق بين المصريين والأجانب . وقد أحدث ذلك ضجة تجاوزت ... في الصحف التي تصدر بلغة أجنبية إلى احتجاج بعض المعاهد ، إلى ملاحظة من بعض الممثلين السياسيين . لكن هذه الضجة لم تدم طويلاً بعد أن رأى رجال المعاهد الأجنبية وجه الحق فيما صنعت ، ورأوا أن مدارسهم مفروض

فيها أنها تعمل لتخريج أبناء يقيمون فى مصر على اختلاف جنسيتهم ، فلابد أن يعرفوا لغة البلاد وتاريخها وجغرافيتها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ظلت المشكلة بيني وبين شيخ الأزهر قائمة . فلما كنا فى أخريات العام الدراسى ٣٨ ١٩٣٩ ، عاد رئيس الوزراء يسألنى عما أقترحه حلا للمشكلة ، فاقترحت تأليف لجنة يرأسها عبد العزيز فهمى (باشا) تنظر الموضوع وتفصل فى الخلاف ويكون حكمها فيه حاسماً . وعرض رئيس الوزراء هذا الاقتراح على شيخ الأزهر فقبله . وعرض الأمر على مجلس الوزراء فألفت هذه اللجنة برياسة عبد العزيز (باشا) فهمى وعضوية عبد الحميد بدوى (باشا) والشيخ أمين الخولى ، وأحيلت أوراق الموضوع للجنة ومعها مذكرتى التى كنت قدمتها لمجلس الوزراء .

وعقدت اللجنة عدة جلسات فى الإسكندرية قضت بعدها فى الموضوع بأن وزير المعارف هو وحده المسئول عن معاهد التعليم التابعة للوزارة أو الخاضعة لإشرافها ، وهو لذلك يعين بها من يشاء ، وليس لغيره أن يتدخل فى تصرفاته فى هذا الشأن ، كما أقرت اقتراحى إجراء مسابقة بين خريجى دار العلوم وخريجى كلية اللغة العربية بالأزهر للتعيين فى وظائف التدريس ، وقررت ضرورة توحيد المعاهد التى تخرج معلم اللغة العربية .

لكن هذه القررات صدرت عشية استقالة الوزارة فكان صدورها انتصاراً لى . ولكنه كان انتصاراً نظرياً لأن وزارة المعارف أسندت إلى غيرى فى الوزارة الجديدة .

* * *

لم آسف على هذه المعركة التى خضتها يوماً مع الشيخ الأكبر المراغى ، برغم ما كان بيننا قبل من مودة اتصلت بعد ذلك إلى أن اختار رحمة الله عليه جوار ربه . فإنما دفعنى إليها حرصى على إتقان أبنائنا اللغة العربية ، ودقة وقوفهم على أسرارها ، وسلامة عبارتهم بها وحسن أدائهم لها . ولم يكن مرجع هذا الحرص إلى أن اللغة العربية هى اللغة القومية وكفى ، بل كان مرجعه إلى أنها لغة البلاد الممتدة من العراق شرقاً إلى مراكش غرباً ، وإلى أن عصور الظلمة التى مرت بهذه الأمم قد هوت باللغة إلى لهجات تدعى كلها أنها عربية ، وينكر بعضها بعضاً حتى لا يستطيع المغربى أن يفهم لهجة المصرى أو لهجة العراقى ، ولا يستطيع المصرى أن يفهم لهجة العراقى ولا لهجة المغربى . ونشأ عن تناكر اللهجات أن تنكرت بعض هذه الأمم لبعض . فلم تعد إحداها تعنى بمصير سائرها ، بل نشأت بين الكثير منها العداوة والبغضاء . ولو أن أبناء هذه الأمم تعارفوا لغة لتحابوا شعوباً ، ولوصلت الألفة والعقيدة

بينهم من وشائج أمرهم ما انقطع وتدابر .

وإنى لأذكر ، وأنا أكتب هذه العبارة ، يوماً كنت فيه بلبنان عام ١٩١٤ ، وكان فى مصر يومئذ دعاة للكتابة باللغة العامية . وتناول أمر هؤلاء الدعاة حديثاً دار بينى وبين السيد عبد الرحمن الشهبندر ، أحد أقطاب الوطنية السورية ، فكان مما قاله : أعجب لهؤلاء الدعاة كيف ينسون أنهم إذ يكتبون باللهجة المصرية فإنما يفهمهم أربعة عشر مليوناً هم سكان مصر ، على حين أنهم إذ يكتبون العربية الفصحى يفهمهم سبعون مليوناً تتجاور بلادهم فى شمال أفريقية وشرق آسيا ، ثم يفهمهم ملايين مبعثرون فى أرجاء الأرض فى العالمين القديم والجديد ممن يتكلمون اللغة العربية . وهذه حجة قوية كل القوة ، إن صح معها أن تكتب لغة الكلام للمسرح أو للشاشة البيضاء فلن يكون ما يكتب من ذلك إلا رهناً بانتقال هذه الشعوب من الأمية إلى القراءة والكتابة . وهذا الانتقال لن يتجاوز جيلين أو ثلاثة أجيال إذا جدت هذه الأمم لمحو الأمية فيها . ويومئذ تندثر لهجات الكلام الجارية اليوم لتقارب لغة الكلام لغة الكتابة ، وتعود اللغة العربية سيرتها الأولى ، فتصبح كأية من اللغات الحية ، يكتب جميع المتكلمين بها لغة واحدة ، ويتفاهم جميع المتكلمين بها فى لهجات تتعارف ولا تتناكر ، وتقرب الشعوب وتربطها بأقوى الوشائج وأمتن الصلات .

ولقد مر بخاطرى ، فى هذه الفترة الأولى من ولايتى وزارة المعارف ، أن أتخذ من الإذاعة ومن السينما وسيلة لنشر التعليم ولنشر اللغة العربية بين جماهير الشعب . ولم يكن ذلك عسيراً ، ولم تكن نفقته طائلة ، لكنه كان يحتاج إلى اعتمادات جديدة تقتضى الرجوع إلى مجلس الوزراء وإلى وزير المالية . ولم أكن ميالاً للرجوع إلى مجلس الوزراء ما استطعت الاستغناء عن الرجوع إليه . لذلك اكتفيت بتقوية الإذاعات المدرسية مع اقتناعى بعدم كفايتها لأداء الغرض الذى أقصد إليه .

ثم إنى ذكرت ما لاحظته من عدم ميل أبنائنا وبناتنا إلى القراءة ، خلا قراءة الصحف التى تضر فى كثير من الأحيان بمستواهم المعنوى . هذا بينما رأيت الذين يتعلمون فى المدارس الأجنبية بمصر يحرص الكثيرون منهم على قرءة كتب قيمة يختارها لهم أساتذتهم ، ويسهل حصولهم عليها من مكتبات مدارسهم . ثم إنى ذكرت ما لاحظته فى أثناء مقامى للدراسة بأوربا من عكوف الأبناء والبنات على قراءة الكتب . لذلك أمرت بإنشاء مكتبات فى جميع المدارس الثانوية وفى بعض المدارس الابتدائية وتزويدها بالكتب العربية الحديثة ، ومطالبة مفتشى اللغة العربية بالوقوف على مبلغ عناية التلاميذ باستعارة الكتب وقراءتها ، وعناية

المدرسين بإرشادهم لخيرها كما يطلعوا عليه ويدرسوا بعضه ويؤدوا فيه اختباراً .

على أن ما شغلتني به معركة الأزهر ودار العلوم ، ثم ما شغلتني به مشاكل أخرى فى الوزارة ، وقلة الأعوان المؤمنين بما أدعو إليه ، وقصر الزمن الذى قضيته هذه المرة الأولى وزيراً للمعارف كل ذلك عاقنى عن المضى فى تنفيذ سياسة كنت أرجو من ورائها أعظم الخير للبلاد .

* * *

والحق أن معركة الأزهر ودار العلوم لم تكن أعوص المشاكل التى واجهتنى وإن كانت أكثرها بروزاً ولفتاً للرأى العام .

فقد رأيت ، ووافق المختصون من رجال الوزارة على رأيى ، أن الطفل ، قبل التاسعة أو قبل العاشرة من سنه ، لا يحتمل أن يتعلم لغتين مختلفتين أصولاً وفروعاً كل الاختلاف ، وأن اللغة العربية الفصحى لا يسهل أن تثبت فى ذهن الطفل العادى قبل هذه السن إذا تعلم معها لغة أجنبية هى اللغة الإنجليزية . ولهذا قررت البدء بإلغاء اللغة الإنجليزية فى السنة الأولى الابتدائية . وشجعنى على اتخاذ هذا القرار أن المرحلة الأولى للتعليم كانت موزعة فى وزارة المعارف بين ثلاث شعب، التعليم الابتدائى ، والتعليم الأولى ، والتعليم الإلزامى ؛ واللغة الأجنبية لا وجود لها فى التعليم الأولى ولا فى التعليم الإلزامى . ومصر تسير بخطى سريعة نحو مجانية التعليم الابتدائى . وكنت أرى من يومئذ أن يلتحق الممتازون فى التعليم الأولى والتعليم الإلزامى بالمدارس الابتدائية بالمجان ، وهؤلاء لا يظهر تفوقهم وامتيازهم قبل التاسعة ، بل قبل العاشرة من سنهم . فإذا اتفقت برامج التعليم فى هذه الشعب الثلاث تيسر نقل هؤلاء الممتازين إلى السنة الثانية الابتدائية ولم يقف عدم تعلمهم اللغة الإنجليزية فى سبيلهم .

وقد ذهب بعض رجال الوزارة إلى أبعد من ذلك فاقترحوا إلغاء تعليم اللغة الأجنبية من المدارس الابتدائية جملة أو على الأقل إلغاءها إلى السنة الثالثة . ومع أنى لم أتخذ قراراً فى هذا الاقتراح ، بدأت جريدة « الاجيبشان جازيت » التى تمثل فى مصر الرأى الرسمى البريطانى ، أو الرأى الشبيه بالرسمى على الأقل ، حملة على وزير المعارف وعلى وزارة المعارف لأنها تريد إلغاء اللغة الإنجليزية من المدارس الابتدائية . ولم يقف حملتها أنى صرحت بأن الوزارة لم تقر هذا الرأى بعد ، بل استمرت تقول إن هذا التفكير أملاه روح مصدره التعصب وكراهية الأجانب . ويعلم الله أن التعصب وكراهية الأجانب لم يدر أيهما بخاطرى يوماً

من الأيام . إنما قصدت بكل تفكيرى مصلحة بلادى من غير نظر إلى أى اعتبار آخر . لكننى سرعان ما علمت أن هذه الجريدة الإنجليزية لا تعبر عن رأيها وحدها ، بل تعبر عن رأى السفارة البريطانية . وقيل لى يومئذ إن هذا الموضوع قد تنشأ بسببه أزمة بين مصر وإنجلترا . على أننى ما كنت لأفكر فى هذه الاقتراحات التى عرضت على قبل أن أرى نتيجة إلغاء تدريس اللغة الإنجليزية فى السنة الأولى الابتدائية . وهذا ما ذكرته لرئيس الوزراء حين فاتحنى فى الموضوع وما طمأنه إلى أن أزمة بهذا السبب لن تنشأ بين مصر وإنجلترا فى هذا العام أو فى العام الذى يليه .

لم يدر التعصب ولا دارت كراهية الأجانب بخاطرى فى يوم من الأيام ، فلا شىء أحب إلى من التماس الحقيقة حيث تكون . وليس الدفاع عن الحق الذى يؤمن الإنسان به بالحجة والدليل تعصباً ، إنما التعصب أن تتشبث برأى وإن لم تستطع الدفاع عنه ، وأن تتشبث به لغير شىء إلا أنك وجدت عليه آباءك . أما كراهية الأجانب فلا أفهمها . فى الأجانب أخيار وأشرار ، كما أن فى أبناء الوطن أخياراً وأشراراً . والأجنبى الخير المطيع للقانون ولقواعد الخلق نافع كالوطنى الخير المطيع للقانون ولقواعد الخلق . والأجنبى الأنانى الذى يؤثر نفسه على الجماعة التى يعيش بينها ويستمتع بحمايتها آثم كابن الوطن الأنانى الذى يؤثر نفسه على الجماعة التى يعيش بينها ويستمتع بحمايتها . لكن كراهية الأجانب تهمة دأب الكثيرون من الأوربيين أن يلصقوها بالمسلمين وبأبناء الشرق ، لأنهم ألفوا أجيالا أن يستذلوا هؤلاء وأن يستغلوهم . فإذا حاول هؤلاء أن يلقوا نير الذلة وأن ينافسوا فى استغلال بلادهم وفى التمتع بخيراتها اتهموا باطلا بالتعصب وكراهية الأجانب . وتلك لعمرى تهمة إن دلت على شىء فعلى أن الذين يوجهونها بلغ من تعصبهم ومن كراهيتهم لأبناء الوطن الذى ينىء عليهم الرزق ، بل الرخاء ، بل الثراء ، أن صاروا يحسبون أنفسهم سادة وأبناء هذا الوطن عبيداً . ولو أنهم أنصفوا لحمدوا لأبناء هذا الوطن تسامحهم مع من يشاركهم فى رزق الوطن وثرائه .

وأقرب الأجانب إلى نفسى وأحبهم إلىّ هم العلماء الذين يؤمنون بأن العلم لا وطن له ، وأن العالم كله وطنه ، والذين يسمون بأنفسهم عن أن يتخذوا من العلم ذريعة استعلاء أو سلطان ، أو وسيلة لتغليب وطنهم الأصيل على الوطن الذى يقيمون فيه . هؤلاء العلماء موضع محبتى واحترامى وإجلالى . وكم كنت أغتبط إذ كنت أستمع إليهم يلقون محاضراتهم فى الفلسفة أو فى الأدب أو فى العلم فى الجمعية الجغرافية . فى تلك الساعات كان نور علمهم الفياض يضىء ما حوله ، وينسيك من أمرهم إلا أنهم علماء أجلاء جديرون بكل محبة واحترام .

لهذا كان يساورنى الشيء الكثير من الأسف كلما اضطر واحد من هؤلاء العلماء لمغادرة مصر ، وترك مكانه من مجالس التدريس فيها ، إيماناً منى بأن العالم الجدير باسم العالم ذخر للبلد الذى يحل به ، سواء أكان هذا البلد موطنه الأصلى أم كان بلداً آخر جعله منار علمه .

* * *

لما ضاقت جامعة فؤاد الأول بالطلاب ، ولم تستطع كلياتها أن تستوعب الحاصلين على القسم الثانى من الشهادة الثانوية - فوضعت قيوداً لقبول من يتقدمون إليها منهم - فكرت فى إنشاء جامعة ثانية بالإسكندرية تستقبل هذا التوسع العلمى المبارك .

ولم يصدنى عن المضى فى فكرتى ما كان ينادى به جماعة من أهل الرأى فى البلاد قائلين إن كثرة المتعلمين تعليماً جامعياً ، والحاصلين على شهادات جامعية تنشئ فى البلد طائفة من المتعلمين المتعطلين . فأنا أؤمن بأن التعليم لذاته فى كل درجاته ومراحله ، من حاجات الحياة الضرورية فى عصرنا الحاضر ، ومن المقومات القومية التى لا غنى عنها ، وأن ما يخشونه من ثورة المتعلمين المتعطلين لا محل له ، لأن ثورة المتعلم ثورة إصلاح ، وثورة الجاهل ثورة تدمير .

لذا مضيت أنضج فكرتى فى إنشاء هذه الجامعة ثانية . على أننى تجم أمامى اعتراضان لم يكن من التغلب عليهما بد . أولهما حاجة هذه الجامعة الجديدة للأساتذة ذوى الكفاية العالية حتى تضارع جامعة فؤاد الأول ، وتكون جديرة مثلها بأن تعترف أقدم جامعات أوربا بشهاداتها . وثانيهما حاجة الكليات العلمية ، كليات الطب ، والهندسة ، والزراعة ، والعلوم ، للمعامل التى لا غنى للطلاب والأساتذة فى دراستهم وتدريبهم عنها . وكنت أعلم أنا نستطيع أن نجد من أساتذة الآداب وأساتذة الحقوق من نستطيع بهم إنشاء هاتين الكليتين ، فى انتظار الاتفاق مع أساتذة أجانب يسدون ما قد يكون من فراغ فى هيئة التدريس بالكليات الأخرى ، وفى انتظار إنشاء المعامل اللازمة للكليات العملية . لذلك استصدرت من مجلس الوزراء قراراً بإنشاء كليتين بالإسكندرية للآداب والحقوق تكونان نواة لجامعة فاروق الأول حتى يتم الاتفاق مع الأساتذة الأجانب وننشئ ما نحن بحاجة إلى إنشائه من المعامل للكليات الأخرى . وتم إنشاء هاتين الكليتين للآداب والحقوق فى مفتتح العام الدراسى ، لم يمنع من إنشائهما حاجتنا للاستعانة بالعلماء الأجانب ، ولم يقف فى سبيلهما اتهام المصريين بالتعصب أو بكراهية الأجانب .

على أنني كنت حريصاً دائماً على التفريق بين ما هو من سيادة الدولة ، وما لا أثر له في هذه السيادة ، حريصاً على أن تكون مظاهر السيادة كلها للمصريين . وربما رأى بعض الأجانب في ذلك تعصباً أو كراهية للأجانب . أما أنا فلم أر قط فيه شيئاً من ذلك . فما اتصل بسيادة الدولة حق للوطن ولأبناء الوطن لا يجوز أن يشاركهم فيه مشارك . والأجانب الذين يريدون أن يشاركوا في مظهر من مظاهر السيادة لا يريدون ذلك لحسابهم بل لحساب وطنهم الأصلي . وهذا مظهر من مظاهر استعلاء شعب على شعب لا يرضاه رجل في أمة تحترم نفسها .

نحن إذن في حاجة إلى العلماء الأجانب في جامعاتنا ، حاجتنا إلى إيفاد البعثات من أبنائنا إلى البلاد الأجنبية الراسخة القدم في العلم لينقلوا علم هذه البلاد إلى أمتنا . ونحن في حاجة أشد إلى أن تسند كل وظيفة تتصل بسيادة الدولة إلى أبنائنا المصريين . وطبيعي أن تتصل كل رياسة إدارية بسيادة الدولة ، لأن صاحبها هو الذي يتولى تنفيذ سياسة الدولة في حدود ما يرسمه الوزير أو مجلس الوزراء . لهذا فكرت في تمصير الرياسات الإدارية كلها في وزارة المعارف ، مع الاحتفاظ بالخبرة الأجنبية التي أفادت مصر منها خلال القرن التاسع عشر كله وخلال ما فات من القرن العشرين فائدة لا يمكن إنكارها .

واتجه تفكيري أول ما اتجه في هذا الشأن إلى ناحية الفنون الجميلة وما يتصل بها . فقد اعتقدت دائماً أن الفنون الجميلة في كل أمة هي المظهر الواضح لحضارة هذه الأمة . والفنون الجميلة في مصر عريقة تتصل على العصور من عهد الفراعنة إلى وقتنا الحاضر . وقد كانت رعاية وزارة المعارف للفنون الجميلة ضعيفة غاية الضعف ، لأن هذه الفنون اندثرت أو كادت في عهد الحكم العثماني ، أي منذ القرن الخامس عشر الميلادي ، ولم تبدأ نهضتها على استحياء إلا منذ أوائل هذا القرن العشرين . ولم تكن الآثار القديمة التي تشهد لمصر بعلو الكعب في فنون العمارة والنحت والتصوير أسعد حظاً . فقد طمرت هذه الآثار تحت الرمال حتى بدأ العلماء الفرنسيون بالكشف عنها في القرن التاسع عشر . ومن يومئذ حرصت فرنسا على أن تبقى الآثار المصرية القديمة ، والآثار الرومانية ، والآثار الإسلامية نفسها ، منطوية تحت لوائها ، كما حرصت من بعد على أن تكون النهضة الحديثة للفنون الجميلة مطبوعة بطابعها .

ومن الحق على مصر لفرنسا أن تعترف لها في هذا الميدان بفضل عظيم . فعلماؤها هم الذين كشفوا عن الكثير من الآثار المصرية القديمة . وشامبليون هو الذي كشف بفطنته

فى قراءة حجر رشيد عن طلاسم اللغة الهيروغليفية . وهذا الفضل هو الذى دفع فرنسا ، فى أثناء انفراد إنجلترا بالسلطان فى مصر أن تستمسك بأن يكون مدير الآثار المصرية فرنسياً ، ثم أدت سياستها إلى تعيين مسيو جاستون فييت مديراً لدار الآثار العربية ، وإلى تعيين المسيو هوت كير مديراً للفنون الجميلة ، ثم تعيين المسيو ريمون خلفاً له فى إدارة الفنون الجميلة .

وكان طبيعياً ألا أغمط حق فرنسا أو أنكر سابقتها حين كنت أفكر فى إسناد الوظائف المتصلة بسيادة الدولة إلى المصريين . لذلك عينت الأستاذ محمد حسن مراقباً للفنون الجميلة واحتفظت بالمسيو ريمون مستشاراً فنياً لهذه المراقبة . ولم يثر هذا التغيير فى الوضع الإدارى أية ثائرة لأن الأستاذ محمد حسن كان وكيل المراقبة ، وكان مشهوداً له بأنه من رجال الفن البارزين فى مصر بعد أن أمضى فى إيطاليا سنوات يدرس فيها التصوير والنحت دراسة بلغ فيها من الإتقان ما شهد له به رجال الفن فى مهد الفن .

واتجهت مثل هذا الاتجاه أريد أن أعين مديراً مصرياً لدار الآثار المصرية والمتحف المصرى ، وأن يكون مديرها الفرنسى ، الأب دريوتون ، مستشارها الفنى ؛ ووقع الاختيار على الأستاذ مصطفى عامر ليتولى هذه الإدارة . وإننى لفى صدد هذا التفكير وتنفيذه إذ حمل إلى الأب دريوتون بلاغاً موقعاً عليه من عدد من خفراء الآثار بمنطقة الأهرام ، يتهمون فيه الأستاذ سليم حسن وكيل المتحف المصرى ، بأنه استغل نفوذه حين قيامه بالحفريات الأثرية فى منطقة أهرام الجيزة واستحوذ من الأموال المخصصة لهذه الحفريات على مبالغ طائلة لنفسه ، بأن كان يستمضى العمال العديدين على مبالغ يوقعون بأنهم قبضوها ، ثم لا يكونون قد قبضوا منها شيئاً ، أو لا يكونون قد قبضوا منها إلا النزر اليسير .

لم أكن لأحفظ بلاغاً عن جناية قدمه مدير دار الآثار موقعاً من عدد غير قليل من العمال . لهذا أحلته إلى التحقيق الإدارى ، وإن عجبت لتقديمه فى هذا الوقت الذى أفكر فيه فى تنظيم الآثار المصرية ، وشعرت بأن فى الأمر سرًّا لابد تكشفه الأيام عما قريب .

كان الربيع قد انتصف وبدأت تباشير قيظ الصيف فقرر الملك الانتقال إلى الإسكندرية فى الحادى عشر من مايو من تلك السنة . وصحب الوزراء ورجال الديوان ورجال الحاشية جلالته فى قطار الديزل الخاص . وإن القطار لينهب الطريق إلى غايته إذ جلس على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى إلى جانبى وتبادل معى أطراف الحديث فى أمور شتى ، كان

من بينها التحقيق مع سليم (بك) حسن . وقد اشتد عجبي حين ذكر لى رفعته اسم شخص بذاته فى لجنة هذا التحقيق ، وطلب إلى ألا أبدله . وإنما أثار عجبي أنني لم أكن أعرف هذا الشخص ولا أعرف شيئاً عنه ، وأن اسمه لم يكن عالقاً بذاكرتى ، لأننى حرصت على أن يجرى هذا التحقيق بدقة ومن غير أن يتدخل فيه أحد ، وألا يرفع إلىّ شىء عنه إلا حين تمامه . لذلك لم أجد ما أجيب به رئيس الديوان إلا أن أحداً لم يخاطبنى فى أمر التحقيق ، ولم يطلب منى إبدال عضو من اللجنة التى تتولاه بغيره ، وأننى حريص على أن يجرى هذا التحقيق فى جو من تمام الاستقلال .

وبعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من هذا الحديث جاء سليم (بك) حسن إلى مكتبى شاكياً من أن الذين يحققون معه متحيزون ضده . وأنهم يحاولون إثبات التهمة الموجهة إليه بكل وسيلة ولو لم تكن نزيهة . وأثارت شكواه فى نفسى حديث رئيس الديوان معى فقلت له : أو تقبل يا سليم (بك) أن تتولى النيابة هذا التحقيق ، مع علمك بأن النيابة إذا وجدت ما يدينك فستقدمك إلى محكمة الجنايات ، ولن أقف أنا فى سبيل ذلك ، ولا يكفى يومئذ توقيع الجزاء الإدارى عليك ؟

وأجاب سليم (بك) على الفور : بل أنا أرحب بتحقيق النيابة وبكل نتيجة تترتب عليه . فأنا واثق من براءتى ومن أن البلاغ الذى قدم مكيدة دبرها لى مدير الآثار .

وطلبت إليه إن شاء أن يكتب لى كى تتولى النيابة التحقيق معه . فأسرع وقدم لى هذا الطلب بعـــد هنيهة ، فأشرت عليه لفورى بإحالة جميع الأوراق الخاصة بالموضوع إلى النيابة ، وشعرت فى نفسى بارتياح أن أنقل الأمر كله إلى الجهة القضائية ، ورجوت أن يكون لها فيه حظ من الاستقلال أوفر من حظ اللجنة الإدارية بوزارة المعارف .

وعدت بذاكرتى ألتمس الأسباب التى أدت إلى هذا النزاع العنيف فى دار الآثار . ولم يكن عسيراً أن أتبينها . فقد كان سليم (بك) حسن وكيل دار الآثار ، وكانت الظروف تهيئه ، وكان هو يهيئ نفسه ليتولى منصب مدير الآثار . ولم يترك للزمن وحده أن يفعل فعله ، بل أراد أن يدلل على أن إدارة الأب دريوتون للآثار لم تكن تخلو من الخطأ ، بل لعلها لم تكن تخلو من الشوائب . وللتدليل على ذلك أشار فى أحاديثه مع كثيرين إلى أن « بدروم » المتحف يحوى آلاف القطع الأثرية وأنها مودعة فيه من سنوات بغير جرد ، على الرغم من أن مجلس الوزراء قرر جردها من عهد وزارة صدقى (باشا) سنة ١٩٣١ . ومع أن هذا الجرد بدئ به غير مرة لقد حالت حوائل لا تخلو من غرابة دون إتمامه . وسألت أنا مدير

دار الآثار . وسألت وكيل الوزارة عن السبب فى أن عملية الجرد لم تتم فلم أكن أظفر بجواب مقنع ، ثم كان يقال لى إن هذه الآثار المكدسة بالبدروم ليست ذات قيمة علمية تستوجب عناء جردها ، لأنها تعد بالآلاف ولأن أكثرها إن لم تكن كلها قطع مكررة لتماثيل صغيرة يجد الإنسان من نظائرها فى المتحف المصرى وفى غير المتحف المصرى الشىء الكثير .

لم تكن هذه الحجة تقنعنى بطبيعة الحال . فالجرد الدقيق الذى يصف كل قطعة من القطع بالغاً ما بلغ عددها هو وحده الذى يبين المتشابه منها وغير المتشابه ، وهو وحده الذى يبين ما لها من قيمة علمية . وكثرة عددها لا تحول دون جردها . فمن اليسير تقسيم البدروم وإجراء الجرد فى كل قسم منه على حدة ، فإذا تم جرده ختم بالشمع الأحمر مثلا . لهذا كنت حريصاً على أن يتم الجرد نفياً لكل شبهة ونزولا على حكم القانون المالى فى أمر العهد . لكنى كنت أشعر بأن ما أبديه من حرص على إتمام الجرد ، يقابل بالوجوم حيناً ، وبالحديث عن العقبات التى تقوم فى سبيل هذا الجرد وتجعله مستحيلا أو فى حكم المستحيل حيناً آخر .

هذا الحديث وهذا الوجوم يبعثان على التساؤل عن سببهما . ولم يكن الموظفون المصريون فى دار الآثار ، خلا سليم (بك) حسن ، يحيرون على هذا التساؤل جواباً . أما سليم (بك) فكان يتحدث هنا وهناك ولا يمتنع عن إثارة شبهات تمس المسئولين عن الآثار ، وتمس الأب دريوتون فى مقدمتهم .

ولم يكن سليم (بك) ولا كان علمه موضع ثقة فى دوائر القصر . قيل لى فى هذه المناسبة : إن الملك قام برحلة نيلية فى الوجه القبلى فى حياة والده ، حين جعل والده لولى العهد لقب أمير الصعيد ، وإن الأب دريوتون وسليم (بك) صحبا ولى العهد والملكة والدته ليشرحا للأمير تاريخ الآثار الكثيرة التى يشهدها ، وإن سليم (بك) أتى إلى الأمير بمعلومات عن أثر من الآثار ، فلما عرف الأب دريوتون ما قال زيّفه كله من الناحية العلمية ، فترك ذلك فى نفس الأمير أثراً ظل باقياً بعد أن جلس على عرش آبائه . لذلك لم يقبل أحد تفنيد سليم (بك) للأسباب التى أبديت بعدم جرد البدروم ، وقبل ما قاله مدير الدار فى هذا الموضوع .

أكان ما قيل لى من ذلك صحيحاً ؟ لم أحرص على تحرى دقته ، لأن مسألة الآثار . . . كانت متعددة الجوانب ، ولم يكن موقف فرنسا منها وحرصها على الإشراف على الآثار المصرية . . . جميعها أقل هذه الجوانب دقة وخطراً .

أخذت النيابة تحقق مع سليم « بك » حسن . وبعد أيام غير قليلة من بدء التحقيق علمت أن بين عضو النيابة المحقق وبين سليم (بك) جفاء أدى إلى امتناع سليم (بك) عن الإجابة . وإلى تهديد المحقق إياه بالقبض عليه .

وتحريت الأمر فعلمت أن عضو النيابة الذى يتولى هذا التحقيق شاب ، وأنه يأخذ سليم (بك) حين سؤاله بشدة لم يألفها وكيل الآثار من قبل . ولما كان سليم (بك) عصبياً بطبعه ، وكان ثائر الأعصاب بصورة خاصة فى هذا الظرف ظنًّا منه أن مؤامرة دبرت للإيقاع به - فقد أبى الإجابة . فدعوت المحقق ، حين عرفت أنه بالوزارة ، وذكرته بأن المتهم برىء حتى تثبت إدانته ، وبأن من حق المتهم ألا يجيب ، وأنى مع ذلك سأنصح لسليم (بك) بأن يجيب على ما يوجه إليه من أسئلة . ودعوت سليم (بك) ونبهته إلى أن من حق النائب أن يأمر بالقبض عليه ، وأنى لا أملك منع هذا القبض إذا أسند على أساس من القانون ، وأن من مصلحته أن يجيب . فإذا رأى فى الأسئلة الموجهة إليه إعناتاً له ، فما عليه إلا أن يستعين بمحام يشير عليه بالإجابة أو بمنعه منها ، ثم يكون له من مشورة المحامى حصانة عند المحقق نفسه .

واستمر التحقيق زمناً غير قصير . فلما انتهى أحيلت أوراقه إلى النائب العام ، يس (بك) أحمد ، للتصرف فيه . ولم أتتبع أنا التحقيق ، بعد أن أحلته إلى النيابة وانتقلت مسئوليته إلى السلطة القضائية ، كما أنى لم أتتبعه قبل ذلك . فلما أحيل إلى النائب العام ، وانقضى على ذلك زمن غير قصير ، سألت وزير العدل ، أحمد محمد خشبة (باشا) ، عن مصيره ، فأخبرنى أن النائب العام لا يرى فيه ما يدين سليم (بك) حسن ليحيله إلى محكمة الجنايات ، وأنه مع ذلك يتردد فى حفظه . وتناقل الناس يومئذ أن رئيس الديوان كثير السؤال عن هذا التحقيق والتصرف فيه ، وأنه ضاق ذرعاً ببطء النائب العام حتى قال عنه يوماً إنه لم يصبح النائب العام ، بل صار « النائم العام » .

واستقالت الوزارة ولما يتصرف النائب العام فى التحقيق ، وبقى سليم (بك) حسن موقوفاً عن عمله لا يتقاضى مرتباً .

* * *

تولت النيابة العامة التحقيق فى قضية الآثار ، وتولت لجنة عبد العزيز فهمى (باشا) النظر فى تعيين مدرس اللغة العربية وصاحب الحق فى هذا التعيين فأعفانى ذلك من الاشتغال بهاتين المسألتين بعد أن شغلتنى كل واحدة منهما زمناً غير قصير ، واستطعت أن

أعود بتفكيرى إلى ما سواهما من شئون وزارة المعارف وما يجب من إصلاح فيها ، ومن توجيه جديد لسياستها .

ولم تكن هذه المهمة يسيرة ، ولم أكن أول من شغل بها . فقد استنفدت جهداً ضخماً من وزراء للمعارف سبقونى ، ورسم كل واحد من هؤلاء ما اعتقده السياسة المثلى لهذه الوزارة . وكان هذا طبيعياً ، وكان شاقاً . فإلى سنة ١٩٢٢ كانت السياسة المرسومة لوزارة المعارف هى السياسة التى رسمها الاحتلال البريطانى . وكان المستشار الإنجليزى فى وزارة المعارف يتولى تنفيذ هذه السياسة بدقة ، ويعمل على ألا تخرج اليقظة القومية بها عن النطاق الذى حددته سياسة إنجلترا لها . وكانت هذه السياسة تقصر غرض التعليم فى مصر على تخريج موظفين يقومون بشئون الأداة الحكومية فى سلاسة وانقياد وفى الحدود المرسومة لهذه الأداة .

فلما اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وانسحب المستشارون الإنجليز من الحكومة المصرية ، لم يكن مفر من العدول بسياسة التعليم عن ذلك النطاق الضيق المحدود ليتناول تربية الشعب تربية حرية واستقلال ، وتعليم أبناء الشعب جميعاً تعليماً يسلحهم لمواجهة الحياة ، كما صورتها المدنية الحاضرة ، فى قوة وكرامة . ولا سبيل لهذا الانتقال الفسيح المدى إلا أن يغير رجال التعليم جميعاً ما ألفته نفوسهم عشرات السنين ، وما طبعه الماضى القريب فى قلوبهم وعقولهم أيام نشأتهم الأولى ، وأن يتعاون هؤلاء مع كل وزير للمعارف تعاوناً يكفل أن تحقق السياسة الجديدة الغرض الجديد . وهذا الانتقال يقتضى كذلك أن تنفسح أمام وزارة المعارف أبواب الميزانية لمواجهة ما تقضى به السياسة الجديدة من توسع فى مراحل التعليم جميعاً ، كما تقتضى تصوير المبادئ التى يقوم عليها التعليم بأغراضه الجديدة تصويراً دقيقاً . ومجال التفكير فى هذا كله مترامى الأطراف يصعب تحديده . لهذا اتجه كل وزير عنى بهذا الأمر اتجاهاً خاصاً ، مع صدق النية عند كل منهم لخدمة وطنه . وقد وجدت ، أول ما توليت وزارة المعارف ، من التباين فى ألوان هذا التفكير مع وحدة القصد إلى خدمة الوطن ما دفعنى إلى محاولة التوفيق بين هذه الألوان المتباينة ، وإلى الاتجاه بالتربية والتعليم إلى الغرض الذى اقتنعت بأنه يحقق أكبر الخير للبلاد .

وقد صورت فى هذا الفصل طرفاً من محاولاتى لإدراك ما سعيت إليه . لم أفصل موظفاً ولم أنقله من مكانه لاعتبار شخصى حتى يشعر الموظفون بالطمأنينة إلى عملهم ما أحسنوا أداءه . وقضيت على المركزية فأنشأت مناطق التعليم ليتعلم رجل التعليم حمل المسئولية فيعود الناشئة حملها . وأنشأت كليتى الآداب والحقوق بالإسكندرية نواة لجامعة فاروق الأول .

وسعيت برغم العقبات للارتفاع بمستوى اللغة العربية ودراستها . وعملت على أن يستقل المصريون وحدهم بكل ما يتصل بسيادة الدولة من إدارة شئون الوزارة . وألغيت اللغة الإنجليزية من السنة الأولى الابتدائية للتقريب بين ألوان التعليم فى المرحلة الأولى - الأولى والإلزامى والابتدائى - ولتيسير انتقال الممتازين من التعليمين الأولى والإلزامى إلى التعليم الابتدائى بالمجان . وأنشأت مراقبة للثقافة العامة تعنى بنشر هذه الثقافة فى المدارس وخارج المدارس . وعنيت بالإذاعة المدرسية تمهيداً لاتخاذ الإذاعة وسيلة لتثقيف الشعب وتعليمه . وكرست كل تفكيرى لأجعل من التعليم وسيلة للنهوض القومى السريع حتى تكاتف مصر الدول التى سبقتها فى مضمار الحضارة وتنهض بالعبء الإنسانى الملقى على عاتق كل أمة متمدينة نهوضاً كاملا .

لم يكن غرضى من تدوين ما قدمت أن أحصى كل ما قمت به فى وزارة المعارف خلال هذه الفترة الأولى من ولايتى شئونها . لكنى أرى واجباً قبل أن أختم هذا الفصل أن أذكر أمرين جعلت منهما موضع عنايتى الخاصة إيماناً منى بأن لهما فى حياة البلاد الأثر البالغ .

أما أول الأمرين فاستقلال الجامعة . وأما الأمر الثانى فالتدريب العسكرى .

فأنا أؤمن باستقلال الجامعة إيماناً عميقاً متأصلا فى نفسى مذ كنت طالباً بجامعة باريس . لذلك لم يدر بخاطرى يوماً أن أسوغ اعتداء وزير المعارف على هذا الاستقلال بحجة أنه الرئيس الأعلى للجامعة . فلما وليت وزارة المعارف ، فكنت الرئيس الأعلى للجامعة ، حرصت على احترام هذا الاستقلال وعلى الدفاع عنه . وكان هذا طبيعيًّا وقد قمت منذ سنة ١٩١٧ بالتدريس فى الجامعة المصرية الأهلية خمس سنوات شعرت فى أثنائها بالاستقلال الصحيح ، وبما يدفعه الاستقلال إلى النفس من تقدير الواجب والمسئولية والاضطلاع بهما على خير وجه . هذا إلى أن أستاذى لطفى السيد (باشا) قد عين مديراً للجامعة ، من يوم أصبحت حكومية فى سنة ١٩٢٥ ، فحرص على استقلالها وحافظ عليه ، حتى لقد استقال من منصبه فى سنة ١٩٣١ حين فصل مجلس الوزراء إذ ذاك الدكتور طه حسين من منصب الأستاذ بكلية الآداب . وظل منصب مدير الجامعة شاغراً إلى أن عاد إليه لطفى (باشا) ، فعاد يحافظ على استقلال الجامعة وكرامتها . لا جرم أن يكون احترام هذا الاستقلال عندى من المبادئ الأساسية لحياة الدولة العلمية .

وإن الأمور لتجرى فى مجراها العادى ، إذ أضرب طلاب الجامعة عن تلقى دروسهم . واجتمع مجلس الوزراء فى الغداة فسألنى محمد محمود (باشا) عما أنا صانع لإعادة الأمور

إلى مجراها الطبيعى . وتلفت الوزراء ينتظرون جوابى فلم أزد على أن قلت إن مجلس الجامعة سيجتمع غداً ، وسأتوجه إليه وأرأس جلسته ، وأنا مقتنع بأنه سيتخذ الإجراء اللازم لإعادة السكينة وعود الطلبة إلى كلياتهم لتلقى علومهم .

وكنت قد فكرت ، إثر هذا الإضراب ، فى أسبابه ، ودار بخاطرى أن عمداء الكليات وأساتذتها تقع عليهم تبعة غير يسيرة فيما حدث وما يحدث من مثله . فاحترام الطلبة أساتذتهم لعلمهم وفضلهم ، وما للطلبة من ثقة بهم واطمئنان لرأيهم ، يفرضان محبة الأساتذة واحترام مشورتهم . فلو أن الأساتذة بذلوا الجهد لمنع إضراب عن طريق النصيحة والإرشاد لما حدث . ولو أنهم بذلوا النصيحة فلم يسمع الطلاب لهم ، فكان جزاؤهم أن استمر الأساتذة فى إلقاء محاضراتهم على أقل عدد لتحطمت جهود المحرضين على الإضراب ، وبخاصة إذا شعر الطلاب بأن المحاضرات قيمة حقًّا ، وبأن لهم فى سماعها فائدة تفوتهم ولا يسهل تعويضها إذا حال انقطاعهم عن حسن الإصغاء إليها . أما أن يكون إضراب الطلبة وسيلة لانقطاع الدراسة فذلك غير جائز ، بل ذلك تحريض على الإضراب أى تحريض .

وذهبت الغد فرأست مجلس الجامعة ، وأدليت إلى رجالها الحاضرين بتفكيرى الذى قدمت ، فاعتذر بعضهم بنشوز الطلبة وعدم قبولهم نصائحهم ، وأقر البعض رأيى ، واتفقنا على تعطيل الدراسة ثلاثة أيام تستأنف بعدها بانتظام ، على أن يبذل رجال الجامعة جهدهم لتطمئن الأمور إلى نصابها . وبعدانقضاء الأيام الثلاثة انتظمت الدراسة من جديد واستقرت الأمور فى نصابها الطبيعى .

على أن تفكيرى فى مسئولية الأساتذة أدى بى إلى الانتقال خطوة أخرى . فلو أن الأساتذة قدروا واجبهم كاملا لاستقامت الأمور أكثر من استقامتها فى الوضع الحاضر . وأول واجب الأستاذ فى الجامعة أن يكرس كل وقته وكل جهده للعلم الذى يدرسه ، ينقطع له ولا يفكر إلا فيه ، ويحاول جهده أن ينتج فى نظرياته ومذاهبه جديداً يلقى على الحياة العلمية من الضوء ما يدعونا إلى الشعور حقًّا بأننا نتقدم . أما أن يكون رجال العلم كغيرهم من الموظفين ، يطغى تفكيرهم فى درجاتهم الوظيفية على تفكيرهم فى العلم وسعيهم إلى تقدمه ، فذلك ما لا يتفق والحياة الجامعية التى يمتاز رجالها على من سواهم بأنهم سدنة العلم وحراس محرابه . ولو أن الأساتذة سلكوا بتفكيرهم وبحياتهم هذه السبيل ، لكان للحياة الجامعية فى نفس الطلاب أثر غير ما كان لها يومئذ ، ولكان لاستقلال الجامعة من الحرمة ما يصد أية سلطة عن التعرض له .

لم يكن الإضراب الذى حدث هو وحده مبعث هذا التفكير عندى ، بل كان معثه كذلك ما لاحظته من اتخاذ رجال الجامعة هذا الاستقلال وسيلة للإسراع إلى الرقى المادى فى الدرجات الوظيفية . فقد كانت الجامعة تبعث قرارات الترقية ليوقعها الوزير ، فكنت ألاحظ أنها تصل يوم يكون رجل الجامعة ، مدرساً أو أستاذاً مساعداً أو أستاذاً ، قد أمضى السنوات الأربع المفروضة قانوناً للارتقاء من درجة إلى درجة ، لم تزد هذه السنوات أسبوعاً ، بل لم تزد يوماً واحداً . وكان وزراء المعارف يوقعون هذه القرارات عادة من غير بحث أو تردد ، اعتماداً على أن مجلس الكلية بحثها ، ثم بحثها مدير الجامعة ومجلس إدارة الجامعة من بعده . لذلك كانت مناصب التدريس فى الجامعة مرموقة يسعى إليها كل من وجد الوسيلة لبلوغها .

وقد تردد فى البرلمان غير مرة أن أساتذة الجامعة ومساعديهم ، ممن سمح لهم بمزاولة مهنة فى الخارج ، لا يواظبون على أداء محاضراتهم ، ولا ينهضون بالبحث العلمى الذى تقضى الحياة الجامعية بالانقطاع له . لذلك سألت ، لمناسبة عرض قرارات الترقية لرجال الجامعة علىّ ، عما إذا كانت هذه القرارات تصحب بما قام به من يطلب ترقيته من بحث علمى خلال السنوات الأربع المنقضية بين الدرجة التى كان فيها والدرجة التى يطلب ترقيته إليها . ولما كان النفى جواب سؤالى ، طلبت إلى الجامعة أن ترفق كل قرار بمذكرة عن البحوث العلمية التى قام بها من صدر القرار لمصلحته . وأذكر مع الشىء الكثير من الأسف أن هذه المذكرات لم تكن تحتوى أغلب الأمر على بحث ذى بال ، بل كان بعضها لا يذكر شيئاً قام به صاحبها فى السنوات الأربع ، وكان البعض يكتفى بذكر الرسالة التى قدمها صاحبها لنيل إجازة الدكتوراه .

وأبديت ملاحظتى هذه للدكتور على إبراهيم (باشا) مدير الجامعة ، فقال : أولئك خير رجالنا ، ولو لم نرقهم لتركونا ثم لما وجدنا من يحل محلهم ويملأ الفراغ العلمى الذى يخلفونه وراءهم . ولا تنس أن الجامعة لا تزال فى نشأتها الأولى ، وأن الزمن هو الكفيل بسد النقص الذى تشير إليه . فغداً يكثر خريجو الجامعة ، ثم يتنافسون ، فتؤدى منافستهم إلى ما تنشده من الرقى العلمى وما تريده من إبداع وابتكار .

وسألته : فما بالنا لا نعتمد على الأساتذة الأجانب المشهود لهم بالكفاية والفضل فنبذل لهم من المال ما يغريهم بالحضور إلينا ؟ بل ما بال رجال الجامعة عندنا يسعون للتخلص من كل أستاذ أجنبى ، ولو كان ذا سمعة عالمية عالية ، ليحلوا محله وليرقوا إلى درجته ؟ ! وهلا

ترى أن يكون للأساتذة المصريين « كادر » لا ينقل على درجة منه أجنبى ، وأن يكون للأساتذة الأجانب « كادر » آخر لا ينقل إليه مصرى ، فلا يطمع المصريون فى درجات الأجانب ولا يسعون للتخلص منهم ؟

وكان جواب مدير الجامعة : هذه فكرة جديرة بالتمحيص . على أننى أوثر ألا يكون الأجانب أساتذة « ذوى كراسى » دائمة ، بل أساتذة زائرين تتعاقد الجامعة معهم لسنة أو سنتين ، ويمكن تجديد عقودهم . فقد لوحظ أن الأساتذة الأجانب ، وإن نفعوا من العلم أسمى مكان ، يتخذون من مراكزهم الدائمة وسيلة لخدمة وطنهم وخدمة بنيه المقيمين بمصر . أما الأساتذة الزائرون فلا تمر بخاطرهم مثل هذه الفكرة ، وإن مرت فلا يكون لها أثر تخشى مغبته ، لأنهم يشعرون دائماً أنهم على سفر ، وأن ما قد يعرف من تدخلهم فى لا يتصل بعملهم وعلمهم قد يؤدى إلى عدم تجديد عقدهم .

أكان حديثى فى مجلس الجامعة ، وقرارى إرفاق مذكرة ببحوث من يطلب ترقيتهم من رجالها ، وتفكيرى فيما يجب من رعاية الأساتذة واجبهم وعدم تخلفهم عن محاضراتهم ، وحديثى مع مدير الجامعة عن الأساتذة الأجانب أكان فى ذلك كله أو فى شىء منه مساس باستقلال الجامعة من جانبى أنا الحريص على هذا الاستقلال وعلى حمايته ؟ لم أر ذلك يومئذ ولا أراه اليوم . فإضراب الطلاب إخلال بالنظام يتعدى حرم الجامعة ، فإذا لم تستطع الجامعة التغلب عليه خيف أن تتدخل السلطات غير الجامعية فى شأنه ، فخير أن يشترك رئيس الجامعة الأعلى مع مجلس الجامعة لإعادة النظام إلى نصابه من أن تتولى إعادته سلطات الأمن بوسائلها التى تؤذى كرامة الجامعة حين يستطاع تجنب هذا الإيذاء بإجراء كالذى لجأت إليه . والبحث العلمى أساس الحياة الجامعية ومسوغها ، فإذا لم يتوفر أساتذة الجامعة عليه لم يؤدوا واجبهم على الوجه الأكمل . والاستقلال كالحرية ، أداء الواجب سياجه والكفيل باحترامه . والأمر كذلك فى رعاية الأساتذة واجبهم فى إلقاء محاضراتهم . أما الأساتذة الأجانب والاستعانة بهم فواجب ترعاه الجامعات كلها . فقد كانت الحياة الجامعية فى كل البلاد وفى كل العصور قائمة على أساس من أن العلم لا وطن له . وفى الجامعات الكبرى فى البلاد المتقدمة فى الحضارة أساتذة من جنسيات مختلفة . لكن للملاحظة التى أبداها على (باشا) إبراهيم قيمتها . فلابد إذن من التوفيق بين عالمية العلم وسموه عن تدخل رجاله فى غير شأنه .

واستقلال الجامعة لا ينظمه القانون وإنما يكفله حرص رجال الجامعة عليه وسموهم به

فوق كل اعتبار مادى أو غير مادى . وفرضهم الرقابة الجامعية الدقيقة على كل منتسب لمحاريب العلم حتى لا يخل أحد بواجبه . عند ذلك تسمو مكانة الجامعة ، لا فى وطنها وحده ، بل فى العالم بأسره .

* *

فأما التدريب العسكرى ، ففكرة عرضت علىّ فى أثناء اجتماع شهده وكيل الوزارة وبعض رجال التعليم . وقد شاقتنى الفكرة لدى سماعها . فأنا من أنصار التجنيد الإجبارى العام ؛ لأنه تنفيذ لنص الدستور بالمساواة بين المصريين فى الحقوق والتكاليف العامة ، ولأنه يشعر الناس جميعاً على اختلاف طبقاتهم ومراكزهم الاجتماعية بأنهم سواسية حقاً أمام الوطن ، وسواسية فى أداء ضريبة الدم دفاعاً عنه ، ولأنه فضلاً عن ذلك يقوى الروح المعنوية فى البلاد ويبعث إلى القلوب معنى التضامن الصادق فى خدمتها . وأى تضامن كأن يعرض الإنسان نفسه للموت دفاعاً عن وطنه وبنى وطنه . ذلك معنى يسمو بالوطنية إلى المقام الأسمى ، ويدعو الناس جميعاً إلى الإيمان بأنهم فى حدود وطنهم وحدة متماسكة لا انفصام لها ، إن اختلفت ميولهم أو تباينت آراؤهم ساعة الرخاء وجب أن تلتئم وتتضامن ساعة الشدة ، تضامناً تسمو معه التضحية إلى بذل الروح وإلى كل ما يكفل للوطن عزته ولكل فرد من أبناء الوطن كرامته .

هذا إلى ما فى التجنيد الإجبارى من انصراف عن ملاذ الحياة ، وتعود على شظف العيش ، ومن تقوية معانى الرجولية فى النفوس ، ومن إدراك الواجب وحسن أدائه .

وكان طبيعياً أن يصدر تشريع بالتجنيد إثر صدور الدستور تنفيذاً لأحكامه . لكن السنوات تعاقبت ولم يصدر هذا التشريع . أفلا يكون التدريب العسكرى فى معاهد التعليم جميعاً خطوة ، ولو ضيقة ، تتحقق بها طائفة من الأغراض التى يحققها التجنيد الإجبارى ؟ ذلك ما دار بخلدى أول ما عرضت الفكرة علىّ . ولذلك أقررت مبدأ هذا التدريب من غير تردد . وطلبت إلى المختصين أن يضعوا وسائل تنفيذه حتى أصدر القرار الوزارى به .

ووضعت صيغة القرار الوزارى فأصدرته فقوبل بالارتياح من كل جانب . وأقبل المختصون بتنفيذه يمهدون لهذا التنفيذ أول العام الدراسى بهمة لا تعرف الملل ، وكأنما شعروا بما شعرت به مما يترتب على هذا النظام من أثر صالح .

وذكرت ، إذ أصدرت هذا القرار ، ما مرّ بنا نحن فى طفولتنا وبكرة صبانا . لم يكن فى المدارس أول ما دخلتها فى السنوات الأربع الأخيرة من القرن الماضى غير الدروس يلقنها

المدرسون للتلاميذ ، ولم يكن ثَمَّ أية عناية بالتربية البدنية فى أية صورة من صورها . ورأى المستشار الإنجليزى لوزارة المعارف فى ذلك الحين أن من حق التلاميذ أن يعنى بتربية أبدانهم ، وألا يكتفى بحشو ذاكرتهم بالمعلومات ، فأدخلت الرياضة البدنية فى المدارس ، فكان أثرها أن علمت التلاميذ النظام كما علمتهم العناية بصحة أجسامهم ، وجعلتهم يدركون معنى التعاون فى العمل بحكم هذا النظام الذى تدربوا عليه . لكن هذه الرياضة البدنية لم تكن لتؤدى الغرض المقصود منها . والذى كان له الأثر البالغ فى تربية الشعب الإنجليزى ، لأنها كانت تربية آلية فرضت علينا ، فلم ندرك مراميها ، وإنما أصبنا منها ما كان تسلية لنا أومتفقاً مع ميولنا الفردية فى تلك السن . وكان ذلك طبيعياً ، أن عهد بهذه التربية إلى أفراد من الجيش لا ثقافة لهم ، يشرف عليهم مستر « دفير» الإنجليزى الذى لم يكن يزيد عليهم فى الثقافة كثيراً . لهذا بقيت فائدة الرياضة البدنية محدودة . أفادت أجسامنا ، ولكنها لم تتصل بمعنوياتنا وأرواحنا .

أفيكون التدريب العسكرى ، الذى أصدرت القرار الوزارى بتنفيذه ، أسعد حظاً من التربية البدنية إذ ذاك ؟ ذلك ما رجوته ، وبخاصة لأنى وجدت من المهتمين بهذا التدريب رجالاً ذوى ثقافة عالية ، منهم الأطباء ، ومنهم الحاصلون على درجات عالية فى التربية البدنية ، ولأننى قدرت أن بين مصر ، فى أواخر القرن التاسع عشر ومصر بعد أربعين سنة ، فرقاً فى الإدراك والثقافة يتيح لهذا التدريب العسكرى أن يؤدى الكثير من المعانى والأغراض التى يؤديها التجنيد الإجبارى .

* * *

حسبى هذا العرض السريع لبعض ماواجهته من شئون وزارة المعارف أول ماوليتها . ولن تزال هذه الوزارة كثيرة الشئون والشجون حتى يستقيم أمر التربية والتعليم فى مصر .

ولأنتقل الآن إلى ما واجهه مجلس الوزراء ، وما واجهه رئيس الوزارة ، محمد محمود (باشا) فى وزارتين تعاقبتا بعد وزارة الانتخابات ، هما وزارتاه الأخيرتان .

* * *

الفصل الرابع

الوزارتان الأخيرتان

تحريم التشكيلات الأهلية شبه العسكرية – مجلس الدولة واختصاصه – قفل باب الاستثناء للموظفين – تعديل الوزارة واشتراك السعديين فيها – اعتداد ألمانيا فى سياستها بالقوة المسلحة – سفر محمد محمود (باشا) إلى لندن – نذر الحرب فى أوربا – اتفاق ميونخ – ميثاق سعد أباد وموقف مجلس الوزراء منه – إعانة شركة (البوستة الخديوية) – فكرة اندماج الحزبين ورفضها – استجواب مزرعة الجبل الأصفر – رئيس الحكومة ومشكلة فلسطين – سفر على ماهر (باشا) إلى لندن – ثورة فى القصريين على ماهر (باشا) وكامل البدارى (باشا) – تعيين البدارى (باشا) وزيراً مفوضاً فى بروكسل – العلاقة بين الملك والسفير البريطانى – فساد الجو بين الملك ورئيس الوزارة – استقالة الوزارة.

ذكرت فى الفصلين السابقين ما صادف تأليف الوزارة التى خلفت وزارة الانتخابات من عقبات وصعاب. ولست أدرى: أكانت هذه الصعاب تقوم وتستمر ما قامت واستمرت، لو أن محمد محمود (باشا) حرص على أن يشرك معه فى الوزارة رجال الهيئة السعدية التى تألفت برياسة الدكتور أحمد ماهر إبان الانتخابات الأخيرة؟ لكنه لم يفعل، بل ألف الوزارة الجديدة ولم يشرك فيها أحداً من تلك الهيئة. ولعله لم يفكر فى إشراكها فى الوزارة لأن تلك الهيئة كانت جديدة لم يصهرها الزمن ولم يثبت مبلغ ما لها من قوة على البقاء.

واجتمع مجلس الوزراء الجديد ليضع خطة التنفيذ للبرنامج الذى أعلنه محمد محمود (باشا) فى خطاب الافتتاح للحملة الانتخابية. على أننى شعرت، فى أول اجتماع لمجلس الوزراء، بأن الصعاب التى لاقاها محمد (باشا) فى تأليف الوزارة كان لها أثرها الفعال فى الإقبال الصريح القوى على تنفيذ هذا البرنامج، وكأنما كان رئيس الوزراء يقول فى نفسه: «من يدرينى بعد الذى حدث، إثر نجاحى الحاسم فى الانتخابات، أن يكون لوزارتى بقاء مع ما يحيط بها من جو يسهل أن تترعرع فيه الأهواء؟» ومن ثم ترك لكل وزير أن يقوم بما يراه من إصلاح فى شئون وزارته، ولم يتبادل مجلس الوزراء الرأى فى تنسيق

هذا الإصلاح لكيلا يُبذل جهد سدى ، ولا يتناقض اتجاه وزير مع اتجاه غيره من سائر الوزراء

مع ذلك لم يكن بد من معالجة ما عنفنا فى نقده من سياسة الوزارة الوفدية للتخلص منه والقضاء على آثاره . وقد كان فى مقدمة ما تناوله مجلس الوزراء من ذلك أمران : القمصان الزرقاء ، والاستثناء فى ترقية الموظفين والتحزب فى عزلهم .

ولم يتردد المجلس لحظة فى اختيار الوسيلة لمعالجة مشكلة القمصان الزرقاء . فهذه التشكيلات العسكرية ، أو الشبيهة بالعسكرية ، لا وجود لمثلها فى بلد ديمقراطى ، وإنما لجأت إليها الدكتاتورية الفاشية ، ثم لجأت إليها الدكتاتورية النازية ، ثم استبقتها الدكتاتوريتان دعامة لهما وعماداً ، وذلك بعد أن استولى موسولينى عنوة على حكم إيطاليا بفضل هذه القمصان ، وبعد أن مهد بها هتلر للحصول على كثرة فى الانتخابات طوعت له من بعد أن يكون عاهل ألمانيا المطلق . أما وقمصان الوفد الزرقاء بدعة ابتكرت فى ظل الحكم وغذيت بأموال الدولة – برغم منافاتها للنظام الديمقراطى الذى تسعى مصر جاهدة لإقرار قواعده فى ربوعها - فلا يجوز بقاؤها ، ولا يجوز قيام مثلها ، بل لابد من اعتبار وجودها منافياً للنظام البرلمانى ، واعتباره لذلك جريمة يعاقب عليها القانون . ووضع التشريع الذى يحوى هذه المبادئ وصدر ، واطمأنت الوزارة بذلك إلى أنها قضت على هذه البدعة قضاء أخيراً .

أما مشكلة الموظفين والاستثناءات والفصل من الوظيفة ، فلم تكن معالجتها يسيرة هذا اليسر . فحق الاستثناء والفصل بالنسبة للموظفين حق مقرر لمجلس الوزراء منذ عشرات السنين . والموظفون جميعاً حريصون غاية الحرص على التمسك بنظرية الحق المكتسب ، ولا يفكر أحدهم فى أن مصلحة الدولة يجب أن تسمو على حق الفرد . وقد انتقل هذا الاعتقاد إلى الوزراء أنفسهم ، وبخاصة لأن الكثيرين منهم كانوا موظفين ، فليس يسيغ أحدهم إلغاء ما كسبه الموظفون من حقوق فى حدود القانون .

كيف تعالج هذه المشكلة إذن بعد أن أثارت الاستثناءات التى أغدقتها حكومة الوفد على أنصارها ، وأثار فصلها الموظفين الذين ليسوا من حزبها ، ثائرة الرأى العام كله ؟

كنت مقتنعاً بأن إنشاء مجلس للدولة على غرار مجلس الدولة الفرنسى أول إنشائه هو العلاج لهذه المعضلة ، على أن يقف اختصاصه عند شئون الموظفين لا يتعداها . وكنت أشعر بأن هذا المجلس إذا أنشئ يحول بين مجلس الوزراء والالتجاء إلى الاستثناء من غير أن يكون لهذا الاستثناء مسوغ قوىّ لا مطعن عليه . وقد أبديت هذا الرأى فى مجلس الوزراء فأقره ، وطلب إلى لجنة قضايا الحكومة أن تضع مشروع قانون يحققه . وفى انتظار هذا المشروع

رأى مجلس الوزراء أن يتابع الخطة التى جرى عليها منذ تألفت وزارة الانتخابات ، فيقفل باب الاستثناء ولا يلجأ لحقه فيه .

وقد جرت الوزارة ، كما جرت وزارة الانتخابات من قبلها ، على هذه الخطة . وإننى لأذكر لهذه المناسبة حادثاً طريفاً نظرته وزارة الانتخابات . كان أحد الموظفين بمكتبى فى وزارة الانتخابات فى الدرجة السادسة . ولم أكن أعرفه معرفة شخصية ، بل اقترح علىّ رجل له مكانته عندى أن أنقله إلى مكتبى فأخذت باقتراحه . فلما انقضى على وجوده مديراً لمكتبى شهر وبعض الشهر طلب إلىّ من اقترح نقله أن أطلب ترقيته إلى الدرجة الخامسة . فهى الدرجة المقررة لمن يشغل مثل وظيفته . ووضعت مذكرة بذلك أرسلتها إلى اللجنة المالية فأقرتها . وأحيلت المذكرة إلى مجلس الوزراء وعرضت عليه ، ولم يكن لرئيس الوزارة اعتراض عليها . لكن عبد العزيز فهمى (باشا) لم يلبث حين عرضت أن طلب رفضها فى إلحاح قائلا : لقد كان فى مقدور هيكل (باشا) أن يختار موظفاً فى الدرجة الخامسة ، وألا يختار موظفاً فى الدرجة السادسة يطلب ترقيته إلى الخامسة ترقية استثنائية . ولم ألح أنا فى الدفاع عن مذكرتى اعتماداً على إقرار اللجنة المالية لها ، فرأى رئيس الوزارة سحبها تفادياً من رفضها . وجاء ذكر هذه المسألة بعد زمن فى حديث جرى بينى وبين حسين سرى (باشا) وزير الأشغال فقال : « لقد أشفقت عليك حين اعترض عبد العزيز (باشا) بالشدة التى اعترض بها ، لأنى اعتقدت أن بينك وبين هذا الموظف صلة قرابة . قلت : « وما قولك فى أنى لم أكن أعرفه يوم عينته مديراً لمكتبى ، وأنه من الوجه القبلى وأنا من الوجه البحرى ؟ » فابتسم وقال : « وعلى هذا النحو تقع معظم الاستثناءات . يقرها الوزير ثم مجلس الوزراء إجابة لرجاء عضو فى البرلمان أو عين من الأعيان أو صديق ذى مكانة ، لا علم لديهم بكفاية الموظف ولا بمؤهلاته ، ويقع ذلك حياء من الوزير أن يرفض هذا الرجاء ، وحياء من المجلس أن يرفض مذكرة الوزير . ولو أن من الوزراء من يستطيع أن يقف موقف عبد العزيز (باشا) من مذكرتك لما حدث من الاستثناءات ما حدث ، ولما أثارت هذه الاستثناءات من الضجة ما أثارت ، ولما تعرضت أداة الحكم للفساد الذى تعرضت له فى عهد الوفد بارتقاء غير ذوى الكفاية إلى المناصب التى يجب أن تبقى وقفاً على الكفاة دون سواهم » .

كذلك قال سرى (باشا) ، وقوله حق لا ريب . ولو أنه اتبع بدقة لسارت الأمور سيرة عدل تنتفى معه كل شكوى . لكن أموراً تطرأ أحياناً فلا يجرؤ الحاكمون فى مصر على مجابهتها . فعلى الرغم من قرار مجلس الوزراء وقف الترقيات كلها منذ وزارة الانتخابات ،

عرضت على المجلس يوماً ترقية عمر (بك) فتحى ياور جلالة الملك ، ودار بخاطرى أن أعترض بقرار وقف الترقيات ، فإذا سرى (باشا) نفسه يغمزنى قائلا : اسكت . . هذا ياور الملك ! ولم يعترض أحد من الوزراء على الترقية . وتكرر بعد ذلك ترقية عمر (بك) فتحى ترقية استثنائية ، وأوجبت مجاملة صاحب العرش أن يتخطى مجلس الوزراء قراره بوقف الترقيات .

وجرت الأمور فى مجلس الوزراء من بعد مجرى عادياً بحتاً ، فكان جدول أعمال المجلس يبلغ إلى الوزراء قبل اجتماع المجلس بيومين أو بأربع وعشرين ساعة محتوياً على ستين أو سبعين مسألة قلّ منها ما يقف النظر ، وأكثرها يتعلق بتسوية حال موظف أو معاش ورثة موظف أو تأجير قطعة أرض مملوكة للحكومة بإيجار اسمى ، أو ما يشبه ذلك من شئون لم أكن أتوقع أن تكون الشاغل الأهم لمجلس الوزراء . ولم تكن لى بمعالجة هذه الشئون دراية خاصة لأنها تتصل بالقانون المالى أو بقانون المعاشات مما يحفظه الموظفون عن ظهر قلب ، ولا أعرف أنا منه إلا القليل ، لأننى لم أكن موظفاً فى يوم من الأيام . ولم يدر بخاطرى أن أدرس هذه القوانين ، لأنى وجدت فى شئون وزارة المعارف وما تقتضيه من إصلاح ما يشغلنى عن مثل هذه الدراسة . بل لقد وددت لو أن هذه المذكرات التى كانت تبعث اللجنة المالية بها إلى المجلس استبعدت من اختصاصه ، ووضعت لها قواعد ثابتة تطبق عليها ، فلا تضيع وقت المجلس يوماً كاملا من أيام الأسبوع فى غير جدوى .

ولم أكن أنا الوحيد الذى شعر بهذا الشعور . بل لقد شعر بمثله غير واحد من زملائى الوزراء ، وشعر به الأستاذ محمد كامل سليم (بك) سكرتير عام مجلس الوزراء ، وأفضى بشعوره هذا إلى رئيس الوزارة ، فعرض محمد (باشا) عليه الأمر ، فكلف المجلس كامل (بك) أن يضع مذكرة برأيه فى الموضوع . وقد وضع الرجل فيه مذكرة قيمة . لكنها أجلت ، ثم أجلت ، ثم نامت فى أضابير المجلس نوماً عميقاً لا يزال متصلا إلى اليوم .

وانقضى شهر مايو . وسافر الملك إلى مصيفه بالإسكندرية ، وأقبل شهر يونيو . وإنى لفى مكتبى بالوزارة يوم الأربعاء الأخير من شهر يوليو إذ تلقيت دعوة من رئيس الوزراء لتناول طعام الغداء بنادى اليخت الملكى بالإسكندرية ظهر الغد من ذلك اليوم . وعجبت : فيم عسى تكون هذه الدعوة ؟ ثم علمت أن الوزارة عدلت ، وأن رجال « الهيئة السعدية » اشتركوا فيها ، وأن هذه الدعوة للغداء وجهت لأعضاء الوزارة الجديدة ليتعارفوا حول المائدة ، ويحلفوا اليمين بين يدى جلالة الملك بعد الظهر من ذلك اليوم .

لم حدث هذا التعديل ؟ وأى داع دعا إليه ؟ لم أعرف من ذلك شيئاً على سبيل التحديد

أو القطع إلى ساعة وصلتنى الدعوة لتناول طعام الغداء . صحيح أن إشاعات بهذا التعديل كانت تتردد ، ولكننى لم أكن أصدقها . فقد كنت أوثر دائماً أن يضطلع بالحكم حزب واحد ، فإذا انضم إليه بعض المستقلين كان قبولهم الاشتراك معه بمثابة قبول منهم لسياسته وخططه . أما أن يشترك حزبان أو أكثر فى وزارة فلم يكن مما يروقنى إلا إذا قضت به ضرورة وطنية استدعت تأليف وزارة قومية . ولم أكن أشعر يومئذ بقيام هذه الضرورة ، وبخاصة بعد أن انتهت الانتخابات وفاز الأحرار الدستوريون فيها بالأغلبية النسبية لجميع الهيئات التى يتكون منها مجلس النواب .

وقد ذكرت فى هذه المناسبة ما حدث فى إنجلترا عام ١٩٢٤ حين فاز حزب العمال بالأغلبية النسبية ، وحين كان نوابه يؤلفون الأغلبية المطلقة مع نواب حزب الأحرار ، فأيد الأحرار العمال الذين تولوا وحدهم الحكم ، وألف مستر رامزى ماكدونالد حكومة العمال الأولى . صحيح أن وزارة العمال تلك لم تستطع أن تعمر طويلا ، واضطرت إلى إجراء انتخابات بعد عامين من تأليفها ، فاز فيها المحافظون بأغلبية ساحقة ، وقضى على حزب الأحرار البريطانى قضاء يكاد يكون مبرماً . لكن هذا الإجراء فى تأليف الوزارة من حزب واحد ، كان الإجراء الدستورى السليم ، وكنت لذلك أؤيده ، وأؤيد أن يكون مثله فى مصر . لكننى فوجئت بالتعديل الذى حدث وأدى إلى إشراك السعديين فى الحكم ، فلم يكن لى بد من قبول الأمر الواقع ، وبخاصة لأن رئيس الوزارة كان رئيس حزبى ، ولأننى بقيت فى التعديل وزيراً للمعارف ، وكنت معتقداً أنى أستطيع أن أقوم فيها بإصلاح يتحقق به للتربية والتعليم خير وفير .

على أن ذلك لم يمنعنى ، بعد قليل ، من أن أسأل محمد (باشا) عن السبب فى هذا التعديل ، وفى إسناد وزارة المالية إلى الدكتور أحمد ماهر ، وإسناد وزارة الداخلية إلى النقراشى (باشا) ، وهاتان الوزارتان هما أكبر الوزارات وأشدها اتصالا بمصالح الجمهور المادية العاجلة ، وأقوى الوزارات لذلك أثراً فى حياة الأحزاب المصرية . وكان الرجل صريحاً فى جوابه . لقد كان اتجاه السياسة المصرية قبل أن تسند الوزارة إليه أن تسند إلى الدكتور أحمد ماهر . وأغلبية الأحرار الدستوريين على السعديين فى مجلس النواب لا تتجاوز بضعة أصوات . و المستقلون مستعدون لتأييد أية وزارة قائمة . أما وقد أبدى السعديون استعدادهم للاشتراك فى الوزارة ، فمن الخير أن يشتركوا فيها بدل أن يناوئوها مناوأة لا يستطيع أحد أن يتكهن بنتيجتها ، وقد تكون هذه النتيجة إضعاف الحزبين لمصلحة الوفد . لهذا رأى هو ،

ورأى على ماهر (باشا) والدكتور أحمد ماهر ، أن من الخير اشتراك الحزبين فى الوزارة . وتحقيقاً لهذا الخير تم التعديل ودخل فيه ، مع الدكتور ماهر والنقراشى (باشا) ، محمود غالب (باشا) والأستاذ سابا حبشى . فتولى غالب (باشا) وزارة المواصلات ، وتولى الأستاذ سابا حبشى وزارة التجارة والصناعة .

ولم يذكر محمد (باشا) سبباً لتولى الدكتور ماهر وزارة المالية والنقراشى (باشا) وزارة الداخلية إلا أنهما رغبا فى ذلك ، وأنه لم ير بأساً بتحقيق رغبتهما حرصاً على تحقيق الفكرة من اشتراك الحزبين فى الوزارة . على أن شقيقه حفنى محمود (بك) أخبرنى غير مرة أنه كان صاحب الاقتراح بإسناد الوزارتين إلى هذين الرجلين ، لأن اتصالهما بالمصالح المادية للجمهور يسرع بمن لم تتحقق منافعهم المرجوة للانصراف عن تأييد السعديين . وعجبت هذه الحجة ، ولم أشارك صاحبها رأيه ، لا من الناحية الحزبية ، ولا من ناحية المصلحة العامة .

وأقسم أعضاء الوزارة الجديدة اليمين الدستورية بين يدى الملك ، وبدأ كل وزير يباشر عمله فى وزارته .

وكان فى مقدمة ما عرض على مجلس الوزراء ، بعد هذا التعديل بأسابيع قليلة ، إطلاق اسم المغفور له الملك فؤاد على جميع المنشآت العامة التى أنشئت فى عهده . وأبدى الوزراء جميعاً الارتياح لهذا الاقتراح والاغتباط أشد الاغتباط به . والحق أنه شيدت فى عهد الملك فؤاد معاهد عظيمة وأعظم هذه المعاهد الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن). فقد تولى الملك فؤاد رياسة إدارتها منذ سنة ١٩٠٧ حين كان أميراً ، وحين كانت هذه الجامعة أهلية ، وكانت تحارب من اللورد كرومر المعتمد البريطانى . فلما جلس فؤاد على عرش مصر ، صارت هذه الجامعة حكومية فى سنة ١٩٢٥ ، وضمت لها المدارس العليا ، فصارت كليات جامعية اختير لها من كبار الأساتذة فى أوربا من نهضوا بعبء تنظيمها تنظيماً جامعياً صحيحاً .

ومن الهيئات التى ساهم الأمير فؤاد فى شئونها ، ثم اهتم بأمرها بعد ارتقائه العرش ، جمعيات كثيرة ذات منفعة عامة ، كجمعية الهلال الأحمر ، وجمعية الإسعاف ، وجمعية الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، وغيرها ، وغيرها .

واستجابة للاقتراح الذى عرضه رئيس مجلس الوزراء ، أطلق اسم الملك فؤاد على هذه الهيئات كلها ، فأصبحت الجامعة المصرية جامعة فؤاد الأول ، وأصبح مجمع اللغة العربية مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، وهلم جرّاً . وقد فهمت منذ اللحظة الأولى أن هذا الاقتراح يثلج صدر الملك فاروق ويزيده تأييداً للوزارة ومعاونة لها فى تنفيذ خطتها .

ورحبت يومئذ بالاقتراح ، كما رحب به سائر زملائى ، ولم يمر بخاطرى ما كتبته من قبل نقداً للفرنسيين لأنهم غيروا أسماء بعض الشوارع فى باريس بعد الحرب العالمية الأولى ، فمحوا كل اسم ألمانى أو يمت للألمان بصلة ، على حين ترك الألمان اسم « ميدان باريس » علماً على أبهى ميدان فى برلين وأعظمه . والواقع أن مثل هذا المحو والتغيير لا خير فيه ، لأنه كثيراً ما يفسد أبحاث المؤرخ بعد مضى الأجيال ، كما يضر بالمعاملات بين الناس . لكن هذه المنشآت التى نسبت للملك فؤاد كانت حديثة العهد من ناحية ، فلم يكن هذا التغيير يضر بها ، كما أن ما حدث لم يغير من أسمائها إلا أن أضيف اسم الملك فؤاد إليها . صحيح أن الجامعات تنسب فى غير مصر إلى المدن التى تقوم فيها . فيقال : جامعة باريس ، أو جامعة لندن ، أو جامعة اكسفورد ، أو جامعة شيكاغو . لكن اهتمام الملك فؤاد فى إنشاء جامعة القاهرة كان عظيماً، فلم تزد نسبتها إليه على أنها اعتراف بالجميل أقره مجلس الوزراء بعد وفاة صاحب الجميل .

وقد أدى إطلاق اسم الملك فؤاد على جامعة القاهرة إلى نتيجة لم يكن مفر منها . فقد اقترحت أنا على مجلس الوزراء بعد أسابيع من ذلك إنشاء كلية للحقوق وأخرى للآداب بالإسكندرية تكونان نواة لجامعة تقوم فى تلك المدينة ، وتعيد إلى الأذهان ما كان لها من مجد علمى عالمى كريم بعد أن أنشأها إسكندر المقدونى بزمن غير طويل ، فكان طبيعياً أن يطلق اسم الملك فاروق على هذه الجامعة الجديدة . هذا إلى ما قدرته من أن إطلاق اسم الملك فاروق عليها كان كفالة النجاح فى إنشائها . وصح تقديرى ، فلم ألبث حين اقترحت الأمر على مجلس الوزراء أن وافق عليه .

فلما أنشئت جامعات أخرى بعد ذلك فى أسيوط وفى غيرها من المدن أطلقت عليها أسماء رجال الأسرة العلوية ، فكانت إحداها جامعة محمد على ، والأخرى جامعة إبراهيم ، وأصبح من غير الميسور لإنسان أن يعرف مقر أى من هذه الجامعات حين يذكر اسمها ، كما كان يعرفه لو أنها نسبت للبلد الذى تقوم فيه .

* * *

وإن الوزارة لماضية فى عملها ، إذ نشرت جريدة المصرى نبأ أثار دهشتنا وكان موضع حديثنا فى مجلس الوزراء . نشرت أن على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى التقى فى سر من الناس بمصطفى النحاس (باشا) رئيس الوفد وكانت بينهما خلوة لم يعرف أحد ما دار فيها . ما معنى هذا ، وما المقصود منه ؟ ! إن الانتخابات التى أجرتها الوزارة لم يمض عليها

بضعة أشهر ، وكانت معركتها قائمة على أساس من الخلاف الذى نشأ بين الوزارة النحاسية والقصر على الحقوق الدستورية . ولما تمض سنة كاملة على إقالة النحاس (باشا) ، هذه الإقالة التى دمغت حكمه بما لم يدمغ به حكم فى أى بلد دستورى أو غير دستورى ، وكان على ماهر (باشا) رئيساً للديوان يوم صدر الأمر الملكى بهذه الإقالة . ترى هل انقلبت الموازين خلال هذه الأشهر الأخيرة انقلاباً تعتبر هذه المقابلة من علاماته ؟ ! وهلا يجب أن يصارح رئيس الوزارة رئيس الديوان بأننا نريد أن نعمل فى جـــو هادئ ، إذا أريد بنا أن نحقق لمصلحة البلاد ما ألقى علينا تحقيقه ؟ ذلك أمر لابد منه ، وإلا فاستقالة الوزارة خير وأولى .

وصارح رئيس الوزارة رئيس الديوان بالأمر ، وذكر له حديثنا فى مجلس الوزراء ، فاعتذر على ماهر (باشا) بأن مقابلته مع النحاس (باشا) إنما أدت إليها المصادفة ، فقد التقيا وهما يسيران على كورنيش البحر بالإسكندرية . وكان التقاؤهما على مقربة من كازينو سان ستفانو ، وصافحه النحاس (باشا) ، فلم يكن بد من أن يرد التحية بمثلها ، ثم سارا يتحدثان حديثاً لا علاقة له بالسياسة ولا بالوزارة ، ثم جلسا يتمان حديثهما ذاك . ووقف الأمر عند هذا التفسير ، أو هذا الاعتذار إن شئت ، وإن جعلت صحف الوفد تلح فى الأمر وتلمح فى إلحاحها إلى أن المقابلة جرت غير مرة ، وإلى أن حديثاً جرى بين الرجلين قد يودى بالوزارة ويعيد الوفد إلى الحكم .

وتعاقبت الأيام والأسابيع ونسى الناس هذا الحديث كما ينسون غيره ، واندفعت الوزارة تنفذ سياستها ، فألفت لجنة لدراسة المشروع الذى أعدته لجنة القضايا لإنشاء مجلس الدولة . ولما كنت صاحب الاقتراح بإنشاء هذا المجلس علاجاً لمشكلة الموظفين فى أمر الاستثناء والفصل فقد اختارنى مجلس الوزراء عضواً فى هذه اللجنة التى كانت تجتمع فى مكتب وزير المالية ، الدكتور أحمد ماهر (باشا) . وقد لاحظت حين اطلعت على مشروع لجنة القضايا أنه جعل لمجلس الدولة اختصاصاً واسعاً يتجاوز مشكلة الموظفين إلى كل ما يقع بين الحكومة والأفراد من منازعات . ولم أسترح أنا لهذا التوسيع فى اختصاص المجلس لأننى أومن بأن التشريع يجب أن يواجه نقصاً يحس به الناس ، وألا يتعدى مواجهة هذا النقص وقد أنشئ مجلس الدولة أول ما أنشئ فى فرنسا محدود الاختصاص ، ثم جعل اختصاصه هذا يتسع تبعاً لطمأنينة الجمهور إلى أحكامه ولشعور الناس بالحاجة إلى توسيع اختصاصه . فلا ضير علينا أن ننشئ مجلس الدولة فى مصر لمواجهة شكايات الموظفين ، وأن

ندع الجمهور نفسه يقدر بعد اطلاعه على أحكام المجلس ، إذا كان من الخير توسيع اختصاصه ؟ ودافع عبد الحميد بدوى (باشا) رئيس لجنة القضايا عن مشروع اللجنة ، ودفع الرأى الذى أبديته بأنا يجب أن نستفيد من تجارب غيرنا من الأمم ، وأن ما مر به مجلس الدولة فى فرنسا مما أدى إلى توسيع اختصاصه يكفى لإقناعنا بأن ننشئ مجلسنا واسع الاختصاص منذ بدايته . وتشبث كلانا برأيه ، وانقسمت آراء اللجنة ، ينصر فريق رأبى وينصر فريق رأى بدوى (باشا) . وقد أدى هذا الانقسام إلى تأجيل نظر المشروع غير مرة ، ثم أدى إلى إرجائه بسبب الحوادث الخطيرة التى واجهتنا وواجهت العالم وأوشكت أن ترج به فى غمار حرب عالمية ثانية .

فقد بالغت ألمانيا ، منذ استهل عام ١٩٣٨ ، فى الاعتداد بقوتها المسلحة لتحقيق السياسة التى أعلنها عاهلها أدولف هتلر فى كتابه (كفاحى) . وقد اعتد هتلر بهذه القوة من قبل ، فألغى القيود التى فرضتها معاهدة فرساى على تسليح ألمانيا ، واضطر الفرنسيون عام ١٩٣٦ للانسحاب من منطقة (الرور) وكانوا يحتلونها بحكم تلك المعاهدة . ولم يجد هتلر يومئذ من الرأى العام العالمى معارضة ، لأنه كان يسترد لألمانيا حقوقاً سلبتها إياها الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى ، ولأن السياسة البريطانية نزعت منذ سنة ١٩٣٥ منزع التسليم لما يقوم به (الفوهرر) الألمانى تنفيذاً لهذه السياسة ، فلم تؤيد فرنسا فى اعتراضها على تصرفه . لكن (الفوهرر) تقدم منذ بدأت سنة ١٩٣٨ فى سياسة الاعتماد على القوة خطوة بل خطوات ، أزعجت إنجلترا وأزعجت العالم ، وجعلت الناس جميعاً يتطلعون إلى الغد القريب بعيون كلها الريبة والقلق .

فقد أراد هتلر أن يحقق ما سماه (المجال الحيوى للشعب الألمانى) . وكان هذا المجال يقتضى فى نظره أن تضم إلى ألمانيا جميع الأراضى التى تقطنها عناصر من أصل ألمانى أو تتكلم الألمانية . وتنفيذاً لهذه السياسة ، ضم النمسا إلى ألمانيا فى شهر مارس سنة ١٩٣٨ من غير حرب ، بل اكتفاء بالتهديد بالحرب واعتماداً على (طابور خامس) فى النمسا نفسها تفاهم معه سلفاً على تنفيذ خطته . وقد خيف أن تتدخل إيطاليا لمعارضة هذه الخطوة . لكن الدوتشى (موسولينى) أخطر حكومة النمسا أنه لا يعترض التدخل الألمانى ولا يقف فى وجهه . وكذلك تم لهتلر ما أراد ، فشكر لموسولينى موقفه .

تلفت الناس فى أرجاء العالم المختلفة إلى هذا الحادث الدولى الخطير ، وجعلوا يتساءلون : ماذا عسى يكون بعده ، وهل يؤدى هذا الاعتماد على القوة إلى نشوب حرب

أوربية ، أو حرب عالمية ثانية ؟ التقيت يوماً بمستر سمارت السكرتير الشرق للسفارة البريطانية ، وتناول حديثنا الموقف فى أوربا وما قد يتمخض عنه إذا ضم هتلر الممر البولونى الذى يفصل بروسيا الشرقية عن سائر ألمانيا ، ومحا بذلك نصوصاً أخرى من معاهدة فرساى غير التى محاها من قبل حين سلح ألمانيا وحين أخرج فرنسا من منطقة الرور ، وحين ضم النمسا، فكان جواب سمارت : ما أظن حرباً تنشب بسبب الممر البولونى ، أو بسبب « دانتزيج » لكنه مع ذلك لم يخف ما كان يدور بخاطر الناس من مخاوف مبعثها هذا الاعتماد على القوة وحدها فى توجيه السياسة الأوربية .

وكان طبيعياً أن تساورنا المخاوف فى مجلس الوزراء . فمعاهدة سنة ١٩٣٦ تقتضينا التزامات تقابل انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والإسكندرية ومنطقة الدلتا إلى منطقة قناة السويس . ومن هذه الالتزامات إقامة منشآت بمنطقة القناة . وكان عثمان محرم (باشا) وزير الأشغال حين عقدت المعاهدة قد قدر نفقات هذه المنشئات بخمسة ملايين من الجنيهات . أما حسين سرى (باشا) وزير الأشغال معنا ، فقدر نفقاتها بما يزيد على اثنى عشر مليوناً من الجنيهات . وهذا مبلغ تنوء به ميزانية الدولة . أفلا يجمل بنا ، والحالة هذه ، أن نفاوض إنجلترا لتنهض هى بعبء الإنشاء ، وأن ندفع نحن لها خمسة الملايين التى قدرها عثمان محرم (باشا) ؟ !

وسافر محمد محمود (باشا) إلى لندن أوائل الصيف ، وسافر معه حسين سرى (باشا) وزير الأشغال وعبد الحميد بدوى (باشا) رئيس لجنة القضايا للتباحث مع الحكومة البريطانية فى هذا الشأن . وأتم محمد (باشا) هذه المحادثات ووقع مع الحكومة البريطانية اتفاقاً يحقق ما أردنا وعاد إلى مصر فى الأيام الأخيرة من شهر أغسطس فاستقبل بالإسكندرية استقبالا حافلا .

بعد زمن قصير من عودة رئيس الوزارة إلى مصر ، بدأ الجو الدولى فى أوربا يضطرب بالنذر المؤذنة بالحرب ، فقد أذاعت الأنباء أن هتلر يعتزم ضم السوديت ، وهى الجزء المجاور لألمانيا من أرض تشكوسلوفاكيا ، بحجة أن أهل هذا الجزء كلهم من عنصر ألمانى ، وأنهم يريدون الانضمام إلى وطنهم الرايخ الألمانى ، وأنهم أصحاب الحق فى تقرير مصيرهم . وشعرت إنجلترا كما شعرت فرنسا بأن هذه الخطوة تؤذن بما بعدها ، وتؤدى إلى ضم تشكوسلوفاكيا كلها ، ثم إلى ضم بولونيا ، لتدخل كلتاهما فى (المجال الحيوى للشعب الألمانى) . وإنجلترا وفرنسا قد ضمنتا سلامة بولونيا بمعاهدات عقدتاها معها من قبل . فإذا

تطورت الأمور بالسرعة التي ينفذ بها هتلر سياسته الجرمانية ، فلا مفر من اندلاع نيران الحرب فى القارة كلها شرقها وغربها . لذا بدأت الأنباء تتواتر من أرجاء أوربا المختلفة بما يهدد العالم من حرب ضروس قد تمتد إلى ما وراء أوربا وتصبح حرباً عالمية مخربة .

وكان طبيعياً أن تعنى مصر ، وأن يعنى مجلس الوزراء المصرى ، بهذه الأنباء . فالمعاهدة المصرية البريطانية المعقودة فى سنة ١٩٣٦ تلقى على مصر أن تسارع لمعاونة حليفتها إنجلترا إذا وقعت الحرب . ولم يكن أحد فى مصر يتردد يومئذ فى القول بأن هذه المحالفة تدفعنا إلى إعلان الحرب فى صف إنجلترا . وإذا نحن أعلنا الحرب أصبح حتماً أن نحمل أعباءها ، وأن نتعرض لكل ويلاتها . وقد تعرضنا فى الحرب العالمية الأولى ، حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ ، لغارات جوية قليلة لأن الطيران الحربى كان لا يزال فى طفولته ، ولأننا كنا محايدين لم نشترك فى الحرب ولم نعلنها . ما بالك وقد تقدم الطيران الحربى ، وأصبح يضارع قوات البر وقوات البحر ؟ ! ثم ما بالك ومصر معرضة لأن تعلن الحرب ! طبيعى إذن أن تشغل أنباء الأزمة الدولية بال كل مصرى ، وأن يشغل بها مجلس الوزراء أكثر من كل مصرى .

وبعث رئيس الوزارة برقيات إلى ممثلينا فى العواصم الأوربية جميعاً كى يوافونا بأنباء الموقف وتطوراته ، وبأدق ما يقفون عليه من المعلومات . وأخذ مجلس الوزراء يجتمع قبل الظهر من كل يوم ، منذ الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ، فى مقر الرياسة ببولكلى برمل الإسكندرية ، يستعرض ما تلقاه رئيس الوزراء من وزرائنا فى العواصم المختلفة ، ويتداول فى الموقف على هدى ما تنشره الصحف وما توافينا به هذه البيانات ، ويتذاكر فيما يجب على كل وزير فى وزارته إذا نشبت الحرب .

والحق أن وزراءنا المفوضين أفادونا فى ذلك الوقت بمعلوماتهم أجل الفائدة ، مما جعلنى أتساءل فيما بينى وبين نفسى : لم لا تبلغ إلى الوزراء تقارير الممثلين السياسيين أيام السلم كما تبلغ إليهم فى مثل هذا الظرف ؟ ففيها لا ريب فائدة عظيمة ، وأقل فائدتها شعور الوزير بأن بلاده لا تعيش فى عزلة عن العالم ، بل تتأثر بكل ما يجرى فيه من أحداث سلمية أو غير سلمية ، وأن عليها لذلك أن تكاتف العالم فى مضمار الحضارة ، وأن تساهم بنصيب كريم فى تقدمه ورقيه .

وإن الناس فى أرجاء العالم المختلفة لمشفقون مما عسى أن يتنفس عنه هذا الموقف الدولى الدقيق ، إذ نشرت وكالات البرق أن مستر نيفل تشمبرلن رئيس الوزارة البريطانية قد أبلغ هتلر أنه يريد مقابلته ، وأن هتلر اغتبط بهذا الرأى ، وأن الرئيس البريطانى سيسافر إلى

ألمانيا ليلتقى (الفوهرر) فى مقره فى (برختسجادن) . وسافر مستر نيفل تشمبرلن ، فى منتصف ستمبر ، طائراً من لندن إلى ميونيخ ، ومن هناك ذهب إلى مقر هتلر والتقى به . واتفق الرجلان على أن تضم ألمانيا السوديت وألا تضم غيرها بغير اتفاق مع الدول الكبرى ، وفى مقدمتها إنجلترا وفرنسا . وعاد الرئيس البريطانى فى الغد مسرعاً إلى لندن ، بعد أن اقتنع الناس فى مشارق الأرض ومغاربها بأنه أنقذ العالم من كارثة فاجعة أظلته نذرها بالسحب القاتمة .

على أن نيفل تشمبرلن لم يسلم من نقد كثيرين على ما فعل ، إذ رأوا اتفاقه مع هتلر تسليماً على طول الخط ، وتشجيعاً للعاهل الألمانى على سياسة الاعتداد بالقوة ، وما تؤدى إليه هذه السياسة من صلف هتلر ، صلفاً ينتهى إلى الحرب وإلى الكارثة العالمية ، فلا يكون تصرف تشمبرلن إلا تأجيلا لهذه الحرب يزداد الألمان فى أثنائه استعداداً على استعدادهم الجهنمى .

وأجاب كثيرون على هذا النقد بأن تأجيل الكارثة ، إن صح أن ما صنعه تشمبرلن لم يزد على تأجيلها ، كان ضرورة محتومة ، لأن إنجلترا وفرنسا لم تكونا مستعدتين لخوض غمار الحرب ، فتأجيلها سنة يستعدان فيها لمواجهة ألمانيا هو خير على أية حال . خير إن وقعت الحرب إذ يكونان أكثر استعداداً لمواجهتها ، وخير أكبر إن أدى هذا الاستعداد لرد ألمانيا عن المضى فى سياسة الاعتداد بالقوة تمهيداً لخوض لظى الحرب .

تنفسنا الصعداء فى مجلس الوزراء ، كما تنفس الناس الصعداء فى مصر وفى كل أرجاء العالم . وعدنا إلى مألوف حياتنا الوزارية ، يباشر كل وزير عمل وزارته ، وينعقد مجلس الوزراء مرة فى كل أسبوع . وانقضى الصيف وعدنا إلى القاهرة مطمئنين إلى أن شبح الحرب قد انقشع ، معتقدين مع ذلك أنه قد يعود ، وأن واجباً أن يقدر المختصون لاحتمال هذه العودة .

وإن مجلس الوزراء لمنعقد يوماً فى الأسابيع الأولى من سنة ١٩٣٩ ، إذ عرض علينا رئيس الوزراء فكرة لم تكن تمر لأحد منا على بال . عرض علينا أن تنضم مصر إلى ميثاق سعد آباد ، الذى تعاهدت فيه تركيا والعراق وإيران وأفغانستان أن تعتبر كل منها أى اعتداء يقع على إحداها واقعاً عليها جميعاً ، فهى تتضامن فى دفعه بكل قوتها . لم يخالجنى أى شك لدى سماع هذا العرض بأن الفكرة من وحى إنجلترا . ولا يخالجنى اليوم شك فى أن الفكرة التى دفعت إلى هذا العرض هى التى دفعت من بعد إلى إنشاء جامعة الدول العربية ، وأن مبعثها يرجع إلى العناية بالدفاع عن الشرق الأوسط . لكن هذا الذى أراه اليوم واضحاً

لم يكن بيناً أمام أحد منا حين حدثنا رئيس الوزارة عن ميثاق سعد آباد . فلم يكن أحد منا يتوقع خطراً من ناحية الشرق . إنما كانت ألمانيا محور هذا الخطر . وقد ضمت ألمانيا بلاد السوديت فى أواخر سبتمبر بعد اتفاق ميونيخ ، ثم ضمت المجر « هنجاريا » وضمت تشيكوسلوفاكيا كلها فى شهر أكتوبر . فإذا أرادت بعد ذلك أن تتجه إلى الشرق كان البلقان طريقها إليه . لكنها إن تخطت تركيا بعد الاستيلاء عليها ، ألفت نفسها أمام قوات فرنسا صاحبة الانتداب فى لبنان وسوريا ، وأمام قوات إنجلترا صاحبة الانتداب فى العراق وشرق الأردن وفلسطين . أية مصلحة لنا إذن فى الانضمام إلى ميثاق سعد آباد إلا أن يمتد حلفنا مع إنجلترا إلى ما وراء حدودنا ، وأن نضطر إذا وقعت حرب إلى دفع قواتنا بعيداً إلى تركيا وإلى العراق وإيران ، وتعريض البلاد بذلك إلى خطر الغارات الجوية وإلى خطر الغزو إذا وقعت حرب عالمية .

مرّ شيء من ذلك بخاطرى ، حين عرض علينا رئيس الوزارة الانضمام إلى ميثاق سعد آباد ، فاعترضت بأن البلاد الأربعة المشتركة فى الميثاق - تركيا والعراق وإيران وأفغانستان - متجاورة بعضها مع بعض فالعدوان على إحداها يعرض سائرها لامتداد العدوان إليها ، ولها من ثم مصلحة فى التضامن لدفع المعتدى . أما ونحن لا نجاور أياً منها ، بل تبعد أقربها إلينا مئات الأميال عنا ، فلا مصلحة لنا فى الانضمام إلى هذا الميثاق .

وخالفنى فى هذا الرأى بعض زملائى الوزراء محتجين بأن لمصر مصلحة فى تكوين جبهة متضامنة فى هذا الركن من العالم ، لأن الحرب فى عهدنا أصبحت ميكانيكية ، ولأن الطيران الحربى أصبح لا يعنى بمئات الأميال ، ولذلك أيدوا فكرة الانضمام إلى الميثاق بمثل القوة التى أيدت بها عدم الانضمام إليه .

وشاركنى فى رأيى جماعة من الوزراء ، فلما عرض الأمر للتصويت انقسم المجلس فريقين متعادلين فى العدد . ولم يكن محمد محمود (باشا) قد أبدى رأيه . لذلك قال : إن هذه المسألة الخطيرة لا تكفى فيها أغلبية صوت واحد . لهذا لا أرى أن أنضم لأى الفريقين ، بل أسحب الموضوع من المجلس . ولما كان وزير الخارجية ، دولة عبد الفتاح يحيى (باشا) مسافراً إلى تركيا عما قريب ، فإنا نرجوه أن يبحث الموضوع بحثاً دقيقاً مع الساسة الأتراك . فإذا عاد بعد ذلك ورأى طرح الموضوع مرة أخرى للمناقشة ناقشناه .

وقد أعجبت أنا بتصرف محمد (باشا) فى هذا الموقف . فهو تصرف حكيم غاية الحكمة . فليس من الطبيعى أن ترتبط مصر بمعاهدة قد تجرها يوماً إلى حرب ضروس

بأغلبية صوته هو . وقد دل الواقع من بعد على بُعد نظره وحكمته ، إذ سافر عبد الفتاح يحيى (باشا) إلى تركيا ثم عاد منها ولم يطرح هذا الموضوع على مجلس الوزراء قط .

ومما يلفت النظر أن هذا الموضوع طرح على مجلس الوزراء ، ونوقش فيه وتم التصويت عليه ، من غير أن يفكر محمد محمود (باشا) بوصفه رئيس الأحرار الدستوريين ، أو يفكر أحمد ماهر (باشا) بوصفه رئيس الهيئة السعدية ، فى ضرورة طرحه على حزبه ليتخذ قراراً فيه ، بل ناقشه كل وزير فى المجلس برأيه الخاص . فكان من الوزراء الدستوريين من قَبِله وكان منهم من رفضه ، وكان من الوزراء السعديين من قبله وكان منهم من رفضه ، وكذلك كان شأن الوزراء المستقلين . وقد استبعده محمد محمود (باشا) من جدول أعمال المجلس حين تساوت أصوات القبول والرفض قبل أن يدلى هو بصوته . ترى لو أنه لم يفعل وقبل الاقتراح أو رفضه ، أفكان يترتب على القرار بقبوله أو رفضه أن يستقيل وزير يخالف القرار رأيه ، أم كانت المسألة تمر كما تمر أية مسألة عادية لا أثر لها فى سياسة الدولة ؟ !

يقف هذا الأمر النظر لأن موضوع الانضمام إلى ميثاق سعد آباد كان يصور تطوراً جديداً فى سياسة مصر الخارجية . فقد كان قوام هذه السياسة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ألا تخرج قوات مصر عن حدود مصر ، وألا تتعدى معاونتها إنجلترا فى حالة الحرب تقديم المساعدة داخل أراضيها . أما هذا الميثاق فيقتضى من ينضم إليه أن يخرج بقواته للدفاع عن أية دولة من دوله يعتدى عليها . أفلم يكن هذا الوضع الجديد جديراً بتدبر أطول وأعمق من جلسة فى مجلس الوزراء ؟ وهلا كان يقتضى أن تستشار فيه الأحزاب ، وأن يكون لها فيه رأى ؟ لم يدر شىء من ذلك بخاطر رئيسى الحزبين المشتركين فى الوزارة ، مع ما كان يبدو من ميلهما للانضمام إلى الميثاق ، ولم يدر شىء منه بخاطرنا نحن الوزراء ، وذلك لأن سياستنا الخارجية كانت يومئذ ، وأحسبها لا تزال ، بعيدة عن أن تشغل أذهاننا إلى الحد الذى يجعلنا نتعم الرأى فيها ، ونقدر نتائجها البعيدة والقريبة . ولهذا يعالجها الأكثرون معالجة مرتجلة ولا يفكرون فى مبلغ اتصالها بسياسة البلاد الداخلية وبميزانيتها ، وباقتصادها القومى وبكل مظاهر نشاطها .

لهذا نوقش الموضوع ، واختلف فيه الدستوريون فيما بينهم والسعديون فيما بينهم ، واعتبر هذا الخلاف من العلامات الطيبة التى تدل على السمو بالمسائل القومية فوق الاعتبارات الحزبية ، والتى تشهد بأن الوزارة تعمل وكأنها حزب واحد ، وكأن تعدد الهيئات فيها لا أثر له على سياستها .

وطُرح من بعد موضوع آخر للمناقشة فنُظر إليه بهذه العين المجردة عن الحزبية ، ثم كانت له نتائج خيف فى وقت ما أن يتأثر بها وجود الوزارة ، أو يتأثر بها مركزها أمام الرأى العام على الأقل . ذلك حين عرض أحمد ماهر (باشا) وزير المالية منح شركة بواخر البوستة الخديوية إعانة من مال الدولة تتجاوز مائة ألف من الجنيهات . فقد اعترض بعض الوزراء بأن هذه الشركة ليست مصرية ، وإنما هى شركة إنجليزية فعلا ، وإن كانت مصرية قانوناً ، وكانت تتستر وراء اسم أحمد عبود (باشا) . ودفع وزير المالية هذا الاعتراض بأن الشركة تمصرت بالفعل كما أنها مصرية بالقانون .

وللوقوف على الحقيقة فى هذا الأمر ، عهد مجلس الوزراء إلى الأستاذ سابا حبشى (بك) وزير التجارة والصناعة ، أن يبحث الموضوع وأن يطلع على ملفات الشركة وأن يعرض على المجلس نتيجة بحثه . وقام سابا (بك) بهذا البحث وعرض النتيجة على المجلس بعد عدة أسابيع ، وانتهى من عرضه إلى أنه اقتنع بأن الشركة ليست مصرية بالفعل ، وإن اتسمت بظاهر من المصرية ، وأنها لذلك لا تستحق أن تعاونها المالية المصرية . وكان سابا (بك) وزيراً سعدياً . مع ذلك رد عليه الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية يفند حججه ويؤيد مصرية الشركة . واشترك بعض الوزراء فى هذه المناقشة ، ثم طرح رئيس مجلس الوزراء الموضوع للتصويت . وشعر أكثر الوزراء أن رئيس مجلس الوزراء يؤيد وزير المالية فى منح الإعانة ، فأثر ذلك فى رأيهم .

وكان سابا حبشى (بك) يجلس إلى جانبى . وقد رأيته يكتب ورقة ظننت أنه يحصى فيها الأصوات وأصحابها . فلما جاء دوره فى التصويت قام من مكانه وذهب إلى حيث يجلس رئيس الوزراء ودفع إليه الورقة التى كان يكتبها ، فألقى عليها محمد محمود (باشا) نظرة ثم قال فى شىء من الدهشة : « سابا (بك) يقدم استقالته من الوزارة » وكم أعجبت بسرعة خاطر الدكتور أحمد ماهر إذ قال فور سماعه لهذه العبارة : « يظهر أن سابا (بك) لم يقتنع بالحجج التى قدمتها . فأطلب إذن تأجيل هذا الموضوع حتى يعيد هو دراسته من جديد وينظر فى هذه الحجج ويزنها فى هدوء » . ولما كان وزير المالية مقدم الاقتراح هو الذى يطلب التأجيل ، أجل المجلس نظر الموضوع إلى جلسة مقبلة .

وسافرت إلى الأقصر قبل أن ينظر الموضوع من جديد . وإننى لأسير ذهوباً وجيئة فى شرفة فندق ونتر بلاس ، بعد أن تناولت طعام الغداء ، إذ أقبل سابا (بك) حبشى قادماً من القاهرة وشاركنى فى السير استمتاعاً بدفء الشمس . وتناول حديثنا موضوع ، شركة

البوستة الخديوية » وإعانتها . ورأيته متحمساً لرأيه ، فقلت : « أنت متحمس لرأيك ، والدكتور ماهر متحمس لرأيه ، فما قولك أن يقرر مجلس الوزراء إحالة الموضوع إلى لجنة القضايا لتدرسه وتشير برأيها على المجلس . فإن أيدت رأيك رفضت الإعانة ، وإن أيدت رأى الدكتور ماهر منحناها ، ثم لا يكون عليك ولا عليه غضاضة ، ولا يتعرض مجلس الوزراء لقالة المتقولين عند الرأى العام » . ووافقنى سابا حبشى (بك) واعتقدت بذلك أننى وصلت إلى حل كريم نزيه لمشكلة كادت تثير خلافاً عنيفاً فى الوزارة ، وفى أحد الحزبين اللذين تتألف منهما .

فلما عدت إلى مصر ذهبت إلى رياسة مجلس الوزراء ، وتحدثت إلى محمد محمود (باشا) فيما اتفقت مع سابا (بك) عليه . وإذ كانت مسألة الإعانة ستنظر الغد فى مجلس الوزراء ، فقد طلبت إليه إحالة الموضوع إلى رئيس لجنة القضايا ، عبد الحميد بدوى (باشا) ، فأجابنى متجهماً : « كلا ! لابد من الفصل فى الموضوع ، وليفعل سابا ما يشاء . إننى لا أقر طريقته فى الجلسة الماضية بحال . » قلت : « لكن الأمر فى هذا بينه وبين رئيس حزبه الدكتور ماهر (باشا) » — قال : « ولو ، وما كان له أن يواجه ماهر (باشا) بمثل ما واجهه به . فالدكتور ماهر ليس رئيس حزبه وكفى ، بل هو رجل تفاخر به أية أمة يكون وزيراً فيها ، وعلى أيه حال لابد من الفصل فى الموضوع غداً » .

كان محمد (باشا) مغضباً وهو يقول هذه العبارة الأخيرة ، فرأيت الخير فى تحويل مجرى الحديث على أن أعود إليه فى الغد قبل انعقاد مجلس الوزراء . وإننى لكذلك إذ دخل علينا الدكتور أحمد ماهر (باشا) فقلت : « أوثر أن أترككما تتحدثان فيما تريدان » : وقال الدكتور ماهر : « ليس بيننا عليك سر . عند ذلك قال محمد (باشا) : « قل له يا هيكل (باشا) ما جئت تعرضه علىّ » . فأعدت على الدكتور ماهر ما اتفقت أنا ووزير التجارة عليه من إحالة إعانة « البوستة الخديوية » على بدوى (باشا) . ولم أكد أتم حديثى حتى قال ماهر (باشا) : « هذا أحسن حل للموضوع ، وأنا موافق عليه تمام الموافقة » . وقال محمد (باشا) : « مادام الأمر كذلك ، فسنحيل الموضوع غداً إلى رئيس لجنة القضايا » .

وأحيل الموضوع إلى بدوى (باشا) وبقى عنده إلى أن استقالت الوزارة .

* * *

كانت المسائل تعرض إذن على مجلس الوزراء فلا يتقيد أعضاؤه فيها برأى حزبى ، بل

يناقشها كل وزير حسبما يرى ، فيختلف الدستوريون ، ويختلف السعديون ، ثم يقر المجلس رأياً ينتهى خلافهم عنده . لهذا حسب بعضهم من الخير أن تندمج الهيئتان ، الدستورية والسعدية ، فى هيئة واحدة ، يكون محمد محمود (باشا) رئيسها ، والدكتور أحمد ماهر نائب الرئيس ، وراقت هذه الفكرة بعض الجهات فشجعت عليها . ولم ير الأحرار الدستوريون بالفكرة بأساً ما دام رئيس الهيئة الجديدة سيكون رئيسهم . لكن الفكرة لقيت مقاومة عند السعديين . فقد كان بعض زعمائهم يؤمن بأنهم ورثة سعد زغلول ، وبأنهم سيتغلبون على النحاس (باشا) ما داموا محتفظين باستقلالهم ، فأما إذا انضموا إلى الدستوريين فقد ضاعت عليهم الفرصة لأن النحاس (باشا) يظل عندئذ الوارث الوحيد لسعد زغلول . وتشبث أصحاب هذه الدعوة بها تشبثاً لم يكن يسيراً على زملائهم التغلب عليه ، ولذلك استبعدت فكرة اندماج الحزبين ولم يفكر فيها من بعد أحد .

وما كان للهيئتين أن تندمجا وقد أثبتت الأيام أن اشتراكهما فى الوزارة لم يزل ما بينهما من تنافس دل عليه فى وضوح حادث وقع برغم تضامنهما ضد الوفد . فقد استغل السعديون هذا الحادث استغلالا تساءل الأحرار الدستوريون عن المقصود منه . ذلك حادث مزرعة الجبل الأصفر التابعة لوزارة الزراعة . فقد كانت هذه المزرعة الحكومية الكبيرة تنتج فواكه تباع كل عام بآلاف الجنيهات بعد طرحها فى المزاد العلنى . وتم المزاد فى تلك السنة كما كان يتم فى السنوات التى قبلها ، واعتمده رشوان محفوظ (باشا) وزير الزراعة . ثم جرت الأقاويل بأن إجراءات المزاد لم تكن سليمة ، وبأن مزايدين تقدموا تلغرافياً بزيادة كبيرة على العطاء الأخير ، فلم تعرهم وزارة الزراعة بالا تشبثاً منها ، فيما قيل ، بإرساء المزاد على شخص معين . وإن الناس ليتحدثون فى هذا الأمر ، إذ تقدم إلى مجلس النواب استجواب عن هذه الصفقة من أحد النواب السعديين ، المفروض فيهم أنهم يؤيدون الوزارة . وعجب كثيرون لهذا التصرف ، وتساءل بعضهم : «ما بال المعارضين الوفديين لم يقدموا هذا الاستجواب وقدمه السعديون ؟ » وإننى لأشيع يوما جنازة أحد الكبراء إذ همس فى أذنى زميلى حسين سرى (باشا) وزير الأشغال ، وكان يسير إلى جانبى ، بأن الملك يرى أن يستقيل رشوان (باشا) محفوظ من الوزارة محافظة على نزاهة الحكم . وأن رسالة بهذا المعنى أبلغت إلى محمد محمود (باشا) . وبعد أيام من هذا الحديث قدم رشوان (باشا) استقالته من الوزارة ، وقبل مجلس الوزراء الاستقالة ، وندب حسين سرى (باشا) وزيراً للزراعة إلى أن يعين وزير لها ، وطلب إلى سرى (باشا) أن يجرى تحقيقاً دقيقاً فى مزاد مزرعة الجبل الأصفر . وندب سرى (باشا)

محمد رياص (بك) المستشار الملكي بلجنة القضايا لإجراء هذا التحقيق .

كان طبيعياً أن يحل حر دستورى فى وزارة الزراعة مكان رشوان محفوظ (باشا) الحر الدستورى ولذا اقترح محمد محمود (باشا) يوماً على مجلس الوزراء أن يعين إبراهيم دسوقى أباظه (بك) وزيراً للزراعة . ومثل هذا الاقتراح يذكر عادة أمام المجلس للعلم . لكن الأمر فى هذه المرة اختلف عما جرت به العادة . فقد اعترض حسن (باشا) صبرى على تعيين دسوقى (بك) أباظه وزيراً ، وهدد بالاستقالة من الوزارة إذا تم هذا التعيين قائلاً : إذا دخل دسوقى (بك) من هذا الباب فأنا أخرج من الباب الآخر . وسئل عن سبب اعتراضه فلم يذكر إلا أن دسوقى (بك) كان يدفع للمرشحين فى الانتخابات من الأحرار الدستوريين مالاً . ولما قيل له - إن دسوقى (بك) سكرتير الحزب . وإنه كان يشرف على عملية الانتخاب لحساب الحزب - لم يغير موقفه ، بل أصر عليه . وتولتنا الدهشه لهذا الإصرار وبخاصة لأننا كنا مقتنعين بأن محمد (باشا) لم يعرض اسم دسوقى (بك) على مجلس الوزراء إلا بعد أن اتفق عليه مع القصر ، على أن محمد (باشا) آثر أن يرجئ تعيين وزير الزراعة على أن تحدث فى الوزارة ثغرة باستقالة حسن صبرى (باشا) ، وقد تكون لهذه الثغرة من بعد نتائج غير محمودة .

وظل منصب وزير الزراعة بعد ذلك شاغراً زمناً غير قليل ، ثم عين فيه محمد (بك) رياض ، وكان قد انتهى من تحقيق مزرعة الجبل الأصفر إلى أن رشوان (باشا) لا تشوب نزاهته شائبة ، أما الاستجواب الذى قدمه أحد النواب السعديين فيها فكان قد انتهى بالانتقال إلى جدول الأعمال بعد أن أجاب رئيس الوزراء عليه بأن المسألة موضوع الاستجواب أصبحت محل تحقيق .

* * *

بينا يشغل حديث الاستجواب وموضوعه الأذهان ، نبت فى الجو موضوع آخر أشد لفتاً لنظر المشتغلين بالسياسة العامة . ذلك موضوع فلسطين . فمنذ سنة ١٩٣٦ نشبت فى هذه البلاد المقدسة المتاخمة لمصر ثورة عنيفة غاية العنف قام بها أهلها العرب ضد الوطن القومى اليهودى الذى كفلته السياسة البريطانية بتصريح أذاعه وزير خارجيتها ، سير آرثر بلفور فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، فكان صدوره مثار احتجاجات ومؤتمرات وفورات متصلة فى أرض المعاد . وكانت ثورة سنة ١٩٣٦ أعنف ما حدث . فلما لم تؤد إلى النتيجة المرجوة منها

دعا المشتغلون بالمسألة الفلسطينية إلى مؤتمر بالقاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٣٨ ولم تكن الحكومات العربية تأخذ بنصيب فى هذه المؤتمرات العربية ، بل كانت تقف منها موقف الحياد . لكن محمد (باشا) محمود رأى أن تبدى وزارته العطف على هذا المؤتمر ، فدعا المؤتمرين إلى وليمة كبرى ألقى فيها خطاباً أيد فيه مطالب العرب من أهل فلسطين تأييداً حاراً .

وظن الناس أن ينتهى هذا المؤتمر إلى ما تنتهى إليه المؤتمرات كلها : إلى قرارات توضع ويوافق عليها المؤتمر ، ثم ينصرف كل مشترك فيه إلى وطنه . وصدق هذا الظن على المؤتمرين ، لكنه لم يصدق على الموضوع الذى عقد المؤتمر من أجله . فإنجلترا كانت قد أوفدت لجنة لبحث مطالب العرب فى فلسطين ، والتماس الوسيلة للتوفيق بين العرب واليهود توفيقاً عادلا فى نظر اللجنة . ودعت الحكومة البريطانية بعد ذلك إلى مؤتمر مائدة مستديرة ، يحضره رجالات العرب ، يبحثون فيه مع الساسة الإنجليز عن حل لهذه المشكلة العويصة . وكان محمد محمود (باشا) يريد أن يسافر بنفسه إلى هذا المؤتمر ، راجياً أن يكون له فخر المشاركة فى تفريج أزمة العرب من أهل البلاد المقدسة . وكان الرجل مغتبطاً بما يرجو أن يقوم به من ذلك أيما اغتباط . لكننا فوجئنا فى اللحظة الأخيرة بأن رئيس الوزارة لن يمثل مصر فى مؤتمر هذه المائدة المستديرة ، بل يمثلها على ماهر (باشا) رئيس الديوان الملكى . وسافر على (باشا) ماهر مصطحباً معه عبد الرحمن عزام (بك) . ، وأسندت رياسة الديوان الملكى بالنيابة إلى كامل (باشا) البندارى وكيل الديوان .

ما سبب هذا الانقلاب المفاجئ ؟ ! وإذا كانت مشاغل رئيس الوزارة فى مصر تحول بينه وبين السفر إلى إنجلترا ، فلماذا لم يسافر وزير الخارجية ، عبد الفتاح يحيى (باشا) ؟ ! لقد كان هذا هو الطبيعى ، ولم يكن طبيعياً أن يسافر رئيس الديوان فى مهمة قد تترتب عليها مسئولية سياسية ، وهو بحكم مركزه ، وبحكم تعيينه بأمر ملكى بغير رأى الوزارة ولا اقتراحها ، لا يشارك الوزارة فى المسئولية الدستورية . لكنك إن تلتمس تفسيراً دستورياً لهذا الأمر ، فتفسيره أن الوزارة هى التى انتدبت على ماهر (باشا) ، فهو لا يسافر بصفته رئيساً للديوان ، بل بصفته نائباً عن الوزارة ؛ والوزارة تحمل لذلك مسئولية أعماله . هذا هو التحليل الدستورى . أتراه متفقاً مع الواقع ؟ أما أنا فلم أعلم أن الوزارة ندبت على (باشا) ماهر لهذه المهمة ، لأن هذا الندب لم يعرض على مجلس الوزراء .

لم ينته على ماهر (باشا) من مهمته فى إنجلترا إلى نتيجة . لكن غيابه عن مصر أدى إلى انتشار أفكار لم يكن هو بعيداً عن العطف عليها وتشجيعها ؛ لكنه كان حريصاً على

ألا تنسب إلى القصر ، وألا ينسب إليه هو أنها تصدر عنه أو تلقى تشجيعه . راجت فكرة الدم الجديد فى الوزارة ، ونظرية النظام الإسلامى فى الحكم ، ونظرية الإصلاح الدكتاتورى السريع ، وأشباهها . صحيح أن هذه الأفكار كانت تقال قبل سفر رئيس الديوان إلى إنجلترا ، لكنها كانت تقال على شىء من الاستحياء . أما بعد سفره فقد نشطت الدعاية لها ، ولم يكن القصر يأبى أن تنسب إليه .

كنت أشهد ذات مساء رواية غنائية تقوم بها فرقة إيطالية على مسرح الأوبرا بالقاهرة . وصادف أن كان صديقى كامل (باشا) البندارى ، وكيل الديوان الملكى ورئيسه يومئذ بالنيابة يشهد هذه الرواية . والتقينا فى فترات ما بين الفصول فى غرفة الاستراحة ، فحدثنى فيما كان يروج من بعض هذه الأفكار ، وبخاصة فى نظرية النظام الإسلامى للحكم . وقلت له يومئذ : لكن الدستور المصرى يختلف فى طائفة من أسسه عن هذا النظام الذى تحدثنى عنه . وأجاب : كلا ؛ فالدستور المصرى يؤيد النظام الإسلامى فى الحكم ويؤكده . قلت : « كيف يصح هذا ومن أسس الدستور المصرى حرية الاعتقاد ؛ أى أنه يجيز للمسيحى أن يرتد عن مسيحيته إلى الإسلام من الأديان أو المذاهب المختلفة فى أمر العقيدة ، كما يجيز للمسلم أن يرتد عن إسلامه إلى المسيحية أو غير المسيحية من الأديان أو المذاهب المختلفة فى أمر العقيدة – بينما يقضى الإسلام بعقاب المرتد عنه بالإعدام ؟ ! وكيف يصح هذا والدستور المصرى ينص على أن الدولة المصرية ملكية وراثية فى أسرة محمد على ؛ بينما كانت الخلافة الإسلامية شورى بين المسلمين ، حتى كان الخليفة القائم يأخذ البيعة لابنه قبل وفاته ، ثم يقول الفقهاء إن مثل هذه البيعة غير صحيحة شرعاً ؟ وكيف يصح هذا والدستور المصرى يقضى باحترام المعاهدات التى تعقدها مصر ، ومعاهدة مونترو التى عقدت فى سنة ١٩٣٧ وألغت الامتيازات الأجنبية فى التشريع ومهدت لإلغائها فى القضاء تنص على أن يجرى التشريع فى نطاق المبادئ المقررة عند الأمم الغربية التى وقعت تلك المعاهدة حتى لا يكون تمييز مجحف بين المصريين والأجانب ، ومبادئ التشريع الغربى لا تتفق كلها مع النظام الإسلامى ؟ » وأجابنى البندارى (باشا) : كل هذه تفاصيل يمكن التوفيق بينها وبين النظام الإسلامى ، وليس فى تعارضها معه ما يجعل هذا التوفيق مستحيلا .

قبيل عودة على (باشا) ماهر من لندن ، ولمناسبة رأس السنة الهجرية ، أذاعت محطة الإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية بياناً ألقاه الملك موجهاً إلى الشعب ، على نحو ما كان يحدث فى الأعوام السابقة ، وجاء فيه أن جلالته ورث عن والده التمسك برأيه ، فلا يستطيع

أحد أن يزحزحه عنه . وقد تساءل الناس عن مرمى هذه العبارة فى هذه المناسبة . فلما عاد على (باشا) ماهر من لندن شاع فى الأوساط المختلفة أنه موشك أن يستقيل من رياسة الديوان ، وقيل إنه طلب إليه وهو فى لندن أن يستمع إلى الإذاعة الملكية ، وأنه استدعى فور وصوله إلى الإسكندرية عائداً من لندن لمقابلة الملك بالقاهرة ، وأن جلالته واجهه بأنه المقصود بالعبارة التى جاءت فى الإذاعة الملكية ، وأنه علم من مصادر يثق بها أن البندارى (باشا) هو الذى كتب الإذاعة أو أوحى على الأقل بها ، ولذلك صح عزمه على الاستقالة ، ثم قيل إنه لن يعدل عنها إلا إذا خرج البندارى (باشا) من الديوان . وتولى الناس مما سمعوا من ذلك أشد العجب ، وذكر كثيرون منهم ما كان من أزمة حين كان محمد محمود (باشا) يؤلف الوزارة التى أعقبت الانتخابات سببها أنه لم يرشح كامل (باشا) البندارى للوزارة ، لأنه رحل على (باشا) ماهر .

وعجبت كما عجب غيرى ، وعز علىّ موقف صديقى البندارى (باشا) ، وحاولت أن أقوم بين الرجلين بالوساطة . ورحب كامل (باشا) بهذه الوساطة وشجعنى عليها وتمنى لو تنجح ، وأكد لى أن ما يقال من أنه انتهز فرصة غياب على (باشا) ماهر بالعاصمة الإنجليزية ليتقرب إلى الملك على حسابه لا أساس له من الصحة ، وأنه لا ينسى موقف على (باشا) حين اختاره وكيلا للديوان الملكى . أردت أن أقوم بالوساطة بين الرجلين وفاء لصديقى ونفياً لتهمة وجهها إلىّ عقب تعيينه وكيلا للديوان بعد أن لم يعد وزيراً معنا .

فعلى الرغم من أننى ذهبت إذ ذاك إلى داره وتركت له بطاقة تهنئة بمنصبه الجديد أظهر الغضب منى وانقطع عنى . فلما كنا فى صحبة الملك حين سفره إلى مصيفه بالإسكندرية دعوته لتناول طعام الغداء معاً غداة ذلك اليوم ، وسألته حين اجتمعنا عن سبب تغيره علىّ ، فقال : إنه كان يطمع فى أن يحملنى الوفاء على ألا أشترك فى الوزارة إذا لم يكن هو وزيراً فيها . قلت : ولكنك تعلم أننى حاولت إقناع محمد محمود (باشا) بترشيحك ، وأنه رشحك للوزارة . قال نعم : أعلم أنه رشحنى . فقد كان اسمى فى كشفين من أحد عشر كشفاً قدمها . قلت : وأنت تعلم أن محمد (باشا) رئيس الوزارة هو كذلك رئيس حزبى ، فإذا دعانى لمعاونته فليس من حقى أن أتخلى عن هذه المعاونة . وكان جوابه : أنا أفهم الوفاء على صورة أخرى . قلت : لقد وفيت لك فرشحك محمد (باشا) للوزارة ، فإذا حدثت بعد ذلك ظروف لا علم لى بها فلا تثريب علىّ . وانتهت قطيعته ، وعدنا إلى سابق ودنا .

فلما أصر على (باشا) ماهر على ألا يبقى رئيساً للديوان إذا بقى البندارى (باشا) وكيله ،

ذهبت إلى على (باشا) ماهر فى قصر عابدين وذكرت له ما أكده لى البندارى (باشا) من أنه يحفظ وده ويحفظ جميله ، وأن ما أبلغ إليه من أن البندارى (باشا) انتهز فرصة غيابه ليتقرب إلى الملك على حسابه لا أساس له من الصحة . لكننى ألفيت الرجل ممتلئاً حفيظة ، مقتنعاً كل الاقتناع بأن البندارى (باشا) لم يحفظ عهده فى غيابه ، ويؤكد أن ما لديه من معلومات فى هذا الأمر لا يتطرق إليه الريب . ورأيت أن وساطتى لم تنجح . فأسفت ثم لم يغن الأسف شيئاً .

وعرفت بعد ذلك أن محمد محمود (باشا) قابل الملك وذكر له أنه إذا لم يكن بد من ترك أحد الرجلين القصر فرأيه ألا يكون هذا الرجل على (باشا) ماهر وله من سابقة فى خدمة الملك وفى خدمة والده ماله . وعلى ذلك عين البندارى (باشا) وزيراً مفوضاً لمصر فى « بروكسل »

أفكان صحيحاً ما نسب إلى البندارى (باشا) ، برغم تأكيده لى أنه غير صحيح ؟

لم أصدق أن نيته اتجهت يوماً إلى الوقيعة فى على ماهر (باشا) . ويحملنى على الظن بأن الوشاة جسموا الأمر فجاوز الحقيقة ما حدث بينى وبين صديقى بهى الدين بركات (باشا) بعد انتخابه رئيسا لمجلس النواب ، وبعد أن توليت أنا وزارة المعارف . فقد ذكرت فى الفصل السابق أنه لما عين مجلس الوزراء محمود (بك) الدرويش سكرتيراً عاماً لوزارة المعارف ، بناء على اقتراح من بهى الدين بركات (باشا) فى أثناء وزارة الانتخابات ، غضب موظفو المعارف لهذا التعيين لأن الدرويش (بك) ليس من رجال التعليم . فلما كان تعديل الوزارة ، طلبت إلى محمد محمود (باشا) إن أنا توليت وزارة المعارف أن يحسم هذه المشكلة ، فوعدني بنقل الدرويش (بك) إلى وزارة المالية . ولم يتم هذا النقل إلا بعد زمن غير قليل . وفى هذه الأثناء علمت أن بهى الدين (باشا) غاضب منى ، وأن قوماً أبلغوه أننى لم أحسن معاملة الدرويش (بك) . وأننى أنا الذى طلبت أن ينتخب هو رئيساً لمجلس النواب لأتولى أنا وزارة المعارف . وهذا تصوير لا صحة له على الإطلاق . فلما علمت بغضب بهى الدين (باشا) طلبت إلى من أخبرنى بغضبه أن يبلغه أننى أعتذر إليه سواء كنت أنا المخطئ ، أو كان هو المخطئ ، أو كان الواشى بيننا المخطئ ، فإننى لا أستطيع أن أهدر صداقة عقدت منذ الصبا أو أخون عهدها . أما وقد حدث هذا بينى وبين بهى الدين ، فمن حقى أن أذكر أن البندارى (باشا) لم يدر بخاطره أن يخون لعلى (باشا) ماهر عهداً أو يجحد له جميلا .

كيف بلغ الوشاة إذاً أن يفسدوا بين رئيس الديوان ووكيله إلى حيث لا تنجح فى إصلاح ذات بينهما وساطة ؟ ليست لدى معلومات أبنى عليها حكماً . وغاية ما أستطيع استنتاجه أن

الناس ظنوا أن لعلى (باشا) ماهر ، من السلطان النافذ فى أمور الدولة ، ما أدى إلى تضمين الإذاعة الملكية فى رأس السنة الهجرية العبارة التى سبقت إلى ذكرها ، وأن على (باشا) ماهر أعتقد أن للبندارى(باشا) يداً فى هذا التضمين ، فتغيرت نفسه على وكيله تغيراً جعل تعاونهما مستحيلا .

والواقع أن هذه العبارة التى تضمنتها الإذاعة الملكية لا تنهض حجة بذاتها على أن للبندارى (باشا) يداً فيها . فمن الطبيعى أن تصدر عن ملك شاب لم يبلغ العشرين من سنه ، له ما لفاروق من اعتداد بنفسه لم تصقله التجارب .

لست أجهل أن هذا الاعتداد بالذات كانت تغذيه من يومئذ بطانة أحاطت بالملك منذ اعتلى العرش ، وكانت إلى جواره قبل ذلك حين بعث به والده إلى إنجلترا يتلقى العلم فى معاهدها . ولعل هذه البطانة لم تطب نفساً بسلطان على (باشا) فى القصر ، ولعل الملك كان يود لو استطاع التخلص منه . لكن الظرف لم يكن مهيأ يومئذ لهذا الغرض . لذلك آثر الصبر حتى تحين الفرصة لإقصاء رجل يحسب أن له على الملك يداً تجعله فى القصر الآمر المطلق .

ولقد أدى اعتداد الملك الشاب بنفسه إلى أن ساءت علاقات القصر بالسفارة البريطانية فى كثير من الأحيان ، فأدى ذلك إلى حفيظة فى نفس السفير لم يخفها فى مناسبات عدة .

دعا الدكتور على (باشا) إبراهيم ، وكان عميد كلية الطب إذ ذاك ، إلى مأدبة عشاء بفندق سميراميس تكريماً للأطباء الإنجليز الذين حضروا من إنجلترا أعضاء لهيئة الامتحان فى كليته . وكان ذلك فى شهر مايو . ودعيت أنا إلى هذه الحفلة بوصفى رئيس الجامعة الأعلى ، ودعى إليها السير مايلز لامبسون السفير البريطانى . فلما كنا بعد العشاء وقف السفير يتحدث إلى الدكتور نجيب محفوظ (باشا) ، الطبيب الكبير الذى أشرف على وضع الملكة فريدة . وأشار الدكتور محفوظ (باشا) إلى سعة اطلاع الملك سعة لاعهد بمثلها لمن كان فى سنه ، فرد عليه السير مايلز قائلا : ولكنه سطحى للغاية ، ثم قال : وما رأى وزير المعارف ؟ وكان جوابى : أنه ملكنا . . ولم يعقب السفير على ما قلت بكلمة . لكن حديثه دل على أن العلاقة بينه وبين الملك لم تكن علاقة مودة متبادلة .

أتاح هذا الود المفقود بين الملك والسفير فرصة ذهبية لطائفة من بطانة الملك كى تفسد الجو بينه وبين رئيس الوزراء . فقد كانوا يحدثونه بأن محمد (باشا) محمود يتمتع بتقدير الإنجليز واحترامهم ، وأنه يعتز بهذا التقدير وهذا الاحترام . وكان الملك يشعر يومئذ بأن

محمد (باشا) ومن هم فى مثل سنه من ساسة مصر ينظرون إليه نظرة الأب لابنه الشاب . ولم يكن الملك يرضى عن هذه النظرة . فهو صاحب العرش وأكبر رجل فى الدولة برغم سنه ، وهو لذلك لا يقل عن أى من هؤلاء الساسة حكمة وبعد نظر . وقد شعر محمد (باشا) بهذا الجو يتكثف حوله ، وقدر لذلك أنه لن يستطيع البقاء فى الحكم طويلا .

ذكر لى خشبه باشا ، وزير العدل يومئذ ، أنه سمع من الملك نقداً شديداً لوزارته ففكر فى تقديم استقالته وعرض الأمر على محمد (باشا) فقال له : لا تعجل فعما قريب تستقيل الوزارة كلها .

استهل الصيف فانتقل الملك إلى الإسكندرية ، ثم انتقلت الوزارة إلى مصيفها ببولكلى . وكنت أشعر إذ ذاك بالحاجة إلى الاستجمام بعد مجهود متصل خلال ثمانية عشر شهراً فى الوزارة . وفكرت فى الاصطياف أسابيع بلبنان . وفاتحت رئيس الوزارة فى الأمر فكان جوابه : لا مانع عندى إذا سمح الملك ، فاطلب إلى الأمين بالقصر أن يبلغ الملك ما تريد . وعجبت لهذا الجواب لأن مجلس الوزراء هو الذى ينتدب من يتولى أعمال الوزير فى غيابه ، فالطبيعى أن يكون صاحب الرأى فى إجازة الغياب . لكننى لم أجد بداً من النزول على ما طلب رئيس الوزراء اقتناعاً منى بأن التقاليد تقتضيه . وطلبت إلى إسماعيل (بك) تيمور أن يستأذن الملك فى سفرى إلى لبنان وأنا لا أشك فى أن طلبى سيجاب .

وإننى لأنتظر مع زملائى الوزراء أمام أحد مساجد الإسكندرية لنصلى الجمعة فى صحبة الملك ، إذ جاء إلىّ تيمور (بك) وأخبرنى أنه يأسف إذ يبلغنى أن الملك لم يأذن بسفرى . ونقلت ذلك إلى رئيس الوزراء فقال : حسبك إذن أن تصطاف معنا بالإسكندرية

عرفت من بعد لماذا طلب محمد (باشا) أن يعرض أمين القصر أمر أجازتى على الملك . فقد طلب (رفعته) إلى الملك أن يسافر إلى أوربا مستشفياً هذا الصيف فاعتذر الملك بأن البلاد بحاجة إلى بقاء (رفعته) بها ، وذلك برغم أنه كان بحاجة حقاً إلى الراحة والاستشفاء ، بعد ثمانية عشر شهراً قضاها فى مجهود مضن للأعصاب، وللصحة أيما إضناء . لقد كان فى فترة الانتخابات يقضى معظم الليل ، وإلى ساعة مبكرة من الصباح ، مع لجنة الترشيحات . ثم إنه سافر يجوب بلاد الصعيد ، وينزل فى كل بلدة ترسو عليها الباخرة النيلية التى كانت تقله . فلما تمت الانتخابات ، واجهته أزمة تأليف الوزارة الجديدة على النحو الذى سبقت إلى بيانه ؛ ثم إنه عدل وزارته بعد ذلك وأشرك فيها السعديين . ولم يكن الجو صفواً من حوله فى يوم من الأيام ، بل كان يواجه شتى المتاعب فى كل حين . وهذه المتاعب كلها تضنى

الأعصاب . ومحمد (باشا) رجل يعيش بأعصابه . لذلك تأثرت صحته فلم تكن بعد هذه الشهور الطوال على ما ينبغى .

ولقد كان يخفى عنى وعن أكثر الوزراء ما يلقاه من متاعب وعقبات ، ولم يكن يفضى بها لبعض أصفيائه إلا فى النادر . ولقد كان يشعر فى هذا الصيف من سنة ١٩٣٩ بأن المتاعب والعقبات تتراكم أمامه لغير علة تقتضى قيامها ، بله تراكمها ، فكان يزيده شعوراً بأن الأمور ليست ميسرة أمامه .

وإننى لفى بهو الفندق ، ظهر يوم الجمعة الثانى عشر من أغسطس ، إذ لقيته مصادفة ، فقال لى بعد أن حييته : لقد قدمت استقالة الوزارة .

ولم يدر بخاطرى أن أسأله عن سبب تقديمها . على أننى علمت بعد قليل أن سعيد (باشا) ذو الفقار ، كبير الأمناء ، جاء إلى فندق وندسور حيث كان ينزل محمد (باشا) ، وأن رئيس الوزارة طلب إليه أن يبلغ الملك استقالته لأنه علم أن على (باشا) ماهر يتصل بأشخاص يعرض عليهم الاشتراك معه فى وزارة جديدة . وقال رجال القصر إن الملك هو الذى أوفد سعيد (باشا) ذو الفقار يطلب إلى محمد (باشا) أن يستقيل حرصاً على صحته .

ولما علمت أن على ماهر (باشا) هو الذى يؤلف الوزارة الجديدة . ذكرت مشورة محمد محمود (باشا) على الملك ، عندما اشتد الخلاف بين على ماهر (باشا) وكامل (باشا) البندارى ، أن يحتفظ الملك بعلى (باشا) ؛ وساءلت نفسى : أكان ما حدث اليوم رداً للجميل ، أم أن السياسة لا تعرف عاطفة ولا جميلاً ؟ ! أم أن الملك فضل رياسة على (باشا) ماهر للوزارة على رياسته للديوان ؟ . .

ولم يجر ذكر للدكتور أحمد ماهر (باشا) ورياسته الوزارة فى هذه المناسبة كما ذكر اسمه قبيل إقالة النحاس (باشا) فى الأسابيع الأخيرة من سنة ١٩٣٧ ، وسبب ذلك أن صحف الوفد نسبت إليه تصرفات خاصة بالبنك التجارى حققتها النيابة ثم رفعت دعوى القذف على تلك الصحف إلى محكمة الجنايات .

* * *

أزمع محمد محمود (باشا) السفر إلى مرسى مطروح يستجم بها بعد استقالته وعلمنا أنه سيستقل إليها باخرة من بواخر خفر السواحل تكون أكفل لراحته من القطار ومن الطائرة ومن السيارة

وفى عشية سفره اجتمعنا حوله فى بهو الفندق فذكر لنا أنه يرحب بعلى (باشا) ماهر رئيساً للوزارة ، وأنه يوافق تمام الموافقة على أن يشترك الأحرار الدستوريون معه ، وأن يبقى الوزراء الدستوريون فى مناصبهم ، وأن يشغل أحمد (بك) عبد الغفار منصب وزير الزراعة مكان رشوان (باشا) محفوظ . وأنه عهد إلى الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية ووزير المالية فى وزارته ، ليقوم مقامه فى مفاوضات تأليف الوزارة برياسة على ماهر (باشا) .

وذهبنا صبح الغد إلى الميناء وصعدنا إلى الباخرة ، وودعنا محمد (باشا) فى سفره إلى مرسى مطروح ، وتمنينا له تمام الشفاء وموفور العافية . وأقلعت الباخرة بالرجل الذى شغل مصر عشرين سنة كاملة خادماً لها مجاهداً فى سبيل سيادتها واستقلالها .

وكانت استقالته من الحكم هذه المرة آخر عهده به .

وعدنا إلى مكاتب الوزارة فى بولكلى ننتظر ما يكون من تطورات الموقف فى أمر الوزارة الجديدة .

الفصل الخامس

مصر والحرب

على ماهر (باشا) يؤلف الوزارة – لماذا لم يشترك الأحرار الدستوريون فيها تكليف طلعت حرب (باشا) بالتخلى عن بنك مصر – إعلان الحرب العالمية الثانية – تشريعات مصرية لمواجهة حالة الحرب – البرلمان يقر الأحكام العرفية – معركة رياسة النواب – معركة بولونيا وانتقال الحرب إلى غرب أوربا الوزارة لا تجارى الإنجليز فى طلبهم إعلان الحرب على ألمانيا برم البريطانيين بالوزارة – فرنسا على وشك الانهيار – إيطاليا تعلن الحرب شريكة مع ألمانيا – إنجلترا والتعاون مع وزارة على ماهر (باشا) اجتماع القصر وستقالة الوزارة – حسن صبرى (باشا) يؤلف الوزارة الجديدة .

عدنا إلى ديوان الوزارة ببولكلى ، ننتظر تأليف الوزارة الجديدة ، والوزراء مقتنعون بأن التأليف يتم فى اليوم نفسه ، أو فى الغد إذا أراد على ماهر (باشا) أن يدخل بعض التعديل على الوزارة . لكن اليوم انقضى وتلاه غده ، ولم يتحدث على (باشا) إلى أحد فيما كلف به

واتصل بى حسين سرى (باشا) بعد يومين يخبرنى أن على ماهر (باشا) لم يخاطبه ، وأن عبد الحميد بدوى (باشا) تحدث إليه حديثاً غير رسمى ، وأنه لا يريد أن يبقى وزيراً للأشغال ، ولا يرضى إلا أن يكون وزيراً للمالية .

وفى ذلك اليوم استدعى على ماهر (باشا) أحمد خشبة (باشا) وفاتحه فى أمر الوزارة وذكر له أنه يريد أن يختار وزراء فنيين ، ويريد لذلك أن يكون مصطفى الشوربجى (بك) وزيراً للعدل ، ويعرض على خشبة (باشا) أن يكون وزيراً للصحة . ودهش خشبة (باشا) لهذا العرض ، فقد كان وزيراً للعدل أكثر من مرة ، ومنذ سنوات طويلة ، كما كان وزير العدل فى الوزارة المستقيلة . وهو من رجال القانون ، فما معنى أن يكون وزيراً للصحة إذا كان على ماهر (باشا) يريد أن يعاونه وزراء فنيون ؟ ! أليس معنى هذا أنه يعرض عليه هذا العرض ليرفضه ، وأنه راغب عن معاونة خشبة (باشا) بالذات ، أو راغب عن معاونة الأحرار الدستوريين جميعاً ؟ !

وكنا ، معشر الأحرار الدستوريين ، نجتمع أكثر من مرة فى كل يوم ، فى فندق

وندسور حيناً ، وفى فندق سان استفانو حيناً آخر ، وفى مكاتب الوزراء ببولكلى أحياناً ؛ وكنا نتناول فى أحاديثنا ما نقف عليه من اتصالات على (باشا) ماهر ويعلق كل منا بما يعن له. وقلق بعض الشبان الذين كانت لهم صلات بمحمد (باشا) محمود فسافروا إليه فى مرسى مطروح يعرضون عليه ما اتصل بهم ، برغم منع الأطباء له من أن يشغل ذهنه بأى أمر ذى بال حرصاً على صحته .

وقيل لى يوماً إن على (باشا) لا يريد أن أكون معه وزيراً للمعارف ، وذلك لما كان بينى وبين الشيخ الأكبر من خلاف على مسألة الأزهر ودار العلوم. لم يبق إذن من الوزراء الدستوريين الثلاثة فى وزارة محمد (باشا) غير مصطفى (باشا) عبد الرازق وزير الأوقاف. ولم يكن مصطفى (باشا) قد اختلف مع أحد خلافاً يدعو لعدم اختياره. ومع ذلك لم يرد ذكره بين من يرشحهم على (باشا) ماهر لوزارته .

فكرنا فى الموقف الذى يجب أن نقفه. ولما كان محمد (باشا) محمود قد أناب عنه الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية فى مفاوضات تأليف الوزارة ، فقد رأينا أن نتفاهم مع السعديين ليكون موقفنا وموقفهم من على (باشا) ماهر واحداً. وذهبنا بعد ظهر يوم الثلاثاء إلى منزل النقراشى (باشا) برمل الإسكندرية واجتمعنا بالدكتور ماهر (باشا) والنقراشى (باشا) وآخرين من زعماء السعديين فانتهينا إلى اتفاق أن يكون موقفنا وموقفهم واحداً ، فإما أن نشترك ويشتركوا فى الوزارة ، وإما أن نمتنع ويمتنعوا عن الاشتراك فيها .

وفى الصباح من يوم الأربعاء علمنا أن إبراهيم الهلباوى (بك) قابل على (باشا) ماهر وتحدث إليه فى تأليف الوزارة ، وألح عليه فى ضرورة اشتراك الحزبين فيها. ثم إننا عرفنا بعد الظهر من ذلك اليوم أن على (باشا) مستعد أن يشرك معه اثنين من الأحرار الدستوريين هما هلباوى (بك) وعبد المجيد (بك) إبراهيم صالح ، ولم يكن أيهما وزيراً من قبل. عند ذلك اجتمعنا فى المساء وتداولنا الرأى فقر قرارنا على أن هذا التفكير من جانب رئيس الوزارة المقبلة ينطوى على تجريح صريح للوزراء الدستوريين فى وزارة محمد محمود (باشا) ، كما أن إشراك اثنين فى الوزارة لا يعتبر تمثيلا للحزب فيها ، ولذلك قررنا عدم اشتراك الحزب فى الوزارة. وأبلغ أحمد خشبة (باشا) هذا القرار تليفونياً إلى الدكتور أحمد ماهر (باشا).

وفى مساء الغد ذهبت إلى مقهى ميامى بالإسكندرية ، واتخذت مجلساً إلى جانب نافذة مطلة على البحر. وإننى لهناك إذ جاء من أبلغنى أن الوزارة تألفت وأن السعديين اشتركوا فيها بأربعة وزراء ، وأن النقراشى (باشا) عين وزيراً للمعارف وأنه طرب لذلك أشد الطرب ، وأن على

(باشا) ماهر أنشأ وزارة جديدة للشئون الاجتماعية وأسندها إلى عبد الرحمن (بك) عزام .

كان ذلك يوم ١٨ أغسطس . وانعقد مجلس الوزراء الجديد بعد ذلك بثلاثة أيام ، فكان من بين قراراته إحالة سليم (بك) حسن إلى المعاش . عند ذلك تنبهت إلى السبب الذى من أجله أبعد خشبة (باشا) عن الوزارة . ولعل هذا السبب ينسحب علىّ أنا كذلك . أليس على ماهر (باشا) قد حدثنى عن التحقيقات التى طلب الأب دريتون مدير دار الآثار إجراءها مع سليم (بك) حسن ، وطلب إلىّ وهو رئيس الديوان ألا أقصى عن لجنة التحقيق الإدارى المعينة بالوزارة شخصاً بذاته ؟ وأنا قد أحلت التحقيق بعد ذلك إلى النيابة . ولم يستطع خشبة (باشا) ، وزير العدل يومئذ ، أن يحمل النائب العام ، يس أحمد (بك) ، على تقديم القضية إلى قاضى الإحالة تمهيداً لإحالتها إلى محكمة الجنايات . لأن النائب العام لم يكن يرى فيها ما يقتضى الإدانة . أفلا توحى إحالة سليم (بك) حسن إلى المعاش بالسبب الذى من أجله حيل بين خشبة (باشا) وبين الاشتراك فى الوزارة ؟

أثارت إحالة سليم (بك) حسن وجماعة من كبار الموظفين إلى المعاش على هذا النحو المفاجئ دهشة الناس وتعليقات الصحف . لكن أمراً أجل خطراً كان أكثر لفتاً للنظر . فقد استدعى حسين سرى (باشا) ، وزير المالية ، محمد طلعت حرب (باشا) مدير بنك مصر وتحدث إليه فى مركز البنك وشركاته وفى دقة هذا المركز دقة توجب على الحكومة أن تتدخل لمصلحة المساهمين وأصحاب الودائع ، وطلب إليه أن يتنحى عن إدارة البنك . وترامى إلى الناس هذا النبأ ففتحوا عيونهم واسعة من الدهشة . فطلعت حرب هو مؤسس البنك منذ عشرين سنة ؛ وهو الذى أنشأ شركات البنك واحدة بعد أخرى ، وبعث فى البلاد نهضة صناعية لم تعهدها من قبل . وهو لهذا موضع تقدير الشعب وإكباره وإجلاله . أفيعامل رجل خدم بلاده أجل خدمة على هذا النحو المهين ، وهو الجدير بكل إكرام وتقدير ؟ ! !

وتولى طلعت حرب لهذه المفاجأة ما تولى الناس جميعاً . لقد كان بنك مصر يعانى فى هذه الفترة أزمة تعانيها المنشآت المالية جميعاً بسبب الأزمة المالية الطاحنة التى حلت بالعالم واستمرت عدة سنين . لكن الرجل لم يكن يحسب أن الأمر يصل بالحكومة إلى أن تعامله هذه المعاملة ، وهو فى نظر الشعب المصرى أكبر من وزير وأكبر من رئيس وزارة ، لأنه هو الذى أقام المؤسسة المصرفية المصرية الكبرى والشركات التابعة لها بإقدامه ، فهو الذى خلق هذه المنشآت ولم يخلقه هو إلا الله . وهو لم يتهم يوماً فى إدارته البنك ولم ترق إلى نزاهته شبهة . وبعض الرعاية من جانب الحكومة للبنك كفيل بأن يعاونه على تخطى هذا المركز الذى لم يبلغ من

الدقـة مـا يريد وزير المالية أن يصوره. لكن وزير المالية حاسم فيما طلبه ، وللحكومة فى البنك ودائع ضخمة إذا هى فكرت فى نقلها إلى بنك غيره ، عرضت سمعة البنك للخطر ، أى عرضت كيان البنك للخطر . والبنك هو طلعت حرب . هو سمعته . وهو حياته ، وهو تاريخه الباق لن تستطيع الأيام محوه ما بقى البنك قائماً . ووزير المالية حاسم قاطع فى طلبه أن يتنحى منشئ البنك عن إدارته . هو يضرب له موعداً ثلاثة أيام ليتلقى جوابه . وهذا الموعد إنذار نهائى ، معناه أن ينزل طلعت على الحكم أو أن تقف الحكومة من البنك موقف الخصم . ما عسى تكون الخواطر التى مرت بنفس طلعت خلال ثلاثة الأيام التى ينتهى فى آخرها هذا الإنذار النهائى ؟ وكيف قضى الرجل هذه الأيام الثلاثة وهو يفكر فى النزول عن عرش مصرفه وبعد أن قضى فيه وفى شركاته عشرين عاماً كان فى أثنائها مقصد العشرات والمئات والألوف من المصريين ، شباناً وشيباً ، رجالا ونساء ، أغنياء وفقراء ، وكان فى أثنائها صاحب الكلمة المسموعة والرأى النافذ .

لقد ذهبت إليه بمنزله قبل ذلك بأسابيع إجابة لرجاء من أحمد ماهر « باشا » وزير المالية أحدثه فى وسيلة يقترحها لدعم البنك . فكبر عليه أن يسمع أن البنك فى حاجة إلى دعم ، وأخبرنى أن كل شىء يسير فيه على أقوم طريق . أما وهو اليوم بإزاء هذا الإنذار من وزير المالية الجديد ، فلا مَفَرَّ له من أن يتخذ قراراً إما بالتخلى عن إدارة البنك ، وإما بالتعرض لوقوف الحكومة من البنك موقف الخصومة .

وآثر الرجل أن يتخلى عن إدارة البنك إبقاء على تاريخه . فأبلغ وزير المالية رأيه قبل انقضاء الموعد المحدد له ، واختارت الوزارة الدكتور حافظ عفيفى (باشا) مديراً للبنك مكانه ، وتخلى كذلك فؤاد (بك) سلطان عن مركزه بصفته عضواً منتدباً عن مجلس الإدارة ، وحل محله عبد المقصود (بك) أحمد .

* * *

انقضت الأيام الباقية من شهر أغسطس ، وبدأت نذر الحرب تخيم على جو أوربا بصورة تلفت الأنظار . والواقع أن الاتفاق الذى عقد فى ميونيخ ، فى منتصف أغسطس سنة ١٩٣٨ بين هتلر ونيفل تشمبرلين . والذى خيل إلينا فى مصر أنه أنقذ العالم من كارثة الحرب ، وكفل استقرار السلام العالمى — هذا الاتفاق لم يكن إلا هدنة ضاعفت دول أوربا الغربية فى أثنائها الاستعداد للحرب . حتى لا تذعن لمشيئة العاهل الألمانى .

ولم تكن ألمانيا أقل من دول أوربا الغربية اندفاعاً فى طريق التسلح . فلما كان الصيف

من هذه السنة ، سنة ١٩٣٩ ، بـدأت ألمانيا تفكر فى استعادة دانتزيج ، الميناء الألمانى الواقع على البلطيق عند نهاية الممر البولونى والذى فرضته معاهدة فرساى ميناء حراً لمصلحة بولونيا . واعترضت بولونيا على هذا الذى يريده هتلر ، وبدا فى الجو أن العاهل الألمانى لن يتردد فى تحقيق ما يريد بالقوة ، وبالاعتداء على استقلال بولونيا نفسها . عند ذلك أعلن رئيس الوزارة البريطانية أن إنجلترا كفلت استقلال بولندا ، وأنها لن تتردد فى خوض غمار الحرب إذا اعتدى على هذا الاستقلال . وكان ظاهراً أن تنضم فرنسا إلى إنجلترا فى موقفها ، لأن فرنسا كذلك كفلت استقلال بولندا ، ولهذا بدأت نذر الحرب تخيم على جو أوربا ، بل تجثم على صدرها .

وقيل فى بعض الدوائر المصرية يومئذ إن هذا الموقف الدولى كان من الأسباب التى أدت إلى استقالة وزارة محمد (باشا) وتأليف وزارة على ماهر (باشا) .

ولست أستطيع أن أثبت هذا الذى قيل أو أنفيه . لكنى أحسب أن الموقف الدولى لم يكن محل بحث مستفيض فى اجتماعات مجلس الوزراء الأولى ؛ بقدر ما كان الموقف الدولى فى سنة ١٩٣٨ حين كان ممثلو مصر فى الخارج : سفراء ووزراء وقائمون بالأعمال ، يوافون وزارة الخارجية يومياً بكل تطورات الأحوال فى دول أوربا كلها . أما فى هذا الصيف الأخير ، صيف سنة ١٩٣٩ ، فلم تكن معلومات الوزراء عن الموقف الدولى تزيد فيما يظهر على معلومات غيرهم من قراء الصحف ، ولم يكن موقف مصر من الأحداث الدولية محل مناقشة رسمية قط . أفيرجع ذلك إلى أن وزارة الخارجية لم تكن تتلقى من المعلومات فى هذا العام مثلما كانت تتلقاه فى العام الذى سبقه وأن ممثلينا كانوا يكتفون بأن يبعثوا ما يقفون عليه من الأنباء إلى الديوان الملكى ؟ أم يرجع إلى أن وزير الخارجية لم ير أن يحيط زملاءه بالموقف الدقيق الذى كانت تتحدث فيه وزارات الخارجية ووزارات الحربية الأوربية كلها ؟ أم أن ممثلينا لم يعنوا بالموقف هذا العام عنايتهم به فى العام الذى سبقه ؟

ليس فى مقدورى أن أقطع فى الأمر برأى . على أننى أذكر ، فى هذه المناسبة ، ما أورده مستر ونستون تشرشل فى مذكراته عن الحرب العالمية الثانية ، من أن التقليد جرى فى بريطانيا بأن توزع وزارة الخارجية على جميع الوزراء كل ما يرد إليها من برقيات ممثليها فى الخارج وتقاريرهم ليحاطوا علماً بالموقف الدولى . ولست أدرى ، أيتبع هذا التقليد فيما سوى إنجلترا من الدول الغربية . لكنه فى نظرى تقليد سليم نافع . فالسياسة الخارجية للدولة تعتمد لنجاحها على نشاط الحكومة ونشاط الشعب فى مرافق الأمة كلها نشاطاً

يزيد فى قوة الأمة وحيويتها . لذلك وجب أن يحاط كل وزير باتجاهات السياسة الدولية وأسرارها ، ليوجه سياسة وزارته توجيهاً تتسق فيه المصلحة الداخلية والاتجاه العالمى . أما أن يبقى الوزراء فى دائرة عملهم الإدارى لا يرون ما وراءها ، فأمر لا يتفق مع واجبهم فى الهيمنة على السياسة العامة للدولة .

بدأت النذر تتواتر بتفاقم الأحوال فى أوربا ، وبدأت البرقيات تنقل تصميم إنجلترا وفرنسا على الدفاع عن سلامة بولونيا ، إذا حاولت ألمانيا أن تغزوها ، تصميماً واضحاً فيما يدلى به كبار ساسة الدولتين من تصريحات فى البرلمان . مع ذلك ظل الكثيرون يرجون أن تتغلب حكمة الساسة كما تغلبت فى ميونيخ . لكن هذا الرجاء بدأ يذوى حين أخذت الوزارة المصرية تصدر قوانين خاصة برقابة السفن وتفتيشها بالموانى المصرية ، وبالتموين والاستيلاء ، وبما شابه ذلك من تشريعات لا تصدر إلا فى حالة الحرب ، أواحتياطاً لها . وكانت الوزارة تصدر هذه التشريعات بمراسيم بقوانين ليكون لها قوة النفاذ إلى أن يقرها البرلمان مما يدل على أن لها طابع الضرورة والاستعجال ، وعلى أنها لم تصدر إلا باتفاق بين الحكومتين المصرية والإنجليزية .

ولم تبطئ ألمانيا أن أعلنت الحرب على بولونيا فى أول سبتمبر . وفى اليوم الثالث من سبتمبر ، أى بعد يومين اثنين ، أعلنت إنجلترا وفرنسا أنهما فى حالة حرب مع ألمانيا .

وكان جلياً ألا تستطيع إنجلترا أن تسارع إلى نجدة بولونيا إلا إذا نزلت جنودها فرنسا وهاجمت الدولتان ألمانيا عبر نهر الرين الذى يفصل بين فرنسا وألمانيا . لكن فرنسا آثرت التزام خطة الدفاع والتحصن بخط ماجينو ، وهو الخط الحصين الذى شيدته على حدودها الشرقية درعاً يقيها غارة الألمان عليها . أما وألمانيا تتبدى منذ سنوات فى مظهر القوة العاتية التى لا تقهر ، وفرنسا وإنجلترا فى هذا الوضع — فقد آمن الناس فى مصر وفى غير مصر بأن بولونيا لن تستطيع مقاومة الجيوش الجرمانية زمناً طويلاً ، وبخاصة لأن ألمانيا وروسيا عقدتا ميثاق عدم اعتداء قبل إعلان الحرب على بولونيا بزمن وجيز .

ماذا عسى أن يكون موقف مصر من هذه الحرب ؟ إن المادة الثالثة من معاهدة الصداقة والتحالف ، التى عقدت بين مصر وإنجلترا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، تنص على أنه إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفاً . أفيقتضينا هذا أن نعلن قيام حالة الحرب بيننا وبين ألمانيا ؟ كان ذلك اتجاه الرأى العام فى الأيام الأولى من الحرب . أذكر أنى التقيت على شاطئ البحر فى تلك الأيام الأولى من سبتمبر بالشيخ المحترم عبد الستار (بك) الباسل ، وكان عضواً بارزاً فى حزب الوفد ، فذكر

لى أننا أصبحنا الآن فى مقام التنفيذ لمحالفتنا مع إنجلترا احتراماً لتوقيعنا . ولم يكن عبد الستار (بك) هو وحده صاحب هذا الرأى ، بل كان الاتجاه العام كاتجاهه ، وكان الاتجاه الرسمى كاتجاهه كذلك.

لكن المخاوف كانت تساور البعض وتصدهم عن الاندفاع فى هذا الرأى ، فقد كان هؤلاء يرون أن ألمانيا لا تقهر ، وأن تنفيذنا المعاهدة بإعلان الحرب عليها خطير النتائج ، ونتائجه تصبح أشد خطراً إذا اشتركت إيطاليا فى الحرب إلى جانب ألمانيا ، فإيطاليا تتاخم مصر فى برقة ، وطالما تحدث موسولينى عن استعادة إيطاليا للإمبراطورية الرومانية القديمة . ومصر كانت إحدى ولايات تلك الإمبراطورية .

لهذا الاعتبار تريثت الوزارة المصرية فلم تعلن قيام حالة الحرب بين مصر وألمانيا . وكان لها من العذر عن عدم إعلان الحرب أن ميادين القتال بعيدة عنا وأن إنجلترا فى غير حاجة إلى هذا الإعلان . ولم يكن ثمَّ فى المعاهدة المصرية الإنجليزية ما يقتضينا إعلان الحرب . فالمادة الثالثة ، التى أوردنا من قبل فقرتها الأولى ، تنص فى فقرتها الثانية على أن معاونة مصر تنحصر فى أن تقدم إلى إنجلترا داخل حدودها جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها ، بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وطرق المواصلات . ليس إعلان الحرب إذن مما قضت به هذه المادة . وليس لهذا الإعلان موجب وميادين الحرب بعيدة عنا . فلنكتف باتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لمواجهة كل موقف تجب مواجهته .

لكن الفقرة الثالثة ، من المادة الثالثة المشار إليها ، تنص على أن تتخذ الحكومة المصرية الإجراءات الإدارية والتشريعية ، بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية ، وإقامة رقابة وافية على الأنباء تجعل التسهيلات والمساعدة فعالة .

أما وقد أصدرت الوزارة التشريعات الخاصة بالسفن وبالاستيلاء وبالتموين ، فقد بقى عليها بحكم المعاهدة أن تعلن الأحكام العرفية ، وأن تقيم الرقابة على الأنباء . والدستور المصرى يقتضى أن يكون إعلان الأحكام العرفية بقانون يصدق عليه البرلمان . فإذا كان البرلمان فى عطلة ، وجبت دعوته فوراً لعرض إعلان الأحكام العرفية عليه . وذلك ما فعلته الوزارة . فقد أصدرت قانوناً بإعلان الأحكام العرفية ، وبعد تردد دعت البرلمان من عطلته لإقرار هذا القانون حتى يستمر العمل به .

ما عسى يكون موقف الأحرار الدستوريين من هذا القانون وقد أصبحوا فى المعارضة ؟ وما عسى يكون موقف الوفد وهو فى المعارضة كذلك ؟ لقد جال بخاطر بعض زملائنا فى ... أن نعارض هذ القانون ، وأن نصوت ضده . وكان أصحاب هذا الرأى يستندون

إلى أمرين . الأول : أن مصر لم تعلن الحرب ، وأنها بعيدة كل البعد عن ميادينها ، فلا موجب مطلقاً لفرض هذا القانون المقيد للحرية . والآخر : أن فى مقدور الحكومة أن تعرض على البرلمان من التشريعات الكفيلة بجعل مساعدة مصر لحليفتها فعالة ، ما يغنى عن إعلان الأحكام العرفية وما تنطوى عليه من استثناءات صارخة لا يرضاها الدستور ولا يرضاها القانون فى الأحوال العادية . وقد أصدرت الوزارة بالفعل من التشريعات الخاصة بالسفن وبالتموين وبالاستيلاء ما يغنى عن فرض الحكم العرفى . وهى قادرة على أن تصدر تشريعات تحظر على الصحف نشر الأنباء الخاصة بالحرب مما لا تجيزه السلطات المختصة . ولمصر فى إنجلترا نفسها أسوة ومثل . فلم تعلن فى إنجلترا أحكام عرفية ، بل اكتفى البرلمان البريطانى ، واكتفت حكومة لندن ، بوضع التشريعات التى رأتها كفيلة بحماية الدولة فى حالة الحرب ، من غير تقييد لحرية الأفراد أو لحرية الصحافة فيما وراء أضيق الحدود التى تقتضيها ضرورات الحرب .

وقد أخذ حزب الوفد بهذه النظرية ودافع عنها أمام البرلمان ، متمسكاً بأن المعاهدة نفسها تنص على أن الحكومة المصرية لها أن تعلن هذه الأحكام ، وأن المسألة إذن تقديرية لا تقتضيها المعاهدة اقتضاء ، بل تقدر بما توجبه ضرورات الحرب . أما نحن الأحرار الدستوريين فناقشنا المسألة طويلا قبل نظرها فى البرلمان ، ثم رجحت أخيراً كفة القائلين بموافقة الحكومة على إعلان الأحكام العرفية . وكانت الحجة التى أدت إلى هذا الترجيح أننا لو كنا فى الحكم شركاء فى الوزارة لتضامنا معها فى إعلان الأحكام العرفية . وليس من الإنصاف أن يكون للإنسان فى الموضوع الواحد رأيان متناقضان تبعاً لوجوده فى الحكم أو كونه فى المعارضة .

على أن الأحرار الدستوريين اشترطوا لموافقتهم ، حين عرض الموضوع على البرلمان ، أن يقف تنفيذ الأحكام العرفية فى حدود ضرورات الحرب لا يتخطاها . وأقر رئيس الوزارة هذا الشرط ، وزاد على ذلك أن أبدى الرغبة فى تأليف لجنة برلمانية يعرض عليها ما يتخذه من الإجراءات التشريعية فى حدود الأحكام العرفية ويتقيد برأيها . وتألفت هذه اللجنة بالفعل . وعلى ذلك وافقت الأغلبية فى مجلسى البرلمان على قانون الأحكام العرفية ، فاستمر نافذاً .

وعهد إلى على ماهر (باشا) بأن يتولى السلطة القائمة على تنفيذ هذه الأحكام العرفية . وما كان لنا أن نعترض على أن يعهد بهذه السلطة إلى رئيس مجلس الوزراء بعد أن كنا قد رأينا فى سنة ١٩٣٨ أن يتولى رئيس الوزارة هذه السلطة إذا قامت الحرب وأعلنت مصر الأحكام العرفية .

لكن موافقتنا على إعلان الأحكام العرفية لم تعن أن نفوسنا اطمأنت إلى الوزارة الجديدة ، أو أننا نسينا ما حدث حين تأليفها ، بل كان ما حدث ، من دفع محمد (باشا) للاستقالة ،

ومن التماس الوسيلة لإقصاء الأحرار الدستوريين عن الحكم ، غدراً لا مسوغ له فى نظرنا .
وكان محمد (باشا) محمود قد استعاد من الهدوء ومن النشاط ومن الصحة ما يسمح له بتولى زعامة المعارضة . وكان بطبيعة الحال أشدنا غضباً من ذلك الغدر ، وأكثرنا حرصاً على أن يظهر الوزارة الجديدة فى صورة لا تحسد عليها . وفكرنا فى الخطوة التى نتخذها لدرك هذه الغاية ، فاستقر رأينا على إعادة ترشيح بهى الدين بركات (باشا) رئيساً لمجلس النواب وكان طبيعياً أن يقبل بهى الدين هذا الترشيح ، لأنه رئيس المجلس بالفعل ، ولأنه مستقل عن الأحزاب . فلا شىء يدعوه للتخلى عن هذه الرياسة . فلو أنه تخلى عنها لاعتبر الناس تخليه انضماماً لحزب ضد حزب آخر . وهو حريص على صفة الاستقلال عنده . والناس حريصون على أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا حتى يكون حكماً بين الأحزاب التى يتألف منها المجلس .

ولو أن على (باشا) ماهر وزملاءه فى الوزارة كانوا يريدون جو سلام برلمانى ويرتفعون برياسات الدولة فوق الاعتبارات الوقتية لوافقونا على ترشيح بهى الدين (باشا) . ولما كانت هناك معركة حول رياسة مجلس النواب ، ولاستقر فى مصر تقليد صالح أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا . فإذا استقر هذا التقليد بضع سنوات تأثر به اختيار رئيس مجلس الشيوخ حين تعيينه فنختير مستقلا كذلك . لكن الدكتور أحمد ماهر (باشا) لم يشترك وزيراً مع أخيه على (باشا) برغم اشتراك حزبه فى الوزارة . وإذ كان الدكتور أحمد ماهر رئيساً لمجلس النواب غير مرة ، قبل اشتراكه فى وزارة محمد (باشا) محمود ، فقد كان مفهوماً عندنا وعند الناس جميعاً أنه سيكون مرشح الحكومة لرياسة مجلس النواب .

وذلك ما حدث . انتهت الدورة البرلمانية غير العادية التى عقدت لإقرار قانون الأحكام العرفية ، وقبيل السبت الثالث من نوفمبر دعى البرلمان للانعقاد فى دورته العادية . وأذن الملك فألقى رئيس الوزراء خطاب العرش فى حفلة الافتتاح . وتأجلت جلسة النواب إلى يوم الاثنين الذى يلى الحفلة لإجراء انتخاب رئيس المجلس ومكتبه .

وبدأت معركة الانتخاب للرياسة بين بهى الدين بركات (باشا) يؤازره الأحرار الدستوريون وبعض المستقلين ، والدكتور أحمد ماهر (باشا) يؤازره السعديون وتؤازره الحكومة وأولياؤها من المستقلين . وكانت معركة حامية شعرت الوزارة بأنها إن انهزمت فيها هددت الهزيمة مركزها . ولم تخف هذا الشعور ولم تترك المعركة حرة ينتخب فيها من ينتخب بل كتب بعض الوزراء فى الصحف ، وأدلى آخرون بتصريحات نشرتها الصحف كذلك ، وقيل فى هذه التصريحات والمقالات إن الحكومة ترى المعركة معركتها ولا ترضى بأن ينهزم

مرشحها . ولم ينس محمد محمود (باشا) ما كان بينه وبين الدكتور أحمد ماهر (باشا) من مودة فى أثناء قيام وزارته ، ولم ينس أنه عهد إلى الدكتور ماهر (باشا) عشية سفره إلى مرسى مطروح أن يقوم مقامه فى محادثات تأليف الوزارة ، ولم ينس اتفاق السعديين مع الأحرار الدستوريين على أن يكون موقفهم موحداً بالاشتراك فى الوزارة أو عدم الاشتراك فيها ، ونكث السعديون هذا الاتفاق . ولهذا كله عنى أن يقود معركة الانتخابات لرياسة مجلس النواب بنفسه . ودفعت هذه العناية من جانبه إلى مضاعفة الحكومة جهدها من جانبها هى كذلك ، حتى لقد اتصلت بجماعة من الأعيان الأحرار الدستوريين تغريهم وتعدهم ليعطوا أصواتهم للدكتور ماهر (باشا) . وقد ظفرت من بعضهم بما أرادت وفاز الدكتور ماهر (باشا) بأغلبية ضئيلة فى انتخاب الرياسة .

ويجدر بنا أن نقف هاهنا لندمغ تدخل الحكومة فى هذا الانتخاب . لقد حرص الدستور على أن يكفل لأعضاء البرلمان فى كلا المجلسين حريتهم الكاملة فى إبداء آرائهم ، فقرر أنهم غير مسئولين عما يبدونه من الآراء فى مجلسهم ، وجعل لهم من الحصانة فى أثناء الدورة البرلمانية ما يجعلهم يؤدون واجبهم وهم بمأمن من تدخل السلطة التنفيذية ، بل السلطة القضائية نفسها فى أمرهم ، بغير إذن مجلسهم . وقد حرم على السلطة التنفيذية أن تمنحهم رتباً أو نياشين حتى لا يغريهم وعد فيؤثر فى رأيهم . أما وهذه روح الدستور ، فمن مخالفة هذه الروح مخالفة صريحة أن تقارب الحكومة النواب من طريق مصالحهم ، لتوجههم توجيهاً خاصاً فى أى أمر يتعلق بالمجلس . وإذا جاز للأحزاب أن تخوض معاركها البرلمانية كما تخوض معاركها الانتخابية ، فمن المحرم قطعاً على الحكومة أن تتخذ من سلطانها وسيلة للتأثير فى عضو البرلمان ، سواء أكان ذلك فى إبداء رأيه أو فى التصويت على قرار الثقة أو مشروعات القوانين ، أو غير ذلك مما يكون محلا للتصويت ، أو فى الانتخابات الخاصة بالمجلس ومكتبه ولجانه . ولقد طالما دمغ الفقهاء ، ودمغت الصحافة ، تدخل السلطة التنفيذية فى الانتخابات العامة لاختيار أعضاء البرلمان ، واعتبرت ما يحدث من ذلك تزييفاً للانتخابات — أفلا يكون التدخل عند أعضاء البرلمان أنفسهم من جانب السلطة التنفيذية أشد استحقاقاً للمؤاخذة ؟ ! إن هذا التدخل ينافى الروح البرلمانية منافاة صريحة . فأساس الحياة البرلمانية الحرية : الحرية التامة الصريحة التى لا تعرف قيداً ولا حدًّا . وعضو البرلمان ، الجدير حقًّا باسم النائب المحترم أو الشيخ المحترم ، هو الذى يأبى أن تتدخل لديه السلطة التنفيذية فى أى أمر ، لأن هذا التدخل ينافى حرية النائب أو الشيخ ، وينافى مبدأ فصل

السلطات . وينافى نص الدستور على أن النائب حر لا يملك ناخبوه ولا تملك السلطة التى عينته أن تطلب إليه أمراً على سبيل الإلزام . وأى إلزام كأن تشعرنى أننى مهدد ، فى مالى أو فى عيالى أو فى مكانتى ، إذا لم أسلك مسلكاً معيناً فى الكلام أو فى الصمت أو فى الانتخاب ؟ ألا لئن صح أن يلام حاكم مستبد يلجأ إلى سيف المعز وذهبه ، لأجدر باللوم ذلك الحاكم الذى يزعم أنه يستند إلى ثقة الأمة ونوابها فى البرلمان ثم يلجأ إلى الإغراء أو التهديد أو إلى الوعد أو الوعيد .

وإنما يخفف من هذا اللوم أننا لا نزال متأثرين فى مصر بطبائع الاستبداد التى طبعت نظم الحكم عندنا أجيالا متعاقبة ، والتى جعلت من الحاكم سيداً تجب طاعته وإن خالف القانون . لا يزال عضو البرلمان عندنا يطلب إلى الوزير أن يأمر بتنفيذ رغباته وإن خالفت القانون ، لأنه يرى سلطان الوزير مطلقاً غير مقيد . وما تزال الوزارات ترى من حقها أن تحل مجلس النواب إذا خال بخاطر هذا المجلس أن يخالفها عن رأيها واستطاعت هى أن تحله . ولا يزال الناس يتحدثون عن هيبة الحكومة يقصدون بذلك سلطانها النافذ على الجميع فى حدود القانون ، وفيما وراء حدود القانون . ورجالنا المتعلمون الذين يلون الوزارة ، وفقهاؤنا الدستوريون أنفسهم إذا ولوا الوزارة ، يشعرون بشعور عامة الشعب ويسيرون على المبادئ التى يكرهها أفراد الشعب . لم تتأصل فكرة الحرية بعد فى نفوس أبناء هذا الجيل الذى شهد الحكم المطلق وخضع له ، فلا عجب أن تبقى عالقة به سوائب من هذا الميراث الكريه ، لا يستطيع التغلب عليها أو التخلص منها . والرجاء كل الرجاء فى أن تتطهر الأجيال المقبلة من هذا الميراث وأن تشعر أن عمل الحاكم أن يكفل لأبناء الشعب حقهم فى الحرية ولو ضد الحاكم أو ضد جمهرة الشعب نفسه . يومئذ يكون لما نبديه الآن من لوم أو تثريب موضعه الحق ، لا يخفف منه اعتبار أيًّا كان ، ويومئذ يثور الشعب بمن يعتدى على الحرية ، ويرى هذا الاعتداء إهداراً لحقه ولكرامته لا يمكن السكوت عليه .

* * *

لم يؤد انتزاع الحزبى على رياسة مجلس النواب ، أو على غيرها من المسائل ، إلى انصراف الناس عن التفكير فى الحرب والاتجاه بكل أفكارهم نحوها . ومما دعاهم إلى ذلك قوة الجيش الألمانى فى الحرب الخاطفة ، وسرعة اندفاعه إلى أغراضه ، ومحالفة النصر له محالفة خيل إلى الناس معها أن هؤلاء الألمان لا غالب لهم . ففى ثمانية عشر يوماً من بدء الحرب ألقت الجيوش البولونية سلاحها ، بعد أن دخلت الجيوش الألمانية البلاد من حدودها الغربية واستمر تقهقر

القوات التى تقاومها ، ثم دخلت الجيوش السوفييتية من حدود بولونيا الشرقية وكأنها كانت من القوات الألمانية على ميعاد .

وبهزيمة الجيش البولونى فى هذه الفترة الوجيزة أتيحت الفرصة للألمان أن يتجهوا بكل قواتهم لمحاربة فرنسا وإنجلترا فى الجبهة الغربية . ولم تحترم ألمانيا حياد البلجيك فى هذه الحرب العالمية الثانية ، كما أنها لم تحترم هذا الحياد فى الحرب العالمية الأولى ، وبخاصة لأنها رأت اجتياز خط ماچينو الفرنسى عسيراً ويكلفها تضحيات كبيرة ، ورأت أن فرنسا لم تهتم بتحصين الحدود الفاصلة بينها وبين البلجيك . فإذا سقطت بلجيكا فى يد ألمانيا سهل على القوات الألمانية أن تخترق أراضى بلجيكا إلى الشمال الفرنسى وأن تنحدر من هناك إلى العاصمة الفرنسية .

وقد كان إهمال فرنسا تحصين الحدود الفاصلة بينها وبين البلجيك أمراً عجبا فى نظر العسكريين وغير العسكريين . ففى حرب السبعين (١٨٧٠) كانت الموقعة الفاصلة بين الجيشين الألمانى والفرنسى هى موقعة سيدان الواقعة على حدود بلجيكا . وفى الحرب العالمية الأولى اندفع الألمان من بلجيكا إلى فرنسا . وكان ذلك كله لأن فرنسا عنيت دائماً بتحصين الحدود الفاصلة بينها وبين ألمانيا . ولم تعن العناية الكافية بتحصين الحدود الفاصلة بينها وبين البلجيك . أما وقد ثبت للفرنسيين فى الحربين أن الألمان يرون المعاهدات قصاصات ورق ، وثبت لهم بنوع خاص فى الحرب العالمية الأولى أنهم لم يحترموا حياد البلجيك ، فقد كان أول واجب عليهم أن يمدوا خط ماجينو إلى بحر الشمال ، وأن تكون الحصون بينهم وبين بلجيكا فى مناعة الحصون وخطوط الدفاع التى أقاموها بينهم وبين ألمانيا . لكنهم لم يفعلوا . لذلك لم يلبث الألمان ، حين فرغوا من بولونيا ، أن وجهوا ضرباتهم العنيفة إلى بلچيكا . وقاومتهم الجيوش البلجيكية الباسلة مقاومة عنيفة . وانضمت قوات كبيرة من الجيش البريطانى إلى الجيوش البجيكية لصد الهجوم على الدولة الصغيرة الصديقة لبريطانيا ولفرنسا . لكن الجيوش الألمانية الزاحفة سحقت قوات المقاومة سحقاً عنيفاً ، وكادت تلتى بالقوات البريطانية فى البحر لولا أن استطاع الأسطول البريطانى والسفن التجارية البريطانية وزوارق الصيد البريطانية أن تنقذ بقية هذا الجيش المنهزم من « دنكرك » إلى إنجلترا ، وأن تتم بذلك من معجزات الحرب ما حعل الهزيمة فى مقام النصر .

ترى ، ماذا عسانا نصنع فى مصر إذا امتدت الحرب إلينا يوماً من الأيام ؟ فكرت وفكر غيرى فى هذا الأمر الخطير قبل أن ينتهى الألمان من غزو بولونيا لينقلبوا إلى غزو بلجيكا . واتصل بى صديق الأستاذ .فة (بك) خليل المحامى وأخبرنى أن مصنعاً للأسلحة والذخيرة فى

بلجيكا يمكن نقله إلى مصر بثمن مقبول إذا رغبت الحكومة المصرية فى ذلك . وذهبت معه إلى وزارة الحربية وقابلنا وزيرها صالح حرب (باشا) وخاطبناه فى هذا الأمر ، فاستمهلنا أسبوعاً حتى يخاطب رئيس الوزراء . وقال لنا فى صراحة : أنتم تعلمون أن هذا الأمر لا يمكن أن يتم فى مثل هذه الظروف الحالية من غير موافقة إنجلترا . وذهبنا إليه بعد أسبوع ، فاستمهلنا أسبوعاً آخر . لكن الألمان كانوا قد دخلوا بلجيكا خلال هذا الأسبوع الثانى ، فلم نر فائدة من مخاطبة الوزير كرة أخرى . ولا أزال أعجب كلما ذكرت هذا الأمر كيف يؤجل من أسبوع لأسبوع حتى تفوت الفرصة ، وأسأل نفسى : أفخوطبت إنجلترا فى الأمر فلم ترضه ، أم أن الوزير رأى الأمر لا يستحق العجلة فلم يخاطب رئيس الوزراء فيه ، أو لم يخاطب الرئيس السلطات البريطانية فيه ، حتى فاتت على مصر وعلى إنجلترا نفسها فرصة ما كان يصح تفويتها بحال .

كان هجوم الألمان الخاطف على بلجيكا وتقدمهم السريع فيها واستيلاؤهم عليها ، ثم استيلاؤهم عنوة كذلك على هولندا ، واحتلالهم الدانمرك بغير حرب – كان ذلك كله مثار تطلع المصريين ، تطلع إعجاب بهؤلاء الغزاة الذين لا يقهرون ، ومثار بحث الوزارة موقف مصر من الفريقين المتحاربين . إن عليها بحكم المعاهدة التزامات لا مفر من الوفاء بها ؛ لكن إنجلترا تريد أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا ليكون لهذا الإعلان أثره المعنوى فى البلاد العربية وفى بلاد الشرق الأوسط . أفتجيب الوزارة الدولة الحليفة إلى مطلبها وتعلن مصر الحرب على ألمانيا ؟ قال بعض الوزراء : ومالنا نراهن على الجواد الخاسر ونربط مصيرنا بعجلة الإمبراطورية المنهزمة . وقال غيرهم : إن الحرب سجال . وإنجلترا تخسر المواقع كلها ، وتكسب المعركة الأخيرة . ذلك تاريخها . ومن الخير أن نعود الشعب المصرى على المغامرة . وقال أولو الحكمة : وفيم العجلة وميادين الحرب بعيدة عنا كل البعد ؛ إننا نجيب إنجلترا إلى كل ما تطلبه بحكم المعاهدة . وهى تشكرنا على ذلك بلسان ممثلها ، ولا نحسبها تبالغ فى الإلحاح علينا بإعلان الحرب ما قمنا بمعاونتها ، وما كانت بيننا وبين ميادين القتال ألوف الأميال . فالخير فى أن نكسب الوقت ما بقيت إيطاليا على الحياد ، وما بقينا بذلك من الحرب بمنجاة . وكسب هذا الرأى أغلبية مجلس الوزراء ، ولم تبالغ إنجلترا فى الإلحاح على مصر أن تعلن الحرب مكتفية بوعد من رئيس الوزارة أن يكون هذا الإعلان محل تقدير الوزارة ونظرها إذا دخلت إيطاليا الحرب أو أصبحت مصر على مقربة من ميادينها .

وشجع الوزارة المصرية على هذا الموقف وعلى التمسك به ما كانت تذيعه محطات الإذاعة

الألمانية من أن ألمانيا تقدر موقف مصر الخاص ، ولا تعتبر ما تقدمه لإنجلترا من معاونة فى حدود المعاهدة عملا عدائياً ، لأن مصر لا تملك أن تمتنع عن تقديمه وجنود إنجلترا منتشرة فى بلادها .

وسرت العدوى من الوزارة إلى الشعب . ورأى كثيرون فى انتصارات الألمان المتصلة ما بعث إلى نفوسهم اليقين بأن إنجلترا منهزمة لا محالة ، وبأن من العبث التعلق بأذيالها ، بل من العبث مناصرتها قولا أو عملا . وانتشرت هذه الأفكار من الأندية إلى الجماهير ، وانتقلت من حيز التفكير إلى حيز العقيدة . وزاد هذه العقيدة تأصلا شعور الناس بقيام الأحكام العرفية ، وبالرقابة على الصحف ، برغم خفة هذه الرقابة وبقاء هذه الأحكام فى أضيق الحدود التى تقتضيها ضرورات الحرب اقتضاء لا مفر من النزول على حكمه .

وازدادت هذه العقيدة ثباتاً فى النفوس ، حين انتقلت الحرب من بلجيكا وهولندا والدانمرك إلى فرنسا . فقد بدأت حصون الشمال الفرنسى تسقط فى أيدى الألمان حصناً بعد حصن ، وبدأت جيوش الألمان تطارد الجيوش الفرنسية فلا يثبت أمامها جيش ولا تقف فى طريقها مقاومة ، وأصبح هؤلاء الألمان فى الأراضى الفرنسية وكأنهم الجراد المنتشر أو الطير الأبابيل ، وكأن نيرانهم منبعثة من أفواه الجحيم لا من أفواه المدافع ، وكأنهم البلاء منصباً من السماء ، ومتفجراً من الأرض ، ومثيراً طباق الجو كله . والبرقيات تصل إلى مصر بهذه الانتصارات الألمانية ، مصورة تصويراً لا يدع موضعاً للشبهة فى أن فرنسا موشكة أن تنهار ، وأن غزاتها موشكون أن يضعوا أيديهم على كل أخضر ويابس فيها .

والجيوش البريطانية المقاتلة فى فرنسا لم تكن أحسن من الجيوش الفرنسية حظاً ، بل كانت تنهزم هى كذلك ويصيبها من البلاء ما يصيب أبناء هذا الوطن التعس المنكود الحظ ، بعد أن خاض غمار الحرب وأبناؤه أشد ما يكونون فى الحرب زهداً ، وعن الذهاب إلى جبهاتها تثاقلا . أفقدر لفرنسا أن يصيبها بعد سبعين سنة ما أصابها فى حرب السبعين ؟ وإذا انهزمت فرنسا فهل تستطيع إنجلترا أن تقف وحدها تقاوم هذا الغول الألمانى الذى يحطم بمصفحاته ومدرعاته كل ما أمامه ! ؟

انقضت ثمانية أشهر مذ بدأت الحرب فى بولونيا إلى أن تراجع الجيش الفرنسى وحلفاؤه البريطانيون فى شمال فرنسا . وفى هذه الأثناء كان الشعور فى مصر يزداد إعجاباً بالألمان ، وبتفوقهم المنقطع النظير ، ويزداد تبعاً لذلك إعراضاً عن إنجلترا يأساً من فوزها . وكانت وزارة على ماهر (باشا) تبدى من الحرص على تنفيذ المعاهدة فى أضيق حدودها ما يجنبها

لوم إنجلترا ، ويتحدث أعضاؤها مع ذلك حديث الواثق من انتصار الألمان السريع الساحق .

وكانت الوزارة قد عينت الفريق عزيز المصرى (باشا) رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى . وعزيز (باشا) رجل تعلم الفنون العسكرية الألمانية ، ولم يخف فى يوم من الأيام إعجابه بألمانيا . أما موجة الإعجاب بانتصار الألمان المتواصل ترتفع فى مصر ، وعزيز (باشا) هو رئيس أركان الحرب للجيش المصرى ، والوزارة المصرية تأبى أن تعلن الحرب على ألمانيا ، والإنجليز الرسميون وغير الرسميين فى مصر يشعرون فى أعماق نفوسهم بهول ما يصيب أبناء وطنهم فى ميادين القتال ، ويرون بأعينهم هذا الذى يقع فى مصر ويسمعون أن عبد الرحمن عزام (بك) وزير الشئون الاجتماعية ، وصالح حرب (باشا) وزير الحربية يتحدثان فى كل مجلس عن انتصارات الألمان وهزائم الإنجليز . فلا عجب أن تمتلئ نفوس السفير البريطانى ، وأعوانه فى السفارة ، والمشيرين عليه من الإنجليز المقيمين فى مصر ، حفيظة على هذه الوزارة التى رفضت مجاراتهم فى إعلان الحرب وأصرت على هذا الرفض ، وأن يروا فيما تقدمه من المعونة لإنجلترا فى حدود المعاهدة نوعاً من النزول على الحكم لا يرضاه من ضعضعت الهزيمة نفسه فلم يعد قادراً على كبح غضبه أو إخفاء حفيظته .

كنت أفكر تلك الأيام فيما اقترحه علىّ الأستاذ محمد نجيب من تأليف شركة مصرية للأنباء تتلقى الأنباء وتنقلها بطريق اللاسلكى . واقتضى التفكير فى هذا الموضوع أن أتصل بإدارة محطة الإذاعة اللاسلكية المصرية وإدارة شركة ماركونى . وكان الرايت أونوار بل سير كامبل هو مدير ماركونى . وبينى وبين الرجل علاقة ترجع إلى زمن أقربه صيف سنة ١٩٢٩ . حين كان محمد محمود (باشا) بلندن يتحدث مع وزارة الخارجية البريطانية لعقد معاهدة بين مصر وإنجلترا . لهذا قابلته ، وتحدثت إليه فيما إذا كانت « ماركونى » على استعداد للتعاون معنا فى إنشاء المحطة والأجهزة اللازمة لشركة الأنباء . وإذ كان كامبل معنياً بعلاقة مصر وإنجلترا ، فقد كان طبيعياً أن نتحدث فى موقف وزارة على (باشا) ماهر من الحرب وموقف إنجلترا منها . وكان كامبل صريحاً فى حديثه أن الوزارة تنفذ المعاهدة بسخاء ، ولكنها تنفذها تنفيذ الكاره الساخط لا الصديق الحريص على معاونة صديقه . وقد أثار حديثه فى نفسى الكلمة العربية القديمة عن الإحسان : « إن الناس لا يسألون كم أعطى ، ولكنهم يسألون كيف أعطى » ؛ وعلى هذا كانت الحالة النفسية ، القائمة بين الوزارة المصرية والسلطات البريطانية فى مصر ، مشوبة بقدر عظيم من عدم الثقة وعدم الاطمئنان إلى المستقبل .

وكان السفير البريطانى ، سير مايلز لامبسون ، من أشد البريطانيين تأثراً بهذه الحال النفسية . وهو لم يكن يخفى فى أحاديثه لأصدقائه ومعارفه من المصريين ، ما يخالج نفسه من هذا الشعور ، كما أنه لم يكن يقف فى حديثه عن موقف مصر من إنجلترا عند الوزارة ، بل كان يتخطى الوزارة إلى العرش وصاحبه ، ويذكر ان فاروق ألمانى الهوى ، يسر لانتصار النازية ولهزائم إنجلترا وكان يستشهد بحوادث لا أعرفها لكننى كنت أعلم أن الملك فاروق كان مستريحاً لعدم إعلان مصر الحرب ، وأنه كان يرى فى هذه السياسة خيرا لمصر كثيرا

كان حديث الحرب ، وما تنقله الأنباء عن ميادينها ، مما يتناقله الناس من جميع الطبقات فى مصر ويعلقون عليه . لكن ذلك لم يمنع الحياة العادية من أن تجرى مجراها . فلم تكن الوزارة تطبق الأحكام العرفية تطبيقاً قاسياً ، بل كانت تقف بها فى حدود ضرورات الحرب . لهذا كان البرلمان يتناقش فى الشئون التشريعية العادية ، وكانت الأسئلة والاستجوابات فيه تتعرض لما يحدث من مختلف التصرفات فى العواصم والأقاليم ، وكان ما يخص الحرب من نشاط أعضاء البرلمان محدودا فى نطاق ضيق ، وكانت الحكومة تسعى جهدها لكسب معارضيها كيما يتعاونوا معها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا . من ذلك أنها ألفت لجنة لدرس مشروع استنباط الكهرباء من مساقط خزان أسوان ، ولم تكن وزارة الوفد قد أتمت الاتفاق فى شأنه مع الشركة البريطانية التى يمثلها الكولونيل حراى ، فاختارت من المعارضين أعضاء فى هذه اللجنة كنت من بينهم . صحيح أن هذه اللجنة لم تنته فى الموضوع إلى قرار بسبب تطور الحرب تطوراً سريعاً ، لكن تأليفها يشهد بأن الوزارة كانت تبذل غاية جهدها لتكسب ود المعارضة ما استطاعت . ولم يشترك الوفديون بطبيعة الحال فى هذه اللجنة . كما أنهم لم يشتركوا فيما خلا لجنة الأحكام العرفية التى تألفت فى مجلسى البرلمان . لأن الوفديين جروا فى سياستهم على عدم التعاون مع غيرهم من الأحزاب فى أية مسألة من خصائص السلطة التنفيذية .

وفى شهر مايو من سنة ١٩٤٠ احتل الألمان النرويج بعد أن كان البريطانيون يحاولون صدهم عنها أو سبقهم إليها . وشعر الساسة الإنجليز وأعضاء مجلس العموم أن وزارة نيفل تشمبرلين غير قادرة على أن تنهض وحدها بعبء الحرب ، فاتجه تفكيرهم إلى تأليف وزارة قومية تضم العمال والأحرار مع المحافظين . وقبل العمال أن يحملوا المسئولية فى ذلك الظرف العصيب إذا تولى ونستون تشرشل رياسة الوزارة . وتألفت الوزارة القومية الإنجليزية ، واشترك فيها نيفل تشمبرلين وزيراً ، وبدأ تشرشل سياسة جديدة أساسها المقاومة إلى النهاية .

لم يكن تأليف الوزارة البريطانية الحديدة ليغير مجرى الحوادث بين عشية وضحاها ، بل استمر إله الحرب يسير فى صفوف القوات الألمانية حين تدفقها مندفعة من شمال فرنسا إلى باريس . واضطرت الحكومة الفرنسية أمام هذا السيل الجارف العرم أن تنقل مقرها من العاصمة إلى بوردو ، وأن تعلن باريس مدينة مفتوحة ، ثم اضطرت وزارة دلادييه إلى الاستقالة ، ثم لجأت فرنسا إلى بطلها الشيخ المارشال بيتان ، بطل فردان فى الحرب العالمية الأولى .

ورأى السنيور موسولينى ، عاهل إيطاليا وحليف ألمانيا ، أن الفرصة سانحة لدخول إيطاليا الحرب . لقد بقيت بلاده قرابة العام تفيد من نعمة الحياد اقتصادياً وتجارياً فوائد جمة . وها هى ذى فرنسا الآن توشك أن تنهار . وإذا انهارت فرنسا واستولى الألمان عليها لم يبق لإنجلترا مفر من التسليم ، وإن قاومت بعد ذلك ما قاومت . لهذا انتهزت إيطاليا الفرصة فدخلت الحرب شريكة مع ألمانيا لعلها تظفر بنصيب من مغانمها عند عقد الصلح . ولم تكن فرنسا بحاجة إلى أن تعلم أن إيطاليا دخلت الحرب لتطلب إنهاء القتال . فقد تولى المارشال بيتان السلطة وهو عالم أن قوات فرنسا لم تبق لها بالمقاومة طاقة . لهذا بعث إلى الألمان ، واتفق معهم على شروط للهدنة منها أن يحتلوا شمال فرنسا المتاخم لبلجيكا إلى جنوب باريس ، وأن يحتلوا الشرق المتاخم لألمانيا إلى البحر المتوسط ، وأن يذروا ما وراء ذلك للفرنسيين . وأقامت حكومة المارشال بيتان فى فيشى وسميت باسم حكومة فيشى .

أدى دخول إيطاليا الحرب ، فى العاشر من شهر يونيو سنة ١٩٤٠ ، إلى تطور جوهرى فى موقف مصر وإنجلترا . فإيطاليا تحتل ليبيا ومن ثم تتاخم مصر فى برقة . وقد تولى الجنرال جراتسيانى قيادة القوات الإيطالية فى ليبيا ، ليتوجه بها إلى مصر ويجعل من أرضها ميادين لقتال إنجلترا فيها . فما عسى يكون موقف الحكومة المصرية ؟ ! لقد أعلنت إيطاليا بلسان موسولينى أنها مضطرة لدخول الأراضى المصرية لإخراج الإنجليز منها ، وأنها برغم ذلك تحترم استقلال مصر ولا تريد بحال أن تعتدى عليه أو تمسه . أفيكفى هذا الإعلان ، الذى نشرته محطات الإذاعة فى أرجاء العالم جميعاً ، لتظل الحكومة المصرية فى موقفها من محور ألمانيا – إيطاليا ؟ لقد كان مفهوماً أن تظل مصر دولة غير محاربة حين كان القتال فى ميادين أوربا لا يتعداها . أما اليوم وسيصبح القتال فى أرض مصر ، وقد يمتد إلى مدنها وأريافها ، فماذا عساها تصنع ؟ وأى موقف تراها تقف ؟ !

أعلن على ماهر (باشا) أن مصر ستقف موقف المدافع عن نفسها إذا اعتدى عليها ،

وأدلى أمام البرلمان بتصريح صريح فى هذا المعنى . على أن الحكومة البريطانية لم تكن مطمئنة إلى نوايا الحكومة المصرية بعد الذى رأته منها قبل أن تنتقل الحرب إلى جوارها . أتراها تكتفى بهذا التصريح من رئيس الوزارة المصرية لتنتظر حتى ترى ما يكون ؟ أم أنها بلغ من عدم ثقتها بعلى (باشا) ماهر ووزارته مبلغاً لا تطيق معه الصبر عليه وعليها ؟ . . .

لم تكن إنجلترا وحدها هى التى تحركت مخاوفها لإعلان إيطاليا الحرب وتأهبها لغزو مصر . فقد فكر المصريون فى الأمر طويلا واختلفوا فيه رأياً . وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) ، رئيس الهيئة السعدية المشتركة مع على (باشا) ماهر فى الحكم وشقيق على (باشا) ماهر ، أول من أدلى برأيه صراحة فى الأمر ، ونادى بأن مصر لم يبق لها مفر من أن تعلن الحرب على المحور : (ألمانيا وإيطاليا) ، وأن تتخذ لهذا الموقف كل أهبة وكل عدة . وكان يؤيد رأيه هذا بأن سكوت مصر عن إعلان الحرب إقرار منها بأن إنجلترا تحميها ، وأن إنجلترا هى المسئولة عن استقلالها . وهذا موقف لا يجوز أن ترضاه أمة تحترم نفسها وتقدر كرامتها وتعتز اعتزازاً حقيقياً باستقلالها . ثم إنه كان يرى أن اشتراك مصر فى الحرب يجعل لها الحق ، إذا انتهت الحرب بانتصار الحلفاء ، فى أن تظفر بجلاء القوات البريطانية على أراضيها بعد أن تكون هى التى دافعت عن استقلالها وعن سلامة هذه الأراضى . فإذا دارت الدائرة على إنجلترا وعلى مصر معها ، وقدر أن تنتصر ألمانيا وإيطاليا ، فلن يغنى عن مصر أن أعلنت الدولتان المنتصرتان أنهما تحترمان استقلالها . فأطماع موسولينى فى استعادة الإمبراطورية الرومانية معروفة . وقد كانت مصر قبل الفتح الإسلامى رومانية ، وموسولينى يريدها أن تكون مستعمرة إيطالية .

على أن هذا الرأى الذى نادى به الدكتور ماهر (باشا) لم يكن له فى الرأى العام المصرى صدى . فلم يكن أحد يتوقع انتصار إنجلترا بعد أن انهارت فرنسا ووقف الإنجليز وحدهم فى ميدان القتال يقول لهم تشرشل : لا أملك لكم إلا الدم والعرق والدموع ، وأنا مع هذا كفيل لكم بالنصر النهائى حتى لو أننا اضطررنا للجلاء عن إنجلترا إلى كندا .

وإذا حدثت المعجزة وانتصرت إنجلترا فلن تسلم بالانسحاب من مصر بعد أن بذلت عشرات الوعود بالجلاء ولم تصدق فى وعد منها . وإذا صح أن دخل الألمان والإيطاليون مصر فلن يكون المصريون أسوأ حالا منهم مع إنجلترا فإعلانهم الحرب على ألمانيا وإيطاليا ، ومغامرتهم لذلك بالمقامرة على جواد تدل كل الظروف على أنه الخاسر ، لن يكون من نتائجه إلا أن تدمر الطائرات الألمانية الجبارة منشآت الرى على النيل ، وقد تدمر خزان أسوان نفسه ، وعند

ذلك تبقى مصر عشرات السنين تحاول إصلاح ما أفسدت الحرب من مرافقها من غير أن تفيد شيئاً . فخير لها أن تجرى على سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب وأن تبقى دولة غير محاربة ، وأن تنتظر ما تسفر عنه الحرب من نتائج لترتب موقفها من بعد على هدى هذه النتائج .

كان محمد محمود (باشا) مريضاً فى هذه الأثناء ، اشتدت به العلة فلزم فراشه . وقد كانت سياسته ، حين كان رئيساً للوزارة ، متفقة مع اتجاه الدكتور أحمد ماهر من حيث إعلان الحرب . على أنه لم ير فى هذا الموقف أن يقول شيئاً ما دام لا يستطيع أن يفعل شيئاً أو أن يضطلع بتبعة . وإن ظل برغم مرضه يتتبع الأنباء ويرقب تطور الموقف . وكان يقابل بعض أعضاء الحزب ويستمع لهم من غير أن يبدى رأياً صريحاً يطالعهم به .

وكنت فى ذلك الحين من أقل هؤلاء الرجال تحدثاً إليه فى شئون السياسة وتطوراتها . لأننى كنت أقدر أنه ، وهو فى علته ، محتاج أشد الحاجة إلى ألا يناقشه أحد ، أو يثير أعصابه أحد . فكنت كلما ذهبت إليه اقتصرت على الاستفسار عن صحته ، فإذا تكلم فى السياسة لم أزد على الاستماع ولم أبد رأياً.ومما كان يحملنى على ذلك أن الموقف لم يكن يتحكم فيه الرأى ، بل كانت تتحكم فيه الأحوال المتغيرة بتغير مجرى الحرب . فلم تكن القوات الإيطالية قد اقتربت بعد من الحدود المصرية . وقد أعلن على ماهر (باشا) أن مصر ستقف موقف الدفاع عن نفسها إذا مست القوات الإيطالية سلامة أراضيها . لذا كنت أوثر الانتظار أرقب ما تتطور إليه الحوادث ، وبخاصة لأننى لم أكن وزيراً أحمل تبعة ما ، ولأننى ناديت أول ما نشبت الحرب بأن تتألف كتلة من الدول غير المحاربة تعمل على إنقاذ العالم من هول الكارثة النازلة ، فلم يسمع لى أحد فى مصر ولا فى خارج مصر . وكيف يسمع الناس كلاماً حين يدوى المدفع وتئز الطائرة ، وتمخر البوارج الحربية البحار ؟ لهذا لم أكن أفاتح محمد (باشا) الحديث إلا بالقدر الذى تقتضيه المجاملة حين عيادة المريض .

وإننا لكذلك إذ علمنا أن الحكومة البريطانية وجهت عن طريق سفارتها فى مصر إلى الملك فاروق تبليغاً بأن حكومته لا تقف منها موقف الصديق ، وأنها فى ريب من نواياها . ورأى الملك حين رفع إليه هذا التبليغ أن يستنير برأى أولى الرأى فى البلاد ، فوجهت إلى الأحزاب بأمره دعوة أن تبعث مندوبين عنها إلى اجتماع يعقد بقصر عابدين للتشاور فى الموقف. واختار محمد محمود (باشا) مصطفى عبد الرازق (باشا) لينوب عن حزب الأحرار الدستوريين فى هذا الاجتماع ؛

وهناك عرض على ماهر (باشا) على المجتمعين ما قامت به وزارته من معاونة إنجلترا فى حدود المعاهدة ، وما تلقته من خطابات الشكر على هذه المعاونة . لكن الحاضرين ، وفى مقدمتهم أحمد ماهر (باشا) رأوا الخير فى أن تستقيل وزارة على ماهر (باشا) بعد أن انعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية وبعد أن أصبح تعاونهما غير ممكن . وعلى أثر هذا القرار ألقى على ماهر (باشا) فى البرلمان تصريحاً طعن فيه طعناً جارحاً على موقف إنجلترا من مصر ، وعلى تصرف سفيرها الاستبدادى مع وزارة مصر ، مما جعل عودته إلى الحكم والحرب قائمة أمراً غير ممكن ، وجعل منه خصما صريحاً لممثل إنجلترا فى مصر ، وخصما صريحاً لإنجلترا نتيجة لذلك .

ورفع على (باشا) ماهر استقالة وزارته إلى الملك فقبلها ، وأخذ يتبين من عسى يكون الرجل الذى يعهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة ليتلافى الموقف الذى أدى إلى استقالة الوزارة الماهرية . وكان طبيعياً أن يكون هذا الرجل ممن تصلهم بالسفير البريطانى مودة تمكنه من مواجهة الأحداث الدقيقة المتوقعة نتيجة لدخول إيطاليا الحرب . واستقر الرأى على أن يعهد لحسن (باشا) صبرى بتأليف هذه الوزارة الجديدة .

* * *

لم أشر فى هذا الفصل إلى أى نشاط سياسى قمت أنا به منذ أعلنت الحرب . والواقع أننى لم أقم فى هذه الشهور بنشاط سياسى يذكر . فمنذ تألفت وزارة على ماهر (باشا) ولم يشترك الأحرار الدستوريون فيها ، فكرت فى العود إلى الصحافة وإلى التأليف ، وشغلت بالتمهيد لإنشاء شركة الأنباء التى أشرت إليها منذ قليل . لهذا عدت إلى السياسة الأسبوعية أكتب مقالاتها الافتتاحية ، وفكرت فى أن أتابع سلسلة الدراسات الإسلامية التى بدأتها بالكتابين : « حياة محمد » و « فى منزل الوحى » . فجمعت المصادر العربية والأجنبية لحياة الخليفة الإسلامى الأول « أبى بكر الصديق » . وبدأت بقراءة ما كتبه ابن جرير الطبرى عن هذا الخليفة العظيم برغم قصر عهده . وأشهد لقد شعرت أثناء هذه القراءة بلذة بل بنشوة ملكت على كل مشاعرى ، وسمت بى إلى حيث استطعت أن أعيش فى جو ذلك العهد الجليل العظيم وفى صحبة رجاله ، وأن أسير مع خالد بن الوليد فى غزواته لقتال المرتدين ثم لفتح العراق وفتح الشام ، وكأننى مع هذه الجيوش المظفرة أرى بعينى قتالها المجيد ، وأدون من هذه الفعال ما يسترعى نظرى ويطرب له فؤادى . فلما انتقلت من ابن جرير إلى غيره من المراجع ازددت

اندماجاً فى البيئة والجماعة التى كنت أقرأ أنباءها تمهيداً لتدوين تاريخها . ولعل جو الحرب العالمية الذى أحاط بى فى أثناء هذه القراءة كان له أثره فى معاونتى على هذا الاندماج ، حتى لقد شعرت بأننى أعيش فى ذلك الصدر الأول للإسلام ، أجاهد مع المجاهدين وأغزو مع الغزاة الفاتحين .

شغلت بهذه القراءة ، وبتدوين ما ثبت عندى من تاريخ الخليفة الأول وعهده ، عن القيام بنشاط سياسى فى تلك الفترة التى تولت فيها وزارة على ماهر (باشا) الحكم ، فلم أكن أنتزع نفسى من جو ذلك العصر الإسلامى الأول إلا حين أضطر لذلك اضطراراً . وما كانت كتابة المقال الافتتاحى للسياسة الأسبوعية لتشغلنى عما أنا فيه . وإنما أذكر موقفاً لم أجد بداً من أن أخرج فيه من عزلة المؤلف لأدافع عن عمل بدأته وأنا وزير للمعارف حين شعرت بأن ثمة محاولات لهدمه . ذلك العمل الذى كنت أعتز به هو إنشاء جامعة فاروق بالإسكندرية . لقد أنشأت فيها كليتى الآداب والحقوق ، وكنت أريد أن أتم كلياتها السبع لولا أن استقالت الوزارة . وكنت عظيم الرجاء أن يتابع خلفى ما بدأت . لكننى قرأت فى الصحف حملات ترمى إلى إلغاء الكليتين اللتين تم إنشاؤهما ، وإلى القضاء على المشروع كله . عند ذلك انبريت للدفاع عن قيام هذه الجامعة فنشرت فى جريدة الأهرام مقالا كان له أثره من بعد ، فبقيت الكليتان ، ثم أنشئت الكليات الأخرى من بعد ، وقامت جامعة الإسكندرية لتبقى على الأجيال والقرون .

ومنعنى مرض محمد محمود (باشا) كما منعنى التأليف عن المشاركة فى النشاط السياسى مشاركة جدية . ذلك أننى كنت دائم الاتصال به أول ما تألفت وزارة على ماهر (باشا) وتولى محمد (باشا) زعامة المعارضة فى مجلس النواب . وكنا نتبادل الرأى فى الموقف الذى يجب أن يقفه الأحرار الدستوريون من الوزارة كلما جد جديد أو عرض على البرلمان أمر يختلف الرأى فيه . فلما لزم داره قبل أن يلزم فراشه كنت أتردد عليه ، فلم يكن يدور حديثنا حول ما يتخذه الأحرار الدستوريون من موقف ، بقدر ما كان يدور على التعليق على الأنباء اليومية . ومذ لزم فراشه حرصت ما استطعت على أن أقل من الكلام فى شئون السياسة حتى لا أشق عليه . فلما كان الموقف الأخير واختار مصطفى عبد الرازق (باشا) ليحضر اجتماع القصر باسم الحزب اكتفيت بسماع الأنباء من مصطفى (باشا) ، ثم كنا نجتمع فى نادى الحزب نحن القدامى من رجاله ، نتناول بالحديث ماتم وما يوشك أن يتم فى أمر الوزارة .

وكنت قد فرغت فى الأشهر العشرة التى تولت فيها وزارة على ماهر (باشا) الحكم من

كتابة تاريخ أبى بكر الصديق وعهده ، وكنت قد شعرت وأنا أكتب هذه الترجمة بمتاع أعاد إلى ذاكرتى ما شعرت به حين كنت أكتب « حياة محمد » . وزاد فى متاعى هذا متاع بالحرية المطلقة من كل قيد . لهذا رأيت فيما بينى وبين نفسى أن أقف نشاطى على التأليف ، وأن أضع سلسلة مؤلفات عن عمر بن الخطاب وعن عثمان بن عفان ، وعما حدث بعد وفاته من ثورة وحرب أهلية بين على ومعاوية أدت إلى قيام الدولة الأموية ، وإلى أن ينتقل نظام الحكم فى الإسلام من الخلافة إلى الملك .

فلما عهد الملك إلى حسن (باشا) صبرى بتأليف الوزارة التى تخلف وزارة على ماهر (باشا) كثرت اجتماعاتنا فى نادى الحزب ، وكثر الذين يحضرون هذه الاجتماعات . وتبادلنا الرأى : أنشترك فى الوزارة الجديدة إذا عرض علينا الاشتراك فيها ، أم نبقى فى المعارضة كما كنا فى عهد الوزارة المستقيلة ؟ وأراد غير واحد منا أن يعرف رأى محمد محمود (باشا) فى الأمر ، وطلبنا إلى أحمد محمد خشبة (باشا) أن يتعرف هذا الرأى بحكم ما بينه وبين محمد (باشا) من قرابة ، فكان من رأى خشبة (باشا) أننا يجب ألا نثقل على محمد (باشا) وهو فى مرضه ، ويجب أن نحمل نحن التبعة .

واستقر رأينا على أن نقبل ما عرضه حسن (باشا) صبرى من معاونته والاشتراك فى الوزارة معه . ورأى خشبة (باشا) أن يعرض عليه أسماء جماعة من رجال الحزب يختار من بينهم من يعاونه . ورجوت ألا يذكر اسمى بين هؤلاء المرشحين ، لأننى كنت قد اخترت مصيفاً برأس البر وحددت موعد سفرى له ، وكنت معتزماً أن أتابع هناك دراساتى فى التاريخ الإسلامى ، ولأننى رغبت عن الوزارة بعد استقالة محمد (باشا) محمود وتأليف وزارة على ماهر (باشا) لما رأيته حين كنت وزيراً للمعارف من مناورات لا تلائم طبعى ، ولا تتفق مع الحياة الحرة التى عشتها طول عمرى . فأنا لا أطيق بطبيعة مولدى وتكوينى إلا الطريق المستقيم . على ذلك نشأت منذ طفولتى وصباى . ثم كانت حياتى العملية حياة استقلالية بكل معنى الكلمة . هذا إلى ما وجهتنى إليه دراساتى العليا وقراءاتى فى الفلسفة والأدب والقانون ، وإيمانى بحياة الكاتب المجيد وأنها خير حياة وأكفلها ببقاء ذكر صاحبها ، لأن الكاتب المجيد فلذة من ضمير الإنسانية ، وضمير الإنسانية باق على الدهر بقاء الدهر .

وسرنى أن كان أهلى من رأيى فى الاعتذار وعدم الاشتراك فى الوزارة . وإننى لأعد معهم عدتنا للسفر إلى رأس البر إذ دق التليفون ، وإذا المتكلم حسن (باشا) صبرى ، وإذا هو يدعونى أن أكون وزيراً للمعارف فى وزارته . واعتذرت ورجوته أن يعفينى من هذا

التكليف ، فألح وألح قائلا : إنه يعتبرنى أخاه الأصغر ، لأن معرفتنا ترجع إلى أيام كنت طالباً بالحقوق ، وأنه مصر كل الإصرار على اشتراكى فى الوزارة معه .

وكان الرجل رقيقاً كل الرقة فى إلحاحه فلم أستطع أن أقاوم رقته وأن أتشبث برفض طلبه . وكانت كبرى أولادى تبلغ من العمر يومئذ عشر سنوات ، وكانت تتعجل سفرنا إلى رأس البر . فلما رأتنى قبلت الوزارة غضبت وقالت :

- أتحرمنا من السفر وتريدنا أن نقضى الصيف بالقاهرة لتكون وزيراً ؟ ! أما كفى أن أخرتنا يومين كاملين فى اجتماعاتك حتى تتألف الوزارة . وقد وعدتنا ألا تكون وزيراً . وها أنت ذا الآن غيرت كلامك وقبلت ؟ . .

ولم تتم الصغيرة كلامها إلى آخره حتى بكت ، فمسحت على كتفها وقبلتها وقلت :

— كلا يا صغيرتى . ستسافرون غداً إلى رأس البر . وسألحق أنا بكم يوم الخميس إن شاء الله .

واطمأنت الصغيرة لما قلت وسافرت مع والدتها وإخوتها وخدمها صبح الغد تصطاف ، وبقيت أنا بالقاهرة وزيراً .

الفصل السادس

تجنيب مصر ويلات الحرب

اشتراك الدستوريين والسعديين فى الوزارة متى تدخل مصر الحرب استقالة السعديين من الوزارة بعد تقريرها « تجنيب مصر ويلات الحرب » – البرلمان يثق بسياسة الوزارة – رفض طلب السفير البريطانى اعتقال على ماهر (باشا) تعيين حسنين (باشا) رئيساً للديوان الملكى صحة حسن صبرى (باشا) تضعف – يسقط ميتاً وهو يتلو خطاب العرش – حسين سرى (باشا) يؤلف الوزارة – وفاة محمد محمود (باشا) الشيخ حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين سرى (باشا) وعلى ماهر (باشا) رئيس النواب والحصانة البرلمانية التجديد النصفى لمجلس الشيوخ عزيز المصرى (باشا) يحاول الفرار بالطائرة ، ثم يختفى – اشتراك السعديين فى الوزارة – نزول قوات ألمانية بقيادة رومل وانتصاراتها فى ليبيا وقف العلاقات مع حكومة فيشى مركز الوزارة يتحرج المظاهرات لرومل ضد إنجلترا – الإنجليز يزدادون حساسية إزاء الملك – جو الوزارة يزداد حرجاً – استقالة الوزارة .

رأى حسن صبرى (باشا) قبل أن يصله التكليف الرسمى بتأليف الوزارة أن يتصل بالسفير البريطانى ، وكانت بينهما مودة ، ليطمئن على ألا تتعرض وزارته بعد تأليفها لما تعرضت له وزارة على ماهر (باشا) من قبل الحكومة البريطانية ، فلما اطمأن إلى ذلك ألف الوزارة من الأحرار الدستوريين ومن السعديين ومن المستقلين

ولم يتناقش أعضاء الوزارة فى برنامجها حين تألفت . فلما اجتمع مجلس الوزراء بعد اجتماعه التقليدى الأول أثيرت مسألة الحرب وموقف مصر منها .

ولم يكن طبيعياً فى ذلك الظرف أن تثار مسألة داخلية ، برغم شعور الأحرار الدستوريين بأن إسناد وزارة الداخلية إلى محمود فهمى النقراشى (باشا) ، نائب رئيس الهيئة السعدية ، فيه مساس بحزبهم لا يسهل عليهم قبوله ، وذلك لأن وزير الداخلية هو المتصل بمصالح الأعيان فى الأقاليم ، وهو المتصرف فى شئون العمد ، وهو صاحب الأمر والنهى فى رجال الإدارة ، وهو الذى يستطيع لذلك أن يفيد لحزبه على حساب الأحزاب الأخرى فائدة جسيمة .

أثيرت إذن مسألة الحرب وموقف مصر منها ، ولم يكن الطليان إلى يومئذ قد قاموا بأكثر من مناوشات على الحدود التى تفصل بين مصر وبرقة . فلم يتخطوا حدود مصر ولم

يعتدوا على شبر من أراضيها . وإذ كانت وزارة على ماهر قد أعلنت ، كما سبق القول ، أن مصر ستدافع عن أراضيها إذا اعتدى عليها ، فقد تم الاتفاق فى هذه الجلسة الأولى من جلسات مجلس الوزراء على أن تحارب مصر الطليان إذا تقدموا إلى مرسى مطروح ، أول مرفأ مصرى محصن على البحر الأبيض المتوسط ، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية .

ولم يكن لمصر أن تعلن حرباً لمجرد اجتياز الطليان الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك وبين السلوم ومرسى مطروح ثلثمائة كيلو متر من الصحراء لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها ، فلا مسوغ لأن تعلن مصر الحرب دفاعاً عن هذه المنطقة وهى لا تملك هذا الدفاع ، ولا تريد أن تجعل من إعلان الحرب مظاهرة كلامية لا حرباً بالفعل .

اتفق رأى الوزراء جميعاً على هذا الأمر ، ثم رأى محمد محمود (باشا) أن تثار مسألة وزارة الداخلية ، وطلب إلى عبد المجيد إبراهيم صالح (بك) ، وكان وزير دولة فى الوزارة ، أن يبلغ حسن صبرى (باشا) إصرار الأحرار الدستوريين على أن يكون وزير الداخلية مستقلاً إذا هو أراد الاحتفاظ برجال الحزب فى وزارته . ووعد حسن (باشا) بتحقيق هذا الطلب بأسرع ما يستطيع .

ولقد بذل هذا الوعد اقتناعاً منه بأن التقليد الذى جرت عليه الوزارات المصرية بأن يتولى رئيس الوزارة وزارة الداخلية سيقنع النقراشى (باشا) ويقنع السعديين ، فلا يتمسكون بهذا المنصب لأول ما يفاتحون فى الأمر . على أنه أقام مع ذلك قرابة ثلاثة أسابيع قبل أن يتمكن من إنجاز وعده وإتمام هذا التعديل .

كانت الحرب على حدود مصر تتطور فى هذه الأثناء ، فكان الإيطاليون يتخطون هذه الحدود أحياناً ، وينسحبون إلى برقة بعد ذلك . وكان السعديون يشيرون بين حين وحين إلى هذا التقدم إشارة تدل على أنهم يتحينون الفرصة لمناقشة إعلان مصر الحرب على إيطاليا وعلى المحور . لكن أحداً من الوزراء الدستوريين أو من الوزراء المستقلين لم يكن يقف عند إشاراتهم هذه أو يشاركهم فيها ، استمساكاً منا بما قرره مجلس الوزراء ألا نلاقى الطليان فى ميدان القتال إلا إذا بلغوا مرسى مطروح ، فلا موجب لإثارة الموضوع قبل ذلك .

ولقد بلغنى يوماً أن محمد محمود (باشا) بعث من قبله من بلغ بعض إخواننا الوزراء الدستوريين فى أثناء اجتماع لهم بنادى الحزب أن مقامه الرفيع يرى أن يستقيل الوزراء الدستوريون من الوزارة ، وأن عبد المجيد (بك) إبراهيم صالح تلقى هذا النبأ فأجاب

رسول رئيس الحزب بأنا لا نستطيع أن ننزل على رغبة (الباشا) بعد أيام من إجابة رئيس الوزارة طلبنا الخاص بوزارة الداخلية . ولم ير عبد المجيد (بك) أن يعرض هذه الرسالة على المجتمعين ، حتى لا يتخذ الحزب قراراً يعارض رغبة رئيسه .

ولو أن هذه الرسالة أبلغت إلى المجتمعين أو إلى الوزراء لكان أكبر الظن أن يجيبوا بمثل ما أجاب به عبد المجيد (بك) برهيم . ذلك أن حسن (باشا) صبرى لم تقف صلته بالوزراء الدستوريين عند إجابة مطلبهم عن وزارة الداخلية ، بل كان يبدى لهم من الود ما وثق الصلة بينه وبينهم إلى حد بعيد . والحق أن الرجل قد تغير مسلكه بعد أن تولى رياسة الوزارة عما كان عليه إذ كان وزيراً مع محمد محمود (باشا) تغيراً كبيراً . كان فيه من العنف ومن الاعتداد بالذات إذ كان وزيراً ما باعد بينه وبين كثير من زملائه الوزراء . فأما إذ تولى رياسة الوزارة فقد أصبح الأخ الأكبر لزملائه الوزراء ، يبادلهم من صنوف المودة ويبذل لهم من ألوان المجاملة ما جعلهم يكبرونه بل يحبونه . وقد عجب كثيرون لهذا التطور وتساءلوا عن أسبابه . ولعل سببه أن الرجل بلغ مطمعاً كان يداعبه سنين طويلة من حياته ، أقصد رياسة الوزارة ، فلما اطمأن إلى ما بلغ حرص على مودة زملائه تقوية لوزارته . أم لعل سببه أن لرجل شعر بثقل التبعة الملقاة على عاتق الوزارة كلها فى هذه الظروف الدقيقة التى تتخطاها البلاد وقدر أن الصلة الطيبة بينه وبين الوزراء تجعله وتجعلهم أقدر على حمل هذه التبعة .

لماذا أراد محمد محمود (باشا) أن يستقيل الوزراء الدستوريون من الوزارة ؟ لم يكن محمد (باشا) يطمع يومئذ فى الاضطلاع بأعباء الحكم وقد ألزمه المرض فراشه واقتضاه التوفر التام على العناية بصحته . وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) يكثر التردد عليه . أتراه كان يرى رأى الدكتور ماهر (باشا) فى ضرورة إعلان مصر الحرب ، وكان يعتقد أن حسن صبرى (باشا) لن يقدم على هذه الخطوة ، فأراد أن يمهد السبيل لاستقالة الوزارة كلها فيتولاها الدكتور ماهر فينفذ سياسته ويعلن الحرب ؟

لست أستطيع أن أؤكد شيئاً من ذلك . فقد كنت قليل التردد على محمد (باشا) محمود فى ذلك الحين ، لأنى كنت أسافر بعد ظهر الخميس من كل أسبوع إلى رأس البر ، ثم أعود منها صباح السبت أو صباح الأحد . هذا إلى أن صلتى الوثيقة برئيس الوزراء لم تكن خافية على محمد (باشا) مما جعل حديثنا فى زياراتى له لا يتعدى السؤال عن صحته ورجائى الصادق فى أن يتم الله عليه نعمة العافية .

ثم إنى كنت حريصاً على أن أتجنب فى وزارة المعارف كل ما قد يثير مشكلة من نوع

ما ثار فى عهد وزارة محمد محمود (باشا) ، لأن ظروف الحرب كانت تقتضى المحافظة على السكينة جهد المستطاع . وقد حسبت بادئ الرأى أننى قد تواجهنى مشاكل كالتى واجهتنى من قبل ، فكنت دائم التفكير فى تفادى هذه المشاكل . على أن أحداً لم يفكر فى إثارة مشكلة جديدة ، لأن الجميع كانوا فى شغل بالحرب وتطوراتها عن التفكير فيا عداها من الأمور .

وزاد فى اشتغال الجميع بتطورات الحرب ما كانت تنقله الأنباء عن نشاط الطليان وعن تقدمهم فى صحراء مصر الغربية . فقد تواترت أنباء هذا التقدم فى منتصف الصيف حتى لقد بلغوا سيدى برانى فى منتصف الطريق بين السلوم ومرسى مطروح . وأراد الوزراء السعديون مناقشة موقف مصر من الحرب لهذه المناسبة ، فدعا حسن صبرى (باشا) مجلس الوزراء إلى جلسة عقدت يوم الخميس ودار الحديث عن هذا التقدم الإيطالى لأول ما انعقدت الجلسة ، فذكر الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لتحديد سياسة مصر وهل تعلن الحرب أو لا تعلنها . عند ذلك قلت : ولكنا قد اتفقنا على ألا نثير هذا الموضوع قبل أن يبلغ الإيطاليون مرسى مطروح . وبين سيدى برانى ومرسى مطروح شقة تزيد على المائة من الكيلومترات . . . ولم أكد أتم كلامى حتى تدخل رئيس الوزراء قائلا : لعل من الخير أن نفصل منذ اليوم فى هذا الموضوع بعد أن نتناوله بالمناقشة .

وكان رأى السعديين صريحاً فى أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعاً عن أراضيها بعد أن تقدم الطليان فيها . أما حسن صبرى (باشا) فقال : أنا لا أرى أن تعلن مصر الحرب حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة . فموقفنا فى هذه الحرب موقف معاونة لحليفتنا إنجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين . وإيطاليا تحارب إنجلترا ولم تعلن الحرب على مصر . وقد تحدثت إلى السياسيين وإلى العسكريين البريطانيين واتفقنا رأياً على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى على إنجلترا من إعلانها الحرب على إيطاليا أو المحور. وما دام الأمر كذلك فيجب أن تكون سياستنا تجنيب مصر ويلات الحرب ما استطعنا . وكل اعتبار لا يمكن أن ينهض إلى جانب هذا الاعتبار .

انتقلت المسألة بهذا التصوير الجديد عما كانت عليه حين اتفاقنا الأول ألا نناقش إعلان الحرب قبل بلوغ القوات الإيطالية مرسى مطروح ، وعما كانت عليه حين أعلن على ماهر (باشا) أن موقف مصر سيكون موقف دفاع عن نفسها إذا اعتدى الطليان على أراضيها . وهذا التصوير الجديد يجعل مصر تقف موقف الدولة غير المحاربة إلى النهاية ، فإذا ألقت الطائرات الإيطالية أو الطائرات الألمانية على منشآتها المدنية أو على مدنها قنابل دمرتها أو فتكت بأبنائها كان هذا العمل اعتداء غير مشروع ضد دولة مستقلة غير محاربة ، وبخاصة

بعد أن أعلن الألمان وأعلن الطليان أنهم يحترمون استقلال مصر وأنهم إذا اضطروا إلى دخول أراضيها لمطاردة الإنجليز فيها فلن يكون ذلك بقصد الاعتداء عليها ، بل لتعقب العدو فيها . ومن شأن هذا التصوير أن يستهوى نفوس كثرة المصريين ، لا نفوراً من الحرب لذاتها ، بل لأنهم لا مطمع لهم من ورائها ، ولأن خوضهم غمارها قد يعرض منشآتهم الحيوية ، وفى مقدمتها خزان أسوان ، إلى دمار لا سبيل إلى تعويضه قبل سنوات عديدة .

أما السعديون فتشبثوا بموقفهم ودافعوا عنه بأن كرامة مصر تأبى عليها أن تطأ أرضها قوات أجنبية فلا تدافع عن نفسها ، وأنه إذا كان واجباً على مصر أن تعاون حليفتها فى الحرب من غير أن تشترك فيها فإنما يكون ذلك حين لا تكون مصر نفسها ميداناً للحرب . فى هذه الحالة تكتفى مصر بأن تقدم لبريطانيا داخل حدودها ما نصت عليه المعاهدة من صنوف المعاونة . أما أن تكون أرض مصر ميداناً للحرب فلا تدافع مصر عنها فذلك هو التسليم بأن إنجلترا تدافع عن مصر ، وأن مصر فى حمايتها . فأما أن تدفع مصر من يدخلون أرضها فتعاونها إنجلترا فى ذلك بوصفها حليفتها فهذا الحفاظ على الكرامة القومية ، وعلى الاستقلال ، وهو الذى يدفع عن مصر تهمة قبولها حماية إنجلترا إياها .

تلاقت الحجتان ، وأصر بعض الوزراء على التمسك بألا تثار هذه المسألة قبل أن تبلغ القوات الإيطالية مرسى مطروح . وإذ كانت جلسة مجلس الوزراء قد استمرت عدة ساعات ، وكانت الساعة قد قاربت الثالثة بعد الظهر ، فقد رأى حسن (باشا) صبرى تأجيل المناقشة إلى يوم السبت ، على أن يتخذ المجلس فى الأمر قراراً حاسماً . وعلى ذلك ارفضت الجلسة فى جو مكهرب ملىء بالنذر .

وخرجت من الجلسة وقد فاتنى موعد الطائرة المسافرة إلى رأس البر . وللأقدار تصاريف علمها عند ربى . ورب ضارة نافعة كما يقولون . لقد أسفت على أن أضاعت المناقشة موعد الطائرة ، وحتم تحديد الجلسة يوم السبت لاستئناف المناقشة بقائى بالقاهرة آخر هذا الأسبوع فلا أسافر لأقضيه بالمصيف كعادتى . وقد اتصلت الساعة الرابعة تليفونياً برأس البر لأعتذر لأهلى من عدم سفرى فعلمت أن الطائرة ارتطمت بالأرض حين هبوطها بالمطار هناك فأصيب كثيرون من ركابها إصابات تختلف جسامتها . وعرفت من بعد أن بعض هذه الإصابات كانت غاية فى الجسامة ، فحمدت الله على جميل عنايته بى .

تقرر اجتماع مجلس الوزراء قبل ظهر السبت لاستئناف المناقشة ، فأخذت أفكر فى الأمر بعد أن لم يبق مجال لتأجيل بحثه إلى أن يبلغ الطليان مرسى مطروح . فرئيس الوزراء

مصمم على أن يصدر المجلس قراراً حاسماً فى الموضوع . لذلك اتصلت بحسن (باشا) صبرى فعلمت منه أن الإنجليز اقتنعوا بحجته فى بقاء مصر دولة غير محاربة ، لسببين ، أولهما : أن عدم إعلانها الحرب على المحور يجنبها غارات الألمان والإيطاليين الجوية حرصاً منهم على استبقاء اعتقادها بصحة ما صرحوا به من احترامهم استقلالها ، وثانيهما : أن أهم ما يعنى العسكريين البريطانيين من مصر أن تظل قاعدة حربية آمنة مطمئنة . والسببان يرتبط أحدهما بالآخر أوثق الارتباط . فلو أن غارات الألمان والإيطاليين الجوية أصابت الشعب المصرى فى مدنه وقراه لخيف اضطراب المصريين وبرمهم بالإنجليز وقيامهم ضدهم . أما أن تبقى هذه الغارات الألمانية والإيطالية موجهة للأهداف الحربية البريطانية وحدها فذلك أمر لا يثير الشعب المصرى بحال ، بل يستبقيه فى طمأنينة ويوفر على القوات البريطانية مئونة التفكير فى انتقاض هذا الشعب وما يمكن أن يواجه به الانتقاض . ولا خوف من أن يقال إن بقاء مصر دولة غير محاربة يجعلها فى حماية إنجلترا . فالقوات المصرية فى الصحراء الغربية وعلى قناة السويس تؤدى الواجب الذى عهد به إليها ، بالاتفاق بين القيادة البريطانية وأركان حرب الجيش المصرى . فهى تحمى المنشآت العامة ، وتصد المغيرين على الصحراء فى الأماكن التى تعسكر فيها ، وتدفع الغارات عن قناة السويس .

أدلى إلىَّ حسن (باشا) صبرى بهذه الأقوال فجعلت أفكر فيها . وقلت فيما بينى وبين نفسى لو أن مصر أعلنت الحرب منذ بدايتها لألف الشعب المصرى حالة الحرب ، ولما ح أن ينتقض يوماً من الأيام والحرب قائمة ، ولكانت له من وراء الحرب مطامع قومية يذكيها زعماؤه فى نفسه ويجعلون منها هدفاً وطنيًّا سامياً يجب تحقيقه . أما وقد ألف الشعب الوقوف من الحرب موقف المتفرج عاماً كاملا ، وقد جعلته انتصارات الألمان فى الميادين المختلفة يشعر بأن اشتراكه فى الحرب إلى جانب الإنجليز مراهنة على الجواد الخاسر ، فإن دفعه إلى القتال وحالته النفسية هى هذه فيه مخاطرة لا يقدم عليها بصير بنفسية الشعوب ؛ فمن الخير إذن تجنيبه ويلات الحرب حتى يظل فى طمأنينته . وما تقوم به القوات فى الصحراء وفى منطقة القنال ، وما يمد به الشعب القوات البريطانية من مساعدات فى التموين – هذا وذاك يكفل له الحق فى أن يطالب بعد الحرب بما يشاء .

لهذه الاعتبارات دخلت جلسة مجلس الوزراء يوم السبت مقتنعاً بأن سياسة حسن (باشا) صبرى أجدى على البلاد من دفعها كارهة لإعلان حرب . قال الشيخ الأكبر محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر أن لا ناقة لمصر فيها ولا جمل . وللشيخ الأكبر فى المقامات

المصرية العليا أثر لا يمكن تجاهله .

استأنف مجلس الوزراء يوم السبت انعقاده . ولاحظت على حسن (باشا) صبرى أول ما رأس الجلسة أنه معتزم أمراً . وبدأت المناقشة وتمسك الوزراء السعديون برأيهم فى ضرورة إعلان مصر الحرب على المحور . وبعد تبادل الرأى لم يطل أمده عرض حسن (باشا) الأمر للتصويت فكان السعديون وحدهم هم الذين قالوا بإعلان الحرب . . وأبدى حسن (باشا) أن هذه مسألة جوهرية لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها ، فهى تتقدم كل ما سواها ، وتتصل بشئون الحكم كلها . فلما رأى السعديون ذلك منه ، وأن لا مفر من تركهم مناصبهم فى الوزارة ، خرجوا منصرفين ، يقدمون استقالتهم .

ولم يبطئ حسن (باشا) أن استصدر المرسوم الملكى بإحلال وزراء الدولة محل الوزراء المستقيلين ، فتولى عبد الحميد سليمان (باشا) وزارة المالية ، وتولى عبد المجيد إبراهيم صالح (بك) وزارة التموين ، وتولى رئيس الوزراء وزارتى الداخلية والخارجية ، وبهذا تم تعديل الوزارة من غير حاجة إلى إدخال عناصر جديدة فيها .

لم يثر خروج السعديين من الوزارة دهشة الرأى العام ، ولم يبعث أحداً على أن يتساءل : كيف أسرع حسن (باشا) صبرى إلى ملء الفراغ فى الوزارة من غير أن يقدر معارضة السعديين فى البرلمان . لقد كان لهم عدد محترم من النواب ، وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيسهم هو رئيس مجلس النواب . مع ذلك أقدم حسن (باشا) فى غير تردد فقبل الموقف الذى أرادوه له ، وتمثل ساعة أبلغنا تعديل الوزارة على النحو المتقدم بقول الشاعر القديم :

من راقب الناس مات همـــــاً وفاز باللـــــذة الجســـــور

ولعله كان مبالغاً فى تمثله بهذ البيت فلم يكن الأمر يحتاج منه إلى كثير من الجسارة ؛ إذ كان يعلم أن الرأى العام فيما خلا السعديين قد رحب بنظرية « تجنيب مصر ويلات الحرب » أيما ترحيب ، وكان ينظر بعين الريبة إلى الدعوة لإعلان مصر الحرب على المحور . هذا إلى أن الملك كان يؤيد النظرية التى يؤيدها الرأى العام . وكان الإنجليز قد انتهوا إلى عدم معارضتها .

مع هذا كله رأى الدكتور ماهر (باشا) أن كرامته تقتضية أن يدافع عن رأيه فى البرلمان ، فعقدت جلسة لمناقشة موقف مصر من الحرب تكلم فيها ماهر (باشا) أكثر من خمس ساعات . ومع أن الحكومة لم تبذل أى جهد غير عادى فقد حرص النواب المؤيدون لتجنيب مصر ويلات الحرب على حضور هذه الجلسة إلى نهايتها ، أى إلى ما بعد منتصف الليل . فقد كانوا يعلمون أن حسن (باشا) صبرى مصرّ كل الإصرار على

أن يطرح مسألة الثقة بالوزارة فى هذه الجلسة نفسها ، وكان هؤلاء النواب حريصين غاية الحرص على أن ينصروا النظرية التى تنصرها الوزارة بعد تعديلها . وكان من بين هؤلاء النواب شيوخ يشق عليهم السهر ، وشبان لم يتعودوا البقاء بالمجلس إلى ما بعد الساعة الثامنة أو ما حولها . وبقى هؤلاء وأولئك حتى طرح رئيس الوزارة مسألة الثقة . فصوتوا معه وحصلت الوزارة على أغلبية كبيرة تؤيد سياستها ، وبذلك قضى ممثلو الأمة قضاء أخيراً فى مسألة كانت سبباً فى استقالة وزارة على ماهر (باشا) ، ثم كانت موضع عناية الرأى العام منذ دخلت إيطاليا الحرب فى جانب ألمانيا .

وسارت أمور الحكم بعد ذلك رخاء إلى زمن لم يطل . فقد طلب السفير البريطانى إلى رئيس الوزارة ، بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية ، أن يعتقل على ماهر (باشا) بحجة أن له نشاطاً ضاراً بالمجهود الحربى . ورأى حسن (باشا) صبرى أنه إن يفعل يتسمم الجو حول الوزارة من غير أن يستطيع عن تصرفه دفاعاً . فلم يقدّم السفير دليلا مقنعاً ينهض حجة لما طلب . لهذا لم يقبل حسن (باشا) أن ينفذ هذه الرغبة ، وأنهى إلى السفير أنه مستعد للاستقالة إذا تشبث بطلبه . ولا شىء يزيد فى قوة الوزير أو رئيس الوزارة كأن يكون مستعداً دائماً لتقديم استقالته إذا أريد حمله على تنفيذ ما لا يطمئن إليه ضميره ، ما كان هو نزيهاً يريد بالحكم مصلحة الأمة التى يتولى سياستها ، والدولة التى يسوس أمورها ، ولا يرجو مصلحة لنفسه أو مغنماً لذويه وأنصاره . ولم يتشبث سير ما يلز لا مبسون بطلبه ، ولعله خشى أن يظن أنه إنما أراد أن ينتقم من على ماهر (باشا) بسبب التصريح الذى أدلى به عشية استقالته ، وهو التصريح الذى أشرت إليه فى الفصل السابق .

على أنه لم يلبث إلا قليلا ثم طلب إبعاد أشخاص بذواتهم من القصر الملكى ، فى مقدمتهم عبد الوهاب طلعت (باشا) وكيل الديوان الملكى بحجة أنه متشبع بسياسة على (باشا) ماهر مذ كان رئيساً للديوان ثم رئيساً للوزارة ، ومن بينهم جماعة من أصل إيطالى يعملون فى وظائف مختلفة بالسراى . وقد رأى الملك فاروق فى هذا الطلب من المساس بذاته ما لا يسمح بالنظر فيه . وتدخل حسن (باشا) صبرى فى الأمر للتغلب على حالة توشك أن تتكرر ، لما وقر فى نفس السفير البريطانى من أن جلالته (محورى الهوى) ، يميل إلى الألمان وإلى الإيطاليين ويتمنى لهم النصر على الإنجليز .

دخلت يوماً على حسن (باشا) بمكتبه بوزارة الخارجية فسألنى رأيى فيمن يصلح رئيساً للديوان الملكى . ذلك أن الديوان لم يعين له رئيس منذ انتقل على (باشا) ماهر من

رياسته إلى رياسة الوزارة ، بل عين وكيله عبد الوهاب طلعت (باشا) رئيساً بالنيابة . فلما وجه إلىّ هذا السؤال قدرت أنه يريد أن يتفادى تكرار الموقف الذى نشأ عما طلبه السفير البريطانى خاصًّا برجال القصر ، وذلك بتعيين رئيس للديوان لا مطعن على ميوله من ناحية الإنجليز . وفكرت فى الأمر هنيهة ثم اقترحت تعيين أحمد حسنين (باشا) ، وكان يومئذ الأمين الأول للملك . فحسنين (باشا) رجل تلقى علومه العليا بجامعة أكسفورد ، وله أصدقاء كثيرون من البريطانيين ، وقد كان موضع ثقة الإنجليز فى الحرب العالمية الأولى حين كان سكرتيراً للجنرال مكسويل . وقال حسن (باشا) لدى سماعه اقتراحى : لقد فكرت أنا كذلك فى تعيين حسنين باشا ولا أشك فى أن الملك يرحب بهذا الاختيار . فحسنين من أكثر الناس إخلاصاً لشخصه مذ كان رائده أيام أرسله والده يتلقى العلم فى إنجلترا .

وبعد أيام قلائل عين الملك حسنين (باشا) رئيساً للديوان الملكى ، ثم أعفى عبد الوهاب طلعت (باشا) من خدمة الديوان مشكوراً .

كانت هذه المواقف التى تنشأ عن مطالب السفير البريطانى تقتضى تفكيراً من جانب رئيس الوزراء للتغلب عليها ، وكانت تقتضيه مشقة وجهداً غير قليل . وحسبك لتصوير هذا الجهد وهذه المشقة أن نذكر أن الملك لما يكن قد بلغ الحادية والعشرين ، وأن السفير البريطانى الشيخ كان لا يطمئن لميول جلالته تجاه بريطانيا ، وأن مهمة رئيس الوزراء كانت تلطيف ما يثور الحين بعد الحين بين صاحب العرش وممثل القوات البريطانية المنتشرة فى طول البلاد وعرضها متأهبة للقتال فى حرب تراها إنجلترا حرب حياة أو موت . ولم يكن حسن (باشا) صبرى يومئذ فى عنفوان الشباب أو فى قوة الكهولة ، بل كان شيخاً تدور سنه حول السبعين . فكان لهذا الجهد وهذه المشقة من الأثر فى صحته ما يحتم عليه الفرار من القاهرة إلى الصحراء أو إلى القناطر الخيرية ليستجم آخر الأسبوع وبعض أيامه كيما يستعيد نشاطه . وزاد فى احتياجه للاستجمام والراحة أنه كان يشكو علة فى القلب يحاول ما استطاع معالجتها ومقاومتها . ولقد كان من أثر هذا المجهود وهذه العلة أن هدت ذلك الرجل الذى كان قبل ذلك بسنة واحدة مضرب المثل فى النشاط والقوة . لقد كنت أدخل إلى غرفته بوزارة الخارجية أول ما تولى الوزارة فيلقانى واقفاً وقفة الجندى ، فإذا فرغنا من الحديث ودعنى إلى باب الغرفة ، وإلى باب البهو الطويل المتصل بها . فلما انقضت ثلاثة أشهر فى رياسته للوزارة كان قلّما يدخل إلى غرفته أو يجلس إلى مكتبه ، بل كان يبقى فى منتصف البهو المتصل بالغرفة ، وكان يعتذر أحياناً عن عدم قدرته على القيام لرد التحية .

وبلغ من أمره أن اضطر للسفر إلى الإسماعيلية ليستشير الدكتور جوديل الفرنسى ذى الشهرة الفائقة فى أمراض القلب . وقد نصحه الطبيب أن يسكن إلى الراحة إبقاء على نفسه . ولعله حاول أن ينتهز فرصة يستريح فيها من أعباء رياسة الوزارة التماساً لهذه الراحة . ولعله كان يرحب بالخلاص من تبعاته لو أنه وجد لهذا الخلاص سبيلا .

نشرت الصحف يوماً أن ثمت تفكيراً فى الإنعام على رئيس الوزراء بوشاح محمد على ، ثم نشرت أن الملك أرجأ الإنعام بهذا الوشاح . وذهبت قبيل الظهر من ذلك اليوم أقابل حسن (باشا) بوزارة الخارجية أتحدث إليه فى بعض الشئون فألفيته مرتدياً الردنجوت ، فقلت بعد أن حييته : خيراً . قال : إننى ذاهب الآن لمقابلة الملك ، وأرجوك أن تنتظر هنا عودتى . ودار بظنى بعد كلمات تفوه بها أنه ذاهب يرفع إلى جلالته استقالة الوزارة . فلما عاد قلت : خيراً . وأجابنى : لقد ضحك علىّ الشاب ، ولم يزد ؛ وانتقل بى إلى حديث آخر . عند ذلك ذكرت فعل الألفاظ المعسولة فى النفس . وبخاصة إذا تنازع النفس عاملان قويان : عامل المنصب الرفيع إبقاء على الجاه ، وعامل الصحة المتداعية إبقاء على الحياة .

كانت الدورة البرلمانية قد فضت ، وكنا نقترب من نوفمبر ، ومن موعد دعوة البرلمان للدورة العادية الجديدة . وكنا بمجلس الوزراء إذ قال لى حسن (باشا) : أرجوك أن تكتب مشروع خطاب العرش وأن تتوخى فيه الإيجاز ما استطعت . فلا تتعرض إلا للسياسة العامة للوزارة . وبعثت له بالمشروع بعد أيام فراجعه ونقحه وأثنى على إيجازه حين تلاه على مجلس الوزراء فى الجلسة التى سبقت حفلة افتتاح البرلمان . وفى صباح يوم الحفلة نشرت الصحف النبأ بإنعام جلالة الملك على رئيس وزرائه بنيشان محمد على .

وذهب الأمراء والوزراء وذهب الشيوخ والنواب إلى دار البرلمان قبيل موعد الحفلة ينتظرون مقدم الملك يصحبه رئيس وزرائه ، وأقبلت عربة التشريفة الكبرى ، فترجل منها جلالة الملك فحيته لجنة الاستقبال البرلمانية فسار بين صفوف الأمراء والوزراء وممثلى الأمة يحيى الجميع ، ومن خلفه حسن (باشا) صبرى يتبعه إلى الغرفة الملكية وقد تحلى صدره بوشاح محمد على وارتسمت على ثغره ابتسامة الرضا وأضاءت محياه غبطة الطمأنينة إلى الحياة ، ولم يدر فى خاطره ما خط له القدر فى لوحه المحفوظ .

دخلنا جميعاً قاعة الجلسة بمجلس النواب وأذن الملك لرئيس الوزارة فى إلقاء خطاب العرش . وكنت أقدر أن تلاوة الخطاب لن تستغرق أكثر من اثنتى عشر دقيقة . وبدأ حسن (باشا) يلقى الخطاب بصوت جهورى ممتلئ ، صوت رجل قضى حياته مدرساً

فمحامياً . واستمر صوته جهورياً قرابة ثمانى دقائق أو عشر ، ثم بدأ فجأة ينخفض ، ثم إذا هو يميل فى موقفه مستنداً على رئيس مجلس الشيوخ ، محمد محمود خليل (بك) ، الجالس إلى جانبه ، ثم إذا أوراق الخطاب تفلت من يده وإذا هو يتهالك إلى الأرض فى أناة وينحدر فوقها لا حراك به . كل ذلك فى ثوان بهتت فى أثنائها القاعة ومن فيها ، ومد كل بصره إلى ناحية الرجل الذى كان يملأ صوته ما حوله وعلى صدره وشاحه الجديد المنعم به عليه هذا الصباح ، وشاح محمد على . وأسرع بعض الوزراء فحملوا الرجل إلى خارج القاعة ، وأسرع رئيس الشيوخ فأخذ الخطاب وتلا بقيته ويكاد لا يدرى ما يفعل ، وهل من حقه أن يفعله .

وفرغنا من الجلسة بعد دقائق قليلة خرج الملك على أثرها يسأل عن وزيره الأول وما أصابه . وذهبت مع سائر الوزراء إلى الغرفة التى نقل إليها جسمه فإذا على (باشا) إبراهيم وزير الصحة يعزينا جميعاً فى الرجل الذى كان منذ هنيهة ملء السمع والبصر ، وإذا بهذا الرجل الذى كان يتكلم باسم الحكومة ويلقى خطاب العرش مزهواً بلباسه الرسمى ونيشانه الجديد قد أصبح جثماناً لم يبق له بالوشاح حاجة إلا أن يوضع على نعشه ، وأن يكفل لهذا النعش أن يحمل فى جنازة رسمية على عربة مدفع .

وكذلك قضى على مسرح الجهاد فى ميدان الشرف رجل جنب بلاده ويلات الحرب . قضى مأسوفاً عليه من الناس جميعاً . لقد واتته الحياة من سابغ أنعمها ما طوع له أن يبلغ من الاعتداد بالنفس مبلغ الصلف : حسن سمت وطائل ثروة وسعة جاه ونباهة ذكر . فلما بلغ من ذلك كل ما يريد ، فأصبح رئيس وزارة ، وجنب وطنه ويلات الحرب ، أحس فى نفس الوقت أن حيوية الحياة تتقلص من بين جنبيه فإذا هو ينقلب وديعاً ، ألوفاً ، رقيق المعشر ، جم الوفاء ، يزايله صلفه من غير أن يزايله اعتداده بنفسه وحفاظه على كرامته . وأراد الله له مزيداً فى الكرامة فأماته هذه الميتة البارعة الرائعة . لذا عزت وفاته على الناس جميعاً فذكروه بخير ما يذكر به مثله ، واستغفروا الله له ، ودعوه أن ينزله منازل الأبرار الصالحين .

فى ضحى الغد شيعت جنازة الرجل إلى مقره الأخير بمقابر الخفير فى حفل رهيب . وذهب الوزراء إلى المدافن حتى ووري الجثمان التراب فى مثواه الأخير .

وبينا نحن فى تشييع الجنازة طلب إلى حسين سرى (باشا) أن أخاطب زملائى الوزراء الدستوريين لكى لا يغيب أحد منهم على القاهرة بعد ظهر هذا اليوم ، عند ذلك عرفت أنه كلف بتأليف الوزارة الجديدة .

* * *

ذهبت بعد الظهر إلى رياسة مجلس الوزراء بدعوة من حسين سرى (باشا) والتقيت هناك بعبد المجيد (بك) إبراهيم صالح ، وتحدثنا فى تأليف الوزارة ، واتفقنا على أن يضم للأحرار الدستوريين وزير جديد انتهى رأينا إلى أن يكون محمد (بك) عبد الجليل أبو سمرة . وعدّل سرى (باشا) فى المستقلين فضم للوزارة حسن صادق (بك) وكيل المالية وجعله وزيراً لها . وكذلك تم تأليف الوزارة ودعى أعضاؤها للاجتماع . واتفقت كلمتهم على أن برنامجها هو برنامج الوزارة السابقة ، وأقسم أعضاؤها اليمين بين يدى الملك وتولى كل منهم عمله فى وزارته .

ولم تر الوزارة أن تعيد معركة الرياسة لمجلس النواب ، فأعيد انتخاب الدكتور أحمد ماهر (باشا) لهذه الرياسة بعد معركة بينه وبين إبراهيم (بك) دسوقى أباظة لم يظهر للحكومة فيها أثر . وألقى سرى (باشا) فى المجلس بياناً أعلن فيه أن سياسة وزارته هى سياسة الوزارة السابقة . وجرت الأمور بعد ذلك زمناً غير قصير فى مجراها العادى . وكان ممكناً أن تطرد على هذه الوتيرة لولا حرص الإنجليز بسبب موقفهم من الحرب على القضاء على كل شبهة يمكن أن تثير فى نفوسهم المخاوف هنا أو هناك من أرجاء الدولة .

والواقع أن الإنجليز كانوا شديدى الحساسية فى ذلك الظرف إلى غير حد . ولعلهم كان لهم من العذر أن طائفة من أولى الرأى بين المصريين كانوا لا يخفون هواهم المحورى ، وأنهم كانوا يرتابون فى نشاط بعض العناصر ذات الأثر فى سواد الشعب . على أنهم لم يكونوا أقل طمأنينة إلى حسين (باشا) سرى مما كانوا لسلفه حسن (باشا) صبرى ، بل لعلهم كانوا مقتنعين بأن سرى (باشا) أقل من سلفه مناقشة لهم فى مطالبهم .

ترى ما الذى كان يدور بنفس محمد محمود (باشا) إزاء هذه الحوادث وهو فى سرير علته ؟ لقد كان يود قبل ولاية سرى (باشا) رياسة الوزارة لو أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) حل محل حسن (باشا) صبرى . وكان الدكتور ماهر (باشا) كثير التردد فى هذه الآونة على محمد محمود (باشا) وكان أثيراً عنده . لكن محمد (باشا) كان ينطوى على عطف غير قليل نحو سرى (باشا) . أتراه مع ذلك ينظر إلى وزارته نظرته إلى وزارة صبرى (باشا) ؟ كلا . فقد ذهب إليه سرى (باشا) يوم ألف وزارته وعرض عليه أمره فتمنى له التوفيق . ولم يكن محمد (باشا) بالرجل الذى يظهر غير ما يضمر . هذا إلى أن العلة كانت قد اشتدت به فكان شديد الإحساس بدنو أجله ، وإن لم يمنعه ذلك من تتبع الحوادث جهد طاقته . لكن شعوره ذاك وإحساسه بأنه لم يكن قديراً على الاضطلاع بتبعة كان يمسكه

كارهاً دون اقتحام الحوادث على ما كان يفعل أيام صحته وفى بدء مرضه . ولطالما كنت أعوده فى ذلك العهد الأخير فألفيه ممسكاً بأنبوبة الأكسجين يستنشقه ولا يكاد الحديث بيننا يزيد على عبارات قليلة متقطعة يشكو فى أثنائها أحياناً وطأة المرض ، ثم يمسك فجأة عن الشكوى كبراً عن أن يظن به ضعف أو استسلام للعلة ونزول على سلطانها .

وانقضى شهر ديسمبر ، وتقدم شهر يناير والعلة تزداد بهذا الرجل الذى عاش حياته صلباً على الحياة شامخاً بأنفه على كل حوادثها وأحداثها . فلما كنا فى الثلث الأخير من يناير سنة ١٩٤١ سألت الدكتور على (باشا) إبراهيم عن حال مريضنا العظيم ، وكان صديقه وطبيبه معاً ، فأخبرنى أنه لم يبق له فى الحياة إلا أيام يستريح بعدها من علة الحياة وعنائها . وانتصف الليل الأخير من يناير ثم تقدم إلى الساعات الأولى من فبراير ، وبينا أنا فى سريرى ، دق التليفون ونعى الناعى إلىّ رئيس حزب الأحرار الدستوريين .

حزنت للنبأ وإن لم يفاجئنى ، وإن وجدت فيه نجاة للرجل من آلام مضنية طال عليه احتمالها . وما كان حزنى من شبح الموت وهو غايتنا جميعاً ، بل ذكرت فى هذه اللحظة ما كان للرجل من مواهب وسجايا وهبها جميعاً هبة سماح لخدمة وطنه وأمته فعز علىّ نعيه ، وأشفقت ألا تجد مصر من تجتمع له هذه المواهب والسجايا فيضعها فى خدمتها بالروح الرفيعة والنزاهة الخالصة والكرامة التى يعتز بها صاحبها ويعزها كما فعل هذا الزعيم النبيل الذى اختاره الله الساعة إلى جواره .

لم يكن محمد (باشا) محمود سهل اللقيا ، وكان وجهه الأسمر المستدير وعيناه السوداوان حادتا النظرة وأنفه الشامخ تصد عنه من ألف رفع الكلفة ، وتحمل على الظن أن به صلفاً عرف عن أمثاله من أبناء طبقته . وكان سكوته الطويل يغرى على الاعتقاد بأنه رجل يعتز بجاهه وماله فلا يعنى بما سواهما . فإذا استطعت أن تكشف لنفسك عن ذات نفسه تبدت لك صورة تختلف عن هذه الصورة الظاهرة تمام الاختلاف ، ورأيته رجلا ذواقاً للأدب يروى منه الشيء الكثير ، كثير الاطلاع على التاريخ العام ، وعلى التاريخ السياسى بوجه خاص . فيه وداعة ورقة ، وفيه دعابة وظرف ، وفيه إلى ذلك كبر عن الدنايا وترفع عن الصغائر ، وفيه حب للخير يصاحبه طموح لأبعد الغايات وأعز المطالب .

وقد أعفاه مال أبيه عن أن يفكر فى المال وجمعه ، وسمت به دراسته صدر الشباب بجامعة أكسفورد عن الزلفى للإنجليز ذوى الكلمة النافذة فى حكم مصر حين عاد إلى وطنه وشغل وظائف الدولة فى حكومته . ودفعه سموه عن الزلفى واعتزازه بماله وجاهه واعتداده

نفسه وبكرامته إلى ترك مناصب الحكم حين أراد الإنجليز غير ما يريد ، ولما يكن قد بلغ الأربعين . وكانت الحرب العالمية الأولى يومئذ فى أشد مراحلها . فلما آذنت الحرب بالانتهاء دعا زملاءه رجال مجلس إدارة الجامعة المصرية الأهلية فألفوا الوفد المصرى واختاروا لرياسته سعد زغلول (باشا) بعد أن ضموا إليهم من رجال الجمعية التشريعية من يكفل للوفد تمثيل الأمة المصرية تمثيلا شبيهاً بالرسمى إن لم يكن تمثيلا رسمياً .

ومن يومئذ إلى أن اختار جوار الله وهب الرجل نفسه وحياته وكل مواهبه هبة سماح لخدمة وطنه . طالب ، هو وزملاؤه أعضاء الوفد ، الإنجليز أن يعترفوا باستقلال مصر يوم كانت حمايتهم مفروضة عليها ، ويوم أعلنوا هدنة الحرب ظافرين منتصرين . اعتقل هو وثلاثة من زملائه أعضاء الوفد فى مالطة فقامت مصر عن بكرة أبيها غداة اعتقالهم ثائرة بالإنجليز الذين اعتقلوهم . سافر مع زملائه أعضاء الوفد إلى باريس ، ومن هناك سافر إلى الولايات المتحدة داعياً لاستقلال وطنه . عاد إلى أوربا فاشترك فى محادثات لجنة ملنر ، ثم عاد إلى مصر مع ثلاثة من زملائه يعرض وإياهم ما انتهت إليه هذه المحادثات على الشعب المصرى . أيد عدلى يكن (باشا) حين سافر وهو رئيس الوزارة فى سنة ١٩٢١ ليفاوض وزير الخارجية البريطانية لتقرير استقلال مصر . اشترك فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين وكان وكيله بعد أن اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وبعد أن وضعت لجنة الدستور مشروع الدستور وقدمته إلى الحكومة فى شهر أكتوبر من تلك السنة . قاد المعركة الانتخابية للأحرار الدستوريين فى أخريات سنة ١٩٢٣ وأوليات السنة التى تليها . وقف يناضل الرأى العام ويكافح الطغيان عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ . جمع كلمة الأمة فى ائتلاف سنة ١٩٢٦ واشترك فى وزارتى ذلك الائتلاف عامى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ . ألف وزارته الأولى سنة ١٩٢٨ وجعل الإصلاح الاشتراكى أساس سياستها . عقد اتفاق مياه النيل فى يناير سنة ١٩٢٩ . انتهى مع الإنجليز صيف سنة ١٩٢٩ إلى مقترحات اعتبرت أساساً للاتفاق بين مصر وإنجلترا . قاوم الدستور الذى صدر فى سنة ١٩٣٠ ينتقص من حقوق الأمة وقاوم الوزارة التى أصدرته مقاومة عنيفة انتهت بتقديمه إلى محكمة الجنايات فى سنة ١٩٣٢ . حارب سوء الحكم وأيد نزاهته بكل قوة فى سنة ١٩٣٤ . ساهم بأوفر نصيب لجمع كلمة الأمة فى سنة ١٩٣٥ فأعاد اجتماعها دستور سنة ١٩٢٣ ثم كان عظيم الأثر فى الجبهة الوطنية التى تألفت فى سنة ١٩٣٦ وفاوضت إنجلترا وعقدت معها معاهدة ٢٦ أغسطس من تلك السنة . قاوم فوضى القمصان الزرقاء والمظاهرات فى سنة ١٩٣٧

مقاومة انتهت إلى تأليفه وزاراته الثلاثة الأخيرة . . . وكان فى المواقف كلها رجل كفاح وصراحة ونزاهة لا ترقى إليها ريبة ولا تعلق بها شائبة . من لمصر بمثل هذه المواهب والسجايا يهبها صاحبها هبة سماح لخدمة وطنه وأمته ما وهبها محمد محمود خلال هذه السنوات الثلاثة والعشرين فى إقدام وجرأة ليس كمثلهما إقدام ولا جرأة .

ارتسمت أمام ذهنى صورة من هذا التاريخ الحافل لهذا الرجل الذى اختاره الله إلى جواره قبل أن يتم الرابعة والستين من سنه فحزنت إشفاقاً على مصر . فلما تنفس الصبح فكرت فى تشييع جنازة الرجل إلى مقره الأخير ، وكان قد تقرر أن تقوم فى الساعة الثالثة بعد الظهر .

وإذ كنت وزير المعارف ، فقد رأى رجال التعليم فى أرجاء القاهرة جميعاً أن يشاركونى فى تشييعه ، كما شارك فيه من رجال الدولة ومن طبقات المثقفين جميعاً كل من كان يقدر للرجل مزاياه ومواقفه . وهؤلاء كانوا جلة أهل مصر ، خصومه وأنصاره على سواء . فقد كان الجميع يجلونه ويحترمونه وإن خالفوه فى الرأى . وسار حسين سرى (باشا) رئيس الوزارة فى الصف الأول للمشيعين . وصحبنا جثمان الفقيد إلى مقره الأخير . فلما ووری التراب ألقى سرى (باشا) كلمة فى تأبينه ، وألقيت كلمة وجيزة سكبت فيها كل عواطفى وكل ما كنت أكنه للرجل من مودة واحترام .

وتحدثنا فى ليالى المأتم عمن نختاره رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين خلفاً لمحمد (باشا) ، ثم اتجهنا جميعاً إلى اختيار عبد العزيز فهمى (باشا) . وتردد الرجل معتذراً بأنه اعتزل السياسة فى فترة ولايته القضاء رئيساً لمحكمة الاستئناف ثم رئيساً لمحكمة النقض بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٥ . وقد استعنا على تردده هذا بجلة أصدقائه فانتهى إلى الاقتناع وتولى رياسة الحزب للمرة الثانية ، بعد أن كان قد تولاها فى المرة الأولى فى سنة ١٩٢٥ ثم استقال منها فى سنة ١٩٢٦

* * *

كان الإنجليز يومئذ شديدى الحساسية ، وبخاصة إزاء ما يبديه بعض ذوى الرأى من المصريين من ميولهم المحورية ، وإزاء بعض العناصر ذات النشاط بين سواد الشعب . وكانت جماعة الإخوان المسلمين قد تألفت قبل ذلك بأعوام قليلة على أنها جماعة دينية تدعو للتخلق بالأخلاق الإسلامية وللأخذ بقواعد التشريع الإسلامى فى النظام المصرى . وكان الشيخ حسن البنا هو الذى دعا لتأليف هذه الجماعة فكان مرشدها العام . وكان الشيخ

حسن معلماً للغة العربية فى مدرسة المحمدية الابتدائية الأميرية . وقد أبلغت السلطات البريطانية رئيس الوزارة ، حسين سرى (باشا) ، أن هذا الرجل يعمل فى أوساط جماعته لحساب إيطاليا ورغبت إليه فى العمل على الحد من نشاطه . ورأى سرى (باشا) أن نقل الرجل من القاهرة إلى بلد ناء بالصعيد يكمل هذا الغرض ، فحدثنى فى الأمر وطلب إلىّ نقله إلى قنا . ولم أجد بأساً بإجابة طلبه ، فنقل مدرس فى مدرسة ابتدائية ليس أمراً ذا بال ، إذ يقع مثله خلال العام الدراسى فى كل سنة ولا يترتب عليه أى أثر .

لكن نقل الشيخ حسن البنا أدّى إلى ما لم يؤد إليه نقل مدرس غيره . فقد جاءنى غير واحد من النواب الدستوريين يخاطبنى فى إعادته إلى القاهرة ويرجونى فى ذلك بإلحاح . ولما لم أقبل هذا الرجاء ذهب هؤلاء النواب إلى رئيس الحزب ، عبد العزيز فهمى (باشا) ، وطلبوا إليه أن يخاطبنى فى الأمر . وخاطبنى الرجل فذكرت له أن حسين سرى (باشا) هو الذى طلب إلىّ نقل الشيخ حسن البنا بحجة أن له نشاطاً سياسيًّا ، وأن النشاط السياسى محرم على رجال التعليم كما أنه محرم على غيرهم من الموظفين ، وأننى لا مانع عندى من إعادة الرجل إلى مدرسة المحمدية كما كان إذا أبدى سرى (باشا) عدم اعتراضه على إعادته . وخاطب عبد العزيز (باشا) سرى (باشا) فى الأمر وذكر له إلحاح طائفة من النواب الدستوريين ذوى المكانة . ووعد سرى (باشا) بإعادة النظر فى الموضوع ثم أبدى لى أنه لا يرى مانعاً من إعادة الرجل إلى القاهرة فأعدته .

تُرى أأحسن سرى (باشا) فى تراجعه هذا أم أساء ؟لعله خشى أن يزداد ضغط النواب جسامة ، وبخاصة حين رأى سؤالاً يقدم إلى البرلمان فى هذا الشأن ، فأراد اتقاء ما قد يجر إليه ذلك من نتائج . لكن الذى لا شبهة فيه أن تراجعه أشعر الشيخ حسن بأن له من القوة ما يسمح له بمضاعفة نشاطه من غير أن يخشى مغبة ذلك النشاط ، وأن هذا الشعور كان له أثره فى تطور جماعة الإخوان المسلمين من بعد .

وكما رغب الإنجليز فى الحد من نشاط الشيخ حسن البنا رغبوا كذلك إلى سرى (باشا) أن يعمل على الحد من نشاط على ماهر (باشا) . وذهبوا فى رغبتهم هذه إلى مثل ما ذهبوا إليه مع حسن صبرى (باشا) حين طلبوا اعتقال على (باشا) إذا اقتضى الأمر . ولم يطلع سرى (باشا) مجلس الوزراء ، ولا أحسبه أطلع أحداً من الوزراء على هذه الرغبة ؛ فأنا لم أعرف شيئاً عنها إلا حين رأيت مجلة روز اليوسف تنشر خطاباً من سرى (باشا) إلى على ماهر (باشا) يطلب إليه ألا يشتغل بالسياسة . وقد نشرت المجلة بعد ذلك ردًّا من على (باشا)

ماهر على سرى (باشا) يذكر فيه أنه يقدر حقه وواجبه ويقدر موقف بلاده من الأحداث المحيطة بها أدق تقدير . ولم يذهب سرى (باشا) إلى أبعد من هذا .

ومن حق من شاء أن يتساءل : أأحسن سرى (باشا) فى كتابة ما كتب لعلى (باشا) ماهر ، وفى الإذن بنشره ونشر الرد عليه فى الصحف ؟ ليس من شك فى أن تصرف حسن صبرى (باشا) فى هذه المسألة بالذات كان أدنى إلى الحكمة ، وإن صح أن يكون سرى (باشا) قد قصد من كتابة ما كتب إلى على (باشا) ماهر ، ومن إباحة الرقابة على الصحف نشر كتابه ونشر الرد عليه أن يفهم الإنجليز أنه قد استجاب لرغبتهم ، وأن الذهاب إلى أبعد مما فعل قد يضر ولا ينفع ، وأن شعور على (باشا) ماهر بأنه مهدد بالاعتقال يكفى للحد من نشاطه إن كان له نشاط .

أسلفنا أن سرى (باشا) ألف وزارته على النحو الذى ورثه عن حسن صبرى (باشا) ، فلم يشرك أحداً من الهيئة السعدية فيها ، وأن الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية كان قد انتخب رئيساً لمجلس النواب . وقد فوجئنا يوماً ونحن فى هذا المجلس ببيان يلقيه الدكتور ماهر (باشا) يذكر فيه أن رئيس الوزارة بوصفه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أمر بتفتيش منزل أحد النواب ، وأن هذا النائب أبلغ الأمر إلى رئيس المجلس لما فيه من اعتداء على الحصانة البرلمانية ، وأن رئيس المجلس يشارك العضو فى هذا الاحتجاج على رئيس الوزارة . وقد أجاب حسين سرى (باشا) بأن المنزل الذى جرى تفتيشه ليس مملوكاً للنائب بل مملوك لجده لأمه ، وأن النائب لا يقيم فيه وحده ، وأن حصانته لا تمتد إلى المنزل كله . ولم يسترح النواب لإجابة رئيس الوزارة حرصاً منهم على حصانتهم . وقد دل ما حدث على أن بقاء الهيئة السعدية بعيدة عن الحكم مع رياسة رئيسها لمجلس النواب من شأنه أن يخلق لرئيس الوزراء بوصفه القائم على إجراء الأحكام العرفية متاعب يجب التفكير فى معالجتها . لكن سرى (باشا) لم ير أن يعالج الأمر بضم الهيئة السعدية للوزارة بعد الذى حدث فى مجلس النواب ، مخافة أن يضعف ذلك من هيبته ، ولهذا آثر أن يعالجه على نحو آخر .

ما سر هذه التصرفات التى صدرت عن سرى (باشا) وأوجبت التساؤل عن مبلغ حكمتها ؟ لعل السر يرجع إلى أن الرجل كان شديد الحرص على مركز وزارته ، وكان يتلمس فى تصرفاته ألا يصدر عنه ما قد يضر بهذا المركز . فهو لم يكن السياسى المغامر الذى كانه حسن صبرى (باشا) ، ولم يكن رئيس حزب يعتمد على قوة برلمانية يطمئن إليها ، ولم يكن

له من التجارب السياسية على السنين ما يجنبه هذا التلمس . فقد قضى حياته موظفاً بوزارة الأشغال ، وكان والده إسماعيل سرى (باشا) وزيراً للأشغال ، وكانت له عند رجالها مكانة الأب من أبنائه ، وكان الذين تولوا وزارة الأشغال بعده من المهندسين المصريين يقدرون مكانته هذه منهم ، وكانوا يسبغون على حسين (باشا) من التقدير ما يوجبه نشاطه الشاب وحسن إدراكه لواجب المهندس فى وزارة الأشغال . ولهذا بلغ حسين (باشا) أن أصبح وكيل وزارة الأشغال فى سنوات قليلة . فلما ألف محمد (باشا) محمود وزارته فى سنة ١٩٣٨ كان لسرى (باشا) عند الملك فاروق مكانة خاصة عاونت كفايته فاختاره محمد (باشا) محمود وزيراً للأشغال معه . وقد حدثنى حسين (باشا) بأنه سيخلف محمد (باشا) محمود فى رياسة الوزارة . فلما ألف على ماهر (باشا) وزارته فى سنة ١٩٣٩ خلفاً لمحمد محمود (باشا) شعر سرى (باشا) بشىء من المرارة ولكنه لم يفقد الأمل . وكان ذلك شأنه حين ألف حسن صبرى (باشا) وزارته . فلما فاجأت المنية حسن (باشا) وألف هو الوزارة بعد أن اشترك مع هؤلاء الرؤساء الثلاثة الذين سبقوه واجهته الصعاب التى ذكرناها فشعر بالحاجة إلى تقوية سنده فى الوزارة . ولما كان قد قضى حياته موظفاً فقد لجأ بادئ الرأى إلى اختيار موظف ممتاز محترم من الجميع ضمه إلى وزارته وحسب فى هذا الضم التقوية الكافية له وللوزارة . هذا الموظف الممتاز هو عبد الحميد بدوى (باشا) رئيس لجنة القضايا ، والذى اعتذر قبل ذلك فلم يقبل غير مرة أن يكون وزيراً ، لأنه كان بكفايته الفقهية العالية وذكائه النادر ، وبمنطقه الدقيق ، شديد الحرص على أن يظل فى رياسة لجنة القضايا . فلما فكرت وزارة محمد محمود (باشا) فى إنشاء مجلس الدولة وأن يكون رئيسه غير قابل للعزل اتجه تفكير المسئولين إلى أن يكون بدوى (باشا) رئيس مجلس الدولة . فلما لم يصدر التشريع بإنشاء هذا المجلس بقى رئيساً للجنة القضايا ثم قبل أن يعاون سرى (باشا) وزيراً للمالية .

ولعله قبل هذا المنصب بعد أن كان قد اعتذر عن قبول مثله من قبل لأنه اعتبره تمهيداً لرياسة الوزارة . جرى من بعد بينى وبين حسنين (باشا) رئيس الديوان الملكى حديث ذكر لى فى أثنائه أن القصر كان يرشح بدوى (باشا) لرياسة الوزارة يوم تضطر وزارة سرى (باشا) للاستقالة لسبب أو آخر . أفكان بدوى (باشا) يعلم بهذه النية من جانب القصر ؟ ذلك ما لا أعلمه ، وما لم أفكر فى سؤال حسنين (باشا) عنه ، لأن الظرف الذى جرى فيه هذا الحديث بينى وبين رئيس الديوان كان قد باعد بين بدوى (باشا) ورياسة الوزارة .

وقد رحب الوزراء جميعاً ورحبت معهم باختيار بدوى (باشا) وزيراً للمالية واعتبرنا ذلك كسباً للوزارة عظيماً . وهنأت أنا سرى (باشا) حين طالعنى بهذا النبأ تمهيداً لصدور المرسوم بتنفيذه . وقد اعتبر المثقفون فى مصر جميعاً هذا التعيين نصراً لسرى (باشا) لأن علم بدوى (باشا) ومكانته كان لهما فى نفوسهم تقدير بالغ غاية السمو.

واجهت الوزارة بعد تولى بدوى (باشا) منصبه فيها مشكلة من مشاكل الفقه الدستورى كان للرأى الذى انتهى إليه فيها آثار بعيده فى حياة مصر البرلمانية من بعد . ومنشأ هذه المشكلة أن مجلس الشيوخ كان يحل موعد تجديده النصفى فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ ، فينتخب النصف من أعضائه المنتخبين ، ويعين النصف من المعينين . ولما كان المجلس قد انتخب كله فى ٧ مايو سنة ١٩٣٦ فقد وجب إجراء القرعة التى يتعين بها من يخرجون من أعضائه ومن يبقون منهم . وكان واجباً أن تجرى هذه القرعة قبل ٧ مارس سنة ١٩٤١ ليتسنى إجراء الانتخابات للتجديد النصفى قبل ستين يوماً من انتهاء مدة الأعضاء الذين يخرجون بالقرعة . وقد رأى سرى (باشا) بمشورة بدوى (باشا) ، أن الخير فى عدم إجراء الانتخابات بحجة قيام الحرب وعدم تعريض البلاد إلى هزة لا تتفق وما يقتضيه المجهود الحربى من طمأنينة الأمن واستتباب السكينة فى ربوعها . ولعل سرى (باشا) قدر كذلك أن عدم إجراء الانتخابات للشيوخ يكون سابقة تطوع له عدم إجراء الانتخابات للنواب فى سنة ١٩٤٣ . على أنه لم يقل بطبيعة الحال من ذلك شيئاً . وما كان له أن يقوله والفصل التشريعى لمجلس النواب مستمر إلى سنتين أخريين لا يعلم أحد ما يحدث خلالهما . وقد أفتى بدوى (باشا) بأن تأجيل الانتخاب لمجلس الشيوخ لا يقتضى تأجيل التعيين محل الأعضاء المعينين الذين انتهت مدتهم أسوة بزملائهم المنتخبين ، فخروجهم وتعيين غيرهم مكانهم لا يترتب عليه أى إضرار بالمجهود الحربى . لذلك صدرت الفتوى بإجراء القرعة للمعينين بعد أن تجرى القرعة للمنتخبين .

وقد اعترض ممثلو حزب الوفد فى مجلس الشيوخ على هذه الفتوى بأن عدم إجراء الانتخاب يقتضى عدم إجراء التعيين ، لأن الحكمة فى التعيين سد الفراغ الذى لا تسده الانتخابات ، سواء فى الكفايات التى يحتاج المجلس إلى توافرها فيه ، أو فى توازن الأحزاب بالمجلس .

وكان لحزب الوفد فى مجلس الشيوخ يومئذ عدد من الأعضاء إذا انضم إليه فريق محترم من المستقلين تكونت أغلبية تناهض الحكومة . وقد اعتمد حزب الوفد فى مقاومة

فكرة الحكومة على نفور الأعضاء جميعاً من القرعة حرصاً منهم على بقاء عضويتهم فى المجلس ، وخشية كل منهم أن تؤدى القرعة إلى خروجه منه . على أن الوزارة أعلنت بلسان رئيسها أنها ستجرى القرعة إذا لم يقم المجلس بإجرائها ، وعللت ذلك بأنها لا تستطيع أن تجارى المجلس فى تعطيل حكم من أحكام الدستور . وكذلك كانت المعركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالغة غاية العنف .

وخشى المجلس ، وعلى رأسه محمد محمود خليل (بك) أن تقوم الحكومة بإجراء القرعة ، وأن تعين أعضاء محل الذين تخرجهم القرعة ، وأن تنفذ ذلك بسلطان القانون ؛ وأن تكون هذه سابقة تستند إليها الحكومات من بعد ، فرأى أن يتولى إجراء القرعة بنفسه ، ونزل بذلك على رأى الوزارة . وأجريت القرعة وعينت الحكومة أعضاء فى المحال التى خلت نتيجة للقرعة ، وأحيل مرسوم التعيين إلى لجنة تحقيق صحة العضوية بالمجلس ، وأقر المجلس صحة عضوية الأعضاء الجدد ، وانتهت بذلك هذه المشكلة ، ثم تجددت من بعد فى أدوار متعاقبة يرى القارئ صورها فى مواضعها من هذا الكتاب .

كانت وزارة سرى (باشا) تواجه من العقبات ما رأيت . ولم ينجها من هذه العقبات أنها اطمأنت فى مجلس الشيوخ إلى أغلبية توافرت لها من التعيينات الأخيرة . فقد بدأ حزب الوفد يرى فى هذه التعيينات تحدياً له ويفكر فى حمل رجاله من أعضاء المجلس على الاستقالة منه ، لأن التعيينات الأخيرة استبعدت جميع الوفديين الذين أخرجتهم القرعة ولم تعد سوى الأستاذ يوسف أحمد الجندى . ولو أن ذلك حدث لأحدث رجة لا ريب . لكن سرى (باشا) كان مطمئناً إلى أنه لن يحدث ، اعتماداً على تشبث الأعضاء بعضويتهم ، وعلى قبول الأستاذ يوسف الجندى عضويته الجديدة وشكره للملك حين تلاوة مرسوم التعيين على هذا العطف الكريم .

على أن هذه الطمأنينة لمجلس الشيوخ لم تبعث إلى نفس سرى (باشا) ما يماثلها بالنسبة لمجلس النواب . فقد كانت الهيئة السعدية لا تفتأ الحين بعد الحين تثير أمام الوزارة من العقبات عن طريق الأسئلة والاستجوابات ما يقتضى الحذر ويستوجب التفكير . وقد أشرنا من قبل إلى بيان الدكتور ماهر (باشا) فى أمر الحصانة البرلمانية . وكنا نرجو أن يؤدى اشتراك بدوى (باشا) فى الوزارة إلى التغلب على هذه الصعوبات ، وأن تتحقق النتيجة التى كان سرى (باشا) وكنا جميعاً نتوقعها . لكن ذلك لم يحدث . فقد تبين بعد زمن غير طويل أن هذا العالم الجليل والفقيه الدستورى الممتاز أسمى تفكيراً وأشد اعتزازاً بنفسه من أن

ينزل على حكم الضرورات البرلمانية فى مصر . فهو قوى الشعور بالأرستقراطية العقلية وقد بلغ منها المكان الأرفع . وقد حال شعوره هذا دون انسجامه مع البرلمانيين ، ومع أعضاء مجلس النواب خاصة . لذلك لم يكن بد من أن يبحث سرى (باشا) عن وسيلة أخرى يتقى بها مهاجمة البرلمان له مهاجمة قد تزعزع ثقة السلطات العليا بقدرته على مواجهة الموقف والمحافظة بنجاح على الهدوء والسكينة اللازم توافرهما فى البلاد لطمأنينة المجهود الحربى البريطانى .

وزاد سرى (باشا) شعوراً بدقة الموقف حادث وقع وأثار فى البلاد دوياً وضجة . سافرت فى الأيام الأخيرة من شهر مايو سنة ١٩٤١ إلى رأس البر أهيئ مكان اصطياف وقضيت بها ثلاثة أيام . وفى صباح اليوم الذى اعتزمت فيه العودة إلى القاهرة أبلغنى الحاجب المرافق لى أنه سمع أن عزيز (باشا) المصرى سافر خفية بطائرة حربية يريد الذهاب إلى الألمان . ولم أصدق الخبر لأول ما سمعته ، واتصلت تليفونياً من رأس البر بمحافظ دمياط أستوثق منه . وأخبرنى الرجل أنه بلغته مثل هذه الأنباء ، وأنه سيتصل بالقاهرة للتثبت منها .

فلما بلغت دمياط لقيته فأنبأنى أن عزيز (باشا) المصرى وضابطاً طياراً استقلا ليلاً طائرة عسكرية من القاهرة وقاما بها يريدان جهة غير معلومة ، وأن الطائرة اصطدمت بأسلاك التليفون عند قليوب فهبطت إلى الأرض واضطر راكباها لمغادرتها وللفرار هرباً إلى حيث لا يعلم أحد ، وأن مجلس الوزراء منعقد بعد الظهر من هذا اليوم ليتداول فى الحادث ، وأنه خوطب من القاهرة كيما يتصل بى لأحضر اجتماع مجلس الوزراء .

وعدت مسرعاً إلى القاهرة وحضرت اجتماع المجلس فألفيت سرى (باشا) والوزراء جميعاً فى حيرة ، ورأيتهم يخشون أن يكون لما حدث نتائج بعيدة الأثر . فعزيز (باشا) المصرى هو الذى تولى رياسة أركان حرب الجيش المصرى فى وزارة على (باشا) ماهر وكان متهماً بميله الواضح للألمان . فلما تولت وزارة سرى (باشا) أعفته من منصبه . وكان طبيعياً ، وذلك الرأى فيه ، أن يراقب مراقبة دقيقة ، فكيف استطاع مع ذلك أن يدبر وسيلة للفرار من غير أن يعلم بهذا التدبير أحد ؟ وأين ترى يكون قد اختفى ؟ وما هى الإجراءات التى يمكن أن تتخذ فى شأن من يروجون الدعايات لمصلحة ألمانيا ؟ تداول المجلس فى هذا وفى مثله وانتهى بأن ترك الأمر لرئيس الوزارة بوصفه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية يتصرف فيه بحكمته وحسن تدبيره .

ازداد سرى (باشا) بعد هذا الحادث اقتناعاً بضرورة تدعيم الوزارة . لكنه لم يكن يستطيع أن يفاتح أحداً فى هذا التدعيم قبل أن يعثر على عزيز (باشا) المصرى وأن يتخذ

معه إجراء يعيد الطمأنينة إلى مقدرته على معالجة شئون الدولة فى الأوقات العصيبة المحيطة به بالحزم والحكمة . لهذا وجه كل جهده للبحث عن الفارين واعتقالهما .

ولم يكن هذا يسيراً . فقد كان الجمهور يحيط عزيز (باشا) بعطف يتعذر معه الاستعانة بمعلومات هذا الجمهور لاقتفاء آثار الرجلين ومعرفة المكان الذى اختفيا فيه وبعد أسابيع استطاع البوليس السياسى أن يتأكد أنهما موجودان بمنزل بإمبابة ، وأن يحيط بالمنزل ، وأن يقبض عليهما . وأصدر سرى (باشا) أمره باعتقالهما .

واطمأن رئيس الوزارة إلى نجاحه هذا وعاد يفكر فى تدعيم وزارته . وكان السعديون ، وعلى رأسهم الدكتور أحمد ماهر (باشا) ، قد أيقنوا أن سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب قد استقرت فى النفوس وقد رضيها الإنجليز فلم يبق مستطاعاً مناوأتها . لذلك رأى سرى (باشا) أن يشركهم فى الوزارة حتى تزول كل مخاوفه البرلمانية . ولم أقف على ما بذله من جهد لبلوغ هذه الغاية . لكنه لقينى متهللاً فى أحد الأيام من أخريات شهر يوليو وأخبرنى بأنه اتفق مع السعديين على أن يشتركوا فى الحكم . ولم أجد بذلك بأساً . واكتفيت بأن سألته : أأطلع عبد العزيز فهمى (باشا) ، رئيس حزبنا ، على ما هو مقدم عليه . وأجابنى بأنه فعل . وعدلت الوزارة واشترك فيها السعديون فى أول أغسطس سنة ١٩٤١ .

ولم يكن اشتراك السعديين فى الوزارة عجباً . فقد كانت أطوار الحرب فى ليبيا خير شاهد على أن الإيطاليين لن يستطيعوا التقدم فى أرض مصر ، فلم يكن للتفكير فى دخول مصر الحرب ضدهم ما يسوغه . فقد أعلنت إيطاليا الحرب على إنجلترا فى ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠ ، وقد كان لها من القوات فى ليبيا ، بقيادة الجنرال جراتسيانى ، ما يمكنها من اقتحام الأراضى المصرية والتقدم فيها . لكن عاماً كاملاً انقضى من ذلك التاريخ وقواتها عاجزة عن مواجهة القوات البريطانية أو التقدم إلى مرسى مطروح . بل لقد كانت هذه القوات لا تلبث أن تتقدم إلى سيدى برانى أو إلى ما حولها حتى تتراجع من جديد إلى قواعدها فى برقة . لا تثريب على السعديين إذن أن يشتركوا فى وزارة سياستها تجنيب مصر ويلات الحرب ، ما دامت هذه الحرب بعيدة عن مدنها وأراضيها المأهولة ، وما دامت القوات التى أعدها موسولينى للدخول إلى مصر تتراجع ولا تتقدم ، وتدع المصريين مطمئنين إلى سلامتهم وإلى عجز هذه القوات عن اقتحام ديارهم عليهم .

هذا إلى أن القوات المصرية المرابطة بالصحراء الغربية على الدروب التى يخشى تقدم

الإيطاليين منها إلى أرض مصر كانت مستعدة لصد هذا التقدم إذا حدثت جراتسيانى نفسه بالإقدام عليه .

وانقضى الصيف كما انقضى الربيع والشتاء قبله والحرب لا تزيد على مناوشات يتخطى الإيطاليون بها حدود برقة ثم يرتدون منهزمين أمام القوات البريطانية فيبلغ ارتدادهم بعض الأحايين حتى ليظن الإنسان أنهم سيخرجون من ليبيا كلها وأنهم قضى عليهم القضاء الأخير .

وفضت الوزارة الدورة البرلمانية ثم افتتحت الدورة العادية التى تليها يوم الخميس الذى يسبق السبت الثالث من نوفمبر .

وفى هذه الأثناء بدأت الأنباء ترد بأن قوات ألمانية نزلت ليبيا وعلى رأسها القائد الألمانى الظافر الجنرال رومل لتنقذ القوات الإيطالية من الهزائم التى حلت بها . وكان هذا القائد قد أقام بمصر زمناً من قبل عرف فيه الصحراء ودروبها ، ولذلك حسب القواد البريطانيون فى مصر لتطور الحرب فى الصحراء الغربية وقدروا أنها قد تتغير وجهتها وقد يواجهون فيها غير ما واجهوا خلال الأشهر الطويلة التى تتابعت منذ دخلت إيطاليا الحرب . وقد أثبتت الحوادث أنهم لم يكونوا مخطئين فى حسبانهم ، وأن ما قاموا به من مضاعفة استعدادهم فى مصر ومن اقتحام ليبيا وطرد الجيش الإيطالى إلى داخلها ووضع يدهم على بعض مناطقها وتحصين طائفة من موانئها ، وتحصين ميناء طبرق خاصة ، قد كان له ما يسوغه . فقد بدأ رومل يقاوم قوات الحلفاء فى ليبيا مقاومة عنيفة ، وقد أخذ يتغلب عليها فى مواقع كان يظن أنها من المنعة بما يمكنها من أن تقاوم كل محاولة للاستيلاء عليها كما قاوم حصن فردان الفرنسى فى الحرب العالمية الأولى .

وليس من غرضى أن أصف فى هذا الفصل كيف انتصر المحور بقيادة رومل على الحلفاء فى بير حكيم وفى طبرق وفى غيرهما من المواقع الحصينة التى استولت عليها القوات البريطانية من الإيطاليين ، فتصوير الوقائع الحربية لا يدخل فى نطاق هذا الكتاب . وحسبى أن أذكر أن انتصار القوات الألمانية بقيادة رومل واستيلاءها على هذه المواقع التى حصنها البريطانيون بث فى نفوس أهل مصر الاعتقاد بأن رومل لا يقهر ، وزاد نظرية تجنيب مصر ويلات الحرب ثباتاً فى النفوس ، وأدخل فى روع الكثيرين أن مصير الحرب سيتقرر عما قريب على أرض مصر .

لم يفت هذا الشعور المصرى تقدير الإنجليز ، بل زادهم حساسية على حساسيتهم وجعلهم يتنطسون فى كل ناحية يتوقعون فيها الخطر ، ويذكرون مرة أخرى أن صاحب العرش

محورى الهوى ، وأن فى خدمته طائفة من الإيطاليين يتجسسون لحساب المحور . ثم إنهم اتجهوا إلى ناحية الفرنسيين الذين يؤيدون حكومة المارشال بيتان ، ولا يناصرون « فرنسا الحرة » . فمنذ ألقت فرنسا سلاحها وعقدت الهدنة مع ألمانيا فى يونيو سنة ١٩٤٠ اصطفت إنجلترا الجنرال ديجول وفرت به إحدى طائراتها إلى لندن فألف هناك حكومة فرنسية دعاها حكومة « فرنسا الحرة » وأعلن أنه لا يقر هدنة المارشال بيتان ، وأن فرنسا لا تزال فى حرب مع ألمانيا . وقد تألفت فى مصر وفى غير مصر هيئات باسم « فرنسا الحرة » تعضد ديجول ، ثم بقى بعض الفرنسيين فى مصر وفى غير مصر يؤيدون المارشال بيتان وحكومة فيشى . هؤلاء كانوا موضع ريبة من السلطات البريطانية ، وكانت الريبة تبلغ فى شأن بعضهم مبلغ الاتهام .

من هؤلاء مسيو ريمون مستشار الفنون الجميلة بوزارة المعارف . فقد اتهمه البريطانيون بأنه يبالغ فى مناصرته للمارشال بيتان ويدعو له ضد « فرنسا الحرة » . وقد حدثنى سرى (باشا) فى شأنه فطلبت الرجل فى مكتبى وخاطبته فيما ينسب إليه فلم يخف أنه يناصر حكومة فيشى ، وأنه وهو الجندى القديم الذى خاض غمار الحرب العالمية الأولى يعرف واجبه لوطنه كما يعرف أن عليه لمصر واجباً ألا يقوم فيها بنشاط سياسى يخالف اتجاه حكومتها . وذكر أنه لا يقوم بأى نشاط من هذا القبيل ، ولكنه لا يستطيع إخفاء رأيه فى سياسة بلاده . وإبداء الرأى ليس نشاطاً سياسياً . وإنما النشاط السياسى أن تدعو إلى الرأى لتكسب له أنصاراً يعاونوك على نشاط مقصود به إلى تأثير هذا الرأى فى مجرى الحياة العامة . أما وهو لا يعمل لشىء من ذلك ولا يزيد على إظهار رأيه لمن سأله عنه فلا جناح عليه فيما يفعل .

أبلغت هذا الحديث إلى سرى (باشا) . لكن السلطات البريطانية لم تقتنع به ولم تقنع بما دون اعتقال الرجل فاعتقل .

* * *

بلغنى فى النصف الأخير من ديسمبر أن مركز عبد الحميد بدوى (باشا) فى الوزارة غير ثابت وأنه سيضطر إلى الاستقالة . وزارنى سرى (باشا) فتحدثنا فى هذا الشأن حديثاً أيقنت منه أن الأمر جد ، وأن سرى (باشا) لا يستطيع تعضيد وزير المالية للبقاء فى منصبه ، برغم ما بين الرجلين من صداقة ، وبرغم تقديرنا جميعاً لبدوى (باشا) ولمكانته . وزرت بعد ذلك أحمد حسنين (باشا) ، رئيس الديوان الملكى ، وحدثته فى الأمر فألفيته فى مثل موقف سرى (باشا) ، بل زاد على ذلك أن ذكر لى أن بدوى (باشا) كان منظوراً إليه فى القصر على أنه خلف لسرى (باشا) فى رياسة الوزارة ، وأنه هو — حسنين (باشا) — يأسف

لأن اضطرار بدوى (باشا) للتخلى عن منصب وزير المالية لم يبق معه مجال للتفكير فى رياسته للوزارة .

وسافر الملك إلى أسوان فى الأيام الأخيرة من ديسمبر وسافر فى معيته جمع من رجال حاشيته كما سافر رئيس الوزراء إلى هناك . وسافرت أنا كذلك أمضى بهذا المشتى البديع أياماً ، فكنت أسمع من الأحاديث عن استقالة بدوى (باشا) ما جعل كل رجاء فى تلافيها غير ممكن . وبالفعل قدم بدوى (باشا) استقالته إلى رئيس الوزراء وبقى أن تعرض على مجلس الوزراء ليبت فيها .

وعدنا إلى القاهرة واجتمع مجلس الوزراء بها يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٢ فكانت استقالة وزير المالية أول ما عرض عليه . وقرر المجلس قبول الاستقالة بغير مناقشة ، لأن الوزراء جميعا كانوا يعلمون أن لا جدوى من المناقشة . وبعد أن نظر المجلس الأعمال العادية الواردة فى جدول أعماله عرض علينا رئيس الوزراء أن تقطع مصر علاقاتها بحكومة ڤيشى الفرنسية . ولم يكن أحد منا يتوقع أن يعرض يومئذ هذا الموضوع الذى تأجل من قبل غير مرة وإن كنا نعلم أن إنجلترا أصبحت غير مستريحة لاتصال علاقات مصر بفرنسا الرسمية .

عرض رئيس الوزراء قطع العلاقات بحكومة ڤيشى ، فاعترض مصطفى عبد الرازق (باشا) وزير الأوقاف بأننا قبلنا استقالة وزير المالية فى هذه الجلسة ، وليس يدرى أحد ما يترتب على هذه الاستقالة من أثر فى حياة الوزارة كلها ، وطلب لذلك إرجاء النظر فى قطع العلاقات مع فرنسا . وأجابه رئيس الوزراء فى عنف : يجب أن نبت اليوم فى هذا الموضوع ، ومن لم يعجبه ذلك فله أن يتصرف بما يشاء . ولم تعجبنى هذه اللهجة فى الإجابة ، فقلت : إننى وزير المعارف ، ولنا فى فرنسا عشرات بل مئات من أبنائنا الطلاب يجب أن نرعى مصلحتهم ، وقطع العلاقات يضر بهم ضرراً بليغاً . فسيتعذر علينا أن نرسل لهم مرتباتهم فكيف يعيشون ؟ وستعاملهم السلطات الفرنسية فى المناطق غير المحتلة والسلطات الألمانية فى المناطق المحتلة معاملة قاسية ربما ناء الكثيرون منهم بآثارها . أفلا يجب أن نتريث حتى ندبر لهؤلاء الأبناء أمورهم ؟ . وأجاب سرى (باشا) فى غير عنف ولا حدة : اطمئن وزير المعارف إلى أن أبناءنا هناك لن يصيبهم مكروه ، وسترعى مصالحهم خير رعاية ، وأنا أطرح موضوع قطع العلاقات على حضراتكم للتصويت . ومع ما كنت ألمحه على وجوه كثيرين من زملائى من تردد فى المناقشة التى دارت بين وزير الأوقاف وبين رئيس مجلس الوزراء ، وبينى وبين رئيس مجلس الوزراء ، لقد تولتنى الدهشة حين رأيتهم جميعاً يوافقون على قطع العلاقات مع

حكومة ڤيشي . وقد امتنعت وامتنع مصطفى (باشا) عبد الرازق عن التصويت .

لم أتوقع أن يكون لهذا القرار من الآثار العميقة القريبة والبعيدة بعض ما حدث . لكنني فوجئت بعد قليل من مغادرتي مجلس الوزراء بحسنين (باشا) يطلبني في التليفون ويرجوني أن أمر به . وذكرت له أنني مضطر للذهاب بعد الظهر إلى مجلس النواب فألح في ضرورة التقائنا بأسرع ما يمكن . وقابلته في منزله فأدهشني أنه عرف بالتفصيل ما دار في مجلس الوزراء ، وما قاله مصطفى (باشا) عبد الرازق ، وما أجاب به رئيس الوزراء ، وما قلته أنا ، وما أبداه بعض الوزراء من ملاحظات لم تعبر من موافقتهم على طلب سرى (باشا) طلباً لم يخف على أحد أن إنجلترا هي التي أصرت عليه . وكان الملك متغيباً إذ ذاك عن القاهرة في منطقة البحر الأحمر ، وكان غيابه بعض ما دعا حسنين (باشا) لطلب مقابلتي . قال : أنت تعلم أن الملك ليس هنا الآن وأنه لم يستشر في هذا القرار الذي وافق عليه مجلس الوزراء . والسفراء والوزراء في البلاد الأجنبية يمثلون الملك فلا يجوز التصرف في أمرهم قبل عرض الأمر عليه . وقرار قطع العلاقات مع حكومة ڤيشي معناه استدعاء وزيرنا في فرنسا . وأنا أعلم أن الملك لن يرضى عما حدث . فهل لك أن تجد حلا لهذه المشكلة قبل أن ينشر قرار مجلس الوزراء ؟ ! قلت : أحسب الرجوع في قرار مجلس الوزراء رجوعاً مطلقاً غير ممكن. فكما عرفت أنت هذا القرار فقد عرفته السفارة البريطانية لا ريب ، وبخاصة أن إلحاح سرى (باشا) في صدور القرار اليوم معناه أن الإنجليز طلبوا ذلك إليه . والرأى عندى أن نخفف من صيغة القرار وأن نجعله وقف العلاقات مع حكومة ڤيشي بدل أن يكون قطع هذه العلاقات . فوقف العلاقات معناه إمكان إعادتها من غير حاجة إلى مفاوضات جديدة ، كما أن وقف العلاقات من جانب مصر لا يقتضي إبعاد وزير فرنسا المفوض في مصر .

اغتبط رئيس الديوان بهذا الاقتراح ورجاني أن أقنع به سرى (باشا) لأول ما ألقاه في البرلمان قبل انعقاد مجلس النواب . وقصدت إلى غرفة رئيس الوزراء أول ما وصلت البرلمان فإذا بسرى (باشا) يلقاني بقوله : نعم يا سيدى . لقد أوقفنا العلاقات مع حكومة ڤيشي ولم نقطعها . إذ ذاك علمت أن رئيس الديوان اتصل به وأبلغه اقتراحي ، وأنه رضيه ، فلم يبق من حاجة لأن أقنعه به .

وعاد الملك من رحلته في الصحراء والبحر الأحمر بعد ثلاثة أيام ، ثم إذا الصحف تنشر أن صليب سامي (باشا) وزير الخارجية ، اعتكف في منزله لوعكة خفيفة . وسألت أصدقاء صليب (باشا) من زملائي الوزراء عما به فعلمت أن لا وعكة به ، وأن رئيس الديوان

أبلغه أنه هو الوزير المسئول عن علاقات مصر الدولية ، وأن واجبه كان يقتضيه أن يعترض ما طلبه رئيس الوزراء من قطع العلاقات مع حكومة فيشى . أما ولم يفعل فليلزم داره . وأبلغ صليب باشا سامى ما حدث إلى رئيس الوزراء وأبدى استعداده ليقدم استقالته من منصبه فطلب إليه سرى (باشا) ألا يفعل ، وأن يترك له الأمر يسويه مع الملك .

عرف الإنجليز ما حدث مع وزير الخارجية واعتبروه عملا غير ودى وأبلغوا رأيهم ذاك إلى سرى (باشا) . وشعر سرى (باشا) ، وهو مستشار الملك الأول ، بجسامة التبعة الملقاة على عاتقه ، وذكر ما حدث من قبل لشاه إيران رضا بهلوى حين نحاه الحلفاء عن عرشه وأبعدوه إلى جزيرة سيشل وأقاموا ابنه الشاب محمد رضا بهلوى على العرش مقامه ، وخشى أن تفاجأ مصر بمثل هذه المفاجأة التعسفية وهو رئيس وزرائها ، وبينه وبين الملك فاروق إلى جانب ذلك ما بينهما من رابطة النسب . وقد أفضى إلى بمخاوفه هذه وأخبرنى أنه صارح الملك بها وأشار على جلالته بقبول الأمر الواقع ، وبعودة صليب سامى (باشا) لمباشرة عمله بوزارة الخارجية . وحسب سرى (باشا) أن الملك اقتنع بحجته فأخبر صليب (باشا) بأن المسألة سويت ، وطلب إليه أن يعود لمباشرة عمله بوزارة الخارجية . وعاد صليب (باشا) بالفعل يباشر عمله فى الوزارة . لكنه لم يلبث على ذلك غير يومين ثم اتصل به رئيس الديوان من جديد وأعاد عليه ما كان قد ذكره له وطلب إليه أن يكف من جديد عن الذهاب إلى الوزارة ، فكف الرحل واعتكف فى بيته .

ما سر هذه التطورات ؟ لقد كان رومل يتقدم بجيوشه فى أرض مصر بعد أن طرد قوات الحلفاء من ليبيا . وقد احتاز سيدى برانى إلى مرسى مطروح وعسكر بها وأصبح على ثلثمائة كيلو متر من الإسكندرية . أيكون لهذا التقدم أثر فى هذا التطور ؟ لكن الحلفاء الذين طردوا من ليبيا قد فتح أمامهم باب جديد للأمل . لقد أعلن هتلر الحرب على روسيا فى ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وقد ابتهج الحلفاء بما حدث من ذلك أشد الابتهاج . ففتح جبهة جديدة تحارب فيها ألمانيا من شأنه أن يخفف الضغط على قوات إنجلترا وفرنسا الحرة فى مصر ، وبخاصة بعد أن عجز الألمان عن اقتحام إنجلترا ، ثم بعث هتلر رسوله « هيس » يعرض الصلح على الإنجليز فاعتقلوه . ألا يدعو ذلك أولى الرأى فى مصر للتفكير وعدم الاندفاع ؟ أم أن تقدم الألمان السريع فى روسيا وتراجع القوات السوفييتية أمامهم ضاعف الاعتقاد فى نفوس الذين كانوا يحسبون ألمانيا لا تقهر ثباتاً وقوة ؟ ! الحق أن بعض الوزراء أنفسهم كانوا يميلون إلى هذا الرأى ، وكان بعضهم يجاهر به مجاهرة نبه رئيس الوزراء أصحابها

إلى أنها لا تتفق مع دقة الموقف وخطورته . أياً ما كان الأمر لقد بدأ سرى (باشا) يشعر بحرج مركزه ، وقد فاتحنى غير مرة بأنا على أبواب مغامرة خطيرة النتائج .

واتصل بى حسنين (باشا) إذ ذاك غير مرة وأخذ يسألنى رأيى فى الموقف . وفهمت منه أن وزارة سرى (باشا) لم يبق لها حظ من البقاء بعد أن قطعت علاقات مصر مع حكومة فيشى فى غياب الملك عن القاهرة . فقد اعتبر الملك هذا التصرف تجاوزاً من الوزارة لحقها الدستورى فيه مساس بحقوقه . وأشرت عليه بأنه إذا لم يكن بد من تنحى وزارة سرى (باشا) عن الحكم فخير ما يعالج به الموقف الدقيق الذى تتخطاه البلاد أن تتألف فيها وزارة قومية تضم الأحزاب جميعاً ، يرأسها النحاس (باشا) أو يرأسها غيره . فهذه الوزارة هى وحدها التى تستطيع مواجهة الأحوال العالمية الدقيقة من غير أن تتعرض سيادة مصر وحرية أبنائها إلى الخطر .

ووافقنى حسنين (باشا) على هذا الرأى ، وفهمت فى بعض مقابلاتى اللاحقة لرئيس الديوان أن النحاس (باشا) فوتح فى الفكرة وقبلها بل رحب بها ، وأن تنحى وزارة سرى (باشا) عن الحكم ، برغم اطمئنان إنجلترا إلى المجهود الحربى فى عهدها ، لن يحدث فراغاً ولن تكون له أية نتيجة تخشى عواقبها .

على أن ما كان سرى (باشا) ينقله إلىّ من أنباء الإنجليز لم يكن يبعث إلى النفس مثل هذه الطمأنينة . لقد كان ينبئنى أنه يتمنى لو استطاع أن يستقيل ، وأنه لم يكن يتردد فى تقديم استقالته لولا مخاوفه من نتائج تقديمها . وقد فاتحنى فيما يجول بخاطره من ذلك ورغب إلىّ فى أن أزور الدكتور أحمد ماهر (باشا) بمنزله وأن أتداول وإياه الرأى فى الموقف . وكان أحمد ماهر (باشا) معتكفاً إذ ذاك فى داره لشلل خفيف أصاب الجانب الأيسر من وجهه ، فزرته وأفضيت إليه بتفكير سرى (باشا) فى الاستقالة وطالعته بأسباب هذا التفكير . وكان كثيرون يظنون أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) سيخلف سرى (باشا) فى رياسة الوزارة ، لأن رأيه فى موقف مصر من الحرب يرشحه لهذه الرياسة . وقد رجانى بعد أن تبادلنا الحديث فيما ذكرته أن أرجو سرى (باشا) ألا يتعجل بتقديم استقالته ، فقد تتطور الحوادث على نحو يعود به وبالوزارة كلها إلى الطمأنينة للاضطلاع بالحكم على وجه منتج . وعلم سرى (باشا) بعد أيام من ذلك أن مستر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية ، زار الدكتور ماهر (باشا) بمنزله ، وكانت الأمور قد ازدادت شدة ، فرغب إلى كرة أخرى أن أتداول مع ماهر (باشا) فى أمر استقالة الوزارة . وكنت أشعر شعوراً قوياً أننا فى الأيام الأخيرة لعهد

وزارى غير محسود . مع ذلك حاول الدكتور ماهر (باشا) ، بكل ما أوتيه من قوة الإقناع ، أن يحملنى على رجاء سرى (باشا) ألا يتعجل بتقديم استقالته . فلما أبلغت سرى (باشا) ما حدث قال :

— أتراه يريدنى على احتمال هذا الموقف التعس حتى يشفى فيتولى هو الوزارة خلفاً لى .

وسألته ألديه معلومات ترجح عنده هذا الظن ، فأخبرنى بأسلوبه الهندسى أن ذلك ممكن ٢٠ ٪ أما الثمانين فى المائة الأخرى فترجح أن النحاس (باشا) هو الذى سيتولى الوزارة .

كنت فى هذه الآونة ألتقى بحسنين (باشا) أبادله الرأى فى تطورات الموقف ؛ وكان يبدو وقتاً ما مطمئناً كما قدمت ، اقتناعاً منه بأن النحاس (باشا) يقبل تأليف وزارة قومية . وكان اطمئنانه هذا يدعوه إلى الابتسام إذ ذكرت له مخاوف سرى (باشا) ابتساماً معناه أن حرص سرى (باشا) على منصبه هو الذى يدعوه لتجسيم الأمر وتهويل نتائجه . على أننى ألفيته يوماً غير مطمئن من ناحية الإنجليز وموقفهم إلى حد جعله عميق التفكير بادى التوجس . وفيما نحن نتحدث عَنّ له خاطر فأدار تليفونه وتحدث إلى إنجليزى فى السفارة وطلب إليه أن يعين موعداً يلتقيان فيه . فلما فرغ من حديث شعرت فى أثنائه أنه لا يوجب الطمأنينة ولا الابتسام سألته عن الرجل من هو ، فذكر اسمه ثم قال : هو صديق من عهد الدراسة فى اكسفورد . وقد كان بعد ذلك محامياً ، وكان صديقاً وفياً للملك إدوارد الثامن . وقد بقى إلى جانبه أيام محنته حين ثار به أسقف كانتربرى وثارت به الحكومة البريطانية وانتهى به الأمر إلى التنازل عن العرش واعتزال الملك . وصديقى هذا هو الذى كتب لإدوارد الثامن وثيقة الاعتزال .

وقلت بعد أن أتم حديثه : أرجو أن تكون أحسن حظًّا مع الملك فاروق مما كان صديقك مع الملك إدوارد .

واستدار الرجل لدى سماعه هذه العبارة وقال فى لهجة عصبية : فال الله ولا فالك يا شيخ .

ترى أكان الإنجليز فى مصر يرقبون الحوادث متفرجين ؟ أم أنهم كان لهم نشاط يواجه نشاط السلطات المصرية ؟ لم أكن أعلم من أمرهم غير ما كان يحدثنى به سرى (باشا) ، وغير القليل الذى كنت أقف عليه من خلال أحاديثى مع حسنين (باشا) . لكننى علمت من بعد أنهم أرسلوا رسولا إلى النحاس (باشا) ، وكان يمضى أياماً بالأقصر ، يطلبون إليه أن يتولى الوزارة ويتركون له الحرية المطلقة فى تأليفها . أما وقد خوطب النحاس (باشا)

قبل ذلك من قبل القصر فى تأليف وزارة قومية تضم الأحزاب المصرية كلها ، فقد أصبح له الخيار بين قبول هذا العرض المصرى ، وبين هذه الحربة التى تركها له الإنجليز وأظهروا معها أنه يستطيع إن شاء أن يؤلف وزارته وفدية صرفاً .

لم تغب هذه التطورات عن علم الجمهور طويلا . وكيف تغيب عنه ولطائفة من الساسة مصلحة كبرى فى ضعضعة مركز الوزارة . والجمهور المصرى – وبخاصة جمهور القاهرة – حساس يتأثر بمثل هذه المواقف ، وهو إلى جانب حساسيته سريع إلى البرم بأية وزارة تقضى فى الحكم ما يزيد على العام ، فهو يتربص بها الدوائر ويرجو أن تزول وقد علمت تجارب السنين هذا الجمهور أن البرلمان لم يسقط وزارة قط . لأن وزارة لم تبق فى الحكم فصلا تشريعياً كاملا وإن أيدتها فى البرلمان أغلبية واضحة ، كما علمته أن حركات الاضطراب فى العاصمة هى التى تدفع الوزارة للاستقالة . وقد شجعت أنباء الحرب وتقدم الألمان فى أرض مصر على خلق جو ملائم لعناصر الاضطراب . لذا قامت المظاهرات تنادى نداءات عدائية ضد إنجلترا ، وذهب بعضها إلى السفارة البريطانية يلقى صيحات مهينة لهؤلاء الإنجليز الذين ينهزمون أمام الألمان ، وتنادى « تقدم يا روميل . إلى الأمام يا روميل » إيذاناً بسخطها على الإنجليز واغتباطها بأن يسحقهم هذا القائد الألمانى الظافر .

أيقن سرى (باشا) أن لا مفر له بعد ذلك من أن يستقيل . فتأييد البرلمان لوزارته لم يبق سنداً كافياً لبقائها فى الحكم بعد أن فقدت رضا صاحب العرش عنها ، كما فقدت طمأنينة الإنجليز إلى مقدرتها على كفالة الطمأنينة فى البلاد صيانة للمجهود الحربى . وقبل أن يعرض أمر هذه الاستقالة على مجلس الوزراء أبلغ رئيس الديوان أول يوم من فبراير سنة ١٩٤٢ أنه سيرفع استقالة الوزارة فى الغد . وأبلغنى أنه فعل هذا حتى لا يؤخذ الملك على غرة ، وليكون لدى القصر الوقت الكافى لتدبر الموقف . وفى الغداة دعا مجلس الوزراء وأبلغنا أنه سيرفع استقالة الوزارة إلى الملك ، وتلا علينا نصها ، ثم سألنا رأينا فى المظاهرات القائمة وهل يقمعها بالقوة . وكان رأيى ورأى أغلبية المجلس ألا يبلغ القمع حد إطلاق الرصاص على المتظاهرين وإن بلغت المظاهرات من العنف أعظم مبلغ . فليس من حق وزارة مستقيلة أن تسفك دماً لأى اعتبار .

وخرجنا من جلسة الاستقالة والجو السياسى مبهم كل الإبهام ؟ تُرى من يؤلف الوزارة الجديدة ، وما موقف الإنجليز منها ؟ وما موقفهم من صاحب العرش فى أثناء تأليفها ؟ هذه وغيرها كانت مواضع استفهام لا يستطيع أحد الجواب عنها . ولذا وجب أن ننتظر

الفصل السابع

٤ فبراير سنة ١٩٤٢

الملك يستدعي ممثلي الأحزاب في ٣ فبراير — النحاس (باشا) يرفض تأليف وزارة قومية – الإنذار البريطاني صباح ٤ فبراير — الملك يستدعي الزعماء — الرسالة الملكية — النحاس (باشا) يقول إنه لم يكن يعلم شيئاً مما حدث ويصر على أنه يؤلف الوزارة إذا عهد إليه الملك في تأليفها - رفضه كل اقتراح يخالف هذا الرأي — تقرير المجتمعين أن توجيه الإنذار إخلال كبير بالمعاهدة المصرية الإنجليزية وباستقلال مصر فلا يسع الملك قبوله — النحاس (باشا) وويور (باشا) يوقعان القرار بعد زملائهما رئيس الديوان يقابل السفير – محاصرة قصر عابدين بالقوات والدبابات البريطانية – السفير وقائد القوات البريطانية يقابلان الملك — الملك يقبل الإنذار ويكلف النحاس (باشا) بتأليف الوزارة .

لا يدهش القارئ إذ يرانا نفرد فصلا مستقلا ليوم واحد ، بل لساعات من ذلك اليوم . فيوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ من الأيام الحالكة السواد في تاريخ مصر ، وفي تاريخ إنجلترا في مصر . هو يوم يؤرخ الناس به كما يؤرخون بيوم دنشواى ، أو بموقعة التل الكبير ، أو بضرب الإسكندرية ، أو بمثل هذه الأيام التي لا تمحى ذكراها على الأجيال ، بل تبقى وكأنها الكلَف الأسود في وجه الشمس المضيء ، أو الخسوف الذي يطمس وجه القمر ليلة تمامه بدراً .

لا ينسى الناس على تعاقب الأجيال هذه الذكريات المزعجة ، وإن اضطروا إلى تناسيها بحكم حاجات الحياة . فإذا ذكروها وذكروا أبطال مآسيها ، تقززت نفوسهم غضباً ، وودوا لو يستطيعون نبش القبور التي تحوى رفات هؤلاء الذين لطخوا تاريخ أوطانهم بالعار ، وجللوا أعلامها بالسواد .

ولا أريد أن أزيد على سرد حوادث ذلك اليوم ، واليوم الذي سبقه ، في بساطة ومن غير تعليق . فليست هذه الحوادث في حاجة إلى تعليق عليها أو تضخيم لها . سياقها وحده يكفي ليبرزها واضحة ناطقة . ويشهد بما كان لها ، من بعد ، من أثر في تطور الحوادث تطوراً لم يكن عسيراً على أبطال هذا اليوم أن يقدروه ويتوقعوه .

وأعترف بأنني لم أستطع ، برغم انقضاء عشر سنوات على ذلك اليوم المشئوم ، أن أجلو

كل أسراره ، برغم ما بذلت من محاولات لهذا الغرض . ولعل ذلك يرجع إلى أننى قدرت ، ولا أزال أقدر ، أن أبطال ٤ فبراير كانوا يفكرون بعقولهم ، والواقع أنهم كانوا يفكرون بأعصابهم المتوترة المضطربة ، ومن ثَمَّ بدت تصرفاتهم وكأنها تنطوى على أسرار غير معروفة ، على حين أنها لا تنطوى على سر غير ذلك الاضطراب العصبي الذى أغفل كل معنى من معانى الكياسة وحسن السياسة .

وقد كان من حظى أن تابعت أحداث ذلك اليوم والأيام التى سبقته ، وشاركت فى أطوارها ؛ لأن رئيس الأحرار الدستوريين ، عبد العزيز (باشا) فهمى ، كان قد لزم داره لمرض ألم به وطال عليه ، وكان قد أنابنى عنه فى رياسة الحزب ، فكنت المتكلم باسم الأحرار الدستوريين فى هذه الساعات التاريخية العصيبة .

* * *

لما قدمت وزارة سرى (باشا) استقالتها ، فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، تطلع الناس من كل صوب إلى ناحية القصر ، يريدون أن يعرفوا من ذا يقع عليه اختيار الملك ليؤلف الوزارة الجديدة . وفى صباح اليوم الثالث من فبراير ، نشرت الصحف أن الملك استدعى رؤساء الأحزاب والمتكلمين باسمها : مصطفى النحاس (باشا) رئيس الوفد المصرى ، وأحمد ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية ، وحلمى عيسى (باشا) رئيس حزب الاتحاد ، وحافظ رمضان (باشا) رئيس الحزب الوطنى ، وإياى نائب رئيس الأحرار الدستوريين . ولما كان البرلمان القائم يومئذ ليس فيه للوفد إلا أقلية لا تبلغ الخمسة عشر نائباً ، وكانت كثرته للأحرار الدستوريين وللسعديين ، فقد كان المتوقع أن يكلف الملك مصطفى النحاس (باشا) أو الدكتور أحمد ماهر (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة ، على أن تكون وزارة ائتلافية تضم الأحزاب كلها جهد المستطاع . وكان بعضهم يستبعد أن يكلف الدكتور ماهر (باشا) بتأليف الوزارة لمرضه الذى أشرنا إليه فى ختام الفصل السابق .

وكان موعد المقابلة الملكية بعد الظهر ، وكان النحاس (باشا) وماهر (باشا) قد سبقانى إلى التحدث إلى الملك . فلما أذن لى بالدخول فى غرفة المكتب الملكى بقصر عابدين حيانى الملك بقوله : هذه أول مرة تحدثنى فيها باسم الأحرار الدستوريين ، وأنا مسرور للقائك ؛ وقد عرفت رأيك مفصلاً من حسنين ، وأنك ترى تأليف وزارة قومية ولو برياسة النحاس (باشا) . فشكرت للملك تحيته ، وقلت : أرجو أن يكون النحاس (باشا) قد قبل تأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب ؟ قال الملك : لقد حدثته فى ذلك طويلا أريد

إقناعه ، ولكنه لم يقتنع بعد . وقد أراه غداً كرة أخرى . قلت : لعل الدكتور ماهر (باشا) قد أبدى رأيه « لجلالتكم » فى هذا الأمر ؟ وقال الملك : أنت تعرف الدكتور ماهر ، وأنه متحدث لبق . وقد أفاض فى الكلام عن الموقف . قلت : أرجو على كل حال ألا ينقضى هذا المساء قبل أن تتألف الوزارة الجديدة ، فالموقف يقتضى الإسراع فى تأليفها ، وألا تبقى البلاد فى هذا الظرف الدقيق بغير وزارة . قال الملك : لعلى أستطيع أن أقنع النحاس (باشا) غداً ، قلت : أخشى ألا يحتمل الموقف التأجيل إلى غد . فابتسم الملك وقال بالفرنسية : لكنى لا أصنع المستحيل ، وأجبت : إذا كان فى هذا البلد من يستطيع أن يصنع المستحيل فذلك هو (جلالة) الملك . وكم كنت أود لو أن مكرم عبيد (باشا) دعى مع النحاس (باشا) ، فله عليه تأثير بالغ . قال الملك : سآمر بدعوة مكرم غداً ، ولا تبالغ فى مخاوفك ، فستمر هذه الأزمة الوزارية كما مرت غيرها من قبل ، وسنجد رئيس الوزارة الجديدة على نحو ما وجدنا حسن صبرى ثم حسين سرى .

شعرت بأن اللياقة تقتضينى أن أمسك بعد هذه العبارة عن الكلام فأمسكت ، فاعتدل الملك ثم قام علامة الإذن بالانصراف . وانصرفت وقصدت من فورى إلى مكتب حسنين (باشا) فسألنى عما دار من حديث فقصصته عليه ، فطمأن مخاوفى وذكر لى أن الأمر سينتهى إلى تأليف وزارة قومية تواجه الموقف ، فذلك ما أشار به جميع الذين قابلوا الملك ، وذلك رأى الملك كذلك .

وعدت إلى دارى وقضيت الليل أفكر فيما يتنفس عنه صبح ٤ فبراير . وكانت الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم حين خاطبنى أحمد (باشا) عبد الغفار تليفونيًّا من كلوب محمد على ، يستعجل ذهابى إلى هناك ، ويخبرنى أن إنذاراً بريطانيًّا قد أبلغ إلى الملك ، وأنه لا يعرف صيغة هذا الإنذار ولا فحواه . وأسرعت بالذهاب إلى « الكلوب » فألفيته يموج بأعضائه على غير عادة ، ولمحت على وجوههم جميعاً سيما التفكير والحيرة ممزوجين بشىء من الوجل . وأخبرنى أحمد (باشا) عبد الغفار كرة أخرى أن أحداً لا يعرف ما ينطوى عليه الإنذار البريطانى ، ولكنه علم أن الملك أمر بدعوة أصحاب الرأى من المصريين وبينهم رؤساء الأحزاب للاجتماع بقصر عابدين بعد الظهر من ذلك اليوم .

حرصت على أن أقف على شىء من التفصيل فى أمر الإنذار والدعوة للاجتماع بالقصر ، لأروّى فى الأمر خلال الساعات الباقية على هذا الاجتماع ، فاتصلت تليفونيًّا بحسنين (باشا) فى مكتبه بعابدين وسألته عن الإنذار فأجابنى بأنهم لم يفرغوا بعد من ترجمته . ولما طلبت إليه أن يتلوه علىّ بالإنجليزية اعتذر مرة أخرى بأنه يترجم ، وأنه متى تمت ترجمته سيخاطبنى

فى نادى محمد على ويبلغنى نصه . وخيل إلىّ من هذا الحديث أن الإنذار مطول ، فاكتفيت بما سمعت وانتظرت مع إخوانى ، نتبادل ألواناً من الحدس فيما عسى أن يكون ذلك الإنذار ، وما عسى أن يتمخض عنه .

وانقضى الوقت إلى مابعد منتصف الساعة الثانية بعد الظهر ، ولم يتصل بى حسنين (باشا) من جديد . ولم أفكر فى طلبه كرة أخرى ظنًّا منى أن الأمر سر ، وأن اعتذاره الأول بأن الإنذار لم يترجم إنما أريد به الاحتفاظ بهذه السرية . وعدت إلى منزلى فألفيت به رسالة تليفونية تدعونى إلى الاجتماع الذى يعقد بقصر عابدين الساعة الثالثة بعد الظهر .

وذهبت إلى القصر فبلغته قبل الموعد المضروب ، وهنالك ألفيت فى قاعة الانتظار بالطابق الأرضى جماعة ممن وجهت إليهم الدعوة ، بينهم محمد (بك) محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ والدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس مجلس النواب . ولقد علمت مما كتبه بعض المؤلفين الإنجليز من بعد أن محمد (بك) محمود خليل كان ممن فكر الملك فى أن يعهد إليهم بتأليف الوزارة خلفاً لحسين سرى (باشا) : لكننى لم أكن أعلم شيئاً من ذلك حين لقيته بالقصر فى ذلك اليوم . وقد وقف إلىَّ يحدثنى فى الأزمة التى دعينا للتشاور فى أمرها ، وفى الإنذار الذى وجهه السفير البريطانى إلى الملك . فلما سألته عما يحتوى عليه هذا الإنذار أخبرنى أنه لا يعرف على وجه التحديد ما هو ، وأنه سمع أن الإنجليز يصرون على أن يعهد بتأليف الوزارة إلى مصطفى النحاس (باشا) . وسألته رأيه فى الأمر فكان جوابه أن الملك فوق المسئولية ، وأنه لا يجوز أن يتولى بنفسه الرد على هذا الإنذار ، وأن الوضع الدستورى السليم يقضى بأن يعهد الملك إلى من يشاء بتأليف الوزارة ويصدر إليه أمره كتابة بذلك . وعلى هذا السياسى أن يتولى قبل تأليف الوزارة مواجهة الإنجليز والتفاهم معهم فى شأن الإنذار .

ربما كان هذا الوضع سليماً من الناحية الدستورية . ولعله كان يؤدى إلى لنتيجة المرجوة لو أن اختيار الرئيس الذى يعهد إليه بتأليف الوزارة تم إثر تقديم سرى (باشا) استقالته . عند ذلك كان هذا الرجل يستطيع أن يقابل السفير البريطانى قبل تأليفه الوزارة وأن يتفاهم معه ، على نحو ما فعل حسن صبرى (باشا) على أثر استقالة على ماهر (باشا) . لكن الأمور سارت فى غير هذا الطريق من قبل أن يقدم سرى (باشا) استقالته . فقد عرف الإنجليز نبأ هذه الاستقالة فى اليوم الأول من فبراير ، حين أبلغ سرى (باشا) رئيس الديوان أنه يعتزم تقديم هذه الاستقالة غداة ذلك اليوم . وقد اتصل السفير البريطانى برئيس الديوان يومئذ ، وأبلغه أنه علم بأن سرى (باشا) سيقدم استقالته فى الغد ، وأن الحكومة البريطانية تحرص

على أن تعرف اسم من سيعهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة قبل تأليفها . وقد أخبرنى حسنين (باشا) أنه أجاب على هذا الكلام بأنه يؤكد للسفير البريطانى أن الرجل الذى سيؤلف الوزارة سيكون صديقاً لإنجلترا . لكن السفير أصر على أن الحكومة البريطانية ترى فى ظروف الحرب القائمة ، ومن غير أن تهتم بالتدخل فى شئون مصر الداخلية ، أن من حقها أن تعرف سلفاً من سيعهد إليه بتأليف الوزارة قبل أن يكلف بهذا التأليف رسمياً . ولقد أصر السفير البريطانى على طلبه هذا برغم ماكرره له رئيس الديوان من أنه سيراعى فى اختيار الرئيس الجديد أن يكون صديقاً لإنجلترا .

فلما دعا الملك ممثلى الأحزاب بعد الظهر من يوم ٣ فبراير يستشيرهم فى الموقف ، ولم يقبل النحاس (باشا) تأليف وزارة قومية ، دعا السفير البريطانى رئيس الديوان فى الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم ، وأبلغه أنه علم أن النحاس (باشا) لم يقبل تأليف وزارة قومية ، وأن إنجلترا ترغب فى أن يؤلف النحاس (باشا) الوزارة الجديدة على أية حال . ورأى الملك فى هذا التصرف من جانب السفير البريطانى تدخلاً فى أخص خصائصه الدستورية ، فلم يبلغ رئيس الديوان السفير أن رغبته فى تأليف النحاس (باشا) الوزارة الجديدة أجيبت . لهذا كان الإنذار الذى دعينا للتشاور فى أمره .

ورأى الملك فى هذا الإنذار افتئاتاً صارخاً على سيادة مصر فلم يرد أن ينفرد فيه برأى . ولم يكن هذا الحل الدستورى الذى اقترحه محمد (بك) محمود خليل ليغير من هذا الواقع شيئاً ، ولن يزيد على اختيار رجل يكون الوسيط بين الملك والسفير . ذلك لأن رئيس الوزارة فى ظل دستورنا المصرى ، والأنظمة الغربية المشابهة له ، لا يصبح مسئولا دستورياً حتى يصدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة . فإذا لم يصدر هذا المرسوم لأن الرئيس الذى اختاره الملك لم يستطع أن يؤلف الوزارة لسبب من الأسباب ، لم يكن هذا الرئيس مسئولا دستورياً ولا يملك لذلك أن يباشر عملا من أعمال الحكم .

دعينا قبيل منتصف الساعة الرابعة للاجتماع بقاعة مجلس البلاط فى قصر عابدين . وكان الاجتماع مؤلفاً من رئيسى الشيوخ والنواب ، ومن رؤساء الوزارة السابقين ، ومن ممثلى الأحزاب ، ومن أعضاء هيئة المفاوضة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ . فلما اكتمل عقدنا حول المائدة الكبيرة فى هذه الغرفة دخل الملك علينا يتبعه رئيس الديوان . وبعد أن جلس الملك أذن لنا فى الجلوس فجلسنا بالبروتوكول الآتى :

(أصحاب المقام الرفيع) شريف صبرى (باشا) ومصطفى النحاس (باشا) وعلى ماهر

(باشا) و (أصحاب الدولة) أحمد زيور (باشا) وإسماعيل صدقى (باشا) وعبد الفتاح يحيى (باشا) وحسين سرى (باشا) و (أصحاب المعالى والسعادة) بهى الدين بركات (باشا) وأحمد ماهر (باشا) وحافظ رمضان (باشا) ومحمد محمود خليل (بك) وتوفيق رفعت (باشا) ومحمد حسين هيكل (باشا) وحافظ عفيفى (باشا) وعلى الشمسى (باشا) وحلمى عيسى (باشا) ومحمود حسن (باشا) كبير المستشارين الملكيين .

وأذن الملك رئيس ديوانه فألقى علينا البيان التالى باسم الملك :

عندما واجهت البلاد هذه الساعات الخطيرة التى يجتازها العالم ناديت ، ونادى الشعب معى ، بوجوب اتحاد الجميع لمواجهة الصعوبات التى تقوم فى طريقنا . وكنت أرى أن أوقات الشدة يجب أن تعلمنا أن ننسى أشخاصنا وندفن الماضى لنبدأ عهداً جديداً نكون فيه كتلة واحدة ، وأمة واحدة ، ذلك لأننى أعلم أنه ما من خير أصاب هذه البلاد إلا وهى متحدة ، وما من شر أحاق بها إلا وهى متفرقة الكلمة .

وبدأت منذ أمس أستدعى بعضكم وكنت عازماً على أن أستدعى البعض الآخر اليوم لأشرح لكم وجهة نظرى ولأدعو الجميع إلى تأليف وزارة قومية ، وكنت أعتقد أن كلا منكم يضحى شيئاً قليلا لتكسب البلد شيئاً كثيراً ، وكنت على ثقة من أنكم ستلبون دعوتى . فى الساعات الخطيرة يجب أن ننسى أشخاصنا ولا نذكر إلا بلادنا .

ولكن قبل أن نبدأ المشاورات أمس « الثلاثاء » طلب إلىَّ السفير البريطانى ظهر يوم الاثنين أن أستدعى النحاس (باشا) وأكلفه أن يؤلف الوزارة أو أن أقبل من يقترحه النحاس (باشا) رئيساً للوزارة .

وحدد السفير البريطانى الساعة الثانية عشرة ظهر الثلاثاء موعداً أستقبل فيه النحاس (باشا) .

فأجبت السفير على ذلك بأننى كنت قررت فعلا ، وقبل وصول هذا الطلب أن أستدعى النحاس (باشا) ورؤساء الأحزاب والزعماء لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية ، وبذلك نحقق رغبة الشعب ، ونجمع مصر فى كتلة واحدة ، ووزارة واحدة .

وانتهت مشاورات أمس . . . وعلى أثرها مباشرة طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس (باشا) رفض فكرة الوزارة القومية ، وطلب السفير من رئيس الديوان أن يرفع إلىَّ نصيحة أن أكلف النحاس (باشا) بتأليف وزارة وفدية .

فرد عليه رئيس الديوان قائلاً : إن المسألة لا تزال تبحث مع النحاس (باشا) ورؤساء الأحزاب ، وإن المباحثات جارية لتأليف وزارة قومية ، وأن الملك واثق من أن وطنية

الزعماء ستتغلب على كل شيء وسيقبلون النزول على رغبة البلاد .

واليوم طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وسلمه إنذاراً هذا نصه :

« إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس (باشا) قد دعى لتأليف وزارة فإن الملك فاروقاً يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث » .

إننى دعوتكم اليوم لأستشيركم فى هذا الموقف ، وإننى واثق من أن رأيكم ستمليه عليكم الوطنية والحكمة ، وأنكم ستجلسون هنا بصفتكم مصريين وترجون الخير والكرامة والسعادة لهذه البلاد (١) .

* * *

دهشنا للهجة الإنذار البريطانى وإيجازه ؛ وسألت نفسى وأنا أسمع صيغته : ما الذى دعا رئيس الديوان ليخفى عنى أمره حين سألته فى الصباح من كلوب محمد على عن مضمونه ؟

وبعد أن فرغ رئيس الديوان من تلاوة الرسالة الملكية تكلم الملك الشاب الذى لم يكن يومئذ قد أتم الثانية والعشرين من سنه ، فقال : « لقد دعوتكم لتتداولوا فى الموقف بعد أن سمعتم الآن تفاصيل ماحدث . وأطلب إليكم أن تقصدوا بمداولاتكم إلى مصلحة مصر وحدها وألا تجعلوا لأى اعتبار آخر حساباً . إننى مستعد فيما يتعلق بشخصى أن أضحى بكل شيء ، فلا شيء يعنينى غير مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها » .

تركنا الملك بعد أن ألقى هذه العبارات . ولم يستطع الحاضرون أن يخفوا إكبارهم لما انطوت عليه من نبل ومن عاطفة وطنية سامية غاية السمو ، بلغ سموها أن أثار الإكبار غاية الإكبار فى نفوسنا جميعاً ، وأن علق عليها إسماعيل صدقى (باشا) وأحمد ماهر (باشا) بما هى جديرة به من إعظام وإجلال .

فلما فرغنا إلى مداولاتنا طلب النحاس (باشا) الكلمة ، وقال إنه يود قبل بدء المناقشات أن يذكر أنه ساعة حضر هذا الاجتماع لم يكن يعرف شيئاً مما حدث وجاء ذكره فى الرسالة الملكية . فهو لم يكن يعلم أن الإنجليز طلبوا أن يعهد إليه بتأليف الوزارة ، ولم يكن يعلم أنهم طلبوا إلى رئيس الديوان بعد مقابلة الملك أمس ملحين فى ضرورة إسناد الوزارة إليه ، ولم يكن يعلم بهذا الإنذار الأخير ولم يسمع به إلا وهو فى طريقه إلى القصر إجابة لدعوة الملك

---

(١) وهذا نص الإنذار بالإنجليزية :

Unless I hear by 6 P. M that Nahas Pasha has been asked to form a Cabinet, His Majesty King Farouk must accept the consequences.

إياه كي يشهد هذا الاجتماع . أما وذلك موقفه فإنه لا يرفض تأليف الوزارة إذا عهد إليه الملك في تأليفها .

سمع الحاضرون عبارات رئيس الوفد المصرى وعلى ثغر بعضهم ابتسامة ذات مغزى ، معناها : يكاد المريب يقول خذونى ، فلو أن النحاس (باشا) لم يكن يعلم شيئاً من هذا الذى قال إنه لا يعلمه ، لكانت النتيجة المنطقية المترتبة عليه : أنه وقد عرف ما كشفت عنه الرسالة الملكية ، فإنه يرفض أن يؤلف الوزارة ولو دعاه الملك لتأليفها ، حتى لا يكون الملك قد أكره على ذلك من جانب الحكومة البريطانية إكراهاً يتنافى مع خصائص الملك الدستورية . أما أن يقول إنه لم يكن يعرف هذه الوقائع ، وإنه مستعد بعد أن عرفها لتأليف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى تأليفها ، فمعنى ذلك فى أيسر صوره أنه لا ينكر على الإنجليز حقهم فى هذا التدخل ، ولا ينكر توجيههم الإنذار إلى الملك ، وأنه غير مستعد لأية تضحية فى سبيل رد هذا الإنذار على الذين وجهوه إلى صاحب العرش . هذا إذا صح أنه لم يكن يعرف . أما إن كانت عبارته أنه يؤلف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى تأليفها تفيد أنه كان يعرف ما اشتملت عليه الرسالة الملكية ، وأن الإنجليز لم يوجهوا إنذارهم إلا لأنهم اتفقوا مع النحاس (باشا) أن يتولى الوزارة بأمرهم ، فذلك ما لم يكن يرضاه لنفسه أحد من الذين ارتسمت على ثغورهم هذه الابتسامة ، بل لم يكن أحد منهم يرضاه للنحاس (باشا) وهو زعيم من زعماء مصر .

ساد الصمت هنيهة بعد كلام النحاس (باشا) ، ثم تكلم الدكتور أحمد ماهر (باشا) قائلا : «إننا نعرف وطنية النحاس (باشا) وحرصه على استقلال بلاده وسيادتها . وهذا الإنذار الذى وجهته الحكومة البريطانية إلى الملك ضربة قاضية على هذا الاستقلال . ولا سبيل إلى رد هذه اللطمة إلا أن يرفض النحاس (باشا) تأليف الوزارة ، وأن يرفضها بسبب هذا الإنذار . فأنا أرجوك يا (رفعة الباشا) وأهيب بوطنيتك أن تنقذ استقلال بلادك وسيادتها . فأنت الذى تستطيع ذلك وحدك الآن . ولو أنك فعلت لحققت لمصر خيراً ، ليس كثيراً على ماضيك وعلى وطنيتك وعلى إخلاصك لبلادك أن تحققه» .

وكرر النحاس (باشا) فى رده على هذا الكلام ، أنه لا علم له بهذا الإنذار ، وأنه لا يتلقى أمراً بتأليف الوزارة إلا من الملك ، فإذا عهد إليه الملك فى ذلك فإنه لا يتردد فى تأليف الوزارة .

عند ذلك تكلم أحمد زيور (باشا) فنصح بقبول الإنذار ، وأن تشير الهيئة على الملك

بذلك اتقاء ما هو شر منه . فليس طبيعياً أن توجه الحكومة البريطانية مثل هذا الإنذار ، ثم لا ترتب على رفضه نتائج معينة قدرتها وأعلنت لها عدتها . والنحاس (باشا) يعلم هذا كما نعلمه جميعاً .

وكرر النحاس (باشا) من جديد أنه لا يعرف شيئاً مما يشير إليه زيور (باشا) وأنه مستعد لتأليف الوزارة إذا عهد إليه الملك فى ذلك .

رأيت المناقشة لإقناع النحاس (باشا) برفض تأليف الوزارة غير منتجة ، بعد أن كرر الرجل غير مرة أنه لا يتردد فى تأليفها إذا عهد إليه الملك فى ذلك . فقلت : لقد عرض الملك أمس على النحاس (باشا) أن يؤلف وزارة قومية على نحو ما جاء فى الرسالة الملكية التى تليت علينا . فإذا أجاب النحاس (باشا) هذا الطلب اليوم ، بعد أن كان قد رفضه أمس ، كان ذلك حلا كريماً للموقف ، وكان رفض الإنذار على أساسه مأمون العاقبة ، ثم كانت فيه المحافظة كل المحافظة على سيادة مصر واستقلالها وكرامتها .

شعرت بأن بعض الحاضرين رأى فيما عرضته مبالغة فى مجاملة النحاس (باشا) ، وأنه كان يود أن يترك النحاس (باشا) يواجه الموقف وحده ؛ فشخصه هو الذى يدور عليه الإنذار وتدور حوله الأزمة التى اجتمعنا لمعالجتها . لكن النحاس (باشا) لم يدع لأحد فرصة مناقشة الرأى الذى أبديته . فقد أسرع إلى رفض هذا الرأى ، وقال فى صراحة : إنه لا يقبل تأليف وزارة قومية ، أو وزارة مؤتلفة ، أو وزارة غير حزبية أياً كان لونها .

ولقد سأله حسين سرى (باشا) عن السبب فى رفضه تأليف وزارة قومية فكان جوابه : لقد جربت هذه الوزارات غير الحزبية مرة ولا أريد أن أعود إلى تجربتها ، ولا أرى ضرورة لذكر الأسباب التى أقنعتنى بهذا الرأى . وألح عليه سرى (باشا) لعله يذكر الأسباب فلم يفعل . عند ذلك اقترح بعض حضرات أعضاء الهيئة ألا يشترك مع النحاس (باشا) فى هذه الوزارة القومية غير وزير واحد من كل حزب ، ليكون ذلك استجابة منه لما عرضه الملك عليه أمس . مع هذا لم يقبل . وعرض شريف صبرى (باشا) أن تتألف وزارة إدارية تحل مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة ، ومتى فاز الوفد فيها بالأغلبية ألف النحاس (باشا) وزارته الحزبية . وأيد شريف (باشا) رأيه بأن تأليف وزارة إدارية لإجراء الانتخابات قد كان من سياسة الوفد التى جرى عليها فى جميع الظروف .

رفض النحاس (باشا) هذا الاقتراح كذلك بحجة أن الموقف اليوم غير الموقف فى ظروف سابقة . فقيل : إذن يؤلف النحاس (باشا) وزارة يشترك فيها كل حزب ولو بوزير

واحد ، وتجرى هذه الوزارة الانتخابات ، ومتى أسفرت الانتخابات عن أغلبية وفدية عدل النحاس (باشا) وزارته وجعلها حزبية صرفاً . ولن يستغرق إجراء الانتخابات غير شهرين اثنين تتألف بعدها الوزارة الوفدية الحزبية .

رفض النحاس (باشا) هذا الاقتراح ، ورفض كل اقتراح عرض عليه ، وتشبث بعبارته التي قالها في مستهل الاجتماع من أنه يؤلف الوزارة إذا عهد إليه الملك في تأليفها . تشبث بهذا الوضع على الرغم مما كان يقال له من أن القصد من الاقتراحات الأخرى هو مواجهة الإنذار البريطاني مواجهة تمكن الملك أو تمكن الوزير الذي يعهد إليه بتأليف الوزارة من أن يرفضه .

استغرقت المناقشات في هذا الموضوع أكثر من ساعتين نبهنا بعدهما حسنين (باشا) إلى أن الموعد المحدد في الإنذار ، وهو الساعة السادسة قد اقترب . وكنا قد اقتنعنا جميعاً بأن المناقشة غير منتجة ولا مجدية نفعاً . فالنحاس مصمم على ما قاله منذ بدأنا الحديث من أنه يؤلف الوزارة إذا كلفه الملك بتأليفها ، مصمم على رفض كل اقتراح يعرض عليه تفادياً للإنذار . لهذا انتقلنا من البحث العملي لمواجهة الموقف ، بعد أن يئسنا من إمكان إنتاجه ، إلى بحث نظرى في قيمة الإنذار الفقهية . ورأينا أن الإنذار يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها ووضعنا في ذلك قراراً مكتوباً .

ولم يطل النحاس (باشا) التفكير حين تليت صيغة هذا القرار ، بل قال : أنا موافق عليه وأوقعه معكم . أما زيور (باشا) فتردد في التوقيع حتى بعد أن وقع النحاس (باشا) ، فلما علم أن النحاس (باشا) مصمم على رأيه من أنه يؤلف الوزارة إذا عهد إليه الملك بتأليفها وقع هو كذلك .

وحمل رئيس الديوان الملكي ، أحمد محمد حسنين (باشا) ، هذا القرار وذهب به إلى السفارة البريطانية بعد أن طلب إلينا أن ننتظر عودته منها . وانتظرنا طويلا . فلما تجاوزت الساعة السابعة عاد إلينا يقول إنه سلم قرارنا للسفير ، سير مايلز لامبسون . وأن السفير قال له : سأوافيكم برأيي في الساعة التاسعة ، وقد أبلغكم أنني لا أحضر ، وقد أبلغكم نبأً آخر .

وحاولنا أن نستشف من حسنين (باشا) ما قد يكون فهمه من اتجاه السفير ، معتقدين أن ما دار بينهما من حديث ربما يكون قد نمّ عليه . لكن حسنين (باشا) أكد لنا أنه لم يستطع برغم المحاولات التي بذلها أن يتبين شيئاً ، وأنه حاول جهده أن يصرف السفير عن المضى في إجراء قد يفسد علاقات الدولتين فلم يظفر منه بجواب . ثم قال : إن الملك يأذن لنا في

الانصراف على أن يترك كل منا رقم تليفونه ، فقد يقتضى الأمر دعوتنا من جديد .

وانصرفنا جميعاً وعدت إلى منزلى ؛ وجعلت أفكر فيما عسى أن يكون الساعة التاسعة . ترى أيكتفى السفير البريطانى بهذا القرار الذى وقعه النحاس (باشا) معنا احتجاجاً على الإنذار البريطانى العنيف ؟ وهل ظن السفير أن هذا الاحتجاج ربما أدى إلى عدول النحاس (باشا) عن تأليف الوزارة ، وأن هذا الظن هو الذى دعاه ليقول إنه قد لا يحضر الساعة التاسعة ؟ وإذا صح هذا ، أفما كان الأفضل أن نبقى جميعاً بالقصر حتى لا تتاح للسفير فرصة جديدة للاتصال بالنحاس (باشا) عن طريق مباشر أو غير مباشر ؟ وإذا كان السفير سيبلغ القصر نبأ آخر غير عدم الحضور ، فما عسى أن يكون هذا النبأ ؟ لقد علمت أن (الأمير) محمد على ولى العهد دعى لحضور اجتماعنا بقصر عابدين ، فقيل لمن تحدث إلى قصره إن (الأمير) ليس بالقصر ولا يعرف أحد مكانه . فهل لغياب (سموه) فى هذه المناسبة الدقيقة معنى معين ؟ وإذا صح أن كان لغيابه ما قد يتبادر إلى الذهن من المعانى ، فما عسى تكون الاحتمالات المتوقعة لاحتجاجنا على الإنذار البريطانى وعدم قبولنا إياه ؟

جعلت أدير مثل هذه المسائل فى رأسى ، وأنا أنتظر الساعة التاسعة وما قد تتمخض عنه . والحق أنها كانت لحظات دقيقة فى حياتى لم أواجه مثلها من قبل أبداً . وتساءلت فيما بينى وبين نفسى ، عن خاطر مرَّ بذهنى فى أثناء اجتماعنا ، ثم استبعدته لفورى مخافة أن أتهم بأن اعتباراً شخصياً هو الذى أملاه علىّ : أكنت على حق فى استبعاده ؟ ذلك أننى فكرت فى أن يرفض الملك استقالة حسين سرى (باشا) وأن يبلغ السفير أن الوزارة القائمة باقية فى الحكم فلا محل لتأليف وزارة جديدة . لكنى خشيت ، وأنا وزير مع سرى (باشا) ، أن يقال إننى أبديت هذا الاقتراح حرصاً على بقاء وزارة أنا من أعضائها ؛ وزاد فى خشيتى أن مثل هذا الاقتراح لم يبده أحد من الحاضرين الذين ليسوا أعضاء فى الوزارة مثلى . مع ذلك عدت أسأل نفسى : ترى لو أننى قدمته ودافعت عنه ، ولم أقم للاعتبار الشخصى وزناً ، ولو أن هذا الاقتراح قبل من هيئة المجتمعين ، أفما كان يضع النحاس (باشا) ويضع السفير فى وضع دقيق ؟

ولعلى كنت أظل يعاودنى الأسف أن لم أعرض هذا الاقتراح لولا أن أخبرنى على (باشا) الشمسى من بعد ، وكان يجلس إلى جانب رئيس الديوان ، أنه عرض عليه هذا الاقتراح فيما بينه وبينه ، فكان جواب رئيس الديوان : إنه لا يحل الموقف ولا يتخطى بنا الأزمة . ولهذا أمسك الشمسى (باشا) عن عرضه ، ولم يبق بعد ما يوجب تثريبى على نفسى أن لم أتقدم به

وإنني لأفكر في هذا الأمر ، وفي غيره من الأمور ، إذ دق التليفون وتحدث إلى من أخبرني أن الدبابات الإنجليزية حاصرت قصر عابدين من كل جوانبه ، ثم دق التليفون مرة أخرى وعلمت أن قوات بريطانية ضخمة وقفت في الطريق المؤدى من ثكنات الجيش المصري بألماظة إلى القاهرة لتمنع أية قوة مسلحة مصرية من دخول العاصمة . ودق التليفون مرة ثالثة ومرة رابعة وفي كل مرة يذكر محدثي نبأ جديداً عن هذه الحركات العنيفة التي تقوم بها القوات البريطانية ، والتي أشاعت في العاصمة الذعر والفزع .

وتتالت الدقائق وكل واحدة منها تتمخض عن نبأ جديد .

وأثارت هذه الأنباء المتعاقبة في نفسي ما كان يذكره لي حسين سرى (باشا) من مخاوفه . لكنني ظننت أن مثل هذه المخاوف إن تحققت لم يكن بعد ذلك ما يقتضي ذهابنا إلى القصر في تلك الليلة الليلاء . وما فائدة ذهابنا إلى القصر إذا غادره صاحبه ؟ وكيف نستطيع الذهاب إليه وهذه القوات البريطانية التي تحاصره ستحول بيننا وبينه ؟

وإنني لفي هذا المضطرب الفكري ، إذ دق التليفون وتحدث إلى من دعاني للذهاب إلى القصر . وسألت محدثي : أما تزال القوات البريطانية محيطة به ؟ فقال كلا ، بل انسحبت أو هي بسبيل الانسحاب . وكذلك جاءت هذه القوات بليل وذهبت بليل . لكن مجيئها وذهابها جعل هذا الليل أشد سواداً من كل ليل عرفته

وذهبت من فوري إلى القصر فألفيت بعض زملائي سبقني إليه ، كما لحقني بعضهم . لكن النحاس (باشا) لم يحضر إلا بعد نصف ساعة أو نحوها من وصولي . وفي هذه الأثناء كنا نتبادل الحديث فيما وقع ، ويروي كل منا ما سمع من أنبائه . لقد اقتحمت دبابة بريطانية الباب الخارجي الحديدي للقصر ودخلت فناءه . وقد صعد السفير البريطاني ومعه قائد القوات البريطانية ، تتبعهما قوة مسلحة من الجنود في يدهم مسدساتهم قد شهروها ، ودخل السفير والقائد على الملك في غرفة مكتبه ومعه رئيس ديوانه ، وتحدثوا إلى الملك وتحدث هو إليهم ، ثم عادا أدراجهما بعد أن ذكر لهما أنه سيكلف النحاس (باشا) بتشكيل الوزارة . عرفت من بعد أن الملك ووالدته ورئيس الديوان اجتمعوا وفكروا كيف يواجه الموقف إذا جاءت قوات بريطانية إلى القصر تريد تنفيذ الإنذار وأنهم وضعوا الخطة التي يتبعها الملك ، وأن هذه الخطة نفذت تنفيذاً دقيقاً . لكن أحداً لم يكن يعلم من ذلك شيئاً ، ولم يكن يعلم كيف تتابعت الحوادث . لقد شهد بعضنا منها جانباً ، وشهد البعض جانباً آخر . فأما مجموعها فلم ترتسم صورته أمامنا في هذا الوقت ، لأن الجزء الأهم منها ، وهو ما حدث داخل

القصر ، وما حدث بين الملك وبين السفير وقائد القوات البريطانية كان مغيباً علينا ، ولم يكن فى مقدورنا فى تلك الساعة أن نعرفه أو أن نحكم عليه .

ولست أستطيع اليوم أن أرسم صورة ما حدث كما يرسمها شاهد عيان . فما سمعته من بعد لا يعدو تصوير أجزاء من المأساة يجب على من يريد أن يجمعها أن يقف على مقدماتها ، وأن يعرف الخطة المرسومة وكيف نفذت . وأعترف بأننى لا أعرف ذلك إلى اليوم ، ولم أعن نفسى بالوقوف عليه وقوفاً دقيقاً فى يوم من الأيام . فأما الحالة النفسية التى أشاعتها المأساة فى نفوسنا فكانت حالة فزع لم يخفف منه أن علمنا أن الملك بالقصر ، وأنه هو الذى أمر بدعوتنا لنعود إلى الاجتماع . فقد اهتزت أعصاب الكثيرين لدى سماعهم بتحرك القوات البريطانية وإحاطتها بالقصر ، وبلغ من بعضهم أن لم يملك عبرته . وكنت تلمح هذا الأثر على الوجوه صريحاً . فقد كانت الصدمة بالغة غاية العنف ، إذ أصابت عرش مصر ، وصاحب هذا العرش ، وأصابت استقلال مصر ، وكرامة مصر ، وسيادة مصر . ولو أن إنجلترا كانت فى حالة حرب مع مصر ، وكانت منتصرة عليها ، لما قست فى معاملة شعبها وملكها هذه القسوة .

وقد تواترت الأنباء من بعد بأن السفير قدم إلى الملك حين دخل مكتبه ، والجنود شاهرة مسدساتها على باب الغرفة ، ورقة تنازل عن العرش ، وطلب إليه توقيعها . وتلا الملك الورقة ثم نظر إلى قائد القوات البريطانية المصاحب للسفير ، وكان الجنرال ستون الذى خدم فى الجيش المصرى سنوات طويلة وقال له : كنت أود لو أنك كنت الساعة لا تزال فى خدمة جيشى ؟ ثم قال للسفير : إننى مستعد لتوقيع هذه الوثيقة التى قدمتها إلى ؛ وأنت توافقنى على أنها وثيقة تاريخية خطيرة ، فليس يجوز أن تكتب على ورق عادى كهذا الورق المكتوبة عليه . فيحسن أن أكلف من يكتبها على ورق لائق بأن أضع توقيعى عليه . وعجب السفير لهذا الهدوء الذى يبديه ملك شاب يطلب إليه بقوة السلاح أن يتنازل عن عرشه ، وأرتج عليه القول فلم يجد ما يجيب به . وانتهز الملك الفرصة فقال : وهل لى أن أسألك عن السبب الذى دعا لكتابة هذه الورقة ؟ لقد كلفت النحاس (باشا) منذ أمس أن يؤلف وزارة قومية ، اقتناعاً منى بأن تأليف وزارة قومية فى الظرف الحاضر يكفل سلامة مصر بوصفها قاعدة حربية أكثر من قيام وزارة حزبية . وكنت أحسب هذا يحقق المصلحة التى تبغيها إنجلترا . فأما إن أصررتم على أن يؤلف وزارة حزبية فسأكلفه كطلبكم بتأليف هذه الوزارة . عند ذلك لم يجد السفير محلا للإصرار على ما طلب فانسحب وانسحب قائد القوات البريطانية معه ، وصدرت الأوامر إلى القوات المحاصرة بالعودة إلى قواعدها سالمة .

تواترت الرواية من بعد بأن ذلك يصور ماحدث بين الملك والسفير البريطانى ، على أنا لم نكن نعلم منه شيئاً حين عدنا إلى القصر وجعلنا نتبادل الحديث فى انتظار عودة النحاس (باشا) .

وأقبل النحاس (باشا) فأمسكنا عن الكلام . وشعرت بفتور وبرد يسرى فى جو قاعة مجلس البلاط حيث كنا مجتمعين ، وكأنما امتلأ الجو بأشباح هذه الدبابات التى تحيط بالقصر منذ قليل . فلما علم الملك أن جمعنا اكتمل دخل إلينا وجلس فى صدر المكان وجلس كل منا حيث كان فى اجتماعنا الأول ، ثم وجه الملك الكلام إلى النحاس (باشا) قائلا : إننى أكلفك يا نحاس (باشا) بتأليف الوزارة ، وأطلب إليك أن يكون حكمك قومياً لا حزبياً ، كما أطلب إليك حين انصرافك من هنا أن تمر بالسفارة البريطانية فتبلغ السفير بأننى عهدت إليك بتأليف الوزارة . وأخذ النحاس (باشا) لدى سماعه هذه العبارة الأخيرة وقال : إننى أتلقى الأمر من (جلالتكم) بتأليف الوزارة ، ولا أرى ضرورة لإبلاغ السفير هذا الأمر . فكرر الملك : لكننى أرى ضرورة فى أن تمر بالسفارة وتبلغ السفير ما طلبت إليك أن تبلغه إياه .

عند ذلك قال الدكتور ماهر (باشا) موجهاً القول إلى النحاس (باشا) : إنك يا نحاس (باشا) تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد أن رأيت الدبابات بعينى رأسك . وهنا اعترض الملك قائلا : بل أنا الذى أكلفه بتأليف الوزارة . وقال النحاس (باشا) : أنا لم أر دبابات ولا حراباً ، وأنا أؤلف الوزارة بأمر (جلالة) الملك . وبعد هنيهة كرر : نعم ، أنا لم أر دبابات ولا حراباً . فقال إسماعيل صدقى (باشا) : نعم يا باشا ، إنك جئت متأخراً بعد أن انصرفت الدبابات حتى لا تراها . أما نحن جميعاً فقد رأيناها ساعة جئنا إلى القصر .

وساد على أثر ذلك صمت وقف الملك بعده فوقفنا فودعنا منصرفاً إلى داخل القصر . وخرجنا متفرقين ، وذهبت إلى نادى محمد على وقضيت به مع بعض من حضروا هذه المأساة إلى ساعة متأخرة من الليل . وجفا النوم تلك الليلة مضجعى إلى مطلع الصبح . وقرأت صحف الصباح ألتمس تصويراً ولو موجزاً لما حدث ، فإذا الرقابة قد منعت نشر أى شيء عنه أكثر من أن الملك عهد إلى النحاس (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة .

كان ذلك أمرى . أما النحاس (باشا) فمر بالسفارة البريطانية فأبلغ السفير ما حدث ، ثم دعا كبار أنصاره ممن قدر أنهم سيشتركون معه فى الوزارة يتداول وإياهم الرأى . وأكبر

ظنى أن أمين (بك) عثمان قد اشترك فى هذا الاجتماع أو كان على اتصال وثيق به . فقد كان أمين (بك) هو ضابط الاتصال بين السفير والنحاس (باشا) . وصلة أمين (بك) بالسفير وبالنحاس (باشا) فى أثناء المفاوضات التى جرت لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وقيامه فى هذه المفاوضات بوظيفة السكرتير العام ، قد أتاحا له من الأسباب لتوثيق هذا الاتصال ماسمح له بأن يقابل النحاس (باشا) فى محطة العاصمة حين عودته من الأقصر صبح اليوم الثالث من فبراير ، قبل مقابلة (رفعته) الملك فاروق بعد ظهر ذلك اليوم للتشاور فى الموقف الذى نشأ عن استقالة سرى (باشا) .

ترى أحمل أمين (بك) إلى النحاس (باشا) رسالة من السفير فى هذه المقابلة بمحطة العاصمة ؟ وهل هذه الرسالة هى التى دفعت النحاس (باشا) إلى أن يرفض ماعرضه عليه الملك من تأليف وزارة قومية ؟ أو أن النحاس (باشا) كان على علم بخطة السفارة من قبل أن يلقاه أمين (بك) عثمان ، وكان على علم بها وهو بالأقصر ؟ أم تراه كان صادقاً حين ذكر فى أول الاجتماع الذى عقد بعابدين أنه لم يكن يعلم شيئاً مما أدى إلى الإنذار البريطانى ؟ ليس من غرضى أن أستنتج شيئاً . وإنما أروى ما شهدته وما عرفته ، وأدع للتاريخ أن يصدر بعد ذلك حكمه .

جمع النحاس (باشا) كبار أنصاره ممن قدر اختيارهم معه فى الوزارة وأخذ يتبادل وإياهم الرأى . ولست أزعم أننى عرفت مادار بينهم . لكن الذى لا ريب فيه أن رئيس الوفد قد طالعهم بكل ما حدث فى اجتماع القصر يومى ٣ و ٤ فبراير ، وذكر لهم أن الملك عرض عليه تأليف وزارة قومية ، وأنه رفض هذا العرض ، وأن الإنجليز وجهوا إنذارهم إلى الملك بأنه إذا لم يعهد إلى النحاس بتأليف الوزارة قبل الساعة السادسة من مساء يوم ٤ فبراير فإن الملك يتحمل شخصياً تبعة تصرفه ، وأن رئيس ديوان الملك تلا على الذين اجتمعوا بقصر عابدين الرسالة الملكية التى تلاها ، وأن المناقشات تناولت ما سبق أن ذكرناه ، وأن المجتمعين انتهوا إلى قرار بأن الإنذار البريطانى يعتدى على سيادة مصر واستقلالها ولذلك لا يمكن قبوله ، وأنه هو- النحاس (باشا) وقع هذا القرار معهم . أفيقبل كبار أنصاره وقد سمعوا منه كل هذا أن يشتركوا معه فى وزارة تؤلف فى هذا الجو ؟ أم ترى يجب اتخاذ إجراء جديد يواجهون به الرأى العام المصرى ؟

جرت هذه المداولات فى ليل ٤ فبراير . وكان من أثرها أن رأى المجتمعون أن يتبادلوا مع السفارة البريطانية خطابات تقول السفارة البريطانية فيها إن إنجلترا لا تتدخل فى شئون

مصر الداخلية . ولم تر السفارة بطبيعة الحال بأساً من إجابة هذا الطلب ، مادام الإنذار الذى وجهته إلى الملك يستمر تنفيذه ، فيؤلف النحاس (باشا) الوزارة كما أرادت . فأما أن يؤدى تبادل الخطابين إلى أن يعتذر النحاس (باشا) عن تأليف الوزارة ، فذلك ما لم يدر بخاطر السفير ولم يدر بخاطر النحاس (باشا) وأصحابه . وعلى ذلك تبودل الخطابان الآتى نصهما ، فقد كتب النحاس (باشا) إلى السير مايلز لامبسون ما يأتى :

يا صاحب السعادة .

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من (جلالة) الملك بما له من الحقوق الدستورية ، وليكن مفهوماً أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ، ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية ، وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها .

وإنى أؤمل يا صاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد ما تضمنه خطابى هذا من المعانى وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام المتبادلين وفقاً لنصوص المعاهدة .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامى

٥ فبراير سنة ١٩٤٢ مصطفى النحاس

ورد السير مايلز لامبسون على مصطفى النحاس (باشا) بما يأتى :

يا صاحب المقام الرفيع .

لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم ، وأن أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير أى تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى

٥ فبراير سنة ١٩٤٢ مايلز لامبسون

* * *

وتألفت الوزارة على أثر ذلك وصدر المرسوم بتأليفها على الوجه الآتى :

(حضرة صاحب المقام الرفيع)	مصطفى النحاس باشا	للرياسة والداخلية والخارجية
(حضرة صاحب المعالى)	عبد السلام فهمى جمعة (باشا)	للزراعة
» » »	على زكى العرابى (باشا)	للمواصلات
» » »	أحمد حمدى سيف النصر (باشا)	للدفاع الوطنى
» » »	عبد الفتاح الطويل (باشا)	للصحة والشئون الاجتماعية
» » »	مكرم عبيد (باشا)	للمالية والتموين
» » »	على حسين (باشا)	للأوقاف
» » »	محمد صبرى أبو علم (باشا)	للعدل
» » »	أحمد نجيب الهلالى (باشا)	للمعارف

وفى صبيحة اليوم السادس من فبراير ، ذهب رئيس الوزراء إلى دار الرياسة ، وذهب الوزراء إلى مكاتبهم ، فإذا العاصمة تستقبل هذه الوزارة بمظاهرات الغبطة والابتهاج ، وكأن لم يكن إنذار بريطانى ، وكأن لم تكن مأساة ٤ فبراير ، وكأن لم يناد واحد فى المظاهرات التى سارت قبل ذلك بأيام : لتسقط إنجلترا ، أو : تقدم يارومل ، وكأن لم تذهب هذه المظاهرات إلى دار السفارة البريطانية تنادى بعبارات نابية ضد صاحب الجلالة البريطانى . عند ذلك تصورت السفير البريطانى وقد جلس إلى مكتبه مبتسما يردد كلمة الخليفة الإسلامى الثانى : « هان أمر أصلح به قوماً أن أبدلهم أميراً مكان أمير ! ! » .

وبدأت الوزارة من ذلك اليوم عملها ، واغتبط النحاس باشا وأنصاره فى طول البلاد وعرضها أشد الاغتباط .

الفصل الثامن

الحرب على أبواب مصر

مظاهرات لمصلحة الوزارة والإنجليز حل مجلس النواب موقف الأحزاب المعارضة من الانتخابات ينتهى إلى مقاطعتها الانتخابات لمجلس الشيوخ وإلغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سرى (باشا) اعتقال على (باشا) ماهر ومحمد (باشا) طاهر الألمان يتقدمون فى صحراء مصر خطر إغراق عرب الدلتا وإحراق آبار البترول - موقف رئيس الوزارة من هذا الأمر مكرم عبيد (باشا) يقصى من الوزارة وينضم إلى المعارضة دقة الموقف الحربى وتطوره عند العلمين تراجع الجيش الألمانى – استجواب الرقابة على الصحف فى مجلس الشيوخ حدث القصاصين – صلة الملك بالوزارة ، وبالمعارضة مؤتمر القاهرة يحضره « الثلاثة الكبار » المعارضة تتجول فى مديرية المنوفية الكتاب الأسود والاستجواب الخاص به مكرم (باشا) عبيد يفصل من مجلس النواب ثم يعتقل الحرب فى أوربا – ألمانيا فى طريق الانهيار – الملك يقيل الوزارة ويعهد إلى أحمد ماهر (باشا) فى تأليف الوزارة الجديدة .

تولت وزارة النحاس (باشا) الحكم وموقف قوات الإنجليز وحلفائهم بالغ من الدقة مبلغاً جعل كثيرين يؤمنون بأن مصير الحرب سيتقرر فى دلتا النيل ، وبأن القائد الألمانى الظافر روميل سيدحرهم ، وسيتقدم إلى الإسكندرية وإلى القاهرة ثم يستمر فى مطاردتهم حتى تلتقى جيوشه ، عن طريق فلسطين وسورية ولبنان ، بالجيوش الألمانية التى احتلت اليونان وكريت .

على أن الجماهير التى كانت تقوم بالمظاهرات قبيل استقالة سرى (باشا) منادية : « تقدم يا روميل » ما لبثت حين تألفت وزارة النحاس أن نسيت روميل ، وأن انقلبت تحيي الوزارة الجديدة وتظهر من الابتهاج بولايتها الحكم ما أثار عجب الأجانب وإعجاب السفير البريطانى والجالية البريطانية بأسرها ، فقد دلت مظاهرات الابتهاج هذه على أن للوفد من القدرة على توجيه المظاهرات ما مكنه من أن يقلب المأساة عيداً ، ومن أن يحول التيار المتدفق المعادى لإنجلترا فيجعله بين عشية وضحاها تياراً متدفقاً يظاهر إنجلترا . ولقد بلغ الأمر من ذلك أن ذهب سير ما يلز لامبسون إلى رياسة مجلس الوزراء فى زيارته التقليدية لرئيس كل وزارة جديدة ، فاستقبل الجمهور هذا السفير البريطانى ، بطل مأساة ٤ فبراير ، بترحيب وتهليل وإكبار ، حتى لقد رفعوه على أكتافهم مبالغة فى الحفاوة به . وبدأ أنصار الوفد

يذكرون فى كل مكان أن قبول النحاس (باشا) تأليف الوزارة ، نزولا على حكم الإنذار البريطانى ، عمل وطنى جليل قصد به رئيس الوفد إلى إنقاذ عرش مصر ، بل إلى إنقاذ استقلالها . وما كان لجريدة من الجرائد أو لخطيب من الخطباء أن ينقض هذا الكلام أو يرده على أصحابه ، لأن الأحكام العرفية والرقابة على الصحف منعت كل كلام فى هذا الموضوع ، ولأن النحاس (باشا) بادر حين ألف الوزارة إلى تأجيل البرلمان تمهيداً لحله ، فامتنع بذلك على أعضائه أن يتكلموا . ولو أنه لم يفعل لما استطاعوا الكلام فى هذا الجو الذى نشره الإنذار البريطانى فى البلاد : جو الإرهاب العرفى الذى بلغ من الشدة والقسوة أعظم مبلغ .

على أن الناس بدءوا بعد أيام يتناقلون الأحاديث عما وقع ، وبدأ بعضهم يتساءلون : أأحسن الحرس الملكى إذ لم يقاوم القوات البريطانية حين حاصرت القصر ؟ . . . وهل أحسن الجيش المصرى المقيم على مقربة من القاهرة حين لم يتحرك ؟ . . وكأنما شعر هؤلاء العسكريون أن واجبهم كان يقتضيهم أن يتحركوا وإن كان لهم من العذر القائم أن رؤساءهم لم يصدروا إليهم أمراً بذلك . وكان تساؤل الناس وشعور الجيش مدعاة لتحريك عواطف هؤلاء وأولئك .

وقد برزت هذه العواطف بوضوح يوم عيد ميلاد الملك فى ١١ فبراير سنة ١٩٤٢ ، أى بعد أيام خمسة من تأليف الوزارة ؛ فقد حرص الوفد يومئذ على تحريك العناصر الوفدية لتبدى من الابتهاج بهذا العيد ما لعله يسدل ستاراً على المأساة التى وقعت فى ٤ فبراير . وقد تحركت هذه العناصر بالفعل تهتف بحياة الملك وحياةالنحاس (باشا) . لكن جماهير تزيد أضعافاً مضاعفة على هذه العناصر الوفدية ، وفرقة من الجيش ذهبت إلى القصر واجتمعت فى ميدان عابدين تحيى الملك فى هذه المناسبة ، وتعلن فى صمت أبلغ من كل كلام وكل هتاف عدم رضاها عما حدث ، وولائها الصادق لصاحب العرش الذى وجه الإنجليز إليه الإنذار أن يعهد إلى النحاس (باشا) بتأليف الوزارة أو يتحمل التبعة شخصياً إن لم يفعل .

بذلك انتشر الشعور بأن الوزارة القائمة ليست موضع الرضا من الشعب ، وليست موضع الرضا من صاحب العرش . لكن هذا الشعور لم يغير من الواقع شيئاً . لقد كانت الحرب يومئذ فى مرحلة من أدق مراحلها ، وكانت القوات البريطانية والقوات الحليفة يواجهون فى طرابلس وبرقة وفى صحراء مصر موقفاً بالغاً غاية الدقة . فلتكن الأحكام العرفية الصارمة خير متحكم فى عواطف الشعب وشعوره . إنما تولت الوزارة الحكم لتكفل بقاء مصر قاعدة آمنة للقوات البريطانية المحاربة ، فلا بد لها من أن تلجأ لكل وسيلة كى تحقق

هذه الغاية ، معتمدة على تأييد الإنجليز وتأييد قواتهم المنتشرة فى العاصمة وفى كل أرجاء البلاد .

أشاع هذا الجو القلق بل الفزع فى نفوس معارضى الوزارة . فهؤلاء المعارضون قد تولوا الحكم أربع سنوات متعاقبة ، من أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . وقد دأبت الحكومات الوفدية ، كلما تولت السلطان ، على أن تعصف بخصومها ، فتنكل بالموظفين الذين تقوم الشبهة فى ولائهم للوفد ، وتفصل العمد ومشايخ البلاد الذين لا يدينون بالوفدية ، وتكل للجان الوفد فى الأقاليم ولأعضاء البرلمان الوفديين سلطان الحكم كله ، يولون ، ويعزلون ، ويعاقبون ، ويثيبون ، وليس لرجال الإدارة إلا أن ينفذوا ما يطلب رجال هذه اللجان وأعضاء البرلمان تنفيذه . فإذا كان ذلك ديدنهم حين يكون السلطان للدستور وللقانون ، فماذا عسى يصنعون والسلطان للحكم العرفى ، ولرئيس الوزارة الحاكم المطلق القائم على تنفيذ الحكم العرفى . لذا اضطرب معارضو الوفد وتوقعوا ألواناً من النكال لم يسبق لهم بمثلها عهد

أذكر يوماً كنت فيه بمصر الجديدة أزور عبد العزيز فهمى (باشا) رئيس الأحرار الدستوريين ، فإذا جماعة من رجال الحزب يحدثونه فيما يتوقعون أن يصيبهم من حكومة الوفد وعسفها وبطشها . وجعل كل منهم يقص عليه ما يخشى أن يضيق به صدره . وبعد أن سمع الرجل الشيخ المجرب لمخاوفهم أجابهم فى إيجاز بكلمة طالما سمعتها ، لكنها لم تنقش فى صدرى ولم تثبت فى ذهنى بمثل العمق الذى نقشت به يومئذ . قال الرجل : لا تجزعوا . « الفلك ما اتسمرش » . سمعت هذه الكلمة فذكرت لسماعها ما طالما سمعته وقرأته وقلته من مثلها . الفلك دوَّار ، والدنيا دول ، ويوم لك ويوم عليك ، والدهر قُلَّب ، وكثير غيره مما يجرى هذا المجرى . لكن شيئاً من هذه العبارات لم يأخذ بمجامع نفسى ما أخذت كلمة عبد العزيز فهمى فى هذه المناسبة .

فقد أثارت أمامى صورة من ماضينا السياسى منذ أعلنت مصر استقلالها فى سنة ١٩٢٢ ، فرأيت الفلك بالفعل دواراً خلال هذه السنوات العشرين ، على نحو لا يصح معه لإنسان أن يجزع أو أن يتوهم أن لشىء تحت سماء مصر صفة الثبوت . فى هذه السنوات العشرين تقلبت على مصر عشرون وزارة بل أكثر من عشرين وزارة ، إذا حسبت تعديل الوزارة باستقالتها وتأليف رئيسها وزارة أخرى دورة جديدة من دورات الفلك . أما والأمر كذلك ، ففيم الجزع وفيم الخشية ؟ ولن تزيد وزارة النحاس هذه على غيرها من الوزارات ، ولن تكون أطول عمراً . وهى إن تسرف فى استغلال الحكم العرفى فلعل ذلك يكون من بواعث القصر فى حياتها .

لكن هذا الشعور ، الذى خالج نفسى وبعث إليها الطمأنينة، لم يخالج نفوس كثيرين من الأحرار الدستوريين ، وبخاصة حين استصدرت الوزارة مرسوماً بحل مجلس النواب ، وحين تحدث الناس بأن لها اتجاهاً خاصاً إزاء مجلس الشيوخ . هنالك فكر بعض إخواننا يريدون أن يلتمسوا الوسيلة للتفاهم مع الوزارة على الانتخابات . صحيح أنها تألفت نتيجة إنذار ظالم معتد على استقلال الوطن أنكرناه وننكره . ولكن هذا البعض رأى أنه لا محيص لنا من هذا التفاهم ، إذا أردنا أن نخوض المعركة الانتخابية فى هذا الجو المسمم بالأحكام العرفية البالغة فى تقييد الحرية وفى تهديد الأفراد والجماعات أعظم مبلغ . وكنت أشعر أن السعى لأى تفاهم يتنافى مع كرامة حزبنا ، وأن الظروف التى تألفت فيها هذه الوزارة القائمة تجعل هذا المسعى متنافياً مع كرامة الوطن . لذلك اعتذرت فلم أشترك مع الساعين فى مسعاهم . وقد حاول بعضهم إقناعى بأن ما بينى وبين بعض ذوى النفوذ فى الوفد من حسن الصلة ، وفى مقدمتهم مكرم عبيد (باشا) ، قد يكون ذا فائدة للحزب ، فاعتذرت كرة أخرى ، ثم توقعت ألا يصيب مسعاهم أى حظ من النجاح .

وصح ما توقعت ، فقد نقل إلينا إبراهيم (بك) الطاهرى أنه قابل مكرم عبيد (باشا) وزير المالية وسكرتير الوفد ، وأنه حاول إقناعه بأن يترك الوفد للمعارضين ثلث مقاعد مجلس النواب يرشحون فيها من غير منافسة ، وأن مكرم (باشا) وعده بأنه سيقنع النحاس (باشا) بقبول هذا العرض ، ثم التقى الرجلان مرة أخرى فذكر مكرم (باشا) أن رئيس الوفد متمسك بأن تزيد أغلبية الوفد على ثلاثة الأرباع من أعضاء المجلس ليضمن كل الأغلبيات المقررة فى الدستور ، ومنها أغلبية الثلاثة الأرباع التى يفرضها الدستور لإسقاط عضوية النائب بأية حجة تراها هذه الأغلبية ، وأن النحاس (باشا) لم يقبل مطلقاً أن ينزل عن رأيه فى هذا الأمر .

وتداول إخواننا الرأى ، ورفضوا المضى فى هذا المسعى ، اقتناعاً منهم بأن النحاس (باشا) إنما حرص على أن تكون له الأغلبية التى يسقط بها العضوية عن النائب حتى لا يجرؤ نائب على إثارة مسألة تضيق بها الحكومة ، وحتى لا يجرؤ نائب بخاصة على أن يثير ما حدث فى ٤ فبراير من غير أن يتعرض لإسقاط عضويته فى المجلس .

ونظر المجتمعون من الأحرار الدستوريين بعد هذا الرفض فى موقف الحزب من الانتخابات ، فأشار بعضهم بمقاطعتها لأنها تجرى فى ظل الأحكام العرفية . وذكرت لهذه المناسبة أن الأحكام العرفية البريطانية كانت معلنة فى مصر سنة ١٩٢٢ ، فلما اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ذكرت فى الكتاب الذى رافق هذا الاعتراف أنها

مستعدة لرفع هذه الأحكام العرفية متى أصــدرت مصر قانوناً للتضمينات يصحح ما اتخذ من الإجراءات فى ظل الأحكام العرفية ، فإذا لم يصدر هذا القانون ثم جرت الانتخابات لإقامة حكومة برلمانية فى مصر رفعت إنجلترا أحكامها العرفية فى كل ما يتصل بالانتخابات ، واقترحت لذلك أن نطلب إلى النحاس (باشا) رفع الأحكام العرفية فى أثناء المعركة الانتخابية وفى حدودها ، فإن هو فعل خضنا معركة الانتخاب ، وإن لم يفعل كان لنا رأى آخر .

أقر المجتمعون هذا الرأى ، وانتدبنا إبراهيم دسوقى أباظة (باشا) وأحمد عبد الغفار (باشا) ليبلغوه النحاس (باشا) . وقابل الرجلان رئيس الوزارة وأبلغاه قرار الحزب وطلبا إليه أن تكون المعركة الانتخابية حرة تعقد فى أثنائها الاجتمــاعات وتلقى خلالها الخطب ، يقول فيها كل مرشح وكل ممثل لحزب ما يروق له أن يقوله ، وضرب الرجلان مثلا أن يشرح من شاء ما حدث يوم ٤ فبراير ، وكيف تألفت الوزارة بعد إحاطة قصر عابدين بالدبابات ، فرفض النحاس (باشا) ما طلبا فى حماسة ومن غير تردد ، وأفهمهما أنه لن يسمح بشىء منه . وعاد الرجلان فأبلغانا فى اجتماع عقدناه ما دار بينهما وبين رئيس الوزارة . عند ذلك قررنا فى غير تردد مقاطعة الانتخابات

وكان طبيعياً ألا يعبأ النحاس (باشا) بهذا القرار ، بل كان الطبيعى أن يغتبط به ، وأن يغتبط بأن اتخذت الهيئة السعدية قراراً بعدم الاشتراك فى الانتخابات كذلك . فمثل هذه القرارات تعاون على ألا تكون فى المعركة الانتخابية دعاية حزبية ، وأن يسود المعركة جو هدوء يعاون على أن تظل مصر قاعدة آمنة للقوات الحربية البريطانية ، فلا يذكر فيها شىء عن حادث ٤ فبراير ، ولا يتحدث فيها متحدث عن موقف مصر من الحرب ومطالبها بعدها .

مع هذا لم تكتف الحكومة بأن خلا الجو لمرشحيها ، بل خشيت أن يكون بين من يتقدمون مستقلين من ينافس مرشحيها ويفوز عليهم . لذلك لجأت إلى تعديل الدوائر الانتخابية تعديلا يلائم أهواء أنصارها . وتعديل الدوائر الانتخابية من الوسائل التى لجأت إليها الوزارات المختلفة متذرعة بحجة أو بأخرى ، وغايتها الحقيقية « إقفال » الدائرة على مرشح بذاته . وقد اجتمعت بوزارة الداخلية لجنة برياسة وزير الأشغال ، عثمان محرم (باشا) ، تولت هذا التعديل ، وجعلت تسمع لاقتراحات المرشحين . ولما كانت الأحزاب قد قاطعت الانتخابات ، فقد كان طبيعياً ألا يعنى بهذا التعديل إلا أنصار الحكومة أو من يلتمسون نصرتها من المستقلين .

وليس تعديل الدوائر هو الوسيلة الرئيسية التى تتحكم بها الوزارة القائمة فى مصير الانتخابات ، بل هناك كذلك عمد البلاد ومشايخها . هؤلاء العمد والمشايخ هم الذين

يوجهون الناخبين الوجهة التى تريدها الحكومة القائمة . فهم يتلقون الوحى من رجال الإدارة ، مديرين ومأمورى مراكز ومعاونى بوليس وغيرهم ، وهم يدلون إلى الناخبين برغبتهم فلا يخالف الناخبون هذه الرغبة حرصاً على مصالحهم ، وعلى طمأنينتهم من بعد .

ولم تكن عناية الوزارة بفصل العمد والمشايخ الذين يؤازرون خصومها فى الأرياف ، وتعيين العمد والمشايخ الذين يناصرونها ، بأقل من عنايتها بتعديل الدوائر الانتخابية .

وثمَّ خطوة ثالثة لها أثرها الفعال فى الحركة الانتخابية كانت موضع عناية الوزارة كذلك . تلك تعيين رؤساء اللجان التى تتولى الإشراف على عملية الانتخابات من الموظفين أنصارها . فرؤساء هذه اللجان هم الذين يفضى إليهم الناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة سرًّا بأسماء من ينتخبونهم . والناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة يكادون يبلغون السبعين فى المائة من مجموع الناخبين . فإذا أضفت إلى هذا أن كثرة الذين يقرءون ويكتبون لا يتقدمون إلى صناديق الانتخاب ، أيقنت بما للجان من أثر فى توجيه نتيجة الانتخاب .

ولا حاجة للإشارة إلى ما لنشاط الإدارة ليلة الانتخاب ، ونشاط رجالها يوم الانتخاب ، من أثر فى هذه النتيجة . وهذا النشاط هو الذى يصد الأكثرين من المثقفين وذوى الرأى عن الاشتراك فى عملية الانتخاب ، اقتناعاً منهم بأن رأى الحكومة أكبر أثراً فى نتيجة الانتخاب من رأى الشعب ومن رأى الناخبين .

كان النحاس (باشا) مطمئنًّا إذن إلى نتيجة الانتخاب لمجلس النواب ، وأنه سيفوز على أثر إعلانها بإجماع المجلس ، لا بأكثريته الساحقة الماحقة وكفى . ولكن ماذا يكون موقف مجلس الشيوخ ؟ إنه يخشى أن تواجهه فيه أكثرية معارضة ، ففيه عدد كبير من المستقلين الذين يحرصون على أن تجرى أمور الحكم رخاء لا تعثر فيها ولا اضطراب . وكان فى مقدوره أن يعتمد على هؤلاء المستقلين لتكون له أكثرية تؤازره . لكنه حرص مع ذلك على أن يهز هذا المجلس هزة تقنع أعضاءه بأن الأمر فى البلاد بيد الوزارة لا بيدهم ، وأنها تستطيع أن تكون صاحبة الكثرة الصريحة المستقلة عن هؤلاء المستقلين ، فلا يقدر أحدهم على أن يواجهها بما لا تحب .

وكان يسيراً أن يبلغ النحاس (باشا) هذا الغرض من غير رجة لا مسوغ لها . فمنذ أشهر رأت وزارة سرى (باشا) أن جو الحرب والأحكام العرفية لا يسمح بإجراء انتخابات للتجديد النصفى لمجلس الشيوخ . أما وقد قرر النحاس (باشا) حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ، فقد كان طبيعياً أن يجرى التجديد النصفى لأعضاء الشيوخ المنتخبين الذين انتهت

القرعة مدتهم ، وأن يفوز الوفد من طريق هذا الانتخابات بما يكفل له كثرة مطلقة فى المجلس بعد أن قاطعت الأحزاب والهيئات الأخرى الانتخاب . ويومئذ لا يؤاخذه أحد وتتحقق غايته وتقوم فى المجلس أكثريته .

لكنه رأى هذا التصرف غير كاف لإحداث الأثر الذى يريد إحداثه . فلا بد من قارعة تسلفت إليه نظر البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، ويفهم معها الجميع أن الأمر كله بيد الوزارة ، وأن الهيئة التشريعية العليا فى البلاد بيد الوزارة كذلك . ولذا استصدر مرسوماً بإلغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سرى (باشا) فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ بحجة أن التعيين مكمل للانتخاب ، وأنه لذلك يجب أن يتم بعد الانتخاب لا قبله ، فإذا لم يجر انتخاب وجب ألا يجرى تعيين ، ووجب أن تمد مدة الشيوخ المعينين ، كما تمد مدة الشيوخ المنتخبين .

أسلفنا فى الفصل السادس حجة وزارة سرى (باشا) فى أن تأجيل انتخاب الشيوخ بسبب الحرب والأحكام العرفية لا يمنع من تعيين المعينين ، لأن الدستور يجعل مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنوات لا يجوز أن تزيد إلا لظرف قاهر ، ولكنه لم يعلق تعيين المعينين على أى اعتبار خاص بالمنتخبين ، وأن ما يقال من أن الحكمة فى التعيين هى تحرى الكفايات التى لم يسفر عنها الانتخاب إنما هو اعتبار فقهى وليس نصاً تشريعياً ، وأن الاعتبار الفقهى لا يكفى لوقف إعمال النص التشريعى . أما والدستور يوجب التجديد النصفى ، فمن حق الوزارة ومن واجبها أن تجرى التعيينات سواء سمحت الظروف بإجراء الانتخابات أو لم تسمح بإجرائها .

كان على زكى العرابى (باشا) وزيراً للمواصلات فى وزارة النحاس (باشا) . وقد عارض فى استصدار مرسوم بإلغاء تعيينات الشيوخ التى أتمتها وزارة حسين سرى (باشا) حين عرض الأمر على مجلس الوزراء . وكانت حجته فى الاعتراض أن السلطة التنفيذية استنفدت حقها بإجراء التعيين ، وأن الوزارات المتعاقبة يكمل بعضها بعضاً ، فهى السلطة التنفيذية المتصلة وإن اختلفت أشخاصها ، وعلى ذلك لا يجوز لوزارة أن تنقض ما أتمته وزارة أخرى فى حدود حقها المشروع بالدستور أو بالقانون . لكن مجلس الوزراء لم يأخذ بهذه الحجة واستصدر المرسوم الذى أشرت إليه .

وقد أثبت العرابى (باشا) رأيه هذا فى مقال نشره بمجلة القانون والاقتصاد ، وإن لم يرتب على هذا الرأى نتيجته العملية فيما يتعلق بمركزه فى الوزارة .

كنت أنا بين الشيوخ الذين أخرجتهم القرعة وأعيد تعيينهم بمرسوم ٧ مايو سنة ١٩٤١ فى

عهد وزارة سرى (باشا) . فلما ألغت وزارة النحاس (باشا) مرسوم هذه التعيينات خاطبنى حسنين (باشا) رئيس الديوان الملكى يعرض علىّ إعادة تعيينى فقبلت ، ولم يمنعنى من القبول أن الحزب قاطع الانتخابات ، لأن الأسباب التى أدت إلى مقاطعة الانتخابات لا تدعو إلى مقاطعة التعيين ، ولأننى رأيت فى هذا التعيين استمراراً لعضويتى التى قررها مرسوم سرى (باشا) ، كما قدرت أن منبر البرلمان هو وحده الذى يستطيع الإنسان أن يدلى من فوقه برأيه فى ظل الأحكام العرفية القاسية القائمة فى ذلك الظرف العصيب الرهيب .

وتمت انتخابات المجلسين وانعقد البرلمان وعادت الحياة النيابية سيرتها ، ولكن بأغلبية مطلقة للوزارة الوفدية فى كل من المجلسين ، وفى جو من الرعب الذى لابس مأساة ٤ فبراير ، والذى بَثَّ فى كثير من النفوس الفزع والوجل .

وبعد قليل من انعقاد البرلمان وقع حادث زاد النفوس فزعاً ووجلا .

ذكرنا فى الفصل السادس أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) رئيس مجلس النواب تلا على المجلس بياناً ذكر فيه أن وزارة سرى (باشا) تذرعت بالأحكام العرفية واعتدت على الحصانة البرلمانية إذ فتشت منزل أحد النواب ، وأن المجلس يومئذ برم بما حدث من ذلك برغم البيان الذى ألقاه رئيس الوزراء وقال فيه إن المنزل الذى تم تفتيشه لم يكن مملوكاً للنائب الذى تحدث رئيس المجلس عنه ، بل كان مملوكاً لجده لأمه ، وأن هذا البرم كان له أثره إذ عدل سرى (باشا) وزارته وأدخل فيها وزراء من الهيئة السعدية التى يرأسها الدكتور ماهر (باشا) .

وأشرنا فى ذلك الفصل السادس كذلك إلى أن السفير البريطانى طلب إلى حسن صبرى (باشا) ثم طلب إلى حسين سرى (باشا) ، أن يعملا على الحد من نشاط على (باشا) ماهر السياسى ، وأن الرجلين لم يستجيبا لهذا الطلب على خلاف فى الطريقة التى اتبعها كل منهما لهذه الغاية .

وقد عاد السفير البريطانى فطلب إلى النحاس (باشا) ما كان قد طلبه إلى حسن صبرى (باشا) وإلى حسين سرى (باشا) . أترى يصنع رئيس الوزارة التى جاءت وليدة الإنذار البريطانى صنيع أى من هذين الرجلين ، فيلتمس العذر من عدم قبول ما طلبه السفير ؟ لقد كان على ماهر (باشا) مقيماً بمزرعته بالقصر الأخضر ، على مقربة من الإسكندرية ، حين أبلغ النحاس (باشا) هذا الطلب . وقد رأى النحاس (باشا) أن خير وسيلة لإجابة رغبة السفير من غير أن يحدث ضجة ، أو يثير لدى الرأى العام ثائرة ، أن يلزم على ماهر (باشا)

بالإقامة حيث هو ، فلا يبرح القصر الأخضر . وأبلغ هذا الأمر إلى على (باشا) وأرسلت قوة عسكرية أحاطت بالمزرعة وأمرت بمراقبة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزارة السابق ، أول حاكم عسكرى فى مصر ، حتى لا يخرج من المكان الذى أمر بالإقامة فيه أو يحاول الخروج منه .

لم يطق على (باشا) أن يذعن لهذا الأمر وفكر فى الوسيلة للخلاص منه . ولما كان عضواً بمجلس الشيوخ فقد ظن أن الحصانة البرلمانية تحميه ، وأنه إن استطاع أن يصل إلى المجلس ، وأن يرفع إليه أمره ، صدر قرار المجلس بأن الأحكام العرفية لا تسوغ الاعتداء على الحصانة البرلمانية . لهذا تحايل حتى استطاع أن يفلت من حراسه ، وجاء إلى القاهرة من الطريق الصحراوى ، ونزل بيت زميله فى وزارته الأستاذ مصطفى الشوربجى (بك) المحامى وعضو مجلس الشيوخ . وعلم النحاس (باشا) بما حدث وعرف مقر على ماهر (باشا) فآثر الحيطة حتى لا يعتدى على حصانة منزل الشوربجى (بك) ، وأمر البوليس بانتظار على (باشا) ماهر والقبض عليه متى خرج من المنزل . لكن على (باشا) خرج ، وركب مع الشوربجى (بك) فى سيارته ، وذهب إلى فناء وزارة الأشغال كى يتخطاه إلى حرم مجلس الشيوخ . وهنا استوقفه رجل البوليس المكلف بتعقبه وحاول منعه من دخول المجلس ، فدفعه على (باشا) ودخل حرم الشيوخ . وأغلب الظن أن مهابة رفعته وماضيه الطويل حالا بين رجل البوليس والتشبث بالقبض عليه .

وعرف محمد (بك) محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ ما حدث فتجاهله وفتح الجلسة وكأن لم يكن شىء .

وحضرت الجلسة يومئذ وليس لى علم بشىء من أمر على (باشا) ماهر مطلقاً . ولم يذكر لى الرجل شيئاً برغم أننى كنت أتولى زعامة المعارضة . وبدأ المجلس ينظر جدول أعماله وتليت الرسائل ، فلم يرد فى شىء منها ما يشير إلى اعتقال على (باشا) ماهر بالقصر الأخضر ، ولا إلى مجيئه إلى القاهرة ، ولا إلى أى مما يشعر المجلس بأن هناك اعتداء وقع على أحد أعضائه وأهدر حصانته . فلما أريد الانتقال إلى الأسئلة والاستجوابات وتقارير اللجان وسائر مواد الجدول ، وقف على ماهر (باشا) يريد الكلام . لكن رئيس المجلس منعه منعاً عنيفاً بحجة أن ما يريد الكلام فيه لم يرد فى جدول الأعمال . ودهش أعضاء المجلس جميعاً لهذا المنع ، وتساءلوا فيما بينهم : ما عسى يريد على (باشا) ماهر أن يقول ؟ ! . . وأسرع رئيس المجلس فى عرض مواد الجدول على المجلس حتى فرغ منها ورفعت الجلسة .

رفعت الجلسة فى جو يسوده الوجوم . فقد بدأ أعضاء المجلس وموظفوه ، وبدأ

الصحفيون ، يتحدث كل منهم بما رأى وسمع ، ويذكر بعضهم اعتقال على (باشا) بالقصر الأخضر ، وخفيته فى مغادرته إياه إلى القاهرة ، ونزوله بمنزل الشوربجى (بك) ومقاومته رجل البوليس الذى حاول منعه من دخول المجلس ، وبدأ العارفون يتحدثون عن العلاقة المتينة بين رئيس المجلس ، محمد (بك) محمود خليل ، وعلى ماهر (باشا) ، وكيف منع رئيس المجلس على (باشا) من الكلام تمسكاً باللائحة وحرفيتها ، مع ما كان لعلى (باشا) من أياد على محمد (بك) محمود خليل هى التى رشحته لرياسة المجلس والاستمرار فى هذه الرياسة أربع سنوات . وسمعت أنا أطرافاً من هذا الحديث لم أقف عندها ليقينى أننى لا أستطيع فى الأمر شيئاً .

علمت من بعد أن على (باشا) لم يرد أن يبرح المجلس بل أقام به محتمياً بحرمه ، وأن عبد القوى أحمد (باشا) ، وزير الأشغال فى وزارة على (باشا) ماهر الأخيرة ، ذهب بعد الجلسة إلى محمد (بك) محمود خليل فى غرفة رياسة المجلس وقص عليه ما أصاب على (باشا) ماهر ، وطلب إليه بوصفه رئيس المجلس أن يحمى الرجل وهو عضو فى المجلس ، وأن محمد (بك) أبدى أنه لا يملك شيئاً خارج حدود المجلس . وقد بقيت هذه المحادثات زمناً قيل إن أسلاك التليفون المتصلة بالمجلس قطعت فى أثنائه ، وإن على (باشا) ماهر طلب إليه بعد انصراف الرئيس أن يغادر المجلس ، فلما غادره قبض البوليس عليه ليذهب به إلى معتقل جديد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مغادرة القصر الأخضر .

نشر هذا الحادث فى النفوس الفزع والرعب . فإذا كان رؤساء الوزارات السابقون يقبض عليهم ويعتقلون وهم من أعضاء البرلمان ، فذلك النذير لكل مصرى بأنه معرض لمثل هذا المصير . وإذا كان رؤساء مجلس الشيوخ والنواب لا يدافعون عن حصانة أعضاء المجلسين فمن ذا الذى يدافع عن هذه الحصانة ؟ ! وأدى هذا الرعب وهذا الهلع إلى توجيه كثيرين اللوم إلى رئيس مجلس الشيوخ لأنه منع على (باشا) ماهر من الكلام . وزاد بعضهم على اللوم اتهام الرجل بأنه أنكر جميل على (باشا) ماهر عليه ، وأن واجبه كان يقتضيه أن يستقيل من منصبه احتجاجاً على اعتقاله . بل لقد ذهب بعضهم إلى القول بأن محمد (بك) محمود خليل إنما صنع ما صنع لأن مدة رياسته المجلس كانت تنتهى بعد أسابيع من هذا الحادث ، وأن حرصه على أن تجدد الحكومة رياسته هو الذى دفعه إلى أن يتصرف كما تصرف .

ودافع محمد (بك) محمود خليل عن تصرفه فى منع على (باشا) ماهر من الكلام بأنه

إنما كان ينفذ لائحة المجلس ، إذ تقضى بألا ينظر المجلس أمراً غير وارد بجدول الأعمال ، وأنه كان فى مقدور أى من أصدقاء على (باشا) ماهر الأعضاء بالمجلس ممن كانوا يعرفون ما تم معه أن يقدموا استجواباً قبيل الجلسة ، وأنه كان مضطراً عند ذلك بحكم اللائحة أن يعرض هذا الاستجواب لتحديد موعد للمناقشة ، وكان يسيراً عند تحديد الموعد ذكر الحصانة واعتداء الحكومة عليها .

بعد اعتقال على (باشا) ماهر قدم مصطفى الشوربجى (بك) استجواباً عما حدث فى الأسبوع الذى تلاه . وتكلم فى هذا الاستجواب جلستين متواليتين ، حاول أن يثبت خلالهما أن اعتقال الأفراد وإهدار حريتهم على هذا النحو ليس مما يجيزه قانون الأحكام العرفية ، وأن يدلل على خطورة هذا التصرف ونتائجه فى حياة البلاد بأن شيئاً من مثله لم يحدث فى إنجلترا ولا فى غيرها من البلاد المحاربة بالفعل ، والتى تعتبر الحرب مسألة حياة أو موت بالنسبة لها ، وأن امتداد الاعتقال إلى رجل بلغ من مراتب الدولة ذروتها ؛ فهو رئيس ديوان سابق ، ورئيس وزارة سابق ، وصاحب مقام رفيع يتحلى صدره بقلادة فؤاد الأول ، معناه أن الحرية فى مصر لم يبق لها معنى ولا مدلول ، وأن الدستور نفسه أصبح حبراً على ورق بعد أن أهدرت الحصانة التى قررها لأعضاء البرلمان ، لأن اجتماع البرلمان وأعضاؤه لا يطمئنون إلى حريتهم ضرب من العبث ، ولأن التسليم بحق الحاكم العسكرى فى اعتقال أعضاء البرلمان تسليم بحقه فى تعطيل انعقاد البرلمان . والدستور صريح فى أن الأحكام العرفية لا يجوز أن تعطل انعقاد البرلمان .

وتلا النحاس (باشا) رداً مسهباً على هذا الاستجواب ، بدأه بسرد ما دار بينه وبين على (باشا) ماهر وطلبه إلى رفعته أن يقيم بمزرعته بالقصر الأخضر ، ثم أشار إلى فرار على (باشا) ماهر من معتقله ، وإلى محاولته الاحتماء بدار البرلمان ، وإلى اضطراره بعد ذلك كله لاعتقاله « بالسرو » . ثم انتقل بعد رواية هذه الوقائع إلى تقرير حق الحاكم العسكرى بموجب قانون الأحكام العرفية فى اعتقال الأشخاص الذين يرى لمصلحة الأمن والنظام اعتقالهم ، لا تفريق فى ذلك بين أعضاء البرلمان وغيرهم ، وإلى أن القول بما قد يؤدى ذلك إليه من تعطيل لانعقاد البرلمان غير مقبول ، فليس من المعقول أن يمتد الاعتقال إلى النصف من عدد أعضاء البرلمان ، وختم كلامه بأنه لن يتردد ، بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية ، فى استعمال ما خوله إياه القانون من الحق باعتقال كل شخص ، أياً كان مركزه ، يكون له من النشاط الضار بالأمن والنظام ما يوجب اعتقاله .

زاد هذا الرد الذى تلاه رئيس الوزراء جو الوجوم الذى ساد المجلس يوم اعتقل على (باشا) ماهر كثافة على كثافته . وكان طبيعياً لذلك ألا يناقش أحد من أعضاء المجلس غير صاحب الاستجواب هذا الرد أو يدفع حجة من حججه . وانتقل المجلس إلى جدول الأعمال وقد خيم عليه صمت شابته كل الريب فى مصير أعضائه ومصير البلاد كلها .

وبعد أسابيع اعتقل محمد طاهر (باشا) عضو المجلس فلم يعترض أحد ولم يستجوب أحد . ذلك أن الناس كانوا يؤخذون إلى المعتقلات زرافات ووحداناً ولا تسمح الرقابة على الصحف بذكر أسمائهم ، أو بذكر شىء عنهم ، ثم كان اعتقالهم يزيد جو الإرهاب الذى ساد البلاد حلكة وسواداً .

وأعانت أنباء الحرب على حلكة هذا الجو وسواده ، فقد كانت الأنباء تتواتر من ميادين القتال ببرقة والأراضى المصرية بأن الجيش البريطانى يتراجع أمام قوات القائد الألمانى روميل ، وأن الجيش الألمانى سيدخل الإسكندرية لا محالة . وكانت مظاهر التراجع البريطانى والتقدم الألمانى بادية للعيان فيما تتخذه السلطات البريطانية من احتياطات بالغة حول القاهرة .

كنت إذ ذاك أقضى يوم الجمعة من كل أسبوع بمزارع صديقى الدكتور سليمان عزمى (باشا) بناحية برقاش من أعمال مديرية الجيزة على مقربة من القناطر الخيرية وقد ألفنا فى ذلك الظرف الدقيق أن نرى الأسلاك التليفونية تمد على الطرق الزراعية لتتصل بهيئة أركان حرب الجيش البريطانى بالقاهرة ، وأن نرى قواعد المدافع تقام بالأسمنت المسلح على هذه الطرق ، وأن نرى ما بين حين وحين شرذمة من العساكر البريطانيين هنا وهناك فيما حول القاهرة من المناطق المتاخمة للصحراء العربية . وقد كثرت غارات الطائرات الألمانية على القاهرة فى تلك الآونة ، فكان الناس فى كل مكان من العاصمة يبيتون يتوقعون صفارات الإنذار وإطفاء الأنوار ودوىّ المدافع المضادة للطائرات ترسل قنابلها فى الجو فى أثناء الغارات . وكان الشعور السائد فى العاصمة وفى الأقاليم أن روميل موشك أن تبلغ قواته أراضى الدلتا ، فإذا بلغتها لم تستطع الإسكندرية ولم تستطع القاهرة مقاومته ، ولم يكن للقوات البريطانية بد من الانسحاب أمامه . لكن ، ماذا تراها تصنع فى انسحابها ، وأى دمار وأى تخريب تتعرض له البلاد إذا أصبحت ميدان حرب تجتاحها هذه القوات الهائلة المدمرة من الجانبين ؟ ! لقد قيل إن القيادة البريطانية قد أعدت عدتها لنسف الجسور على النيل والترع ، ولإغراق مديرية البحيرة حتى تعوق تقدم القوات الألمانية إذا أرادت تعقبها . فإذا تم ذلك تعرضت البلاد لمجاعة مروعة ، ولما ينتشر مع المجاعة من أمراض وأوبئة وفناء .

وإننى لفى منزلى يوماً إذ تحدث الدكتور أحمد ماهر (باشا) بالتليفون ودعانى لأجتمع معه ومع إسماعيل صدقى (باشا) وحسين سرى (باشا) للتداول فى أمر هام . والتقينا بعد الظهر من ذلك اليوم بصالة المطالعة بنادى محمد على ، وأخبرنا صدقى (باشا) أنه علم ، بوصفه رئيساً لإحدى شركات البترول ، أن الإنجليز يعتزمون إلهاب النار بآبار البترول الموجودة بمصر إذا اضطرهم الألمان للانسحاب منها ، وأن مثل هذا العمل إن تم يصيب الاقتصاد المصرى بكارثة فادحة لا يسهل إلى عشرات السنين تعويضها . وصادق ماهر (باشا) وسرى (باشا) على كلام صدقى (باشا) وأكداه . وتداولنا الرأى فيما يجب أن نصنع لاتقاء هذه الكارثة . قال صدقى (باشا) : لن يستطيع أحد اتقاءها إلا بتفاهم صريح بين الحكومة المصرية والقوات البريطانية على العدول عنها ، وبتفاهم صريح معهم كذلك على ألا يخربوا مصر أو يغرقوها فى أثناء انسحابهم أمام العدو . إنهم يؤكدون أن جلاءهم عن مصر لن يكون إلا مؤقتاً ، ولن ينهى الحرب ، وأنهم سيعودون إليها قبل نهاية الحرب لا محالة . فخير لهم أن يعودوا إليها وفيها من الخيرات ما يستفيدون يومئذ منه ، من أن يعودوا إليها وقد انتشرت فيها المجاعة ، وقد نضبت فيها آبار البترول ، وقد أصبحت زراعتها وصناعتها خراباً يباباً .

واتفقنا جميعاً على أن هذه هى السياسة الصالحة البعيدة النظر والخطة الحكيمة المنتجة ، وأننا لا بد أن نبلغ هذا الرأى إلى رئيس الوزراء . فمن ذا يبلغه ؟ قال صدقى (باشا) : أنتم تعلمون أن الود بينى وبين النحاس (باشا) مفقود ، وأن الثقة بيننا معدومة ، وبخاصة بعد الذى قلته له يوم ٤ فبراير . وقال الدكتور ماهر (باشا) : وليست صلتى بالنحاس (باشا) بخير من صلة دولة صدقى (باشا) ، وأحسب ما قلته أنا كذلك يوم ٤ فبراير قد قطع بيننا كل صلة . واعتذر حسين سرى (باشا) كذلك بأن كل تفاهم بينه وبين النحاس (باشا) معدوم مذ كان رئيساً للوزارة وحاكماً عسكرياً عاماً . لم يبق إذن إلا أن أقابل أنا الرجل وأبلغه ما دار بيننا نحن الأربعة . وأنا لا أجد غضاضة فى مقابلة النحاس (باشا) ولا فى مقابلة غيره من الناس ، صديقاً كان من أقابله أم خصماً . ولعل ذلك يرجع إلى اشتغالى الزمن الطويل بالصحافة ، وما كان يقضى به هذا الاشتغال من مقابلة المصريين والأجانب على اختلاف ألوانهم وأرائهم وميولهم .

وفى الغداة خاطبت سكرتير مجلس الوزراء ، محمد صلاح الدين (بك) ، بالتليفون وذكرت له أنى أريد مقابلة رئيس الوزراء فى أمر هام ، وأنى لا أريد أن أراه بمجلس الوزراء ، بل بمنزله بمصر الجديدة . وبعد نصف ساعة من هذا الحديث أخبرنى صلاح الدين أن

النحاس (باشا) ينتظرنى بمنزله فى الساعة السابعة مساء .

وقابلت الرجل بداره فى الموعد الذى حدده ، وأفضيت إليه بالحديث الذى دار بينى وبين أصحابى رجال المعارضة فى نادى محمد على ، وطلبت إليه أن يتخذ من الإجراءات والاحتياطات ما يجنب مصر ويلات الحرب ، وذكرت له جسامة الخطر الذى تتعرض له البلاد إذا أغرق الإنجليز مديرية البحيرة أو أحرقوا آبار البترول فى منطقة سينا . وطالعته بكل ما ذكره صدقى (باشا) وسرى (باشا) وماهر (باشا) من البيانات وأضفت إليه ما عرفتــه من مصادر أخرى . فلما فرغت من حديثى قال : كن مطمئناً ، أنا متنبه لهذا كله ، مدرك ما يصيب مصر إذا انسحب الإنجليز منها أو دخل الألمان إليها . وقد أصدرت أوامرى وتعليماتى إلى محافظ الإسكندرية ليتلقى جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسناً .

وسكت الرجل هنيهة ، ثم أضاف : وأود أن أخبرك أن أصحابك : صدقى (باشا) وسرى (باشا) وماهر (باشا) ، لا يعنيهم من هذا الأمر ولا من غيره إلا مضايقة الوزارة ابتغاء إجلائها عن الحكم لمصلحتهم . فهم جميعاً لا ينظرون إلى المسائل بغير هذه العين . وليس فيهم رجل تعنيه مصالح بلاده إلا أنت . فابتسمت وقلت فيما بينى وبين نفسى : ترى لو أن أحدهم هو الذى حضر لمقابلة الرجل ، أفكان يقول له مثل هذا القول ؟ فأكون أنا ممن لا يعنيهم إلا الحكم ، ويكون هذا المتحدث هو وحده الرجل الذى تعنيه مصلحة بلاده ؟

ثم إنى أردت أن أقف على ما اتخذه رئيس الوزارة من إجراءات غير ما أصدره لمحافظ الإسكندرية من تعليمات ، فإذا هو يضن علىّ بها ولا يذكر لى شيئاً عنها ، بل لا يبدى استعداده لمحادثة الإنجليز حتى يصدهم عن إغراق مديرية البحيرة أو إحراق آبار البترول وشعرت من تحفظه أنه آسف لما ذكره لى عما أصدره من تعليمات لمحافظ الإسكندرية . مع ذلك حاولت أن أعود إلى الحديث معه فيما يجب لدرء الخطر عن مصر ، فذهبت محاولتى عبثاً ، ولم يزد الرجل على أن قال : إنه مدرك واجبه فى هذا الموقف تمام الإدراك .

وودعنى الرجل متلطفاً ، فقابلت أصحابى وأفضيت إليهم بما دار بينى وبينه .

° ° °

بينما كانت البلاد تتتبع ببالغ الاهتمام تطورات الحرب على حدودها وفى صحرائها الغربية ، وتتوقع ما قد تسفر عنه من حوادث جسام ، كانت الوزارة تعانى فى داخلها أزمة بدأت تظهر آثارها فى النصف الثانى من شهر مايو سنة ١٩٤٢ . لقد ألف الناس أن يحسبوا مكرم عبيد (باشا) ، وزيــر المالية وسكرتير الوفد ، محرك الوفد ، ومركز نشاطه وحركته

الدائمة ، والقوة الدافعة له فى الانتخابات وفى غير الانتخابات من مظاهر النشاط الشعبى . وقد كانوا معتقدين أنه هو الذى يحرك النحاس (باشا) فى نشاطه السياسى إلى اليمين وإلى اليسار ، لأنه كان على اتصال بثلة من الساسة الإنجليز فى لندن بحكم دراسته فى اكسفورد وأسفاره الكثيرة إلى العاصمة البريطانية وعلاقته المتينة برجال حزب العمال خاصة ، وعلى رأسهم مستر رامزى ماكدونالد رئيس حزب العمال ، وبماجور آتلى وغيره من أقطاب الحزب . وقد كان النحاس (باشا) يزيد اعتقاد الناس فى سلطان مكرم عبيد قوة بما يسبغه عليه من أوصاف وما يظهره من ثقته به ثقة لا حد لها . وكان مكرم عبيد (باشا) هو همزة الوصل بين النحاس (باشا) والسفارة البريطانية فى أمسية ٤ فبراير ، وهو الذى أشرف على صيغة الخطابين اللذين تبودلا بين النحاس (باشا) والسفير لتأليف الوزارة . فلما تألفت وحلت الوزارة مجلس النواب كان مكرم (باشا) هو الذى تولى محادثة أفراد من أحزاب المعارضة بغية التوفيق بينهم وبين الوزارة .

ولم تكن هذه المكانة التى امتاز بها مكرم (باشا) حديثة العهد ، بل كانت ترجع إلى عهد سعد (باشا) زغلول ورياسته للوفد . كان مكرم (باشا) يومئذ شاباً ، وكان قد أطلق عليه لقب « ابن سعد البكر » . فلما توفى سعد كان لمكرم أثر كبير فى اختيار النحاس (باشا) رئيساً للوفد . وكان بين الرجلين من المودة والثقة المتبادلة ما زاده نفيهما إلى جزيرة سيشل توكيداً وجعلهما لا يكادان يفترقان . كان النحاس (باشا) يذهب ظهر كل يوم إلى العمارة التى بها مكتب مكرم « باشا » للمحاماة فينتظره حتى ينزل ليصطحبا إلى مصر الجديدة . فلما عزم النحاس (باشا) فى سنة ١٩٣٤ أن يتزوج كان لمكرم (باشا) يد فى اختيار حرم النحاس (باشا) ورفيقة حياته . ووصلت المودة بين حرم مكرم (باشا) وحرم النحاس (باشا) فتوثقت علاقة السيدتين كتوثق علاقة زوجيهما . وبقى الأمر على ذلك إلى سنة ١٩٤٢ .

فلما كان النصف الأخير من شهر مايو والوزارة ماضية فى عملها بدأ الناس يذكرون أن النحاس (باشا) يطلب إلى مكرم (باشا) أن يستقيل من الوزارة ، وأن مكرم (باشا) لا يرضى أن يستقيل .

واستقبل الملك مكرم (باشا) ، ثم استقبل النحاس (باشا) . وقيل إن الملك حاول التوفيق بينهما . لكن النحاس (باشا) أصر على خروج مكرم (باشا) . وانتهى الأمر بأن

استقال النحاس (باشا) وأعاد تأليف الوزارة وخرج منها مكرم (باشا) وعين كامل صدقى (باشا) وزيراً للمالية .

عجب الناس لهذا الانقلاب وذهبوا مذاهب يلتمسون الأسباب .

وقد لا يكون يسيراً أن يعرف غير الخاصة له سبباً . لكن ما تناقله الناس عنه قبل حدوثه ، وما رواه لى مكرم (باشا) من بعد ، قد يفسره كل التفسير ، وقد يفسره على الأقل إلى حد كبير .

فقد قيل قبل هذا الانقلاب إن مكرم (باشا) اختلف مع صاحبة العصمة حرم النحاس (باشا) خلافاً تدخل النحاس (باشا) شخصياً لإزالة أسبابه ، وإن مكرم (باشا) ذهب إلى فندق مينا هاوس حيث كان رئيس الوزراء وحرمه يقيمان فصالحهما النحاس (باشا). لكن هذا الصلح لم يدم طويلا ، فعاد الخلاف وأدى إلى خروج مكرم (باشا) من الوزارة .

وأراد بعضهم أن يرد سبب هذا الخلاف إلى أن حرم الرئيس كانت لها مطالب فى وزارة المالية أرادت أن يحققها مكرم (باشا) لذويها ، وأن سكرتير الوفد لم يجبها إلى ما طلبت ، فأحفظها ذلك عليه ، وجعلها تقع فيه عند النحاس (باشا) وتذكر لزوجها أنه بالغ فى إكبار مكرم (باشا) مبالغة جعلت الناس يظنون مكرم (باشا) كل شيء ، وأن النحاس (باشا) ليس شيئاً ، وأطمعت مكرم فلم يبق يسمع لها ولا لزوجها قولا .

وقد ذكر لى مكرم (باشا) من بعد ، وكنا نصطاف برأس البر ، أن زينب هانم حقدت عليه أنه إذا خرج من الوزارة عمل فى المحاماة وربح فيها الأرباح الطائلة ، على حين لا يشتغل النحاس (باشا) بالمحاماة ؛ فإذا ترك الحكم لم يكن له إلا معاشه ؛ وأنها كانت لا تجد بأساً بأن تصارحه بذلك أمام زوجها . فإذا ذكر لها مكانة النحاس (باشا) من الشعب وجلال قدره فى الناس ، قالت ساخرة : « يكفينا نعيرها » ! ! ولذلك حرصت على أن تجعل من الحكم وسيلة استغلال وكسب ، لكن مكرم « باشا » كان يعارض هذا الاتجاه الذى يلوث الحكم ونزاهته ؛ فغضبت منه وحقدت عليه ، واستطاعت لمكانتها من زوجها أن تهدر صداقة عشرين سنة أو تزيد ، وأن تخرجه من وزارة المالية ومن الوزارة كلها ليخلو لها الجو فتصنع ما تريد ، وبخاصة حين يعلم الوزراء أن لها مثل هذا السلطان فلا يستطيع أحد منهم معارضة ما تطلب .

هذا ما رواه مكرم (باشا) تفسيراً لتغير ما بينه وبين النحاس (باشا) . وقد يؤيد روايته أن حرم النحاس (باشا) ، وكانت يومئذ تجاوز الثلاثين من سنها ، قد شعرت بأن من حقها ،

وهى سيدة ذكية جميلة ، وهى زوج زعيم سياسى كبير ورئيس للوزارة ، أن تبرز إلى المكان اللائق بها فى الجماعة المصرية . ولعل ذلك هو ما دعاها بعد قليل من تأليف زوجها هذه الوزارة إلى جمع تبرعات فى أسبوع أسمته «أسبوع البر» بلغت فى فترة وجيزة ما يزيد على مائة ألف من الجنيهات جعلتها رأس مال لجمعية خيرية أسمتها «جمعية أسبوع البر» ، فشجعها إقبال الناس وتلبيتهم رغباتها على أن تقف من مكرم عبيد هذا الموقف الذى قص علىّ هو نبأه .

لا أقف عند أى من هذه الأقوال التى تبادلها الناس فى تعليل خروج مكرم (باشا) من الوزارة . وحسبى أن أذكر أن عنصراً جديداً دخل الوزارة قبيل خروج مكرم (باشا) منها كان له من بعد أثر واضح فى الوفد وسياسته . ذلكم هو الشاب محمد فؤاد سراج الدين (بك) الذى عين وزيراً للزراعة ولم يكن قد بلغ الخامسة والثلاثين من سنه . فلما أخرج مكرم (باشا) من الوزارة عين فؤاد (بك) وزيراً للداخلية ، ثم وزيراً للداخلية وللشئون الاجتماعية .

أثار خروج مكرم (باشا) من الوزارة واختلافه مع النحاس (باشا) فضول كثيرين جعلوا يتساءلون : ما عسى أن يكون أثر هذا الحادث فى الوفد وفى الوزارة ؟ لقد عرف الناس مكرم (باشا) مناضلا لا يستطيع السكوت . لكن الأحكام العرفية الصارمة المفروضة على البلاد تجعل فى يد النحاس (باشا) سلاحاً حاسماً يستطيع به أن يحد من نشاط مكرم (باشا) وأن يقضى عليه . أفيستطيع مكرم (باشا) ، وله على كثير من أعضاء البرلمان أياد استمرت على السنين ، أن يضم إليه قوة منهم تضعف الوزارة وتجعل الإنجليز يدعون لصاحب العرش حرية التصرف فى أمرها ؟

وكان مكرم (باشا) موقناً أنه لا يستطيع نشاطاً ظاهراً والأحكام العرفية مبسوطة والرقابة على الصحف قاسية ، وأبواب الاعتقال مفتوحة . لذلك حاول أن يضم إليه من أعضاء البرلمان من استطاع أن يضمهم . لكنه لم يلق فى ذلك نجاحاً يذكر . فإنما انضم إليه جماعة الشبان المتعلمين ، وقليلون من أعيان الصعيد فى مديريته . فأما من عدا أولئك الشبان وهؤلاء الأعيان من أعضاء البرلمان الوفديين فوزنوا الأمر بالميزان الدقيق الذى يعرفونه : ميزان المصلحة الذاتية والقدرة على تحقيقها .

فمكرم (باشا) لم يعد يستطيع شيئاً بعد أن خرج من الوزارة . والنحاس (باشا) هو الحاكم يومئذ بأمره فى البلاد ، وهو صاحب الكلمة النافذة فى حرية المصريين جميعاً وفى مصالحهم ومصالح ذويهم . فإذا كان مكرم (باشا) والنحاس (باشا) قد اختلفا فليس

من حقهم أن يحكموا أى الرجلين على حق وأيهما المخطئ ، لكن من حقهم أن يقدروا أين تكون مصلحتهم ؛ ذلك ما علمتهم إياه تجارب السنين . وهم إنما انضموا إلى الوفد لأن ترشيح الوفد لعضوية البرلمان قد كان وسيلتهم للوصول إلى مقاعدهم فيه ، والوفد هو صاحب الحكم اليوم ، فمن خرج على صاحب الحكم خرج على مبادئهم الشخصية المتصلة بمصالحهم الذاتية ، فليس من حقه أن يطمع فى انضمامهم له أو تأييدهم إياه .

فأما الشبان المتعلمون الذين انضموا إلى مكرم (باشا) فقد آزروه ونصروه اقتناعاً منهم بأن النحاس (باشا) ظلمه فى غير حق ولا مصلحة وطنية ، ولذلك اندفعوا فى تأييده وتعرضوا لغضب النحاس (باشا) تعرضاً سنرى من بعد آثاره وأما أعيان الصعيد فى مديرية قنا فناصروه عصبية ليس غير . على أن هؤلاء وأولئك من الشبان والأعيان كانوا قلة ضئيلة لم تؤثر فى الأغلبية الوفدية الضخمة من حيث العدد تأثيراً ينزعج له النحاس (باشا) أو يخشى نتائجه .

من الحق أن أضيف إلى ما سبق أن أطوار الحرب قعدت بمجهود مكرم (باشا) فى أن يضم أعضاء من البرلمان إلى صفة عن أن تذهب إلى أبعد من هذا المدى الذى ذكرناه . فقد غشت هذه الأطوار على كل ما سواها من الحوادث ، وشدت أنظار الناس إليها ، فلم تدع لأكثرهم فرصة التفكير فى سواها . وكيف يفكرون فى شىء غيرها وقد تقدمت الجيوش د خل الأراضى المصرية ، فانتقلت من السلوم إلى مرسى مطروح ، وجعلت تطهر ما حولها من كل أثر للقوات البريطانية أو المصرية .

هذا طور مزعج من أطوار الحرب دعا الكثيرين من المصريين والأجانب المقيمين فى مصر ليفكروا فى المصير الذى ينتظرهم إذا دخلت القوات الألمانية البلاد . فمن المصريين من كانوا يتشيعون تشيعاً ظاهراً للإنجليز وحلفائهم ، ومن كانوا يقدرون لذلك أنهم ملاقو حتفهم إذا ظفرت القوات الألمانية بهم . فأما الأجانب أصحاب الأموال ، وأما اليهود خاصة ، فكانوا أشد جزعاً وأكثر تفكيراً فى المصير المحتوم الذى قدر لهم ! وظن بعض المصريين أنهم قد يجدون فى السودان ملجأ إذا حزب الأمر وجد الجد . بل لقد سافر بعضهم إلى أقصى الوجه القبلى برغم تقدم الجو إلى قيظ الصيف المحرق . وفكر الأجانب ، وفكر اليهود ، فى التخلص من أموالهم بإيداعها عند أصدقائهم المصريين ، أو بالنزول عنها بأبخس الأثمان . . . ومن هؤلاء وأولئك من أعد للسفر إلى جنوب أفريقيا نجاة بنفسه من مصير مجهول .

وتقدم شهر يونيو والموقف يزداد دقة وحرجاً . بل لقد بلغ من دقته وحرجه أن فكر الرسميون

من رجال السفارة البريطانية بالقاهرة فيما يجب عليهم ، وقد أيقنوا أن رومل داخل عاصمة مصر لا محالة . لذلك بدءوا يحرقون أوراقهم الرسمية حتى لا يقع الألمان عليها ويفيدوا مما تحويه من أسرار سياسية وعسكرية . وبدأنا نحن نجتمع فى الصباح من كل يوم بنادى محمد على نستمع إلى ما تنقله وكالات الأنباء وإلى ما يترامى إلينا من شتى المصادر .

انقضى شهر يونيو وآن لكل أن يذهب إلى مصيفة ، لكن حرج الموقف أمسكنا جميعاً عن مغادرة العاصمة . فلم يكن معقولا ولا مقبولا أن نغادرها وعلينا – نحن المشتغلين بالسياسة – مسئوليات لوطننا لا نستطيع التخلى منها . لقد بلغ الألمان موقع « العلمين » وصاروا على مائة كيلومتر أو ما دونها من الإسكندرية . وها هى ذى الأنباء تتواتر بأن أهل العاصمة يسمعون دوى المدافع ، فإذا تراجعت القوات البريطانية إلى ما وراء العلمين وتعقبتها القوات الألمانية انكشف الطريق إلى الإسكندرية فبلغها الألمان والإيطاليون فى يوم أو يومين .

على أننى كنت أعلم أن موقع « العلمين » لا يسهل اجتيازه . فقد أخبرنى أحمد حسنين (باشا) ، وهو رجل جاب هذه الصحراء الغربية وعرف مسالكها . وهو بعد عليم بحكم مركزه فى رياسة الديوان بما لا يعرفه غيره من أسرار المواقع ، أن هذا الموقع محصور بين منخفض القطارة من ناحية والتلال المحاذية لشاطئ البحر الأبيض من ناحية أخرى ، وأن تحصينه لذلك يسير على القوات البريطانية . لكن معلوماته هذه لم تكن تدفع إلى نفسى ما يقنعها بأن رومل يعجز عن تخطى « العلمين » . فقد طالما أكدوا لنا أن ميناء طبرق قد حصنه الإنجليز تحصيناً يسهل معه الدفاع عنه من البحر والبر والجو ، ويجعله لذلك من المنعة بحيث لا يمكن الاستيلاء عليه . مع ذلك استولى رومل عليه وأجلى الإنجليز عنه . رجل تلك مقدرته الحربية قادر على اجتياز مضيق « العلمين » الصحراوى ، وعلى اجتياز أية عقبة تقف فى سبيله .

وانقضت الأيام الأولى من شهر يوليو ونحن نتتبع ببالغ الدقة تفاصيل ما يجرى على مقربة من عاصمتنا الثانية ، ونسمع أن أنباء الميدان متقلبة ، وأن المقاومة البريطانية للقوات الألمانية تـــزداد شدة . هنالك كنا نلمح على وجوه كثيرين من الأجانب الأعضاء فى نادى محمد على بعض الطمأنينة . ثم كنا نسمع أن القائد البريطانى ، الجنرال مونتجمرى ، قد استطاع أن يحيط بالجيش الألمانى ، فيزداد هؤلاء الأجانب اطمئناناً . وفى النصف الأخير من يوليو تواترت الأنباء بأن تقدم الألمان أوقف نهائيًا ، وبأنهم لا مفر لهم من الارتداد عن مصر ، وأنهم معرضون للهزيمة فى الشمال الأفريقى كله .

لم يفكر أحد منا يومئذ فى السبب الذى أدى إلى هزيمة الألمان ، بل اغتبطنا جميعاً أن

حفظ الله كنانته من كوارث مزعجة كانت تتعرض لها لو أن الألمان دخلوا الدلتا وبلغوا القاهرة وتعقبوا الإنجليز إلى قناة السويس . فقد كانت مديرية البحيرة معرضة كلها للغرق . وآبار البترول معرضة للحريق ، هذا إلى ما كنا نجهله من حكم نازى يفرض علينا لتموين جيوش الغزاة الجدد ، والسهر على راحتهم ، وطمأنينتهم ، ورفاهيتهم . وكذلك تنفسنا جميعاً الصعداء ، وسافر كل إلى المصيف الذى أعده لنفسه . وسافرت وأهلى إلى رأس البر مطمئنين .

ودعانا اطمئنانا بمصيفنا إلى التساؤل : كيف حدثت المعجزة وانتصر الإنجليز على الألمان ؟ أهى براعة مونتجمرى ، أم منعة العلمين ؟ أم أن ثمَّ سبباً مجهولا لم نقف عليه ؟ وطال تساؤلنا فى غير جدوى . لكن الصحف نشرت من بعد أن بواخر إيطالية ، محملة بوقود (البنزين) لجيش رومل ، قد ذهبت إلى مالطة ولم تذهب إلى برقة ، فلم يجد الجيش الألمانى من هذا الوقود ما يحتاج إليه لطائراته وسياراته ومصفحاته ودباباته ، فكان ذلك سبب هزيمته . أفحق ما نشرته هذه الصحف ؟ وإن يكن حقًّا ، أفذهبت البواخر الإيطالية التى كانت تحمل هذا الوقود مكرهة بضغط البوارج أو المدمرات أو الغواصات البريطانية إلى مالطة ؟ أم ذهبت مختارة بعوامل لعل قلم المخابرات البريطانى أدرى بها ؟ ذلك كله سر لم أعلم حقيقته ، ولم أعنّ نفسى بالبحث عنها . ولكن الذى عرفه الناس جميعاً أن إيطاليا بدأت بعد قليل من موقعة العلمين تتمرد على موسولينى ، ثم تعتقله ، ثم تقتله ؛ كما أنها بعد قليل من موقعة العلمين بدأ فيها التخاذل والانهيار وبخاصة حين أنزلت أمريكا قواتها فى شمال أفريقيا بمراكش والجزائر وتونس ، وكانت لا تزال خاضعة لنفوذ فرنسا الحرة .

تنفس المصريون الصعداء بعد موقعة العلمين ، وبعد أن نزلت القوات الأمريكية فى شمال أفريقيا ، واطمأنوا إلى أن خطر الحرب ارتد عنهم إلى غير عودة . مع ذلك بقيت مصر معسكراً ضخماً يتلقى القوات البريطانية والأمريكية والفرنسية وسائر قوات الحلفاء التى تعسكر بها ، كما تسافر منها مجتازة إيران إلى ميادين الحرب المختلفة فى روسيا أو تولى وجهها شطر آسيا الشرقية حيث كانت الحرب بين اليابان والحلفاء على أشدها .

على أن طمأنينة المصريين إلى ارتداد خطر الحرب عن وطنهم جعلهم يوجهون كل نظرهم إلى ما هو جار فى حكم البلاد وإلى تصرفات الوزارة القائمة . وكان معارضو الوزارة حريصين على تسقط أخطائها وعلى الكشف عما يجرى من اعتقالات تجيزها الأحكام العرفية أولا تجيزها . ومن استثناءات للموظفين والمحظوظين ، ومن استيراد وتصدير ، ومن استغلال للنفوذ فى مختلف الصور . لكن هؤلاء المعارضين لم يكونوا يستطيعون أن يذيعوا شيئاً مما يقفون عليه حتى يعرفه

الرأى العام ، لأن الرقابة على الصحف كانت على أشدها ، ولأن الاجتماعات العامة كانت محظورة .

والواقع أن الرقابة على الصحف ومنع الاجتماعات العامة قد أتاحا للوزارة أن تطلق يدها فى هذه الشئون بأكثر مما فعلت الوزارات الوفدية فى أى عهد مضى . صحيح أن سياسة هذه الوزارات كانت دائماً سياسة حزبية صارخة ، وأنها كانت تقوم على تحكم النواب والشيوخ الوفديين إلى حد كبير فى شئون دوائرهم ، يأمرون فيطاعون فى فصل عمدها وفى توجيه موظفيها ، ويعملون على أن تكون الحكومة وفدية لحماً ودماً لكنهم لم يبلغوا من ذلك ما بلغوا فى هذه الفترة التى غشيت فيها البلاد غاشية الأحكام العرفية ، فامتنعت فيها رقابة الرأى العام على الحكم ، وأطلقت فيها يد السلطة التنفيذية فى شئون التموين والاستيلاء وغيرها مما لم تكن تملكه حين كان للدستور وللقانون السلطان والسيادة . لذا كثرت الاستثناءات التى تمنح فأتاحت ألواناً من الكسب غير المشروع لم يكن للناس بها عهد من قبل ، وأصبح التصدير والاستيراد مورد ثراء فاحش من غير جهد أو مشقة .

ماذا عسانا نحن رجال المعارضة لمقاومة ذلك كله ؟ ! لم نكن نستطيع شيئاً إلى أن انتهت معركة العلمين ، وإلى أن انقضى صيف سنة ١٩٤٢ . فلما أقبل الشتاء بدأنا نجتمع عند الدكتور أحمد ماهر (باشا) تارة ، وعندى تارة ، وعند زعماء الأحزاب الأخرى تارة ثالثة ، ثم ألفنا هيئة كانت تجتمع كل أسبوع بنادى الأحرار الدستوريين تتداول الرأى فيا عسى أن تصنع . ولم يكن القيام بعمل إيجابى أمرًا يسيراً . فكل نشاط ظاهر تستطيع الحكومة منعه بقوة الحكم العرفى . وكل دعاية تستطيع الحكومة القضاء عليها بالرقابة على الصحف ، وبمصادرة المنشورات . أفنستطيع أن نقوم سرًّا بعمل ينكشف للناس فى يوم من الأيام فيكشف لهم عن مكنون ما يجرى وراء الستار من هذه الشئون ؟ وهل نستطيع نحن أعضاء البرلمان أن نثير هذه المسائل فى مجلس الشيوخ إن تعذرت إثارتها فى مجلس النواب ؟ قد يكون هذا الطريق أخير أيسر الطرق وأنجحها ، وبخاصة أنه كان مفروضاً أن يد الرقابة لا تمتد إلى ما يجرى فى مجلسى البرلمان ، فكانت الصحف تنشر منه الشىء الكثير .

واتفق الرأى على تقديم استجواب بمجلس الشيوخ عن الرقابة على الصحف . وكان الوزير الشاب فؤاد سراج الدين (باشا) وزير الداخلية هو المختص بمناقشة هذا الاستجواب . وقد لجأ فى الرد عليه إلى طريقة سهلة مألوفة فى مصر ، ومألوفة بين الأحزاب المصرية . قال . إن الرقابة فى عهد الحكومة السابقة كانت أشد بكثير ، وعلى هذا تكون الوزارة القائمة

نعمة وبركة . ومعنى هذا أن الحرية ليس لها مقياس ذاتى تقاس به ، أو فكرة مثالية يجب احترامها بل مقياس الأمر فى احترامها مقارنة بين تصرف وزارة وتصرف أخرى إزاءها . وإذا فتح باب المقارنات تعذر الخروج منه أو الانتهاء فيه إلى نتيجة .

وهذه طريقة فى المناقشة لا تلجأ إليها وزارة فى مصر دون وزارة ، وهى مع ذلك طريقة كلها عوج ، لا يستقيم معها قياس ولا يحترم معها رأى ولا مبدأ لذاته . وطالما نبه معارضو الوزارات فى عهود مختلفة إلى فساد هذه الطريقة ، وهى مع ذلك هى طريقة الجميع ، يأخذ بها القائم فى الحكم ويندد بها معارضوه .

على أن أمراً حدث فى أثناء هذا الاستجواب أثار انتباه مجلس الشيوخ كله وأثار انتباه الرأى العام ، وسرعان ما انتقل أمره بعد ذلك من الحديث المتصل إلى المنقطع إلى نسيانه أو تناسيه . فقد وقف حسين سرى (باشا) فى مجلس الشيوخ والاستجواب ينظر فأشار إلى ما حدث يوم ٤ فبراير وإلى منع الرقابة نشر شىء عنه . وقد فتح الشيوخ جميعاً أعينهم واسعة حين سمعوا هذه الإشارة ، فلم يكن أحد يتصور أن يذكر حادث ٤ فبراير فى البرلمان أو خارج البرلمان ، ولم يكن أحد يعتقد أن مصرياً ، وإن سما مركزه ، يستطيع أن يذكر هذا الحادث ثم لا يتعرض للاعتقال . كيف اجترأ سرى (باشا) إذن على ذكر هذا الحادث والإشارة إليه ؟ وأية شجاعة هذه التى جعلته يقتحم جو الإرهاب المخيم على البلاد ليلقى بإشارته فى البرلمان ؟ ! ووجم أعضاء المجلس جميعاً . ولم يعلق أحد منهم بكلمة على هذه المقاطعة غير المنتظرة . على أن الأمر فيها لم يطل ، ولم تستطع الصحف بطبيعة الحال أن تعلق عليها والرقابة تمنع كل تعليق من هذا القبيل .

على أن هذه الإشارة العابرة ، لم تستغرق غير ثوان من دقيقة ، جعلت كثيرين يفكرون : ترى لو أن المركز الحربى كان دقيقاً ما يزال مثلما كان قبل موقعة العلمين ، أفكان هذا الحادث يمر ثم لا يعتقل سرى (باشا) ؟ إن الإنجليز اليوم مطمئنون إلى موقفهم من الحرب ، وإلى أن مناصرة الولايات المتحدة لهم ، مناصرة تزداد كل يوم أثراً ، ستنتهى لا محالة إلى انتصارهم على الألمان ، كما انتهت بتخاذل إيطاليا وبدء انهيارها . أما والأمر كذلك ، فلا ضرورة لأخذ المصريين بشدة لا مسوغ لها إذا هم قاموا بعمل ضد حكومتهم لا يضر بالمجهود الحربى لبريطانيا وحلفائها ، وبخاصة إذا تعلق ذلك بسرى (باشا) وقد عاون الحلفاء حين رياسته الوزارة خير معاونة .

ويجب ألا ننسى عاملا جوهرياً كان له أثره فى تشجيع المعارضة . فمنذ ٤ فبراير ظلت

صلة بين الملك والسفير البريطانى، وبين الملك ووزارة النحاس (باشا) ، صلة رسمية تشوبها مراره لم تستطع الدبلوماسية ولا استطاعت أطوار الحرب التغلب عليها . فقد اعتبر الملك تصرف النحاس (باشا) خروجاً على واجب الولاء للعرش إن لم يكن قد اعتبره أكثر من ذلك ، كما اعتبر تصرف الحكومة البريطانية بإرسال الدبابات لمحاصرة القصر ابتغاء غاية أبعد مدى عملا لا شيء من الود فيه . وقد حرصت السياسة البريطانية ، بعد انتصار مونتجومرى فى العلمين ، على أن تزيل ما تركته حوادث ٤ فبراير فى نفس الملك من أثر ، فجاء دوق كنت ابن عم ملك إنجلترا إلى مصر ، وقيل إن فى مجيئه ومقابلته الملك معنى الاعتذار عما حدث بضغط تطورات الحرب . ومع ذلك بقيت المرارة التى تخلفت عن ٤ فبراير فى نفس الملك . وكان طبيعياً والأمر كذلك أن تشعر المعارضة لحكومة النحاس (باشا) بقوة معنوية ما كانت لتشعر بها لولا هذا العامل الجوهرى .

وساقت الأقدار فى تلك الآونة حادثاً هز مشاعر الشعب ودفعه ليستكنه أسراره ، ذلك حادث (القصاصين) .

فبينما كان الملك يقود سيارته من أنشاص إلى الإسماعيلية عن طريق (المعاهدة) ، وهو هو ينطلق مسرعاً إزاء قرية القصاصين ، اعترضته سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطانى مقبلة من داخل المعسكر إلى طريق (المعاهدة) فلم يستطع الملك تفاديها ، بل اصطدم بها . ونزعته الصدمة من أمام عجلة القيادة وألقته خارج السيارة فانشرخ عظم الحوض منه ولم يستطع لشدة الصدمة حراكاً من مكانه . ونقله رجال الجيش البريطانى إلى مستشفى الجيش بالقصاصين وهم لا يعلمون من هو . فلما عرفت القيادة هناك بما حدث خاطبت قصر عابدين بالتليفون تبلغه الحادث وتبدى أسفها .

ورأيت ليلتئذ ، ولم أكن أعرف شيئاً عن الحادث بعد ، الدكتور على (باشا) إبراهيم ، جراح مصر الأكبر ، ينادى محمد على ، وهو مشغول البال مشتت الفكر ، يطلب (ساندوتش) مع أن الساعة كانت قد قاربت السابعة ، فأبديت دهشتى أن يطلب إنسان (ساندوتش) فى هذا الوقت من المساء ، فلم ينبئنى بشيء . لكنى علمت بعد قليل بالحادث ، وبأن الدكتور على (باشا) إبراهيم ، والدكتور محمد كامل حسين طبيب العظام ، دعيا للذهاب إلى القصاصين للعناية بالملك ، وقدرت أن على (باشا) كان يعد (السندوتش) لرحلته من القاهرة إلى القصاصين ، مخافة ألا يجد فى المعسكر البريطانى طعاماً لعشائه .

وعرف الناس من بعد بالحادث فتولاهم الإشفاق والجزع . فهذا الملك الذى لم يجاوز

الثالثة والعشرين من سنه ، والذى لم يكن قد أساء بعد إلى أحد ، قد أراد به الإنجليز فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ما أرادوا ، ثم أضاع بينه وبينهم كل ثقة ، وما جعل طائفة من أبناء الشعب تتوهم أن الحادث وقع قصداً لغاية فى نفس الإنجليز ، فأراد الله غير ما أرادوا ، وأضاع الله عليهم قصدهم وما بيتوا .

وبدأ المصريون من أهل العاصمة ، ومن شتى المدن والأقاليم ، يفدون إلى القصاصين يقيدون أسماءهم فى سجل التشريفات الذى أعد هناك للاطمئنان على صحة الملك . على أن الناس لم يلبثوا أن تساءلوا : لماذا لم يذهب النحاس (باشا) ورجال وزارته إلى القصاصين ؟ وهل تراهم إذ ذهبوا يؤذن لهم بالدخول إلى غرفة الملك ؟ أو أن ما هو معروف من عدم رضا الملك عنهم يحول دون أدائهم واجب الذهاب إلى القصاصين أسوة بغيرهم من الناس ؟ !

والواقع أن الجفوة بين الملك ووزارته جعلت الناس يتجهون بقلوبهم يومئذ إلى ناحية الملك يحوطونه بولائهم وصدق إخلاصهم . فلم يصدق أحد قط أن النحاس (باشا) ، يوم قبل الوزارة فى ٤ فبراير بعد أن أحاطت الدبابات البريطانية قصر عابدين ، قد قبلها لمصلحة مصر ، بل آمن الكل بأنه قبلهـا من يد الإنجليز لمصلحته هو ، وعلى كره من الملك . أما والملك غير راض عنه وعن وزارته ، والملك فى بدء شبابه لم يسئ بعد إلى أحد ، فلم يفكر أحد حينذاك فى البرلمان وتمثيله سلطة الأمة ، لأن الأمة لم تكن لها يومئذ سلطة ، بل كانت السلطة للإنجليز الذين أقاموا النحاس (باشا) رئيساً للوزارة بإنذارهم ودباباتهم .

وتجلت عواطف الملك إزاء وزارته إذ ذاك فى مناسبة دولية خطيرة . فقد عقد الحلفاء مـؤتمر القاهرة حضره الثلاثة الكبار ، روزفلت رئيس الولايات المتحدة ، وتشرشل رئيس الوزارة البريطانية ، وشان كاى شك رئيس الجمهورية الصينية . وإنى لفى دارى ذات مساء إذ تلقيت نبأ من قصر عابدين أن أذهب إلى القصاصين صبح الغد . وعلمت أن الدكتور أحمد ماهر (باشا) وحافظ رمضان (باشا) وبعض زعماء المعارضة ذاهبون كذلك إلى هناك ، وأن الرغبة الملكية اقتضت أن نتشرف بالمقابلة قبل الظهر من ذلك اليوم . فلما اجتمعنا بالقصاصين وأذن لنا بالمقابلة ، ذكر لنا الملك اجتماع هؤلاء الرؤساء (الكبار) بالقاهرة ، وأننا يجب ألا نضيع هذه الفرصة ، بل يجب أن نبلغهم مطالب مصر القومية لقاء معاونتها الحلفاء فى الحرب ، ويجب أن نسعى إن استطعنا إلى مقابلتهم وأن ندلى بحجتنا إليهم .

لهذه اللفتة الملكية مغزاها . فالطبيعى أن تقوم الوزارة بهذا السعى ، فهؤلاء (الكبار) ضيوفها ، وهى أقدر من المعارضة على الاتصال بهم والتحدث إليهم . وهى مطالبة بحكم

مركزها بأن تتولى هذا الأمر . ومن خصائص الملك الدستورية أن يلفت رئيس وزرائه ووزراءه إلى هذا الأمر وأن يشير بما يراه فيه . فالوزراء هم وكلاء الملك فى ولاية السلطة التنفيذية ، والملك يتولى هذه السلطة بواسطة وزرائه . فاختصاص الملك رجال المعارضة بمشورته فى هذا الأمر الحيوى له مغزاه البين فى تقدير عواطفه إزاء من يتولون السلطة باسمه ، وله دلالته على أن حادث ٤ فبراير بقى عميق الأثر فى نفسه .

زادنا هذا التوجيه الملكى عناية بتقدير ما يجب علينا لوطننا فى أثناء اجتماع هؤلاء الثلاثة الكبار ضيوفاً على هذا الوطن . لقد كنا نعلم أنهم اجتمعوا لتوحيد المجهود ورسم الخطط التى تجعل هذا المجهود أكثر إنتاجاً وأقوى أثراً . وكنا نعلم كذلك أن سعينا لمقابلة « الكبار » أو أحدهم قل أن يكتب له النجاح . ولهذا آثرنا أن نضع مذكرة بما نريده لمصر فى أعقاب الحرب من جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها ومن رد السودان إليها . فتناقشنا فيما يجب أن تحتويه هذه المذكرة ، وكتبها إسماعيل صدقى (باشا) بالفرنسية ، ثم أرسلناها إلى مقر اجتماع الرؤساء الثلاثة بفندق ميناهاوس ، وذلك بعد أن أيقنا أن كل محاولة للالتقاء بهم لا نتيجة لها .

* * *

كان مكرم عبيد (باشا) أشد منا جميعاً حقداً على النحاس (باشا) وسعياً لمقاومة سلطانه . وكان هذا طبيعياً بعد أن أخرجه النحاس (باشا) من الوزارة ، وبعد أن أعلن عليه حرباً لا هوادة فيها ، وبعد أن فتك بالذين ظاهروا مكرم (باشا) أشد الفتك . وحسبك لتقدر صور هذا الفتك أن تعلم أن من هؤلاء المتشيعين أعضاء فى مجلس النواب صحح المجلس نيابتهم ، فلما وقفوا إلى جانب مكرم (باشا) طعن على جماعة منهم بأنهم لم يكونوا قد بلغوا السن القانونية يوم انتخابهم ، وأقر المجلس هذا الطعن وأقصاهم من عضويته ، بعد أن كان قد أقر حين صحح نيابتهم بأنهم بلغوا السن وحازوا شروط النيابة جميعاً . وأحسب أن النحاس (باشا) إنما لجأ إلى هذا الفتك حتى يقضى على كل نزعة لمشايعة مكرم (باشا) داخل المجلس أو خارجه ، إذ يخشى الناس أن يصيبهم من بطش الحكومة ما أصاب هؤلاء الذين ظاهروا هذا الخارج على الزعيم الرئيس الجليل .

على أن هذا البطش وهذا الفتك لم يضعضعا من عزيمة مكرم (باشا) فى معارضة وزارة الوفد وقد أقصى من حظيرتها . وكان طبيعياً أن تتجه معارضته إلى النيل من نزاهتها ، ومن نزاهة رئيسها بالذات . فقد كانت شهرة النحاس (باشا) قائمة فى نفس الجمهور إلى يومئذ على أنه

رجل نزيه طاهر اليد ، وأنه ظل لذلك فقيراً لم يفد من الحكم شيئاً . ولقد طالما نعى عليه خصومه عدم الكفاية السياسية ، وطالما نقدوه لانقياده وراء مكرم عبيد ، وطالما تحدثوا عن فساد خططه فى معالجة المطالب القومية ، فكان رد صحف الوفد أن ما يقوله خصوم رئيس الوفد لا يمكن أن يرقى إلى نزاهة الرجل وطهارة ذمته ويده ، وأن الرجل النزيه هو الرجل الذى تحتاج إليه مصر فى جهادها لحريتها واستقلالها ، لأن الرجل النزيه ينسى نفسه فى سبيل قومه وفى سبيل وطنه . وإذا نسى الناس أنفسهم وتجردوا لخدمة وطنهم كان لهم الفضل أكبر الفضل ، واستطاعوا أن يصلوا بوطنهم إلى أهدافه وغاياته . وقد كان مكرم (باشا) صديق النحاس (باشا) حين كانت هذه الدعاية أساس الزعامة لرئيس الوفد وأساس قدسيته . فإذا ارتقت الشبهة إلى نزاهة الرجل لم يبق له من الصفات ما يؤهله للزعامة ، ثم كان ذلك دعاية لمكرم (باشا) نفسه بأنه كان المهيمن على النزاهة فى حكم الوفد إلى أن فصله النحاس (باشا) لحرصه عليها .

وكان هذا الاتجاه الذى اختاره مكرم (باشا) للمعارضه بارعاً . فقد أدت الأحكام العرفية واحتياجات الحرب وضرورات التموين إلى أن ترعرعت السوق السوداء ، وعرف الناس استغلال النفوذ فى التصدير والاستيراد وفى غير التصدير والاستيراد من الشئون . وإذ كانت نظرية الوفد فى الحكم أن يكون لنواب الوفد وشيوخه ورؤساء لجانه الكلمة النافذة فى أمور الدولة ، فقد رأى هؤلاء فيما تفتح أمامهم من أبواب جديدة للثراء ما دفعهم للاستفادة منها ، حتى لقد أصبح بعضهم فى أشهر معدودات من أصحاب الألوف وعشرات الألوف ، ولم يكن يملك قبل ذلك شيئاً . أو لو كشف عن هذا لأهل مصر . أفيستطيع النحاس (باشا) أن يبقى فى الحكم وإن آزره الحكم العرفى وسلطانه المطلق ؟

ولكن كيف السبيل إلى مطالعة الرأى العام فى العاصمة وفى الأقاليم بما يجرى من ذلك ؟ لا أمل فى أن تنقل الصحافة منه شيئاً والرقابة قاسية غاية القسوة وليس مستطاعاً عقد اجتماع عام بغير إذن الوزارة ، والوزارة لن تأذن للمعارضة بعقد مثل هذا الاجتماع . ثم إن الوصول إلى معلومات وثيقة عما يقع مخالفاً للنزاهة ليس أمراً ميسوراً والموظفون فى الدواوين يعرفون ما هو مصيبهم إذا هم كشفوا عن هذه الأمور للمعارضة .

فى هذا وفى مثله تحدثنا فى اجتماعاتنا التى كنا نعقدها . فلما واجهتنا هذه الصعوبات التى لا يسهل تذليلها رأينا أن لابد من مجازفة تكون قارعة أو تشبه القارعة ، نقف فيها إزاء الحكومة وجهاً لوجه ، فإما قبضت علينا واعتقلتنا بسلطان الحكم العرفى ، وعند ذلك يبدو

ظلمها واستبدادها صارخين واصحين للعيان ، وإما تراجعت أمامنا فبدت ضعيفة فضعضع ضعفها من هيبتها فى نفس الشعب . والشعب فى الحالين كاسب ، والتضحية التى نتعرض لها تافهة ، بل ليست على الحقيقة تضحية ، والاعتقال فى مثل هذه الحال يريحنا من عناء موقف ثقيل على النفس ألا تستطيع مغالبته والتغلب عليه .

وعلى ذلك قررنا أن ننتقل بنشاطنا من العاصمة إلى بعض الأقاليم نتصل فيها بأنصارنا ؛ يجمعون لنا فيها الناس فنخطبهم ، ونبين لهم من أمر الحكومة وعسفها وعبثها فى تصرفاتها ما يشعرون معه بأن الأمور العامة تجرى فى طريق يعرض البلاد للخطر ، وما يجعلهم يتناقلون ما نقول فيعوضنا ذلك عن الاجتماعات العامة ، ويضعف من أثر الرقابة على الصحف . فإذا تعرضت الحكومة لنشاطنا كان لنا أن نواجهها فى البرلمان نؤاخذها بالاعتداء على الحرية فيما لا تقتضى ضرورات الحرب والأحكام العرفية التى شرعت لصيانة هذه الضرورات الاعتداء عليــه أو الحد منه .

واتفقنا تنفيذاً لهذه الخطة أن نزور مديرية المنوفية ، وأن نطوف بها ، وأن ننزل عند أنصارنا فيها يومين كاملين أو ثلاثة أيام إن اقتضى الأمر . واجتمعنا فى الموعد الذى حددناه ببندر (تلا) بدعوة زميلنا أحمد (باشا) عبد الغفار ، وذهبنا من محطتها سيراً على الأقدام إلى منزل شقيقه عبد السلام (بك) عبد الغفار حيث أعد مكان الاجتماع . وقد كانت الإدارة بمديرية المنوفية ، كما كانت وزارة الداخلية ، على علم بذهابنا إلى (تلا) وعزمنا التجول فى أرجاء المنوفية . لكنا لم نجد فى زيارتنا (تلا) ما يدل على شدة الحكومة فى مقاومتنا ؛ وأغلب الظن أنها رأت أن تراقب حركتنا فى بدايتها من غير مبالغة فى العنف ، فإن رأت انكماش الأهالى عنا مخافة بطش الحكومة ، أو رأت أنا نكتفى بزيارات لا يخشى أثرها ، تركتنا نتجول من غير مبالغة فى التضييق علينا ، ثم كانت لها الحجة يوم تقول إن الرأى العام لا يعبأ بنا . أما إن هى رأت للحركة قوة يخشى أن تثير الثائرات فإنها عند ذلك تتخذ الإجراء الذى يمليه الموقف .

نجحت زيارتنا (تلا) أعظم النجاح ؛ فقد حاول البوليس منعنا من السير على الأقدام إلى مكان الاجتماع حتى لا يلتف الناس بنا ويكثر جمعهم حولنا ونحن فى طريقنا إلى منزل مضيفنا . فإذا حركته تنقلب إلى النقيض مما أراد ، وإذا الناس يظنون أن البوليس يحاول الاعتداء أو القبض علينا ، وإذا هم لذلك يجيئون من كل مكان ليروا ما سيكون . عند ذلك ترك البوليس نذهب إلى دار عبد السلام (بك) ليتمكن من محاصرتنا داخل المكان ومنع

الجمهور من الوصول إلينا . وعرف الجمهور ذلك فأسرع إلى مكان الاجتماع ، فلما دخلناه وجدناه مكتظاً بمن سبقونا إليه . وأقمنا ريثما اكتمل الجمع ثم قمنا نخطب هذه الجماهير التى غص بها المكان ونلق على الحكومة من المآخذ فى حكمها ما تحمست له الجماهير أشد الحماسة . وبعد الظهر ذهبنا إلى (كفر ربيع) بدار أسرة « أبو حسين » فإذا حكمدار المديرية يبلغنا أن عنده أمراً بمنعنا من الكلام وبفض الاجتماع بالقوة إن أحوج الأمر . وتداولنا الرأى فيما بيننا ، واتفقنا من غير مناقشة على أن نرفض هذا الأمر بالمنع ، وقمت فتكلمت ثم تكلم الدكتور ماهر (باشا) ومكرم عبيد (باشا) . ولم يفرق الحكمدار الاجتماع بالقوة مخافة اصطدام البوليس بالأهالى .

وفى ضحى الغد ركبنا السيارات لنطوف أرجاء المديرية فإذا البوليس قد وضع فى طريقنا العقبات بإلقاء مواسير ضخمة تعترض سيرنا أحياناً ، وبحفر الطريق حتى لا تتخطاه السيارات أحياناً أخرى . مع ذلك استطعنا بشىء من الجهد أن نبلغ غايتنا وأن ننزل دار مضيفنا السيد (بك) الفقى ببلدة (كمشيش) وأن نخطب الذين لبوا الدعوة لمقابلتنا . وتناولنا طعام العشاء ثم عادت بنا السيارات إلى القاهرة فبلغناها قرابة منتصف الليل .

كانت جولتنا هذه بالمنوفية موفقة . لكنا علمنا بعد قليل أن الإدارة الحكومية بدأت تؤاخذ الذين استقبلونا ، والذين خفوا للقائنا ، وتنزل بهم ألواناً من العنت والمضايقة .

ونحن نعرف ما للعنت والمضايقة من أثر فى نفوس كثيرين يضيقون بهما ولا يطيقون احتمالهما ، وإن دفعتهم مجاملتنا للتظاهر بالصبر عليها وعدم الشكوى منهما .

فللناس مصالح تهيمن عليها الإدارة وتستطيع التسامح أو التشدد معهم فى شأنها وهيمنتها لا تقتصر على العمد والمشايخ ومن إليهم ممن هم فى حكم الموظفين ، ومن يقعون لذلك تحت سلطانها ؛ بل تمتد هذه الهيمنة إلى الأهلين أنفسهم . فهذا مالك له آلة رافعة يمكن تعطيلها بدعوى مخالفته اللوائح ، وذاك تاجر يمكن تعطيل تجارته بحجة أو بأخرى . والناس يحرصون على هذه المصالح أشد الحرص . أترانا وقد علمنا ما حدث بالمنوفية ، ننتقل للتجول فى مديريات أخرى ، فنعرض أهلها لمثل هذا العنت البالغ الذى كان يصل تحت الأحكام العرفية فى ذلك العهد إلى القبض على الأشخاص ونفيهم إلى الطور واعتقالهم هناك ، لغير شىء إلا أن أشخاصنا لا يصيبها مكروه . . . ذلك ما لم تطمئن إليه نفوسنا ، ولهذا ترددنا فى متابعة هذه الخطة إبقاء على أنصارنا وحرصاً على حريتهم وعلى مصالحهم .

كانت الإدارة تنزل مثل هذه الألوان من العنت والمضايقة بالناس كلما صدرت لها الأوامر

أو التوجيهات به . وكان ذلك يسيراً عليها فى ظل الأحكام العرفية . وقد امتد سلطان الأحكام العرفية فى مصر فى العهود السابقة على نحو لم يقع فى بلد غيرها . فمنذ سنة ١٩٣٩ إلى الوقت الذى أكتب فيه هذا الفصل من المذكرات – سنة ١٩٥٢ – خضعت مصر للأحكام العرفية ثلاث مرات استغرقت أكثر من تسع سنوات . فقد أعلنت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ وبقيت إلى سنة ١٩٤٦ ، وذلك بسبب الحرب العالمية الثانية ، ثم أعلنت فى مايو سنة ١٩٤٨ وبقيت إلى مايو سنة ١٩٥٠ ، وذلك بسبب حرب فلسطين ، ثم أعلنت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بسبب حريق القاهرة فى ذلك اليوم .

وفى هذه العهود وقع من ألوان التنكيل بالناس فى غير جرم ومن غير محاكمة ما ضج الرأى العام منه ، من غير أن يستطيع التنفيس عما فى نفسه مخافة البطش الصارم فى ظل تلك الأحكام العرفية القاسية .

للإدارة ورجالها باع طائل فى إعنات من يراد إعناتهم ، وذلك أمر يؤسف له ، ولعل ذوى الضمائر الحية من رجال الإدارة لا يرضونه ، أو يقدمون عليه كارهين اتقاء الغضب عليهم وتأخيرهم عن دورهم فى الترقية أو إنزال الأذى بهم ، ولعل هذا الإعنات قد أصبح فى طبيعة بعضهم فلا تتحرك ضمائرهم لما يقومون به ولا للأذى الذى ينتج عنه .

كيف كان يحدث هذا ؟ وكيف كانت ترضى عنه الحكومة المركزية أو تشجع عليه أو تأمر به ؟ . . .

سبب ذلك أننا لما يصبح احترام القانون فى طبعنا ، ولم يجر من أخلاقنا مجرى الدم فى العروق ، بل نحن على العكس من ذلك كنا نرى فى التحايل على القانون للتخلص من أحكامه « شطارة » نغتبط لها ونغبط أصحابها . وقد يكون مرجع ذلك إلى أن الظالمين الذين حكموا بلادنا أزماناً طويلة كانوا قد فرضوا علينا أحكاماً ظالمة وتشريعات يأباها العدل ، وأنا لم نكن نستطيع أن نثور صراحة بهذه الأحكام والتشريعات ، فكنا نتحايل عليها ونفرح لمخالفة ما فيها . وقد بلغ بنا الأمر فى ذلك أن صرنا نتحايل على أحكام الشريعة الإسلامية وأن وضع فقهاؤنا المؤلفات فى الحيل الشرعية . وهذا ديدن الشعوب الضعيفة التى لا تستطيع الثورة بالظلم وتحطيمه ، فهى تلجأ للحيلة وإن أبتها الأخلاق الكريمة . وقد انتقل هذا الميراث إلى حكامنا فأصبحوا يلجأون إلى الحيلة لتفادى حكم القانون ، لا هرباً من بطش القانون وظلمه ، بل هرباً مما يفرضه القانون من ضمانات للحرية ، وإمعاناً فى ظلم الناس ، اقتناعاً بأن « العاجز من لا يستبد » .

والعجيب أن كبراءنا وقادتنا لم يتخلصوا من هذا الميراث ، ولم تهدهم دراساتهم فى تاريخ الشعوب ولا هداهم تفكيرهم فيما يفرضه العدل ، لادراك ما يجر هذا الخلق على الأمة من شر ووبال . فرؤساء الوزارات والوزراء والحكام على اختلاف مراتبهم لم تكن تأبى ضمائر أكثرهم أن يظلموا وأن يحابوا وأن يرفعوا رجلا ظلماً ويخفضوا آخر ظلماً كذلك ، وكانوا لا يخشون الله فيما يصنعون من ذلك ، ولا يعنون بما يترتب عليه من نتائج فى حياة الأمة ليومها ولغدها ولمستقبلها . ولو أنهم أفادوا من دراساتهم فى تاريخ الأمم لأدركوا أن العدل هو حقاً أساس الملك ، وأن احترام القانون هو وحده الكفيل برقى الأمم وتقدمها ، وأن الحرية الصحيحة هى المدرسة لا مدرسة مثلها تتعلم فيها الشعوب وتبلغ من طريقها مدارج العظمة والمجد . ولهذا تعنى الأمم العريقة فى الحضارة بتنشئة أبنائها على احترام القانون فى كل كبيرة وصغيرة فإذا هدى الإنسان رأيه إلى أن قانوناً ظالم واجب الإلغاء لم يكن التحايل على هذا القانون ومخالفته وسيلة الرجل الحر والشعب الحر للتخلص من القانون الظالم ، بل كان النداء بإلغاء القانون ، مع احترامه ، الوسيلة إلى أن يلغى ، أو كانت الثورة الصريحة على القانون الظالم وتحمل نتائج هذه الثورة هى الوسيلة لتغيير هذا القانون أو إلغائه .

لم نكن قد بلغنا بعد فى مصر هذه المرحلة الكريمة . لذلك أخذ رجال الإدارة يرهقون من استقبلونا فى المنوفية ومن احتفلوا بنا ، ولذلك عدلنا عن متابعة التنقل فى الأقاليم ضناً بحرية أنصارنا ومصالحهم ، وأخذنا من جديد نفكر فيما يجب أن نقوم به لمعارضة الحكومة فى سياسة البطش واستغلال النفوذ وإشاعة السوق السوداء وما إلى ذلك من مثله .

وإنى لفى منزلى ذات صباح إذ دخل على مكرم عبيد (باشا) ولم يلبث حين استقر به المجلس أن دفع إلىّ كتاباً ملفوفاً فى ورق أزلته فإذا للكتاب غلاف أسود . فقلت : ما هذا ؟ قال : هذا هو الكتاب الأسود الذى جمع فضائح النحاس ووزارته ، قلت : ومتى طبعت هذا الكتاب ؟ قال : أتذكر إذ كنا نتحدث فى الوسيلة لمطالعة الرأى العام بأعمال النحاس وزملائه ؟ من ذلك التاريخ استعنت بكل من استطعت الاستعانة بهم لجمع هذه البيانات ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لتبويبها وترتيبها ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لطبعها فى هذا الكتاب . وهؤلاء جميعاً عدد قليل جداً . ولم أرد أن أظهر أحداً على ما نقوم به ليظل السر فى أضيق حدوده . ولم يكن ذلك مخافة أن يفشيه أحد من إخواننا فى المعارضة ، ولكننى خشيت أن تسقط كلمة هنا أو هناك من غير عمد فتقف عليها الحكومة فتفسد علينا عملنا . والآن قد تم بحمد الله وبدأنا نوزع الكتاب . وهذه نسخة من نسخه الأولى حملتها إليك

ندسى . وسترى حين تقرؤها العجب العجاب .

وتوفرت على قراءتها فور انصرافه من عندى فوجدت فيها العجب العجاب فعلا . لقد كنت أعرف من قبل الشىء الكثير مما احتوته . لكننى ألفيت فيها إلى ذلك ما لم أكن أعرف مما أثار دهشتى . صحيح أن الوفد درج ، فى جميع الفترات التى تولى فيها الوزارة ، على أن يجعل الحكومة وفدية لحماً ودماً ، فلا يسند المناصب الرئيسية إلا لمن يطمئن إلى وفديتهم ، ولا يرى بأساً بأن يطفر إلى هذه المناصب بأشخاص كل كفايتهم إخلاصهم لهذه الوفدية . وصحيح أنه جعل للنواب والشيوخ الوفديين الكلمة النافذة والسلطان المطلق فى دوائرهم . لكن الأمر فى هذه المرة انتقل من الحزبية السياسية إلى القرابة العائلية والمحسوبية الشخصية ، كما انتقل إلى استغلال الحكم فى الكبيرة والصغيرة استغلالاً هوى فى بعض الأحيان إلى الصغائر ، وضخم فى أحيان أخرى فتناول الضياع الواسعة . ذلك ما احتوى عليه الكتاب الأسود ، وذلك ما أثار دهشتى حين قرأته . فأما ما انطوى عليه من بطش الوفد بخصومه من طريق الأحكام العرفية فذلك ما لم يثر دهشتى لأننى كنت أعرف كل تفاصيله .

لم تمض أيام على زيارة مكرم (باشا) حتى كان الكتاب الأسود قد أثار فى البلاد كلها صيحة أى ضجة ، مع أن الرقابة على الصحف منعت الإشارة إليه ، وحتى كان الناس من كل الأحزاب يبذلون الجهد للحصول على نسخة منه . ولم يقف أمر هذا الكتاب فى حدود مصر ، بل بدأت الصحف الإنجليزية فى إنجلترا تتحدث عنه . واضطربت الوزارة للأمر وجعلت تفكر فيما يجب عليها أن تصنعه إزاء هذه الحملة العنيفة التى وجهت إليها ، والتى تشعر أن بعض المقامات يدأ فيها .

وكان رأينا نحن رجال المعارضة أن الوزارة فى موضوع الكتاب الأسود بين أمرين : إما أن تبلغ النيابة لتحقق ما احتواه ولترفع دعوى القذف على مكرم (باشا) إذا كان ما احتواه الكتاب غير صحيح ، وإما أن تسكت فتقبل ما اتهمها به وتقر بصحته . ولن يعترض على تحقيق النيابة بأن مكرم (باشا) نائب يتمتع بالحصانة البرلمانية ، فالأغلبية الوفدية الساحقة فى مجلس النواب كفيلة بأن ترفع عنه هذه الحصانة فى أقل من أربع وعشرين ساعة .

سكتت الوزارة طويلا قبل أن تتخذ إزاء الكتاب وإزاء صاحبه إجراء أياً كان نوعه ، مكتفية بمنع الصحف من الإشارة إلى الموضوع . وبعد أسابيع تقدم لمجلس الشيوخ سؤال من أحد أعضاء المجلس الوفديين عما تعتزم الحكومة اتخاذه من الإجراءات إزاء الكتاب وواضعه . وتأجل الرد على السؤال أربعة أسابيع وضعت الوزارة فى أثنائها خطتها بأن أوحت

إلى رجال حزبها فى كل من مجلسى البرلمان فقدموا أسئلة عن الوقائع التى وردت فى الكتاب الأسود ، وأخذ الوزراء يجيبون عن هذه الأسئلة بتفسير بعض الوقائع تفسيراً يخرجها من دائرة الحظر إلى دائرة الإباحة ، وبتصحيح بعض الوقائع تصحيحاً يلقى فى الذهن أنها صورت فى الكتاب الأسود بنية سيئة تصويراً قصد به إلى التشهير ، وبنفى بعض الوقائع أو إبرازها فى صورة تختلف تمام الاختلاف عن الصورة التى أوردها الكتاب . ولا تجيز اللائحة فى كلا المجلسين لغير النائب أو الشيخ صاحب السؤال أن يعلق على الإجابة . وكثيراً ما كان التعليق بالشكر أو بتجريح واضع الكتاب الأسود .

كان الكثير من هذه الإجابات أدنى إلى مرافعات المحامين . وكان فى الكثير منها براعة لا ريب . وكانت تتوخى مهاجمة نقط الضعف ، أو ما يبدو أنه نقط الضعف ، وتغفل مسائل هامة . فلما طال أمر الأسئلة ، ذكرنا لمكرم عبيد (باشا) أن السبيل الطبيعى والوحيد لإظهار الرأى العام على الحقيقة ، بعد أن بدأت الصحف تروى ما يجرى فى البرلمان ، إنما يكون بأن يقدم هو استجواباً فى مجلس النواب يتيح له أن يشرح ما حاولت إجابات الوزراء على الأسئلة أن تشوهه ، ويدلى فيه بما لديه من حجج جديدة . وكان مكرم (باشا) متردداً بادئ الرأى ، اقتناعاً منه بأن الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب ستقاطعه ، ثم زال تردده بعد ذلك شيئاً فشيئاً .

وقدم مكرم (باشا) استجوابه فأحدث تقديمه فى الرأى العام انتعاشاً عصبياً عجيباً شمل أنصار الوزارة ومعارضيها على السواء ، وكأنما كان الناس يظنون أن الأحكام العرفية القاسية المفروضة على مصر تمنع من التعرض للحكومة بأى نقد .

وجاء موعد نظر الاستجواب فاكتظت شرفات مجلس النواب على نحو لم تشهده من قبل قط . وبدأ مكرم (باشا) يشرح استجوابه وقد اتجهت الأنظار كلها إليه ، وقد أعد أنصاره الشبان المتعلمون فى مجلس النواب عدتهم لمواجهة المقاطعات والمقاطعين . واستغرق شرح الاستجواب جلسات كان حاضروها رجالا ونساء يزدادون فى كل جلسة عما كانوا فى الجلسة التى سبقتها . وبح صوت مكرم (باشا) بعد هذه الجلسات لكثرة ما تكلم ، ولكثرة ما قوطع ، وإن شهد الجميع بأن رئيس المجلس حرص على حماية المنبر فى هذه المناسبة بدقة غاية الدقة .

ورد النحاس (باشا) على الاستجواب ، فبدأ يتناول النقط الضعيفة واستظهر تفاهتها بوضوح أشد الوضوح ، فصفق له أنصاره فى المجلس تصفيقاً حاداً مهد لنصره السريع الحاسم . ولم يكن مكرم (باشا) ولم يكن أحد منا فى شك من أن نتيجة الاستجواب ستكون

الانتقال لجدول الأعمال ، وأن الوزارة ستنال تصفيق البرلمان ، لكنا لم نكن فى شك كذلك من أن هذا الاستجواب سيكون له من الأثر فى الرأى العام وفى الحياة السياسية ما يبعث إلى الجو الذى ترزح مصر تحته قبساً من نور يخفف من هذا الظلام الذى خيم عليها وخنق كل صور الحرية فيها .

لم أذكر شيئاً مما احتواه الكتاب الأسود ضناً بهذه المذكرات عن أن تعلق بها شبهة الجدل الحزبى . وإنما يقتضينى المقام أن أذكر أن هذا الكتاب تناول عدداً كبيراً جداً من وقائع استغلال النفوذ ، وبعضها تافه كإرسال شحنة من الفول من جهة إلى أخرى بالسكة الحديد من غير أجر لأنها مرسلة باسم أحد الوزراء ، وأن ضخامة هذا العدد من الوقائع جنت على الكتاب الأسود أكثر مما أفادته . ذلك أن بعض هذه الوقائع أصابه بعض التحريف ، وبعضها لم يكن دقيقاً كل الدقة . وليست مهاجمة وزارة لمجافاتها نزاهة الحكم بحاجة إلى مثل هذا العدد الكبير من الوقائع ، بل يكفى فيها ذكر عدد محدود من وقائع تخالف النزاهة ، على أن تكون هذه الوقائع ثابتة ثبوتاً قطعياً لا تتطرق إليه ريبة . هنالك يوقن الرأى العام بأن الحكم ليس نزيهاً فى مجموعه ، لأنه يعلم أن من الصعب ، أن لم يكن من المستحيل ، الوقوف على كل الوقائع التى تجافى نزاهة الحكم ،وأصعب منه إقامة الدليل على صحة هذه الوقائع . فإذا ثبت بعض الوقائع ثبوتاً قطعياً أيقن الرأى العام أن تصرفات القائمين بالأمر ليست و مجموعها فوق مستوى الشبهات ، لأن النزاهة صفة قائمة بضمير الحاكم . وإذا أجاز ضمير الحاكم مخالفة النزاهة فى أمر هان عليه أن يجيز هذه المخالفة فى أمور ، بل أصبح هذا الضمير ولا ثقة للرأى العام به ، ولا اطمئنان للرأى العام إليه ، وأصبح الحاكم الذى شابت نزاهته الشوائب منظوراً إليه على أنه قدير على مخالفة العدل والقانون كلما دعاه إلى مخالفتهما هوى أو منفعة .

والواقع أن ولاية الحكم تقتضى صاحبها من مراقبة النفس ومحاسبة الضمير ومراعاة العدل والتقيد بالقانون ما ينوء به الأكثرون ولا يقدرون عليه إذا تركوا لأنفسهم ولم يكن عليهم رقيب من ضميرهم ومخافتهم الله . والرأى العام فى الأمم المؤمنة بسلطانها هو الرقيب الحسيب ، وهو الذى يجعل من يخالف القانون أو العدل أو النزاهة عاجزاً عن البقاء فى منصبه مضطراً لترك هذا المنصب لأول ما تقع منه هفوة من الهفوات . فقد علمت التجارب هذا الرأى العام أن الظلم الذى يعصف بطائفة من الأمة اليوم ، يعصف بالطائفة الأخرى غداً ، وأن قيام الحكم على أساس من محاباة الأنصار يفيد عدداً محدوداً من أبناء الشعب ، لكنه يضر

بمجموع الشعب ضرراً بليغاً ، ويدفع هذا الشعب ، وله من الحيوية والوعى وقوة الإدراك حظ عظيم ، إلى التذمر وإلى الثورة .

أباحت التقاليد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أول عهدها بالاستقلال ، أن يجيء الحزب الذى يتولى الحكم – سواء أكان الحزب الجمهورى أم الحزب الديمقراطى – بأنصاره إلى مناصب الدولة ويقصى خصومه عن هذه المناصب ، ولاحظ الرأى العام أن الأمور لا تسكن إلى قرار ، بل تظل مضطربة على نحو يهدد المرافق العامة بأشد الأخطار ، وأيقن أن مرجع ذلك إلى هذا التقلقل الحزبى المستمر ، فثار بهذا التقليد وأصر على أن تكون لموظفى الدولة ضمانات تحميهم حين انتقال الحكم من حزب إلى حزب ، وكذلك كان . واستقرت الأمور وسارت المرافق العامة فى طريقها السوى ، وتقدمت الدولة سراعاً ، فأصبحت الولايات المتحدة أقوى دولة فى العالم ، وأشد الدول كفالة لحرية أبنائها ، وحرصاً على تمتع كل فرد بحقه فى الحرية متاعاً كاملا .

فأما الأمم التى يضعف رأيها العام عن محاسبة الحكام ، فتنبت فيها طائفة الوصوليين والنفعيين الذين يجرون لاهثين فى مواكب الحكام ، ليفيدوا لأنفسهم من المنافع العاجلة ما يؤذى سمعة الحكم ويفسد القائمين به ، ويصرفهم عن التعلق بالأمور العامة إلى محاباة هؤلاء النفعيين الذين يظهرون لهم من التعلق بأشخاصهم ومن تمجيدهم ما يزدريه الرجل ذو الهمة ، وما تنتفخ له أوداج العاجز الضعيف الذى لا يملك من القدرة على الحكم إلا الجعجعة الفارغة والكلام الأجوف . ولذا ترى سير هذه الأمم بطيئاً برغم حيوية طائفة عظيمة من أبنائها وقدرتهم على العمل والإنتاج . لكن هذه الحيوية وهذه القدرة تظلان كامنتين لأن هذه الطائفة وحدها لا تكوّن الرأى العام . والرأى العام القوى المستنير ، الذى يزدرى قطيع الهمل من المرتزقة ومن الجهال ، هو وحده الرقيب العتيد الذى يستطيع أن يبرز قبضة يده للظالم فيرده عن ظلمه ، وللمستبد فيرده عن استبداده وعن طغيانه .

* * *

لم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند الاستجواب والرد عليه وانتقال مجلس النواب إلى جدول الأعمال ، بل رأى النحاس (باشا) فيما أقدم عليه مكرم (باشا) هرطقة وتجديفاً لا يجوز معهما أن يبقى عضواً بمجلس النواب . لذلك تقدم إلى المجلس طعن جاء فيه أن مكرم (باشا) قد اجترح بما صنع أمراً نكراً يتنافى مع كرامة النيابة عن الأمة ويجب لذلك فصله من مجلس النواب وإسقاط صفة النيابة عنه . هنالك ذكرت الحديث الذى دار ،

عقب حل مجلس النواب ، بين إبراهيم (بك) الطاهرى ومكرم (باشا) ، وكان يومئذ لا يزال وزير المالية والسكرتير العام للوفد . وكيف رفض مكرم (باشا) ما طلبه الطاهرى (بك) من ترك الثلث من عدد مقاعد المجلس للمعارضة بحجة أن النحاس (باشا) لا يرضى أن يزيد عن أكثر من الربع حتى تتوافر له جميع الأغلبيات الدستورية ، وبينها أغلبية فصل أعضاء المجلس الذين لا يرضى الوفد عنهم . فقد كان مكرم (باشا) أول من طبقت هذه القاعدة عليه ،ففصل من عضوية المجلس ، ثم فصل معظم أنصاره من هذه العضوية ، جزاء لهم عن تأييده وعن نشر الكتاب الأسود .

ولم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند فصل مكرم (باشا) وأكثر مؤيديه من عضوية البرلمان . فبعد زمن رأى النحاس (باشا) – بدافع من نفسه أو من سواه – أن لمكرم (باشا) نشاطاً ضاراً لا يجوز معه أن يتمتع بحريته ، ولذلك أمر ، بوصفه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، باعتقاله كما أمر من قبل باعتقال على ماهر (باشا) ومحمد طاهر (باشا) وغيرهما من كبار المصريين . وأرسل مكرم (باشا) إلى معتقل السرو وظل معتقلا إلى يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

كان الأمريكان والإنجليز يومئذ قد نزلوا فرنسا وبدءوا يجلون الألمان عنها ، وكان الروس من ناحيتهم قد قاوموا الألمان فى (ستالنجراد) مقاومة اضطرتهم إلى التراجع ، وأتاحت للروس من بعد ذلك أن يتقدموا إلى بروسيا الشرقية . وكانت بوادر نصر الحلفاء تبدى فى الأفق نصراً حاسماً بغير شرط ولا قيد . وكان الإنجليز قد بدءوا يرون أن لم تبق لهم فى مصر حاجة بالأيد الحديدية التى جعلوا النحاس (باشا) وسيلتها منذ ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . وكان الملك فاروق قد أبدى منذ تولت وزارة النحاس (باشا) الحكم ضيقه بالسفير البريطانى سير مايلز لامسون – الذى أنعم عليه بعد ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فصار لورد كيلرن - وعدم رضاه عن وزارة النحاس (باشا) . وكان ما لجأت إليه الوزارة خلال السنتين ونصف السنة التى سلختها فى الحكم من محاباة واستثناءات وإباحة لاستغلال النفوذ وما هو من ذلك بسبب ، قد جعل بقاء الوزارة فى الحكم غير ممكن . وكان الناس فى مصر يشعرون بوطأة الأحكام العرفية وشدتها لما ترتب عليها من اعتقالات ورقابة على الصحف واستيلاء على أرزاق الناس وأقواتهم . وكان الجو كله يشعر بأن أمراً يوشك أن يقع .

وسافر لورد كيلرن فى أخريات الصيف إلى جنوب أفريقيا يمضى إجازته هناك . وبعد قليل من سفره بدأ الناس يتهامسون بأن الملك لم يبق له بالوزارة طاقة .

وإنى فى منزلى بعد ظهر السابع من أكتوبر سنة ١٩٤٤ إذ دق التليفون وخاطبنى الدكتور أحمد ماهر (باشا) من رياسة مجلس الوزراء وطلب إلىّ أن أوافيه هناك . ذلك أن الملك أقال الوزارة وعهد إليه بتأليف الوزارة التى تخلفها ، وماهر (باشا) يريد أن نتعاون فى هذا التأليف .

وذهبت إلى رياسة مجلس الوزراء . وقابلت الدكتور ماهر (باشا) وأخذنا نتبادل الرأى فى تأليف الوزارة الجديدة .

الفصل التاسع

فى أعقاب الحرب

وزارة من جميع الأحزاب غير الوفدية – متاعب تأليفها – حل مجلس النواب – الوزارة ومجلس الشيوخ – الملك والانتخابات – كادر العمال – مشاكل العمال – انتقالى من الوزارة إلى رئاسة الشيوخ – إعلان الحرب على اليابان ومؤتمر سان فرنسسكو – اللجنة السياسية توافق على إعلان الحرب – رئيس الوزارة يطلب إلى مجلس النواب إعلان الحرب – مقتل الدكتور أحمد ماهر (باشا) – النقراشى (باشا) يؤلف الوزارة – البرلمان يوافق على إعلان الحرب – ميثاق الجامعة العربية – مصر وتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ – البرلمان يقر ميثاق الأمم المتحدة – خلاف مكرم والنقراشى وأثره – نشاط المعارضة – الملك يضع حجر الأساس للمدينة الجامعية فيقاطع الطلاب الحفلة – استقالة الوزارة – الملك يعهد إلى إسماعيل صدقى (باشا) فى تأليف الوزارة

ذهبت إلى مجلس الوزراء إجابة لدعوة الدكتور أحمد ماهر (باشا) . وبعد قليل من دخولى عليه جاء أحمد (باشا) عبد الغفار وإبراهيم (باشا) دسوقى أباظة وإبراهيم (باشا) عبد الهادى والنقراشى (باشا) . وبدأنا نتداول الرأى فى تأليف الوزارة الجديدة ، فأبدى ماهر (باشا) أن الاتجاه إلى اشتراك الأحزاب غير الوفدية جميعاً فيها ، وعلى ذلك يشترك حافظ (باشا) رمضان والحزب الوطنى ويشترك مكرم عبيد (باشا) وحزب الكتلة الناشئ . ولم تطل مناقشتنا فى هذا الأمر ، فقد رأينا حافظ (باشا) رمضان يحضر الاجتماع مدعواً إليه . وبعد سويعة حضر مكرم عبيد (باشا) وكان قد أفرج عنه منذ ساعة وجاء إلينا من معتقله .

بأمر من أفرج عنه ؟ وكيف استطاع أن يحضر بهذه السرعة ؟ لقد كان الطبيعى أن يفرج عنه بعد تعيين حاكم عسكرى يحل محل النحاس (باشا) ويصدر أمر الإفراج . وتعيين حاكم عسكرى لا يمكن أن يحصل قبل أن تتألف الوزارة وتستصدر مرسوماً يوافق عليه مجلس الوزراء يعين بموجبه حاكم عسكرى جديد . لكن هذا التصوير القانونى الذى تقضى به طبيعة أوضاعنا الدستورية لم يرد بخاطر أحد ساعة دخل علينا مكرم (باشا) ، بل قابلناه جميعاً بالترحيب والتهنئة والعناق . فلما استقر به وبنا المجلس بدأنا نتحدث فى الوزارة وتأليفها .

وقد شعرت بعد هنيهة بأن جو الحديث لا يشجعني على الاشتراك في الوزارة ، بل لا يشجع على أن يشترك الأحرار الدستوريون فيها . ذلك بأن مكرم (باشا) بدأ كلامه بأن الأحزاب يجب أن تمثل في الوزارة بعدد متساو من الوزراء . ودهشنا جميعاً وسألناه عمن يقترحهم من أعضاء كتلته ، اقتناعاً منا بأنه لن يجد العدد الذي يتعادل به مع الأحزاب الأخرى ، وبخاصة مع الدستوريين والسعديين . لكنه أصر على أن نقبل المبدأ أولاً ثم يكون الكلام في الأشخاص بعد ذلك .

ثم إني سألت ماهر (باشا) عن الوزارة التي يريد أن يتولاها مع الرياسة ، فقال إنها وزارة الداخلية . وكان رأى الأحرار الدستوريين أنه إذا تولى حزب إحدى الوزارتين : الداخلية أو المالية ، وجب أن يتولى دستورى الوزارة الأخرى ، وإذن فقد وجب أن يتولى دستورى وزارة المالية . قال مكرم (باشا) : لكني توليت وزارة المالية غير مرة ، وأنا أخبر بها . واختلفنا على هذا الأمر كذلك . قلت إذن أرجو إعفائى من الاشتراك في الوزارة ، وأصررت على ذلك .

وإنا لنتحدث في هذا الأمر وفي مثله ويطول حديثنا إذ دق التليفون وتكلم رئيس الديوان ، أحمد محمد حسنين (باشا) ، يسأل عما فعلنا . وأخبره الدكتور ماهر (باشا) أنه يلقى صعوبات في إتمام مهمته . ولم تكن إلا دقائق بعد ذلك حتى رأينا حسنين (باشا) يقبل علينا ويسأل عن الصعوبات التي تواجهنا . وأخبره ماهر (باشا) بما هنالك وباعتذارى عن عدم الاشتراك في الوزارة . وبعد حديث حاول حسنين (باشا) به التوفيق قال : « أرجو أن تقدروا أن عدم تأليف الوزارة معناه أن (جلالة) الملك لم يوفق في الخطة التي وضعها ، بعد أن كان مقتنعاً بأنها تنال منكم كل الرضا » .

وانصرف رئيس الديوان وعدنا إلى بحثنا . لكننا لم نستطع أن ننتهي إلى رأى تلك الليلة ، لأن مكرم (باشا) كان متشبثاً بمساواة كتلته بالأحرار الدستوريين وبالسعديين في عدد الوزراء ، وبأنه يجب أن يتولى وزارة المالية ، وكأنما طاف بذهنه أن الوزارة لا يمكن أن تؤلف إلا إذا كان راضياً كل الرضا . أليس هو واضع الكتاب الأسود ؟ أو لم يقدم إلينا من معتقله منذ ساعة من الزمان ؟ فمن غيره يستطيع أن يزعم أن له في مقاومة النحاس (باشا) مثل جهده ؟ !

وكنت أنا مقتنعاً من جانبي بأنه يغالى فيما يطلب ، وكان ذلك هو اقتناع الدكتور أحمد ماهر (باشا) كذلك . لكن الدكتور ماهر (باشا) كان مكلفاً بتأليف الوزارة ، وكان حريصاً على ألا يخفق في هذه المهمة . أما أنا فكنت أشعر بأن واجبي الأول أن أحافظ على كرامة الأحرار الدستوريين وقد توليت رياسة الحزب . وإذا كان ماهر (باشا) حريصاً على

تأليف الوزارة ، فلن ينزل الأحرار الدستوريون لذلك عن خطتهم التى جروا عليها منذ اشتركوا فى وزارات مختلفة إبان مرض محمد محمود (باشا) وبعد وفاته .

وانصرفنا ذلك المساء وعدت إلى منزلى أفكر فى الموقف . لقد شعرت من محادثاتى مع إخوانى زعماء الأحرار الدستوريين أنهم يحرصون على اشتراك الحزب فى الوزارة ليطمئن إلى الانتخابات التى يجريها الدكتور ماهر (باشا) . وقد ألح على غير واحد منهم بألا أحول دون هذا الاشتراك .

أما أنا فأخذت أفكر فى السبب الذى من أجله يراد أن تشترك جميع الأحزاب غير الوفدية فى الوزارة . لقد دلت تجارب الماضى منذ بدء الحياة النيابية فى سنة ١٩٢٤ على أن الوزارة التى تجرى الانتخابات تصل إلى النتيجة التى تريد الوصول إليها ، فإذا كان المقصود أن تكون النتيجة غير وفدية ، فتأليف رئيس الهيئة السعدية الوزارة كفيل بتحقيق هذا الغرض . وقد ألف محمد محمود (باشا) وزارته فى سنة ١٩٣٨ ولم يشرك فيها حزباً غير الأحرار الدستوريين ، ففاز غير الوفديين فى الانتخابات فوزاً مبيناً . لكن ما حدث من بعد ذلك أوحى إلى المقامات العليا أن بقاء بعض الهيئات خارج الوزارة يضعفها . ولذلك رأوا ، فيما يظهر ، أن تبدأ الوزارة والأحزاب كلها مشتركة فيها حتى لا يكون بقاء حزب بعيداً عنها سببا فى ضعف هيبتها .

فكرت فى الأمر وأنا شديد الرغبة عن أن أشترك شخصياً فى الوزارة ، ميال مع ذلك لاشتراك الحزب فيها حتى يكون له على الانتخابات من الإشراف المباشر بعض ما يطمئن مرشحى الحزب جميعاً إليها . وقلت فى نفسى : لعلى إذا طلبت أن أكون وزير وزارتين ، المعارف والخارجية ، أدى ذلك إلى عدم اشتراكى فى الوزارة . فلما أصبحت وذهبنا إلى موعدنا بمجلس الوزراء قبيل الظهر من يوم ٨ أكتوبر وعرضت الوزارتين على الدكتور ماهر (باشا) لم يعترض بل كفاه أن قال : أود أن أذكر لك أنى كنت قد اخترت النقراشى (باشا) لوزارة الخارجية ليكون على اتصال دائم بى ، فإذا لم يكن لديك مانع من هذا الاتصال فلا بأس عندى بأن تتولى الخارجية مع المعارف . وقال مكرم (باشا) : لكن الصلة منقطعة بين المعارف والخارجية . أما الشئون الاجتماعية فأقرب الوزارات إلى المعارف . وبعد مناقشة أبدى ماهر (باشا) فى أثنائها حرصه على إرضائى لأعاونه فى الوزارة لم أجد بأساً بقبول رأى مكرم (باشا) .

وأصر حافظ رمضان (باشا) على أن يتولى وزارة العدل أو لا يشترك فى الوزرة ، فأجيب

إلى ما طلب . وكذلك تألفت الوزارة عن رضى مكرم (باشا) وأرضانى وأرضى حافظ رمضان (باشا) .

وأجلت الوزارة البرلمان شهراً تمهيداً لحل مجلس النواب ولإجراء انتخابات جديدة وأخذنا نفكر فيما يجب عمله فى أمر الاستثناءات وما إليها من تصرفات عبناها ونحن فى المعارضة مخالفة لمقتضى النزاهة والعدل ، وقاومنا وزارة النحاس (باشا) بسببها أشد المقاومة .

وفى تلك الأثناء قابلنى حسين سرى (باشا) وسألنى عما تعتزمه الوزارة إزاء إلغاء النحاس (باشا) مرسوم تعيين الشيوخ الذى تم فى عهده ، فلما ذكرت له أننى حريص على إلغاء مرسوم التعيين الذى أصدرته وزارة النحاس (باشا) وإعادة المرسوم الذى صدر فى عهد وزارة سرى (باشا) ، إذ كنت أحد أعضائها ، ألح علىّ فى الرجاء أن أتشبث بهذا الرأى لأن فى تحقيقه ما يرضى كرامته . وأجبته : إننى جد حريص على رأيى لأنه الرأى المتفق مع الدستور ، والذى يكفل استقرار الأمور وعدم تعرضها للاضطراب كلما استقالت وزارة وحلت أخرى محلها .

وكنت مقتنعا بأن رأيى هذا لا يحتمل المناقشة من الناحية الدستورية . وكان الوزراء جميعا متفقين معى على ضرورة إلغاء المرسوم الذى استصدره النحاس (باشا) ، لكن مكرم عبيد (باشا) كان يرى عدم التقيد بالمرسوم الذى أصدرته وزارة سرى (باشا) ويميل إلى استصدار مرسوم بتعيينات جديدة على أن هذا الرأى المكرمى لم يجد نصيراً فى لجنة قضايا الحكومة ، بل أيدت هذه اللجنة رأيى .

فلما كان الموعد الذى رأينا فيه إلغاء مرسوم النحاس (باشا) ، أعدنا مرسوم سرى (باشا) مكتفين بتعيين أعضاء جدد فى المحال التى خلت بالوفاة أو سقوط العضوية لسبب أو لآخر . وعددها سبع من تسع وعشرين عضوية .

كان حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة أهم ما يشغل بال الوزارة منذ تأليفها فلم يخطر ببال أحد من الوزراء أن نتقدم إلى مجلس النواب القائم نلتمس ثقته . وكان موضوع الانتخابات محل تفكير فى القصر كذلك . ولقد دعا الملك رؤساء الأحزاب الذين تتألف منهم الوزارة الدكتور ماهر (باشا) رئيس الهيئة السعدية ، وحافظ رمضان (باشا) رئيس الحزب الوطنى ، ومكرم عبيد (باشا) رئيس الكتلة الوفدية ، وأنا ، رئيس الأحرار الدستوريين . فلما كنا بحضرته فى غرفة مكتبه بقصر عابدين اقترح أن يتساوى عدد المرشحين لمجلس النواب من كل حزب من الأحزاب الأربعة ، وطلب إلينا رأينا فى هذا

الاقتراح . وسكت ماهر (باشا) ولم يبد رأيه . فلما سأله الملك عن سبب سكوته قال : أنا على كل حال خادم (جلالة) الملك سواء كنت فى الحكم أم كنت خارج الحكم . وأذن لنا على أثر هذه الكلمة الحاسمة فى الانصراف فخرجنا ، فطلب إلينا رئيس الديوان فاجتمعنا فى قاعة مجلس البلاط وانضم إلينا فيها بعض إخواننا الوزراء . وبدت فى جو هذا الاجتماع نذر غير مطمئنة . فقد أبدى الدكتور ماهر (باشا) تصميمه القاطع على الاستقالة من رياسة مجلس الوزراء ، ومعنى هذا سقوط الوزارة . وحاول بعض إخواننا تهدئة الرجل وتسكين غضبه . ثم انصرفنا بعد أن اتفقنا على ألا يبت ماهر (باشا) فى الأمر قبل أن نتشاور فيه مرة أخرى . ولم نحتج إلى هذا التشاور ، لأن ماهر (باشا) تفاهم مع رئيس الديوان على أن مسألة الترشيحات متروكة للأحزاب ، تبت فيها بما ترى فيه المصلحة .

لماذا غضب ماهر (باشا) حتى عزم الاستقالة ؟ . أتراه غضب لأن الملك تدخل فى شأن خاص بالأحزاب لا يجوز لغيرها أن تتدخل فيه ؟ أم تراه غضب لأنه اعتقد أن مشورة الملك فى هذا الأمر لم تكن صادرة عنه من تلقاء نفسه ، وأن مكرم عبيد (باشا) حسب أنه يستطيع ، عن طريق الملك ، أن يفرض إرادته فى أمر الانتخابات كما فرضها حين تأليف الوزارة ، وأن ماهر (باشا) رأى فى هذا التصرف ما يزعجه على مستقبل الوزارة ومستقبله فى رياستها ؟ لست أدرى . لكنى سمعت من مكرم (باشا) غير مرة ، قبل تأليف الوزارة وقبل أن يعتقل ، أنه أحق من ماهر ومن النقراشى بالتقدم ، لأنه كان رئيسهما فى الوفد بوصفه سكرتير الوفد العام ، حين لم يكونا إلا عضوين كغيرهما من الأعضاء . سمعت هذا منه غير مرة فى أثناء اصطيافنا جميعاً برأس البر ، وسمعت منه أكثر من ذلك أنه لا يرى قبطيته مانعة من رياسته الوزراء ، وأن تفكير الدكتور ماهر والنقراشى فى التقدم عليه فيه من الافتيات على مكانته السابقة وعلى تقدير الشعب له ما لا يرضاه هو ولا يسلم به .

أفكان ماهر (باشا) يقدر هذا الشعور المكرمى ويريد أن يتحداه ؟ لم يذكر لى ماهر (باشا) شيئاً من هذا ، ولكنه ذكر لى حين سألته من بعد عن سبب غضبه أنه رأى فى مشورة الملك معنى لم تطب به نفسه وهو رئيس وزارة ورئيس حزب ، وأنه لا يقبل هذه التسوية بين الأحزاب فى عدد أعضاء البرلمان وهو يعلم أن مكرم (باشا) وكتلته الوفدية ، وحافظ رمضان (باشا) والحزب الوطنى ، ليس لديهم من المرشحين الذين يستطيعون التقدم والنجاح فى الانتخابات إلا عدداً يسيراً ، وأنه فضلاً عن هذا لا يرى أن يجعل مركزه فى رياسة الوزارة رهناً برضا هذا الحزب أو غضب ذاك عليه ، فلابد له من عدد محترم من الأعضاء فى

المجلس يستطيع الاطمئنان إلى تأييده لبقاء الوزارة التى يرأسها فى مناصبها .

وتألفت لجنة الترشيح للانتخابات من الأحزاب الأربعة المشتركة فى الوزارة . وكانت تجتمع معظم الوقت بمنزل أحمد عبد الغفار (باشا) وزير الزراعة الحر الدستورى والصديق الحميم للدكتور ماهر (باشا) وللهيئة السعدية . وكنت أحضر اجتماعات هذه اللجنة ، ولكنى قلما كنت أشترك فى مناقشاتها للأسباب التى جعلتنى لا أحضر لجنة الترشيح التى كانت تجتمع سنة ١٩٣٨ بمنزل محمد محمود (باشا) . وقد اتفقت هذه اللجنة على تقسيم الدوائر إلى طائفتين : دوائر مقفلة ، ودوائر مفتوحة . أما الدوائر المقفلة فهى التى تتفق الأحزاب الأربعة على ترشيح شخص بذاته فى كل دائرة منها . وأما الدوائر المفتوحة فهى التى تركت ليرشح فيها كل حزب من شاء . وإنما قصد بهذا التقسيم إلى أن تترك لكل حزب فرصة النجاح بالعدد الذى يختاره ممن يستطيعون النجاح فى هذه الدوائر المفتوحة .

أما حزب الوفد ، فأخذ يشكك فى الانتخابات ويزعم أن الحكومة ستزيفها وأنه سيقاوم هذا التزييف ما استطاع . وسارع قبل المعركة الانتخابية فبذل الجهد لإثارة الاضطراب فى بيئات الأمة المختلفة . وبين طلاب الجامعات فى القاهرة والإسكندرية عناصر وفدية قوية الأثر فى مثل هذه الإثارة . لذلك أصبحت يوماً وإذا جامعة فؤاد الأول مضربة ، وإذا طلبتها يجتمعون فى حرمها يخطبون ضد الوزارة ويحرضون على مداومة الإضراب . وإننى لأفكر فى الاتصال برجال الجامعة لاتخاذ الإجراء الواجب ، إذ علمت ضحى اليوم التالى أن الدكتور ماهر (باشا) ذهب بنفسه إلى الجامعة وخطب الطلاب فيها وجادل زعماءهم وانتهى إلى إقناعهم بالعدول عن إضرابهم . وكانت هذه لا ريب خطوة جريئة من رئيس الوزارة لم يسبقه غيره لمثلها منذ إنشاء الجامعة . وقد قوبلت بالتقدير لأنها نجحت وأدت إلى الغرض المنشود منها .

وبعد أيام أضرب طلاب جامعة الإسكندرية ، فأبلغت الدكتور منصور فهمى (باشا) مدير الجامعة المذكورة أنى قادم بالطائرة إلى الثغر ، وأننى أريد أن أخطب الطلاب ، فسبقنى إلى هناك ، فلما كنت بإدارة الجامعة ، واتصلت بالأساتذة ، علمت أن الطلبة مختلفون ، وأن عناصر الإضراب والشغب قلة فى الإسكندرية ، كما كانت قلة فى القاهرة . فلما ذهبت إلى المدرج الكبير بكلية الآداب ، وخطبت الطلاب ، لم أجد عنتاً فى إقناعهم بعد أن ذكرت لهم أنى أريد أن أقف على أسباب إضرابهم وأنا أناقشها معهم . والواقع أن أحداً منهم لم يذكر سبباً مقنعاً ، ولم يذكر من تكلم منهم شيئاً يدعو إلى تذمرهم . فلما رأت

كثرتهم ضعف حجة هؤلاء من زملائهم ، قرروا العودة إلى كلياتهم والانتظام فيها . ثم جاء إلى الفندق الذى تناولت فيه طعام غذائى جماعة منهم أخبرونى أن المحرضين على الإضراب مأجورون ، وأن الكثرة الكبرى من الطلاب تمقت هؤلاء المحرضين ولكنها تخشاهم ، وأن النظام سيعود لا محالة بعد حديثى إليهم وإقناعى إياهم .

وساد النظام فى الجامعتين ، جامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية . وعدنا نفكر فى الانتخابات وما يجب اتخاذه من عدة للنجاح الحاسم فيها .

وإننا ذات يوم فى مجلس الوزراء ، إذ عرض علينا الدكتور ماهر (باشا) مشروع (كادر) وضعه مكرم عبيد (باشا) لعمال الحكومة . عرضه من غير أن يكون وارداً فى جدول أعمال المجلس ، واعتذر عن ذلك بأن له صفه الاستعجال . وكانت الصحف تنشر قبل ذلك بأيام أن العمال يذهبون إلى وزارة المالية يهتفون لوزيرها ، وأن مكرم (باشا) كان يخطبهم ويعدهم بأنه سيحقق مطالبهم . فلما عرض هذا (الكادر) علينا فى مجلس الوزراء ، قلت :

– أريد أن أبدى ملاحظة بصفتى وزير الشئون الاجتماعية ، وهى الوزارة التى تتحدث على شئون العمال جميعاً فى المصانع والمنشآت الأهلية . إن إقرار هذا (الكادر) لعمال الحكومة سيثير فى هذه المنشآت الأهلية مشاكل كثيرة . فسيطالب عمالها بأن يوضع لهم (كادر) كالذى وضع لعمال الحكومة ، وسيضربون ، وسيقوم بعضهم بأعمال الشغب ، وسيثيرون متاعب شتى من الخير اتقاؤها . وتفادياً لذلك كله أقترح تأليف لجنة وزارية تنظر فى (الكادر) المعروض علينا الآن ، وفى شئون عمال المنشآت الأهلية فى الوقت نفسه وهذه الطريق هى المثلى لمواجهة مشاكل العمال بوجه عام » .

تلت عبارتى هذه فترة صمت فى المجلس . قطعها رئيس الوزارة بقوله :

– إن ما يبديه هيكل (باشا) فى محله . وأنا أوافق تمام الموافقة على تأليف اللجنة الوزارية التى يقترحها . لكنى أرى أن نقر الآن هذا (الكادر) الذى يعرضه علينا وزير المالية لأن إقراره يفيدنا كثير فيما نحن مقبلون عليه ، ولا أظن هيكل (باشا) يعترض فى ذلك » .

قلت : كلا . فأنا أرى إذا وافق المجلس على هذا (الكادر) لعمال الحكومة ألا تتألف اللجنة الوزارية التى أقترح تأليفها ، لأنها لن تستطيع أن تتم عملها سريعا ، وسيبعث تأليفها إلى نفوس العمال آمالا أخشى ألا نستطيع تحقيقها لأن لأصحاب الأعمال عتبارات

ليست لدى الحكومة . فإما أن يؤجل (كادر) عمال الحكومة حتى تبحث اللجنة الوزارية الموضوع كله ، وإما أن يعتبر المجلس أننى لم أقترح تشكيل تلك اللجنة الوزارية إذا أراد أن يقر هذا (الكادر) لعمال الحكومة » .

وامتنعت عن التصويت حين عرض موضوع هذا (الكادر) عن المجلس . وقد وافق الحاضرون جميعاً عليه ، ولم تتألف لجنة وزارية لبحث موضوع العمال بوجه عام .

والواقع أن طوائف العمال فى ذلك الوقت كانت متحركة كلها على نحو لم يؤلف من قبل ، فكانت الحكمة تقتضى قبول اقتراحى بتأليف لجنة وزارية تنظر الموضوع كله ، ما تعلق منه بمطالب العمال الحكوميين وبمطالب عمال المنشآت الأهليه . فلما لم يقبل اقتراحى وأقر مجلس الوزراء (كادر) عمال الحكومة ، شعرت بأن التعاون بينى وبين زملائى فى الوزارة ليس يسيراً ، وفكرت فى الاستقالة . لكننى قدرت أن استقالتى ونحن مقبلون على الانتخابات ستكون سيئة الأثر فى هذه الانتخابات ، ورأيت لذلك أن أنتظر حتى تتم الانتخابات ثم يكون لى من بعد أن أختار الوضع الذى أرضاه .

ولم أكن مبالغاً فى تقدير ما سيواجه البلاد من مشاكل العمال ، ولا فيما سيترتب على إقرار (الكادر) المقترح لعمال الحكومة من إرهاق الميزانية . فقد كان العمال متحركين فى ذلك الوقت ، وكانت لهم مطالب كثيرة . كان ذلك شأن عمال الترام وغيره من وسائل النقل المشترك . وكان كذلك شأن العمال فى الشركات المرتبطة بها مصالح الجمهور ، بل حياته . هدد عمال شركة مياه القاهرة بالإضراب لأن لهم مطالب يريدون تحقيقها . وحددوا لهذا الإضراب موعداً قريباً . وتحدثت إلى الأستاذ حامد العبد ، مدير مصلحة العمل ، فى هذا الموضوع . وذكر لى أن بعض مطالب هؤلاء العمال عادل ، وأن الشركة تماطل فى تنفيذ هذا البعض بحجة أنها تبحث الموضوع وتريد الفصل فيه جملة ، وأن صادق حنين (باشا) رئيس مجلس إدارة الشركة وعد غير مرة بالإسراع فى بحث الموضوع ثم تعاقبت الأشهر ولم ينته إلى رأى . وقد رأيت أن هذا الإضراب الذى يهدد العمال به خطير النتائج على صحة أهل العاصمة وعلى حياتهم . فدعوت زعماء العمال وهددتهم بأنهم إن أضربوا جندتهم الحكومة وأمرتهم بأن يقوموا بالعمل فى الشركة مجندين أو تطبق عليهم القوانين العسكرية ، ووعدتهم فى نفس الوقت بأنى سأنظر فى مطالبهم وأحقق العادل منها ، وطلبت إليهم أن يعودوا بعد أسبوع لأبلغهم قرارى . وانصرف العمال مغتبطين مقتنعين بأنى جاد فى تنفيذ وعدى كما أنى جاد فى تنفيذ تهديدى . ثم إننى دعوت صادق حنين (باشا) وطلبت إليه بحضور حامد العبد (بك) أن

ينفذ ما اتفق مع مدير مصلحة العمل على أنه عادل من مطالب العمال ، وأن يتم ذلك قبل أسبوع أو تضع الحكومة يدها على الشركة اتقاء الإضراب والاضطراب . وفى خلال هذا الأسبوع أبلغنى صادق (باشا) أن ما اتفق عليه مع مدير مصلحة العمل سيجاب ، ورجانى أن أجعل إجابة هذه المطالب بعض ما رأته الشركة من تلقاء نفسها . وفى الموعد الذى حددته للعمال كى أبلغهم إجابة العادل من مطالبهم حضر ممثلوهم وحضر صادق (باشا) حنين وأبلغت العمال أن إدارة الشركة رأت حرصاً على حسن التعاون بينها وبين العمال ، وحرصاً كذلك على مصلحة الجمهور أن تجيب من مطالبهم ما رأته عادلا ، وطلبت إليهم أن يشكروا صادق (باشا) حنين ، فشكرونى وشكروه ، وانتظم العمال فى عملهم ، وانتهت مشكلة كانت خطيرة النتائج إذا استفحلت .

وكانت البلاد تواجه فى هذه الآونة مشكلة عمالية ذات نتائج اجتماعية خطيرة إذا هى لم تعالج علاجاً صالحاً . فقد أنشأت السلطة العسكرية البريطانية فى أثناء الحرب مصانع كثيرة فى طول البلاد وعرضها لأغراض الحرب ، واستخدمت فى هذه المصانع ألوفاً من المصريين . ولما كانت الحرب فى أوربا قد انتهت ، فقد كانت إنجلترا موشكة أن تستغنى عن هذه المصانع . أين يذهب هؤلاء الألوف من العمال وما عسى يكون مصير أهلهم وأولادهم ممن يعولون ؟ تلك مشكلة لابد من حلها . وألقى إلينا فى وزارة الشئون الاجتماعية أن نفكر فى إيجاد هذا الحل . وفكرت ، وفكر معى وكيل الوزارة ومدير مصلحة العمل ، ثم رأينا أن نعقد مؤتمراً فى مكتب الوزير يحضره ممثلون لاتحاد الصناعات وللغرف التجارية المصرية وممثلون كذلك للسلطة العسكرية البريطانية لنتعاون كلنا على إيجاد الحل الممكن لهذه المشكلة العويصة . واجتمع هؤلاء جميعاً فى مكتبى وطرحنا الموضوع للمناقشة ، وانتهينا إلى اقتراح بأن تبيع السلطة العسكرية هذه المنشآت التى أقامتها فى أثناء الحرب للحكومة المصرية . وقبل ممثلو السلطة العسكرية البريطانية هذا الرأى مع تحفظ واحد ، ذلك أن يكون لهم الحق فى أن ينقلوا من هذه المنشآت إلى الشرق الأقصى ما تقضى به ضرورات الحرب هناك . وكان تقديرهم أن الحرب فى الشرق الأقصى تستغرق سنتين بعد انتهاء حرب أوربا . ولم يكن يدور بخلد أحد منا أن اليابان ستلقى سلاحها بعد أشهر معدودات ، كما لم يدر بخاطر أحد منا أن أمريكا ستلقى على اليابان القنبلتين الذريتين اللتين ألقتهما من بعد على (هيروشيما ونجازاكى) فيكون ذلك سبباً فى تسلم اليابان بعد أشهر معدودة من ذلك الاجتماع الذى أتحدث الآن عنه .

ولقد اغتبطت أشد الاغتباط بالنتيجة التى انتهينا إليها فى هذا الاجتماع ، وبخاصة لأننى كنت قد زرت بعض هذه المنشآت الصناعية الضخمة التى أقامها الحلفاء فى مصر ، وقدرت إننا إذا استطعنا أن نحتفظ بها أمكننا أن ننشئ فى مصر صناعات كبيرة جليلة الأثر فى اقتصادنا القومى . فقد كنت من يومئذ شديد الاقتناع بأن حياة مصر الاقتصادية لا يمكن أن تطمئن على أساس سليم إلا إذا قامت الصناعات الكبرى فيها . كما أن قيام هذه الصناعات الكبرى ضرورى لحياتنا العامة فى السلم والحرب على سواء .

كانت مشاكل العمال فى المنشآت الأهلية يومئذ بهذا المقدار من التعقيد . ولهذا كان من حقى ، وأنا الوزير المسئول عن عمال هذه المنشآت ، أن أقف من (الكادر) الذى اقترحه وزير المالية لعمال الحكومة ذلك الموقف الذى بينته ، وأن أشعر عندما تخطى مجلس الوزراء اقتراحى أن تعاونى مع الوزارة بتشكيلها ذاك لم يكن أمراً يسيراً .

وتقدمت المعركة الانتخابية إلى أطوارها الأخيرة ، فكان تصرف المسئولين من أقطاب الهيئة السعدية ، مما ثبت اليقين فى نفسى بأن تعاونى فى الوزارة بعد الانتخابات غير ممكن . فقد بدأت الشكاوى تصلنى من المرشحين الأحرار الدستوريين بأن اتجاه رجال الإدارة فى الدوائر المفتوحة ، وفى بعض الدوائر المقفلة ، صريح فى معاونة مرشحى الهيئة السعدية التى يرأسها رئيس الوزراء . وقد علمت أن من أقطاب الهيئة السعدية من يتصلون من وزارة الداخلية برجال الإدارة يوجهونهم فى الانتخابات وجهات خاصة . كما علمت أن السكرتير العام لوزارة الداخلية ، وكان قد عين أخيراً ، كان يطوف الأقاليم للإشراف على الانتخابات إشرافاً مشوباً بعطف ظاهر على مرشحى الهيئة السعدية . إزاء ذلك كله وإزاء ما يشبهه رأيت أن أعلن إلى الدكتور ماهر (باشا) أننى لن أبقى وزيراً بعد الانتخابات .

وأعلنت إليه هذا العزم ذات مساء كنا فيه بوزارة الداخلية ، وكان يحضر هذا الاجتماع إبراهيم عبد الهادى (باشا) وأحمد عبد الغفار (باشا) . وكنت أعلم وأنا أعلن إليه هذا العزم أن الحزب حريص على بقاء الأحرار الدستوريين مشتركين فى الوزارة . وقال الدكتور ماهر (باشا) : لكنى حريص على معاونتك لنا . فقلت : أما فى الوزارة فلا . وإذا لم يكن بد من معاونتى فلا مانع عندى من أن أكون رئيساً لمجلس الشيوخ .

وتمت الانتخابات وأسفرت نتيجتها عن فوز أحزاب الحكومة على الوفد فوزاً ساحقاً ، وبفوز الهيئة السعدية بأغلبية نسبية على سائر أحزاب الحكومة ، وإن لم يزد عدد الذين فازوا منها على الذين فازوا من الأحرار الدستوريين زيادة تذكر .

ونشرت الصحف فى الغداة أن الوزارة استقالت ، وأن الدكتور ماهر (باشا) ألف وزارة جديدة حل حسنى (بك) محمود محلى فيها ، ولكنه لم يعين وزيراً للمعارف ولا للشئون الاجتماعية ، بل عين وزيراً للتجارة والصناعة ، وعين السنهورى (بك) وكيل وزارة المعارف وزيراً لها ، وعين عبد المجيد (بك) بدر وزيرا للشئون الاجتماعية .

وحلف أعضاء الوزارة الجديدة اليمين بعد الظهر من يوم ١٨ يناير ١٩٤٥ ثم دعيت إلى اجتماع مجلس الوزراء فى مساء اليوم نفسه ، فلما دخلت قاعة المجلس هنأنى الوزراء برياسة الشيوخ . وكان الأستاذ أمين عز العرب السكرتير العام لمجلس الشيوخ ، قد حضر إلى منزلى صباح ذلك اليوم ، وأخبرنى أنه علم أن رياسة الشيوخ ستسند إلىّ ، وأنه جاء يتلقى أوامرى فيما يتعلق بحفلة افتتاح البرلمان فأخبرته أنى لا أرى أن أوجه إليه أية تعليمات قبل أن يصدر المرسوم بتعيينى رئيساً للمجلس .

وفى الغد صدر مرسوم التعيين

ليس الحديث عن رياستى مجلس الشيوخ مدار هذا الفصل ، وسأتناول هذا الموضوع عند الكلام عن الحياة النيابية فى مصر .

افتتح الملك الدورة البرلمانية ، وتلا رئيس الوزارة خطاب العرش بإذنه ، وأخذت الوزارة الجديدة تباشر أعمالها .

واتجه تفكير رئيس الوزارة إلى مسألة بالغة الأهمية ، تلك موقف مصر الدولى فى أعقاب الحرب ، ومآل العلاقات بين مصر وإنجلترا

دعانى الدكتور ماهر (باشا) يوما ، فذهبت إلى رياسة مجلس الوزراء فألفيت عبد الحميد بدوى (باشا) هناك . فلما استقر بى المجلس ذكر لى الدكتور ماهر (باشا) أنه تلقى من الحكومة الأمريكية أن دول الحلفاء : أمريكا ، وإنجلترا ، وروسيا ، وفرنسا ، والصين ، وكان يعبر عن رؤسائها يومئذ ، بالخمسة الكبار ، ستعقد مؤتمراً بسان فرنسسكو فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لإنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم ، وأن هذه الدول الكبرى قد وضع خبراؤها فى بلدة (دمبارتن أوكس) مشروعاً بالأسس التى تقوم عليها المنظمة الجديدة ، وأن الدول التى تشترك فى هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل يوم أول مارس سنة ١٩٤٥ ، وأنه أراد بدعوتى ودعوة بدوى (باشا) أن نبحث فيما إذا كنا نعلن الحرب لنشترك فى هذا المؤتمر أو لا نعلنها ونظل بعيدين عنه .

وكانت سياسة مصر إلى يومئذ سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب . تلك هى

السياسة التى جرت عليها وزارة على ماهر (باشا) منذ سنة ١٩٣٩ ، وأعلنتها صراحة وزارة حسن صبرى (باشا) سنة ١٩٤٠ ، وتابعتها عليها كل الوزارات التى تعاقبت بعدها ، ومنها وزارة الوفد التى فرضها الإنجليز على مصر فى سنة ١٩٤٢ . وكان الدكتور أحمد ماهر (باشا) يخالف هذه السياسة وينادى بنقيضها . لكنه فى هذا الموقف لم يتشبث برأى ما ، لأن الحرب فى أوربا كانت قد انتهت ، ولأن مصر كانت قد تجنبت ويلات الحرب بالفعل ، فإذا هى أعلنت الحرب على اليابان لم يكن من إعلانها أى خطر عليها أو تهديد لها .

لم أتردد حين ذكر لى رئيس الوزراء ما أبلغته إياه حكومة الولايات المتحدة فى أن أشير بضرورة إعلان الحرب على اليابان لإمكان الاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو ، فقد كان رأيى دائماً أن لمصر مصلحة كبرى فى أن تشترك فى الحلبة الدولية ما وجدت إلى هذا الاشتراك سبيلا . ذلك يخرجها من الدائرة الثنائية التى تحصر علاقاتها الدولية فى حدود ما بينها وبين إنجلترا من صلة ، وذلك يعودها الاتصال بالعالم فى مختلف أرجائه ، ويطوع لها أن ترعى صلاتها السياسية والاقتصادية بالدول كلها من غير أن ترتبط بقيود الثنائية بينها وبين إنجلترا .

لم أتردد فى إبداء رأيى هذا وفى التدليل عليه . ووافقنى بدوى (باشا) كل الموافقة . ولم يكن ماهر (باشا) محتاجاً إلى أن يوافق ورأيه معروف من قبل ، لكنه رأى أنا يجب علينا أن نمهد لهذا الرأى حتى يسيغه الساسة المصريون والرأى العام المصرى ، وذكر أنه فكر فى أن ينشئ لجنة سياسية يجمع فيها أهل الرأى فى البلاد على اختلاف ميولهم ومشاربهم ، وأنه سيدعو الوفد للاشتراك فيها ، وإن كان مقتنعاً بأن الوفد سيرفض هذا الاشتراك .

وتحقق ما توقعه . فقد رفض الوفد التعاون مع الوزارة على أية صورة . وتألفت اللجنة السياسية من غير الوفديين . وقد اشترك فى هذه اللجنة أكثر الساسة البارزين فى مصر من الأحزاب غير الوفدية ومن المستقلين .

عقدت هذه اللجنة اجتماعات كثيرة درست فيها مقترحات (دمبارتن أوكس) دراسة فقهية ، وناقشت هذه المقترحات مناقشة كانت تقف فى بعض الأحيان عند نقطة بذاتها جلسة كاملة . وأعترف لقد كنت أضيق فى بعض الأحيان بهذه المناقشات ثم لا أستطيع إلا أن أسكت وأن أكظم ما فى نفسى فى صمت وصبر . ذلك بأنى كنت مقتنعاً بأن الخبراء الفنيين الذين وضعوا هذه المقترحات - وهم من الفقهاء السياسيين فى الدول الكبرى الخمس - قد قتلوا كل لفظ من ألفاظها بحثاً وتمحيصاً ، وقد قصدوا بما وضعوا إلى أغراض سياسية انتهوا إلى التوفيق بينها بعد جهد ومشقة ، فليس من شأننا أن

نراجع الألفاظ وأن نقف عندها ، وإنما شأننا أن نقف عند المبادئ لنرى منها ما نرضاه ونقره ، وما نحرص على تعديله لغرض سياسي نريد تحقيقه . فأما الصياغة الفنية فشأن القانونيين الدوليين المحيطين باتجاه السياسة العالمية . فإذا نحن استطعنا أن نعترض على مبدأ اعتراضاً يقوم على اعتبار عالمي – لا على مجرد اعتبار محلي – كان لنا رجاء كبير أو قليل في تعديل المبدأ الذي نريد تعديله . وهذا يبدو أكثر وضوحاً إذا قدرنا أن الدول التي دعيت للاشتراك في مؤتمر سان فرنسسكو قد بلغ عددها العشرات وأن فقهاءها السياسيين سيحاولون ما نحاول ، وسيصطدمون كما سنصطدم ، بسياسة الدول الخمس الكبرى التي كسبت الحرب ، والتي ترى أنها هي التي يقع على عاتقها الجانب الأكبر من مهمة حفظ السلام في العالم ، بل يقع على عاتقها العبء كله ، ثم لا يكون من شأن الدول الوسطى أو الصغرى إلا أن تدور في فلكها .

وبعد جلسات عدة ، ومناقشات طويلة ، اتفق الرأى على أن تشترك مصر في مؤتمر سان فرنسسكو ، ووجب على مصر لذلك أن تعلن الحرب على اليابان تمهيداً لهذا الاشتراك . فإعلان هذه الحرب ، كان كما قدمت ، شرطاً أساسياً للاشتراك في المؤتمر .

ونقل الدكتور ماهر آراء اللجنة السياسية إلى مجلس الوزراء فوافق عليها . ولما كان إعلان الحرب على اليابان لا يمكن أن يعتبر إعلاناً لحرب دفاعية تستطيع الوزارة أن تستقل به ، فقد تقرر عرض الأمر على البرلمان في جلسة سرية يعقدها مجلس النواب ثم يعقدها مجلس الشيوخ ، يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ، ويتكلم فيها رئيس الوزراء ليدلى بالحجج التي تسوغ إعلان هذه الحرب .

وكانت الجلسة تبدأ بمجلس النواب الساعة الخامسة بعد الظهر . وبينا أنا ذاهب إلى مجلس الشيوخ قبيل هذه الساعة تناولت جريدة البلاغ التي تنطق بلسان الوفد ، فإذا فيها بيان بتوقيع (مصطفى النحاس) رئيس الوفد يتهم فيه الوزارة بأنها تضر بمصالح البلاد ضرراً يكاد يبلغ الخيانة بما تريد من إعلان الحرب ، ويلصق بالوزارة لذلك أبشع التهم . ولم أشك في أن الدكتور ماهر (باشا) سيفند ما جاء في هذا البيان في الخطاب الذى سيلقيه بالجلسة السرية بمجلس النواب ثم بمجلس الشيوخ . ذلك بأن الدكتور ماهر لم يكن يكتب خطبه ويتلوها على البرلمان ، بل كان يحضر النقط الأساسية ثم يرتجل في ترتيب ومنطق دقيق . وهو لم يكن خطيباً ساحراً يبهر سامعيه بقوة بلاغته ، ولكنه كان برلمانياً ممتازاً يقدم بين يدى رأيه بحجج خصمه ويضفى عليها من منطقه البارع قوة أكثر من قوتها الذاتية ، ثم يتناولها بعد

ذلك بالتفنيد فى دقة وبراعة تكسب إليه سامعيه . وهو لم يكن يضيق بالمقاطعة أو بالمعارضة وهو يخطب ، بل كان يرحب بكل مقاطعة ، لأنه كان فى عهده الأول بالحياة البرلمانية مقاطعاً بارعاً . فإذا قوطع استل من مقاطعات خصومه حججاً له يؤيد بها رأيه . وكان له من حدة الذكاء وسعة الاطلاع ما يعاونه على إدراك غرضه أشد المعاونة .

وبدأت جلسة النواب سرية ، واستمرت كذلك ، وخطب رئيس الوزارة فيها ساعات متعاقبة حضرت جانباً منها ثم ذهبت إلى مجلس الشيوخ أنتظر فى غرفتى انتهاء جلسة النواب لأفتتح جلسة الشيوخ . وتقدمت الساعة إلى الثامنة وبدأ أعضاء المجلس يبرمون بالوقت ، ويطلب بعضهم إلىّ أن أؤجل الجلسة إلى الغد إذا كان ذلك مستطاعاً . وبعثت أسأل عما يجرى فى جلسة النواب فقيل لى إنها على وشك الانتهاء . ولم تمض بضع دقائق بعد ذلك حتى جاء من يخبرنى أن شاباً أطلق الرصاص على الدكتور ماهر (باشا) وهو يتخطى البهو الفرعونى قادماً من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ .

يا لها من لحظة رهيبة ! ! ويا له من نبأ فاجع ! ! وقمت لفورى أرى ما حدث ، فألفيت رئيس مجلس الوزراء وقد نقل إلى غرفة الإسعاف بمجلس الشيوخ ، وقد أحاط به الأطباء من أعضاء المجلسين يفحصونه ، وقد أصمت فلا ينبس ببنت شفة . وسألت كيف وقع الحادث المروع ، فقيل لى إن أربعة من الشبان كانوا يجلسون فى البهو الفرعونى ، فلما فرغ الدكتور ماهر من خطابه بمجلس النواب ، وأراد أن ينتقل إلى غرفة رئيس الوزراء بمجلس الشيوخ ماراً بالبهو الفرعونى ، استوقفه أحد هؤلاء الشبان الأربعة ومد يده يسلم عليه ، فلما مد الدكتور ماهر يده ليقابل التحية بمثلها ، أطلق عليه هذا الشاب رصاصات مسدسه فأصابت القلب ، فهوى الرجل لساعته . وأراد الشاب أن يطلق الرصاص على من كانوا يحيطون برئيس الحكومة إرهاباً لهم كيما يتمكن من الفرار ، ولكنهم استطاعوا القبض عليه . أما زملاؤه الثلاثة الآخرون فقد تمكنوا من الفرار فلم يعثر عليهم أحد .

ونقل الدكتور ماهر إلى غرفة المستشفى لإسعافه بالعلاج وأحاط به أصدقاؤه ومحبوه ، وقد مد على سرير فى انتظار معونة الطب ، لكن القضاء كان قد حم فانتقل الرجل إلى جوار ربه وصعدت روحه إلى بارئها ، وخير شفيع له أنه استشهد فى ميدان الشرف والجهاد لحرية وطنه ولاستقلال هذا الوطن وكرامته .

وخيم الوجوم على جو المجلس ، وانتشرت فيه ظلمة الكآبة والأسى ، وجعل الذين بقوا به بعد أن نقل جثمان الفقيد منه يهمس بعضهم إلى بعض عبارات الاستنكار والألم ،

ويسائل بعضهم بعضاً كيف غاب عن حرس البرلمان أن يراقبوا أمثال هؤلاء الشبان الذين جلسوا فى البهو الفرعونى ، وليس يدخل إلى حرم البرلمان إلا من كانت بيده بطاقة من مراقبة النواب أو من مراقبة الشيوخ ، ويسأل كل منهم عن الجانى وإلى أية هيئة ينتمى ، وينتهون جميعاً إلى الترحم على الدكتور ماهر وطلب المغفرة له من الله .

وأقمت بغرفتى فى رياسة مجلس الشيوخ أفكر فى الحادث المروع ولا أكاد أصل من تفكيرى إلى شىء . وإنى لكذلك إذ دخل اللواء أحمد عطية (باشا) وقال : إن مقتل رئيس الحكومة قد يترتب عليه من الاضطراب فى العاصمة وفى الأقاليم ما يجب الاحتياط له فهل فكرت الحكومة فى ذلك ؟ وكان حسين سرى (باشا) حاضراً ، فوجه إلىَّ الكلام وقال : إنك أنت الآن الرجل الأول فى الدولة ، وليست فى البلد وزارة وقد قتل رئيس الوزارة ، فعليك أن تفكر فيما يلقيه عليك هذا المقام من تبعة لتنهض بها على الوجه الذى يكفل مصلحة البلاد .

وانصرف الرجلان ، فرأيت أن أذهب لمقابلة الملك ولأشير عليه بالرأى فى هذا الموقف الدقيق . وركبت سيارتى وذهبت من فورى إلى قصر عابدين ، فقيل لى إن الملك ورئيس ديوانه ذهبا إلى منزل الدكتور ماهر (باشا) ، فعدت إلى سيارتى وقصدت إلى منزل ماهر (باشا) بشارع الملك بحدائق القبة . وأخذت أفكر وأنا فى الطريق إلى هناك فى المشورة التى أتقدم بها ، وسرعان ما استقر رأيى على أن الوزارة يجب أن تبقى كما هى وكأن لم يحدث شىء ، ويجب أن يتولى رياستها نائب رئيس الهيئة السعدية ، محمود فهمى النقراشى (باشا) حتى لا يشعر أحد بأن مقتل رئيس هذه الهيئة قد أراحها عن رياسة الوزارة .

وبلغت منزل الدكتور ماهر ، ودخلت إليه فوجدت به أخاه على ماهر فقدمت إليه صادق العزاء . ثم إنه ذكر لى أن الملك كان هناك ، وأنه غادر المنزل قبل هنيهة من وصولى إليه ، فأقمت برهة عدت بعدها إلى قصر عابدين وسألت عن رئيس الديوان ، فاستمهلنى رجل التشريفات الذى سألته ريثما يتأكد من وجود حسنين (باشا) بالقصر . وجلست فى الغرفة المجاورة لغرفة كبير الأمناء أنتظر عودة الرسول . ولم تك إلا دقائق تبلغ الخمس ثم إذا حسنين (باشا) يدخل إلى الغرفة ويبادلنى العزاء ، ويطلب إلى أن أصعد معه إلى غرفته . وصعدت معه ودخلت غرفته ، فإذا بى أرى الملك جالساً إلى جوار مكتبه متكئاً عليه .

وحييت وجلست ، وتبادلت مع الملك عبارات الأسف للحادث الفاجع . وسكت الملك هنيهة ، ولعله دهش لمقدمى . ثم إنه سألنى : وما رأيك ؟ قلت : إنما جئت أذكر أن البلاد

لا يصح أن تبيت بغير وزارة ، حتى لا تنشط عناصر الفوضى فتثير فى البلاد اضطراباً . قال : لا عليك من هذا فقد أمرت بتعيين النقراشى (باشا) وزير داخلية بالنيابة . قلت : ولم يعهد (جلالة) الملك إلى النقراشى (باشا) بتأليف الوزارة ؟ . إن دم الدكتور ماهر لا يزال يهز مشاعر الناس جميعاً . والنقراشى (باشا) هو نائب الدكتور ماهر (باشا) فى الهيئة السعدية . فالطبيعى أن يكون رئيسها مكانه ، والطبيعى كذلك أن يحل محله فى رياسة الوزارة . والرأى عندى أن تبقى الوزارة كما هى حتى لا يتوهم الناس أن مقتل رئيسها وهو يؤدى واجبه قد غير من الأوضاع شيئاً ، وحتى يثبت فى أذهانهم أن ثقة الملك بالوزارة فى هذا الموقف الدقيق تامة ، وبذلك تنكمش عناصر الاضطراب والفوضى .

استمع الملك إلى كلامى ، وبدت عليه سيما التفكير فيه ، ثم قال : نعم ، ستبقى الوزارة كما هى . ثم أعين لها رئيساً . وسأصدر الأمر بذلك الآن . وإنى لأخشى أن يكون النقراشى ممن لا يسهل التعاون معهم . لقد حدثت بينى وبين الدكتور ماهر أنون من الاحتكاك أول عهده بالوزارة ، ثم تفاهمنا تمام التفاهم وصرنا صديقين . أما النقراشى فلا أظن فيه المرونة التى كانت فى ماهر . قلت : إن أعباء رياسة الوزارة ستغير الكثير من طباع النقراشى (باشا) عما قريب ، وسيرى (جلالة) الملك صحة رأيى إذا أخذ بمشورتى . قال (جلالته) : سأصدر الأمر ببقاء الوزارة كما هى ، ثم أعين النقراشى رئيساً لها . واستدركت : لكن الوزارة سقطت بوفاة ماهر (باشا) فلم يبق لها وجود . وتقاليدنا الدستورية كلها . تقضى بأن يعهد الملك إلى من يؤلف الوزارة من جديد ، وذلك حكم الدستور أيضاً .

قال الملك : كلا . لقد بحث هذا الموضوع عندنا فى القصر ، وتبين أنه لا مانع من تعيين رئيس جديد لوزارة زال رئيسها . وعلى ذلك ستبقى الوزارة الحاضرة كما هى ، وسيعين النقراشى رئيساً لها .

عجبت لما سمعت من هذا الرأى الدستورى ، فمتى تم هذا البحث ؟ ولأية مناسبة تم ؟ ولماذا لم يؤخذ به حين مات حسن صبرى (باشا) وألف حسين سرى (باشا) الوزارة التى خلفته ؟ وما هو المقصود بهذا التقليد الجديد الذى يراد به أن يعين الملك الوزارة ثم يعين رئيسها ؟ مر ذلك كله بخاطرى فاكتفيت بأن قلت : إننى لم أطلع فى كل قراءاتى الدستورية على مثل هذا الرأى .

وتركت القصر ، ودخلت على الوزراء ، وكانوا مجتمعين فى وزارة الداخلية ، فألفيت معهم محمود (باشا) حسن ، وكان قد عين رئيساً للجنة القضايا فى عهد ماهر (باشا) ،

وعلمت منهم أن النقراشي (باشا) دعى إلى القصر ، فقصصت عليهم ما حدث بيني وبين الملك وكيف اتفقنا على أن تبقى الوزارة كما هي ، وأن يرأسها النقراشي (باشا) ، وذكرت لهم الرأى الدستورى الذى طالعنى به الملك وموقفى منه ، فقال محمود باشا حسن : كلا ! لا يمكن ولابد أن تتألف الوزارة من جديد على النحو الذى اتبع من قبل ، فيكلف النقراشي (باشا) بالتأليف ، ويرفع أسماء زملائه إلى الملك ليصدر المرسوم بهم وليحلفوا اليمين على أنهم وزارة جديدة . وقال مكرم عبيد (باشا) : دافع عن هذا الرأى يا محمود (باشا) ، وعلى بركة الله أن يؤلف النقراشي الوزارة ، وأن نبقى متضامنين فى هذا الموقف الدقيق .

وتركت الوزراء وعدت إلى منزلى قبل عودة النقراشي (باشا) إليهم . وفى الصباح نشرت الصحف نبأ تأليف الوزارة الجديدة ومرسوم تأليفها على النحو المألوف ، وعلمت أن الملك أفضى إلى النقراشي (باشا) بما أفضى به إلىَّ من رأى قيل إنه بحث فى القصر ، وأن النقراشي (باشا) حمل هذا الرأى إلى زملائه الوزراء ، فلم يقبله محمود (باشا) حسن ، ولذلك ذهب إلى القصر وناقش القانونيين فيه وأقنعهم بالعدول عنه إلى ما ألفته مصر فى تقليدها الدستورى حين تأليف الوزارات . بذلك قضى فى المهد على بدعة لم يعرفها دستور برلمانى فى العالم ، ولم تعرفها مصر منذ سنة ١٨٧٩ حين أصدر الخديو إسماعيل إرادته بأن يحكم مصر مع وزرائه وبواسطتهم .

وفى ذلك اليوم حمل جثمان الدكتور أحمد ماهر إلى مقره الأخير فى حفل رسمى رهيب اشترك فيه الشعب بكل طوائفه ، مظهراً بذلك استنكاره الجريمة السياسية وإنكاره الصريح لها وسخطه على من يلجأون لأى سبب إليها .

وعقد مجلس الشيوخ بعد الظهر من ذلك اليوم جلسة سرية تليت فيها خطبة الدكتور ماهر بمجلس النواب قبيل مقتله . ووافق المجلس كما وافق مجلس النواب على إعلان الحرب على اليابان تمهيداً لاشتراك مصر فى مؤتمر سان فرنسسكو .

كانت الحكومة المصرية معنية فى ذلك الوقت بمسألة تستغرق من عنايتها ما تستغرقه مسألة الأمم المتحدة ، تلك مسألة جامعة الدول العربية . وكانت عنايتها بهذه المسألة ترجع إلى سنة ١٩٤٢ حين كانت الوزارة الوفدية فى الحكم . وقد أوفت المفاوضات بين الدول العربية على وضع ميثاق تلك الجامعة وانتهت إلى توقيعه فى الثانى والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٤٥ . ولست أعرض الآن لهذا الموضوع ، بل أدعه إلى حين الكلام عن مسألة فلسطين ،

لأنه يتصل بها أوثق اتصال . وحسبى الآن أن أتابع الحديث فيما قامت به الوزارة الجديدة تمهيداً لمؤتمر سان فرنسسكو .

ولست أعرض كذلك لأمر آخر أجل خطراً ، ذلك تنظيم العلاقات المصرية الإنجليزية على قاعدة تخالف معاهدة سنة ١٩٣٦ . فقد كان هذا التنظيم مدار البحث فى اللجنة السياسية فى وزارة الدكتور ماهر ، لكنه سار فى هذه المرحلة الجديدة على مهل ، لأن الاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو استأثر بالحظ الأوفى من عناية الوزارة .

أعلنت الحكومة المصرية إذن الحرب على اليابان وأبلغت هذا الإعلان إلى الحكومة الأمريكية تمهيداً للاشتراك فى مؤتمر سان فرنسسكو . ووافقها الملك أن يتألف هذا الوفد من مجموعة من أكبر الساسة المصريين حتى تكون أسماؤهم ذات وزن إلى جانب الوفود الأخرى التى تمثل الدول الكبرى . لهذا رأى النقراشى (باشا) أن يسند وزارة الخارجية إلى عبد الحميد بدوى (باشا) فقيه مصر الكبير ليكون بين أعضاء الوفـــد ، وأن يتألف الوفـد برياسة رئيس الوزارة .

وصدر المرسوم بتأليف الوفد ، وأقسم أعضاؤه اليمين بين يدى الملك .

وتولت وزارة الخارجية متابعة الدراسة لمقترحات(دمبارتن أكس) . وشغلنا نحن بمفاوضات الجامعة العربية . وتوالت الأيام والأسابيع بعد ذلك وأنا أفكر فى أمر هذا الوفد المسافر إلى أمريكا . ودار بخاطرى فى أثناء هذا التفكير أن غياب كبار الساسة عن مصر فى هذه الفترة الدقيقة من حياة العالم لا ضرورة له وقد تخشى مغبته . لا ضرورة له لأن الدول الكبرى صاحبة الشأن الأول فى تصوير هذه المنظمة العالمية الجديدة التى تحل محل عصبة الأمم ستكون صاحبة الكلمة الأخيرة فيما يعرض من الاقتراحات ، ولن تتضامن الدول الصغرى ضدها وهى تدور فى فلكها ، وقد تخشى مغبته للدقة الموقف الذى نشأ عن تطور الأحوال فى مصر تطوراً كان مقتل الدكتور أحمد ماهر (باشا) بعض نتائجه . وأفضيت بتفكيرى هذا يوماً إلى النقراشى (باشا) وقلت له إننى أوثر أن يرأس بدوى (باشا) ، وزير الخارجية ، وفدنا إلى سان فرنسسكو ، وأن يستصحب من رجال القانون أكثر مما يستصحب من رجال السياسة . وأجابنى رئيس الوزارة على الفور : إننى مس هذا الرأى ، وقد خشيت أن أبادئك به وأنت عضو فى الوفد مخافة أن تدور بنفسك ظنة أياً تكون . أما وقد انتهيت أنت إليه ، فإنى موافق تمام الموافقة عليه .

وكذلك أعيد تأليف الوفد برياسة وزير الخارجية .

كان حافظ (باشا) رمضان قد سافر قبل هذا التأليف الجديد للوفد إلى نيويورك لحضور اللجنة التى تنظر فى أصول التشريع الدولى ، وكان مما عنى به أن تكون الشريعة الإسلامية من أصول هذا التشريع .

ثم سافر الوفد بتكوينه الجديد يصحبه عدد من السكرتيرين والصحفيين إلى سان فرنسسكو فى النصف الأول من شهر أبريل . وفى هذه المدينة التى جمعت أعضاء المؤتمر من دول العالم فى قاراته الخمس ، اشتركت مصر اشتراكاً واضح الأثر فى أعمال المؤتمر . وإذ كانت جامعة الدول العربية قد تألفت إذ ذاك وبدأت دورتها الأولى فى شهر مارس من تلك السنة ، فقد اتصلت وفود الدول العربية التى اشتركت فى مؤتمر سان فرنسسكو بعضها ببعض وألفت منها جميعاً كتلة حاولت أن تتصل بدول أمريكا اللاتينية ، وأن تجعل من الدول الصغرى قوة فى التصويت العام لإقرار رأيها . وقد نجحت فى بعض الأمور . لكن كفة الدول الكبرى كانت بحكم قوتها وفوزها فى الحرب صاحبة الكلمة المسموعة فى الأمور الهامة جميعاً .

وأقام الوفد فى سان فرنسسكو ، وتنقل من شاء من أعضائه ومن المتصلين به حيث شاءوا فى مدن أمريكا . فلما وضع ميثاق الأمم المتحدة وقعته مصر .

وعرض الميثاق على البرلمان المصرى فأقره ، فكانت مصر من الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة ، وكانت موضع التقدير فيها .

* * *

كانت الأمور بمصر تسير فى أثناء ذلك كله فى مجراها العادى ، وكان ذلك طبيعياً . فقد بعث مقتل الدكتور أحمد ماهر فى أرجاء البلاد جوًّا من الوجوم فرض على عناصر الشغب والاضطراب أن تتوارى ، ثم كانت أنباء سان فرنسسكو والنشاط الذى أبداه وفد مصر فى المحيط الدولى ، باعثاً على السكينة وعلى نوع من الاطمئنان ، انقلب مع تقدم الصيف ركوداً أو ما يشبه الركود . فقد شغل الطلبة فى شهرى مايو ويونية بمذاكراتهم ثم بامتحاناتهم ، فلما فرغوا من الامتحانات انقلبوا إلى أهليهم بالريف وترك كثيرون العاصمة إلى مصايفهم ، فلم يبق بها من مظاهر النشاط ما تخشى عواقبه .

فلما انقضى الصيف ، وعاد الناس إلى العاصمة ، وعادت الحكومة إليها من الإسكندرية ، بدأ النشاط يدب فى الحياة من جديد ، ورأت الوزارة فى ميثاق سان فرنسسكو ما يعاونها على التفكير فى التخلص من قيود المعاهدة التى وقعتها مصر فى سنة ١٩٣٦ . فقد كان الأساس الذى يقوم عليه هذا الميثاق أن الدول التى وقعته متساوية فى السيادة ،

ولا يجوز لذلك أن تفرض دولة كبرى إرادتها على دولة صغرى أو تمس سيادتها . وبقاء قوات أجنبية بمصر يمس سيادة مصر . فمن حق مصر ، وهذه هى الحال ، أن تطلب جلاء هذه القوات عن أراضيها ، مع استعدادها لعقد اتفاق مع إنجلترا فى حدود الميثاق الجديد .

صحيح أن بدوى (باشا) حاول فى مؤتمر سان فرنسسكو أن يدمج فى الميثاق نصاً بإبطال المعاهدات المخالفة لمبادئه فلم يوفق فى محاولته . وصحيح كذلك أن ميثاق عصبة الأمم كان ينطوى على نص مؤداه أن تنظر العصبة فى أية معاهدة ولو لم تنقض مدتها – إذا كان بقاء هذه المعاهدة يضر بالسلام العالمى ، وأن هذا النص رفع من ميثاق الأمم المتحدة . لكن النصوص التى احتواها الميثاق تفتح باباً لتعديل المعاهدة ، وبخاصة بعد المعاونة القيمة التى بذلتها مصر للحلفاء فى أثناء الحرب ، وبعد أن انتهت هذه الحرب فى أوربا بتسليم ألمانيا من غير قيد أو شرط ، ثم انتهت فى الشرق الأقصى بتسليم اليابان كذلك بعد أن ألقت الولايات المتحدة القنابل الذرية على هيروشيما وناجازاكى فدمرتهما تدميراً .

شغلت الوزارة بالتفكير فى مفاوضة إنجلترا لجلاء قواتها عن مصر ، ولوضع حد للنظام القائم فى السودان . وكان من شأن هذا التفكير أن يشغل الجمهور بما يشد من أزر الوزارة لولا أن كانت فى الوزارة عوامل داخلية تضعفها . فقد كان مكرم عبيد (باشا) قوى الشعور بأن رياسة النقراشى (باشا) للوزارة ، رياسة أدى إليها مقتل الدكتور ماهر (باشا) ، ليس أمراً طبيعياً ، وكان لذلك دائم البرم بوجوده فى وزارة يرأسها النقراشى (باشا) . ولم يكن يخفى هذا الشعور . بل كان يبدى فى كثير من المواقف أنه يريد الاستقالة . واستقالته معناها استقالة زملائه فى الوزارة . وكان هذا التفكير يخيف النقراشى (باشا) ويخيف رئيس الديوان . وقد حدثنى حسنين (باشا) فى هذا الأمر غير مرة ، وطلب إلى أن أتوسط بين الرجلين لإزالة ما بينهما من جفوة حتى تظل الأمور جارية من غير تعقيد . ولم تكن وساطتى ، ولا وساطة حسنين (باشا) ليزيد أثرها على تهدئة النفوس إلى حين . لكنها سرعان ما كانت تثور من جديد . أذكر يوماً ذهبت فيه مع لجنة الرد على خطاب العرش نرفعه إلى الملك بقصر القبة ، فلما فرغنا من هذه المهمة التى لا تستغرق عادة أكثر من دقيقتين أو نحوهما ، استبقانى الملك وطلب إلىّ أن أسوى ما بين مكرم والنقراشى من خلاف ، وأن أقنعهما بأن من الخير للعهد كله أن تزول أسباب الجفاء بينهما . وحاولت ، فلم أوفق . فذهبت إلى حسنين (باشا) بمنزله فاستدعاهما وتحدث إليهما ، فلم يكن أكثر توفيقاً . ودعاهما الملك لمقابلته بقصر القبة ، وطلب إلى أن أكون هناك للمعاونة فى هذه المهمة . فلما قابلهما خرجا

من عنده وعليهما من مظاهر الاتفاق ما طمأننى ، وما جعلنى أحمد لهما حسن تقديرهما للموقف فى هذا الظرف الدقيق الذى تعد فيه مصر عدتها لمفاوضة إنجلترا فى تعديل المعاهدة .

ترى لو أن أحمد ماهر (باشا) كان حيًّا ، أكان مكرم (باشا) يسلك معه مسلكه مع النقراشى (باشا) ؟ ولو أنه فعل ، أكان ماهر (باشا) يسلك معه مسلك النقراشى (باشا) ؟ لا أظن . فقد كان مكرم (باشا) يعلم أن الدكتور ماهر كان إلى ذكائه ، حازماً ، وإلى لطفه وظرفه ، شديد الاعتداد بنفسه ، فلا يقبل مثل هذه المعاملة من أحد . ولو أن مكرم (باشا) سلك معه مسلكه مع النقراشى (باشا) لما تردد فى تقديم استقالة الوزارة لأن التعاون بينه وبين مكرم (باشا) أصبح مستحيلا ، ولما رجع عن استقالته هذه لأى اعتبار ، ولما بلغ من حرصه على الوزارة أن يقبل وساطة أو تسوية . فإما كلفه الملك بعد ذلك بإعادة تأليف الوزارة فألفها ولم يشترك فيها مكرم (باشا) وحزبه ، وإما ألفها غيره ، فكان له رأيه فى اشتراك حزبه أو عدم اشتراكه فى الوزارة الجديدة .

لم يكن ذلك تصرف النقراشى (باشا) على الرغم من قوله لى غير مرة إن التعاون بينه وبين مكرم أصبح مستحيلا . وأحسب أن حرص رئيس الديوان وحرص الملك على ألا يتغير الوضع الوزارى كان له أثره فى تصرفه .

لكن ما حدث من استدعاء الملك لرئيس الوزارة ولوزير المالية ، وما كان قبل ذلك من خلافهما ، لم يبق سرًّا ، بل تناثرت أنباؤه ووقفت عليها المعارضة ، فكان لذلك أثره فى تشجيع هذه المعارضة وإضعاف الوزارة . ومن أساليب المعارضة فى مصر أن يندفع طلبة الجامعة لمناوأة الوزارة بالإضراب وبالمظاهرات التى يحتك فيها الطلبة بالبوليس ، وتقع فيها غالباً مناوشات يصاب فيها أفراد من الفريقين بالأذى .

وكذلك كان . فقد بدأ طلبة جامعة فؤاد الأول بالجيزة يضربون ويتظاهرون . وبدا لهم يوماً من أيام شهر يناير سنة ١٩٤٨ أن ينحدروا من كلياتهم إلى القاهرة يريدون قصر عابدين للتظاهر أمامه ، واتخذوا طريقهم إلى (كوبرى عباس) المؤدى إلى منيل الروضة . فلما اكتمل جمعهم فوقه فتحه البوليس فحصرهم فى نطاقه ، فلم يعودوا يستطيعون حراكاً . وفى هذا المضيق وقع بينهم وبين البوليس التحام عنيف استغلته المعارضة من بعد حتى لقد زعمت أن أحد الطلبة بلغ من تأثره بإصابته أن ألقى بنفسه فى الماء فغرق . ولم يكن هذا صحيحاً . مع ذلك استقر فى أذهان الجمهور وجعله أشد مقتاً للوزارة . فأما طلبة الجامعة فأثار هذا الصدام بينهم وبين البوليس ما حرك الحفيظة والحقد فى نفوسهم ، وما دفع بعض العناصر للتفكير

فى التخلص من الوزارة بأية طريقة مشروعة كانت أو غير مشروعة .

وكان ١١ فبراير - عيد ميلاد الملك - يقترب . وفى عشية ذلك اليوم أنعم الملك على الوزراء الذين لم يكونوا (باشوات) برتبة الباشوية . وحسب كثيرون أن الملك أراد بذلك أن يظهر تأييده للوزارة ليقوى مركزها . لكن هذا الإنعام زاد الحفائظ التى انطوت عليها بعض النفوس زيادة ظهر أثرها جليًّا فى اليوم التالى من يوم عيد الملك .

ذلك أن الملك كان سيضع فى ذلك اليوم حجر الأساس للمدينة الجامعية لجامعة فؤاد الأول ، على أن يكون « بيت الطلبة » أول ما يقام من مبانى هذه المدينة . وكان الطبيعى أن يغتبط الطلبة بهذه المدينة وبهذا البيت الذى يأوى منهم كثيرين يتعذر عليهم أن يجدوا مأوى صالحاً على مقربة من الجامعة . لكن الصبح تنفس عن شائعات تردد أن طلاب الجامعة سيقاطعون الحفلة التى يحضرها الملك لوضع حجر الأساس . فلما تقدم النهار ، بلغنى أن الأمر لن يقف عند المقاطعة ، وأن الملك قد لا يحضر الاجتماع . وسمعت ظهراً أن محاولات إجرامية تدبر فاتصلت برئيس الديوان وسألته عن الموقف وتطوراته . وعما إذا كانت الحفلة تجرى وفق برنامجها الأول ، وهل يرى واجباً أن أذهب إليها بوصفى رئيس مجلس الشيوخ ، فذكر لى أنى يجب أن أعد عدتى للذهاب إليها ما لم يتصل بى قبيل موعدها . ولم يتصل بى ، وذهبت إلى مكان الاجتماع ، فإذا الطرق كلها محروسة أشد الحراسة . وجاء الملك متأخراً عن الموعد المعين ، ثم علمت أن البوليس ضبط فى إحدى العمارات أشخاصاً بتهمة أنهم كانوا يعتزمون إلقاء متفجرات على الموكب الملكى . ولم يحضر الحفل من الطلبة إلا من وثق رجال الأمن بهم . وتم الحفل سراعاً فى أضيق حدوده ثم انصرف الملك ، وانصرف الحاضرون كل إلى منزله أغلب الأمر ، والجو يؤذن بالنذر .

ما عسى يكون مصير الوزارة بعد ذلك اليوم ؟ وهل يوكل إليها وقد عجزت عن حفظ الأمن أن تتولى المفاوضات مع إنجلترا ؟ شعر الجميع بأن ذلك أصبح محالا ، وكان هذا الشعور صادقاً .

وقدم النقراشى (باشا) استقالة الوزارة ، وعهد الملك إلى إسماعيل صدقى (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة .

* * *

الفصل العاشر

من عهد إلى عهد

صدق (باشا) يؤلف وزارة من الأحرار الدستوريين والمستقلين - الملك يعين مستشاراً صحفياً للقصر ويدعو رؤساء الدول العربية ويجتمع معهم بإنشاص بغير رأى الوزارة ولا علمها - محاربة الفقر والجهل والمرض - اختلاف هيئة المفاوضة على مسألة السودان - ، السعديون يشتركون فى الوزارة - مشروع صدق ، بيفن - حل هيئة المفاوضة وموافقة النواب على المشروع - ، اضطراب الأمن فى القاهرة - صدق يستقيل والنقراشى يؤلف الوزارة - استئناف المفاوضات وإخفاقها - الاحتكام إلى مجلس الأمن - مشكلة فلسطين فى الأمم المتحدة - التمهيد لإنشاء دولة إسرائيل موقف النقراشى (باشا) وتغيره - الدول العربية تحارب اليهود - نزعة الملك للحكم المطلق ودوافعها - حياة الملك الخاصة وأثرها فى مسلكه - معاملة الملك للساسة - تدخل القصر فى شئون الحكم حرب فلسطين وأثرها الضباط الأحرار الإخوان المسلمون طلاق فريدة وفوزية - النقراشى (باشا) يقتل وعبد الهادى (باشا) يخلفه - مقتل الشيخ حسن البنا - تعديل الدوائر الانتخابية واختلاف الدستوريين والسعديين بسببها ، عبد الهادى (باشا) يستقيل ويؤلف حسين سرى (باشا) وزارة مؤتلفة للانتخابات الأحزاب المؤتلفة تختلف فيؤلف سرى (باشا) وزارة إدارية - فوز الوفد فى الانتخابات النحاس (باشا) يؤلف الوزارة ويؤيد سلطان الملك المطلق - (الملكة) نازلى فى أمريكا تزوج كريمتها من سكرتير استجواب مصطفى (بك) مرعى فى مجلس الشيوخ مراسيم ١٧ يونيو سنه ١٩٥٠ الملك فى (دوفيل) - سمعة مصر فى الخارج كتاب المعارضة إلى الملك - خطاب ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ - إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ - مولد ولى العهد - حريق القاهرة وزارات تتعاقب - انتخابات نادى الضباط - بدء حركة الجيش بذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد .

انتهت الحرب فى أوربا وفى الشرق الأقصى ، ووضع مؤتمر سان فرنسسكو ميثاق الأمم المتحدة ، وتابعت مصر تفكيرها فى المصير الذى تختاره لنفسها بعد الحرب ، فبعث النقراشى (باشا) إلى وزارة الخارجية البريطانية رسالة يذكر فيها أن مصر تريد أن تدخل فى مفاوضات مع إنجلترا لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يتفق ومبادئ الميثاق الجديد ، على أن تتناول هذه المفاوضات مسألة السودان . لكن وزارة النقراشى (باشا) لم تقو على مواجهة الموقف الداخلى ،

ولم تستطع لذلك أن تبقى بعد أن أبلغتها إنجلترا أنها مستعدة للتفاوض معها وفقاً لأحكام المعاهدة نفسها حيث تنص على إمكان تعديلها بعد مضى عشر سنوات من تاريخ توقيعها .

وعهد الملك إلى إسماعيل صدقى (باشا) فى تأليف وزارة تضطلع بإجراء المفاوضات . وليس من غرضى فى هذا الفصل الأخير أن أتناول ما حدث تمهيداً للمفاوضات ، ولا كيف جرت خلال الأشهر التسعة التى قضتها وزارة صدقى (باشا) فى الحكم . فسأفرد باباً خاصاً فى الجزء الثالث من هذه المذكرات للمفاوضات المصرية الإنجليزية ، كما أفرد أبواباً فى ذلك الجزء لمسألة فلسطين والجامعة العربية ، وللحياة النيابية فى مصر ، ومراسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ولوفد مصر فى مجلس الأمن ، ولوفد مصر فى الأمم المتحدة ، وللاتحاد البرلمانى الدولى . وإنما أريد أن أوجز فى هذا الفصل الحالى ما تعاقب على مصر فى السنوات الست الأخيرة من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٢ ، حين أكره (الملك) فاروق على التنازل عن العرش وعلى مغادرة البلاد .

وبعض فصول الجزء الثالث مما أشرت الآن إليه قد كتب من قبل حين كتبت فصول هذا الجزء الثانى كلها – خلا هذا الفصل وتقديم هذا الجزء – قبل تنازل (الملك) فاروق عن عرش مصر . ولم أعدل منه شيئاً يذكر . . وسيرى القارئ اتساق حوادث هذا الفصل وأحداثه مع ما سبقه من فصول ، وأن ما تم فى السنوات الست الأخيرة من عهد فاروق كان التطور الطبيعى للأحداث التى وقعت قبلها .

عهد (الملك) فاروق إذن إلى إسماعيل صدقى (باشا) فى تأليف الوزارة . وقد دهش المشتغلون بالسياسة لهذا الأمر . فلم يكن لصدقى (باشا) حزب سياسى يستند إليه ، فماذا عساه يفعل إذا لم تؤيده الأحزاب الممثلة فى البرلمان تمثيلا قوياً ؟ لقد زارنى الرجل مساء اليوم الذى استقال فيه النقراشى (باشا) وذكر لى تكليفه بتأليف الوزارة ، وذكّرنى بصلاتنا القديمة حين كان هو حرًّا دستورياً ، وطلب معاونة الحزب له . فذكرت له أننى سأستشير إخوانى فى الحزب . فلما انصرف من عندى مرَّ بالنقراشى (باشا) رئيس الهيئة السعدية ، وبمكرم عبيد (باشا) رئيس الكتلة الوفدية . وقد ذكرا لى أنهما رأيا عدم معاونته ، لأن تأليفه الوزارة خروج على التقاليد الدستورية المألوفة .

وشاورت أصدقائى الدستوريين ، وذكرت لهم موقف الحزبين الآخرين ، فذكرنى

بعضهم بموقف الهيئة السعدية منّا فى انتخابات سنة ١٩٤٤ وبما كان منها فى أثناء رياسة النقراشى (باشا) للوزارة ، وأبدت كثرتهم الميل للتعاون مع صدقى (باشا) . ولم أشاركهم فى هذا الميل ، فلم أنس مواقف صدقى (باشا) منا فى سنة ١٩٣٠ . وترك لى هؤلاء الأصدقاء أن أتصرف فى الموقف مع إلحاح بعضهم علىّ أن أقدر النتائج التى تنجم عن رفض الاشتراك فى الوزارة إذا وقف الملك من أحزابنا موقف الخصومة وأباح لصدقى (باشا) حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . وبعد مناقشات طويلة بينى وبين الوزراء الدستوريين السابقين ، تألفت الوزارة وبين أعضائها أربعة منهم . ولم أر الاعتراض على ما حدث حرصاً على وحدة الحزب .

وبالغ صدقى (باشا) من بعد فى الحفاوة بالحزب ووزرائه مبالغة دفعت الحزب لتأييد وزارته بالقوة التى كان يؤيد هو بها الحزب ، أو على الأقل إلى التظاهر بهذ التأييد من جانبه ومن جانبنا مع قيام حالة الحذر عند الفريقين .

ونشأ عن كل ما حدث أن بدأ رئيس الوزراء يميل إلى مجاراة القصر فى رغائبه ، معتبراً القصر سنده الأصيل . وكان ذلك الميل متفقاً مع اتجاه صدقى (باشا) ، وإن بدا أقل اندفاعاً فيه عما كان فى سنة ١٩٣٠ .

ابتدع القصر فى ذلك الحين منصباً فيه لم يعرف من قبل . ذلك منصب المستشار الصحفى لديوان الملك . وصدر الأمر الملكى بتعيين الأستاذ كريم ثابت فى هذا المنصب ، فلم يبد صدقى (باشا) اعتراضاً جدياً على هذا الوضع المبتكر . وقيل يومئذ إنه أراد أن يلمح بالاعتراض فأبلغ الملك أن الأستاذ كريم ثابت كان يتقاضى من المصروفات السرية مبلغاً معيناً ، وأن كرامة منصبه الجديد تقتضى إعفاءه من الاستيلاء على هذا المبلغ ، فصدرت الإرادة الملكية بمضاعفة المبلغ الذى يستولى عليه المستشار الصحفى من المصروفات السرية ، ونفذ صدقى (باشا) هذه الإرادة .

وحدث فى ذلك الحين أن دعا (الملك) فاروق ، بغير رأى الوزارة ولا علمها ، ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها ، واستقبلهم فى مزارعه الخاصة بإنشاص ، وتحدث وإياهم فى سياسة الدول العربية والجامعة العربية . وصدرت فى هذا الاجتماع قرارات أذيعت ، من بينها قرار بإنشاء قومية عربية . ولم يحضر هذا الاجتماع وزير الخارجية . لطفى السيد (باشا) ، وحضره الأمين العام لجامعة الدول العربية . وفهم الناس يومئذ أن سياسة (الملك) فاروق الشخصية ترمى إلى أن يتولى بنفسه الزعامة على الدول العربية . مع ذلك لم تعترض

الوزارة على ما حدث ، ولم ترد أن تثير أية ثائرة بشأنه .

وكان صدقى (باشا) يعتذر عن سكوته عن مثل هذه الأمور بأنه يفاوض إنجلترا لإجلاء قواتها عن قناة السويس وإعادة الوحدة بين مصر والسودان ، ومن الخير أن يبقى الجو الذى تجرى فيه هذه المفاوضات صفواً لا يعكره خلاف بين القصر والوزارة على أمور لا تبلغ أهميتها مبلغ المفاوضات ، وكأنما القصر غير مطالب من جانبه بالمحافظة على صفاء هذا الجو ، بل كأن من حق القصر أن ينتهز مثل هذه الفرصة لتحقيق أغراض لا يستطيع تحقيقها فى الأوقات العادية .

وقد أثبت الواقع من بعد أن الإغضاء عن حق بحجة المحافظة على مصلحة عليا لا يكفل هذه المصلحة ، ويؤدى إلى نتائج خطيرة . فقد أدت سياسة القصر من بعد إلى اضطراب فى شئون الحكم ، ولم يكفل السكوت عنها نجاح المفاوضات .

ورسمت الوزارة لنفسها سياسة داخلية صورتها فى عبارة (محاربة الفقر والجهل والمرض) ، وعهدت إلى كل وزير بتنفيذها فى وزارته . وقد أخبرنى بعض الوزراء أن هذه السياسة كانت جديرة بأن تؤتى خير الثمرات لو أن تنفيذها جرى بهمة تعادل همة الدعاية التى صحبتها أول إعلانها . لكن اشتغال رئيس الوزارة بالمفاوضات من ناحية ، واعتبارات الميزانية من ناحية أخرى ، جعلتا الهمة التى بدأت بها تفتر شيئاً فشيئاً ثم تزداد فتوراً كلما شعرت الوزارة بعقبات تقف فى سبيلها وتهدد مركزها .

وكان مجرى المفاوضات يهدد مركز الوزارة أحياناً . وقد اختلف أعضاء هيئة المفاوضة عند بحث مسألة السودان اختلافاً اضطر معه إسماعيل صدقى (باشا) إلى تقديم استقالة الوزارة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ . وأراد الملك أن تتألف وزارة مؤتلفة برياسة شريف صبرى (باشا) يشترك فيها الوفديون . لكن هذه الفكرة لم تنفذ لأسباب مختلفة ، منها أن القصر لم يكن متحمساً لها . دعانى الملك فى هذه المناسبة لمقابلته ، فلما كنت فى حضرته ذكر لى أنه كلف شريفاً بتأليف وزارة يشترك فيها الوفد بأعضاء ثلاثة ليس رئيسه منهم ، ويشترك فيها السعديون والدستوريون ، فيكون النقراشى (باشا) وسعدى معه ، وأكون أنا ودستورى معى من أعضائها . وكان جوابى أننى عاهدت الله ونفسى ألا أكون وزيراً أبداً ، وأننى لا أنقض عهداً قطعته . وقال الملك : قابل شريفاً وتكلم معه .

ولعل إجابتى هذه ، وإن وافقت هوى الملك فى أمر تأليف الوزارة الجديدة ، لم تعجبه صيغتها ، كما لم تعجبه صيغة كثير من إجاباتى فى ظروف مختلفة .

فلما قابلت شريف (باشا) صبرى بمنزل سرى (باشا) فى المساء لم نتفق . وقد ذكر لى حسن يوسف (بك) رئيس الديوان بالنيابة ، فى الغداة ، أنه سر بعدم الاتفاق ، ولكنه كان يود أن يجىء إخفاق الفكرة من ناحية الوفد حتى لا يتهم القصر بأنه عمل لإخفاقها .

ورفض الملك استقالة صدقى (باشا) ، وعادت وزارته تعالج شئون الدولة . لكن الخلاف فى هيئة المفاوضة كان قد بلغ حداً تعذر معه الاتفاق على شىء . وكانت الوزارة قد عدلت واشتركت فيها الهيئة السعدية . ورأى صدقى (باشا) أن يسافر إلى لندن ، وأن يتصل مباشرة بوزير الخارجية البريطانية لإتمام المفاوضات ، وطلب أن أسافر ويسافر النقراشى (باشا) معه بوصفنا رئيسى الحزبين المشتركين فى الوزارة . ورفضت هيئة المفاوضة إقرار هذا الرأى ، فسافر صدقى (باشا) ووزير الخارجية إبراهيم عبد الهادى (باشا) إلى لندن ، ممثلين لهيئة الوزارة لا لهيئة المفاوضة ، وانتهيا إلى مشروع اتفاق وقعاه ووقعه مستر بيفن بالحروف الأولى من أسمائهم ، وعرف من بعد بمشروع « صدقى – بيفن » .

فلما عادا إلى مصر ، دعيت هيئة المفاوضة للاجتماع كى تبدى رأيها فى المشروع ، فتبين أن الخلاف القديم جعل التعاون بين أعضائها ، والتعاون بينها وبين الوزارة مستحيلا . عند ذلك حلها صدقى (باشا) اكتفاء بعرض المشروع على البرلمان . وقد أفادت المعارضة من هذا الإجراء ، واتخذته دليلا على أن المشروع لا يحقق مطالب مصر . وأيد المخالفون من أعضاء الهيئة المنحلة هذا التصوير فزاد مركز صدقى (باشا) ومركز الوزارة كلها دقة وحرجاً .

وأعان المعارضة على الاشتداد فى مهاجمة الوزارة ، التجاء صدقى (باشا) إلى الشدة فى معاملة الصحف بحجة مقاومة الشيوعية وما يتصل بها من نزعات يسارية ، وإلى اعتقال من ينسب إليهم نشاط شيوعى اعتقالا شبه عرفى .

وقد استندت الوزارة لتسويغ الشدة فى معاملة الصحف إلى فقرة وردت فى مادة الدستور الخاصة بحرية الصحافة تبيح إنذار الصحف أو تعطيلها بالطريق الإدارى إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى ، وحاولت أن تبسط سلطانها فى الإنذار والتعطيل إلى مدى أوسع من الشيوعية والنزعات اليسارية ، حتى لقد قال رئيس لجنة القضايا إذ ذاك من فوق منبر مجلس الشيوخ . إن مسائل الزواج والطلاق والميراث وما إليها تدخل فى مدلول كلمتى (النظام الاجتماعى) الذى تشير إليه المادة . وقد اضطررت أنا أن أتلو يومئذ من منصة رياسة الشيوخ بياناً أدفع به هذا التفسير وأدافع عن حرية الصحافة ، وأعيد إلى الأذهان أن الفقرة التى تستند إليها الحكومة إنما أقحمت على المشروع الذى وضعته

لجنة الدستور فى سنة ١٩٢٢ لمقاومة الشيوعية ، فهى استثناء من نص المادة الذى يحظر مراقبة الصحف وإنذارها أو تعطيلها بالطريق الإدارى ، ولا يصح أن يتجاوز الاستثناء حدوده بحال ، بل يجب أن يبقى محصوراً فى أضيق هذه الحدود .

أدت هذه الأحوال مجتمعة إلى تبلبل الأفكار وشيوع القلق ، وإضراب طلاب الجامعة . وتعدى الأمر إلى أعمال إجرامية منكرة : كانت القنابل تلقى فى غسق الليل فى الشوارع أو فى أحياء تجارية ، فيدفع تفجرها فى النفوس الرعب والفزع . وألقيت قنابل أمام مساكن مأهولة فأحدثت من الأضرار ما زاد الناس رعباً وهلعاً . عدت إلى منزلى ذات مساء ، فلما استقر بى المقام سمعت نفير عربتنا الخاصة إيذاناً باقترابها من المنزل . وبعد لحظة سمعت دوياً مزعجاً نشأ عن تفجر قنبلة أمام باب المنزل . وتبين حين التحقيق أن قنبلة أخرى كانت موضوعة فى الطريق على مقربة من القنبلة الأولى ولم تنفجر .

تعددت هذه الحوادث ، وجعلت الناس فى العاصمة وفى الأقاليم يشعرون بأن الوزارة عاجزة عن حفظ الأمن ، وأنها يجب أن تستقيل .

استقالت وزارة صدقى (باشا) إثر هذه الحوادث . وكانت قبل ذلك قد لجأت إلى مجلس النواب وعرضت عليه مشروع « صدقى - بيفن » فأقره . وكان النقراشى (باشا) بين الخطباء الذين تكلموا يؤيدون المشروع . فلما قبل الملك استقالة صدقى (باشا) عهد إلى النقراشى (باشا) فى تأليف الوزارة ، فألفها من الأحرار الدستوريين والسعديين دون غيرهم من الأحزاب أو من المستقلين . وظن بعضهم يومئذ أن اختيار النقراشى (باشا) لرياسة الوزارة ، بعد أن أعلن قبوله مشروع « صدقى - بيفن » له مغزاه . لكن الأحرار الدستوريين كانوا قد أبدوا على مشروع « صدقى - بيفن » تحفظات . وكان ما حدث من اختلاف هيئة المفاوضة مع صدقى (باشا) على مسألة السودان قد أقنع الناس بأن ما ورد فى المشروع بشأنها لا يمكن الاطمئنان إلى صيغته . لذلك كله لم يكن للنقراشى (باشا) بد من استئناف المفاوضات . ولم ترفض إنجلترا ما طلب من ذلك لأنها جرت فى سياستها منذ ١٩٢٢ على ألا ترفض المفاوضة إذا طلبتها مصر .

والواقع أن الإنجليز كانوا حريصين فى ذلك الحين على جلاء قواتهم عن قناة السويس تخفيفاً لأعباء دافع الضرائب البريطانى ، ولأن القناة لم يبق لها من الأهمية الاستراتيجية بعد التطور الذى حدث فى أسلحة الحرب مثل ما كان لها من قبل . ولتثبت حسن نيتها نقلت قواتها من القاهرة والإسكندرية إلى منطقة قناة السويس ، واحتفلت وزارة النقراشى

(باشا) بهذا النقل ، وعدته فألا حسناً بنجاح المفاوضات التى استأنفها رئيسها .

على أن ما قام به النقراشى (باشا) من مباحثات ، ثم ما قام به أحمد خشبة (باشا) وزير الخارجية من مسعى لتنظيم الحكم فى السودان - ذلك كله لم يسفر عن نتيجة مقبولة . وتداول ساسة مصر المؤيدون للحكومة النظر فى موقف مصر بعد إخفاق المفاوضات ، واستقر رأيهم على أن تلجأ مصر إلى مجلس الأمن تعرض خلافها مع إنجلترا عليه . وعرض الخلاف بالفعل فى أشهر الصيف من سنة ١٩٤٧ . وبعد جلسات وخطب عديدة انتهى المجلس فى ١٠ سبتمبر إلى قرار بتأجيل المشكلة إلى أجل غير مسمى ، مع الاحتفاظ بها فى جدول أعماله ، وللطرفين المتنازعين ، ولمن شاء ، أن يثيرها من بعد على النحو الذى يراه .

وعاد النقراشى (باشا) بعد ذلك إلى مصر ، وبعث الملك إلى المطار بعربة ملكية أقلت وزيره الأول إلى القصر ، فقابله الملك وأصدر إليه نطقاً ملكياً بأن أحداً لم يخدم مصر كما خدمها هو [١] .

اطلعت على قرار مجلس الأمن بتعليق المسألة المصرية وأنا على ظهر الباخرة مسافر إلى نيويورك أرأس وفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وكانت هذه الجمعية ستنظر مسألة جد خطيرة عند الدول العربية كلها . كانت ستنظر التقرير الذى وضعته لجنة شكلتها فى دورة خاصة لحل مشكلة فلسطين ومكان العرب واليهود فيها .

لم تعهد الجمعية العامة للجنتها السياسية بنظر هذه المسألة ، بل ألفت لجنة خاصة تقديراً لما لها من جليل الخطر فى الحياة الدولية . وقد استمرت اللجنة الخاصة تبحث الموضوع وتناقشه وتحاول إيجاد حل يرضاه العرب واليهود طيلة الثلاثة الأشهر التى امتد إليها انعقاد الجمعية العامة فلم توفق إلى هذا الحل ، فأحالت المسألة على الجمعية العامة . وبعد مناقشتها قررت الجمعية إنشاء دولة إسرائيل بأغلبية لم تبلغ الثلثين من عدد الأعضاء الحاضرين ، وذلك لكثرة الممتنعين عن التصويت . مع ذلك اعتبر القرار بإنشاء دولة إسرائيل صحيحاً متفقاً مع ميثاق الأمم المتحدة ! ! [٢] .

فكرت طويلا وأنا فى طريق عودتى إلى مصر فى هذا الموقف الذى أثارته الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط بالنكوص عن إصدار قرار موضوعى فى المسألة المصرية ، وبإصدار قرار بإنشاء دولة إسرائيل ، ورأيت أن البلاد الشرقية يجب أن تتخذ لها موقفاً خاصاً فى المعترك

---

(١) تفصيل ما حدث فى المفاوضات وفى مجلس الأمن مدون فى الجزء الثالث من هذه المذكرات

(٢) تاريخ المسألة الفلسطينية وأطوارها مشروحة فى الجزء الثالث من المذكرات .

الدولى يعاونها على تحقيق استقلالها وسيادتها . وزادنى إمعاناً فى هذا التفكير ما لمسته خلال ثلاثة الأشهر التى أقمتها فى أمريكا من توتر العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية توتراً أثار فى الولايات المتحدة هستريا الحرب وجعل ساستها وصحافتها يندفعون يريدون القضاء على روسيا السوفييتية قبل أن تستعد لمهاجمة بلادهم أو تستعد للدفاع عن نفسها .

إننا حلفاء الدول الغربية . وبعبارة أصدق تصويراً للواقع : إن أكثر البلاد الشرقية ، والبلاد العربية كلها ، واقعة فى دائرة النفوذ الغربى . فإذا وقعت حرب بين الكتلتين الغربية والشرقية ، ونحن فى هذا الموقف ، تلقينا صدمتها الأولى ، وكنا طوال الحرب فى مثل موقف بلجيكا فى الحربين العالميتين الماضيتين . فإذا لم تحترم هذه الدول الغربية حريتنا وسيادتنا كاملتين فى أثناء السلام ، وكنا سنبقى كما نحن فى دائرة النفوذ الأجنبى ، فما أجدرنا أن نعدل نهائياً عن التفكير فى الاستقلال والسيادة والحرية والرخاء . وهذا ما لن نرضاه . ويجب لذلك أن نفكر فى إنشاء كتلة جديدة تضم شعوب الشرق الأوسط وشعوب المحيط الهندى ، تكون سياستها الوقوف بمعزل عن الكتلتين ، واكتفاء كل واحدة من دول هذه الكتلة الجديدة بالدفاع عن نفسها إذا هوجمت . ذلك أحفظ لكرامتنا جميعاً ، وأحفظ للسلام العالمى .

كذلك فكرت ، متأثراً بما شهدته فى اجتماع الأمم المتحدة . وقد أعلنت إنجلترا إلى هذه الأمم أنها قررت إنهاء انتدابها على فلسطين وسحب قواتها منها فى موعد نهايته ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، وتركت لليهود وللعرب مواجهة الموقف الذى ينشأ عن تنفيذ قرارها . وكان اليهود بعد قرار الأمم المتحدة يعدون العدة لإنشاء دولتهم . وكان وزراء خارجية الدول العربية يجتمعون يفكرون ما عساهم يصنعون للحيلولة دون إنشاء هذه الدولة . وكان النقراشى (باشا) مصراً إزاء هذا الموقف على ألا يلجأ إلى القوة المسلحة حتى لا يدفع الجيش إلى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة فى منطقة قناة السويس وراء ظهره .

ولو أن الأمر فى مصر كان للنقراشى (باشا) وحده ، لبقى على إصراره ذاك . لكن الأمر فى الواقع لم يكن كذلك .

أشرت إلى أن الملك فاروقاً بدأ بعد انتهاء الحرب فى أوربا وفى الشرق الأقصى ، يعمل على توطيد سلطانه المطلق ، فأنشأ منصب المستشار الصحفى للديوان الملكى بغير علم الوزارة ولا رأيها ، ثم إنه اتجه بتفكيره إلى أن يتولى بنفسه زعامة الدول العربية من غير أن يكون لوزرائه رأى فى الأمر أو كلمة . ولهذا الغرض جمع ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها بمزارعه الخاصة بإنشاص ، وتداول معهم الرأى فى شأن هذه الدول ومصيرها . وحضر هذا

الاجتماع عبد الرحمن عزام (باشا) الأمين العام لجامعة الدول العربية . وآثر صدقى (باشا) ، حرصاً منه على صفاء جو المفاوضات ألا يعترض على اجتماع إنشاص فسكت عنه .

وقد شجع الملك فى اتجاهه المطلق أن بلغ الخلاف بين الأحزاب المصرية مبلغاً استعصى معه جمع كلمة الأمة حين كان الخطر الذى يقتضى اتقاؤه جمع الكلمة ماثلا أمام كل عين . لما لم تنته مفاوضات النقراشى (باشا) وخشبة (باشا) مع إنجلترا إلى نتيجة ، واجتمع الرأى على الاحتكام إلى مجلس الأمن ، قدرت أن وحدة الأمة فى وزارة قومية أكفل بنجاح مسعاها . وخاطبت فى الأمر كثيرين ممن كانوا يحضرون إلى مكتبى برئاسة الشيوخ . وحضر عندى ذات صباح حسن (بك) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، وأخبرنى أن الملك يرحب بتأليف وزارة قومية ، ويرى أننى أقدر من غيرى على إقناع الوفديين وسائر الأحزاب بقبول الفكرة . ودعوت إلى مكتبى لطفى السيد (باشا) ، وواصف غالى (باشا) ، وزكى العرابى (باشا) وصبرى (باشا) أبو علم . وخاطبتهم فى الأمر ، فاقتنع الأولان لأنهما مستقلان ، واستمهلنى الآخران ، وهما وفديان ، للتفكير فيه . وفى الغد أبلغنى صبرى (باشا) أبو علم أن الوفد يرفض هذه الدعوة لاقتناعه بأنها غير مخلصة ، وأن الوزارة القومية إذا تألفت وحققت جلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة مصر والسودان ، فستقال هذه الوزارة أو تستقيل ، وسيسخر الملك من الوفديين ويقصيهم عن الحكم إلى غير عودة . وعبثاً حاولت إقناع سكرتير الوفد بأن هذا التفكير غير مستقيم ، وبأنه لو صح لزاد الوفد قرباً من قلب الشعب ، ودمغ خصومه بشر ما يدمغ به سياسى ، بالنفاق والكذب جرياً وراء الحكم وحرصاً عليه .

آمن الملك من يومئذ بأن الأحزاب التى تأبى أن تجتمع لمصلحة وطنية عليا لا سبيل إلى اجتماع كلمتها ضد ما يكسبه لنفسه من سلطان مطلق . وكان قد آمن من قبل بأنه يستطيع أن يفعل ما يشاء ما أمن تدخل إنجلترا فى شئونه . ذلك بأنه كان يظن إلى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أن محبة الشعب له وتعلقه بشخصه يصدان إنجلترا عن التعرض لذاته أو لعرشه . فلما رأى ما حدث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ورأى الشعب يستقبل الأمر الجلل بما استقبله به ، فقد إيمانه بالشعب ، وحسب أنه يستطيع أن يحكمه حكماً مباشراً إذا أمن جانب الإنجليز مؤمناً – كآبائه – بأن الشعب المصرى لين العريكة سهل القياد .

أذكر يوماً قابلته وجرّ الحديث إلى ذكر ٤ فبراير ، فأبديت أسفى لما حدث يومئذ ، فقال : لا تأسف . لقد علمنى هذا الحادث درساً لن أنساه .

وما أحسبه قصد بعبارته هذه غير المعنى الذى أشرت إليه .

وكان طبيعياً أن يتجه فاروق للسطان المطلق وقد وجد ما يدفعه إليه ويشجعه عليه . فتاريخ مصر الحديث يميل به إلى هذا السلطان وإلى مقاومة كل قوة تقف فى سبيله . ألم يكن جده الأعلى محمد على قد فرض نفسه حاكماً مطلقاً بعد أن وصل إلى « باشوية » مصر بإرادة الشعب المصرى ، ثم أدت به نزعته الفردية فقاوم متبوعه سلطان آل عثمان حتى لا تقف قوة فى سبيل إرادته . وكان موشكاً أن يبلغ ما أراد لولا أن قاومته السياسة الأوربية وحاربته ؟ ! أو لم يكن جده إسماعيل مثال الحاكم الفرد الذى لا يعرف لسلطانه حداً ولا قيداً ، فكانت إرادته العليا وكانت كلمته أمر نافذاً وقانوناً يخضع الكل له ؟ وظل ذلك شأنه حتى اصطر تحت ضغط الحوادث الدولية إلى التظاهر بالاعتماد على الشعب والتسليم بحقوقه برغم ازدرائه هذا الشعب وإنكاره وجوده . وقد انتهت به نزعاته ومداوراته إلى أن استجاب السلطان العثمانى إلى ما طلبته الدول الكبرى فخلعه عن عرش مصر .

وكان لوالده الملك فؤاد مثل هذه النزعة . وإن بقيت حبيسة فى السنوات الأولى من عهده ، لأنه جاء إلى العرش بعد أن بلغ الخمسين من سنه ، وجاء إليه بقوة الحماية البريطانية التى فرضت على مصر منذ بدأت الحرب العالمية الأولى فكان الأمر فى أثناء تلك الحرب إلى السلطة العسكرية البريطانية . فلما انتهت الحرب واستخلصت مصر من إنجلترا الاعتراف باستقلالها وسيادتها ، حاول أن يفوز بالنصيب الأوفى من ثمرات هذا الاعتراف ، وأن يوسع حقوق الملك فى الدستور ، وأن يمدها من بعد إلى ما وراء نص الدستور . ولقد ظلت صلاته بالساسة المصريين قائمة على الحيطة والحذر .

شاب لما يبلغ السابعة والعشرين ، هذه وراثته ، طبيعى أن يكون النزوع إلى السلطان المطلق بعض فطرته . فإذا أحاطت به منذ نعومة أظفاره بيئة شجعت أثرته ، ثم توفى والده ولما تسعده دراسته بحظ من الحكمة يخفف من هذه الأثرة ، كان طموحه إلى الانفراد بالسلطان عظيم .

قص علىّ عزيز (باشا) المصرى ، وكان قد سافر إلى إنجلترا قبيل وفاة الملك فؤاد مشرفاً على تعليم فاروق ، أن المحيطين بولى العهد كانوا يسارعون إلى إرضاء أهوائه ونزوات شبابه ، وأن رائده حسنين (بك) — الذى أصبح من بعد حسنين (باشا) رئيس الديوان — كان لا يصده دون الاندفاع إلى ما يطوئ نوازع هذا الشباب . فلما تولى الملك بعد أبيه ، بالغ المحيطون به فى تملق شبابه وفتوته . فكانوا يقولون له : إنه وحده الذى يستطيع أن ينهض بالبلاد ويدفع إليها من شبابه أسباب الوثبة والفتوة ؛ وكانوا يقولون له : إن الساسة فى مصر قد نشأوا فى عهد الاحتلال البريطانى والحماية البريطانية وظلوا متأثرين بتفكير ذلك العهد

وعقليته ، وأن البلاد يعوزها دم جديد وعقلية جديدة . وهذا الدم وهذه العقلية موجودان فيها ولكنهما بحاجة إلى من يبعثهما ويبرزهما ، وفاروق الشاب الحكيم يستطيع ذلك ولا يستطيعه غيره ؛ وكانوا يقولون له : إن أجداده هم الذين أنشأوا مصر الحديثة من العدم ، وهم الذين انتشلوها من وهدة الفناء إذ كادت تتردى فيها لعهد المماليك . وأنه وارث هذا التراث المجيد وصاحب الرسالة ببعث الشرق كله وإتمام المعجزة التى حاولها جده محمد على ثم حالت الأقدار دونها .

كانوا يقولون له ذلك وأشباهه من القول ، فكان يصدقه ويفتتن به ، وكان لذلك يمقت كل من يذكره بأنه ما يزال فى بدء شبابه ولما تنضج التجارب حكمته ، أو أنه بحاجة إلى أن يدرس ليتم تعليمه ، أو أن من الخير له وللبلاد أن يسمع لمشورة الساسة القدامى وأن يفيد من تجاربهم . كان لا يطيق هذا الكلام ويضيق بصاحبه قدر ما كان يفسح صدره للملقين الذين لا يفتأون فى ملقهم يكررون له أنه الحكمة مجسمة ، وأنه يرى بعين بصيرته ما لا يراه غيره بعلمهم وتجاربهم وسنهم وخبرتهم .

نشبت الحرب العالمية الثانية ولما يكن فاروق قد بلغ العشرين من سنه . وأدت الظروف إلى بقاء مصر دولة غير محاربة . وقد سمعت الملك غير مرة يقول إنه هو الذى رسم هذه السياسة وأمر بتنفيذها ، وأن أحداً غيره لم يكن يفكر فيها . هذا مع أنه كان يرى فى سنة ١٩٣٨ أن يتولى بنفسه قيادة الجيش المصرى وأن يتخذ مقر قيادته على حدود مصر وبرقة . لكن أطوار الحرب غيرت من هذا الاتجاه . فقد رأى المصريون تقدم الألمان السريع واستيلاءهم على بولونيا ثم على البلجيك وهولندا والدانمرك . عند ذلك بدأ المسئولون يتزعمهم الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر ، يقنعون الملك بأن تبقى مصر بعيدة عن الحرب فلا تعلنها . مع ذلك ظل الرأى فى دخول مصر الحرب أو بقائها دولة غير محاربة يتأرجح حتى أقنع حسن (باشا) صبرى الإنجليز بأن مصلحتهم تقضى ببقاء مصر قاعدة حربية آمنة غير محاربة .

ولو أن الملك توافرت له حكمة السن وتجاربه ، وصدق المشورة من حاشيته والمحيطين به ، لما أدت نزعته إلى السلطان المطلق لبرم الشعب المصرى أو عدم رضاه . فهذا الشعب طويل الاحتمال ، غير ميال للثورة إلا أن تفيض الكأس ولا يبقى فى قوس الصبر منزع . لكن نزعته هذه ، وشبابه المبكر ، وتمليق المتملقين ، ومكانة العرش ، كل ذلك دفعه إلى نوع من عدم المبالاة ظهر أول ما ظهر فى حياته العائلية . أذكر يوماً من سنة ١٩٤٠ لقيت فيه حسن (باشا) صبرى رئيس الوزارة وهو فى مكتبه بوزارة الخارجية ، وفيما نتحدث ذكر لى أن سير مايلز

لامبسون ، السفير البريطانى ، أبلغه فى الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم ، أن نزاعاً حاداً قام بين الملك فاروق والملكة فريدة فى الساعة الثالثة من صباح اليوم نفسه وقص عليه ما تبادله الزوجان من عبارات لا تخلو من قسوة لعل من أسبابها أن الملك رزق من فريدة (صافيناز) ثلاث بنات ولم يرزق ولى عهد .

فلما انتهت الحرب ازداد الملك اندفاعاً مع أهوائه ، فكان كثير ما يرتاد (الكباريهات) ويجالس فيها مختلف الطبقات ، ومن حوله حاشيته پوللى وكريم ثابت وحلمى حسين . وكان يقضى معظم لياليه يقامر بنادى السيارات بالقاهرة شتاء وبالإسكندرية صيفاً . وقد غامر بعضهم بتنبيهه إلى ما قد يجره ذلك من نتائج ، فكان يسخر من هذا التنبيه ويقول : أنا أعلم أنه لن يبقى فى العالم بعد سنوات إلا خمسة ملوك ، ملك إنجلترا وأربعة الملوك المصورة فى ورق اللعب .

وأدت به هذه الحال إلى أنه لم يكن يحفل برجال دولته ، بل كان يزدريهم ويقول إنه يكفيه أن يشير إلى أى منهم بإصبعه ليلبى الإشارة طائعاً شاكراً . كنت بروما صيف ١٩٤٨ أحضر مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى . وفى أنا غائب عن مصر هاجمتنى جريدة (أخبار اليوم) برغم اشتراك حزبى فى الوزارة مهاجمة لم أعرف لها سبباً . فلما عدت إلى مصر وقابلت الملك وقصصت بإيجاز ما حدث بروما رأيته انتقل بالحديث ، ودار بيننا حوار أذكر منه مايلى :

الملك : إنت يا هيكل جعلت الناس يقولون إنك طامع فى رياسة الوزارة .

أنـا : من هم هؤلاء الناس ؟ أنا لا أعرف أحداً قال ذلك غير (أخبار اليوم) .

الملك : كلا ؛ بل هناك آخرون كثيرون .

أنـا : وإذا كنت أطمع فى رياسة الوزارة ، (فجلالة) الملك هو الذى أتوجه إليه بهذا المطمع . فهل سمعتم منى (جلالتكم) شيئاً من هذا ؟ ! وهل ذكر أحد (لجلالتكم) أننى طلبت إليه أن يخاطبكم فيه ؟ ! إننى لا أرفض رياسة الوزارة إذا رأيتم (جلالتكم) يوماً أن للبلاد مصلحة فى ذلك . لكننى أؤكد لكم أننى لا يعنينى أن أكون يوماً رئيساً للوزارة ، ولا يعنينى أن أكون كما أنا اليوم رئيساً للشيوخ . وأسعد ساعة عندى أن أجلس إلى مكتبى أؤلف كتاباً تطمئن إلى تأليفه نفسى .

وبعد هنيهة صمت أردفت : وهل تحسبون (جلالتكم) أن رياسة الوزارة فى مصر مركز محسود ؟ . حسب رئيس الوزارة فى مصر متاعب زملائه ، ومطالب أعضاء البرلمان ،

ومطاعن الصحف ، والمشاكل التي تواجهه من كل جانب . فإذا لم تكن هناك خدمة للبلاد ترونها (جلالتكم) في إسناد الوزارة لشخص بذاته فما أغنى العاقل عن أن يواجه كل هذه المتاعب .

بعد هذا الكلام فترت أسارير الملك ثم قال : على كل حال يستطيع رئيس الوزارة إذا عز عليه مواجهة الموقف أن يستقيل . ولكن ، ماذا يستطيع الملك أن يفعل ؟

قلت مبتسماً : وهل كان لي شأن في أن تولد (جلالتكم) ملكاً .

وابتسم الملك . وانتقل إلى حديث آخر . لكن مفاجأته إياي بهذا الحديث كانت نذيراً بكلام لم يقله بعد لذي سمعه مني . فطالما سمعت من وزراء عبارات وجهها الملك إليهم لا يساوي البقاء في الوزارة سماعها .

وكان موقف الملك من وزارته بعد قرار الأمم المتحدة إنشاء دولة إسرائيل وتمهيد اليهود لهذا الإنشاء أشد إيضاحاً لاستئثاره بتوجيه سياسة البلاد من كل ما يمكن أن يرد بالخاطر .

ذكرت أن النقراشي (باشا) كان يأبى أن يلجأ إلى القوة المسلحة للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار . وكان يقول إنه لن يدفع الجيش المصري إلى حيث تكون القوات البريطانية المرابطة على قناة السويس وراء ظهره . وظل ذلك موقفه إلى يوم ١١ مايو سنة ١٩٤٨ . وبين عشية وضحاها تغير هذا الرأي فجأة . ففي يوم ١٢ مايو طلب النقراشي من عقد البرلمان في جلسة سرية ليطلب دخول القوات المصرية المسلحة أرض فلسطين . وعلم الناس بعد قليل أن وزير الدفاع الفريق محمد حيدر (باشا) ، رجل الملك وبدوره الخاص ، تلقى أمراً من الملك مباشرة فأمر فرق الجيش المصري باجتياز الحدود إلى أرض فلسطين دون أن يعلم رئيس الوزراء ومن غير أن ينتظر قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء . ذلك بأن حيدر كان جندياً وكان يفهم أن نص الدستور بأن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة لا يتقيد بأن الملك يستعمل سلطته بواسطة وزرائه . ومن ثم كان يفرض على نفسه ، وهو وزير الحربية ، أن ينفذ أوامر القائد الأعلى من غير انتظار لرأي رئيس الوزارة أو لرأي مجلس الوزراء .

كان اجتياز القوات المصرية الحدود إلى أرض فلسطين على هذا النحو عملا مخالفاً للدستور ، أقل ما يجزى به أن يستقيل وزير الحربية . وأن ترتد القوات المصرية إلى أرض مصر حتى ينظر البرلمان الأمر ويصدر قراره بشأنه . فإن لم يحدث ذلك فقد كان واجباً أن تستقيل الوزارة وأن تعلن إلى الشعب من فوق منبر البرلمان أنها قدمت استقالتها حتى لا تحمل وزر هـذا الاعتداء على الدستور . لكن النقراشي (باشا) نظر إلى الأمر غير هذه النظرة ، فتجاهل ما حدث ، وتقدم إلى البرلمان وكأن الأمور تسير في مجراها الدستوري ، وعرض عليه

معلومات غير دقيقة أدت إلى موافقة كل من المجلسين على إعلان الحرب على إسرائيل . ولعله أراد بذلك تغطية الملك ، ولعل اعتبارات أخرى جاوزت فى نظره احترام الدستور هى التى جعلته يغضى عن هذا الاحترام .

أقول اعتبارات أخرى وأقصد الوضع الداخلى فى البلاد . فقد كانت الأمور فيها تتطور فى اتجاه يدعو إلى كثير من القلق ومن الحذر ومن التفكير . وقد بلغ من هذا التطور أن أضرب رجال البوليس - حفظة الأمن فى البلاد عن القيام بواجبهم ، واضطر حيدر (باشا) إلى إنزال قوات الجيش لحفظ الأمن فى القاهرة والإسكندرية ، ثم اضطر إلى تسوية مشكلة البوليس بأمر الملك على نحو يختلف مع اتجاه رئيس الوزراء .

والالتجاء إلى الحرب ، لصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية ، سياسة لجأت إليها الدول الدكتاتورية مراراً فى التاريخ القديم والحديث .

أياً ما تكون الاعتبارات التى جاوزت احترام الدستور فى نظر النقراشى فإن ما سبق يشهد بأن الوزارة لم تكن فى مصر منفردة بمسئولية الحكم ، وأن القصر كان له السلطان الأعلى ، حتى لقد عبر صديق فى ذلك الموقف بأن فى مصر سلطتين ، إحداهما سياسية هى سلطة القصر ، والأخرى إدارية هى سلطة الوزراء ، وأن السلطة الإدارية تنفذ أوامر السلطة السياسية من غير مناقشة جدية ومن غير اعتراض .

والواقع أن سلطان القصر تجاوز رسم السياسة العامة إلى التدخل فى شئون الحكم جليلها ودقيقها ، وكان أشد تدخله فيما يتصل برغبات الملك ومطالبه . وكان سلاح إقالة الوزارة أو دفعها كارهة للاستقالة هو ما تخشاه بعض الوزارات وما ترتعد منه فرائص بعضها .

بل لقد حاول القصر التدخل فى شئون الهيئة التشريعية ، مع أنه لا سلطان له عليها إلا فى حدود ضيقة وأوقات محدودة . حدث التجديد النصفى لمجلس الشيوخ فى سنة ١٩٤٦ وانتهت مدة محمود شكرى (باشا) ولم يعين من جديد . وكان محمود شكرى (باشا) رئيساً للجنة المالية بالمجلس ، مشهوداً له بالكفاية والمثابرة والدقة . أما ولم يبق عضواً بالمجلس فقد وجب أن تنتخب اللجنة رئيساً لها مكانه . وتداولت مع أعضاء اللجنة فى الأمر واستقر رأينا على اختيار حسن صادق (باشا) وزير المالية الأسبق رئيساً للجنة . وفى اليوم الذى تحدد لانتخاب الرئيس دق جرس التليفون وحدثنى حسن (بك) يوسف رئيس الديوان بالنيابة وقال فى تلطف زائد : أيسمح (معالى) الرئيس أن نقترح عليه رئيساً للجنة المالية مكان شكرى (باشا) ؟ وأجبته على الفور : لقد تم اختيار حسن (باشا) صادق . عند ذلك قال : حسن

(باشا) رجل عظيم . وانتهت المحادثة ولم يخاطبني أحد شخصياً من بعد في أمر مما يجرى بمجلس الشيوخ .

أما تدخل القصر لدى الوزراء فيما يتصل برغبات الملك ومطالبه فكان متصلا ، لأن رغبات الملك ومطالبه كانت متصلة . أراد الملك أن ينزع أطيان الأوقاف الخيرية من وزارة الأوقاف لتتولى الخاصة الملكية إدارتها وتستولى على أجر نظرها . وكان على عبد الرازق (باشا) قد خلف أخاه مصطفى (باشا) وزيراً للأوقاف . فلما أبلغ هذه الرغبة الملكية اعترض عليها لما في إقرارها من معنى الاعتراف بأن وزارة الأوقاف سيئة الإدارة . ولا يملك وزير أن يوقع إقرارا ينطوى على مثل هذا المعنى . لكن اعتراضه لم يقف دون تنفيذ إرادة الملك . وكان ذلك يسيراً ، فوزير الأوقاف وكيل في إدارة هذه الأوقاف بتوكيل يوقعه الملك عند تأليف كل وزارة ، فحسبه وهو الأصيل أن يعهد إلى غير الوزارة بإدارتها ليسقط التوكيل . وكذلك فعل . فقد أصدر أوامر ملكية بضم الأوقاف التي يريد ضمها إلى الخاصة الملكية واحداً بعد الآخر . ولم يستطع وزير الأوقاف إلا أن يبلغ رئيس الوزارة ما حدث ، ولم ير رئيس الوزارة أن يجعل من هذه المسألة سبب أزمة قد تنتهى إلى إقالته أو إلى استقالته .

لم يكن الأمر بهذا القدر من اليسر فيما سوى الأوقاف . وقد حدث غير مرة أن وقف بعض الوزراء فلم ينفذوا ما أبلغوا أن رغبة الملك أو أن أمره متجهان إلى تنفيذه . وكانت مثل هذه المواقف تحسب على الوزراء الذين يقفونها . وحسابها عليهم كان يميل بوزراء آخرين إلى المسارعة لإجابة ما يطلب إليهم ، بل إلى اقتراح ما يحسبونه يرضى الملك وإن لم يطلبه . وهذا الطراز الأخير من الوزراء كان يتمس الزلفى لدى القصر بالتقرب إلى هذا أو ذاك من رجال الحاشية يظنونهم مقربين من الملك قريبين إلى قلبه . وكان الأستاذ كريم ثابت في مقدمة هؤلاء المقربين القريبين ، ثم كان محمد حسن السليمانى خادم الملك الخاص (الشماشرجى) من هؤلاء المقربين الذين يلتمس بعض الكبراء الزلفى إليهم .

وقد سرت عدوى هذه الزلفى من الوزراء إلى الموظفين كباراً وصغاراً ، فكان وكيل الوزارة أو سكرتيرها العام أو مدير المديرية ، بل كان بعض رجال القضاء ، يرون من أسباب ولائهم للقصر أن يتجاوزوا رؤساءهم وأن يتجاوزوا وزيرهم وأن يذهبوا إلى القصر يعرضون عليه ما يحسبونه ينال الرضا السامي وما يترتب عليه من رقى وطمأنينة إلى نعمة الحياة .

وكانت بعض الوزارات والإدارات تتبع القصر تبعية شبه رسمية . كان ذلك شأن وزارة الخارجية ، ووزارة الدفاع ، والمعاهد الدينية . وكانت هذه التبعية ترجع إلى عهد قديم ، وكان الحرص عليها سبباً في تعديل بعض مواد المشروع الذى وضعته لجنة الدستور

فى سنة ١٩٢٢ . لكن هذه التبعية للقصر كانت تتعلق بالسياسة العامة ولا تتناول التفاصيل . فلما اتجه فاروق إلى الاستئثار بالسلطان انحدرت التبعية لتتناول أصغر التفاصيل ، حتى لقد أخبرنى اللواء أحمد عطية (باشا) ، وكان وزيراً للدفاع فى وزارة النقراشى (باشا) ، أنه لم يكن يستطيع أن يقبل طالباً استثناء بالكلية الحربية إلا إذا عرض ذلك على القصر فأقره .

وكان الكثير جداً من وظائف الدولة يحتاج التعيين فيه أو الترقية إليه إلى صدور مرسوم بهذا التعيين أو بهذه الترقية . ولم يكن بد من الاتفاق سلفاً مع القصر ليصدر المرسوم . فالحركات القضائية من تعيين وترقية ونقل ، وحركات المديرين ومن إليهم من رجال وزارة الداخلية ، مما يحتاج الأمر فى شأنهم إلى صدور مرسوم ، هذا وما إليه من مثله لم يكن يعرض على مجلس الوزراء قبل أن يتفق الوزير المختص عليه مع القصر . فإذا عرض بعد ذلك على مجلس الوزراء ونوقش فيه وأبديت عليه اعتراضات كان الوزير المختص كثيراً ما يقول : « لكننا اتفقنا مع السراى » . فإذا لم يكن الاعتراض جوهرياً جداً تنازل عنه صاحبه حتى لا يعطل العود إلى السراى حركة كاملة .

وكان الوزير الذى لا يرضى الملك عن بقائه فى الوزارة مضطراً للاستقالة . علمت وأنا فى أمريكا فى أخريات سنة ١٩٤٧ أن اللواء أحمد عطية (باشا) وزير الدفاع ، والمهندس عبد المجيد بدر (باشا) وزير المالية استقالا . فلما عدت إلى مصر علمت أن سبب استقالتهما أنهما كانا مع وزيرين آخرين فى ملهى (حلمية بالاس) وكان الملك يرتاد هذا الملهى . فلما رآهما فيه مع زميليهما ، ورأى الزميلين يتركان المكان بعد قليل من دخوله ، ثم رآهما يبقيان زمناً بعد ذلك ، طلب إلى النقراشى (باشا) إخراجهما من الوزارة . وربما كانت لديه أسباب تتعلق برغباته الخاصة لم ينفذاها ، فرأى وجودهما فى هذا الملهى حجة لخروجهما من الوزارة لا يستطيعان دفعها أمام الرأى العام .

هل كان للرأى العام من رد الفعل ضد هذه السياسة وطريقة تنفيذها ما يلفت النظر ؟ لقد كانت جمهرة المطلعين على هذه التصرفات أكثر عناية بما يتعلق بشخص الملك ، فكانوا أكثر اهتماماً بعلاقاته بالملكة ، وبسهراته فى (حلمية بالاس) وفى (أوبرج الأهرام) وفى (سكارابيه) ، وفى نادى السيارات منهم بنزعته إلى الحكم المطلق . وكانت التصرفات الحكومية التى تتعلق بمصالحه المادية أشد إثارة لعنايتهم من اتجاهاته السياسية ، فكان استيلاء الأوقاف الملكية على عشرات الآلاف من الأفدنة التى تديرها وزارة الأوقاف ، وكان ما يماثل ذلك من تصرفات تهدف إلى زيادة الثروة الملكية ، أحل خطراً فى نظرهم من احتماع

إنشاص ، ومن اتجاه الملك الشخصى لزعامة الدول العربية . وكان بعضهم يلتمس للملك العذر عن سهراته ومغامراته ومقامرته بشبابه الباكر ، وبما للشباب من سلطان على الناس جميعاً وهم فى مثل سنه .

وقد كان للملك عند الرأى العام رصيد ضخم من المحبة والإعزاز منذ اعتلى العرش ، فلم يكن يسيراً أن يتبدد هذا الرصيد فى زمن وجيز ، وبخاصة لأن الحرب العالمية الثانية وتحكم القوات البريطانية وسياسة الحلفاء فى حكم مصر الداخلى بسلطة الأحكام العرفية حالت دون استئثار الملك بالسلطان ، ولأن شعوره كان متفقاً مع شعور الجمهور إلى أن انتهت الحرب . فلما بدأت ميوله تتكشف ، لم يكن طبيعياً أن ينقلب الناس دفعة واحدة من محبته وإعزازه إلى لومه والتثريب عليه . لكن فئات منهم بدأت تهمس ويرتفع همسها ، وبدأت تظهر الأسف على ما يبديه من عدم المبالاة فى مسلكه الشخصى ، وتلوم حاشيته ووزراءه لأن أحداً منهم لا يبصره بما لهذا المسلك من أثر فى نفس شعب مسلم ، سريع إلى النقد وإن كان بطيئاً إلى الثورة .

وكان طبيعياً أن يعمل الوفديون على إذاعة هذا النقد فى طول البلاد وعرضها ما استطاعوا . فقد أقصوا عن الحكم بإقالة وزارتهم بعد خمسة أشهر من تولى الملك سلطته الدستورية فلم يعودوا إليه إلا بسلطان الإنذار البريطانى فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، ثم لم يلبثوا فيه إلا ريثما انتهت الحرب فى أوربا ، فأقصوا عنه مرة أخرى فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . لذلك كان خصومهم يحاولون الدفاع عن الملك جهد طاقتهم ، وكان المستقلون والمحايدون ينظرون إلى هؤلاء وأولئك ثم لا يكادون يبدون رأياً وإن انطوت نفوسهم على الأسف الصامت لما يقع من تصرفات لا تعجبهم .

وكان الكثير من ذلك كله يبلغ الملك فلا يعنى به ولا يعيره التفاتاً . إنه مطمئن إلى أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة طمأنينته إلى حماية الدستور إياه بالنص على أن ذات الملك مصونة لا تمس ، وبما انطوى عليه قانون العقوبات من أحكام قاسية على العيب فى (الذات الملكية) . ولعله كان يبتسم حين يستمع إلى ما ينقل إليه عن بعض الساسة من أنهم قادرون على إثارة الشعب به لولا مخافتهم أن تترتب على هذه الإثارة مضرة وطنية كبرى تنتهى إلى تدخل السلطات البريطانية ، وقد تنتهى إلى عود قواتها لاحتلال القاهرة والإسكندرية . لهذا كله كان مطمئناً ، وإن لم تكن طمأنينته تخلو من حذر أن تظل فى نفس الإنجليز حفيظة عليه لمشايعته الألمان فى أثناء الحرب ، ولأنه كان لا يخفى هذا التشيع فى وقت كانت

الإمبراطورية كلها مشتبكة فى أثنائه فى نضال حياة أو موت .

أقر البرلمان بالإجماع محاربة اليهود فى فسطين لاعتبارات نفصلها عند الحديث عن « مشكلة فلسطين » . وفى الغد من ذلك اليوم تقدمت الوزارة إلى البرلمان تطلب إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف .

وفى مساء الخامس عشر من مايو أعلن اليهود إنشاء دولة إسرائيل غير عابئين بدخول القوات المسلحة لدول الجامعة العربية كلها أرض فلسطين . ولم تبطئ الولايات المتحدة الأمريكية أن اعترفت بالدولة الجديدة فور إعلان اليهود قيامها وتأليفهم حكومتها .

كانت القوات المسلحة المصرية وقوات الدول العربية الأخرى تسير فى أرض فلسطين تريد إلقاء اليهود الذين أنشأوا هذه الدولة فى البحر والقضاء بذلك على قرار الأمم المتحدة فى يوم تنفيذه . وهللت الشعوب العربية لهذه الخطوة وأخذت البلاغات الرسمية المصرية من يومئذ تروى تقدم الجيش المصرى فى بلاد بيت المقدس فيقرأها الناس فى الصحف ويسمعونها فى الإذاعة فلا يخامرهم ريب إزاء لهجتها الحاسمة فى أن القضاء لا محالة نافذ فى (إسرائيل المزعومة) ، وفى أن تل أبيب ، عاصمة (إسرائيل المزعومة) ستسقط فى يد الجيش المصرى بعد أيام .

ومر أسبوع وأسبوعان واقتربت الجيوش المصرية من تل أبيب ، ثم إذا بها تقف فجأة وتطيل خطوطها فى اتجاه القدس لاعتبارات ليس هنا محل تفصيلها .

وبعد زمن تدخلت الأمم المتحدة فى هذا النزاع المسلح وطلبت إلى المتحاربين أن يعقدوا هدنة مؤقتة لمدة ثلاثة أسابيع يحاول الكونت برنادوت السويدى ، مندوب الأمم المتحدة ، أن يجد فى أثنائها حلا للمشكلة . وعلى أسف من الشعوب العربية قبلت الحكومات العربية الهدنة فى اجتماع عقد بعمان . وبعد ثلاثة الأسابيع ستؤنفت الحرب لتعقد هدنة أخرى تلاها استئناف الحرب مرة ثالثة . وفى هذه المرة الثالثة شعرت القوات العربية بأن اليهود صاروا أكثر استعداداً مما كانوا أول الحرب ، وشعرت مصر بأن هذه الحرب موشكة أن تطـــول وأن القضاء على إسرائيل أصبح عسيراً . فلما عرضت الأمم المتحدة عقد هدنة دائمة بين العرب واليهود تفاوضت مصر وعقدت هذه الهدنة الدائمة ووقعتها مع مندوب دولة إسرائيل . وكذلك فعلت الدول العربية الأخرى .

سيرى القارئ فى الجزء الثالث من هذه المذكرات تفصيلا وافياً لمشكلة فلسطين منذ بدايتها إلى أن عقدت الهدنة الدائمة . وإنما أوجزت بحثها فيما أسلفت لبيان ما كان لها من أثر فى تطور الأحوال فى مصر تطوراً انتهى بها إلى الانتقال من عهد إلى عهد .

فمنذ الأشهر الأولى لنشوب الحرب بدأ المصريون يتساءلون : كيف أقدمت حكومتهم عليها من غير أن تكون مستعدة لها ، وبدءوا يتهامسون بما يجرى فى عواصم أوربا حيث ذهب ضباط مصريون ، ومدنيون مصريون ، يحاولون أن يعقدوا صفقات مع مصانع الأسلحة والمعدات الحربية لحساب الجيش ثم كان كثيرون منهم مثال الطيش والخفة ، وكان أكثر تفكيراً فى منفعته الخاصة منه فى سلامة دولته أو وطنه . وبدأ الساسة فى مصر يتحدثون عن موقف الملك من هذه الحرب وما كان بينه وبين ملك شرق الأردن ، الملك عبد الله ابن الحسين الهاشمى ، من تنافس أيهما يسبق إلى صلاة الجمعة فى المسجد الأقصى ببيت المقدس . وكان من أثر هذه الحرب كذلك أن بدأت طائفة من ضباط الجيش الشبان الذين اشتركوا فى القتال يفكرون فى أوضاع الحكم فى مصر ومبلغ احترام الحكام لأحكام الدستور.

ثم كان من أثر هذه الحرب أيضاً أن قويت شوكة جماعة الإخوان المسلمين قوة يخشى بأسها . ذلك بأنهم اعتبروا هذه الحرب بين العرب واليهود حرباً دينية فتطوع عدد غير قليل منهم اشتركوا فيها وخاضوا غمارها ، وكان من متطوعيهم عدد من الشبان المتعلمين رأوا ما كان من عبث فى ميادين القتال . وكيف كانت الأسلحة فاسدة والمدد غير منتظم ، وكيف أدى ذلك إلى إخفاق المجهود المصرى وإلى عقد الهدنة المؤقتة ثم إلى عقد الهدنة الدائمة ، فعادوا إلى وطنهم ساخطين على طريقة حكمه ، مؤمنين بأن اطراد الأمور على هذه الوتيرة يجر على الوطن أبلغ الضرر .

أما الملك ، ومن ورائه الحكومة ، فرأوا مواجهة هذا الشعور بإقامة الحفلات والاستعراضات إشادة ببطولة الجيش المصرى ، وببسالة القوة المصرية التى بقيت محصورة فى (الفالوجا) أربعة أشهر لم تسلم فى أثنائها سلاحها . بذلك استطاعوا أن يدعوا الشعب المصرى فى حيرة يتساءل : هل انهزم الجيش المصرى أمام اليهود ؟ أم أن جيشهم الباسل لم ينهزم ، ولكنها الأمم المتحدة هى التى أكرهت السياسة المصرية على قبول الهدنة الدائمة كما قبلت من قبل الهدنة المؤقتة ؟ !

وفيما كانت الحرب وكانت محادثات الهدنة جارية وقع حادث فتح الناس عليه عيونهم واسعة برغم المقدمات التى كانت تنذر به . لقد أشرنا من قبل إلى اختلاف الملك فاروق والملكة فريدة ، وإلى استهتار الملك فى حياته الخاصة وعلاقاته الزوجية . وقد اطرد هذا الخلاف وتحدثت الدوائر الخاصة عن علاقات الملك بإحدى الأميرات ، ثم عن صلاته الغرامية حديثاً استفاض حتى انتقل من هذه الدوائر الخاصة إلى الجمهور . وقيل يومئذ إن

علاقات الملك والملكة بلغت من التوتر حداً انقطع معه كل رجاء فى إصلاح ذات بينهما .
وفى هذه الأثناء جاءت إلى مصر من طهران الإمبراطورة فوزية شقيقة الملك وزوج شاه إيران وطالت إقامتها بمصر برغم تركها ابنتها الطفلة بالعاصمة الفارسية .

أدى ذلك إلى تساؤل الناس : ما بال هذا الملك الصالح الذى كان يؤدى فريضة الجمعة كل أسبوع فى أحد المساجد تحيط به جماهير غفيرة ، ثم كان يدعو كبار القارئين فى رمضان ليسمعهم الناس ليالى شهر الصوم - ما باله يتقلب فى مسراته الدنيا على هذا النحو الذى لا يتفق مع ما فرضه الإسلام من صلاح وتقوى ؟ ! وما باله يسىء إلى الملكة فريدة هذه الإساءات التى يتعفف عنها الناس ؟ ! بل ما باله لا يستتر وله القصور والدور والأركان وفى مقدوره من أسباب المتاع المستور ما لا يستطيعه غيره ؟ !

وإن الناس ليتناولون هذه الشئون الخاصة بالحديث إذا أعلن القصر أن الملك طلق الملكة فريدة وأعاد لها اسمها الأول (صافيناز) ، وأن شاه إيران طلق الإمبراطورة فوزية فعادت أميرة مصرية كما كانت . هنالك بهت كثيرون وجعل بعضهم يسأل بعضاً : أكان لرئيس الوزارة علم بما حدث قبل إعلانه ؟ أم أن الملك جرى فى هذا الشأن على إرادته فلم يكن لحكومته بما حدث علم ولم يكن لها فيه رأى ؟

فتح الناس عيونهم واسعة لما حدث ، وذكر بعضهم أن ملك إنجلترا تنازل عن العرش بضغط حكومته وضغط الرأى العام ، حين تشبث بزواجه من مسز سمسون بغير رضا الحكومة . كيف يقع طلاق الملك للملكة فى مصر ولا تحرك الحكومة ساكناً ، وكأنما الملك مطلق الرأى فى تصرفاته ، لا يحاسبه أحد ولا يصده أحد ؟ !

وكان لهذا الاضطراب الفكرى إزاء الأحداث المختلفة آثاره . وكانت حرب فلسطين أشد الأحداث إثارة لهذا الاضطراب . كنت بباريس فى الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ أحضر اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى . وفيما نحن مجتمعون صباح يوم ٢٩ ديسمبر بعث إلى مدير شركة (فرانس پرس) للأنباء مذكرة موجزة ينبئنى فيها بأن النقراشى (باشا) قتل فى القاهرة ، أطلق عليه شاب يرتدى اللباس العسكرى رصاصات أردته جثة هامدة ساعة وصوله إلى وزارة الداخلية . وذهبت لفورى إلى السفارة المصرية بباريس أستوثق من النبأ . فلما تيقنته أشار علىّ أحدهم أن أسرع بالعودة إلى القاهرة فأبيت . فليس فى مصر ما فى غيرها من تقليد دستورى يقتضى أن يستشار رئيس الشيوخ أو يستشار رؤساء الأحزاب فى مثل هذا الموقف . واتصل بى دسوقى أباظة (باشا)

تليفونياً بعد الظهر من مصر وأنبأني بأن رياسة الوزارة أسندت إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى ، وأنه يؤثر بقائي بباريس إلى الموعد الذى أنتهى فيه من عملي بها ، فقلت له إنى سأبقى بالعاصمة الفرنسية الأسبوع الذى حددته لبقائي بها حين سافرت من القاهرة إليها .

ما هو الدافع لقتل النقراشي (باشا) ؟ يرجح كثيرون أن الشاب الذى قتله ، وهو من الإخوان المسلمين ، قد تأثر بما بين النقراشي (باشا) وجماعة الإخوان المسلمين من خصومة . فقد كان النقراشي (باشا) مقتنعاً بأن حوادث القنابل والمتفجرات يرتكبها شبان من المنتمين للإخوان . وقد بلغ اقتناعه ذاك حد اليقين فاستصدر قراراً بحل الجماعة ومصادرة أموالها ، فكان ذلك إعلاناً للحرب بينه وبينها . وهذا هو السبب فى ترجيح بعضهم هذا الدافع لقتله .

عدت إلى مصر من باريس بعد عشرة أيام ، ثم قابلت الملك فذكر لى أنه أسند الوزارة إلى إبراهيم عبد الهادى (باشا) ليتابع سياسة النقراشي (باشا) .

وكان الطابع الظاهر لسياسة النقراشي (باشا) الحد من نشاط الإخوان المسلمين ، ومحاربة الشيوعية . وكانت محاربة الشيوعية أهم ما يعنى به الملك حرصاً على أمواله الطائلة وعلى عرشه ، كما كانت بعض ما تعنى به إنجلترا حتى لا تقوى الجبهة الشيوعية بامتدادها إلى الشرق الأوسط .

وإننى لفى منزلى ذات صباح إذ نقل إلى التليفون نبأ خطيراً . ذلك أن الشيخ حسن البنا ، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين ، قتل أمام جمعية الشبان المسلمين بعد زيارة دعى إليها وتحدث فى أثنائها إلى بعض رجالها . فلما نزل منها واستقر فى عربة التاكسى داهمه من أطلق عليه النار ، ثم اختفى فى ظلمة الطرق المحيطة بمكان الحادث مستتراً بسواد الليل . وسرعان ما انتشر هذا النبأ وتحدث الناس فيه وحاولوا الوقوف على سره . وزاد حديثهم الغداة وزادت طلعتهم حين علموا أن الحكومة أمرت بنقل جثة الشيخ حسن من مستشفى قصر العيني إلى منزل والده فى سرّ من الناس ، ثم أمرت بألا يشيعه إلى مقره الأخير إلا عدد محدود من أهله الأقربين ، وألا يقام له مأتم يقصد إليه المعزون فيه . وكانت المحافظة على الأمن سند الحكومة فى تصرفها . أما الإخوان فحسبوا فى قتل مرشدهم العام ثأراً من الحكومة لمقتل النقراشي (باشا) . ولم يسفر التحقيق الذى أجرته النيابة عقب الحادث عن نتيجة . ولا تزال هذه الجريمة غامضة المقدمات حتى اليوم فى حدود ما أعلم .

كان الفصل التشريعى لمجلس النواب ينتهى فى الأيام الأولى من شهر يناير سنة ١٩٥٠ . وكان إبراهيم (باشا) عبد الهادى قد انتخب رئيساً للهيئة السعدية إثر تأليفه الوزارة خلفاً

للنقراشى (باشا) . وكان الأستاذ حامد جودة ، رئيس مجلس النواب ، قد انتخب نائباً له فى رياسة الهيئة السعدية . وكان الأستاذ حامد جودة مشغول البال باقتراب موعد الانتخاب ، طويل التفكير فى الوسيلة التى يكسب بها معركتها . وقد ترك له رئيس الوزارة هذا الميدان ليتفرغ لما سواه من شئون الدولة .

وقد علمت أن تقسيما جديداً للدوائر الانتخابية وضع فى وزارة الداخلية تمهيداً لعرضه على البرلمان لاستصدار قانون به . وكانت الحجة التقليدية لوزارة الداخلية فى تعديل الدوائر أن التعداد الذى جرى فى سنة ١٩٤٧ أثبت أن عدد السكان زاد زيادة كبرى لا مفر معها من إجراء هذا التعديل .

بدأ أعضاء مجلس النواب من رجال حزبنا ، وبدأ غيرهم ممن يريدون أن يرشحوا أنفسهم تحت لوائه يسألوننا عن هذا التعديل ، يريدون معرفته لإبداء ملاحظاتهم عليه لعلنا نجد الوسيلة للتوفيق بينه وبين هذه الملاحظات . وطلبت إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى أن يطلعنى على هذا التعديل ، فأخبرنى أنه لم يطلع عليه بعد ، وأنه سيدعونى لنطلع عليه معاً متى سمحت مشاغله بذلك . وبعد أسابيع علمت أن مشروع هذا التعديل موجود عند الأستاذ حامد جودة بمجلس النواب ، وأن النواب السعديين يطلعون عليه عنده ويبدون ملاحظاتهم بشأنه ، وأن من يؤثرهم حامد (بك) من النواب الدستوريين تدون ملاحظاتهم كذلك بشأن دوائرهم . فلما خاطبت رئيس الوزارة فيما بلغنيه النواب من ذلك لم ينكره ، ولكنه استمهلنى حتى يدرسه معتذراً بكثرة مشاغله .

فلما عرف دسوقى أباظة (باشا) ما حدث بينى وبين رئيس الوزارة ثار ثائره كما ثار ثائر كثيرين من النواب ، ولذلك شبت بين الحزبين خصومة خالطتها المرارة . فقد تخيل الأحرار الدستوريون أن السعديين يريدون أن ينظموا المعركة الانتخابية من أول مراحلها ليفوزوا بالأغلبية المطلقة فيها وليستأثروا بالأمر دون غيرهم يوم تتم لهم تلك الأغلبية .

وزاد فى هذا الشعور ما قيل من أن السعديين يعملون على أن يرشحوا فى كل دائرة رجلا من أنصارهم فلا يدعون للأحرار الدستوريين إلا الدوائر التى لا سبيل إلى منافستهم فيها . عند ذلك تحدث بعض نوابنا بأنا لا نستطيع أن نطمئن إلى الانتخابات إلا أن يتولى وزارة الداخلية رجل مستقل . وقدرت أنا أن اتخاذ قرار حزبى بهذا المعنى ، بل إن الحديث باسم الحزب فيه ، سابق على الأقل لأوانه ، وأن الواجب يقتضى تنبيه زعماء السعديين إلى ما هو حادث حتى يتدبروا ما قد يترتب عليه من النتائج فى أمر الوزارة وبقائها فى مناصبها .

وقابلت عبد الهادى (باشا) بالإسكندرية ، مصطحباً إبراهيم دسوقى أباظة (باشا) وأحمد عبد لغفار (باشا) . وبعد حديث كنت فيه حازماً كل الحزم سلم رئيس الهيئة السعدية بأن الحزبين يجب أن يتقاسما الدوائر بالسوية . على أن دسوقى (باشا) لم يطمئن للمستقبل

وبينما يجرى ذلك كله ، صادفنى الأستاذ كريم ثابت عند باب كازينو سان ستفانو وأخبرنى أنه يريد أن يتحدث إلىّ . قال : أصحيح أن الأحرار الدستوريين يريدون وزيراً مستقلا للداخلية ليطمئنوا إلى نزاهة الانتخابات ؟ قلت : لم يتخذ الحزب قراراً فى الأمر . وإن أفضى إلىّ بعض النواب بمثل هذا الرأى . قال : سأبلغ الملك هذا الحديث . قلت . أنت وما بدا لك . وكان هذا أول حديث وآخر حديث جرى بينى وبين كريم ثابت فى مسألة عامة .

حدث ذلك فى النصف الثانى من شهر يوليو . وبعد أيام من حدوثه عاد حسين سرى (باشا) من أوربا ، وكان قد سافر إليها يصطاف ، وأعلن قبل سفره أنه لن يعود قبل شهر نوفمبر . فلما قرأت نبأ عودته دار بخاطرى أن فى الجو السياسى إرهاصاً يوحى التوحس . وكنت إذ ذاك أصطاف فى بور فؤاد ، تجاه بورسعيد . وإننى لفى منزلى بكرة الصباح من يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ إذ دق التليفون وخاطبنى حسن (بك) يوسف رئيس الديوان بالنيابة قائلا : لقد استقالت الوزارة ونريد أن تحضر إلى الإسكندرية اليوم للتشاور مع سرى (باشا) فى تأليف الوزارة الجديدة .

وجاءت طائرة خاصة أقلتنى وأقلت معى الأستاذ حامد جودة ، وكان قد جاء إلى بورسعيد يصطاف . وسألته ، فقال إنه لم يكن يعلم شيئاً عن استقالة الوزارة حتى أخبره محافظ القنال أن إبراهيم عبد الهادى (باشا) أبلغه النبأ وطلب إليه أن يرجو الأستاذ حامد كى يسافر معى إلى الإسكندرية .

وقابلنى دسوقى أباظة (باشا) فى مطار الإسكندرية ، فلما سألته عن استقالة الوزارة ذكر لى أن أحداً لم يكن يعلم عنها شيئاً إلى هذا الصباح ، وأن رئيس الوزراء دعا الوزراء إلى اجتماع فى الساعة التاسعة صباحاً وأبلغهم أن الملك بعث إليه حيدر (باشا) وزير الحربية فى الساعة السابعة صباحاً يبلغه أن الملك يرى أن تستقيل الوزارة . ورأى الملك أمر ، ولذلك جمعهم يتلو عليهم كتاب الاستقالة .

وقد علمت من بعد أن الملك دعا إليه وزير الحربية فى الساعة الثالثة بعد منتصف الليل ، وأمره أن يذهب من فوره إلى منزل رئيس الوزراء يطلب إليه أن يستقيل . والتمس وزير الحربية تأجيل الأمر إلى الصباح ، فأصر الملك على التنفيذ فوراً بحجة أن (الدنيا

رمضان) ، وأن سهرة رمضان ممتدة إلى الصباح ؛ وكرر وزير الحربية التماسه ، وتسامح الملك وأجازه أن ينتظر بالتبليغ إلى الساعة السابعة صباحاً .

وبعد أسابيع سألت رئيس الديوان الملكى بالنيابة عن السبب فى استعجال استقالة الوزارة فى الثلاثة الأيام الأخيرة من رمضان ، ولماذا لم تترك إلى ما بعد أيام العيد ، ثم لماذا لم يعط عبد الهادى (باشا) فرصة يمهد فى أثنائها لاستقالة كريمة ، وبخاصة أنه حرص على أن تكون العلاقة بينه وبين القصر طيبة ؟ ! فكان كل جوابه أن عبد الهادى (باشا) كان يعلم منذ كلف بتشكيل الوزارة أن سياسة الملك قيام وزارة قومية ، وأنه طولب غير مرة بتنفيذ هذه السياسة ، وأنه لم يفعل وكان حريًا بأن يرى (النور الأحمر إشارة الخطر) فى طريق وزارته . أما ولم يره ، ولم يرد أن يراه ، فلم يكن بد من أن يحدث ما حدث .

لماذا نفذ عبد الهادى (باشا) تبليغ وزير الحربية من غير أن يطلب مقابلة الملك ليقف على الدافع لهذا التبليغ ؟ ولماذا استقال ومجلسا البرلمان يؤيدانه ؟

أما السبب فى أنه لم يطلب مقابلة الملك فلأنه كان يعلم أن هذا الطلب لن يجاب . لقد كان رئيساً للديوان قرابة سنتين ، وقد عرف فى هذه الأثناء أن الملك لا يقابل رئيس الوزارة ولا أحداً من الوزراء ، ولا يقابل رئيس الديوان نفسه إلا فى المناسبات التى توجب (الرسميات) فيها هذه المقابلة ، أو حين يريد الملك أن يقابل شخصاً بعينه . أما فيما عدا ذلك فالحاشية تبلغ أوامر الملك للمختصين .

وأما أنه استقال ومجلسا البرلمان يؤيدانه ، فلأنه كان يعلم أنه إن لم يفعل كانت الإقالة أسرع إليه من أن يتقدم إلى البرلمان يعرض عليه أمر الملك إياه أن يستقيل ، كما كان يعلم أنه إن فعل لم يسعفه البرلمان بنافع ، لأن حق الملك فى إقالة الوزارة قد أقره المصريون ، سواء منهم من صدرت إليه هذه الإقالة فنفذها ، ومن خلفه فى الحكم على أساسها ، والمؤيدون لهذا وذاك من الوزراء والمستوزرين ورجال البرلمان وأنصار الأحزاب فى طول البلاد وعرضها .

صحيح أن هؤلاء جميعاً يعتذرون بأنهم إن لم يقبلوا الإقالة فى سلم ، أكرهتهم القوات المسلحة من البوليس والجيش على قبولها ، وأن مقاومة الشعب لهذه القوات هى الثورة . والثورة فى بلد محتل ، أو واقع فى دائرة النفوذ الأجنبى ، تجر عليه أبلغ الضرر . لكن هذا لا يعدو أن يكون اعتذاراً . والمعاذير يشوبها الكذب ، كتعبير المثل العربى القديم . فالشعب المصرى لن يثور لينصر ظالماً على ظالم ، ولا ليكون حكماً بين متنافسين كل منهما يريد الحكم لحسابه الخاص أكثر مما يريده لحساب الشعب . ولو أن هذا الشعب آمن

يوماً بأن حكومة ما تنكر ذاتها لمصلحته هو ، فتكفل لأبنائه جميعاً حريتهم ، لا فرق بين مؤيد ومعارض ، وترعى العدل المجرد عن الهوى بينهم جميعاً ، لا تؤثر طائفة على طائفة ، ولا تقدم نصيراً لنصرته إياها وإن كان لا يستحق التقديم ، ولاتخذل عاملا متفرغاً لعمله جزل الكفاية فيه لأنه لا ينصرها ، ولا تكتفي بالوعود البراقة تنثرها على الشعب ثم لا تنفذ منها شيئاً إذن لثار لها في وجه خصومها ، ولما استطاع ملك ولا استطاعت قوات مسلحة أن تقف في سبيل ثورته .

لم يطمئن شعب مصر إلى يومئذ مع الشيء الكثير من الأسف – إلى قيام مثل هذه الحكومة . لم يطمئن إلى قيام الحكومة العادلة النزيهة الممتازة في كفايتها المنكرة لذاتها والمتجردة لخير الشعب دون خيرها ، ولمحد الشعب قبل مجدها . ولا يزال لدينا من ميراث الماضي حين تسلط الأجانب على حكم البلاد آثار يمقتها الشعب وإن ملق الحاكمين المتأثرين بها ، وإن قال في هؤلاء الحاكمين : إنا لنبش في وجوه قوم وقلوبنا تلعنهم . وإن أجمع على نقدهم ثم سكت عنهم مخافة صولة الحكم ، وهو يتمثل بقول الشاعر :

على الذم بتنا مجمعين وحالنا من الخوف حال المجمعين على الحمد

ولن تستقيم الأحوال في مصر وهذه النفسية متشبثة بقلوب ساستها وحكامها . فالله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

بلغت الإسكندرية ونزلت بفندق سان ستفانو واتصلت تليفونياً بسرى (باشا) فأبلغنى أنه سيحضر ليتشاور معى في الساعة السادسة مساء . فلما جاء أخبرنى أن الملك عهد إليه بتأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب تجرى الانتخابات ، تمهيداً لوزارة قومية بعد الانتخابات. وكنت قد زرت إبراهيم عبد الهادى (باشا) في الساعة الخامسة وعرفت منه أنه لا يرى بأساً بأن تشترك الهيئة السعدية مع سرى (باشا) إذا اشترك الأحرار الدستوريون معه . وأبدى الأحرار الدستوريون الذين قابلتهم في هذه الفترة القصيرة ميلا لأن يشترك الحزب في الوزارة حتى يكون له نصيب من الإشراف على الانتخابات .

لكنى قدرت أن الوزارة التى تجرى الانتخابات لا يمكن أن تكون وزارة قومية إلا إذا اتفقت الأحزاب المشتركة فيها على ألا تتنافس في المعركة الانتخابية . فليس يسيغ العقل ولا المنطق أن تخرج الأحزاب إلى هذه المعركة يطعن بعضها بعضاً ويجرح بعضهم بعضاً ثم يجلس ممثلو هذه الأحزاب معاً في اجتماع مجلس الوزراء يعالجون شئون الدولة بروح من التفاهم والمودة تمكنهم من الوصول إلى رأى سديد فيما يعرضون له .

فلما أخبرنى سرى (باشا) بعهد الملك إليه ذكرت له أنى أود من كل قلبى معونته ،

ثم أفضيت له صراحة بأني أرى فكرة الوزارة القومية غير منتجة إذا دخلت الأحزاب معركة الانتخابات متنافسة ، كما أرى أن حدة النضال الحزبي في مصر تجعل محالا على أية وزارة حزبية أن تحقق لمصر خيراً ، وأن خير الوطن إنما يتحقق إذا تعاونت الأحزاب عليه في وزارة قومية إلى زمن غير قليل يحل في أثنائه النزاع المصري الإنجليزي ، كما تحل في أثنائه مشاكلنا الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما لا يقع عليه من الأحزاب خلاف حقيقي .

وأجابني سري (باشا) بأنه متفق معي في ذلك كله تمام الاتفاق ، وأنه يغتبط كل الاغتباط إذا أمكن أن تتفق الأحزاب على ألا تتنافس في الانتخابات ، وطلب إلي أن أتحدث إلى فؤاد (باشا) سراج الدين سكرتير الوفد لعلي أستطيع إقناعه برأيي ، وأخبرني أنه سيدعو فؤاد (باشا) لمقابلتي صبح الغد بمقر الوزارة ببولكلي . وأكد لي أنه إذا لم يتمكن من تأليف وزارة قومية فإنه لن يؤلف وزارة محايدة ، بل سيأخذ الباخرة أو الطائرة ويعود إلى أوربا يتم بها اصطيافه .

ولم يكن الحديث في فكرة الوزارة المؤلفة من كل الأحزاب لمواجهة الأحوال في مصر حديثاً جديداً بيني وبين فؤاد (باشا) سراج الدين . فقد كان فؤاد (باشا) كثير التردد على مكتبي في رياسة الشيوخ باعتباره المتحدث باسم المعارضة في المجلس ، وكنا كثيراً ما نتناول هذا الموضوع بالبحث ، وكنا متفقين تمام الاتفاق على أن أي حزب ينفرد بالحكم لا يستطيع مواجهة الموقف في مصر ، فلا يستطيع حل المشكلة السياسية مع إنجلترا ، ولا يستطيع إقناع الملك بأنه يملك ولا يحكم ، ولا يستطيع توطيد الأحوال الاقتصادية أو المبادئ الدستورية أو أن ينقذ البلاد من المشاكل الجسيمة التي تواجهها .

والتقيت أنا وفؤاد (باشا) سراج الدين صبح الغد ببولكلي ، وحضر سري (باشا) الدقائق الأولى من اجتماعنا ثم انصرف لأول ما بدأنا مناقشة الموضوع . وأعدت إلى ذاكرة فؤاد (باشا) ما جرى بيننا من أحاديث ، وما كان بيننا من اتفاق على أن المصلحة الوطنية العليا تقتضي تعاون الأحزاب وتكاتفها لمواجهة المشاكل القومية الكبرى ، وأن ذلك لا يتأتى إذا دخلت هذه الأحزاب المعركة الانتخابية متنافسة ، فكان جوابه : لو أن الأمر لي وحدي لاتفقت معك . لكن الوفد يأبى كل الإباء أن يتفاهم في هذا الموضوع ، وأنه مصمم على أن يرشح في كل الدوائر ، وأن يحارب للفوز بالأغلبية المطلقة . قلت : أو تظن أن الوفد يستطيع إذا فاز بهذه الأغلبية أن يضطلع بمسئولية الحكم وحده وأن يواجه كل المشكلات

منفرداً ؟ وكان جوابه : ذلك تصميم الوفد . وهو مقتنع بمقدرته على أن يحمل العبء منفرداً . وعبثاً حاولت بعد ذلك أن أجد حلا يتلافى تنافس الأحزاب فى المعركة . فقد أصر على رأيه ، معتذراً بأنه رأى الوفد ، وأنه لا يستطيع الخروج عليه .

ذكرت لسرى (باشا) ما دار بينى وبين فؤاد (باشا) ، وأننى لا أرى فائدة من تأليف وزارة قومية . وعدت إلى سان ستفانو وطالعت الأحرار الدستوريين ثم طالعت إبراهيم (باشا) عبد الهادى برأى الوفد فإذا هم فى حيرة من الأمر ، يرون أن وزارة قومية يحارب بعض أحزابها بعضاً فى الانتخابات غير معقولة ، ثم يرون تأليف وزارة محايدة انتصاراً للوفد يجعل مركزهم فى الانتخابات أكثر دقة .

وأبلغتهم أن بينى وبين سرى (باشا) موعداً أخيراً بعد الظهر أبلغه فيه القرار النهائى فلم يخرجهم ذلك من حيرتهم وإن بدا على أكثرهم أنهم يودون اشتراك الحزب فى الوزارة الجديدة .

وعدت بعد الظهر إلى بولكلى فألفيت سرى (باشا) وعنده حيدر (باشا) ياور الملك وحسن (بك) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة . فلما أعدت على مسمع سرى (باشا) ألا خير فى وزارة مؤتلفة تتنافس الأحزاب التى تؤلفها فى الانتخابات أكد لى أن سياسته ألا يكون لحزب أغلبية مطلقة فى البرلمان . فلما أبديت له أن الحوادث كثيراً ما كانت أقوى من الرجال فلم يستطيعوا تحقيق سياستهم ، تدخل حسن (بك) يوسف فى الحديث وقال : أنا أصرح لك باسم الملك أنه لن يكون لحزب أغلبية فى البرلمان .

وأدهشنى هذا التصريح ، فقال حيدر (باشا) : كيف تتردد يا أخى وهذا رئيس الديوان يصرح باسم الملك ، ورئيس الوزارة يؤكد لك أن هذه سياسته . عند ذلك قلت : أما وأنتم تحملون العبء والتبعة فأنتم وما حملتم وعلى بركة الله .

وتألفت الوزارة مؤتلفة اشترك فيها أربعة من الدستوريين وأربعة من السعديين وأربعة من الوفديين . وإذ كان تأليفها آخر يوم من رمضان ، فقد صدر مع مرسوم التأليف نطق ملكى بأن هذه الوزارة هى هدية العيد من الملك إلى شعبه . وابتسم قوم لهذا النطق وقالوا : ووزارة إبراهيم عبد الهادى هى ضحية العيد وإن لم يكن عيد الضحية .

وباشرت الوزارة عملها . وأخبرنى بعض الوزراء الذين رأوا توجسى فى يوم تأليفها أنها تعالج المسائل العامة بروح قومية لا سلطان للحزبية عليها فى كثير ولا قليل . وأصدرت الوزارة بالفعل قرارات فى مشاكل واجهتها البلاد غير متأثرة بما سوى المصلحة العامة . وما كان للوزراء أن يختلفوا على مسائل لا تمس شئونهم الخاصة أو الحزبية . وظل الحال

على ذلك زمناً سافرت فى أثنائه إلى أوربا أحضر مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى بمدينة ستوكهلم عاصمة السويد . فلما عدت إلى مصر فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر كانت الوزارة قد بدأت تعالج مشكلة الانتخابات ، وكانت الصحف الحزبية قد بدأت تعبر عما فى نفس كل حزب إزاء الحزب الآخر بعبارات لا تخلو من عنف .

وكان تعديل الدوائر والبت فيه أول خطوة فى سبيل المعركة الانتخابية . وسرعان ما تبين صدق ما قلت . فعلى الرغم من المجهودات التى بذلناها جميعاً للتوفيق حتى نصل إلى نتيجة إيجابية لهذا التعديل ترضى عنها الأحزاب كلها لقد بدأت مناقشات هذا التعديل فى مجلس الوزراء وفى اللجنة الخاصة التى ألفها المجلس للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة تبعث إلى الجو الوزارى ما جعله يكفهر شيئاً فشيئاً وتعصف فيه العواصف ما بين حين وحين .

وإننى لجالس إلى مكتبى برياسة الشيوخ صباح يوم من شهر نوفمبر إذ دخل على دسوقى أباظة (باشا) وقال لى : انتهينا . قدم سرى (باشا) استقالته . وعلمت أنه يؤلف اليوم وزارة محايدة .

لم أعجب لاستقالة الوزارة وقد كنت أتوقع هذه النتيجة يوم كنا لا نزال فى مفاوضات تأليفها . ولم يدهشنى أن يؤلف سرى (باشا) وزارة محايدة برغم تأكيده لى أول حضوره من أوربا أنه لن يؤلف وزارة محايدة . فقد تداولت الألسن فى الأسابيع الأخيرة أن الإنجليز يحرصون على استئناف المفاوضات ، ويرون أن تتم مع وزارة تستند إلى برلمان غير البرلمان القائم ، ويؤثرون أن تكون هذه الوزارة مؤتلفة ، وأنهم أشاروا بذلك على الملك منذ زمن غير قليـل . فلما رأوا تطور الأحوال فى مصر لم يأبوا الدخول فى المفاوضات مع وزارة وفدية بعد أن خابت المفاوضات بينهم وبين الوزارات المؤتلفة من الأحزاب الأخرى ، وبعد الذى عرفوا من سيطرة الوفد على الجماهير سيطرة ظهرت آثارها واضحة كل الوضوح فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

على أن غير الوفد من الأحزاب قد كانوا يعتقدون أن حوادث ٤ فبراير حفرت بين الملك والوفد هوة لا سبيل إلى اجتيازها . وكان لهم العذر فى هذا الاعتقاد . فقد ظل الملك وبينه وبين وزارة ٤ فبراير ما رأيت من جفوة انتهت إلى إقالة النحاس (باشا) فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . ومن قبل كان بين القصر والنحاس (باشا) فى سنة ١٩٣٧ ما علمت من خلاف دستورى أدى إلى إقالة الوزارة كذلك . وخيل إلى الناس حين رأوا استئثار القصر بالسلطان وتوجيهه سياسة البلاد فى السنوات الأخيرة أن النحاس (باشا) هو وحده الذى يستطيع أن يقف فى وجه هذه النزعة ويرد الملك إلى حدوده الدستورية . وثبت هذا الظن

فى نفوسهم ما وقع من حوادث الاعتداء على النحاس (باشا) إذ أطلق الرصاص عليه وهو فى سيارته ، ثم حصلت محاولة نسف بيته بجاردن سيتى بالمفرقعات وهو فيه ، فلما سئلت حرمه قالت إنها تتهم الملك فاروقاً شخصياً بأنه دبر هذه الحركة . أيمكن – وبين الرجلين هذا الثأر المتبادل – أن يتفقا ؟ هذا محال . بذلك آمن غير الوفديين من الأحزاب . ولذلك ظنوا ، برغم استقالة الوزارة المؤتلفة وتأليف وزارة محايدة ، أن السياسة التى ترمى إلى ألا يكون لحزب فى البرلمان أغلبية مطلقة ستنفذ . ولم يذكروا أن للسياسة أطوارها وتقلباتها .

على أنهم ما لبثوا ، حين اقترب موعد الانتخاب ، أن تبينوا فساد ظنهم ، إذ رأوا الوزارة ورجال الإدارة يعرضون عن مرشحيهم ، ويظهرون عطفهم على المرشحين الوفديين ، ثم علموا صباح يوم الانتخاب أن رئيس الوزارة ، حسين سرى (باشا) ذهب إلى لجنة الانتخابات وانتخب شفاهاً وعلانية الأستاذ يس سراج الدين ، شقيق فؤاد (باشا) سراج الدين مرشح الوفد فى الدائرة . وسرى هذا النبأ فى طول البلاد وعرضها مسرى البرق منذ الصباح . فلما ظهرت نتيجة الانتخابات فاز الوفد فيها بأغلبية ساحقة لم يكن يتوقعها أحد ، ولم يكن يتوقعها الوفد نفسه .

على أثر ذلك حدث ما تستطيع أن تراه جداً ، أو تراه مسرحية أتقن « توضيبها » . عهد الملك إلى النحاس (باشا) بتأليف الوزارة فألفها ، وأصدر أمره الملكى بتعيين سرى (باشا) رئيساً للديوان – ثم كانت المقابلة الأولى بين بطلى ٤ فبراير ، وكان سرى (باشا) حاضراً هذه المقابلة ، فإذا النحاس (باشا) لا يطمع فى شىء خلال هذه المقابلة التى طلبها إلا أن يقبل يد الملك . ودهش الذين عرفوا ما حدث وتساءلوا عن السر فى هذا الانقلاب العجيب وعمن أشار به . . وهل كان للإنجليز رأى فيه ؟

تولت الوزارة الحكم فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ وأعلنت فى خطاب العرش أنها ستفاوض الإنجليز من جديد . وقد رأت الأحزاب الأخرى التى انتقلت إلى مقاعد المعارضة أن تتيح للوزارة الفرصة كاملة لتقوم بهذه المفاوضة ، ولتنهض بأعباء الحكم الداخلى . وألا تعترض على شىء من تصرفاتها إلا أن يكون محل اعتراض شديد . وقدرت الوزارة من جانبها أن الخير فى أن تنيم الخصومات القديمة بينها وبين المعارضة ، فلم تفكر فى إلغاء مراسيم الشيوخ التى صدرت فى سنة ١٩٤٤ كما ألغت مراسيم سنة ١٩٤١ حين تولت الحكم فى سنة ١٩٤٢ ، بل رفض النحاس (باشا) هذه الفكرة حين خوطب فيها . بذلك صار عملى فى رياسة الشيوخ أكثر يسراً ، وسارت الأمور على هذه الوتيرة إلى أن سافرت فى الأسبوع الأول من

أبريل أرأس الهيئة المصرية التي سافرت إلى (موناكو) لتحضر اجتماع مجلس الاتحاد البرلماني الدولي.

وأتم مجلس الاتحاد أعماله فسافرنا إلى لندن استجابة لدعوة وجهها البرلمان البريطاني إلى البرلمان المصري . وعدنا إلى القاهرة بعد ثمانية أيام قضيناها بالعاصمة البريطانية كنا فيها موضع حفاوة بالغة . فلما اطلعت بعد عودتي على جدول أعمال الشيوخ للجلسة التي تلت وصولنا رأيت بها سؤالا موجهاً من مصطفى (بك) مرعي إلى رئيس الحكومة عن السبب في استقالة محمود محمد محمود (بك) رئيس ديوان المحاسبة من منصبه . ولم يقنع مرعي (بك) بإجابة الحكومة فأحال سؤاله استجواباً فلما عرض هذا الاستجواب على المجلس حدد جلسة لمناقشته بعد أربعة أسابيع .

حدث في أثناء هذه الأسابيع الأربعة ما لفت نظر الناس جميعاً . فقد كانت (الملكة) نازلي مقيمة بأمريكا مع كريمتيها (الأميرتين) فائقة وفتحية ، وكان في صحبتهما الأستاذان فؤاد صادق ورياض غالي يعملان سكرتيرين أو ما يشبه ذلك . وطالت إقامة (الملكة الأم) وكريمتيها وحاشيتها بالولايات المتحدة الأمريكية إلى يومئذ قرابة أربع سنوات . ولم يدهش الناس لطولها إذ أجريت للملكة الأم هناك جراحتان خطيرتان لم يكن يسيراً إجراؤهما في غير الولايات المتحدة . لكن الناس فوجئوا يوماً بنبأ نشرته الصحف بإملاء المستشار الصحفي للديوان الملكي أن الملكة الأم تعتزم تزويج ابنتيها القاصرتين من الأستاذين السكرتيرين . ودهش الجميع لهذه المفاجأة لانعدام الكفاءة في نظرهم بين الشابين والفتاتين ، وبلغت الدهشة حد الإنكار والاستنكار لأن رياض غالي مسيحي ، ولا يجوز شرعاً تزويج مسلمة من مسيحي .

ولم يخفف من دهشتهم أن قيل إن رياض غالي اعتنق الإسلام ، بل ظل إنكارهم للأمر واستنكارهم للفعلة على أشدهما .

وتابعت الصحف النشر والتعليق على هذه الأنباء بإفاضة دلت على أن الملك غاضب أشد الغضب لتصرف أمه ، وأنه يوجه إليها من اللوم أعنفه ، وقيل إنه بلغ من غضبه أن طلب من حكومة الولايات المتحدة إخراجها وإخراج أختيه من بلادها ، بعد أن فشل السفير المصري في إقناعها بالعدول عما هي ماضية فيه . ولم تجز القوانين الأمريكية إخراج الملكة الأم وكريمتيها وحاشيتها من أراضيها ، فزاد ذلك في سخط الملك على أمه وقد رفضت أن تعود إلى أرض الوطن نزولاً على رغبته وأمره . عند ذلك طلب الملك إلى (الأمير) محمد علي رئيس مجلس البلاط بكتاب بعث به إليه أن ينظر المجلس في الأمر .

وإذ كنت عضواً فى مجلس البلاط بوصفى رئيساً لمجلس الشيوخ ، فقد سألت حسن (باشا) يوسف بوصفه سكرتير مجلس البلاط عن طلبات الملك لأنها غير مبينة بكتابه إلى (الأمير) محمد على ، فأخبرنى أنهم يطلبون اتخاذ إجراءات تحفظية على أموال (الملكة) و(الأميرتين) توطئة لتوقيع الحجر عليهن . ولم تحفل (الملكة الأم) بشيء من ذلك كله ، بل أتمت تزويج ابنتيها من السكرتيرين ، فتزوج فؤاد (بك) صادق (الأميرة) فائقة ، وتزوج رياض غالى (الأميرة) فتحية .

وعقد مجلس البلاط جلسة لم تطل ، تولى وزير العدل ، عبد الفتاح (باشا) الطويل ، عرض الموضوع فى مستهلها وطلب من المجلس أن يقرر إجراء التحفظ على أموال السيدات الثلاث ، ونزع وصاية (الملكة) نازلى على كريمتيها . وعلى غير عادة حضر النائب العام ، محمد (بك) عزمى الجلسة وطلب توقيع الحجر على (الملكة الأم) . ولما كانت (الملكة) لم تعلن فقد قرر المجلس تعيين نجيب سالم (باشا) ناظر الخاصة الملكية حارساً على أموال السيدات الثلاث كإجراء تحفظى ، وأجل الجلسة لإعلان (الملكة) نازلى . وفى غداة هذا القرار أصدر (الملك) أمره بإلغاء ألقاب (الملكة والأميرتين) .

ولم يفرغ الناس من حديثهم فى هذا الموضوع حتى جاء موعد نظر استجواب مصطفى (بك) مرعى ومناقشته بمجلس الشيوخ . ولهذا الاستجواب وما ترتب عليه فصل خاص فى الجزء الثالث من هذه المذكرات . لكن تطور الأحوال على أثر هذا الاستجواب وتمهيدها للانتقال السريع من عهد إلى عهد يقتضينى أن أذكر هنا أن مصطفى (بك) مرعى أشار فى استجوابه إلى حادثين تناولهما رئيس ديوان المحاسبة فى تقرير الديوان السنوى ، أولهما استيلاء كريم ثابت (باشا) المستشار الصحفى للديوان الملكى على خمسة آلاف من الجنيهات من أموال جمعية المواساة بالإسكندرية بتوقيع مديرها الدكتور أحمد محمد النقيب (باشا) . والثانى ما كان من عبث وتلاعب فى صفقات الأسلحة والذخائر التى اشتريت من أوربا للجيش المصرى المحارب فى فلسطين .

وقد شرح مقدم الاستجواب هذين الحادثين بإسهاب لا يخلو من عنف ، ولكنه لا يتجاوز العنف إلى نبو فى العبارة يتنافى مع أحكام لائحة المجلس . واستغرق شرح المستجوب استجوابه الجلسة كلها ، وأجلت الحكومة ردها إلى الغد . وفى صباح هذا الغد نشرت الصحف أن كريم ثابت (باشا) رفع استقالته من منصبه فى الديوان إلى (الملك) فرفضها إعلاناً لثقته به . وبدأت الجلسة بعد الظهر فإذا مصطفى (بك) مرعى يغيب عنها

معتذراً بسفره إلى الإسكندرية استعداداً للسفر إلى أوربا . وإذا الدكتور إبراهيم بيومي مدكور يتبنى الاستجواب ، ثم إذا فؤاد (باشا) سراج الدين يتكلم باسم الحكومة رداً على الاستجواب ويبدأ كلامه بأنه لاحظ أن كرسي الرياسة كان يهتز عندما كان مرعى (بك) يتكلم لكثرة ما خولفت اللائحة . ورد على الحادثين اللذين تناولهما الاستجواب بأنهما لم يقعا فى وزارة الوفد بل وقعا فى الوزارات التى سبقتها ، ودافع مع ذلك عن تصرف كريم ثابت (باشا) ، ثم قال ، إن الوزارة أجرت تحقيقاً فى مسألة الأسلحة والذخائر الفاسدة فنفى التحقيق المسئولية عن كل من كان لهم يد فى هذه المسألة ، واختتم رده على الاستجواب بأن رئيس ديوان المحاسبة هو الذى أصر على الاستقالة برغم محاولته هو ومحاولة رئيس الوزارة صده عنها .

تأجل الاستمرار فى مناقشة الاستجواب أسبوعاً . وإذ كنا فى العشرة الأخيرة من شهر مايو ، فقد حدد (الملك) موعد انتقاله إلى الإسكندرية ليصطاف يوم الخميس الذى يلى الجلستين اللتين تكلم فيهما مصطفى (بك) مرعى وفؤاد (باشا) سراج الدين . ودعا الملك الوزراء إلى تناول الغداء على المائدة الملكية بالإسكندرية يوم وصوله إليها ، ودعا معهم رئيس النواب ، ولم يدع رئيس الشيوخ إعلاناً لعدم رضاه عما حدث فى الاستجواب . وأشار على جماعة من معارفى ومن خاصة أصدقائى ألا أعير هذا الأمر بالا ، وحذرونى من التفكير فى الاستقالة حتى لا تكون ثمت سابقة تفسر بنزول رئيس الهيئة التشريعية على رغبة الملك أو على هواه .

وعاد المجلس إلى مناقشة الاستجواب فى الأسبوع التالى ، وتكلم الدكتور مدكور وطلب أن يعين المجلس لجنة تحقيق برلمانية تحقق الحادثين اللذين تناولهما الاستجواب . واعترضت الحكومة على هذا الطلب بأنه غير دستورى . وانتهى المجلس بإحالة المسألة على لجنة الشئون الدستورية لفحصها .

فى هذه الأثناء جاء عندى فؤاد (باشا) سراج الدين بمكتب رئيس الشيوخ ، فلما عاتبته لدفاعه عن كريم ثابت (باشا) ولطالما حدثنى من قبل طاعناً عليه وعلى سياسة القصر وتدخله المعيب فى شئون الدولة ، كان جوابه : لقد بقى الوفد فى الشارع عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها ، ولنا من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته . عند ذلك أيقنت أن حرص النحاس (باشا) على تقبيل يد (الملك) قد أصبح سياسة الوفد المرسومة ، وأنه يأمل بها أن يبقى فى الحكم السنين الطوال .

وتحدث الناس فى الأندية ولمحت الصحف إلى تفكير السلطة التنفيذية فى أمر رئيس الشيوخ . وفى المساء من يوم ١٧ يونيو صدرت المراسيم بتعيين على زكى العرابى (باشا) رئيساً للشيوخ ، وإسقاط العضوية عن تسعة عشر عضواً بينهم إبراهيم عبد الهادى (باشا) ولطفى السيد (باشا) ومصطفى مرعى (بك) وآخرين . فلما تلى هذا المرسوم فى المجلس اعترض عليه عبد السلام الشاذلى (باشا) بأنه غير دستورى ، ثم تقدم حافظ رمضان (باشا) من بعد باسم المعارضة يريد مناقشة دستوريته ، لكنه منع من الكلام بقرار مبيت من الأغلبية التى تكونت بتعيين من حلوا محل الذين أسقطت عضويتهم .

أحدثت مراسيم ١٧ يونيو تأثيراً عميقاً فى طول البلاد وعرضها ، ووجمت الصحف إزاءها فلم يستطع أحد الدفاع عنها . ذلك بأن أحداً لم يتصور أن تدبر مؤامرة يغتال بها الدستور هذا الاغتيال المريع من أجل شخص لبنانى الأصل ومن أبناء جريدة المقطم التى ناصرت السياسة الاستعمارية فى مصر منذ نشأتها ، ذلكم هو كريم ثابت ؛ كما أن أحداً لم يتصور أن يقع هذا الاغتيال المريع حماية للذين تلاعبوا فى صفقات الأسلحة والذخائر التى كانت ترسل للجيش المحارب فى فلسطين . لكن هذا الأثر العميق لم يزد على قلق استحوذ على النفوس خوف المصير ، فلم يكن له فى الخارج مظهر بارز .

بعد أيام من صدور هذه المراسيم أعلنت الصحف أن (الملك) سيسافر إلى أوربا متنكراً باسم فؤاد (باشا) المصرى . فلما كان بفرنسا جعل مقره الرئيسى فيها مصيف (دوفيل) ، وجعل نادى هذه المدينة مكان سمره وسهره ولعبه القمار كما كان الحال فى نادى السيارات بالقاهرة . وما لبثت غانيات باريس والفاتنات الدوليات حين عرفن ذلك أن هرع عدد كبير منهن إلى (دوفيل) ، مؤمنات بأن ملك مصر يريد أن يقضى صيفه فى مرح ومسرة . وزادهن إيماناً بذلك أن دعيت الراقصة المصرية سامية جمال إلى (دوفيل) لتبعث برقصاتها إلى هذا المجتمع المصرى الفرنسى الدولى النعمة والنعيم . وأوفدت صحف فرنسا وصحف أوربا وصحف أمريكا مراسليها إلى المدينة الرافلة فى حلل هذه البهجة الغناء لموافاتها بأنباء الملك الشرقى ومغامراته .

وأخذت الصحف فى أرجاء العالم تنشر من أنباء الملايين التى يكسبها فاروق أو يخسرها على مائدة القمار ، ومن أنباء الحفلات التى تقام لمسرته ، ومن أنباء مغامراته ، ما فتح العيون فى العالمين القديم والجديد واسعة على هذا الملك الشاب الذى أعاد فى القرن العشرين ، وفى قلب أوربا ، صوراً أعجب مئات المرات من صور ألف ليلة وليلة .

واتهزت الدعاية هذه الفرصة للتشهير بملك مصر . ولم تكتف بأنباء (دوفيل) وتجسيمها ، بل لجأت إلى حياته الزوجية فجعلت منها مادة زادت بها استهتار الملك بروزاً ووضوحاً . ذلك أنه بعد أن طلق الملكة فريدة أراد أن يتزوج ، وكان نجيب (باشا) الجواهرجى بالقاهرة ممن عهد إليهم فى اختيار فتاة تصلح زوجاً له . وكانت ناريمان صادق كريمة حسين (بك) فهمى صادق سكرتير عام وزارة المواصلات ، مخطوبة إذ ذاك للأستاذ زكى هاشم الموظف بوزارة الخارجية والمعين بهيئة الأمم المتحدة ، وكانت رقاع عقد قرانها قد وزعت على الأهل والأصدقاء .

وذهبت الفتاة مع أمها يوماً إلى محل نجيب الجواهرجى تختار خاتماً من الماس تتحلى به فى حفل قرانها . فلما رآها نجيب أسرع إلى التليفون وخاطب الملك وقال له إنه عثر بالضالة الفريدة المنشودة . وجاء الملك لفوره إلى متجر الجوهرى فأعجبته الفتاة فتحدث إليها وأبدلها من الخاتم الذى اختارته خاتماً يعلو ثمنه عشرات الأضعاف من الخاتم الأول . وقد أخبرنى سرى (باشا) حين رياسته وزارة الانتخابات المؤتلفة بأنه أشار على الملك ألا يتزوج ناريمان لأنها لاتصلح ملكة لمصر فلم يأبه لمشورته . فلما كان الملك فى (دوفيل) اتخذت الدعاية من هذا الحادث مادة اتهمت فاروق بسببها أنه انتزع فتاة من خطيبها وحبيبها ، وأنه أتى بذلك أمراً نكراً . وأثمرت هذه الدعاية وخلقت من فاروق فى خيال الفرنسيين والأوربيين والأمريكيين أبشع ما يتصوره هذا الخيال لملك شرقى مطلق مستهتر .

بل تجاوزت الدعاية ذلك كله وجاوزت فى بعض ما نشرت حدود الإنصاف . فجريدة (لى موند) الفرنسية من الصحف المعروفة بالحصافة والاتزان وبصلتها الوثيقة بوزارة الخارجية الفرنسية . مع ذلك نشرت يوماً مقالاً تزعم فيه أن فاروقاً يريد أن يعيد فى بلاده تقاليد الفراعنة تقصد بذلك إلى ما كان من زواج فرعون بأخته ، وتريد أن تنسب لفاروق ما يشبه هذا الأمر .

أثمرت هذه الدعاية حتى كان المصريون المصطافون بأوربا يخجلون فلا يذكرون جنسيتهم لمن يسألهم عنها . وقد لمست ذلك بنفسى إذ كنت بباريس عائداً من مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد ذلك العام بدبلن عاصمة أيرلندا . فقد اطلعت فى مجموعة الصحف الفرنسية عند أحد أصدقائى المصريين على طائفة من المقالات والصور التى نشرت عن فاروق فطأطأت رأسى . واطلعت كذلك على بعض المجلات الأمريكية فإذا هى تنشر عن حوادث فاروق وتصفه بأقبح الصفات . ورأيت فى بعض مسارح باريس تعريضاً بالملك الشاب ومغامراته يندى له الجبين . وسمعت من بعض معارفى ، رجال وسيدات ، ما ووجهوا به حين عرف محدثوهم أنهم مصريون . فآثرت ألا أتعرض لمثل ما تعرضوا له .

وزاد الطين بلة أن كانت هذه الصحف الأوربية والأمريكية تنشر عن التحقيقات التي تجرى فى مصر عن الأسلحة والذخائر الفاسدة التى اشتريت للجيش المصرى المحارب فى فلسطين ما يندى له الجبين . ذلك أن إحدى الصحف فى مصر بدأت ، بعد أن أحيل الاستجواب فى مجلس الشيوخ إلى لجنة الشئون الدستورية ، تنشر أن لديها وثائق تلقى التهمة على رجال من الجيش فى صفقات هذه الأسلحة الفاسدة . وبدأت النيابة تحقق مع هذه الصحيفة ، فلما تبينت أن للتهمة أساساً بدأت تحقق موضوع هذه الأسلحة والذخائر .

وتولى النائب العام محمد محمود (بك) عزمى التحقيق بنفسه وندب معه عدداً من رجال النيابة البارزين وأخذ ينشر فى الصحف ما بين الحين وحين أنباء يشتم منها أن للقصر علاقة بالموضوع ، وأنه يتدخل فى التحقيق ؛ بل لقد بلغ الأمر أن استُدعى منظم رحلة الملك إلى (دوفيل) وغيرها من مدن أوربا ، الأستاذ إدمون جهلان ، فلما حضر إلى مصر تلقاه فى المطار أحد رجال القصر وصحبه إلى النائب العام ، ثم لم يجرؤ النائب العام أن يقرر القبض عليه أو يمنعه من العودة إلى أوربا من جديد ، لأن الملك فيما قيل أصدر أمره بعدم التعرض له .

كانت صحف أوربا تنشر من التفاصيل الخاصة بهذا التحقيق ما يزيد الدعاية ضد الملك وضد مصر إثارة لنفس كل من يتابعها ، وما يجعل المصريين المقيمين بباريس وبأوربا يطأطئون رؤوسهم خجلا .

عدت من أوربا فألفيت القاهرة تتحدث عما تنشره صحف العالمين القديم والجديد عن ملك مصر ، وذلك برغم منع الوزارة دخول هذه الصحف إلى مصر أو تمزيق الصفحات التى نشرت فيها هذه الأنباء . وألفيت أصدقائى رجال المعارضة يتحدثون فيما لهذه الدعاية من أثر سيئ على سمعة الوطن ، وفى استخذاء الحكومة للملك وضعفها المطلق أمامه وأمام حاشيته . وتداولنا فى الأمر واتفقنا على أن واجبنا الوطنى يقتضينا أن نقف فى سبيل هذا التيار ، وأن أول خطوة نخطوها فى هذه السبيل أن نعد كتاباً نبلغه للملك أول وصوله إلى مصر نبين فيه خطورة ما تنحدر إليه الأحوال فى مصر ، ونطلب إليه فيه أن يتخذ خطوة تنقذ البلاد من الخطر . ووضع هذا الكتاب ووقعناه وأبلغناه إلى الديوان الملكى عشية وصول الملك إلى الإسكندرية . وهذا هو نص الكتاب :

« يا صاحب الجلالة :

« إن البلاد لتذكر لكم أياماً سعيدة كنتم فيها الراعى الصالح والرشيد ، وكانت تحف

بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها ، والتفت حول شخصكم قلوبها ، فما واتتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء . وما العهد ببعيد بحادث القصاصين ، وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين .

« واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث . ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش فى محنتها حيل بينه وبينها ، لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكاناً فى الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف ، فأساءوا النصح وأساءوا التصرف ، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هى الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا الباسل ، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتماً عن تناولهم بحكم مراكزهم ، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام النيابى قد أضحى حبراً على ورق ، منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونية سنة ١٩٥٠ التى قضت على حرية الرأى فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا .

« ومن المحزن أنه قد ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوئ وغيرها من الشائعات الذائعات ، التى لا تتفق مع كرامة البلاد ، حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه ، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين ، يسام الضيم فيسكت عليه ، بل ولا يتنبه إليه ، ويساق كما تساق الأنعام ، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله ، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون .

« يا صاحب الجلالة :

« لقد كان حقًّا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ، ولكنها درجت فى أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية ، بدعوى التوجيهات الملكية ، وهو ما يخالف روح الدستور ، وصدق الشعور . ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم . كما أنها توهمت أن فى رضاء الحاشية ضماناً لبقائها فى الحكم ، وستراً لما افتضح من تصرفاتها ، وما انغمست فيه من سيئاتها — وهى هى لا تزال أشد حرصاً على البقاء فى الحكم وعلى مغانمه منها على نزاهته— ولهذا لم نر بداً من أن ننهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن ، لا ابتغاء حكم ولا سلطان ، وبراً بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد . وما الإخلاص لهذه الشعائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال .

« يا صاحب الجلالة :

« إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منته إلى حد . وإننا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم ، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلق ، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد . .

« لهذا كله ، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملا وعاجلا ، فترد الأمور إلى نصابها ، ونعالج المساوئ التى تعانيها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور ، وطهارة الحكم وسيادة القانون ، بعد استبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها ، ومن غضوا من قدر مصر وهيبتها ، وفشلوا فشلا سحيقاً فى استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها ، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها ، وأهدروا فوق إهدار اقتصادها القومى ، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق له مثيل وحرموا الفقير قوته اليومى .

« ولا ريب ، أنه ما من سبيل إلى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها ، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها ، فيسير الحاكمون جميعاً فى طريق الأمانة على اختلاف صورها ، متقين الله فى وطنهم ، ومتقين الوطن فى سرهم وعلنهم .

« والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلأ الوطن برعايته ، فيسير شعب الوادى قدماً إلى غايته .

إمضاءات

إبراهيم عبد الهادى . محمد حسين هيكل . مكرم عبيد . حافظ رمضان . عبد السلام الشاذلى . طه السباعى . مصطفى مرعى . عبد الرحمن الرافعى . دسوقى أباظة . أحمد عبد الغفار . على عبد الرازق . رشوان محفوظ . حامد محمود . نجيب إسكندر . زكى ميخائيل بشارة . السيد سليم .

منعت الوزارة نشر هذا الكتاب وصادرت الصحف التى نشرته ، واتهم النحاس (باشا) موقعيه بأنهم مجرمون وهدد بأنه لن يسكت عن هذا الإجرام السافر . ومنعت الوزارة تداول النسخ التى كانت تطبع منه وأمرت بالقبض على موزعيها . وغضب الملك على الذين وقعوا هذا الكتاب أشد الغضب ، واحتفظ بأصله فى حافظة جيبه مخافة أن تنازعه يوماً فكرة التسامح معهم فتصدها تلاوته عن الاستجابة إلى مثل هذه النزعة .

على أن غضب الملك ووصف رئيس الوزارة هذا الكتاب بأنه « إجرام سافر » ، ووضع الذين وزعوا ما طبع من نسخه سراً فى غيابات السجون ، لم يتعد الإرهاب إلى

محاكمتنا نحن الفاعلين الأصليين . فالكتاب على ما فى لهجته من عنف لا يمكن أن تجد فيه محكمة عيباً فى الذات الملكية أو ما يشبه . فإذا قدمتنا الحكومة للقضاء فبرأتنا كانت الطامة الكبرى . وكان حكم القضاء لطمة عنيفة للنظام الذى حاول القصر إقامته ، وقد تتعدى هذه اللطمة القصر إلى صاحبه . وعند ذلك تكون الوزارة قد كشفت الملك حين توهمت أنها تريد الدفاع عنه ولهذا لم يتعرض لنا أحد ولم يفكر فى مؤاخذتنا إنسان .

ولم أر أن يقف الأمر عند هذا الحد . وكان يوم ١٣ نوفمبر يقترب . وهذا اليوم هو عيد الجهاد الوطنى ، واليوم الذى اعتاد الساسة أن يلقوا فيه خطبهم يصورون فيها جهود البلاد ومبلغ اتفاقها مع الأهداف التى سعت إليها منذ سنة ١٩١٩ فى سياستها الداخلية وسياستها الخارجية . وقد آثرت أن أسبق بخطابى هذا اليوم ، واخترت يوم ٧ نوفمبر من تلك السنة – سنة ١٩٥٠ – لأن زعيمنا الراحل محمد (باشا) محمود كان قد اختار يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ فخطب الألوف الذين كانوا يسمعون له سنباً « لما كانت تجتازه البلاد يومئذ من أوقات عصيبة ؛ مهيباً بكل مصرى أن يؤدى واجبه لإنقاذ مصر من محنة دستورية قاسية نزلت بها » . وقد صوّر خطابى هذا ما كانت تعانيه مصر من محن تناولت كل مرافقها وامتدت إلى حرية الأفراد وحرية الصحافة . وبعد أن فصل الخطاب هذه المحن وسوء أثرها فى حياة البلاد جاء فيه :

« إن نطاق الظلام المضروب حول هذه الأمة قد جر علينا من الكوارث الشىء الكثير مما تعلمون وما لا تعلمون . وهذا النطاق يزداد مع ذلك كل يوم كثافة فيزيد الكوارث تفاقماً . وها هى ذى الرقابة العرفية قد فرضت على الصحف من غير أن يكون فى البلاد حكم عرفى ، فجعل البوليس يراقب ما يراد نشره فى كل صحيفة لا ترضى عنها الحكومة ، ويطلب محو ما يريد محوه ، وإلا صودرت الصحيفة قبل أن تصل إلى أيدى قرائها . أليس هذا سجناً للأقلام والأفهام والعقول لم تعهده مصر منذ عشرات السنين إلا فى عهد الأحكام العرفية ؟ أو ليست هذه الرقابة العرفية سجناً للرأى العام يحول بينه وبين معرفة ما يجرى فى شئونه العامة ؟ أو ليس هذا ازدراء للأمة وتحقيراً من شأنها ؟ فأين من هذا ما نص عليه الدستور من أن مصدر السلطات كلها الأمة ، وأن الرقابة على الصحف محظورة ، وأن حرية الرأى مكفولة ؟ أليس معنى هذا أننا نرجع القهقرى وأننا نتأخر بدل أن نتقدم ، وأن ما قامت الأمة لتحقيقه فى سنة ١٩١٩ من أن تكون مصدر السلطات ويكون أمرها بيدها قد أصبح هباء من الهباء ؟ أو ليس معناه أن نصوص الدستور قد أصبحت فى نظر الحاكمين

لغواً لا يساوى الحبر الذى كتب به ، والورق الذى كتب عليه ؟ وهل لهذا اسم غير الاستبداد تخضع له بدل الحرية التى كنا نطمع فى أن نتمتع بها ؟ وأن المستبدين بنا قد بلغوا من الاستهتار حد احتقارنا ، فهم يدعون أنهم وكلاء عن الأمة وهم مع ذلك يسومون الأمة سوء العذاب من غير أن يخشوا رقيباً ، ويتلاعبون بمصالح الأمة كما تهوى أنفسهم من غير أن تحاسبهم ضمائرهم إذا لم يخشوا حساب القانون ولم يردعهم الرأى العام ؟ »

وتحدث الخطاب فى ختامه عن السبيل إلى الإصلاح فجاء فيه :

« إذا أردنا الإصلاح يجب أولا أن نعترف بما ارتكب فى جميع العهود الماضية من أخطاء أدت إلى إصدار تشريعات مقيدة للحرية لا يكاد يكون لها نظير فى الأمم المتقدمة فى الحضارة ، وأن تلغى هذه التشريعات كلها ، وفى مقدمتها النص الذى يسمح بسرية التحقيقات والقيود التى فرضت على حرية الصحافة .

« ويجب ثانياً أن نصحح أوضاعنا الدستورية . وليس المقصود من تصحيح الأوضاع الدستورية الاكتفاء بإلغاء مراسيم ١٧ يونيو الماضى وانتخابات الصيف الماضى ، فهذا الإلغاء لا يزيل أسباب الشكوى إذا بقيت الأمور تسير فى طريقها الذى تسير فيه اليوم . إنما أريد بتصحيح الأوضاع الدستورية أن يجرى الحكم فى مصر على النحو الذى يجرى عليه فى إنجلترا وغير إنجلترا من البلاد البرلمانية ، وأن تسود فيه الروح الدستورية بالمعنى الصحيح . أليس يحرم الدستور على الوزراء أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام حماية لهم من تهمة استغلال النفوذ ؟ فلابد كذلك من تشريع يحرم على الوزراء وعلى مجلس الوزراء ترقية أقرباء الوزراء وذويهم بالاستثناء ، متابعة لفكرة الدستور فى حماية الوزراء من أن ترقى إليهم الشبهة وأن يتهموا حين تصرفهم فى الأموال العامة .

« كذلك يجب أن يقدر رئيس الوزراء وأن يقدر الوزراء ما يجب عليهم للملك صوناً لمركزه من أن تظن به مسئولية أيًّا كان نوعها . ولهذا كان لرئيس الوزراء فى البلاد البرلمانية جميعاً أن يقابل الملك مباشرة فى كل ساعة من النهار أو من الليل ، ليعرض عليه المهم من شئون الدولة . وللملك أن يشير بالنصيحة . على أن المسئولية واقعة دائما على الوزارة وحدها ، لأن توقيعات الملك يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، ولأن أوامر الملك شفاهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال .

أما أن تجرى الأمور على النحو الذى تجرى عليه عندنا ، فيكون بين رئيس الوزراء والملك وسطاء غير مسئولين ، وأن يكون لهؤلاء الوسطاء بحكم اتصالهم بالملك مركز ممتاز وسلطة خفية خاصة . فذلك قلب للأوضاع الدستورية التى تجعل الوزراء مسئولين لدى مجلس النواب وحده ولا مسئولية عليهم لدى غيره .

« وإذا كان لرئيس الوزراء أن يقابل الملك فى كل وقت من غير حاجة إلى وسيط فالأوضاع الدستورية تقتضى كذلك أن يكون الوزير المختص إلى جانب الملك حين يلمى الملك بنطق يحتاج نفاذه إلى توقيع الوزير . ولا حاجة بى إلى أن أضرب الأمثال على ذلك فهى مستفيضة يقف عليها فى كتب الفقه الدستورى من شاء .

« هذه أمثلة من الأوضاع الدستورية التى نريد تصحيحها . وأرجو ألا يكون الجواب على ما أطالب به من هذا التصحيح أن وزارات سبقت قد خالفت هذه الأوضاع كما تخالفها الوزارة الحاضرة . فالتقصير لا يلحق المقصر وحده ولا يكون علاجه بالإمعان فيه ، أو بإضافة تقصير جديد إليه . فمعالجة الشر بالشر إضافة شر إلى شر . إنما تكون معالجة التقصير بالقضاء عليه وإزالته . وكل إمعان فى التقصير ، وكل زيادة عليه ، مضاعفة للإثم تبلغ حد الجريمة . وعند ذلك لا تكفى المسئولية السياسية ، بل يجب الجزاء الوادع الصارم .

« ويجب أن يقوم الحكم دائماً لمصلحة المحكومين ، لا لمنافع الحاكمين ، ويجب لذلك أن يكون هدفه تحقيق الطمأنينة إلى العيش عند العدد الأكبر من أبناء الأمة من الفقراء والمتوسطين من الفلاحين والعمال والموظفين الحكوميين وغير الحكوميين . فهؤلاء هم عماد الأمة ومظهر قوتها فى السلم والحرب . على أذرعهم وعلى عقولهم وعلى قوتهم المادية والمعنوية يعتمد الإنتاج القومى فى مختلف صوره ، فإذا لم يطمئنوا إلى العيش ضعف هذا الإنتاج ؛ ولهذا يجب أن تكفل الحكومة للموظفين ولغير الموظفين حداً أدنى لمستوى العيش ، أقله ما كان قبل سبتمبر سنة ١٩٣٩ حين أعلنت الحرب العالمية الأخيرة . فليس هذا بالمستوى الرفيع ولكنه بعض ما تطمئن له النفوس وتنشط معه للقيام بالعمل والإنتاج على وجه صالح » .

° ° °

كانت الأمة إذ ذاك شديدة البرم بما هو حادث . وكانت تسمع لأقوالنا نحن أحزاب المعارضة بآذان مفتوحة وقلوب واعية . لكنها كانت تخشى إن هى قامت بحركة عنيفة أضر ذلك بأهدافها القومية ، وبخاصه لأن مصر وإنجلترا بدأتا إذ ذاك محادثاتهما بشأن جلاء

القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس . وقد استمرت هذه المحادثات وما سبقها من إجراءات تمهيدية قرابة سنة ونصف سنة .

وقضيت إجازة الصيف من سنة ١٩٥١ فى لبنان وحضرت مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى بإستامبول . فلما عدت إلى مصر فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر كانت المفاوضات بين الدولتين قد انتهت إلى مأزق جعل الوزارة الوفدية تفكر تفكيراً جديًّا فى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها . وأعلن النحاس (باشا) هذا الإلغاء بالفعل فى خطاب ألقاه بمجلس النواب يوم الاثنين ٨ أكتوبر ، وقدم على أثره التشريعات التى اقتضاها ومنها تعديل الدستور بجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » بدلا من « ملك مصر » فقط . وقد ذكر النحاس (باشا) فى خطابه أن الحكومة المصرية أعدت عدتها لكل الاحتمالات ونظمت خطواتها لتجعل إلغاء المعاهدة فعليًّا ، وأنها ستعلن عن كل خطوة تخطوها فى حينها القريب .

وأحال المجلس التشريعات على لجانه المختصة وأجل نظرها فى المجلس أسبوعاً واحداً . وقبل نهاية الأسبوع قدمت الدول الأربع ، إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، مذكرة إلى الحكومة المصرية بإنشاء قيادة الشرق الأوسط . ورفضت الحكومة هذه المذكرة وأقر البرلمان إلغاء المعاهدة والتشريعات المتصلة بهذا الإلغاء ، ولم يعبأ بما أعلنته إنجلترا من تمسكها بمعاهدة سنة ١٩٣٦ لأن إلغاء المعاهدات لا يجوز دوليًّا أن يكون من جانب واحد .

لم تثر المعارضة اعتراضاً على إلغاء المعاهدة ، بل أيدت الأحزاب كلها هذا الإلغاء ، واحتفظت برأيها فى الإجراءات التى تتخذها الحكومة لجعله فعالا حتى تقف عليها .

بعد أسابيع من إقرار البرلمان لتشريعات الإلغاء عين الملك حافظ عفيفى (باشا) مدير بنك مصر رئيساً للديوان الملكى . وكان حافظ (باشا) قد أدلى فى شهر سبتمبر بحديث إلى جريدة الأهرام ذكر فيه أنه لا يوافق على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولم يكن حافظ (باشا) وفديًّا . لذلك قابلت الوزارة وقابل الوفد تعيينه بهجوم عنيف عليه ، إذ خيل إليه أن هذا التعيين دلالة غير مطمئنة على بقاء الوفد فى الحكم . واستمر هذا الهجوم العنيف زمناً غير قليل ، ولم تخل الحملات التى نشأت عنه من تعريض مستور بالملك بسبب هذا التعيين .

وقابل حافظ (باشا) هذا الهجوم بالأناة والصبر ، اقتناعاً منه بأن لكل حملة نهاية .

وهدأت الحملة بعد زمن، وإن بقيت فى النفوس دوافعها ، وإن تركت من الآثار ما لا يسهل نسيانه .

وأخذت الحكومة فى تنفيذ إلغاء المعاهدة بأن أمرت عشرات الألوف من العمال الذين يعملون فى المعسكرات البريطانية أن يتركوا عملهم ، وإلى التجار والمقاولين ومن إليهم من الذين يتعاملون مع الجيش البريطانى المعسكر على القناة ألا ينفذوا تعهداتهم ، وشرعت عقوبات للذين يخالفون ما أمرت به . وقابل الإنجليز هذه الخطوات بأن استقدموا عمالا من قبرص ومالطة وغيرهما ، وأن جلبوا التموين من أرجاء الإمبراطورية المختلفة ، كما هددوا بقطع الكيروسين والبنزين وغيرهما من مواد الوقود عن القاهرة وعن بلاد القطر كلها .

واستمرت المعركة بين مصر وإنجلترا على هذا النحو ، وامتدت إلى ميادين مختلفة .

وأقبلت سنة ١٩٥٢ فذهبت أستجم بالفيوم أنا ودسوقى أباظة (باشا) وكريمته الكبرى . وإننا لهناك إذ علمنا أن الملك فاروق رزق من ناريمان ولى عهد دعاه أحمد فؤاد . واغتبط دسوقى (باشا) واغتبطت كريمته لأن (الملكة) ناريمان كانت صديقة الفتاة وأختها منذ طفولتهن ، ولأن دسوقى (باشا) كان يعطف على والدها المرحوم حسين (بك) فهمى صادق أشد العطف . واقترح دسوقى أباظة (باشا) علىَّ أن نبعث للملك ببرقية تهنئة ، فترددت وقلت له : لن يرد الملك علينا . قال : هذا محال . فهذه مجاملة منا له وأدبه يوجب عليه أن يرد عليها . قلت : أنا عند رأيى ؛ فإن أبيت إلا أن تفعل فاكتب برقية واحدة ووقعها باسمينا حتى إذا صدق رأيى ولم يرد الملك كان ذلك ذنبك . وأرسل دسوقى هذه البرقية ، كما أرسل برقية باسم كريمتيه إلى (الملكة) ناريمان ، فجاء رد الملكة على الكريمتين وحالت الحفيظة دون رد الملك علينا .

وإنما دعانى إلى الاقتناع بأن الملك لن يرضى بالرد على برقيتنا ما بدا من تشبث الحفيظة بنفسه ضد من يغضب عليه تشبثاً يتجاوز الحياة إلى ما بعدها .

لما عرض على البرلمان قتال اليهود فى فلسطين عارض إسماعيل صدقى باشا طلب الحكومة لأسباب عديدة أبداها ، منها عدم استعداد الجيش المصرى ، ومنها أن الدول الكبرى التى أيدت إنشاء دولة إسرائيل ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ، لن تدع الدول العربية تبلغ من معارضة هذا القرار حد إسقاطه ، ومنها أن مصر أحوج إلى إنفاق الأموال التى تقتضيها هذه الحرب فى إصلاح شئونها الداخلية . وغضب الملك على صدقى (باشا) لموقفه ذاك أشد الغضب . وعلى الرغم من أن الرجل عاش بعد ذلك زمناً غير قصير ، ومن

أنه رأس الوزارة المصرية عدة مرات ، كانت وزارته فى سنة ١٩٤٦ آخرها ، ومن أنه أدى لمصر خدمات كثيرة منح من أجلها نياشين كبرى ، أحدها نيشان محمد على الذى يجعل لصاحبه الحق يوم يموت أن يشيع فى جنازة رسمية وأن يحمل نعشه على عربة مدفع – على الرغم من ذلك كله استمر غضب الملك عليه حتى لقد أمر حين مات بألا يحتفل رسمياً بتشييعه ، وألا يشترك فى هذا التشييع من رجال القصر أحد .

وقد تولت الناس الدهشة بل تولاهم الاستياء لهذا التصرف ، فهم يقولون دائماً : اذكروا محاسن موتاكم .

ولم يكن ما حدث مع صدقى (باشا) هو المثل الوحيد من نوعه ، ولكنه أشدها دلالة على أن الملك لا ينسى حفيظه ، ولذلك اقتنعت بأنه لن يرد على برقية منى أنا ودسوقى (باشا) نهنئه فيها بمولد ولى عهده ، وكلانا وقع الكتاب الذى أثار حفيظته .

وكيف ينسى ما فعلنا ولم ينس لصدقى (باشا) شجاعته فى إبداء رأى دلت الحوادث من بعد على أنه كان حصيفاً ، كما أن صدقى (باشا) كان فى الحق جديراً بأن يعامل فى موته أكرم معاملة بعد الذى أداه لمصر فى مفاوضات سنة ١٩٤٦ من خدمة وطنية جليلة لن ينساها له التاريخ ، وكانت تفيد مصر منها أعظم فائدة وأجلها لو أن مشروع المعاهدة الذى انتهى إليه أقر ونفذ فجلت القوات البريطانية عن مصر بغير قيد ولا شرط منذ سنة ١٩٤٩ .

وعدنا إلى القاهرة ، فإذا الملك يعد وليمة كبيرة فى قصر عابدين دعى إليها المصريون والأجانب احتفاء بمولد ولى العهد . وأمر فلم يدع إليها من وقعوا الكتاب الذى اشتركت أنا ودسوقى (باشا) فى توقيعه . زرت حافظ (باشا) عفيفى بمنزله فى هذه الأثناء ، وتطرق حديثنا إلى موقف الملك منا ، فذكر حافظ (باشا) أنه قضى أكثر من نصف ساعة يحاول عبثاً إقناع الملك بدعوتنا إلى هذه الوليمة التى دعى إليها المصريون والأجانب ، وأنه أشار فى حديثه إلى أن الملك قد يضطر يوماً إلى الالتجاء إلينا إذا قضت الظروف بتنحى الوفد عن الحكم ، فمن الخير أن تحسن العلاقة بيننا وبينه ، كما ذكره كذلك بأن والده الملك فؤاد كانت تقع الجفوة بينه وبين بعض الساسة أحياناً فلا يستديمها ، بل ينتهز الفرصة للإغضاء عنها . وأى فرصة أكرم من مولد ولى العهد يمكن أن يجدها (الملك) فاروق لتناسى ما سلف بينه وبين المعارضة . وكان جواب الملك أن أخرج العريضة من حافظة جيبه وقال : ولكنهم أهانونى . ومع ذلك أرجوك يا حافظ (باشا) أن تدعنى هذه المرة ، وسأفكر فى الإغضاء عما سلف فى فرصة اخرى .

كانت العلاقات بين مصر وإنجلترا تزداد فى هذه الفترة عنفاً ، وكان الشبان الجامعيون ، والشبان الإخوان المسلمون ، وشباب مديرية الشرقية ، قد ألفوا فرقاً من الفدائيين تعمل على اغتيال من تستطيع اغتيالهم من الجنود الإنجليز . وكانت القيادة البريطانية فى قناة السويس تقابل هذه الأعمال بعنف شديد . وقد أعلنت يوماً أنها قررت تدمير قرية « كفر عبده » على مقربة من السويس لأن الإرهابيين يحتمون بهذه القرية ويحاولون نسف محطة المياه القائمة على مقربة منها . وتصدى فؤاد (باشا) سراج الدين وزير الداخلية لمواجهة هذا الموقف فأمر قوات البوليس الموجودة بالسويس بمقاومة البريطانيين فيما يريدونه . ولم يكن لهذه القوات بالمقاومة قِبَل ، فأزيل « كفر عبده » . ثم إن الإنجليز أمروا قوة بلوك النظام المصرية المجتمعة فى دار المحافظة بالإسماعيلية بالانسحاب منها بحجة أن وجودها يهددهم ، فأمر فؤاد (باشا) هذه القوة بأن تقاوم إلى النهاية وألا تستسلم لطلب الإنجليز . وكان ذلك فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ . وقد نزلت قوة بلوك النظام على أمر وزير الداخلية فرفضت التسليم ، فأطلق الإنجليز عليها مدافعهم وقتلوا منها ما يزيد على ثمانين شخصاً قبل أن تذعن وتنسحب .

وأذاعت محطة الإذاعة ما حدث ، ونشرت صحف الصباح نبأه ، فاجتمعت قوات بلوك النظام الموجودة بالقاهرة وتجمهرت وسارت إلى جامعة فؤاد الأول بالجيزة وخطبوا الطلاب معلنين أن البوليس ، ومنه بلوك النظام ، وظيفته حفظ الأمن وليست وظيفته مقاومة الجيوش المسلحة . وانحدرت هذه القوات إلى القاهرة وذهبت إلى مجلس الوزراء محتجة على تصرف وزير الداخليه . وخطب عبد الفتاح حسن (باشا) وزير الشئون الاجتماعية هذه القوات قائلا : إن الوزراء مستعدون لتعريض صدورهم لرصاص الإنجليز . واستمرت مظاهرة بلوك النظام فذهبت إلى قصر عابدين تعلن استياءها .

وانتهزت طائفة من المخربين اضطراب النظام فانتشرت فى القاهرة توقد النار فى متاجرها وفنادقها وملاهيها على نحو لم يعرف تاريخ مصر الحديث له مثالا . وشجعهم على ذلك أن رأوا البوليس متقاعساً عن مقاومتهم أو القبض على أحد منهم . بدءوا جرائمهم بإحراق (كازينو أوبرا) فى ميدان الأوبرا ، فلم يتعرض لهم أحد ؛ برغم وجود البوليس على مقربة منهم . ثم امتد نشاطهم المخرب فأحرقوا متجر شيكوريل بشارع فؤاد ، وفندق شبرد ذا السمعة العالمية ، وانتشروا ها هنا وهناك وفى كل مكان من أرجاء العاصمة حتى بلغوا شارع الهرم يحرقون ويخربون إلى ساعة متأخرة من الليل .

وكان فؤاد (باشا) سراج الدين فى شغل هذا الصباح بأمر خاص هو مشترى عمارة

لنفسه من شخص يدعى عريضة . فلما فرغ من ذلك حوالى الظهر وعرف بما هو حادث من الإحراق والتخريب ، ومن قعود رجال البوليس عن أداء واجبهم بسبب ما أصاب زملاءهم فى الإسماعيلية نتيجة لأوامره ، ذهب إلى القصر يطلب معونة الجيش لكبح جماح الفوضى وإعادة النظام . وكان ضباط الجيش مدعوين يومئذ إلى مأدبة ملكية احتفاء بمولد ولى العهد ، فأمر الملك قائد القوات المسلحة بإنزال الجيش فى شوارع العاصمة . ولم يلبث البغاة حين رأوا قوات الجيش تحتل الميادين أن اختفوا فجأة فلم يبق لهم من أثر .

وزارة تنتهى تصرفاتها إلى هذه الكارثة القادحة لا يمكن أن تبقى فى مناصبها ، ولذلك أقيلت . ولكن من ذا يحل محلها ؟ أهى أحزاب المعارضة وزعماؤها هم الذين قدموا الكتاب الذى اعتبره الملك مهيناً له ؟ ! كلا ! . . بل عهد إلى على ماهر (باشا) بتأليف الوزارة وطلب إليه أن يدعونا للاشتراك معه أفراداً معينين بالاسم ، لا أحزاباً ولا ممثلين لأحزاب . وكان المنتسبون إلى الأحزاب ، والذين أريد اشتراكهم فى الوزارة بأشخاصهم لا يزيد عددهم عن خمسة أو ستة ، فى وزارة أريد أن تشتمل على ستة عشر إلى عشرين وزيراً .

وتداولت الرأى مع دسوقى (باشا) أباظة ثم مع إبراهيم (باشا) عبد الهادى وأحمد خشبة (باشا) ، وانتهينا إلى أن الخير فى ألا نلبى الدعوة . وخاطبنى حافظ عفيفى (باشا) تليفونياً يطلب إلى أن أسهل مأمورية على (باشا) ماهر ، ويذكر أنه قضى يومين حتى أقنع الملك بتأليف وزارة مستقلة . قلت : ما دام الأمر كذلك فلتكن الوزارة مستقلة بالفعل ، فإذا احتاج الأمر إلى معاونتنا إياها من بعد ، واقتنعنا بضرورة ذلك سهل التكييف القانونى لهذا الوضع .

وكان على (باشا) ماهر فيما ظهر لى من حديثه ميالاً لإشراك الأحزاب المعارضة معه ؛ بل لقد قال لى : من ذا تمثل الوزارة المستقلة ؟ . . لكنه ألف وزارة مستقلة حين رأى أن اشتراك الأحزاب فيها غير مقبول ، وتقدم بها إلى البرلمان .

لم يطل عمر هذه الوزارة غير خمسة أسابيع . فقد ظن على (باشا) ماهر أنه يستطيع أن يجمع حوله الأحزاب كلها قبل أن يحدد التحقيق المسئوليات فى حريق القاهرة ، وقبل أن يحل مجلس النواب ، مكتفياً باقتناعه هو بأن فى اجتماع الأحزاب حوله خيراً لمصر كبيراً ، متناسياً أن بينها من أسباب الخصومة والتنازع ما يجب التغلب عليه بادئ الأمر . وكان أول ما صنعه فى سبيل ما ظن أنه يجمع به الكلمة أن تقدم إلى البرلمان مثنياً على « سلفه العظيم مصطفى النحاس (باشا) » ، معلناً أنه سيسير على خطته ونهجه . فيم إذن كانت إقالة

النحاس (باشا) ؟ ! . . . واغتبط الوفد بما سمع من ذلك ، وأعلن تأييده لعلى ماهر (باشا) فى حدود هذه السياسة .

وأراد على (باشا) أن يظهر شيئاً من الاستقلال عن القصر . كنت عنده يوماً وسمعته يجيب على دقة تليفون ، وفهمت من جوابه أنه كان يخاطب القصر ، وأغلب الظن أن يكون المتكلم رئيس الديوان ، وكان مما أجاب به على (باشا) ماهر وسمعته أنا قوله : لا لا . إذا كان الأمر كذلك فابحثوا عن غيرى . ! وبعد ثلاثة أسابيع من تأليف الوزارة بدأت الأحاديث تجرى بأن القصر غير راض عن سياستها . وسألت يوماً : أفى النية تعديلها ؟ قيل لى : كلا . بل تغييرها .

وفى اليوم الأخير من شهر فبراير طلب على (باشا) ماهر مقابلة الملك ، فلم يجب طلبه ، بل قيل له : إن كان لديك ما تريد أن تقوله فرئيس الديوان عندك . فذهب الرجل إلى القصر يحمل استقالة الوزارة . وقبلت هذه الاستقالة فور تقديمها .

وعهد الملك إلى نجيب (باشا) الهلالى فى تأليف الوزارة فألفها مستقلة كذلك . وكان نجيب (باشا) وفدياً ثم اختلف مع الوفد وأبى الاشتراك مع النحاس (باشا) فى وزارته الأخيرة . لذلك كان برنامجه صريحاً فى الطعن على الوفد وسياسته ، وفى ضرورة حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة . وقد زرته غداة وزارته مهنئاً وأبديت له استعدادى لمعاونته بالرأى ، فكان جوابه أنه سيشاورنى فى خطة العمل بعد أن يخف ضغط المهنئين . وانقضت الأسابيع بعد ذلك ولم يتصل بى ولا بأحد من رجال الأحزاب ، لأن الملك أظهر عدم رضاه عن هذا الاتصال .

وكان التفاهم بين الهلالى (باشا) وبين القصر يبدو كلما توالت الأيام صريحاً قوياً . وكان لهذا التفاهم أثره بطبيعة الحال فى إعراضه عنا وعدم اتصاله بنا . وانقضى شهر وتبعه شهر آخر والوزارة تجرى على سياسة غير مفهومة لنا ، ولا تعنى بالتفاهم معنا . وانتهى ذلك بطبيعة الحال إلى تخلينا عن تأييدها وإن لم ننتقل لمعارضتها معارضة مكشوفة . وتنصف الشهر الثالث منذ تأليف الوزارة وهى تبدو مكتفية بتأييد القصر لها ورضا الملك عنها. وفى النصف الأخير من ذلك الشهر الثالث جمعت المصادفة بينى وبين الدكتور حافظ عفيفى (باشا) رئيس الديوان فى « كلوب محمد على » فأخذ يسألنى عن السبب فى موقفنا غير الودى من الوزارة وفى امتناعنا عن إسداء المشورة لها . قلت : لأن رئيسها لم يخاطبنا من يوم تأليفها ، بل وقف منا موقف المتجاهل وجودنا . وانتهى رئيس الديوان إلى اجتماعى أنا وإبراهيم (باشا) عبد الهادى

برئيس الوزارة فى بيت حافظ (باشا) بعد أيام قليلة من هذا الحديث . على أن اجتماعنا هذا كان قليل الثمرة . واجتمعنا فى دار رئيس الديوان مرة أخرى أسفرت عن النتيجة التى أسفر عنها اجتماعنا الأول .

وفى الأيام الأخيرة من شهر يونيو بعث نجيب (باشا) الهلالى من أخبرنى أنه يريد أن يرانى بالإسكندرية . وذهبت إليه يوم الخميس ٢٦ يونيو فتحدث إلىَّ فى شئون شتى كان أهمها أن لديه معلومات وثيقة عن أن كريم ثابت (باشا) وأحمد عبود (باشا) وأنطون بوللى سكرتير الشئون الخصوصية للملك اجتمعوا بباريس ، وأن مليوناً من الجنيهات أو من الفرنكات السويسرية دفع من جانب عبود (باشا) للتخلص من الوزارة . ورجوت لرئيس الوزارة أن يتغلب على هذه المؤامرة التى يحدثنى عنها ، وعدت إلى القاهرة فى اليوم نفسه .

بعد أربع وعشرين ساعة من عودتى إلى القاهرة انتشر النبأ بأن الهلالى (باشا) يستقيل . وتأكد هذا النبأ ضحى السبت ٢٨ يونيو . وفى مساء ذلك اليوم عهد الملك إلى حسين سرى (باشا) بتأليف الوزارة . وعجبت لهذا النبأ لما أعلمه من أن الثقة مفقودة بين رئيس الديوان وبين سرى (باشا) ، ولأن الملك لم يكن يطمئن إلى سرى (باشا) منذ زمن غير قليل .

وأخذ سرى (باشا) صبح الغد يستدعى من يعاونونه فى الوزارة . وفى الساعات الأولى من المساء علمت أنه لم يتمكن من تأليف الوزارة ، وأن الملك عهد إلى بهى الدين بركات (باشا) فى تأليفها ، وطلب رئيس الديوان إلى بهى الدين (باشا) أن يذهب إلى الإسكندرية لهذا الغرض . لكن المهتمين بالأنباء عرفوا فى ساعة متأخرة من الليل ، وعرف الجمهور فى الصباح ، أن المراسيم صدرت بتأليف وزارة حسين سرى (باشا) ، وبأن كريم ثابت (باشا) وزير دولة فيها .

كان الخاصة يهمسون فى الأشهر الأخيرة باتجاهات لبعض ضباط الجيش ليس يسمها الولاء الخالص للملك . ولم يدر بخاطر أحد مع ذلك أن يكون لهذه الاتجاهات أثر تخشى مغبته . فقد أغدق الملك على الجيش من العطف ومن الميزانية ما جعل الناس يظنون بأن الجيش حصن الملك المكين . أما هؤلاء الضباط الذين تغيروا على سنة الولاء ، ودعوا أنفسهم الضباط الأحرار ، فأخذوا يوزعون الفينة بعد الفينة منشورات سرية يشيرون فيها إلى حرب فلسطين وإلى الأسلحة والذخائر الفاسدة التى كانت ترسل إلى المقاتلين هناك ، وإلى الفساد الذى استشرى فى الجيش كما استشرى فى غير الجيش من مرافق الدولة وهيئاتها ونظامها . وتزايد

الهمس ولم يزد مع ذلك عن أنه الهمس حتى لفتت الأنظار ظاهرة كان لها فى نظر هؤلاء الخاصة مغزاها .

ذلك ما حدث فى نادى الضباط . ويقع هذا النادى بحى الزمالك فى دار ذات حدائق كانت من قبل سكناً خاصاً للسردار الإنجليزى للجيش المصرى . فلما أعلنت مصر استقلالها فى سنة ١٩٢٢ ، ثم قتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى فى أواخر سنة ١٩٢٤ ، بقيت هذه الدار خالية حتى أمر الملك بوصفه القائد الأعلى للجيش ، أن تكون نادياً للضباط . وكان للنادى مجلس إدارة ورئيس ينتخبهم الضباط من بينهم . وكان المفهوم أن الانتخابات مظهر فقط ، وأن الأوامر كانت تصدر من القصر بأسماء الأعضاء وأسم الرئيس فلا يناقشها أحد ، ولا يخالفها حين الانتخاب أحد ، لأنها أوامر القائد الأعلى ، ومخالفة القائد الأعلى لا تجوز فى حكم العسكرية .

وقد اختص الملك هذا النادى بالكثير من عنايته ورعايته ، وكان يزوره بين حين وحين ، ويتحدث إلى الضباط وإلى من يحضر من زوجاتهم فيه حديثاً تشوبه المودة ، بل كان لا يأبى أن يمزح مع الضباط ويسألهم عن آخر نكتة وإن أباها مألوف الأدب والذوق ، فإذا ذكرت أمامه قهقه ضاحكاً منها ، وأظهر اغتباطه بها وبقائلها .

واختص الملك اللواء محمد حيدر (باشا) بعطفه الخاص فى السنوات الأخيرة . وكان حيدر (باشا) مديراً لمصلحة السجون التابعة لوزارة الشئون الإجتماعية ، ثم رقى سنة ١٩٤٤ وكيل وزارة للسجون ، ثم عين وزيراً للحربية فى وزارة النقراشى ونقلت مصلحة السجون معه من وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة الحربية . وقال بعضهم إن السبب فى هذا النقل الذى لا مسوغ له أن حيدر (باشا) كان يأمر بتشغيل المسجونين مجاناً فى مزارع الملك وأعماله الخاصة . وعين حيدر (باشا) كذلك ياوراً خاصاً للملك ، وجمع بين هذا المنصب الشرفى ومنصب الوزير .

وكان حيدر (باشا) ينتخب فى كل عام رئيساً لنادى الضباط بأمر الملك . فلما اشتد ساعد الضباط الأحرار فكروا فى تغيير إدارة النادى وفى إسناد رياسته إلى رجل منهم . وتم لهم ما أرادوا وانتخب اللواء محمد نجيب (بك) رئيساً للنادى .

ماذا يعمل الملك إزاء هذه المخالفة الصارخة لأوامره الصريحة ؟ أيدعها تمر حتى تسكن العاصفة ثم يجد للموقف حلاً ؟ كلا ؛ بل اعتبر ما حدث تحدياً له تجب مقاومته . فأصدر أمره بوصفه القائد الأعلى فألغيت هذه الانتخابات فكان إلغاؤها ظاهرة أشهدت

الناس جميعاً على أن الجيش منقسم فى ولائه للملك ، وأن هؤلاء الضباط الأحرار أصبح لهم من النفوذ بين زملائهم ما يجب أن يحسب حسابه . أليس الجيش هو السند الذى يعتمد الملك عليه لتوطيد ما يسعى إليه من دعم سلطانه المطلق ؟ أولا يحسب الساسة جميعاً حساب الجيش ويخشون نتائج انتقاضه ، وما قد يجر إليه هذا الانتقاض ، إن حدث ، من تدخل الإنجليز لإعادة نفوذهم ، بل لإعادة قواتهم إلى القاهرة وإلى الأراضى المصرية كلها ؟

ولاحظ الأجانب انقسام الجيش فى ولائه للملك أكثر مما لاحظه المصريون وقدروا لنتائجه .

روى لى الأستاذ محمود عزمى أنه تحدث وهو فى أمريكا فى شتاء ١٩٥١ – ١٩٥٢ ، إلى سياسى أمريكى ، وأن الحديث تطرق إلى اعتماد الولايات المتحدة على الملك فى تنفيذ سياستها فى مصر والشرق الأوسط ، وأن هذا السياسى الأمريكى عاد إلى الأستاذ محمود عزمى بعد أسبوعين أو نحوهما وقال له : إنى أحمل إليك نبأ هاماً . لقد عدلت وزارة الخارجية الأمريكية عن سياسة الاعتماد على الملوك فى الشرق الأوسط . ولم يذكر لى الأستاذ عزمى أكثر من هذه العبارة فى هذا الصدد ، وإن رتب عليها ما رتب من استنتاج .

وظلت المعركة الخفية قائمة بين الضباط الأحرار والقصر ، وازداد حديث الناس عنها بعد انتخابات نادى الضباط وإلغائها . وقيل فيما بعد إن حيدر (باشا) نبه الملك إلى ضرورة العمل لتلافيها فلم يأبه لتنبيهه .

وبدأ سرى (باشا) بعد أسبوعين من تأليف وزارته يشعر بهذه الخطورة وينبه الملك إليها . وبعد ثلاثة أسابيع اقترح على الملك أن يعين اللواء محمد (بك) نجيب وزيراً للحربية ، واعتبر ذلك علاجاً للحالة يتلافى به تفاقم الخطر مؤقتاً حتى يستطيع معالجته . لكن الملك رأى فى اقتراح رئيس وزارته ضعفاً يغرى هؤلاء الضباط الأحرار بالمغالاة فى نزعتهم فلم يقبل اقتراحه تعيين اللواء نجيب (بك) وزيراً للحربية . عند ذلك قدم سرى (باشا) استقالته وأصر عليها برغم تعيير الملك إياه بأن فراره بالاستقالة جبن لا يليق برئيس وزارة .

وعرف الضباط الأحرار ما حدث فأيقنوا أن الموقف بينهم وبين الملك أصبح حاسماً ، وأنه إن ظفر بهم حوكموا بتهمة الخيانة لا ريب ، هذا إذا لم يُغتالوا بليل ويقضى على حياتهم ثم لا يعرف أحد مصيرهم . لذلك لم يلبثوا حين قدم سرى (باشا) استقالته أن اجتمعوا وأن قرروا انتزاع الموقف من يد الملك ليأخذوه بيدهم . فالمسألة الآن بالنسبة لهم مسألة حياة

أو موت . وخير أن يموتوا كراماً فى معركة إذا هم لم ينتصروا . فإن انتصروا آل الأمر إليهم وأنقذوا رءوسهم .

أما الملك فعهد بتأليف وزارة جديدة إلى نجيب الهلالى (باشا) . وأقترح الهلالى (باشا) ما اقترحه سرى (باشا) من تعيين اللواء محمد نجيب (بك) وزيراً للحربية . لكن الملك استدعى إسماعيل (بك) شيرين ، زوج أخته (الأميرة) فوزية ليكون وزيراً للحربية . ولم يعلم الهلالى (باشا) بما اعتزمه الملك إلا حين رأى إسماعيل (بك) شيرين فى القصر فى الموعد المعين لحلف الوزراء اليمين بين يدى الملك . ولم يجد الهلالى (باشا) فى نفسه القوة ليرفض تأليف الوزارة لأن اقتراحه الخاص بوزير الحربية رفض . وتألفت الوزارة كما أراد الملك أن تتألف .

لم أكن بمصر حين حدثت هذه التطورات السريعة الأخيرة . فقد سافرت أصطاف بلبنان يوم ٢٠ يوليو ونزلت برمانا . وفى ٢٢ يوليو سمعت إذاعة الراديو تعلن استقالة سرى (باشا) وعهد الملك إلى الهلالى (باشا) بتأليف الوزارة الجديدة . وعجبت لما حدث برغم عهدى الطويل بما يقع فى مصر من عجائب . وخرجت صبح الثالث والعشرين من يوليو للرياضة ، فلما عدت لموعد الغداء رأيت فتاة لبنانية تقيم بالفندق الذى نقيم به وتنزل كل صباح إلى بيروت لعملها فى أحد البنوك ، وألفيتها تقول إنها سمعت فى الإذاعة أن الجيش المصرى وضع يده على أداة الحكم ، وأن وزارة الهلالى (باشا) قدمت استقالتها ، وأن الملك عهد إلى على (باشا) ماهر بتأليف وزارة جديدة نزولاً على إرادة الجيش . وسرعان ما أكدت لى إذاعة القاهرة التى سمعتها بالفندق بعد تناول الغداء هذا النبأ .

وصعدت إلى غرفتى لغفوة الظهيرة فإذا النوم يجفو جفنى ويذرنى مفكراً فيما حدث وفى واجبى إزاءه .

ولقد عدت إلى التفكير فى هذه الأحداث بعد ذلك غير مرة . وتحدثت فى مقدماتها وأسبابها مع غير واحد من أصدقائى وزملائى . على أننى كنت فى الساعات التى تلت ورود هذا النبأ إلى لبنان أكثر اشتغالاً بما يجب علىّ إزاء هذا الانقلاب المفاجئ . لقد كنت معتزماً الإقامة بمصيفى شهرين أستجم فى أثنائهما لأواجه أحداث العام المقبل ، وهاهى ذى الأحداث تسبق كل ما توقعت . أترانى أعود إلى مصر لأكون على مقربة من مسرحها ؟ وما فائدة عودتى وقد ألف على (باشا) ماهر الوزارة فرضى الجيش ونزل الملك على الحكم ؟ لكن اللواء محمد نجيب (بك) أعلن نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة ، فلم يسع الملك إلا أن

يعزل حيدر (باشا) من هذا المنصب وأن يقر تعيين اللواء نجيب (بك) وأن ينعم عليه برتبة الفريق . الجيش إذن أصبح صاحب السلطان ، أما والأمر كذلك فلن يغير رجوعى إلى مصر ما هو حادث ، ولن أستطيع ولن يستطيع الأحرار الدستوريون شيئاً . وجفوت فراشى وعدت أسمع إذاعات القاهرة وبينها نشرة الجيش يطمئن بها الناس ويدعوهم إلى الهدوء والسكينة وينذر بها من يحاولون الصيد فى الماء العكر ، ويطمئن الأجانب بنوع خاص على أرواحهم وأموالهم .

وانقضى الليل وأنا فى ترددى . فلما أصبحت وصلتنى قبيل الظهر برقية من الإسكندرية بتوقيع دسوقى أباظة (باشا) يطلب فيها باسم الأحرار الدستوريين عودتى إليهم للتشاور فى الموقف . وأزالت هذه البرقية ترددى فحجزت مكاناً على الطائرة وبلغت الإسكندرية والتقيت بدسوقى (باشا) وبسائر إخوانى هناك . وفى الغد قابلت على (باشا) ماهر وفهمت منه أنه لا يعرف إلى أى مدى تقف مطالب الجيش . فقد طلبوا إلى الملك أن يعزل كثيرين من رجال حاشيته وفى مقدمتهم كريم (باشا) ثابت الذى ثار استجواب مجلس الشيوخ فى سنة ١٩٥٠ حول اسمه فكانت النتيجة أن عزل الملك رئيس الشيوخ من رياسته ، وأن أسقطت عضوية تسعة عشر من أعضاء المجلس بينهم رجال ذوو قدر ومكانة . وقد حاول الملك المماطلة ثم عزل رجال حاشيته وعزل كريم ثابت نزولاً على إرادة الجيش حين رأى المماطلة غير مجدية نفعاً .

وطلب إلىَّ أحمد (باشا) عبد الغفار تليفونياً صبح ٢٦ يوليو أن أحضر اجتماعاً بمنزله حضره لطفى (باشا) السيد ، وإبراهيم (باشا) عبد الهادى ، وأحمد (باشا) خشبة وعبد السلام (باشا) الشاذلى ، وطه (باشا) السباعى ، ومحمود (بك) محمد محمود ، فلما لقيتهم هناك سألونى رأيى فى زيارة اللواء نجيب (بك) بمعسكر مصطفى (باشا) بالإسكندرية تأييداً لحركة الجيش ، فوافقت ودعوت دسوقى أباظة (باشا) وأحمد على علوبة (باشا) فانضما إلينا وذهبنا جميعاً إلى المعسكر وقابلنا اللواء نجيب (بك) . وتكلم لطفى (باشا) السيد باسمنا جميعاً معرباً عن تأييدنا حركة الجيش ، ورد نجيب (بك) بأن الجيش إنما ينفذ السياسة التى نادينا بها خلال السنتين الأخيرتين وأنه مغتبط بتأييدنا له .

وخرجنا من المعسكر فعلمنا أن اللواء نجيب (بك) إنما جاء من القاهرة إلى الإسكندرية تصحبه الطائرات التى ملأت جو الإسكندرية أزيزاً مزعجاً منذ الصباح الباكر لدعوة الملك إلى التنازل عن العرش لولى عهده الطفل أحمد فؤاد أو لخلعه إن هو لم يقبل التنازل .

والخطاب الذى بعث به اللواء نجيب إلى الملك يدعوه فيه إلى التنازل عن العرش لولده ، وإلى مغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه – يوم ٢٦ يوليو – والأمر الملكي بالتنازل عن العرش ، وثيقتان تاريخيتان جديرتان بإثباتهما هنا .

أما الوثيقة الأولى فتجرى بالنص الآتى :

« من الفريق أركان الحرب محمد نجيب – باسم ضباط الجيش ورجاله ، إلى جلالة الملك فاروق الأول

« إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى ، وفجر من فجر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

« لذلك ، قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه . والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج .

توقيع

محمد نجيب

فريق أركان حرب

الإسكندرية فى يوم السبت

٤ من ذى القعدة ١٣٧١ هـ (٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ميلادية)

وأما الأمر الملكي بالتنازل عن العرش فنصه ما يأتي :

« نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائماً لأمتنا ، ونبتغي سعادتها ورقيها ، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة ، ونزولاً على إرادة الشعب :

قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد ، وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه .

صدر بقصر رأس التين في ٤ من ذي القعدة سنة ١٣٧١ « فاروق »

(٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢)

ترى ، ألم يدر بخاطر فاروق أن يقاوم الجيش ويرفض التنازل عن العرش ؟ إن له لحرساً ملكيًّا مسلحاً بخير من تسليح الجيش يستطيع المقاومة . فهل حاول هذا الحرس المقاومة بالفعل صبح ذلك اليوم السادس والعشرين من يوليو ؟ قيل إنه تبودلت بينه وبين الجيش الذي حاصر قصر رأس التين طلقات نارية . لكنها لم تزد على أن كانت طلقات فردية قليلة لا يقاس إلى ما يحدث بين قريتين صغيرتين من قرى الصعيد يقع بينهما نزاع على أمر ما ، فيأخذ رجال كل من القريتين سلاحهم ويلتقيان . ولم يذكر أحد فيما سمعت من الأحاديث التي رويت عن هذه الساعات الحاسمة من حياة فاروق أنه فكر في النزول بنفسه إلى الحرس وفي قيادة معركة ينتصر فيها أو ينهزم ، بل كل ما قيل إنه هدد بأن يصدر أمره إلى الحرس أن يقاوم ، فلما قيل له إن ذلك معناه أنه يعرض حريته بل حياته للخطر أذعن وقبل التنازل عن العرش .

وكان موقفه هذا منطقيًّا متسقاً مع تصرفاته منذ بدأت حركة الجيش في القاهرة فجر الثالث والعشرين من يوليو ، بل من قبل أن تبدأ هذه الحركة بزمن غير قليل . لقد بدأت اتجاهات الضباط الأحرار فأبدى من عدم الاكتراث لها ما يكاد يبلغ حد الاستهتار . فلما عرضت عليه معالجتها بتعيين اللواء نجيب (بك) وزيراً للحربية رفض تعيينه ولم يفكر مع ذلك في أن يتخذ أي احتياط لما عساه يترتب على هذا الرفض . فلما استقال سري (باشا) وتألفت وزارة الهلالي (باشا) على النحو الذي أسلفنا كان الأمر بين الملك والضباط الأحرار قد بلغ مبلغاً يقتضي بعد النظر وسلامة التقدير توقع نتائجه . فلما بدأت حركة الجيش

بالقاهرة واعتقل القائمون بها رؤساءهم وزملاءهم في الجيش ممن لم يكونوا محل ثقتهم ووضعوا يدهم على دار الإذاعة ، وأعلنوا أن الأمر أصبح بيدهم ، لم يفكر الملك ولم تفكر وزارة الهلالى (باشا) فى اتخاذ إجراء حاسم لمواجهة ما حدث ، بل سافر مرتضى المراغى (باشا) وزير الداخلية ، والذى كان وزيراً للحربية فى وزارة الهلالى (باشا) الأولى ، وطلب إلى اللواء نجيب (بك) أن يحضر إليه ، فأبى وطلب إلى الوزير أن يحضر هو إليه فى ثكناته ، أى فى المقر الجديد للسلطان والحكم . وقدر الوزير أنه إذا ذهب أضاع هيبة الوزارة ، وأنه قد يعتقل كما اعتقل الضباط غير المشتركين فى الحركة ، ففر عائداً إلى الإسكندرية ناجياً بنفسه . وطلب الجيش إلى الملك إسناد الوزارة إلى على ماهر (باشا) ، فاستقالت وزارة الهلالى (باشا) بعد ساعات من تأليفها وألف على ماهر (باشا) وزارته . بذلك أصبح السلطان المدنى والسلطان العسكرى بيد الضباط المنتفضين على الملك ، ولم يبق إلا حاشيته وحرسه . وطلب هؤلاء الضباط عزل المقربين إلى الملك من رجال الحاشية فعزلهم . وفى الصباح الباكر من ٢٦ يوليو زحفت فرق الجيش الموالية للضباط الأحرار إلى الإسكندرية وحاصرت قصر رأس التين ، وقام سلاح الطيران بمناورات مزعجة هدت ما كان باقياً من أعصاب الملك ، فكان طبيعياً ألا يفكر فى مقاومة الحرس للجيش ، وأن يسلم بالتنازل عن العرش لولده .

كانت المناورة التى قام بها سلاح الطيران تعزيزاً للجيش الزاحف لحصار القصر مرعجة بالفعل . استيقظت بالإسكندرية صباح السادس والعشرين من يوليوفإذا بى أسمع أزيز الطائرات الحربية المزعج يملأ جو الثغر وينذر بحادث جلل . وذكرت إذ ذاك كيف كان سلاح الطيران الملكى موضع العناية الفائقة من فاروق ، ظناً منه أنه بهذا السلاح وبسائر أسلحة الجيش يستطيع أن يجعل يده على الشعب المصرى العليا ، ناسياً أنه : « ما من يد إلا يد الله فوقها » . واستمر الأزيز المزعج يملأ جو الإسكندرية زمناً غير قصير . وفى هذه الأثناء كانت قوات « السوارى » بمصطفى باشا ودباباتها تحاصر القصر ، وفيه زوجة فاروق الشابة وبناته الثلاث وابنه الطفل يحيطون به . أتراه فى موقفه ذاك ، وقد سمع من أزيز الطائرات المزعج ما سمعت ، وعرف من تحركات الجيش وحصاره القصر ما لم أعرف ، يفكر فى أمر الحرس بالمقاومة ويأمن أن يطيع الحرس أمره ؟ وهل تراه يفكر فى أن ينزل إلى الحرس يحرضهم ويتقدمهم ويترك وراءه هاتيك النسوة وهذا الطفل ويعرض نفسه للموت . ذلك ما لم يتسق ومنطقه وتصرفاته فى الأيام الثلاثة التى سبقت هذا اليوم

التاريخي الحاسم . ولذلك ألقى بكل سلاح واستسلم وتنازل عن العرش .

ولم تكن تصرفاته في هذه الأيام الثلاثة هي وحدها التي أدت إلى هذه النتيجة . فلو أن الجيش شعر بأن للملك في الشعب سنداً قوياً ، وأن إكراهه على التنازل عن العرش يقابل بموجة من الاستياء ، لتردد الضباط الأحرار قبل أن يقدموا على ما أقدموا عليه . لكن الملك خاصم ما سوى الوفد من الأحزاب على أثر الاستجواب الخاص بكريم ثابت والأسلحة الفاسدة خصومة ضاعفها في نفسه هذا الكتاب الذي بعثوا به إليه في أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، والذي أثبتنا نصه في هذا الفصل ؛ وقد أصر الملك على هذه الخصومة إلى النهاية . ثم إنه أقال الوزارة الوفدية على أثر حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . ومن يومئذ إلى أن حدثت حركة الجيش عين وزارة على ماهر (باشا) ثم اضطرها للاستقالة ، وعين وزارة نجيب الهلالي (باشا) فاستقالت حين علمت أن حاشيته تعمل على خروجها من الحكم ، ثم عين وزارة حسين سرى (باشا) ، وهو يعلم ، وسرى (باشا) يعلم أن التعاون بين الملك وأية وزارة أمر غير ميسور ، لأن الملك يريد أن يستأثر بالأمر ولا يدع للوزارة من حرية التصرف شيئاً . بذلك فقد الملك تأييد الشعب بكل طوائفه وأحزابه ، وبذلك شعر المحيطون به ، وشعر الحرس الملكي نفسه ، بالفراغ الذي ضرب نطاقه حول الملك وعزله عن الشعب عزلا تاماً .

ربما غاب عن تصور الملك ما يؤدى إليه هذا الفراغ ، اقتناعاً منه بأن ما أفاءه على الجيش من عطف ومن رتب وترقيات يكفى ليكفل له البقاء على عرشه . لكن العجيب أن يغيب أثر هذا الفراغ عن رجال الحاشية وعن بطانة الملك وخاصته . فليس عسيراً أن يدرك مشتغل بالشئون العامة أن الأنصار الذين يكسبهم بالمال والمنافع لا يقامرون بحياتهم ، بل لا يقامرون بمنافعهم ، إذا رأوا خطراً يهدد الحياة أو المنافع . وقد رأى فاروق بنفسه كيف انفضت فرق القمصان الزرقاء عن الوفد لأول ما زالت حكومته . فأما الأنصار المستعدون للتضحية فهم أولئك الذين ينصرونك إيماناً بفكرة واقتناعاً بأنك تمثل هذه الفكرة لذاتها ، لا لمغنم تجره من ورائها . أما وقد غاب ذلك كله عن فاروق وحاشيته وخاصته ، فقد كان طبيعياً أن تجرى الأمور كما جرت ، وأن يوقع فاروق وثيقة التنازل عن العرش حين رأى أن عدم توقيعها يعرضه لما هو شر من التنازل عن العرش .

هذا هو التفسير المنطقي لموقف فاروق في تلك الأيام الثلاثة الأخيرة ، ولموقفه يوم ٢٦ يوليو حين أريد على التنازل عن عرشه ، كما يشهد به سياق الحوادث . صحيح أن

قوماً يذكرون ما كان يقوله فاروق فى بعض سهراته من أنه لن يبقى من الملوك عما قليل إلا ملك إنجلترا وملوك ورق اللعب الأربعة ، ويرتبون على ذلك أنه كان يقدر المصير الذى آل إليه ، ولذلك صرف كل همه فى السنوات الست الأخيرة إلى جمع المال وإلى إيداع الملايين فى بنوك إيطاليا وسويسرا وغيرهما من بلاد أوربا وأمريكا احتياطاً لهذا اليوم الذى صار إليه ، ثم يؤيدون رأيهم بقبول فاروق التنازل عن العرش من غير مقاومة . ولو أن هذا الرأى كان صحيحاً لما لجأ فاروق إلى مخاصمة الأحزاب المصرية والساسة المصريين والشعب المصرى ، ولم يكن أحد منهم يقاوم نزعاته فى جمع المال مقاومة تذكر . ولو أنه فعل لطال عهده على العرش أكثر مما طال ، ولجمع من المال أكثر مما جمع ، ثم لتنزل عن العرش تاركاً وراءه من يذكره بالخير . ولقد جمع والده الملك فؤاد من المال مثل ما جمع هو ، وترك وراءه يوم مات من يذكر له أعمالاً طيبة قام بها لخير البلاد ، برغم نزعته إلى جمع أكبر قسط من السلطان فى يده .

ويقال إن فاروقاً سلم فى أقرب المقربين إليه من رجال حاشيته حين طلب إليه عزلهم لأنه كان مستعداً للتسليم بكل شىء مقابل بقائه على العرش يملك ولا يحكم . وما أظنه فكر فى هذا وهو فى غمرة الأيام الثلاثة الأخيرة من ملكه .

وقع فاروق وثيقة التنازل عن العرش ظهر يوم السبت السادس والعشرين من شهر يوليو سنة ١٩٥٢ ، وبقى أن يرحل عن البلاد فى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم . وقد خيره على ماهر (باشا) أن يسافر على طائرة أو على باخرة يختارها ، فطلب أن يسافر على اليخت الملكى (المحروسة) ، وطلب أن يصحبه فى سفره أفراد عينهم من رجال حاشيته ، فقبل الجيش سفره على (المحروسة) ولكنه لم يقبل أن يسافر معه أحد أيًّا كان من الحاشية . فلما كانت الساعة السادسة إلا دقائق ذهب إلى الرصيف الملكى ومعه بناته الثلاث من (الملكة) فريدة ، ومعه (الملكة) ناريمان وابنها الطفل (الملك) أحمد فؤاد ومربيته . وهناك وافاه على (باشا) ماهر ومستر جفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر . فلما كانت الساعة السادسة تماماً وافاه اللواء محمد نجيب (بك) ومعه بعض الضباط الأحرار يودعونه . وفى هذه اللحظة الأخيرة من ملك تولى فاروق فيه السلطة الدستورية خمسة عشر عاماً إلا ثلاثة أيام صافح فاروق نجيباً وقال له : وفقكم الله فى مهمتكم الصعبة .

وأقلعت (المحروسة) تقل فاروقاً ميممة إيطاليا كما يممها جَدٌّ له من قبل هو إسماعيل ، بعد ستة عشر عاماً حكم فيها مصر حكماً مطلقاً .

وبذلك انتقلت مصر من عهد إلى عهد .

الفهرست

صفحة

صفحة

صفحة

الفصل السادس – تجنيب مصر ويلات الحرب

الفصل السابع – ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

الفصل الثامن – الحرب على أبواب مصر

صفحة

رقم الإيداع		١٩٩٠ / ٩٥٠٣
الترقيم الدولى	977-02-3139-8	ISBN

١ / ٩٠ / ٣٣١

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

مذكرات
في السياسة المصرية

- القضية الفلسطينية
- النزاع المصرى الانجليزى فى مجلس الامن
- أزمة مجلس الشيوخ فى يونية سنة ١٩٥٠

الجزء الثالث

الدكتور محمد حسين هيكل

الطبعة الثانية

دار المعارف

مذكرات
في السياسة المصرية

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

تقديم

بقلم
أحمد محمد حسين هيكل
المحامى

أرانى وأنا أحاول تقديم هذا الجزء الثالث من مذكرات الدكتور هيكل فى السياسة المصرية أتصدى لمهمة شاقة . ولا ترجع هذه المشقة فحسب إلى أن من العسير أن يقدم أحد للدكتور هيكل ، أو أن يقدم ابن لأبيه ، بل لأن الطابع الشخصى الذى تتميز به هذه المذكرات السياسية يغنى عن كل تقديم .

ومما يزيد من هذه المشقة أن حياة الدكتور هيكل السياسية قد سارت جنبا إلى جنب مع تطور حياة مصر السياسية طوال النصف الأول من هذا القرن . فإذا جاز لنا أن نقسم كلا من هاتين الحياتين إلى مراحل لوجدنا أن المرحلة الأولى من حياة الدكتور هيكل العملية قد اقترنت بمرحلة بدأ الكفاح المصرى فيها ضد الطغيان السياسى وضد الاحتلال العسكرى يتبلور ويتحول إلى مفهومه الحديث الذى كان مقدمة لثورة ١٩١٩ وما تبعها من تطورات . فلما دخلت مصر مرحلة جديدة فى سنة ١٩٢٢ ، على أثر إعلان ٢٨ فبراير ، دخل الدكتور هيكل كذلك مرحلة جديدة هى مرحلة التفرغ للصحافة السياسية فترك المحاماة وتولى تحرير جريدة « السياسة » لسان حال حزب الأحرار الدستوريين . واستمر الأمر على هذا النحو قرابة خمسة عشر عاماً ، وعندما دخلت مصر فى سنة ١٩٣٧ ، بإلغاء الامتيازات الأجنبية وبداية عهد فاروق ، مرحلة جديدة ، دخل الدكتور هيكل مرحلة جديدة كذلك ، إذ انتقل فى هذا العام من الاشتغال بالصحافة إلى الوزارة ثم إلى رئاسة حزب الأحرار الدستوريين ورئاسة مجلس الشيوخ . وهى نقلة خطيرة « لأن بين نظرة الصحفى وبين نظرة الوزير أو رئيس الحزب أو رئيس الشيوخ للحوادث فرق كبير يجعل النظرتين تختلفان اختلافاً كبيراً » . امتدت هذه الفترة قرابة خمسة عشر عاماً أيضاً وانتهت بقيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ وباعتزال الدكتور هيكل للعمل السياسى نتيجة لها .

هذا التوافق الزمنى الذى سبقته مقدمات كثيرة ونتجت عنه تحولات فكرية هامة عند الدكتور هيكل يقتضى فى الحقيقة ممن يتعرض للكتابة عن حياته السياسية أن يتناول حياة مصر كلها فى انتقالها من مرحلة إلى أخرى . وتلك لعمرى مهمة شاقة تحتاج إلى الانقطاع لها والتخصص فيها .

وقد أودع الدكتور هيكل الأجزاء الثلاثة من مذكراته فى السياسة المصرية خلاصة تجربته السياسية على مدى أربعين عاماً (١٩١٢ - ١٩٥٢) شارك فى معظمها فى صنع السياسة المصرية ومعالجة قضاياها . فانطلاقا من نشأته المصرية الخالصة انضم منذ بواكير الشباب إلى أحمد لطفى السيد ، أول من نادى بأن مصر للمصريين ، وتتلمذ على يديه فى « الجريدة » مع أولئك الذين استوت على أيديهم من بعد معالم الشخصية المصرية الحديثة .

ثم واصل مسيرته على هذا النهج فكتب فى « السفور » و « الأهرام » ثم أصدر « السياسة » و « السياسة الأسبوعية » . وجعل من هاتين الأخيرتين مدرسة للسياسة والأدب ضمت أعلام المفكرين والسياسيين المعاصرين فكان لهما أثر ضخم فى مصر وفى العالم العربى كله .

ويصف الدكتور هيكل نهاية هذه المرحلة الصحفية من حياته فيقول : « وكما انتقلت مصر من عهد إلى عهد انتقلت أنا كذلك من عهد إلى عهد . فقد عطل الأحرار الدستوريون جريدة « السياسة » ولم يبق لى بإدارة سياستها ولا برئاسة تحريرها شأن . وقد تركت ميدان الصحافة إلى ميدان التأليف ، إذ نشرت كتابى « حياة محمد » وأعددت العدة لأنشر « فى منزل الوحى » . وقد سرت فى حياتى البرلمانية سيرة رضيتها . وقد آن لى أن أنتقل مع العهد الجديد إلى حياة سياسية جديدة » .

وصاحب هذا العهد الجديد انتقاله إلى المناصب الوزارية ، ثم رئاسة حزب الأحرار الدستوريين ، ثم رئاسة مجلس الشيوخ حيث تبدأ مرحلة جديدة تتصل بما سبقها من مراحل بأنه كان فيها صاحب رسالة قبل أن يكون صاحب منصب . وكان أثره فى تنظيم وزارة المعارف من أبرز إنجازاته فى هذه المرحلة . كذلك كان شأنه فى رئاسة مجلس الشيوخ . سما بهذه الرئاسة فوق الاعتبارات الحزبية إيمانا منه بأن هذا المجلس ملك للأمة كلها وأنه يجب لذلك أن يكون فى خدمة الأمة كلها . وقد جلب عليه ذلك من المتاعب ما بلغ ذروته فى الأزمة البرلمانية الكبرى التى تناولها فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

أما انتماؤه الحزبى فقد بقى طوال حياته السياسية متفقا مع طبيعته ، ومع ما كان يؤمن بأنه الأسلوب الصحيح للتغيير . وكان فى رئاسته لحزب الأحرار الدستوريين مثالا حيا

للديموقراطية داخل الحزب نفسه ، وكثيراً ما أثار عليه ذلك سخط غيره ممن يفهمون الحزبية بمعناها الضيق .

أضف إلى ذلك كله صعوبة أكبر شأناً تقف فى طريق من يقدم للدكتور هيكل . ذلك أن أثره فى الحياة السياسية المصرية له أبعاد أعمق بكثير من مجرد توليه لمناصب سياسية رفيعة فيما قبل الثورة .

فهو قبل كل شىء مفكر ليبرالى يصدر فى سلوكه الاجتماعى والسياسى عن إيمان راسخ بالحرية والديموقراطية ويحاول أن يرسخ هذه القيم فى المجالات المختلفة التى شارك فيها – وهى عديدة – وأن يجعل منها العصب الذى يبث الحياة إلى كيان البلاد كله .

وهو فضلا عن ذلك قد أرسى قواعد الأخلاق السياسية فى عهده والتزم بها فيما خاض من معارك وما عقد من صداقات ، فكان بشهادة الخصوم قبل الأصدقاء مثال السياسى النزيه فى الداخل والخارج .

وكانت بعض هذه المعارك والصراعات ضارية حقا لأنها كانت تدور حول قضايا مصيرية مثل قضيتى الاستقلال والدستور والمحافظة عليهما ، ولأن أطرافها الحقيقيين كانت هى القوى المتصارعة التى تتحكم فى مصير مصر .

وتجلو هذه المذكرات دور الدكتور هيكل فى هذه الصراعات الكبرى والأسلوب الذى خاضها به . وهذا الجزء الثالث لا يختلف عن الجزأين اللذين سبقاه من هذه الناحية ، بل هو مكمل لهما وإن اختلف بناؤه عن بنائهما . فالجزأين الأولين قد وضعا وفقاً لترتيب الأحداث ترتيباً زمنيًّا ، فى حين يتناول هذا الجزء الثالث موضوعات بعينها بصرف النظر عن ترتيبها الزمنى . وقد آثر الدكتور هيكل أن يتبع هذا الأسلوب فى كتابة الجزء الثالث لأن القضايا التى يتناولها كان لها فى حياة مصر السياسية من الأثر ما يتجاوز بكثير العهد الذى وقعت فيه . فقضية فلسطين ، والنزاع المصرى الإنجليزى ، ومشكلة السودان ، وقيام الجامعة العربية ، كان لها جميعا من الأثر على وضع مصر دوليا وداخليا ما أثبتته الأيام من بعد ، وما لا تزال تثبته الأحداث كل يوم . وتطور الحياة النيابية ، والأزمات البرلمانية الكبرى والحياة الحزبية ، قد طبعت تاريخنا الحديث وأصبحت جزءا لا يتجزأ من تجربتنا السياسية الداخلية إلى الحد الذى يجعلنا اليوم ، بعد انقضاء ربع قرن على توقف هذه التجربة الحزبية ، نعمل على الأخذ بالنظام الحزبى من جديد . وكان الدكتور هيكل – رحمه الله – ينوى أن يفرد لكل من هذه الموضوعات فصلا خاصا فى هذا الجزء الثالث . ولكن الأجل لم يمهله

فلم يكتب منها إلا الفصل الخاص بفلسطين ، والنزاع المصرى الإنجليزى فى مجلس الأمن ، وأزمة مجلس الشيوخ فى يونيو سنة ١٩٥٠ . والوثائق السياسية المزورة

وقد رأيت أن أقدم هذه الفصول للنشر إتماما للفائدة من هذه المذكرات ، ولما كان لهذه القضايا الكبرى من تأثير حيوى على تاريخ مصر السياسى . وليس كالنشر من وسيلة للمحافظة على هذا التراث وتعميم الفائدة منه ، فهو مادة لا غنى للمؤرخ أو الباحث عن الرجوع إليها ليرسم الصورة الصحيحة لهذا الطور من أطوار حياة الوطن ؛ كما أنها بالنسبة لنا اليوم تشكل دروساً سياسية ذات قيمة كبرى لمن أحسن الاستفادة منها فى العمل من أجل غد سياسى أفضل .

وفقنا الله إلى ما فيه الخير ، عليه توكلنا وإليه أنبنا وإليه المصير .

القاهرة فى يناير سنة ١٩٧٧

أحمد محمد حسين هيكل

المحامى

الفصل الأول

فلسطين . . . . إسرائيل

وعد بلفور ، وظروف صدوره – حق تقرير المصير : كيف طبق – انتهاء الحرب العالمية الأولى وإعلان حق الشعوب فى تقرير مصيرها – إنجلترا فى فلسطين – موقف اليهود من الهجرة إلى فلسطين – الوكالة اليهودية ونشاطها – مقاومة العرب فى فلسطين للهجرة اليهودية – الصحافة المصرية – نظرية الاستيعاب – هتلر والنازية ودورهما فى زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين – موقف الساسة العرب من قضية فلسطين – ثورة ١٩٣٦ – موقف مصر الرسمى من القضية – محمد محمود باشا يكتب إلى المستر نيفيل تشمبرلين – مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن سنة ١٩٣٩ – الحرب العالمية الثانية : مواقف اليهود والعرب من المتحاربين – سير الحرب حتى سنة ١٩٤٢ – تصريح إيدن حول انتظام الدول العربية فى جامعة خاصة والدوافع إليه – التنافس الفرنسى البريطانى فى المنطقة – محادثات إنشاء الجامعة العربية – وضع فلسطين فى الجامعة العربية – تطور التفكير السياسى لليهود : من نظرية الاستيعاب إلى إقامة الدولة الصهيونية – موقف بريطانيا من هذا التطور – مقتل لورد موين فى القاهرة – مؤتمر بلودان سنة ١٩٤٧ – طلب تقرير عروبة فلسطين من قبل الأمم المتحدة – فلسطين دولة عربية متسامحة – اليهود يصرون على الدولة اليهودية – التقسيم – مناقشة الأمر فى الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ – أمريكا وروسيا تعلنان موافقتهما على التقسيم – تحفظ بريطانيا – دلالته – مفاجأة تخلى بريطانيا عن التزاماتها فى فلسطين فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ – موقف الباكستان من تقرير لجنة التقسيم – الدعاية الصهيونية خلال نظر مشروع التقسيم – محاولة تأجيل نظر الموضوع إلى الدورة التالية – دعوة أبناء الجاليات العربية من مختلف الولايات لمواجهة النشاط الدعائى الصهيونى – التصويت ومحاولة إسقاط مشروع التقسيم – ما بعد قرار التقسيم : الحرب – قوات المتطوعين أم القوات الرسمية – التغير المفاجئ فى اتجاه الحكومة المصرية والدول العربية – مجلس الشيوخ يعقد جلسة سرية لبحث الأمر – سير العمليات وصيغة البلاغات العسكرية – موقف إنجلترا – وساطة الكونت فولك برنادوت – موقف العرب من عقد الهدنة – انتهاء الهدنة الأولى واستئناف القتال – العمليات تسير فى غير صالح العرب – اليهود يواصلون السعى للصلح مع العرب – اغتيال برنادوت بعد تقديمه تقريره – الجمعية العامة تنظر وصية برنادوت – موقف مصر والدول العربية منها – اليهود يقاومون المقترحات – اغتيال النقراشى باشا – إسرائيل تستمر فى اتصالاتها مع العرب – رالف بانش يستأنف مهمة برنادوت فى قبرص .

كانت الحرب العالمية الأولى لا تزال حامية الوطيس حين أعلنت إنجلترا فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، أنها تكفل لليهود إنشاء وطن قومى فى فلسطين ، وقد عرف هذا الإعلان باسم تصريح بلفور ، نسبة إلى وزير الخارجية البريطانية الذى أعلنه .

وقيل إن السبب فى إعلان هذا التصريح أن إنجلترا أرادت مكافأة اليهود على معاونتهم لها فى الحرب ، وطلبت إلى زعيمهم ، مستر وايزمان أن يذكر لها ما تكافئهم به ، فطلب إنشاء هذا الوطن القومى فى فلسطين ، فكان ما أراد .

ولم يكن هذا التصريح الذى أصدره وزير الخارجية البريطانية نتيجة محادثات قصيرة الأجل ، بل حدثت مفاوضات بشأنه استمرت من أواخر سنة ١٩١٥ ، وكانت الحكومة البريطانية متصلة فى أثنائها بالحكومة الأمريكية فى واشنطن ، ولذلك وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على التصريح فور صدوره .

فلما انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء ، إنجلترا وفرنسا وأمريكا وإيطاليا ، قسمت الدول المنتصرة العالم إلى مناطق يختلف بعضها عن بعض فى مبلغ ما لها من حق فى الاستقلال والسيادة . ذلك لأن ما نصت عليه شروط الهدنة التى وضعها الدكتور وودرو ولسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من حق تقرير المصير أثار فى البلاد الخاضعة للنفوذ الأوربى جميعاً اندفاعاً نحو الحرية وحرصاً على تمتع كل بلد بسيادته واستقلاله . وأدى من ثم إلى حركات تنذر بالعنف تجابه هذه البلاد بها قوى الاستعمار الأوربى .

وكان الاستعمار هو الظاهرة السائدة فى سياسة القرن التاسع عشر . ولم تكن أوربا ترى أن تسلم للأمم التى تستعمرها بحقها فى الاستقلال ، بل كانت تريد أن تقصر هذا الحق على الدول الأوربية وحدها . مع ذلك رأت الدول المنتصرة تجزئة بعض الدول المنهزمة وإنشاء دول أوربية جديدة ، فجعلت من النمسا والمجر دولتين تستقل كل منهما عن الأخرى ، وأنشأت دول بولونيا ولتفيا وأستونيا وأقامت ميناء دانتزيج الحرة ، وخلقت الممر البولونى الذى يصل بولونيا بدانتزيج ، ورسمت خريطة أوربا بالصورة التى تخيلت أنها تكفل السلام فى القارة الصغيرة المتحكمة فى مصائر العالم أجيالا عدة .

فأما ما عدا الدول الأوربية فكان تفكير الساسة المنتصرين يومئذ متجهاً إلى أن يبقى ما كان فيها خاضعاً للنفوذ الأوربى كما كان ، وإلى تقسيم الإمبراطورية العثمانية المنهزمة

تقسيما يوافق اتجاه هؤلاء الساسة ، ويخضع الدول المتخلفة منها لإنجلترا أو فرنسا . وذلك برغم ما قطعته إنجلترا على نفسها إبان الحرب من عهود مكتوبة فى رسائل متبادلة بينها وبين الشريف حسين ، حاكم الحجاز من قبل السلطان العثمانى ، تكفل بها استقلال البلاد العربية ، وما أدت هذه العهود إليه من ثورة البلاد العربية بدولة الخلافة الإسلامية ومعاونتها إنجلترا وحلفاءها معاونة كان لها أثرها فى مصير الحرب .

قسمت الدول المنتصرة العالم إلى مناطق يختلف بعضها عن بعض فى مبلغ ما لها من حق فى تقرير المصير ، وأنشأت ما أسمته الانتداب الذى تخضع بموجبه بعض الدول غير الأوربية إلى بعض الدول الأوربية . وحرصت إنجلترا على أن تكون الدولة المنتدبة فى فلسطين وفى العراق ، وعلى أن نخضع لسلطانها شرق الأردن ليمتد نفوذها من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى قلب آسيا ، وأن تخلق لها من النفوذ فى إيران المستقلة ما يصل سلطانها إلى مستعمراتها الآسيوية ، الهند وبرمانيا ، وغيرهما من بلاد الجنوب والجنوب الشرقى فى القارة الآسيوية .

وطوع لها انتدابها فى فلسطين أن تنفذ وعد بلفور بأن تفتح لليهود باب الهجرة إلى الأرض المقدسة . وقد كان زعماء اليهود يطمعون أن تسرع هذه الهجرة إلى « أرض المعاد » لحافز من عقيدة اليهود الدينية بأنهم أصحاب فلسطين منذ ألفى سنة ، وبدافع قوى من الحركات العنيفة المقاومة للسامية ، والتى كانت تجعل اليهود موضع المقت والاضطهاد فى بلاد أوربا كلها . لكن هذا المطمع لم يجد له صدى قوياً بعد الفترة الأولى من الانتداب البريطانى . فقد رأى اليهود الذين هاجروا إلى « أرض المعاد » أنها لا تنيلهم من أسباب الرخاء ورغد العيش ما تنيلهم إياه البلاد الأوربية التى يعيشون فيها ، كما رأوا من مقاومة أهل فلسطين العرب ، مسلمين ومسيحيين ، لهذه الهجرة ما جعل كثيرين ممن هاجروا يعودون أدراجهم إلى البلاد التى نزحوا منها ، مؤثرين ما يلقونه من عنت مصدره الحركات المقاومة للسامية على هذا الشظف وهذا العنت الذى يلقونه فى أرض « صهيون » . فالحركات المقاومة للسامية لم تكن عنيفة إلى حيث تزعج اليهود الذين ملكوا ناصية المال والصناعة والعلم فى البلاد الأوربية المختلفة ، والذين استطاعوا لذلك أن يكونوا أصحاب الكلمة النافذة فى الكثير من شئون الدول الأوربية الكبرى نفسها .

على أن زعماء الصهيونية ، وفى مقدمتهم مستر وايزمان ، لم ييأسوا ولم يلقوا سلاحهم

حين رأوا هؤلاء المهاجرين يعودون من حيث أتوا ، بل دأبوا على دعوة بنى دينهم إلى الهجرة لما أسموه بلاد أجدادهم الأقدمين . وكانوا يلتمسون فى دعايتهم كل الوسائل التى يرونها تقنع اليهود على اختلاف ميولهم . أليست الكتب المقدسة تذكر أن مصير اليهود إلى « أرض المعاد » ؟ أوليس واجباً على كل يهودى سليم الإيمان أن يعمل على تنفيذ ما جاء فى الكتب المقدسة ؟ هذه نعمة يتأثر بها مِن اليهود من لا يجدون فى البلاد التى يقيمون بها من أسباب الطمأنينة إلى الحياة ما يطمعون فيه ، فسواء لديهم أن يعيشوا فى أوربا أو فى فلسطين . أما الذين لا يكفى الإيمان لهجرتهم إذا حرموا الرخاء والثراء ، فقد حركتهم الدعاية من الناحية الحساسة فى نفوسهم . فقيل لهم إن فلسطين ليست بلاداً فقيرة كما يتوهمون بل إن بها من الثروة البكر ما إن استغل أفاء على الذين يستغلونه فائدة لا مثيل لها فى البلاد التى يقيمون بها . أليس فى فلسطين البحر الميت وبه من البوتاس وغير البوتاس ما يقدر بألوف الملايين ، بل بملايين الملايين . وليس البحر الميت وحده مصدر الثروة فى « أرض المعاد » بل إن بها من مساقط المياه ومن الأرض الصالحة للزراعة ومن المعادن ما يغل الذهب الخالص . والأمر فى استغلاله إنما يحتاج إلى رأس المال والعلم والمغامرة والمثابرة . ومن كاليهود أصحاب مغامرة ومثابرة وعلم ورأس مال ؟ ! ! فليشدّوا رحالهم إلى البلد الموعود تتحقق نبوءات الأنبياء وآى الكتب المقدسة .

كانت هذه الدعايات تذاع بين اليهود فى مختلف أرجاء العالم وتحملهم على الهجرة إلى فلسطين . لكن ترددهم أول الأمر كان يحول دون السرعة فى تنفيذ السياسة الصهيونية . وقد رأى وايزمان وأعوانه أن هذا التردد طبيعى ، وأن التغلب عليه يقتضى رسم سياسة عملية تشجع المتردد وتدعوه لأرض أجداده السابقين .

لهذا أنشأوا الوكالة اليهودية وجمعوا من يهود أمريكا وأوربا مبالغ ضخمة أقاموا بها مدينة تل أبيب بجوار يافا . وبدأت الوكالة اليهودية تشترى بأثمان باهظة أراضى العرب الذين لم يفطنوا أول الأمر لما لبيعهم أراضيهم من خطر على وطنهم ، بل أغرتهم الأثمان الغالية فحسبوا أنهم يستطيعون أن يستعيضوا بها عما يبيعونه أرضاً أوسع رقعة وثروة أكثر غلة ، وبذلت الوكالة اليهودية فى تل أبيب جهوداً جبارة للتشجيع على الهجرة فكانت تلقى بعض النجاح أحياناً ، وكان يصادفها أحياناً أخرى ما يكاد يفت فى عضدها . فقد كان كثيرون من المهاجرين يشعرون بعد زمن من مقامهم بفلسطين بالحنين إلى الوطن الذى ولدوا به

ونشأوا فيه فيعودون إليه . وكذلك كانت الهجرة الصهيونية بين المد والجزر سنوات متعاقبة .

على أن يهود أوربا ، ويهود أمريكا بنوع خاص ، لم يضنوا بالمال يبذلونه للوكالة اليهودية يعاونونها به على تنفيذ سياستها . ولم تكن حكومة الانتداب البريطانى فى فلسطين تضن هى الأخرى بتأييد الوكالة اليهودية فيما تبذله من جهود لتحقيق أغراض الصهيونية .

أما أهل فلسطين العرب فلم يكونوا يشعرون بادئ الرأى شعوراً قوياً بخطر هذه الهجرة وهم يرونها بين المد والجزر . على أنهم رأوا ضرورة مقاومة وعد بلفور بعد سنوات قليلة من الانتداب ، وبعد أن رأوا حركة بيع الأراضى تمتد امتداداً دس إلى نفوسهم بواعث الإشفاق ، بل بواعث الوجل .

وشعر دعاة اليهود بما قد يترتب على هذه المقاومة العربية فى فلسطين من أثر يتجاوز بلاد كنيسة القيامة والمسجد الأقصى إلى ما وراءها من الأقطار العربية ، فبذلوا جهودهم ليحولوا دون تأييد مصر لجارتها الصغيرة . جاءنا فى جريدة « السياسة » يهودى بدأ يكتب عندنا مقالات فى شئون شتى لا علاقة لها بفلسطين ولا بالهجرة اليهودية ، ثم حدثنى فى تأييد « السياسة » للحركة الصهيونية ، بحجة أن العرب واليهود من الجنس السامى الذى يقاومه الأوربيون بكل قوتهم ، وأن تضافر أبناء هذا الجنس صاحب الفضل الأول فى إقامة الحضارة الإنسانية يقضى على تحكم أوربا الآرية فى أبناء الساميين . وزاد على ذلك أن « السياسة » تفيد من هذا التأييد فائدة مادية جسيمة ، فاعتذرت له عن عدم إجابة مطلبه « فالسياسة » جريدة حزبية طابعها إسلامى ، وتأييدها للحركة الصهيونية لا يتفق مع مبادئنا . وعرض الرجل أن نجعل من « السياسة » منبراً حراً فى هذا الاتجاه ، فاعتذرت مرة أخرى بأن مصر تؤازر البلاد العربية جميعاً فى المطالبة بالاستقلال وتقرير المصير ، وأن « السياسة » على أية حال تفقد الشىء الكثير من نفوذها إذا أيدت حركة ضد العرب ، فى فلسطين كانوا أو فى غير فلسطين . وأحسب أن جهوداً من هذا النوع قد بذلت لدى غير « السياسة » من الصحف ، فلم تلق من الأثر خيراً مما لقيت عندنا .

ولم تكن صحيفة مصرية تستطيع أن تؤيد الحركة الصهيونية بحال . فقد بدأت صيحة فلسطين ضد الهجرة اليهودية ترتفع شيئاً فشيئاً ، وبدأ رجال من ذوى المكانة فى مصر يؤيدون هذه الصيحة تأييداً حاراً . أيدها بعضهم متأثراً بعاطفة دينية ، وأيدها آخرون تأييداً سياسياً أساسه أن وجود وطن يهودى إلى جانب مصر يسىء إلى حياة مصر الاقتصادية

والسياسية على سواء ، هذا إلى أن هجرة قوم إلى بلد برغم أهله يؤدى بطبيعته إلى تضييق أرزاق أصحاب هذا البلد من غير مسوغ ، ويدفعهم إلى الثورة بهؤلاء المهاجرين ثورة بعيدة الأثر محفوفة نتائجها بأشد الأخطار .

تولى السيد أمين الحسينى مفتى القدس الأكبر زعامة الحركة المقاومة للهجرة الصهيونية إلى بلاده . وكان السيد أمين يومئذ شاباً فى مقتبل العمر لما يتجاوز الثلاثين أو الخامسة والثلاثين ، وسيم الطلعة ، عذب الحديث رقيق الحاشية ، وهو إلى ذلك صلب العود ، قوى الشكيمة ، يؤازره فى قوته وفى صلابة عوده مركزه الدينى فى الإفتاء من ناحية ، ومركز أسرته وجلال شأنها فى البلاد المقدسة من الناحية الأخرى . وقد اتجه السيد أمين منذ اللحظة الأولى إلى العـالم العربى وإلى العالم الإسلامى كله يطلب مؤازرة هؤلاء وأولئك فى مقاومة هذا العسف الذى نزل ببلاده ، والذى يؤدى ، إذا بلغ غايته ، إلى إخراج العرب من ديارهم ولهم فيها أكثر من ألف وثلثمائة سنة ، منذ فتحها عمر بن الخطاب إلى وقتنا الحاضر .

تزعم السيد أمين الحسينى حركة المقاومة ودعا إلى عقد مؤتمر إسلامى فى القدس يقف فى وجه الهجرة اليهودية وقد لبى دعوته كثيرون من الأقطار الإسلامية المختلفة ، أذكر من بينهم محمد على علوبة (باشا) وعبد الحميد (بك) سعيد من المصريين ، والسيد عبد الرحمن الصديقى من مسلمى الهند ، وأمثالهم من ذوى المكانة فى العراق وسوريا وإيران وغيرها من البلاد الإسلامية . وقد لقى هذا المؤتمر نجاحاً عظيماً وكان له فى كل جانب من جوانب العالم الإسلامى صدى قوى تداول سمع الناس جميعاً .

كيف تواجه السياسة البريطانية هذه الحركة ؟ إنها حريصة على صداقة العرب والمسلمين ، حريصة كذلك على تنفيذ وعد بلفور بعد أن ارتبطت به وجعلته أساساً من أسس سياستها فى الشرق الأوسط . لابد لها إذن من أن تجد الوسيلة لإرضاء العرب وإرضاء اليهود جميعاً ، وأن تبدو فى مظهر من يريد التوفيق بينهما على أساس عادل . أما واليهود طارئون على البلاد فلا يجوز أن تبلغ هجرتهم حداً يقلق بال العرب على طمأنينتهم للعيش فيها ، ولابد لذلك من تحديد الهجرة اليهودية حتى لا تتجاوز القدر الذى تستطيع البلاد أن تستوعبه من الناحية الاقتصادية . وقبل العرب ، وقبل اليهود ، نظرية الاستيعاب هذه ، وجعل اليهود يقولون إن فلسطين تتسع لاستيعاب عشرات الألوف بل مئات الألوف من المهاجرين ، وجعل العرب يعارضونهم فى ذلك ويقولون إن قدرة فلسطين على الاستيعاب محدودة . بهذا

نصبت إنجلترا نفسها حكماً بين الفريقين ، فأوفدت لجاناً تبحث قدرة البلاد على الاستيعاب ، وجعلت هذه اللجان تضع تقارير تؤيد بها وجهة النظر العربية حيناً ، ووجهة النظر الصهيونية حيناً آخر . بذلك كانت الأعوام تتلاحق وتنقضى ثم لا تقض الهجرة الصهيونية مضجع أحد ، لأنها كانت مترددة بين المد والجزر كما قدمنا .

ولعلها كانت تبقى كذلك عشرات السنين برغم ما كانت الوكالة اليهودية تبذله من جهود جبارة فى إقامة المنشآت وفى شراء الأراضى إغراء لليهود على المجىء إلى فلسطين . لكن الإغراء لم يكن على جسامته كافياً لدفع يهود أوربا إلى النزوح عن أوطانهم التى ولدوا فيها لولا تطور السياسة الأوربية تطوراً دفع اليهود إلى الهجرة مضطرين غير مختارين .

فقد تزعم أدولف هتلر حركة النازية فى ألمانيا ثم حصل على الأغلبية فى انتخابات سنة ١٩٣٢ ، وتولى رياسة الرايخ الألمانى إثر وفاة المارشال هند نبورج . ونشر هتلر كتابه « كفاحى » يعلن فيه الحرب على يهود ألمانيا وعلى يهود العالم كافة . وأصدر من القوانين ما جعل مقام اليهود فى أوربا الوسطى عسيراً بل محفوفاً بالمخاطر . عند ذلك اندفع هؤلاء اليهود إلى فلسطين ، وهنالك تطورت ثورة العرب من أهل البلاد بهذه الهجرة إلى ناحية العنف الرهيب .

كانت البلاد العربية والبلاد الإسلامية تعطف على عرب فلسطين أشد العطف . لكن حكومات هذه البلاد كانت تقف من هذه المشكلة الدولية موقفاً سلبيًّا بحتاً ، وكان ساسة مصر على اختلاف أحزابهم يرون فى هذا الموقف السلبى حكمة غاية الحكمة . فمشكلة العلاقات المصرية البريطانية وتنظيمها كانت تحتاج إلى كل جهد تستطيع مصر بذله ، فإذا وجهت الجهود إلى فلسطين أو غير فلسطين أضعف ذلك نشاطها فى السعى لاستقلالها وسيادتها . كان سعد زغلول (باشا) وغير سعد زغلول (باشا) من ساسة مصر يقولون هذا صراحة ، وإن لم يمنعهم قوله من العطف على فلسطين والأسف للسياسة المتبعة فيها . وكانت الحكومات العربية الأخرى كالعراق وشرق الأردن ، تقف من فلسطين مثل هذا الموقف . ولم يكن لهذه الحكومات ، وكلها خاضعة للنفوذ البريطانى . أن تصنع شيئاً يذكر . لهذا كان مجهود أبناء فلسطين مجهوداً قومياً صادقاً ، وكانت ثورتهم بالهجرة اليهودية وببيع أراضى العرب لليهود عنيفة غاية العنف ، لم يخفف منها ما حدث من انقسام بين زعماء العرب الفلسطينيين ، وما كان من خلاف بين السيد أمين الحسينى ممثل العنصر

المتطرف ، والسيد راغب النشاشيبي، ممثل العنصر المعتدل . وقد لا يخطئ من يذكر أن هذا الانقسام أدى إلى مزيد من عنف الثورة العربية فى هذه البلاد المقدسة فى سنة ١٩٣٦ .

وقد كان لهذه الثورة أثر حاسم فى تطور الأحوال ، لا فى فلسطين وحدها بل فى الشرق العربى كله . ولهذا يحاول بعضهم أن يرد أسباب هذه الثورة إلى عوامل يتعذر أن يؤكد الإنسان صحة الاستنتاج فيها . ذلك أن اليهود الذين لم يجدوا فى مصر معيناً لهم على توطيد أقدامهم فى فلسطين فكروا فى الاستعانة بسوريا ولبنان ، وكانتا يومئذ خاضعتين للانتداب الفرنسى ، كما فكروا فى التفاهم مع السيد أمين الحسينى نفسه . ويقول العارفون إن اتفاقاً مكتوباً تم بين الوكالة اليهودية وبين سوريا ولبنان ، أقره السيد أمين الحسينى وإن لم يوقعه ، على أن يستخدم اليهود نفوذهم لدى الحكومة الفرنسية لتعقد كل من سوريا ولبنان معاهدة على غرار المعاهدة التى عقدتها إنجلترا مع مصر ، فى مقابل أن تعترف سوريا ولبنان بالوطن القومى لليهود فى فلسطين . وقد حدث بالفعل أن تفاوضت الحكومة الفرنسية مع سوريا ولبنان ووقعت اتفاقاً عرف باسم الفرنسى الذى وقعه – اتفاق فينو – على أن يعرض على البرلمان الفرنسى لإقراره . وترامت أنباء ما حدث إلى عنصر المتطرفين قبل أن يعرض الاتفاق على البرلمان الفرنسى فقامت ثورة فلسطين فلم يجرؤ من وقعوا اتفاقهم مع اليهود من ساسة سوريا ولبنان أن يعترفوا بالوطن القومى والثورة قائمة . عند ذلك أبلغهم اليهود أنهم فى حل من اتفاقهم ، فبذلوا نفوذهم لدى البرلمان الفرنسى ، فرفض اتفاق فينو .

هزت ثورة سنة ١٩٣٦ البلاد المقدسة وهزت غيرها من البلاد العربية فلم تستطع حكومات هذه البلاد أن تحتفظ إلى النهاية بسياستها السلبية إزاء المشكلة الفلسطينية . لذلك دعا غير الرسميين من أبناء مصر المعنيين بهذه الحركة ، وفى مقدمتهم محمد على علوبة باشا ، إلى مؤتمر عربى يعقد بمصر فى أوائل سنة ١٩٣٨ لمناصرة قضية فلسطين . واشترك فى هذا المؤتمر عدد كبير من ذوى المكانة فى البلاد العربية وفى البلاد الإسلامية . وكانت وزارة محمد محمود باشا هى القائمة بالأمر يومئذ فى مصر ، فلم تفكر بطبيعة الحال فى منع هذا المؤتمر أن يعقد بالقاهرة ، ولم تدعه يعقد وينفض بعيداً عنها ، بل رحبت به وزادت على الترحيب أن دعت أعضاءه إلى حفلة ألقى فيها محمد محمود باشا خطاباً رسمياً أيد فيه مطالب العرب وأبدى فيه صادق الرغبة أن توفق الحكومة البريطانية إلى إيجاد حل عادل ينصف أبناء هذه البلاد ويرضيهم .

ولم يقف محمد باشا محمود عند هذا الترحيب وهذا الخطاب الذى وجه السياسة

الرسمية لمصر وجهة جديدة ، بل عنى بالمسألة الفلسطينية عناية جدية ، اقتناعاً منه بأن حلها حلا يرضى مطالب العرب المسلمين والمسيحيين من أهل تلك البلاد يجنب مصر متاعب من الخير تجنبها فى المستقبل . وامتدت عنايته من بعد إلى التفكير فى الوسيلة العملية لتحقيق هذا الغرض ، وفى انتهاز الفرصة لتنفيذ هذه السياسة العملية . فبعد أشهر من انفضاض المؤتمر انتهز فرصة ظنها مواتية فقد ذكر موقف مستر نيفل تشمبرلين رئيس الوزارة البريطانية إذ ذاك من الحرب التى كانت موشكة أن تقع فى صيف تلك السنة ، سنة ١٩٣٨ ، وكيف وفق إلى تجنب وقوعها بالاتفاق الذى عقده مع هلتر فى ميونيخ ، فأراد محمد باشا أن يتخذ من هذا الموقف فرصة تعاون على حل المسألة الفلسطينية ، فخطا خطوة لا يعرفها إلا القليلون . ولم تؤت هذه الخطوة الثمرة التى كان يرجوها ، لكنها مع ذلك جديرة بأن تسجل وأن يحفظها التاريخ .

ولا أحسبنى فى حاجة إلى تذكير القارئ بموقف مستر نيفل تشمبرلين من الحوادث الدولية التى كانت تضطرب بها عواصم أوربا فى صيف تلك السنة . فمنذ تولى أدولف هتلر زعامة الرايخ الألمانى بعد سنة ١٩٣٢ اتجهت سياسته إلى توسيع رقعة الدولة الجرمانية لتشمل جميع البلاد التى يقطنها عنصر جرمانى ، ولهذا ضم النمسا وأراد أن يضم بلاد السوديت من أرض تشيكوسلوفاكيا ، وتحدث الناس عن تفكيره فى ضم الممر البولونى وكان يفصل بروسيا الشرقية عن سائر بلاد الرايخ ، كما تحدثوا عن تفكيره فى التوسع فى أرض بولونيا . وكان يعتمد فى هذا التوسع على نظرية « المجال الحيوى » لألمانيا ، وعلى تفوق الجنس الجرمانى وحقه فى حكم الشعوب . وأدت سياسته هذه إلى اضطراب فى السياسة الأوربية فى صيف ذلك العام اضطراباً تبدت معه نذر الحرب تهدد السلام فى أوربا . وكانت إنجلترا وفرنسا قد كفلتا سلامة بولونيا ، فكان طبيعياً أن تفكر الحكومة البريطانية فيما قد يتنفس عنه هذا الاضطراب ، وفى مبلغ استعدادها للحرب أو حرصها على استدامة عهد السلام حتى تتخذ عدتها لمواجهة الأحداث العالمية إذا لم يكن من وقوع الحرب بد . ورأى مستر نيفل تشمبرلين أنه يستطيع أن ينقذ العالم من خطر الحرب إذا هو التقى بهتلر وتحادث وإياه . وأجابه هتلر إلى ما طلب فالتقى الرجلان فى ميونيخ واتفقا على أن تضم ألمانيا بلاد السوديت وأن تقنع بذلك فلا تتعرض لغير السوديت من البلاد المجاورة لها . وكنا نحن فى مصر نقدرماقديترتب على قيام الحرب من تبعات نحملها نفاذاً لمعاهدة الصداقة والتحالف التى عقدت بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ ، ولهذا تنفسنا كما تنفس العالم كله الصعداء

بعد اتفاق ميونيخ وحسبنا كما حسب كثيرون أن مستر نيفل تشمبرلين قد استطاع بهذا الاتفاق أن يقى العالم كارثة حرب عالمية ثانية أشد هولا من حرب ٩١٤ – ١٩١٨ .

أراد محمد محمود باشا أن يتخذ من هذا الموقف الذى وقفه مستر نيفل تشمبرلين من أزمة الحرب فى سنة ١٩٣٨ فرصة لحل المسألة الفلسطينية حلا عادلاً ، فكتب إلى رئيس الوزارة البريطانية كتاباً نوه فيه بفضله فى التغلب على هذه الأزمة وإنقاذه العالم من الكارثة . وأهاب به أن يبذل لحل مسألة فلسطين جهداً جريئاً كذلك الجهد . وكان محمد باشا عظيم الرجاء فى أن ينتج خطابه هذا من الأثر ما تطمئن له نفسه . لكن مستر نيفل تشمبرلين رد عليه شاكراً له إشادته بجهوده ، ذاكراً أنه كان جهداً مسرحياً (١) لا يجدى مثله فى حل مشكلة فلسطين .

لم يصد هذا الخطاب رئيس الوزارة المصرية عن السعى فى السبيل الذى بدأه . فقد دعت إنجلترا إلى مؤتمر « مائدة مستديرة » يعقد بلندن وتعالج فيه المشكلة الفلسطينية على ضوء التقارير التى وضعتها اللجان البريطانية . وقد جاء فى آخر تقرير منها أن الهجرة الصهيونية بلغت الحد الذى لا تستطيع فلسطين بعده أن تستوعب مهاجرين آخرين . وندبت مصر على ماهر باشا ليمثلها فى المؤتمر المذكور ، آملة أن يصل إلى اتفاق مع إنجلترا على حل لهذه المشكلة المعقدة . وانعقد المؤتمر ثم انفرط عقده من غير أن يصل إلى أية نتيجة إيجابية .

كان ذلك فى أوائل سنة ١٩٣٩ . وبعد أشهر من عودة على ماهر باشا من لندن بدأ الجو الدولى الأوربى يضطرب من جديد . ثم بلغ اضطرابه أن تقوم الحرب العالمية الثانية فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر لتلك السنة . عند ذلك سكنت عواصف فلسطين وأبدى العرب واليهود جميعاً استعدادهم لمناصرة الدولة المنتدبة . وكان طبيعياً أن يناصر اليهود إنجلترا فى دفاعها عن استقلال بولونيا ضد الاعتداء الألمانى . فهتلر هو الذى شن على يهود العالم جميعاً غارته الشعواء ، وهو الذى أخرج يهود أوربا الوسطى من ديارهم ودفعهم إلى الهجرة إلى فلسطين ، فلا عجب أن تقف اليهودية العالمية ضده وأن تنصر أعداءه . أما العرب فقد نظروا إلى المسألة من وجه آخر ، فلا يجوز فى عرف المروءة العربية أن يناصب الإنسان العداوة من كان صديقه بالأمس لغير شىء إلا أنه أصبح فى مأزق خطير . هذا إلى أن عرب فلسطين كانوا يقدرون أنهم لا يقدرون على كثير إذا هم ناوءوا الإمبراطورية البريطانية فى هذه الحرب الضروس . مع هذا ذهب السيد أمين الحسينى فانضم إلى الألمان

(١) Spectacular

وأقام ببرلين معظم سنوات الحرب ، كما أنه كان ينظر بعين العطف إلى ثورة الثائر العراقى رشيد عالى الكيلانى ، الذى قام فى بغداد بحركة معادية لإنجلترا عداوة سافرة .

كانت أعلام النصر تسير فى ركاب الجيوش الألمانية فى سنوات الحرب الأولى ، وكان ذلك مشجعاً للذين قاموا بهذه الحركات العدائية ضد الإمبراطورية البريطانية . وظل الأمر على ذلك بعد أن أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا . وإلى أن دخلت الولايات المتحدة الحرب فى صف إنجلترا فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤١ . عند ذلك بدأت كفة الميزان بين المتحاربين تعتدل تمهيداً لانتقال أعلام النصر إلى جانب أمريكا وإنجلترا وروسيا . وفى سنة ١٩٤٢ أعلن مستر أنتونى إيدن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم البريطانى أنه إذا فكرت البلاد العربية فى تكوين جامعة لها فإن إنجلترا تنظر إلى هذه الجامعة بعين العطف .

لا غناء فى الوقوف عند الجدل الذى ثار يومئذ حول هذا التصريح والأسباب التى أدت إليه ، فهو لا ريب حلقة من سلسلة الحلقات التى جرت عليها السياسة البريطانية توطيداً لمركزها فى الشرق الأوسط . والأمر يبدو كذلك بخاصة إذا نحن ذكرنا موقف إنجلترا من سوريا ولبنان قبل هذا التصريح . فقد كانت فرنسا هى الدولة المنتدبة فى سوريا ولبنان منذ رسمت الدول الأوربية صورة العالم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى . وكانت فرنسا ترجو أن تظل سوريا ولبنان موضع ارتكازها فى الشرق الأوسط . فلما كانت الحرب العالمية الثانية وسلمت بعدها فى سنة ١٩٤٠ ، وخرجت بذلك من ميادين القتال مهيضة الجناح نازلة على إرادة الغزاة الألمان الذين احتلوا معظم أراضيها بالهدنة التى عقدوها مع المارشال بيتان ، رأت السياسة البريطانية الفرصة سانحة للاستئثار بالنفوذ فى شرق البحر الأبيض المتوسط . لكنها كانت قد أعلنت من قبل أنها لا تبغى من وراء الحرب أى توسع فى الأراضى الخاضعة لنفوذها ، لهذا رأت أن تشجع الحركات الاستقلالية فى سوريا ولبنان . فلما نضجت هذه الحركات أصدرت تصريحاً بعطفها على مطلب هذين البلدين فى الاستقلال ، عند ذلك اعترفت مصر باستقلال سوريا ولبنان فى سنة ١٩٤١ .

وقد بقى موقف إنجلترا من ثورة القطرين العربية بالسلطان الفرنسى يحز فى نفس فرنسا إلى اليوم ، فلا تكاد تلتقى بصديق من الفرنسيين لا يأبى بحكم هذه الصداقة أن يفتح لك قلبه حتى يذكر هذا الموقف ويراه غدراً من السياسة الإنجليزية بما انعقد بين فرنسا وإنجلترا من صداقة أملتها ولا تزال تمليها منافعهما المشتركة وحرصهما على سلامتهما ضد كل

غزو يهددهما من الشرق الأوربى ، سواء من أوربا الوسطى أو من أوربا الشرقية .

أيدت إنجلترا مطلب سوريا ولبنان فى الاستقلال ، ثم أعلن وزير خارجيتها أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى جامعة للدول العربية إذا فكرت البلاد العربية من تلقاء نفسها فى إنشاء هذه الجامعة . ولم تلبث الحكومات العربية ، حين أبلغ إليها هذا التصريح ، أن بدأت تفكر بالفعل فى إنشاء هذه الجامعة . وأخذت الحكومة المصرية على عاتقها دعوة سائر الدول العربية للتفاهم على الأسس التى يقوم عليها ميثاق جامعة تربط هذه الدول معاً برباط متين . وتكررت المحادثات لهذا الغرض وانتهت إلى « بروتوكول الإسكندرية » الذى وقعته الدول العربية فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

ما عسى أن يكون مركز فلسطين من هذه الجامعة ؟ أتكون عضواً من أعضائها برغم وقوعها تحت الانتداب البريطانى ؟ لم يكن هذا الانتداب ليمنعها من هذه العضوية فقد كانت شرق الأردن تحت الانتداب البريطانى ، وكانت مع ذلك من البلاد التى اشتركت فى مناقشات القاهرة والإسكندرية لتكون عضواً فى الجامعة . ولم يكن الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان قد انتهى دولياً ، وكانتا مع ذلك شريكتين رئيسيتين فى المحادثات لتأليف الجامعة . لكن فلسطين لم تكن بها حكومة قومية من أبنائها ، بل كانت السلطات البريطانية تتولى حكمها مباشرة ، فلم تمثل تمثيلاً رسمياً فى المحادثات . مع هذا لم يفكر أحد من ممثلى الحكومات العربية فى استثناء فلسطين من البلاد العربية التى تضمها الجامعة ، بل اتجه التفكير إلى الوسيلة التى تمثل بها على الرغم من عدم قيام حكومة قومية فيها .

تغيرت الوزارة المصرية التى كانت قائمة بالمحادثات التمهيدية لإنشاء الجامعة العربية وألف أحمد ماهر باشا الوزارة خلفاً لمصطفى النحاس باشا . وتطورت المحادثات بعد بروتوكول « الإسكندرية » إلى مفاوضات لوضع الصيغة النهائية لميثاق جامعة الدول العربية ، وقد واجهت هذه المفاوضات غير مرة صعوبات منشؤها مبالغة كل من الدول العربية فى الحرص على ألا يمس الميثاق سيادتها . وكان ممثل لبنان فى هذا الدور من أدوار البحث ، السيد هنرى فرعون وزير الخارجية أشد المتفاوضين حرصاً على ألا تمس مادة ، وألا يمس لفظ فى مادة حرية بلاده فى التصرف فى شئون استقلالها وسيادتها . أما المملكة العربية السعودية فكانت تجارى مصر كل المجاراة فى أثناء المفاوضات التى جرت ، فى عهد وزارة أحمد ماهر باشا ، وكان موقفها هذا يختلف عن موقفها قبل توقيع « بروتوكول الإسكندرية » . فقد ظلت زمناً شديدة الحرص على حريتها فى التصرف ، وعلى ألا يعوقها ميثاق الجامعة عما تريد

القيام به فى أى أمر تراه ، وكان يبدو لذلك أنها لا ترحب بفكرة الجامعة العربية . وكان ذلك طبيعياً يومئذ لما كان بينها وبين مصر من احتكاك ، وبينها وبين الدولتين الهاشميتين ، العراق وشرق الأردن ، من خلاف أول الأمر . على أن الدول العربية استطاعت بعد محادثات طويلة أن تتغلب على هذه المصاعب كما استطاعت من بعد أن تنتهى إلى وضع الميثاق فى صيغ لا يرتبط بنتائجها فى السياسة والاجتماع والاقتصاد والتشريع وكل ما يتصل بسيادة الدولة فى الداخل والخارج إلا من رضى هذا الارتباط مختاراً .

أى وضع جعل لفلسطين فى ميثاق الجامعة العربية ؟ ! لم تكن لفلسطين حكومة قومية تستطيع أن توفد من يمثلها فى مجلس الجامعة ، وهى جامعة حكومات لا جامعة شعوب . وفلسطين تعانى محنة لا تعانى غيرها من الدول العربية مثلها . فلم يكن طبيعياً أن تتخلى الدول العربية عنها أو تنساها ، لهذا أضيف إلى ميثاق الجامعة ملحق خاص قيل فيه إن من حق فلسطين الاستقلال والسيادة ، وإن حرمانها من حكومة تمثل شعبها وتتحدث باسمه طارئ مصيره إلى الزوال ، وفى انتظار زواله يباح لمجلس الجامعة أن يضم ممثلا أو ممثلين لعرب فلسطين فى كل اجتماع من اجتماعاته .

وقعت الدول العربية ميثاق جامعتها بسراى الزعفران بالقاهرة فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ . وكنت أنا أحد الذين وقعوه عن مصر ، وقد تم توقيعه فى جلسه علنية ألقى فيها رؤساء الوفود الممثلة للدول المشتركة فيه خطباً كلها التفاؤل والرجاء .

وعقب ذلك مباشرة عقد مجلس الجامعة جلسته الأولى ، فكانت جلسة تاريخية خطيرة . ذلك لأن فرنسا حاولت استرداد نفوذها فى سوريا ولبنان بحجة أنها صاحبة الحق فى الانتداب عليهما بموجب صك الانتداب الذى أقرته عصبة الأمم . وتمسكت سوريا ولبنان بما لهما من حق فى الاستقلال كسبتاه فى سنة ١٩٤١ واعترفت به مصر وسائر الدول العربية . وكان مفهوماً أن إنجلترا تؤيد حركة سوريا ولبنان . أما فرنسا فقد سلكت مسلك العنف فضربت دمشق بالمدافع وقبضت على كثيرين من رجالات سوريا ولبنان ولجأت إلى البطش الذى حرصت السياسة البريطانية على أن تتحاشاه ما استطاعت . ولعل شعور فرنسا بموقف إنجلترا كان من الأسباب التى دفعتها إلى سياسة العنف فى الطبع الفرنسى حدة يثيرها برود السياسة الإنجليزية ويدفعها أحياناً إلى تخطى ما تمليه الحكمة وبعد النظر .

ووقفت جامعة الدول العربية إلى جانب سوريا ولبنان وأيدتهما بكل قوتها واعترفت

بحقهما فى السيادة والاستقلال كاملين . وانتقلت الجامعة من مسألة سوريا ولبنان إلى مسألة فلسطين ثم أجلتها إلى دور مقبل يحضره من ينوبون عن فلسطين العربية ويتحدثون باسمها .

ومن يومئذ إلى الوقت الذى أكتب فيه هذه المذكرات – خريف سنة ١٩٥١ – لم تكن دورة من دورات الجامعة إلا عرضت فيها مسألة فلسطين بإفاضة وتفصيل ، وكان ذلك طبيعياً ؛ فالحوادث فى فلسطين وموقفا الدول الكبرى من السياسة الصهيونية كانا يتطوران تطوراً سريعاً يمس كل دولة من الدول العربية عن قرب أشد مساس .

لم يكن بدء هذا التطور راجعاً إلى نهاية الحرب أو إلى اقترابها من نهايتها ، بل كان يرجع إلى موقف العرب وموقف الصهيونيين فى أثناء الحرب ومنذ بدايتها . فقد اشترك اليهود فى الحرب إلى جانب الحلفاء اشتراكاً فعلياً ، وألفوا جمعيات من المحاربين كان لها أكبر الأثر فيما حدث من تطور . كانت فرقة (الهاجاناه) اليهودية من الفرق التى شاركت فى الحرب بنصيب موفور ، وقد تألفت فى ظل الوكالة اليهودية جماعات مسلحة انقلبت من بعد جماعات إرهابية تسمت إحداها باسم (شترن) وتسمت أخرى باسم (أرجون زفاى ليومى) ، وفى ظل هذا التطور انتقلت الفكرة الصهيونية فى تفسير تصريح بلفور نقلة واسعة ؛ فقد كان التصريح يعد اليهود بوطن قومى فى فلسطين . وكانت بعض اللجان البريطانية التى ذهبت إلى فلسطين ورأت أن استيعاب البلاد للمهاجرين قد بلغ مداه فقررت أن إنجلترا قد وفت بوعدها وأنشأت هذا الوطن القومى بالفعل ولم يعد من حق الصهيونيين أن يطالبوها بأكثر مما فعلت . أما الصهيونيون فذهبوا فى العهد الأخير من الحرب إلى القول بأن إنشاء وطن قومى فى فلسطين لليهود كان مرماه الطبيعى إنشاء دولة صهيونية هنالك ، وأن مقومات هذه الدولة تحققت فصار إنشاؤها واجباً ، ولذلك أعدوا عدتهم للمطالبة بتقسيم فلسطين ، قسم للعرب وقسم لليهود ، وأن يكون هذا القسم اليهودى دولة مستقلة ليس لغيرها من الدول أى سلطان عليها .

ماذا عسى أن يكون موقف إنجلترا من هذا التطور فى تفكير اليهود السياسى ؟ أتقرهم عليه ؟ لم يكن ذلك مستطاعاً ؛ فهى كانت ترى شواطئ فلسطين من نقط الارتكاز الأساسية التى تعتمد عليها فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، بل كانت تحسب ، إذا رأت يوماً أن تجلو عن مصر ، أنها تستطيع أن تجعل فلسطين قاعدة قواتها فى هذه المنطقة من العالم ، ولهذا أنشأت ميناء حيفا وأعدتها إعداداً حسناً ، صالحاً لأسطولها الحربى صلاحيته للسفن

التجارية ، لتجد فيها العوض لسد الضرورة عن ميناء الإسكندرية ، بل لهذا فكرت فى مد أنابيب بترول العراق إلى حيفا لتمون سفنها من هذا البترول إذا عز يوماً عليها أن تمونها من بورسعيد أو من السويس ، ولهذا أيضاً أنشأت مطار اللد وأفسحت رقعته وجعلته مطاراً صالحاً لمواجهة أغراض الحرب صلاحيته لأغراض السلم . وقد استعمر اليهود أكثر موانى فلسطين على البحر الأبيض ؛ فتل أبيب مقر نشاطهم تجاور يافا ، وليس بينها وبين حيفا مدى بعيد ، وليس بينها وبين اللد كذلك مدى بعيد . فإذا هم أنشأوا دولة فى هذه الأماكن فأكبر الظن أن تؤول حيفا وأن يؤول مطار اللد إلى هذه الدولة ، وأن تتحطم بذلك تقديرات السياسة البريطانية فى هذا الركن من العالم .

لكن إنجلترا لم تكن لتعترف بشيء من هذا أو تصرح به . وما لها تصارح بسياستها هى ولديها فى تصريح بلفور نفسه الحجة التى تتذرع بها لمقاومة هذه النزعة الصهيونية الجديدة . إنها تعهدت فى تصريح بلفور بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، على شرط ورد فى صلب التصريح بوضوح وجلاء . ذلك ألا يجنى إنشاء هذا الوطن القومى على حقوق العرب أهل البلاد . فالبقعة التى استعمرها مهاجرو اليهود على شواطئ فلسطين تحوى من العرب أكثر مما تحوى من اليهود . فيافا ، التى تجاور تل أبيب ، مدينة إسلامية عربية صرفة . وحيفا ليست يهودية بحال . والبلاد التى استقر فيها المهاجرون اليهود يسكنها من العرب المسيحيين والمسلمين ما يزيد على من هاجر إليها من اليهود . فإذا خضعت هذه المناطق لسلطان اليهود أخل ذلك بوعد إنجلترا للعرب . وهذه الوعود تبعات حملتها إنجلترا وعهود ارتبطت بها . وليس من سياسة إنجلترا أن تنقض وعودها أو تتخلى عن تبعاتها ! ! لهذا وقفت أول الأمر تقاوم السياسة الصهيونية الجديدة ، وتظهر للعرب وداً أعظم الود .

كان ذلك هو الحال حين كانت محادثات الدول العربية متصلة لتأليف جامعة لهذه الدول . وكان لورد موين الوزير الإنجليزى للشرق الأوسط ، والمقيم بالقاهرة ، من أنصار هذه السياسة والمؤيدين لها بقوة وحماسة . وكانت إنجلترا تقدر أنها إذا أخذت الأمور بالحزم فوقفت من العرب واليهود موقف الحكم المنصف استطاعت التغلب على النزعة الصهيونية الجديدة ، وكسبت فى نفس الوقت مودة العرب ، لا فى فلسطين وحدها ، بل فى كتلة البلاد العربية جميعها .

حدث ذلك فى الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٤٤ . وكانت الوزارة المصرية القائمة فى الحكم يومئذ وزارة أحمد ماهر باشا . وكنت وزيراً للمعارف وللشئون الاجتماعية فيها .

ولقد دعانا الدكتور ماهر باشا يوماً لتناول طعام الغداء فى « كلوب محمد على » ودعا معنا بعض رجالات العرب ابتغاء التغلب على مشكلة قائمة فى المحادثات الخاصة بإنشاء الجامعة العربية . ولم يكد جمعنا يلتئم حول مائدة الطعام حتى أقبل علينا حسن فهمى رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية وأخبرنا أن رجلين مجهولين أطلقا الرصاص على لورد موين ساعة دخوله داره عائداً من السفارة فأردياه قتيلا وفرا على دراجتيهما . وانزعج الدكتور ماهر باشا وانزعجنا جميعاً لسماع الخبر خشية أن يكون القاتلان مصريين أو أن يعجز البوليس عن القبض عليهما فتثور بسبب هذه الجريمة أزمة بين مصر وإنجلترا تعطل ما كنا نفكر فيه من المطالبة بتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ تعديلاً يحقق استقلالها وسائر أهدافها القومية . لكنا لم نلبث إلا قليلا ثم جاءنا النبأ بأن القاتلين قبض عليهما ، تعقبهما رجل البوليس الأمين عبد الله وكان على « موتوسيكل » فلحق بهما وأمسك بتلابيبهما ، وتبين أنهما شابان يهوديان صهيونيان جاءا من فلسطين خصيصاً لارتكاب هذه الجريمة ، بذلك سرى عنا وسكنت مخاوفنا وتناولنا طعامنا وتحدثنا فى أثنائه عن غرض الصهيونية من ارتكاب مثل هذه الجريمة النكراء

ولم يحاول الشابان الإنكار حين حققت النيابة معهما ، بل اعترفا بأنهما من عصابة إرهابية فى فلسطين أبيا – إلى أن حكم عليهما بالإعدام وأعدما – أن يذكرا شيئاً عن تكوينها وأعضائها ، وأنهما ارتكبا جريمتهما لأغراض قومية صهيونية .

كان قتل لورد موين نذيراً من الصهيونيين بأنهم لن يتراجعوا عن القيام بكل عمل يحقق أغراضهم . وقد كشفت الحوادث بعد هذه الجريمة عن صدق عزمهم على المضى فى سياسة العنف إلى نهايتها . فقد حاكم الإنجليز جماعة منهم لارتكابهم جرائم بذاتها فانتقموا من القضاة الإنجليز ومن الضباط الإنجليز وبذلوا غاية الجهد لإنقاذ بنى قومهم ممن حكم عليهم وأودعوا السجن ، وتكررت مظاهر العنف فى صور مختلفة دلت على أن وايزمان وأصحابه لم يعد يكفيهم من وعد بلفور أن يكون لهم فى فلسطين وطن قومى يأوون إليه . بل يريدون أن ينشئوا دولة فى أرض المعاد ، ولقد ذهب دعاتهم فى هذا إلى أنهم يريدون أن يجعلوا من فلسطين كلها دولة لهم ، وقيل أكثر من هذا إنهم قرروا فى مؤتمراتهم السرية أن تمتد دولتهم من الفرات إلى النيل ، وإنهم إن أخفوا هذه السياسة وأنكروها علناً فهى سياستهم التى رسموها وصمموا على تنفيذها .

ما عسى أن يكون موقف الدول العربية من هذه التطورات ؟ لقد كانوا حينذاك فى

شغل بما يتمخض عنه العالم من أحداث نتيجة انهزام ألمانيا وحلفائها الأوربيين فى الحرب ، وكانت الدول العربية متجهة بأنظارها إلى مؤتمر سان فرنسسكو الذى دعت إليه أمريكا وإنجلترا وروسيا السوفييتية لوضع ميثاق الأمم المتحدة . ولما كانت الحرب ما تزال دائرة الرحى فى اليابان ، ولم يكن أحد يتوقع نهايتها السريعة على نحو ما حدث بالفعل بعد أن ضربتها الولايات المتحدة بالقنابل الذرية ، لم يكن اتجاه الدول العربية إلى مسألة فلسطين واضح القوة . بل لعل هذه الدول لم تكن تقدر مدى ما يجول بخاطر الصهيونيين من مطامع ، أو أنها على الأقل لم تكن تقدر أن هذه المطامع ستلقى صدى قوياً فى المجامع الدولية . لهذا كانت تبحث الأمر على هون ، مقتنعة دائماً بأن إنجلترا لن تدع اليهود يصبحون أصحاب الكلمة العليا فى فلسطين اقتناعاً منهم بأن إنجلترا تحرص كل الحرص على أن تكون فلسطين نقطة ارتكازها الأساسية فى الشرق الأوسط كله .

لكن مثابرة اليهود على خطة العنف التى بدأوها ومناوأتهم إنجليز فلسطين مناوأة ظاهرة ، جعلت الدول العربية تفكر فى أمر هذا القطر العربى تفكيراً جدياً . ولهذا دعت جامعة الدول العربية إلى عقد دورة خاصة لبحث المسألة ، وقررت أن يكون انعقاد هذه الدورة فى مصيف بلودان من أعمال سوريا ، وحددت له موعداً شهر يونيو سنة ١٩٤٦ .

كنت على رأس الوفد الذى يمثل مصر فى هذا المؤتمر ، وكان الوفد مؤلفاً من محمود فهمى النقراشى باشا ومكرم عبيد باشا وحافظ رمضان باشا واثنين من موظفى وزارة الخارجية المصرية . ولم يقم النقراشى باشا معنا ببلودان غير يومين اثنين عاد بعدهما إلى القاهرة . ولم أعرف يومئذ سبب عودته ، فهو لم يفض إلىّ بشىء عنها . لكنى علمت من بعد أن صدقى باشا ، رئيس الوزارة ، كان قد بدأ يفاوضه فى أمر الهيئة السعدية التى كان النقراشى باشا يومئذ رئيسها واشتراكها فى الوزارة ، اقتناعاً من صدقى باشا بأن اشتراك هذه الهيئة ييسر سبل المفاوضات التى كان قائماً بها هو وهيئة المفاوضة المصرية مع المفاوضين البريطانيين وعلى رأسهم لورد ستانسجيت .

بدأ مؤتمر بلودان أعماله يذكر مطامع الصهيونيين فى فلسطين وما رسمته مؤتمراتهم من سياسة التوسع فى البلاد العربية ، ثم ألف المؤتمر لجنة سرية لبحث الوسائل التى تقاوم بها الدول العربية هذه السياسة . وقد مثل حافظ رمضان باشا مصر فى هذه اللجنة السرية ، ولم أعن كثيراً بما يجرى فيها ، برغم أننى كنت على رأس وفد مصر ، اقتناعاً منى بأن النتائج التى ستصل إليها اللجنة ستعرض على المؤتمر . وكان الشيخ يوسف يس ممثل المملكة العربية

السعودية فى المؤتمر عضواً فى اللجنة السرية كذلك . وقد أثار دهشة المؤتمر كله ذات مساء إذ تلى علينا برقية لاسلكية تلقاها من الملك عبد العزيز آل سعود جاء فيها إن جلالته يرى التزام سياسة الحذر ، وألا تغامر الدول العربية بأمر لا تثق بنتائجه . ترى أكانت اللجنة السياسية تبحث وسائل المقاومة الحربية ليهود فلسطين ؟ ذلك ما يبدو من برقية العاهل النجدى . على أن اللجنة السرية أنهت مأموريتها وتقدم رئيسها فارس بك الخورى بمشروع قرار تقترحه اللجنة ، مؤداه أن تلجأ الدول العربية إلى هيئة الأمم المتحدة تطلب إليها تقرير عروبة فلسطين على أساس من أن هذا المطلب يتفق مع نصوص ميثاق الهيئة وأغراضها فى المحافظة على السلام العالمى .

وافق المؤتمر على هذا القرار . أما ما عداه من أعمال اللجنة السرية فلم يعرض على المؤتمر واعتبر سراً لا يطلع عليه إلا أعضاء اللجنة وأمين الجامعة عبد الرحمن عزام باشا . ولم أفكر فى الوقوف على شىء من هذا السر اقتناعاً منى بأن التفكير فى أمور عسكرية سيلقى مقاومة من إنجلترا ، الدولة المنتدبة فى فلسطين ، وأن الدول العربية خاضع أكثرها إلى النفوذ البريطانى ، فمن غير المعقول أن تفكر فى مقاومة إنجلترا عسكرياً وهى تعلم أنها لا طاقة لها بهذه المقاومة من ناحية ولا فائدة ترجى من ورائها من ناحية أخرى .

وانفرط عقد المؤتمر وعدنا إلى مصر وعاد ممثلو الدول العربية الأخرى إلى دولهم ونحن ننتظر تطور الحوادث ، وكان هذا التطور سريعاً ؛ لأن الصهيونية بدأت تقاوم سلطان إنجلترا فى فلسطين مقاومة جدية بعد أن انتهت الحرب العالمية فى اليابان كما انتهت من قبل ذلك فى أوربا ، وبعد أن تبين أن إنجلترا غير قادرة على أن تحسم ما بين العرب واليهود من خلاف على الهجرة وعلى بيع الأراضى وعلى المشكلة الفلسطينية نفسها .

ورأت الحكومة البريطانية ، بعد إذ تبينت أن كل مجهود للتوفيق بين العرب واليهود غير مجد نفعاً ، أن تلجأ إلى هيئة الأمم المتحدة تستعين بها على حل هذه المسألة المعقدة . فهى لا تريد أن تغضب العرب ولا أن تغضب اليهود ، فإذا صدر قرار من هيئة الأمم المتحدة لا يرضاه أى الفريقين لم تكن سياستها فى الشرق الأوسط معرضة لخصومة من جانب أى الفريقين .

وندبت الأمم المتحدة لجنة خاصة لبحث هذه المشكلة المعقدة واقتراح الوسيلة العادلة لحلها ، وذلك بعد أن عقدت الجمعية العامة دورة خاصة سمعت فيها ممثلى الدول العربية ، والأمين العام لجامعة الدول العربية ، كما سمعت فيها مندوبين عن الصهيونيين . وفى هذه

الجمعية العامة اصطدمت النظريتان العربية والصهيونية اصطداماً ظاهراً . فقد أصر العرب وأصرت جامعة الدول العربية على أن تبقى فلسطين عربية مع التسامح مع من نزح إليها حتى يومئذ من المهاجرين اليهود ليبقوا فيها دون غيرهم من المهاجرين الذين يمكن أن يقدموا بعد ذلك ، وأصر اليهود على تقسيم فلسطين وإقامة دولة صهيونية فيها هي دولة إسرائيل .

ندبت الجمعية العامة لجنة لبحث هذه المشكلة واقتراح الوسيلة العادلة لحلها . وانتقلت اللجنة إلى فلسطين وسمعت أقوال أولى الشأن ثم انتهت إلى اقتراح تقسيم الأرض المقدسة بين العرب واليهود . اقتناعاً منها بأن تعاونهما لا رجاء فيه ، ولأنها وجدت فى نفسها ميلا إلى اليهود لم تجد مثله إلى العرب . ووضعت اللجنة خريطة بهذا التقسيم لا يزال الناظر إليها يراها عجباً غاية العجب . فقد خصت اليهود بالمنطقة الساحلية عدا ميناء يافا ، فقد جعلتها للعرب لأنها رأتها بلداً عربياً إسلامياً صرفاً . ثم إنها جعلت لليهود كذلك جزءاً من شمال فلسطين لا يصله بمنطقة الساحل إلا ممر ضيق غاية الضيق ، ثم جعلت لهم (النقب) أو (النجب) الممتد جنوبى فلسطين ، والذى يفصل بين البلاد العربية فصلاً تاماً . مع هذا تركت للعرب جزءاً من المنطقة الساحلية هو قطاع غزة المتصل بمصر ، ولم تدع بين الجزء الساحلى الذى خصصته لليهود ومنطقة النقب غير ممر أشد ضيقاً من الممر الذى يصل الساحل بالجزء الشمالى . وقدمت اللجنة تقريرها على هذا النحو إلى الأمم المتحدة لتنظره فى جمعيتها العامة التى تعقد فى شهر سبتمبر وما بعده من سنة ١٩٤٧ وطلبت إليها إقرار هذا التقسيم .

أسرع اليهود فى إعلانهم قبول ما قررته اللجنة وطلبوا إقراره . أما العرب فتمسكوا بموقفهم الأول لم يتزحزحوا عنه وطالبوا بعروبة فلسطين وبأن تكون لأهلها الأصليين الذين أقاموا بها منذ فتحها العرب فى القرن الأول الهجرى (الثامن الميلادى) .

كانت مصر قد احتكمت إلى مجلس الأمن فى الخلاف القائم بينها وبين إنجلترا بعد أن قطع النقراشى باشا المفاوضات وقرر مجلس الأمن أن ينظر شكوى مصر فى صيف هذا العام ، عام ١٩٤٧ . وخاطبنى النقراشى باشا لأصحبه إلى مجلس الأمن فاعتذرت ولم أجب رغبته . فطلب إلى أن أذهب على رأس الوفد الذى يمثل مصر فى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فاعتذرت كذلك ، ولكنه ألح وقال لى عشية سفره إلى مجلس الأمن إنه أبلغ جلالة الملك اختياره إياى ، وترك لى أن أعتذر لدى جلالته إن شئت . ورأيت أن الاعتذار عن قبول رياسة الوفد قد يسوء تأويله فقبلت وطلبت إلى وزارة الخارجية أن تمدنى بما لديها من وثائق تفيد دراستها فى معالجة المسائل الواردة بجدول أعمال الهيئة وبخاصة

مسألة فلسطين . ولم تسعفنى الوزارة بأية وثيقة إلا ليلة سفرى ، ولم تعطنى تقرير اللجنة التى أشارت بتقسيم فلسطين .

وركبت البحر إلى نيــو يورك وألفت الجمعية العامة فى الجلسة الأولى لجنة خاصة لبحث مسألة فلسطين ، وذلك بعد أن ألقى مستر ترومان ، رئيس الولايات الأمريكية المتحدة خطاب الافتتاح وأعلن فيه أن الحكومة الأمريكية تنظر إلى مقترحات اللجنة التى أشارت بتقسيم فلسطين بعين التقدير والاعتبار . وقد كان لعبارة الرئيس ترومان هذه وقع أليم فى نفوس الوفود التى تمثل البلاد العربية . فقد قدرت أن اليهود قد بذلوا من الجهد لدى الحكومة الأمريكية ما أدى إلى هذه النتيجة ، وقدروا إلى ذلك أن كثيراً من دول أمريكا الجنوبية ستنضم إلى الولايات المتحدة ، ورأوا دقة الموقف الذى يواجهونه ، فاعترض خطباؤهم فى الجمعية العامة على تصريح الرئيس ترومان ، وذكروا أنه قصد به إلى التأثير فى جو الهيئة ، وخيل إليهم أن السوفييت قد يعاونونهم جرياً على سياستهم فى معارضة أمريكا معارضة مطردة فى كل موقف تتخذه ، وبنوا على هذا الظن آمالاً إلا تكن كبيرة فإنها على الأقل تبعث الرجاء فى ألا يحصل تقرير لجنة التقسيم على ثلثى الأصوات فيتأجل الموضوع سنة يخلق الله خلالها ما يشاء .

بدأ الصهيونيون ينظمون دعايتهم فى صحف أمريكا وفى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولم يكن تنظيم هذه الدعاية عسيراً عليهم . فاليهود فى أمريكا يملكون كل أسباب الدعاية . هم أصحاب الصحف الكبرى ، وأصحاب محطات الإذاعة الأمريكية المختلفة ، وأصحــاب دور السينما ، وهم المتحكمون فى سوق المال الأمريكية أكثر من تحكمهم فى سوق المال البريطانية . وهم إلى ذلك ذوو نفوذ ضخم فى الانتخابات لرئاسة الجمهورية الأمريكية . فهم الثلث من سكان ولاية نيويورك . ولهذه الولاية الكبيرة من عدد الأصوات فى انتخابات الرئاسة ما يحسب كل مرشح حسابه . ولهذا قيل إن انحياز الرئيس ترومان إلى اليهود فى تقسيم فلسطين قد كان مرجعه إلى أن انتخابات الرئاسة كانت ستقع فى سنة ١٩٤٨ ، أى بعد عام أو أقل من نظر الجمعية العامة تقرير التقسيم ، وإنه أراد لذلك أن يكفل أصوات اليهود فى نيورپورك بانحيازه إليهم فى مسألة فلسطين .

على أن مستر مارشال ، وزير الخارجية الأمريكية يومئذ ، أراد أن يقنع العرب بأن الحكومة الأمريكية لم تنته بعد إلى رأى فى تقسيم فلسطين ، وأن ما جاء على لسان الرئيس ترومان لا يزيد على أنه تقدير لعمل اللجنة التى بحثت الموضوع شهوراً متصلة ، وأن هذا

التقدير ليس معناه الموافقة على رأى اللجنة .

ولهذا الغرض دعانا إلى مأدبة غداء فى داره بالريف القريب من ليك سكسس . وأظهر أنه يريد مناقشتنا فى الموضوع مناقشة خاصة تعاونه على تكوين رأيه . وقد حضر معنا من الساسة الأمريكان شخص أمريكى كان موضع ثقة مستر مارشال والمتكلم بلســـانه . وفى أثناء تناولنـــا الطعام جعل الوزير يســـأل الأمير فيصل آل سعود ونورى السعيد باشا وفارس الخورى بك وغيرهم رأيهم فى الموضوع فيذكرون له حججهم على عروبة فلسطين ، وجلست أنا صامتاً لا أتكلم ، وكان الشخص الأمريكى يناقش زملائنا العرب آراءهم . ثم إن مستر مارشال اتجه إلى الناحية التى كنت بها وسألنى رأيى ، فقلت : أرجو أن تكون حجج زملائى قد أقنعت الوزير . على أننى أضيف إليها حجة لا أحسبها تفوته . فمنذ أعلنت حقوق الإنسان فى فرنسا وفى أمريكا وفى غيرهما من الدول المتحضرة لم يدر بخلد إنسان أن تنشأ فى العالم دولة على أساس دينى ، فيقال دولة المسيحيين أو دولة المسلمين أو دولة اليهود . فإنشاء دولة بفلسطين على النحو الذى أقترحته لجنة التقسيم معناه العود بالإنسانية إلى عهود التعصب الدينى وإلى عهود الحروب الصليبية ، والأمر أفدح خطراً إذا لم تجمع أبناء هذا الدين قومية أو عصبية ولم تربط بينهم ما نعرفه من مقومات الأمم . واليهود الذين هاجروا إلى فلسطين لا تربط بينهم أية صلة غير وحدة الدين ، أما ما خلا ذلك فهم مختلفون فيه كل الاختلاف ، مختلفون فى قوميتهم ، فمنهم اليهود الألمان ، واليهود البولونيون ، واليهود الروس ، وغيرهم وغيرهم ممن لا تعارف بينهم ولا آصرة تجمعهم ، مختلفون فى لغاتهم اختلافهم فى جنسهم ، مختلفون فى كل شىء إلا فى أنهم يهود ، ولا أحسب أمريكا ترضى أن تدفع العالم إلى الوراء فى أسباب الحضارة وتعيد فيه عهود التعصب الذميم الممقوت .

خرجنا من هذا الاجتماع يسأل بعضنا بعضاً ما عسى أن يكون له من أثر . يقول البعض إن وزير الخارجية بدا عليه التردد مما يدل على أن أمريكا لم تتخذ موقفاً حاسماً فى الأمر ، ويقول البعض إنها مجاملة أراد بها وزير الخارجية الأمريكية أن يخفف من أثر ما قاله الرئيس ترومان ، وعدنا إلى ليك سكسس ونحن مدركون دقة الموقف تمام الإدراك .

زاد الموقف دقة بعد أيام إذ أعلنت روسيا السوفيتية موافقتها على تقرير لجنة التقسيم . عند ذلك اجتمعت وفود الدول العربية وتداولت فيما عسى أن تصنع . واتفق رأيها على ضرورة التمسك بعروبة فلسطين ورفض تقرير لجنة التقسيم والعمل على كسب الأنصار من دول أمريكا اللاتينية وغير أمريكا اللاتينية لتأييد فكرتها . وقد رأت منذ اللحظة الأولى أن موافقة

روسيا على تقرير لجنة التقسيم قد يخفف من تأييد أمريكا لهذا التقرير ، وهو قد يدعوها على الأقل إلى تخفيف ضغطها على الدول الأمريكية الأخرى لتسايرها فى الموافقة على التقرير .

ولم تكن هذه الوفود مخطئة فى انتهاج خطة مؤداها إقناع هذه الدول الأمريكية بأن موافقة روسيا على التقرير تنطوى على معانى لا يمكن أن تؤيد السلام فى الشرق الأوسط بحال . فقد درجت روسيا ، منذ ألفت الأمم المتحدة على معارضة السياسة الأمريكية معارضة مضطردة وعلى الوقوف من هذه السياسة الأمريكية موقف الخصومة العنيفة . فموافقتها على تقرير لجنة التقسيم ، بعد أن تبينت موافقة أمريكا عليه ، لا بد ينطوى على أمر تضمره السياسة السوفيتية ، وبخاصة أن اليهود الذين هاجروا من ألمانيا ومن بولونيا ومن تشيكوسلوفاكيا بينهم عناصر شيوعية كثيرة يمكن أن تجعل من الدولة الجديدة التى يراد إنشاؤها نقطة ارتكاز فى الشرق الأوسط تعاون روسيا إذا نشبت حرب عالمية ثالثة .

ولما كان الحديث حول هذه الحرب العالمية الثالثة مستفيضاً فى ذلك الحين ، وكانت الصحف الأمريكية تتحدث عن هذه الحرب على أنها أمر واقع لا محالة ، بل كانت تحرض عليها وتدعو لها وتحاول إقناع الرأى العام الأمريكى بأن المصلحة فى الإسراع إليها قبل أن تقوى روسيا وتستطيع المقاومة ، فقد لقيت حجتنا آذاناً سميعة فى أوساط مختلفة ، بل لقد اقتنع بها ممثلو بعض الدول اللاتينية الأمريكية اقتناعاً ظاهراً لم يخفوه عنا .

وكنا نتوقع أن تجد حجتنا هذه أذناً سميعة من جانب الوفد البريطانى والحكومة البريطانية . وكانت السياسة التى عرفت إلى يومئذ عن الحكومة البريطانية أنها لا توافق على حل للمسألة لا يرضاه العرب واليهود جميعاً . ولما كان موقف العرب واليهود من تقرير لجنة التقسيم ومن كل حل لمسألة فلسطين موقف خصومة صريحة ، فالعرب يريدون عروبة فلسطين ، واليهود يريدون تقسيم فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل ، فقد كانت هذه السياسة التى عرفت إلى يومئذ عن إنجلترا سياسة سلبية بحتة ، معناها الظاهر الفرار من تحمل أية مسئولية ، وإلقاء هذه المسئولية على غيرها من الدول الكبرى ، وذلك حتى لا يقف العرب ولا يقف اليهود منها موقف الخصومة . فإذا استطعنا نحن ، ممثلى الدول العربية ، أن نقنعها بأن موقف روسيا وتأييدها تقرير لجنة التقسيم معناه إيجاد نقطة ارتكاز للشيوعية فى الشرق الأوسط ، فقد يعدل بها ذلك عن موقفها السلبى ، وقد يؤدى بها إلى تأييدنا ، ولو كان هذا التأييد غير ظاهر بإقناع الدول التى تدور فى فلكها كى تناصرنا وتؤيدنا فى اللجنة الخاصة وفى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة .

وثبت فى نفوسنا الاعتقاد بأن حجتنا هذه سيكون لها وزنها عند الجانب البريطانى ما كان بين اليهود والإنجليز فى فلسطين من خصومة سافرة جعلت اليهود يثورون على الحكم البريطانى ثورة صريحة ، وجعلت تشكيلاتهم ، العسكرية ، ومنها الهاجاناه وشترن ، تقاوم الأحكام التى يصدرها القضاة الإنجليز على اليهود فى فلسطين ، وتهاجم السجون وتخرج المسجونين منها وتتعرض بذلك لمقاومة القوات البريطانية المرابطة فى فلسطين ، وكنا نظن أن ما فى هذه الثورة الجامحة من مساس بالكرامة البريطانية سيدفع الوفد البريطانى والحكومة البريطانية ليكون موقفهم أدنى لتأييد العرب ، فإن لم يكن هذا التأييد سافراً ، كان خفياً متصلاً بالدول التى يتألف منها (الكومنولث) البريطانى .

لكن السياسة البريطانية سلكت طريقاً اعتبرناه واعتبره غيرنا مفاجأة محيرة . فقد أعلن الوفد البريطانى فى اللجنة الخاصة بموضوع فلسطين أن الحكومة البريطانية قررت إنهاء الانتداب البريطانى على فلسطين فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، وأنها ستسحب كل قواتها من هناك فى أمد أقصاه هذا التاريخ . ما معنى هذا ؟ وما عسى أن يترتب عليه من النتائج ؟ وكيف يمكن لعرب فلسطين أن يواجهوا الموقف يومئذ وقد جرت السياسة البريطانية فى أثناء الحرب على نزع سلاحهم وإمداد التشكيلات اليهودية بالسلاح ؟

كان هذا الإعلان مفاجأة للوفود العربية لم تتوقعها . وقد أراد الوفد البريطانى معرفة مدى ما لهذه السياسة من أثر فى نفس هذه الوفود ، ، فدعانا مستر هكتور ماكنيل وزير الدولة البريطانى ، ومستر كريتش جونز وزير المستعمرات البريطانى إلى مأدبة غداء بمطعم ليك سكسس . فلما اكتمل اجتماعنا بدأ الأمير فيصل آل سعود الحديث قائلاً : ألا تشعر الحكومة البريطانية بأن عليها تبعة عن تطور الأحوال فى فلسطين ، وأن عليها واجباً نحو العرب لا يتفق وهذا التخلى الذى أعلنته إلى لجنة الأمم المتحدة . وأجاب وزير المستعمرات بأن إنجلترا جرت سياستها على ألا تؤيد حلا لا يقبله العرب واليهود على السواء ، ولما كانت المساعى التى بذلت للتقريب بين وجهتى نظر الفريقين قد فشلت جميعاً لم يكن لها بد من أن تتخلى عن تبعاتها فى البلاد المقدسة وتدع العرب واليهود أنفسهم يواجهون الموقف ويعملون على حله .

وتدخل نورى باشا السعيد فى الحديث قائلاً : إن إنشاء دولة صهيونية فى فلسطين أمر غير مستطاع . ولن تبقى هذه الدولة خمسة عشر يوماً . فأجاب الأمير فيصل : أظنها

تستطيع ولديها من السلاح ما بقى من زمن الحرب ، أن تبقى سنتين . وأجاب وزير المستعمرات البريطانى : لعلها تستطيع أن تبقى خمس سنوات .

واستمر الحديث على هذا النحو من التنبؤ بمقدرة دولة صهيونية تنشأ فى فلسطين على البقاء إلى أن فرغنا من طعام الغداء ، وإلى أن قاربت الساعة الثالثة وحان لنا أن ننصرف ليشترك كل منّا فى اللجنة التى يساهم فى عضويتها .

لم تكن الدول العربية وحدها هى المعنية بمسألة فلسطين وبتقرير لجنة التقسيم ، بل شاركتها بعض الدول هذه العناية . وكانت الباكستان فى مقدمة هذه الدول . وكان ظفر الله خان وزير خارجية الباكستان ورئيس وفدها لدى الأمم المتحدة من أشد الناس عناية وأكثرهم درساً وأقواهم فى الدفاع عن عروبة فلسطين ، وقد عنى عناية خاصة بدراسة تقرير لجنة التقسيم وبتفنيد ما ورد فيه من الآراء وما انتهى إليه من النتائج .

والواقع أن التقرير وما أشار به من التقسيم كان بيّن الظلم ، وحسب الإنسان أن يطلع على خريطة التقسيم ليرى هذا الظلم جلياً واضحاً ؛ فقد جعل التقرير معظم الشاطئ الفلسطينى للبحر الأبيض المتوسط من حظ اليهود ، فيما خلا مدينة يافا التى استبقيت للعرب بحجة أن أهلها جميعاً من العرب المسلمين ، ومرفأ حيفا الذى استبقى مرفأ حراً لاستقبال أنابيب البترول من العراق ومن غير العراق ، وفيما خلا الجزء الجنوبى المتاخم لمصر فيما بين غزة والعريش .

ولو أن الأمر اقتصر على هذا لجاز الدفاع عنه على ما فيه من ظلم . لكن التقرير جعل منطقة الجليل الغربى المتاخم للبنان عربياً ، والجليل الشرقى المتاخم لسوريا يهودياً ، وجعل منطقة النقب أو « النجب » لليهود ، ووصل بين هاتين المنطقتين وبين الشاطئ الذى جعله يهودياً وصلا وهمياً رأس مثلث لا يعرف الإنسان معه كيف تتصل المناطق اليهودية بعضها ببعض ، ولا المناطق العربية بعضها ببعض . هذا فضلاً عن أن إعطاء منطقة النقب لليهود على امتداد يصل إلى العقبة معناه فصل البلاد العربية بعضها عن بعض فصلاً تاماً . فهذه المنطقة الفلسطينية هى التى كانت تصل بين مصر وشرق الأردن . فإعطاؤها لإسرائيل ، واتصالها بمنطقة الشاطئ المعطاة لإسرائيل برأس المثلث الذى أشرنا إليه ، معناه فصل مصر فصلاً تاماً عن سائر البلاد العربية . أو يستطيع أحد مع هذا أن يقول إن تقرير لجنة التقسيم لم يكن تقريراً ظالماً ، وأن تنفيذه سيكون مثار خصومات فى الشرق الأوسط لا يمكن أن تهدأ وقد تقلب الشرق الأوسط إلى بلقان ثان تلتهب فيه الشرارة التى توقد نار حرب ثالثة ،

كما أوقدت سيراجيفو نار الحرب العالمية الأولى .

استظهر ظفر الله خان وزير خارجية الباكستان هذا كله أمام لجنة فلسطين وأضاف إليه من الاعتبارات ما جعل كثيرين يشكون أعظم الشك فى عدالة تقرير اللجنة التى اقترحت هذا التقسيم وفى صوابه ، وقد بذلت الوفود العربية مثل هذا الجهد أمام اللجنة ، فتحدث من رجالها كثيرون اتخذ كل منهم من الموضوع موقفاً خاصاً . ورأى اليهود ما تركه جهود ظفر الله خان وجهود المتكلمين من الوفود العربية فضاعفوا من نشاطهم فى نيويورك وفى الصحافة الأمريكية حتى لم يكونوا يعرفون مللا أو يذوقون للراحة طعماً . بل لقد جاءوا بمستر وايزمان نفسه إلى اللجنة يحدثها ، فإذا هو رجل بلغت منه السنون فحطمت كيانه وأضعفت بيانه . لكنهم أرادوا أن يجعلوا من اسمه تذكرة للإنجليز ولغير الإنجليز ممن يقدرون لهذا الرجل مواقفه فى صفهم فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، وأن يؤثروا بذلك فى جمهرة الوفود التى تمثل الأمم المختلفة .

ولم يقف نشاط اليهود فى حدود نيويورك وصحافتها . ذهبت يوماً إلى واشنطون ونزلت فندق (شورهام) فإذا بى أرى جموعاً غفيرة تزحم ردهاته ، فسألت : من هؤلاء ، فقيل لى إنهم اليهود يعقدون بالعاصمة الأمريكية مؤتمراً للدعاية لدولتهم فى فلسطين . وقد استمر هذا المؤتمر ثلاثة أيام جمعت فى أثنائها مبالغ ضخمة لإنفاقها للدعاية للدولة اليهودية وإنشائها فى فلسطين . ولم يكن مؤتمر واشنطن هذا إلا واحداً من اجتماعات متوالية تعقد فى البلاد الكبيرة التى يكثر فيها اليهود . وكانت تنتهى بجمع الأموال للدعاية ولغير الدعاية من الوسائل التى يتذرع بها أولئك اليهود المعنيون بإقامة دولة إسرائيل فى أرض المعاد .

وحفز نشاط اليهود وفود البلاد العربية لمضاعفة نشاطها ، وكان من ذلك أن كلف بعض رجالها من أبناء لبنان السفر إلى أمريكا الجنوبية حيث توجد جاليات لبنانية كبيرة للاتصال بها حتى تؤثر فى حكومات تلك البلاد بما يدفعها لتبعث إلى وفودها كى تؤيد الوفود العربية فى موقفها ، هذا مع ما كنا نعلمه من أثر الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية كلها . لكن الوفود العربية لم ترد أن تترك وسيلة من الوسائل التى تكفل لها الظفر إلا لجأت إليها وبذلت فى سبيلها كل جهد يستطاع بذله .

كانت المعركة حامية الوطيس إذن ، بالغة غاية الشدة . وكان موقف الدول العربية قوياً لأنه موقف عادل ، ولكن القوة التى كانت تواجهه كانت ذات بأس شديد لأنها جمعت أمريكا وروسيا اللتين كانتا تزدادان صراحة فى تأييد قرار التقسيم كلما تقدم الزمن ،

ثم كانت دول « الكومنولث » البريطانى تظاهر أمريكا مظاهرة لم تخف على الدول العربية ، حتى لقد صارح أحد أعضاء الوفد المصرى مستشاراً فى الوفد البريطانى بأن موقف إنجلترا فى هذا الموضـوع ليس موقفاً سليمًا ، لأن سكوتها عن التصريح برأيها لم يمنع دول « الكومنولث » الأربعة الكبرى ، أستراليا ، ونيوزيلندا ، وكندا ، وجنوب أفريقيا من أن تبدى تحيزها للصهيونية ، وكان رد الإنجليزى على هذا الاعتراض أنه يدل على أن دول « الكومنولث » مستقلة حقيقة ، وأنها ليست ملزمة بمتابعة رأى إنجلترا ، ولاحظت أنا فى ابتسام : أما كان انقسامها إلى فريقين ، فريق يؤيد اليهود ، وفريق يؤيد العرب أقوى دلالة على استقلالها .

كانت الوفود العربية تجتمع بفندق « ولدورف استوريا » ، بصالون الأمير فيصل أكثر من مرة فى الأسبوع . ولم أكن مواظباً على حضور اجتماعاتها لأننا جعلنا مسألة فلسطين من اختصاص محمود بك فوزى وعبد المنعم بك مصطفى ، فكانا يحضران كل هذه الأجتماعات نيابة عن الوفد المصرى . أما أنا فكنت أحضرها حين أنبه إلى أن الحديث فيها سيتناول أمراً له أهمية خاصة . وكثيراً ما كانت تطول هذه الاجتماعات إلى ساعة متأخرة بعد منتصف الليل وأحسبنى قد استوفيت حظى من السهر الطويل حين كنت رئيساً لتحرير السياسة ، فأنا لذلك أوثر النوم المبكر منذ سنين .

شعرت الوفود العربية ، على الرغم من الجهود الضخمة التى تبذلها ، بأنها قد لا تصل إلى غايتها ، فلا يؤيدها ثلث أعضاء الجمعية العامة تأييداً يسقط قرار التقسيم ، ولهذا فكرت فى أن تبذل مجهوداً آخر لتأجيل مسألة فلسطين إلى الدورة المقبلة ، لكن الظفر بالتأجيل لم يكن أقل مشقة من إسقاط مشروع التقسيم . فالتأجيل يقتضى توافر أغلبية نسبية من مجموع الحاضرين ، أى نصف عدد الأصوات . فإذا لم نكن واثقين من الثلث كنا فى ريب من أن نحصل على النصف للتأجيل إذ كانت الدول الكبرى حريصة على نظر الموضوع والفصل فيه . وقد تبينت أنا يوماً تعذر التأجيل حين قابلت مستر تريجفى لى ، سكرتير هيئة الأمم المتحدة ، فذكرلى فى صراحة أن الدورة لا تنتهى قبل البت فى موضوع فلسطين بقرار تصدره الجمعية فى أمر التقسيم . هنالك أيقنت أن الأمر فى التأجيل أصعب منه فى نظر الموضوع ، ونقلت ما سمعت إلى زملائى رجال الوفود العربية ، وطلبت إليهم أن يتدبروا الأمر من ناحية الظفر بالثلث لإسقاط التقسيم إذا كان ذلك ممكناً .

وإننى لأتابع أعمال اللجنة السياسية ذات يوم إذ قال لى جارى ، رئيس وفد الأكوادور :

ألا ترون أن تقترح الوفود العربية حلا عملياً غير التقسيم يمكن أن تجتمع عنده الآراء فوقوفكم موقفاً سلبياً فى هذا الموضوع ليس من شأنه أن يجعل مهمتكم يسيرة . وسألته : وهل ترى حلا عمليًّا يمكن اقتراحه وتجتمع الكلمة عنده . قال : نعم نظـــام le Cantonnement على نحو ما هو حادث فى سويسرا . قلت : سأفكر فى الموضوع . وانتهى حديثى معه عند هذا .

ونقلت ما ذكره لى إلى إخواننا أعضاء الوفود العربية . ورأى بعضهم الاقتراح معقولا . ورآه آخرون خروجاً عن التفويض الذى لديهم من حكوماتهم مع اعترافهم بدقة الموقف عند ذلك اقترح بعضهم على السيد جمال الحسينى ، وكان يمثل فلسطين ، وقد دعته اللجنة الخاصة للتكلم باسم العرب كما تكلم وايزمان وغير وايزمان باسم اليهود — اقترح عليه بعض أعضاء الوفود العربية أن يسافر بالطائرة إلى فلسطين أو إلى بيروت وأن يقابل عمه السيد أمين الحسينى حيث يكون وأن يطالعه بحقيقة الموقف ودقته كما نراه ويعرض عليه فكرة النظام الفيدرالى وأن تقترحها الوفود العربية على أساس أن فلسطين لا تقبل القسمة ، فأبى جمال بك قائلا : إن سفره لعرض مثل هذا الاقتراح يعرضه لأن يتهم بتهمة الخيانة وقد يعرضه للقتل .

والواقع أننا كنا فى حيرة من موقفنا بين التفاؤل والتشاؤم ، وقد بلغت الحيرة بالكثيرين فى بعض الأحيان أن كانوا يخافون أشياء لا محل للخوف منها . كان مستر إيفات وزير خارجية أستراليا هو رئيس اللجنة الخاصة بفلسطين ، وكان رئيساً للجنة فرعية مهمتها التوفيق بين اللجنتين الفرعيتين الأخريين لإيجاد حل تلتقى عنده رغبات العرب واليهود . ولم يبذل الرجل جهداً يذكر ، بل لعله لم يبذل أى جهد فى سبيل هذا التوفيق الذى عهد إليه أن يقوم به . وإننى لفى ليك سكس إذ قابلنى الأمير فيصل وطلب إلىّ أن أحضر اجتماع الوفود العربية ذلك المساء عنده فى تمام الساعة السابعة مساء . قلت : ولكننى مدعو للعشاء الساعة الثامنة والنصف قال : لك علىّ أن نعرض الموضوع الهام الذى يريد إخواننا التحدث فيه لأول ما نجتمع فإذا فرغت منه فلك أن تتصرف كما تشاء . واجتمعنا وسألت عن الموضوع الهام ما هو فعلمت أنه بلغهم أن مستر إيفات سيدعو لجنة فلسطين لتجتمع صبح الغد وأنهم يريدون أن يتداولوا فيما يقولون فى أثناء الاجتماع . ولما كانت اللجنتان الفرعيتان لم تقدم أيهما تقريرها سألت : على أى أساس سيتناقش الحاضرون إذاً ما دام التقريران لم يقدم أيهما . قال قائل ربما أبلغا إلينا منتصف الليل . قلت وهل يعقل أن يبلغ تقرير فى موضوع

خطير كهذا الموضوع منتصف الليل ، ثم يناقش فى الصباح ؟ وإذا حدث أن أبلغ التقريران وطلب أى عضو التأجيل لدرس التقرير ثمان وأربعين ساعة ، أفيستطيع أحد رفض طلبه ؟ قيل : لا . قلت : إذن فلننتظر حتى يصل التقريران ثم نرتب خطتنا بعد ذلك . وتأجل نظر هذا الموضوع (الهام) ولم تعقد اللجنة فى الصباح ولم تعقد حتى قدمت اللجنتان تقريريهما وأتيحت الفرصة لدراستهما . إنما هو الوهم الذى جعل احتمالا كهذا الاحتمال ممكناً ، وهو فى نظر العقل غير ممكن .

وإنما أدخل هذا الوهم فى روع البلاد العربية اقتناعها بأنها على حق ، وشعورها مع ذلك بأن الدول الكبرى تخالف هذا الحق وهى تراه واضحاً تمام الوضوح . وتخالفه وهى تعلم أن فلسطين لا يمكن أن تتسع للعرب واليهود معاً ، وأنها لا يمكن أن تستوعب من المهاجرين اليهود أكثر مما استوعبت . وتخالفه وهى تعلم أن إقامة دولة فى العهد الحاضر على أساس من العقيدة الدينية برغم اختلاف الجنس والمنشأ واللغة أمر غير معقول . تخالفه وهى قادرة إن شاءت أن تجد لليهود المضطهدين فى أوربا ، وليهود العالم أجمع مكاناً يتسع لهم فى أستراليا ، أو فى أفريقيا الاستوائية ، أو فى أمريكا الشمالية حيث الأراضى الفضاء وموارد الطبيعة البكر تتسع لملايين كثيرة لا تتسع فلسطين لعشر معشارها . تخالفه وهى تعلم أن دعوى اليهود أنهم أصحاب فلسطين منذ ألفى سنة . وأنهم شردوا منها دعوى لا تقوم على أساس ، لأن كثرة يهود فلسطين تنصروا فى عهد الرومان ثم أسلموا فى عصر العرب ولأن كثيرين من يهود العالم يرجعون إلى أصول لا تمت إلى بنى إسرائيل الذين استعمروا إسرائيل قبل المسيحية بنسب . تخالفه وهى تعلم أن قيام دولة يهودية فى الشرق الأوسط لن يعاون على إقرار السلام فى العالم . لكنها تخالفه مع ذلك ومع غير ذلك من الاعتبارات الكثيرة ، لأسباب لا تمت للعدل ولا للسياسة النزيهة بصلة أو بنسب . تخالفه لأن لليهود سلطاناً فى انتخابات رياسة الجمهورية الأمريكية ، وكانت هذه الانتخابات ستقع فى سنة ١٩٤٨ ، أى بعد شهور من انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يوجب على حكومة الولايات المتحدة وعلى رأسها مستر ترومان أن تمالئ اليهود ولو لم يكونوا على حق . تخالفه لأنها تريد أن يكون لها مركز استراتيجى تعتمد عليه فى الشرق الأوسط ، وهى تعلم أن من اليهود الذين هاجروا أو يهاجرون إلى فلسطين عناصر شيوعية كثيرة . تخالفه لأن إنجلترا وعدت بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وكانت تظن يوم أنشأته أن اليهود لن يقاوموها ، فلما قاوموها وأحرجوها لاذت بالصمت وتركت دول « الكومنولث » ، تصوت فى الجانب الذى تصوت فيه أمريكا وروسيا . والحجة الوحيدة التى كان يتمسك

بها مؤيدو التقسيم أن وجود اليهود فى فلسطين أصبح أمراً واقعاً تقره وثائق دولية من عهد عصبة الأمم فلا سبيل إلى نقض هذه الوثائق . وكأن تقسيم بولونيا لم تقره وثيقة دولية قبل الحرب العالمية الأولى ، ومع ذلك اعتبر هذا التقسيم لبولونيا جريمة دولية منكرة ، وحرصت إنجلترا والدول المنتصرة فى الحرب الأولى على أن تعيد لبولونيا وحدتها لأنها حق وعدل . فلا ضير إذن من أن ترتكب جريمة دولية أخرى بتقسيم فلسطين ، فإذا استطاع بعد ذلك قادر على إعادة وحدة فلسطين بحرب أو بغير حرب فليعدها ، وهو واجد يومئذ من سند المنطق الدولى ما شاء الله من حجج وأسانيد .

هل استنفدت الوفود العربية كل ما تستطيع من وسائل تمكنها من الظفر بثلث الأصوات فى الجمعية العامة حتى يسقط قرار التقسيم ؟ لقد كنا نعلم عن يقين أن شعب الولايات المتحدة لا يؤيد حكومته ولا يعارضها فى هذا الموضوع فيما وراء حدود ولاية نيويورك . ولقد قابلنى صحفى أمريكى فى أبهاء فلاشنج ميدوز ، حيث تعقد الجمعية العامة اجتماعاتها ، وأخبرنى أن الولايات البعيدة بعض الشىء عن نيويورك لا تعنى بمسألة فلسطين فى قليل ولا كثير ، وأنها لا تقرأ صحف نيويورك بل تقرأ صحفها هى ، وأن اليهود فى أمريكا لا يتمتعون من العطف بأكثر مما يتمتعون به فى دول أوربا ، وإنما شوكتهم وسلطانهم فى العاصمة « واشنطون » وفى نيويورك حيث يملكون الصحف الكبرى والمصارف الكبرى ومحطات الإذاعة . أما وفى أمريكا عدد عظيم من أبناء الشعوب العربية ، ومن فلسطين نفسها ، ألا يستطيع هؤلاء أن يقوموا بنشاط يقاومون به الموجة اليهودية ، لعل فى ذلك ما يسكن ولو بعض الشىء من حدة المظاهرة التى يقوم بها اليهود ويحملون بها السلطات الرسمية الأمريكية على مناصرتهم ؟ !

فكر بعضهم فى هذا ، فدعا الأمريكيين الذين يمتون بأصولهم إلى بلد عربى إلى وليمة كبرى فى فندق بنسلفانيا ، وفيه صالة تتسع لبضعة ألوف يتناولون فيها طعام العشاء . دعوا إلى وليمة عشاء حضرها ألوف وجلس ممثلو الدول العربية فى صدر المكان على منصة الشرف ، وجلس بينهم وكيل الخارجية الأمريكية ، فلما فرغنا من تناول طعام العشاء بدأ الخطباء يتكلمون . وتكلم وكيل الخارجية مدافعاً عن سياسة أمريكا فى صراحة لم نكن نظن أنه يواجه بها هذه الألوف من أبناء العرب . وتداول أبناء الدول العربية الحديث مؤيدين وجهة نظرهم بقوة كل القوة ، وتكلمت أنا باللغة العربية ، فلما فرغنا من تناول الطعام وخرجنا أدهشنى أن هؤلاء العرب الأمريكيين لم يبق منهم من يعرف اللغة العربية ، بل اندمجوا فى الكتلة الأمريكية اندماجاً تاماً ، حتى لقد سمعت أحدهم يقول لأصحابه ما معناه : كم أسفت لأننى

لم أفهم ما قاله المصرى . لقد كان يتكلم بحماسة شديدة تأثرنا بها جميعاً ، ولو أننا فهمناه لشاركناه أغلب الرأى فى اتجاهه .

على أن الخطب الكثيرة الأخرى التى ألقاها ممثلو العرب باللغة الإنجليزية قد أقنعت هؤلاء الأمريكان من أصل عربى بأن الاتجاه إلى تقسيم فلسطين اتجاه ظالم ، وفتحت أعينهم على ما نبه إليه هؤلاء الخطباء العرب من اتجاه السياسة الصهيونية إلى التوسع حتى تمتد دولتهم من الفرات إلى النيل ، لكنهم لم يكونوا يملكون أن يصنعوا شيئاً من مثل ما يصنعه اليهود الأمريكيـون . فلم تكن للعرب سياسة كالسياسة الصهيونية تقررت منذ عشرات السنين ، فالعرب يعملون لتنفيذها بصبر ومثابرة كصبر اليهود ومثابرتهم . ولم تؤيد دولة قوية واحدة سياسة العرب كما أيدت الولايات المتحدة وأيدت روسيا سياسة الصهيونيين . لهذا لم يكن لهذه الحفلة الأمريكية العربية من الصدى ما تخطى حدود فندق بنسلفانيا إلا قليلا . ولهذا عدنا نفكر فى كسب الأنصار من أعضاء الأمم المتحدة لعلنا نظفر بالثلث فيسقط قرار التقسيم .

وقد اقتنعنا قبل جلسة الجمعية العامة التى نظر فيها الموضوع بأننا ظفرنا بهذا الثلث ، وبأن الموضوع سيفصل فيه بما نعتقده الحق والعدل . وكم سرنا أن علمنا ليلة انعقاد الجمعية العامة أن الجنرال رومولو رئيس وفد الفيليبين سيخطب فى الجمعية العامة لمصلحة العرب . وكم سرنا أن ممثلى بعض الدول الصغيرة غير الخاضعة للنفوذ الأمريكى المباشر ستصوت فى صفنا . وكم سرنا أن بعض الدول الخاضعة للنفوذ الأمريكى والتى كانت متجهة إلى تأييد التقسيم ستغيب عن جلسة التصويت بعد أن اقتنعت بأن إقرار التقسيم سيؤدى إلى اضطراب فى الشرق الأوسط ليس من شأنه أن يقر السلام العالمى ، وبأن إقرار التقسيم سيعرض اليهود فى العالم العربى والعالم الإسلامى ، وعددهم يزيد كثيراً على المليون إلى ألوان من الاضطهاد لا تنجيهم إقامة الدولة الجديدة منها . وكذلك بقينا ننتظر انعقاد الجمعية العامة ولدينا من الأمل فى سقوط قرار التقسيم ما بعث إلى نفوسنا بعض الطمأنينة .

وتحدد يوم ٢٧ نوفمبر لجلسة الجمعية العامة التى تنظر فيها مسألة فلسطين . وكان الرأى السائد أن تؤخذ الأصوات فى جلسة الصباح ، أو فى جلسة بعد الظهر على الأكثر . وكانت جلسات هذا الدور من أدوار الجمعية العامة للأمم المتحدة قد طالت ثلاثة أشهر . لهذا قرر كثيرون السفر على الباخرة البريطانية (كوين مارى) التى تبرح نيويورك بعد الظهر من يوم ٢٧ نوفمبر وحجزوا أماكنهم عليها . وكذلك فعلت . وحضرت فى صباح ذلك اليوم

جلسة الجمعية العامة واستمعت إلى الجنرال رومولو يؤيد سياسة العرب . وسافرت بعد الظهر مع الذين سافروا على « كوين مارى » ومن بينهم رئيس وفد السوفييت ، مستر فيشنسكى ، ورئيس وفد لبنان الأستاذ شارل مالك ، والسير شو كروس النائب العام البريطانى ، وكثيرين غيرهم . وأقمنا ننتظر أن تنقل إلينا إذاعة الباخرة أنباء ماحدث فى فلشنج ميدوز . وعلمت فى الصباح أن الجلسة تأجلت إلى الغد . ماذا حدث ؟ لم يكن أحد منا يتوقع هذا التأجيل . وفى مساء الغد علمنا أنها تأجلت إلى اليوم التالى . ثم صدر القرار فى هذا اليوم الثالث وأذيع أن الجمعية العامة أقرت تقرير لجنة التقسيم . وعلى ذلك أصبح للدولة الصهيونية أن تقوم باسم دولة إسرائيل تنفيذاً لهذا القرار .

كان الأستاذ شارل مالك يتلقى على الباخرة تليفونات خاصة من نيويورك وقد أخبرنا أن محدثيه ذكروا له أنه على إثر إلقاء الجنرال رومولو خطابه صبح يوم ٢٧ نوفمبر اتصل البيت الأبيض من واشنطن برياسة جمهورية الفيليبين وذكرها بأن الولايات المتحدة اعترفت باستقلال الفيليبين منذ سنوات قليلة ، وأنها لم تكن تنتظر أن يكون جواب الفيليبين عن هذا الاعتراف باستقلالها أن تعارض سياسة الولايات المتحدة فى مسألة تعيرها هذه الولايات أهمية كبرى ، وأن الرئيس ترومان يعتبر مثل هذا الموقف غير متفق وما يجب بينه وبين الفيليبين من مودة ، وطلب إلى رئيس الجمهورية أن تصدر حكومة الفيليبين إلى وفدها فى الأمم المتحدة التعليمات بأن يصوت مع قرار التقسيم ، وكذلك كان . وقد علمنا كذلك أن غير واحد من ممثلى الأمم الصغيرة التى وعدتنا بالتصويت ضد قرار التقسيم لم يحضر ، وأن الإشاعات تضاربت فى السبب الذى أدى إلى عدم حضوره ، وأن بعض الأقوال يذهب إلى أن البوليس الأمريكى منعه بحجة أو بأخرى من الذهاب إلى مقر الجمعية العامة . مع هذا لم ينل قرار التقسيم ثلثى أصوات الحاضرين ، ولم يبلغ الرافضون للتقسيم ثلث الحاضرين كذلك ، لأن عدداً من الدول امتنعت عن إعطاء أصواتها . ولما كان الذين صوتوا فى مصلحة التقسيم يزيدون على ضعف الذين صوتوا ضده فقد اعتبر هذا تصويتاً فى مصلحة قرار التقسيم كما أقرته لجنة الأمم المتحدة ، وأعلن ذلك فى الجمعية العامة ، وأذيع فى أرجاء العالم جميعاً .

اعتبر ذلك تصويتاً فى مصلحة التقسيم مع أنه لم يجمع أغلبية الثلثين للأصوات التى أعطيت . وقد كان مثل هذا الموضوع محل بحث من قبل غير مرة ، فاختلف الرأى فيه . قيل مرة إن الموضوع لا يجوز اعتباره حائزاً أغلبية الثلثين إلا إذا كان الذين صوتوا معه يمثلون ثلثى الحاضرين أيًّا كانت الأصوات الأخرى ، سواء أكانت رفضاً أم امتناعاً . وقيل فى

التدليل على ذلك إن النص فى ميثاق الأمم المتحدة على أغلبية الثلثين معناه ثلثى الحاضرين جميعاً ، فلو أخذ بغير ذلك وامتنع عدد كبير عن التصويت ثم قبل المشروع عدد يزيد على ضعف الذين رفضوه ، وكان هذا العدد دون نصف الحاضرين ، لكان فى ذلك تخريجاً غير مقبول للنص الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة . وقيل مرة أخرى إن الممتنعين يعتبرون فى حكم غير الحاضرين ، وعلى هذا يكفى أن يزيد القابلون على ضعفى الرافضين ليكون المشروع مقبولا . وقيل فى التدليل على ذلك إن الأخذ بهذا الرأى هو وحده الذى يسير بأعمال الأمم المتحدة سيراً إيجابيا . فأما إذا لم يؤخذ به فأغلب الظن ألا يحصل مشروع قرار على الأغلبية وتعد القرارات كلها مرفوضة . وفى هذا تعطيل لعمل الجمعية العمومية غير مستساغ .

لا أريد أن أؤيد أى الرأيين . ولكننى أشعر بأن الذين يمتنعون عن التصويت لا يمكن تفسير امتناعهم بأنه قبول أو رفض لما هو معروض عليهم ؛ فأقل ما يجب فى هذه الحال أن يؤجل الموضوع المطروح للرأى إلى دورة مقبلة عادية أو غير عادية حتى تتكون للقبول الأغلبية التى يتطلبها الميثاق من مجموع أصوات الحاضرين عند أخذ الرأى .

عادت وفود الدول العربية إلى بلادها وقد أيقنت أن الحق والعدل ألفاظ لا مدلول لها فى قاموس السياسة ، وأن الدول صاحبة القوى المادية عسكريًّا واقتصاديًّا هى صاحبة الكلمة النافذة ، وأن التفكير لذلك فى عالم أفضل ؛ أو فى سلام عالمى دائم لا يعدو أن يكون ضرباً من أمانى الخيال ؛ وأن العالم الإنسانى الذى تقدم فى العلم وسلطانه على الطبيعة لا يزال هو هو ، توجهه سلائقه الحيوانية التى توجه السباع وسائر المفترسات غير الناطقة ، وأن عليهم لذلك أن يفكروا كيف يقاومون قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بالوسائل التى لجأت إليها الأمم الكبرى فى الضغط على الأمم الصغيرة لاستصدار هذا القرار .

بذلك انتقل التفكير من ممثلى الدول العربية لدى الأمم المتحدة إلى الهيئات التنفيذية فى هذه الدول وإلى جامعة الدول العربية ، ولهذا لم يبق لى وأنا رئيس مجلس الشيوخ أن أتعرض لشىء من الأمر إلا أن يقتضى تصرف الحكومة فى شأنه أن تلجأ إلى البرلمان . ومن ثم لم تكن لدى معلومات مباشرة أدونها فى هذه المذكرات ، وإنما أكتفى بما وقفت عليه فى الصحف أو من الأحاديث الخاصة التى جرت بعد ذلك بينى وبين من كانوا يتولون هذه الأمور. وكان الأمر كذلك بخاصة لأن مجلس الدول العربية أحال كل ما يتصل بفلسطين وعروبتها إلى اللجنة السياسية فيها . واللجنة السياسية تتألف من وزراء الخارجية أو من رؤساء الوزراء . وعلى ذلك بقى سائر أعضاء مجلس الجامعة — وأنا منهم — بمعزل عما يجرى فى

هذه اللجنة السياسية ، لا يشتركون فى تفكير ولا فى مناقشة ولا فى قرار ، ولا يعرفون من أمر ما يحدث إلا ما يصلهم عن طريق الأحاديث الخاصة أو ما تنشره الصحف من أنباء اللجنة وقراراتها .

كانت الحكومات العربية ترى أن القوة وحدها هى السبيل لا سبيل غيرها لمنع قيام دولة صهيونية فى فلسطين ، ولكن أتراها تتدخل بقواتها المسلحة حتى لا ينفذ قرار الأمم المتحدة؟ كان اتجاهها بادئ الرأى إلى أن ذلك لا مصلحة فيه ، ومن شأنه أن يدفع هذه الأمم المتحدة لترى فى تصرفها خروجاً على قرار الهيئة لا يتفق وعضويتها فيها . ولهذا اتجه التفكير فى اجتماع للجنة السياسية عقد ببيروت إلى تأليف قوات عرفية من أهل فلسطين ومن المتطوعين من أهل الدول العربية المختلفة . وأن تمدهم هذه الدول بالسلاح وتسمح لضباط من جيوشها أن يستقيلوا من هذه الجيوش وأن يتولوا قيادة هؤلاء المتطوعين . وقد بدأ تنفيذ هذه السياسة بالفعل من قبل يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ ، وهو اليوم الذى حددته إنجلترا لانسحاب آخر فوج من جنودها من الأراضى المقدسة التى كانت تحت انتدابها .

وكان النقراشى باشا رئيس الوزارة المصرية من أشد ممثلى الدول العربية حماسة لعدم اشتراك القوات الرسمية لهذه الدول فى القتال . ولم تكن حجته فى ذلك تقف عند إشفاقه من الأمم المتحدة وخروج مصر على قرارها ، بل كان يرى أنه لا يجوز أن تدفع مصر جيشها إلى فلسطين فتكون القوات البريطانية المرابطة على قناة السويس حائلاً بينه وبين أرض الوطن . وكان فى طبيعة النقراشى باشا ، إذا قامت بنفسه مثل هذه الحجة ألا يتزحزح عنها قيد شعرة . وما كان للدول العربية الأخرى أن تخالف مصر عن هذا القرار وهى تعلم أن مصر أكثرها عدداً وأوفرها مالاً ، وأنها الدولة التى تتاخم فلسطين ، وتتاخم الحدود الغربية التى فرضها قرار التقسيم للدولة الصهيونية ، وأنها ستحمل أوفر عبء فى هذه الحرب إذا قدر للدول العربية أن تخوضها .

وبقى هذا القرار محترماً وبقيت الدول العربية إلى يوم ١١ مايو سنة ١٩٤٨ مقتنعة بأن قوات المتطوعين كافية لمنع تنفيذ قرار التقسيم . وفى هذه الأثناء كان المتطوعون يسافرون من مصر ومن سائر البلاد العربية إلى بلد المسجد الأقصى ، تدفعها أكثر الأمر عاطفة دينية مشبوبة . وهذه العاطفة هى التى أدت بكثير من الإخوان المسلمين لينضموا إلى صفوف هؤلاء المتطوعين ، وليعاونوا الفلسطينيين للدفاع عن وطنهم .

وإننى لجالس بمكتبى فى الصباح من يوم ١٢ مايو إذ أقبل النقراشى باشا وطلب إلى

أن أحجب بابى وألا أدع أحداً يدخل علينا . فلما خلا إلىّ ذكر أنه يريد أن أعقد جلسة سرية لتعرض الحكومة على المجلس قرارها دخول القوات المصرية إلى فلسطين لقتال اليهود. وتولتنى الدهشة فسألته : وهل الدول العربية كلها متفقة على هذا ؟ وأجابنى نعم . قلت : وهل لدى جيشنا من العتاد الحربى ما يكفى حرب الميدان لمدة ثلاثة أشهر على الأقل ؟ وأجاب نعم وأكثر من ثلاثة أشهر . قلت : وما عسى أن يكون موقف إنجلترا من هذا الأمر ؟ وهل اتفقتم معها على خطة ؟ وأجاب : إنجلترا لا تعارض ، وأنا مطمئن لها ، وإن كنت لا أخفى عليك أنها قادرة إذا رأت ، أن تقف منا مثل موقفها فى نفارين .

ورأيت الرجل مصمما على الأمر كل التصميم ، وقلت : إذن فليطلب أحد أعضاء الحكومة فى المجلس الجلسة السرية ؟ ففكر هنيهة ثم قال : بل الأكرم أن تطلب الحكومة هذه الجلسة السرية . فلما انصرف جعلت أفكر فى الأمر ، فى هذا التغير المفاجئ فى سياسة الحكومة المصرية والحكومات العربية جميعها وفى الدافع إليه .

ولم أكن أجهل أن أهل فلسطين وقوات المتطوعين يتعذر عليها أن تقاوم الهجاناه وغير الهجاناه من منظمات اليهود العسكرية إذا لم تمد بالسلاح والعتاد إمداداً منتظماً . لكننى كنت أسائل نفسى عن مقدرة الدول العربية عسكرياً وعن موقف إنجلترا منها ، وإنجلترا حليفة لمصر والعراق ، وصاحبة الكلمة العليا فى شرق الأردن ، وصاحبة النفوذ فى دولتى سوريا ولبنان ، بل حامية استقلالهما من غير حماية رسمية .

وفى صباح الغد مر بى دسوقى باشا أباظة وزير الخارجية الحر الدستورى فتناول حديثنا هذا الموضوع الخطير وسألته عن مقدرة مصر إذا دخلت الحرب ، فقال إن الموضوع طرح للبحث فى مجلس الوزراء ، وإن حيدر (باشا) وزير الحربية ، أكد أن الجيش المصرى وحده بجنوده وعتاده قادر من غير حاجة إلى أية معونة من الدول العربية الأخرى على أن يدخل تل أبيب ، عاصمة اليهود ، فى خمسة عشر يوماً ، وإن كل ما لديه من المعلومات تثبت له هذا القول ، وهو لذلك لا يتردد فى دفع القوات المصرية إلى أرض فلسطين لمعاقبة العصابات اليهودية التى تعتدى على العرب من أهلها اعتداء وحشيا .

انعقدت جلسة الشيوخ فى مساء ذلك اليوم وطلب رئيس الوزراء عقد جلسة سرية فى الغد لمناقشة الموقف فى فلسطين . ووافق المجلس واقترح تأليف لجنة خاصة من جميع الأحزاب تنعقد فوراً لتستمع إلى بيانات الحكومة وتقدم للمجلس رأيًا . ووافقت الحكومة وتألفت اللجنة برئاسة محمد بك الوكيل – وكيل المجلس – وعقدت اجتماعها . وحضر

رئيس الوزراء وأدلى بما لديه من المعلومات . ولم أحضر أنا هذا الاجتماع اكتفاء بما سمعته من رئيس الوزارة ومن وزير الخارجية . وقد أكد رئيس الوزارة فى اللجنة أن مصر على أتم استعداد لمواجهة الموقف وأنها ستنتصر على اليهود لا محالة وأن تمنع بذلك قيام الدولة اليهودية التى قررت الأمم المتحدة قيامها حين أقرت تقسيم فلسطين .

وقد ذكر أعضاء اللجنة من بعد أنهم أوضحوا لرئيس الوزارة جسامة المسئولية التى يأخذها على عاتقه لدفع المجلس للموافقة على القرار الذى أبرمه مجلس الوزراء ،وأن بعضهم ذكر له أن عتاد الجيش ليس بالقدر الذى يستطيع به خوض معارك حامية فى الميدان ، ولكن رئيس الوزراء نفى كل سبب للتردد وأكد أن لديه العتاد والقوات وكل ما تقتضيه الحرب . ووجد من بعض الأعضاء فى اللجنة مشجعاً يدفعهم حماس دينى إسلامى لتأييد ماطلب ، ولذلك رأت اللجنة بالإجماع الموافقة على قرار مجلس الوزراء

وعقدت الجلسة السرية فى الغد وعرض عليها الموضوع وقرار اللجنة . وكان إسماعيل صدقى (باشا) عضو المجلس معارضاً فى دخول الجيش المصرى أرض فلسطين ، وكانت حجته أنه يعلم ، وقد كان رئيس وزارة إلى أواخر سنة ١٩٤٦ ، أن الجيش المصرى تنقصه أسلحة كثيرة ، وينقصه العتاد اللازم والكثير من الأسلحة إذا خاض الحرب وكان يخشى فضلا عن ذلك أن تعتبر الأمم المتحدة دخول الجيوش العربية فلسطين تحدياً لقرار التقسيم فتفرض على الأمم العربية ، ومنها مصر عقوبات لا طاقة لها بها ، أو تمد اليهود بالأسلحة والعتاد وتمنعها عن مصر والأمم العربية فتدور الدائرة عليها ، وأن مصر لا مصلحة لها على أية حال فى خوض معركة لا شأن لها بها ولا ناقة لها فيها ولا جمل .

حملت آراء صدقى (باشا) الكثيرين على التفكير فى الموقف . لكن الردود عليه أضعفت من تردد المترددين . فقد أكد رئيس الوزارة مرة أخرى أن لدى الجيش المصرى السلاح والعتاد لخوض الحرب شهوراً عدة ، وأيد اللواء أحمد عطية (باشا) تصريح رئيس الوزراء ، وكان عطية (باشا) إلى أشهر مضت وزيراً للحربية معه كما كان وزيراً للحربية مع صدقى (باشا) . كذلك تكلم فؤاد سراج الدين (باشا) باسم المعارضة الوفدية فأيد الوزارة تأييداً حارًا ورد على صدقى (باشا) رداً عنيفاً وحبذ دخول القوات المصرية فلسطين . وكان من أثر ذلك أن انسحب صدقى (باشا) من الجلسة وأن قرر مجلس الشيوخ دخول القوات المصرية فلسطين بإجماع الآراء .

أكتب هذا الكلام اليوم بعد انقضاء سنوات على تلك الجلسة السرية التاريخية ،

وأكتبه وقد انتهت الحرب ، وأصبحت إسرائيل من الناحية العملية دولة قائمة على أرض فلسطين ، وقد عقدت بين إسرائيل وبين الدول العربية هدنة دائمة ، وقد أعلنت أمريكا وإنجلترا وفرنسا أنها تكفل بقاء الحالة فى الشرق الأوسط بكل الوسائل المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة وفى غير ميثاق الأمم المتحدة – أكتب هذا الكلام وأنا لا أزال أسائل نفسى عن السبب فى ارتداد الدول العربية عن سياسة معاونة أهل فلسطين والمتطوعين الذين ينضمون إليهم لقتال اليهود ، إلى سياسة الزج بقواتها الرسمية المسلحة إلى أرض المعاد ، أهى الدول العربية التى اندفعت إلى هذه السياسة مختارة ، أم دفعت إليها كارهة ؟ وهل كانت تقدر نتائجها تقديراً صحيحاً ، أو كانت تؤمر فتأتمر ؟ ومن ذا الذى يأمرها ولأى سبب ؟ سيرى القارئ من بعد أننى جمعت معلومات كثيرة عن حرب فلسطين ، وأنا مع ذلك لا أستطيع أن أجيب جواباً مقنعاً عن هذه الأسئلة .

ظن قوم أن إنجلترا هى التى شجعت الدول العربية لتدفع قواتها المسلحة إلى أرض فلسطين . وقيل يومئذ إنها لم تكن راضية عن قيام دولة إسرائيل بعد الذى رأته من تنكر اليهود لها فى أثناء انتدابها ، وأنها وعدت الدول العربية أنها ستمدها ولو سرًّا ، بكل ما تحتاج إليه من معونة للانتصار فى هذه الحرب . وعلى الرغم من أن عبد الرحمن عزام (باشا) أخبرنى بأن إنجلترا بعثت إلى الدول العربية جميعاً كتاباً تحذرها من محاربة إسرائيل وتخوفها مغبة هذه الحرب ، لقد قيل إن إنجلترا لجأت فى هذا الوقت إلى سياسة مزدوجة ، فكتبت ترد العرب عن قتال اليهود لتكون لها الحجة القائمة أمام الأمم المتحدة ، وأوعزت عن طريق رجالها الرسميين أو غير الرسميين تشجع الدول العربية على دفع قواتها إلى فلسطين ووعد هذه الدول بالمساعدة ، ثم وقفت موقف المتفرج تمد يد العون تارة وتقبضها أخرى . ولم تكن عبارات عزام (باشا) نفسه تنفى هذا الاحتمال ، فقد قال لى غير مرة إن إنجلترا بدأت تخون الدول العربية بعد أيام معدودة من بدء دخول قواتها فى فلسطين .

وظن غير هؤلاء أن الدول العربية هى التى أرادت أن تقوم من تلقاء نفسها بمظاهرة عسكرية ، وأنها كانت مقتنعة بأن الأمم المتحدة تنكر تصرفها وتراه خروجا على القرار الذى أصدرته ، وقد تفرض عليها عقوبات اقتصادية ، وعند ذلك تنسحب معلنة أنها تلقى على الأمم المتحدة تبعة موقف ظالم فى الحياة الدولية تخشى آثاره على السلام العالمى .

وذهب غير هؤلاء وأولئك مذاهب فى تأويل هذا الانقلاب المفاجئ فى سياسة الدول العربية . فقد كانت هذه الدول مصممة ، إلى يوم ١١ مايو ، على ألا تدخل قواتها

الرسمية أرض فلسطين ، ثم تغير موقفها فجأة بعد ذلك اليوم . وليس طبيعياً ألا تكون لهذا الانقلاب مقدمات لعل الساسة العرب لم يقفوا كلهم على تفاصيلها . لكن بعضهم على الأقل كان يعرف الكثير من هذه التفاصيل . وأرجو ألا يحرم التاريخ من مذكرات يطبعها العارفون ، تميط اللثام عن الحقيقة ، وتتيح لهذه الدول أن تفيد لمستقبلها من درس قاس وتجربة مؤلمة ألمت بالدول العربية ، وبجامعة الدول العربية .

وافق البرلمان الحكومة على أن تدخل القوات المصرية المسلحة فلسطين لمعاقبة العصابات اليهودية المعتدية على العرب . وكانت هذه القوات على حدود مصر ، أو كانت قد تجاوزتها فعلا ساعة صدر هذا القرار . وفى الساعة التى نشرت فيها الصحف قرار البرلمان المصرى نشرت كذلك أن القوات المسلحة للدول العربية المختلفة دخلت أرض فلسطين كل من ناحيتها . ومن يومئذ جعلت الصحف تنشر يومياً أنباء الجيوش وتقدمها ، وأنباء الطائرات المحاربة المصرية وإغاراتها وإلقائها القنابل على تل أبيب .

واشرأبت أعناق المصريين من كل الطبقات تتابع أنباء هذا التقدم وهذه الغارات العربية على عاصمة العدو بشغف أى شغف .

لاحظت وأنا أتابع البلاغات الرسمية أن الجيوش العربية لا تلقى مقاومة لأنها تتقدم فى المناطق التى خصصها قرار الأمم المتحدة للعرب من أهل فلسطين ، وأنها لما تبلغ الأجزاء التى عينت لإسرائيل فيما خلا أجزاء من منطقة النقب . ومنطقة النقب صحراء غير مأهولة فيما عدا محلات صغيرة أنشأها اليهود ها هنا وهناك . عند ذلك دار بخاطرى أن القوات المصرية تكون أكثر إقداماً على القتال وعلى التضحية فى الحرب إذا علمت أن منطقة النقب التى تحتلها ستضم إلى مصر . وإنى لفى «كلوب محمد على» ذات مساء إذ لقيت إبراهيم عبد الهادى (باشا) ، وكان يومئذ رئيساً للديوان الملكى ، وعبد المجيد إبراهيم صالح (باشا) ، وكان وزيراً للأشغال ، فذكرت بأن الجيوش العربية كلها تسير فى مناطق مخصصة لعرب فلسطين ، ولهذا لا تلقى مقاومة ، وأن إكبار البلاغات الرسمية لتقدمها وهى فى هذه المنطقة ليس من حسن السياسة فى شىء ، لأنها إذا التحمت يوماً بقوات معادية فلم تتقدم بمثل هذه السرعة خيف أن يؤثر ذلك على الروح المعنوية تأثيراً غير حسن . وأجابنى إبراهيم عبد الهادى (باشا) فى شىء من الانفعال بأن مثل هذا الكلام ليس من المصلحة الوطنية فى شىء ، وأن صيغة البلاغات يجب أن تكون على النحو الذى تصدر به .

وذكرت كذلك رأيى فى أن تضم منطقة النقب لمصر يوم تستقر قواتنا المصرية المسلحة

عليها ، فاعترض عبد المجيد إبراهيم (باشا) بأننا دخلنا لإنقاذ العرب من عدوان اليهود فليس يجوز أن نبدو فى ثوب من يريد تحقيق مأرب ذاتى .

استمرت أنباء الغارات الجوية تتوالى فى الأيام الأولى لدخول قواتنا فى فلسطين . وإننى لفى مكتبى برئاسة مجلس الشيوخ بعد أسبوع من بدء القتال إذ قيل لى إن الضابط الطيار سعد الصادق قد قتل . فأسرعت أتقصى النبأ فقيل لى إن خمسة من خيرة طيارينا بينهم سعد ، صدر لهم الأمر بمهاجمة مطار للأعداء فى فلسطين وأن طائرات بريطانية تصدت للطائرات المصرية وضربتها ، ثم قيل إن هذا المطار ليس لليهود ولكنه للبريطانيين ، وإن قائد القوات البريطانية فى فلسطين أبلغ قيادة الطيران المصرى بعدم التعرض لهذا المطار أو تدفع الطائرات البريطانية هجوم الطائرات المصرية . وإن القائد المصرى أغفل تبليغ هذه الإشارة ، فصدرت الأوامر لطيارينا المصريين لمهاجمة المطار فقابلتهم الطائرات البريطانية واشتبكت معهم وقتل ثلاثة من الطيارين المصريين . وقد أزعج هذا النبأ كثيرين لأن اليهود لم تكن لهم طائرات تستطيع مقاومة الطائرات المصرية .

ساورنى لهذا النبأ أشد الأسف والدهشة . ففلسطين تجاورنا وطائرات شركة مصر للطيران تطير بانتظام من القاهرة إلى اللد كل يوم . وطبيعى أن يعرف رجال الطيران المدنى مطارات فلسطين جميعاً . وطبيعى أكثر من ذلك أن يعرف رجال الطيران الحربى هذه المطارات . فكيف غاب عن هؤلاء وأولئك ، وكيف غاب عن قلم المخابرات فى جيشنا ، أن يعرف مطارات اليهود ومطارات البريطانيين . ودهش كثيرون كما دهشت وجعلنا نفكر فى المستقبل ونرجو الله أن يوفق الدول العربية فى هذه الحملة التى أقدموا عليها .

لا أستطيع أن أحدد ما لهذا الخطأ من دلالة على كفاية قيادتنا المصرية . لكنى اتصلت بى من بعد أنباء تثير العجب . ذكر لى صديقى حافظ عفيفى (باشا) أنه كان بمكتب حيدر (باشا) وزير الحربية يوماً وأن الوزير اتصل بقائد القوات فى فلسطين وتبادل معه حديثاً خاصاً باستيلاء القوات المصرية على بئر سبع . كان رأى الوزير أنه يجب الاستيلاء على بئر سبع فى ذلك اليوم . وكان رأى القائد الذى يتحدث من الميدان أن الاستيلاء على الموقع فى اليوم نفسه يكلف الجيش تضحيات وخسائر يمكن تفاديها إذا حوصرت بئر سبع ثلاثة أيام . وكان جواب حيدر (باشا) : كلا لابد من الاستيلاء عليها اليوم بكل ثمن فلهذا أثر سياسى مطلوب فى مصر . والتقيت فى مكتب جمال الدين (بك) العبد بضابط كان فى فلسطين قص علىّ قصة أكثر من السابقة إثارة للدهشة . فقد نشرت الأنباء قبل ذلك

أن طوربيداً إسرائيلياً نسف البارجة المصرية « مصر » ثم نجت بارجة أخرى من الطوربيد الذى كان منصوباً لها بمحض الصدفة . وقد ذكر هذا الضابط بمكتب جمال الدين (بك) أن البارجتين المصريتين كانتا فى موقف المهاجمة لقوات إسرائيل ، وأنهما أبلغتا القيادة البحرية أنهما على أتم الاستعداد لضرب الأهداف التى أمامهما ضرباً محكماً . وأمرتهما القيادة بالانتظار حتى تتصل بالقاهرة تليفونياً وتتلقى أوامرها . وفى الدقائق التى انقضت والتى كانت القيادة البحرية تنتظر أوامر القاهرة لتبلغها إلى البارجتين أطلق الطوربيدان ، فنسفت البارجة مصر ، واضطرت البارجة الأخرى للانسحاب مخافة أن يصيبها طوربيد آخر ينزل بها إلى قاع البحر .

سقت هذين المثلين تذكيراً بما كان يقال من أن حملة فلسطين كان مركز قيادتها فى القاهرة . وهذا وضع لم يحدثنا تاريخ الوقائع عن شىء من مثله . لكن تأويله أن الذين أسندت لهم القيادة المحلية فى فلسطين لم يكونوا موضع الثقة بالقدر الذى يسمح لهم بتحمل التبعة عن تصرفاتهم أمام الوزير ، فكان الوزير يتولى القيادة بنفسه من مكتبه . وهذا التأويل يبدو واضحاً حين نذكر أن قيادة القوات أسندت أول أمرها إلى المواوى (بك) ، ولم يكن قد بلغ فى المراتب العسكرية درجات عليا ، ولم تكن له تجارب فى الوقائع الحربية تؤهله لهذه القيادة . أنا لا أعرف المواوى (بك) ، والذين يعرفونه يقولون إنه رجل سمح النفس رضى الخلق ، لكنهم يذكرون أنه لم يتول القيادة قط ، وأنه إنما عهد إليه بتدريب القوات المصرية فى رفح قبل دخولها فلسطين من غير أن تكون لديه الفكرة عما هو مقبل عليه من دخول فلسطين أو قيادة قوات مقاتلة فيها .

* * *

كان منتظراً أن تعنى الأمم المتحدة بما حدث وأن تحاول جهدها تلافيه . وهى المسئولة الأولى عن تقسيم فلسطين ، وهى مسئولة بحكم ميثاقها عن ملافاة أخطار الحرب حيث تقع من أرجاء العالم . وقد عنيت المنظمة فعلاً بما وقع ، وأوفد مجلس الأمن الكونت فولك برنادوت السويدى وسيطاً بين إسرائيل والدول العربية يلتمس حلا للموقف . وجاء الرجل إلى فلسطين وقابل ساسة الدول العربية كما قابل ساسة إسرائيل . وأذكر يوماً قابلت فيه النقراشى (باشا) لبعض مسائل تشريعية فعلمت أن الكونت برنادوت على موعد معه . فسألت رئيس الوزراء عما إذا كان الكونت يعرض اقتراحاً معيناً فأخبرنى أنه لم يره بعد ولكنه سمع أنه يفكر فى

وقف القتال إلى أن يتمكن من الاهتداء إلى حل للمشكلة . ولما سألت النقراشي (باشا) عن رأيه فى هذه الهدنة أخبرنى أنه لم ينته فى الأمر إلى رأى بعد . ولما لم أكن على علم دقيق بمجرى القتال ، لم أجازف بأن أبذل له فى الأمر أية مشورة .

وكانت أنباء القتال كما تصفها البلاغات الرسمية مطمئنة إلى حد يشعر معه من يقرؤها أو يسمعها أن الدول العربية ، توشك بالفعل أن تدخل تل أبيب . من أجل هذا لم يتحمس الرأى العام لفكرة وقف القتال أو إعلان الهدنة ، بل كان الناس جميعاً ، على اختلاف طبقاتهم ، يميلون إلى مواصلة القتال حتى ينهزم اليهود وتدخل الجيوش العربية بالفعل عاصمة إسرائيل ، ثم يبدأ الحديث فى الهدنة أو فى الصلح . وكان لهم عذرهم من ذلك اقتناعهم بفوز العرب وتضييقهم الخناق على اليهود فى كل مكان ، وفى كل ميدان . على أنهم مع ذلك كانوا يتساءلون ما عسى أن تصنعه الأمم المتحدة إذا لم تقبل الدول العربية الهدنة ؟ هل يتخذ مجلس الأمن إجراء من الإجراءات المنصوص عليها فى الميثاق ومن بينها توقيع الجزاءات الاقتصادية أو الذهاب إلى أبعد من هذه الجزاءات الاقتصادية .

واستمرت اتصالات الدول العربية زمناً اجتمع بعده وزراء خارجية هذه الدول بعمان عاصمة شرق الأردن ، وأسفر اجتماعهم عن قبول الهدنة لمدة ثلاثة أسابيع . وكان الموعد الذى تحدد للهدنة الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ١١ يونيو سنة ١٩٤٨ وكنت يومئذ مسافراً مع أسرتى نمضى الصيف على شاطئ البحر فى بور فؤاد ، وفى الساعة التاسعة دوى صوت حيدر (باشا) وزير الحربية المصرية ، من راديو السيارة ، يعلن وقف القتال وبدء الهدنة .

كنت مقتنعاً يومئذ بأن إعلان الهدنة معناه انتهاء القتال بين الدول العربية وإسرائيل إلى غير عودة ، وبأن الأمم المتحدة ستتدخل تدخلاً إيجابياً بكل وسائلها لفض هذا النزاع المسلح الذى يوشك أن يهدد السلام العالمى ، وأن الجيوش المتحاربة ستعود كلها إلى أوطانها عما قريب .

وبقيت أتتبع الأنباء وأنا بمصيفى بكل عناية . وكنت أتوقع أن أسمع فيها أن الكونت فولك برنادوت وسيط الأمم المتحدة ، قد وضع مشروعاً مبدئيًّا للصلح ، وأن مفاوضة ستبدأ على أساس هذا المشروع ، وإذا بدأت المفاوضة استطال أجلها بطبيعة الحال ، ثم انتهت إلى نتيجة أيًّا تكون .

وبدا من الإذاعات المختلفة أن برنادوت يبذل جهداً ضخماً يرجو أن يوفق فيه إلى غاية تقر السلام فى نصابه وتعيد الجيوش إلى معسكراتها . وكم عجبت لدى سماعى الإذاعة

فى اليوم الأخير من أيام الهدنة حين تلا المذيع أن برنادوت عرض مد الهدنة ثلاثة أيام وأن الدول العربية رفضت هذا العرض وأصدرت الأمر إلى جيوشها بالعود إلى القتال . واقتنعت إذ ذاك بأن الدول العربية قد تزودت من العتاد وقد نظمت صفوفها تنظيماً أقنعها بأنها قادرة على التقدم من المواقع التى عسكرت فيها يوم الهدنة لتقتحم على اليهود عاصمتهم فى أيام معدودات .

وعاد القتال بين جيوش العرب وجيوش اليهود . وتقضت أيام والناس فى شغف لمعرفة ما يدور فى ميادين القتال ، وهم ينتظرون بين ساعة وأخرى ، وبين يوم وآخر أن تطالعهم البلاغات الرسمية بدخول الجيوش العربية تل أبيب .

وقد كان لهم كل العذر فى توقعهم هذا . فقد كانت البلاغات الرسمية التى تصدرها السلطات المصرية كلها التفاؤل الذى لا تفاؤل بعده . وإنهم لكذلك إذ أذاعت هذه البلاغات الرسمية أن جناح الجيش الأردنى المتصل بالجيش المصرى ، والمرابط فى بلدتى اللد والرملة ، قد تخلى عنهما ، فاستولى عليهما اليهود .

من يومئذ بدأت حركات الجيوش العربية تبعث إلى النفوس شيئاً من الريبة ، وإن أبى الناس أن يصدقوا أن قوة إسرائيل تستطيع أن تتغلب على جيوش الدول العربية الست المشتركة فى القتال . وبدأ الناس يسمعون بعد ذلك عن تخلى بعض الجيوش العربية عن البعض الآخر ، وعن تجسس بعض العرب الفلسطينيين لحساب اليهود . لذا بدأ التفاؤل الأول يذوى شيئاً فشيئاً ، ثم بدأت الأمم المتحدة تظهر حرصها على إعادة السلام إلى منطقة الشرق الأوسط ، وجعل الناس يتكلمون فى اقتراح برنادوت قيام هدنة ثانية بين الدول المتحاربة .

كان المؤتمر البرلمانى الدولى سيجتمع فى روما فى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر من ذلك العام . وقد سافرت إلى العاصمة الإيطالية أنا وزملائى أعضاء الوفد البرلمانى المصرى لهذا المؤتمر قبل انعقاده بأيام ونزلنا فندق اكسلسيور . وإننى هناك إذ حدثنى بالتليفون شخص لا أعرفه وذكر لى أنه يريد مقابلتى من قبل السيد الياهو ساسون . وساسون موظف كبير فى وزارة خارجية إسرائيل قابلنى بالقاهرة غير مرة فى رياسة مجلس الشيوخ وفى منزلى ، وكان ذلك قبل قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وبعده ، وحاول إقناعى بأن من الخير تفاهم مصر مع اليهود ، وساق لى من الحجج مثل ما كان يسوقه ذلك الشخص الذى تحدثت عنه فى أول هذا الفصل . ولما كان الموقف قد تغير بعد قرار الأمم المتحدة ، وبعد

قيام الحرب بين اليهود والعرب ، حددت موعداً لهذا الشخص علّى أقف منه على اتجاه اليهود فى هذا الظرف الجديد . فلما جاء إلىّ بالفندق سألنى عما إذا كنت أطيل مقامى بإيطاليا بعد المؤتمر البرلمانى ، لأن المسيو ساسون يريد أن يقابلنى فى الأيام الأولى من أكتوبر . فذكرت له أننى مسافر إلى شمال إيطاليا أحضر المؤتمر التجارى ومؤتمر السياحة اللذين يعقدان بجينوا ورابالو ، وأنى سأسافر فى الأسبوع الأخير من سبتمبر إلى جنيف بسويسرا وسأقيم بها عشرة أيام أو أسبوعين . وحاولت أن أقف من هذا الشخص على ما يريده مسيو ساسون من مقابلتى فلم يقل شيئاً ذا بال .

وسافرت إلى شمال إيطاليا ثم انتقلت إلى جنيف وهناك قابلنى مسيو ساسون وبدأ يحدثنى فى عقد الصلح بين مصر وإسرائيل . قال : أصارحك بأننا لا نعنى من الدول العربية بغير مصر ، وأننا حريصون كل الحرص على إقامة العلاقات بيننا وبينها على أساس من المودة والصداقة . فقلت : وعلى أى أساس تريدون أن يقوم هذا الصلح . أنا لا أعرف الخطة التى قررتها الحكومة المصرية ولكن أريد أن أعرف عزمكم أنتم ، فإذا اقتنعت بأن فيه ما يصلح أن يكون أســاس حديث فى أمر الصلح أفضيت به إلى الحكومة المصرية ، وأود أن أذكر لك رأياً شخصياً لى لم أفاتح به أحداً من المسئولين فى مصر . ذلك أن تتنازلوا أنتم صراحة عن منطقة النقب لمصر وأن تعلنوا استعدادكم لهذا التنازل قبل كل حديث . وأجابنى الرجل فى لهجة لم أرضها : وما حاجتكم إلى النقب ولديكم أنقاب كثيرة لم تصلحوا منها شيئاً . يريد أن صحارى مصر الواسعة لم تنل منا عناية أو إصلاحاً . وكفتنى هذه العبارة لأكف عن المضى فى الحديث فقلت : أظن إذن أنه لا فائدة من الحديث فيما قصدتُ إليه .

وكنت أرمى من مواجهته بمسألة النقب إلى غرضين . أولهما : تشديد عزائم الجنود المصرية إذا هى علمت أنها تحارب فى سبيل مصلحة قومية ، وأن تضحياتها لن تذهب سدى . والثانى جس النبض لمعرفة ما يريد اليهود من الحديث مع مصر وهل هو يدل على أنهم سئموا القتال فهم يريدون الصلح مخلصين ، أو أنهم يريدون بهذا العرض أن يفرقوا كلمة الأمم العربية بعد الذى كان من تخلى الجيش الأردنى فى اللد والرملة وتعرض جناح الجيش المصرى بهذا التخلى لهجوم اليهود عليه . فلما رأيت مسيو سـاسون يتحدث بلهجة لم ترضنى آثرت عدم المضى فى حديث لا جدوى من المضى فيه . .

وعدت إلى مصر فى منتصف أكتوبر وليس فى نيتى أن أذكر لأحد شيئاً عما داربينى

والمسيو ساسون . وصرفني عن التفكير في هذا الأمر أن أوسع الصحف الموالية للحكومة انتشاراً انتهزت فرصة غيابي عن مصر فحملت عليّ حملة غير كريمة فصلتها في موضع آخر من هذا الكتاب ، فأقنعني ذلك بأن أي حديث أقضي به إلى الحكومة في هذا الموضوع سيتخذ وسيلة لتغذية هذه الحملة . من ثم لم يكن لهذا الحديث أية نتيجة ، ولم أعره من جانبي أي عناية .

كان القتال بين العرب واليهود في فلسطين يجري في هذا الوقت على نحو لا يبعث إلى نفوس العرب ، ولا يبعث إلى نفوسنا في مصر ، أي معنى من معاني الرضا . وقد بدأت الجيوش المصرية تنسحب من مواقع احتلتها ، وفي مقدمتها بئر سبع ، وقد حصرت قوات مصرية في الفالوجا وقد قيل إن الجيوش اليهودية تتقدم إلى الحدود المصرية ، ثم قيل إن هذه الجيوش تخطت الحدود المصرية . هذا وكان الكونت فولك برنادوت وسيط الأمم المتحدة يسعى في هذه الأثناء لوضع أساس للصلح بين إسرائيل والدول العربية ، فلما يئس من ذلك رأى أن يرفع إلى الأمم المتحدة تقريراً برأيه في الموقف وطريقة حله . وقد رفع هذا التقرير بالفعل واقترح فيه أن تعطى منطقة النقب للعرب ، وأن يعوض اليهود عن ذلك بأن يعطوا منطقة الجليل الغربي المجاور للبنان . وكان هذا التقرير سيعرض في الجمعية العامة للأمم المتحدة حين انعقادها بباريس في شهر سبتمبر من سنة ١٩٤٨ .

وإن الناس لينتظرون انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة إذ وردت الأنباء أن اليهود اغتالوا الكونت برنادوت وقضوا على حياته . وأثار هذا الحادث الوحشي ثائرة العالم كله فلم يعرف في التاريخ أن الرسل تقتل . وبرنادوت لم يكن إلا رسول الأمم المتحدة للفريقين المتحاربين في فلسطين . هذا إلى أن الرجل كان نزيه الغاية ، يريد خير الإنسانية وإن أغضب اليهود والعرب جميعاً . ولهذا نظر الناس في كل الأمم إلى التقرير الذي وضعه على أنه وصية لرجل شريف ، وأن من الواجب على الأمم المتحدة أن تقر هذه الوصية وتنفيذها .

ما عسى أن يكون موقف الدول العربية من هذه الوصية ؟ لقد كانت تدرك أن لها مصلحة كبرى في قبولها . وكانت إنجلترا وأمريكا قد بعثت إليها تبلغها أنها إذا قبلتها وجدت تأييداً تاماً من الدولتين الكبيرتين ومن مجموعة الدول الدائرة في فلكهما ، وهذه المجموعة تؤلف أغلبية عظمى في الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولم يكن ثمة ريب في أن إسرائيل ستقف بكل جهدها في سبيل هذه المقترحات التي أدت إلى أن يقتل اليهود برنادوت ، فإن هي فعلت انقلبت الكفة في الأمم المتحدة وأصبح العرب موضع عطفها بعد أن كان اليهود موضع

هذا العطف . لكن الدول العربية نظرت إلى المسألة من ناحية أخرى . فهى إن أقرت مقترحات برنادوت أقرت التقسيم الذى طلبته الأمم المتحدة ، والتى قامت الدول العربية فى وجهه وحاربته بقواتها المسلحة . ألا يكون هذا دليلاً على أنها كانت معتدية فى قتالها إسرائيل اعتداء لا مسوغ له بعد قرار التقسيم . وهل تطمئن الدول العربية إلى حسن النية فى عرض إنجلترا وأمريكا عليها أن تقبل وصية برنادوت . هذه كلها أمور تدعو إلى الحيرة وإلى طول التفكير .

لم يكن ثمة داع يدفعنى إلى التفكير فى الموقف الذى تتخذه مصر والدول العربية فى هذا الأمر . وقد كانت الدول البرلمانية العربية « مصر وسوريا والعراق ولبنان » تعمل إذ ذاك على إنشاء اتحاد برلمانى عربى ، وكانت لبنان قد دعت هذه الدول إلى اجتماع يعقد بصوفر فى شهر أغسطس من تلك السنة ، سنة ١٩٤٨ . وإذ كنت أنا الذى رأست وفد مصر لدى الأمم المتحدة فى سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ فقد طلبت إلى صديقى إبراهيم دسوقى أباظة (باشا) سكرتير الأحرار الدستوريين العام أن يسأل النقراشى (باشا) رئيس الوزارة عما إذا كانت هذه الرياسة ستسند لى فى هذه السنة كذلك ، حتى أدرس الموضوعات التى ستعرض فى الجمعية العامة وأهمها موضوع فلسطين . وقد عاد فأخبرنى بأن وزير الخارجية ، أحمد محمد خشبة (باشا) ، يحرص على أن يتولى الرياسة فى هذه السنة التى تعقد فيها الجمعية بباريس . ومع أننى سافرت بعد ذلك مباشرة إلى لبنان وكنت سأسافر بعد أيام من عودتى منها إلى روما لحضور المؤتمر البرلمانى الدولى ، فقد اتخذت مسألة رئاسة وفد الأمم المتحدة مادة للحملة علىّ من جانب الصحف الموالية للحكومة حملة أشرت إليها من قبل .

أعفانى إسناد الرئاسة إلى خشبة (باشا) عن التفكير فى الموقف الذى تتخذه مصر والدول العربية من مقترحات برنادوت . على أننى علمت – حين عودتى من أوربا بعد اشتراكى فى مؤتمر روما البرلمانى – أن اللجنة السياسية اجتمعت وفكرت فى الأمر ثم ظلت فى موقف الحيرة الذى أشرت منذ حين إليه . فلما سافرت وفودها إلى باريس وبدأت أعمال الجمعية العامة اجتمع رؤساء هذه الوفود وتباحثوا من جديد فى موقفهم من وصية الرجل الذى قتله اليهود ، هذه الوصية التى كانت موضع عطف شديد من أغلبية الأمم المتحدة . ولقد أخبرنى من اتصل بهذه الاجتماعات وبهؤلاء الرؤساء أن دقة الموقف لم تخرجهم من حيرتهم وأنهم قبلوا أخيراً ما اقترحه عليهم بعض الممثلين السياسيين لدولهم أن يبلغوا إنجلترا وأمريكا أنهم لا يعارضون ما اقترحه برنادوت ، ولكنهم لا يستطيعون أن يصوتوا صراحة معه . فإذا أقرته الأمم المتحدة قبلوه أساساً للصلح وتسوية الموقف فى فلسطين .

كان اليهود يبذلون غاية الجهد فى هذه الأثناء لإقناع الدول كلها بأن موقف العرب ليس له من مظهر الجد ما يسمح من بعد بالاعتماد عليهم ، وبأن اقتراح برنادوت لا يسمح لإسرائيل بالتوسع من غير أن تضطر إلى اتخاذ موقف غير ودى إزاء الدول العربية وبأنهم سينفقون فى إصلاح منطقة النقب من الجهد والمال ما لم ينفق العرب شيئاً منه فى أثناء القرون الطويلة المتعاقبة التى كان هذا النقب فى أثنائها فى حكمهم . واستطاع اليهود ببراعتهم أن يكسبوا إلى جانبهم عدداً من الدول كفل لهم عدم نفاذ ما اقترحه برنادوت ، وكذلك انفضت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ولم يفد العرب منها شيئاً مما كانوا يطمعون فيه .

كان السكرتير العام للاتحاد البرلمانى الدولى قد بعث إلينا يخبرنا أن لجنة الاتحاد التنفيذية ستعقد بباريس فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وبأن لورد ستانسجيت رئيس مجلس الاتحاد والكونت كارتون دفيار رئيس الشرف سينزلان وينزل هو معهما بفندق لوتسيا بباريس فحجزت لنفسى غرفة بهذا الفندق نفسه . ووصلنا باريس بالطائرة فى المساء .

وما كان أشد عجبى إذ دق التليفون بغرفتى فى الصباح ، وإذ علمت أن محدثى هو بعينه الشاب الإسرائيلى الذى لقينى بروما ، وأنه يريد أن يلقانى هو وأحد زملائه . وذكرت له أننى مشتغل ثلاثة الأيام التالية باجتماعات اللجنة التنفيذية ، وأننى سأقيم أسبوعاً بعد ذلك بباريس ، فإذا كان حريصاً على لقائى فليلقنى فى اليوم الرابع . وقد تولتنى الدهشة حين أظهر حرصه على هذا اللقاء ، فقد كنت أحسب أن ما دار بينى وبين المسيو ساسون بجنيف قد قضى على كل رجاء يدعو إلى استئناف الحديث فى موقف إسرائيل من مصر أو موقف مصر من إسرائيل ، والحوادث التى توالت بعد ذلك أمعن فى تقرير هذا المعنى . وأى جديد يريد أن يحدثنى هذا الشاب أو أن يحدثنى زميله فيه ؟

واجتمعت اللجنة التنفيذية فى الساعة العاشرة من صباح اليوم التالى . وبعد ساعة ونصف الساعة من انعقادها ناولنى حاجب الغرفة التى نجتمع بها ورقة فضضتها فإذا عليها توقيع مدير وكالة الصحافة الفرنسية (Agence France Presse) وإذا هى تذكر أن النار أطلقت على النقراشى (باشا) رئيس الوزارة المصرية فأودت بحياته ، وإذا هذا المدير يسألنى رأيى فى هذا الحادث . وانزعجت لدى تلاوة الخبر وخرجت من فورى فقابلت مرسله وسألته إن كان ما ذكره مؤكداً ، فأنا أعلم أن النقراشى (باشا) يحيط به فى غدواته وروحاته حرس قوى يقظ . فلما أكد لى الرجل صحة الخبر اعتذرت إليه عن عدم الإدلاء بأى حديث ، وبأننى يجب أن أذهب إلى السفارة المصرية فوراً ، وعدت فاستأذنت لورد ستانستجيب وأطلعته على

الخبر فانزعج لأنه كانت بينه وبين النقراشى (باشا) مودة فى أثناء وجوده على رأس المفاوضين البريطانيين فى القاهرة فى سنة ١٩٤٦ . وذهبت إلى السفارة أستطلع أدق الأنباء ، ثم عدت بعد الظهر أتابع الاشتراك فى اللجنة التنفيذية .

أفصدّ هذا الحادث ذلك الإسرائيلى عن التشبث بمقابلتى ؟ كلا .. بل خاطبنى صبح الغد بالتليفون يخبرنى أنه استاء لمقتل النقراشى باشا ، وبأن إبراهيم باشا عبد الهادى كلف بتشكيل الوزارة الجديدة ، وبأنه وصاحبه سيحضران للقائى فى الموعد الذى سبق تحديده . وكنت قد عرفت من أنباء القاهرة وتأليف الوزارة الجديدة بها أكثر مما أبلغنى . ولما كان الموعد الذى ضربته له لقيته هو وصاحبه بغرفتى وسألتهما عما جد من الحوادث مما نستطيع الحديث فيه .

وعادا يخبرانى أن إسرائيل حريصة أشد الحرص على صداقة مصر ، وأن مصر ترغب عن هذه الصداقة لأمر لا يفهمانه وأن إسرائيل قدمت لمصر ما تعتقده الأساس الصالح لعلاقاتهما فى المستقبل . وسألتهما فعلمت أن إسرائيل بعثت بمشروع لمعاهدة مودة وصداقة تعقدها مع مصر ، وأن هذا المشروع أبلغ إلى إبراهيم عبد الهادى (باشا) وهو فى رياسة الديوان ، وأنهم لم يتلقوا منه رداً . وسألتهم إن كانت لديهم صورة من هذا المشروع أستطيع الاطلاع عليها ، فوعدا بإرسالها لى صبح الغد ، وبأن نلتقى مرة أخرى بعد يومين لأبلغهما رأيى فى هذا المشروع . وصدق الرجلان . فقد تلقيت صبح الغد من ذلك اليوم مظروفاً فضضته فإذا به هذا المشروع الذى حدثانى عنه .

وتلوت مقدمة المشروع ومواده فتولانى العجب أشد العجب . لقد صيغ على غرار المعاهدة المصرية البريطانية التى عقدت فى سنة ١٩٣٦ . لكن إسرائيل تملى فيه على مصر ما هو أقسى مما ورد فى معاهدة سنة ١٩٣٦ . فالدولتان الساميتان المتعاقدتان يجب ألا تتخذ أيهما سياسة فى البلاد الأخرى تناقض سياسة الدولة الأخرى ، ويجب أن تخف أيهما لنجدة الدولة الثانية إذا تعرضت للاعتداء ، ويجب أن تعامل كلتاهما بشروط الدولة الأكثر رعاية فى أراضى الدولة الأخرى ، إلى غير ذلك من شروط أثارت دهشتى ، حتى لقد ظننت أن المشروع لم يجرؤ أحد على إرساله إلى مصر ، وأنهما أخبرانى بذلك ليقفا على رأيى فيما تعتزم بلادهما التقدم به إلى الدولة العربية الكبرى .

فلما حضرا صبح الغد سألتهما من جديد : أحق أن هذا المشروع أرسل إلى مصر فأكدا لى أنه أرسل إلى الديوان الملكى ، وأنه سلم إلى إبراهيم عبد الهادى (باشا) رئيس

الديوان ، وأن الحكومة المصرية لابد قد اطلعت عليه . قلت : ولكنكما تعلمان أن المصريين جميعاً يعترضون اليوم أشد الاعتراض على معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فليس بينهم حزب وليس بينهم رجل سياسى يستطيع أن يصرح اليوم بأنها مرضية لمطالب وطنه . فكيف تطمعون أنتم فى أن ترضى أية حكومة مصرية عن هذا المشروع الذى أطلعتمانى عليه وهو أشد وطأة على مصر من معاهدة سنة ١٩٣٦ . قالا : ولكن توقيع معاهدة بيننا وبين مصر سيكون المقدمة لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . فستعمل إسرائيل بما لديها من مختلف الوسائل لتعاونكم على إلغائها . قلت وقد استفزنى هذا الكلام : إن مصر قادرة بمفردها على تحقيق أهدافها ، وستبلغ ما تريد عما قريب . قالوا : إذن فأشر علينا بما يجب أن نصنعه لنوطد بيننا وبين مصر علاقة مودة وصداقة . قلت : لا تظنوا أن الموقف الحاضر يعاون على أى إجراء رسمى يحقق هذه الغاية ، فلا تزال الخصومة بين مصر وإسرائيل على أشدها . ومصر إلى اليوم لم تعترف بإسرائيل ، ولست أظن أنها تعتزم الاعتراف بها عما قريب . أما وقد سألتمانى أن أشير عليكما فالرأى عندى أن تتركا الأمور عاماً أو عامين أو ثلاثة ، وألا تثيروا أنتم أية ثائرة من جانبكم . وكثيراً ما حل الزمن مشكلات عجز أقدر الساسة وأمهرهم عن حلها . فالزمن هو الذى يثبت من الأشياء ما هو قادر على الحياة ويمحو ما هو غير قادر عليها . أما إذا تعجلتم الأمور فلشد ما أخشى ألا تبلغوا من تعجلكم إلى غاية مع مصر أو غير مصر .

فكرت بعد ذلك طويلا فيما سمعت من رجال إسرائيل خلال هذه السنة الأخيرة : أصحيح أنهم لا يعنون من الدول العربية بغير مصر ، أم أن لهم اتصالات بسائر هذه الدول . وقد تكون اتصالاتهم هناك أسعد حظاً من اتصالاتهم بى أو بغيرى من المصريين ؟ لقد ضعف تضامن الجيوش العربية ضعفاً ظاهراً منذ انسحب جيش الأردن ، أو الجيش العربى ، على ما كان يسميه الملك عبد الله ، من اللد والرملة . وقد نشرت الأنباء منذ بدأت مفاوضات الهدنة بوساطة وسيط الأمم المتحدة الذى حل محل الكونت برنادوت السويدى ، المستر رالف بانش الأمريكى ، أن هناك اتصالات مباشرة بين إسرائيل وشرق الأردن ، وأن العراق فوض شرق الأردن ولم يفوض دولة عربية سواها فى التحدث باسمه . وقد انسحبت قوات لبنان بعد قليل من بدء الحرب ووقفت عند حدود بلادها . ترى أيكون الأمر قد بلغ إلى حيث استطاعت إسرائيل واستطاعت السياسة الدولية أن تفرق بين الدول العربية ، وأن تصل بين كل واحدة منها وبين إسرائيل لعقد صلح منفرد ؟

لم أقف طويلا عند هذه الأسئلة ولم أحاول الإجابة عنها . ولم يكن لدى معلومات كافية

عن سياسة الحكومة المصرية نفسها ، برغم أننى رئيس الهيئة التشريعية فيها . وليس يجمل بى أن أحكم على موقف الدول العربية الأخرى استناداً إلى معلومات مبتورة أو مشوهة تنشرها الصحف أو أتلقاها نتفاً من هنا ومن هناك من الرجال الرسميين ومن الرجال غير الرسميين .

وعدت إلى مصر بعد أسبوع من انتهاء أعمال اللجنة التنفيذية وبعد أن تألفت وزارة إبراهيم (باشا) عبد الهادى . وتشرفت بمقابلة جلالة الملك وأفضيت فى هذه المقابلة بموجز من أعمال اللجنة التنفيذية وبتفصيل ما دار بينى وبين هذين الإسرائيليين . وما دار قبل ذلك بينى وبين مسيو ساسون حين كنت بجنيف . فابتسم جلالته بعد أن أتممت حديثى وقال : لقد بلغ من أمر هؤلاء القوم أن خاطبونى مباشرة بخطاب بعثوا به ، وكان أمامهم طريق الحكومة أو طريق الديوان .

فى هذه الأثناء كانت المحادثات دائرة فى قبرص يتوسط فيها وسيط الأمم المتحدة بين مصر واليهود ابتغاء الوصول إلى هدنة دائمة بين الفريقين .

الفصل الثانى

النزاع المصرى الإنجليزى فى مجلس الأمن

قطع المفاوضات مع إنجلترا فى سنة ١٩٤٧ – اللجوء إلى مجلس الأمن – الرأى العام المصرى يدعو إلى وحدة الصف – المائدة المستديرة – الوزارة القومية – موقف الوفد – النظرة الحربية لأمر يتعلق بمصلحة البلاد العليا – التفكير فى إعادة الهيئة السياسية التى تتولى مفاوضة إنجلترا – مجلس جامعة الدول العربية يبحث الخلاف بين مصر وإنجلترا – طرح الأمر على مجلس الأمن – تشكيل وفد مصر من الأحزاب المؤتلفة – النقراشى باشا فى مجلس الأمن – فض الدورة البرلمانية بعد إقرار الميزانية ومشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان – رئاستى لوفد مصر لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة – الحكومة لا تدلى بأية بيانات عن موقفها تجاه المسائل المطروحة على الجمعية العامة – مجلس الأمن يؤجل مناقشة المسألة المصرية – موقف مصر وإنجلترا فى المجلس – المجلس هيئة سياسية تتبع مصالح الدول – المجلس لا يتوصل إلى قرار والنزاع يبقى معلقاً أمامه – محاولة إقناع الولايات المتحدة بضرورة جلاء إنجلترا من مصر – إنجلترا تريد أن تدع مصر فى بيداء سياسية مجهولة .

أبلغنى النقراشى (باشا) ، حوالى العشرين من شهر يناير سنة ١٩٤٧ ، أنه سيقطع المفاوضات التى كانت جارية بينه وبين السير رونالد كامبل ، سفير بريطانيا فى مصر ، لإصرار حاكم السودان العام ، اللواء السير هدلستون باشا ، على إلغاء منصب قاضى قضاة السودان المصرى ، وإبعاد الشيخ حسن مأمون الشاغل لهذا المنصب عن السودان ، مع تأييد الحكومة البريطانية له فى هذا التصرف . وكان تعبير النقراشى (باشا) : « وأنا مالى ، أحمل تبعة إلغاء هذا المنصب وإخراج شاغله من السودان فى عهدى ؟ ! . وإذ كنت أعلم أنه بذل جهوداً صادقة لصد حاكم السودان العام ، ولصد إنجلترا عن هذا التصرف الذى يرمى إلى تنفيذ السياسة البريطانية بفصل السودان عن مصر – فقد وافقته تمام الموافقة على قطع المفاوضة .

والواقع أنه لم يكن لإنجلترا ، والمفاوضات جارية بشأن السودان ، أن تتخذ خطوة كهذه الخطوة العملية بغير اتفاق مع مصر ، بل إن اتخاذها إياها ليعتبر تحدياً للمفاوض المصرى ، يسوغ قطع المفاوضة تمام التسويغ . وزاد فى موافقتى له على اتخاذ هذه الخطوة أنى لم أكن

مستريحاً إلى النص الذى قدمه دولته تعديلا لبروتوكول السودان الوارد فى مشروع صدقى — بيڤن . وقد أبديت للنقراشى (باشا) الأسباب التى تدعونى إلى عدم الاطمئنان لهذا النص ، فوافق من جانبه عليها وعلى الحل الذى اقترحته عليه لاتقاء ما قد يترتب على هذا النص من نتائج ضارة بمصر .

وأعلن النقراشى (باشا) موافقة مجلس الوزراء على قطع المفاوضات فى ٢٥ يناير ، وأبلغ ذلك إلى إنجلترا ، وأعلنه فى البرلمان المصرى ، كما أذاع أن الحكومة المصرية قررت الالتجاء إلى مجلس الأمن للاحتكام لديه ضد إنجلترا .

ترددت يومئذ فى صواب الاحتكام إلى مجلس الأمن ، وقلت إن الاحتكام إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قد يكون خيراً لمصر ، خصوصاً بعد أن أصدرت هذه الجمعية قراراً بأنه لا يجوز أن يكون لدولة قوات عسكرية فى بلاد دولة أخرى بغير رضا هذه الدولة ، وبعد أن أعلنت إنجلترا تصميمها على الجلاء عن مصر . ثم حددت له موعداً سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

وكان اعتراض النقراشى (باشا) على هذا الرأى الذى أبديته أن الجمعية العامة لا تجتمع إلا فى شهر سبتمبر ، وأن الرأى العام المصرى قد يفسر هذا القرار بأنه قصد إلى التسويف ، وكسب الوقت حتى تظل الوزارة فى الحكم أطول زمن ممكن .

وهذا اعتراض له من غير شك قيمته ، بالنسبة للرأى العام فى مصر ولما تكتبه الصحف . ولهذا عدت أفكر فى الأمر على أساس أنا يجب أن نتسلح فى ذهابنا إلى مجلس الأمن بما يقوى مركزنا ، فطلبت إلى النقراشى (باشا) ، قبل منتصف فبراير بأيام ، أن يدعو مجلس جامعة الدول العربية إلى اجتماع غير عادى ، للنظر فى موقف هذه الدول من الخلاف بين مصر وإنجلترا . وقد فهمت من جوابه أنه فكر فى الأمر ، ولكن غير تفكيرى . فقد ذكر أنه تحدث فيه إلى عبد الرحمن عزام (باشا) الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وأنه فهم من عزام (باشا) أن الدورة العادية لجامعة الدول العربية يمكن أن تكون فى أول مارس ، وأنه لذلك يؤثر الانتظار إلى أن تجتمع الدول العربية فى هذه الدورة العادية ، وأنه طلب إلى عزام (باشا) أن يحدد أول مارس موعداً لاجتماعها .

وكان رأيى فى هذا يختلف ورأى دولته ، حتى لقد قلت له إنى أرى الصواب فى الدعوة لاجتماع الدول العربية اجتماعاً غير عادى ، تنويها بأهمية الموضوع ، وإكباراً لما قد يترتب

على الخلاف بين مصر وإنجلترا من النتائج . لكنه أصر على رأيه . ولم تمض أيام بعد دعوة مجلس الجامعة للاجتماع أول مارس ، حتى تأجل الاجتماع إلى ١٧ مارس ، لأن العراق بها انتخابات فى العاشر من مارس ، ولأنها طلبت لذلك تأجيل هذه الدورة العادية إلى السابع عشر منه .

كان الرأى العام المصرى متجهاً بقوة فى هذه الفترة إلى ضرورة توحيد الجهود وضم الصفوف، لمواجهة إنجلترا كتلة واحدة . وكان زكى (باشا) العرابى بمكتبى فى مجلس الشيوخ ، يوماً من الأيام السابقة على منتصف فبراير ، وكنا نتحدث فيما يتحدث الناس فيه من ضرورة توحيد الكلمة . وكان يرى أن تصفى كل الخلافات بين الأحزاب جميعاً . فقلت له إن معالجة هذا الأمر فى الوقت الذى نحن فيه أمر غير مستطاع ، وقد يترتب عليه أن يزداد الخلاف تفاقماً وتزداد هوته اتساعاً ، وأن الخير فى أن يجتمع الكل لمعالجة الموقف الناشئ عن قطع المفاوضات واختلاف مصر وإنجلترا . فإذا تم اجتماعهم لهذا الغرض ، ووفقهم الله فيه ، تيسر بعد ذلك تسوية كثير من الخلافات ، وإيجاد جو جديد يتفق مع الحالة الجديدة التى تنشأ عن إنهاء الخلاف بين مصر وإنجلترا بالتحكيم أو بغير التحكيم .

ولم أشعر بأن على (باشا) العرابى قد رفض هذه الفكرة . فقد كان تعبيره أن الذى يهمه هو أن يجتمع رجال الأحزاب المصرية جميعاً حول مائدة مستديرة (Table ronde) ، وأن يفضوا ما يمكن فضه من أوجه الخلاف ، وأن يوحدوا كلمتهم فى موقف إنجلترا من مصر ، فتوحيد الكلمة أقوى ضمان لبلوغ الغاية ، وتحقيق الأهداف القومية المرجوة .

بعد هذه المحادثة بأيام قلائل ، مر بى حسن بك يوسف وكيل الديوان الملكى — وكان قائماً يومئذ بأعمال رئيس الديوان — وذكرت له ما جرى بينى وبين على العرابى (باشا) ، فحبذ فكرة توحيد الكلمة واجتماع الأحزاب حول مائدة مستديرة ، وذكر أن هذا أمر يغتبط له جلالة الملك أشد اغتباط .

وفى ظهر الثلاثاء ٢٥ فبراير ، مر بمكتبى برياسة الشيوخ دولة حسين سرى (باشا) ، وتحدث إلىّ فيما يجب القيام به لتوحيد الكلمة ، وقال إنه وزملاءه الذين كانوا معنا فى هيئة المفاوضة يرون أن وحدة الأمة هى الضمان ، لا ضمان غيره ، لبلوغ مصر غاية ما ترجوه من أهدافها . وقال إنه يعتقد أنه إذا كان هنالك من يستطيع أن يقوم بالسعى لهذه الوحدة بنجاح ، فهذا الشخص هو أنا بوصفى رئيس الشيوخ ، ولما بينى وبين الأحزاب المختلفة من حسن العلاقة ،

وما بينى وبين زملائى فى هيئة المفاوضة ، سواء منهم من وافقونى أو خالفونى فى الرأى ، من مودة . وأجبته بأننى على استعداد لأن أقوم بكل ما أستطيعه فى هذا الأمر ، اقتناعاً منى بأن النجاح فيه يحقق للبلاد مصلحة كبرى .

وبينما أنا جالس فى منصة الرياسة فى قاعة الجلسة ، فى أثناء انعقادها فى الساعة السادسة من اليوم نفسه ، صعد إلىّ سرى (باشا) ، وأخبرنى أنه يريد أن يدلى إلىّ بحديث هام ، وطلب إلىّ أن أتنحى عن الرياسة لأحد الوكيلين . فلما خرجت إلى ردهة المجلس أخبرنى أن لطفى باشا السيد يشاركه الرأى فيما كنا نتحدث فيه ظهراً ، ودعا لطفى (باشا) من قاعة الجلسة ، فتحدثنا برهة اتفقنا على أثرها أن نجتمع بمنزلى فى الساعة السادسة بعد ظهر الخميس السابع والعشرين من فبراير ، وأن يكون معنا ، نحن الثلاثة ، على ماهر (باشا) وشريف صبرى باشا وواصف غالى باشا .

اجتمعنا فى هذا الموعد ، لم يعتذر عنه إلا واصف غالى (باشا) لارتباطه بموعد سابق . فقال لطفى (باشا) إن تحقيق وحدة الأمة يقتضى تأليف وزارة قومية . قلت إن تأليف مثل هذه الوزارة حسن ، لكن تأليفها يحتاج أولا إلى الاتفاق على برنامجها ، فنحن الآن فى موقف يختلف عن الموقف الذى طلب فيه إلى شريف صبرى (باشا) أن يؤلف وزارة قومية فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر ، يومئذ كانت المفاوضات جارية ، وكان الخلاف بين المفاوضين المصريين على بعض نصوصها ، فالدعوة إلى تأليف وزارة قومية كان المقصود منه متابعة المفاوضة على الأسس المعروفة يومئذ ، مع تعديل ما يحتاج من النصوص إلى التعديل ، أما اليوم وقد قطعت المفاوضة وتقرر الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة ، فهل يكون الاحتكام إلى مجلس الأمن أو إلى الجمعية العمومية ؟ وهل يسبق هذا الاحتكام إعلان مصر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، كما يقترح بعضهم ، أو لا يسبقه ؟ وهل يحسن إذا تألفت وزارة قومية أن تعالج فتح باب المفاوضة مرة أخرى ؟ هذه كلها أمور يجب التفاهم عليها ، لتكون برنامجاً للوزارة القومية التى يرمى لطفى (باشا) السيد إلى تأليفها . هذا ومن الواجب البت فيما قيل ، أيام دعى شريف صبرى (باشا) لتأليف الوزارة ، من ضرورة حل مجلس النواب القائم . وهنا صرحت فى غير مواربة بأننى لا أوافق على هذا الحل قبل الانتهاء من المسألة السياسية ، سواء بالتحكيم أو بغير التحكيم ، لأن حل المجلس يخلق مشكلة جديدة ، ويؤدى إلى خلاف نحن فى أشد الحاجة لإرجائه إلى ما بعد الفراغ من المسألة القومية وتحقيق أهداف البلاد .

وبعد مناقشة سألني علي (باشا) ماهر : إذا وصلنا إلى هذا الذى نطلبه فى أمر البرنامج ، وفى بقاء البرلمان الحاضر إلى أن تحل المسألة القومية ، فماذا يكون التصرف لحل الموقف ؟ وأجبته صُرَاحة : أنا إذن أدعو أعضاء حزب الأحرار الدستوريين الوزراء ليستقيلوا ، وأشير على جلالة الملك بصفة كونى رئيساً لمجلس الشيوخ بتأليف وزارة قومية . وكان رد على ماهر (باشا) على ما قلت : لا يمكن أن يطلب إلى هيكل (باشا) أكثر من هذا .

تحدثنا بعد ذلك فى الاتصال بمن يمثل الوفد فقلت : لقد كان بمكتبى برياسة الشيوخ ظهر اليوم فؤاد (باشا) سراج الدين ، وقد فاتحته إجمالا فى الموضوع ، فاتفق معى على أن يجىء إلىّ بعد غد السبت عقب انتهاء جلسة الشيوخ التى حددت لنظر معاهدة الطيران الدولى . ومتى جاء عندى تحدثت إليه فيما دار هنا بيننا . قال على ماهر (باشا) : أود أن أحضر هذا الاجتماع . واتفقنا على أن يحضر .

ظهر السبت ، وعلى أثر انتهاء جلسة الشيوخ بإقرار المعاهدة ، اجتمع بمكتبى برياسة الشيوخ فؤاد (باشا) سراج الدين وعلى (باشا) ماهر ولطفى السيد (باشا) وواصف غالى (باشا) . ودار الحديث فى الموضوع . وعرض فؤاد (باشا) نظرية الوفد فى ضرورة حل مجلس النواب . وأجبته فى صراحة : إننى مقتنع بأن حل مجلس النواب يعقد الموقف ، وفضلا عن ذلك فإن أمر هذا الحل فى يد جلالة الملك ، وإذا صح ما أفهمه ، فإن جلالته لا يرى حل المجلس إلا إذا حلت المسألة السياسية ، ليكون للبلاد رأيها عن بينة فى حل هذه المسألة السياسية ، أما حل المجلس اليوم ، فيفرض على البلاد مجلساً يقبل أى حل يتفق عليه كما حدث سنة ١٩٣٦ . وهذا ما لا تتحقق به مصلحة الوطن . وأضاف لطفى (باشا) السيد : إن كلام فؤاد (باشا) منطقى . لكننا نريد الممكن فى حدود ما تتحقق به مصلحة البلاد . وليست السياسة منطقاً إذا لم يتفق هذا المنطق مع الممكن . ولذا فإنى أطمع فى أن يقنع فؤاد (باشا) زملاءه فى الوفد بما يقوله هيكل (باشا) .

وأضفت : ما الذى يخشاه الوفد من تنفيذ ما أطلبه ؟ أن ننجح معاً فى تحقيق أهداف البلاد ، ثم لا يحل مجلس النواب ؟ أظن فؤاد (باشا) يوافقنى على أن ذلك إذا حدث يجعل البلاد كلها ضدنا وفى صف الوفد .

قال على (باشا) ماهر : ما يقوله هيكل (باشا) صحيح تماماً ، ونحن إذا تعاونّا وجمعنا كلمة الأمة ، حققنا أهدافها قبل نهاية هذا العام فى ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وأظن هذه الشهور ليست شيئاً بالقياس إلى النتيجة الوطنية التى نتوخاها من الاتفاق . كما أن عدم

اتفاقنا يزيد من عمر مجلس النواب الحاضر ولا يحقق غاية الوفد ، سواء من الناحية القومية أو من الناحية الحزبية .

بدا على فؤاد باشا أنه مقتنع ، أو يكاد يكون مقتنعاً ، بصواب ما سمع . على أنه لم يصرح بأكثر من أنه سيسافر إلى الأقصر ليعرض الأمر على النحاس باشا ، وحدد موعداً لسفره يوم الاثنين ٣ مارس بقطار الثامنة والنصف . ولذلك طلب إلىّ أن أقدم فى أعمال الجلسة تقرير شركة شل ، فهو المقرر فيه .

حدثنى على باشا ماهر يوم الأحد تليفونيًّا ، وقال لى إنه يخشى ألا يكون اقتناع فؤاد باشا سراج الدين كافياً وحده لتحقيق الغرض الذى نرمى إليه ، وإنه يريد أن يتصل معى بعلى باشا العرابى وصبرى أبو علم باشا . وأجبته بأن أنسب وقت لهذا الاجتماع بعد جلسة غد الاثنين بمجلس الشيوخ . ولما انتهت الجلسة المذكورة اجتمعنا ومعنا لطفى السيد باشا وفؤاد باشا سراج الدين وعلى العرابى باشا وصبرى أبو علم باشا . والظاهر أن فؤاد باشا قد اتصل بالنحاس باشا تليفونيًّا ، وتلقى منه تعليمات بأنه إذا لم يحل مجلس النواب فوراً فلا فائدة من الحديث فى الاتفاق أو الوحدة القومية . لذا كانت المناقشات فى هذا الاجتماع غيرها فى اجتماع السبت . لم يتكلم فؤاد باشا سراج الدين ، واكتفى بالقول بأنه اتصل بالنحاس باشا ورأى بعد هذا الاتصال ألا فائدة من السفر . وتشبث على العرابى باشا بأن الوضع الدستورى السليم يقتضى إجراء انتخابات قبل كل شىء . وتمسك صبرى باشا أبو علم بهذا الرأى وأيده بكل قوته . ولم تزحزح الحجج ، التى كررتها أنا وعلى ماهر باشا ولطفى السيد باشا ، أحداً منهم عن موقفه . وفى آخر الاجتماع قال صبرى باشا : نعم ! تريدون أن نكون معكم . فإذا تم حل المسألة السياسية بمجهودنا المشترك قلتم : إن بيننا وبينكم أربعة فبراير ، وتمسكتم بالنظام الحاضر ! وأجبته : أظن أن الموقف الحالى لا يجوز فيه مثل هذا الكلام ، فإننا إذا تعاونا على حل المسألة السياسية ، ذهب ذلك بما كان فى ٤ فبراير .

وانصرفنا على غير نتيجة .

كانت الصحف تنشر فى هذا الوقت ما أبذله من جهود فى سبيل توحيد الكلمة وضم الصفوف . على أن جريدة الكتلة ، وهى جريدة مكرم عبيد باشا ، بدأت فى الوقت نفسه حملة ضدى لا أساس لها إلا الطعن علىّ والنيل منى لأننى رئيس لمجلس إدارة شركة نسيج الفيوم . ولست أدرى : أكانت المساعى التى بذلتها فى سبيل الوحدة هى الدافع إلى إثارة هذه الحملة ، حتى لا يقف الأمر عند رفض الوفد الاتفاق ، بل يتعذر كذلك تفاهم الأحرار

الدستوريين وجماعة مكرم عبيد ؟ والواقع أننى رأيت أن هذه الحملة توجب علىّ ألا أضع يدى فى يد مكرم بأى حال من الأحوال .

فى هذا الوقت دعا عباس باشا أبوحسين فى مجلس الشيوخ للوحدة ، ووجه دعوة للعشاء بفندق هليوبوليس بالاس . وكان الشيوخ الوفديون من المدعوين إليها ، لكنهم اعتذروا عن عدم قبولها ، وأعلنوا عن ذلك فى الصحف . فكان ذلك مقنعاً بأن أى مجهود يبذل لهذا الغرض غير مؤد إلى نتيجة .

جاءنى بعد ذلك صالح باشا حرب بمجلس الشيوخ وقال لى : لقد تبين أن الوفديين لا يمكن أن يكونوا ضمن الوحدة ، فهل لا يحسن أن يتحد غير الوفديين مستقلين وحزبيين ؟ قلت له : لا مانع من ذلك ، وهم متفقون فعلا . فسألنى رأيى فى أن تعلن الحكومة أن مجلس النواب يحل بعد الفراغ من المسألة السياسية . وأجبته : لقد كان هذا الإعلان سائغاً حين كان المطلوب اشتراك الوفد ، لأنه لم يدخل الانتخابات الأخيرة ، أما وقد رفض الوفد الاتفاق ، فمن إضعاف البرلمان والحكومة معاً إذاعة مثل هذا الإعلان الآن . فإذا انتهت المسألة السياسية بالفعل أمكن التفكير فى الأمر من جديد .

وبعد يومين نشر صالح باشا حرب خلاصة ما دار بينى وبينه ، وختمه بأننى رفضت حل مجلس النواب . ولم أجد محلا للتصحيح . لكننى ، وقد رأيته نشر ما نشر من غير رجوع إلىّ ، أيقنت أنه رجل يريد الشهرة ، فلا يمكن التعويل أو الاعتماد عليه .

هذا وإننى لمندهش من رفض الوفد كل ما عرض عليه لمصلحة مصر . فقد عرض عليه تأليف وزارة قومية تتولى المسألة السياسية ، فأبى احتجاجاً بأنه غير ممثل فى مجلس النواب . وقد أصر على هذا الرأى مع ما ذكرته ، ووافقنى عليه على ماهر باشا ولطفى السيد باشا ، من أن هذه الوزارة القومية ستستقبل فى مجلس النواب الحاضر بالتصفيق . وكانت حجة صبرى باشا أبو علم فى الرفض أنهم يبقون فى الوزارة القومية تحت رحمة الحزبين صاحبى الأغلبية فى مجلس النواب ، إن أرادوا التخلص منهم سهل اتخاذ قرار بعدم الثقة بالوزارة . عند ذلك عرضت أن تكون الوزارة القائمة وزارة إدارية ، وأن تتألف هيئة أو جبهة قومية تتولى المسألة السياسية وحدها . وبذلك يسقط القول بتقدم هذه الهيئة إلى مجلس النواب . ومن اليسير اتخاذ الاحتياطات الدستورية لاستقلال هذه الهيئة ، وعدم قابليتها للحل ، لكيلا تتعرض لما تعرضت له هيئة المفاوضات . مع ذلك رفض هذا الاقتراح رفضاً تاماً .

بذلت كل هذه المجهودات فى سبيل الوحدة ، اقتناعاً منى بأن مصلحة الوطن

تقتضيها . وقوبلت هذه المجهودات بما قوبلت به من جانب الوفد ومن جانب مكرم عبيد باشا ، لاعتبارات حزبية لا يسيغها إدراكي السياسي لمصلحة البلاد – وفي الوقت نفسه نظرت الوزارة القائمة ، ونظرت الأحزاب المؤلفة منها إلى هذه الجهود غير نظرة الاطمئنان . ولما كان الرأى العام يؤيدها ، لم يرد أحد أن يعترض على ما أقوم به منها . فلما رفض الوفد كل ما عرض عليه ، بدأ هؤلاء وأولئك من رجال الأحزاب التي تتألف منها الوزارة ينظرون مغتبطين إلى عدم نجاح هذا الجهد . وبدأ بعضهم ، ومنهم أحرار دستوريون ، يقولون إنى بالغت فيما بذلت من هذه الجهود . والواقع أننى قصدت منها إلى الغاية الإيجابية التي تترتب عليها : وهذه الغاية هي وحدة الأمة . وإن لم تتحقق هذه الغاية وعلم الرأى العام أن الوفد هو الذى أباها ، كان في ذلك تبريراً لمركز الحكومة في انفرادها بالعمل . وهذا تصور لم يدر – فيما يخيل إلىّ – بخلد أحد من الوزراء ، كما غاب عن كثيرين من الأحرار الدستوريين والسعديين . على أننى لم آسف على ما بذلت من جهد لم يثمر ، لأننى مقتنع أن هذا الجهد كان له أثره في توجيه الرأى العام وفي خلوده إلى السكينة بعد أن رأى أن الوفد هو الذى رفض كل ما عرض عليه .

ومهما يكن من شيء ، فقد كان لهذه الجهود أثر آخر ، إذ جعلت كل ما يحدث من الناحية الرسمية في أمر المسألة السياسية بمعزل عنى ! لا أطلع عليه ، ولا يخبرنى أحد بشيء من أمره . صحيح أن النقراشى باشا حرص ، منذ اللحظة الأولى ، على أن يجعل هيئة المستشارين القانونيين ، التي ألفها برياسة السنهورى باشا وزير المعارف ، مقطوعة الصلة بى . وكان ظريفاً حين ذكر لى ذلك بعد أيام من قطع المفاوضات ، إذ قال إنه رآنى أكبر من أن أشغل نفسى بهذا الأمر ، خصوصاً وأنه يريد إعادة تأليف الهيئة السياسية بعد أن حلت هيئة المفاوضات ، وأنى سأكون عضواً في هذه الهيئة السياسية ، وأن نتائج أبحاث المستشارين ستعرض على هذه الهيئة . وكنت من يومئذ في شك من إمكان جمع الهيئة السياسية مرة أخرى . لذلك ذكرت له بعد أيام أنه قد يكون من الخير صرف النظر عن هذه الفكرة ، لأن السعى إليها والفشل في تحقيقها عمليًّا لهما أثر غير حسن بالنسبة للوزارة . وتمسك النقراشى باشا بتأليف الهيئة السياسية ، برغم تكرارى النصيحة له ألا يفعل . وظل مقتنعاً بهذه الفكرة حتى رد عنها ردًّا عنيفاً . فقد طلب إلى واصف غالى باشا أن يتقلد وزارة الخارجية فاعتذر ولم يقبل ، واتصل بشريف صبرى باشا وحسين سرى باشا ، فعلم منهما أنهما لا يقبلان إعادة الهيئة السياسية ، اكتفاء بوجودهما ووجود آخرين من أعضاء الهيئة السياسية في لجنة الشئون الخارجية بمجلس

الشيوخ . وقد حاولت أنا ، بعد فشل مساعى النقراشي باشا فى إعادة الهيئة السياسية ، أن أقوى لجنة الخارجية بالشيوخ ، بضم أعضاء الهيئة السياسية ، الذين لم يكونوا أعضاء فيها إلى عضويتها ، فهدد الأقدمون بالانسحاب منها إن أقر المجلس هذا الرأى،فرأيت من الخير أن يبقى الوضع فى المجلس على حاله .

فى هذه الأثناء ، وفى أثناء قيامى بالسعى لتوحيد الجهود ، بقى الجانب الرسمى من العمل السياسى بمعزل عنى ، فلم يطلعنى النقراشي باشا على شىء مما كان يحدث . وذكرت ذلك فى اجتماع للوزراء الدستوريين بمنزلى عقد فى شهر مارس ، فكانت نتيجة كلامى أن أرسل إلى النقراشي باشا مجموعة من البحوث التى قامت بها هيئة المستشارين ، اطلعت عليها فألفيتها بحوثاً قانونية ، قل منها الجديد الذى لم يقف عليه مصرى مشتغل بسياسة بلاده فى السنوات الأخيرة .

كان موعد انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٧ يقترب . وكان طبيعياً أن يعرض الخلاف بين مصر وإنجلترا على الجامعة لتتخذ فيه قراراً . وكان ذلك واجباً بنوع خاص لأن سوريا ولبنان كانتا قد أظهرتا رسمياً ، بعد انقطاع المفاوضات المصرية البريطانية ، استعدادهما للوساطة بين الدولتين . وكان يقال إن المملكة العربية السعودية مستعدة هى الأخرى لبذل هذه الوساطة . وقد أطلعنى النقراشي باشا على وثائق هذه الوساطة فى النصف الأول من شهر فبراير ، وأخبرنى أن الحكومة المصرية ليست مستعدة لقبول أية وساطة . وكان ذلك طبيعياً . فقد كان اتجاه الرأى العام المصرى إلى ضرورة الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة — سواء إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة — وكان هذا الاتجاه قوياً قوة تمنع أية وزارة من العود إلى المفاوضة لأى سبب من الأسباب ، ولوكان هذا السبب هو الوساطة . ولعل ثمة سراً آخر دعا إلى رفض فكرة الوساطة أياً كانت ، مرجعه إلى موقف النقراشي باشا شخصياً من مشروع صدقى — بيفن ، إذ كان قد قبله قبل توليه الوزارة . ثم إننا كنا مطمئنين إلى أن رفضنا وساطة سوريا ولبنان ، لن يسمح للدول العربية بالتخلى عن مناصرتنا والانحياز إلى جانب إنجلترا . فهذه الدول العربية تعلم ، على حد ما قلته لوزير لبنان يوم ١١ فبراير سنة١٩٤٧ فى الحفلة التى أقامها رئيس الوزراء بقصر الزعفران بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك فاروق — أقول إن الدول العربية تعلم أن عدم وقوفها إلى جانب مصر فى خلافها مع إنجلترا ، معناه صراحة القضاء على جامعة الدول العربية . أما ومصر هى الفقار لهذه الجامعة مادياً ومعنوياً ، وهذه الدول العربية تستفيد من قيام الجامعة أكثر مما تستفيد مصر — فمن غير الممكن أن

تتخلى عن مصر تخلياً ظاهراً — هذا إلى أن إنجلترا نفسها تريد بقاء هذه الجامعة العربية بعد أن رحبت بإنشائها ، واعتبرت وجودها من عناصر تأييد النظام الديموقراطي فى الشرق الأوسط . وإذا قلت النظام الديموقراطي ، قلت فى نفس الوقت القوى المناهضة لروسيا الشيوعية . لذلك كله لم يكن ثمة خوف من أن تتخلى هذه الدول عن تأييد مصر ، ولو تأييداً معنوياً ظاهراً . وهذا هو ما حدث .

تحدث إلىّ النقراشى باشا ، حين اجتمع مجلس جامعة الدول العربية يوم ١٧ مارس بأنه تلقى من محمود باشا حسن سفيرنا فى واشنطن تقريراً جاء فيه ما ترجمته : « إن قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ، وقد فرغ الآن من مسألة اليونان ، قد عاد يوجه اهتمامه إلى الخلاف بين مصر وبريطانيا . ولما كان القسم المذكور يرى أنه لا يزال فى الإمكان معالجة هذا الخلاف ، فقد علمت أنه يعد مذكرة تتضمن النقاط الأربع التالية :

١ — الموقف السياسى فى مصر .

٢ — جلاء القوات البريطانية .

٣ — لجنة الدفاع المشترك .

٤ — السودان .

« أما فيما يتعلق بالموقف السياسى فى مصر ، فوزارة الخارجية ترى دائماً أن الحالة الداخلية فى مصر وانعدام الاتفاق بين الأحزاب السياسية ، أمور ليس من شأنها تبديد السحب التى تغيم على الأفق السياسى المصرى ، أو تشجع بريطانيا العظمى على التقدم بخطوة فى طريق الاتفاق أو التساهل .

« أما فيما يتعلق بالجلاء . فالدوائر الرسمية ترى أن هذه المسألة لا يمكن أن تقوم عقبة فى سبيل الاتفاق .

« أما فيما يتعلق بالمسائل العسكرية المختلطة فإن المذكرة تعبر عن الاعتقاد بأن الاتفاق بشأنها يمكن قصره على الدول المتاخمة ، كما أن من الممكن تخفيض مدته . ورأى وزارة الخارجية هو أن مصر فى حالة الحرب ينبغى أن تقدم المعونة ولا تلتزم الحياد .

« أما فيما يتعلق بالسودان ففى الإمكان إيفاد لجنة من الدول المحايدة إلى السودان لبحث حالته . وقد يوصى (قسم الشرق الأدنى) بتقرير فترة انتقال يكون فيها السودان غير خاضع لإشراف بريطانيا ومصر أو يكون موضوعاً تحت الوصاية » .

لم يكن ثمت موضع لإبداء رأى فى هذا الذى بعث به سفيرنا فى واشنطن فهو لا يعدو

أن يكون معلومات للتوجيه . وهو بعد مما لا يجدى إبداء الرأى فيه . فاتفاق الأحزاب فى مصر أمر عالجته فلم توفق مجهوداتى فيه ، وكانت موضع ظنة حتى من جانب الحزبين اللذين أرأس أنا أحدهما . فلو أننى عدت إلى هذا الحديث لما أجدى العود إلا إثارة ظنون جديدة ، ، دون أن تؤدى هذه الإثارة إلى أية فائدة . أما الجلاء فمفهوم أنه لا يمكن أن يكون عقبة فى طريق الاتفاق ، إذا أرادت أمريكا أن تتوسط ، وقبلت مصر وإنجلترا هذه الوساطة ، وأنا أعلم أن سياسة الوزارة المصرية متأثرة باتجاه الرأى العام فى مصر ، مستقرة على الاحتكام إلى هيئة الأمم المتحدة فى مجلس الأمن أو الجمعية العامة . فالكلام فى أمر اللجنة المشتركة أو فى أمر السودان غير مجد نفعاً هو الآخر . لذلك شكرت النقراشى باشا على أنه أطلعنى على مذكرة محمود باشا حسن ، ورددتهـــا إليه قائلا : فلننتظر ما يتمخض عنه اجتماع الدول العربية .

امتاز اجتماع مجلس الجامعة فى هذه الدورة باتجاه خاص . فقد تعودنا فى الاجتماعات السابقة أن نناقش المسائل بتفاصيلها ، وأن نضع فيها القرار الذى تنتهى إليه المناقشات كذلك فعلنا فى مسألة سوريا ولبنان فى الدورة الأولى . وكذلك فعلنا فى مسألة فلسطين فى الدورات المختلفة وفى الدورة الخاصة التى عقدت ببلودان . وكنا حين تنتهى المناقشة إلى قرار ، نعهد إلى شخص أو لجنة فى صياغة القرار أو القرارات التى تنتهى إليها . أما فى هذا الاجتماع فقد عهد إلى اللجنة السياسية ، التى تألفت فى أول الدورة من وزراء الخارجية للدول المختلفة ، أن تجتمع وتناقش المسائل وتعرض على المجلس نتيجة مناقشاتها . وقد فعلوا ، وكانوا يجيئوننا بقرارات مكتوبة تعرض للموافقة عليها بعد مناقشتها . وقد فهمت أن النقراشى باشا تحدث إلى وزراء الخارجية فى أدوار المفاوضات بين مصر وإنجلترا ، وعلم من سوريا ولبنان أنهما حين عرضا وساطتهما لم يدفعهما أحد إلى هذه الوساطة ، وأنهما اقتنعا بأن الوساطة لا فائدة منها ، وأن الدول العربية اقترحت لذلك أن تصدر قراراً تؤيد به مطلبى مصر فى الجلاء ووحدة وادى النيل . ولما لم يحضر النقراشى باشا للدفاع عن صيغة القرار ، فقد طلب بعض الحاضرين من أعضاء الوفد المصرى فى المجلس إضافة كلمة (الدائمة) تصويراً لوحدة مصر والسودان ، فأضيفت بعد مناقشة قصيرة ، وإن تخللها شىء من العنف .

كان الناس فى مصر يتوقعون أن تذهب مصر توًّا إلى مجلس الأمن بعد قرار جامعة الدول العربية . لكن النقراشى باشا رأى إرجاء هذا الأمر إلى ما بعد جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والإسكندرية والدلتا ، وكان محدداً لها يوم ٣١ مارس ، ثم رأى إرجاءه إلى ما بعد

الفراغ من مسألة فلسطين ، وقد عرضتها إنجلترا فى أبريل على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة منعقدة بصفة استثنائية . فلما انعقدت الجمعية العامة وبحث الأمر ، تبين الناس فى مصر أنها لا تنظره من ناحية الحق كما يرونه هم ، بل اتجهت فيه وجهة تخالف رأيهم ، فلم يبق لهم من الثقة بهذه الهيئـــة الدولية ما كان لهم من قبل . وبدأ بعضهم يسأل : ألم يكن خيراً لو أن المسألة المصرية عرضت على مجلس الأمن قبل أن تعرض مسألة العالم على الأمم العربية ؟ وكان من هؤلاء بعض الأحرار الدستوريين ، حتى لقد طلب إلىّ عبد السلام بك محمود أن أدعو الحزب ليستمع إلى رأيه فى المسألة السياسية ، وفضلت أن أجمع عدداً محدوداً من زعماء الحزب دعاهم دسوقى أباظة باشا إلى منزله ، فلما اجتمعوا ألقى عبد السلام بك ما رأى أن يسأل وزراء الحزب عنه .

وقد كانت طريقة العرض التى اختارها عبد السلام بك فيها معنى الاتهام ، فهو لم يقـدر أن الخطوات التى سبقت كان الحزب على علم بمجملهـا ، وأنه لم يعترض عليها ، ولم يثر ثائرة ضدها، بل وضع نفسه موضع المستجوب المعـارض للحكومـة . عند ذلك ثار أحمد باشا عبد الغفار ثورة خرجت عن حدود المعقول ، وخيف منها عليه هو ، حتى لقد طلب بعضهم ماء يشربه عبد الغفار باشا خشية الهيجان الذى اندفع إليه ، والذى جعله فى حال أشفقت وأشفق الحاضرون عليه منها . على أننى حاولت ، وحاول عبد المجيد إبراهيم باشا ، تهدئة الجو ، وبعث المعنى الحزبى فيه ، وأننا جئنا لنتفاهم لا لنتشاحن . ودارت مناقشة بعد ذلك تدخل فيها عبد الجليل أبو سمرة باشا فتحدث عن تأثير جمود الوزارة على الحالة الاقتصادية والحالة المالية . ولما ذكر عبد الغفار باشا أن الحكومة اتفقت مع الهند لاستيراد الكميات الكافية من الزكائب والأكياس لمحصول القطن هدأ الجو تمام الهدوء ، وبدأ الأعضاء ينصرفون . وانتهى الاجتماع فى جو لا أحسبه صفواً ، ولكنه خال من العنف الفظيع الذى ساد بدايته .

ولم أكن أستطيع أن أتخذ فى هذا الاجتماع موقفاً محدداً . فقد مر بى دسوقى باشا أباظة مساء الأربعاء الذى سبق الاجتماع ، وأبلغنى أن النقراشى باشا قرر السفر بنفسه على رأس الوفد الذاهب لعرض الخلاف المصرى الإنجليزى على هيئة مجلس الأمن ، وأنه يريد أن أصحبه ، وأنه يريد أن يعين وزيرى دولة ، وأنه يريد أن يتشاور فى هذا كله ، ويدعونى للعشاء عنده بمنزله بمصر الجديدة مساء السبت .

صارحت دسوقى باشا بأننى لا أسافر مع النقراشى باشا ، وأنه كان أولى له هو أن يقنع

رئيس الوزراء بذلك . والواقع أننى منذ قطع المفاوضات فكرت فى احتمال دعوتى للسفر ، وفى احتمال دعوة غيرى ، وكنت مقتنعاً بأن النقراشى باشا شخصياً هو الذى يجب أن يسافر . فهو الذى كتب إلى إنجلترا فى وزارته الأولى يطلب المفاوضة لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهو الذى تلقى جواب إنجلترا بقبول المفاوضة ، وهو الذى بدأ الخطوات التمهيدية لهذه المفاوضات . فلما خلفه صدقى باشا فى رياسة الوزارة ، وتألفت هيئة المفاوضات وعدلت الوزارة – دخل إبراهيم باشا عبد الهادى نائب النقراشى باشا فى رياسة حزبه وزيراً للخارجية . وكان النقراشى باشا لا يأبى أن يسافر مع صدقى باشا إلى لندن . فلما خالفت هيئة المفاوضة فى سفره وسفرى ، سافر عبد الهادى باشا بصفة كونه وزيراً للخارجية . ووافق النقراشى باشا على مشروع صدقى – بيفن بعد عودة صدقى باشا ، وكان إبراهيم باشا عبد الهادى يطلب إلى هيئة المفاوضة فى اجتماعها الأخير ألا تثير شيئاً حول بروتوكول السودان . ولما أبدى الأحرار الدستوريون تحفظاتهم على مشروع صدقى – بيفن ، طلب النقراشى باشا إلى أن أعتبرها رغبات ، فرفضت ، ثم ألقيت فى ٥ ديسمبر خطابى عن مشروع المعاهدة ونصصت فيه على التحفظات . واستقال صدقى باشا فى ٨ ديسمبر ، فألححت فى أن ينص فى خطاب تأليف الوزارة على تحفظات الأحرار الدستوريين ، فاشتملها الكتاب ، وأعلنت أنا أن الحزب متمسك بها إلى النهاية . وعاود النقراشى باشا المفاوضات ثم قطعها ، وقرر الالتجاء إلى مجلس الأمن وألف هيئة المستشارين وكان يجتمع معها . وهو الذى أعد كل شىء للاحتكام . فمن الطبيعى أن يكون هو الذى يتولى الأمر أمام مجلس الأمن لا يتولاه سواه .

وقد قيل إن الوزارة خاطبت واصف باشا غالى ليتولى هو رياسة الهيئة التى تتولى الاحتكام . وقابلت واصف باشا وأطلعته على رأيى هذا ووافقنى عليه ، وعلمت من النقراشى باشا أن واصف باشا أبداه لجلالة الملك حين تشرف بمقابلته بعد حديثى معه بأيام .

لم يكن بد إذن من أن يسافر النقراشى باشا شخصياً لتولى المسألة أمام مجلس الأمن . ولم أكن أرى مُوجباً تقضى به مصلحة البلاد لأسافر أنا أو يسافر غيرى معه . فلما ذهبت إليه بمنزله تلبية لدعوته مساء السبت ١٧ مايو ، وأخبرنى بأن الرأى استقر على أن يسافر هو ، وطلب إلىّ أن أسافر معه – قلت له : لو أننى كنت الذى أتولى الأمر لما اصطحبت أحداً ، اللهم إلا مستشاراً أو اثنين من الذين تولوا دراسة المسألة فى الأشهر الأربعة الأخيرة . فسفيرنا فى الولايات المتحدة ، محمود باشا حسن ، هو ومحمود بك فوزى ، رجلان مشهود لهما بالكفاية ، وقد خبرتهما بنفسى فى أثناء وجودى بنيويورك فى انعقاد الجمعية العامة للأمم

المتحدة . لكن النقراشى باشا أخبرنى أن لا غنى له عن السنهورى باشا وعن ممدوح بك رياض ، قلت إذن فليكن معه أيضاً رجلان من الأحرار الدستوريين عضوين فى الوفد ليكون ذلك مظهراً لتآزر الحزبين . وتردد هو فى ذلك وأصررت أنا عليه . فلما حدثنى فى أمر سفرى شخصيًّا ، ذكرت له أن المتحدث أمام مجلس الأمن شخص واحد سيكون هو ، أى النقراشى باشا ، فإذا أنا ذهبت فسيكون دورى ثانويًّا لا يستحق أن أسافر . وأنا أفيد فى مصر أكثر من فائدتى إذا سافرت . فسيقوم المعارضون للوزارة بحملة عليها لأول وصوله إلى أمريكا . وأرانى أقدر على رد ما يمليه الغرض من هذه الحملة ، هذا إلى أنه إذا كان يرى الحديث معى عن السفر بعض ما تقضى به المجاملة ، فأمور الوطن ومصالحه أكبر من أن تراعى فيها المجاملة . وكانت حجته أنه بحاجة إلى رأيى فيما قد يعترض به الإنجليز أو غيرهم عليه . قلت فمن معك قادرون على إمدادك بالرأى . قال قد يصيبنى المرض فتنوب عنى فى الحديث . قلت قد يصيبنا المرض كلانا ، والذى ينوب عنا فى الحديث يستطيع أن ينوب عنك إذا كنت وحدك ، وبمقدرة أشهد أنا بها لمن رأيتهم فى أمريكا ، أقصد محمود باشا حسن ومحمود بك فوزى .

تناولنا طعام العشاء بعد ذلك وانصرفت ، وأخبر النقراشى باشا وزراءه بما حدث ، وطلب إلى الوزراء الأحرار الدستوريين معاودة الحديث معى فى ذلك فحدثنى منهم أربعة : أحمد خشبة باشا ، ودسوقى أباظة باشا ، وعبد المجيد إبراهيم صالح باشا ، واللواء أحمد عطية باشا ، واقتنعوا بوجاهة رأيى فى عدم السفر . وقد كان شعورى حين حديثهم معى فى هذا الأمر أن النقراشى باشا طلب إليهم ما طلبه مجاملة لى ، وإن كان يعلم هو ويعلمون هم أنه طلب يتعذر قبوله .

تناول حديثى مع النقراشى باشا موعد سفره إلى أمريكا ، فأخبرنى أنه حدد له ما بين ١٠ و ١٥ يونية ، أى بعد ثلاثة أسابيع إلى أربعة أسابيع من حديثنا هذا . وعرفت أن صيغة الطلب الذى يقدم إلى مجلس الأمن وضعت ، وعرض علىّ النقراشى باشا أن أطلع عليها ثم تلاها علىّ ، وأخبرته أنى أقرها مبدئيًّا ، ولكنى أحتاج إلى مراجعة لإبداء الرأى الأخير فيها ، ثم إنه أخبرنى أن خطابه الذى يفتتح به المناقشة أمام مجلس الأمن أعد كذلك ، وأنه يقع فى خمسين صفحة ، ووعدنى بإرسال نسخة منه فى الغد . فلما رأيت الجد فى قوله أنه مسافر بين ١٠ و١٥ يونية ، قلت له : لا يزال بيننا اليوم وبين سفرك ثلاثة أسابيع إلى أربعة . وهذه الفترة كافية لإتمام نظر الميزانية ، وبخاصة أن ما تم نظره منها بمجلس النواب

يجعل ما بقى قليلا . وأنا كفيل بأن يتم مجلس الشيوخ نظرها فى هذه الأسابيع الباقية . لذلك أرى أن تفض الحكومة الدورة حتى لا تقدم استجوابات ومناقشات فى أثناء نظر المسألة أمام مجلس الأمن ، قد يسوء أثرها فى الداخل أو فى الخارج .

قلت هذا لأننى كنت أعلم أن الرأى منقسم فى هذا الموضوع ، وأن ثمت اتجاهاً إلى استبقاء الدورة فى أثناء وجود المتكلمين باسم مصر فى نيويورك . وقد تردد النقراشى باشا حين عرضت عليه ما عرضت ، وانتهى بأن قال إنه سيفكر جدياً فى الأمر .

وقد كنت واثقاً من استطاعة مجلس الشيوخ أن يتم الميزانية قبل منتصف يونية ، إذا صحت نية الحكومة على فض الدورة إثر إقرار قانون الميزانية .

بعث إلىّ النقراشى باشا غداة عشائنا معاً بالخطاب الذى يفتتح به المناقشة فى مجلس الأمن . وتلوته ، فإذا هو مناقشة قانونية دقيقة للمسألة المصرية من حيث وثائقها ، ولكنه خال كل الخلو من الإشارة إلى المفاوضات التى استغرقت سنة ١٩٤٦ كلها تقريباً . وإذ كان ميثاق الأمم المتحدة صريحاً فى أن مثل هذه المفاوضات تكون محل نظر مجلس الأمن فيحكم فى أمرها حكماً سياسيًّا ، وأن المناقشات القانونية قد تقتضى عرض الأمر على محكمة العدل الدولية — فقد أدليت بهذه الملاحظة إلى النقراشى باشا . وقد أبدى أنه مقتنع بها ، وأن هيئة المستشارين ستعيد النظر فى هذا الخطاب الافتتاحى .

فى هذه الأثناء كانت لجنة فرعية من لجنة المالية بمجلس النواب تنظر فى مشروع استنباط الكهرباء من خزان أسوان . وفى الاعتماد الذى طلبته الحكومة لهذا الغرض ، وقدره عشرة ملايين ونصف مليون من الجنيهات . وقد أسندت إلى الأستاذ عبد الرحمن البيلى رياسة هذه اللجنة الفرعية . وأشيعت حول هذا الموضوع إشاعات كثيرة تتصل بمن لهم مصلحة فى العطاءات المقدمة بشأنه إلى وزارة الأشغال . قيل إن عبود باشا ومعه عبد القوى باشا أحمد لهما مصلحة مع شركة بذاتها . وقيل إن ممدوح بك رياض ألف شركة باسم جاى إخوان رأس مالها ستة آلاف ريال ، أى ألف وخمسمائة جنيه ، تعمل لحساب بعض أصحاب العطاءات كذلك . وقيل غير هذا . وفى أثناء نظر الموضوع تقدمت شركة وستنج هاوس الأمريكية تقترح — ضماناً لسلامة خزان أسوان — شق قناة جانبية لاستنباط الكهرباء من طريقها . وتداول الناس الحديث فى هذه الأمور وتناولتها الصحف ، فاتجه الرأى إلى تأجيل نظر هذا الموضوع إلى الدورة البرلمانية المقبلة ، فكان ذلك مما أكد لى القدرة على الانتهاء من نظر الميزانية وفض الدورة قبل ١٠ أو ١٥ يونية . وإنا لكذلك إذ دعانا أحمد عبد الغفار

(باشا) إلى تناول طعام العشاء عنده بالمعادى ، وهناك فهمت من رئيس الوزراء أنه حريص على أن يمر المشروع بمجلسى البرلمان قبل الانتهاء من الدورة وقبل سفره إلى أمريكا . وكان هذا المشروع قد أحيل فى مجلس الشيوخ إلى لجنتى الأشغال والمالية لدراسته دراسة تمهيدية . وكانت اللجنتان قد اختارتا من بينهما لجنة فرعية برئاسة محمد شفيق (باشا) وكيل المجلس ورئيس لجنة الأشغال ، وعضوية كل من طراف على (باشا) وعبد القوى أحمد (باشا) ومصطفى نصرت بك وكلهم مهندسون ، وفؤاد سراج الدين (باشا) وعبد السلام (بك) محمود وجلال فهيم (باشا) والدكتور إبراهيم بيومى مدكور من غير المهندسين .

وكان مشروع الحكومة يرمى إلى إنشاء محطة لتوليد الكهرباء من مساقط المياه فى أسوان ، ومد خط كهربائى من أسوان إلى نجع حمادى لإنتاج سماد النتروشوك هناك . وقد وضعت الحكومة للسماد سعرًا رأى شفيق (باشا) من دراسته أنه غير مبنى على أساس سليم . وبعد مناقشة دارت بين لجنة الشيوخ الفرعية والحكومة ، عدلت الحكومة عن إنتاج النتروشوك إلى إنتاج نترات النوشادر . وعدلت كذلك عن مد الخط الكهربائى من أسوان إلى نجع حمادى ، لأن نترات النوشادر يمكن إنتاجها عند أسوان .

استغرق بحث هذه اللجنة الفرعية جلسات طويلة كثيرة كانت الآراء تتأرجح فيها بين ناحية وأخرى ، ثم انتهت إلى ما طلبته الحكومة من اعتماد عشرة ملايين ونصف مليون من الجنيهات لهذا الغرض . وقد تابعها المجلس من بعد على ما رأته ، كما أقر اعتماداً قيمته أربعة ملايين من الجنيهات لإنشاء مساكن للعمال بحى إمبابة .

لذلك تيسر التفكير فى فض الدورة البرلمانية ، وكان المسئولون جميعاً قد اقتنعوا بضرورة فضها قبل سفر وفد مصر إلى مجلس الأمن .

فى هذه الأثناء خاطبنى دسوقى باشا أباظة فى أمر سفرى إلى أمريكا رئيساً لوفد مصر لدى هيئة الأمم المتحدة . وقد آثرت الاعتذار أول الأمر ، وطلبت إليه أن يبلغ هذا الاعتذار إلى النقراشى (باشا) . فلما كنا يوم ٢٠ يولية ، ثانى أيام رمضان ، وكان ذلك ليلة اعتزم النقراشى (باشا) وأصحابه السفر إلى نيويورك ، دعينا لتناول طعام الإفطار على المائدة الملكية بقصر عابدين . فلما اتممنا الإفطار ، وكنا على أهبة الخروج ، قال النقراشى (باشا) : سترأس وفد مصر للأمم المتحدة فكررت له اعتذارى . فكان جوابه : لقد اتفقت مع رئيس الديوان ، ووافق جلالة الملك على هذا . فالأمر الآن بينك وبينه .

سافر النقراشى (باشا) وأصحابه قبيل الفجر من يوم ٢١ يولية مستقلين الطائرة إلى

نيويورك . وعدت أنا إلى بور فؤاد أقضى عطلة الصيف مع أبنائى على شاطئ البحر . وبعد أيام اتصل بى دسوقى (باشا) أباظة تليفونياً ، وكان قد تولى منصب وزير الخارجية بالنيابة بعد سفر النقراشى (باشا) . وكان مما قاله : لقد طلب إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى أن أخبرك لنرسل برقية إلى رئيس مجلس الأمن تأييداً للنقراشى (باشا) ومن معه .

عجبت لهذا القول ، وأجبته على الفور : وأية فائدة ترجى من هذا ؟ ! إننى رئيس حزب مشترك فى الوزارة ، ولى اثنان أعضاء فى وفد مصر لدى مجلس الأمن . فإرسال مثل هذه البرقية يعتبر مظاهرة جوفاء لا تليق برئيس حزب ولا برئيس مجلس الشيوخ . ولهذا لا أستطيع أن أتصور إرسال مثل هذه البرقية إلا إذا كان مقصوداً بها الاستهلاك المحلى . ومثل هذا الأمر لا يليق من جانبى ولا من جانب حزب الأحرار الدستوريين .

وألح دسوقى (باشا) إلحاحاً جعلنى أقول له : قل لإبراهيم (باشا) عبد الهادى يكتب التلغراف الذى يريد أن أرسله وأنا مستعد لإمضائه . أما من جانبى أنا ، فلا أفهم لهذا التلغراف معنى ، ولا أرى منه أية فائدة .

وخيل إلىّ ، بعد الحديث الشفوى الذى جرى بيننا فى هذا الأمر ، أنه اقتنع برأيى ، وأنه يستطيع نقل هذا الاقتناع إلى رئيس الديوان . لكنه عاد فحدثنى غداة ذلك اليوم يخبرنى أنه أبلغ إبراهيم (باشا) حديثنا ، وما قلته من أننى مستعد لإمضاء أية برقية يكتبها إبراهيم (باشا) ، فكان جواب رئيس الديوان : يا أخى ! هيكل (باشا) أستاذنا فى الكتابة ، ويطلب منا مثل هذا الطلب ؟ !

مع ذلك بقيت على رأيى من أن إرسال مثل هذه البرقية المطلوبة لا يليق ولا يفيد . على أنه ما كان أشد عجبى حين اطلعت فى الصحف بعد أيام من ذلك على برقية بالمعنى الذى طلب إلى أن أكتبه مرسلة من حافظ (باشا) رمضان رئيس الحزب الوطنى إلى مجلس الأمن . عند ذلك أدركت أن المسألة دورية . وقدرت أننى إن صح أن أكتب لرئيس مجلس الأمن شيئاً ، فلن يكون بالمعنى المطلوب ، بل بمعنى يتفق وما يصح لمثلى أن يكتبه .

عند ذلك كتبت البرقية بالنص الآتى ، وكتبتها وأنا مقتنع بأنها لن تقدم ولن تؤخر عند مجلس الأمن كثيراً ولا قليلا :

« تذكرون سعادتكم ، ويذكر زملاؤكم المحترمون أعضاء المجلس الموقر ، ما قيل فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر أكتوبر الماضى من أن مجلس الأمن يميل دائماً فى كل نزاع يعرض عليه إلى حلول يطبعها التسويف . ولست أود أن يتكرر مثل هذا

القول في الجمعية العامة القادمة بالنسبة إلى الخلاف المصرى الإنجليزى المعروض على مجلس الأمن ، خصوصاً وأن وجه الحق فى هذا الخلاف واضح ظاهر .

« فالمبادئ والأغراض التى وقعت، عليها الدول فى ميثاق الأمم المتحدة هى التى يطبقها المجلس ، ويخضع لها كل ما خالفها من اتفاقات سبقت الميثاق أولحقته . وهذه المبادئ صريحة فى ضرورة جلاء أية قوة أجنبية عن كل دولة عضو فى الهيئة لا تريد بقاء هذه القوات فى أرضها ، وأن يتم هذا الجلاء فى أسرع وقت يمكن فنيًّا أن يتم فيه .

« وجلى فى الخلاف بين مصر وإنجلترا أن هذا الجلاء يتناول مصر والسودان . فوحدة مصر والسودان ثابتة ، اعترفت بها إنجلترا فى مكاتبات عدة آخرها مشروع المعاهدة الذى مهره وزير الخارجية البريطانية بالحروف الأولى من اسمه فى العام الماضى ، والتصريحات التى أعلنها حاكم السودان العام البريطانى الجنسية بتعليمات من رئيس الحكومة البريطانية . فإذا جلت القوات البريطانية عن مصر والسودان وألف السودانيون حكومتهم الذاتية فى وحدة مع مصر تحت التاج المصرى ، ثم كان لهم رأى فى علاقاتهم مع مصر ، فليس المرجع فى تقدير هذا الرأى إلى إنجلترا ، ولا يجوز بحال أن ينص على إجراء خاص به فى معاهدة ثنائية بينها وبين مصر. هذا مع العلم بأن سياسة مصر الثابتة هى أن تظل وحدة مصر والسادان قائمة على وجه الدوام برضى واختيار من شعب وادى النيل بأسره .

« فمصر إذ تعلن استعدادها للاضطلاع بالتبعات التى فرضها ميثاق الأمم المتحدة لصون السلام فى العالم ، فهى واثقة بأن مجلسكم الموقر سيقر مطالبها العادلة على وجه يطمئن له السلام العالمى ، ويستريح له الناس فى ربوع الأرض جميعاً إلى أن هيئة الأمم المتحدة ستنهض بالمهمة التى فرض ميثاقها أن تنهض بها ، توطيداً للسلام والحرية والأمن فى العالم كله .»

محمد حسين هيكل

رئيس مجلس الشيوخ

ورئيس الشعبة المصرية للمؤتمرات البرلمانية الدولية

وعضـو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى

ورئيس وفد مصر للجمعية العامة الأخيرة للأمم المتحدة

ورئيس حزب الأحرار الدستوريين

١٩٤٧/٨/٣

وبعد أيام أعاد دسوقى (باشا) بوصف كونه وزيراً للخارجية بالنيابة محادثتى فى أن أكون رئيس وفد مصر لدى الأمم المتحدة ، وقال لى : إنه وخشبة (باشا) رئيس الوزراء بالنيابة ، وإبراهيم (باشا) عبد الهادى رئيس الديوان ، متفقون على هذا ، وأنى لا يجوز لى أن أتخلى عن القيام بهذا الواجب الوطنى . فقلت : فليكن ! لكن بيننا وبين انعقاد هيئة الأمم المتحدة فى ١٦ سبتمبر المقبل أسابيع معدودة . وإذا أردنا أن نؤدى واجبنا على الوجه الأكمل ، وجب أن نبحث المسائل التى ستعرض على الهيئة فى الدورة المقبلة . فإن كان عزمكم قد صح على هذا ، فاستصدروا به قرار مجلس الوزراء وأبلغونى إياه ، حتى أتخذ الأهبة وأقوم بالدراسة الواجبة ، مع العلم بأننى لا أستطيع السفر جواً هذا العام لأن أذنى متعبة ، وقد طلب إلىّ الطبيب أن أسافر بحراً إذا لم يكن من السفر بد .

كان هذا الحديث فى الأيام الأخيرة من يولية والأيام الأولى من أغسطس سنة ١٩٤٧ .

ومضى على هذا الحديث أسبوع وأسبوعان وثلاثة أسابيع اتصل بى دسوقى (باشا) فى أثنائها عدة مرات . وفى كل مرة كنت أسأله عما إذا كان قرار مجلس الوزراء بتأليف وفد مصر لدى هيئة الأمم المتحدة قد صدر ، فيذكر لى أن رئيس الوزراء بالنيابة يكرر كلما نبهه دسوقى (باشا) إلى ذلك كلمته المعروفة : إن الله مع الصابرين ! وفى إحدى المرات ذكر لى دسوقى (باشا) أنه تحدث إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى فى الأمر ، فكانت إجابته كإجابة خشبة (باشا) بتعبير غير تعبيره ، وأن دسوقى (باشا) وجد فى هذه الإجابة ما يعذر خشبة (باشا) من تمهله . وضقت ذرعاً بالأمر فعدت إلى رأيى الأول ، وقلت : إذن ، فأنا لا أسافر ولا أرأس الوفد ، لأننى لا أريد أن أذهب من غير أن أدرس ما أنا ذاهب فيه ، ومن غير أن أعرف الاتجاه الذى تريده الحكومة المصرية فى المسائل المختلفة التى ستعرض على هيئة الأمم المتحدة .

فى غداة اليوم التالى أبلغنى دسوقى (باشا) أن الأمر انتهى وأن خشبة (باشا) قرر عرض الأمر فوراً على مجلس الوزراء ، وأن القرار سيصدر فى الغد ، وأن المستشارين الذين كانوا مع النقراشى (باشا) فى وفد مجلس الأمن سيكونون أعضاء أو مستشارين فى وفد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، يضاف إليهم من أقترح أنا أسماءهم . وتمسكت أنا بأن الوقت أزف ، وأن من الخير أن يعهد برياسة الوفد إلى محمود (باشا) حسن سفيرنا فى أمريكا ، فهو رجل على خلق عظيم ، وكفاية ممتازة ، ومعرفة بالرجال الذين يمثلون الدول المختلفة أكثر من معرفتى بهم . لكن وزير الخارجية بالنيابة عاد فأصر ، وأبلغنى أن جلالة الملك

أحيط علماً بالأمر ، وأننى حر فى اختيار زملائى إذا أنا رأيت الاستغناء عن أحد من الموجودين مثلا بأمريكا . وإجابة لإلحاحه قبلت ، وطلبت إليه أن يرسل لى فى الغد بما عند وزارة الخارجية من أوراق خاصة بالأمم المتحدة فى اجتماعها المقبل . وبدأت آخذ أهبتى للسفر بحرًا إلى نيويورك .

مضت بعد ذلك أيام لم تصلنى خلالها ورقة واحدة من وزارة الخارجية عن الأمم المتحدة . فاستخرت الله واعتمدت على ذاكرتى وعلى ما حدث فى العام الماضى ، وبدأت أكتب خطاب مصر فى المناقشة العامة ، اعتماداً على معلوماتى من غير رجوع إلى أية ورقة أو مذكرة . وفى الصباح من يوم ٢٥ أغسطس اتصل بى الأستاذ جورج حبيب السكرتير الفنى لرياسة مجلس الشيوخ ، والذى صحبنى العام الماضى إلى نيويورك وكان سيصحبنى هذا العام كذلك ، وقال لى إنه يريد أن يحضر إلى مع الأستاذ عبد المنعم مصطفى الموظف بوزارة الخارجية ، والمتتبع لمسألة فلسطين فى أدوارها المختلفة ، ليعرضا علىّ أطوار هذه المسألة ، وما قد يمكن إحضاره من أوراق خاصة بالاجتماع . واتفقنا على حضورهما إلىّ فى بور فؤاد صباح اليوم التالى . فلما حضرا عرض علىّ الأستاذ عبد المنعم ما لديه من أوراق عن مسألة فلسطين وتقرير لجنة التقسيم ، وترك لى الأستاذ جورج حبيب تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة عن أعمال العام الماضى ، وجدول أعمال الاجتماع المقبل . فلما سألت الأستاذ عبد المنعم عن سياسة الحكومة فى المسائل المدرجة بجدول الأعمال ، أخبرنى أن الأمر متروك لتصرفى ، وأننى سأجد أوراقاً أخرى تنتظرنى بوزارة الخارجية حين سفرى إلى القاهرة لأبرحها إلى الإسكندرية أستقل منها الباخرة فولكانيا الإيطالية التى انتهى الرأى إلى السفر عليها . وذهبت بعد ثلاثة أيام إلى القاهرة ، وحجزت غرفة على الباخرة ، ثم ذهبت إلى وزارة الخارجية أطلع على الأوراق ، فلم أجد بها ما يزيد على جدول الأعمال غير تقريرين صغيرين ، لا يزيدان على عشر صفحات ، عن أعمال لجنتين من وفد مصر فى اجتماع العام الماضى . وقد وعدنى المسئولون بالوزارة أنهم سيجمعون لى الأوراق الباقية ويضعونها تحت تصرفى قبيل سفرى .

عدت إلى بور فؤاد بعد أن تحدد سفرى على فولكانيا يوم ٨ سبتمبر . واتفقت مع زوجى أن تصحبنى إلى القاهرة صباح السبت ٦ سبتمبر ، لتعد لى ما بقى من متاع أحتاج إليه فى أثناء إقامتى بأمريكا ، ثم تصحبنى إلى الإسكندرية حتى تودعنى على الباخرة . لكنها مع الشىء الكثير من الأسف مرضت يوم الخميس ، واستدعيت لها الطبيب صبح الجمعة

فأخبرنى أن المرض لا تخشى عواقبه ، ولكنها لا تستطيع تنفيذ ما اتفقنا عليه . وأخرت سفرى حتى اطمأننت عليها ، وذهبت إلى القاهرة مساء السبت وإلى وزارة الخارجية صباح الأحد ، فلم أجد أن الأوراق أعدت . ووُعدت بأنهم سيحضرونها إلىّ بمجلس الشيوخ مساء ذلك اليوم . وفى المساء جاءنى أحد الموظفين ومعه ملف خفيف ، قال لى إنه يحتوى كل ما عندهم ، وإن تقرير السكرتير العام الذى أرسل إلىّ من قبل هو الوثيقة الهامة ، وإن توجيه وفد مصر فى الجمعية العامة متروك لى .

سافرت صباح الاثنين ٨ سبتمبر إلى الإسكندرية ، وتناولت طعام الغداء بالشاطبى مع عدد كبير من الأصدقاء ورجال الحزب ووزرائه ، وقامت بنا الباخرة فى الساعة الخامسة قاصدة بيريه باليونان ، فنابولى بإيطاليا ، ومن هناك تنطلق مباشرة إلى نيويورك .

ونظمت متاعى بغرفتى بالباخرة ، وعلوت سطحها أستنشق هواء البحر المنعش الرقيق . وهناك اتصل بى الأستاذ وحيد رأفت عضو الوفد المسافر هو وزوجته معى على الباخرة ، كما تعرّفت إلى أشخاص آخرين من أجناس شتى أكثرهم نزح إلى أمريكا وتجنس فى الولايات المتحدة بجنسية أهلها .

أصبحنا يوم ٩ سبتمبر ولا شيء يشغل بالى ما يشغله توقع ما سيكون الغد بمجلس الأمن . فقد تأجلت المسألة المصرية أمامه إلى ١٠ سبتمبر ، وكان مفروضًا أن تكون هذه هى الجلسة الأخيرة بعد أن تطورت المسألة فى جلسات سابقة متعددة . وكان طبيعياً أن تكون هذه المسألة الشغل الشاغل لكل مصرى . فمذ بدأ نظرها اتخذت كل من مصر وإنجلترا موقف عداء بإزاء الأخرى ، فلم يكن منتظراً أن تكون كلمة المجلس كلمة توفيق بل كلمة فصل أشبه ما تكون بحكم القضاء .

كانت نظرية مصر أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها ! فلم يبق موضع لبقائها ، وأنها فضلا عن ذلك عقدت تحت ضغط الإكراه ، فلم تكن مصر تامة الاختيار فى توقيعها ، بل كانت بين أن توقعها فتكسب خطوة متواضعة فى طريق استقلالها ، وبين أن ترفض توقيعها فتبقى خاضعة لتدخل إنجلترا المتكرر فى شئونها الداخلية . هذا فضلا عن أن إنجلترا لم تكف منذ عقدت المعاهدة عن التدخل الذى بدا فى أوضح صوره فى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، حين أحاطت القوات المسلحة والدبابات البريطانية قصر عابدين ، لتكره الملك فاروق على إسناد الوزارة لشخص بذاته . لهذا كله رأت مصر أن المعاهدة لا مبرر لبقائها من ناحية القانون . أما وميثاق الأمم المتحدة ينص على المساواة فى السيادة ،

وعلى حق كل أمة فى اختيار نظامها – فقد وجب أن تنسحب القوات البريطانية من أرض مصر ومن أرض السودان فعلا ، وأن ينتهى الحكم القائم فى السودان ، وألا يكون لمعاهدة سنة ١٩٣٦ وجود دولى .

دافعت مصر عن هذه النظرية ، وأضافت لها سرد تاريخ الاحتلال البريطانى للأراضى المصرية منذ سنة ١٨٨٢ ، وكيف كان سبباً فى تأخر الشعب المصرى بما جسّر عليه من سياسة الضغط وحرمان المصريين من الحقوق الأولية التى يتمتع بها كل شعب مستقل .

أما نظرية إنجلترا فكانت أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة ، وأنها تتمسك بها إلى نهاية مدتها فى سنة ١٩٥٦ ، لأنها عقدت بمحض اختيار من مصر بدليل واضح هو أن مصر رفضت توقيع معاهدات جرت بين الدولتين مفاوضات لعقدها ، وكان فى مقدورها أن ترفض كذلك توقيع هذه المعاهدة ، وأنه مادامت مصر هى التى قبلت بقاء قوات بريطانية على أرضها ، فليس من حقها أن تعلن من جانبها وحدها إلغاء ما تعهدت به ، لأن الحياة الدولية قائمة على احترام المعاهدات . أما القول بأن إنجلترا تدخلت فى شئون مصر الداخلية ، فلا صحة له إلا فى حادث سنة ١٩٤٢ ، وهو حادث دعت إليه ضرورات الحرب لأسباب أبدت إنجلترا استعدادها لعرضها على مجلس الأمن إذا أصرت مصر على اتهامها بالتدخل ، ومن ثم طلبت إنجلترا شطب هذا النزاع المصرى البريطانى من جدول أعمال مجلس الأمن .

كان هذا موقف إنجلترا بالنسبة لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فيما يتعلق بمصر ، أما موقفها فى مسألة السودان فكان مختلفاً عن ذلك تمام الاختلاف . فقد ذهبت إلى أن وجهة نظرها لا تختلف مع وجهة النظر المصرية إلا فى نقطة واحدة تراها هى جوهرية ، تلك أنها ترى أن يكون للسودان حق تقرير مصيره بعد بلوغه مرتبة الحكم الذاتى ، فإذا أراد الاندماج فى مصر اندمج فيها ، وإذا أراد الاستقلال عن مصر استقل عنها ، وإذا أراد مع الاستقلال التعاقد مع مصر تعاقد معها . وما تراه مصر من أن تكون وحدة مصر والسودان دائمة على أساس أن السودان جزء من مصر ، لا سند له ، لا من حيث التاريخ ولا من حيث الجنس ، ورابطة النيل لا تزيد على ما بين دولتين تعيشان على شواطئ نهر واحد من منفعة مشتركة يمكن التعاقد عليها . ولهذا تؤيد إنجلترا حق السودان فى تقرير مصيره ، بينما تنكر مصر عليه هذا الحق وتريد أن تستعمره على خلاف ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من حق كل أمة فى تقرير مصيرها .

وتمسكت إنجلترا بدفع أخير . ذلك أن النزاع بينها وبين مصر لا يمكن أن ينشأ عنه إخلال بالسلام العالمى على خلاف ما تدعيه مصر ، اللهم إلا إذا جاء هذا الإخلال من جانب

مصر نفسها . ومجلس الأمن ليس محكمة قضائية تفصل فى صحة العقود الدولية ، وفيما إذا كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة أو غير قائمة ، بل هيئة سياسية مهمتها الأولى اتخاذ ما يراه من إجراء لصون السلم إذا كان السلم مهدداً . أما والسلم فى مصر وفى الشرق الأوسط لا يهدده ما بين مصر وإنجلترا من خلاف ، فلا محل لبقاء هذا النزاع معلقاً أمام المجلس .

ما عسى أن يكون الحل الذى يقترحه مجلس الأمن لفض هذا النزاع ؟ المجلس هيئة سياسية لا ريب . وأعضاؤه يمثلون مصالح دولهم وسياساتها ، ويعنون فى نفس الوقت بالسلم العالمى . والخلاف قائم بين الكتلة الغربية التى تتزعمها أمريكا ، وبين الكتلة الشرقية التى تتزعمها روسيا . وللدول الكبرى حق الفيتو . فالأمر إذن مرجعه إلى السياسة لا إلى العدل المجرد عن الهوى ، المستند إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة وإلى قواعد القانون الدولى كما يفسرها العلماء ، لا كما يفسرها الساسة كل فى حدود هواه ومنفعته . لذا كان الموقف دقيقاً ، وكنا بمصر فى شغل شاغل بما عسى يتمخض عنه هذا الموقف .

ولم تكن اتجاهات الدول الممثلة بالمجلس خافية على الحكومة المصرية قبل إبلاغها سكرتيرية الأمم المتحدة شكواها لعرضها على المجلس ، ولا بعد إبلاغها هذه الشكوى . فقد بعث إليها ممثلو مصر فى الخارج يذكرون أن الجو غير ملائم لنظر هذا النزاع بين مصر وإنجلترا ، وأن التخاذل السياسى بين الدول الكبرى من شأنه أن يزيد الجو اضطراباً . وقد علمت أن ممثلنا فى موسكو أشار على الحكومة المصرية بضرورة إنهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بإلغاء القانون الذى صدر باعتمادها ، حتى يكون النزاع قائماً على احترام أو عدم احترام هذه المعاهدة ، وحتى لا يقال إن بقاء هذا القانون يجعل مصر مرتبطة بالمعاهدة . وقد دارت هذه الفكرة عند غير واحد من الساسة المصريين ، حتى فى أثناء قيام المفاوضات فى عهد وزارة صدقى باشا ، حين كانت المفاوضات ترتطم بين حين وآخر بعقبات يخشى معها أن تنقطع . أفيرى مجلس الأمن وسيلة حاسمة لفض هذا النزاع بقبول ما طلبته مصر أو ما طلبته إنجلترا ؟ أم يلجأ إلى ما لجأ إليه أكثر الأحيان من وسائل التطويل والتأجيل علّ الزمن يجود بحل لا يجد المجلس إليه سبيلا ؟

كان النقراشى (باشا) واقفاً على كل هذه الاعتبارات الخاصة بمجلس الأمن ، وبالتيارات التى تتجاذب الدول الممثلة فيه . لكنه كان يظهر اقتناعه بأنه لا يعتقد ، برغم كل اعتبار ، أن دولة ما تستطيع ألا تجيب طلبه الخاص بجلاء القوات البريطانية عن مصر على الأقل . وقد أخبرنى مرة أنه ، فى حديث جرى بينه وبين سفير الولايات المتحدة ،

قال للسفير . أريد أن أرى الدول التى تجرؤ على رفض طلب مصر انسحاب الجنود البريطانية من أرضها ! لكنه لم يكن يرى رأى القائلين بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها ، مخافة أن يجر ذلك إلى قرار من مجلس الأمن يلوم مصر على تصرفها . فمعاهدة سنة ١٩٣٦ لا تقتصر نصوصها على بقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة ، بل تتناول تعهدات أخرى من جانب مصر ومن جانب إنجلترا فيما يسبق وقوع حرب . وما يكون على كل طرف من التزامات إذا وقعت الحرب بالفعل . وعلى هذا سافر إلى نيويورك مقدراً دقة الموقف ، قانعاً بكسب انسحاب الجنود البريطانية من أرض مصر ، وبالمفاوضة بعد ذلك إذا اقتضى الأمر المفاوضة .

كانت الخطوة الأولى التى خطاها مجلس الأمن بعد أن عرض الفريقان المتنازعان وجهة نظرهما ، أن تقدم اقتراح من ممثل البرازيل بعود مصر وإنجلترا إلى المفاوضة لحل النزاع القائم بينهما . وأعلن ممثل إنجلترا قبوله هذا الاقتراح . وكان طبيعياً أن يعلن هذا القبول . وقد صرح مستر بيفن وزير الخارجية البريطانية غير مرة بأن إنجلترا مستعدة لاستئناف المفاوضة مع مصر . وقد علمت بعد ذهابى إلى نيويورك بأن هذا الاقتراح كان مثار جدل بين أعضاء وفد مصر : أيقبلونه أم يرفضونه ؟ وقد تغلب القائلون بالرفض آخر الأمر ، بحجة أن قبول الاقتراح معناه أن مصر كانت مخطئة يوم قطعت المفاوضة ، مخطئة يوم رفضت أن تستجيب إلى طلب إنجلترا استئناف هذه المفاوضة ، مخطئة يوم لجأت إلى مجلس الأمن بحجة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ استنفدت أغراضها ، وأن بقاء القوات البريطانية فى مصر حتى تحل معاهدة جديدة محل هذه المعاهدة يعرض السلام العالمى للخطر . لذلك أعلن النقراشى (باشا) فى شدة رفض الاقتراح البرازيلى ، وأنه لن يعود إلى المفاوضة قبل جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان .

تقدم بعد ذلك اقتراح من المسيو لوبيز مندوب كولومبيا فى مجلس الأمن . والاقتراح الكولومبى يختلف عن الاقتراح البرازيلى فى أن الأول كان يدعو إلى استئناف المفاوضة إطلاقاً . أما الاقتراح الكولومبى فكان يقترح إجراء المفاوضة بالنسبة للجلاء منفصلة عن المفاوضة فى مسألة السودان . وقد رفض النقراشى (باشا) الاقتراح الكولومبى . كما رفض الاقتراح البرازيلى وبنفس الشدة . وأظهر المندوب الكولومبى دهشته لهذا الرفض ، وأرسل الأستاذ محمود أبو الفتح إلى جريدته « المصرى » يفسر هذه الدهشة بأن الاقتراح الكولومبى كان متفقاً عليه بين ممدوح (بك) رياض عضو الوفد المصرى والمسيو لوبيز المندوب الكولومبى .

أنكر ممدوح (بك) هذا الاتفاق . وجرت تحقيقات بشأنه أمام النيابة قبض فى أثنائها على أشقاء أبو الفتح ، ورفعت بشأنها دعوى أمام محكمة الجنايات ، لا تزال منظورة وأنا أكتب هذه المذكرات (٩ مايو سنة ١٩٤٨) . وقد أخبرنى غير واحد من مستشارى وفد مصر لدى مجلس الأمن ، الذين بقوا أعضاء أو مستشارين لوفد مصر لدى جمعية الأمم المتحدة ، أن ما رواه أبو الفتح كان صحيحاً ، وأن ممدوح (بك) رياض اتفق ، بعلم من النقراشى (باشا) ، مع مندوب كولومبيا على محمل الاقتراح ، وأنه قدم له مذكرة جعلها المسيو فرناندز سفير كولومبيا فى واشنجتون ، أساس الاقتراح الكولومبى حين حرره مع مسيو لو بيز . وقد أخبرنى مسيو لو بيز نفسه أن النقراشى (باشا) تحدث إليه على انفراد فى المسألة وطلب معاونته ، وأن رياض خاطب فرناندز وأعطاه المذكرة التى جعلت اساساً للاقتراح الكولومبى . وبهذا كانت دهشته يومئذ عظيمة حين رفض النقراشى (باشا) الاقتراح .

ما هو السر فى هذا الرفض ؟ ثم ما هو السر مع ذلك فى دفع لو بيز إلى تقديم اقتراحه ؟ أحسب من مجموع ما سمعته من مستشارى الوفد ومن غيرهم ممن لقيت بنيو يورك ، أن الأمر يرجع إلى الموقف الذى وقفه النقراشى (باشا) من ناحية ، وسير الكسندر كادوجان من الناحية الأخرى ، حين مرافعاتهم الأولى ، كما يرجع إلى الجو الذى أحاط بالمسألة فى نيو يورك ، والجو الذى كان محيطاً بها فى القاهرة وفى غيرها من مدن مصر وأريافها . لقد وقف ممثل مصر وممثل إنجلترا أمام مجلس الأمن موقف خصومة عنيفة أدنى ما تكون إلى العداوة السافرة ، وقد هاجم النقراشى (باشا) الإنجليز مهاجمة قاسية لقى من أجلها إكباراً وتصفيقاً فى الأوساط المصرية المختلفة . وكان ذلك يبلغ إليه يومياً بالتلغراف أو بالتليفون . لكنه رأى فى نفس الوقت أن الجو المحيط به فى ليك سكسس ليس جوًّا يدعو إلى أمل كبير ، بل لعله لم يكن يدعو إلى أمل أبداً . موقف دقيق يثير فى النفس أشد الحيرة ! النقراشى (باشا) يعلن رفضه لكل مفاوضة قبل جلاء الجنود البريطانية جلاء تاماً ناجزاً عن مصر والسودان . أفيقبل النقراشى (باشا) أن يتفاوض قبل أن يتم هذا الجلاء ؟ وما بال مجلس الأمن لا يعين لجنة من قبله تبحث الأمر وتحدد موعد الجلاء ؟ ولكن ، إذا استبعد مجلس الأمن طلب مصر من جدول أعماله ، فماذا يكون الحال ؟ وهلا تكون عودة النقراشى إلى مصر بعد ذلك محفوفة بالخطر ، خطر الفشل فى أمر يعتقد الشعب المصرى أنه على حق كل الحق فيه ؟

كان هذا سبب الحيرة وسبب التردد . وكان من أعضاء الوفد ومستشاريه من يرون

أن قبول فكرة المفاوضة ، على أية صورة من الصور ، معناها الواضح التسليم بأن المسألة المصرية مسألة ثنائية بين مصر وإنجلترا ، وليست مسألة دولية يجب أن تحل على أية صورة عن طريق مجلس الأمن . وقد كان هذا العنصر يمثل اتجاه الرأى العام المصرى ، ويمثل فى نفس الوقت أغلبية فى هيئة الوفد . أما العنصر الذى كان يميل إلى التماس حل لا تتعرض معه مصر لشطب طلبها من جدول أعمال مجلس الأمن فكانوا أقلية ، وكانوا يخشون أن يتشبثوا برأيهم إلى الحد الذى يتشبث معه الآخرون برأيهم مخافة أن يقال إنهم ضعاف العزيمة . لهذا رفض النقراشى (باشا) الاقتراح الكولومبي الذى قدم بعد اتصالات متكررة بين النقراشى (باشا) ومسيو لوبيز وبين ممدوح (بك) رياض ومسيو فرناندز .

وخيراً فعل الذين تشبثوا بالرفض . وانتصرت نظريتهم . فهم قد بدءوا بموقف صريح أمام مجلس الأمن أساسه رفض المفاوضة قبل الجلاء ، فالعدول عن هذا الموقف كان يضعفهم ، حتى فى المفاوضة مع إنجلترا ، ويضعف الروح المعنوية فى مصر ، ويدعوها للاقتناع بأن مصير مصر المحتوم معلق بالمفاوضة . وهذا ما اقتنع به النقراشى (باشا) ، وبخاصة لأنه كان متفقاً مع اتجاه الرأى العام الذى سايره بحماسة منقطعة النظير فى حملاته العدائية على إنجلترا .

كان الاقتراح البرازيلى قد رفض لأنه لم يحصل إلا على ستة أصوات ، وقرارات مجلس الأمن يجب لصدورها أن يوافق عليها سبعة على الأقل من أعضاء المجلس . ولم يحصل الاقتراح الكولومبي على هذه الأصوات السبعة ، وكان مصيره الرفض كذلك . أفتستبعد المسألة إذن من جدول الأعمال ؟ لم يكن ذلك رأى المندوب الروسى ، أندريه جروميكو ، وكان مسيو شيانج مندوب الصين لا يزال يعتقد أن فى مقدور مجلس الأمن أن يجد للمسألة حلا مقبولا . فهو يعتقد أن المشكلة الحقيقية بين مصر وإنجلترا سببها وجود القوات البريطانية فى مصر . فإذا انسحبت هذه القوات أمكن عود الدولتين للمفاوضة . لذلك اقترح أن تجرى مفاوضات حول مسألة الجلاء وتبلغ نتيجتها لمجلس الأمن قبل آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ . وكان مسيو شيانج يعتقد أن هذا الحل سيقبل من الطرفين ، لأن إنجلترا أعلنت استعدادها للجلاء عن مصر . وقد علمت حين وجودى بنيويورك أن مندوب الصين أقنع زملاءه أعضاء المجلس بهذا الحل وكان واثقاً من حصوله على الأصوات المطلوبة . لكنه ما لبث حين عرضه أن لقى معارضة من جانب مصر ومن جانب إنجلترا على سواء . فقد أعلن النقراشى (باشا) أنه لا يقبله ، وأنه لا يقبل شيئاً دون الجلاء فوراً . وأعلن مندوب إنجلترا

أنه لا يقبله لأن إنجلترا شرطت جلاءها باستبدال معاهدة جديدة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وعرضت على مصر عروضاً سخية لم تقبلها مصر . وكان موقف الأعضاء فى مجلس الأمن عجيباً . فهؤلاء الذين وافقوا مندوب الصين قبل الجلسة ، تسللوا لواذاً ، لأنهم علموا أن إنجلترا تعتبر قبول هذا الحل عملا غير ودى بالنسبة لها . وعلى ذلك رفض اقتراح الصين كذلك وانتهى المجلس بأن قرر إبقاء النزاع البريطانى المصرى معلقاً أمامه ، وللطرفين المتنازعين ولغيرهما من أعضاء المجلس أن يحركه من جديد .

كذلك أثبت مجلس الأمن مرة أخرى عجزه عن حل المنازعات الدولية حلا سلمياً .

وعاد النقراشى (باشا) إلى مصر فاستقبل فيها استقبالا رسمياً حافلا ، وأصدر جلالة الملك نطقه السامى بأن وزيره الأول أدى واجبه فى خدمة بلاده على خير وجه ، وقام بما لم يقم به غيره من قبل .

وصلت أنا نيويورك بعد مغادرة النقراشى (باشا) إياها بيومين اثنين . وقضيت بها رئيساً لوفد مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة من يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ إلى يوم ٢٦ نوفمبر من السنة نفسها . ولا حاجة بى إلى تسجيل شىء عن هذه المهمة فقد سجلت ما أردت تسجيله عنها فى التقرير الذى رفع عن أعمال الوفد الذى تشرفت برياسته فى هذه المهمة[1] .

على أننى حريص أن أذكر أننى رأيت واجباً علىّ أن أحاول من جانبى أن ألتمس حلا للنزاع المصرى الإنجليزى . فاستمرار هذا النزاع له نتائجه بالنسبة لوطنى ، وله نتائجه كذلك فى السياسة الدولية . وهو بعد نزاع يسهل فضه إذا حسنت النيات . كان ذلك تفكيرى . وكيف لا يحل وقد عرضت كل ظروفه عرضاً دولياً كاملا على مجلس الأمن ، وقد أصبح أعضاء هذا المجلس ، وأصبحت الدول القديرة على التدخل فيه ملمة بكل أطرافه .

لقد كانت حجة إنجلترا أمام مجلس الأمن أنها تتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأنها ، مع اعترافها بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، تحرص على أن يكون للسودانيين الحق ، متى بلغوا مرتبة الحكم الذاتى الكامل ، فى تقرير مصيرهم ببقاء وحدتهم مع مصر أو انفصالهم عنها . وكانت حجة مصر أنها حريصة أولا وقبل كل شىء على جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان . فإذا تم هذا الجلاء ، فلا مانع عندها من مفاوضة إنجلترا فى تنظيم علاقات الدولتين فى حدود المبادئ التى قررها ميثاق الأمم المتحدة . أما وقد رضيت إنجلترا أن تجلو قواتها من مصر فليتم هذا الجلاء ، ولتتمسك إنجلترا إن شاءت

(١) صدر هذا التقرير فى كتاب بعنوان « مصر فى هيئة الأمم المتحدة » .

بمعاهدة سنة ١٩٣٦ فلا قيمة لهذا التمسك فى أيام السلم ، فإذا وقعت حرب كان للحرب ظروفها ، وكانت مصر بحاجة ، فى أحوال العالم الحاضرة إلى الاستعانة بالدول الديموقراطية للتعاون معها فى الدفاع عن السلام العالمى ، فلماذا لا تجلو إنجلترا عن مصر وتتمسك ما شاءت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولمصر أن تقدر ، بعد هذا الجلاء ، ما تتحقق به مصلحتها ؟

أما مسألة السودان فلا محل للخلاف معها على ما للسودانيين وما ليس لهم من حق فى تقرير مصيرهم ، بعد أن يتحقق لهم الحكم الداخلى . ذلك بأنه يوم يتحقق لهم هذا الحكم الداخلى ، لن تبقى إنجلترا ولن تبقى مصر فى بلادهم ، بل يكونوا هم أصحاب الرأى مع مصر ، ولا يكون لإنجلترا يومئذ فى الأمر شأن . ومصر حين تتمسك بالوحدة الدائمة مع السودان تتمسك بها سياسة لا مبدأ ، فهى ستعمل بكل وسائلها لبقاء هذه الوحدة فى ظل السلم والطمأنينة الدولية .

أما والأمر على هذا النحو ، أفلا تستطيع أمريكا أن تبذل وساطتها لحل النزاع حلا سلمياً يحفظ على الشرق الأوسط السلام والأمن ؟

فكرت فى هذا ، ورأيت أن أسافر إلى واشنطون لأتحدث فيه مع رجال وزارة الخارجية الأمريكية ، وطلبت إلى وزيرنا أنيس (بك) عازر أن يرتب لى موعداً مع رجال الوزارة . وسافرت بالفعل وقابلتهم ، وتحدثت إليهم فى الأمر ، فإذا هم يذكرون لى أن إنجلترا قد أعلنت أنها ستسحب قواتها من فلسطين ، فإذا انسحبت كذلك من مصر لم يبق لها مستقر على شواطئ البحر الأبيض المتوسط . فلما ذكرت لهم أن إنجلترا تملك مالطة وقبرص ، وأن ذلك يكفل لها مع جبل طارق التحكم فى هذا البحر أبدوا أن الأمر يستحق البحث . ولما ذكرت لهم مسألة السودان ، وأن تمسك مصر بالوحدة سياسة تراها حيوية لها ، كما أن وحدة الولايات المتحدة حيوية ، وكما أن وحدة إنجلترا وأسكتلندا وبلاد الغال حيوية ، وأن هذه الوحدة وحدة سياسية أكثر منها وحدة مبدأ — قالوا مرة أخرى إن الأمر جدير بالبحث ، ولم يبد منهم استعداد صريح لشىء ، مما دلنى على أن الخطة التى رسمتها إنجلترا بعد الذى حدث فى مجلس الأمن كان مؤداها ألا تتدخل الولايات المتحدة فى الأمر ، وأن الولايات المتحدة قبلت هذه الخطة .

ولما عدت من نيويورك إلى مصر ، انتهزت فرصة مرورى بلندن لأتحدث فى هذا الأمر . ذلك أننى ركبت الباخرة (كوين مـارى) إلى سوث هامبتون . ومن هناك ذهبت إلى لندن أقضى بها ليلتين قبل أن أستقل الطائرة إلى القاهرة . فلما قابلت عبد الفتاح (باشا)

عمرو ، سفيرنا بلندن ، أفضيت إليه برأيي فرحب به ، بعد أن أبدى لي ضيق صدره بما وصل إليه المركز من حرج ، برغم ما بذله من جهود لإقامة علاقات مصر وإنجلترا على أساس يعتبره صالحاً . ودعا إلى غداء في اليوم التالي ، وكان وكيل وزارة الخارجية الدائم بين المدعوين فطرحت له وجهة نظري ، فكان جوابه : أنت تعلم أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين سيثير مشاكل لا يسهل التنبؤ بها ، فمن الخير أن ندع ما بين مصر وإنجلترا الآن حتى تنتهي مسألة فلسطين . وتبينت من هذا الرد مثلما تبينت من حديثي في واشنطون . تبينت أن إنجلترا تريد أن تدع مصر في بيداء سياسية مجهولة ، علها تنتهي يوماً إلى اتفاق تحت ضغط الحوادث ، على نحو ما حدث في سنة ١٩٣٦ .

ولعل مسألة إدارة السودان ، وما كان حادثاً بشأنها بين مصر وإنجلترا ، كان داخلا في نطاق هذه السياسة البريطانية .

وإدارة السودان ، أو السودنة على ما كانوا يسمونها ، فهي ، على ارتباطها الوثيق بالنزاع المصري الإنجليزي ، جديرة بشيء من التفصيل .

الفصل الثالث

مأساة ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠

الوفد يفوز فى انتخابات سنة ١٩٥٠ ويشكل الحكومة – اللجنة المالية بمجلس الشيوخ تعارض عودة الاستثناءات – الوزارة تحاول التخلص من المعارضة – استقالة رئيس ديوان المحاسبة وأسبابها – الاستجواب حول تصرفات الحكومة التى أدت إلى الاستقالة : مسألة مستشفى المواساة وكريم ثابت ومسألة مشتريات الذخيرة للجيش – مضبطة الجلسة خير تصوير لما دار فى هذا الموضوع – اقتراح تشكيل لجنة برلمانية لتحقيق المسألتين – موقف الملك من مجلس الشيوخ ومن رئيسه بعد الاستجواب – انقلاب دستورى مروع – موقف المعارضة بعد هذا الانقلاب – محاولة الحكومة تسويغ هذا الانقلاب الدستورى – الاحتجاج ومقاطعة أعمال المجلس – الموقف يقتضى رداً أكثر جرأة – موقفى من الاتحاد البرلمانى الدولى – عريضه المعارضة – مصادرة الصحف التى تنشرها – كريم ثابت ومصدر نفوذه – مسألة ترشيحه لعضوية شركة قناة السويس – الملك يجب أن يحمى رجاله – الحياة النيابية فى مصر مسرحية تمثل .

كنت بأوربا صيف سنة ١٩٤٩ على رأس وفد مصر فى مؤتمر الاتحاد البرلمانى الذى عقد بمدينة استوكهولم عاصمة السويد ، وقد علمت حينذاك أن وزارة الائتلاف التى يرأسها حسين سرى باشا استصدرت مرسوماً بتعيين محمود بك محمد محمود رئيساً لديوان المحاسبة .

وقد اغتبطت بهذا النبأ ، لأن محمود بك ، فضلاً عن كفايته وذكائه ، قد ورث عن أبيه ، محمد محمود (باشا) ، صفتى النزاهة والأنفة ، وهما صفتان لازمتان لمن يسند إليه هذا المنصب . فلما عدت إلى مصر ذهبت إلى ديوان المحاسبة وهنأت محمود بك ورجوت للديوان على يديه الخير الوفير .

وكنت معتزماً أن أسافر إلى باريس فى الأيام الأخيرة من ديسمبر لأحضر اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى . لكن الأحوال فى مصر جرت على غير ما كنت أقدر . فقد استقال سرى (باشا) رئيس الوزارة الائتلافية فجأة وألف وزارة إدارية لإجراء

الانتخابات وحددت هذه الوزارة الإدارية الأسبوع الأول من شهر يناير لإتمام عملية التصويت . فحال ذلك بيني وبين السفر إلى باريس ، واقتضى أن أبقى بمصر أرقب الحالة عن كثب .

وتمت الانتخابات وفاز الوفد فيها بالأغلبية . فألف النحاس (باشا) وزارته الوفدية ، وألقى خطاب العرش وأشار فيه كما أشار فى خطاب تأليف وزارته إلى أنه سيتبع فى الحكم سياسة قومية لا تعرف التحزب ولا المحاباة ولا المحسوبية .

على أنني كنت مع ذلك أتوقع أنها ستعيد الاستثناءات التى منحتها وزارة النحاس (باشا) السابقة ، إبان حكمها بين ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ و ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ لطائفة من الموظفين . وصدق ما توقعت فلم تمض أسابيع على ولاية الوزارة الحكم حتى بدأ مجلس الوزراء يفكر فى هذا الأمر تفكيراً جدياً انتهى إلى وضع مشروع قانون قدم إلى البرلمان بإلغاء المرسوم بقانون الذى أصدرته وزارة أحمد ماهر (باشا) فى سنة ١٩٤٥ وألغت به تلك الاستثناءات ، فلما عرض مشروع هذا القانون على اللجنة المالية بمجلس الشيوخ اعترضت أغلبيتها عليه من حيث الوضع التشريعى ، لأن الاستثناء من حق مجلس الوزراء فلا موجب لأن يصدر به تشريع خاص ، وبخاصة إذا لوحظ أن المشروع الجديد لا يعطى الموظفين حقاً عن المدة التى صدر فيها مرسوم سنة ١٩٤٤ .

اعتبرت الوزارة موقف اللجنة المالية تحدياً لها ، ولما كان الذين عارضوا القانون فى اللجنة من غير الوفديين فقد حمّلت الوزارة المعارضة كلها تبعة هذا الموقف ، وبذلك بدأت تساورها المخاوف من هذه المعارضة ، وبدأت تفكر فى الوسيلة للتخلص منها ، بعد أن كان تصميمها على التعاون معها والسير بالحياة البرلمانية من طريق هذا التعاون إلى نتائج صالحة .

ولم يدر بخاطرى يومئذ أن هذا التفكير انتقل من حيز الرأى يجول بخاطر بعض الوزراء إلى حيز التصميم المجمع عليه من رئيس الوزارة ومن زملائه جميعاً . وقد حاولت أن أجد للوزارة مخرجاً من هذا الموقف ليتصل التعاون ، ولكى لا يكون رأى قانونى أبداه أصحابه فى لجنة المالية أساساً لانقلاب شامل للحياة النيابية كلها . وفاتحت بعض الوزراء فى الأمر فاطمأنوا له . ولعلهم إنما دفعهم إلى هذه الطمأنينة أنهم كانوا لايثقون بقدرتهم على احتمال هذا الانقلاب . وسافرت على رأس الوفد الذى يمثل البرلمان المصرى فى اجتماع مجلس الاتحاد

البرلمانى الدولى بموناكو ، ثم سافرت على رأس الوفد الذى دعاه البرلمان البريطانى إلى لندن ، وعدت فى السابع والعشرين من أبريل إلى القاهرة .

وقد علمت فى أثناء غيابى بأوربا أن محمود (بك) محمد محمود استقال من رياسة ديوان المحاسبة ، ثم علمت إثر عودتى من أوربا أن مصطفى مرعى (بك) عضو المجلس وجه سؤالاً إلى رئيس مجلس الوزراء يسأله عن سبب استقالة رئيس ديوان المحاسبة . ولم أكن أعرف سبب هذه الاستقالة . وإننى لفى منزلى يوماً إذ جاءنى الدكتور إبراهيم بيومى مدكور عضو المجلس والسكرتير البرلمانى للجنة المالية وأطلعنى على قصاصة من تجارب لتقرير ديوان المحاسبة ، ولم يكن هذا التقرير قد طبع بعد ، وذكر لى أن هذه القصاصة تحوى السبب الذى من أجله استقال رئيس الديوان ، وتلا علىّ هذه القصاصة فإذا به أن مدير مستشفى المواساة بالإسكندرية ، الدكتور أحمد النقيب (باشا) ، قد أعطى إلى كريم ثابت (باشا) ، المستشار الصحفى لديوان جلالة الملك ، مبلغ خمسة آلاف جنيه أتعاباً له عن تصرف لم يعرفه ديوان المحاسبة ، وأن الديوان ينتقد هذا التصرف . وفى هذه المقابلة ذكر لى الدكتور مدكور أن الوزراة طلبت إلى محمود (بك) أن يرفع هذه العبارة من التقرير فأبى ، وأن الإباء أحدث أزمة رفع أمرها إلى القصر ، وأن محمود (بك) قابل حسن (باشا) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة بسببها ، وأن حسن (باشا) ذكر لمحمود (بك) أنه لا بأس ببقاء هذه العبارة فى التقرير ، وأن محمود (بك) رأى من مجموع ما سمع أن تصرفات فى ديوان المحاسبة ليست محل الرضا ، ولذلك قدم استقالته فقبلت فور تقديمها ، وعين أحمد (بك) إبراهيم وكيل الديوان رئيساً له .

وجاء موعد الإجابة عن السؤال الخاص باستقالة رئيس الديوان ، فلم ترض هذه الإجابة مصطفى (بك) مرعى وأراد أن يعلق عليها طويلا . فلما ذكّر باللائحة قال إنه سيقدم استجواباً . وقدم الاستجواب بالفعل وحددت لنظره جلسة فى النصف الثانى من شهر مايو .

تقدم قبل ذلك استجواب فى مجلس النواب عن الحفلات الخيرية تكلم فيه النائب المحترم إبراهيم شكرى عما يجرى فى هذه الحفلات ، وأشار خلال حديثه إلى بعض الأميرات وسيدات الطبقة العليا . فأثار هذا الحديث طُلعة الناس وتندرهم . وكان له فيما يظهر أثره فى الدوائر الرسمية وغير الرسمية .

من ذلك ما حدثنى به النحاس (باشا) حين التقينا فى حفلة دعانا إليها سفير الباكستان

فى مصر لتوديع السير رونالد كمبل سفير إنجلترا فى مصر لمناسبة اعتزاله منصبه . فقد ذهبت إلى فندق سميراميس إجابة لهذه الدعوة . فلما حان موعد الطعام أقبل النحاس (باشا) نحوى وخاطبنى قائلا : أنت رئيس الشيوخ ، ولا يجوز أن يجرى بمجلس الشيوخ مثل ما جرى بمجلس النواب فى الاستجواب المنظور عندكم . وعجبت لهذا القول ، وكان جوابى أنه ليس طبيعياً أن يقال فى هذا الاستجواب مثل ما قيل فى مجلس النواب . ولما فرغنا من تناول طعام الغداء وآن لنا أن نشكر سفير الباكستان وأن ننصرف لحق بى النحاس (باشا) وخاطبنى فى الموضوع تارة أخرى بحضور فؤاد (باشا) سراج الدين فلم أقل شيئاً ، بل قال فؤاد (باشا) : لا تخف يا رفعة الباشا فهيكل (باشا) لا يخطئ .

فكرت فى هذا الكلام ، ولم يدر بخاطرى إلا أنه يشير إلى أن الاستجواب لا يجوز أن يمس جلالة الملك بحال . وكنت أنا أقدر هذا تمام التقدير . وقد خاطبنى أحمد عبد الغفار (باشا) يوماً فى أمر الاستجواب فقلت له : قل لمصطفى (بك) مرعى إن الدستور صريح فى أن ذات جلالة الملك مصونة لا تمس ، وأنا لذلك سأمنع كل كلام يمس جلالته .

وعشية نظر الاستجواب دعيت لحفلة كان بين المدعوين إليها الأستاذ حسين الجندى وكيل مجلس الشيوخ ، فقلت له إننى أخشى أن تمنعنى صحتى من سماع الاستجواب إلى نهايته ، وإنه سيرأس الجلسة إذا أنا اضطررت لسبب أو لآخر إلى التنحى عن رياستها ، وإن الدستور صريح فى أن ذات جلالة الملك مصونة لا تمس ، وإننى لذلك مصمم على أن أمنع أى كلام فى الاستجواب يمكن أن يمس جلالة الملك .

وسمع الاستجواب فى اليوم التالى وحضر فؤاد (باشا) سراج الدين عن رئيس الحكومة ، وقد تكلم مصطفى (بك) مرعى نحو الساعتين ، ثم أجلت الجلسة إلى الغد ، وفيها أجاب فؤاد (باشا) سراج الدين نيابة عن الحكومة . وكان عنيفاً فى إجابته أضعاف ما كان مصطفى (بك) مرعى عنيفاً فى عرضه واستجوابه . ولست أريد أن أصف ما جرى فى الجلسة بخير من أن أدرج مضبطتها بنصها وتفصيلها . وغاية ما أذكره أن مصطفى (بك) مرعى لم يحضر فى اليوم الذى تكلم فيه ممثل الحكومة ، بل سافر إلى الإسكندرية بحجة أنه مسافر إلى الخارج وإن تبين من بعد أن سفره سيكون يوم السبت ، بينما تكلم ممثل الحكومة يوم الثلاثاء ، وكانت لمصطفى (بك) بذلك فرصة أن يحضر الإجابة وأن يرد عليها . وقد كان لغيابه أثر فى مصير الاستجواب ، وإن تبناه الدكتور إبراهيم بيومى مدكور ساعة أعلن غياب مصطفى (بك) مرعى فى أول جلسة الثلاثاء .

وهذا نص ما ورد فى مضبطة المجلس عن الجلستين المذكورتين ، جلستى الاثنين والثلاثاء ٢٩ ، ٣٠ من شهر مايو سنة ١٩٥٠ .

٢١ – المناقشة فى الاستجواب

الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) ، عن تصرفات بدت من الحكومة كان لها أثرها فى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة – استمرار المناقشة إلى غد

نص الاستجواب :

« حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية ، أتشرف بأن أنهى إليكم أننى أريد أن أستجوب حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة فى تصرفات بدت من الحكومة كان لها أثرها فى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

٨ مايو سنة ١٩٥٠

مصطفى مرعى

عضو مجلس الشيوخ »

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – حضرات الشيوخ المحترمين ، حينما توجهت إلى الحكومة أسألها عن الأسباب التى أدت إلى استقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق ، كنت أعلم كما كنتم تعلمون ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن كتاب الاستقالة جاء خلوا من أسبابها . ومع ذلك قدرت ، كما قدر غيرى ، أن ما نعرفه عن الرجل المستقيل من سلامة التفكير وسداد الرأى لا يتأتى معه الظن أنه استقال بدون سبب . لهذا أخذت نفسى ببحث أسباب هذه الاستقالة . وانتهيت إلى أنها استقالة تتصل بعمل الرئيس المستقيل وبخاصة تتصل بملاحظات : منها ما أبداه على وجه من وجوه الصرف بخصوص مستشفى المواساة ، منها ما أبداه على وجوه الإنفاق فى حملة فلسطين . وأردت – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن أقطع الشك باليقين ، فتقدمت للحكومة بسؤال هذا نصه :

« ما هى الأسباب التى أدت إلى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة ، وهل من هذه الأسباب ما يتصل بعمله ، وعلى وجه الخصوص هل منها ما يتصل بملاحظات أبداها

الديوان على نفقات حرب فلسطين أو على وجوه صرف الإعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة بالإسكندرية ؟ كان هذا هو سؤالى . وقد أجابت الحكومة عن هذا السؤال إجابة مقسمة قسمين :

أما القسم الأول ، فقالت الحكومة فيه إن الرئيس المستقيل لم يفصح عن أسباب استقالته ، سوى ما جاء فى الاستقالة من أنه قد عرضت ظروف خاصة تجعل من العسير عليه الاستمرار فى رياسة الديوان المذكور . وهنا أجيز لنفسى — يا حضرات الشيوخ المحترمين — أن أقف عند هذا القسم من قسمى الجواب لأستخرج منه أن للاستقالة أسباباً ، وأن هذه الأسباب ، وإن كان قد سجل فى كتاب الاستقالة أنها أسباب خاصة ، فكلمة خاصة لا تعنى أنها أسباب شخصية ، بل هى أسباب تتصل بعمل الرجل .

والدليل على ذلك أن الحكومة إذ راجعته راجعته ، فيما تقول فى هذا القسم ، قائلة إنها ستحرص على تمكين الديوان من ممارسة رقابته القانونية على موارد الدولة ومصروفاتها . وما كانت الحكومة لتراجع الرئيس المستقل بمثل هذا لو لم تكن الأسباب التى استقال منها أسباب عامة لا أسباب خاصة .

هذا استنتاج أستلخصه من عبارة الحكومة نفسها ، على أن هناك دليلا آخر ، وهو أن الدكتورة درية شفيق تحدثت إلى الرئيس المستقيل وكانت إذ تتحدث إليه تعد حديثها لتنشره جريدة المصرى ، وقد سألته السؤال الآتى :

« ذكرت الصحف — بمناسبة استقالتكم من ديوان المحاسبة — أن هذه الاستقالة كانت لأسباب شخصية ، فهل هذا صحيح ؟ فكانت الإجابة بلا » .

هذا الحديث — يا حضرات الشيوخ المحترمين — كان معداً للنشر فى جريدة «المصرى» ، لأن « بروفته » ، التى كان مقدراً لها أن تطبع ، فى يدى الآن ، ولكن قوة قادرة تدخلت فى هذا الموضوع ، فمنعت الجريدة من طبع هذا الحديث ونشره .

إذن فالظروف التى يقول عنها رئيس الديوان إنها عرضت فجعلت من العسير عليه الاستمرار فى رياسة الديوان ، هى ظروف عامة تتصل بعمله ، أو من غير شك أن الحكومة التى تلقت هذه الاستقالة قد فهمت أن هذه الظروف ظروف عامة .

وهنا — يا حضرات الشيوخ المحترمين — كان لزاما على الحكومة ، لتؤدى واجبها على النحو المرغوب فيه ، أن تسأل الرجل عن هذه الظروف .

والواقع — يا حضرات الشيوخ المحترمين — أنها سألته ، وأنه طالعها بها ، وكان على

الحكومة وقد عرفت هذه العقبات أن تذللها . لأن هذه العقبات تحول بينه وبين أداء واجبه على الوجه الأكمل . فى هذا إبراء لذمتها . لكن الحكومة تقول إنها عملت على إقناعه بالعدول عن استقالته مؤكدة له حرصها على تمكين ديوان المحاسبة من ممارسة رقابته القانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها . ولكن سعادة رئيس الديوان السابق . مع الأسف الشديد أصر على الاستقالة . فالحكومة هنا فى عبارتها تقول إن الذى كان منها هو أنها تؤكد باللسان أنها مستعدة لتمكين الديوان من أن يؤدى واجبه .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

أرى هنا قصوراً من الحكومة فى أداء واجبها ، وكنت أود أن تقول إننى أقف مع الرجل بعد أن أيقنت أنه على حق ، وإننى أظاهره وأعضده . لو قالت الحكومة ذلك لأبرأت ذمتها . ولكن ، وهى هنا مريرة ، لا تقول الحكومة ولا تستطيع أن تقول إنها وقفت إلى جوار الرجل تعضده وتسنده ، وإنما تقول اعدل عن استقالتك وتغاض ، هذا معنى كلام الحكومة .

والقسم الثانى من إجابة الحكومة هو : أما أن الاستقالة متصلة بملاحظات أبداها الديوان على نفقات حرب فلسطين ، أو على وجوه صرف الإعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة ، فالجواب عنه أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بإنشاء ديوان المحاسبة قد نص فى مادته التاسعة على حق الديوان فى إبداء الملاحظات على صرف الاعتمادات . وفى حالة وقوع الخلاف بين الديوان وإحدى الوزارات أو المصالح يعرض الخلاف على مجلس الوزراء للفصل فيه ، وإنه لم يحدث فى عهد الحكومة القائمة أى خلاف بين الديوان وبين وزارتى الحربية والصحة فى صدد هذين الموضوعين .

انظروا – يا حضرات الشيوخ المحترمين – إلى المهم فى هذا الموضوع . فعلى العكس ، ما وصل من ملاحظات فى هذا الشأن قد جعلته الجهات المختصة محل العناية التامة وإذن بمقتضى صريح لفظ الرد ، هناك ملاحظات أبداها رئيس الديوان على هاتين المسألتين : مسألة مستشفى المواساة ، ومسألة نفقات حملة فلسطين وكل ما قالته الحكومة إنها أحلت هذه الملاحظات محلها من الرعاية .

وهنا – يا حضرات الشيوخ المحترمين – لب الاستجواب . وذلك لأننى هنا أراجع الحكومة ، وأقول إن هذا الذى تقولينه لا يتفق مع الواقع ، بل يؤسفنى أن أقول إنه يناقض الواقع ، وإلى حضراتكم البيان .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – أريد أن أعرف فى أى عهد من

عهود الحكومات حدثت هذه المخالفات ، لأنه ليس لدى فكرة عن هذه المخالفات ، لا سيما مسألة مستشفى المواساة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – ماذا يقصد حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين الجندى من ذكر العهود والحكومات ؟

لا يصح لنا أن نقارن عهداً بعهد ، ولا حكومة بحكومة ، والبلد ضائع بين هذا وذاك . نحن فى وقت لا يصح لنا أن تدخل فيه الحزبية والحكومات المختلفة ، وأرجو من حضرات الشيوخ المحترمين أن يقدروا رسالتهم فى هذا الاستجواب . وأن يرفعوا هذه المسألة فوق الحزبية وفوق العهود .

قلت إن الحكومة إذ تزعم أن للديوان ملاحظات فى شأن المسألتين ، وأنها أحلت هذه الملاحظات محل العناية والرعاية قد جانبت الصواب والحق . وفيما يتصل بالمسألة الأولى وهى مسألة مستشفى المواساة ، تبين للديوان عند تحقيقه وجوه الصرف ، وجوه صرف مستشفى فؤاد الأول – وحضراتكم تعلمون أن هذا المستشفى قد صدر به مرسوم بقانون سنة ١٩٣٩ ثم صار معهداً خيرياً – تبين له أن هذا المعهد كان فى الأصل يطلق عليه اسم مستشفى المواساة ، وكانت تملكه وتديره جمعية المواساة .

ولكن عندما ناءت هذه الجمعية بحمله رؤى ، للخلاص من ذلك ، ولكى يتمكن المستشفى من أداء واجبه ، أن تخرج الجمعية عن المستشفى ، وأن تمنحه الحكومة إعانة قدرها عشرون ألفاً من الجنيهات سنوياً ، وأن تمنحه البلدية إعانة قدرها خمسة آلاف جنيه ، على أن يكون للمستشفى معهدًا طبياً خيرياً يحمل اسم المغفور له الملك فؤاد الأول . وعلى هذا صدر مرسوم بنظام هذا المعهد الخيرى ، وقد نص المرسوم على أن يعين رئيس هذا المعهد بمرسوم ملكى ، وعلى أن يتكون مجلس إدارته من تسعة أعضاء : ثلاثة منهم يختارهم وزير الصحة ، وثلاثة تختارهم جمعية المواساة ، وثلاثة تختارهم البلدية ، وقد سن هذا المجلس لائحة داخلية للمستشفى إذا ما صدق عليها وزير الصحة العمومية أصبحت قانوناً نافذًا

وعلى هذا الأساس – يا حضرات الشيوخ المحترمين – انبسطت يد ديوان المحاسبة على هذه المؤسسة ، لأن فى قانون إنشائه نصاً صريحاً يقضى بأن تمتد رقابة الديوان على كل مؤسسة تعان ، كما تمتد على فروع الحكومة سواء بسواء .

ذهب رجال الديوان يبحثون — أداء لواجبهم — فإذا بهم يجدون خمسة آلاف من الجنيهات تخرج من مال هذا المعهد الخيرى الذى تعينه الحكومة ، وتعينه البلدية ، ويعينه الخيرون من الناس ، صرف هذا المبلغ بتحويل على بنك مصر تاريخه ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ ، لشخص معين ، هو كريم ثابت (باشا) ، ورقم هذا الشيك هو ١٥٢١٢ ، وفى دفتر الصرف ذكر مقابل هذا المبلغ الذى تسلمه (الباشا) ، إنه للدعاية ، والنشر الخاصين باليانصيب والإعانات .

حضرات الشيوخ المحترمين،

وقف رجال الديوان عند هذه العبارة ، فتمثلت لهم مجموعة من ثلاث مخالفات ، وما خفى كان أعظم . أولى هذه المخالفات ، أن اللائحة الداخلية لهذا المستشفى تقضى بأن كل وجه من وجوه الإنفاق يزيد على ٣٠٠ جنيه يتعين عرضه على مجلس الإدارة ، وهذا الأمر لم يعرض على مجلس الإدارة .

وثانية هذه المخالفات ، أن هذا المبلغ كان يجب أن يكون مؤيداً بالدليل ، أو بالأدلة التى تبين وجوه إنفاقه . ولكن لم يكن لهذا المبلغ مستندات .

وثالثة المخالفات — أن الديوان قد راعى أن هذا المعهد الخيرى الذى تعينه الدولة ، وتعينه البلدية ، ويمد يده لرجال الخير يسألهم المعونة — يسخى هذا السخاء ، فيعطى خمسة آلاف من الجنيهات مقابل ما قيل إنه بروباجندا ، ودعاية خاصة باليانصيب .

كتب الديوان إلى وزارة الصحة العمومية فى فبراير ومارس سنة ١٩٥٠ يستنبئها النبأ الصحيح ، ويكشف عن هذه المخالفات المرة بعد المرة ، لوزير الصحة ، فى عهد هذه الحكومة

لا أقول هذا لأننى أميز حكومة على أخرى ، ولكن أقوله ردا على سؤال لأحد الزملاء عن العهد الذى وقع فيه هذا . يكتب الديوان ، ويقول إن هناك مخالفات ثلاثا ، فلا تحرك وزارة الصحة ساكنا على الرغم من استعجالها . لم يسع الرجل — وهو رئيس الديوان السابق — أمام هذا وهو يعد تقريره السنوى ، إلا أن يورد فى تقريره العباره الآتية . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — فى أى تقرير وردت هذه العبارة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) — أقول — تحت مسئوليتى إنى سألت الرجل : هل حقاً جاء ذلك فى مشروع التقرير الذى أرسلته إلى المطبعة الأميرية ؟ قال نعم ، وإن كتبت إلى فإنى على استعداد لأن أؤيد ما قلته كتابة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لا يمكن أن تستند المناقشة فى مثل هذا الاستجواب

إلى مثل هذه الأسس ، وهى أن يقف المستجوب ، ويقول إنه قد نمى إلى علمى أن فى مشروع التقرير الذى سيقدم إلى البرلمان بعد كذا من الشهور عبارة كذا ، وإنه سأل كاتب هذه العبارة عن صحتها فقال نعم ، إننى أعترض على سرد هذه العبارات التى لا يمكن للمجلس أن يتحقق من صحتها .

حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الجليل أبوسمرة (باشا) — هل منع التقرير من الطبع ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — هذا غير صحيح .

الرئيس — لقد قال حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) إن رئيس ديوان المحاسبة السابق أطلعه على هذه العبارة وقال له إنها كانت سترد فى تقريره .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إنى أتساءل ، هل جرت التقاليد البرلمانية فى هذا المجلس بأن يستند المستجوب فى مناقشته إلى عبارة فى ورقة بين يديه لا نعرف مبلغها من الصحة ، أو بما ينشر فى الصحف ؟ ويقول إنه نمى إلى علمه كذا ، وسأل كاتب العبارة عن صحتها فقال نعم ؟

أعتقد أنه إذا أقر المجلس مثل هذه السابقة ، فإنه لا يمكن الوقوف عند حد للمناقشة .

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظة — أرى أن يترك المستجوب كى يمكن للمجلس أن يتابع الفكرة ويستوعب هذا الموضوع القومى ، كما أرجو — ونحن هنا فى دور التحقيق وسماع الوقائع — معالى الوزير عدم المقاطعة ، وله بعد ذلك أن يقول ما يشاء .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إننى أتكلم من حيث الشكل . وقد قلت إن لهذا المجلس تقاليد فى المناقشة ، حتى إننا لا نقبل الاستناد فى ذكر الوقائع إلى الصحف وما ورد بها من أحاديث ومن وقائع ، فلا يليق أن يأتى مصطفى (بك) مرعى هنا ، ويذكر للمجلس أن هناك ورقة يقول فيها إنه نمى إلى علمى . . . .

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظه — اتركونا نفهم الموضوع ، فعند سرد الوقائع يمكن تقديرها .

الرئيس — الذى أفهمه أن رئيس الديوان أعطى حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) ورقة ، وقال له إن الذى دون فيها هو قولى .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى (بك) — بل أكثر من هذا ، فإن رئيس ديوان المحاسبة كتبها فى مشروع تقريره ، وأرسلت إلى المطبعة لطبعها . وفعلا طبعت البروفة .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — لقد رأيت البروفة بنفسى وفيها هذا

الذى سيقرأ الآن .

حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو الفتوح – لأول مرة فى التاريخ أسمع أن حضرات الأعضاء يذهبون إلى المطبعة ليطلعوا على البروفات .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – لم يسع رئيس الديوان ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، إلا أن يورد فى مشروع تقريره الذى فرغ منه كاملا وأرسله إلى المطبعة الأميرية – وخذوا عنى هذا كمسئول – إلا أن يورد هذه العبارات ، فقال : « تبين أن هناك مبلغ خمسة آلاف جنيه بموجب الشيك رقم ١٥٢١٢ بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ على بنك مصر ، وقيد المبلغ المذكور بدفاتر المصروفات على أنه مصروف لشخص معين ، على أنه (بروباجندا ودعاية ونشر خاصة باليانصيب والإعانات) وقد استرعى نظر الديوان حين فحص هذا الموضوع أنه لم يكن هناك ضمن مستندات الصرف أى مستند خاص بمفردات هذا المبلغ ، ولا بالأوجه التى أنفق فيها ، فضلا عن عدم الحصول على موافقة مجلس الإدارة على هذا الإجراء ، خلافاً لما تقضى به أحكام اللائحة الداخلية من وجوب عرض كل مصروف يزيد على ٣٠٠ جنيه على المجلس المذكور ، كما استرعى النظر من ناحية أخرى ضخامة هذا المبلغ بالقياس إلى أعمال الدعاية التى قيل بإنفاقه فيها » .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

كتب الرجل هذا فى مشروع تقريره ، وقال إن فى هذا الذى اكتشفه الديوان ثلاث مخالفات واضحة – وأنا أقول إن هناك مخالفات أخرى أخطر وأضخم ، وخطورتها تأتى من ناحية الرجل الذى أخذ ذلك المال .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إنى أعترض على هذا النحو الذى تتجه فيه المناقشة ونحن هنا لسنا بصدد سماع «حواديت» ، وإنما نحن بصدد استجواب ، والاستجواب هو اتهام موجه إلى الحكومة عن تصرفات بدت منها . أما هذا الكلام فمجال المناقشة فيه عند عرض تقرير ديوان المحاسبة ، كما أنه لا يجوز اتهام رجل لا يملك الدفاع عن نفسه . لهذا يجب أن ينحصر الكلام فى الاستجواب وفيما ينصب على تصرفات الحكومة . وإنى أسجل هذا للمبدأ ، وأرجو أن تنفذ اللائحة ، لأن فتح الباب على هذا الوضع سيخلق تقاليد فى غاية الخطورة .

الرئيس – أفهم من كلام معالى وزير الداخلية ، أن يكون الكلام فى الاستجواب عن تصرفات الحكومة التى أدت إلى استقالة رئيس الديوان ، وذلك هو الواجب .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) — عندما أقول إن الحكومة تغاضت عن مخالفة ، فيجب أن أشرح وأوضح موضوع المخالفة وأن أبين من المخالف .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إنى ألفت النظر إلى اتباع تقاليد المجلس واللائحة الداخلية .

الرئيس — الذى يهمنا هو ما فعلته الحكومة فى هذا الصدد ، دون سواه .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى باشا — إذا استجوب وزير الداخلية عن مخالفة وقعت وأهملت فيها الحكومة . أليس من حق المستجوب أن يبين هذه المخالفة ، وأن يوضح ظروفها وملابساتها للمجلس ؟ إن المقاطعة للمستجوب على هذا النحو لا تليق .

(ضجة من اليمين) .

الرئيس — إن الاستجواب خاص بتصرفات الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إن السكوت عن ملاحقة المخالفة والبحث عنها تصرف من الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — قلت يا حضرات الشيوخ المحترمين إن فى المسألة مخالفات أخطر من تلك التى سجلها ديوان المحاسبة . ذلك أن هذا الإنسان الذى استولى على هذا المبلغ ليس إنساناً عادياً ، فهو موظف يشغل وظيفة كبرى ، وقد لا يلزم — إذا ما قلت إنه موظف — أن يكون موظفاً فى الحكومة ، إذ هو موظف فيما هو شبيه بالحكومة

الرئيس — المبلغ الذى صرف وقيل إنه أنفق فى الدعاية وكيت وكيت ، هل تبين ، عندما سئلت وزارة الصحة بشأنه ، أنه أنفق أم لا ؟

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم مدكور — هذا السؤال يوجه للحكومة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — هذه هى الصفة الأولى التى تتبينون فيها خطورة الفعلة وتجعل منها أمراً غير عادى ، لأن هذا الشخص يعمل فى مؤسسة إن لم تكن حكومية خالصة فهى شبه حكومية ويشغل فيها وظيفة كبرى ، ألا وهى مستشار الإذاعة .

والمسألة الأخرى هى أنه ممن تشرفوا بالالتحاق بخدمة ديوان جلالة الملك لأنه مستشار صحفى ، وقد يكون وقت أخذه المبلغ لم يكن قد حظى بهذا الشرف . ولكن وقد تبين على أبسط الفروض أن هناك شبهة على هذه اليد التى حظى صاحبها بهذا الشرف ، فقد كان حقاً على الحكومة بحكم الولاء للجالس على العرش ذاته ألا تسكت ، وهنا محل الكلام فى مسئولية الحكومة .

أنا لست عابثاً ولا هازلاً . فشخصية الرجل وصفته إذ التحق بهذا الركب الكريم ما كانتا تجيزان أبداً للحكومة أن تسكت . ومادامت هناك شبهة ، فمن الخير فى إنسان هذا شأنه أن يحقق معه ، وأن تهتم الجهة الحكومية المختصة بهذا الأمر ، وأن تبحث لترى الرأى الحق ، حتى إذا ما بان أن الرجل برىء فيها ونعمت ، وهو خليق أن يحظى حيث هو بمكان الشرف .

أما إن كان العكس ، فواجب الولاء للجالس على العرش نفسه وواجب الولاء للبلد التى تطمع فى أن ترى قوانينها تسود الكافة ولا تسود فرداً دون فرد ، أن تتبين الأمر . وهذا هو ما أنعاه على الحكومة .

ياحضرات الشيوخ المحترمين ، بروباجندة ودعاية ونشر خاصة باليانصيب ، بروباجندة ودعاية ونشر خاصة باليانصيب !

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل هذا هو موضوع الاستجواب يا سعادة الرئيس ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – نعم .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أنا أحتكم إلى سعادة رئيس المجلس .

الرئيس – هل صرف هذا المبلغ فى سنة ١٩٤٨ ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – من المعروف أنه فى سنة ١٩٤٨ كان كريم ثابت باشا رئيساً لتحرير المقطم ، فهل هذا الكلام داخل فى الاستجواب ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – وماذا كان فى سنة ١٩٥٠ ؟

قلت فيه شبهة . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أنا أتكلم فى اللائحة : هل هذه الوقائع تدخل فى موضوع الاستجواب ؟

إنى أحتكم إلى سعادة الرئيس .

الرئيس – أرجو الاقتصار على الوقائع المتصلة بالاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم رشيد – هل يسمح حضرة المستجوب بأن يوضح لنا ، هل الحكومة منعت رئيس ديوان المحاسبة . . .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – أنا أوضح كما أرى لا كما يرى لى حضرة الشيخ المحترم .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لا ، ليس كما ترى ، بل إن كرامات الناس ليست عرضة لمثل هذا .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — أنا متأكد أنك معى بقلبك .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لا ، لا . وستسمع ردى الآن ، والموضوع يجر إلى تعبيرات وألفاظ يجب ألا تقال ، بل إنها قيلت فعلا ، وسوف أطلب عدم إثباتها فى المضبطة ؛ وكفى ما نحن فيه .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — إن ما نحن فيه نجم من السكوت على مثل هذا .

بروباجندة ، دعاية ، نشر خاصة باليانصيب ! !

حضرة الشيخ المحترم نجيب إسكندر باشا —هل يمكن لحضرة المستجوب أن يوضح للمجلس تاريخ أول ملاحظة فى هذا الموضوع لوزارة الصحة ؟

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك — ما هذا يا أخى ؟ هل تريد أن تدافع عن نفسك ؟ ليس من حقك هذا ، فدعنا لنستمع إلى كلام حضرة المستجوب .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور نجيب إسكندر باشا — لا ، إنما أريد أن أتبين صحة الواقعة ، وأسأل حضرة المستجوب إيضاحاً ، فلماذا يتدخل فريد بك وليس له شأن فى الموضوع؟

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك — المجلس يريد أن يسمع .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — بروباجندة ودعاية ونشر خاصة بالإعانات . تشرفت ببيان أن اليانصيب فى هذا العهد له متعهد ، وقد بقى موضوع الإعانات . وهذه تستحق منكم وقتًا ، لماذا ؟ الحكومة هى التى تعين المستشفى بعشرين ألف جنيه ، والبلدية تعينها بخمسة آلاف جنيه .

وقد حدث — ياحضرات الشيوخ المحترمين — أن تقدم هذا المستشفى لمجلس الوزراء فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، قائلا إنه فى حاجة إلى عيادة خارجية ، فما وسع مجلس الوزراء إلا أن قرر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ إعانة قدرها خمسون ألف جنيه .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس باشا — غير العشرين ألفاً ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — نعم ، وقد عرض عليكم هذا الاعتماد فى

حينه وأقررتموه فى شكل قانون . وإذا كانت الإعانات من الأشياء التى يؤخذ عنها أتعاب ، فهل منها إعانة الحكومة ؟

مكتوب : بروباجندا ودعاية ونشر خاصة باليانصيب والإعانات ، والحكومة هى التى تعين ، والإعانة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وهذا المبلغ أخذ فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ ، فهل ينفتح باب الشك والتساؤل حول إعانة الحكومة ، هل هى من الإعانات التى لوحظت فى صرف المبلغ ؟

ومادام الأجر مدفوعاً للإعانات ، والإعانات لا تكون إلا من الحكومة أو البلدية ، ومن الناس الذين يعينون المستشفى ، إذن فالوجه الأول من وجوه الإعانات هو الحكومة . وقد قررت فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ أن تعين هذا المستشفى بخمسين ألف جنيه . فإذا كان ما كتب فى دفتر صرف هذا المستشفى هو أن المبلغ دفع مقابل بروباجندا ودعاية ونشر خاصة باليانصيب والإعانات ، ينفتح الشك – يا حضرات الشيوخ المحترمين – حول إعانة الحكومة باعتبارها من بين هذه الإعانات .

بقيت الإعانات الأخرى ، فخيار الناس فى الإسكندرية وغيرها دفعوا تبرعات يمكن أن يقال عنها إعانات ، فتكون قبيحة أيضا ، وينفتح جرح دام ، فالرجل الطيب الخير الذى نذهب إليه متوسلين أن يدفع المبلغ كذا إعانة ، يموت الخير فى قلبه يوم يعرف أننا مأجورون .

فالخير لهذا المستشفى – لو أن فيه من يرعى الله والحق – ألا يكتب ولا يقال إن من يستدرون عطف الخيرين يكونون مأجورين على ذلك ، لأن هذا فضلا عن كونه عاراً ، فهو يمنع الخيرين عن فعل الخير .

هذه هى الجناية الخطيرة .

أنا لا أقطع يا حضرات الشيوخ المحترمين ، ولا أؤاخذ الحكومة على أساس القطع والتأكيد ، ولكنى أقول إن الشك باد ، وباد فى أقوى صوره . مخالفات ، ومخالفات خطيرة ، تتصل بشخص له الآن مركز خطير فى هذا البلد .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل هذا كلام يجوز أن يقال ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – لا أسمح أن يعقب على كلامى بأنه لا يجوز أن يقال .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إذن فسر ما تقول .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – لا أفسر .

حضرات الشيوخ المحترمين – أردت ، قبل أن آخذ مسئولية الكلام فى هذا الموضوع من فوق هذا المنبر – أن أفهم ماذا قال هذا الرجل ؟ أو ماذا قالت عنه وزارة الصحة ، أو مدير مستشفى المواساة ؟ .

اتجهت إلى رئيس ديوان المحاسبة الحالى ، وحدثته تليفونيًا ، وقلت له : إنى قدمت استجوابا بخصوص استقالة الرئيس السابق ، فهل عندك ما أرد به على الملاحظة التى وردت فى تقرير رئيس الديوان المستقيل ؟ فإن كان عندك رد أو دفاع ، فأكون سعيدًا لو أذنت فى أن أحضر ، أو أرسلت إلى ما عنـــدك ، لأطلع عليه قبل أن أقول أية كلمة . فبخل على رئيس الديوان الحالى باطلاعى على أى شيء ، وقال إن هذا سر لا يمكننى أن أطلعك عليه . فقلت له ، إنك فى الديوان تمثل البرلمان ، بل إن الديوان كله نائب عن البرلمان ، بل هو عين البرلمان على ميزانية الدولة ، فإن أنا طلبت منك – كشيخ – أن تطلعنى على ورقة عندك ، فأنا فى حدود حقى . فقال : لا ، ومع ذلك فقد وافانى نبأ ما حصل دفاعا عن هذه المسألة . أتدرون ما هو ؟ أن يجمع مجلس إدارة جمعية المواساة ، ليقرر ما يدفع الشبهة ، إذ من المخالفات الثابتة أن الأمر لم يعرض على مجلس الإدارة كما تقضى اللائحة . وهذا ما قاله رئيس الديوان ، وكل واحد يقول هذا ، مادام فيه لائحة ، وفيها هذا النص .

يجمعون مجلس إدارة المواساة بعد تقديم الاستجواب كى يقول :

ليس فى الإمكان أبدع مما كان . والباشا مشكور على خير ما قدم !

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن كان هذا صحيحاً ، فأنا مضطر أن أتلمس – لأن رئيس الديوان بخل على بالرد – وآخذ بكل ما أسمعه ، فإن كان هذا الذى سمعته صحيحاً من أن مجلس إدارة مستشفى المواساة اجتمع بعد الاستجواب ، ليقرر أن هذا المبلغ قليل بالنسبة للجهد الذى بذل – فيا حضرات الشيوخ المحترمين ، يلزمنا هنا أن نصارحهم بأن التصفيق للجريمة لا ينفى كونها جريمة ، وأن الإعجاب بالمجرم يؤثم المعجب ولا يبرئ المجرم .

كما قيل بعد تقديم الاستجواب إن هذا الكلام لا يجوز على أحد .

ماذا يبقى بعد ذلك ؟ بقى ما سأل عنه معالى الرئيس : هل هذه المبالغ صرفت ؟ نعم صرفت لهذا الشخص المعين ، مقولا فى وثيقة صرفها إنها صرفت لقاء عمل – ولم يتقدم أى دليل على أن هذا العمل عُمل ، وليس هناك قصاصة ورق وليس هناك إعـــلان يانصيب – ولو كان يانصيباً فإن لليانصيب متعهدًا خاصًا .

الرئيس – لم أسأل هل المبلغ صرف لفلان أو لم يصرف ، وإنما أسأل هل هناك مثلا إعلانات نشرت فعلا فى جريدة « المقطم » أو غيرها عن مستشفى المواساة ، فاستحقت هذا المبلغ ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – أين الدليل ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل هذا استجواب ؟

الرئيس – أليس كذلك ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا ، ليس هذا استجواباً أبداً .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا – أريد أن أعرف من حضرة المستجوب من الذى أمر بصرف مبلغ الخمسة آلاف جنيه ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – الدكتور النقيب باشا هو الذى أمر بصرفه .

حضرة الشيخ المحترم عبد اللطيف إسماعيل زعزوع بك – لقد صرف بأمر مجلس الإدارة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى – لقد صرف دون موافقة مجلس الإدارة ، ولم يوافق مجلس الإدارة على الصرف إلا بعد تقديم الاستجواب

والأمر هو أننا مهما ترفقنا فى اللفظ ولنا ما استطعنا أن نلين ، وسايرنا ما استطعنا أن نساير بشرط ألا تبلغ المسايرة حد الإخلال بالواجب نحو هذا البلد المسكين ، فلا شك أن هناك شبهة وأية شبهة نحو شخص كبير ، وإن لم يكن كبيراً يوم أخذ المبلغ فى شهر يناير سنة ١٩٤٨ ، فقد كان كبيرًا عندما قدم ديوان المحاسبة تقريره الذى يقول إن هناك مظنة كان على الحكومة حتماً مقضياً أن تتحرك للواجبين معًا : واجبها نحو العرش – ونحن جميعاً له فداء – وواجبها نحو البلاد . والرجل كتب التقرير اكتفاء بهذا القدر من الإيمان وسكت حتى جاءت حوادث أخرى سأتشرف ببيانها وأجمع أمره على أن يستقيل . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا – قبل أن نصل للاستقالة أود أن أسأل : هل عندما قدم التقرير للمطبعة توقف الطبع ؟ .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك –نعم لقد توقف طبع التقرير .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – مَن الذى أوقفه ؟ هذا غير صحيح ، ولا يصح الإدلاء بوقائع غير صحيحة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – أنا أقول لا أعرف .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – من هنا تأتى مسئولية الحكومة إن كان التقرير فعلا أوقف طبعه ، ومن الذى أوقفه ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – ألم يذهب التقرير إلى المطبعة الأميرية ؟
ياحضرات الشيوخ المحترمين ،

أنا مأذون لى أن أنقل إليكم على لسان رئيس ديوان المحاسبة المستقيل أن هذا الذى تشرفت بتلاوته بين أيديكم كتب فى تقرير وأعد كاملا ، والذى أعده رئيس الديوان وأرسله للمطبعة الأميرية لطبعه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل التقرير جاء وليست به هذه العبارة – إن كانت قد ذكرت فى التقرير – حتى تستجوب الحكومة عن ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – بقيت كلمة أخيرة فى هذه المسألة . قد يقال إن تقرير الديوان لم يقدم ، وإن ولاية المجلس تأتى عندما يرد التقرير وينظر فيه .

ياحضرات الشيوخ المحترمين ، أنتم أكرم على أنفسكم من أن تقرروا سابقة خطيرة كهذه فعندما يقدم التقرير سننظره ونقدم تقريرنا عنه . ولكن ليس معنى هذا أنه عندما يدق سمعى حادث أو يقرع أذنى أمر خطير كهذا قبل تقديم التقرير نسكت عنه ،وإلا صارت الرقابة البرلمانية حبرًا على ورق .

أنا شيخ حديث لم أكمل سنة . ولكنى رأيت أن تقارير ديوان المحاسبة تأتى متأخرة . ونحن فى هذا كغيرنا ، لأنه فى فرنسا لوحظ فى سنة من السنين أن تقرير ديوان المحاسبة عرض بعد أربع سنين . فهل معنى هذا ياحضرات الشيوخ المحترمين أنه حينما تبدو لى ملاحظة – كان مقدراً أنها من الملاحظات التى سترد على التقرير – أقف مكتوف اليدين وأنتظرها ؟ أظن لا ، وإلا ضاعت الرقابة البرلمانية ، فعندما يرد التقرير نرحب به ، ولا يغير هذا ألا نقتصر على ما يلاحظه ديوان المحاسبة أو غيره مما يقع تحت سمعى ، مثل مسألة مستشفى المواساة .

حضرة الشيخ المحترم عبد اللطيف إسماعيل زعزوع – وماذا تعمل الحكومة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – سأقول لك ما تعمله الحكومة . لقد قدم رئيس ديوان المحاسبة استقالته لرئيس الحكومة ، وأحيط علما بها ، وكان الجواب على هذه الاستقالة « معلهش » يامحمود بك ، اشتغل . فهل يريد حضرة الشيخ المحترم أن أزيده أكثر من ذلك ؟

بقيت مسألة أخرى فى خصوص هذا هى أقرب إلى التفاصيل : ٥٠٠٠ جنيه تعطى لإنسان ما ، على أنها أجر عام أو عمولة ، فإن كانت أجر عام يجب أن يؤخذ عليها ضريبة كسب عمل ، وإن كانت عمولة فهى تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وإنما الباشا

الذى دفع المبلغ للباشا الثانى ، أليس خاضعاً لقانون الضرائب مثلى ومثلك ؟ أين حق الدولة ؟ لايوجد .

إننى لم أتنبه إلى هذه الحالة ، ولكنه انتهى إلى أن زميلا فى مجلس النواب قدم سؤالا ذكر فيه أنه بموجب شيك على بنك مصر دفعت إدارة مستشفى المواساة ٥٠٠٠ إلى كريم ثابت باشا على سبيل العمولة من التبرعات التى يجمعها المستشفى المذكور . وقد عزاها حضرة النائب المحترم إلى أنها مقابل تبرعات . وإذا كان الأمر كذلك فإنه يلحقه العوار الذى تشرفت ببيانه .

فهل حصلت مصلحة الضرائب ماهو مستحق على سعادته مقابل هذا المبلغ ، وما نوع الضرائب التى حصلت وبأى تاريخ حصلت ؟ وإذا لم يكن التحصيل قد تم فما نوع الضريبة ؟ هل هى ضريبة الأرباح التجارية أو ضريبة كسب العمل ؟ وهل تنوى المصلحة تحصيلها وتوقيع الجزاء الذى ترتب على عدم دفعها ؟ ومتى يسقط حق المصلحة فى التحصيل ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك – وماذا كان الجواب على هذا السؤال ؟

الرئيس – هذا السؤال وجه فى مجلس النواب .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك – أنتقل إلى المسألة الأخرى ، وهى أخطر عندى وعند البلاد ، وهى مسألة نفقات حملة فلسطين . ولعلكم تذكرون يا حضرات الشيوخ أنه حين عقدنا العزم على أن نوجه جيشنا إلى فلسطين ، قرر مجلس الوزراء القائم حينذاك أنه يلزم أن يرخص لوزارة الحربية فى أن تتحلل من جميع القيود المالية ، وعلى ذلك أصدر مجلس الوزراء قراراً فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ قضى بهذا الترخيص لوزارة الحربية . وبذلك أصبح مقررا من هذا التاريخ أن وجوه الإنفاق التى تنفقها وزارة الحربية لا تلتزم فيها بأن تتقيد بالقيود المالية العادية . وفى اليوم نفسه ، أى فى ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ ، أصدر وزير الحربية قرارًا شكل فيه لجنة أسماها لجنة احتياجات القوة المسلحة .خولها سلطة إبرام الصفقات التى تلزم لسد حاجة الجيش من المؤن والذخيرة .

أصبحت هذه اللجنة ، ياحضرات الشيوخ المحترمين ، صاحبة السلطة المطلقة فى أن تشترى أو تستولى لحساب الجيش على ما تشاء ، لا يقيدها إلا قيد الضمائر ، وقيد آخر كان قد احتاط له مجلس الوزراء فى مايو سنة ١٩٤٨ وهو أن تكون كل صفقة بمستنداتها . وعلى هذا جرى العمل .

يا حضرات الشيوخ المحترمين – ستسمعون منى المزعج المؤلم ، ولكن أرجو أن تقدروا أنه ليس عيباً أن نخطئ ، فالخطأ جائز ، ومن لا يخطئ لا يعمل ، ولكن العيب كل العيب فى

ألا نعتبر بأخطائنا وأن نتغاضى عنها وهى قائمة تصيح .

فإن جئت هنا لأحدثكم بأخطاء ، فإنى آسف لها غاية الأسف . وإنما يخفف عنى ، وأرجو أن يخفف عنكم ، أن نأخذ من هذه الأخطاء العبرة والموعظة .

كان هناك موردون يوردون للجيش الذخيرة والمؤن ، ومنهم موردون ما سمعنا عليهم من سوء ، ولكن هناك أيضًا موردين كانوا على غير هذا .كانوا بحيث اعتقد رجالنا فى جبهة القتال أن هناك من هو متآمر عليهم لكيلا ترسل لهم ذخيرة للقتال .

ياحضرات الشيوخ – سأسوق لكم أمثلة ، لأن ما عندى كثير ، وما عند رئيس الديوان أكثر ، وما عند الله أكثر وأكثر وأعظم وأضخم . مورد مصرى اسمه رودى رجيله ، كان فى خدمة بنك من البنوك وصدر ضده حكم من محكمة الجنايات .

اتفق هذا الشخص مع اللجنة التى سميناها « لجنة احتياجات القوات المسلحة » على أن يورد خمسين ألف طلقة مضادة للدبابات مشروط فيها أن تكون مطابقة تماماً للنوع الأمريكى وبنفس المواصفات للمواد المكونة لها ونفس الخواص والمفعول ، واتفق أن تدفع الدولة ثمناً لكل طلقة من هذه الطلقات تسعة آلاف ليرة إيطالية ، فبلغ مجموع هذه الصفقة ٤٥٠ مليونًا من الليرات الإيطالية .

كان هذا فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، وفى مارس ١٩٤٩ أوفدت الوزارة مفتشاً للذخيرة والمفرقعات مع اثنين من المدنيين لفحص الطلقات موضوع العقد واختبارها ومراقبة صنعها . فإذا بهذا المفتش ورفيقيه يقولون فى تقرير رسمى إن ما يصنع جديداً بإيطاليا هو الداناات والبارود الأسود فقط ، أما باقى الأجزاء والعبوات كالطابة والمحول والمادة المحطمة للدانة والمادة القاذفة والظرف النحاس فمستخرج من ذخائر مخلفات الجيوش الأمريكية غير الصالحة للاستعمال ، ويجرى التفتيش عليها لتحليلها بواسطة الضابط مفتش المفرقعات المنتدب لهذه المأمورية ، وبالنسبة لأن عملية التفتيش والتحليل وحدها غير كافية للحكم على صلاحية تلك المواد ، بل يجب إجراء اختبار بالضرب الفعلى للتأكد من باقى الشروط كاتزان الدانة أثناء الضرب وضبط المرمى والاتجاه وقوة التحطيم والانفجار ، وهو أمر غير ممكن إجراؤه بإيطاليا فى تلك الشركة (شركة مخلفات الجيوش) . فلذلك اتفقت على أن ترسل الذخيرة لمصر ، ولا يتقرر من مفتش المفرقعات صلاحيتها للاستعمال إلا بعد إجراء اختبار لكل رسالة بالضرب الفعلى ومعرفة النتيجة ، فإذا ما كانت صالحة يصرف ثمنها بعد أخذ إقرار من مفتش المفرقعات بذلك » .

وفى ٨ مايو سنة ١٩٤٩ وردت إلى مصر ٥,٠٠٠ طلقة شديدة الانفجار ، اتضح باختبارها بالضرب الفعلى أنها غير صالحة لرداءة العبوة القاذفة والمشعلات ، بدليل عدم حصول احتراق كامل ، مما تسبب فى تخلف بقايا منها بماسورة المدفع . كما أن الدانة لم تصل إلا إلى منتصف مسافة الغرض .

تتابع الإرسال حتى صار مجموع ما أرسل أكثر من ١٦ ألف قذيفة . وإنى لأعجب غاية العجب لأنى لم أجد أحداً يذكر ما جاء فى التقرير من أن هذه الذخيرة غير صالحة للاستعمال ، بل سكتوا برغم توالى الإرسال ، فصار مجموع ما أرسل نحو ٢٣ ألف قذيفة

الرئيس — متى تعاقدت الحكومة على هذه الذخيرة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — تعاقدت فى ٨ فبراير سنة ١٩٤٩ .

الرئيس — لقد عقدت الهدنة فى ٧ يناير سنة ١٩٤٩ .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — مازلنا نستورد ذخيرة إلى الآن .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — هذه القذائف اختبرت وعلى أساس نتيجة الاختبار كتبت رياسة الإمدادات والتموين فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ تقول :

(ا) أقترح إلغاء العقد .

(ب) قبول ١٦,٣٦٨ طلقة بنصف الثمن المقدر لها إذا قبلت الشركة ذلك ، وإلا فترد للشركة .

(ح) طلب هذه الذخيرة من الجيش البريطانى بما يتوفر من مبالغ إلغاء العقد .

ثم وجه فى ذات اليوم كتاب فى هذا الصدد إلى سعادة وكيل الوزارة ختمه بقوله : « وقد تبين لى أن ثمن الطلقة الجديدة المتعاقد عليها أخيراً مع وزارة الحرب البريطانية أقل من جنيهين » ، لأنه فى عقد روديه أبو رجيلة كان الثمن ٩,٠٠٠ ليرة ، (أى أربعة جنيهات ونصف جنيه) ، وهنا تقول رياسة الإمدادات والتموين إن هذا الثمن مرتفع ، لأننا قد اشترينا من السلطات البريطانية بجنيهين .

ولقد أشر وكيل الوزارة ياحضرات الأفاضل على هذا الكتاب ، أى على كتاب الإمدادات والتموين الذى جاء فيه أنها ترى دفع نصف ثمن الـ ١٦,٠٠٠ طلقة التى وصلت ، على أن يلغى العقد بالنسبة للكمية التى لم ترد بعد . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — بل يدفع نصف ثمن الصالح منها فقط .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — ولقد كان هذا على أساس أن هذه الطلقات

غير صالحة للقتال ، وإنما صالحة للتدريب ، فكتب وكيل الوزارة يقول فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ،ما يأتى :

« الوضع الصحيح يقضى علينا بعدم قبول القنابل الموردة طالما كانت غير صالحة لأغراض القتال ، أما ما ثبت صلاحيته لأغراض التدريب فلا مانع عندى من قبوله بالسعر المخفض المقترح بخطابكم بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ »

وإذا كانت الشركة على استعداد لتوريد قنابل جديدة صالحة من كل الوجوه لأغراض القتال ، فلن يوجد ما يمنع من قبولها طبقاً للشروط .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — لم تدفع الحكومة مليماً واحداً فى هذه الصفقة . والمسألة معروضة على مجلس الدولة .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — رأيتم — يا حضرات الشيوخ المحترمين — ماذا تقول رياسة الإمدادات ، وهى هيئة كبرى فى الجيش ، ورأيتم ماذا قال وكيل الوزارة فانظروا حضراتكم ماذا تقول لجنة احتياجات القوات المسلحة — وهى الدكتاتور — بعد هذا الذى قيل . تقول :

إن ثمن هذه الصفقة يعتبر رخيصا جداً ولو أنه صالح للتدريب فقط .

هذا ما تقوله لجنة احتياجات القوات المسلحة ، وأمامها تقرير لجنة الإمدادات وجواب وكيل الوزارة اللذين تلوتهما على حضراتكم . فهى تدافع عن رودى رجيله ، فتقول ما قرأته لحضراتكم الآن . وهذا القول موضع أهمية .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إننى ، فى الواقع ، مشفق على حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — كلانا مشفق على الآخر .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إننى أتلمس مسئولية الحكومة فى كل ما يقوله حضرة الشيخ المحترم . فأرجو حضرته أن يعين مسئوليتها فى هذا الموضوع ، حتى نتمكن من الرد على ما يقوله .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشا — فليتم حضرة الزميل المحترم مصطفى مرعى بك كلامه . حتى نقف على النتيجة التى يريد الوصول إليها .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — أقول إن لجنة احتياجات القوات المسلحة ردت كتابة على كتاب وكيل الوزارة الذى تلوته على حضراتكم بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٠ تقول :

« إن ثمن هذه الصفقة يعتبر رخيصاً جداً ، ولو أنه صالح للتدريب فقط ، ويتخلف بعض الدخان بعد الضرب فى برج الدبابة »

أى أنه من المأخوذ على هذه القنابل – ياحضرات الشيوخ المحترمين – أنها تضرب ولا تصيب الذى أمامها ، بل تصيب الذى أطلقها .

وتقول اللجنة أيضاً :

« يصــرف الثمن بالكامل حسب شروط العقد والموافقة على شحن باقى العقد أو عرض الموضوع على مجلس الدولة » .

يروع رئيس ديوان المحاسبة – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن يرى هذا ، فيكتب للحكومة فى ٨ مارس سنة ١٩٥٠ – أى لهذه الحكومة بالذات – وللرجل الطيب الفاضل معالى الأستاذ مصطفى نصرت ويضع تحت نظره المآسى ، فيقول له :

« هذا هو ملخص موضوع الذخيرة ٧٥ م كما استخلصه الديوان من ملفات الوزارة ويتضح منه بصفة مبدئية ما يأتى :

١ – إن الديوان لم يعثر على ما دار من مكاتبات بين الوزارة (لجنة احتياجات القوات المسلحة) وبين « رودى رجيله » بشأن تعاقده مع شركة « C.I.R » على توريد هذه الطلقات . كما لم يعثر على الخطاب المرسل من « عمر سيف الدين » إلى الشركة برقم ٤٩/٨٥٨ بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٤٩ ، والمشار إليه فى العقد المبرم بين « رودى رجيله » والشركة المذكورة حتى يتبين حقيقة التزامات الوزارة قبل «رودى رجيله » وبالتالى قبل الشركة .

٢ – أنه قد تم تحرير عقد توريد هذه الذخيرة دون اشتراك الفنيين من إدارة الذخيرة لتحديد المواصفات الواجب توفرها فيها ، أو ما يجب إجراؤه عليها من تجارب وتحاليل للتحقق من مطابقتها لتلك المواصفات أو للتأكد من صلاحيتها ، فضلا عن عدم الرجوع إلى مجلس الدولة لصياغة العقد من الناحية القانونية .

٣ – إنه لم يرجع إلى مجلس الدولة كذلك للاستئناس برأيه فى الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها – محافظة على حقوق الوزارة – عندما تبين أن الذخيرة الموردة لم تكن بكفاية الذخيرة الأمريكية التى اشترط فى العقد أن يكون التوريد مطابقاً لها .

٤ – أنه قد وردت ٣,٠٠٠ طلقة على الرغم من ممانعة البكباشى حسين منصور – المنتدب لفحصها – فى إرسالها من إيطاليا قبل معرفة نتيجة اختبار الرسالة الأولى (المكونة من ٥,٠٠٠ طلقة ، والتى أسفر اختبارها بالضرب الفعلى عن وجود العيوب والمآخذ التى أوردت

تفصيلها فيما تقدم من واقع التقارير الرسمية) وعلى الرغم أيضاً من امتناع حضرته عن إعطاء الشهادة الأولية عنها .

٥ – إن هنـــاك تناقضا ملحوظاً فى نتيجة اختبار ال٩٨٦ طلقة ، إذ بينما قررت اللجنة التى تولت فحصها فى ٩ يولية سنة ١٩٤٩ صلاحيتها للاستعمال وأن حالتها مرضية ، إذ باللجنة التى انعقدت فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ تقرر أنه يتخلف عنها بعد التفريغ دخان مماثل للدخان الذى يتخلف من الطلقات التى قررت أنها لا تصلح إلا لأغراض التدريب ، كما قررت اللجنة المنعقدة فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ أنها مشابهة للدفعة الأولى (الأربعة عشر ألف) ولا تصلح إلا لأغراض التدريب ، وبرج الدبابة مفتوح .

وقد يكون مرجع هذا التناقض ما اكتنف تحرير بعض محاضر اللجان التى قامت بفحص هذه الذخيرة من ظروف وملابسات ألمعت لمعاليكم عن طرف منها فى حديثنا الشفوى بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٥٠

٦ – إن سعر الطلقة من الذخيرة موضوع المكاتبة يزيد كثيراً على سعر مثيلتها من الصفقة المتعاقد عليها مع إنجلترا ، إذ بينما كان سعر الأولى أربعة جنيهات إنجليزية وسبعة شلنات يضاف إليه ٥ ./ عمولة ، إذ تم التعاقد عن الثانية مع وزارة الحرب البريطانية بأقل من جنيهين للطلقة ، وذلك طبقاً لما ورد بكتاب رياسة الإمدادات والتموين لسعادة وكيل الوزارة المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

٧ – إنه على الرغم من أن مهمة مندوبى إدارة الذخيرة بإيطاليا قد وضحت إيضاحاً كافياً بكتاب رياسة الإمدادات والتموين الموجه إلى لجنة احتياجات القوات المسلحة بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، والذى ذكرت فيه صراحة أن هؤلاء المندوبين لا يتمكنون إلا من القيام بالتفتيش النظرى فقط لعدم السماح لهم بإجراء التجارب العملية فى إيطاليا ، وإنه لذلك « لا يمكن قبول الذخيرة الواردة إذا لم تكن نتيجة التجربة العملية التى تعمل هنا جيدة » .

وعلى الرغم مما جاء صراحة بتقرير مندوب إدارة الذخيرة الأول (البكباشي حسين منصور) الذى سافر إلى إيطاليا ، من أن « عملية التفتيش والتحليل وحدها غير كافية للحكم على صلاحية تلك المواد ، بل يجب إجراء اختبار بالضرب الفعلى للتأكد من باقى الشروط . . . . . . إلخ » ورغم ورود نفس التحفظ فى الشهادات الأولية التى أعطيت عن تفتيش الذخيرة .

على الرغم من هذا وذاك ، فقد تذرعت لجنة الاحتياجات بشهادات هؤلاء المندوبين – مع ما فيها من تحفظ صريح ومن تعليق ، لثبوت صلاحية الذخيرة على نتائج الاختبار الفعلى – واتخذتها بمثابة تكأة أخيرة لإقرار صرف قيمة ما ورد من هذا النوع من الذخيرة .

وينتهى ديوان المحاسبة – ياحضرات الشيوخ المحترمين – فيقول :

« إنه لا يسعه إلا أن يضع تحت نظر معاليكم ما تكشفت عنه دراسة هذا الموضوع . وقد ترون معاليكم تكليف لجنة فنية ، يمكن الاطمئنان إلى حكمها ، إعادة اختبار هذه الذخيرة والبت فيها – كما يرى الديوان أيضاً الرجوع إلى مجلس الدولة للاستئناس برأيه فيما يتخذ من إجراءات تكفل المحافظة على حق الخزانة العامة فيما يتعلق بالطلقات التى ثبت عدم صلاحيتها إطلاقاً ، وفيما يصح اتخاذه من احتياطات حيال الـ ١٦,٣٦٨ طلقة الأخرى ، وذلك حتى تبت الوزارة فى أمرها .

وقد ترون معاليكم ، بالنسبة لما كشفت عنه الملاحظات السابقة من مآخذ ، إجراء تحقيق لتحديد المسئولية فيها ، واتخاذ ما يكفل عدم تكرار وقوعها مستقبلاً » .

هذا ما أرسله رئيس ديوان المحاسبة فى كتابه بتاريخ ٨ مارس ، وهو خطير .

فهل كان له صدى فى وزارة الحربية والبحرية ؟

يؤسفنى أن أقول : لا

هذا جسيم لو أن الأمور وقفت عند هذا الحد ، فكيف والأمور تضخمت ، لأن المورد نفسه ورد بضائع أخس وأحط فى عقد آخر ، وهى ٥٠.٠٠٠ طلقة للسلاح البحرى الملكى ولقد ندب سلاح المهمات مفتشاً لكى يطابق المواصفات بناء على شكوى من السلاح البحرى الملكى . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إسماعيل حمزة – فى أى تاريخ كان ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) – فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وهذه صفقة كبيرة لم تظهر إلا بعد ٨ مارس سنة ١٩٥٠

ذهب هذا المفتش الذى أشرت إليه لمعاينة الـ ٥٠,٠٠٠ طلقة فوجد أن الذخيرة المستوردة ألمانية وليست إيطالية ، وأنها ليست حديثة الصنع بل من مخلفات الحرب الماضية ، وأنها جميعها من تواريخ وأنواع مختلفة ، ثم قدم مندوبه تقريرًا مؤرخاً ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ثبت فيه ما يأتى :

(أولا) إن الذخيرة المستوردة ألمانية ، لا إيطالية من نوع « سولترن » . وإنها ليست

حديثه الصنع ، بل من مخلفات الحرب الماضية .

(ثانيا) إنها جميعها من تواريخ وأنواع مختلفة ، وإنها مختلفة التصميم وغير موحدة .

(ثالثا) إن نوعا منها تعرض للبقاء فى المياه المالحة مدة طويلة ، فصدئ وحدث به تآكل شديد بالقمة ، ويحتاج لفرز ١٠٠ ٪ لإصلاح ما يمكن إصلاحه منه .

(رابعاً) إن بالطلقات صدأ يدل على تعرضها لرذاذ المياه ، ومن اللازم إجراء اختبار حرارى للمادة القاذفة بها .

(خامساً) وهذا أمر خطير ، إن الطلقات دهنت بالشحم بكميات كبيرة جداً لمنع امتداد الصدأ ، وإن هذه الطريقة غير فنية من جهة ، وتسبب أضراراً شديدة للذخيرة وللأسلحة التى تستعمل فيها نفسها وللدانات ، مع ضياع وقت طويل فى عملية تنظيف الشحم وتقليل معدل سرعة الضرب عند استعمالها ، وإنه يلزم لذلك « تعيين ورشة فورا لإزالة الشحم » .

(سادسا) إن الصناديق مملوءة بخليط متنوع من الطلقات مختلف الصنع والتاريخ والأنواع والأعداد فى كل صندوق بذاته .

(سابعاً) إنه بعد فرز هذه الذخيرة وتنظيفها . . . . . . إلخ يلزم عمل اختبار بالضرب الفعلى بنسبة ٢ ٪ من الكمية جميعها .

حضرة الشيخ المحترم طراف على باشا — وما اسم هذا المورد ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — إنه أيضا رودى رجيله .

وقد أحال السلاح هذا التقرير إلى رئاسة إمداد وتموين الجيش فى يوم وروده ، طالبا « إصدار الأمر بتشكيل مجلس تحقيق مع الشخص الذى قام بفحص تلك الذخيرة قبل شحنها لمصر » .

وبعد أيام قلائل — فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ — وردت إلى مخازن وادى حوف ذخيرة أخرى زنتها ٧٠ طنا من إيطاليا أيضا ومن المتعهد المشار إليه ، وقد أظهر فحصها أنها « كهنة » نتيجة لتخزينها بطرق غير قانونية وتعرضها للسيول والأمطار والتقلبات الجوية المختلفة ، وقدم صناعتها ، وجمعها من جهات مختلفة (تقرير كبير مفتشى الذخيرة المؤرخ فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩) .

وبتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وجه سلاح الأسلحة والمهمات إلى رياسة الإمداد والتموين بالقاهرة كتابا آخر بخصوص رسالة ثالثة من تلك الذخيرة (من عيار ٨ م) كانت قد وردت إلى مخازن وادى حوف أيضا يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٩ جاء به أنه بعد فرزها

وإتمام فحصها نظرياً « كانت النتيجة أنها وجدت غير صالحة للاستعمال عدا كمية قليلة منها »

وقد بدا فى هذا الكتاب الأخير مبلغ ما يعانيه سلاح الأسلحة والمهمات من أمر تلك الرسائل المتوالية ، ومقدار ما ثار لدى المسئولين فيه من الشك فى أمرها حتى لقد جاء به :

« إن جهودنا التى يجب بذلها لأعمال حفظ وصيانة الذخيرة الصالحة والخاصة بالجيش تصرف فى سبيل تلك الذخيرة التالفة التى ترد تباعا إلى المخازن ، ما نكاد نفرغ من رسالة حتى تلاحقنا رسالة أخرى حتى إننا لنخشى أن تكون هذه ظاهرة لخطة قد تكون مدبرة ، لتعطيل أعمال الذخيرة بالجيش ، وإضاعة جهودنا هباء منثورا » .

هذا سلاح من أسلحة الجيش يقول هذا رسمياً . يقول :

نحن فى وضع يجعلنا نعتقد أن الذى يمونها بالمؤونة والذخيرة متآمر علينا . ليس هذا كلامى ، وهذا هو موضع الأسى الذى ستتجرعونه . ليس بعيدا أن نخطئ ، ولكن من الواجب علينا أن نعترف بتلك الأخطاء ، وأن نتعظ بها . يا حضرات الشيوخ المحترمين ؛

يقول سلاح الأسلحة والمهمات هذا ، وهو فى وضع ليس له عمل إلا أنه يتلقى الشحنة تلو الشحنة من التالف العفن من أوربا ، ونحن كدنا نفهم أن هناك مؤامرة مدبرة ، فديوان المحاسبة قد أرسل كتابه فى أدب جم إلى معالى الرجل الطيب مصطفى نصرت (بك) وزير الحربية والبحرية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٥٠ يضع كل هذا تحت نظره ، ويقول له هذا الذى أتشرف بتلاوته على حضراتكم :

« ولما كانت الملفات المختلفة التى اطلع عليها الديوان تنطق بأدق التفاصيل عما شاب هذه التوريدات جميعاً من ظروف غامضة نجتزئ فى ذكرها بما أوردناه فى كتابنا السابق إلى معاليكم ، وبما جاء بكتابنا هذا فإن الذى يستنتج من الأمر بجملته ، أن كافة الصفقات التى وردت عن طريق المتعهد « رودى رجيله » تحتاج إلى فحص دقيق ، وإعادة النظر ، وأن من الضرورى المبادرة إلى اتخاذ الإجراءات الآتية فى شأنها :

١ — إيقاف صرف أى مبالغ مطلوبة للمتعهد المذكور عما ورده للوزارة من ذخائر من مختلف الأعيرة حتى يبت فى أمر صلاحيتها نهائياً مع الرجوع إلى مجلس الدولة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة للمحافظة على حقوق الوزارة .

٢ — العهدة إلى لجنة موثوق بكفايتها الفنية ويمكن الاطمئنان إلى حكمها بالنظر فى صلاحية تلك الذخيرة بعد حصرها وفرزها وتجربتها بالوسائل الفنية التى أشار بها المختصون مع خصم تكاليف هذه العمليات جميعها من جانب المتعهد .

٣ – تشكيل مجلس تحقيق لبحث الظروف والشكوك الخطيرة التى أثارتها بعض الجهات الرئيسية بالوزارة حول تصرفات المسئولين عن ورود هذه الرسائل المبيعة على الوجه الذى وردت به على الرغم من توالى الشكاوى والاجتماعات لإيقاف شحنها من إيطاليا ، فضلا عن تصديرها لمصر .

وإننا على يقين وقد رأيتم معاليكم أن إحدى الجهات المسئولة بالوزارة قد ذهبت إلى حد الاعتقاد بأن فى الأمر « خطة قد تكون مدبرة لتعطيل أعمال الذخيرة بالجيش » ، إنكم ستتفضلون بإيلاء هذا الموضوع ما يلائم خطره من عناية ، وبموافاتنا بما يتخذ فيه » .

بعد تلاوة هذا الخطاب يمكننا أن نفهم من غير تعليق أن هذه أمور يشيب من هولها الوليد .

يا إخوانى ،

نحن الآن فى حالة حرب قانونا ، فكيف نسكت على أن يقدم لرجال الجيش الذين يقاتلون ذخيرة عفنة ، ويعلم ذلك المسئولون منا ، حتى ليبدو أن هناك مؤامرة مدبرة لتعطيل جهودنا الحربية .

هذا نقص ما بعده نقص ، وخطر ليس بعده خطر ، ولكن لم يحقق هذا الأمر ولم يبحث شيء من ذلك إلى أن استقال الرجل فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

إن كنتم تريدون لهذا البلد جيشا فقوام الجيش الثقة ، بمعنى أن يثق الجيش بعضه ببعض ، فإن كان هذا على ما يبدو واضحاً جلياً أن بعض رجال الجيش يعتقد أن البعض الآخر يتآمر عليه أو يبيعه للموردين . فلماذا سكتنا على هذا المصير ؟

حدثونى بربكم ، أيمكنكم أن تتصوروا أن تبلغ الحالة سوءا أكثر من هذا ؟ أيمكن أن يهتز قوام البلاد لسبب أكثر من هذا السبب .

إننى أرى فاجعة تتجمع فى الأفق ، وأرى أن القالة قد انتشرت فى الداخل والخارج أن الحكم قد فسد ، وأن تجارة النفوذ قد راجت ، وهذه أعراض هذا الفساد نراها فى ناحية هى أخطر النواحى ، قدمها رئيس ديوان المحاسبة السابق .

فماذا قلتم عن هذا الذى يحرك الجماد ؟

لا شيء ، إلى أن استقال الرجل فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

فيما يؤكد لى سعادته أنه لو كان قد فهم أن هناك أملا فى أن يقدر هذا الكلام وفى أن يراعى وفى أن يسمع لبقى وانتظر ، ولكن الرجل خرج إذ أيقن أنه لا مجيب ، ولا سميع .

الرئيس — ما هى الصلة التى بين تلك الصفقات ، والمكاتبات التى تمت بين رئيس ديوان المحاسبة والوزارة ، وبين استقالته ؟

حضرة . الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) — أنا أقول : إن الرجل أبرأ ذمته بأن أبلغ هذا الأمر إلى الحكومة . وقال لها : لا تدفعى . وقال لها: حققى . ولكنه لم يجد صدى لصوته

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم رشيد — تقرير ديوان المحاسبة يقدم عادة للبرلمان ، وهو الذى يعقب عليه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إن تقرير ديوان المحاسبة الذى يشير إليه حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) يحتوى على مئات من تلك الملاحظات ، فإذا ما ظللنا نستمع عن كل ملاحظة وردت فى التقرير مدة ربع ساعة فإننا لا ننتهى من ذلك .

لهذا أرجو أن ينصب كلام حضرة الشيخ المحترم على أن يجعل ملاحظاته تبدأ من تاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ ، وهو تاريخ إخطار ديوان المحاسبة للوزارات بتلك الملاحظات . أما إذا كنا نناقش كل ملاحظات تقرير الديوان فإننا لا نكون فى الواقع بصدد استجواب عن سبب استقالة رئيس الديوان السابق ، وإنما نكون بصدد مناقشة تقرير ديوان المحاسبة وهو غير معروض علينا الآن للمناقشة ، على أن مسئولية الحكومة تبدأ من ٢٠ مارس سنة ١٩٥٠ ، أما قبل هذا التاريخ ، فلا مسئولية عليها .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشا — نريد أن نستمع إلى هذه الملاحظات جميعها ، حتى نعرف كل شىء.

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — نحن الآن بصدد استجواب معين .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشا — إننى لا أعرف كل هذه الوقائع التى يقولها حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — كل هذه الوقائع تمت فى عهد حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشا وهو وزير .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار باشا — وكذلك فى عهد هذه الحكومة . وأرجو أن تتاح الفرصة لحضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك حتى يتم كلامه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إننى أسلم بأن تقرير ديوان المحاسبة يشتمل على

مئات من هذه الملاحظات .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — إنه من المصلحة العامة ذكر تلك الملاحظات .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى باشا — يجب أن نتعاون جميعا على درء هذه الأخطار ، لا أن يتهم بعضنا بعضا ، وأن نقول إن هذا تم فى عهد فلان وذلك تم فى عهد فلان .

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — كبير مهندسى السلاح البحرى الملكى بعد أن أعلنت الحرب فى مايو سنة ١٩٤٨ تقدم بنفسه إلى الوزارة يقول : إن عنده وحدات حربية معينة سماها بأسمائها فى حاجة إلى إصلاح لمناسبة الحرب ، وقال إنها لا تتكلف إلا عشرين ألفا من الجنيهات ، وطلب المبلغ . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — متى ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك — طلب هذا المبلغ فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، وأقره وكيل الوزارة ، قائلا إنه يوافق على ذلك بشرط أن يتصل رئيس السلاح برئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة للاتفاق معه على تنفيذ العمليات المطلوبة .

وبناء على هذا — يا حضرات الشيوخ — اتصل كبير المهندسين برئيس لجنة الاحتياجات ، وتفاهم معه على وضع مبلغ العشرين ألف جنيه تحت تصرف السلاح الملكى .

يقول هذا كبير المهندسين فى مذكرة كتبها هو بنفسه ، بعد أن اتفق مع رئيس لجنة الاحتياجات على الطريقة التى تنفذ بها الأعمال المطلوبة : من طرح مناقصة عن بعضها وإعطاء بعضها الآخر للمتعهدين ، ممن سبق لهم القيام بمثل هذه الأعمال ، مع تكوين لجنة خاصة للقيام بالأعمال والمشتريات ، وقد أيد هذا الاتفاق قائد عام السلاح البحرى الملكى فى أول يونية سنة ١٩٤٨ ، فاتفق مع لجنة القوات المسلحة على أن يصرفها من واقع المناقصة ، فإن لم تكن المناقصة فلا يعطى الإصلاح إلا لشركة تقوم بمثل هذه العمليات . وقد أقر قائد السلاح ذلك .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

هذه العشرون ألفا من الجنيهات تصير ١٤٥,٠٠٠ من الجنيهات دون اعتماد ، ودون اتصال ، حدث هذا .

وهل جاءكم نبأ لجنة احتياجات القوات المسلحة ؟

إنى أعتقد أنكم على علم بذلك .

لما رأت هذه اللجنة أن السلاح البحرى قد فعل هذا ، روعت ، فكتبت تقول للوزارة :

« تقدم السلاح البحرى عند بدء الحملة برغبته فى وضع مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه تحت تصرفه لإنجاز الأعمال المطلوبة للوحدات البحرية . وقد وافقتم سعادتكم على ذلك بكتاب الميزانية رقم ١١٥ –٢٣/١ بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ وقد علمنا اليوم من حضرة كبير مهندسى السلاح البحرى أن السلاح المذكور قام بإجراء إصلاحات بالقطع البحرية ، وأن هذه الإصلاحات ستتكلف حوالى ١٤٥,٠٠٠ جنيه . ونظراً لأنى لا أعلم شيئاً عن هذه الإصلاحات التى يجريها السلاح البحرى أرجو سعادتكم التكرم بالنظر والإفادة بما يتبع » .

وقد أرسلت الوزارة إلى قائد السلاح البحرى تستوضحه الأمر ، فكتب إليها بأن هذه الإصلاحات أجريت فى ظروف استثنائية ، وأن السرعة التى كان يراد بها إنجاز الأعمال ما كانت لتسمح بعمل مناقصات أو حتى بعمل تقدير ابتدائى للأعمال المطلوبة ، وأنه عهد بالإصلاحات إلى شركات كبيرة تخصصت كل منها فى ناحية معينة .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لم يسع الوزارة فى ذلك الوقت إلا أن ترى مبلغ ما فى هذا من شطط واستهتار واستخفاف ، فكتب الوزير فى ١٢ مارس سنة ١٩٤٩ موافقاً على ما اقترحه سعادة وكيل الوزارة من إجراء تحقيق لتحديد المسئولية فى المخالفات التى وقع فيها السلاح ، وندب لجنة فنية لمراجعة الإصلاحات التى تمت فى ضوء الفواتير المقدمة قبل صرف قيمتها .

أما اللجنة الفنية ، فالثابت أنها رأت من مراجعتها أن المبالغ التى تطالب بها الشركات المتعاقد معها على الإصلاحات مبالغ فيها ، وأن من الضرورى العمل على تخفيضها فيما يتعلق بفواتير شركة بواخر البوستة الخديوية بنسبة تتراوح بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ من جملة الفواتير ، وأن تتنازل شركة « جنرال موتورز » عن ١٥ ٪ إلى ٢٠ ٪ ، وألا تقل نسبة التخفيض فى فواتير شركة توماس كوك عن ٢٠ ٪ من جملة الفواتير .

وقد قالت اللجنة الفنية إن هناك غبنا على الدولة بقدر هذه النسب فى كل صفقة من هذه الصفقات ، وهذا فضلاً عن أن العمل أجرى بدون إذن أو اعتماد .

انظروا – يا حضرات الشيوخ المحترمين – كيف شكلت لجنة التحقيق ؟

لقد تولى حضرة قائد عام السلاح البحرى تشكيل اللجنة التى ستنظر فى أمر قائد عام السلاح !

أما فيما يتعلق بتحقيق المسئولية عن المخالفات التى وقعت ، وهو التحقيق الذى أشار معالى الوزير بإجرائه ، فقد تولى حضرة قائد عام السلاح البحرى تشكيل مجلس تحقيق مكون من مدير بحرية مصلحة خفر السواحل رئيساً ، ومن رئيس الإمدادات والتموين بالسلاح البحرى وقائد حصن الإسكندرية .

انظروا إلى ذلك – يا حضرات الشيوخ – ثم اعجبوا ما شاء لكم العجب وارثوا لحال دافعى الضرائب .

وقد بدأ هذا المجلس أعماله بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ ، وانتهى إلى أن الأمور تجرى على ما يرام !

وعندما عرض الموضوع على سعادة وكيل الوزارة توفيق أحمد (باشا) رفعه إلى معالى الوزير السابق بكتاب موقع عليه منه ، جاء فيه :

« ومن رأيى أن المبررات التى استند إليها مجلس التحقيق ليس من شأنها إعفاء المسؤولين من المؤاخذة . ولكن لو أن السلاح اتبع الإجراءات الصحيحة لأمكن تحقيق تخفيض فى التكاليف » .

كتب ديوان المحاسبة بكل هذا إلى الوزارة فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ ، وأضاف الديوان إلى كتابه :

« ولعل معاليكم توافقوننا مبدئيًا على أن إجراءات تشكيل مجلس التحقيق لم تتم على الوجه الذى يلائم طبيعة مهمته . ولما كان محتملا من أن عمله قد يمتد إلى بحث موقف قائد عام السلاح نفسه فى الموضوع،وهو الاحتمال الذى ووجه به المجلس بالفعل حيث جاء على لسان كبير مهندسى السلاح أنه لفت شفويا ، وفى الوقت المناسب ، نظر القائد العام إلى تجاوز السلاح للاعتماد المخصص للإصلاحات دون الرجوع للوزارة أو لجنة الاحتياجات ، كما أن الكثيرين ممن سمعوا فى التحقيق عزوا إلى القائد العام إصدار الأوامر المتعلقة بالمخالفات التى حققها المجلس » .

ولهذا فإنه لم يكن فى وسع مجلس التحقيق أن يتعرض لهذه الناحية على الرغم من وضوح أهميتها ، واكتفى بالقول بأن مثل هذه الأقوال لا تنهض دليلا على صحة مدلولها ما لم يقرها صاحب الحق فى ذلك ، وهو صاحب العزة قائد عام السلاح البحرى الملكى ، دون أن يرجع المجلس فى ذلك إلى عزته لينفى أو يثبت ما جاء بالتحقيق بل إن المجلس جاوز ذلك إلى الإطناب فى المجهود العظيم الذى قام به السلاح فى إصلاح القطع البحرية وإعدادها

للقتـال : وهكذا ترون ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أن هذا المجلس أطنب فى المجهود الذى قام به السلاح فى إصلاح القطع البحرية كما أطنب مجلس إدارة جمعية المواساة فى الشكرعلى المجهود الذى بذل فى الدعاية والنشر، فاستحق صاحبه خمسة آلاف من الجنيهات !

ويقول ديوان المحاسبة إن النتيجة التى انتهى إليها مجلس التحقيق لا يمكن قبولها ، إذ أن القول بعدم وجود الموظفين المدربين على أعمال المراجعة والميزانيات والحسابات أمر بعيد كل البعد عن التأثير فى تصرفات الجهات الرئيسية فى السلاح ، ومن هذا يتضح لمعاليكم أنه لو كان السلاح قد التزم الطريق الصحيح فيما قام به من إصـلاحات من بادئ الأمر لقلت التكاليف الفعلية كثيراً عن تلك التى تحملتها الخزانة العامة نتيجة لتلك المخالفات .

« وإزاء هذا نرجو التفضل بالنظر فى أمر المسئولين عن المخالفات ، ومعالجة أمر الأنظمة الحسابية فى الوزارة بما يكفل عدم وقوع مثل هذه المخالفات مستقبلا » .

وقد بعث ديوان المحاسبة بهذا الخطاب فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ ، ثم استقال رئيس الديوان فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠

إن الأمر ليس هينا ، بل مأساة . ومع ذلك لا يتحرك فى الوزارة ساكن ولا أمل فى أن تتحرك ، لأنه لو كان هناك أمل لبقى الرجل ولكنه خرج ليس لأنه أوذى إذ رأى أن هذه الصيحات تذهب هباء فقط ، بل لأكثر من هذا ، لأنه لا أمل فى أن تسمع صيحاته .

وفى وسط هذا الغبار الذى كاد يخنقنا منذ انتهت الحرب فعلا ، أقول كاد يخنقنا الغبار الذى ملأ علينا الجو بتلك الصفقات التى اغتنمها قناصو الربح الحرام ، وأخذوا من مال البلد ما أخذوا — فى وسط هذا الغبار يقع حريق فى القلعة ، ويقع فى النفس أن هذا الحريق ليس حريقاً واحداً وإنما هو مفتعل . فيكتب . . . . .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) — إنه لم يكن حريقاً واحداً بل ثلاثا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إلى متى هذه الأمثلة ؟

حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) — يكتب رئيس الديوان فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، ثم فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٠ ، ثم فى ٤ مارس سنة ١٩٥٠ يقول « مكنونى من أن أرى التحقيق لأنهم قالوا إن هناك تحقيقا أجرته الوزارة . إن رئيس الديوان يريد أن يطلع على التحقيق ، ويهمه أن يطلع ليطمئن على الأقل . ولكن لا أثر لهذا التحقيق ، فيرسل خطاب استعجال ويتبعه بآخر ثم بثالث إلى أن يستقيل الرجل ولما يرسل إليه رد .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لا أريد أن أتحامل على وقتكم ولا على صدوركم أكثر من هذا – فإن الأمر يبدو فى غاية البساطة .

إن أردتم أن يكون ديوان المحاسبة عينكم الساهرة على ميزانية الدولة دخلا وصرفاً ، فظاهروه وعضدوه ، واسندوه ولا تتركوا رؤساء هذا الديوان يتساقطون كما تتساقط أوراق الخريف واحدة تلو أخرى .

وإن أردتم للديوان هذا ، بحق ، فليكن منكم ما يشعر البلد كافة بأنه قد شغلكم أن رؤساء هذا الديوان لا يلبثون حتى ينصرفوا عنه ، وأن آخر من تولاه شكا من الظروف والعسر والعقبات التى تعرقل العمل ، فالخطر باد أكاد أراه وقد حان الوقت لكى نتيقظ وأن نتدبر لبلدنا ، فإن أردتم أن يكون لكم ديوان فأقيموه ، واستعملوا حقكم المخول لكم بمقتضى اللائحة الداخلية ، وانتخبوا لجنة تنتقل باسمكم إلى الرجل المستقيل لتسأله : لم استقال ؟ وما هى هذه الظروف التى طرأت ؟ أهى من الحكومة أو من سواها ؟ حققوا هذا وإلا فالعاقبة وخيمة بل هى أوخم مما تظنون .

(تصفيق) .

الرئيس – إن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح له تصريح يريد أن يدلى به ، ومعالى فؤاد سراج الدين (باشا) مستعد أن يتكلم الآن ، فإذا أردتم التأجيل إلى الغد ، فإن معاليه يطلب ألا تنشر المناقشة التى دارت فى هذه الجلسة حتى ينشر معها الرد .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح – أود أن أصحح واقعة ذكرها سعادة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) عن حديث جاء فى جريدة « المصرى » .

والواقع أننى أنا الذى منعت هذا الحديث لسبب هو أنه حديث ليس فيه إلا سؤال وجواب عنه ، سؤال عن واقعة المواساة ، وكان معروفا فى ذلك الوقت أن استقالة محمود محمد محمود (بك) ترجع إلى سببين ، السبب الخاص بالمواساة ، والسبب الخاص بحملة فلسطين . فقصر الحديث على هذا يشعر بأن رغبة الجريدة هى مجرد التشهير برجل .

ولهذا منعت الحديث ، وفى الوقت نفسه لم يتح للمتحدث عنه أن يدافع عن نفسه ، ولم يكن قد اطلع على الحديث حتى يدافع عن نفسه ولم يتدخل فى منع الحديث أى شخص آخر .

الرئيس – هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة على أن تكون مستمرة إلى الغد ؟

(موافقة)

الرئيس – إذن ترفع الجلسة الآن ، على أن تكون الجلسة مستمرة إلى الغد ، وألا ينشر شيء مما دار فى هذه الجلسة حتى ينشر مع رد الحكومة الذى ستدلى به إلى المجلس غدا . وهذا الكلام موجه لرجال الصحافة .

(رفعت الجلسة الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء) .

* * *

مضبطة جلسة ٣٠ مايو ١٩٥٠

٤ – استمرار المناقشة فى الاستجواب

الموجه إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، من حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) ، عن تصرفات بدت من الحكومة كان لها أثرها فى استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة – انتهاء المناقشة ، وتأجيل النظر فى الاقتراح الخاص بتأليف لجنة تحقيق إلى الجلسة المقبلة .

الرئيس – نعود الآن إلى نظر الاستجواب ، وقد وافق المجلس فى هذه الجلسة على منح إجازة لحضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب . وبطبيعة الحال ستتولى الحكومة الرد على ما قيل بالأمس .

فهل سيحل أحد من حضرات الأعضاء محل حضرة الشيخ المستجوب ، ويكتفى برد الحكومة ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – أنا أحل محل حضرة الشيخ المحترم المستجوب .

الرئيس – إذن تكون الكلمة الآن لحضرة صاحب المعالى فؤاد سراج الدين (باشا) وزير الداخلية .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – حضرات الشيوخ المحترمين .

لعل هذه القاعة ، على كثرة ما عرض فيها من استجوابات ، لم تشهد استجواباً اجتمعت فيه أسباب التناقض والغرابة مثل هذا الاستجواب ولم تشهد استجوابا انقلبت فيه الأوضاع رأساً على عقب كما حدث فى هذا الاستجواب .

نعم ، هو استجواب غريب فى بدايته ، غريب فى نهايته ، وإن كان واضحاً فى هدفه وفى غايته .

لم تر هذه القاعة استجوابا انتحل فيه المتهم صفة المدعى ، كما وقع فى هذا الاستجواب ، ولم تر استجواباً صفق المطعون فيه للطاعن ، كما وقع فى هذا الاستجواب ، ولم تر استجواباً هش المضروب فيه لجلاده ، ويسأله المزيد كما وقع فى هذا الاستجواب .

والاستجواب فى ظاهره اتهام للحكومة على أخطاء لم تجنها ، ولم تقع فى عهدها إن صحت ، وفى حقيقته حملة من التشهير على قوم وصفهم المستجوب بأن الأقدار شاءت أن يكون لهم مركز خطير فى هذا البلد .

ولقد اعترض من اعترض ، وقاطع من قاطع ، وصفق من صفق . ولكن شيئا واحداً أحسست به وأنا فى مقعدى ، وهو أن هذا المنبر قد اهتزا اهتزازاً عنيفاً ، كما لاحظ سعادة رئيس المجلس ، لفرط ما خولفت تقاليد هذا المجلس ولائحته الداخلية .

جرى فى هذا الاستجواب ما لم يجر فى استجواب غيره وأخطر منه .

ولكن يؤسفنى أن أقول إن التقاليد التى جرى عليها هذا المجلس الموقر لم تتبع فى هذا الاستجواب ، بل بنى الاستجواب على مجرد ظنون وعلى تخمينات ، بل على مجرد حكم على النوايا والضمائر ، فقيل إن رئيس الديوان السابق استقال ، لأنه لا أمل عنده فى أن الحكومة ستهتم بملاحظاته . وعلى هذا الأساس والافتراض من أن الحكومة لن تهتم ، فليستقل رئيس الديوان ، ولتشهر هذه الحملة بمن يراد التشهير بهم .

قال المستجوب فى استجوابه : إنى أريد أن أستجوب الحكومة بخصوص تصرفات بدت منها ، كان لها أثرها فى استقالة رئيس الديوان السابق ، وأفاض فى الشرح ثلاث ساعات متواليات يسرد ما ظن أنه أسباب دعت إلى الاستقالة . ومن الغريب أن ينتهى فى استجوابه إلى أن اقترح على حضراتكم تأليف لجنة برلمانية لتنتقل إلى رئيس الديوان السابق لتسأله عن أسباب استقالته .

اقترح ذلك بعد أن ظل ثلاث ساعات يشرح لماذا استقال الرئيس السابق ، مع أنه باقتراحه هذا يعترف بأنه لا يدرى شيئا وبأنه لم يذكر شيئا عن أسباب استقالة رئيس الديوان .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى (بك) — أقال تنتقل ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — نعم قال ذلك حرفياً ، ولن أذكر إلا من المضبطة :

« وانتخبوا لجنة تنتقل باسمكم إلى الرجل المستقيل لتسأله : لم استقال ؟ »

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) — أكمل ، فلعل للجنة مأمورية

أخرى ، وهى التحقيق .

الرئيس – أرجو عدم المقاطعة . ومن له من حضراتكم ملاحظة ، فليبدها فى حدود اللائحة ، ودعوا معالى الوزير يتكلم .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – وما الذى استطاع حضرة المستجوب أن يذكره وقد أطلق له العنان ، وكان مجال القول أمامه فسيحا ؟

ذكر أربع أو خمس مسائل على سبيل الحصر : إحداها خاصة بمستشفى المواساة ، وثلاث أو أربع خاصة بنفقات حملة فلسطين .

وأستطيع أن أؤكد لحضراتكم أن تسعة أعشار ما سمعتموه بالأمس خارج عن موضوع الاستجواب . فليس موضوعه أن يشرح حضرة المستجوب مسائل مما ورد أو يظن أنه ورد فى تقرير قدم من ديوان المحاسبة منتقداً هذه التصرفات .

وهذه التصرفات لم تجر فى عهد الحكومة الحاضرة ، بل جرت فى عهد الحكومات السابقة منذ سنة ١٩٤٥ إلى أول عهـد هذه الحكومة بمقاليد الحكم . فهذه الحكومة ليست مسئولة عن هذه التصرفات ، وإنما فى كل مسألة كان لا بد له أن ينتهى إلى أن ديوان المحاسبة ، قد حرر عنها لوزارة الصحة أو لوزارة الحربية فى تاريخ كذا ، ولم تحرك ساكنا . أما أنها لم تحرك ساكنا ، فهذا غير صحيح ، بل هو يختلف عن الحقائق التى كانت تحت نظر حضرة المستجوب لو أنه اهتم بذكر تلك الحقائق .

وكان تأخير رد وزارة الحربية أو وزارة الصحة عن الرد على ملاحظات ديوان المحاسبة بالسرعة التى يطلبها الرئيس السابق سببا داعيا لاستقالته فى نظر حضرة المستجوب .

وإذن ، فما قول حضرة الشيخ المحترم ، وقد اقتصر على ثلاث أو أربع مسائل . قال إن الرد عليها تأخر من سنة ١٩٤٥ إلى تاريخ تولى الوزارة الحالية الحكم ؟

ما قوله فى رسائل للديوان ظلت دون رد كل ذلك الوقت ؟

لقد بلغ عددها ستة آلاف ملاحظة ، أرسلها الديوان إلى الوزارات المختلفة فى العهد الماضى ، ولم يرد للديوان رد عليها إلى اليوم ، ومنها ملاحظات من سنة ١٩٤٥ ، أى مضى عليها خمس سنوات من غير رد ، ولم تكن فى نظر الشيخ المستجوب سببا لإثارة رئيس الديوان السابق .

أما تأخير الرد عشرين يوما ، فهذا يكون سببا للاستقالة فى ظن حضرة الشيخ المحترم .

ولا أجىء بهذه الأرقام من عندى ، بل هى واردة فى تقرير لجنتكم المالية المؤرخ فى

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٠ عن تقارير ديوان المحاسبة عن السنوات ١٩٤٥ – ١٩٤٦ و ١٩٤٦ – ١٩٤٧ و ١٩٤٧ – ١٩٤٨

ستة آلاف مكاتبة أرسلها ديوان المحاسبة فى ثلاث سنوات ، ولم يرد له رد عليها من وزارة واحدة ومنها مكاتبات من سنة ١٩٤٤ – ١٩٤٥

لقد بلغت المكاتبات ٦,٢٢٩ مكاتبة ، هذه الآلاف من المكاتبات ليست السبب فى استقالة رئيس الديوان ، أما تأخير ثلاث مكاتبات عشرين يوما أو شهرا ، فإنه الكارثة التى حلت بديوان المحاسبة التى من أجلها تستجوب الحكومة الحاضرة بعد ثلاثة أشهر من توليها الحكم .

ثم يطلب بعد ذلك من حضراتكم أن تعتبروا أن هذا الاستجواب قدم لوجه المصلحة العامة وحدها .

فهل هذه المخالفات الأربع التى حددها الشيخ المستجوب ، وأفاض فى شرحها ، وفى التعليق عليها ، هى كل ما أخذه الديوان ، وكل ما سطره من ملاحظات على الحكومات السابقة فى السنين الأربع السابقة ؟

إن هذه المجلدات الضخمة ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، وصفحاتها نحو الألف ، كلها مليئة بالمخالفات التى ارتكبت فى الوزارات المختلفة ، سجلها الديوان ، وطلب عليها ردوداً ، فلم يحرك أحد ساكنا . واعترف الديوان فى تقاريره بهذه الآلاف من المخالفات بخلاف تقرير سنة ١٩٤٨ الذى سيقدم إليكم .

ومع هذا فإن كل الذى اختاره من بين هذه الآلاف حضرة الشيخ المستجوب هى أربع مسائل بالذات لتكون محل استجوابه . فما باله ترك هذه الآلاف المؤلفة من الملاحظات فى التقرير ، ولم يعلق على واحدة منها ؟ إنه لا يعلق ، لأنه يقصد شخصا معينا ، فهو القصد وهو الهدف .

فكل هذه المخالفات – التى لا تتعلق بمبلغ خمسة آلاف جنيه ، بل هى تتعلق بمئات الآلاف من الجنيهات – فضلا عن أنها مخالفات دستورية وصفها رئيس الديوان السابق ، سعادة بهى الدين بركات (باشا) ، بعبارات قاسية شديدة .

ولكن كل هذه المخالفات ليست لها قيمة فى نظر حضرة الشيخ المستجوب ، وإنما **هذه الملاحظات الثلاث التى ذكرها فى وزارة الحربية والملاحظة الوحيدة الخاصة بوزارة الصحة هى كل نظام الحكم فى مصر ، وهى دليل الفوضى والفساد .**

أما هذه المئات من الصفحات المملوءة بالمخازى والمخالفات التى وقعت فى السنين الأربع السابقة ، فليس لها أدنى اعتبار فى نظر حضرة الشيخ المستجوب . فإذا تأخرت الحكومات السابقة فى الرد على ستة آلاف مكاتبة أرسلها الديوان للوزارات المختلفة فى سنين أربع مضت ولم يرد عليها رد ، فليس لذلك وزن فى نظر حضرة الشيخ المستجوب .

أما تأخر الحكومة الحاضرة فى الرد عشرين يوما ، فهو التفريط فى حقوق البلاد ، وهو الذى يدعو إلى الاستقالة ، وهو الذى يطلب منا أن تكون عندنا الشجاعة لمواجهته .

ومع ذلك ما هو موضوع الاستجواب ؟ وأين مسئولية الحكومة ، إن صح كل ما ذكره حضرة الشيخ المحترم ، التى يمكن أن تستجوب عنها الحكومة الحاضرة ؟

إن صحت هذه المآخذ والتهم ، فهى وصمة فى جبين الحكومات السابقة التى ارتكبت فى عهدها ، تحاسب عليها ، وتسأل عنها .

وإن صح أن الذخيرة التى كانت ترسل إلى الجيش فى فلسطين كانت تنطلق فى صدور الجنود المصريين الذين أطلقوها — كما قال حضرة المستجوب — فهذه جريمة والمجرمون لسنا نحن ، وليست هذه الحكومة ، وإنما الذين ارتكبت هذه الجرائم فى عهدهم . وهذه الحكومة الحاضرة هى آخر حكومة يمكن أن تؤاخذ على هذا ، وأن يوجه إليها استجواب عن هذه المخازى إن صحت .

وهذا آخر استجواب يمكن أن يوجه إلى هذه الحكومة بالذات . فهذه المخالفات ، ما ثبت منها فى هذا التقرير وما سيثبت فى تقرير سنة ١٩٤٩ ، كلها شهادة ووصمة عار على الحكومة التى اقترفت فى عهدها هذه الآثام ، لا نحن .

وإذا تركتم جانبا وقائع هذه المسائل الأربع بالذات ، ونفذنا إلى الصميم ، وهو مدى مسئولية هذه الوزارة ، كنت أفهم أن يقول حضرة الشيخ المحترم إن الديوان أرسل إلى الحكومة ، فلم تجب ولم تهتم .

وسأذكر لحضراتكم باختصار وإيجاز الوقائع والتواريخ لتروا مبلغ التجنى على الحكومة فى هذا الاستجواب :

بدأت المسألة بكتاب أرسله الديوان بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ إلى وكيل وزارة الصحة ، هذا نصه :

« حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الصحة

أتشرف بأن أرسل إلى عزتكم رفق هذا مستخرجاً بأهم الملاحظات التى أسفر عنها

تفتيش الديوان على حسابات مستشفى الملك فؤاد الأول (المواساة) بالإسكندرية ، رجاء التكرم بالتنبيه إلى اتخاذ اللازم نحوها والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ مراقب عام المجالس والهيئات العامة

(إمضاء) »

أى أن هذا الكتاب أرسل قبل استقالة رئيس الديوان بشهرين ، لا خمس سنوات . وكان الكتاب المذكور غير مقصور على الملاحظة الخاصة بمبلغ الخمسة آلاف جنيه التى ذكرها حضرة المستجوب ، بل كان هذا الكتاب مكوناً من اثنتى عشرة صفحة من الفولسكاب ، ويحتوى على إحدى وأربعين ملاحظة . ويقول مصطفى مرعى بك إن وزارة الصحة لم تحرك ساكناً عندما وصلها هذا الكتاب ، وهذا غير صحيح . وإننى أترفق فى التعبير عندما أقول إنه غير صحيح فقط . فقد كتب الكتاب فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ وأرسل فى ٢٧ أو ٢٨ منه ، وأرسل إلى وزارة الصحة فى ٤ مارس سنة ١٩٥٠ . ثم أرسلته وزارة الصحة إلى مستشفى فؤاد الأول بخطاب هذا نصه :

« حضرة صاحب السعادة مدير مستشفى الملك فؤاد الأول

نتشرف بأن نرفق طيه مستخرجاً بأهم الملاحظات التى أسفر عنها تفتيش ديوان المحاسبة على حسابات مستشفى الملك فؤاد الأول بالإسكندرية بأمل التكرم بعد الاطلاع عليها التنبيه إلى اتخاذ اللازم نحوها والإفادة لإمكان الرد على الديوان بصفة عاجلة » .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟ المراقب العام

(إمضاء) »

وبعد هذا ، هل يليق بشيخ محترم فى يده مستندات رسمية أن يتجاهل هذا الكتاب ، ويقول إن وزارة الصحة لم تحرك ساكناً ؟ ومن بين الملاحظات الإحدى والأربعين ملاحظة تحت رقم ١٠ نصها كالآتى :

« صرف بموجب الإذن رقم ١٥٢١٢ مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه كمصاريف دعاية ، ولم يستدل على استصدار قرار من مجلس الإدارة بصرفه . ونرجو الحصول على القرار المذكور ، مع التنبيه بعدم صرف أى مبلغ يزيد عن ٣٠٠ جنيه إلا بعد عرض الأمر على مجلس الإدارة والحصول على موافقته على الصرف . كما لوحظ أن المبلغ سدرج بدفاتر المصروفات دون

إرفاق مستندات الصرف بمستندات الشهر » .

وإذا رجعتم إلى ما قاله حضرة المستجوب ، نجد أنه قد أسقط كلمة « مصاريف » ، ولم يذكرها مرة واحدة – ولو خطأ – فى الوقت الذى كرر فيه كلمة « دعاية » أكثر من عشر مرات . بل إنه أسقط هذه الكلمة ، وهو يتلو عليكم نص الإذن الذى فيه هذه الكلمة .

وظاهر من هذا أن الديوان لم يعترض على مبدأ الصرف فى ذاته ، ولم يعترض على أن المستشفى صرفت هذا المبلغ ، لأنه كما استبان لحضراتكم أن هذا معمول به فى مستشفى المواساة منذ إنشائه إلى اليوم . واعترض على أن قرار مجلس الإدارة لم يثبت فى مستندات الصرف التى ترفق بمصروفات الشهر .

لقد قلت لحضراتكم إنه بعد أربعة أيام من وصول هذا الخطاب ، كتبت وزارة الصحة إلى إدارة المستشفيات تحيل عليها هذه الملاحظات الإحدى وأربعين ، تطلب منها بحثها والرد عليها واتخاذ اللازم نحوها والإفادة لإمكان الرد على الديوان بصفة عاجلة . فلو أن أى واحد من حضراتكم ، أو مصطفى مرعى (بك) نفسه ، كان وزيراً للصحة ، هل كان يمكنه أن يتصرف أكثر من هذا التصرف ؟ من الطبيعى أن بحث ٤١ ملاحظة ، كلها ملاحظات حسابية ، وكلها ملاحظات هامة ، يقتضى بعض الوقت للرد عليها ، وقد رأيتم – حضراتكم – كيف أن الحكومة الماضية لا ترد على الملاحظات خمس وست سنوات . فهل إذا لم يرد على ملاحظات الديوان البالغ عددها ٤١ ملاحظة فى مدى شهرين يعتبر هذا تعطيلاً لأعمال الديوان ؟

يقول حضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب إن الديوان كتب لوزارة الصحة المرة تلو المرة . ومن يسمع هذا يعتقد أن الديوان كتب إلى وزارة الصحة عبارة « المرة تلو المرة » عشر مرات ، والحقيقة أن الديوان لم يكتب إلا مرتين : إحداهما هى التى نتكلم عنها ، والأخرى فى ٦ أبريل لاستعجال الرد . وقد استعجلت وزارة الصحة الرد من المستشفى وحددت لها أسبوعين .

هذا هو دور وزارة الصحة . فهل هذه المسألة يصح أن تكون محل مؤاخذة وموضع استجواب ؟

خطاب وصل وزارة الصحة من الديوان ، فحولته بعد أربعة أيام من وصوله إليها ، واستعجلت الرد عليه بعد ثمانية وثلاثين يوما ، وحددت أسبوعين للرد عليها – فهل هذا يدعو إلى المؤاخذة ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة – ألم يسبق هذا الكتاب كتاب من الديوان لوزارة الصحة يحتوى على ستين ملاحظة ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الصحة العمومية – يحتوى على ٤١ ملاحظة ؟

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظـــة بك – أولى ملاحظات الديوان على وزارة الصحة كانت عن أية سنة ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – فى أغسطس سنة ١٩٤٩ انتقل مفتش الديوان إلى مستشفى فؤاد الأول بالإسكندرية لمراجعة حساباتها عن سنة ١٩٤٨ ، وأمضى فى هذه المهمة نحو أسبوعين عاد بعدها إلى الديوان فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ . وظل الديوان يراجع تقرير المفتش ويحرر ملاحظاته حتى ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٠ . وفى هذا التاريخ أرسل الديوان ملاحظاته إلى وزارة الصحة وعددها ٤١ ملاحظة ، ومن بينها الملاحظة رقم ١٠ الخاصة بمبلغ خمسة آلاف جنيه ، فظل الديوان يبحث ملاحظات المفتش خمسة أشهر .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح – معنى هذا أن الديوان ظل خمسة أشهر يعد هذه الملاحظات ، والمستجوب يرى أن وزارة الصحة قد تأخرت فى الرد على هذه الملاحظات ، مع أنه لم يمض عليها أكثر من شهرين .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٠ أجابت المستشفى على ملاحظات الديوان بكتاب سأقرأه على حضراتكم . وقد ألحق به كتاب آخر أرسل بعد يومين من إرسال الكتاب الأول . فكأن المستشفى استغرقت ، فى بحث هذه الملاحظات وعددها ٤١ ملاحظة وإعداد الرد عليها الفترة من ٥ أو ٦ مارس إلى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٠ أى حوالى شهر ونصف .

ليت مصالح الحكومة ترد بهذه السرعة . فلو أن هذا حدث فى المصالح الحكومية ما بقيت ستة آلاف ملاحظة للديوان لم يرد عليها طوال خمس سنوات .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – بم أجابت المستشفى على كتاب وزارة الصحة رداً على ملاحظات الديوان ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – هل الرد كان قبل الاستقالة أو بعدها ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – الرد أرسل فى ٢٨ أبريل ، والاستقالة فى ٢٠ أبريل .

الرئيس – الاستقالة كانت قبل الرد .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – قلت لحضراتكم إن الرد تعرض لكل الملاحظات .

وسأتلو على حضراتكم الرد على الملاحظة رقم ١٠ الخاصة بمبلغ الخمسة الآلاف من الجنيهات :

« بخصوص الاعتراض على مبالغ الدعاية للتبرعات أرجو أن تسمحوا لى بالإفاضة فى الرد على هذا الموضوع الحيوى للمستشفى كما هو حيوى لجميع المؤسسات الخيرية ، بل هو حيوى لكل مؤسسة صناعية أو تجارية ، كما أن التجارب قد علمت الجميع أن الاقتصاد فى هذا الباب فيه وبال كبير على كل المؤسسات .

« وقد جرت جمعية المواساة بالإسكندرية من يوم نشأتها خصوصا عند شروعها فى إنشاء هذا المستشفى الذى يدين بوجوده بعد فضل الله وعناية الفاروق إلى الصحافة والدعاية لجمع الأموال الطائلة التى تمكنت بها من إتمام عملها العظيم جرت على صرف نسبة بين ٥ ٪ ٢٠ فى المائة من المبالغ المجموعة عن هذا الطريق وهذا إجراء سليم صحيح ولولاه لما جمع هذا المال . ولما تم هذا العمل الذى تفتخر به البلاد ولم تساهم فيه الحكومة بمبلغ يذكر .

« والآن وقد تم هذا المشروع وصار حقيقة واقعة ونحن على أبواب مشروع جديد لا يقل عن الأول عظمة بل يفوقه كلفة ومظهرا نرى الاعتراض علينا فى سلوك نفس السبيل .

« ويدهشنى أن يعترض علينا فى سلوك هذا السبيل مع أن وزارة الداخلية تصرح بنسبة ٢٦ ٪ لباعة أوراق اليانصيب ، ثم تحتم صرف ٥٠ ٪ من مجموع المتحصل إلى رابحى التذاكر ، فلا يبقى للمؤسسات أو الجمعيات الخيرية إلا مبلغ ضئيل يتراوح بين ١٠ أو ٣٠ فى المائة من جميع المبالغ المجموعة .

« فهل بعد هذا يعد صرف ١٠ ٪ من المبالغ المجموعة كتبرعات بواسطة الدعاية أو أشخاص تبذيرا أو عملا يصح الاعتراض عليه بعد أن تحصل المؤسسة على ٩٠ ٪ من المبلغ ؟

« إنى لمست أن المؤسسة التى أتشرف برئاستها الآن نشأت وترعرعت ونجحت على هذه س ، وأنى أدين بها وسأستمر عليها ولن يقف فى طريقى للإنشاء والتعمير للخير أى ا دمت أعلم فيه الحق والصواب .

ضيف إلى ذلك نقطة أخيرة وهى أن نسبة الـ ١٠ ٪ التى تصرف ليست هى فى الواقع صروفات ، بل هى تستقطع من المال المجموع فليست فى نظرى مصروفات ، بل إن الباقى بعد صرف هذه المبالغ هو الإيراد الفعلى .

« كما أقرر أن الجزء المعترض على صرفه خاص بالمال المجموع لمعهد فاروق الطبى الذى لم يتم إنشاؤه بعد وليست له أية علاقة بميزانية المستشفى .

« وسأعرض على مجلس الإدارة هذا المبدأ الذى أؤمن به وإنى على يقين أن المجلس

سيرحب به لأنى أربــأ أن يغلقوا على المستشفى بابا كبيرا يدر عليه المال الكثير .

« وزيادة على ذلك هل لى أن أسأل الديوان إذا رأى غير ذلك من جهة جمع التبرعات سواء للمستشفى أو للمؤسسة الجديدة من أين لى أولا بالمال الذى يغطى ميزانية المستشفى التى تبلغ ٨٥ ألف جنيه ، مع أن الحكومة لا تدفع إلا ٢٥ ألف جنيه وهى قيمة لا تغطى مرتبات الموظفين . ومن أين لى بالمال المراد جمعه للمؤسسة الجديدة وهو يبلغ أكثر من نصف مليون جنيه ؟

« وياحبذا لو أن ديوان المحاسبة وفر على هذا المجهود وكفانى مشقة التعب وبذل ماء الوجه فى الشحاتة للخير كما يوفر على احتمال اللوم والاعتراض بأن يدبر المال اللازم لإدارة هذه المؤسسة وإتمام المؤسسة الجديدة من أبواب ميزانية الحكومة وأكون شاكرا له مدى الحياة باسم المرضى والفقراء .

« هذا رأينا ومبدأنا فى موضوع جمع التبرعات عامة .

« أما فى الموضوع الذى أشار إليه تفتيش الديوان بالذات وهو صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه فقد بدأنا حملة صحفية كبيرة وكلفنا أمرها إلى صحفى كبير فى أواخر سنة ١٩٤٧ ، وقد قام بهذه المهمة مشكوراً ولم يكن ذا صفة فى ذلك الوقت إلا صحفياً كما كان له ولصحيفته من قديم فضلا كبيرا على هذا المستشفى الذى تفخر به البلاد ، وكان ذلك هو السبب الوحيد الذى من أجله كلفناه بهذه المهمة النبيلة الذى وفقه الله فيها وحصلنا بها على مبلغ يقرب من ٦٠ ألف جنيه للمؤسسة الجديدة ، وكانت النسبة التى تكلفناها أقل نسبة صرفناها على الدعاية منذ نشأة الجمعية والمستشفى ، وقد تقدمنا لعزته فى ذلك الوقت بخطاب شكر أتشرف بإرفاق صورة منه وإنى أشعر بأسف شديد أن يثار اعتراض على سلوك قديم نبيــل فقد تدعو إثارته إلى قتل الهمم وإيقاف الإنشاء والتعمير للخير .

« والله أسأل ألا يعترينا يأس من هذه الاعتراضات ونحن فى طريق إنشاء تلك المؤسسة الكبيرة التى نتمنى أن يتم إنشاؤها قريباً لنفسيف بها فخراً على فخر » .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — هل ثبت أن مفتش الديوان اطلع على إذن الصرف والكتاب المرفق له ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — نعم ، ووقع عليه بما يفيد المراجعة . أى أن هذا المستند لم يصطنع لخدمة الاستجواب ، بل أرفق نص الكتاب مع إذن الصرف .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا – ما مقدار المبالغ التى حصلت عليها المستشفى نتيجة لهذه المجهودات ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – المبالغ التى حصلت عليها المستشفى نحو ٥٥ ألف جنيه . ولما ذهب مفتش الديوان إلى المستشفى سأل مديرها فى محضره عن المبالغ التى حصلت ، فقدم المدير بياناً بالتبرعات الكبيرة التى جمعت نتيجة لهذه الحملة الصحفية وهذا المجهود .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد جاء بيان بهذه المبالغ إلى اللجنة المالية بالمجلس فى حينه ، وهو يحتوى على خمسة عشر ألف جنيه من سعادة عبود باشا ، وعشرين ألف جنيه من بنك مصر ، وخمسة عشر ألف جنيه من بلدية الإسكندرية ، وعشرة آلاف من الجنيهات من كوتسيكا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – وقد تبين من كلام مدير المستشفى أن الدعاية والبروباجندة التى عملت لم يقتصر أثرهما على المبالغ التى جمعت فقط ، بل إنه كان من نتيجة ذلك أن زاد الإقبال على يانصيب الجمعية ، فزادت إيراداتها .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى باشا – إن لليانصيب نظاماً خاصاً معروفاً ويتولى شؤون الدعاية له مختصون .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لقد كان القصد من هذا التفويض الصحفى هو الإقبال على شراء أوراق اليانصيب ، وذلك بعمل الدعاية اللازمة لذلك . ومن الطبيعى أنه لا يمكن أن يتبادر إلى الذهن أن يقوم الأستاذ كريم ثابت بك وقتئذ بتوزيع أوراق اليانصيب بنفسه .

ولقد كان من نتيجة هذه الدعاية والجهود التى بذلت أن صرح مدير المستشفى بأن الإقبال على شراء الأوراق قد زاد زيادة ملحوظة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – هل توجد مستندات بالحملات الصحفية والإعلانات التى نشرت والمقالات ؟ وفى أى الجرائد والمجلات ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إننى لا أريد أن أقع فى الخطأ الذى انتقدته بالأمس ، فحضراتكم لستم الآن بصدد تحقيق وجوه الصرف ، وليست هذه مهمة المجلس فى هذه الليلة ، ولا هى موضوع الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – إذن لماذا تلوت هذا الكتاب علينا ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية - تلوته بناء على طلب حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا). وهذه تفاصيل لأمور أو مسائل واردة فى تقرير ديوان المحاسبة ، وللديوان فيها رأى ، وسيعرض التقرير على حضراتكم ، وسيحال إلى لجنة مختصة ، لها مطلق التصرف ، أن تبدى رأيها ، ولكم أن تناقشوه . فليس الاستجواب مقدماً بسبب أن مدير المستشفى قد صرف مبلغ ٥،٠٠٠ جنيه لسعادة كريم ثابت باشا ، ولو كان الاستجواب مقدماً لهذا السبب . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل - إذن ما وجه الكلام فى هذا الموضوع الآن ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية - وجه الكلام أن حضرة المستجوب قد أفاض فى الكلام عن هذه الواقعة ساعات طوالا .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور جاد قنديل - إن معالى الوزير يريد أن يرضى المجلس بقوله هذا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية - هذا ما قلته مراراً ، ولفت النظر إليه ، فقد قلت إن المناقشة فى هذا الأمر خارجة عن موضوع الاستجواب ، فالاستجواب لم يقدم عن تصرف مدير المستشفى لصرفه مبلغ ٥،٠٠٠ جنيه إذ لا يمكن أن يكون هذا موضوع استجواب .

أيدرى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل من الذى كان يجب أن يوجه إليه هذا الاستجواب عن هذه الواقعة ؟

إنه كان يجب أن يوجه إلى معالى وزير الصحة الذى كان يتولى شؤون تلك الوزارة سنة ١٩٤٩ ، والذى أرسلت إليه ميزانية هذا المستشفى والحساب الختامى عنها ، وإن كان هناك خطأ قد وقع من المستشفى ، فقد كان على وزير الصحة حينذاك ، الذى تلقى الحساب الختامى عن أوجه الصرف سنة ١٩٤٨ ، أن يناقش المستشفى فى هذا الخطأ إن كان هناك خطأ ، وما كان يصح أن يسأل عن ذلك وزير الصحة الذى يتولى شؤون تلك الوزارة سنة ١٩٥٠ .

حضرة الشيخ المحترم نجيب إسكندر باشا - ولكن الحساب الختامى لم يرد إلا سنة ١٩٥٠ .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) - هل تضمنت ميزانية المستشفى وحسابها الختامى هذا المبلغ ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية - أعتقد ذلك .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) - إذن يكون الأمر فى غاية الخطورة .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة – لى سؤال فى الموضوع .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لحضرة الشيخ المحترم أن يتكلم بعد أن أنتهى من كلمتى .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة – صرحت معاليكم أمس أنه قد منع طبع التقرير .

الرئيس – لم يصرح بهذا .

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظة – هل سترد هذه المسائل فى تقرير ديوان المحاسبة ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إذا كانت الورقة التى تلا منها حضرة المستجوب قد حصل عليها من رئيس الديوان السابق . فسترد فى التقرير .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أباظة – إذن لماذا منع الطبع ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لم يحصل منع الطبع .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة – لا جزئياً ولا كلياً ؟

الرئيس – لقد قال معالى فؤاد سراج الدين (باشا) أمس إن الطبع لم يمنع .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – من رأيى أن نمكن معالى فؤاد (باشا) أن يتم كلمته ، ولمن شاء أن يطلب الكلمة بعد ذلك .

الرئيس – وهذا هو ما نريده ، ونرجو معالى الوزير ألا يمكن أحداً من حضرات الزملاء من مقاطعته .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لقد قلت بالأمس ، وأقول اليوم إن هذه الوقائع ، ليست موضوع الاستجواب ، وإن موضع مناقشتها هو عند عرض تقرير الديوان على حضراتكم ، ولكن الرغبة فى التشهير ، والرغبة فى إثارة هذا الغبار كله حول أشخاص معينين بالذات ، هى التى أضاعت من وقتكم الثمين ثلاث ساعات بالأمس فى الاستماع إلى وقائع ما كان ينبغى أن تعرض عليكم قبل عرض تقرير الديوان . ولكن وقد ذكرت الوقائع ، وذكرت محرفة ، واستقطعت كلمات وألفاظ عمدا ، وذكرت وقائع مغلوطة ، وغير صحيحة ، واتهمت وزارة الصحة بأنها لم تحرك ساكنا ، كل هذه الوقائع غير الصحيحة هى التى تدفعنى أن أقول هذه التفصيلات .

ويخلص من هذه الخطابات ومن أقوال مدير المستشفى أولا أن المبلغ صرف بإذن

صرف ومقيد بالدفاتر ، ولم يصرف خلسة ولا خفية .

وعندما سئل مدير المستشفى عن المستندات ، قال : أية مستندات ؟ هل الدعاية الصحفية أو المجهود الخاص يمكن أن تقدم عنه مستندات ؟ إنه مجهود شخصى وفكرى ، وثانيا لم يصرف أى مبلغ من إعانة الحكومة بل كان هذا المبلغ من ضمن المبالغ التى جمعت عن طريق التبرعات الخاصة بالمؤسسة الجديدة ، ولم تكن من حساب المستشفى .

والمفهوم أن من بين عناصر الصرف مصاريف مدفوعة . أفهم أن يطلب الديوان هذه المستندات الخاصة بالصرف ، ولكنى لا أفهم إثارة كل هذه الزوبعة دون أن تستوفى بحثاً إن كان هناك نقص فى البحث ، ولا أفهم أن يسقط المستجوب كلمة « مصاريف » عمداً ، مع أنها واردة فى كتاب الديوان . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — إن الكتاب المحرر فى ٢٦ فبراير لم لم يتضمن كلمة « مصاريف » ، بل ذكر فيه مبالغ للدعاية .

الرئيس — أليست عبارة « مبالغ للدعاية » معناها « مصاريف » ؟ أظن أن هذا أمر مفهوم ضمنا .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — هذه الكلمة لها أهمية .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة — هل يرى حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل أن تسمى « أتعابا » ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل — لقد جعل معالى فؤاد (باشا) أهمية كبرى لكلمة « مصاريف » ، وأنا أقول لمعاليه إن الديوان لم يذكر هذه الكلمة فى خطابه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — يضاف إلى هذا كله أن كريم ثابت (باشا) كان فى ذلك الوقت الأستاذ كريم ثابت (بك) الصحفى ، ورئيس تحرير جريدة « المقطم » ولم يكن هناك ما يمنعه كصحفى من رجال القلم أن يتولى مثل هذه الدعاية لحساب أية مؤسسة اجتماعية أو خيرية . لم يكن هناك مانع ، لا من القانون ولا من العرف ولا مما جرى عليه العمل ، أن يتولى صحفى كبير شأن مثل هذه الدعاية لمستشفى خيرى أو لجمعية خيرية أو أهلية أو اجتماعية .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) — ما هو التاريخ الذى عين فيه كريم باشا مستشاراً صحفياً لجلالة الملك ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لقد عين فى سنة ١٩٤٩

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – ما هو تاريخ اليوم الذى عين فيه على وجه التحديد ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد كان فى أوائل سنة ١٩٤٧ بحسب الميزانيات .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – على كل حال بعد حصولة على الشيك ، ويمكن أن يستفسر عن تاريخ التعيين من دولة إبراهيم عبد الهادى (باشا) الذى كان رئيس ديوان جلالة الملك وقتئذ .

حضرة الشيخ المحترم عبد القوى أحمد (باشا) – أرى أن ننتقل إلى نقطة أخرى .

الرئيس – هذه المسائل عرضت أمس ، ويرى معالى الوزير أن يجيب عنها .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – يجب أن تتاح الفرصة لمعالى الوزير أن يتم كلامه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – قبل أن أنتقل إلى نقطة أخرى أختتم هذه المسألة بما هو فى صميم موضوع الاستجواب ، وهو مسئولية وزارة الصحة عن واقعة الخمسة الآلاف جنيه بالذات ، وهل كانت مسئولية توجب تقديم هذا الاستجواب ؟

أعتقد أن هذه نقطة قد وضحت تماماً أمام حضراتكم ، وما كان يخفى على حضرة المستجوب وما كان ليجهل ، والمعروف عنه أنه برلمانى مشهور وقانونى كبير ، إن موقف وزارة الصحة من هذه النقطة موقف سليم لا غبار عليه ، وليس محل مسئولية مطلقا أياً كانت الصور التى تكون عليها هذه المسئولية . ولكنها الرغبة كما قلت فى التشهير والتجريح هى التى دفعته إلى تجاهل هذه القواعد الأولية فى الاستجواب ، وإقحام الحكومة إقحاماً حتى يمكن أن يقدم استجوابا ويمكن أن تثار هذه الحملة الطائشة .

والآن أنتقل إلى مسألة نفقات حملة فلسطين . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – لكى نستوفى هذه النقطة ، أقول لقد جاء فى كلام معالى الوزير إن وزارة الصحة سألت المستشفى عن سبب الصرف من غير عرض الأمر على مجلس الإدارة ، ورد المستشفى لم يرد فيه شيء عن هذه المخالفة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا ، إن وزير الصحة لم يفعل أكثر مما فعله كل وزير ، وهو أن يحيل الملاحظات جملة إلى الجهة المختصة فيطلب منها رداً عليها .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – من ضمن الملاحظات أن هذا المبلغ

صرف من غير عرضه على مجلس الإدارة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذا كما قيل إن الديوان لم يعترض على مبدأ الصرف ، وإنما قال إن المبلغ صرف قبل عرضه على مجلس الإدارة .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – إن رد المستشفى لم يتناول هذه النقطة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – ولقد قال مدير المستشفى فى رده على ديوان المحاسبة إن عادة المستشفى جرت منذ إنشائه إلى الآن على هذه القاعدة .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – هل جرت العادة أن تدفع مصاريف دعاية ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – جرت العادة على أن تدفع نسبة مئوية من المبالغ المتجمعة لمن يكون له مجهود فى جمعها .

وسلم المدير ضمنا بأنه لم يعرض الموضوع على مجلس الإدارة ، وعلل هذا بأن عادة المستشفى منذ إنشائه إلى الآن جرت على هذه القاعدة ، وهى صرف نسبة معينة ، ووعد بعرض الأمر على مجلس الإدارة . ولقد سبق القول إن فى هذا مخالفة من ناحية الشكل ، وكتاب ديوان المحاسبة نفسه أشار إلى أن المخالفة تنحصر فى هذه النقطة .

حضرة الشيخ المحترم عبد القوى أحمد (باشا) – إن النقطة المهمة التى نرغب فى الوقوف عليها هى معرفة : هل الحكومة تدخلت فى منع طبع التقرير أولا ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – صور حضرة المستجوب لحضراتكم أن وزارة الحربية والبحرية وأن المسئولين فيها يضعون العقبات لتحول دون أن يتمكن ديوان المحاسبة من مراجعة مستندات وحسابات حملة فلسطين .

والواقع – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن الحقيقة خلاف ذلك باعتراف الديوان نفسه ، وإنى أذكر لحضراتكم وعلى لسان رئيس الديوان السابق شخصياً أنه أيد لى ما نشره معالى وزير الحربية والبحرية فى إحدى الصحف من أنه عندما زاره رئيس الديوان السابق أبدى له كل استعداد لتسهيل مهمة ديوان المحاسبة ، كما أبدى له أنه على استعداد لأن يضع الخزانة السرية تحت تصرفه . وفعلاً وضعت الأوراق والمستندات تحت تصرف الديوان . ذكر هذا معالى وزير الحربية والبحرية فى الصحف ، وأيده لى رئيس الديوان السابق .

وثابت – باعتراف الديوان نفسه – أنه فى هذه الفترة القصيرة من سبتمبر لحين وضع

التقرير قد اطلع على ٤٠ ألف مستند خاص بحملة فلسطين. وإذا توجه أحد من حضراتكم إلى وزارة الحربية ، لوجد عدداً كبيراً من موظفى الديوان يحتلون قاعة كبيرة فى الوزارة وتحت تصرفهم عشرات من موظفى الوزارة ، فلم يحل أحد دون الديوان وتمكينه من تأدية عمله . ومن الظلم والتجنى أن يقال إن رئيس الديوان السابق قد استقال لأن عقبات قامت فى سبيله تحول دون تمكينه من مراجعة مستندات حملة فلسطين . وهذا غير صحيح ، ومن يقول به فإنما يجافى الحقيقة ، فالديوان قد اطلع على كل المستندات ولم يرفض له طلب ولم يخف عليه أى مستند مما طلبه . ولم يقل لكم المستجوب إن الديوان قد طلب أى مستند ، فرفضت الوزارة هذا الطلب . ولكن كل ما ذكره انحصر فى ثلاث مسائل : هى اقتراحات لم يطلب عنها رد ، وترك التصرف فيها لمعالى وزير الحربية والبحرية ، وطلبات بعدم صرف مبالغ . ولكنه لم يذكر أن الديوان طلب بيانا أو مستنداً أو ملفًّا ومنع عنه . فما هى هذه العقبات التى حالت دون تمكين رئيس الديوان من القيام بمهمته وأدت إلى استقالته ؟

إن حضرة المستجوب لم يذكر عقبة واحدة ، وإنما القصد فيما ذكره هو الوصول إلى حملة التشهير والتجنى ، لا أكثر ولا أقل . وتقارير ديوان المحاسبة السابقة فى السنوات الثلاث السابقة أيضاً مليئة بالمخالفات عن وزارة الحربية كشأن أية وزارة أخرى .

وبالرغم من ذلك لم يذكر حضرة المستجوب من هذه المخالفات إلا هذه الوقائع ، فما هى ؟ قال إنها سوء تموين الجيش والغش والتدليس فى شراء الأسلحة والذخائر . من الجائز أن يكون هذا الكلام صحيحاً ، كما أنه من الجائز أن يكون غير صحيح . وكل يوم نرى متعهدين يتعاملون مع الحكومة ويغشونها ، ولكن المسئولية فى ذلك ليست على وزير اليوم ، ولكنها تقع على الحكومة التى كانت قائمة وقتئذ .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور نجيب إسكندر (باشا) — إن الحكومة السابقة لم تعرف ذلك ، لأن الديوان لم ينبه عن هذه المخالفة إلا فى عهد هذه الحكومة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — كان يجب أن تكون الرقابة كاملة فى وقت التنفيذ والحرب قائمة . وأكثر من هذا قال حضرة الشيخ المحترم المستجوب : كيف تتعاقد وزارة الحربية مع رجل يدعى رودى رجيله ، وهو رجل كان محكوما عليه بالسجن وهرب ؟ أتعرفون حضراتكم متى كان هذا التعاقد ؟ لقد كان هذا التعاقد فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقت أن كان حضرة الشيخ المستجوب وزيراً . ونحن الآن الذين نستجوب عن هذا . أليس

هذا بعجيب ؟ إن معالى الأستاذ مصطفى نصرت وزير الحربية والبحرية هو الذى يستجوب الآن عن تعاقد حدث مع رودى رجيله فى فبراير سنة ١٩٤٩ ، ولا يستجوب عنه الذين أبرموه .

إن الذين كانوا فى الحكم فى سنة ١٩٤٩ وحدث التعاقد فى أيامهم هم الذين يصفقون اليوم لمصطفى (بك) مرعى حينما يقول إن الوزارة تعاقدت مع هذا الرجل . أليس هذا غريبا ؟

يقول حضرة الشيخ المستجوب إن وزارة الحربية استوردت ذخائر فى يناير سنة ١٩٤٩ ، قال عنها الخبير إنها فاسدة . إن صح هذا ، فهل نحن مسئولون عنه ؟

هل تستجوب الحكومة الحاضرة عن عمل خاطئ قامت به الحكومة السابقة ، أم الأولى أن يستجوب من كانوا فى الحكم ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) — وما هى الطريقة التى يمكن أن نستجوب بها الآن من كانوا فى الحكم ؟

إن المفروض أن تستجوب الحكومة القائمة فى الحكم .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) — لقد كان معالى فؤاد سراج الدين (باشا) عضواً فى الحكومة فى ذلك الوقت .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — يقول مصطفى مرعى (بك) إن رئيس الديوان السابق قد كتب إلى معالى وزير الحربية ينبهه إلى هذه المسائل ، فمتى كان ذلك ؟

لقد حدث هذا فى ٨ مارس سنة ١٩٥٠ ، وكان هذا أول إخطار يصل إلى معالى وزير الحربية الحالى ، ورئيس ديوان المحاسبة يستقيل بعد ٣٠ يوماً من هذا التاريخ . ويقال إن سبب استقالته هو أن وزير الحربية الحالى أخر الرد عليه مدة ٣٠ يوماً ، وأنه عطل مهمته بينما يوجد هناك ستة آلاف مخالفة لم ترد عليها الوزارات منذ خمس سنوات . فهل يعقل أن يقال إن سبب استقالة رئيس الديوان هو تأخير رد الوزارة عليه مدة ثلاثين يوماً ؟ هذا لا يمكن أن يقال . إن رئيس الديوان السابق برىء من كل كلمة قيلت بالأمس من فوق هذا المنبر . ولكن رغبة التشهير بأشخاص معينين هى التى أقحمت مسائل حملة فلسطين ومستشفى المواساة .

هل يعقل أن يستقيل الأستاذ محمود محمد محمود ، المعروف بالعقل والاتزان ، لأن معالى وزير الحربية والبحرية أخر عنه الرد لمدة ثلاثين يوماً ، بينما الأمر الذى يطلب

الرد عليه يتعلق بمسائل يقتضى بحثها زمناً طويلاً للرجوع إلى مستنداتها وملفاتها كى يكون رد الوزارة عليها شاملا وافياً ؟

فهل أؤكد لحضراتكم أنه إن كان رئيس ديوان المحاسبة السابق قد استقال لتأخير الرد عليه ثلاثين يوماً ، فإنه لا يمكن أن يمكث رئيس ديوان فى منصبه شهراً واحداً ؟

فمن العجيب أن يضيع وقت المجلس سدى فى مثل هذا الكلام ، ومع ذلك فإن خطاب ٨ مارس سنة ١٩٥٠ لم يطلب فيه ديوان المحاسبة أى رد أو بيان عنه ، بل وضع اقتراحات تحت نظر معالى وزير الحربية والبحرية . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – نريد أن نسمع نص الخطاب .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إن نص الخطاب طويل ولا يتسع وقت المجلس لتلاوته ، وعلى كل فأنا أؤكد لحضرة الشيخ المحترم زكى على (باشا) : أن هذا الخطاب لم يطلب فيه أى بيان أو رد بل تضمن عدة اقتراحات كما قلت .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – وماذا تضمن خطاب ٨ مارس سنة ١٩٥٠ ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إننى سأتكلم عنه ، وما رأى حضرة الشيخ المحترم فى الستة الآلاف مخالفة ، هل أرد عليها ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – سأتكلم عن هذه المخالفات .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – على كل حال سأتلو على حضراتكم الجزء الأخير من هذا الخطاب ، وهو خلاصة ما جاء فى الكتاب كله :

« لهذا ، ومع التسليم بقصور وسائل الديوان عن القطع برأى فى الناحية الفنية للمسألة ، فإنه لا يسعه إلا أن يضع تحت نظر معاليكم ما تكشفت عنه دراسة هذا الموضوع ، فقد ترون معاليكم تكليف لجنة فنية يمكن الاطمئنان إلى حكمها لإعادة اختبار هذه الذخيرة ، والبت فيها » .

هذا هو خلاصة ما جاء فى كتاب ٨ مارس سنة ١٩٥٠ ، وهو كما ترون حضراتكم لا يحتاج إلى أى رد ، بل يتضمن ملاحظات يبسطها رئيس الديوان أمام معالى وزير الحربية والبحرية . وقد قال فيه : لعله يكون من المفيد أن يقوم الوزير بعمل معين من الأعمال .

وهناك كتاب ثان خاص بصفقات أخرى لنفس هذا الشخص . وقد أرسل إلى كتابا من حقى أن أتلوه على حضراتكم ، كما أرسل صورة منه إلى سعادة رئيس مجلس الشيوخ .

أما كتاب ٢٢ مارس فهو خاص بعمليات لصفقات لمثل هذا الرجل . وقد طلب

ديوان المحاسبة فى هذا الكتاب وقف صرف أى مبلغ إلى أبو رجيله .

وكان الغرض من هذا الطلب العاجل وقف الصرف فى الحال ، ولو أنه قد تبين فيما بعد أنه لا ضرر من الصرف . وفعلا أمر الوزير بعدم الصرف ، فلم يصرف مليم واحد لهذا الرجل إلى اليوم ، بعد طلب ديوان المحاسبة ، بناء على ما ورد فى هذا الكتاب ، وقد تحققت من هذا شخصياً من رئيس ديوان المحاسبة .

ولقد أشيع فى وقت من الأوقات أن مبالغ صرفت ، فأرسل الديوان بعض مفتشين ، فتبين لهم أنه لم يصرف أى مبلغ بعد طلب الديوان ، وقد كانت باقى طلبات الديوان تحتاج إلى بحوث وبيانات ومعلومات .

أرسل كتاب ديوان المحاسبة إلى الوزارة ، فوصل إليها فى يوم ٢٤ مارس . وكانت استقالة رئيس الديوان بعد ذلك بعشرين يوما ، فهل تعتبر هذه الفترة القصيرة التى تأخر فيها الرد سببا فى استقالة رئيس ديوان المحاسبة .

وهل يقال إن الحكومة تسببت فى استقالته ، فى حين أن الوزير قد أوقف فى الحال ما يخشى منه ، وهو الصرف ؟

ألا يكون ظلما – يـاحضرات الشيوخ المحترمين – للحكومة بعد ذلك أن تستجوب ، وأن تتهم بأنها وضعت العراقيل التى تحول دون قيام رئيس الديوان بواجبه ، وتسببت فى استقالته ، لأنها لم ترد على كتاب فى هذه الفترة القصيرة التى سبقت الاستقالة ؟

هذا كلام لا يصح أن يقال من فوق هذا المنبر ، وهذا كلام لا ينطلى على أحد . وعيب – يا حضرات الشيوخ المحترمين – أن يلقى مثل هذا الكلام عليكم ، وأن يكون موضع استجواب . خبرونى ، لم أثيرت هذه الضجة حول التحقيق ؟

افرضوا أسوأ الفروض : أن أبا رجيله قد تعاقد مع الحكومة كأى متعهد يقوم بتوريد أسلحة وذخائر ، وفى كل دفعة من دفعات التوريد تمتحن هذه الأسلحة والذخائر فتسقط ثم ترفض ، كما جرى الأمر فى مثل هذه العمليات . لكن سبب اللبس أن حضرة المستجوب عندما تعرض إلى هذا الموضوع ، أسقط من كلامه أن الذخائر والأسلحة التى تبين من فحصها عدم صلاحيتها ترفض ، أسقط هذا من كلامه ليدخل فى روعكم أنه مع سقوطها لا ترفض .

أتحدث إليكم بعد هذا عن مسئولية الموظفين والضباط الذين يقومون باستلام هذه الأسلحة والذخائر ، فأتساءل ما مسئوليتهم ؟ افرضوا أن متعهدا نصابا قام بتوريد أسلحة

وذخائر ليست صالحة فلم يقبلها الموظفون أو الضباط . افرضوا هذا ، فما ذنبهم حتى يحقق معهم ؟ إن الضجة التى أثيرت حول أبى رجيله ليست زوبعة فى فنجان ، إن شأن هذا المتعهد شأن أى متعهد آخر لا يفى بالتزاماته .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) — لقد فهمنا أنه بعد أن ثبت الغش فى أكثر من رسالة ، كلف هذا المتعهد بتوريد رسالات أخرى .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لقد سبقنى حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) فيما كنت أريد أن أقوله بلحظة قصيرة ، لقد كانت هناك خطورة وقت حرب فلسطين : كنا بالميدان ، وكنا عرضة بعد ذلك للخطر فى أية لحظة . وما يقصده حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) هو أنه كان من الواجب اتخاذ إجراء مع هذا المتعهد كفسخ العقد مثلاً أو مصادرة التأمين أو طلب تعويض . ولست — ياحضرات الشيوخ المحترمين — فى الموقف الذى يسمح لى بأن أقول إذا كانت مثل هذه الإجراءات قد اتخذت أو لم تتخذ ، وهل استمر الرجل فى توريد الأسلحة والذخائر أو لم يستمر ، لأن مجال الكلام فى هذا الموضوع يكون عند نظر تقرير ديوان المحاسبة ؟ إنما أنا بصدد الرد على استجواب عن مسئولية الحكومة الحاضرة .

ولا أعتقد أن حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) يطالبنى بأن أذكر الأسباب التى دعت الوزارة السابقة التى كانت فى الحكم سنة ١٩٤٩ إلى عدم القيام بإلغاء مثل هذا التعهد وإلى عدم مصادرة التأمين . كل هذه إجراءات يقصد بها الوصول إلى تحديد المسئولية والأخطاء التى وقعت من المتعهد .

إن المهم فى الموضوع ، هو أنه عندما طلب ديوان المحاسبة إيقاف الصرف حتى يتم البحث ، أوقف الصرف فى الحال ، والذى أمر بإيقاف الصرف هو معالى وزير الحربية الحالى .

أنتقل بعد ذلك إلى ما ذكره حضرة المستجوب عن موضوع حريق القلعة . لقد غالى فيه ، ولقد راجت إشاعات وقتئذ حول هذا الموضوع فقيل هل حدث الحريق بفعل فاعل ، أو حدث قضاء وقدرا ؟

حدث الحريق ، وبدأ بعد ذلك ديوان المحاسبة يكتب عنه إلى وزارة الحربية . وطلب فى شهر يناير ومارس سنة ١٩٥٠ الاطلاع على أوراق التحقيق ، ولم يكن التحقيق إذ ذاك قد انتهى ، لأن هذه التحقيق كانت تقوم به هيئتان ؛ هيئة عسكرية من ناحية ، وهيئة من رجال

النيابة من ناحية أخرى . كما كانت هناك معاينات فنية وعسكرية تحتاج إلى وقت فلم يكن من المستطاع إجابة الديوان إلى طلبه مادام التحقيق لم ينته بعد . ولما انتهى التحقيق منذ أسبوع أو أكثر ، أرسله معالى الوزير إلى النيابة العمومية ، دون أن يأخذ بنتائجه أو يبت فيه لتتصرف فيه كما تشاء ، فماذا يؤخذ إذن على وزير الحربية ؟ ديوان المحاسبة يستعجل الرد ، والتحقيق لم ينته ، ولما انتهى التحقيق أرسل إلى النيابة العمومية ، فأى محل للاستجواب فى هذه النقطة ؟

إن التحقيق فى النيابة يستغرق وقتا طويلا إذا كان الحادث جنحة أو مخالفة ، فما بالكم بأمر حريق فى مخازن ذخائر هائلة ؟ هذه هى الحقيقة ، وليس فيها ما يؤخذ على الحكومة الحاضرة ، أو يكون موضع استجواب للوزارة .

وأخيراً أنتقل إلى مسألة السلاح البحرى :

لقد ارتفع الاعتماد من ٢٠,٠٠٠ جنيه إلى ١٤٠,٠٠٠ جنيه ، فمتى حدث هذا ؟ حدث هذا فى ٢٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، وشكل مجلس للتحقيق فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ ، وكان حضرة الشيخ المستجوب وزيرا فى الوزارة التى تم فى عهدها تشكيل هذا المجلس . قال حضرته إن قائد السلاح البحرى يحاسب قائد السلاح البحرى . هذا صحيح ، ولكن حدث هذا فى عهد الوزارة التى كان عضوا فيها ، فكيف تستجوب الوزارة الحاضرة فى أمر لم يحدث فى عهدها ؟

لقد كتب ديوان المحاسبة للوزارة فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ يطلب تقديم المسئولين للمحاكمة ، ولم يكن بد قبل ذلك من اتخاذ إجراءات تستغرق وقتا كبيرا ، إذ لابد للوزير من طلب الملفات وفحصها ، وأخذ رأى المستشار القضائى فى أمر إحالة أحد التجار إلى المحاكمة ؟ ألا يستغرق هذا وقتا من الوزير المختص الذى تسلم عمله فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ ، وتسلم كتاب الديوان فى ١٥ يناير ؟

هذا الكتاب الذى يطلب فيه الديوان محاكمة قائد السلاح البحرى الملكى لمخالفات وقعت فى سنة ١٩٤٨ ؟ إذا استغرق التحقيق فى هذا الموضوع وقتاً ، يقال إننا عطلنا ديوان المحاسبة حتى أصبح الأمر فوضى ، وإننا تأخرنا عن طلب رئيس الديوان ؟ وهل تلزم الوزارة بالرد على الديوان فوراً قبل بحث الموضوع ؟ أليس من الجائز أن يخطئ الديوان مثلاً ؟ ورئيس الديوان بشر يخطئ ويصيب فهو ليس معصوماً ، وليس من المحتم أن ينفذ كل رأى يشير به . وإنما على الوزير أن يبحث ويحقق كما بحث رئيس الديوان ، فقد

ظل يبحث من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٠ ، أى سنة ونصف سنة ، مكث طوالها يبحث هذه المسألة حتى انتهى لرأى .

أفليس من حق وزير الحربية أن يأخذ ثلاثة شهور لبحث هذه المسألة التى تتصل ، لا بمأمور مركز ، ولا بضابط ، بل تمس قائد السلاح الملكى البحرى المصرى كله – وطلب من أجلها تقديمه إلى المحاكمة ؟

هذا كل ما جاء بشأن حملة فلسطين سردته على حضراتكم على سبيل الحصر . فخبرونى بربكم ، ماذا يمس الحكومة الحاضرة من تصرفات فيه حتى يكون موضوع استجواب ؟

أريد أن تقرونى على أن المستجوب – وهو رجل كما تعلمون له خبرة ودراية بالقانون وليس بالجاهل ، وليس بالذى تفوته هذه الأوليات الدستورية – لم يكن فى كل ما ذكره أمس فى ثلاث ساعات حرف واحد أو واقعة واحدة تنهض سببا لاستجواب الحكومة . بل إن كل ما وقع – وكان صحيحا – لا يمسنا إطلاقا ولا يحسب علينا ولا يجب أن نؤاخذ به ، بل يؤخذ بجريرته أولئك الذين وقع فى عهدهم . ولقد كان حضرة المستجوب أحد الوزراء المشتركين فى الحكم حينذاك . فليستجوب نفسه قبل أن يستجوبنا . لكنه أرادها زوبعة يثار فيها غبار التجريح والتشهير حول أناس بالذات .

وأنا بعد هذا أطمع فى المجلس وفى معالى الرئيس ، ألا تدون فى المضبطة عبارات لا يمكن أن تسمح تقاليد المجلس بذكر مثلها .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد عبد الجليل أبو سمره (باشا) – هذه الاتهامات من حقه ، لأنها لم تحقق بعد . وكلنا نشعر أن فى حملة فلسطين سرقات وفضائح كبرى لم تحقق ، فيجب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فى هذه الأمور .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة – ليس هذا أوانها .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إننى لا أدعى مطلقا ولا يستطيع أحد أن يدعى أن حملة فلسطين قد خلت من عيوب وأخطاء ، إذ لا توجد حملة ولا حركة حربية ، بل ولا تجريدة عسكرية ، تمول فيها جيوش يمكن أن تخلو من عيوب وسرقات واختلاسات . ولكن هذا شىء – وإن سلمنا به – وذكر عبارات لا يصح نشرها شىء آخر .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – كيف يسلم بمثل هذه المسائل ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — أنا لا أقول إنى مسلم بها ، أى أقر صحتها ؛ ولكنى أقصد أن هذه المخالفات قد تقع بحسن نية ، وقد تقع بسوء نية ، وقد ينتهى فيها البحث إلى أنها لم تكن موجودة أو إلى أنها قد وقعت فعلا ، أو إلى وجود أضعافها — مما سيكشف عنه تقرير الديوان عند عرضه على المجلس .

ولكن الذى أقصده أن هذا لا يجوز أن يصحبه ذكر عبارات مثل بعض العبارات التى جاءت على لسان حضرة المستجوب .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) — . . .

الرئيس — أظن أن من الخير تأجيل مسألة حذف العبارات أو إبقائها حتى ننتهى من مناقشة الاستجواب .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) — . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) — . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد نجيب محمد جمعة — . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) — . . .

حضرة الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية — . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — . . .

الرئيس — قد طلب الكلام حضرات الشيوخ المحترمين : إبراهيم (بك) مدكور ، فريد (بك) أبو شادى ، الأستاذ إبراهيم رشيد ، أحمد عبد الغفار (باشا) . ولذا يحسن تأجيل الكلام فى الحذف والإبقاء إلى آخر الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور نجيب اسكندر (باشا) — وإنى أطلب الكلمة كذلك .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) — قبل أن تنتهى الحكومة من كلمتها ، أريد أن أقول إن الاستجواب قائم على الأسباب التى حملت رئيس الديوان على تقديم الاستقالة ، وحتى الآن لم نفهم من رد الحكومة ما هى الأسباب الحقيقية للاستقالة ، مع أن المفروض بطبيعة الحال أن الحكومة عندما قدمت الاستقالة إليها حاولت أن تثنى الرئيس عن عزمه على تقديمها ، وناقشته فى أسبابها . ولابد أن الحكومة قد اطلعت على

حقيقة هذه الأسباب ، وحتى الآن لم تذكر الحكومة لنا الأسباب الحقيقية التى أدت إلى استقالة رئيس الديوان .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – قبل أن أجيب حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) إلى طلبه ، أعتبر أن طلبى الذى تقدمت به إلى هيئة المجلس لا يزال قائماً لم يفصل فيه ، وهو الخاص بعبارات وردت على لسان حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) ، وللمجلس الموقر أن يفصل فى هذا الطلب فى الوقت الذى يراه . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – . . . .

الرئيس – مثل هذه العبارات سواء قرر المجلس بقاءها أو حذفها لا يصح أن تكون موضوع نقاش الآن ، لأنه يصح حذفها أو بقاؤها دون إثارة مناقشة حولها ، ومن غير هذا الجدل .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – يستتبع هذا حذف كل كلام قيل حول هذا الموضوع .

الرئيس – المضبطة لما ينته الأمر فيها للآن . وإذا رؤى – بالاتفاق فيما بيننا – ألا نبقى بعض عبارات ، فكل كلام يتعلق بها يكون بالطبع مصيره الحذف .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – لم يكن فى كلام المستجوب ما يستحق الحذف .

الرئيس – من أجل هذا طلبت منذ اللحظة الأولى ، ومن فؤاد (باشا) بالذات ، ألا تثار هذه المسألة إلى أن ننتهى من الاستجواب ، ولدينا من الوقت ما يسمح لنا – فى هدوء وسكينة – بتقدير المسائل على وضعها الصحيح .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أنتقل الآن إلى النقطة التى أثارها حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) .

نص هذا الاستجواب هو أنه قد بدا من الحكومة تصرفات بشأن مراجعة حساب حملة

فلسطين ، وبشأن مستشفى المواساة ، كان من شأنها أن تسببت فى استقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق ، وقد وضح لحضراتكم أنه لم يبد من الحكومة أى تصرف كان يمكن أن يتخيل منه إنسان بسيط الإدراك سببا أو شبه سبب لاستقالة الرئيس السابق . وليس أقطع فى الدلالة على ذلك من نص كتاب استقالته الذى رفعه إلى الحكومة يوجه إليها الشكر فيه صراحة لما لقيه من صادق المعونة وحسن المجاملة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) — أرجو تلاوة هذا الكتاب .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — هذا هو نص الكتاب :

« حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس (باشا) .

تحية واحتراما ، وبعد ، فقد عرضت ظروف خاصة تجعل من العسير على الاستمرار فى رياسة ديوان المحاسبة .

لذلك أتشرف بأن أرفع استقالتى من رياسة الديوان ، راجيا التفضل بقبولها ، كما أرجو أن تتفضلوا بقبول شكرى لكم وإلى حضرات أصحاب المعالى الوزراء على ما لقيته منكم من صادق المعونة وحسن المجاملة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، محمود محمد محمود »

أظن ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، أنه لا يمكن بعد هذا الاعتراف من رئيس الديوان ، بأنه لقى من الحكومة صادق المعونة ، أن يكون هناك مجال للتعقيب على موقف الحكومة منه .

أما ما يسأل عنه حضرة الشيخ المحترم غالب (باشا) وما ذكره من أن رئيس الديوان قد اتصل برئيس الحكومة . ففعلا حصل هذا الاتصال من رفعة رئيس الحكومة ، وألح عليه رفعته كثيرا — وقضى معه فى ذلك أكثر من ساعة — فى أن يبقى فى مركزه ، فرفض وأصر عليها .

هذا ، وقد ألححت أنا بدورى عليه مرتين ، إذ استعان بى رئيس الحكومة ، لما يعلمه من زمالتى وصداقتى لمحمود محمد (بك) ، كى أقنعه ، ولكنه أصر على الاستقالة . كما توسط كثير من أصدقائه فلم يثنه كل ذلك عن عزمه .

وإنى أؤكد لحضرات الأعضاء أنه — فى كل هذه الاتصالات — لم يذكر شيئاً واحداً يتصل بعمله رئيسا للديوان ، مما ورد فى الاستجواب . لكنه ذكر سببا لست فى حل من ذكره ، وأنا أقول — وهو حى يرزق ، يستطيع أن يقرر ما يريد — إنه لا حملة فلسطين ، ولا مستشفى المواساة ، ولا عقبات من الحكومة ، كانت سببا لهذه الاستقالة ، بل إن

سببها خاص بحت ، وشخصى صرف ، لست فى حل من ذكره - كما قلت - دون إذنه ، ولا علاقة له مطلقا بعمله .

هذه هى الحقيقة الصريحة الصادقة .

ومن يستقيل بسبب إهمال الحكومة لا يمكن أن يحرر مثل هذا الخطاب .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة - اضرب لهم مثلا ، استقالة المستجوب نفسه من وزارة سرى (باشا) .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية - وحضرة المستجوب عندما أراد أن يستقيل - وكانت استقالته لأسباب تتعلق بعمله - ذكر ذلك فى كتاب استقالته .

كلمة أخيرة :

رئيس الديوان السابق رجل لا يمكن أن يقال عنه إلا كل خير ، وقد استقال بهى الدين بركات (باشا) مرتين ، عدل فى إحداهما ، وصمم فى الثانية . وقد يستقيل بعد ذلك الرئيس الحالى ، كما أنه قد يستقيل فى كل يوم رئيس وزارة أو وزير أو رئيس محكمة أو غيره .

فلا أدرى معنى لهذه الضجة التى تثار عمدا حول هذه الاستقالة ، فلمصلحة من تثار ؟

ألمصلحة المستقيل ؟ لا أرى له مصلحة فى هذا !

ألمصلحة البلد ؟ أؤكد أيضا أنها ليست كذلك .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة - لمصلحة المستجوب . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) - لا ، لا إن المستجوب - وأى مستجوب - حينما يقدم استجوابه إنما يقدمه لمصلحة يراها للبلد ، فى رأيه على الأقل .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية - لو كان الغرض كذلك ، لما وقع حضرة المستجوب وهو الفقيه الكبير والدستورى الخطير فى هذه الأخطاء الأولية ، ولأنتظر حتى يقدم تقرير ديوان المحاسبة إلى البرلمان ، وهنا يكون مجال القول .

أما أن يختلق الاستجواب اختلاقا وينتحل انتحالا لأسباب لا تمت لصالح البلد ، بل لمجرد الرغبة فى التشهير والتجريح ، فذلك ما لا يصح أن يكون .

(تصفيق من اليمين) .

الرئيس - للترتيب بين حضرات طالبى الكلام ، سيبدأ حضرة الزميل المحترم الدكتور مدكور ، ثم تكون الكلمة لأحد مؤيدى الحكومة ، تتلوها كلمة لأحد مؤيدى الاستجواب ، وهكذا .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – حضرات الشيوخ المحترمين .

إن هناك مسائل يجب أن نسمو بها عن كل اعتبار حزبى ، وأن نخرج بها عن الآفاق الضيقة التى يمكن أن تحدها . ذلك لأنها مسائل النظام العام ، مسائل الدستور .

ولا شك فى أن الموضوع الذى ناقشناه بالأمس وتناقشونه اليوم من بين هذه المسائل ، بل فى مقدمتها .

من أجل ذلك أرجو وأرجو مخلصا ، بعد كل ما قيل ، سواء من المستجوب أو رد الحكومة عليه ، أن نخرج عن حد السجال الحزبى ، الذى غالبا ما ينظر للأشياء من نواحيها الشكلية ، ويدع صميم الموضوع جانبا .

مع أن هذا الصميم هو الذى يثور له رجل الشارع ، وهو الذى يشغل الرأى العام ، وتتناوله الأحاديث فى الأندية وفى كل مكان .

ولا أنكر أن ديوان المحاسبة قد صادف منذ نشأته حتى اليوم أزمات ، ولا أود أن أعرض لها ، ولا أحب أن أطيل فى شرحها ، أزمات لم يكن الأمر فيها مقصورا على عهد ولا على حكومة ، فالأولى أن تخرج عن جو حكومة معينة إلى ذلك الجو الأعلى والأسمى .

ولعل من الطريف أن ديوان المحاسبة ، الذى نتكلم بشأنه اليوم وتكلمنا عنه بالأمس ، تم قانون إنشائه على يد الحكومة التى تتولى الحكم اليوم . ولا شك فى أن حكومة كانت عاملة على قيام مؤسسة ما ، لا شك أنها تكون من أحرص الحكومات على أن يتحقق لهذه المؤسسة حياة كاملة فى حدود النظام والقانون .

وهناك مصادفة أخرى لا يفوتنى أن أشير إليها فى بدء حديثى هنا ، وهى أننى فى عضويتى بلجنة المالية طوال سنوات عدة مضت كان لى شرف مزاملة حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية الذى تكلم باسم الحكومة . ويسعدنى ، بل من واجبى ، أن أقرر أنه وهو عضو فى هذه اللجنة كان أول الأعضاء دعوة إلى توطيد ديوان المحاسبة وإقامة أركانه .

وفى كل مناسبة عرض فيها تشريع يتصل بهذه الناحية ، كان غالبا ما يذهب إلى حدود أبعد مما كان يتجه إليه سائر الأعضاء .

لهذا كله ، أرجو ألا يكون الأمر مجرد أن رئيس الديوان استقال أو أنه باق ، أو أن حكومة ما تم فى عهدها تصرف ما ، أو أن هذا التصرف كان قد تم فى عهد سابق – فإن هذه المسائل تخرج عن الصميم . ولا أحب كذلك أن أدخل فى الأوضاع الإدارية أو الدستورية المعروفة من أن الحكومة مستمرة ، وأنها مسئولة عن أعمال اليوم وأعمال الأمس على السواء .

نحن نريد الإصلاح ونريد التقويم ، ولا نريد سجالا ، ولا عتابا ، ولا لوما ، ولا نقدا ، بل نريد الإصلاح الحقيقى للمسائل الإدارية فى ذاتها .

لهذا المعنى أرجو أن تتفقوا معى جميعا ، ومعنا معالى وزير الداخلية ، على أن هذا الاستجواب سواء فى إثارته أو عرضه – كما أعتقد جازماً لا معبراً عن نفسى فقط بل معبرًا فى اعتقادى وبإخلاص عن المستجوب ، وعن كل من يحاول الكلام فى هذا الموضوع : مؤيدين أو معارضين – ليس فيه محل لإيقاع أو تشهير . فبمن نشهر ؟ أنشهر بالحكومة ؟ ، أو بالنظم المصرية ؟ أو بعملياتنا المختلفة ؟ لا يمكن أن يخطر هذا ببال مصرى فضلا عن عضو فى هذا المجلس الموقر . أرجو أن يكون هذا بعيدا ، وبعيدا جدا عنا جميعا . إنما أعتقد أننا عندما نتكلم لا يدفعنا إلا الصالح العام . وقد نخطئ فى التقدير فقط فحذار أن ندخل فى النوايا لأن ذلك يوقعنا فى عدم الثقة ببعضنا .

فلندع الأشخاص جانبا إذن ، ولنتكلم فى صميم الموضوع الذى تقدم الاستجواب من أجله وهو أن هناك استقالة لرئيس ديوان المحاسبة ، وأن هذه الاستقالة لابد أن تكون لها أسباب ، وأن المستجوب على نحو ما بدا له تصور أن هذه الأسباب تتلخص فى واقعتين رئيسيتين .

واقعة يرى فيها أن هناك تصرفا فى جزء من المال العام بغير حق ، وبغير أن يأخذ الشكل والأوضاع والأنظمة المألوفة ، وهو تصرف له ظروف وملابسات تدع مجالا للقول والتعليق ، وتدع مجالاً للشك والريبة . وكان طبيعيًّا أن يعرض هذا على الحكومة أو على البرلمان ، كى يستبين الموقف فيه .

وإننى وزملائى فى لجنة المالية استنكرنا كل الاستنكار تلك المسائل التى أثارها ديوان المحاسبة من سنين مضت ، والتى بلغت على مايقول معالى وزير الداخلية نحوستة آلاف مكاتبة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هل لديك شك فى هذا الرقم ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لا ، أنا لا أشك مطلقا فى ذلك . بل أنا معك فيما تقول ، إذ كنا قد استنكرناه سويا ، لأنه إن أبطأت الوزارات المختلفة فى الرد على الديوان ، فإن المصلحة العامة توجب علينا ذلك .

ولا يصح أن تنظر المسائل من هذه الناحية ، ولكن يجب أن ننظر من ناحية أخرى فليست المسألة مجرد مخالفات ، فالمخالفات – يا حضرات الشيوخ المحترمين – ذات درجات وذات أقدار .

وهذا المعنى لا أشك مطلقا فى أن معالى وزير الداخلية يقدره كل التقدير . ما شأننا وما شأن الرأى العام فى أن موظفا ما اختلس فى عملية مناقصة بضعة قروش ، أو متعهد عمال زور توقيع بعض عماله ليختلس أجرهم ؟ إن المخالفات التى من هذا النوع ما أظنها هى التى يقوم لها الرأى العام ويقعد ، مثلما يقوم عندما يرى مخالفة فى عمل خيرى يدعى للاكتتاب إليه ، فيصرف فى سبيل الدعاية له – على ما يقال – مبلغ على سبيل العمولة أو الأتعاب أو المكافأة – سموها ما شئتم .

هذه هى الناحية الجوهرية فى الموضوع ، والتى كنت أتمنى مخلصا قبل أن يستقيل رئيس ديوان المحاسبة . وقبل أن يصل هذا الموضوع إلى هذا المجلس – كنت أتمنى كما تمنى معالى وزير الداخلية أن تعالج هذه الأمور فى مناسباتها وجوها قبل أن تكون محل نقاش وأخذ ورد هنا ، أو أن تكون محل استجواب .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

ديوان المحاسبة أنشئ على أساس أن المصريين أمام القانون سواء ، فإذا أريد أن تنصب مراقبته على أفراد معينين ، وعلى عدد معين ، وأن ترسم لهذه الرقابة حدود ، كيفما كان أمرها . لم يبق معنى لهذه الرقابة ، ولا للبرلمان ، وبالتالى لا معنى لهذا الديوان .

يا حضرات الشيوخ المحترمين ،

يكفى أن يظن الناس أن الرقابة لا تمتد إلى كل الأشخاص – وأنا لست بصدد إثبات وقائع بالذات – يكفى أن يظن الناس هذا فيكون فيه القضاء على النظام والرقابة ، والمسئولية بل والدستور .

فهذا الذى يحدث هو الذى جعلنا نعيش فى جو نسمع فيه عن فساد الأداة الحكومية وعن سمعة الحكم وعن استغلال النفوذ على صور شتى . إذًا فالعلاج الأول هو تنفيذ الرقابة على وجهها الصحيح .

فهل ديوان المحاسبة سلطة تنفيذية ؟ وهل فى يده المال اللازم ؟

كلا ، فعمل الديوان كعمل جندى البوليس ، يرى المخالفات ويثبتها ، سواء أكانت مخالفة أم جنحة أم جناية ، والمحكمة هى التى تقضى بالعقوبة الرادعة . إذًا فى نظام – كنظامنا – أساسه الرقابة بعد الصرف العلاج الأول والرئيسى هو أنه وقت وقوع المخالفة لا تدع المخالف – مهما كان مركزه ، ومهما كانت شخصيته – بل بالعكس إن المخالفات ذات الشأن الخاص التى تسترعى نظر الجمهور ، أظنها هى التى تتطلب اهتماما من كل

حكومة حريصة على الرقابة البرلمانية ، والرقابة الحسابية ، وحريصة على النظام فى هذا البلد . واجبها الأول أن تقول سأنظر أو أحقق ، وسأبحث لأتبين مدى هذا الكلام . هذا هو الوضع الصحيح .

فانظروا ماذا حدث اليوم ؟

الذى حدث أن معالى وزير الداخلية قال صحيح حصل صرف المبلغ ، وأن مدير مستشفى المواساة يرى أن الذى يعمل عملا يأخذ عنه أجرا ، وليست المسألة مسألة نظام عام أو ذوق عام أو تقليد عام .

فهل يقول أحد إن جمع مبلغ ٦١,٠٠٠ جنيه من بنك مصر وعبود وكوتسكا يستحق عليه أجر دعاية ٥٠٠٠ جنيه ؟

لا أريد أن أذيع أسرارا لا يريد معالى وزير الداخلية إجابة سعادة غالب (باشا) عنها ، ولا أريد الدخول فى التفاصيل . إنما الذى أستطيع أن أؤكده أن صديقى وزميلى معالى وزير الداخلية يعلم جيدا هذه التفاصيل لأن واقعة حدثت أمامه بالذات ، وكانت فى يده من بدايتها حتى نهايتها . وأعتقد أنه لا ينكر واقعة كانت بين يديه ، وموضوع هذه الخمسة آلاف جنيه مر بين يديه أثناء ملابسات هذه الاستقالة ، وليس الأمر أمر مستندات أو خطاب شكر أو أن المسألة حصلت بعد التعيين أو قبله . إنما المهم أن الموضوع عرف ، لأنه كتب فى مشروع تقرير الديوان. والذى أثير فى هذا الموضوع لا أعرض له بحال . والذى لا نزاع فيه أن هذه النقطة وقعت تحت سمع الحكومة .

حضرة الشيخ المحترم عبد اللطيف إسماعيل زعزوع – هل هذا سبب الاستقالة ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – إننى أتكلم كلاما واضحا ولم أدخل فى أسباب الاستقالة ، وإن هذا الوضع بأى اسم يسمى لا يتمشى مع الذوق المصرى .

فهل مما يتفق مع ذوقنا وتقاليدنا فى القرى المصرية أن يجمع شخص ما مبلغا لإنشاء مسجد ثم يدفع ثمن قهوة الضيوف مما جمعه من تبرعات لإنشاء ذلك المسجد ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – وإذا كان الذى دفع هو أجر للنشر ، فماذا يقال فى ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد تحاشيت الدخول فى التفاصيل ومعالى فؤاد (باشا) سراج الدين يعرف هذا الموضوع جيدا كما أعرف أنا تفاصيله .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لقد دخلت فى التفاصيل .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – أريد أن أقول وأوضح أن مصاريف اليانصيب فى هذه الحسابات لها بند خاص فى حسابات الجمعية ولها مبلغ معتمد فى الميزانية . وإننى أعلم جيدا أن الجرائد والمجلات فى مثل هذه المناسبات تقوم بالنشر مجانا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – مجانا ؟ كيف يكون ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم مدكور – نعم مجانا . إننى أعلم ذلك تماما . لم ينشر شىء مطلقاً . ولم نر إعلانات . إذاً لمن يكون النشر ؟ أيكون لعبود أو لبنك مصر أو لكوتسيكا ؟

حضرات الشيوخ المحترمين ،

واضح من رد الحكومة أن هناك مبلغا قد صرف وأن فى ذلك الصرف مخالفة . وقد سلمت الحكومة بهذا سواء أكانت المخالفة بسيطة أم كبيرة وقد سلمت الحكومة بذلك فى إجابتها على سؤال سعادة غالب (باشا) من أن الأمر يعرض على مجلس إدارة مستشفى المواساه . وفى هذا الظرف أؤكدلكم أن رجل الشارع لا يجب أن يسمع شيئا مثل هذا .

أنتقل بعد هذا إلى الموضوع الثانى من أسباب الاستجواب . هناك ملاحظات على الجيش وعلى صفقاته وعلى بعض تصرفات فى هذا الشأن . . . .

حضرة الشيخ المحترم عبد اللطيف إسماعيل زعزوع – ما الذى كان يريده رئيس الديوان من الحكومة إزاء مبلغ الخمسة الآلاف جنيه إن صح أنه صرف ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – كان يريد أن يسترد هذا المبلغ .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – أؤكد لك أن الحكومة بوسائلها التى أعرفها – ولها وسائل كثيرة – تستطيع أن تعالج هذا الموضوع .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد حاولت جاهدا أن أبعد نفسى عن موقف الهجوم والدفاع ، وحاولت جاهدا أن أصور لحضراتكم أثر مثل هذه الأحداث فى بلدكم وفى رأيكم العام ، وفيما نشكو منه ويشكو منه معالى وزير الداخلية ، والذى من أجله لا نعرف كيف نقاوم الدعايات الضارة .

فهذه الأحداث غذاء لأفكار ضارة ، فيجب أن نقطع دابرها على وجه فاصل ، ولا نزاع أن هذا هو العلاج ، أما أن يقال إن هناك كتاباً أرسل أو إنه لم يرسل . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – ألم يقل هذا الكلام بالأمس ثلاث ساعات ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – هذا الذى قيل من المستجوب ، وما قيل من الحكومة لا يرضى الرأى العام فى شىء .

أنتقل إلى النقطة الثانية ، وهى أن المستجوب رأى أن هناك مخالفات تدور حول بعض التصرفات المتصلة بأعمال الجيش ، وخاصة فى حملة فلسطين .

ولا تظنوا أن هذا الذى عرض على حضراتكم بالأمس ، والذى حصره معالى وزير الداخلية حصرا دقيقا هذه الليلة ، هو كل شىء فى الموضوع ، بل هناك أشياء أخرى ، وتحت يدى بعض مواد لن أتكلم فيها ، والذى أريد أن أقوله إن هذا هو الذى كشف عنه ديوان المحاسبة ، مع أن الخزائن السرية لم تفتح إلا منذ أشهر ، وأن تفتيشه على حملة فلسطين لم يتح له إلا منذ سنة ١٩٤٩

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — وهل الحكومة مسئولة عن هذا ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — لقد أجبت عن هذا السؤال فى أول كلامى .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة — هذا استجواب عمومى

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — سيظهر فى نهاية كلامى أنه استجواب خصوصى .

قالت الحكومة إن هناك مسائل محل تحقيق ومحل بحث دقيق ، وإن هذه الملاحظات قد أخذ ببعضها معالى وزير الحربية ومعنى ذلك أن هناك مخالفات . وكل الذى يطلبه رئيس ديوان المحاسبة ، وهذا المجلس أن يحقق فى هذه المخالفات .

حضرات الشيوخ المحترمين،

نريد ، ويريد مجلسكم الموقر ، رقابة برلمانية حقة ، وأن تضعوا هذه المسائل فى وضح النهار لتبدو جلية للناس ، لا أن نقول ونتعجل كلمتنا فيها ، بل نبحثها ونحققها .

وأؤكد لحضراتكم ، ولا أحب أن أقول شيئا أكثر مما قاله حضرة المستجوب — من أن معالى وزير الحربية الرجل الطيب الفاضل ، وهو فى رأيى واعتقادى وفى رأينا جميعا زميل كريم نجله — ولست فى حاجة إلى أن أقول لحضراتكم إن معاليه عاون فيما أريده ، وهذا هو الذى يجعل الاستجواب خصوصيا .

وأقرر والخطابات أمامى وثابت منها أن موضوع أبى رجيلة وغيره عرض على معالى وزير الحربية الحالى ، وكتب الديوان بشأنه مرة ومرة ، ولا أقول تلو المرة — وفوق هذا قد تمت زيارة شخصية من رئيس الديوان لمعالى وزير الحربية الحالى استعرضت فيها هذه المسائل وبينت فيها وجوه النقص . بل وفى كتاب هنا بين يدى ومن غير أن أبين النصوص وأناقشها

يبدو من كتاب متبادل بين الديوان وبين وزير الحربية إشارة إلى هذه المحادثة ، وإشارة أخطر من هذا ، أنه يظهر أن الذين عهد إليهم إجراء التحقيقات (لجنة التحقيقات) لم يستطيعوا أن يقولوا الحقيقة فيها أو إنهم غير قادرين على تبيانها .

وقد كتب رئيس الديوان إلى وزير الحربية يقول له : إننا تحادثنا معا وتكلمنا فى هذه الموضوعات ، إلا أن هناك بعض تناقض يحتاج إلى بعض بيانات من الفنيين بوزارة الحربية . وقد يكون موضع هذا التناقض ما اكتنف تحرير بعض محاضر اللجان التى قامت بفحص هذه الذخيرة من ظروف وملابسات ألمعت لمعاليكم عن طرف منها فى حديثنا الشفوى .

هذه الظروف والملابسات هى التى أضع تحتها خطا وأحب أن يوضحها معالى وزير الحربية ، وأكمل هذا الخط بتوجيه النظر إلى أن لجنة من اللجان التى طلب إليها بحث هذا الموضوع قالت إن هذه الذخيرة فى الحقيقة لا تنفع للجيش ، ولكنها تنفع للتدريب بشرط أن يوافق على استعمالها سلاح الفرسان الملكى .

تصوروا حضراتكم أن لجنة من اللجان الفنية يعرض عليها مثل هذا الموضوع فتقول إن هذه الذخيرة لا تنفع الجيش ولكنها تنفع للتدريب بشرط أن يسأل عنها سلاح الفرسان الملكى . ما هذا ؟ أليس فى استطاعة هؤلاء الفنيين أن يقولوا ما يريدون قوله أو أن التحقيق لم يمض فى طريقه الطبيعى ؟

الأمر يحتاج إلى تحقيق وهذا التحقيق لابد منه . للمستقبل أولا ، ولابد منه للحاضر ثانياً . فهو ضرورى للمستقبل لأننا نريد جيشا وجيشا قويا يستفيد من تجارب الماضى حتى لو كانت هذه التجارب مستندة إلى أية قوة أو أية جهة ، كيفما كان الذى صدرت منه الأخطاء متعهدا أو فنيا . وإننا فى حساباتنا لا نبحث عن الغلطة بقدر ما نبحث عن الإفادة منها فإذا كانت الأمور ستسير على هذا الوضع فلن نستفيد من تجاربنا الماضية ، ولن نطمئن على شىء ونخرج من هذا كله بأن الملاحظات التى قالها الديوان كشفت عن أن عمليات الحسابات والمراجعة ناقصة والفنيين فى قسم سلاح الفرسان الملكى ناقصون . وكل هذه المسائل وغيرها — ولا داعى لتفصيلها — تتلخص فى كلمة واحدة هى أن باب المرض قد فتح وأن هناك مريضا وفى ناحية من أخطر النواحى : ناحية يرقبنا فيها الخارج والداخل . فأما الخارج فيرقبنا لأننا أعلنا ونعلن فى شمم وإباء أننا نعد أنفسنا ونتسلح للمستقبل وجدير بنا أن يكون إعلاننا مدعما قائما على أساس متين .

ونحن فى حاجة أيضا إلى هذا فى الداخل ، لأننا ونحن نجبى هذه الأموال الطائلة التى

تصعد سنويا إلى نحو الخمسين مليونا من الجنيهات مقصورة على شؤون الدفاع وحدها ، نعلم ما أمامنا من مستوى معيشة نشكو منه ، وجهل نريد أن نقاومه ، ومرض نريد معالجته — كل هذا يجعلنا أمام الداخل مطالبين بأن نطمئن كل هؤلاء الذين تجبى منهم هذه الأموال أن كل مليم فضلا عن مئات وملايين الجنيهات يصرف فى وجهه .

نريد هذا أيضا فى الداخل باسم الجيش ، لأن هذا الجيش الذى يسمع أو يرى — وهو فى ميدان القتال أو غيره — أن مئونته ليست على النحو الذى ينبغى أن تكون عليه يتعرض لخطر لا أحب أن نسترسل إلى نتيجته . ومع هذا فإن هذا الجيش عزيز علينا وحرام أن يقدم إليه مادة لا تلائمه .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد سمعنا من معالى وزير الداخلية فى نهاية حديثه : مالنا ولأمثال هذه الاستجوابات ؟ ومالنا وإثارة هذه المسائل ، وما كان أغنانا عن أن نثيرها ؟

أؤكد لحضراتكم أن الأمر لو ووجه بما ينبغى أن يواجه به حينما تقابل رئيس ديوان المحاسبة مع معالى وزير الحربية ، لكنا اليوم فى غنى عن كل هذا .

على أن هناك نواح أخرى أحب أن أقولها ، ومن اللازم إثارتها من فوق هذا المنبر . فكل مسألة وكل معنى له صدى فى الرأى العام إن تلميحا وإن تصريحا . على أنى أعتقد أن المسائل التى تثار تلميحا جديرة بالبحث والتوضيح أكثر مما يثار تصريحا ، لأن تلك التلميحات والإشارات هى التى تخلق فى الأمة الغضب والاستياء وعدم الثقة .

وهذا ما نريد أن نحاربه فى أمتنا العزيزة علينا .

والذى ثبت من الاستجواب والذى ثبت من رد الحكومة عليه أن هناك مخالفات لم يحقق فيها ، ولا يجدى فى شىء أن يقال مالنا ولهذه المسائل وموعدها يصدر ولجان تصدر .

قد يكون هذا الكلام جميلا لو لم تثر هذه المسائل . وأؤكد لكم أن الرأى العام كان ينتظر أن يسمع من الحكومة أن الخمسة آلاف من الجنيهات لم تدفع أو أن أحدًا لم يأخذها .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) — أو أنها ردت

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور — وكنا نحب أن نسمع من الحكومة أنها قد شكلت لجنة معينة لبحث المسائل التى أثيرت بالنسبة للجيش ، وأنها أسندت أو شكلت من فلان وفلان وبذلك يطمئن الرأى العام ويشعر بأن هذه المسائل عولجت .

أما أن تسلم الحكومة بالمخالفات ويبقى الأمر معلقا ، فهذا يدعونى أن أعرض على

حضراتكم – وقد بينت هذه المسائل – أن توافقوا على تشكيل لجنة لتحقيق هذه المسائل وإثبات المسئوليات إن كانت هناك مسئوليات .

(تصفيق من اليسار) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إبراهيم رشيد – حضرات الزملاء المحترمين ،

لم يعد هناك كثير يقال بعد ما سمعنا من المناقشات ، ولكنى أود أن أذكر لحضراتكم ، باختصار وفير وفى غير تطويل ، بعض البيانات الجديدة ، وأرسم لحضراتكم صورة لما رسخ فى ذهنى بعد هذه المناقشات وقد حضرتها وأنا موطد العزم أن أجرد نفسى من كل عاطفة حزبية أو شخصية

وقد خلصت بالنتيجة الآتية :

إن لهذا الاستجواب ناحيتين :

الناحية الأولى هى مسئولية الحكومة عن استقالة رئيس الديوان ، وهل هناك علاقة سببية بين تصرف للحكومة وبين هذه الاستقالة ؟

والناحية الأخرى هى موضوع المخالفات نفسها التى أثير موضوعها هنا ومن المسئول عنها وكيف نحققها .

أما بخصوص مسئولية الحكومة ، فلا يمكن أن تسأل إلا عن أحد تصرفات أربعة . فالأول أن تكون الحكومة لم تمكن رئيس ديوان المحاسبة من الاطلاع على بعض المستندات . وهذا ما لم يقل به أحد ، بل إن الحكومة قد سلمت لرئيس الديوان مستندات حرب فلسطين التى امتنعت الحكومات السابقة عن تسليمها إليه بحجة أسرار الحرب ، فقد اطلع رئيس الديوان على جميع المستندات ولم يمنعه أحد من الاطلاع على مستند منها . الثانى أن تكون الحكومة قد امتنعت عن طبع تقريره أو أوعزت برفع جزء منه .

وأود أن أذكر لحضراتكم أنى سألت اليوم الأستاذ محمود محمد محمود عن هذه الواقعة ، وهل امتنع أحد عن طبع تقريره أو رفع جزء منه ؟ وهل كان هذا سببا من أسباب استقالته ، فقال لى هذا غير صحيح إطلاقا . فلم يمتنع أحد عن طبع تقريرى ، ولم يكن هذا سببا من أسباب استقالتى .

أما الأمر الثالث ، فهو أن تكون الحكومة قد امتنعت عن تحقيق المخالفات التى أرسلها رئيس الديوان ، وقد تبين لحضراتكم من رد وزير الداخلية أن الوزراء المختصين لم يقصروا مطلقا فى طلب البيانات الخاصة لتحقيق هذه المخالفات .

أما الأمر الرابع والأخير الذى قد تؤاخذ فيه الحكومة ، فهو أنها تكون قد منعت تقرير رئيس الديوان بوسيلة من الوسائل من الوصول إلى البرلمان . ولهذا سابقة استقال من أجلها رئيس ديوان المحاسبة الأسبق معالى بهى الدين بركات (باشا) فى أوائل سنة ١٩٤٩ ، لأن تقريرا خاصا من تقاريره لم يصل إلى المجلس ، وقد منع من المجلس بواسطة رئيسه وبواسطة الحكومة . ولقد كانت هذه الاستقالة هى التى تستحق أن تكون موضع استجواب وتثار حولها الضجة ، لأنها خطيرة وخطيرة جدا .

أما فيما يختص بموضوع المخالفات ، فإنه بجانب ما تقوم الحكومة بتحقيقه فستعرض على لجنة المحاسبة ، وهى التى طالما طالب بإنشائها رئيس الديوان ، ولم تنشأ إلا فى عهد هذه الحكومة وهذا البرلمان .

لقد أنشئت هذه اللجنة خصيصا لبحث تقارير ديوان المحاسبة حتى لا تتعطل هذه التقارير وحتى تسير سيرها الطبيعى . أما بخصوص المخالفات فإنها ستحقق ، ونحن نطلب من الحكومة أن تحققها وتحقق غيرها . وقد سمعنا أن كثيرا من المخالفات قد تدخل فى اختصاص ديوان المحاسبة وقد لا تدخل .

وللحكومة الآن أن تحقق وأن تظهر الحقيقة ، خصوصا فيما سمعناه من فضائح ومخالفات ارتكبت ضد جيشنا الباسل حينما كان يقوم بدفاعه المجيد فى أرض فلسطين ، فهذه الفضائح والخيانة الكبرى إذا صحت لابد أن يحاسب مرتكبوها حسابا عسيرا ، لأن الأمة تريد أن تعرف الحقيقة ، وأن يظهر للعالم من المذنب ومن المحق .

(تصفيق من اليمين) .

(تولى الرياسة حضرة الشيخ المحترم أحمد علی باشا ، وكيل المجلس) .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — حضرات الزملاء المحترمين . ،

كنت أود أن أقول جديدا ، ولكن زميلى الدكتور إبراهيم مدكور تكلم بما فى نفسى . والواقع أننى لا أريد أن أتكلم إلا فى شأن مبلغ جمعية المواساة ومن صرف إليه هذا المبلغ ، ولكنى لا ألقى اللوم كله على من صرف هذا المبلغ أو على من أعطى هذا المبلغ وأنا ألقى اللوم الأكبر على مجلس إدارة هذه المؤسسة .

لقد كنت مقررا للاعتماد الذى طلب لجمعية المواساة ، وقد ذهبت إلى هناك ، وزرت المستشفى ، واطلعت على ميزانيته ، وبحثت الأمر ، كما بحثت المشروع الذى كان يراد إنشاؤه ، والذى صرفت له إعانة قدرها خمسون ألف جنيه .

ويؤسفني كل الأسف أن أقول إن مجلس النواب وافق على هذا الاعتماد فى جلسة ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ قبل صرف الشيك بيومين .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — هذه مصادفة .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك — فلتكن كذلك ، وإنما موضع العجب ياحضرات الشيوخ المحترمين أن ميزانية المستشفى فى سنة ١٩٤٧ كما تبين لى — وفى هذا الملف صورة منها — ينقص إيرادها عن مصروفاتها ، بمبلغ ٤٣٫٦٠٠ جنيه ، ثم نجد هذا المستشفى أو مدير المستشفى مشجعاً له ، مع وجود عجز فى ميزانيته لغاية سنة ١٩٤٧ ، على أن يسخو بمبلغ خمسة الآف جنيه فى يناير سنة ١٩٤٨ .

وأكثر من هذا استهتاراً أن ديوان المحاسبة سنة ١٩٤٧ كان قد لاحظ عليه أنه قد صرف بدل الانتقال والسفر المقرر له شهرياً وقدره ٢٥ جنيهاً عن مدة كان فيها مسافراً فى الخارج فكتب ديوان المحاسبة وطالبه برد هذا المبلغ فرده .

وقد أعفى كذلك بعض المرضى من مصاريف العلاج . فلاحظ عليه الديوان هذا أيضاً فكلفه بالكف عن ذلك ووجوب عرض أمر هذه الحالات على مجلس الإدارة قبل البت فيها . بعد هذا ، وبعد أن تبينت رقابة ديوان المحاسبة ومداها ، فأى استهتار أكثر من أن يصرف هذا المبلغ ؟

ولقد ذكر معالى فؤاد باشا المبالغ التى جمعت والتى لم تزد مليماً واحداً إلى الآن منذ أن زرت المستشفى وقدرها ٦١ ألف جنيه . ولا أستطيع أن أفهم مطلقاً أن يترك هذا المسئول ويشاركه فى هذا السفه مجلس الإدارة . فأين كان مجلس الإدارة ؟ وأين كان وكيل وزارة الصحة الذى رأس مجلس الإدارة ؟ وأين كان السكرتير العام لوزارة الصحة ؟ وأين كان مدير مستشفى الإسكندرية ؟ أقول أين كان هؤلاء الثلاثة ، وهم ممثلو الحكومة فى مجلس الإدارة . وأين كان مدير صحة البلدية ، وهو أيضاً من موظفى الحكومة ؟

إننى أعتقد أن هؤلاء جميعاً يجب أن يلاموا على هذا التصرف . وكنت أحب أن يكون زميلنا الدكتور نجيب إسكندر باشا موجودًا الآن لأسأله أين كان عندما عرضت عليه ميزانية وزارة الصحة سنة ١٩٤٨ ، ولماذا سكت عن هذه المخالفة ؟

والناحية التى تثير فى هذا — وأعتقد أنها تثير الحكومة أيضاً وتثير معالى فؤاد سراج الدين باشا بالذات — أن مؤسسات البر يجب أن يطمئن المتبرعون لها إلى أن المبالغ التى يتبرعون بها تذهب إلى وجوه الخير ، لأن هذا مما يشجعهم من غير شك على الاستمرار فى عمل الخير .

أما أن تعطى الحكومة إعانات ، ورجال البر ينفقون ، ونحن لا نعرف أين تذهب هذه الأموال أو أن تصرف فى طريق غير الطرق المقصودة ، فأظن أن هذا لا يليق مطلقاً .

هناك بعض مسائل لن أطيل الكلام فيها كثيراً . إننى أعرف تصحيحاً للواقعة التى ذكرها زميلى الأستاذ إبراهيم رشيد . فقد صرح أمامنا فى لجنة المالية معالى وزير المالية السابق ، كما صرح أيضاً فى لجنة الشئون المالية بمجلس النواب بأنه سيضع مستندات مصاريف حملة فلسطين تحت تصرف ديوان المحاسبة ، ولقد كان كريماً جدا من معاليه أن فتح خزائنه السرية وأعطى ملفات لموظفى الديوان لمراجعتها .

هذا جميل جداً ، ولكن بعد أن تكشفت كل هذه الأشياء ، فماذا أنتم فاعلون ؟ ألا يصح لى ، كرجل مسئول ، أن أعتبرها على الأقل بلاغاً مؤيداً بقرينة ، ولا داعى أن أعتبرها دليلاً ، وأنا هنا أتكلم قانوناً ؟

أقول ألا يستدعى هذا أن نتحفظ ، وأن نقول لهؤلاء الذين تثار حولهم هذه الضجة ، هؤلاء الذين طعنوا الجيش من الخلف ، وتسلموا ذخيرة ، تنحوا عن أماكنكم . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لم يتسلموا .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك — لقد تسلموا هذه الذخائر وقدرها ٥,٠٠٠ طلقة أبقوها ، ثم قالوا بعد ذلك إنها لا تصلح للميدان ، بل تصلح للتدريب فقط .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — هل اطلع حضرة الشيخ المحترم على تصريح وزير الحربية فى مجلس النواب رداً على سؤال وجه إليه فى هذا الموضوع ، فقد صرح بأعلى صوته بأنه لن يتأخر عن تكليف النيابة بإجراء تحقيق مع أى موظف تثبت إدانته .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك — إنى لا أذيع سراً إذا قلت إننى قد تكلمت مع صديقى ، وصديقى القديم ، معالى مصطفى نصرت بك فى هذا الشأن ووعد بما قاله معالى وزير الداخلية . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — إذًا انتهينا .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — إنى أقرر ذلك من فوق هذا المنبر . ولكن متى سيتم ذلك ؟

أليس من الخير ومن الصالح العام — إلى أن يبدأ التحقيق ، وإلى أن تحين الفرصة له — تنحية هؤلاء ولا أقول إيقافهم أو إيداعهم السجون ، بل أقول تنحيتهم عن مراكزهم توطئة لإجراء التحقيق ؟

ولكن نحن نتكلم هنا ورجال الشارع يتكلمون فى الخارج ، ويبقى اللصوص هم اللصوص ، والسارقون هم السارقون ، والمهيمنون هم المهيمنون ، إنما أقول يجب أن ينحى هؤلاء عن مراكزهم توطئة للتحقيق .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية - سأنحى كل من يثبت عليه شيء.

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) - ومتى يثبت ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح - أظن أن موضع هذا الكلام ليس الآن .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) - هل أفهم من هذا أن أكف عن الكلام ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح - بالعكس يسرنا جميعا أن نسمع هذا الكلام ، ولكن فى مجاله ومكانه وليس موضعه هذا الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) - هل معنى هذا أن أقدم استجواباً جديدا ؟ إنى لا أرغب فى ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح - إنما أقصد أن يكون مجال هذا الكلام عند نظر تقرير ديوان المحاسبة .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) - وهل أنتظر حتى يرد التقرير إلى المجلس ، ثم يبحث فى اللجان ، وقد يستغرق ذلك مدة طويلة ؟

أعود فأقول إنى لا أنتظر حتى تثبت الإدانة ، بل أقول إن هناك بلاغا من رئيس ديوان المحاسبة عن وقائع تحت نظر الوزير ، وأكثر من هذا فإننى أعلم أن هناك وقائع تحت نظر معالى الوزير ضد أكثر من موظف .

أفلا يكون من العدل أن هؤلاء الذين تحوم حولهم هذه الشبهات أن ننحيهم عن مراكزهم إلى جهات أخرى بالجيش لكى تتاح فرصة التحقيق معهم فى جو هادئ ؟

ولكن إذا استمر هؤلاء الناس فى مراكزهم ، فكيف يمكننا أن نجرى هذا التحقيق ، وهم المهيمنون والمتسلطون على أعمال الجيش ؟ ومن الذى يجرؤ أن يشهر عليهم وأن يوجه إليهم أى لوم .

إننى أعتقد أنه حتى يكون جو التحقيق هادئاً سليما يجب إبعاد هؤلاء عن مناصبهم . وإنى أؤكد لمعالى الوزير أنه من الخير لدافع الضرائب ولرجل الشارع الذى نمثله هنا أن

يعلم – وليس للآن فقط ولكن للمستقبل أيضاً كما قال حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – أن كل مليم يرصد فى ميزانية الجيش إنما ينفق عليه .

لقد سمعنا الكثير وتألمنا ألما ممضاً مما سمعناه من حضرتى الشيخين المحترمين الدكتور زكى ميخائيل بشاره وحسن عبد الوهاب (باشا) عن سمعة بعض رجال جيشنا . فمن الخير أن سمعة الجيش تكون حسنة ومن الخير أيضاً أن الذين أساءوا لسمعة البلاد يجب أن نعاملهم معاملة فيها ردع لهم وعظة لغيرهم . ولكن التساؤل عن أى العهود حدث فيها هذا لا يجدى الآن ولا داعى لإثارته ، لأننا نسلم بأن هذه الأعمال لم تحدث فى عهد هذه الوزارة ، ولكن من واجبنا أن نطالب الحكومة بإجراء تحقيق سريع فى هذه المسائل .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – حضرات الشيوخ المحترمين ،

أريد أن أبدأ كلمتى بإرسال تحية خالصة لحضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) عن الموقف الشريف الذى وقفه أمس . هذا الموقف الذى ولا شك أنه أنبل المواقف التى عرفت منذ بدء الحياة النيابية إلى الآن .

ولا يمكن بحال من الأحوال إلا أن يقال إن حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) قدم هذا الاستجواب بدافع المصلحة العامة وبدافع حبه للبلاد وبدافع حب الإصلاح ، وأن هذا لأمر يجب علينا جميعا أن نشكره عليه .

ولا يمكن أن يفهم أن مثل هذا الاستجواب يقدم إلا لتلك الأغراض السامية ، فكان من الواجب علينا أن نُحل نية حضرة الشيخ المستجوب المحل الحسن : محل حب الإصلاح وحب الخير للبلد . وأننى أغبط حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى بك على الموقف النبيل الذى وقفه أمس وأظن أن حضراتكم جميعاً تشاركوننى فى هذا الشعور .

ولقد كنت أود أن تقف الحكومة من هذا الاستجواب موقفاً غير الموقف الذى وقفته ، وأن تبدى روحاً غير تلك الروح التى بدت منها . كما كنت أود أن يقدر معالى وزير الداخلية فى رده على هذا الاستجواب الروح التى أملت على حضرة الشيخ المستجوب تقديم استجوابه ، كما كنت أود أن ينظر معاليه إلى هذا الموضوع من ناحية أوسع مدى من تلك الناحية التى نظر إليها ، كما كنت أود أن تكون روح رد معالى وزير الداخلية على هذا الاستجواب غير تلك الروح التى بدت فى رده .

لاشك – ياحضرات الشيوخ المحترمين – فى أن معالى محمد فؤاد سراج الدين باشا كان محامياً ماهراً فى الرد على هذا الاستجواب ، لأنه أخذ الموضوع من ناحيته الشكلية وبين

أن الحكومات السابقة هى المسئولة عن تلك الأعمال ، لأنها حدثت فى عهدها . ولكن أحب أن أذكر معالى وزير الداخلية أنه كان وزيراً فى إحدى هذه الوزارات السابقة التى كان لى شرف الاشتراك فيها

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لم تحدث هذه الأعمال فى مدة حكم الوزارة التى يشير إليها حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) — إن معالى وزير الداخلية كان وزيراً فى تلك الوزارة ، فهل علم بتلك المخالفات ؟

إن المسئولية تبدأ من وقت العلم بالمخالفة . فقد كنت وزيراً للزراعة ، وكان معالى محمد فؤاد سراج الدين (باشا) وزيرا للمواصلات فى تلك الوزارة ، فهل علمنا بتلك المخالفات ؟ وهل علمنا أن الحكومة قد تعاقدت مع رودى رجيله ، الذى كان يورد للجيش المصرى ذخيرة قال عنها حضرة الشيخ المستجوب إنها عندما تطلق فبدلا من أن تندفع إلى الأمام تخرج من الخلف ؟ !

(ضحك) .

يقول معالى وزير الداخلية إن الحكومات السابقة هى المسئولة عن ذلك ، ولكنى أعود فأقول إن المسئولية تبدأ من يوم العلم بالمخالفة . وإننى أقول قولى هذا من كل قلبى وأنا مقتنع به . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو الفتوح — . . .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة - . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) — إننى أريد بهذا الاستجواب أن نبعد عن مصر مثل هذه الصغائر التى تلوكها الألسن ، وهذه هى الروح التى دفعتنى إلى الكلام . فليست قيمة الاستجواب فى وقائعه الماديه مثل الخمسة آلاف من الجنيهات أو المليون جنيه الذى دفع ثمناً للذخيرة التالفة ، بل قيمة الاستجواب فى ناحيته الأدبية ، إذ انحطت الأخلاق فى البلاد من هذه الناحية . . .

لقد قرر الخبراء أن هذه الذخائر فاسدة . كما رأت لجنة أخرى أنها لا تساوى إلا نصف الثمن ، فتأتى لجنة أخرى وتشير بقبول هذه الصفقة بنصف الثمن على أن تستعمل فى التدريب . أقوال متضاربة وأعذار غير مقبولة !

وهناك مسألة الخمسة آلاف من الجنيهات ، وليست قيمتها فى ناحيتها المادية ، وإنما

قيمتها فى أنها تمس رجلاً فى مركز سام . فإذا ما ثبتت مثل هذه الواقعة ، فإنها تؤثر على الجميع . .

إننا ننظر إلى هذا الاستجواب من ناحية أثره على الرأى العام . فمثل هذه الأعمال لها خطرها ولها أسوأ الأثر فى النفوس ، لقد سمعنا أن معالى وزير الداخلية يعد مشروع قانون خاص بالمشبوهين السياسيين لمكافحة الشيوعية فى البلد ، لأنه وجد الشيوعية تتسرب فى البلاد ، وأحب أن أوجه نظر معاليه إلى أن مثل هذه الأعمال تساعد على نشر الشيوعية والمبادئ الهدامة بين طبقات الشعب المختلفة .

كنت أود من هذه الحكومة أنه بمجرد علمها بوقوع هذه المخالفات الخطيرة تتخذ الإجراءات الرسمية فوراً بالتحقيق فى تلك المخالفات ومعاقبة من يظهر التحقيق إدانتهم .

لقد بين حضرة الشيخ المستجوب أن وزارة الحربية والبحرية علمت بوقوع مخالفات فيها من شهر يناير سنة ١٩٥٠ ، وأن الوزارة لم تتخذ أى إجراء بالنسبة لهذه المخالفات حتى الآن ، وقيل إن هؤلاء المخالفين أحيلوا إلى النيابة . فلننتظر طويلا حتى تنتهى النيابة من تحقيقها .

وقد يطول هذا التحقيق أمداً طويلا دون توقيع الجزاء الرادع السريع . إن مثل هذا الاستجواب – يا حضرات الشيوخ المحترمين – يجب أن يقابل بصدر رحب ، لأن الغرض منه غرض سام وهو الإصلاح . وما دفعنى إلى الكلام إلا المصلحة العامة .

ولا أحب أن يقابل مثل هذا الاستجواب برد من الحكومة بأنها ليست مسئولة ، بل المسئول عن ذلك الحكومات السابقة ، لأن هذا ليس هو موضع البحث . وإنما هدفنا جميعاً هو التعاون والتآزر على الضرب على أيدى هؤلاء المخالفين وإصلاح الأداة الحكومية مما يشوبها من فساد .

لقد بدأنا حياتنا النيابية بروح غير تلك الروح التى تسودنا اليوم . ولو كان هذا الاستجواب قدم فى سنة ١٩٢٤ ، لما قوبل بمثل ما قوبل به الآن . ولو كان معالى وزير الحربية يوم أن سمع بهذه المخالفات أسرع بتأليف لجنة تحقيق أو اتخذ إجراء سريعا حازماً مع المخالفين ، لكنت أول الشاكرين له .

وإننى – يا حضرات الشيوخ المحترمين – لا أتكلم بصفة كونى حزبيا ، بل إننى أتكلم بصفة كونى مصرياً يحرص على سمعة بلاده .

وإننى أناشدكم أن تنظروا إلى هذا الاستجواب نظرة قومية بعيدة عن الحزبية ، ولا سيما أنه أول استجواب يعرض للفساد الذى يدب فى الأداة الحكومية .

أما القول إن هذه الحكومة غير مسئولة ، وإن المسئولية تقع على عاتق الحكومات السابقة ، فهذا قول لا يهمنا كثيرا ، وإنما المهم هو إنزال العقاب بهؤلاء المخالفين . ولهذا كنت أود من معالى وزير الداخلية أن يقابل هذا الاستجواب بروح قومية وبروح خير من تلك التى قابل بها هذا الاستجواب .

نسمع — يا حضرات الشيوخ المحترمين — أن لكل مقاولة سماسرة . نسمع هذا ونحن كمصريين ، وكمواطنين ، وكرجال مدينين لهذا البلد بما وصلنا إليه من مراكز — يجب علينا أن نقوّم الحكم ، وخلق الحكم . فإذا أديتم هذا الواجب ، كان لكم الفضل ، وإذا نحن قصرنا فى هذا ، فليس معنى ذلك أن تطلبوا منا أن ننتظر حتى يقدم الديوان تقريره ، وحتى تفصل النيابة فى الموضوع فى السنة القادمة .

وإنى أصارحكم بأنه إذا لم يتخذ إجراء حازم سريع لقطع دابر مثل هذه الفضائح ، فقولوا على الحياة النيابية العفاء ، ويجب إذًا أن نعتبر نحن الشيوخ أنفسنا وأن نعتبر رجال البرلمان أو الحكم جميعا أنفسهم .

وإنى أناشدكم ، كشيوخ ، أن توافقوا الليلة على تشكيل لجنة تحقيق مكونة من جميع الأحزاب الممثلة فى هذا المجلس ، لتحقق فى هذه المخالفات ، وتصل إلى المسؤولين عنها ، قطعا لدابر مثال هذه الفضائح .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — حضرات الشيوخ المحترمين . .

كنت على وشك التنازل عن كلمتى فى هذه الليلة ، ولكن موقف المعارضة فى هذا المجلس دعانى للأسف إلى أن ألقى كلمة فى سبيل المصلحة العامة .

وإني أتساءل هل من المصلحة العامة أن نقف هنا ، ونندد ونشهر برجل كبير لم تثبت عليه التهمة ؟

أسألكم : ألم يكن من اللائق يا شيوخ المعارضة ، ومن بينكم القضاة والمحامون أن تحققوا هذه المسألة ، مسألة « القومسيون » التى قيل إنها حدثت فى ١٢ يناير سنة ١٩٤٨ ، التحقيق العادل ، حتى إذا ثبتت ، استجوبتم وطالبتم باتخاذ الإجراءات اللازمة . . . ؟

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) — . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إن المعارضة التى صفقت

لمصطفى مرعى (بك) هى المسئولة عن هذا الاستجواب ، فقد وقف حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) مندداً .

وأذكر أن أحد رجال السياسة طلب إلى فيما مضى أن أبحث المسائل التى نسبت إليه على صفحات الجرائد ، فامتنعت عن إجابته إلى طلبه فى سبيل مراعاة الزمالة ، فكيف يليق أن نتهم رجلاً عظيماً ، وهو الرجل الذى اتهمه حضرة المستجوب ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ فريد أبو شادى – إن حضرة الشيخ المحترم لم يؤد واجبه .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – هناك ذوق .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – الواجب فوق كل شىء ، ولا يقف فى سبيله أى اعتبار .

حضرة الشيخ المحترم حسين محمد الجندى – هناك ذوق يا حضرة المستشار السابق .

(ضجة) .

(عاد سعادة الرئيس إلى تولى الرياسة) .

حضرة الشيخ المحترم عباس أبو حسين – لقد أفسد حضرة الشيخ المحترم القضية التى دافع عنها معالى فؤاد سراج الدين (باشا) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – إن المعارضة هى التى دفعت المستجوب إلى هذا الاستجواب .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أرجو أن يقف حضر الشيخ المحترم عند هذا الحد

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ راغب إسكندر (بك) – هل هذا كلام يصح أن يقال فى المجلس ؟

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) – إنى أطلب حذف جميع كلام الأستاذ حسين الجندى من أوله إلى آخره ، لأنه تعرض لشخصيات الأعضاء ، فإن لم يحذف انسحبنا .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – . . .

حضرة الشيخ المحترم عباس أبو حسين (باشا) – إذا كانت كل إشاعة تنشر فى الجرائد يجب التعليق عليها فنحن على استعداد للتعليق على كل ما ينشر ، فإن الإشاعات تملأ الجو ، ونحن على استعداد للإدلاء بآرائنا فيها .

(ضجة) .

الرئيس – إذا استمرت المناقشات على هذا النحو ، فإنى سأضطر إلى رفع الجلسة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أقترح أن يترك لسعادة الرئيس – وهو فوق كل شبهة من هذه الناحية – أن يحذف من المضبطة كل عبارة خارجة أو لفظ ناب ، دار فى هذه المناقشة .

(أصوات : نوافق على هذا) .

الرئيس – الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – حضرات الشيوخ المحترمين ، كنا ننتظر أن يمر هذا الاستجواب بهدوء وسكون رعاية للمصلحة العامة ، وكنا ننتظر أن يكون هذا الاستجواب فى حدوده التى وضعت له ، والتى يجب أن تكون له ، ولكنى بكل أسف لاحظت أن المسألة يحاول نقلها من الوضع الطبيعى لها ، وهو استجواب الحكومة الذى لا يقصد به أخذ قرار بلومها . ولكن يقصد به مجرد الوصول إلى الدفاع عن مصلحة البلاد العامة عن طريق إجراء التحقيق فى مسائل لا يمكن أن يختلف فى خطورتها اثنان فى المجلس ، ولا يمكن أن تكون محل خلاف .

فمن المسلم به من جانب الحكومة ومن جانب المعارضة أيضاً أن هذه المسألة خطيرة فى ذاتها وكل ما فى الأمر أن الحكومة تقول إنها لم تكن مقصرة تقصيراً يستدعى أن تستجوب عنه . ولكن يا حضرات الشيوخ المحترمين ليس هذا هو الوضع السليم . فهذا الاستجواب لا يعدو أن يكون وسيلة لأن تطرح على هذا المجلس وقائع هى فى الواقع وبنفس القدرمخاز لهذه الأمة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد أبو الفتوح – إذا هى ثبتت .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – أرجو أن يفسح لى حضرة الشيخ المحترم صدره . فهذه الوقائع بالصورة التى عرضت وبالوضع الذى تبينتموه إذا ثبتت لا يمكن مطلقا أن يسكت عليها ضمير حى لرجل يرى أنه مصرى يجب أن يدافع عن مصريته ووطنيته .

وكل ما نطلبه نحن للخروج من هذا الاستجواب ، هو أن تحقق هذه المسائل التحقيق الذى يتضمن الوصول إلى معرفة الحقيقة . ولا أظن مطلقا أن هناك خلافا فى شأن إجراء هذا التحقيق ، لأن الحكومة نفسها تقول إن من واجبى أن أجرى هذا التحقيق . ولكنها لم تعط الوقت الكافى لإجراء هذا التحقيق ، وسيجرى التحقيق كذلك وزير الحربية

إذ قال إنه مستعد لأن يحيل إلى النيابة كل شخص تحوم حوله أية شبهة فى هذه المسألة .

فأظن بعد ذلك أننا كلنا على اتفاق فى وجوب إجراء تحقيق فى هذا الأمر .

بقيت المسألة التى يقول عنها وزير الداخلية ، من الذى يجرى هذا التحقيق ؟

إن اللائحة الداخلية والدستور نفسه فى المادة ١٠٨ منه قد أعطى المجلس هذا الحق .

فهل إذا طلب هذا المجلس تأليف لجنة للتحقيق يكون بذلك خارجا على أحكام الدستور ومتعديا على السلطة التنفيذية .

هذه هى المسائل التى يجب أن تكون محل بحث دستورى فى هذا المجلس وأنا أجيب من فوق المنبر عن سؤالى هذا بكلمة : لا . وذلك لأن تأليف اللجان المنصوص عليها فى المادة ١٠٨ من الدستور والمنصوص عليها كذلك فى المادة ٢٢٤ من اللائحة الداخلية لم يربطا تأليف هذه اللجان لإجراء هذا التحقيق بأى تحقيق آخر تجريه النيابة أو أية هيئة إدارية أخرى .

الرئيس – لاشك فى أن من حق المجلس أن يعين لجنة للتحقيق . فهذا ليس محل نزاع ، ولكن الذى ينازع فيه معالى فؤاد سراج الدين (باشا) هو : هل هناك ما يقتضى هذا ؟

ثم إن حضرة الشيخ المحترم قد طلب الكلمة وقت إثارة موضوع الحذف والإبقاء . والآن ستلقى الحكومة بيانها عن لجنة التحقيق ، وكل بيان تدلى به الحكومة يعقب عليه المجلس بأحد الأعضاء ، ولذلك يحسن أن تترك هذه المسألة إلى أن تدلى الحكومة ببيانها ثم يعقب عليه بعد ذلك .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة – . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على (باشا) – . . .

الرئيس – . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – . . .

الرئيس – . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية – حضرات الشيوخ المحترمين ، تناول

كلام بعض . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى (بك) — ما الذى تم فى حذف كلام حسين الجندى بك ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — لقد ترك لسعادة الرئيس حذف مالا يجوز إثباته من كلام .

الرئيس — سأرفع من المضبطة كل لفظ ناب قيل فى جلسة اليوم أو فى جلسة الأمس .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى (بك) — وما الذى سيعطى الصحفيين لينقلوه إلى صحفهم ؟

الرئيس — كما أنى سأرفع المسائل الشخصية التى قيلت وكانت موجهة من عضو إلى عضو — وأستأذنكم فى هذا — وأطلب إلى الصحفيين أن يراعوا ذلك .

(أصوات : وهو كذلك) .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — تناول كلام حضرة الشيخ المحترم ما جاء فى مناقضات ديوان المحاسبة الخاصة بتوريد ذخيرة غير صالحة وبمخالفات بحرية جلالة الملك الخاصة بإجراء إصلاحات فى بعض القطع البحرية .

وقد وصلتنى هذه المناقضات بعد مدة قصيرة من تولى وزارة الحربية والبحرية ، فكان من الطبيعى أن أتقصى الحقائق المتعلقة بما اتبع بصفة عامة فى أمر توريد احتياجات الجيش أثناء حرب فلسطين ، وأتحرى عن الأشخاص الذين كانت لهم علاقة بتلك التوريدات حتى أكون ملما بجميع المعلومات التى تمكننى من تكوين رأى صحيح فيما يوجه من اتهامات ، وهذا هو السبب فى تأخير ردى على ملاحظات ديوان المحاسبة .

وقد اتضح لى أن هناك أفراداً كثيرين كما أن هناك جهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة إثارة الشكوك فى كل أعمال التوريدات ، كما أن قيام لجنة الاحتياجات بالأعمال الخاصة بالتوريدات من جهة ، وقيام الجهات المختصة فى القوات المسلحة باستلام وفحص ما يورد من جهة أخرى ، كان ذلك سببا فى حدوث بعض الاحتكاك وإثارة منافسات أدت إلى التقدم ببعض البيانات التى استند إليها ديوان المحاسبة فى مناقضاته .

على أنه بعد البحث والتدقيق ، اتضح لى أن التوريدات التى أثارت مناقضات ديوان المحاسبة لاغبار عليها ، كما سأبين لحضراتكم .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) — هل كل المسائل الثلاث لا غبار عليها ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — نعم ، وسأوضح كل شيء .

حضرة الشيخ المحترم السيد أحمد أباظة — هل هذا بناء على التقرير أم على شيء آخر ؟

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — بذلك تغلقون الباب أمامنا .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — سأوضح كل الاستفسارات ولابد أن أدلى برأيى ، لأن التحقيقات التى حصلت . . .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) — نريد أن نسمع بيانك .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — لشرح ذلك أقول إن ظروف الحظر الذى فرضته هيئة الأمم المتحدة وصعوبة فتح الاعتمادات فى الخارج جعلت من المستحيل علينا التعامل مباشرة مع الحكومات أو المؤسسات الصناعية ، وكان لابد لنا من التعامل مع الموردين للحصول على ما يمكن الحصول عليه من احتياجات القوات المسلحة .

ومن بين الموردين الذين تعاملنا معهم عبد اللطيف أفندى أبو رجيله الذى كان مقيما بإيطاليا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لى كلمة ، وهى أنى لا أحب لوزير الحربية أن يتعرض لمسائل تعرضت أنا لمثلها ، مع أنها ليست من صميم المسائل المتعلقة بالاستجواب ، بل قد قلت عنها إنها خارجة عنه ، وأنا أستميح زميلى فى عدم الاستمرار فيما يريد إلقاءه لذلك .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — أنا متفق فى ذلك مع فؤاد (باشا) لأنه لو استمر معالى الوزير فى إلقاء بيانه فسوف نغلق على أنفسنا باب الكلام .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) — معالى الوزير يقول إن هذه ليست مخالفات ولا غبار عليها .

حضرة صاحب المعالى وزير الحربية والبحرية — إنما أريد ببيانى أن أوضح أنه لا لزوم للجنة برلمانية تتولى التحقيق فيما أثير من مسائل .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) — أرى أن يستمر معالى وزير الحربية فى إلقاء بيانه .

الرئيس — الجلسة طالت ، ويظهر أن الأعصاب قد أرهقت ونحن إزاء أحد أمرين : إما أن نعتبر ما انتهى إليه الاستجواب الآن كافيا ، ويؤخذ الرأى على الاقتراح الخاص

بتأليف لجنة برلمانية تتولى التحقيق ، وإما أن تؤجل باقى الكلام فى الاستجواب إلى جلسة مقبلة حسبما ترون تحديد ميعادها سواء كان غدا أو فى الأسبوع المقبل .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمـل — نعتبر ما قيل كافيا .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — أعتقد أن الموضوع فى ذاته قد استوفى ، وقد استعرضت جميع وجهات النظر من حيث الناحية الشكلية والناحية الموضوعية ، وبقى الاقتراح المقدم الخاص بتأليف لجنة تحقيق برلمانية لتحقيق هذه الوقائع .

فإن لنا على هذا الاقتراح عدة ملاحظات بعضها دستورى وبعضها موضوعى .

ونحن على استعداد لإبداء هذه الملاحظات ومناقشتها — ولكنى ألاحظ أن العدد غير قانونى ، ولا ينبغى أن ندلى بما نريد أن نقوله ، وأكثرية المجلس غير موجودة .

لذلك أقترح اعتبار المناقشة فى موضوع الاستجواب قد انتهت ، ويؤجل الكلام فى موضوع الاقتراح إلى الجلسة المقبلة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود (بك) — المعارضة أو صاحب الاستجواب ذكر مسائل خاصة بوزارة الحربية . ووزير الحربية يقول إنها لا غبار عليها .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — نحن لا نناقش تصرفات وزير الحربية والبحرية .

الرئيس — والآن هل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة فى موضوع الاستجواب ونظر الاقتراح فى الجلسة القادمة ؟ (موافقة) .

الرئيس — وهل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على أن تعود للانعقاد فى يوم الاثنين المقبل ١٩ شعبان سنة ١٣٦٩ ، الموافق ٥ يونية سنة ١٩٥٠ ، الساعة الخامسة والنصف مساء ؟ (موافقة) .

(رفعت الجلسة الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء) .

* * *

تأجل نظر الاستجواب بعد كلام ممثل الحكومة يوم الثلاثاء إلى جلسة الاثنين الذى يليه . وفى هذه الفترة حدثت أمور تتصل بالاستجواب كان لها أثرها حين نظره من بعد . فقد قدم كريم ثابت (باشا) استقالته إلى جلالة الملك فرفضها جلالته إيذاناً منه بثقته بكريم (باشا) ، وبأن ما نسب إليه فى هذا الاستجواب لم يزعزع هذه الثقة . وأذيع فى أوساط مختلفة أن هذا الاستجواب لم يكن حسن الأثر فى نفس جلالة الملك ، وأن جلالته لم يكن راضيـاً عنه . حينذاك ذكرت الحديث الذى أدلى به إلىّ النحـاس (باشـا)

فى حفلة سفير الباكستان توديعاً للسفير البريطانى ؛ ولكننى لم أقدر أن سيكون لذلك من الأثر فى حياة مصر ما ترتب عليه من بعد .

كان جلالة الملك مسافراً إلى الإسكندرية للمصيف بعد ذلك بأيام . وفى صباح الأربعاء نشرت جريدة الأهرام أن جلالته دعا الوزراء لتناول طعام الغداء على المائدة الملكية ، وأنه دعا كذلك رئيس مجلس النواب لهذه المأدبة . لم يكن رفض استقالة كريم (باشا) ثابت هو المظهر الوحيد إذن بأن جلالة الملك غير راض عن الاستجواب وما قيل فيه . فدعوة رئيس النواب للمأدبة معناه عدم الرضا عن رئيس الشيوخ وعن مجلس الشيوخ . ولم يكن غير الاستجواب ما يدعو لعدم الرضا عنى أو عن المجلس . ترى ماذا أصنع ؟ أأستقيل من رياسة المجلس ؟ أم أرسل إلى كبير الأمناء أستفسر عن السبب فى عدم دعوتى ؟ أم أطلب مقابلة جلالة الملك أشرح له تصرفى وأضع استقالتى بين يديه ؟ أم ماذا ؟ . . . تولتنى حيرة شغلت ذهنى طيلة النهار ولم أصل معها إلى قرار .

وكنا مدعوين مساء ذلك اليوم بمنزل حافظ عفيفى (باشا) ، وكان بين المدعوين الأستاذ محمود أبو الفتح صاحب جريدة المصرى . وكان أبو الفتح صديقاً قديماً ترجع صداقته إلى أيام كان يعمل معى رئيسا لقلم الأخبار بجريدة السياسة فى سنة ١٩٢٥ . وقد توطدت صداقتنا حين كنت بأمريكا فى سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧ أرأس وفد مصر لدى الأمم المتحدة ، وحين كان هو هناك لبعض أعماله المالية ، ولمراسلة جريدة المصرى بالهام من الأمور مما يزيد على مقدرة مراسله هناك . فلما التقينا بمنزل حافظ عفيفى (باشا) سألنى عما نشرته الأهرام ، وعما إذا لم أكن قد تلقيت ، وأنا رئيس الشيوخ ، دعوة للمائدة التى دعى إليها رئيس النواب . فلما أخبرته أننى لم أتلق هذه الدعوة ، وأننى فى حيرة ما أصنع ، وأى طريق أسلك ، قال لى : إياك أن تفكر فى الاستقالة . إنك لم تصنع إلا أن قمت بواجبك فى رياسة المجلس كما قمت به قبل . وأنت إن استقلت كانت هذه سابقة خطيرة فى حياتنا الدستورية لا أحب لك أن تتصل بتاريخك أنت . قلت : ولكن الأمر لا يتعلق بى وحدى ، بل يتعلق بمجلس الشيوخ كله . وأنا لا أريد أن يساء إلى مجلس الشيوخ فى شخصى . قال : بل الأمر بالعكس ، فأنت ممثل المجلس . واستقالتك تسىء إلى المجلس أكثر من أى شىء آخر . قلت : فما رأيك فى أن أطلب مقابلة جلالة الملك أشرح له الموقف . قال : أغلب ظنى أنك إن طلبت هذه المقابلة لن تجاب إليها فكانت هذه لطمة أخرى لك وللمجلس لا خير لأحد فيها . وإذا رفض الملك مقابلتك كان ذلك أدعى

لاستقالتك ولقيام هذه السابقة الدستورية الخطيرة التى أعيذك من أن تتصل بتاريخك .

تكلمنا طويلا فى الموضوع وأصر هو على رأيه فيه . ومع أنه وفدى لم أسئ الظن برأيه ، وإن لم يخرجنى هذا الرأى من حيرتى . وعدت أفكر فيما حدث بالجلسة . لقد كان فؤاد (باشا) سراج الدين عنيفاً فى رده على مصطفى مرعى (بك) ، حتى لقد خرج به العنف إلى حد مهاجمة رياسة المجلس بقوله إن كرسى الرياسة قد اهتز غير مرة لما حدث من مخالفة اللائحة الداخلية . ولم تكن اللائحة قد خولفت قط ، ولكننى تركت هذه العبارة ولم أعترض عليها حتى يمر الاستجواب كله فى سلام . فلما رأيت كريم (باشا) ثابت يستقيل فترفض استقالته ، ثم رأيت رئيس مجلس النواب يدعى إلى المأدبة الملكية وتهمل دعوتى عمداً إعلاناً لعدم الرضا عما حدث فى الاستجواب وإحراجا لى ، رأيت أن الأمر يجب أن يوضع له حد ، فكلفت الأستاذ حافظ محمود رئيس تحرير السياسة ووكيل نقابة الصحفيين أن يتصل بإدجار (باشا) جلاد صاحب جريدة الزمان والمتصل بالقصر ، وأن يسأله إذا كان ما حدث من عدم دعوتى مقصوداً ويراد أن يستمر ، أو يراد أن تحل المسألة بالحسنى . وعلمت منه بعد ثلاثة أيام أن إدجار (باشا) سافر إلى الإسكندرية وتكلم مع رجال القصر ثم عاد وأخبرنى أنه لم يجد حلا سريعاً للمسألة ، وإن كان يأمل أن تحل من بعد . عند ذلك رأيت أن أضع الأمور فى نصابها وأن أصرح فى جلسة الاثنين حين يبدأ نظر الاستجواب بأن اللائحة الداخلية احترمت ، وبأن كرسى الرياسة لم يتأثر ولا يمكن أن يتأثر إلا بأحكام الدستور واللائحة على نحو ما حدث خلال رياستى التى استمرت إلى يومئذ خمس سنوات ونصف السنة . واتصل مقصدى هذا ببعض الوفديين فجاءوا إلىّ يحاولون أن تكون الصيغة مخففة حتى لا تثير ثائرة جديدة ، ووضعت صيغة أبلغوها إلى الحكومة ثم عادوا يناقشوننى فى بعض ألفاظها ، وإننى لفى مكتبى صباح الاثنين الذى ينظر الاستجواب فى مسائه إذ جاءنى عبد الجليل (باشا) أبو سمرة ومعه صيغة مكتوبة لست أعرف من كتبها ، ولكنى رضيت عنها . وفيما نحن كذلك جاء فؤاد (باشا) سراج الدين واطلع على هذه الصيغة وقال إنه يرى الخير فى ألا يعترض عليها . وهذه الصيغة هى :

« أرى بوصفى رئيساً لهذا المجلس الموقر – أكبر هيئة تشريعية فى البلاد – أن أضع الأمور فى نصابها ، لمناسبة اللغط الذى أثير حول استجواب حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) .

« إننى لحفيظ على الدستور ، واللائحة الداخلية ، وحرية الرأى ، فى هذا المجلس

الذى يضم نخبة رجال الأمة وصفوة أبنائها ، وهم يعرفون حقوقهم وواجبـاتهم الدستورية وما لهم من حق إبداء الرأى فى حرية تامة .

حضرات الشيوخ المحترمين :

ليس من شأن الجالس على هذا الكرسى أن يتولى الرد على ما ينشر فى الصحف من مهاترات . وأؤكد لحضراتكم أن هذا الكرسى ، الذى تشرفت بالجلوس عليه للسنة السادسة ، ثابت ثبوت الطود . فالجالس عليه يؤدى واجبه فى كل الظروف ، فى حدود الدستور ، واللائحة الداخلية ، والتقاليد الكريمة التى جرى عليها مجلسكم الموقر » .

وتلوت هذه الصيغة حين نودى الاستجواب لإتمام مناقشته . وتكلم الدكتور إبراهيم بيومى مدكور وطلب فى ختام كلامه تعيين لجنة تحقيق برلمانية تنظر مسألة مستشفى المواساة ومسألة مشتريات الجيش . ورد عليه فؤاد (باشا) سراج الدين . وقد ثبت فى مضبطة المجلس من كلام المتكلمين فى الاستجواب ما يلى :

مضبطة جلسة الاثنين ٥ / ٦ / ١٩٥٠

الرئيس — قدم فى هذا الاستجواب اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور، سيتلو نصه حضرة الزميل المحترم الأستاذ عبد الرحمن نور .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن برهان نور — هذا هو نص الاقتراح :

« بعد سماع المستجوب والبيانات التى أدلت بها الحكومة ، يرى المجلس تشكيل لجنة من أعضاء مجلس الشيوخ لتحقيق ما تم فى صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه من حساب مستشفى المواساة فى سنة ١٩٤٨ ، وما حدث فى مشتريات الذخيرة للجيش ومعداته المختلفة سنة ١٩٤٩ » .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) — اسمحوا لى بكلمة صغيرة . فى الجلسة الماضية ، بعد أن انتهى معالى وزير الداخلية من رده على هذا الاستجواب ، سألته سؤالا عن السبب الحقيقى فى استقالة رئيس ديوان المحاسبة ، فكان جوابه أنه ليس فى حل من ذكره ، وهو يختلف عن الأسباب الظاهرة والمطروحة أمامنا ، ثم قرأنا فى الصحف خطاباً من رئيس ديوان المحاسبة السابق يحل فيه معالى وزير الداخلية من ذكر السبب الحقيقى للاستقالة .

لهذا نريد أن نعرف : بعد أن أصبح معالى وزير الداخلية فى حل من ذكر السبب ، هل يجب أن نسمعه ؟ هذا هو الوضع الصحيح .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية — لا أرى مما يتفق وتقاليد هذا المجلس أن يناقش

بيانات تنشرها الصحف . وقد قلت إن ما ذكره حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) لا يصلح لأن يكون سبباً معقولاً لاستقالة الرئيس السابق للديوان ، أو أى رئيس لديوان المحاسبة . فإذا كان رئيس الديوان السابق يؤكد أن ما ذكره مصطفى مرعى (بك) من أن الحكومة تأخرت فى ردها على ملاحظات الديوان عشرين أو ثلاثين يوماً ، وأن هذا هو السبب لاستقالته فلا مانع عندى إطلاقاً فى أن أعتبر هذا هو السبب فى الاستقالة ، وفى هذه الحالة يعتبر سبباً غير مقبول للاستقالة .

الرئيس – لقد انتهت المناقشة فى هذا الاستجواب ، ويجب ألا نتكلم فيه مرة ثانية ، خصوصا إذا كان الكلام مبنيا على أقوال نشرت فى الصحف ، لأن معنى هذا أنه كلما انتهت المناقشة فى استجواب ثم تعرضت له الصحف نعود إلى مناقشته مرة ثانية .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – لا يليق بمعالى وزير الداخلية أن ينعت سبب استقالة رئيس الديوان السابق . . .

الرئيس – سيثبت فى المضبطة أنه سبب (غير معقول) فى نظر معالى وزير الداخلية .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – ولكنه وصفه . . .

الرئيس – أمامنا الآن اقتراحان : أحدهما مقدم فى الجلسة الماضية من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم مدكور ، خاص بلجنة التحقيق ، والثانى قدم فى هذه الجلسة ، وهو خاص بالانتقال إلى جدول الأعمال . وللاقتراح الثانى الأولوية على الاقتراح الأول لأنه أبعد مدى ، وهذا نصه :

« نقترح الانتقال إلى جدول الأعمال »

الدكتور جاد قنديل ، إسماعيل حمزه ، السيد معوض الباز ، محمد نجيب محمد جمعه ، حسين سالم الغراب ، أحمد عطا الله ، أحمد قرنى ، صلاح الدين الشواربى ، جلال أباظة ، عبد المجيد الرمالى » .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – فى الجلسة الماضية أعلن معالى فؤاد سراج الدين (باشا) أن الاستجواب نوقش شكلا وموضوعا ، وأن المناقشة فى الشكل والموضوع قد استوفيت ، وأنه تقدم اقتراح ، وله على هذا الاقتراح ملاحظات دستورية ، واحتفظ لنفسه بالحق فى الكلام فى هذا الاقتراح . (ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – إذا كان معالى فؤاد (باشا) لا يريد إبداء ملاحظاته فلا مانع .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى (بك) — هناك اقتراح ثالث لم يعرض على المجلس ، وهو الاقتراح الذى قدمه مصطفى (بك) مرعى فى نهاية استجوابه ، وهو ثابت فى المضبطة فى الصفحة السابعة والثلاثين ، وهذا نصه :

« استعملوا حقكم المخول لكم بمقتضى اللائحة الداخلية ، وانتخبوا لجنة تنتقل باسمكم إلى الرجل المستقيل لتسأله : لم استقال ؟ » .

حضرة الشيخ المحترم عبد القوى أحمد (باشا) — لقد تبنى حضرة الشيخ المحترم إبراهيم مدكور الاستجواب ، وقدم اقتراحا بهذا المعنى .

الرئيس — لم يقدم حضرة الشيخ المحترم مصطفى مرعى (بك) اقتراحاً مكتوبا ، وما جاء فى أقواله ينطوى فى الاقتراح الثانى المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور مدكور الذى حل محل المستجوب الأصلى . ولنبدأ فى أخذ الرأى على الاقتراح الثانى الخاص بالانتقال إلى جدول الأعمال . وقدم اقتراح من أكثر من عشرة من حضرات الشيوخ المحترمين بأخذ الرأى على الاقتراحين نداء بالاسم[١].

فهل توافقون عليه حضراتكم ؟

(موافقة) .

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت (باشا) — يجب قبل أخذ الرأى أن نتكلم فى دستورية الاقتراح الأول المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور .

(ضجة) .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) — حضرات الشيوخ المحترمين ، إن أخذ الرأى الآن بهذا الشكل معناه الفصل فى جواز تشكيل لجنة للتحقيق . . .

(أصوات : لا ، لا)

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) — انتظروا حتى أنتهى من كلامى . يجب أن نبحث أولا فى جواز تعيين لجنة تحقيق أم لا : قد ينتهى هذا الاستجواب بالموافقة على الاقتراح الخاص بالانتقال إلى جدول الأعمال . وفى هذه الحالة لا يكون هناك محل لتشكيل

---

(١) نص الاقتراح :

« نقترح أخذ الرأى بالنداء بالاسم على اقتراحى الانتقال إلى جدول الأعمال ، وتشكيل لجنة تحقيق .

محمود حمزة ، صلاح الدين الشواربى ، عبد الرحمن فتوح ، أحمد أبو الفتوح ، محمد بدير ، حسن بدراوى ، حسين الجندى ، جلال أباظة ، أحمد أبو الفتوح ، محمد نجيب محمد جمعه ، حسين الغراب ، دكتور جاد قنديل » .

لجنة تحقيق ، كما أنه قد يرفض هذا الاقتراح ، ويفهم من هذا الموافقة على تشكيل لجنة تحقيق .

لذلك يجب قبل أخذ الرأى البحث فيما إذا كان يجوز تشكيل لجنة تحقيق أم لا . وبذلك يكون الموضوع قد استوفى بحثاً .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) — وهل هناك شك فى جواز تشكيل لجنة تحقيق ؟ هذا مبدأ مسلم به .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ إسماعيل حمزة — الرأى الذى يقول به حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) منشأه الاستنتاج ، ولكنه قد فات سعادته أن كل اقتراح عند العرض يأخذ مركزه وأولويته طبقا للائحة . فالاقتراح المقدم بالانتقال إلى جدول الأعمال يجب أن يعرض أولا ، لأنه أبعد مدى ويأخذ حقه فى الرفض أو القبول ، وهذا لا يمنع من عرض الاقتراح الثانى بتاتا .

الرئيس — سنأخذ الرأى بالنداء بالاسم على الاقتراح الخاص بالانتقال إلى جدول الأعمال ، فالموافق على هذا الاقتراح يقول « نعم » وغير الموافق يقول « لا » .

(أخذ الرأى بالنداء بالاسم على هذا الاقتراح ، فوافق عليه ٣٨ عضوا [١] ورفضه ٥٦ عضواً [٢] ، وامتنع عن إبداء الرأى حضرتا الشيخين المحترمين عبد الوهاب طلعت (باشا) ، ومحمد خطاب (بك) .

---

(١) حضرات الشيوخ المحترمين الذين وافقوا على الاقتراح :

الأستاذ إبراهيم رشيد ، أحمد إبراهيم عطا الله بك ، الأستاذ أحمد أبو الفتوح ، الأستاذ أحمد حمزة ، الأستاذ أحمد حنفى أبو الفضل ، أحمد على باشا ، أحمد قرشى باشا ، أحمد قرنى بك ، أحمد همام حسين بك ، الأستاذ إسماعيل حمزه ، الأستاذ السيد معوض الباز ، الياس اندراوس باشا .

الدكتور جاد قنديل ، الأستاذ جلال عبد الحميد أباظة .

حسن بدراوى باشا ، حسن محمد الوكيل ، حسين سالم الغراب ، الأستاذ حسين محمد الجندى .

خليل ثابت بك .

صلاح الدين الشواربى بك .

عبد الحمن فتوح ، عبد الستار حسن عمران ، الأستاذ عبد الظاهر عبد العزيز الجمال ، السيد عبد المجيد الرمالى ، عثمان محرم زكى العرابى باشا .

الشيخ فراج عبد الرحيم مجاهد .

محمد بدير باشا ، محمد رضوان بك ، الدكتور محمد صلاح الدين بك ، محمد فؤاد سراج الدين باشا ، الأستاذ محمد محمد الوكيل ، الأستاذ محمد نجيب محمد جمعه ، الأستاذ محمود أبو الفتح ، محمود حمزه بك ، محمود خيرى باشا ، مرسى فرحات بك ، الأستاذ مصطفى نصرت .

(٢) حضرات الشيوخ المحترمين الذين لم يوافقوا على الاقتراح :

الرئيس – يقرر المجلس رفض الاقتراح بأغلبية ٥٦ صوتا ضد ٣٨ صوتا ، وليتفضل حضرتا الشيخين المحترمين عبد الوهاب طلعت (باشا) ومحمد خطاب (بك) بإبداء أسباب امتناعهما .

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت (باشا) – لقد امتنعت عن إبداء الرأى لأنه كان لى رأى أريد إبداءه إذا ما عرض اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مذكور معرض البحث من الوجهة الدستورية .

حضرة الشيخ المحترم محمد خطاب (بك) – سبب امتناعى أن الاقتراح الخاص بتشكيل لجنة تحقيق شمل مسألتين : هما مسألة مستشفى المواساة ، ومسألة الجيش . وشتان بين الأمرين ، فالأمة جميعها ترجو وتنتظر من هذا المجلس أن يبدى رأيه فى مسألة

= الدكتور إبراهيم بيومى مدكور ، إبراهيم زكى ، إبراهيم عبد الهادى باشا ، أحمد إبراهيم الطاهرى ، الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك ، أحمد رمزى بك ، أحمد عبد الغفار باشا ، أحمد عبده بك ، أحمد لطفى السيد باشا ، أحمد محمد خشبه باشا ، أحمد مصطفى أبو رحاب ، أصلان قطاوى بك ، الأستاذ السيد أحمد أباظة .

توفيق دوس باشا .

حامد اللوزى بك ، حسن بدينى الشريعى بك ، الأستاذ حسن حسن عبد الله ، حسن شعراوى باشا ، اللواء حسن عبد الوهاب باشا .

راغب اسكندر بك ، رشوان محفوظ باشا .

الدكتور زكى ميخائيل بشاره .

الدكتور سليمان عزمى باشا ، سيد اللوزى .

شحاته السيد سليم باشا ، شمس الدين عبد الغفار باشا .

صالح مصطفى أبو رحاب بك .

عباس أبو حسين باشا ، الأستاذ عباس الجمل ، الأستاذ عباس محمود العقاد ، الأستاذ عبد الرازق وهبه القاضى ، عبد الرحمن الرافعى بك ، الأستاذ عبد الرحمن برهان نور ، عبد السلام الشاذلى باشا ، عبد السلام محمود بك ، عبد القوى أحمد باشا ، عبد المجيد صالح باشا ، على عبد الرازق باشا .

فريد أبو شادى بك .

قاسم طاهر المصرى .

كمال الدين الشريف .

الشيخ محمد إبراهيم عبد الله بريرى ، محمد أبو النصر الفار ، محمد أنسى باشا ، محمد حسن العشماوى باشا ، محمد حلمى عيسى باشا ، محمد زايد جلال ، محمد زكى على باشا ، محمد عبد الجليل سمره باشا ، محمد عطيه الناظر بك ، محمد علوى الجزار بك ، محمود أحمد غراب ، محمود أحمد محسب بك ، محمود غالب باشا .

الدكتور نجيب اسكندر باشا .

يوسف ذو الفقار باشا .

ذخائر الجيش التي كانت ترسل له . أما مسألة المواساة ، فهي مسألة فردية لا يصح تأليف لجنة لتحقيقها .

(أصوات : لا ، لا)

حضرة الشيخ المحترم محمد خطاب (بك) – هذا رأيي .

حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية – أرجو أن يسمح لي سعادة الرئيس بكلمة .

الرئيس – قبل أن يتكلم معالي وزير الداخلية ، أرى أن يتفضل الدكتور إبراهيم مدكور مقدم الاقتراح بتحديد مداه وبيان اختصاصات لجنة التحقيق المقترحة ، وهل هي في موضوع الجيش فقط أم تتعداه إلى غيره ؟

فمسألة المواساة كل وقائعها متفق عليها ومسلم بها ؛ فهناك شيك دفع قبل استئذان مجلس الإدارة ، ومدير المستشفى يقول في إجابته الرسمية – ولا شأن لنا بما يذكر في الصحف – إن الأمر قد عرض فيما بعد على مجلس الإدارة ، ووافق عليه ، وهو لم يعرض الأمر قبل ذلك ، لأن هذا هو العرف المتبع في مثل هذه المسائل ، وبناء على هذا فكل العناصر والمسائل المطلوب التحقيق فيها متفق عليها .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – أريد أن أشرح مسألة المواساة ، خصوصا أنها لم تبحث في المجلس أو بعبارة أخرى ، فإن بحثها لم يؤد إلى معرفة الحقائق كلها . فلا نزال نجهل المجهودات التي قام بها من استلم المبلغ في سبيل الدعاية ، ولا نعرف كم من المبالغ حصلت بسبب هذه الدعاية ؟ وهل المجهود الذي قام به مناسب أو لا يناسب هذا المبلغ ؟ وهل هذا المبلغ صرف كله في سبيل الدعاية ، أو كان جزء منه مكافأة أو أجراً له على القيام بهذه الدعاية ؟ كل هذه الأمور لم تبين البيان الكافي الذي يحسن السكوت عنده . وما زلت أقول وأكرر بأن الذي وصلنا إليه في موضوع المواساة أو الذخائر يحتاج إلى مزيد من التحقيق . وأريد أن أعرف على التحقيق . . .

الرئيس – إن الاستجواب مقدم عن تصرف الحكومة الذي أدى إلى استقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق ، وقد أورد صاحبه هاتين المسألتين ، فهل التحقيق المطلوب يراد به : كيف أدت هاتان المسألتان إلى تلك الاستقالة ، أم يراد به شيء آخر ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – ما دام أن رئيس الديوان السابق قد أبلغ الحكومة عن هذه الملاحظات ، فكان واجبها أن تجري تحقيقاً وبحثاً لمعرفة الحقائق كلها ، ووضع العلاج اللازم ، وتحديد المسئوليات بعد ظهور نتيجة التحقيق . وفيما يتعلق

بالمواساة فإن النتائج التى وصلنا إليها إلى الآن ليست مما يحسن السكوت عنده ، فيجب أن يستنير المجلس ويتحقق مما إذا كان المبلغ صرف فى الدعاية حقا ، ولهذا أرى أن ما وصلنا إليه غير كاف . . .

الرئيس – لنترك الكلام فى المسألة الأخرى لحضرة الزميل المحترم الدكتور إبراهيم مدكور .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – أرى أن البحث فى قبول هذا الاقتراح أو عدمه يتوقف أولا : على ما إذا كانت الحكومة قد قامت بالتحقيق اللازم ، وهل تم هذا التحقيق ، وهل لها رأى فيه ، أو أن التحقيق لا يزال جارياً ؟ نريد أن نتعرف الحقيقة فيما وصلت إليه حتى الآن . فمعالى وزير الداخلية يقول لا محل لمسئولية الحكومة ، لأن ملاحظات الديوان قدمت إليها فى مارس والاستقالة حصلت فى أبريل ، فالوقت لم يكن كافياً لإجراء البحث اللازم ، فى حين أن معالى وزير الحربية والبحرية يقول إن البحث قد تم ، ولم نتبين أن هناك مسئوليات . فقبل أن تقرروا حضراتكم لزوم إجراء التحقيق أو عدم لزومه ، نريد أن نتعرف عما إذا كانت الحكومة قد قامت بهذا التحقيق أو لم تقم ؟ وهل هذا التحقيق لا يزال مستمرًّا ، أو أن الحكومة قد فرغت منه ، وإذا كان قد انتهى فما هى وجهة نظرها فى هذا التحقيق ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – يبدو لى أننا سنعود إلى الموضوع من جديد ، وإلى تكرار كل المسائل التى سبق ذكرها ، بينما المسألة الدستورية يجب أن تكون مقدمة على كل ما عداها .

الرئيس – حتى على الاقتراح ؟

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – لا معنى لتكرار كل هذه المسائل ، وإن لسعادة الرئيس من السلطة ما يجعله يمنع تكرار المناقشة فيها ، ولو أنه منع فى الجلسة الماضية ، ما حصل كل ذلك .

(ضجة) .

الرئيس – إنى أعترض على هذا القول ولا أقبله بحال من الأحوال . وأنا مستعد أن أحتكم إلى المجلس ، وإنى ، وقد قلت كلمتى فى هذا الموضوع ، كنت أرجو حضرة الزميل المحترم الأستاذ حسين الجندى ألا يعود إلى الكلام فى مسائل لا خير فى الكلام فيها ، وألا يثير أمورا لا خير فى إثارتها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى – إننى لم أقل شيئاً .

الرئيس– لقد ذكر معالى وزير الداخلية أن للحكومة كلاما في دستورية هذا الاقتراح ، وكلاما فى موضوعه ، وهذا ثابت فى المضبطة السابقة .

وبعد أن نتبين حدود هذا الاقتراح ، وبعد الكلام فى دستوريته ، فإننا جميعا متفقون على ضرورة شرح الاقتراح .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لى كلمة ، فإنه عندما تلى الاقتراح فى الجلسة السابقة ، لم يطلب معالى وزير الداخلية الكلمة فى هذا الموضوع .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية –لقد طلبت الكلمة ، وسعادة الرئيس قال ذلك .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لقد قيل لى إن معاليه لم يطلب الكلمة . ولقد وصلنا بعد هذا إلى عرض الاقتراحات ، وتقديم الأولى ، وانتهينا من الاقتراح الواجب عرضه أولاً . والآن فإنه يتم عرض الاقتراح الثانى بلا كلام .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – كيف يكون ذلك ؟

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – يا حضرات الشيوخ المحترمين . لا أحاول أن أوضح أكثر مما رميت إليه فى اقتراحى ، وهذا الاقتراح يقضى بتشكيل لجنة من بين حضرات أعضاء هذا المجلس للتحقيق ، ويراد من هذه اللجنة أمران :

أولاً : تحقيق ما تم صرفه من مبلغ الخمسة الآلاف من الجنيهات الخاص بمستشفى المواساة ، والذى دفعنى إلى طلب تحقيق هذه النقطة هو أنا وقد شاهدنا المناقشة ، ورد الحكومة عليها ، لاحظنا أن هناك أموالا عن أعمال للدعاية ، وأخرى لليانصيب ، وأن هناك مجهوداً صحفياً معيناً . كل ذلك لم يقدم عنه بيان للمجلس مطلقا . وهذا يحتاج إلى استكمال فى البحث كى تتضح المسائل . وهناك تسليم من جانب الحكومة نفسها ، بأن هناك مخالفة للائحة المستشفى ، ملخصها أنه قد صرف أو أمر بصرف مبلغ بدون أن يستأذن مجلس إدارة المستشفى .

وفوق ذلك ، فإنه يقال إن هناك سوابق تقضى بصرف مثل هذه المبالغ ، والأمر يقضى أن نعرف هذه السوابق ونتتبعها ، وبهذا يستبين الأمر أمامنا . وإنا لا نود بحال أن نتهم من هم أبرياء ، بل نتمنى أن تثبت براءتهم ، لا بمجرد كلام عام يقال ، بل بوضوح الأمر وجلائه تماما . وفوق ذلك نريد أن نعرف : هل هناك دعايات أخرى ؟ وهل هناك عمليات أخرى لنفس هذه المؤسسة قد صرفت عنها مبالغ من هذا النوع ؟

لا شك أن كل هذا الذى أطلبه لا يمكن أن يعالج إلا بإجراء تحقيق حتى توضع الأمور فى نصابها ، ومتى استكملت هذه العناصر ، فقد ظهرت لنا بوضوح مدى مسئولية الحكومة ومحاسبة المقصرين والمهملين ليحاكموا على تقصيرهم وإهمالهم ، وبذلك نكون قد وضعنا نظاماً للمستقبل .

أنا أوضح لا أناقش ، فلو وقفت المسألة عند هذا الحد ، لتقرر مبدأ من المبادئ ، وهو يقضى بدفع جزء مما جمع بطريق الاكتتاب وإن صرف فى غير محله .

والمسألة هى أن هناك مبلغاً من الأموال التى تشرف عليها الحكومة قد صرف ، ونريد أن نعرف هل صرف هذا المبلغ بحق أو بغير حق ؟ فإن كان قد صرف بغير حق فالحكومة لا شك هى المسئولة .

ثانياً : أما الشق الثانى ، فهو أنه قد أثيرت أمام هذا المجلس موضوعات معينة بالذات تتصل بمشتريات حملة فلسطين التى راجعها ديوان المحاسبة . وقد أثيرت فى هذه الجلسة ، وقدم فيها دليل مؤيد من جانب ، ودليل معارض من جانب آخر ، وفيها تسليم بأن هناك تقارير متضاربة من أشخاص هم مسئولون عن هذه العمليات . فهذه الأوراق الرسمية منها ما يقول بصلاحية هذه المشتريات ، وأخرى تقول بالعكس . فلكى نحكم حكما سليما فلا بد من إجراء تحقيق ، وتحقيق يظهر الحقيقة واضحة جلية ، خصوصا أن القائلين بهذه العملية متعارضون ، ويطلبون التحقيق ، والمسألة فيها خلاف ، ووجهات نظر متعددة ، وإنى أسوق دليلا على ذلك أن معالى وزير الداخلية رأى ، حين بدأ معالى وزير الحربية والبحرية يدلى ببيانه ، ألا يسبق الحوادث ، ورجاه أن يقف عند حد فى الإدلاء بهذا البيان .

إذن تبقى هذه الوقائع التى حددتها بما دخل فى حسابات السنة المالية ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، وهى السنة المالية التى أقفلت حساباتها ، ويمكن أن تراجع بالتحقيق .

هذان هما الشقان اللذان قصدتهما بهذا التحقيق ، وأنا لم أدافع عن وجهة نظر معينة ، ولم أناقش شيئا . وأترك الرأى للمجلس فى موضوع الاقتراح ، مع الاحتفاظ بحقى فى الدفاع عن دستوريته ، وضرورة الأخذ به .

حضرة الشيخ المحترم محمد بدير (باشا) — هل هناك استجواب للحكومة عن تصرفاتها فيما يتعلق بمستشفى المواساة ونفقات حملة فلسطين ؟ ليس هناك استجواب فى هذا المعنى ، وإنما الاستجواب موضوع المناقشة هو خاص باستقالة رئيس ديوان المحاسبة السابق .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد شرحت اقتراحى وبينت الغرض منه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – حضرات الشيوخ المحترمين ،

كنت أعتقد وقد استغرقت مناقشة هذا الاستجواب جلستين طويلتين قال كل منا فيهما ما يريد أن يقوله ، وعنف من عنف ، ولان من لان ، كنت أعتقد وقد مضت هذه الأيام الستة أن جو مناقشة هذا الاستجواب سيتغير بعض الشيء ، وسيسير فى الطريق الذى أعتقد أنه طريق صحيح . ولكن يؤسفنى أن أشعر أن جو الاستجواب لا يزال هو الجو الأول بالرغم من كل ما قيل ، وبالرغم مما أتيح لكل منا من فرصة ليقول فيها ما يشاء . يؤسفنى أن أقول وأنا عضو فى هذا المجلس – قبل أن أكون وزيراً – أحرص على تقاليده وعلى احترام لائحته الداخلية ، كما أحرص على نصوص الدستور يؤسفنى أن أقول – إننى أشعر – وأرجو أن أكون مخطئاً – أنه لا يزال للعوامل الشخصية الأثر الأول فى سير المناقشات .

حضرات الشيوخ المحترمين ،

لقد أسفرت هذه المناقشات الأخيرة عن الغرض من الاستجواب . وقد تبين أن الاستجواب لم يكن موجهاً إلى الحكومة ، بل تبين من هذا الاقتراح ومن شرحه وتفسيره أنه موجه لمستشفى المواساة ونفقات حملة فلسطين . ولم يكن كما قلت منذ البداية ، وكما قلت فى الجلسة التى عرض فيها هذا الاستجواب لتحديد موعد لمناقشته – أقول لم يكن هذا الاستجواب موجها للحكومة ، ولم يطلب تأليف لجنة للتحقيق مع الحكومة ، بل طلبت اللجنة للتحقيق مع موظفى مستشفى المواساة عن صرف مبلغ الخمسة الآلاف من الجنيهات . وللتحقيق مع المختصين من موظفى وزارة الحربية والبحرية المشرفين على حملة فلسطين ، فأين مسئولية الحكومة الحاضرة فى هذا الاستجواب الذى قدم إليها ؟ إذًا هو استجواب فقد عنصره الأساسى ، بل فقد الأساس فى أن يكون اتهاماً للحكومة الحاضرة ، وأصبح الاستجواب اتهاما لمستشفى المواساة وللقائمين على حملة فلسطين .

لا يمكن للمجلس الموقر ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، الذى عرف عنه الاتزان فى كل ما يصدره وأنه يزن قراراته بميزان الذهب – لا يمكن أن يصدر هذا القرار على الأساس الذى شرحه لحضراتكم حضرة الشيخ المحترم مقدمه ، ولم أسمع من صديقى حضرة الشيخ المحترم الذى تبنى هذا الاستجواب ولا من غالب (باشا) ، ولا من أى شخص تكلم عما يتعلق بلجنة التحقيق ، أن مهمة هذه اللجنة هى التحقيق مع الحكومة إن كانت قد

تأخرت أو لم تتمكن من الرد على الديوان ، أو قد بدا منها ما حمل رئيس الديوان السابق على الاستقالة .

(تصفيق من اليمين) .

وكل الذى سمعناه أن مهمة اللجنة هى التحقيق مع المستشفى عن صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه ، فأين الحكومة الحاضرة من هذا الاستجواب ؟ إذن فقد استبان لحضراتكم هدف الاستجواب وغايته . وإننى يا إخوانى أرى فى هذا الاقتراح اعتداء صارخا على الدستور من ناحية ، وعلى مبدأ فصل السلطات من ناحية أخرى ، وعلى الأوضاع الطبيعية والمنطق فى أبسط مظاهره – ماذا يراد من هذه اللجنة ؟ أيراد منها كما قيل أن تحقق كيف صرف مستشفى المواساة هذا المبلغ ؟ وهل قدمت خدمات مقابل هذا المبلغ ؟ وهل هذه الخدمات تعادل هذا المبلغ أو تزيد عليه أو تقل عنه ؟

وكذلك للبحث فى نفقات حملة فلسطين بصفة عامة لمعرفة مدى احترام القائمين عليها للوائح الحكومة وقوانينها وأصول الصرف .

تهمة عائمة ، وليست محددة . ما الذى تحيلونه إلى لجنة التحقيق ؟ هل هناك مستندات فيها وقائع محددة وتهم معينة حتى تحال إلى التحقيق ؟ ! هل تحيلون مضبطة المجلس السابقة التى فيها أقوال المستجوب إلى هذه اللجنة ؟ ! أيليق بمجلسكم الموقر أن يحيل إلى لجنة برلمانية يؤلفها المجلس الأعلى فى البلاد مضبطته وأقوالا منقولة من الصحف عن زيد أو عبيد ؟ أو أن الواجب هو أن يكون أمام اللجنة أساس رسمى وتهم ووقائع محددة لتتبين اللجنة مدى المخالفة فيها ؟

إن الحكومة الحاضرة لا تخشى التحقيق . ولو أن غيرى فى هذا المكان لرحب بهذا التحقيق ، فكل ما سيظهره هو وصمة عار فى العهد الذى جرت فيه هذه المخالفات . . .

(تصفيق من اليمين) .

هذا التحقيق ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، لا يخيفنا ولا يضيرنا .

(تصفيق من اليمين) .

أقول : هذا التحقيق لن يخيفنا ، فهو عن أعمال ووقائع إن صحت فهى فى غير عهدنا ، ولو أن غيرنا فى مكاننا لرحب بتأليف هذه اللجنة أو غيرها ولأوعز إلى المجلس الآخر بتأليف مثل هذه اللجنة لتحقيق هذه الوقائع ، ولكننا نحرص على الدستور وعلى اللائحة الداخلية ، وعلى المنطق ، وعلى ما ينبغى أن يتوافر لقراراتِ هذا المجلِس من تقدير

ومطابقة للدستور وللائحة الداخلية .

أما من الناحية السياسية فليس أحب إلى السياسى من أن يسجل هذا المجلس على العهد الماضى كل هذا الذى وصفتموه – إن صح – بأنه مخاز ومساوئ ، ولكننا نضحى بالكسب السياسى فى سبيل الدستور الذى ضحينا من أجله ما ضحينا .

حضرات الشيوخ المحترمين .

إننا نرى فى تأليف هذه اللجنة من الناحية الموضوعية سبقاً للحوادث واستعجالاً للأمور فى غير ما ضرورة ، وأخشى أن يقال عنا إننا نسير فى هذا الطريق – الذى يتبعه هذا المجلس لأول مرة فى تاريخه – دون أن يكون لنا سند من الدستور أو اللائحة الداخلية ، أو طبيعة العمل . ومنطق الحوادث يؤيد هذا السير . الاستجواب كما قلت لحضراتكم أساسه ونصه : تستجوب الحكومة عن تصرفات بدت منها ، لا عن تصرفات من مستشفى المواساة أو عن تصرفات من بعض الضباط . فيجب أن يكون الاستجواب عن تصرفات بدت من الحكومة أدت إلى استقالة رئيس الديوان السابق .

حضرة الشيخ المحترم محمد بدير باشا – هذا هو لب الكلام .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أفهم أن يقال إن المجلس يريد تأليف لجنة لتحقيق وقائع معينة ، فيكون الطلب منصباً عليها . أما أن يترك هذا كله ، ويعترف حضرة الشيخ المحترم ، والرجل البرلمانى الكبير محمد زكى على باشا ، بأن الحقيقة كانت مناورة برلمانية للوصول إلى هذه المسألة بالذات . . . . . .

حضرة الشيخ المحترم محمد زكى على باشا – إننى لم أقل مناورة برلمانية فى هذه النقطة بالذات ، وإنما قلت إنها مناورة لنقل الاستجواب من المصلحة العامة إلى نقطة خاصة بينتها فى كلامى . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذا ما قصدته تماماً ، ولا أريد أكثر منه . ولم تكن هذه المناورة خافية ، بل كانت مكشوفة مفضوحة منذ طلبت الحكومة تحديد وقائع هذا الاستجواب ، فهل يريد حضرته أن يرتب المجلس الموقر هذه النتيجة على تلك المناورة ؟ ! لو أن لجنة التحقيق كانت مطلوبة لتحقق مع الحكومة فيما انصب عليه الاستجواب – وهو أن تصرفات الحكومة هى التى أدت إلى استقالة رئيس الديوان السابق – لما عارضنا فى ذلك .

حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك – كنت أريد التحدث فى هذه النقطة ،

ولكنى منعت من الكلام . والذى أطلبه هو التحقيق مع الحكومة لأنها حالت دون إتمامى لاقتراح مصطفى بك مرعى . . . .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح – أرجو حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك عدم المقاطعة ، لأن هذه المقاطعة ستعطل أعمال المجلس .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور جاد قنديل – إن حضرة الشيخ المحترم أحمد رمزى بك مارس الحياة النيابية منذ خمسة وعشرين عاماً ، وبالرغم من ذلك فإن حضرته يقاطع .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أقول لحضراتكم : هذه اللجنة المقترحة ، كنت أود أن يحدد اختصاصها عندما طلب سعادة الرئيس من حضرة الشيخ المستجوب أن يبين مهمتها على سبيل التحديد . فلو أنه قال عندئذ : إن المجلس لم يقتنع بما قالته الحكومة عن أسباب استقالة رئيس الديوان ، ولذلك أرجو تأليف لجنة تحقيق ، لكان هذا الطلب معقولاً بعض الشيء .

أما أن يقال بتأليف هذه اللجنة للتحقيق مع مدير مستشفى المواساة ، عن صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه ، ومع القائمين على حملة فلسطين – فهذا خروج باللجنة ومهمتها عن موضوع الاستجواب . وهذا كان له موضع آخر ، وهو مناقشته عند تقديم تقرير ديوان المحاسبة الذى سيحدد الوقائع الخاصة بحملة فلسطين ، وكذلك الوقائع الخاصة بمستشفى المواساة – فعندئذ يحق لحضرة الشيخ المحترم مقدم الاستجواب أن يطلب ما يشاء ، فإما أن يطلب إحالة هذا التقرير – وهذا لا يحتاج إلى طلب – إلى لجنة المحاسبة التى شكلها المجلس فى هذه الدورة بالذات ، وهى المختصة بنظر تقارير ديوان المحاسبة ، وإما أن يطلب تأليف لجنة خاصة لبحث هذا الموضوع . وهنا يكون الطلب معقولاً ، لأنه يستند إلى تقارير رسمية من هيئة مختصة ، بها وقائع معينة ومسائل محصورة . أما أن تحقق اللجنة المراد تشكيلها فى أقوال يقولها أحد حضرات الأعضاء قد تكون منقولة عن شخص ، أو أقول منقولة عن صحف ، أو فى أقوال وردت فى المضبطتين السابقتين للمجلس ، فهذا لم يسبق له مثيل فى الحياة النيابية ، لا فى مصر وحدها ، بل فى العالم أجمع .

ما الذى يخشاه حضرة الشيخ المحترم ؟ إن تقرير ديوان المحاسبة سيقدم إلى حضراتكم فى القريب العاجل ، بعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ، فما سر هذه العجلة ؟ وما الداعى إليها ؟ وما الداعى إلى هذه الإجراءات الاستثنائية التى لم يسبق أن لجأ إليها المجلس ؟ ماذا يقال عنا ؟ أيقال إننا شكلنا لجنة للتحقيق ، لأن مدير مستشفى المواساة قد صرف ٥٠٠٠ جنيه

فى حملة صحفية ؟ أفهم أن يقال إن المجلس يريد تشكيل لجنة للتحقيق فى تقرير ديوان المحاسبة المقدم إليه ، لا للتحقيق فى أقوال ذكرها أحد حضرات الأعضاء .

إن الفرصة آتية ومواتية لمن يريد التحقيق والبحث بالطريق الطبيعى ، وفى حدود اللائحة الداخلية والدستور والتقاليد البرلمانية . وإنى أرى أيضاً أن فى تشكيل هذه اللجنة اعتداء وخلطاً بين السلطات ، وإهداراً لمبدأ فصل السلطات . فالتحقيق فى مثل هذه المسائل من اختصاص السلطة التنفيذية ، وهى لم تستنفد جهدها ، ولم تنته من بحثها لهذه المسائل ولم تبت فيها بعد برأى . أما أن يقرر المجلس تشكيل لجنة من بين أعضائه يوكل إليها أمر هذا التحقيق ، فإن فى هذا انتزاعاً لاختصاص السلطة التنفيذية .

ولاشك فى أن المجلس يجب أن يكون حريصاً على احترام أحكام الدستور ومبدأ فصل السلطات . وهذا التحقيق الإدارى الذى يطلب ، هو من صميم عمل السلطة التنفيذية . أفهم أن يقال إن الحكومة قد قصرت أو تهاونت ، أو خانت الأمانة التى فى عنقها ، فاستدعى الأمر طلب تشكيل هذه اللجنة . أما والحكومة تصرح أمام حضراتكم بأوضح بيان بأنها لا تقل عنكم رغبة فى الوصول إلى الحقيقة فى تحرى هذه الوقائع ، وتحديد المسئولية فيها ، فإنى لا أفهم معنى لطلب تشكيل هذه اللجنة .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام محمود بك – هل ستقوم الحكومة بالتحقيق فى هذا الشأن ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية –لاشك فى ذلك ، إن مبدأ الفصل بين السلطات هو أساس الحياة الدستورية ، وأساس الحياة النيابية ، فإذا تداخلت هذه السلطات بعضها فى بعض اختلط الأمر ، وتحرجت الأمور إلى أقصى حد . وذلك لأن كل سلطة سوف تخص نفسها بكل سلطة ممكنة إلى أبعد حد . وإن هذا المجلس الموقر ، وهو المجلس التشريعى الأعلى فى البلاد ، لأحرص الهيئات على احترام الدستور ، ووضع الحدود الفاصلة بين السلطات .

لا يستطيع أحد من حضراتكم ، ولما تمض أشهر على تسلم الحكومة ملاحظات ديوان المحاسبة – وبعضها كما ذكر حضرة المستجوب أرسل من عشرين يوماً ، وبعضها الآخر منذ شهر أو شهرين – لا يستطيع أحد أن يتهم الحكومة بأنها قد تهاونت ، أو قصرت . وهى تصرح أمامكم بأن هذه الملاحظات موضع بحثها وتحقيقها .

فإذا ما انتهى الأمر ، وقدم إلى حضراتكم تقرير ديوان المحاسبة ، ورأيتم أن الحكومة

قد تهاونت أو قصرت – فلكم أن تلوموها ، أن تستجوبوها ، وأن تطلبوا تشكيل ما شئتم من لجان التحقيق . أما اليوم ، ولما تمض أسابيع على تسلم الحكومة ملاحظات الديوان – فكيف يأتى المجلس ويريد أن ينتزع سلطة التحقيق والبحث من السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية ؟ إن فى هذا إهداراً وخلطاً فى مبدأ فصل السلطات .

وعندما يقدم إلى حضراتكم تقرير ديوان المحاسبة سيكون الأمر واضحاً ، وستتبينون ما انتهى إليه الأمر فى المكاتبات التى ستدور بين الحكومة والديوان ، ولكم بعد ذلك أن تحكموا حكماً عادلاً مبنيًّا على أساس هذا التقرير ، لا على مجرد أقوال تقال فى المضبطة ، ويعلم الله مدى مطابقتها للحقيقة والصواب .

أقول على أساس هذا التقرير ، وهذا المستند الرسمى يصح لحضراتكم التفكير فى تشكيل لجنة للتحقيق ، أو إحالة الأمر – إذا أردتم – إلى لجنة المحاسبة . أما الآن فإنكم تحكمون مقدماً – وبلا دليل قاطع ، وبغير مستند رسمى – على الحكومة بأنها غير أمينة على التحقيق . وحاشاكم أن تحكموا بغير دليل قاطع أو مستند رسمى ، ولا يمكن بأية حال أن تقولوا إننا نعتقد أن الحكومة لن تبحث ولن تحقق ، لأن هذا حكم على النيات ، وحاشاكم أن تحكموا على الأمور بالنيات فى مثل هذه المسائل الخطيرة .

ومن الناحية الدستورية كذلك ، أذكر لحضراتكم أن هذا الحق – حق تشكيل لجان تحقيق برلمانية – منصوص عليه فى المادة ١٠٨ من الدستور ، فقد نصت على ما يأتى :

« لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه » .

وحق إجراء التحقيق المخول للمجلس يقصد به الاستنارة ، لا تحديد المسئولية ، كما ذكر حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب باشا – لم أقل إن المجلس هو الذى يحدد المسئولية ، وإنما ذكرت أن الحكومة عند إجرائها التحقيق هى التى تحدد المسئولية .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – نصت المادة ١٠٨ من الدستور على أن لكل مجلس حق إجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه . ولكى يكون الأمر واضحاً أتلو على حضراتكم ما جاء فى محاضر لجنة الدستور عن هذه المادة بالذات .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة – هل هذا هو كل ما ورد فى هذه المادة . . . . . ؟ (ضجة) .

أرجو عدم المقاطعة ، أكلما تكلم أحد منا قمتم فى وجهه كالزمامير ؟ ! هذا لا يليق .

إن هذه مسألة قومية ، ولم يسبق أن عرض على المجلس مثلها . وإنى مع القائلين بألا تشكل اللجنة إلا لما يتعلق بموضوع الاستجواب فقط ، ولكن أردت أن أستفسر من حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية عن النص الكامل للمادة ١٠٨ ، وإنى أعرف كيف أتفاهم مع الرجل الذى أوجه إليه الخطاب . ولكن لا تصح المقاطعة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أرجو أن يدعنى حضرات الشيوخ المحترمين أتفاهم مع حضرة الشيخ المحترم الأستاذ السيد أحمد أباظة وأرجو أن تكون أعصابنا أكثر هدوءاً .

فالواقع – أنه كما قال حضرة الشيخ المحترم – أن هذه المسألة خطيرة وأن المجلس يواجهها لأول مرة ، ولاشك فى أننا فى النهاية سنضع فى اعتبارنا الصالح العام ، وأن هذا الصالح العام وحده هو الذى سيملى على كل من حضراتكم رأيه .

إن ما تلوته على حضراتكم هو النص الكامل للمادة ١٠٨ . ولهذه المادة تاريخ قصير يبين لحضراتكم غرض الشارع منها . كانت هذه المادة فى مشروع لجنة وضع الدستور خالية من عبارة « ليستنير فى مسائل . . . . » ، فأضافتها اللجنة الاستشارية التشريعية التى راجعت مواد الدستور ، وعلقت على هذه الإضافة بقولها حرفياً : « يظهر أن عبارة « لكل مجلس حق إجراء التحقيق » مبالغ فى إيجازها ، فيخشى أن تؤول تأويلاً خاطئاً فيما يختص بمدى حق التحقيق . والواقع أن لكل مجلس الحق فى الاستنارة فى أية مسألة معينة ، بتكليف لجنة بجمع بيانات وتقديم تقرير عنها . وإن أريد تخويل أحد من اللجان سلطة قضائية لإجراء تحقيق فإنه يجب أن يكون ذلك بقانون . فلهذا يقترح توضيح مرمى المادة بشكل أدق ، بأن تضاف إليها هذه العبارة « ليستنير فى مسألة معينة داخله فى حدود اختصاصه » .

لقد وضحت بذلك تماماً فكرة الشارع فى هذا الحق الوارد فى المادة ١٠٨ ، فاللجنة المشار إليها فى هذه المادة ليست لها أية سلطة قضائية .

حضرة الشيخ المحترم عباس محمود العقاد – حدث بناء على هذه المادة أن سئل وزير من وزراء المعارف السابقين عن عمل انتهى وتغير . . . . . .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – أذكر ذلك ، وأذكر أنه لم يكن للجنة أية سلطة قضائية . وإنما كانت مهمتها لا تتجاوز حدود طلب البيانات للاستنارة ، وكان موضوع التحقيق خاصاً بنظر الميزانية وتعديل برامج التعليم ، لا موضوع اختلاس أموال .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى بك – أذكر أنه قد شكلت فى سنة ١٩٣٨

لجنة للتحقيق بمجلس النواب فى موضوع سراى المحمودية بالإسكندرية .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – إن اللجنة التى شكلت فى ذلك الوقت يحكمها نص هذه المادة ، ويحكمها تفسير لجنة الدستور . . . . . .

الرئيس – الذى نريد التفاهم عليه هو : هل موضوع الاستجواب يحكمنا فى تأليف لجنة التحقيق ؟

(أصوات : نعم ، هذا ما نريده) .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – قلت إن الاستجواب موجه إلى الحكومة ، وليس خاصاً بحملة فلسطين أو مستشفى المواساة ، فلو أنه قيل إننا نريد أن نحقق مع الحكومة عن تصرفاتها كان هذا معقولا . أما تشكيل لجنة للتحقيق مع مستشفى المواساة ، أو موظفى وزارة الحربية ، فلا يمكن أن يدخل هذا فى موضوع الاستجواب ، بل ينبغى أن يقدم عن هذه المسائل استجواب جديد ، أما أن يقال إن هذا أمر شكلى ، وهذه مسألة خطيرة ، فإن هذا يمكن أن يقال على صفحات الجرائد ، ولا يصح أن يقال فى مجلس تشريعى ، للنص فيه حكمه ، وللشكل فيه وزنه ، وللدستور فيه تقديره . وإلا لما كان ثمة داع للرجوع إلى أحكام الدستور وللسوابق والتقاليد البرلمانية ، ولأخذنا المسائل حسب أهميتها وناقشناها فى الحال وقررنا فيها ما يتراءى لنا . وينبغى على الهيئة التشريعية أن تصدر قراراتها طبقا لأحكام الدستور ، واللائحة الداخلية ، والسوابق البرلمانية .

أما هذه اللجنة المقترح تشكيلها فإنها لا تغنى فتيلا ، إذ ليست لها أية سلطة قضائية ، وهى لا تملك حتى التفتيش أو أن تأمر بضبط الأشخاص .

وبمقتضى هذا ستكون لجنة تشريعية استشارية ، مهمتها جمع بيانات فقط . وهذا عمل يقوم به الآن ديوان المحاسبة على أكمل وجه – كما قال حضرة المستجوب – وعلى أوضح ما يكون ، بل إنه يقوم بأكثر من ذلك ، فهو يحقق ويتحرى ويسأل ، فإن كان المقصود من تشكيل اللجنة هو إجراء هذه العملية فهى قائمة فعلا عن طريق ديوان المحاسبة ، واللجنة لن تصل إلى ما وصل إليه الديوان ، إذ إنها لن تتعدى جمع البيانات طبقا لأحكام الدستور . قد يقال : كيف يتهم الوزراء وكيف يتهم رجال الحكم ، وكيف يحقق معهم ؟ ولكن هذا أمر آخر يملكه مجلس النواب عن طريق اتهام الوزراء . فمجلس النواب وحده – بحكم الدستور – يملك أن يتهم الوزراء ، ويحقق معهم ، ثم لهذا المجلس – كما تعلمون – الرأى فى النهاية عن طريق المحكمة العليا . فهذا المجلس إذًا لا يملك حق الاتهام ، واللجنة

لا تملك سلطة قضائية ، ولا تستطيع أن تعمل أكثر من طلب بيانات للاستنارة . وتقرير ديوان المحاسبة سيقدم إلى حضراتكم قريباً ، وهو ملىء بالبيانات والمستندات والردود والمكاتبات ، فلا فائدة من تأليف اللجنة المقترحة إلا مجرد الرغبة فى أن يقال إنه قد شكلت لجنة للتحقيق ، ولا أعتقد أن هذا المجلس ينتهى إلى ذلك بحال من الأحوال .

لقد وصل الأمر فى فرنسا — عند ما أثير حق تأليف لجنة برلمانية — إلى أكثر من هذا ، فقد أثيرت هذه المسألة فى مجلس الشيوخ الفرنسى مرتين : مرة للتحقيق مع وزير الداخلية ومرة للتحقيق مع وزراء آخرين فى سنين مختلفة — فرأى مجلس الشيوخ الفرنسى بإجماع الرأى : أن هذا الطلب مخالف للدستور . فلماذا ؟

لأن هذه اللجنة قد تنتهى إلى ما يحدد مسئولية الوزير ، فاتهامه . ومجلس الشيوخ لا يملك اتهام الوزراء . فهذا حق مقصور على مجلس النواب الفرنسى وحده . والمرجع فى ذلك هو إيجين بيير ، وهو تحت يدى ومسلم به طبعا . فلا أدرى على أى مستند من الدستور المصرى أو الدستور المقارن أو اللائحة أو العقل أو المنطق أو الإنصاف ، يمكن لهذا المجلس أن يوافق على تشكيل لجنة ليس لها إلا أن تجمع بيانات ، ويراد بها أن تنتزع هذا السلطان الذى سلم به الدستور للهيئة التنفيذية .

أقول إنه لا يراد بهذه اللجنة إلا انتزاع هذا الحق انتزاعا من السلطة التنفيذية التى تباشره لتكله إلى لجنة برلمانية . إن اللجنة — إذا ما ألفت فى حدود هذا النص ، وطبقا لأحكام الدستور — لا فائدة منها ولا طائل تحتها ، لأنها لن تستطيع أن تتعدى حدود طلب بيانات للاستنارة — وهذه البيانات كما قلت لحضراتكم سترد بالتفصيل فى تقرير ديوان المحاسبة .

وأستطيع أن أقول لحضراتكم إن السلطة التنفيذية بمقتضى أحكام الدستور وبما لكم من رقابة عليها ، ليست مستعدة للتساهل فى حقوقها الدستورية ، وإلا كانت معرضة لمؤاخذتكم ولمحاسبتكم ولاستجوابكم . والدستور قد فصل الحدود بين كل سلطة وأخرى تفصيلا واضحا مرسوما وثابتا ولهذا — فالاقتراح المعروض هو من ناحية الشكل مخالف للدستور ، ومن ناحية الموضوع غير مجد . هذا ، وهناك كما قلت ناحية أخرى كانت أول ما نحرص عليه جميعا ، وقد حرصنا عليها فى الماضى ، فى ظروف شديدة وعصيبة دون أن تؤثر فينا ، وسيحرص كل عضو فى هذا المجلس بإذن الله ، على أن تكون قرارات هذا المجلس هى ، هى تلك

القرارات التى توزن دائماً – كما سبق أن قلت – بميزان الذهب .

(تصفيق) .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – أريد أن أقول كلمة . . .

حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن برهان نور – إن حضرات طالبى الكلام حسب ترتيب طلباتهم هم حضرات الشيوخ المحترمين :

توفيق دوس (باشا) ، الأستاذ عباس الجمل ، فريد أبو شادى (بك) ، الدكتور إبراهيم مدكور ، محمد خطاب (بك) .

الرئيس – إنى أعتبر المسألة الدستورية فى هذا الموضوع مقدمة على كل مسألة فى الاستجواب ، فيجب أن يفصل أولاً فى : هل من اختصاص هذا المجلس أن يحقق مع الموظفين عن طريق تحقيقه مع الوزراء ؟ وعندما تكون هناك مسئولية على الوزراء فى مسألة بذاتها ، فهل نستطيع أن نحقق مع الموظفين ؟ ومن جهة أخرى ، إذا حققنا مع الوزير عن طريق الاستجواب ، فهل يمكن أن نحقق فى حدود هذا الاستجواب أو فيما يتجاوز هذا الاستجواب ؟

هذه مسألة أريد أن نفهمها جيدًا . فقد تعرض لمثلها مجلس الشيوخ الفرنسى ، وكان اختصاصه مثل اختصاصنا ، وتعرض لها البرلمان المصرى . فهل يكون التحقيق بناء على اقتراح مباشر أو غير مباشر ؟ هذه مسائل نريد أن نستنير فيها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لقد طلبنا الكلمة لبيان هذه المعانى فقط .

الرئيس – يجب أن نتفاهم على طريقة الكلام .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى باشا – بدل أن نبحث هذا الأمر بحثاً ارتجالياً هنا ، أرى أن نحيله على لجنة الشؤون الدستورية ، وهى اللجنة المختصة ، فنتعرف فيها ما نملكه وما لا نملكه ، ونحدد معنى الاستنارة وهذا هو الوضع الصحيح .

الرئيس – أوجه النظر إلى أن الكلام الآن يجب أن ينصب على الناحية الدستورية وحدها .

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت (باشا) – من الأوفق أن يحال هذا الموضوع على اللجنة المختصة ، وهى لجنة الشؤون الدستورية .

وأعتقد أن هذا هو الوضع السليم والمعقول .

(ضجة) .

الرئيس – حضرات الزملاء المحترمين ،

تقدم حضرتا الشيخين المحترمين عبد الوهاب طلعت (باشا) ومحمد العشماوى (باشا) باقتراح فيه معنى تأجيل نظر المسألة أمام المجلس ، فتطبيقا للائحة تقدم طلبات التأجيل على ما عداها .

وأعتقد أن إخواننا الذين يريدون الكلام سيتكلمون أولا فى الإحالة أو عدمها ، فقد يجوز أن يحال هذا الموضوع على لجنة الشؤون الدستورية .

والكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – حضرات الشيوخ المحترمين ،

إننى أؤيد طلب الإحالة على لجنة الشؤون الدستورية . فالموضوع المعروض للبحث – وأرجو أن تكونوا هادئين – هام جداً ، وخطير جداً من وجهتين : خطير جداً من وجهة علاقته بالدستور ، وهل من اختصاص هذا المجلس أن يبحث ما هو معروض عليه الليلة فى الاستجواب أم لا . وخطير جداً فى الموضوع المتعلق بالأموال العـامة فى حالة ما إذا كان المجلس مختصا بنظره من الوجهة الدستورية . فلا يصح مطلقا أن ترتجل الآراء فى هذا المجلس فيما يتعلق بنقطة دستورية وخطيرة دون أن يعرض الأمر على لجنته الدستورية . فليست المسألة من العجلة فى شىء مطلقاً حتى نعرض هذا المجلس الآن لإصدار قرار قد يكون مخالفا للدستور . ومسائل الجيش إن كان فيها ما يخالف المصلحة العامة فالتحقيق فيها يتم غدا كما يتم اليوم .

حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور – لقد صدر أمر بإيقاف الصرف .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – ولقد صدر الأمر بإيقاف الصرف . وفيما يتعلق بالموضوع فقد وصل إلى علمنا جميعا أن عبد اللطيف أبو رجيله يرحب بالتحقيق معه ، لأنه برىء ، والحكومة تقول إنها تحقق لمعرفة المسئولين .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – إن هذا ما نريد أن نتبينه .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – يجب أن نتبين هذا طبقا للدستور ، ويجب أن يحترم الدستور ،فهل من حق هذا المجلس أن يبحث هذا الموضوع طبقا للدستور أم لا ؟ ولا يجوز أن نصدر قرارا دون أن نتبين مغزى الدستور ومعناه .

وقد كنت أعددت بحثا طويلا فى هذا ، ولكننى لا أريد أن أضيع وقت المجلس فيه ،

لأسمع ردا على أو تأييدا لى ، ارتجالا ، بل يجب أن يبحث الأمر فى لجنة الشؤون الدستورية ، ولا خطر فى التأجيل مطلقاً على الصالح العام ، ولا على أموال الدولة ، إنما الخطر كل الخطر على كرامة هذا المجلس فى أن يصدر قرارا قد يكون مخالفا للدستور .

لذلك أرجوكم ، وألح عليكم فى الرجاء ، أن تحيلوا هذه المسألة الدقيقة على لجنة الشؤون الدستورية ، لنسمع فيها الآراء من الوجهتين المختلفتين حتى تعرض عليكم رأيا بعد بحث وتدقيق ، وحتى يمكنكم أن تستنيروا فيما إذا كان من اختصاص هذا المجلس أن يتخذ قرارا بتعيين لجنة تحقيق أم لا ؟ أرجوكم ، وألح عليكم فى هذا ، حفظا لكرامة قرارات هذا المجلس وصونا لها عن مزالق الارتجال .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبوشادى (بك) — حضرات الشيوخ المحترمين ، لو أن الاستجواب كان قد انتهى عند الحد الذى رآه معالى وزير الداخلية لكان الأمر يسيرا ولما كان هناك محل لإثارة تشكيل لجنة تحقيق ولا لإثارة الإحالة على لجنة الشؤون الدستورية ، ولكن الأمر الخطير الذى حدث بعد ذلك ،هو أن معالى وزير الدفاع قال من فوق هذا المنبر أن ليست هناك مسئولية على الحكومة .

حضرة الأستاذ عبد الفتاح حسن (وكيل وزارة الداخلية البرلمانى) — لقد انتهينا من هذا الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — لما سئل معالى وزير الحربية قال :

« لا مسئولية ولا غبار على ما أثير من تصرفات » .

ومعنى هذا أن الحكومة حققت كما قال ، وانتهت إلى قرار ،

حضرة الشيخ المحترم محمد بدير (باشا) — وهل هذه التصرفات محل الاستجواب ؟

الرئيس — المسألة التى نتكلم فيها هى : هل يحال الاقتراح إلى لجنة الشؤون الدستورية أو لا يحال ؟ أما أن يتكلم حضرة الشيخ المحترم فى أن معالى وزير الحربية قال أو لم يقل ، فهذا كلام فى الموضوع .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) — أنا أمهد لكلامى فى ، هل يحال الاقتراح إلى لجنة الشؤون الدستورية أو لا ؟

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى (باشا) — النقطة الدستورية لا يمكن أن نتبينها هنا ارتجالا ، وإنما مجال ذلك فى اللجنة ، حيث يمكننا أن نطلع على مختلف الآراء .

الرئيس – لقد تكلم سعادة توفيق دوس (باشا) ، كما تكلم سعادة العشماوى (باشا) ، مؤيدين إحالة الاقتراح إلى لجنة الشؤون الدستورية ، فليرد حضرة الشيخ المحترم على ذلك إن كان غير موافق .

حضرة الشيخ المحترم فريد أبو شادى (بك) – لقد قال معالى وزير الحربية إنه بعد البحث والتدقيق ظهر أن الموضوع لا غبار عليه . فإذا كان معاليه يقول إن هناك تحقيقاً يجرى – وسواء كانت المسألة تحتاج أو لا تحتاج إلى السرعة – فإننا حينئذ نذهب إلى لجنة الشؤون الدستورية

حضرة الشيخ المحترم إبراهيم عبد الهادى (باشا) – حضرات الشيوخ المحترمين ، احتدم الجدل طويلاً فى هذا المجلس الموقر حول حدود حق المجلس فيما ورد فى اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ومما لا شك فيه أن مجلسكم هذا كان – ولا يزال ، وأعتقد أنه سيظل وسيكون – أحرص الهيئات على رسم الحدود الدستورية عملاً ، كما هى مقررة فى الدستور . فلا ضير علينا ولا ضير على أحد ، ولا ضير على وجهة نظر أبدا ، من أن تحال المسألة على لجنة الشؤون الدستورية . ولكل من حضراتكم أن يدلى هناك برأيه ، فإذا ما جاء التقرير كان جديراً بالبحث ، لأنها فى مرتبة السابقة الأولى .

ومن أجل هذا فأنا أؤيد وجهة النظر القائلة بإحالة المسألة إلى لجنة الشؤون الدستورية .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى (باشا) – لماذا يحال بيننا وبين فهم الدستور ، وفهم المادة ١٠٨ وحدودها ؟

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – يا إخوانى ،

أنا أرى أن المسألة أوضح من أن تحتاج إلى الإحالة إلى لجنة الشؤون الدستورية ، فإذا كانت الحكومة قائمة بالتحقيق فى موضوع الاستجواب وجب أن ننتظر نتيجة التحقيق ، ولا يمكن لهذا المجلس أن يقوم بتحقيق فى الوقت الذى تقوم فيه الحكومة بالتحقيق ، فتحقيقان فى وقت واحد أمر غير ممكن دستورياً ولا قانونياً .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – هذا كلام صحيح مائة فى المائة .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – إذا كانت الحكومة ، كما يقول معالى وزير الداخلية ، قائمة بالتحقيق ولم تصل إلى نتيجة بعد ، وجب على المجلس أن ينتظر نتيجة التحقيق .

حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الشاذلى (باشا) – فلتصرح الحكومة بهذا .

حضرة الشيخ المحترم توفيق دوس (باشا) – لقد تردد ذلك على لسان الحكومة أكثر من مرة .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – والتحقيق فى رأيى ما زال واجبا ، لأننا لم نصل بعد إلى نتيجة فى الموضوع يحسن السكوت عليها .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل – لقد قال معالى وزير الحربية إنه حقق وانتهى . وقال لا غبار .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – قلت إن الذى وضعنا موضع الإبهام هو أن وزير الداخلية يقول اليوم إن التحقيق ما زال جاريا ، فى حين أن معالى وزير الحربية قال فى الجلسة الماضية إن التحقيق تم وظهر منه أنه ليس هناك غبار ولا مسئولية .

فمن واجب المجلس أن ينتظر نتيجة هذا التحقيق وتصرف الحكومة فيه ، حتى إذا ما كان هذا التصرف متفقا ووجهة نظر المجلس يكون الموضوع منتهيا ، أما إذا رأى المجلس رأيا يخالف رأى الحكومة ، فحينئذ يكون مجال المناقشة .

وإذن فالمسألة فى غاية البساطة ، وليست محتاجة إلى بحث دستورى ، إذ الأمر كما ذكرت ليس فى حاجة إلى تعجل النتيجة ما دامت الحكومة قائمة بالتحقيق ، خصوصاً أن الوقت الذى مضى لم يكن كافياً لمباشرة تحقيق مسائل خطيرة مثل هذه والانتهاء منه . فالأولى أن ننتظر هذا التحقيق ونعلق الاستجواب إلى أن يتم التحقيق .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – لا ، لا . لا نوافق على تعليق الاستجواب ، وإذا كان ولا بد فليقدم حينئذ استجواب جديد .

حضرة الشيخ المحترم محمود غالب (باشا) – على كل حال مسألة تعليق الاستجواب ليست بذات أهمية . فإذا انتهينا منه اليوم ، ثم ظهر من التحقيق أن الحكومة تصرفت تصرفاً لا يرضى المجلس ، فلا مانع من إعادة الاستجواب نفسه أو تقديم استجواب آخر .

حضرة الشيخ المحترم عبد الوهاب طلعت (باشا) – نحن أمام اقتراح بتأليف لجنة للتحقيق ، فنريد أن نبحث من الوجهة الدستورية هل يجوز للمجلس إقامة هذه اللجنة أولا ؟

وأرجو أن تذكروا أن ديوان المحاسبة يحل محل المجلس فى أبحاثه بالنسبة لمصروفات الدولة ، فديوان المحاسبة موجود ، وله حكمته فى وجوده ، ولا نريد أن نتعرض للموضوع سواء أكان الديوان قائما بالتحقيق أم الحكومة ، وإنما نريد أن نبحث فى لجنة الشؤون الدستورية

عما إذا كان من الجائز دستوريا إقامة لجنة من البرلمان للتحقيق فى هذا الشأن أم لا ؟

الرئيس – المسألة أصبحت واضحة .

حضرة الشيخ المحترم أحمد عبد الغفار (باشا) – أنا موافق على إحالة الاقتراح إلى لجنة الشؤون الدستورية ، ولكن الذى أخشاه ، هو أن يرجأ بحثه فى اللجنة إلى أمد بعيد . فأنا أطلب من المجلس ومن سعادة الرئيس – إذا أحيل على لجنة الشؤون الدستورية – أن يحدد ميعادًا قريبًا لتقديم تقرير اللجنة عنه إلى المجلس .

أما أن يترك الأمر من غير تحديد ميعاد لتقديم تقرير اللجنة ، فإن هذا قد يؤدى إلى إرجائه أمدًا طويلا ربما يمتد إلى سنوات .

حضرة الشيخ المحترم محمد حسن العشماوى (باشا) – اللجنة تقوم ببحث ما يحال عليها فى حينه بدون أى اعتبار آخر .

الرئيس – هل توافقون حضراتكم على إحالة موضوع دستورية طلب إقامة لجنة تحقيق إلى لجنة الشؤون الدستورية ، على أن تنظره بطريق الاستعجال ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الاقتصاد الوطنى – يجب أن يكون مفهوما أن الاقتراح الذى تقدم به حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور هو الذى يحال إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثه من الوجهة الدستورية .

الرئيس – نعم ، فى الحدود الدستورية فقط .

حضرة صاحب المعالى وزير الاقتصاد الوطنى – لجنة الشؤون الدستورية ليست مكلفة بأبحاث نظرية ، وإنما هى مكلفة ببحث اقتراحات تقدم إلى المجلس ، ويحيلها المجلس عليها ، والمطروح على المجلس الآن ، هو اقتراح محدد ، وهو الاقتراح الذى تقدم به حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ، وهذا الاقتراح وحده هو الذى يجب أن يكون موضع بحث لجنة الشؤون الدستورية دون سواه .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – الذى يحال إلى اللجنة هو الاقتراح المقدم فى هذا الاستجواب بالذات ، لا مبدأ الاقتراح .

الرئيس – يحال الاقتراح لتنظره اللجنة من الناحية الدستورية . وأطلب من اللجنة – والمجلس يوافقنى – على أنها فى تقريرها تضع لنا الحدود الدستورية لموضوع اللجنة .

حضرة صاحب المعالى وزير الداخلية – المسألة فى منتهى الوضوح ، إذ أن حق تأليف لجان برلمانية حق منصوص عليه فى الدستور ، وإنما الغرض تطبيق هذه الحدود على هذا الاستجواب

الرئيس — نعم ، وضع حدوده وتطبيقه على الاقتراح المحدد فى هذا الاستجواب .

حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى — إن سعادة الرئيس يصح أن يستعمل سلطته فى هذا .

الرئيس — لقد استشهد معالى وزير الداخلية الليلة بمسألتين حدثتا فى فرنسا بمناسبة طلب تأليف لجنة تحقيق .

وهاتان المسألتان أحيلتا على المجلس ، وطلب رأيه فى كل واحدة منهما فأعطى أصوات كذا ضد كذا . ولهذا لا يصح أن أستأثر بالبت فى مثل هذا الموضوع .

والآن هل توافقون حضراتكم على إحالة مسألة وضع الحدود الدستورية الخاصة بالتحقيق المنصوص عليه فى المادة ١٠٨ من الدستور ، ومدى انطباقها على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور إبراهيم مدكور ، إلى لجنة الشؤون الدستورية وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية ، على أن تنظره على وجه الاستعجال ؟ (موافقة) .

* * *

بدأت الصحف تنشر بعد ذلك أن الحديث يجرى حول رياسة مجلس الشيوخ ، وشعرت بأن موقف الحكومة وموقف القصر إزائى ليس فيه من معنى المودة والتعاون ما كنت أشعر به من قبل . عند ذلك عاودتنى الحيرة : أأستقيل أم ماذا ؟ ومر بى صديقى بهى الدين بركات (باشا) وحدثنى فى الموضوع وأشار علىّ بألا أستقيل وأن أدع غيرى يتصرف بما يشاء .

ومن بعد ذلك مر بى الدكتور حافظ عفيفى (باشا) وأشار علىّ بمثل هذا الرأى . ثم مر بى غد ذلك اليوم أستاذى لطفى السيد (باشا) وأشار علىّ بمثل ما أشارا به . وجاءنى دسوقى أباظة (باشا) يوم ١٢ يونيو وأخبرنى أنه قابل حسن (باشا) يوسف أمس ذلك اليوم وتحدث إليه فى موضوع الاستجواب وما حدث من عدم دعوتى ، فقال له رئيس الديوان الملكى بالنيابة إن الأمر قد أصبح بيد الحكومة ، وأنها هى التى تقترح فيه ما تراه . وجاء إلى رياسة المجلس فؤاد (باشا) سراج الدين ومر بى فسألته رأيه ، رأى صديق قديم ، فأشار علىّ بعدم الاستقالة قائلا : إنك إن استقلت وأردت أن تقابل جلالة الملك فقد لا يقابلك ، بينما هو يقابلك إذا طلبت هذه المقابلة وأنت رئيس الشيوخ . عند ذلك رأيت أن أدع المقادير تجرى فى أعنتها ، وإن أيقنت أن الأمور لابد أن تتمخض عن شىء لا أتبينه .

وإننى لفى منزلى مساء يوم ١٧ يونيو إذ دق التليفون وخاطبنى الأستاذ كامل الشناوى المحرر بالأهرام وقال لى إن مراسيم صدرت إحداها بإخراج الذين عينوا شيوخاً بمرسوم يناير سنة ١٩٤٥ ،

والآخر بتعيين على زكى العرابى (باشا) رئيساً للشيوخ ، والثالث بتعيين شيوخ جدد مكان الذين أخرجوا .

يا له من انقلاب دستورى مروع . لقد ظننا أول ما تولت هذه الوزارة الحكم أن نوعاً من الاستقرار سيكون . وها لم يمض عليها غير خمسة أشهر ثم هى تعصف بالدستور على هذا النحو . على أنى أعترف أن نفسى سكنت لسماع هذا النبأ على فظاعته ، وإنه لَمَثَلٌ حق ذلك الذى يقول : وقوع البلاء خير من انتظاره . لقد كنت أتوقع أن شيئاً سيحدث ، وكان أكثر ظنى أن الضربة ستوجه إلىّ وحدى . فلما رأيت زعماء المعارضة أقصوا عن المجلس ولم يُعَد تعيينهم فيه ، ومن بينهم أستاذى لطفى السيد (باشا) ، وإبراهيم عبد الهادى (باشا) ، وأمثالهما ، تذكرت قول أهلنا : المصيبة لما تعم تهن . أما وقد بطشت المراسيم الثلاثة التى صدرت بى وبغيرى ، وأصبح ظلمها لذلك صارخاً مزعجاً ، فقد حق لمخاوفى أن تزول ، وحق لى أن أطمئن .

فلما أصبحت وقرأت نص المراسيم فى الصحف ورأيت أسماء من أُخرجوا من المجلس من ذوى الرأى والمكانة فى البلاد تغير وجه الأمر فى نظرى . لم تبق مسألة إقالتى على هذا النحو من رياسة الشيوخ ذات بال عندى . وما قيمة الرياسة تعصف بها الأعاصير لأنها سمحت فى حدود الدستور ولائحة المجلس بأن يتناول استجواب تصرفاً قام به كريم (باشا) ثابت أو غير كريم (باشا) ثابت ! ! لقد كنت مؤمناً بأن رئيس الشيوخ هو المشرف على احترام الدستور وعلى احترام الحرّية فى البلاد ، وأن تعيينه لمدة لا يجوز التعرض له فى أثنائها يمكّنه من أداء واجبه هذا بالذمة والصدق . أما وقد عصف ما حدث باعتقادى هذا فخير أن يكون شخصى هو الذى يضحى به من أن أقر ما قد حدث فيتصل ذلك برياسة الشيوخ ، وأنا على احترام هذه الرياسة جد حفيظ .

سكنت نفسى لإقصائى عن رياسة الشيوخ ، وسط هذه العاصفة التى ذهب الدستور ضحيتها على نحو مفزع يدنس تاريخ أية حكومة ترتكب مثل هذا الحدث الفاجع .

بدأت أفكر فيما يجب علينا نحن المعارضة أن نتخذه من موقف إزاء ما تم . إنا لن نستطيع أن نسكت عليه ، فيكون سكوتنا إقراراً له أو رضاً به . أو يكفى أن نحتج ؟ أم يجب أن نقوم بحركة إيجابية عنيفة تعادل ما لهذا الاعتداء العنيف على الدستور من شناعة . لم يكن لى أن أستقل برأى فى هذا الأمر وقد وقع الاعتداء على إبراهيم عبد الهادى « باشا » رئيس الهيئة السعدية كما وقع علىّ وأنا رئيس الأحرار الدستوريين . فليتداول زعماء

الحزبين ، وليتداول المعارضون جميعاً فى الأمر وليقرروا فيه قراراً يعيد إلى الدستور احترامه ، أو يحمى وجه الدستور على الأقل .

واجتمعت طائفة من رجال المعارضة فى البرلمان تتداول الرأى فى هذا الموقف . وكان بعضهم يذهب إلى أن هذا الموقف يقتضينا جميعاً أن نستقيل من عضوية البرلمان احتجاجاً على هذا الاعتداء على الدستور . وليس من شك فى أن ذلك لو حدث واستقال المعارضون جميعاً من عضوية البرلمان فى المجلسين لكان له أثره الحاسم ، ولكان له من الصدى فى مصر وخارج مصر ما يزعزع أية حكومة قائمة . ولو أن الوزارة قدرت أن ذلك كان ممكناً لما أقدمت على هذا العبث الذى أقدمت عليه ، لكن مواقف سابقة أقنعتها بأن مثل هذه الخطوة الجريئة لا يمكن الاتفاق عليها . فقد حدث فى سنة ١٩٣٨ ، وفى عهد وزارة محمد محمود (باشا) ، أن طلب مصطفى (باشا) النحاس إلى الأعضاء الوفديين فى مجلس الشيوخ أن يستقيلوا من عضوية المجلس ، فعارضه يوسف (بك) الجندى ، وكان هو الناطق باسم الوفد فى المجلس ، وكسب الأغلبية ، ولم يستطع النحاس (باشا) ، ولم يستطع الوفد أن يقنع أعضاء البرلمان بالاستقالة ، ولكن هذه الاستقالة إذا لم تكن إجماعية لم تنتج الأثر المرجو منها . وهى إذا لم تكن إجماعية أوشكت أن تدس إلى الحزب الذى يستقيل بعض أعضائه ولا يستقيل البعض الآخر نوعاً من الاضطراب يؤدى إلى الفشل .

ولم يرد إبراهيم عبد الهادى (باشا) ، فى اجتماعنا الأول لمناقشة الموقف ، أن يستبعد فكرة الاستقالة ، ولكنه كلف من أبلغنا نحن المجتمعين فى غرفة المعارضة بمجلس الشيوخ أن كثيرين من الأعضاء لم يحضروا ، وأن من رأيه أن يكون القرار الامتناع عن حضور جلسات الشيوخ ، وقد اعترض كثيرون على هذا الرأى ، وفضلوا ، إذا نحن لم نقرر الاستقالة ، أن نحضر الجلسة التى كانت ستنعقد غداة ذلك اليوم ، وأن نحتج عند تلاوة المراسيم التى صدرت ، وأن ننسحب بعد احتجاجنا إذا اقتضى الحال الانسحاب . لكن هذا الرأى لم يلق أغلبية ، بل وافق الحاضرون على مقاطعة جلسة الغد بمجلس الشيوخ .

ولم يوافقنا عبد السلام الشاذلى (باشا) على المقاطعة ، بل ذكر أنه سيحضر الجلسة وأنه سيحتج على المراسيم الثلاثة عند تلاوتها . وقد كانت له فى احتجاجه الحجة البالغة . فقد حدث كما سبق القول أن ألغى النحاس (باشا) فى سنة ١٩٤٢ المرسوم الذى صدر فى سنة ١٩٤١ ، والذى عينت وزارة حسين سرى (باشا) بموجبه أعضاء مكان الأعضاء الذين انتهت مدتهم فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ . فلما تألفت وزارة أحمد ماهر (باشا) فى

سنة ١٩٤٤ ألغت المرسوم الذى استصدرته وزارة النحاس (باشا) وأعادت مرسوم سنة ١٩٤١ . وقد نشر على العرابى (باشا) ، الذى عين رئيساً للمجلس فى هذا الانقلاب الأخير بحثاً دستوريًّا انتهى فيه إلى أن إلغاء مرسوم سنة ١٩٤١ كان مهزلة دستورية ، وأن هذا المرسوم هو الذى كان يجب احترامه لأن السلطة التنفيذية استنفدت سلطاتها فى التعيين . أما وقد عين زكى العرابى (باشا) رئيساً للمجلس بحكم هذا الانقلاب ، فقد كان للشاذلى (باشا) الحجة البالغة فى الاعتراض على المراسيم الثلاثة الجديدة وفى بيان ما فيها من عبث بالدستور واعتداء عليه .

وقد كانت حجة الشاذلى فى الاعتراض على العبث برياسة المجلس أبلغ وأشد قوة . فأنا قد عينت بمرسوم سرى (باشا) الذى صدر فى سنة ١٩٤١ . ثم عينت بمرسوم النحاس (باشا) الذى صدر فى سنة ١٩٤٢ ، ولذلك ظلت عضويتى بالمجلس قائمة فى مرسوم سنة ١٩٤٤ الذى أصدرته وزارة أحمد ماهر (باشا) ، وفى المرسوم الأخير الذى صدر فى ١٧ يونيو والذى كان موضع احتجاج الشاذلى (باشا) واحتجاجنا جميعاً . والمدة الدستورية لرياستى فى المجلس تنتهى فى ١٧ يناير سنة ١٩٥١ . فإقالتى من هذه الرياسة اعتداء على الدستور أشد وضوحاً من كل اعتداء غيره . ذلك بأنه إذا صح الجدال فى مرسوم سنة ١٩٤٢ وفى مرسوم سنة ١٩٤٤ ، على الرغم من رأى على (باشا) العرابى ، فإن تعيين رئيس للمجلس قبل انتهاء مدة الرئيس القائم لا يمكن تسويغه ، بل هو عمل استبدادى صارخ ، والاعتداء فيه على الدستور واضح كل الوضوح .

حضر الشاذلى (باشا) جلسة الاثنين وأدلى بهذه الحجج عند تلاوة المراسيم . ولم يكن أحد منا حاضراً تلك الجلسة تنفيذاً لقرار المقاطعة . ورد فؤاد (باشا) سراج الدين على الشاذلى (باشا) ، فتمسك بالحجج التى قدمت فى سنة ١٩٤٢ خاصة بإلغاء مرسوم سنة ١٩٤١ . أما فيما يتعلق برياسة المجلس فقد زعم أن المرسوم الذى صدر بإلغاء عضوية من عينوا بمرسوم سنة ١٩٤١ وبقاء من عينوا بمرسوم سنة ١٩٤٢ قد ألغى عضويتى فى فقرته الأولى واستبقاها فى فقرته الثانية . وبين هاتين الفقرتين سقطت عضويتى وسقطت تبعاً لذلك رياستى . وقد ضج محمد حسن العشماوى (باشا) وغيره من فقهاء أعضاء المجلس لهذا التفسير العجيب . فأنا لم أعين بهذه الفقرة الثانية ، بل اعتبرت عضويتى بحكمها باقية منذ عينت بمرسوم سنة ١٩٤٢ . لكن إنهاء رياستى بعد استجواب مصطفى (بك) مرعى كان مقرراً مع علم أولى الأمر بأنه عمل مخالف للدستور . ولهذا احتج فقهاء المجلس . فلما أبلغ

إلى ما قاله العشماوى (باشا) ابتسمت . لقد قبل العرابى (باشا) رياسة المجلس ورأيه المكتوب أن المراسيم التى صدرت بعد سنة ١٩٤١ مهزلة . والعرابى (باشا) رجل قانونى . أترى ينتظر العشماوى (باشا) أو غير العشماوى (باشا) ، من الوفديين الذين صاروا أغلبية فى المجلس أن يكونوا أكثر حرصاً على الدستور من زكى العرابى (باشا) ؟ !. ! .

لم يحضر الأحرار الدستوريون ولا السعديون ولا شيوخ الحزب الوطنى ولا شيوخ الكتلة الوفدية فى هذه الجلسة احتجاجاً على المراسيم الثلاثة . لكنهم لم يفكروا بطبيعة الحال فى الانقطاع عن جلسات المجلس كلها . ولو أنهم فكروا مثل هذا التفكير لوجب عليهم أن يستقيلوا من عضوية المجلس . أيعودون وكأن شيئاً لم يحدث ، وكأنهم قبلوا الأمر الواقع وأذعنوا له من غير نضال ينتصرون أو لا ينتصرون فيه . لم يكن ذلك طبيعيًّا أيضاً . لهذا فكرنا واستقر رأينا على أن نقدم مشروع قرار بعدم دستورية المراسيم الثلاثة وأن نطلب مناقشته فوراً فى الجلسة التى يقدم فيها . ونزولا على نصوص اللائحة الداخلية للمجلس تقدم مشروع القرار من حافظ رمضان (باشا) . وتقدم طلب بمناقشته فوراً فى الجلسة من عشرة من الأعضاء ، وأرسل مشروع القرار إلى زكى العرابى (باشا) رئيس المجلس بحكم المراسيم الثلاثة صبح يوم الاثنين ٣ يوليو واستعد حافظ (باشا) ليشرح فكرتنا فى بطلان المراسيم الثلاثة . وكان رأى على (باشا) العرابى بأن هذه المراسيم مهزلة مما رأى الاستناد إليه ، كما رأى أن يعيد إلى الذاكرة أو للمتحدث باسم الحكومة فى استجواب مصطفى مرعى (بك) قوله أن كرسى الرياسة يهتز ، وأن يرتب على هذا وذاك أن هذه المراسيم لم يقصد بها وجه الدستور ، وإنما أريد بها معاقبة أولئك الذين أثاروا هذا الاستجواب وتحدثوا فيه عن أشخاص بذواتهم وكأنما يعاقب عضو البرلمان بما يبديه من الأقوال فى المجلس ، ويكون جزاؤه الفصل من عضويته ، مع أن الدستور صريح فى أن أعضاء البرلمان لا يؤاخذون بما يبدونه من الأقوال فى المجلس صراحته فى أن المصريين متساوون أمام القانون ، وأن الملك وحده هو الذى نص الدستور على أن ذاته مصونة لا تمس ، ومن حق البرلمان لذلك أن يتناول كل تصرف لا يمس ذات الملك بالنقد أو بالتأييد .

وجاء موعد الجلسة فدخلنا قاعتها فإذا على العرابى (باشا) يجلس فى مقاعد الوزراء ، وإذا الأستاذ حسين الجندى وكيل المجلس هو الذى يتولى رياسة الجلسة . والأستاذ حسين الجندى رجل جهورى الصوت يستطيع به أن يقاطع كل متكلم فلا يسمع هذا المتكلم فى الجلسة أحد . ونوديت مواد جدول الأعمال حتى إذا جاء دور مشروع القرار المقدم من حافظ رمضان (باشا) تلا حسين (بك) مذكرة أعدت له مؤداها أن المجلس لا يملك مناقشة هذا

الاقتراح ولا يملك إبداء الرأى فيه قبل أن تقدم لجنة صحة العضوية تقريرها بصحة نيابة الأعضاء الذين عينوا بالمراسيم الثلاثة ، ـهو لذلك يمنع الكلام فى اقتراح حافظ رمضان (باشا) بسلطة الرياسة . وأراد حافظ (باشا) أن يناقش هذه الفكرة أو أن يحتكم إلى المجلس فى أمرها فإذا رئيس الجلسة يصيح بأعلى صوته بأنه لا يمكن أن يسمح بأن تقال كلمة فى الموضوع على خلاف ما قاله . وكان صوت الأستاذ الجندى وحده كافيا ليحول دون سماع المجلس أقوال غيره . لكن الأعضاء الوفديين فى المجلس لم يكتفوا بهذا ، بل قامت ضجة عنيفة من جوانب مختلفة استحال معها على أحد من أعضاء المجلس أو من حاضرى الجلسة أن يميز شيئاً مما يقال ، واستحال على حافظ رمضان (باشا) وعلى غيره من أعضاء المعارضة أن يقولوا كلمة تثبت فى المضبطة أو يتبين رجال الصحافة أو غير رجال الصحافة منها شيئاً .

إزاء هذه الحركة المدبرة التى يبرأ منها الدستور وتبرأ منها الحياة النيابية لم نجد وسيلة للاحتجاج إلا الانسحاب . وانسحبنا فإذا الحكومة وأنصارها يهللون اغتباطاً معتبرين هذا الانسحاب نصراً لهم ولم يفكر أحد منهم فى أن هذا الذى اعتبروه نصراً إنما هو هزيمة منكرة للحياة النيابية فى مصر . . هزيمة تعادل هزيمة الدستور بصدور المراسيم الثلاثة ، وتشهد بأن الفوز الحزبى أعز علينا من الدستور ومن الحياة النيابية ومن كل نظام محترم فى الأمم المتمدينة .

أو نكتفى بالانسحاب ولا نسجل ما حدث ونحتج عليه ؟ بل أرسلنا إلى رئيس الجلسة بخطاب أثبتنا فيه تصرفه وتصرف أنصار الحكومة وأنكرناها وطلبنا إليه أن يثبته فى المضبطة . ولكنه أبى أن يفعل بحجة أنه لا يثبت فى المضبطة إلا ما قيل فى الجلسة وسجلته سكرتارية المجلس . على أن الصحف كلها نشرت خطابناوعلقت عليه . وقد أضافت إليه جريدة الأجبشيان جازيت التى تصدر باللغة الإنجليزية وصفاً مسهباً لما دار فى الجلسة ولما حدث من ضجة لم يكن أحد يستطيع أن يسمع معها شيئاً مما يقال .ومن الحق علينا أن نثبت هنا نص هذا الخطاب تصويراً لأمر نرجو أن يفيد أبناؤنا منه . وهذا نص الكتاب[1] :

« بعد أن تلوتم بيانكم الخاص بمنع مناقشة مشروع القرار المقدممنى ببطلان المراسيم التى صدرت فى ١٧ يونيو الماضى خاصة بمجلس الشيوخ ، رفضتم أن أبين للمجلس خطأ الرأى الذى ذهبتم إليه من سلطانكم المطلق فى منع المجلس من المناقشة ومنعى من الاحتكام إليه ، واعتمدتم فى ذلك على الضجة المدبرة من أنصار الحكومة ومن عينوا بهذه المراسيم .

---

(١) الأهرام فى ٤ يوليو سنة ١٩٥٠ العدد ٢٣٢٦٢ ص ٥ .

مما اضطرني وبعض إخواني المعارضين إلى الانسحاب من المجلس احتجاجاً على هذا التصرف المخالف لأحكام الدستور واللائحة .

ويكفي لبيان خطأ ما ذهبتم إليه من أن موضوع الاقتراح معروض على لجنة تحقيق صحة العضوية أن هذه اللجنة ليس من اختصاصها أن تنظر فى دستورية المراسيم موضوع اقتراحى ، وقد درج المجلس على هذا فى كل سوابقه ، واعترفتم أنتم بذلك فى ذات بيانكم حين قلتم أن المسألة يمكن أن تحال بعد تقديم تقرير لجنة صحة العضوية إلى لجنة الشئون الدستورية .

وتكراراً للاحتجاج الذى أعلنته فى الجلسة أسجل الآن هذه المخالفة الخطيرة التى لا عهد لمجلس الشيوخ بمثلها ، وأطلب إثبات كل ذلك فى مضبطة الجلسة » (١)

---

(١) وقد نشر الأهرام كذلك فى عدده التالى (٥ يوليو ١٩٥٠ - العدد ٢٣٢٦٣) البيان التالى الذى بعث به إليه أحمد على علوبة باشا تعليقاً على ما حدث بجلسة مجلس الشيوخ :

« نشرت الصحف تفصيلات ما وقع فى مجلس الشيوخ خاصاً بمشروع القرار الذى قدمه سعادة حافظ رمضان باشا وطلب فيه إلى المجلس أن يقرر أن مراسيم ١٧ يونيو الماضى الخاصة بمجلس الشيوخ باطلة بطلاناً أصلياً لمخالفتها للدستور .

واستند حضرة رئيس الجلسة فى منع المناقشة فى هذا القرار إلى أن المراسيم المذكورة منظورة أمام لجنة تحقيق صحة العضوية ، وما أورده سعادة حافظ رمضان باشا من أن البحث فى دستورية هذه المراسيم ليس من اختصاص تلك اللجنة .

« على أننى من غير أن أدخل فى تلك المناقشة أشير إلى أن أحد المراسيم موضوع الاقتراح وهو الخاص بتعيين سعادة على زكى العرابى باشا رئيساً للمجلس لم يحله المجلس إلى أية لجنة من لجانه ، وليس موضوعه معروضاً بطبيعة الحال على لجنة تحقيق صحة العضوية . لقد هممت بإثارة هذه النقطة أمام المجلس وهى من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى طويل شرح إلا أن الضجة المدبرة من الحكومة وأنصارها حالت دون هذا الواجب كما حالت بين المجلس وبين الفصل فى الخلاف الذى قام بين رئيس المجلس وصاحب الاقتراح بمشروع القرار.

« هذا وقد استند حضرة رئيس الجلسة إلى سابقة حدثت سنة ١٩٤٢ فى رياسة سعادة محمد بك محمود خليل . ووجه الخطأ فى هذا الاستناد أنه لا وجه للشبه بين ما حدث أمس وما حدث فى تلك السنة . ذلك أنه فى ١٩٤٢ أبلغت رسالة إلى رئيس المجلس من أحد أعضائه ، وقد رأى رئيس المجلس يومئذ - بما له من حق تقديرى فى عرض الرسائل أو عدم عرضها على المجلس - ألا يعرض الرسالة المذكورة - وقد اختلف معه يومئذ سعادة حافظ رمضان باشا - ولما كانت المسألة تقديرية فالخلاف فيها محتمل ورئيس الجلسة هو صاحب الرأى ، ولو أن الأمر كان سؤالا واستجواباً لكان له وضع آخر .

« أما الاقتراح بمشروع قرار فمقدم للمجلس ، وهو وحده المختص بالفصل فيه ولا يملك رئيس المجلس ولا رئيس الجلسة أن يمنع المناقشة فيه ، وأن يبلغ به التحكم إلى حد أن يحول دون الاحتكام إلى المجلس فى شأنه ، والمجلس وحده هو الذى يقرر - لسبب دستورى أو لسبب من اللائحة الداخلية - تأجيل مناقشته . والقول بغير ذلك إهدار لحق المجلس وحيلولة بينه وبين أداء واجبه .

ولا أدل على ذلك من أن تأجيل الإجابة عن سؤال أو تأجيل أى موضوع مطروح على المجلس لا يملك الرئيس فيه أكثر من عرضه ليكون للمجلس فيه الكلمة الأخيرة . فما بالك إذا كانت المسألة متعلقة بمسألة هامة كالمسألة الدستورية الخطيرة التى كانت معروضة على المجلس فى الجلسة الأخيرة .

الحق أننى لا أجد لتصرف حضرة رئيس الجلسة مغزى إلا أن رأى الأغلبية فى غير جانب الحكومة وهو من حزبها . »

انتهى المظهر الرسمى لمهزلة المراسيم ، أو لمأساتها إن شئت ، على هذا النحو. ولقد شعرت بعد زمن أن الرأى العام كان يطمع من المعارضة فى موقف أكثر جراءة وإقداماً ليتابعها ويؤازرها . لقد اهتز هذا الرأى العام أعنف اهتزاز يوم صدرت هذه المراسيم وقد ظهر أثر اهتزازه واضحاً فى الصحف كلها . فقد كانت صحف الحكومة ضعيفة غاية الضعف وكانت صحف المعارضة قوية غاية القوة وكان الناس يتطلعون بعيون واسعة إلى ناحية المعارضة يريدون منها حركة عنيفة فيها تضحية وفيها دفاع واضح عن حق الأمة ، فلما رأوا ما حدث ، ورأوا المعارضة تقف من هذا الحدث الجسيم موقفاً يكاد يكون سلبياً بحتاً ، تولتهم دهشة تنطوى على شىء كثير من الأسف والألم . ولم يكن ذلك ليغيب عنا . لكننا التمسنا لأنفسنا العذر من أننا على أبواب الصيف ، وأن الصيف فصل ركود بطبيعته ، وأن الخير فى أن نرجئ نشاطنا فى المعارضة إلى أوائل الشتاء حيث تجتمع عناصر الحياة كلها فى العاصمة ، ومن العاصمة يمتد النشاط إلى المدن الأخرى وإلى الأقاليم ، ثم تقوم القومة المرجوة .

والواقع أننا أخطأنا وأن الناس لم يكونوا مخطئين فى دهشتهم وأسفهم . صحيح أن الصيف ركود بطبيعته ، وأن نشاط الرأى العام ونشاط الجماهير نشاطاً عملياً لم يكن شىء منهما متوقعاً قبل الخريف ومقدم الشتاء . لكن ذلك لا يكون إلا إذا غذى هذا الرأى العام طوال الصيف تغذية تجعله يعد نفسه لنشاط الخريف والشتاء . ولا تكفى مقالات الصحف فى هذه التغذية ، بل لا بد من مظاهر عملية تستند إليها هذه المقالات وتفيض فى شرحها . إما أن تعود الأمور مجراها العادى ، وكأن شيئاً لم يحدث ، وأن يتوقع الإنسان بقاء الرأى العام ذاكراً فى حماسة ما أثاره ، فذلك هو الخطأ البين ، وهو إلقاء الماء البارد على النار المتأججة .

يجب أن أعترف بأنى أحمل جانباً من التبعة عن هذا الموقف السلبى الذى وقفته المعارضة . وليس يرجع ذلك إلى أننى نصحت به أو رضيت عنه ، بل يرجع إلى أننى لم أتخذ موقفاً إيجابياً يدفع الآخرين إلى اتخاذ موقف مثله . لقد كان المرسوم الذى عين زكى العرابى (باشا) رئيساً للمجلس مرسوم إقالة بالنسبة لى . وقد نظرت أنا إليه من هذه الناحية الشخصية . ورأيت من كرامتى الذاتية ألا أثير ثائرة بسببه مخافة أن يقال إننى غضبت لزوال منصب كنت فيه . وفاتنى أن هذا الاعتداء وقع على المجلس يوم كنت أمثله . وعلى الدستور يوم كنت مكلفاً بالمحافظة عليه ، وأن الواجب كان يقتضينى أن أدفع هذا الاعتداء ما استطعت إلى دفعه سبيلا .

لم يكن دفع الاعتداء بأن أتجاهل المرسوم وأن أصعد إلى منصة الرياسة وأن أحول

دون تلاوته وتلاوة المرسومين الآخرين ، فقد كانت نتيجة ذلك أن تدعو الحكومة قواتها المسلحة لتنفيذ المراسيم الثلاثة ، ولإنزالى بالقوة من المنصة ، ولإخراج الأعضاء الذين قررت المراسيم إسقاط عضويتهم . وما كان لقوات الحكومة يومئذ أن تناقش دستورية المراسيم ، فليس ذلك من شأنها .

لم تكن هذه وسيلة دفع الاعتداء ، بل كانت وسيلته أن أرفع استقالتى من الرياسة إلى جلالة الملك وأن أذكر فى هذه الاستقالة كيف خالفت الحكومة الدستور حين أشارت على جلالته بتوقيع المراسيم الثلاثة ، بما فى هذه المراسيم من مخالفة لأحكام هذا الدستور الذى أقسم جميعنا اليمين على احترامه . وكان واجباً كذلك أن أستقيل من عضوية المجلس احتجاجاً على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور ، وأن أدعو أعضاء المجلس جميعاً ليؤدوا واجبهم فى الدفاع عن الدستور ، وأن أكون على رأسهم فى كل ما يريدون اتخاذه لهذا الدفاع . ولو أننى فعلت لأبرأت ذمتى وأرضيت ضميرى . لكن أحداً من إخوانى لم ير هذا الرأى ولم يدعنى لسلوك هذا الطريق . والذين أشاروا علىّ بألا أستقيل من رياسة المجلس حين أغفلت دعوتى إلى مأدبة ملكية دعى إليها رئيس النواب لم يشر أحد منهم علىّ بأن أسلك هذا السبيل . على أننى أرى اليوم أننى أخطأت حين لم أسلكه ، وأنه كان واجباً علىّ أن أسير فيه إلى نهايته .

لم يشر علىّ أحد يومئذ باتباع هذه الخطة ، ولم أفكر أنا فى اتباعها لاعتبار رأيت فيه مصلحة لمصر . ذلك أن عضويتى باللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى كانت تمتد إلى انعقاد المؤتمر البرلمانى الدولى فى صيف سنة ١٩٥١ ، أى إلى سنة وثلاثة أشهر بعد هذه المأساة الدستورية . وكنت أنا حريصاً على هذه العضوية بعد أن لقيت من تقدير زملائى فى اللجنة ما أفادت مصر منه فائدة جليلة . وحسبى أن أثبت هنا نص الخطاب الذى بعث به إلى مسيو « بواسييه » « السكرتير العام للاتحاد البرلمانى الدولى ، على أثر هذه المأساة الدستورية ، ليرى القارئ أننى لم أكن مخطئاً فى تقديرى أو مبالغاً فيه . وهذا نص الكتاب (١) :

« تحية خالصة لسعادتكم وبعد : فإنى حريص على أن أعبر ، لمناسبة ترككم رياسة مجلس الشيوخ والشعبة البرلمانية المصرية ، عن عرفان المكتب وعرفانى الشخصى لما أبديتموه

(١) نشر نص هذا الكتاب فى جريدة الأهرام فى يوم ٧ يولية سنة ١٩٥٠ . العدد ٢٣٢٦٥ السنة ٧٦ — الجمعة ٢٢ رمضان ١٣٦٩ هـ ص ٥ بعنوان « الأخلاق الدولية ؛ هيكل باشا يرسى حجر أساسها » .

من إخلاص نحو قضية الاتحاد خلال سنى رياستكم ، فبفضلكم ساهمت الشعبة المصرية بنصيب ممتاز فى أعمال الاتحاد ، كما أنكم تركتم طابعكم الشخصى فى عملنا إذ أرسيتم حجر الأساس فى إعلان مبادئ الأخلاق الدولية .

« وقد أبدى لى أعضاء لجنة القانون الدولى لهيئة الأمم المتحدة منذ بضعة أيام مدى ما يكنونه من إعجاب بنصوص هذه المبادئ التى يرجع الفضل فيها إليكم ، والتى تعد فى الطليعة من الأعمال الدولية .

« على أنكم ، بوصفكم عضواً فى اللجنة التنفيذية ، ستوالون الاشتراك فى أعمال الاتحاد اشتراكاً وثيقاً ، إذ أنكم ستدعون للاجتماع مع زملائكم حتى نهاية مدة عضويتكم .

« وإذ أكرر لسعادتكم التعبير عن عرفانى بفضلكم ، أنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم يا سعادة الرئيس ، فائق تقديرى وأصدق عواطفى . »

كنت حريصاً على هذه العضوية . فلو أننى استقلت من المجلس لسقطت ولتولاها مكانى رئيس المجلس أو من تختاره اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية المصرية ، أو لانتخب مجلس الاتحاد فى أول اجتماع له عضواً آخر لا ينتظر أن يكون مصرياً . وفى الحالين الأوليين ، إذا حل مصرى مكانى ، يكون فى هذا شبه اعتراف دولى بمشروعية ما حدث ، يستغله فى مصر من اعتدوا على الدستور هذا الاعتداء المنكر ، ويزعمون أن الهيئة البرلمانية الدولية أقرت تصرفهم . أما إذا انتخب غير مصرى مكانى كان ذلك تجريحاً لمصر لا أرضاه ، وكان إلى ذلك تضييعاً لحق كسبته مصر لا تطمئن نفسى إلى ضياعه .

أفيعدل هذا الحرص على عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى ذلك الواجب فى مقاومة الاعتداء على الدستور مقاومة إيجابية ؟ أتردد اليوم فى الحكم وإن لم أتردد فيه غداة صدور المراسيم الثلاثة ، وإن آثرت يومئذ عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى .

* * *

أشار على أطبائى بضرورة السفر خارج مصر للاستشفاء . فقد أزعجتنى حالى الصحية منذ شهر مارس ، وكنت قد استشرت أطباء فى لندن فى أثناء زيارة الوفد البرلمانى المصرى إياها فى شهر أبريل فطمأنونى بعد فحص دقيق ، لكنى بقيت على ذلك غير مطمئن .

وسافرت إلى لبنان فقضيت أربعة أسابيع ببيت مرى ثم سافرت بعد ثلاثة أيام من عودتى منها إلى أوربا لأحضر مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى بدبلن عاصمة أيرلندا . وقد قضيت

تسعة أيام فى سويسرا ، منها ستة فى انترلاكن كان لها من الأثر النفسى ما أذهب روعى وأعاد إلىّ ما كنت قد فقدت من طمأنينة ، وجعلنى أرى فى الحياة ما يحبب إلينا الحياة . وحضرت مؤتمر دبلن وعدت منها إلى لندن حيث قضيت أياما خمسة سافرت بعدها إلى باريس فأقمت بها عشرة أيام رجعت بعدها إلى مصر وكلى النشاط والإقبال على العمل .

كان الخريف قد بدأ وكان أهل القاهرة قد عادوا إليها ، وكان الناس يتوقعون عودة جلالة الملك من رحلته غير الرسمية إلى أوربا بعد أن ظل يجوب الشواطئ فيها ما يزيد على شهرين متسمياً باسم « فؤاد باشا المصرى » ولقيت إخوانى السياسيين ورجال حزبى وأخذنا نفكر فى ما يجب علينا أن نضعه لنحرك من جديد مأساة ١٧ يونيو . وبعد مناقشة لم تطل استقر رأينا على أن نرفع إلى جلالة الملك كتاباً يصله فور عودته نشرح له فيه الموقف كما نراه . وكان الرأى عندنا مستقراً على أن شر ما تعانيه مصر نفوذ طائفة من رجال الحاشية فى أعمال الحكم نفوذاً واسعاً يتمتعون به ولا مسئولية عليهم بسببه ، وما تفشى فى الدوائر الرسمية كلها من فساد واضطراب واستهتار وعدم نزاهة ، وما كان من إهدار لأحكام الدستور ترتبت عليه مأساة ١٧ يونيو . ووضع الكتاب ووقع عليه خمسة عشر رجلا من الأحزاب ومن المستقلين ، وعهد إلى إبراهيم (باشا) عبد الهادى فى إيصاله إلى القصر . وقد علمت من بعد أن رجلين من الموقعين ذهبا به إلى قصر عابدين عشية وصول جلالة الملك إلى أرض الوطن فلم يجدا بالقصر أحداً ، فبعثا به بالبريد المستعجل إلى قصر رأس التين ليبلغه أول وصول جلالة الملك إليه .

وأرسل الكتاب إلى الصحف لتنشره[1] . وظهرت فى الصباح الباكر « جريدة المصرى » وقد نشرته وعلقت عليه . لكن وزارة الداخلية كانت قد أبلغت فى ساعة متأخرة من الليل أمراً بعدم نشره ، فظهرت « المصرى » بعد قليل وظهرت الصحف الأخرى وليس للكتاب فيها أثر ، ولم تظهر جريدة « السياسة » ولا « الأساس » لأنهما كانتا قد نشرتا الكتاب ، فصودرتا بأمر النيابة تنفيذاً لطلب وزارة الداخلية ورفع أمرهما إلى القضاء فثبت أمر المصادرة بعد سماع المرافعة المستندة إلى المادة ١٥ من الدستور . ولست أشك فى أن ما حدث من ذلك كان مخالفاً لحكم هذه المادة التى تنص على أن إنذار الصحف وتعطيلها غير جائز إلا إذا كان ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى . والمذكرة التى فسرت هذا النص الخاص بالنظام الاجتماعى تقصر السبب فى الإنذار أو التعطيل الإدارى على الدعوة الشيوعية فليس من حق

(١) أنظر نص هذا الكتاب فى الجزء الثانى من هذه المذكرات ص ٣٠٢ .

البرلمان أن يصدر قانوناً يبيح المصادرة ولغير هذا السبب .

لكننا درجنا فى مصر على احترام القانون وإن خالف الدستور ، ودرج القضاء على تطبيق القانون من غير نظر إلى صدوره فى حدود الدستور . وهذا مظهر من المظاهر التى تشهد بأنا نقر الدكتاتورية ، أو أنّا على الأقل لا نأباها ، وأنّا لذلك لا نؤمن بالدستور وبما قرر من صور الحرية إيمان من يفتدى الحرية بحياته .

أما والقانون يبيح للنيابة أن تأمر بالمصادرة وأن ترفع الأمر لرئيس المحكمة فإذا أقرها أصبح قراره نهائياً فلم يكن عجباً أن يمنع نشر الكتاب الذى رفعته المعارضة إلى مقام جلالة الملك ، ولم يكن عجبا كذلك أن تصادر النيابة الصحف التى تنشر هذا الكتاب وأن يقرها القضاء على المصادرة . لقد تحدث الكتاب عن حاشية جلالة الملك ، وقد ذكر ما كاد يعين شخص كريم (باشا) ثابت ، حين تحدث عن رجال الحاشية مصريين كانوا أو متمصرين . وكريم (باشا) ثابت متمصر ولد بمصر من أبوين لبنانيين . والحديث عن كريم (باشا) ثابت فى الاستجواب الخاص باستقالة رئيس ديوان المحاسبة وأسبابها هو الذى أدى إلى المأساة الدستورية التى صدرت بها مراسيم ١٧ يونيو ، فإذا كان الحديث فى البرلمان عن كريم (باشا) يؤدى إلى هذا الانقلاب ، فلا عجب أن تمنع الصحف عن نشر كتاب مرفوع إلى جلالة الملك يتحدث عن كريم (باشا) ، وأن تصادر الصحف التى تخالف أمر المنع مصادرة يقرها القضاء .

لم تكتف الحكومة بعدم نشر الكتاب فى الصحف ، بل جعلت تضبط نسخه التى طبعت على الرونيو والتى كان الشبان من أنصار المعارضة يتولون توزيعها فى العاصمة وفى الأقاليم ، وتحجز هؤلاء الشبان فى الأقسام يوماً أو أياماً بحجة أن فى الكتاب ما يعاقب القانون عليه . وكانت للشبان فى الدفاع عن أنفسهم حجة لا ترد . ذلك أنه إذا كان فى الكتاب جريمة فواضعو الكتاب ورافعوه إلى جلالة الملك هم الذين يجب أن يحاكموا . أما ولم يسألهم أحد ، ولم يحقق معهم أحد ، ولم يحاكمهم أحد ، فتلك الحجة قاطعة على أن الكتاب لا يحوى جريمة يعاقب القانون عليها ، وأن مصادرته وحبسهم إجراء إرهابى مخالف للقانون ولكل قواعد العدل .

وأرادت الحكومة أن تحرجنا فأصدرت بياناً زعمت أنها ترد به على الكتاب . لكن هذا البيان لم يتناول موضوعه ولا شيئاً مما ورد فيه ، إنما ذكرت أن الكتاب مكتوب على ورق عادى وبخط ردىء ، وأنه لم يرع المجاملة فقدم إلى جلالة الملك عشية عودته إلى وطنه ،

وكان حريًّا بالمعارضة أن تنتظر حتى يستقر جلالته بالإسكندرية . ونسيت الحكومة أن جلالة الملك لم يغادر أرض الوطن بصفة رسمية ، وأن الدستور حين تحدث فى مادته الثانية والعشرين عن العرائض والكتب التى ترفع إلى مقام جلالته أو إلى البرلمان لم يشترط نوعاً خاصًّا من الورق ، ولا لوناً خاصًّا من الكتابة ، ماكانت مقروءة ، وأن الاحتجاج بالورق والكتابة وموعد التقديم لم يكن إلا نوعاً من التمحك فى الشكليات للهروب من الموضوع والتعرض له .

وقد ردت المعارضة على هذا البيان الذى أصدرته الحكومة بأن التعرض للشكل وحده فرار من الموضوع ، وبأن من التحكم الذى يأباه العقل والعدل أن تحجب الحكومة كتاب المعارضة عن الناس بمصادرة الصحف التى نشرته ، وأن تنشر هى ردها على هذا الكتاب ، وأن هذا التفريق فى المعاملة لا يسوغه إلا الإرهاب الذى جعلته الحكومة ديدنها فى الحكم ، والذى يجافى أحكام الدستور ومبادئ الحرية كل المجافاة .

كان بعض إخواننا من الوزراء السابقين — إبراهيم دسوقى أباظة (باشا) وأحمد على علوبة (باشا) — قد رأوا فرادى أن يتصلوا بحسن (باشا) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة من قبل أن يرفع الكتاب إلى مقام جلالة الملك ، وبعد أن رفع الكتاب إليه وأن ينبهوه إلى فداحة المخالفة الدستورية التى حدثت وإلى نتائجها المتوقعة ، ثم أخبرنى كل واحد منهما أن حسن (باشا) أبدى شديد أسفه لما وقع وأنه كان يتمنى لو لم أرأس أنا الجلسة التى عرض فيها الاستجواب ، وأنه فسر ما ذكر عن المخالفة الدستورية بأن التعرض فى الاستجواب لرجل من رجال الملك هو الذى أدى إليه ، لأن الملك يجب أن يحمى رجاله . وذهب فى إظهار أسفه لما حدث إلى القول بأنه تمنى لو لم يكن فى مركز رئيس الديوان ، وأنه طلب إلى كريم (باشا) ثابت أن يعرض على جلالة الملك بعد أن رفض رأى حسن (باشا) بألا تصدر المراسيم ، أن يتفضل جلالته بنقله من منصب رئيس ديوان بالنيابة إلى منصب آخر فى الخارج ، وأن كريم (باشا) اعترض على طلبه ، وأن جلالة الملك رفض هذا الطلب ، وأنه لا يملك إلا أن ينزل على إرادة جلالته ، وأنه يتمنى أن يؤدى مر الوقت إلى تحسن الأحوال وزوال ما لم يكن يوده من حدوث ما حدث لمجلس الشيوخ .

من حق من يشاء أن يسأل : ما مصدر هذه القوة العجيبة التى تنبعث من شخص كريم (باشا) ثابت ؟ أهى مقدرة ذاتية ممتازة أدت به إلى أن يرسم سياسة خاصة فهو ينفذها بمثل هذه المقدرة ؟ أم أن مصدر القوة خارج عنه ، غير قائم بذاته ، وأن هذا

المصدر لا يدفع ؟ لا أستطيع أن أبدى رأياً ذاتياً . فأنا لم أعرف كريم (باشا) إلا حين كان شاباً لم يتم دراسته فدفع به والده خليل (بك) ثابت رئيس تحرير المقطم إلى ميدان الصحافة ، فعمل معنا بجريدة السياسة مخبراً ناشئاً ، فكنا نكلفه أن يمر بالمفوضيات الأجنبية يسألها رأيها فى الامتيازات الأجنبية ، ولم أعرف له يومئذ مقدرة ذاتية إلا جرأة عرفتها فى كثير من أمثاله الصحفيين الناشئين ، ثم إنه عمل بعد ذلك مع والده فى المقطم ، واشترك وقتاً ما مع أصحاب الهلال ، كما اشترك وقتاً ما كذلك مع أصحاب أخبار اليوم . لكنه لم يكن صحفياً ممتازاً فى وقت ما ، وقد اتصل بديوان جلالة الملك مستشاراً صحفياً حين كنت رئيساً للشيوخ ، فلم تكن لى به أية صلة . لكننى كنت أسمع أن الوزراء يرجون رضاه اقتناعاً منهم بأن صلته بجلالة الملك تكفل لهم رضا جلالته ما رضى كريم (باشا) عنهم . فلما كانت الأسابيع الأخيرة من وزارة إبراهيم عبد الهادى (باشا) قابلنى بالصدفة فى بهو سان استفانو بالإسكندرية وسألنى : أصحيح أن الأحرار الدستوريين يريدون وزيراً مستقلا لوزارة الداخلية يتولى إجراء الانتخابات ؟ وأخبرنى أنه سينقل إلى جلالة الملك ما يسمعه منى . وأخبرته أن الأحرار الدستوريين لا يطلبون مثل هذا الطلب ، وإنما فكر فيه جماعة من شبانهم ومرشحيهم ، هذه هى المرة الأولى والأخيرة التى تحدثت فيها إلى المستشار بما تجاوز التحية ، فلم تزدنى به علماً ، ولم ترشدنى إلى مصدر قوته . على أننى سمعت يوماً فى صيف سنة ١٩٤٨ من النبيل منصور داود وأنا بجنيف فى سويسرا أنه كتب إلى أحمد محمد خشبة (باشا) ، وكان وزيراً للخارجية ، يحذره من كريم ثابت ويذكر له أنه يعمل لحساب الإنجليز ، ويذكره بأنه من أبناء أصحاب المقطم الجريدة التى أنشأها الإنجليز للدفاع عن سياستهم ، وأنه يراه خطراً على مصر وعلى عرشها كما كان أصحاب المقطم خطراً على مصر وعلى عرشها منذ دخل الإنجليز مصر .

ويبدو لى أنه شعر بمزيد من القوة حين اطمأن إلى مركزه المالى بعد سنين قليلة من اتصاله بالقصر . ولست أقصد ما تناوله الاستجواب عن خمسة آلاف الجنيهات التى حصل عليها من المواساة ، فخمسة آلاف جنيه لا تشعر صاحبها بالقوة . لكن أخبرنى إسماعيل صدقى (باشا) ، قبيل نظر الاستجواب وقبل المراسيم الثلاثة ، أن كريم (باشا) حصل من اليهود الذين اعتقلوا أو وضعت أموالهم تحت الحراسة فى وزارة إبراهيم (باشا) عبد الهادى على عشرات الألوف من الجنيهات مقابل خروجهم من الاعتقال أو رفع الحراسة عن أموالهم ، وأن حرم كريم (باشا) بعثت إلى صدقى (باشا) بخطاب تخبره فيه أنها اشترت

عقاراً مجاوراً لأملاكه بالزمالك بأربعين ألفاً من الجنيهات ورجته ألا يطلب أخذ هذا العقار بالشفعة . وأضاف صدقى (باشا) يومئذ : « وقد ابتسمت لأنى كنت أعلم أن المبلغ الذى دفع فى العقار الذى اشترى باسمها لم يزد عن ستة وعشرين ألفا من الجنيهات ، وأن هذا المبلغ دفع نقداً وعداً ، وأنها تعتزم تشييد عمارة ضخمة على هذا العقار » . وأردف صدقى (باشا) فى شيء من التهكم : « وأنت يا سيدى تشتغل بالسياسة من ثلاثين سنة ، ولم تحصل على شيء ». وأجبته مطمئناً : « الحمد لله أننى استطعت أن أخدم بلادى من غير مقابل » .

قص علىّ صدقى (باشا) هذه الرواية بعد أن كانت الصحف قد أشارت إلى الخطاب الخاص بالشفعة وبعد الذى تناقله كثيرون من أن كريم (باشا) عجب لأن صدقى (باشا) وهو المعروف بمجاملته وبرقته مع السيدات بنوع خاص لم يَبعث إلى حرمه برد على كتابها . أما صدقى (باشا) فذكر لى أنه لم يكن يستطيع أن يرد على هذا الكتاب الذى يذكر أن ثمن العقار أربعين ألف جنيه وهو يعلم أن ثمنه الحقيقى ستة وعشرون ألف جنيه ، لأن المجاملة اقتضته ألا يذكر للسيدة التى خاطبته شيئاً من ذلك حتى لا يحرجها .

على أن اطمئنانه لمركزه المالى وشعوره بمزيد من القوة نتيجة لهذا الاطمئنان لم يكن لهما أثر كبير فيما تمتع به من نفوذ وسلطان فى دوائر الحكم . يشهد بذلك ما حدث بعد أن أقر مجلس الشيوخ القانون الذى أجاز اتفاقية الحكومة المصرية مع شركة قناة السويس فى سنة ١٩٤٩ . فقد زادت الاتفاقية عدد الأعضاء المصريين فى مجلس إدارة الشركة ، وقررت تعيين عضوين مصريين فى هذا المجلس بعد صدور القانون بإتمام الاتفاق مباشرة . ولما كان الاتفاق يجعل تعيين العضو للجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، على أن يخطر المجلس المذكور الحكومة المصرية بمن سيقترحهم لتبدى ما قد يعن لها من ملاحظات على الأعضاء المقترحين ، فقد أبلغ المسيو شارل رو ، رئيس المجلس ، الحكومة المصرية بأن المجلس يقترح تعيين على الشمسى (باشا) وواصف (باشا) غالى عضوين مصريين تنفيذاً للاتفاق الجديد . ولم تكتف الحكومة المصرية بالاعتراض على هذين الاسمين ، بل اقترحت تعيين كريم ثابت (باشا) وأحمد عبود (باشا) بدلهما . ورفضت الشركة هذا الاقتراح ونشأت بسبب ذلك أزمة بينها وبين الحكومة المصرية . وطال أمد هذه الأزمة شهوراً متعاقبة دعيت فى أثنائها إلى حفلة عشاء أقامتها إدارة شركة قناة السويس بالقاهرة احتفالا بعدد من أعضاء مجلس إدارة الشركة وعلى رأسهم

مسيو شارل رو . وفى السهرة تحدث شارل رو إلىّ وإلى ممدوح (بك) رياض وكان ممدوح (بك) وزير التجارة الذى تفاوض وإياه ووقع الاتفاق الجديد معه ، وتناول حديثه الأزمة التى نشأت بين الشركة والحكومة بسبب تعيين العضوين وتشبث الشركة بموقفها . فقال : إن الأمر عنده لا يقف عند ما للحكومة وما للشركة من حق وأن الشركة وحدها هى التى تملك اقتراح الأعضاء ، ثم لا تملك الحكومة إلا إبداء الملاحظات من غير أن تقترح من جانبها أحداً ، بل هو يتعدى ذلك إلى أشخاص الأعضاء المقترحين أنفسهم . فالعضوين اللذين تقترحهما الشركة ، على (باشا) الشمسى وواصف (باشا) غالى ، من كبار المصريين المعروفين فى العالم الدولى ، والمعروفين كذلك لأعضاء الجمعية العمومية . وهما قد كانا وزيرين عدة مرات ، ولهما من المكانة فى مصر ما لا ينازع فيه أحد . أما عبود (باشا) وكريم (باشا) فليس لهما شىء من هذه الصفات وإذا قيل إن عبود (باشا) رئيساً لشركة من شركات البواخر فشركته لا صلة لها بالقناة لأن بواخرها لا تعبر القناة . أما كريم (باشا) ثابت فرجل لا يعرفه أحد من أعضاء الجمعية العامة للشركة بعد ، وليس له من المكانة فى مصر ما لأى من الرجلين اللذين تقترحهما الشركة ، ولا يمكن بحال أن نقبله . قد يصبح يوماً ما شخصاً بارزاً فى حياة مصر القومية ، أو فى الحياة الدولية نفسها ، ويومئذ يمكن اقتراحه لعضوية مجلس إدارة الشركة ، أما اليوم فلا .

وأصرت الشركة على رأيها فلم يعين كريم (باشا) ، وعين عبود (باشا) وعلى الشمسى (باشا) . وقيل يومئذ إن كريم (باشا) سيعين مندوباً عن الحكومة المصرية لدى الشركة . وهذا مركز تختار له الحكومة المصرية من تشاء . لكن كريم (باشا) تنحى عن هذا المنصب فعينت الحكومة فيه إلياس أندراوس (باشا) العضو المنتدب لشركة البيضا للغزل والنسيج .

لم يكن المركز المالى إذن هو مصدر قوة كريم ثابت (باشا) . أترى تكون له سلطة خفية هى مصدر هذه القوة . لما حدث الانقلاب السورى الأول الذى قام به حسنى الزعيم فى سنة ١٩٤٧ ، والذى قلب به الجيش السورى نظام الحكم المدنى ، أسف الناس فى مصر ما أصاب الشقيقة العربية ، وأسفوا بنوع خاص لما أصاب شكرى (بك) القوتلى رئيس الجمهورية السورية الذى سجن فى داره ، ورأوا فى عمل حسنى الزعيم أمراً إدًّا تخشى مغبته . وبعد زمن وجيز عرف الناس أن كريم (باشا) ثابت ذهب إلى سوريا وزار حسنى الزعيم وعاد من عنده ثم لم تلبث الحكومة المصرية أن اعترفت بالانقلاب

السورى وبنتائجه . وجاء حسنى الزعيم إلى مصر بعد ذلك بوصفه رئيس الدولة السورية فأكرم غاية الإكرام . ألا يدل ذلك على مقدرة كريم (باشا) وعلى أن هذه المقدرة مصدر قوته . أم أنه أوحى إليه لغرض سياسى أن يذهب إلى حسنى الزعيم بدمشق ، ولم يكن أحب إلى حسنى الزعيم من أن تعترف به مصر ، فلم يجد كريم (باشا) مشقة فى تنفيذ مهمة أهلته لها اعتبارات كثيرة منها مصريته الحديثة وماضى « المقطم » .

أيًّا كان مصدر القوة التى تشع عن كريم (باشا) فإن نفوذه قد امتد إلى آفاق واسعة فى الدولة ، فأغلب الوزراء يطمعون فى رضاه ، ويغتبطون بمودته ، مما أدى إلى مأساة المراسيم الثلاثة لأن الاستجواب الذى قدمه مصطفى (بك) مرعى تناول شخصه بسبب أخذه خمسة آلاف جنيه من النقيب (باشا) مدير مستشفى المواساة ، وما جعل حسن (باشا) يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة يرجوه أن يعرض على جلالة الملك نقل حسن (باشا) من الديوان إلى السلك السياسى خارج مصر ، وما جعل كلمته مسموعة فى دوائر الأعمال بقدر ما هى مسموعة فى دوائر الحكم .

* * *

لم أتصل بعد ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ بأحد من الوزراء ولا من رجال القصر ، إلا ما قضت به الضرورة الملحة حين حضورى جلسات مجلس الشيوخ . وبقيت على ذلك إلى شهر فبراير سنة ١٩٥١ حين ذكر لى علوبة (باشا) أن حسن (باشا) يوسف يلح فى مقابلتى شخصيًّا لمناسبة الوثائق التى حصلنا عليها ممهورة بتوقيع النحاس (باشا) ، وأراد علوبة (باشا) أن يستوثق من صحتها . وليس هذا الفصل موضع التفصيل فى هذا ؛ بل موضعه الفصل المقبل . وقد رفضت مقابلته فألحّ علىّ أصدقائى دسوقى أباظة (باشا) وعلوبة (باشا) وحسن (باشا) عبد الوهاب ، وأشار على بها إبراهيم (باشا) عبد الهادى .

وخاطبنى حسن (باشا) يوسف تليفونيًّا فقابلته فى المساء بقصر عابدين فتحدثنا هنيهة عن الوثائق ثم انتقل هو إلى حديث السياسة فذكر أن المعارضة أقفلت الباب بينها وبين القصر باستجواب مصطفى (بك) مرعى لأنها تناولت رجلا من رجال الملك بالتجريح . وأجبته : أو تريد أن تقول إن كريم ثابت رجل الملك أكثرمنى؟ هذا ما لا أقره . والذى أفهمه أن المصريين جميعاً رجال الملك كما أن الملك ملك المصريين جميعاً قال : ولكن ، إذا أتصل أمر برجل من المتصلين مباشرة بجلالة الملك وجب إحاطتــه أولا وقبل أى حديث عام حتى يتصرف الملك فى شأنه . قلت : أنا أقرك على هذا . فواجب المجاملة

الأولية يقتضيه . لكن ما قيل فى البرلمان عن كريم (باشا) قد أبلغ من قبل إلى القصر وكان موضع حديث مستفيض فيه . لقد ذكره محمود (بك) محمد محمود فى تقرير ديوان المحاسبة ، فلما علم به رئيس الوزراء وعلم به بعض الوزراء خاطبوه فى الأمر وطلبوا إليه رفع ما ذكره من التقرير . فلما رفض اتصل بك أنت شخصياً وكنت قد اطلعت على التقرير وعرفت الواقعة المنسوبة إلى كريم (باشا) فتحدثتما فيها ، ثم عدت فذكرت له أن جلالة الملك لا يعترض على نشر التقرير ونشر هذه الواقعة فيه . لم يكن ما نسب إلى كريم (باشا) وما تناوله الاستجواب أمراً خافياً عليكم إذن . وأطرق حسن (باشا) حين واجهته بهذه الحجة وكأن أحداً لم يواجهه بها من قبل . ثم قال : هذا صحيح . وانتقل الحديث إلى أمور أخرى يراها القارئ مفصلة من بعد . وقلت أنا لمناسبة الحديث فى هذا الأمر : لقد آمنت دائماً ، وسأبقى على إيمانى هذا ، بأنه ليس فى مصر ذات مصونة لا تمس غير ذات جلالة الملك ، وأن للبرلمان أن يتناول كل تصرف يمس الحياة العامة والمسئولية الوزارية بالسؤال والاستجواب لأن ذلك حقه الذى قرره له الدستور .

* * *

هذه قصة المأساة الدستورية التى قلبت حياة مجلس الشيوخ رأسا على عقب ، والتى أضافت دليلا جديداً محزناً على أن الحياة النيابية فى مصر مسرحية تمثل ، لا يسأل البرلمان فيها السلطة التنفيذية ، بل البرلمان فيها مسئول أمام السلطة التنفيذية ، فهى تحل مجلس النواب يوم يحلو لها أن تحله ، وهى تجرى الانتخابات لتمثيل إرادتها لا لتمثيل إرادة الشعب ، وهى تعبث بمجلس الشيوخ هذا العبث الصارخ ، وهى فى هذا كله لا تجد من رد الفعل الذى يقوم به الشعب ما يصدها عن المضى فى دكتاتورية مستبدة اتخذت الحياة النيابية ستارها .

من المسئول عن هذا الوضع الشاذ ، وإلى أى حد يعتبر الشعب المصرى نفسه مسئولا ؟ ذلك ما يجد القارئ الجواب عليه فى الفصل الخاص بالحياة النيابية فى مصر .

الفصل الرابع

قضية الوثائق السياسية المزورة

القيمة السياسية للوثائق التى تنسب إلى الشخصيات والسفارات – رأيى فى صرف النظر عن الوثيقتين المنسوبتين إلى النحاس باشا – أخذ صور من هاتين الوثيقتين – علوبة باشا يقتنع بصحة الوثيقتين – رأيى فى تقديم الوثائق إلى البرلمان وإلى الصحف – علوبة باشا يقترح عرضهما على الديوان الملكى للتأكد من صحتهما – رئيس الديوان الملكى يتحقق من صحة الوثيقتين ويرى عرض الأمر على الملك – كبار شخصيات الحزب يصرون علىّ كى أقابل رئيس الديوان الملكى – السعديون يشيرون علىّ بمقابلة رئيس الديوان – حسن باشا يوسف يطلب مقابلتى – تفسير عبارات الوثيقتين – الحديث فى شأن المفاوضات بين مصر وإنجلترا وعدم تقدمها – نفقات هذه المفاوضات ونفقات وفد مصر فى الأمم المتحدة – الحديث يتناول استجواب مجلس الشيوخ – هل يفتح الباب بين المعارضة والقصر من جديد – استيلاء رجال الحكم على أموال بغير حق – موقف وزراء الأحرار الدستوريين – تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة وتدخل القصر فيها – دور البرلمان وكيف يجب أن يكون – حسن باشا يوسف يحتفظ بصورة الوثيقتين ثم يعيدهما إلى علوبة باشا بعد بضعة أسابيع وانتهاء أمرها – الصحف تنشر خبر المقابلة برغم الاتفاق على عدم إذاعته – استجوابى لوزير الخارجية فى مجلس الشيوخ عن المحادثات المصرية البريطانية – النائب العام يحقق أمر الوثائق وتقديمها إلى القصر – العدالة أداة من أدوات النضال السياسى – صورة الوثيقتين وكيف وصلتا إلى النحاس باشا – هل لكريم ثابت باشا دور فى حصول النحاس باشا على صورة الوثيقتين – النائب العام لا يرى أن هناك ما يستدعى سؤال حسن باشا يوسف برغم أهمية دوره – هجرس يقر كتابة بصحة الوثائق – النيابة تهتدى إلى مصدر هذه الأوراق المزورة – النائب العام يصر مع ذلك على سؤال علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب – ويطلب رفع الحصانة البرلمانية عنهما – النائب العام يحظر النشر عن التحقيقات بعد أن نشرت عنها الحكومة ما تشاء – الصحف تتناول الأمر بعد رفع الحظر – الإجراءات التى صاحبت التحقيق ودلالتها – هل يعفى المنصب الرسمى فى مصر صاحبه من المثول أمام العدالة – النيابة تحفظ التحقيق بالنسبة لنا بعد أسابيع من انتهائه – ردنا فى الصحف على هذا القرار والمطالبة برفع الأمر إلى القضاء .

ذات يوم من أوائل فبراير سنة ١٩٥١ اتصل بى حسن باشا عبد الوهاب فى غرفة المعارضة بمجلس الشيوخ وأخبرنى أن ضابطاً كبيراً بالمعاش زاره وأطلعه على صورة بالقلم الرصاص من خطاب أرسله النحاس باشا إلى المفوضية الروسية ، وأن هذا الضابط يستطيع أن يحضر أصل هذه الرسالة ليأخذ صورتها الفوتوغرافية إذا قدرت أنا أن لذلك فائدة

سياسية . وأجبته أنى لا أثق بهؤلاء الأشخاص ولا بما يجيئون به ، وأن السيدة سنية قراءة مرت بى فى منزلى غير مرة وأحضرت إلىّ ترجمة عربية على الآلة الكاتبة لما ذكرت أنه تقارير قدمت للمفوضيات الأجنبية أو أرسلت منها إلى وزارات خارجيتها ، فلم أجد فيها أكثر من ملاحظات قد يستفيد منها الإنسان ، ولكنها فائدة ضئيلة إلى حد لا يدعو إلى إنفاق أى مبلغ للحصول عليها . وأضفت أنه إذا كان للرسالة التى يتحدث عنهـا حسن باشا أية قيمة سياسية فصورتها لاشك عند الإنجليز ، فقلم استعلاماتهم لا تخفى عنه من هذه الأمور خافية .

وأعاد حسن باشا علىّ الكرة بعد أيام وجاءنى بصورة بالقلم الرصاص لهذه الرسالة التى بعث بها النحاس باشا إلى المفوضية الروسية يذكر فيها أنه قليل الرجاء فى الاتفاق مع الإنجليز ، وأنه متى تحقق من إخفاق المحادثات معهم تعاون مع السوفييت ، ويشكر فيه المفوضية على المعاونة المادية التى قدمتها للوفد ، أقوى هيئة شعبية فى البلاد . وأضاف حسن باشا : وماذا علينـا إذا اطلعنا على أصل هذه الوثيقة أو صورتها الفوتوغرافية . إن المبلغ الذى يطلبه الضابط لقـاء هذا العمل ليس جسيماً . وقد تفيد هذه الوثيقـة . وكررت ترددى : فقال : إن الضابط كان يشتغل قبلا فى المخابرات السرية بالمخابرات الحربية ، ويمكن بذلك الاطمئنان إليه والثقة به . ولا ضير على كل حال من الحصول على الصورة الفوتوغرافية للوثيقة المذكورة . فإذا كانت ذات فائدة كلفت هذا الضابط بالحصول على وثائق أخرى وإلا دفعنا له بضعة جنيهات وشكرناه وانتهينا عند هذا الحد .

وطلبت إلى ابن عم لى يتقن التصوير الفوتوغرافى أن ينقل صورة هذه الوثيقة فقال لى حسن باشا إن الضابط الذى سيحضرها لن يستطيع إبقاءها عنده أكثر من ساعتين يردها بعدها إلى المفوضية الروسية . وأتم ابن عمى هذه المهمة وأحضر لى الصورة السلبية للوثيقة وأربع صور إيجابية منها وأخبرنى فى نفس الوقت أن الضابط الذى أحضر له الوثيقة لا يوحى إلى نفسه بالثقـة التى تجعله يطمئن إليـه . وعلى ذلك رأيت أن أهمل الموضوع برغم ما رأيت من مطابقة الإمضاء الذى عليه لإمضاء مصطفى النحاس باشا ، وبرغم وجود تأشيرة عليه قيل إنها تأشيرة رئيس المحفوظات فى المفوضية الروسية .

وأفضيت إلى صديقى الدستورى أحمد على علوبة باشا وزير العدل السابق بما حدث وأطلعته على الوثيقة وذكرت له ما بدا لى من مطابقة توقيع النحاس باشا عليها لإمضائه التى أعرفها . واتصل علوبة باشا بحسن عبد الوهاب باشا فقدم إليه الضابط الذى جاء بالوثيقة

فناقشه فى أمرها مناقشة محقق دقيق اشتغل بالمحاماة وكان مستشاراً بالاستئناف ثم مستشاراً بالنقض وعاد بعد ذلك فأخبرنى بما دار وبأن هذا الضابط يدعى هجرس وأنه أكد صحة الوثيقة وكتب ورقة بإمضائه كفل فيها هذه الصحة ، وأنه أضاف إلى ذلك أن طلب إلى علوبة باشا أن يرسل هو أو من يثق به خطاباً إلى المفوضية الروسية ، وأنه كفيل بأن يحضر إليه أصل هذا الخطاب بعد ثلاثة أيام من إرساله . وأضاف علوبة باشا أن اقتناعه بصحة الوثيقة جعله لا يتردد فى أن يدفع إلى هجرس خمسين جنيهاً تشجيعاً له كى يحضر غيرها من الوثائق .

وبعد أيام ذكر لى حسن باشا عبد الوهاب أن هجرس لديه وثيقة أخرى تؤيد الوثيقة الأولى وأنه مستعد لتقديمها لنأخذ صورتها الفوتوغرافية ، وأن هذه الوثيقة ليست على الآلة الكاتبة كالوثيقة الأولى ، بل هى مكتوبة بخط محمود بك شوقى ابن شقيقة النحاس باشا وسكرتير عام مجلس الوزراء ، وأن علوبة باشا طلب إلى حسن باشا عبد الوهاب فأخذت صورة هذه الوثيقة الفوتوغرافية كذلك . وقد كان عليها توقيع النحاس باشا كالوثيقة الأولى ، وتجرى بمعنى ما تجرى به تلك الوثيقة وتزيد عليه أن النحاس باشا يشعر بأن تعديلا هاماً سيجرى فى القيادة ، وأنه سيبذل جهده لمنع هذا التعديل قبل وقوعه .

تبادلت الرأى مع علوبة باشا فى أمر هاتين الوثيقتين وكيفية الانتفاع بهما سياسيًّا . ورأيت أنا تقديمهما إلى البرلمان أو نشرهما فى الصحف ، فاعترض علوبة باشا على هذا الرأى بأن الحكومة ستبادر إلى تكذيب الوثيقتين فى نسبتهما لرئيس الوزراء ، ورأى أن يحمل هو الوثيقتين إلى حسن باشا يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة للاستعانة به على مزيد من الثقة بصحتهما . فى الديوان وثائق بتوقيع النحاس باشا يمكن المضاهاة عليها . ولم أعترض على هذا الرأى لما أعرف أنه بين علوبة باشا ورئيس الديوان بالنيابة من صلة وثيقة . وعاد إلىّ علوبة باشا بعد يومين أوثلاثة أيام يخبرنى أنه قابل حسن باشا وأطلعه على الوثيقة الأولى وأن رئيس الديوان بالنيابة أظهر من العناية بهذه الوثيقة وتقدير خطورتها الشىء الكثير ، وأنه قام بمضاهاة توقيع النحاس باشا عليها على أوراق عنده فإذا المطابقة بين التوقيعين تامة ، ولهذا رأى رئيس الديوان بالنيابة من واجبه أن يحيط جلالة الملك علماً بالأمر ليتخذ الإجراء الذى يراه .

وتقابل علوبة باشا وحسن باشا مرة أخرى . وإطلع رئيس الديوان على الوثيقة الثانية وأبدى من الاهتمام لها ما أبدى من الاهتمام للوثيقة الأولى ، وذكر لعلوبة باشا أن الأمر

من الخطورة حتى لقد يرى جلالة الملك أن يدعو إليه رئيس الحزب ، أو أن يكلف رئيس الديوان بمقابلتى إذا كان جلالته غائباً بالإسكندرية مثلاً . وأجابه علوبة باشا : وهلا أكفيكم أنا . فقال حسن باشا : إن الأمر أخطر من أن يضاف لشخص بعينه ، بل يجب أن يسند إلى حزب وأن يكون رئيس الحزب هو الصلة فى شأنه بجلالة الملك ، وطلب إلىّ علوبة باشا أن أجارى هذا التفكير وأن أقابل جلالة الملك أو رئيس الديوان فقلت له :

«إذا دعانى جلالة الملك للتشرف بمقابلته كان واجبى أن أجيب هذه الدعوة . أما أن أذهب إلى رئيس الديوان فأقابله فذلك ما لا أقبله ؛ لأننى أشعر أن الغرض منه لن يكون خالصاً . إننى لم أقابل رئيس الديوان من قبل الاستجواب الخاص باستقالة رئيس ديوان المحاسبة ، ولم أقابل أحداً من رجال القصر منذ أقصيت عن رياسة مجلس الشيوخ ، وأشعر أنهم يريدون اليوم بدعوتى للذهاب إلى القصر أننى أذعنت وخضعت ، وهذا ما لا سبيل اليه .

رأى علوبة باشا إصرارى ورأى فيما بينه وبين نفسه أنه تشبث لا موجب له . وإنما دلنى على ذلك أنه ذكر لى فى سياق الحديث عن مقابلاته مع حسن باشا يوسف أنهما اتفقا على ألا يعلم بمقابلتهما وما دار فيها أحد غيرى . وطلب المقابلة بعض ما دار فى هذه المقابلات ولعله من أهمها . مع ذلك جاءنى حسن باشا عبد الوهاب بعد أسبوع أو نحوه يسألنى عن السبب فى تشبثى بعدم مقابلة حسن باشا يوسف ، ويذكر لى أن هذه المقابلة قد يترتب عليها للحزب وللبلاد خير كثير . وبعد أيام جاءنى دسوقى باشا أباظة يكرر علىّ مثل هذا القول ، ويحاول بكل الوسائل إقناعى للعدول عن رأيى . وتكرر الكلام من جانب الإخوان الثلاثة على نحو شعرت بأنهم يحسبون أن تمسكى برأى فيه من الإضرار بالحزب ما يلقى علىّ تبعة لا قبل لرئيس حزب بحملها .

عدت أفكر فى الأمر ، ثم ذكرت لإخوانى أن اتصالى بالقصر لن يلبث أن يعرف ، وقد تشير إليه الصحف فيخلق ذلك بيننا وبين زملائنا فى المعارضة ، وبيننا وبين السعديين خاصة ، جوًّا لا يعاون على تضامن المعارضة التضامن الواجب لمقاومة طغيان الحكومة وبطشها . وكان جوابه : وهل عبأ بنا السعديون يوماً ؟ أو لم يحاولوا القضاء علينا ونحن شركاءهم فى الحكم ؟ فما بالنا نحرص على رضائهم كل هذا الحرص . قلت : إذن فلأستشر زعيمهم إبراهيم باشا عبد الهادى ، فإذا وافق على أن أقابل حسن باشا يوسف فلن أقابله إلا إذا خاطبنى شخصيًّا بطلب هذه المقابلة .

وأقرنى إخوانى ، وتحدثت مع إبراهيم باشا وشرحت له الأمر كله ، فكانت مشورته ألا أتردد فى مقابلة حسن باشا ، وذكرت ذلك لعلوبة باشا ودسوقى أباظة باشا ، وأعدت عليهم أننى لم أقابل حسن باشا إلا إذا خاطبنى هو بنفسه فى ذلك . فليس يكفينى أن يبلغنى أحدهم رغبته لأخفّ إلى هذه المقابلة . وأضفت : « إننى سأصارحه برأيى فى سياسة القصر إذا هو حدثنى فى السياسة » .

وعدت إلى منزلى . وإننى لأتناول طعام الغداء إذ دق التليفون فجىء إلىّ به وقيل لى إنه حسن باشا يوسف . فلما خاطبته قال لى إنه ينتظرنى بعابدين الساعة السابعة مساء .

وذهبت إلى موعدى ومعى الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين ، وكان علوبة باشا قد ردهما إلىّ . فلما تبادلنا التحية وضعتهما على منضدة بيننا وقلت له : هاتان هما الوثيقتان ، وليس لى من العلم بأمرهما إلا ما ذكره لك علوبة باشا . فأخذهما واحدة بعد الأخرى وجعل يعيد تلاوتهما ويسألنى عن المقصود بعبارات وردت فيهما . من ذلك إشارة الوثيقة الأولى المكتوبة بالآلة الكاتبة إلى المعاونة المادية التى بذلها الروس للوفد . ومنه تغيير القيادة المشار إليه فى الوثيقة الثانية . وكان جوابى . . أنتم هنا فى القصر أقدر منى على معرفة المقصود ، فأمور الحكم تمر بكم.وتقع بإشرافكم ولا يخفى شىء منها عليكم . أما أنا فلا أعرف من ذلك شيئاً إلا ما نشرته الصحف أو اتصل بى بوصف كونى زعيماً للمعارضة بمجلس الشيوخ . ولم يبد حسن باشا ما يدل على شكه فى صحة الوثيقتين بأية صورة من صور الشك ، فقد كان يتحدث عنهما حديث المطمئن إلى صحتهما بعد أن قام مع علوبة باشا فى المقابلتين اللتين تمتا بينهما بشأنهما بمضاهاة التوقيعات الواردة على الوثيقتين بالأوراق الرسمية الموجودة فى الديوان ، والممهورة بإمضاء النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا .

ورأى حسن باشا يوسف أن لا فائدة ترجى من المناقشة فى عبارات الوثيقتين وما تنطوى عليه من قصد ، ورأيت أن أعدل بالحديث إلى غير هذه الناحية فسألته عن المفاوضات الجارية بين وزير الخارجية المصرية والحكومة البريطانية بشأن جلاء القوات البريطانية مصر ووحدة مصر والسودان . واغتبط هو لهذا التحول فى الحديث وقال :

— لم تتقدم هذه المحادثات خطوة . فصلاح الدين بك لم يكن يصنع كلما التقى بمستر بيفن أكثر من أن يلقى خطاباً يشرح فيه وجهة النظر المصرية فى الجلاء والوحدة ، ولا يتقدم فى المناقشة إلى ما وراء ذلك . فإذا التقى الرجلان بعد يوم أو يومين عاد صلاح الدين بك فألقى بالخطاب نفسه كرة أخرى . وأبدى مستر بيفن ما لديه من اعتراضات . ذلك

ما تشهد به محاضر المحادثات الموجودة عندنا فى السراى . وسيبقى الأمر على ذلك إلى أكتوبر أو نوفمبر المقبل ، وبعدهما ينتقل الحديث من الجلاء وتشبث إنجلترا ببقاء قواتها على قناة السويس ما بقيت الأزمة الدولية الحاضرة إلى مسألة السودان . وفيما حدث من مفاوضات إلى اليوم أنفق وزير خارجيتنا فى أثناء مقامه بأمريكا وبإنجلترا وفرنسا مائة وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات ، غير خمس وسبعين ألفاً اعتمدت لوفد الأمم المتحدة الذى كان صلاح الدين بك يتولى رياسته .

وأظهرت دهشتى لدى سماع هذه الأرقام العجيبة التى لم يعرف لها من قبل مثيل وقلت : وفيما أنفق هذا المبلغ الجسيم ؟ قال : للدعاية فيما يقولون . ربع مليون من الجنيهات ينفق بغير نتيجة . ولما عرفت ذلك قلت لزكى بك عبد المتعال إن ما حدث يدعوه للاستقالة من وزارة المالية . لكن زكى بك لم يسمع يومئذ لمشورتى ، وبقى وزيراً للمالية حتى انتهز خصومه فى الوزارة فرصة إحراجه وإخراجه منها .

قلت : وعلى هذا النحو يجرى الحكم فى مصر اليوم .

وكان جواب حسن باشا . . وما عسانا أن نصنع ، الحكم سيئ ، والمعارضة أقفلت الباب بيننا وبينها ، والبلد فى هذا الموقف ينتظر .

قلت : المعارضة هى التى أقفلت الباب بينكم وبينها ! أم أنتم الذين ضربتم الباب بعنف فى وجه المعارضة حين أصدرتم مراسيم ١٧ يونيو الماضى .

قال : المعارضة هى التى أقفلت الباب بالاستجواب ، إذ تعرضت فيه لرجل من رجال الملك .

قلت : أتريد أن تقول إن كريم ثابت رجل الملك أكثر منى أو من أى مصرى .

فأطرق هنيهة لدى سماعه هذه العبارة ، ثم قال :

— إن الواجب يقتضى إبلاغ جلالة الملك كل مأخذ على الذين يتصلون به اتصالاً مباشراً قبل اتخاذ أى إجراء آخر ليرى فى الأمر رأيه .

قلت : هذا صحيح وهو بعض ما تقضى به المجاملة الواجبة . ولكنه لا ينطبق البتة على ما حدث ثم أدى إلى الاستجواب . فالاستجواب قد تناول واقعة أو وقائع كانت معروفة عندكم تمام المعرفة . تناول استيلاء كريم ثابت باشا على خمسة آلاف جنيه بشيك حرره النقيب باشا من أموال جمعية المواساة . وهذه الواقعة قد أثبتها محمود بك محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة يومئذ فى تقرير الديوان ، فعلمت الوزارة بإثباتها ، فطلبت إليـــه

رفعها فلم يقبل ، فأبلغ الأمر إليك ، فتقابلت أنت مع محمود بك مرتين وأبلغته فى ثانيتهما أن جلالة الملك لا يرى بأساً ببقاء هذه الواقعة فى تقريره ، ثم كان أن استقال محمود بك من رياسة الديوان حين رأى أن بقاءه فى هذا المنصب غير مرغوب فيه . ومن بعد ذلك تقدم سؤال إلى مجلس الشيوخ فى الموضوع قبل أن يقدم الاستجواب . مع هذا كله لم يتخذ أى إجراء .

هنا أطرق حسن باشا هنيهة ثم قال : كل هذا صحيح . وبعد هنيهة أردف :

– وهل الخمسة آلاف جنيه هى كل ما أخذ من الأموال العامة بغير حق .

دل الحديث من بعد على أن حسن باشا لم يقصد أن كريم ثابت باشا استولى على أموال أخرى بل كان يقصد إلى أن غيره استغل مركزه كذلك بغير حق . لكننى لم ألبث حين سمعت اعتراضه أن أجبت :

– كلا . ليست الخمسة آلاف شيئاً مذكوراً بالقياس إلى غيرها ، فقد أخبرنى المرحوم إسماعيل صدقى باشا قبل سفره الأخير إلى أوربا ، وكان قد جاء إلى رياسة المجلس يحدثنى فى أمر استقالته من عضوية الشيوخ ، أن كريم باشا استولى على خمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات من اليهود الذين اعتقلوا أو وضعت أموالهم تحت الحراسة فى أثناء حرب فلسطين للإفراج عنهم أو رفع الحراسة عن أموالهم . وقد علق صدقى باشا على كلامه هذا بقوله: وها أنت ذا تشتغل بالسياسة المصرية من ثلاثين سنة ولم تحصل على ثلث هذا المبلغ أو ربعه أو أقل من ذلك . وأجبته أنا يومئذ : وأنا راض عن عملى السياسى والحمد لله .

وأضفت إلى ما سبق أن خمسة الآلاف قام الدليل على استيلاء كريم ثابت باشا عليها أما ما ذكره صدقى باشا فلم يقم عليه دليل حاسم إلا ما ذكره من أن حرم كريم باشا اشترت أرض فضاء إلى جانبه وكتبت إلى دولته أنها دفعت فيها أربعين ألفاً من الجنيهات ، ورغبت إليه ألا يطلب أخذها بالشفعة .

ورأى حسن باشا أننى اتجهت فى إجابتى عن سؤاله غير الوجهة التى أرادها فقال :

– وهل كريم باشا هو وحده الذى استولى على أموال بغير حق . .

وأجبته : كلا . وأنا أعلم وأنت تعلم أن كثيرين من وزراء هذا العهد ومن أنصاره قد استولوا فى صفقات القطن وفى الاستيراد والتصدير وفى غير ذلك على أموال طائلة بغير حق .

قال : وفى وزاراتكم أنتم . ألم يحدث فيها مثل ذلك !

فأجبته : لم تكن للأحرار الدستوريين وزارة منذ استقالت وزارة محمد باشا محمود عام ١٩٣٩ . أما اشتراكنا فى الوزارات التى أتت بعد ذلك فلم يتح لنا المشاركة فى هذا النوع من الشئون العامة ، ولا يسأل الأحرار الدستوريون فيها إلا عن الوزارات التى يتولوها وعما أقره مجلس الوزراء .

قال : وعبد المجيد باشا إبراهيم صالح ، وأحمد باشا عبد الغفار . .

وسارعت إلى إجابته : أنا لا أعرف عن عبد المجيد باشا إبراهيم إلا مسألة زاما . وهذه مسألة تولت النيابة تحقيقها وقد حدثت قبل أن يكون عبد المجيد باشا وزيراً . وقد طلب إلى عبد المجيد باشا وإلى غيره ممن كانوا معه فى مجلس إدارة الشركة المذكورة أن يدفعوا مبالغ اعتبرتهم النيابة مسئولين عنها فدفع كما دفعوا ، ثم استقال عبد المجيد باشا ، وقد كانت استقالته على غير رأيى ، إذ أشرت عليه بألا يستقيل ، فخشى بطش الحكم به بعد إقالته . أما أحمد باشا عبد الغفار فقد أشرت عليه بعد أن نشر مصطفى بك فودة مقالاته بأن يبلغ النيابة ، وقلت له : إذا رأيت فى تصرفك ما يخالف المألوف فالخير فى أن تستقيل . وقد أبلغ النيابة وأبلغ النقراشى باشا إذ ذاك أنه يرى أن يستقيل ، فلم يوافقه النقراشى باشا وحرص على بقائه فى الوزارة .

قال حسن باشا وكأنه يقاطعنى :

— بل نحن الذين حمينا أحمد باشا عبد الغفار . السراى هى التى حمته ، وهى التى حرصت على بقائه فى الوزارة .

وأجبت : ذلك ما لم أكن أعلمه . وإذا كنت بهذا القول تريد أن أحمد باشا كانت عليه مسئولية ، وأنكم برغم ذلك حميتموه وأعفيتموه من نتائج هذه المسئولية فذلك شأن آخر .

قال : ولكن هذا هو الذى حدث .

قلت : وهذا هو الفرق بينى وبينكم . أنا طلبت إليه إذا رأى أنه خالف العرف المألوف أن يستقيل . وأنت تقول إنه خالف وأنكم مع ذلك حميتموه !

قال : على كل حال ذلك هو الذى حدث .

قلت : وعلى كل حال فما تقول إنه حدث إذ ذاك لا يبلغ أن يكون قطرة من بحر فيما هو حادث اليوم من تلاعب فى الحكم وفى الاستيراد والتصدير وفى المحاباة والمحسوبية وفى كل شئون الدولة من استغلال للنفوذ بكل صوره وألوانه .

قلت : وما عسانا نستطيع أن نصنع . . إننا لا نستطيع شيئاً .

قلت : لما حدثت مناقصة مزرعة الجبل الأصفر فى سنة ١٩٣٨ ، وحين كان رشوان باشا محفوظ وزيراً للزراعة ، رأى الملك فاروق أن ما حدث لا يتفق مع نزاهة الحكم . ومع أن رشوان باشا لم تكن له شخصياً أية فائدة مما حدث فقد أبلغ جلالته محمد باشا محمود أن الخير فى أن يستقيل وزير الزراعة سموًّا بنزاهة الحكم أن ترقى إليها شبهة ولو كانت باطلة . وقد اغتبط الناس يومئذ بهذه المشورة الملكية لأنهم كانوا ولا يزالون يريدون أن يكون جلالة الملك دائماً فى مصر وخارج مصر ، النبراس المضىء والنجم الساطع الذى يتطلع الكل إليه ويرى فى حكمته ما يطمئن معه إلى مصير البلاد فى الداخل والخارج . واستقال رشوان باشا وتولى غيره وزارة الزراعة . مع ذلك جرى تحقيق دقيق فى الأمر استمر زمناً غير قصير . فأى جديد حدث حتى تغير الذى كان بالأمس والسلطات التى تشرف على الحكم هى هى لم تتغير .

قال : ألم أقل لك يوم التقينا فى نيويورك فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٤٧ إن أمورنا فى مصر قلّ الرجاء فيها .

قلت : لعلك لم تنس ما كان يدرس لنا فى الحساب حين كنا تلاميذ فى المدارس الابتدائية . كانت إحدى المسائل التى تطرح علينا أن فرداً كان يتسلق خشبة طولها كذا . وأنه كان يقفز عدد كذا قفزات فى الساعة ، وفى كل قفزة يرتفع ثلاثة أقدام ثم يتزحلق إلى أسفل قدمين . فإذا كان قد بلغ أعلى الخشبة بعد كذا من الدقائق فما طول الخشبة . هذه المسألة الحسابية التى كنا نعرفها أطفالاً تنطبق اليوم على السياسة المصرية أكثر مما كانت تنطبق على ذلك الفرد . فنحن فى مصر الآن نقفز ثلاث خطوات فى سبيل التقدم ثم نرتد إلى الوراء عشرين خطوة . ولو أن المشرفين على شئوننا العامة وجدوا من رقابة الرأى العام ومن رقابة من يملك الإشراف على تصرفاتهم ما لا يغريهم باستغلال النفوذ وسوء استعمال السلطة لكان شأننا غير هذا الشأن ، وحالنا غير هذه الحال .

قال : أؤكد لك أننى لو كنت أملك بضعة أفدنة أطمئن بها إلى حياتى لآثرت الانسحاب إليها وترك منصبى .

قلت : الحمد لله أن لى أفدنة ليست كثيرة ولكنها تكفى لأعيش أنا وأولادى من غلتها ، ولذلك أستطيع أن أتابع عملى فى الحياة السياسية لما أرى فيه مصلحة البلاد .

قال : وهلا تزال ترى أن الاستجواب كان فى محله !

قلت : ليس من شأن رئيس المجلس أن يحكم على استجواب إن كان فى محله أو لم يكن ، بل المجلس هو المختص بالفصل فى ذلك بعد مناقشة الاستجواب . ومع ذلك ماذا كان فى الاستجواب ؟ لم يكن فيه إلى جانب مسألة كريم ثابت والخمسة آلاف جنيه غير فضائح الجيش . ففضائح الجيش حققها النائب العام ورفع أمرها إلى القضاء ليفصل فيها . وذلك ما يسوغ الذى حدث بشأنها فى الاستجواب كل مسوغ .

قال : فضائح الجيش وتحقيق النائب العام . بكرة تشوف . (غدا ترى) .

قلت : على أية حال هذا الذى حدث يسوغ الاستجواب ويجعل للحياة النيابية فى مصر ما يبررها . .

قال : ألست أنت الذى قلت إن الحياة النيابية فى مصر مسرحية من بدء الانتخابات إلى كل ما يجرى فى البرلمان !

قلت : نعم . أنا الذى قلت لك ذلك . وهو صحيح ولازلت مقتنعاً به . لكنى رأيت وأرى أن هذه المسرحية يجب أن تصبح يوماً حقيقة واقعة ، ويجب أن نعاون جميعاً على ذلك حتى يألف الرأى العام المصرى الحكم البرلمانى ويدرك معناه . ولا يكون ذلك ومجلسا البرلمان لا عمل لهما إلا الموافقة على ما تتقدم به الحكومة من تشريعات والانتقال إلى جدول الأعمال فى الاستجوابات ، والاستجابة إلى السليم وغير السليم من مطالب النواب والشيوخ فى الوزارات . وإنما يكون ذلك بأن يثبت البرلمان وجوده الحين بعد الحين على نحو ما فعل فى هذا الاستجواب الخاص بأموال المواساة وبفضائح الجيش .

قال : أتحسب أن البرلمان يستطيع فى الوقت الحاضر وبالصورة التى تراها أن يوجه الرأى العام على النحو الذى تذكره .

قلت : لعلك تشعر معى بأن ما يحدث فى البرلمان من نشاط يظهر له صدى قوى فى الخارج . ربما لا يتجاوز هذا الصدى دائرة محدودة فى انتشاره . لكن علينا أن نشجع مصدر الصدى حتى يكون البرلمان فى يوم قريب أداة توجيه صالحة للحكم . وإنما يكون تشجيع البرلمان بأن يشعر الكل أن ما يجرى فيه لا يذهب صرخة فى واد ، وبالأحرى لا يكون محل مؤاخذة للأعضاء الذين يبدو من نشاطهم ما يثير هذا الصدى .

قال : لا تحسب إصلاح الأمور فى مصر يسيراً . لقد تحدثنا الآن عن كثير من شئون البلاد الداخلية والخارجية . وقد ذكرت أنت أن هذه الشئون ترتد ارتداداً مضطرداً إلى الوراء . وما ذكرته من ذلك يشهد بصحة ما قلته لك بنيويورك فى سنة ١٩٤٧ أن أمر

مصر ميؤوس منه . قال هذه العبارة الأخيرة بالإنجليزية هكذا

The case of Egypt is a hopeless case

وأجبته : البركة فيكم .

فقال : أى أننا نحن المسئولون عن هذه الحال .

قلت : أنا لم أقل إلا أن البركة فيكم . فإذا فسرتها أنت على هذا النحو فتبعة التفسير عليك . وابتسمنا ، ورأيت أن الحديث طال ، وأننى نفضت ما فى جعبتى وأديت واجبى فى تصوير الحال ، واعتذرت أن أضعت من وقته ما أضعت واستأذنته فى الانصراف ، فصاحبنى إلى مصعد القصر واستمر حديثنا ونحن فى طريقنا إليه فلما بلغناه ، كررت عبارتى الأخيرة . . البركة فيكم ، ثم ذكرت أننى تركت الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين فى مكتبه فقال : « هما فى الحفظ والصون » .

وعدت إلى منزلى ، وفى الغد التقيت بدسوقى أباظة باشا وأحمد على علوبة باشا وقصصت عليهما الحديث فقالا حسناً فعلت إذ نبهت إلى ما يجب التنبيه إليه .

واعتقدت أن المسألة انتهت عند هذا الحد .

وفى الأسبوع الأخير من شهر مارس سافرت إلى أوربا لأحضر اجتماع لجان الاتحاد البرلمانى الدولى ومجلس الاتحاد ، وكان مقرراً عقدهما بموناكو . وبعد انتهاء أعمال اللجان والمجلس سافرت إلى برن بسويسرا ثم إلى باريس وعدت إلى مصر فى منتصف أبريل . فلما التقيت بعلوبة باشا أبلغنى أن حسن باشا يوسف اتصل به فى أثناء سفرى وذكر له أنه تحقق من أن الخط المنسوب إلى محمود بك شوقى ، الذى كتبت به الوثيقة الثانية ليس خط محمود بك ، وأنه لذلك يشك فى صحة الوثيقتين ولهذا أعاد الوثيقتين إلى علوبة باشا بعد أن بقيتا عنده ، منذ تركتهما أنا بمكتبه فى القصر ، بضعة أسابيع . ولم أعر الخبر من العناية إلا ما يستحقه ، وقلت لعلوبة باشا : هذه مسألة فرغ منها نهائياً .

ولم أفكر فى أمر الوثيقتين من بعد . لكن بعض الصحف نشرت ، قبيل سفرى لحضور اجتماع موناكو للاتحاد البرلمانى الدولى ، إننى قابلت حسن باشا يوسف ، ولما كانت مثل هذه المقابلة محل تساؤل من كثيرين لأن حجاباً حدث بين المعارضة والقصر منذ مراسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠ ، ثم ازداد كثافة حين بعثت المعارضة بكتابها إلى جلالة الملك فى أكتوبر من تلك السنة تحتج فيه على تصرفات الوزارة القائمة ، لهذا رأيتنى فى حل بعد هذا النشر فى الصحف من أن أذكر السبب الذى أدى للمقابلة ،

وترددى فيها ، واستشارتى إبراهيم عبد الهادى باشا ، وما دار من حديث بينى وبين رئيس الديوان بالنيابة ، وما كنت لأفضى بشىء من هذا كله لولا النشر فى الصحف . فقد اتفق حسن باشا يوسف وعلوبة باشا على ألا تخرج المسألة من بينهما إلا لى أنا ، وألا أذكر أنا عنها شيئاً لأحد . وكانت المقابلة بعد هذا الذى اتفق على عدم إذاعته . فلما أذيع نبؤها لم يكن بد من أن أقص كل ما حدث على كل رجل فى المعارضة سألنى عنها .

ولقد حدث بعد سفرى إلى أوربا مباشرة أن أثير فى مجلس الشيوخ استجواب كنت قد قدمته إلى المجلس عن المحادثات بين وزير الخارجية المصرية ووزير الخارجية البريطانية ، وكان قد تأجل غير مرة إجابة لطلب الوزير . فلما شرحت الاستجواب ذكرت فيه أن وزير الخارجية أنفق فى الدعاية للمسألة المصرية فى أثناء وجوده بأمريكا رئيساً لوفد مصر لدى الأمم المتحدة ، وفى أثناء مقامه بأوربا فى لندن وباريس ومحادثات مستر بيفن وزير الخارجية البريطانية مبلغ مائة وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات إذا أضيفت إلى ما أنفقه وفد الأمم المتحدة وقدره خمسة وسبعون ألفاً بلغت ربع مليون من الجنيهات وتلك هى الواقعة التى قصها على حسن باشا وذكر معها أنه أشار على الدكتور زكى بك عبد المتعال أن يستقيل بسببها فلم يقبل . على أننى حين ذكرت القصة بمجلس الشيوخ لم أنسبها إلى حسن باشا ولا إلى شخص معين ، بل ذكرت أنها رويت لى ، وأن العهدة فيها على الراوى . فلما رد وزير الخارجية على استجوابى كذب هذه الواقعة وذكر أنه لم ينفق فيما خلا الخمسة والسبعين ألفاً التى اعتمدت لوفد الأمم المتحدة ، غير عشرة آلاف من الجنيهات .

وقد أثار تكذيبه هذا ضجة فى المجلس كنت قديراً على القضاء عليها بذكر المصدر الذى استقيت منه الخبر ، وذكر اسم حسن باشا يوسف . لكننى لم أفعل إيثاراً منى للمحافظة على سرية الحديث الذى دار بيننا عن أن تلوكه الألسن .

انقضت أسابيع من عودتى لأوربا لم يجد فيها جديد فى أمر الوثائق التى قيل إنها غير صحيحة ، ولا فى أمر الحديث الذى دار بينى وبين حسن باشا يوسف ، واقتنعت كذلك بأن المسألة طويت إلى غير عودة .

وإنى لفى منزلى يوماً إذ تحدث إلىّ عبد الرحيم بك غنيم النائب العام تليفونياً وأخبرنى أنه يريد زيارتى . ودهشت وأخذت أسائل نفسى عن سبب هذه الزيارة . ولم يدر بخاطرى قط أنها تتعلق بموضوع الوثيقتين . فقد نسيت هذا الموضوع واعتقدت أنه

دفن نهائيًّا إلى غير بعث .

نزلت إلى غرفة الاستقبال فى الموعد الذى اتفقنا على حضور النائب العام فيه . وحضر وتبادلنا التحية وجلسنا فأخبرنى أنه تقدمّ إليه بلاغ من مصطفى النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج وزير البلديات يذكران فيه قصة الوثيقتين وأنهما مزورتان ، وأنهما قدمتا إلى الديوان الملكى فأضيفت بذلك إلى جريمة التزوير جريمة استعمال أوراق مزورة . فرويت له القصة من أولها ، حين جاءنى حسن باشا عبد الوهاب وذكر لى أمر الضابط الذى يستطيع إحضار هذه الوثائق . وما دار بيننا من حديث وما كان من أمر علوبة باشا ومقابلته حسن باشا يوسف ومضاهاتهما الورقتين على أوراق بالقصر ، وحرص حسن باشا على مقابلتى أنا ، لكننى لم أرو من الحديث الذى دار بينى وبين حسن باشا إلا ما تعلق بأمر الوثيقتين ، فلم أذكر شيئاً مما ذكره عن المفاوضات وعن الاستجواب وعن فساد الحكم وعن كل ما قصصته فى هذا الفصل . وختمت حديثى بأن حسن باشا رد الورقتين إلى علوبة باشا وأخبره أنه تأكد من أن خط الوثيقة الثانية ليس خط محمود بك شوقى ، وأننا اعتبرنا المسألة منتهية عند ذلك .

أتممت حديثى فسألنى عبد الرحيم بك : ألديك مانع من تدوين أقوالك هذه فى المحضر الذى أدلى فيه النحاس باشا وإبراهيم بك فرج بأقوالهما ؟ قلت : كلا . لا مانع عندى . قال : كاتب النيابة فى السيارة ومعه المحضر ، فهل تسمح بدعوته ؟

استدعينا الكاتب فجاء ومعه المحضر فأطلعنى النائب العام على البلاغ المقدم من النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج ثم طلب إلىّ إملاء ما ذكرته له ، فانتقلنا إلى غرفة مكتبى ليكون سكرتير النيابة مستريحاً فى عمله . فأمليت فى المحضر كل ما لدىّ من معلومات فى الموضوع وأضفت إلى الإملاء أن أخرجت من مكتبى الصورة الفوتوغرافية للوثيقة الأولى المكتوبة على الآلة الكاتبة ، والصورة السلبية للوثيقة الثانية التى قيل إن صلبها بخط محمود بك شوقى لأننى لم تكن لدى منها صورة إيجابية . وأعتقدت بعد الإفضاء بكل ما عندى أن النائب العام سيأمر الكاتب بأن يطوى محضره وسيعتبر الحادث من جهتى منتهياً . فما كنت أظن ، ولا كان يدور بخلدى ، أن يرى النائب العام فى أقوالى غير الصورة الواضحة للحقيقة الناصعة . وما كنت أظن ، ولا كان يدور بخلدى أن تتخذ العدالة أداة من أدوات النضال السياسى أو أن تهيأ لها أسباب مصطنعة تمكنها من أن تكون هذه الأداة .

لكننى تبينت بعد قليل أننى مبالغ فى حسن الظن . وقد رأيت النائب العام يوجه

إلىّ أسئلة يريد بها أن يقول إن الظواهر أمامه تدله على أننى أعلم ، أو أننى كان واجباً علىّ أن أتبين فى غير عناء ، أن الوثيقتين مزورتان ، وأننى لذلك شاركت فى استعمالهما بتقديمهما إلى رئيس الديوان بالنيابة وأنا أعلم بتزويرهما . وقد تولتنى لهذه الأسئلة دهشة أشد الدهشة . وقد قلت له وأثبت فى محضره أننى كنت ولا أزال أرجح صحة هذه الوثائق ، وأن حسن باشا يوسف ضاهاها توقيع النحاس باشا وإبراهيم بك فرج على ما عنده من أوراق رسمية ، وذلك بحضور علوبة باشا ، فدلتهما المضاهاة على تمام الشبه بين التوقيعات على الوثيقتين وما ضاهيا عليه من أوراق رسمية ، فكان واجب النائب العام أن يتخذ هذه الأقوال التى أدليت بها حجة مسلمة وأن يتجه بالتحقيق وجهة أخرى إن شاء . فما كان لمن له مثل ماضىّ ومثل مكانتى أن يقول غير الحق . لذلك استهجنت تصرف النائب العام حين بدأ يوجه إلىّ أسئلة فيها معنى الريبة فى أننى أعلم أن الوثائق غير صحيحة ، وأظهرت له هذا الاستهجان واضحاً ، قلت له : وهل تتصور أنت أننى أستعمل أو أشير باستعمال ورقة أعلم أنها مزورة ؟ هذا بطبعه غير معقول . فلم يجب على هذا الاعتراض بأكثر من قوله : إن واجبى يقتضينى أن أحقق كل نقطة تعرض أمامى . ولم أر أن أناقشه فى هذا الاتجاه العجيب ، لأننى شعرت أنه أحد رجلين : رجل مغلوب على أمره فلا حيلة له فى أن يسلك هذا المسلك مع ادعاء أنه يؤدى ما يعتقد أنه واجبه محافظة على كرامته وكرامة منصبه ، أو رجل لا يعرف واجب التحقيق وواجب المحقق . ولا فائدة فى الحالين من مناقشته . وجال بخاطرى أن أرفض الإجابة عن أسئلته ، ثم رأيت الرفض يقوى حجته فى ضرورة سؤالى ، فجاريته ولم أترك سؤالاً وجهه إلا أجبت عنه وإن بلغ من الإغراب حداً لا أحب أن أصفه .

وزاد فى دهشتى أنه طلب إلى الكاتب فأخرج من ملف البلاغ المقدم من النحاس باشا وإبراهيم بك فرج صورة فوتوغرافية للوثيقتين اللتين يجرى التحقيق بشأنهما وأطلعنى عليهما . من أين حصـل المبلّغان على هاتين الصورتين ؟ ثمة احتمالان لا ثالث لهما : فإما أن يكون الشخص الذى أحضر إلينا هذه الوثائق قد صنع مثل هذا الصنيع مع النحاس باشا ، وإما أن تكون الصورتان قد أخذتا من الصورتين اللتين تركتهما فى مكتب حسن باشا يوسف يوم قابلته . واستبعدت أنا الفرض الأول ، لأنه لا يؤدى إلى علم النحاس باشا بأن علوبة باشا أو بأننى قابلت حسن باشا يوسف وتحدثت معه فى أمر الوثيقتين . لم يبق إذن إلا الفرض الثانى ، وهو أن يكون حسن باشا قد سمح بأخذ صور فوتوغرافية من الصور

التى تركتهما له وقال لى إنهما « فى الحفظ والصون » . وهذا هو الفرض الذى أكدته وأثبته فى محضر النيابة . ولكننى تساءلت مع ذلك . كيف سوغ رئيس الديوان لنفسه أن يفعل هذه الفعلة وهو الذى طلب ألا يتجاوز الحديث فى هذا الأمر ثلاثة رجال . . هو وعلوبة باشا وأنا . لهذا دهشت . لكن خفف من دهشتى أنه رجل يعمل لحساب غيره ، فإذا أُمر وجب عليه أن ينفذ الأمر .

وإذا كان حسن باشا يوسف قد سمح بأخذ الصورتين اللتين أرفقتا ببلاغ النحاس باشا فمن الذى أوصل هاتين الصورتين إلى النحاس باشا ليقدمهما مع بلاغه ؟ فقد ذكرت الصحف بعد حين أن النحاس باشا كان يوماً فى حضرة جلالة الملك ، وأن كريم ثابت باشا المستشار الصحفى للديوان الملكى ؛ حمل مظروفاً إلى جلالته فسلمه الملك إلى النحاس باشا وأن صورتا الوثيقتين كانتا فيه ثم صدر بلاغ رسمى بتكذيب هذه الواقعة ، ثم لم تسأل النيابة الصحف التى نشرتها عن الدليل عن صحتها .

استمر النائب العام يسألنى وأنا أجيبه ساعتين ونصف الساعة ، ثم إنه أقفل محضره وسألنى إن كنت أريد أن أقرأه قبل أن أوقعه فلم أرد أن أحمل نفسى هذا العناء اطمئناناً منى إلى ذمة الكاتب . ووقعت المحضر فلما آن للنائب العام أن ينصرف قلت له : كان الله فى عونك . وأجابنى : بل كان فى عونكم أنتم .

وقبل الظهر من غد ذلك اليوم خاطبنى النائب العام تليفونيًّا بأنهم أحضروا « هجرس » الذى ذكرت كنيته فى التحقيق ، وأنه سيسأله فى الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر ، وسألنى إن كنت أريد أن أحضر سؤاله ، فأجبته بأن هذا الموعد لا يوافقنى ، وأننى لا يهمنى أن أسمع ما يقوله هجرس لأننى لم أره قط ، واتفقنا على أن أذهب إليه بدار النيابة فى الساعة السابعة من المساء . فلما دخلت عليه أخبرنى أنه سأل « هجرس » ، وأن « هجرس » اعترف بأنه لم يقابلنى ، وذكر الوقائع التى ذكرتها وأضاف إليها أنه أخذ مبلغاً من علوبة باشا ، وروى أموراً أخرى لا تتصل بى . وأراد النائب العام أن يسوغ إزعاجه إياى ودعوته لى على الرغم من أن أقوال هجرس ليس فيها ما يقتضى هذه الدعوة ، فسألنى عما إذا كانت الوثائق التى اطلع عليها حسن باشا يوسف عندى ، فقلت له : لقد ذكرت لك أنها ردت الى علوبة باشا ولا تزال عنده ، فرجانى فى أن أخاطب علوبة باشا تليفونيًّا من مكتبه ليرسلها مع سائق سيارة النائب العام الذى سيذهب ومعه بطاقة منى وخاطبت علوبة باشا وجاء السائق بالصور الفوتوغرافية للوثائق فأودعت فى التحقيق ، كما أودع إقرار كتابى

بخط هجرس وتوقيعه يؤكد صحة الوثائق وأن أصلها موجود فى المفوضية الروسية .

اعترف هجرس بهذا الإقرار فاستأذنت النائب العام وانصرفت مقتنعاً من أن ما أسموه تحقيقاً قد انتهى بالنسبة لى . لكن التليفون دق بعد يومين فخاطبنى النائب العام واعتذر عن إزعاجى ثم طلب إلى أن أزوره زيارة أخرى بمكتبه مساء ذلك اليوم . وذهبت إليه فسألنى بعض أسئلة لا قيمة لها ثم أخبرنى أن التحقيق هداهم إلى مصدر هذه الأوراق المزورة وأنهم ضبطوا أصول الورقتين محل التحقيق كما ضبطوا أوراقاً كثيرة أخرى مزورة كذلك . وإنما اهتدوا إلى هذا المصدر بعد أن أخبرهم محمد سليمان هجرس أن الذى سلمه الوثيقتين لم يكن موظفاً بالمفوضية الروسية ، بل كان موظفاً بالسكة الحديد المصرية اسمه عبد العزيز جاد الحق ، وأن جاد الحق هذا يتصل بالمفوضية الروسية عن طريق موظفين ثلاثة منهم فتاتان ، فلما أدلى هجرس بهذه الأقوال فتشت النيابة منازل عبد العزيز جاد الحق ، فله أكثر من منزل واحد لأن له أكثر من زوجة ، فوجدت فى منزل له بناحية « طرة » غرفة ملأى بهذه الأوراق المزورة ، ومن بينها أصول الورقتين اللتين أعطيت إلينا صورتهما . وأطلعنى النائب العام على أوراق أخرى مزورة ذكر أن النيابة ضبطتها من بينها خطاب موجه إلى المفوضية الروسية أيضاً بالإمضاء سيف الإسلام عبد الله ، الأمير اليمنى ، يتحدث فيه عن بترول اليمن وعن عروض قدمت لاستغلاله حديث من يعرف شئون اليمن حق المعرفة . وأبدى النائب العام اغتباطه بالعثور على مصدر هذه الأوراق المزورة ، وشاركته فى هذا الاغتباط وقلت له : الآن تستطيع أن تتصرف فى القضية مطمئناً ، قال : كلا . بل لا بد من سؤال علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب وهما عضوان فى مجلس الشيوخ فلا بد من رفع الحصانة عنهما . قلت . . أوما أنت ستسألهما كشاهدين فلا ضرورة لرفع الحصانة . قال : ولو . أنا أخشى أن تثار هذه المسألة وتكون موضع مناقشة حين تثار فى المجلس ، وأنا لا أريد هذا .

أما إذا كان لا بد من رفع الحصانة عنهما لسؤالهما فأطمئنك عن علم أن الأمر سيتم من غير مناقشة فى المجلس . فسأتصل أنا بالرجلين وأطلب إليهما حين يبلغ إليهما طلب رفع الحصانة عنهما ، أن يكتبا إلى رئيس المجلس بالموافقة على رفع الحصانة ، فيستطيع رئيس المجلس عند ذلك أن يجمع لجنة العدل بصفة مستعجلة ، وأن تقدم اللجنة تقريرها إلى المجلس فى اليوم نفسه فيوافق المجلس عليه من غير مناقشة ، وتسأل الرجلين فى اليوم التالى فينتهى هذا التحقيق .

ولست أنكر أنني كنت جد حريص على انتهاء التحقيق ، حريصاً كذلك على أن يسمع النائب العام أقوال حسن باشا يوسف . وقد أفضيت إليه برغبتي فى ذلك فكان جوابه : لا أرى أية ضرورة لسماع حسن باشا ما دمت قد قررت أن الأوراق عرضت عليه . قلت : ولكنها عرضت عليه للتحقق من صحتها أولاً . وهذا أساسى . فقال : لست أرى ضرورة لسماعه . وقدرت عند ذلك أنه مقتنع بالواقع الذى رويته له ، فازددت حرصاً على إنهاء التحقيق .

وإنما حرصت على هذا الإنهاء لأن النائب العام كان قد أصدر أمراً يحظر به على الصحف نشر أنباء التحقيق اعتماداً على المادة ١٩٣ من قانون العقوبات . لكنه أصدر هذا الأمر بعد أن كانت بعض الصحف المؤيدة للحكومة قد نشرت ما أرادت الحكومة نشره . وكان النائب العام يعد برفع الحظر متى انتهى التحقيق ، ويعترف بأن من حقنا أن نرد على ما نشره لولا أن مصلحة التحقيق توجب عليه التمسك بأمر الحظر إلى أن يتم هو إجراءاته . لهذا عاونته بالرأى حين أصر على رفع الحصانة عن علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب حتى تجرى الأمور بأسرع ما يستطاع .

وخاطبت علوبة باشا وحسن باشا عبد الوهاب وذكرت لهما ما حدث . فلما أبلغا طلب رفع الحصانة كتبا إلى رئيس مجلس الشيوخ بموافقتهما على رفعهما ، وأقر المجلس هذا الإجراء فى نفس اليوم ، يوم الاثنين . وفى يوم الثلاثاء أول أيام رمضان طلبهما النائب العام ليذهبا إليه ، وطلب إلىّ أن أحضر ، فذهبت مع علوبة باشا ؛ فألفينا حسن باشا عبد الوهاب سبقنا وعلمنا أن النائب العام سأله . وقد استمر يسأله من الساعة الثانية إلى الساعة العاشرة ، واستمر يسأل علوبة باشا من الساعة العاشرة والربع إلى ما بعد منتصف الليل . فلما ذهبت إليه بعد سؤالهما قال : لقد قرر الباشاوات كل ما ذكرته فليس لدى ما أسألك عنه . قلت : لعل هذه السهرة فى النيابة هى تحية رمضان ، ولعل سعادة النائب يستطيع التصرف فى التحقيق الآن . قال : لقد أحلت الأوراق التى ضبطناها عند عبد العزيز جاد الحق إلى إدارة الطب الشرعى لإبداء الرأى فى تزويرها .

ورفع النائب العام قراره بحظر النشر غداة ذلك اليوم فكتب محرر مجلة روز اليوسف مقالاً عن التحقيق وموضوعه جاء فيه . .

« إنه حادث كان يجب أن يمر كما يمر أى حادث تصادم ، أو حادث نشل محفظة وجيه ، مما تنشره الصحف فى عمود أخبار البوليس . . . فهو نتيجة طبيعية لنظام الحكم

الذى يعتمد على إفساد الذمم وشراء الضمائر والتحريض على الوشاية والتجسس . . .

« وقد ثبت من التحقيق أن المتهمين فى هذا الحادث كانوا من عملاء وزارة الداخلية الذين يتعاونون مع البوليس السياسى واعترف فؤاد باشا سراج الدين بأنه كان يشترى الوشايات من هؤلاء المتهمين . . . فليس بمستغرب بعد هذا أن يقوموا بتزوير خطاب أو وثيقة طمعاً فى زيادة الربح الحرام الذى تعترف به الدولة وتصرفه من الخزانة العامة . . .

« وهم – أى هؤلاء المتهمين – ليسوا فى هذا الحادث جناة ، بل هم ضحايا . . . ضحايا النظام الذى أفسد أخلاقهم ، وقتل ضمائرهم ، وأرشدهم إلى الطريق الدنس الذى يرقون منه . . . ضحايا الأساتذة الكبار المحترمين الذين علّموهم أن للوشاية ثمناً وللوقيعة أجراً وللدس على الأبرياء مكافأة . . .(١)

ورأيت الفرصة مناسبة لبيان وجهة نظرى فى هذا الأمر فبعثت إلى روزاليوسف بخطاب هذا نصه(٢) :

. . . رئيس تحرير روزاليوسف

أدليتم فى العدد الأخير من مجلتكم ببحث دستورى أثارته الوثائق التى تنسب إلى النحاس باشا أنه اتصل بالمفوضية السوفييتية وذلك لمناسبة اطلاع رئيس الديوان الملكى على هذه الوثائق . وذهبتم إلى أن القصر ليس جهة مختصة وأن غاية ما يملكه هو أن يحيل هذه الوثائق إلى الوزارة ، ورأيتم لذلك أن اطلاع حسن باشا يوسف كان عملاً غير دستورى أملته فكرة رجعية لم يكن لى أن أقرها ، بل كان الواجب يقتضى تقديم هذه الوثائق إلى البرلمان أو إلى الصحف أو إلى النحاس باشا نفسه .

واسمحوا لى أن أخالف رأيكم فى هذا الموضوع سواء من الناحية الدستورية أو من الناحية العملية :

فما أحسبكم ترون أن إرسال الوثائق إلى النحاس باشا كان منتجاً . ولو أنها أرسلت إليه لبادر إلى تكذيبها – ولو كانت صحيحة – ولأثار من الضجة حولها ما أثار اليوم لأغراض حزبية . . . هذا فضلاً عن أنه طرف فى الموضوع فلا يجوز أن يكون حكماً فيه .

وقد فكرنا فى تقديم هذه الوثائق إلى البرلمان ، وفى إرسالها إلى الصحف ، ثم قدرنا أن النحاس باشا سيكذبها ولو كانت صحيحة ، وسيثير حولها ضجة ضخمة ليصرف الناس

---

(١) مجلة روزاليوسف السنة ٢٦ العدد ١٢٠٠ الصادر فى ١٢ يونية ١٩٥١ . ص ٣ .

(٢) مجلة روزاليوسف العدد ١٢٠١ الصادر فى ١٩ يونيو ١٩٥١ ص ٤ .

عن التفكير فى أمر وزارته ، وما هى سادرة فيه من غى أثار فى الأرض الفساد .

ولما كان أكبر همنا يوم حصلنا على الوثائق أن نصل إلى تأكيد لا يرقى إليه الريب فى أمر صحتها وذلك رغم ما قام به علوبة باشا من إجراءات رجحت عندنا هذه الصحة ، لهذا رأينا أن نلجأ إلى رجل تكون تحت يده أوراق رسمية تحمل توقيع النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا ، فلجأنا إلى رئيس الديوان الملكى بالنيابة وأطلعه علوبة باشا على الوثيقتين للتحقق من صحتهما . وكان تفكيرنا أنه إذا ثبتت هذه الصحة ثبوتاً يقينياً كان لديوان جلالة الملك أن يرتب على ذلك ما يراه من النتائج الدستورية ، وكان لنا من جانبنا أن نرتب عليه ما نراه سواء فى البرلمان أو خارج البرلمان .

ولو أن حسن باشا يوسف تيقن من صحة الوثائق ، وأفضى بيقينه هذا إلى جلالة الملك لكان من حق جلالته الدستورى أن يشير برأيه فى هذا الموضوع على رئيس وزرائه ، إن رأى إبداء هذه المشورة . ولرئيس الوزارة بعد ذلك أن يكون له رأيه فى الموضوع . فهو المسئول أولاً وآخراً عن تصرفه بحكم الدستور .

ولجلالة الملك حقه الدستورى فى المشورة . ذلك ما يجرى به الفقه الدستورى وما يستفاد صراحة من نص الدستور على أن أوامر الملك لا تخلى الوزراء من المسئولية ولا تكون نافذة إلا إذا وقعها الوزير المختص .

لم يطمئن رئيس الديوان بالنيابة إلى صحة الوثائق بعد أن بقيت عنده أياماً عدة ، فردها إلى علوبة باشا ، واعتبر هو من جانبه ، واعتبرنا نحن من جانبنا أن المسألة انتهت عند هذا الحد . وكنا نعتقد أنها لن تثار من بعد لأن الصورة الفوتوغرافية للوثيقتين ردت إلى علوبة باشا ، وذكر رئيس الديوان بالنيابة أنه لم يبق عنده من هذا الموضوع أثر .

كيف حصل النحاس باشا على صورة فوتوغرافية أخرى للوثيقتين فقدمها إلى النيابة مع بلاغه المشترك مع إبراهيم فرج باشا ؟!

لقد كذب رفعته أنه تسلمها من القصر ، ولم تحقق النيابة كيف وصلت إليه . ولم تسأل حسن باشا يوسف فى هذه المسألة ولا فى غيرها ، مع أن اسمه ورد فى التحقيق غير مرة ومع أننى طلبت سؤاله .

أحسبكم بعد الذى تقدم ، توافقوننى على أن حرصنا على معرفة الحقيقة معرفة يقينية هو الذى دفع علوبة باشا — بموافقتى — فأطلع حسن باشا يوسف على هذه الوثائق للتحقيق من صحتها ، فإذا كانت صحيحة ترتبت عليها النتائج الدستورية التى أشرنا إليها . والرأى

الدستورى فى هذه النتائج هو ما ذكرت ، وهو المتفق مع التقاليد المتبعة فى البلاد الدستورية كلها .

فالقصر يملك من أسباب تحقيق الوثائق ما لا يملكه غيره وإن لم يكن سلطة تشريعية ولا سلطة تنفيذية ولا سلطة قضائية .

ثم إننى أحسبكم توافقوننى أخيراً على أن الضجة التى أثيرت حول هذا المضوع ، إنما كانت زوبعة فى فنجان ، قصد بها إلى ستر تصرفات الوزارة فى المسألة القومية ونكوصها فى عهدها إلى الوراء ، وستر تصرفاتها فى شئونها الداخلية التى دب فيها الفساد من كل جانب .

وأدع المسألة الدستورية الآن وأتحدث فى الموضوع من حيث هو : لقد قدم النحاس باشا وإبراهيم فرج باشا بلاغاً للنيابة يتهموننى فيه بأننى استعملت أوراقاً مزورة مع علمى بتزويرها ، وهما يعلمان بغير شك أن اتهامهما كاذب ، ومع ذلك جارتهما النيابة ، وحققت بلاغهما وطلبت فى أثناء التحقيق رفع الحصانة عن رجل كان وزير عدل ومستشاراً فى النقض ومستشاراً فى الاستئناف هو أحمد على علوبة باشا ، وعن رجل آخر من رجال الجيش العظام تولى كبرى مناصبه جميعاً ، هو اللواء حسن باشا عبد الوهاب .

ما معنى هذا وما دلالته ؟

معناه أن النحاس باشا يريد بالناس أن يعتقدوا أن النضال السياسى يجيز لرجل تولى رئاسة أكبر هيئة تشريعية فى البلاد خمس سنوات ونصف السنة أن يستعمل أوراقاً مزورة مع علمه بتزويرها .

وأن النحاس باشا يريد بالناس أن يعتقدوا أن النضال السياسى يجيز لرجل كان وزيراً للعدل وقاضياً فى أكبر هيئة قضائية فى البلاد أن يرتكب مثل هذه الجرائم ، كما يجيز للواء عظيم من رجال الجيش أن يفعل مثل ذلك .

إذا كان هذا هو رأى النحاس باشا فهلا يكون معناه أنه هو نفسه يجيز لنفسه أن يرتكب الجريمة فى سبيل النضال السياسى ، وأقل جريمة يرتكبها هى تقديم البلاغ الكاذب ؟!

وإذا كان ذلك شأن عظماء مصر ، فأى مكانة تطمع أن تحتلها بين الأمم ؟!

وإذا كانت النيابة لا ترى أن تسأل رئيس الديوان الملكى بالنيابة سمواً بمركزه عن السؤال ثم هى مع ذلك تطلب رفع الحصانة عن عضوين عظيمين من أعضاء البرلمان ، وهى تعلم سلفاً أنهما لم يرتكبا إثماً ، فما عسى أن يوصف به هذا التصرف فى أمة متمدينة ؟

لا أريد أن أطيل فى التعليق ولكن أشعر بالأسف أن تتدهور القيم الأخلاقية فى نفس من يتولون أمر هذه البلاد إلى هذا الحضيض .

١ •

إن لى لنصيحة أسوقها إلى الذين دفعهم الحظ الطيب أو العاثر إلى الاشتغال بالسياسة ، ألا يزجوا بالقضاء فى نضالهم وخصوماتهم . فالقاضى المَنصَف فى النضال السياسى هو الرأى العام وهو الذى يميز الخبيث من الطيب وإن أعجبته فى بعض الأحيان كثرة الخبيث . .

وقى الله مصر شر الذين يتشدقون بحبها ، فأكثرهم – إن صَدق هذا الحب – كالدبة التى أرادت أن تنقذ صاحبها الصياذ من ذبابة فأودت بحياته .

وتفضلو . . . .

محمد حسين هيكل

كنت أتوقع أن يتصرف النائب العام فى التحقيق بعد يومين أو ثلاثة أيام من تحويله الوثيقتين إلى إدارة الطب الشرعى . بل الواقع أننى لم أفهم علة لهذا التحويل بعد أن ضبط البوليس أصول الوثيقتين مع أوراق أخرى من فصيلتهما بمنزل عبد العزيز جاد الحق . فإنما رجح صحتهما ما قيل من أنهما كانتا بملفات المفوضية الروسية . ولقد ذكر لى النائب العام يوم أطلعنى على الوثائق التى ضبطت بمنزل جاد الحق هذا أن القضية أصبحت قضية تلبس بالتزوير ، فأحالتها بعد ذلك إلى إدارة الطب الشرعى لم تزد عن أنها استكمال شكلى للإجراءات كان من اليسير الاستغناء عنه ، وكان فى مقدور النائب العام على أية حال أن يضع قراره بالتصرف فى التحقيق ليعلنه ساعة يصله تقرير الطب الشرعى بتزوير الوثائق .

مع ذلك انقضى أسبوع وانقضى أسبوعان ولم يعلن القرار ولم يعرف أحد أقدمت إدارة الطب الشرعى تقريرها أم لم تقدمه . وفى هذه الأثناء جعلت أفكر فى هذه التحقيقات وفى إجراءاتها وما تدل فى رأيى عليه . لقد زارنى النائب العام بمنزلى فأفضيت إليه بكل شيء لأننى اعتقدت أن المجاملة هى التى دفعته ليحضر عندى ، أنا الوزير السابق ورئيس مجلس الشيوخ السابق ، فلا يكلفنى عناء الانتقال إلى النيابة . وقد أمليت عليه فى محضر التحقيق كل هذه المعلومات : مع ذلك جعل يسألنى ساعتين كاملتين أسئلة ما أشك فى أنه ، بذكائه العادى ، كان يقدر أنها لا تقدم ولا تؤخر . أتراه كان يصنع هذا الصنيع لو أن البلاغ الذى كان يحقق مشتملاته قدم إليه من أحد الأفراد ، ولم يقدم إليه من رئيس الوزراء ومن وزير معه ؟

وزاد من عجبى ما علمته بعد انصراف النائب العام من منزلى من أن المنزل أحيط برجال البوليس السرى ، ثم ما نشرته الصحف فى الصباح الباكر غداة التحقيق من أن

النائب العام فتش منزلى . كان هذا البوليس السرى الذى أحاط بالمنزل موكلاً بمهمة تتصل بتفتيش المنزل إذن لأن هذا التفتيش كان محتملاً . أليس ذلك عاراً يدمغ جبين الحكم فى أى بلد يجرى فيه شىء من مثله ؟ فما الذى يدعو إلى التفتيش فى تحقيق مسألة من هذا القبيل ، حتى لو أن البلاغ كان مقدماً ضد شخص عادى ، بل ضد شخص ذى سوابق . إن الورقتين اللتين كان التحقيق يجرى بشأنهما إنما كانتا صورتين فوتوغرافيتين . أفظن النحاس باشا أم ظن النائب العام أننى زورت أصول هاتين الورقتين ، وأن هذه الأصول كانت عندى ، وأن التفتيش كان المقصود به أن يعثر المحقق عليهما ؟ إن يكن ذلك قد دار بخاطر أحد من هؤلاء السادة فما بالهم لم يفتشوا ؟ . وإن لم يكن هذا الفرض قد دار بخواطرهم فعلام هذه الضجة إلا أن يكون الغرض منها التشهير لمجرد التشهير ، وإشراك النيابة ، وهى إحدى سلطات العدالة ، فى هذا التشهير ؟ وإذا كان ما دار بخاطرهم مقصوراً على البحث عن الصور الفوتوغرافية التى قدمت إلى رئيس الديوان بالنيابة ، أفما كان واجباً عليهم أن يسألوا رئيس الديوان بالنيابة قبل أن يسألونى ليذكر لهم أن علوبة باشا قدم إليه الأوراق بغية التأكد من صحة التوقيع عليهما أوعدم صحته ، وأنه رأى مع علوبة باشا مطابقة التوقيعات للإمضاءات الواردة على الأوراق الرسمية الموجودة بالديوان الملكى ، ثم ليذكر أنه رد الأوراق لعلوبة باشا ولم يردها لى ؟ . هذه أوليات درسناها فى تحقيق الجنايات ، وكنت ألقيها على طلبة قسم العلوم الجنائية بالجامعة المصرية حين كنت أدرّس فيها تحقيق الجنايات العملى . أفغابت هذه الأوليات عن النائب العام لأن البلاغ الذى أدى إلى التحقيق كان مقدماً من رئيس الوزارة ؟ أم غابت عنه لأنه لم يشتغل طوال حياته القضائية بالأمور الجنائية كما أخبرنى علوبة باشا ، وكان زميلاً للنائب العام حين كانا مستشارين بمحكمة النقض والإبرام ؟ سواء أكان هذا أم ذاك فهو أمر يثير العجب ويدعو إلى التفكير .

ثم ما بال النائب العام قد أصر أشد الإصرار على ألا يسألْ رئيس الديوان بالنيابة ، حسن باشا يوسف ، فى هذا التحقيق . فقد طلبت إليه غير مرة أن يسأله ، فهو الذى قدمت إليه هذه الأوراق ، وهو الذى يستطيع أن يقول أقدمت إليه للتثبت من صحتها أم لغرض آخر ، وهو الذى يملك أن يذكر ما دار بينه وبين علوبة باشا ، وما دار بينه وبينى . وأقواله حاسمة فى تصوير الوقائع وفى تقرير ما قد يترتب عليها من مسئولية سياسية أوغير سياسية .

أترى النائب العام رأى مركز رئيس الديوان الرسمى أسمى من أن يسأل صاحبه فى تحقيق . أذكر أن حسين رشدى باشا سئل وهو رئيس للوزراء فى تحقيق جنائى ، ولم يفكر أحد يوم ذاك فى أن المنصب وإن سمى يعفى صاحبه من المعاونة فى إنارة الطريق أمام العدالة . أترى القيم فى عهدنا هذا تغيرت عما كانت عليه فى ذلك العهد ، وأن عدالة يومئذ لم تكن تفرق بين الناس بسبب مناصبهم ، على حين ترى عدالة عهدنا هذا أن للمناصب حرمة أكبر من حرمة العدالة ؟

وسأل النائب العام الأميرالاى محمد سليمان هجرس غداة حضر إلىّ بمنزلى وسألنى . وقد أقر هجرس كل ما قلت وأضاف إليه ما يؤيده . مع ذلك حرص النائب العام على أن أذهب إليه بمكتبه فى النيابة ثلاث مرات بعد ذلك ، ولم يجد فى كل مرة أمراً ذا بال يسألنى عنه . أفكان القصد من هذا الاستدعاء المتكرر تغذية الصحف وإشعار الرأى العام بأن شيئاً ذا بال يجرى مع رئيس الشيوخ السابق ، حين لم يكن فى الحقيقة شىء ذو بال أو غير ذى بال ؟

وكان عبد الرحيم بك غنيم ، النائب العام ، يوجه لى بعد ذلك كله أسئلة لا أراها تنتج فى التحقيق أو تؤدى إلى غاية ، فكنت ألاحظ ذلك له فيجيبنى : إننى أريد أن أحقق دفاعك . فسألته غير مرة : أفأنت توجه إلىّ تهمة إذن لتحقق دفاعى عنها ، فكان جوابه : إنما نريد أن نصل إلى الحقيقة . ولم أفهم أنا فى كل أدوار التحقيق أية حقيقة يريد أن يصل إليها بعد أن أوضحت له الحقيقة كلها منذ اللحظة الأولى .

وقد كان من نتيجة ما ذكرته فى هذا التحقيق ومما أدى إليه من سؤال الأميرالاى هجرس أن اهتدت النيابة إلى عبد العزيز جاد الحق ، وأن ضبطت عنده أوراقاً كثيرة منسوبة إلى أشخاص سياسيين قررت إدارة الطب الشرعى أن توقيعاتهم مزورة بطريق « الشف » فكان حقًّا على النيابة وقد أوصلها ما ذكرت إلى ما لم يستطع أحد أن يوصلها إليه من قبل أن تغتبط بالعثور على هذه الأوراق ومعرفة مصدرها ، وأن تتبين أن الذين وضعوا هذه الأوراق إنما أرادوا اتخاذها أحبولة لتصيد المال ممن يظنون أن هذه الأوراق تعنيهم ، فهى إحدى الطرق الاحتيالية التى تتألف منها جريمة النصب . لكن عبد الرحيم بك غنيم أبى أن يتجه هذا الاتجاه على وضوحه ، كأنما شعر أن مهمته أن يصل إلى إثبات ما ورد فى بلاغ النحاس باشا أو أن يدل على الأقل على أن هذا البلاغ يحتمل الصحة ، ولهذا شغل نفسه أيما شغل بالوسيلة التى تؤدى إلى سؤال حسن باشا عبد الوهاب وأحمد على علوبة باشا

وهما عضوان بمجلس الشيوخ يتمتعان بالحصانة البرلمانية . وأفضى إلىّ بما يشغل باله فذكرت له أنه فى غير حاجة إلى أن يطلب رفع الحصانة ، فهو سيسألهما بوصفهما شاهدين . وسماع الشهادة ليس إجراء جنائياً ضد الشاهد . لكنه أفهمنى أنه يريد سؤالهما من غير أن يحلفا اليمين ، أى أنه ، برغم ضبط الأوراق عند عبد العزيز جاد الحق ، كان لا يزال يريد أن يظن أنهما قد تكون لهما يد فى التزوير ، أو أنهما كانا يعلمان به . وعجبت كل العجب لهذا الاتجاه إزاء رجل كان زميلاً له فى محكمة النقض منذ أشهر ، ثم كان وزير العدل فكان بذلك رئيساً له حين نقل هو ، عبد الرحيم بك غنيم ، من محكمة النقض إلى مجلس الدولة ، وإزاء رجل آخر لواء بالجيش ، وقد تقلد فى الجيش من عليا المناصب ما يدل على تقديره والثقة به .

وزاد من عجبى أن يحرص النائب العام على سؤال رجلين لهما هذه المكانة وأن يأبى سؤال حسن باشا يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة .

وسألته عن مصدر حرجه فى طلب رفع الحصانة فلم يكن مصدر هذا الحرج مقام الرجلين ومكانتهما ، بل خشية أن تثور فى الجلسة التى يبلغ فيها طلب رفع الحصانة مناقشات حول التحقيق برغم قراره حظر النشر فى موضوع التحقيق . فقلت له : إن يكن ذلك سبب حرجك فأنا مطمئن إلى أن ما تخشاه لن يحدث . فسيكتب الرجلان إلى رئيس مجلس الشيوخ للموافقة على رفع الحصانة إذا أنت طلبت رفعها غداً وستمر المسألة من غير مناقشة بعد غد . لتستطيع أن تسألهما يوم الثلاثاء . وتم ما ذكرت وطلب الرجلان إلى النيابة يوم الثلاثاء أول يوم من شهر رمضان كما قدمت .

وانتظرنا قرار عبد الرحيم بك غنيم فى التحقيق فإذا به لا يصدر إلا بعد ثلاثة أسابيع من اليوم الأخير الذى سمع فيه علوبة باشا وحسن عبد الوهاب باشا ، وإذا به يحاول فى جهد مضن أن يورد ما قام بنفس عبد الرحيم بك من شبهات تدعوه للظن بأنا ربما كنا نعلم أن الصورتين الفوتوغرافيتين مزيفتان ، ليقول بعد ذلك إنه لا يستطيع القطع بصحة هذا الظن وإنه لذلك يحفظ بلاغ النحاس باشا والأستاذ إبراهيم فرج بالنسبة لنا ، ويقرر رفع الدعوى على عبد العزيز جاد الحق والأميرالاى محمد سليمان هجرس بتهمة تزوير هذه الأوراق .

ولا أدل على الجهد المضنى الذى بذل فى صياغة القرار لتسويغ ما قام بنفس النائب العام من ظن من تلاوة هذه الفقرات من القرار ونصها . .

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أنه يقوم فى وجه أدلة نفى العلم بالتزوير قرائن ودلائل من شأنها أن تثبت العلم به غير أن هذه الدلائل ليست كافية للقطع بثبوت الركن المعنوى لجريمة استعمال الأوراق المزورة على ما جرى به قانون العقوبات وقضاء محكمة النقض من أنه هو العلم بالتزوير علم اليقين .

« ومن حيث إن لذلك وفى مقام تحديد المسئولية الجنائية ونزولا على حكم القانون لا يكون ثمة مناص من التقرير بأنه لا محل لرفع الدعوى العمومية على حضرات أصحاب السعادة حسن عبد الوهاب باشا وأحمد على علوبة باشا ومحمد حسين هيكل باشا »(١) .

كنت مسافراً صباح الغد من صدور ذلك القرار إلى لبنان . لكنى لم أر أن أدعه دون تعليق عليه ، فاتصلت بعلوبة باشا ، وكان يومئذ يعالج بالمستشفى ، فألفيته حريصاً من جانبه كذلك على أن ينشر كلمة يعلق بها على هذا القرار . وفى صبح الغد ، وأنا فى طريقى إلى الإسكندرية أركب منها الباخرة إلى بيروت ، قرأت فى الصحف التعليق الموجز الذى بعثت به إليها(٢) ، والتعليق الذى بعث به علوبة باشا . وأنا أثبتهما هنا كما أثبتُّ فقرات قرار النائب العام لأن الوثائق الثلاث ترسم صورة من الحكم فى مصر وكيف كان يجرى فى ذلك العهد .

وأما تعليق علوبة باشا فهذا نصه :

« لم يغب بعد عن الأذهان أنى بمجرد علمى بأن وزارة العدل طلبت إلى مجلس الشيوخ رفع الحصانة عن حسن عبد الوهاب باشا وعنى كتبت إلى المجلس أبدى موافقتى على طلب الوزارة وصرفت النظر عن كون الحصانة من حق المجلس وتقديره الخاص ولا شأن فيها للعضو المقصود منها ، وبأنها لا ترفع إلا لتحقيق تهمة موجهة إلى عضو البرلمان ، وشىء من ذلك لم يحصل بالنسبة إلينا إلى ما قبل صدور قرار النائب العام بالتصرف فى القضية بأن (لا مناص) من التقرير بأنه لا محل لرفع الدعوى العمومية على وعلى زملائى كتبت بذلك ظنًّا منى بأنه يجب أن نتعاون جميعاً على ظهور الحقيقة فى أمر الوثائق واطمئناناً إلى ما تحت يدى من الأوراق وقد كان لها وحدها الفضل كما ظهر فى الكشف عن الجماعة التى ظلت سنوات تدس وثائق على غيرنا من الأشخاص والهيئات والمصالح الرسمية .

---

(١) عدد صحيفة الأهرام الصادر فى يوم الثلاثاء ٢٦ يونيو ١٩٥١ .

(٢) بالرجوع إلى الصحف اليومية الصادرة فى هذا التاريخ لم نتمكن من العثور على نص التعليق المشار إليه ، ووجدنا فقط تعليق علوبة باشا الذى أثبتناه بنصه (الناشر – أحمد هيكل) .

وثقة منى ، بأن الحكومة مهما قصدت من أن تتخذ من هذه المسألة فرصة للنيل سياسياً من رئيس حزب معارض ومن زميلين لهما ماضيهما ومركزهما الاجتماعى ، بأن فى مصر قضاء كفيلاً بأن يحول بينها وبين تحقيق مأربها عن طريقه ، وفاتنى أن أفترض أن النيابة وإن التقت معنا فى أن أية جريمة معدومة الأركان بالنسبة إلينا إلا أنها مع ذلك تجهد نفسها لكى تتبع كل ما يخيل إليها أنه مبرر لهذه النتيجة التى انتهت معنا إليها فترد عليه بمقولة أن فى القضية قرائن ودلائل «كذا» تثبت توافر تلك الأركان . وإنى إذ أرى أن النيابة بهذا تقف بيننا وبين القضاء أبادر كما كان شأنى فى رفع الحصانة البرلمانية إلى أن أتقدم إلى سعادة النائب العام بأن هذا القول منه يتعين معه عليه أن يرفع الأمر فى شأننا إلى القضاء بل إنى ألح عليه فى ذلك فإن لم يفعل فإنى أتحدى المجنى عليهما فى نظر النيابة ، وهما رفعة النحاس باشا ومعالى إبراهيم فرج باشا ، بأن يستعملا حقهما فى رفع الجنحة المباشرة علينا ، فإن لم يفعلا فإن للنيابة أن تطلب اعتبار الوثيقتين ورقتين رسميتين لنسبتهما إلى رئيس الوزراء ووزيره ، فى شأن يتصل بسياسة الدولة وبذلك ينتقل اختصاص نظر القضية إلى محكمة الجنايات وهذه لها بحكم القانون أن تقيم من نفسها الدعوى علينا إذا أقرت ما جاء فى قرار النائب العام من «أن بالقضية قرائن ودلائل كثيرة تثبت علم التزوير» فإن لم يفعل النائب العام والمجنى عليهما شيئاً من ذلك كان لى كل الحق فى أن أعتبر ما جاء بالقرار مما لا يتفق مع نتيجته لغوا وانحرافاً فى نظرى عن المنطق السليم . فإن سعادة النائب العام الذى لم يقصد بداهة هذا الانحراف كان لا شك يتريث فى تضمين قراره ما تضمن لو قدر أنه بعمله سيحرم رئيس حزب سياسى معارض وزميلين له من أعضاء البرلمان من حقهم الطبيعى فى الدفاع عن أنفسهم وأن هذا الحرمان هو فى صالح رئيس الوزراء وأحد الوزراء .

وإذ كان سعادة النائب العام قد أشار فى قراره إلى وثيقة الإخوان المسلمين التى أنكرتها السفارة البريطانية فلعل سعادته يكون قد تتبع ما نقلته إليه فى التحقيق عن لسان الأميرالاى هجرس بك عن طريقة الحصول على تلك الوثيقة والشخص الذى اشتراها وهو شقيق أحد الوزراء والثمن الذى دفعه وتاريخ ورقم الشيك . فإن تزويرها واستعمالها جريمة فى نظر القانون مماثلة للجريمة التى أصدر قراره فيها(١) .

---

(١) الأهرام العدد الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٥١ .

خاتمة

وبعد ، فقد رأى القارئ فى ثنايا هذا الكتاب بعض ما كان الدكتور هيكل ينوى كتابته من فصول هذا الجزء الثالث من مذكراته فى السياسة المصرية ، كالفصل الخاص بإدارة السودان أو ما اصطلح على تسميته فى ذلك الوقت بسودنة الوظائف . واهتمام الدكتور هيكل بالسودان معروف من قديم ولعل القارئ يذكر كتابه الصغير « عشرة أيام فى السودان » الذى أصدره فى سنة ١٩٣٥ والذى يبرز إلى حد كبير اهتمامه ، كصحفى فى ذلك الوقت ، بالسودان وأموره .

كما أنه كان يقدر لهذا الجزء أن يشتمل على فصل خاص عن قيام جامعة الدول العربية ونشاطها فى السنين الأولى من حياتها وموقف مصر والمصريين منها وأثرها فى تسيير أعمالها .

كذلك كان يقدر له أن يتناول فى فصل خاص تطور الحياة النيابية فى مصر منذ بدأت فيها هذه الحياة النيابية بشيراً بديموقراطية حقيقية ، وقد كان دافع الدكتور هيكل إلى ذلك اقتناعه بأن الديموقراطية كنظام متحرر هى أفضل ما وصل إليه الفكر السياسى فى تصوير نظم الحكم .

ولعل هذا الجزء الثالث من المذكرات ، مع جزأيها السابقين ، يكمل أو يكاد ، أمام الشباب الذى أهداه الدكتور هيكل مذكراته ، الصورة التى أراد أن يرسمها لما اتصل هو به من حياة مصر السياسية ، لتكون لنا اليوم « موعظة وعبرة » فى سعينا نحو إقامة نظام ديموقراطى حر لا تعصف به الأهواء والرياح .

« الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله » .

أحمد هيكل

المحامى

فهرس

الصفحة

الفصل الأول

فلسطين . . . . إسرائيل

الصفحة

الصفحة

الفصل الرابع

قضية الوثائق السياسية المزورة

رقم الإيداع		٩٠٩٥ / ١٩٩٠
الترقيم الدولي	977 – 02 – 3157 – 6	ISBN

١ / ٩٠ / ٢٣٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

مذكرات فى السياسة المصرية

إن أثر الدكتور محمد حسين هيكل فى الحياة السياسية المصرية له أبعاد أعمق بكثير من مجرد توليه مناصب سياسية رفيعة فيما قبل الثورة . فهو – أولا – مفكر ليبرالى يصدر فى سلوكه الاجتماعى والسياسى عن إيمان راسخ بالحرية والديموقراطية ، ويحاول لذلك أن يرسخ هذه القيم فى المجالات المختلفة التى شارك فيها – وهى كثيرة – وأن يجعل منها العصب الذى يبث الحياة إلى كيان البلاد كله .

وهو فضلاً عن ذلك قد أرسى قواعد الأخلاق السياسية فى عهده ، والتزم بها فيما خاض من معارك ، وما عقد من صداقات ، فكان بشهادة الخصوم قبل الأصدقاء مثالاً للسياسى النزيه فى الداخل وفى الخارج .

وقد أودع الدكتور هيكل الأجزاء الثلاثة من مذكراته فى السياسة المصرية خلاصة تجربته السياسية على مدى أربعين عاماً (١٩١٢ – ١٩٥٢) شارك فى معظمها فى صنع السياسة المصرية ومعالجة قضاياها وفى مقدمتها قضينا الاستقلال والدستور والمحافظة عليهما . وقد صدر فى ذلك كله عن نشأة مصرية خالصة فانضم منذ بواكير الشباب إلى أحمد لطفى السيد ، أول من نادى بأن مصر للمصريين ، وتتلمذ على يديه فى « الجريدة » ثم واصل مسيرته على هذا النهج فكتب فى « السفور » و « الأهرام » ثم أصدر « السياسة » و « السياسة الأسبوعية » وضم إليهما أعلام المفكرين والسياسيين المعاصرين فكان لهما أثر ضخم فى مصر امتد إلى العالم العربى كله .

وتجلو لنا هذه المذكرات الدور الكبير الذى خاضه الدكتور هيكل فى الصراعات الكبرى التى نشأت عن هذه القضايا ، والأسلوب الذى عالجها به فى مراحل حياته المختلفة : محاميا وصحفيًّا ووزيراً ورئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ورئيساً لمجلس الشيوخ . .

ومن هنا كانت أهمية هذه المذكرات . فهى مذكرات أحد كبار زعماء مصر ومفكريها السياسيين فيما قبل الثورة ، والذى تعد تجربته السياسية والفكرية جزءاً لا يتجزأ من تاريخ مصر وتراثها القومى الحديث .